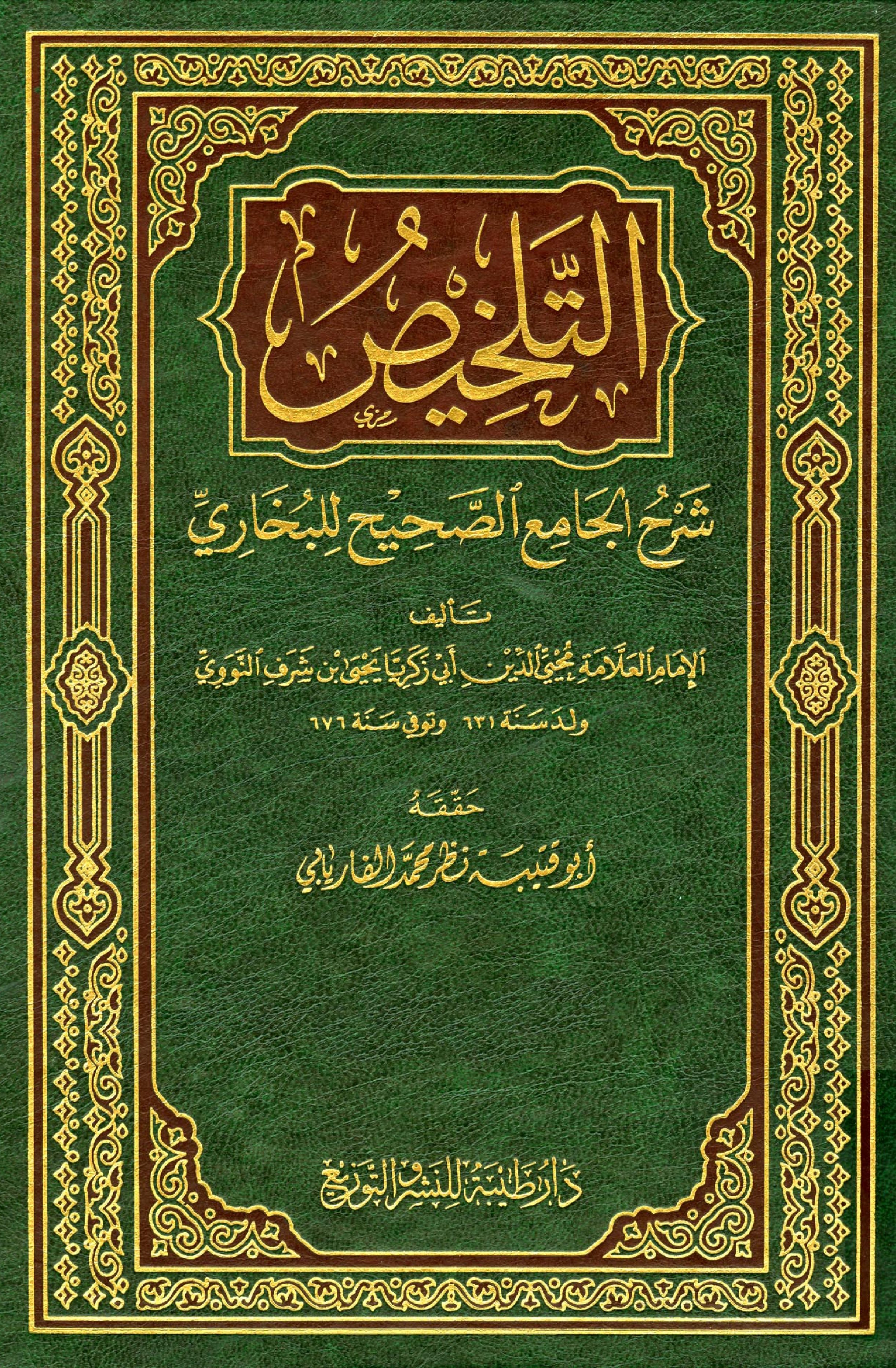

التلخيص
شرح الجامع الصحيح للبخاري
تأليف
الإمام العلامة محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
ولد سنة ٦٣١ وتوفي سنة ٦٧٦
حققه
أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي
دار طيبة للنشر والتوزيع

سلسلة شروح الجامع الصحيح (٢)



شرح الجامع الصحيح للبخاري

تأليف

الإمام العلامة محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

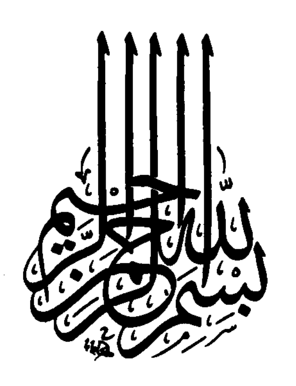
ولد سنة ٦٣١ وتوفي سنة ٦٧٦

حققه

أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي

المجلد الأول

دار طيبة للنشر والتوزيع



ح نظر محمد الفاريابي ، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر

النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيي بن شرف

التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري. / محيي الدين

أبو زكريا يحيي بن شرف النووي: نظر محمد الفاريابي - الرياض ،

١٤٢٨هـ

٢ مج

ردمك: ٠-٦٨٣-٥٨-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)

٧-٦٨٤-٥٨-٩٩٦٠-٩٧٨ ج(١)

١- الحديث الصحيح ٢-الحديث- شرح

أ- الفاريابي، نظر محمد(محقق) ب- العنوان

ديوي ٢٣٥،١ ١٤٢٨/٧١٣٩

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٧١٣٩

ردمك: ٠-٦٨٣-٥٨-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)

٧-٦٨٤-٥٨-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج١)

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

دار طيبة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - الرمز البريدي:١١٤٧٢ - ص.ب: ٧٦١٢

الإدارة: السويدي - ش. السويدي العام - غرب النفق - هاتف ٤٢٥٣٧٣٧ (٦ خطوط) - فاكس ٤٢٥٨٢٧٧

فرع حي القدس: الدائري الشرقي - بين مخرجي ١٠،١١ - هاتف ٢٤٠٤٤٢٢ ، ٢٤٠٤٤١١ - فاكس ٢٧٨٠٠٠٣

الإهداء

أهدي ثواب خدمتي لهذا الكتاب المبارك إلى أساتذتي وشيوخي الأفاضل، العلماء الرّبانيين، الّذين لهم أثرٌ بالغٌ في مسيرة حياتي العِلْمية، وهم:

مؤرّخ اليمن، وعلمٌ من أعلامها فضيلة الشّيخ العلامة القاضي إسماعيل بن عليّ الأكوع.

مربّي الأجيال، وخادم السّنة النّبوية فضيلة الشيخ العلامة المحدث الأستاذ الدكتور محمود بن أحمد ميره الحلبي.

الذّاب عن السّنة النبويّة، والرّاد على شُبه المستشرقين فضيلة الشيخ العلامة المحدث الأستاذ الدكتور محمّد مصطفى الأعظمي.

حفظهم الله وبارك في أعمارهم.



إسنادي إلى هذا الكتاب

١- أرويه عن شيخي وأستاذي الجليل، العلامة، مؤرّخ اليمن، وعلم من أعلامها فضيلة الشيخ القاضي إسماعيل بن عليّ الأكوع حفظه الله، وبارك في عمره، عن شيخه ثابت بن سعد بهران اليمنيّ (ت١٤٠٠هـ)، عن حسين بن علي بن محمد العُمَريّ الصنعانيّ (ت١٣٦١هـ)، عن إسماعيل بن محسن بن عبد الكريم اليمنيّ (ت١٣٠١هـ)، عن محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، عن عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر الكوكباني، اليمنيّ (ت١٢٠٧هـ)، عن السيد سليمان بن يحيى بن عمر الأهدل (١١٩٧هـ)، عن محمد حياة بن إبراهيم السندي، المدنيّ (ت١١٦٣هـ)، عن جمال الدين عبد الله ابن سالم البصري المكيّ (ت١١٣٤هـ)، عن محمد بن علاء الدين صالح بن علي البابليّ القاهري (ت١٠٧٧هـ)، عن سالم بن محمد السنهوريّ (ت١٠١٥هـ)، عن زين الدين زكريا بن محمد الأنصاريّ القاهريّ (ت٩٢٦هـ)، عن شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، عن نجم الدين محمد بن علي بن محمد بن عقيل البالسيّ المصريّ (ت٨٠٤هـ)، عن أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي الصالحيّ الدمشقيّ (ت٧٥٤هـ)، عن المؤلف الإمام النووي رحمهم الله جميعًا.

٢- وأرويه أيضًا عن شيخي وأستاذي الجليل العلامة، المحدّث، المربيّ، فضيلة الأستاذ الدكتور محمود أحمد ميره الحلبيّ حفظه الله وبارك في عمره، عن شيخه محمد راغب بن محمود الطباخ، الحلبيّ (ت١٣٧٠هـ)، عن كامل المؤقت محمد كامل بن أحمد بن عبد الرحمن الحلبيّ (ت١٣٣٨هـ)، عن والده أحمد بن عبد الرحمن المؤقت الحلبيّ، عن والده عبد الرحمن بن عبد الله المؤقت

الحلبيّ (ت١٢٦٢هـ)، عن والده موفق الدين عبد الله الحلبيّ، عن عبد الكريم ابن أحمد بن علوان الشراباتيّ، الحلبيّ (ت١١٧٨هـ)، عن عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر الحنبليّ (ت١٠٧١هـ)، عن شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف الحمويّ الميدانيّ (ت١٠٣٣هـ)، عن أحمد بن أحمد بن إبراهيم الطيبيّ الكبير (ت٩٨١هـ)، عن كمال الدين محمد بن حمزة بن أحمد الحسينيّ (ت٩٣٣هـ)، عن جمال الدين عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن جماعة (ت٨٦٥هـ)، عن البرهان إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الشاميّ (ت٨٠٠هـ)، عن علاء الدين علي بن إبراهيم ابن العطار (ت٧٢٤هـ)، عن المؤلف الإمام النووي رحمهم الله جميعًا.

٣- وأرويه أيضًا عن شيخي وأستاذي الجليل، العلامة، المحدّث فضيلة الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي حفظه الله وبارك في عمره، عن شيخه حسين أحمد بن حبيب الله المدنيّ (ت١٣٧٧هـ)، عن محمد بن سليمان ابن حَسَب الله المصريّ المكيّ الضرير (ت١٣٣٥هـ)، عن مصطفى بن محمّد المُبَلِّط الأزهريّ (ت١٢٨٤هـ)، عن محمد بن محمد بن أحمد الأمير المصريّ (ت١٢٣٢هـ)، عن علي بن محمد بن علي بن العربي السّقاط (ت١١٨٣هـ)، عن عبد الله بن سالم البصريّ المكّيّ (ت١١٣٤هـ)، عن عيسى بن محمد الجعفريّ الثعالبيّ (ت١٠٨٠هـ)، عن علي بن محمد بن عبد الرحمن الأُجْهُوريّ (ت١٠٦٦هـ)، عن عُمَر بن أبي بكر القرافي، عن جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت٩١١هـ)، عن علم الدين صالح بن عُمْر بن رَسْلان البلقينيّ (ت٨٦٨هـ)، عن أبيه سراج الدين عمر بن رسلان البُلْقِينيّ (ت٨٠٥هـ)، عن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزّيّ (ت٧٤٢هـ)، عن المؤلف الإمام النووي رحمهم الله جميعًا.

❁❁❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله مِن شُرور أنفسنا، وسيّئات أعمالنا، مَن يهده اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه.

أمّا بعد:

فبعد أنَّ منَّ الله تعالى عليَّ ووفّقني لإخراج كتاب: «**فتح الباري في شرح صحيح البخاريّ**» للحافظ ابن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ) مع تعليقات مفيدة ونافعة لفضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن البراك - حفظه الله وبارك في عمره-، عزمتُ بعون الله وتوفيقه على إخراج سلسلة من شروح «**الجامع الصحيح للبخاري**»، وتكون السّلسلة على النحو الآتي:

١- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، وقد طبع في (١٩) مجلدًا.

٢- التَّلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاريّ، للإمام العلامة محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، وهو كتابنا هذا.

٣- الكواكب الدُّراري في شرح الجامع الصحيح للبخاريّ، لشمس الدين أبي عبد الله محمَّد بن يوسف بن علي بن محمد الكِرْمانيّ (ت٧٨٦هـ).

٤- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاريّ، للإمام أبي سُليمان حَمَد ابن محمد الخَطابيّ، البُستيّ (ت٣٨٨هـ).

وها نحن نقدّم للقراء الكتاب الثاني من هذه السلسلة المباركة من شروح صحيح البخاريّ، للإمام الجليل العلامة محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ).

وقد طبع شرحه هذا لأول مرّة عام (١٣٤٧هـ) طبعته: إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة، في (٢٨٠) صفحة من القطع الكبير، كما صورته دار الكتب العلمية في بيروت في (٢٨٠) صفحة من غير تاريخ، ضمن مجموعة شروح، هي:

١- شرح النووي رحمه الله، هذا المذكور.

٢- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاريّ، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (٩٢٣هـ).

٣- عون الباري لحل أدلة البخاري، لصديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ).

جاعلين الشروح الثلاثة في جداول، ففي أعلى الصفحة شرح النوويّ، وبعده شرح القسطلانيّ، ثم تحتها عون الباري.

وقد انتزع الأستاذ علي حسن عبد الحميد الحلبي مقدمة الكتاب وأخرجها مستقلّة عن باقيه، وأسماه «ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري» واعتمد على النسخة المطبوعة، وحرّف عنوان الكتاب، وأسمى إخراجه ذاك تحقيقًا[1] !!!

ثمّ أفردَ الكتابَ مستقلاً الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا، أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة، جامعة دمشق.

وسوف يأتي الكلام على هذه الطبعات الثلاث فيما بعد في ثلاثة مباحث.

وهذا الكتاب من أواخر ما ألفه الإمام النووي رحمه الله، والتي حالت

(١) الإمام النووي، وأثره في الحديث وعلومه (ص: ٣٠٨) للدكتور أحمد عبد العزيز الحداد.

دون إتمامه منيَّته، وقد تناول بالشرح: باب بدء الوحي، وكتاب الإيمان، إلى آخر حديث فيه، نال إعجاب العلماء.

وقد استفاد من شرح الإمام النووي رحمه الله جميع من جاء بعده ممن قاموا بشرح الجامع الصحيح للبخاريّ رحمه الله، وهم:

١- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي الكرماني (ت٧٨٦هـ) في شرحه: «الكواكب الدراري».

٢- والحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥١هـ) في شرحه: «فتح الباري».

٣- وبدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى العينيّ (ت ٨٥٥هـ) في شرحه: «عمدة القاري».

٤- وشهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ) في شرحه: «إرشاد الساري».

وأستطيع أن أجزمَ بأنَّ الكِرمانيّ (ت٧٨٦هـ) رحمه الله، يكاد يكون قد أودع جزءًا كبيرًا من هذا الكتاب في شرحه، واتّخذ صنيع الإمام النووي في التراجم منهجًا ونبراسًا له في كتابة تراجم الرواة واستفاد مما صنعه الإمام النووي استفادة كبيرة.

والكتاب في إخراجه الأول في المطبعة المنيرية، وفي إخراجه الثاني بتحقيق الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا قد طرأ عليه شيء من التغيير والحذف والإضافة، وقد قمتُ بإخراجه من جديد، ثمَّ قابلتُ الطبعة المنيرية، ومقدمة الإمام النووي بتحقيق علي حسن عبد الحميد الحلبي، وطبعة التي قام بها الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا على عملي هذا، فكانت نسبة الخطأ في الطبعات الثلاث، كالتالي:

في الطبعة المنيرية في المقدمة وحدها (٨٤) خطأ.

في مقدمة الإمام النووي بتحقيق الأستاذ علي حسن عبد الحميد الحلبي (١٣٣) خطأ.

في طبعة الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا (٤٧٩) خطأ.

وأشرتُ إلى الأخطاء ومواضعها في الطبعات الثلاث في ثلاثة أبحاث مستقلة ألحقتها في مقدمتي لهذا الكتاب، كي تكون ميسرة لمن أراد أن يطَّلع عليها.

وفكرةُ الاشتغال بتحقيق الكتاب جاءت في أثناء عملي في كتاب: «فتح الباري في شرح صحيح البخاري» حيث وجدتُ الحافظ ابن حجر نقل نصوصًا عن الإمام النووي رحمهما الله، من شرحه هذا، والنسخة المطبوعة من المطبعة المنيرية، والمصورة في دار الكتب العلمية لم تكن في متناول الأيدي بل كانت نادرة، وقد أهداني فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن المحمود حفظه الله، النسخة المصورة في دار الكتب العلمية، مما شجعتني في المضي قدمًا في تحقيق هذا السفر النفيس وتقديمه للقراء، فأخذتُ في جمع ما تيسر لي من تصوير نسخه الخطية، والحمد لله وفّقتُ بتصوير ثلاث نسخ خطية من الكتاب، واطَّلعتُ على الطبعة التي قام الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا قبل انتهائي من تحقيق الكتاب، علمًا بأن هذه الطبعة قد طبعت في عام (١٤١٨هـ) أي قبل أكثر من عشر سنوات.

منهجي في إخراج الكتاب، والاعتناء به:

١- اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على ثلاث نسخ خطية.

٢- قمتُ باتخاذ نسخة رواق الأتراك الأزهرية أصلاً أعتمد عليها، ثمّ

أقابل عليها النسختين الأخريين أثبت جميع الفوارق في الهامش للأمانة العلمية، إلا في الترضي على الصحابة ﷺ، فإنني أثبتها ولا أشير إلى فوراق النسخ في ذلك.

٣- أثبتُ التعليقات الواردة في هامش النسخة الأزهرية، بعضها نقلها الناسخ من شرح الحافظ ابن كثير على البخاري، وبعضها من كتب ابن القيم الجوزية.

٤- أثبتُ اسم الكتاب وقد تفرّد بذكره الحافظ السخاوي غير أن الآخرين ومنهم المؤلف أشاروا إليه، ولم يذكروا اسمه.

٥- كتبتُ الآيات التي ورد ذكرها في الكتاب بالرسم العثماني، مع العزو إلى السورة، ورقم الآية.

٦- التزمتُ إيراد الأحاديث وأسانيد البخاري كما أوردها الإمام النووي رحمه الله.

٧- أوردتُ ألفاظ الأحاديث بتمامها في بعض المواضع التي اقتصر المؤلف على طرف منها، للتسهيل على القارئ وتيسير الاستفادة منها.

٨- أشرتُ إلى أن الإمام النووي رحمه الله كما ذكر في مقدمته أنه يروي الجامع الصحيح للبخاري برواية أبي الوقت السجزيّ، وهي رواية مشهورة عند المشارقة، فإنك لا تكاد تجدُ مشرقيًا إلا وهو يروي الجامع الصحيح من طريق أبي الوقت بخلاف المغاربة فإن الرواية المشهورة لديهم من طريق أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة.

٩- ذكرتُ أطراف الحديث عقب كلّ حديث أورده الإمام النووي، وأشرتُ إلى موضعه في تحفة الأشراف، كما ذكرتُ في الحاشية تخريج الحديث إن كان مسلما قد أخرجه مبينًا ذلك مع بيان ذكره في

الجمع بين الصحيحين للحميدي.

١٠- ترجمتُ للإمام النووي رحمه الله ترجمة موجزة، ذكرت فيها: اسمه ونسبه، وكنيته ولقبه، مولده ونشأته.

١١- ترجمتُ لمشايخ الإمام النووي الذين تلقى عنهم الحديث فقط.

١٢- ذكرتُ مؤلفات الإمام النووي التي تتعلق بعلوم الحديث فقط، وأشرت إلى ما طبع منها.

١٣- ذكرتُ المصادر والمراجع التي رجع إليها المؤلف ونقل منها في كتابه.

١٤- وثّقتُ النصوص المنقولة الواردة في الكتاب من مصادرها، بذكر الصفحة، والمجلد.

١٥- أضفت إلى الكتاب تعليقًا عليه بعض المباحث المهمة التي تحتاج إلى المناقشة، ورجّحتُ ما ظهر لي أنه الراجحُ فيها.

١٦- قمتُ بوضع فهارس متعددة لتيسير الاستفادة من الكتاب.

وفي الختام أسأل الله العظيم، ربّ العرش الكريم، أنْ يتقبّل منّي هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأنْ يجعل ذلك في ميزان عملي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، كما أسأله تعالى أنْ يدفع عنّي شرّ الحاسدين وكيد الحاقدين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،،،

أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي
عفا الله عنه وغفر لوالديه
١٤٢٨/٩/٢٩هـ
Far-444@hotmail.com
جوال: ٠٠٩٦٦، ٠٥٠٣١٠١٤٩١

طبعات الكتاب ونقدها

١- الطبعة المنيرية بالقاهرة.

٢- مقدمة الإمام النووي للكتاب، تحقيق: الأستاذ علي حسن عبد الحميد الحلبي، أسماها: (ما تمسُّ إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري).

٣- طبعة دار العلوم الإنسانية، بتحقيق: الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا، أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة في جامعة دمشق.



﴿ شرح العلامة النووي وارشاد الساري للقسطلاني ﴾

﴿ وعون الباري لصديق بن حسن القنوجي ﴾

﴿ جعلنا شرح النووي في اعلا الصحيفة وبعده القسطلاني ﴾

﴿ وفي الاسفل عون الباري مفصولا بينها بجدول وعليه تعليقات نفيسة ﴾

يطلب من

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قامت المطبعةُ المنيريةُ بالقاهرة بطبع شرح الإمام النووي رحمه الله لأول مرّة عام (١٣٤٧هـ) في (٢٨٠) صفحة من القطع الكبير، ضمن مجموعة شروح، هي:

١- شرح النووي رحمه الله هذا.

٢- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاريّ، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (٩٢٣هـ).

٣- عون الباري لحل أدلة البخاري، لصديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ).

مرتبين للشروح الثلاثة في الصفحات، فاصلين بينها بخط، ففي أعلى الصفحة شرح النوويّ، وبعده شرح القسطلانيّ، ثم تحتها عون الباري.

وقد اعتمدوا في إخراج الكتاب على نسخة واحدة، وهي النسخة الأزهرية فاجتهدوا في قراءته ولم يكن المراجعون لدى المكتبة على مستوى كبير من العلم بقراءة المخطوطات، وهذا ما لمسته من قراءتي لكتابي الإمام النووي: تهذيب الأسماء واللغات، وكتابنا هذا التلخيص شرح الجامع الصحيح، تصرفوا في نصوص الكتاب، وزادوا في بعض المواضع بعض الكلمات، كما أنهم حذفوا منها بعض الكلمات التي لم يتمكنوا من قراءتها، وسقط بعض الأسطر من الكتاب في بعض المواضع، ولم يلتزموا بإيراد لفظ البخاري وإسناده للحديث كما أورده الإمام النووي رحمه الله، وحذفوا عقب كلّ حديث اللفظ الفاصل بين المتن والشّرح، وهو قوله: (الشرح).

وفيما يتعلق بطبعتهم اكتفيتُ بمقارنة مقدمة الإمام النووي رحمه الله على

عملي هذا، من دون أن أتطرق إلى الأخطاء التي في الشرح للدلالة على أن هذه الطبعة لا يمكن أن يعتمد عليها للتوثيق من كلام الإمام النووي رحمه الله، لوجود الأخطاء الكثيرة فيها، وفيما يلي أورد الأخطاء التي وقعت في مقدمة الإمام النووي رحمه الله.

١- (ص: ٢، س٢) (قال الإمام، شيخ الإسلام، أحد الحفاظ الأعلام محي الدين ناشر السنة، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، أسكنه الله تعالى بحبوحة جنانه، وأفاض عليه من شآبيب امتنانه، وجعله غريق لُجج ذوارف عوارفه وإحسانه، آمين).

هذا النصُّ في النسخة الأزهرية التي اعتمدت عليها في هذه الطبعة، في غلاف الكتاب، وفيها هكذا:

(تأليف:

الإمام شيخ الإسلام أحد الحفاظ الأعلام محي الدين ناشر السنّة، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، أسكنه الله تعالى بحبوحة جنانه، وأفاض عليه من شآبيب امتنانه، وجعله غريق لُجج ذوارف عوارفه وإحسانه، آمين).

تصرف ناشر الطبعة، ووضع هذا الكلام في خطبة المؤلف، وكأن هذا الكلام من أحد الناسخين، أو تلاميذ المؤلف.

ولم يحسن التصرف فيه، ففيه أخطاء لم يتمكن من تصويبها.

٢- (ص: ٢، س٢) (ناشر السنة أبي زكريا) وهو خطأ، والصواب: (أبو زكريا) وحالة الجر تستقيم مع ذكر قوله: (تأليف)، وإن جعلته مستقلاً فلا بدّ من تغيير قوله: (أبي زكريا) إلى قوله: (أبو زكريا).

٣- (ص: ٢، س٢) (محي الدين) وهو خطأ، والصواب: (محيي الدين) بياءين.

٤- (ص: ٢، س١٤) سقط سطر كامل من قوله: (وعزيزها، متواترها وآحادها وأفرادها، معروفها) بعد قوله: (وغريبها).

٥- (ص: ٢، ١٤) (ومدرجها؟) مع علامة الاستفهام، ولا حاجة إلى ذلك، إلا إذا كان الناشر غير عارف بهذه المصطلحات.

٦- (ص: ٢، ١٥) (وخاصها؟) مع علامة الاستفهام، ولا حاجة إلى ذلك، فالكلام مفهوم بدون الاستفهام.

٧- (ص: ٣، س٥) سقط قوله: (المجتهد من) من قوله: (من شرط (المجتهد من) القاضي والمفتي).

٨- (ص: ٣، س٣) سقط سطر كامل، وهو قوله: (في إتمامه المعونات، (وأما صحيح البخاري) فاستخرتُ الله الكريم).

٩- (ص: ٤، س٨) (الحموي) والصواب: (الحمويّ).

١٠- (ص: ٤، س١٠) (حاطب) وهو خطأ، والصواب: (حاجب).

١١- (ص: ٤، س١١) (الحموي) والصواب: (الحمويي).

١٢- (ص: ٤، س١٥) (ابن بردزبه) والصواب: (بردزبه).

١٣- (ص: ٤، س١٦) سقط قوله: (عبد الله بن).

١٤- (ص: ٤، س١٨) (بثلاث عشرة) والصواب: (لثلاث عشرة).

١٥- (ص: ٤، س٢٨) سقط سطر كامل، وهو قوله: (مثل محمد بن إسماعيل. وعنه، قال: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان).

١٦- (ص: ٥، س٩) (الأعمش) وهو خطأ، والصواب: (الأعمشيّ).

١٧- (ص: ٥، س١٦) (الأيليّ) وهو خطأ، والصواب: (الآمليّ).

١٨- (ص: ٥، س٣١) (ونعيم بن حماد الحميدي) وهو خطأ، والصواب:

(ونعيم بن حماد، والحميدي).

١٩- (ص: ٦، س١٣) (الزبيري) وهو خطأ، والصواب: (الزبير).

٢٠- (ص: ٦، س١٥) (حياة) وهو خطأ، والصواب: (حَيْوة).

٢١- (ص: ٦، س١٨) (ابن الحكم)، وهو خطأ، والصواب: (ابن سليمان).

٢٢- (ص: ٦، س٢٣) (وأبو بكر بن الأسود)، والصواب: (وأبو بكر بن أبي الأسود).

٢٣- (ص: ٦، س٢٤) (عبد الرحمن بن أبي يونس)، والصواب: (عبد الرحمن بن يونس).

٢٤- (ص: ٦، س٢٥) (عثمان بن مسلم)، والصواب: (عفان بن مسلم).

٢٥- (ص: ٦، س٢٩) (أصبع بن الفرح) والصواب: (أصبغ بن الفرج).

٢٦- (ص: ٦، س٣١) (وعمرو بن خلف) والصواب: (عمرو بن خالد).

٢٧- (ص: ٦، س٣٢) سقطت لفظة: (بها) من قوله: (وأقام بها في كل مدينة).

٢٨- (ص: ٦، س٣٣) سقطت لفظة: (به) من قوله: (ليستدل به على عالي).

٢٩- (ص: ٦، س٣٤) (كلها بالحجاز) والصواب: (كلها، وبالحجاز).

٣٠- (ص: ٧، س٢) (حديث لا أذكر إسناده) صوابه: (حديث إلا أذكر إسناده).

٣١- (ص: ٧، س٦) (الرازياني) صوابه: (الرازيان).

٣٢- (ص: ٧، س١٤) سقط سطر كامل، وهو قوله: (وقد قرر الإمام

الحافظ أبوبكر الإسماعيليّ في كتابه: (المدخل) ترجيح صحيح البخاري).

٣٣- (ص: ٧، س١٦) (وسنأتي) والصواب: (وستأتي).

٣٤- (ص: ٧، س١٦) (على دلائل) زاد قوله: (على) بعد ما حرّف (ستأتي) إلى: (سنأتي).

٣٥- (ص: ٧، س١٨) (تواتر منها) والصواب: (تواتر منهما).

٣٦- (ص: ٧، س٢٦) (في كتابي) والصواب: (في كتاب).

٣٧- (ص: ٧، س٣١) (إنَ أمتي) والصواب: (إلى).

٣٨- (ص: ٧، س٣١) (إن أمتي) والصواب: (إلى متى).

٣٩- (ص: ٨، س١١) (أن أذكرها) والصواب: (أن أذكر).

٤٠- (ص: ٨، س١٢) (الحموي) والصواب: (الحمويي).

٤١- (ص: ٨، س٢٠) (العمرة: ٣٢) والصواب: (٤٢).

٤٢- (ص: ٨، س٢١) أضاف قوله: (العمرة وتوابعه: ٣٢، فضل المدينة: ٢٤) من هدي الساري، وهي غير موجودة في النسخة الأزهرية التي اعتمدوا عليها.

٤٣- (ص: ٨، س٢٢) (الصوم: ٣٦) والصواب: (٦٦).

٤٤- (ص: ٨، س٢٥) (الشركة: ٧٣) والصواب: (٢٣).

٤٥- (ص: ٨، س٢٥) (الرهن: ٩) والصواب: (٨).

٤٦- (ص: ٨، س٢٧) (جزء آخر بعد المغازي: ١٣٨)، والصواب: (١٠٨).

٤٧- (ص: ٨، س٣٤) (إلى آخر الكتاب: ١٧٠) والصواب: (١٩٠).

٤٨- (ص: ٩، س٧) (بالمسألة التي ترجمها) والصواب: (بالمسألة التي ترجم لها).

٤٩- (ص: ٩، س١٥) (أو مختلف لفظه) والصواب: (أو يختلف لفظه).

٥٠- (ص: ٩، س٢٠) (عن علي بن أبي الطفيل)، والصواب: (عن أبي الطفيل).

٥١- (ص: ٩، س٢١) (جرير بن عثمان) والصواب: (حريز بن عثمان).

٥٢- (ص: ٩، س٢٣) (فكان البخاري) والصواب: (فكأن البخاري).

٥٣- (ص: ٩، س٢٦) (وشعيب الأوزاعي) والصواب(وشعيب، والأوزاعي).

٥٤- (ص: ٩، س٢٩) (كأبي حاتم ومحمد بن إدريس) والصواب(كأبي حاتم محمد بن إدريس).

٥٥- (ص: ٩، س٣١) (الأيلي)، وهو خطأ، والصواب: (الآملي).

٥٦- (ص: ١٠، س٢) (عن إسحاق الفزاري) والصواب: (عن أبي إسحاق الفزاري).

٥٧- (ص: ١٠، س٤) (عن أحمد بن عمر) والصواب (حمدان بن عمر).

٥٨- (ص: ١٠، س١٨) (عافصنا) بالعين المهملة، والصواب (غافصنا) بالغين المعجمة.

٥٩- (ص: ١٠، س٢٣) (الحموي) والصواب: (والحمويي).

٦٠- (ص: ١٠، س٣٢) (الحموي) والصواب (الحمويي).

٦١- (ص: ١١، س٢) (الحموي) والصواب (الحمويي).

٦٢- (ص: ١١، س١٦) (وصلاحه) والصواب (صلاحيته).

٦٣- (ص: ١١، س٣٢) (وقد ثبت ذلك) والصواب (وقد بيّنتُ ذلك).

٦٣- (ص: ١٢، س١٤) (أو هو فينا) والصواب (أو وهو فينا).

٦٤- (ص: ١٣، س١٤) (عن غير أبي هريرة) والصواب (عن أبي هريرة).

٦٥- (ص: ١٣، س٢١) (تارة يقول) في المخطوطة الأزهرية (يقول تارة).

٦٦- (ص: ١٣، س٢٢) (تابعة مالك) والصواب (تابعه مالك).

٦٧- (ص: ١٤، ١٠) (يقال بصيغة الجزم) والصواب (بـ (قال) بصيغة الجزم).

٦٨- (ص: ١٥، س٢٨) سقط سطر كامل، وهو قوله: (إلا جارية بن قدامة، ويزيد بن جارية، فبالجيم والمثناة).

٦٩- (ص: ١٥، س٣٠) (حبيب بن عدي) والصواب (خبيب بن عدي) بالخاء المعجمة.

٧٠- (ص: ١٥، س٣٠) (حبيب بن عبد الرحمن) والصواب (خبيب بن عبد الرحمن) بالخاء المعجمة.

٧١- (ص: ١٥، س٣١) (وهو حبيب غير منسوب) والصواب (وهو خبيب غير منسوب) بالخاء المعجمة.

٧٢- (ص: ١٥، س٣١) (وحبيبًا كنية) والصواب (وخبيبًا كنية).

٧٣- (ص: ١٥، س٣١) (ابن الزبيب) والصواب (ابن الزبير).

٧٤- (ص: ١٥، س٣٣) (ابن الغرقد) والصواب (ابن العرقة).

٧٥- (ص: ١٦، س١) (ابن خراش) والصواب (ابن حراش).

٧٦- (ص: ١٦، س٢) (حصين بن المنذر) والصواب (حضين بن المنذر) بالضاد المعجمة.

٧٧- (ص: ١٦، س٣) (وزريق) والصواب (ورزيق) بالراء.

٧٨- (ص: ١٦، س٤) (ابن رباح) والصواب (ابن رياح).

٧٩- (ص: ١٦، س٨) (ابن أبي الزيال) والصواب (ابن أبي الذيال).

٨٠- (ص: ١٦، س١٧) (يسرة بنت صفوان) والصواب (بسرة بنت صفوان).

٨٢- (ص: ١٦، س٢٠) (الحدثان البصري) والصواب (الحدثان النصري).

٨٣- (ص: ١٦، س٢٣) (الحازمي) والصواب (الحرامي).

٨٤- (ص: ١٦، س٢٩) (إلى سنته) والصواب (إلى سننه).



مقدمة الإمام
النووي للكتاب، تحقيق:
الأستاذ علي حسن عبد الحميد
الحلبي، أسماها: (ما تمسُّ إليه
حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري)

ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري

للإمام النووي

تحقيق
علي حسن علي عبد الحميد

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قام الأستاذ علي حسن عبد الحميد الحلبي، بانتزاع مقدمة الإمام النووي رحمه الله لهذا الكتاب، وأخرجها مستقلة عن باقيه، وأسمى عمله هذا: «ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري» واعتمد على النسخة المطبوعة، وحرّف عنوان الكتاب، وأسمى إخراجه ذاك تحقيقًا[1] !!!

وهي طبعة سقيمة مليئة بالأخطاء والتّحريفات، ولا يمكن أن يسمّى مثل هذه الأعمال الهزيلة تحقيقًا، بل هي تحريف لنصوص الكتاب، والجهل بما احتواه.

و أسوة بالطبعتين الأخريين قمتُ بمقارنة عمله وقراءته وفحصه، تبين لي من خلالها الملاحظات الآتية:

١- إسقاطه لبعض الكلمات من النصّ، وهي خطيرةٌ جدًا، نسأل الله لنا وله الهداية:

وسأكتفي بذكر مثال واحد:

في (ص: ١٨، س١) قال: (وعلى آله وذريته) أسقط الحلبيُّ قوله: (وصحبه)، فلا أدري هذا الإسقاط عمدًا من الدار التي قامت بطبع الكتاب، أو سقط منه سهوًا !!! وإسقاط مثل ذلك لمن يدّعي (الأثريّ) خطأ جسيم، لا سيما وقد أصبح الدفاع عن الصحابة، والذبّ عنهم، شعارٌ نستطيع من خلاله أن نفرّق بين من يحبّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين من يعاديهم، وإسقاطه عمدًا في كتاب حديثي وخصوصًا من كتاب الإمام

(١) الإمام النووي، وأثره في الحديث وعلومه (ص: ٣٠٨) للدكتور أحمد عبد العزيز الحداد.

النووي رحمه الله، جناية عظيمة.

٢- تحريفه لبعض الكلمات، وهي كثيرةٌ اكتفي بذكر مثال واحد:

(ص: ٣١، س١) قال: (لا يجازفونَ في العبادات) هذا خطأ فاحشٌ وتصرّفٌ قبيحٌ من الحلبيِّ،، يجهل الحلبيُّ أن الكلامَ هنا في ورع الحفاظ والأئمة في إطلاق عباراتهم، وأنهم لا يجازفون في ذلك. وما حرّفه الحلبيُّ يوحي أنه يصحّحُ كتابًا في الفقه، ويريد أن يقول: (أن الأئمة لا يجازفون في العبادات) وشتان بين العبارات والعبادات، ولا دخل للعبادات هنا، فإن مقام العبادات في كتب الفقه، وليس في كتب مصطلح الحديث، والنووي يتحدّثُ عن ورع الأئمة وتقواهم في إطلاق العبارات، وهؤلاء في غنى عن ذكر عباداتهم أو أنهم لا يجازفونَ في العبادات، كما حرّفه الحلبيُّ!!!

٣- اجتهاداته غير الموفَّقة:

قال في مقدمته (ص: ٨، حاشية رقم (٣):

«ويغلب على ظنّي أنَّ الحافظ ابن حجر رحمه الله بنى كتابه: (هدي الساري) على هذه المقدمة، مع زيادة شرح وعلوم، وغير ذلك، والله أعلم».

قلتُ: هذا قول من لم يمارس هذا الفنّ، ومن لم يعرف الكتابين! فشتان بينهما.

٤- تكهناته غير الصَّحيحة:

قال عن كتاب الإرشاد للنووي في (ص: ٧٠، حاشية رقم (٢):

«ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٧٠) وهو الأصل الذي اختار منه المصنفُ كتابه الشهير: (التقريب)، ولا أعلمُ بوجود نسخة خطية من: (الإرشاد»).

قلتُ: هذا جهل من الحلبي، وحكم مبنيٌّ على جهل، فكتاب النووي: «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم» له نسخ متعددة، ذكرها محقق الكتاب: عبد الباري السلفي في مقدمة تحقيق الكتاب (١/ ٨٢)، وهي مذكورة أيضًا في غير ما فهرس من فهارس المخطوطات.

٥- عدم فهمه لكلام العلماء، وادّعائه لما يخالف الواقع مما لا يقرّه عليه أحدٌ:

قال في: (ص: ١٠٣، حاشية رقم ٢) تعليقًا على تعريف النووي للصحابيّ: (وهو التعريف الذي اختاره الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/٧) بعد ذكر الأقوال كلها ومناقشتها، وانظر: التعليقات الأثرية (٢١).

قلتُ: وفي هذا الكلام مغالطات وعدم فهم لكلامي النووي والحافظ ابن حجر، فشتان بين ما قاله النووي، وما اختاره الحافظ ابن حجر، وإليك قوليهما:

قال النووي: فالصحابي كلّ مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة.

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/ ٦): وأصحُّ ما وقفتُ عليه من ذلك: أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام.

وأظنُّ الفرق واضحًا من دون تفصيل، وما قاله الحلبيُّ من أن تعريف النووي هو التعريف الذي اختاره الحافظ ابن حجر، لا يقول به عاقلٌ مميزٌ.

٦- وضعه عناوين جديدة للفصول، وضع عليها النووي عناوين واضحة:

وسأكتفي هنا بإيراد مثال واحد:

قال في (ص: ٣٣، س١): (فصل: [شيوخه وتلاميذه]).

أضاف الحلبيُّ (شيوخه وتلاميذه) كعنوان لهذا الفصل، ولم ينتبه لما قال النووي:

(فصل: في الإشارة إلى بعض شيوخه والآخذين عنه، والمنتمين إليه، والمستفيدين منه).

عنوان المؤلف رحمه الله دالٌّ على مضمون الفصل، ولا حاجة مع وجوده إلى عنوان آخر، غير أن عجلة الحلبي في إخراج كتبه، منعته من قراءة ذلك قراءة متأنية.

٧- توثيقه لبعض الأقوال من مصادر لا توجدُ فيها هذه الأقوال:

وسأكتفي هنا بإيراد مثال واحد فقط:

قال في: (ص: ٦٢، حاشية رقم ٦) تعليقًا على قول السمعانيّ: سمعتُ أن والده سمّاه محمّدًا إلخ.

قال الحلبيُّ: (انظر: التحبير في المعجم الكبير ١/ ٦١١).

راجعتُ التحبير (١/ ٦١١) فإذا هو ترجمة: (أبو عبد الله عيسى بن شعيب ابن إبراهيم بن إسحاق السجزيّ الصوفيّ، من أهل سجستان، سكن هراة) ترجمة: والد أبي الوقت السجزي، وليست ترجمة: أبي الوقت السجزي، والحلبيُّ لا يعرف الفرق بين أبي الوقت ووالده، فأحال في ترجمة أبي الوقت

إلى ترجمة والده: عيسى بن شعيب، فللّه درّ محقق لا يعرف الفرق بين الوالد والولد.

وأما الملحوظات العامة:

قال الحلبيّ (ص: ٨) من مقدمته:

«ولما لم أستطع الحصول على صورة من النسخة الخطية من هذا الشرح، فقد قمتُ بتحقيق مقدمته لـ (الشرح) المذكور، وهي تحتوي على نفائس المعارف من فنون مصطلح الحديث عامة، وما يتعلق بصحيح البخاري خاصّة.

وكان ذلك اعتمادًا على النسخة التي طبعت في مصر قديمًا، وقد قمتُ -بحول الله- بتوثيق النصوص، وضبطها على ما يشكل، وشرح ما ينبغي شرحه، حتى غدا فيما أظنُّ مفيدًا» انتهى كلامه.

وهذا الكلام غير صحيح وما سقتُه في هذه الأوراق -على وجه الاختصار- من أخطائه وأغلاطه دالٌ على عدم صحة زعمه.

١- (ص: ١٥، س٢) قوله: (قال الإمام، شيخ الإسلام، أحد الحفاظ الأعلام محي الدين ناشر السنة، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، أسكنه الله تعالى بحبوحة جنانه، وأفاض عليه من شآبيب امتنانه، وجعله غريق لُجج ذوارف عوارفه وإحسانه، آمين).

ذكر الحلبيُّ هذا النصّ تقليدًا للطبعة المنيرية المصرية، وهذا النصُّ في النسخة الأزهرية التي اعتمدت عليها في الطبعة المنيرية ليس في صلب الكتاب، وإنما هو في غلاف الكتاب، والدليل على ذلك، أنه جاء هكذا:

(تأليف: الإمام، شيخ الإسلام ... أبي زكريا...) مما دفع الحلبيّ أن يصحّح قوله: (أبي زكريا) إلى: (أبو زكريا) لأن عامل الجر ذهب بحذف لفظ: (تأليف).

٢- (ص: ١٥، س٢) قال: (قال الإمام)، قوله: (قال) لا يوجدُ في المخطوطة التي اعتمدت عليها في الطبعة المنيرية، وإنما هو من صنع المحقق، وقلّده في ذلك الحلبيُّ.

٣- (ص: ١٥، س٢) قال: (مُحْي الدين) وهو خطأ، والصواب: (مُحييّ الدين) بياءين، وليست بياء واحدة.

٤- (ص: ١٥، س٧) قال: (وخليله الذي محا به) في الطبعة المنيرية: (محى) وكلاهما يجوز، تقول: (محوتُ ومحيتُ) ولا أدري لما ذا عدل الحلبي عنه.

٥- (ص: ١٥، س٩) قال: (ونصيحتهم إلى مصالحهم).

أسقط الحلبيُّ كلمة: (وهدايتهم)، والصواب: (ونصيحتهم وهدايتهم إلى مصالحهم) وهي موجودة في الطبعة المنيرية التي اعتمد عليها الحلبيُّ.

٦- (ص: ١٦، س٣) قال: (المُكْرَمات) ضبطه بضمّ الميم، وسكون الكاف، وفتح الرّاء)، والصواب: (المَكْرُمات) بفتح الميم، وسكون الكاف، وضمّ الرّاء.

٧- (ص: ١٦، س٥) قال: (المشهودات) وهو خطأ، والصواب: (المشهورات)، لأن الكلامَ في الأحاديث الصحيحة المشهورة، وليس في الأحاديث الصحيحة المشهودة والملموسة.

٨- سقط سطر كامل من الطبعة المنيرية، وهو قوله: (وعزيزها ومتواترها،

وآحادها، وأفرادها، معروفها) بعد قوله: (ومشهورها وغريبها) ولم يتنبه له الحلبيُّ.

٩- (ص: ١٦، س١٠) قال: (من أنواعه المعروفات) علّق عليه في حاشية رقم (١) وقال: (في الأصل: أنواع) والصواب ما أثبتُ بدليل ما يأتي.

قلتُ: الخطأ في الطبعة المنيرية، وأما في المخطوطة فهو على الصواب: (وأنواعها) وتصويب الحلبيّ لم يكن في موضعه، وإنما أضاف على الخطأ خطأً آخر، حيث: (المعروفات) صفة لـ (أنواع)، ولا بدّ أن يكون الضمير جمعًا، وليس مفردًا كما قدّره الحلبيُّ.

١٠- (ص: ١٦، س١٢) قال: (والمدلَّس) بفتح اللام، وهو خطأ، والصواب: (المُدلِّس) بكسر اللام.

١١- (ص: ١٧، س٤) سقط قوله: (المجتهد من) من قوله: (من شرط (المجتهد من) القاضي والمفتي).

١٢- (ص: ١٧، س١٧) قال: (ورسول الله صلى الله عليه وسلم) والصواب كما في المخطوطة الأزهرية: (ورسوله صلى الله عليه وسلم) تابع الحلبيُّ الطبعة المنيرية على تصرفاتهم.

١٣- (ص: ١٨، س١) قال: (وعلى آله وذريته) أسقط الحلبيُّ قوله: (وصحبه)، فلا أدري هذا الإسقاط عمدًا من الدار التي طبعت الكتاب، أو سقط منه سهوًا!!!

١٤- (ص: ١٨، س٣) قال: (كنوزه الخافيات) حرّف الحلبي قوله: (الخفيات) إلى قوله: (الخافيات).

١٥- (ص: ١٨، س١٢) قال: (من بمتونهما) قوله: (بمتونهما) خطأ،

والصواب: (متونهما) دون حرف الجرّ.

١٦- سقط سطر كاملٌ من الطبعة المنيرية، وهو قوله: (في إتمامه المعونات، وأما صحيح البخاري، فاستخرتُ الله الكريم) بعد قوله: (راجٍ من الله)، ولم ينتبه له الحلبيُّ.

١٧- (ص: ١٩، س٦) حرّف قوله: (والإشارات) إلى (والإنشادات) في قوله: (والإشارات الزهديات) وهو على الصواب في الطبعة المنيرية، ولله درّ محقق يجهل الفرق بين: (الإشارة) و (الإنشاد).

١٨- (ص: ١٩، س٩) زاد الحلبيُّ من كيسه قوله: (كلّ) في قوله: (والتنبيه على (كل) لطيفة) وهذه الزيادة التي أوردها الحلبيُّ لا توجد في الطبعة المنيرية.

١٩- (ص: ١٩، س١٠) حرّف الحلبيُّ قوله: (علم) إلى: (علو).

٢٠- (ص: ٢١، س٣) أسقط قوله: (واشتهر عنه) بعد قوله: (متواتر عنه).

٢١- (ص: ٢١، س٥) حرّف الحلبيُّ (حاجب) إلى: (حاطب)، وهو: (إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشانيّ).

٢٢- (ص: ٢٣، س٨) قال: (ابن بردزبه: مجوسيٌّ، مات عليها) وهذا خطأ فاحش لا يقول به عاقلٌ، وإنما الصوابُ: (بردزبه) وليس: (ابن بردزبه)، فإذا أخذنا بما أثبته الحلبيُّ يصيرُ: (المغيرة) هو الذي مات على المجوسية، وليس: (بردزبه). والعياذ بالله.

٢٣- (ص: ٢٣، س٩) أسقط قوله: (ابن عبد الله) من ترجمة: (عبد الله ابن محمد بن عبد الله بن جعفر بن يمان).

٢٤- (ص: ٢٣، س١٢) قال: (بثلاث عشرة) وهو خطأ، والصوابُ: (لثلاث عشرة).

٢٥- (ص: ٢٥، س١) أضاف قوله: (فصل: من أخبار الإمام البخاري) وهذه الزيادة لا توجد في النسخة الأزهرية، وإنما تابع الحلبيُّ ناشر الطبعة المنيرية في تصرفاته.

٢٦- (ص: ٢٦، س٣) أسقط سطرًا كاملاً بعد قوله: (ما أخرجت خراسان)، وهو قوله: (مثل محمد بن إسماعيل. وعنه قال: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان).

٢٧- (ص: ٢٦، س١٦) قال: (فذكر لعلي بن المديني) والصواب: (وذكر لعلي بن المديني).

٢٨- (ص: ٢٧، س١٥) قال: (في الجنازة) وهو خطأ، والصواب: (في جنازة) منكرّة لا مُعرّفة.

٢٩- (ص: ٢٨، س٥) قال: (وروينا عن أبي عمر وأحمد) وهو خطأ، والصواب: (وروينا عن أبي عَمْرو أحمدَ).

٣٠- (ص: ٢٨، حاشية ١) قال الحلبيُّ: (والخبر في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٧). قلتُ: الخبر في تاريخ الخطيب (٢/ ٢٨) بإسناده إليه، ولما ذا الإحالة إلى السير!!!

٣١- (ص: ٢٨، حاشية رقم ٢) قال الحلبيُّ: (فُقِد هذا الكتاب الجليل (يعني: تاريخ نيسابور للحاكم) مع أن حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧هـ) قد اطّلع عليه كما يبدو من كلامه عليه في كشف الظنون (١/ ٣٠٨)... إلخ كلامه).

قلتُ: هذا جهل من الحلبيّ! فإنّ حاجي خليفة لم يشترط الاطلاعَ على الكتب التي وصفها، وقد ذكر آلافًا يتعذر - قطعًا- على مثله الوقوف على أكثرها، بَلْه كلّها، فكيف بتاريخ نيسابور.

٣٢- (ص: ٢٩، س٢) قال: (ويجلسون) وهو خطأ، والصواب: (ويجلسوه).

٣٣- (ص: ٣٠، س٤) قال: (الجزامي) بالجيم، وهو خطأ، والصواب: (الحِزَاميّ) بالحاء المهملة.

٣٤- (ص: ٣٠، س الأخير) قال: (ويوضحّ لك) في الأصل: (ويوضح لك ذلك) قال الحلبيُّ في حاشية رقم (٧) (في الأصل: «لك ذلك» والأولى زائدةٌ، لا معنى لها) هكذا يحلو للحلبيّ التصرف في كتب العلماء.

٣٥- (ص: ٣١، س١) قال: (والحفاظ والنقاد) قال في حاشية رقم (١) في: (الأصل: النقاد) أي بدون الواو، والزيادة من التهذيب. نسي الحلبيُّ أنه أشار في الصفحة التي قبلها إلى تصحيف كلمتين في التهذيب، ثمّ يصحّحه على ما جاء في التهذيب للمؤلف، وهذا تناقضٌ بيّنٌ، ثمّ نسأل الحلبيَّ هل ما فعلته يصوّب الخطأ، ولما ذا صحّحت قوله: (والحفاظ النقاد) إلى قولك: (والحفاظ والنقاد) ألا يجوز وصف الحفاظ بالنقاد، وما المانع من ذلك.

٣٦- (ص: ٣١، س١) قال: (لا يجازفونَ في العبادات) هذا خطأ فاحشٌ، الكلام في عبارات العلماء في إطلاقهم، وليس الكلام في عباداتهم، كما حرّفه الحلبيُّ!!!.

٣٧- (ص: ٣١، س الأخير) قال: (وفيما اشرتُ [إليه] أبلغ). زاد الحلبيُّ قوله: (إليه) وعلّق في حاشية رقم (٣) الزيادة من التهذيب. ما الحاجة إلى هذه الزيادة!!!

٣٨- (ص: ٣٣، س١) قال: (فصل: [شيوخه وتلاميذه]).

زاد الحلبيُّ قوله: (شيوخه وتلاميذه) كعنوان لهذا الفصل، ولم يرَ أو لم يفهم تتمة كلام المصنف رحمه الله، وهو قوله:

(فصل: في الإشارة إلى بعض شيوخه، والآخذين عنه، والمنتمين إليه، والمستفيدين منه).

٣٩- (ص: ٣٣، س الأخير) قال: (ويحيى بن قَزْعَة) ضبطه بسكون الزاي، وهو خطأ، والصواب: (بفتح القاف والزّاي كما في التقريب (٧٦٢٦)، والمشتبه (٥٢٩)، وتوضيح المشتبه (٧/ ٢١٥).

٤٠- (ص: ٣٤، س٦) قال: (وعبد الله بن محمد المُسِنديّ) ضبطه بكسر السين المهملة، وهو خطأ، والصواب: بسكون السين المهملة، وكسر النون.

٤١- (ص: ٣٤، س٨) قال: (وعبدة بن الحكم) قوله: (الحكم) خطأ، والصواب: (سليمان) انظر: تعليقي عليه في موضعه.

٤٢- (ص: ٣٥، س٢) قال: (وأبوبكر بن الأسود) وهو خطأ، والصواب: (أبوبكر بن أبي الأسود) وهو: عبد الله بن محمد بن حميد.

٤٣- (ص: ٣٥، س٣) قال: (وأبو مسلم عبد الرحمن بن أبي يونس المستمليّ) زاد الحلبيُّ قوله: (أبي) وهو خطأ، والصواب: (أبو مسلم عبد الرحمن بن يونس المستمليّ) ترجمته في: تهذيب الكمال (١٨/ ٢٣).

٤٤- (ص: ٣٥، س٥) قال: (وعثمان بن مسلم) قوله: (عثمان) خطأ، والصواب: (عفّان).

٤٥- (ص: ٣٥، س١٦) قال: (وأحمد بن بريد) بالباء الموحدة، وهو خطأ، والصواب: (يزيد) بالمثناة التحتانية.

٤٦- (ص: ٣٥، س١٦) قال: (وعمرو بن خلف) وهو خطأ، والصواب: (خالد) وليس: (خلف).

٤٧- (ص: ٣٦، س١) أسقط كلمة: (بها) من قوله: (وأقام بها).

٤٨- (ص: ٣٦، س٢) أسقط كلمة: (به) من قوله: (ليستدل به على عالي إسناده).

(ص: ٣٦، س٨) قال: (عن ألف ثقة) وأحال في تخريجه في الهامش إلى: طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٥)، وتهذيب الكمال (١١٧٠).

وفيه ملحوظتان:

٤٩- الأولى: أن أبا يعلى في طبقاته، والمزي في تهذيبه، روياه من طريق الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/ ١٠) ولا أدري لما ذا أحال الحلبيُّ إلى هذين الكتابين، وترك الإحالة إلى تاريخ بغداد، أظنُّ أنه لم ينتبه إلى أنهما روياه من طريق الخطيب البغدادي، وإلا لمّا أحال إليهما!!!

٥٠- الثانية: أنه فيهما، وفي تاريخ بغداد بلفظ: (شيخ) بدل: (ثقة)، فكان عليه أن ينبه على ذلك، وإلا لا قيمة للإحالة.

٥١- (ص: ٣٦، س٨) قال: (ليس عندي حديث لا أذكر إسناده)، والصواب: (إلا أذكر إسناده).

(ص: ٣٦، حاشية٤) قال: (طبقات الحنابلة١/ ٢٧٥)، وتهذيب الكمال (١١٧٠).

فيه ملحوظتان:

٥٢- الأولى: أن اللفظ فيهما: (إلا أذكر إسناده) وليس كما أثبته الحلبيّ (لا أذكر إسناده).

٥٣- الثانية: أن الخبر رواه الخطيب بإسناده، وهو في تاريخه (٢/ ١٠) ورواه أبو يعلى في طبقاته، والمزي في تهذيب الكمال من طريق الخطيب في تاريخه، ولماذا عدل الحلبيّ عن تاريخ بغداد، إلا أن يكون أراد التنوع في المصادر.

٥٤- (ص: ٣٧، س٣) قال: (ويحيى بن محد) وهو خطأ، والصواب: (محمّد).

٥٥- (ص: ٣٩، س٢) قال: (فصل: [معرفة صحيحه]) هكذا قال الحلبيُّ.

ولا أدري لماذا لم يعجبه عنوان النووي، حيث قال:

(فصل: في بيان اسم صحيح البخاري، وتعريف محله، وسبب تصنيفه، وكيفية جمعه وتأليفه).

ألا يكفي هذا عنوانًا للفصل، أو لا يدري الحلبيُّ ماذا يكتب، وعلى ماذا يعلّق، لم نرَ عنوانين لفصل واحد، كما عوّدنا عليه الحلبيُّ!!!

٥٦- (ص: ٤٠، س٧) قال: (وسنأتي) بصيغة المتكلم مع الغير، والصواب كما في النسخة الأزهرية: (وستأتي).

٥٧- (ص: ٤٠، س٧) زاد الحلبيّ قوله: (على) في قوله: (وسنأتي على دلائل) وهي غير موجودة في النسخة الأزهرية. ولو قرأ العبارة على الصواب (وستأتي دلائل هذا) فما كانت الحاجة إلى هذه الزيادة.

٥٨- (ص: ٤٠، س١٠) قال: (إلا ما تواتر منها) والصواب: (إلا ما تواتر منهما).

٥٩- (ص: ٤١، حاشية رقم ١) عزا كلام إسحاق ابن راهويه إلى تاريخ بغداد (٢/ ٩) وهو خطأ، والصواب: (٢/ ٨).

٦٠- (ص: ٤١، س٣) قال: (وجعلته جحة) بجيمين، وهو خطأ،

والصواب: (حجة) بالحاء المهملة، ثمّ الجيم.

٦١- (ص: ٤١، س٨) قال: (ما أدخلتُ في كتابي) في المخطوطة الأزهرية والتركية: (ما أدخلتُ في كتاب) بدون الإضافة إلى ياء المتكلم.

٦١- (ص: ٤٢، س٢) قال: (إنّ أمتي تدرس الفقه) قوله: (إنَّ) خطأ فاحش، والصواب: (إلى)، وهو تحريف عجيبٌ.

٦٢- (ص: ٤٢، س٢) قال: (إنّ أمتي تدرس الفقه) قوله: (أمتي) خطأ فاحش وتحريف عجيبٌ، والصواب: (متى).

٦٣- (ص: ٤٢، س١٧) قال: (فإنا قد قدمنا) والصواب كما في المخطوطة: (فإنّه).

٦٤- (ص: ٤٣، س٦) قال: (وأرسله) وهو خطأ، والصواب: (وراسله).

٦٥- (ص: ٤٥، س٥) قال: (أذكرها) والصواب كما في المخطوطة الأزهرية: (أذكر) بدون الضمير.

٦٦- (ص: ٤٥، س٧) قال: (وروينا) والصواب كما في المخطوطة الأزهرية وغيرها: (روينا) بدون الواو.

٦٧- عدد الأحاديث في المخطوطة الأزهرية ليس بالأرقام، وإنما بكتابة الأرقام بالحروف. تابع الحلبيّ الطبعة المنيرية في هذا التصرف.

٦٨- (ص: ٤٦، س٧) قال: (صلاة العيد) والصواب كما في المخطوطة الأزهرية وغيرها: (العيد) فقط.

٦٩- (ص: ٤٧، س٢) قال: (الصلاة بمسجد مكة: ١٩) وهذا الرقم خطأ، والصواب: (٩) فقط، وليس (١٩).

٧٠- (ص: ٤٧، س٤) قال: (الإحرام وتوابعه: ٣٢، فضل المدينة: ٢٤)

هذه الزيادة لا توجد في النسخة الأزهرية ولا التركية، وإنما الزيادة في الطبعة المنيرية، وتبعه عليها الحلبيُّ.

٧١- (ص: ٤٨، س١) قال: (والوصايا والوقف) لفظة: (الوقف) لا توجدُ في النسخة الأزهرية، ولا في التركية، والصواب: (الوصايا) فقط.

٧٢- (ص: ٤٨، س٤) قال: (الحقيقة) وهو خطأ، والصواب: (العقيقة).

٧٣- (ص: ٤٨، س٥) قال: (الصيد والذبائح وغيره: ٩٠، والأضاحي) ذكر: (الذبائح) مرّة، والصواب كما في المخطوطة الأزهرية، والتركية: (الصيد والذبائح، وغيره: (٩٠) والذبائح والأضاحي) مرّتين.

٧٤- (ص: ٥١، س٢) قال: (فصل: [أسرار التكرير]) عنون هكذا لفصل عنونه الإمام النووي بقوله:

(فصل: في بيان إعادة البخاري رحمه الله [الحديث] في الأبواب، وتكريره بعضها في مواضع كثيرة من الكتاب).

لم يقتنع الحلبيّ كعادته بعنوان المصنف رحمه الله، وعنونه بعنوان من عنده.

٧٥- (ص: ٥١، س٦) قال: (ودقائق الحديث) علّق عليها في حاشية رقم (١) بقوله: (في الأصل: «وما دقائق» وهي زائدة، أخطا الحلبيّ في هذا التصرف، وجهله بسياق الكلام مما دفعه إلى هذه الجرأة، وإلا النصّ هكذا: (وأما دقائق) ذهبت همزة (أما) الشرطية في الطباعة، ولم يفهم الكلام الحلبيُّ، فتجرأ لحذف هذه الكلمة، وتجاهل وجود الجزاء بعدها، الدّال على: (أما) الشرطية، وهو قوله: (فلا يكادُ أحد يقاربه).

٧٦- (ص: ٥٢، س١) قال: (بالمسألة التي ترجمها) والصواب: (بالمسألة التي ترجم لها).

٧٧- (ص: ٥٢، س١) قال: (واستغنى [بها]) أضاف الحلبيُّ كلمة: (بها)، وهي ليست في النسخة الأزهرية، ولا التركية.

٧٨- (ص: ٥٢، س٢) أسقط كلمة: (إسناد) من قوله: (عن ذكر إسناد الحديث).

٧٩- (ص: ٥٢، س١٥) قال: (مختلف) وهو خطأ، والصواب: (يختلف).

٨٠- (ص: ٥٣، س١١) قال: (جرير) وهو خطأ، والصواب: (حريز) بالحاء المهملة.

٨١- (ص: ٥٣، س١١) قال: (عن عثمان) وهو خطأ، والصواب: (ابن عثمان).

٨٢- (ص: ٥٤، س٢) قال: (وأبو عوانة) وهو خطأ، والصواب: (وأبي عوانة) وهو معطوفٌ على قوله: (عن ابن جريج).

٨٣- (ص: ٥٤، س٦) قال: (كأبي حاتم ومحمد بن إدريس) زيادة الواو فيها خطأ، أبو حاتم هو: محمد بن إدريس.

٨٤- (ص: ٥٤، س١٥) قال: (وكان البخاري) وهو خطأ، والصواب: (وكأن البخاري).

٨٥- (ص: ٥٤، س١٧) قال: (مواضع) بصيغة الجمع، والصواب: (موضع) بالإفراد، وهو موضع واحد برقم (٤٢٣٤).

٨٦- (ص: ٥٥، س١) قال: (معاوية بن عَمْرو) وهو خطأ، والصواب: (مُعاوية بن عُمَر) بضمّ العين لا فتحها.

٨٧- (ص: ٥٥، س١) قال: (وعن إسحاق) وهو خطأ، والصواب: (عن إسحاق) بدون الواو.

٨٨- (ص: ٥٥، س١) قال: (وعن إسحاق الفزاري) أسقط كلمة: (أبي) والصواب: (عن أبي إسحاق الفزاري).

٨٩- (ص: ٥٥، س٢) قال: (في مواضع ثلاثة عن شعبة) أسقط الحلبيُّ منها كلمة: (عن) والصواب: (في مواضع عن ثلاثة عن شعبة).

٩٠- (ص: ٥٥، س٤) قال: (وحدّث في مواضع) وقال في حاشية رقم (١): في الأصل: (موضع).

يعني أنّ الحلبيَّ غيّر (موضع) إلى (مواضع) وهذا من الجهل بهذا العلم الجليل، حيث إن البخاري روى بهذا الإسناد حديثًا واحدًا، برقم (٤٦٠٩).

٩١- (ص: ٥٥، س٥) قال: (عن أحمد بن عمر) وهو خطأ، والصواب: (حمدان) والذي لا يفرّق بين: (أحمد بن عمر)، و (حمدان بن عمر) لا يحقُّ له أن يغيّر (موضع) إلى: (مواضع).

٩٢- (ص: ٥٧، س٤) قال: (محلّها) بلفظ الإفراد، وهو خطأ، والصواب: (محلّهما) بلفظ التثنية، وهو يتحدّث عن: البخاري، وصحيحه.

٩٣- (ص: ٥٧، ص١٢) قال: (ما أثبت) وقال في حاشية رقم (٥) في: (الأصل، والتهذيب) «أتيت» وما أخترته أحسن، وهو موافق لما في سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٤٤) وغيره.

قلتُ: بئس ما عملتَ، الخبر رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٣- ١٤) وعنده بلفظ: (أتيتُ) وهو على الصواب في تهذيب الأسماء واللغات

للنووي أيضًا.

فلا يحقُّ للحلبيّ ولا أمثاله من القاصرين وصغار التلاميذ، التصرفُ في مؤلفات الأئمة الأعلام.

٩٤- (ص: ٥٧، حاشية رقم ٥) قال: (وهو موافق لما في سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٤٤)، وهو خطأ، والصواب: (١٢/ ٤٤٤).

٩٥- (ص: ٥٧، س١٥) قال: (فإن عافصنا) بالعين المهملة، وهو خطأ، والصواب: (غافصنا) بالغين المعجمة.

٩٦- (ص: ٥٧، حاشية رقم ٦) قال: (أي : فاجئنا، وأخذنا على غرّة منا).

الحلبيُّ سطا على عمل شعيب الأرناؤوط في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٤٤، حاشية رقم ٢) ونقله بحرفه، حيث قال: (أي: فاجأنا، وأخذنا على غرّة منا).

٩٧- (ص: ٥٧، حاشية رقم٦) نقل لنا الحلبيُّ تفسير قوله: (غافصنا) بالغين المعجمة، وهو أثبت قوله: (عافصنا) بالعين المهملة، فأين تفسير: (عافصنا) بالعين المهملة!!!.

٩٨- (ص: ٥٩، س٢) عنون للفصل بقوله: (فصل: [رواة صحيحه عنه])، ولم يقتنع بعنوان الإمام النووي كعادته، حيث قال الإمام النووي: (فصل: في التنبيه على أسماء الرّواة الذين بيننا وبين البخاري) تعوّد الحلبيُّ على وضع عنوانين لكل فصل، عنوان للإمام النووي، وعنوان للحلبيّ، غير مبال بما يضعه النوويّ.

٩٩- (ص: ٥٩، س٧) قال: (منسوب إلى فَرَبْر: قرية. . . .، وهي بكسر الفاء، وفتح الرّاء، وإسكان الباء الموحدة، ويقال بفتح الفاء أيضًا)

انتهى كلامه.

خالف الحلبيُّ ترجيح النّوويّ، وهو كسر الفاء في: (فِرَبْر)، فشكّل: (فَرَبْر) بفتح الفاء، غير مكترث بما اختاره النوويّ، ومرجوحية القول الثاني، وهو فتح الفاء.

١٠٠- (ص: ٦٠، س٦) قال: (بقين) وقال في حاشية رقم (٤) في: (الأصل): «بقيت».

يعني: أن الحلبيّ ما أعجبه: (بقين) فغيره إلى: (بقيت). قلتُ: هو هكذا «بقيت» في النسختين، ولا مبرر لتغييرها.

١٠١- (ص: ٦٠، س٨) قال: (ودعًا) وهو خطأ، والصواب: (ورِعًا)، فللّه درّ محقق لا يعرف الفرق بينهما.

١٠٢- (ص: ٦١، س٨) قال: (وهو) وهو خطأ، والصواب: (فهو).

١٠٣- (ص: ٦٢، س٥) قال: (توفي) والصواب بزيادة الواو: (وتوفي).

١٠٤- (ص: ٦٢، حاشية رقم٦) قال: (انظر: التحبير في المعجم الكبير (١/ ٦١١).

راجعتُ التحبير (١/ ٦١١) فإذا هو ترجمة: والد السجزي، وليست ترجمة: أبي الوقت السجزي.

١٠٥- (ص: ٦٣، س٨) قال: (المرضيّة) وهو خطأ، والصواب: (الرّضية).

١٠٦- (ص: ٦٣، س١٠) قال: (صلاحه) وهو خطأ، والصواب كما في المخطوطتين: (وصلاحيته).

١٠٧- (ص: ٧٠، س٥) قال: (وقد ثبت ذلك في الإرشاد) وهو خطأ، والصواب: (وقد بيّنتُ ذلك في الإرشاد).

١٠٨- (ص: ٧١، س٤) قال: (أو وقعه) وهو خطأ، والصواب: (أو وقفه).

١٠٩- (ص: ٧٥، س١٣) قال: (أو هو فينا) والصواب: (أو وهو فينا) بزيادة الواو.

١١٠- (ص: ٧٦، س٢) قال: (يصحّح) وهو خطأ، والصواب: (يصرّح).

١١١- (ص: ٨٣، س٢) قال: (فصل: [متممات]) هكذا عنون لما عنونه الإمام النووي بقوله:

(فصل: في الاعتبار والشواهد) ويريد أن يستدرك على الإمام النووي.

١١٢- (ص: ٨٤، س٩) قال: (ممن) وقال في حاشية رقم (٢): في: (الأصل) «من» ولعل الصواب ما أثبت.

قلتُ: هو هكذا في النسختين، ولا يجوز له تغييره.

١١٣- (ص: ٨٥، س١٢) قال: (فإذا استويا) في النسخة الأزهرية: (فإن استويا)، وهذا من متابعته للطبعة المنيرية في التصرفات.

١١٤- (ص: ٨٥، س١٢) قال: (هما سواء) في النسخة الأزهرية: (فهما سواء) وهو الصواب، وهذا من متابعته للطبعة المنيرية في التصرفات.

١١٥- (ص: ٨٥، س١٣) قال: (في أحدهما، أحد الشيخين، أبو بكر) وهو خطأ، والصواب: (أبي بكر).

١١٦- (ص: ٨٩، س١٢) قال: (يقال) بالياء التحتانية، وهو خطأ فاحش، والصواب: (بـ «قال»).

١١٧- (ص: ٩١، س٨) قال: (صحته) وهو خطأ، والصواب: (صحة).

١١٨- (ص: ٩١، س٩) قال: (بصيغتته) بتاءين، والصواب: (بصيغته).

١١٩- (ص: ٩١، س١٧) قال: (كان) وهو خطأ، والصواب: (كانت).

١٢٠- (ص: ٩٣، س٧) قال: (ولا يجوز) وهو خطأ، والصواب: (ولم يُجَوّز).

١٢١- (ص: ٩٧، س٤) قال: (لأنه قد يكون) بزيادة: (قد) من عنده، ولا توجد في النسختين.

١٢٢- (ص: ٩٩، س٧) قال: (سمعه) وقال في حاشية رقم (٢) في: (الأصل) «سمع» والتصحيح من شرح المصنف على صحيح مسلم (٧٧).

قلتُ: هو هكذا في النسختين، ولا ينبغي له أن يغيّرها.

١٢٣- (ص: ١٠١، س١) أضاف لفظ: (فصل) وهو غير موجود في النسختين.

١٢٤- (ص: ١٠١، س٤) أسقط كلمتين، وهما قوله: (ما فصله) من بعد قوله: (إذا كان).

١٢٥- (ص: ١٠٣، حاشية رقم ٠٢) قال: (وهو التعريف الذي اختاره الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/٧) بعد ذكر الأقوال كلها ومناقشتها، انظر: التعليقات الأثرية (٢١).

قلتُ: في هذا الكلام مغالطات وعدم فهم لكلامي النووي، والحافظ ابن حجر، وقد تقدمت الإشارة إليها.

١٢٦- (ص: ١٠٥، س١٥) قال: (وفيها) وهو خطأ، والصواب: (وفيهما).

١٢٧- (ص: ١٠٦، س٧) سقط سطر كامل من بعد قوله: (وفتح المثلثة)، وهو:

(إلا جارية بن قدامة، ويزيد بن جارية بالجيم والمثناة) وقد نبّه المحقق على ذلك في الهامش، نقلاً عن شرح النووي على مسلم.

١٢٨- (ص: ١٠٧، س٥) قال: (إلا أبا حصين بن عاصم) أسقط لفظ: (عثمان) والصواب: (إلا أبا حصين عثمان بن عاصم).

١٢٩- (ص: ١٠٧، س٧) قال: (ضاض) وهو خطأ، والصواب: (ضاد).

١٣٠- (ص: ١٠٨، س٤) قال: (إلا الزناد) وهو خطأ، أسقط لفظ: (أبا) والصواب: (إلا أبا الزناد).

١٣١- (ص: ١١١، س١) زاد: (فصل) وليست هذه الزيادة في النسختين.

١٣١- (ص: ١١١، س٢) قال: ([الأنساب]) وضع هذا العنوان ظانًا أنه من صنعه، ولا يدري أن المؤلف وضع عنوانًا هكذا: (الأنساب) فلم يوفق في الاستدراك.

١٣٢- (ص: ١١١، س٧) قال: (التوذي) بالذال المعجمة، وهو خطأ فاحش، والصواب: (التَّوزِيّ) بالزاي.

١٣٣- (ص: ١١٢، س٩) أسقط سطرًا كاملاً عمدًا، وهو قوله: (مستشفعًا برسول الله ﷺ المضاف هذا الكتاب إلى سننه ﷺ).

وعلّل هذا الحذف بقوله: (ثمَّ هذا الدعاء لا مكان له هنا، ولا معنى له في هذا السياق، فلعله مقحم من أحد الناسخين على كلام الإمام النووي رحمة الله تعالى عليه، والله تعالى أعلم).

وهذا النص موجود في النسختين، وليس مقحمًا كما ظنه الحلبيُّ، فلا عبرة بقوله إنها مقحمة، وهذا من التصرف الشنيع في نصوص العلماء، لا ينبغي لا للحلبيّ، ولا لغيره أن يقوم بمثل هذه التصرفات المشينة. سوى التعليق عليه.

طبعة دار العلوم
الإنسانية، بتحقيق :
الأستاذ الدكتور مصطفى ديب
البغا، أستاذ الحديث وعلومه
في كلية الشريعة في
جامعة دمشق

جُزْءٌ مِنْ

صَحِيحِ البُخَارِيِّ

بِشَرْحِ

الإِمَامِ مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بنِ شَرَف

النَّوَوِيِّ

المُسَمَّى

التَّلْخِيصُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّحِيحِ

وَمَعَهُ

الاهْتِمَامُ بِتَرْجَمَةِ الإِمَامِ النَّوَوِيِّ شَيْخِ الإِسْلَامِ

كِتَابُ التَّقْرِيبِ فِي عُلُومِ الحَدِيثِ

الجُزْءُ السَّابِعُ

تحقيق وتعليق
الدكتور مصطفى ديب البغا
أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة
جامعة دمشق

دار العلوم الإنسانية
دمشق - حلبوني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قام فضيلة الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا حفظه الله وبارك في عمره، أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة، في جامعة دمشق، بتحقيق هذا السفر النفيس من شرح النووي، وصدر تحقيقه هذا عام (١٤١٨هـ) عن مكتبة دار العلوم الإنسانية، دمشق، حلبوني، في (٢١٩) صفحة، مع الفهارس.

يقول الأستاذ في مقدمته[١]:

«وهذا الجزء اطّلعتُ عليه منذ زمن بعيد مطبوعًا مع شروح أخرى لصحيح البخاريّ، وقد كانت تلك الشروح لهذا الجزء من الجامع الصحيح مقررة للدّراسة في بعض مراحل الدّراسة في الأزهر، وطبعت في المطبعة المنيرية في القاهرة، ولكن هذا الجزء وبتلك الشروح لم يكن منتشرًا، فبقي شرح النووي رحمه الله تعالى له مجهولاً لدى طلبة العلم، ولما أكرمني الله عزّ وجلّ بخدمة شرحه لصحيح مسلم، رأيتُ أن أحيي هذا الجزء من تراث الإمام النووي رحمه الله تعالى في خدمة السنة، وأبرزُ ما كان عليه من همّة عالية، ودأب العلم، وما كان عنده من قصد وعزيمة في خدمة دين الله تعالى. وفي نفس الوقت أكونُ قد قدّمتُ لطلاب العلوم الشرعيّة فائدة كبرى، بوضع هذا الشرح النفيس بين أيديهم».

ويقول الأستاذ الدكتور أيضًا[٢]:

---

(١) (ص: صفر، بدون رقم) لا بالحروف ولا بالأرقام، ونسي الأستاذ الدكتور أن يضع لها رقمًا.

(٢) (ص: صفر، وصفرين).

هذا وقد كانتْ خدمتي لهذا السّفر النَّفيس على النحو التّالي:

١- قرأتُه قراءة دقيقة، فصحّحتُ ما فيه من أخطاء، ووضعتُ له علامات الترقيم المتعارفة في عالم الكتابة العربية اليوم.

٢- قابلتُ الشرح على نسخة مخطوطة أتيتُ بها من مكتبة قليج علي في تركيا، ورقمها: (٢٤٣).

٣- وضعتُ متن الصحيح مشكولاً في أعلى الصحيفة، مرقمًا في أبوابه وأحاديثه بنفس الترقيم الذي وضعتُه لصحيح البخاري في طبعتي المشهورة، والمتداولة في العالم الإسلامي اليوم، وذيلتُ كلّ حديث بذكر مواضع تكراره في صحيح البخاري مفصّلة، بذكر اسم الكتاب، وعنوان الباب، ورقم الحديث في موضع تكراره، كما ذكرتُ موضع تخريج الحديث في صحيح مسلم، وجعلتُ ذلك كلّه محصورًا بين معقوفين هكذا: [].

٤- وضعتُ الشرحَ عقب التخريج، من غير أن أفصل بينهما بخط، لأن التقدير أنَّ النَّووي رحمه الله تعالى، يذكر الحديثَ ثمّ يشرحُه، دون أن يفصلَ بينه وبين الشَّرح.

وسمّيتُ عَملي هذا: (إتحاف السَّاري بخدمة ما شرحه النووي من صحيح البخاريّ). انتهى كلامه حفظه الله وبارك في عمره.

نظرات فيما كتبه الأستاذ الدكتور حفظه الله:

قدّم الأستاذ الدكتور صفحتين كمدخل ودراسة في تحقيقه لهذا السفر النفيس، وأشار إلى الخطوط العريضة لمنهجه في تحقيقه، ولنا مع فضيلة الأستاذ الدكتور وقفات في عمله هذا، وأقول:

أولاً: وضع الأستاذ الدكتور عناوين عديدة لهذا الكتاب مما توحي أن

الأستاذ الدكتور لا يعرف اسم الكتاب، كما أنه لم يشر في مقدمته المختصرة إلى اسم الكتاب.

قال الأستاذ الدكتور في صفحة العنوان:

جزء من

صحيح البخاري

بشرح

الإمام محيي الدين يحيى بن شرف

النووي

المسمّى

المنهاج شرح الجامع الصحيح

هكذا عنون للكتاب في الغلاف.

وقال الأستاذ الدكتور في الورقة التي بعد غلاف الكتاب:

جزء من

صحيح البخاري

بشرح

الإمام محيي الدين يحيى بن شرف

النووي

المسمّى

التلخيص شرح الجامع الصحيح

اضطراب الدكتور في عنوان الكتاب يحيّر القارئ هل يمكن أن يكون للكتاب عدّة أسماء كما فعله الأستاذ الدكتور، وهذا المنهج في تسمية الكتب بأسماء عديدة من غرائب الدكتور ولم أرَ من سبقه إلى ذلك.

ثانيًا:

قال الأستاذ الدكتور:

(قرأتُه قراءة دقيقة، فصحّحت ما فيه من أخطاء).

لم يوفّق الأستاذ الدكتور في قراءة المخطوط، ولم يصب فيما ادّعاه، فبعد أن قمتُ بقراءة الكتاب قراءة متأنية ودقيقة تبيّن لي أنّ الدكتور أخطأ في (٤٧٩) موضعا من مجموع (١٧٨) صفحة من عدد صفحات الكتاب. وهذا العدد بالنسبة إلى حجم الكتاب يعتبر رقمًا كثيرًا، يعاب على أمثال الدكتور وعلى كلّ من يتصدى لتحقيق الكتاب أن يقع في مثل هذا الكم الهائل من الأخطاء.

قال الأستاذ الدكتور:

(قابلتُ الشرح على نسخة مخطوطة أتيتُ بها من مكتبة قليج عليّ في تركيا، ورقمها: (٢٤٣). وكان لهذه المقابلة فائدة كبيرة في استدراك بعض التصويبات التي لم يكن لينتبه لها لو لاها).

كنتُ أحبذ أن يخرج الأستاذ الدكتور الكتاب كما وجده في طبعته الأولى التي صدرت عن المطبعة المنيرية، ولا يضيف إلى أخطائهم أخطاء أخرى، فيزيد الطين بلّة كما حصل، وهناك مئات من المواضع قلّد الدكتور فيها الطبعة المنيرية في أخطائها، وهي على الصواب في النسخة التركية التي يقول الدكتور أنه اعتمد عليها، مما يؤكد لنا أن الدكتور لم يكن يراجع النسخة

التركية إلا في بعض المواضع فقط. وسنورد لذلك مئات من الأمثلة فيما بعد.

قال الأستاذ الدكتور:

(وضعتُ متن الصحيح مشكولاً في أعلى الصحيفة، مرقمًا في أبوابه وأحاديثه بنفس الترقيم الذي وضعتُه لصحيح البخاري في طبعتي المشهورة، والمتداولة في العالم الإسلامي اليوم، وذيلتُ كلّ حديث بذكر مواضع تكراره في صحيح البخاري مفصّلة، بذكر اسم الكتاب، وعنوان الباب، ورقم الحديث في موضع تكراره، كما ذكرتُ موضع تخريج الحديث في صحيح مسلم، وجعلتُ ذلك كلّه محصورًا بين معقوفين هكذا: []. انتهى كلامه.

هكذا ذكر الدكتور وفقه الله وفي دعواه هذا عدّة ملحوظات:

الأولى: أن الدكتور وفقه الله يجهل ما أشار إليه الإمام النووي رحمه الله في مقدمة كتابه أنه يروي الجامع الصحيح من طريق أبي الوقت السجزي رحمه الله، ومعناه أن الإمام النووي يعتمد في شرحه هذا على هذه الرواية فقط، وليس على طبعة الدكتور (المتداولة المشهورة في العالم الإسلامي اليوم)..

الثانية: لم يفهم الدكتور أن الإمام النووي يورد في هذا الكتاب ألفاظ الحديث بإسناد البخاري كما هو معروف في رواية أبي الوقت السجزي، وأحيانًا يورد الإسناد كاملاً مع جزء من الحديث، ولكن في الطبعة المنيرية تجاهلوا هذا الأمر، فأوردوا إسناد البخاري مع لفظ الحديث من أي طبعة أو نسخة تيسرت لهم، ولم يفهموا مقصود النووي كما لم يفهمه الدكتور، فتجاهل الدكتور ثانيًا هذا المقصد فاغترته (طبعته الشهيرة، والمتداولة في العالم الإسلامي اليوم) كما يصفها هو، فأثبت المتن من طبعته الشهيرة المجهولة الرواية، والملفقة من عدة روايات، ما يثبت لنا عدم معرفة الأستاذ الدكتور

بروايات الجامع الصحيح.

الثالثة: أستطيع أن أجزم أن الدكتور لم يراجع النسخة التركية في إيراد ألفاظ البخاري، بل اعتمد على (طبعته الشهيرة في العالم الإسلامي اليوم)، وأن في الطبعة المنيرية حذفوا قول الإمام النووي بعد إيراد لفظ الحديث: (الشرح)، وقلّدهم في ذلك الأستاذ الدكتور وهو يقول: (وضعت الشرح عقب التخريج، من غير أن أفصل بينهما بخط، لأن التقدير أن النووي رحمه الله تعالى يذكر الحديث ثمّ يشرحه، دون أن يفصل بينه وبين الشرح) انتهى كلامه.

قلتُ: يمكن قبول كلام الدكتور لمن اطلّع على الطبعة المنيرية التي قاموا فيها بحذف الفاصل بين المتن والشرح، ولكن من يطلّع على النسخ الثلاث يجزم بيقين أن الدكتور قلّد الطبعة المنيرية بحذف لفظ: (الشرح) الفاصل بين المتن والشرح عقب كلّ حديث كما فعلته الطبعة المنيرية، وهذا ما يدفعنا أن نقول: أن الدكتور لم يراجع النسخة التركية ولم يقرأه قراءة دقيقة كما ذكر، ولو قرأها لوجد من أول الحديث إلى آخرها أن الإمام النووي رحمه الله يفصل بين المتن والشرح بإيراد لفظ: (الشرح) ثمّ يبدأ بشرح الحديث، والدكتور لم يثبت ولا في موضع واحد.

هذا ما بدتْ لي من ملحوظات على منهج الدكتور في مقدمته، وأما الكلام على نص الكتاب، فأوجزها أولاً ببعض الملحوظات الرئيسة، ثمّ أدخل في التفصيل وأذكر كل موضع أخطأ الدكتور في قراءته، أو أضاف، أو حذف منه شيئًا.

قال الأستاذ الدكتور:

(قرأتُه قِراءة دقيقة، فصحّحت ما فيه من أخطاء).

أورد أولاً نصًا واحدا، ثمَّ عدة أمثلة لعدم معرفة الدكتور بقراءة المخطوط بغض النظر عن القراءة الدقيقة:

(ص: ٨٣، س٩) قال: (فخرجت أعظم مما دخلت، ورأيت حمامة أخرى التقمت لؤلؤة أخرى).

هذا النص بتمامه أورده المزي في تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٠٧) وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/ ٢٣١) بألفاظ مختلفة، وتعامل الأستاذ الدكتور البغا مع هذا النص كان غريبًا:

في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور النص هكذا:

(فقالت: رأيتُ حمامة) قوله: (فقالت) خطأ، والصواب: (فقال) كما في الطبعة المنيرية، والنسخة المصرية. ولم ينبّه الدكتور على هذا الخطأ.

في قوله: (فخرجت أعظم مما دخلت) أسقط الدكتور كلمة: (منها) من قوله: (فخرجت منها أعظم مما دخلت)، وهي موجودة في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور، وغير موجودة في الطبعة المنيرية.

في قوله: (ورأيتُ حمامة (أخرى) التقمت).

قوله: (أخرى) لا توجد في الطبعة المنيرية والنسخة المصرية، وهي من النسخة التركية، ولم يشر الدكتور إلى ذلك.

في قوله: (ورأيتُ حمامة أخرى التقمت لؤلؤة أخرى).

أضاف الدكتور في هذا النص لفظة: (الأخرى) الثانية، وهي مضروبة عليها في النسخة التركية، ولقلة خبرة الدكتور في التعامل مع المخطوط، لم ينتبه إلى هذا فأضاف كلمة في النص مما ليست هي من النص، بل إضافتها تغيّر المعنى.

هكذا فعل الدكتور مع نص واحد من نصوص الكتاب.

١- الدكتور يجهل سنة إسلام أبي هريرة، ولا يعرف ابنًا لأبي هريرة:

١- (ص: ٧٢، س ٨) قال: (هاجرعام خيبر)، وهو خطأ كبير، لا يتصور أن يصدر من أمثال الأستاذ الدكتور، ففي المخطوطة التي اعتمد عليها الدكتور: (أسلم عام خيبر).

٢- (ص: ٧٢، س ١٦) قال: (ومن الرواة عنه: ابن المحرر) وهو خطأ شنيعٌ لا ينبغي أن يصدر من أستاذ مثله، وهذا يدلّ على أن الأستاذ لا يعرف أن لأبي هريرة ابنًا، اسمه: المحرر، لأنه حرّف النص من: (ابنه المحرر) إلى: (ابن المحرر) وهذه غفلة من الدكتور.

٢- عدم معرفته بأعلام وأسماء الرّواة المشهورين:

ينبغي لكل من يتصدى لتحقيق الكتاب، أن يكونَ ملمًا بمصطلحات هذا العلم، ويكون على دراية تامة بأسماء الرواة، وكناهم وألقابهم وأنسابهم، ومن يتجاهل هذه الأمور، ولا يهتم بها، فسوف يقع فيما وقع فيها الأستاذ الدكتور، وهنا نورد بعض الأمثلة مما وقع فيها الدكتور.

١- (ص: ١، س ٣) قال: (مُحْي الدين) وهو خطأ، والصواب: (مُحيي الدين) بياءين وليست بياء واحدة.

٢- (ص: ٧، س ٢٧) قال: (الزبيري الحميدي) وهو خطأ كبير قلّد الدكتور الطبعة المنيرية، وإلا ففي النسختين: (الزبير)، وأظن أنه لا يخفى اسم الحميدي على صغار طلبة العلم، فكيف بأمثال الأساتذة الكبار كفضيلة الدكتور. وأين النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور.

٣- (ص: ٧، س ٣١) قال: (حياة بن شريح) هكذا قال: (حياة) وهو

خطأ قلّد فيها الطبعة المنيرية، وإلا ففي النسختين: (حَيْوَة بن شُريح) بخط واضح.

٤- (ص: ١٢، س ٢٨) قال: (عن جرير بن عثمان) وهو خطأ، والصواب: (حريز بن عثمان) وقلّد الدكتور الطبعة المنيرية على أخطائها.

٥- (ص: ٢٢، س ٩) قال: (ابن أبي الزيال) بالزاي، وهو خطأ، والصواب: (ابن أبي الذيال) بالذال المعجمة.

٦- (ص: ٦٦، س ١٥) قال: (أحمد بن عبيد الله العجلي) قوله: (عبيد الله) خطأ، والصواب: (عبد الله) مكبرًا كما في النسخ والمصادر، وهو صاحب كتاب: الثقات.

٧- (ص: ١١٥، س ١٥) قال: (ابن مليك) وهو خطأ، والصواب: (ابن مليل) كما في النسخ الثلاث.

٧- (ص: ١٢٤، س ٣) قال: (حدثنا رافع) وهو خطأ شنيع، والصواب: (نافع) ولا أظن أن يخفى على أمثاله الفرق بين: (نافع) و (رافع).

٩- (ص: ١٢٥، س ٢٥) قال: (جندب) وهو خطأ، والصواب: (جنيدب) كما في تهذيب الكمال.

١٠- (ص: ١٢٥، س ٢٥) قال: (ابن بنان) وهو خطأ، والصواب: (ابن رئاب) كما في تهذيب الكمال.

١١- (ص: ١٢٥، س ٢٧) قال: (ابن سجاع) بالسين المهملة، وهو خطأ، والصواب: (ابن شجاع) بالشين المعجمة.

١٢- (ص: ١٣٢، س الأخير) قال: (فضلة) وهو خطأ شنيع، والصواب: (نضلة) بالنون كما في المصادر.

١٣- (ص: ١٣٤، س ٢٧) قال: (ابن مصعب) وهو خطأ، والصواب: (ابن صعب) كما في النسخ الثلاث.

١٤- (ص: ١٣٥، س ٤) قال: (ابن خديج) بالخاء المعجمة، وهو خطأ، والصواب: (ابن حُديج) بالحاء المهملة، وقال النووي عقبه: (بضم الحاء وفتح الدال المهملتين وبالجيم).

١٥- (ص: ١٤٣، س ٢٤) قال: (سنهر) وهو خطأ، والصواب: (سنبر) كما في النسخ الثلاث.

٣- اجتهاداته غير الموفقة في قراءة النصوص:

قراءة نصوص الكتاب من أهمّ ضوابط التحقيق، ومع الأسف الأستاذ الدكتور لم يوفّق في قراءة الكتاب، ووقع في أخطاء كبيرة، وإليك بعض الأمثلة:

١- (ص: ٩، س ١٥) قال: (أبو بكر الإسماعيلي في كتابه: (المنهل)، وهو خطأ شنيع، لا ينبغي لأمثال الدكتور أن يقع فيه، وكتاب الإسماعيلي (المدخل) جعله توطئة لكتابه المستخرج على صحيح البخاري، ولمعرفة تفصيل ذلك أدعو الدكتور إلى قراءة مقدمة كتاب: المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي) لفضيلة الأستاذ الدكتور زياد محمد منصور (١/ ١٧٨).

٢- (ص: ١٤، س ١) قال: (عافصنا) كذا بالعين المهملة، وهو خطأ، قلّد الدكتور الطبعة المنيرية، والصواب: (غافصنا) بالغين المعجمة، كما في النسخة التركية، تقول: غافصت فلانًا: أخذته بغرة.

٣- (ص: ١٥، س ١) حرّف نصًا مشهورًا، وهو: (وقال: الصوفي ابن وقته) حرّفه الأستاذ الدكتور إلى: (ابن وفية) بالفاء، بدلاً من القاف.

٤- (ص: ١٩، س ١٦) قال: (يقال بصيغة الجزم) والصواب: (بـ «قال» بصيغة الجزم).

٥- أن قوله: (الشهادات) خطأ، وهو هكذا على الخطأ في الطبعة المنيرية، وعلى الصواب في النسخة التركية: (الشهاب)، ومؤلفه: القضاعي، وهذا الحديث في مسنده برقم (١).

٦- أنه قال في حاشيته رقم (٢) لم أجد هذه الرواية عند البخاري، لا في الشهادات ولا في غيره.

قلتُ: الأستاذ الدكتور لا يعرف الفرق بين (الشهادات) و (الشهاب) لأجل ذلك قال كلامه هذا، ولو عرف هذا أو قرأ النصَّ سليمًا، لعرف الجواب ولم يعلق عليه بهذا الكلام!!

٧- (ص: ٤٣، س ١٩) تحريفه قوله: (وكان معمر أصلا)، والصواب: (وكان معمر أحلى).

٨- (ص: ٤٣، س ٣٢) تحريفه للمُحرَّف، قال: (شرب معمر من العلم ما نفع)، وفي النسخ الثلاثة: (بأنفع)، وهو خطأ أيضًا، فزاد الدكتور بتحريفه المحرَّفَ الطين بلّة، والصواب: (بأنقع) والأنقع، جمعُ نَقعٍ، وهو ههنا ما يستنقع.

٩- (ص: ٦٥، س ٢٩) قال: (مسبك الذهب) بالسين المهملة، وهو خطأ، والصواب: (مشبك الذهب) بالشين المعجمة.

١٠- (ص: ٦٥، س ١٨) قال: (وأول دليل) والصواب: (وأدل دليل) بالدال المهملة، بدل الواو، كما في النسخ الثلاث.

١١- (ص: ٧٩، س ٣) قال: (قال: حدثنا) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

١٢- (ص: ١١٢، س ٥) قال: (يكفرن) أظنّ أن الدكتور غير قادر على قراءة المخطوط، وإلا ففي النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور، وكذا في النسختين الأخريين: (بكفرهن) واضح جدا كوضوح الشمس.

١٣- (ص: ١١٨، س ١١) قال: (رفيقا) وهو خطأ فاحش، والصواب: (رفيعًا).

١٤- (ص: ١١٨، س ١٧) قال: (العقدي) قلّد في ذلك الطبعة المنيرية، وأما في النسخة التركية: (العبدي) فلم يعبأ بها.

١٥- (ص: ١٢٢، س ٤) قال: (وخالته) وهو خطأ فاحش، والصواب: (خاليه) وهما: الأسود وعبد الرحمن ابني يزيد.

١٦- (ص: ١٥٥، س ٢٤) قال: (ويخرج عن العمل) هكذا قال: (العمل) وهو خطأ، والصواب ما في النسخة التركية التي اعتمد عليها الأستاذ الدكتور: (الملة)، ولكنه قلّد الطبعة المنيرية.

١٧- (ص: ١٦٧، س ١٥) قال: (ودليل ودلل) بالدال المهملة، والصواب: (وذليل وذلل) بالذال المعجمة، ونقله النووي عن الجوهري كما في الصحاح (٢/ ٦٨٧).

١٨- (ص: ١٦٨، س ١١) قال: (الحرام: جنس الأشهر الحرم) قوله: (الحرام) خطأ، والصواب كما في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور: (المراد) ولكن الدكتور يقلّد الطبعة المنيرية في أخطائها.

٤- من غرائب ما وقع فيها الدكتور:

(ص: ١٤٤، س ٢٩) قال: (لا يمنع صرف أبان إلا أبان) كذا في الطبعة المنيرية، وهو خطأ لأن لفظة: (أبان) الأخير، وهو: (أتان) غير

منقوطة، وأما في النسخة التركية التي اعتمد عليها فواضح مثل الشمس: (أتان)، ثمّ بغض النظر عن ذلك، فهذا مثل مشهور: (لا يمنع صرف أبان، إلا أتان) يعني: حمار، ولا أدري كيف يقرأ الأستاذ النص من دون فهم.

٥- عدم معرفته بأسماء المدن والأنساب:

١- (ص: ١٤٨، س ١٠) قال: (وحرس) بالحاء المهملة، وهو خطأ، والصواب: (وجرش) بالجيم المعجمة.

٢- (ص: ١٥١، س ١٩) قال: (وعوف - عندي - هجري) وهو خطأ، والصواب كما في النسخ الثلاث: (وعوف عبديٌّ هجريٌّ) ولكنه قلّد الطبعة المنيرية.

٦- تصرفه في نصوص الكتاب بالزيادة والنقصان:

١- (ص: ٣، س ١) قال: (جوامع الكلم) وهو خطأ، والصواب كما في النسختين والمطبوعة: (جوامع الكلمات).

٢- (ص: ٨، س ٢٤) أسقط كلمة: (بها) من قوله: (وأقام بها في كل مدينة) وهي موجودة في النسخة التركية، ولا توجد في الطبعة المنيرية، وقلّدها الدكتور في ذلك.

٣- (ص: ٨٧، س ١٦) قال: (وبريد بالموحدة ابن أبي مريم) تصرف الأستاذ الدكتور في هذا النص، والصواب كما في النسخ الثلاث: (وبريد بن أبي مريم بالموحدة)، فقدم قوله: (بالموحدة) قبل (ابن أبي مريم)، ليستدرك على الإمام النووي.

٤- (ص: ١٠٧، س الأخير) قال: (ومسلم بثمانية) أسقط منها قوله: (عشرة)، والصواب كما في النسخ الثلاث: (بثمانية عشر).

٥- (ص: ١١٥، س ٥) قال: (عن المعرور) أسقط منها قوله: (ابن

سويد) وهو في النسخ الثلاث.

٦- (ص: ١٢١، س ٣) أسقط قوله: (ابن خالد أبو محمد العسكري) وهو في النسخ الثلاث.

٧- (ص: ١٢١، س ٣) أسقط قوله: (ابن جعفر) وهو في النسخ الثلاث.

٨- (ص: ١١٣١، س ١) تصرف في النص حيث نقل قوله: (والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما) قبل قوله: (والعمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما) والصواب كما في النسخ الثلاث أن قوله: (والعمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما) قبل قوله: (والجمعة إلى الجمعة).

٩- (ص: ١٣٢، س ٥) قال: (ولن يشاد الدين أحد) قوله: (أحد) لا يوجد في النسخ الثلاث.

١٠- (ص: ١٤٤، س ١٥) قال: (عفان بن مسلم، ومسلم بن إبراهيم) في النسخ الثلاث: (عفان، ومسلم بن إبراهيم)، وقوله: (ابن مسلم) من زيادات الدكتور.

١١- (ص: ١٦٧، س ٢٨) أسقط لفظ: (به) من قوله: (تريد به البر والإكرام) وهي في النسخة التركية التي اعتمد عليها.

١٢- (ص: ١٧٦، س ١) زاد قوله: (الدين كله) بعد قوله: (محصل لغرض) وهي لا توجد في النسخ الثلاث.

٧- عدم التزامه بالنسخة التركية، كما ادّعاه، واعتماده الكامل على الطبعة المنيرية:

١- (ص: ٥٦، س ١٥) أسقط الدكتور قوله: (أربع لغات) بعد قوله: (يقال: حوله وحواله وحوليه وحواليه)، وهي في النسخة التركية.

٢- (ص: ٧٦، س ٦) أسقط قوله: (هو ابن أبي هند) وهو في النسخ الثلاث.

٣- (ص: ٧٦، س ٦) أسقط قوله: (هو ابن عمرو) وهو في النسخ الثلاث.

٤- (ص: ٧٦، س ١٠) أسقط قوله: (فهو عبد الله) وهو في النسخ الثلاث.

٥- (ص: ٨٧، س ٢٢) أسقط قوله: (روى عنه جماعات من التابعين) وهذه الزيادة في النسخة التركية التي اعتمد عليها، وقلّد الطبعة المنيرية، بعدم إيرادها.

٦- (ص: ٩٥، س ١٤) قال: (صاحب قرآن يقرئ)، وهو خطأ، والصواب: (مقرئ) كما في النسخة التركية، وترتيب الثقات للعجلي، وهذا كلامه.

وأبدأ الآن بذكر أخطاء الدكتور مفصلاً:

١- (ص: ١، س ٣) قوله: (قال الإمام شيخ الإسلام أحد الحفاظ الأعلام محي الدين ناشر السنّة، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، أسكنه الله تعالى بحبوحة جنانه، وأفاض عليه من شآبيب امتنانه، وجعله غريق لُجج ذوارف عوارفه وإحسانه، آمين).

ذكر الدكتور البغا هذا النصّ تقليدًا للطبعة المنيرية المصرية، ولا يوجدُ في النسخة التركية التي اعتمد عليها، ثمَّ هذا النصّ في المخطوطة الأزهرية ليس في صلب الكتاب، وإنما هو في غلاف الكتاب، حيث جاء هكذا:

(تأليف الإمام شيخ الإسلام .... أبي زكريا...).

وفي هذا النص الذي أورده الدكتور ثلاث ملحوظات:

الأولى: أنه أدخل نصًا في غير محله، وما دام اعتمد على النسخة التركية كأصل، فلا حاجة لإقحام هذا النصّ الَّذي لم يطلع عليه في النسخة الأزهرية.

الثانية: أن الدكتور البغا كتب على عنوان الكتاب: (مُحييّ الدين) بيائين، ولم ينتبه هنا أنه بياء واحدة، فمرره كما جاء في الطبعة المنيرية على عجره وبجره.

الثالثة: أنَّ الدكتور البغا صوّب كلمة: (أبي زكريا) إلى (أبو زكريا) ولم يفكّر مليًا لماذا جاء على الخطأ في الطبعة المنيرية.

٢- (ص: ١، س٣) قال: (قال الإمام) قوله: (قال) لا يوجد في المخطوطة الأزهرية، وإنما هو من زيادات الطبعة المنيرية، وقلّده في ذلك الدكتور البغا.

٣- (ص: ١، س ٣) قال: (مُحْي الدين) وهو خطأ، والصواب: (مُحيي الدين) بياءين وليست بياء واحدة.

٤- (ص: ١، س ١٤) قال: (الزاكيات) هكذا في النسخة المطبوعة، وأما في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور: (الزكيات) بالإفراد ولم يشر إليها المحقق.

٥- (ص، ١، س ١٥) قال: (مستبقوا) وهو خطأ، والصواب: (مستبقو) بدون الألف بعد الواو، وقد قلّد فيها الطبعة المنيرية.

٦- (ص: ٢، س ١٤) قال: (من شرط القاضي والمفتي أن يكون) وهذا النص خطأ، اعتمد الدكتور على الطبعة المنيرية، والنسخة التي اعتمد عليها الدكتور، فيها على الصواب، ونصه: (من شرط المجتهد من

القاضي والمفتي) فأسقط الدكتور قوله: (المجتهد من).

٧- (ص: ٣، س ١) قال: (جوامع الكلم) وهو خطأ، والصواب كما في النسختين والمطبوعة: (جوامع الكلمات).

٨- (ص: ٣، س ٩) قال: (مشتملات) وهو خطأ، والصواب: (مشتملاً) كما في النسخة التركية، أو: (مشتملة) كما في النسخة الأزهرية، والمثبت لفظ الطبعة المنيرية، والدكتور قلّدها، ولم يعتمد على ما جاء في النسخة التركية.

٩- (ص: ٣، س ١٠) زاد قوله: (الرؤوف الرحيم) وليس في النسخة التركية ولا الأزهرية.

١٠- (ص: ٣، س ١٤) في الطبعة المنيرية: (لكني) بدل: (ولكنني) ولم يشر المحقق إلى ذلك.

١١- (ص: ٣، س ١٥) زاد قوله: (فيه) وليس في النسخة التركية، وإنما هو من الطبعة المنيرية.

١٢- (ص: ٣، س ١٩) قال: (وأستخرج) وهو خطأ، والصواب: (واستخراج).

١٣- (ص: ٤، س ٢٦) أسقط قوله: (عبد الله بن) من ترجمة: (عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن يمان).

١٤- (ص: ٤، س ٢٩) أضاف قوله: (وأنه) وهو ليس في النسخة التركية، وإنما هو في الطبعة المنيرية.

١٥- (ص: ٥، س ٢) أضاف قوله: (أشير إليها) وهو ليس في التركية، وإنما هو في الطبعة المنيرية.

١٦- (ص: ٥، س٦) أسقط الزيادة التي في الطبعة المنيرية، وهي: (أريد)

من قوله: (أريد محمد بن إسماعيل) وبهذه الزيادة رواها الخطيب في تاريخه.

١٧- (ص: ٥، س ٢٢) قال: (فذكر) وهو في النسختين: (وذكر) بالواو، قلّد فيها الطبعة المنيرية.

١٨- (ص: ٥، ٣ ٣٠) قال: (محمود بن النصر) وهو خطأ، والصواب: (النضر) بالضاد المعجمة، وليس بالصاد المهملة.

١٩- (ص: ٦، س ٤) قال: (أبي حامد الأعمش) وهو خطأ، وهو هكذا في النسختين، والصواب: (الأعمشيّ)، وإنما قيل له: (الأعمشيّ) لأنه كان يحفظ حديث الأعمش.

٢٠- (ص: ٦، س ١٥) قال: (الأيلي) وهو خطأ، والصواب: (الآمليّ).

٢١- (ص: ٧، س ٢) قال: (قِدَمِهِ) ضبطه هكذا، بكسر القاف، وفتح الدال المهملة، وهو خطأ، والصواب: (قَدْمِه).

٢٢- (ص: ٧، س ١٨) قال: (أعلام الأئمة المسلمين) وهو خطأ، والصواب: (أعلام أئمة المسلمين).

٢٣- (ص: ٧، س ٢٧) قال: (الزبيري الحميدي) وهو خطأ كبير قلّد الدكتور الطبعة المنيرية، وإلا ففي النسختين: (الزبير).

٢٤- (ص: ٧، س ٣٠) قال: (وأبو النصر إسحاق بن إبراهيم) كذا قال: (أبو النصر) بالصاد المهملة، وهو خطأ، والصواب: (أبو النضر) بالضاد المعجمة، وهو من شيوخ البخاري، ومن الدّمشقيين.

٢٥- (ص: ٧، س ٣١) قال: (حياة بن شريح) هكذا قال: (حياة) وهو خطأ قلّد فيها الطبعة المنيرية، وإلا ففي النسختين: (حَيْوَة) بخط واضح.

٢٦- (ص: ٨، س ٣) قال: (وعبدة بن الحكم) قوله: (الحكم) خطأ، والصواب: (سليمان).

٢٧- (ص: ٨، س ٣) قال: (ومحمد بن يحيى الصائغ) هكذا بالهمزة، و قال في: (ص: ٧، س ٢٧) (وإسماعيل بن سالم الصايغ) هكذا بالياء المنقوطة باثنتين، ولا أدري أيهما الصواب عند الدكتور: (الصايغ) أو: (الصائغ) ؟؟؟

٢٨- (ص: ٨، س ١١) قال: (وأبوبكر بن أبي الأسود) قوله: (أبي) لا يوجد في النسخة التركية، وفيها: (وأبوبكر بن الأسود) وكان عليه أن ينبه أنَّ الزيادة من الطبعة المنيرية.

٢٩- (ص: ٨، س ١٤) قال: (وعثمان بن مسلم) وهو خطأ، والصواب: (عفان بن مسلم).

٣٠- (ص: ٨، س ١٧) قال: (وعمرو بن حفص) وهو خطأ، والصواب: (عُمَر بن حفص) وليس في رواة الكتب الستة راوٍ باسم (عمرو بن حفص).

٣١- (ص: ٨، س ٢٠) قال: (وأصبغ بن الفرح) بالحاء المهملة، وهو خطأ، والصواب: (الفرج) بالجيم.

٣٢- (ص: ٨، س ٢٢) قال: (وعمرو بن خلف) وهو خطأ، والصواب: (عمرو بن خالد).

٣٣- (ص: ٨، س ٢٤) أسقط كلمة: (بها) من قوله: (وأقام بها في كل مدينة) وهي موجودة في النسخة التركية، ولا توجد في الطبعة المنيرية، وقلّدها الدكتور في ذلك.

٣٤- (ص: ٨، س ٢٧) أسقط كلمة: (قال) من قوله: (وروينا عن

الخطيب رحمه الله، قال)، وهي في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور، ولا توجد في الطبعة المنيرية، وقلّدها في ذلك غير مكترث بالنسخة التركية.

٣٥- (ص: ٨، س ٢٨) قال: (ومدن العراق كلها، بالحجاز والشام) أسقط الدكتور حرف العطف، وهو الواو من قوله: (وبالحجاز) وهي في النسخة التركية التي اعتمد عليها، ولا يستقيم الكلام إلا بها، وعلى ما أثبته الدكتور تكون: (الحجاز) من مدن العراق، وليس كذلك، وقلّد في ذلك الطبعة المنيرية..

٣٦- (ص: ٨، س ٣٠) قال: (عن ألف ثقة) هكذا في الطبعة المنيرية، وأما في النسخة التي اعتمد عليها الدكتور وهي التركية: (نفر) بدل: (ثقة).

٣٧- (ص: ٩، س ١٥) قال: (أبو بكر الإسماعيلي في كتابه: (المنهل)، وهو خطأ فاحش، لا ينبغي لأمثال الدكتور أن يقع فيه، وكتاب الإسماعيلي (المدخل) هذا جعله توطئة لكتابه المستخرج على صحيح البخاري، ولمعرفة تفصيل ذلك أدعو الدكتور إلى قراءة مقدمة كتاب: المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي) لفضيلة الأستاذ الدكتور زياد محمد منصور (١/ ١٧٨).

٣٨- (ص: ٩، س ١٨) أسقط الأستاذ الدكتور لفظ: (على) من قوله: (اتفق العلماء على أن البخاري) تقليدًا للطبعة المنيرية، وهي موجودة في النسخة التركية التي يدّعي الدكتور أنه اعتمد عليها!

٣٩- (ص: ٩، س ١٩) قال: (وسنأتي على دلائل هذا) هكذا قال، وفي النسختين الخطيتين (وستأتي دلائل هذا) بدون الزيادة، وقلّد فيها

الدكتور الطبعة المنيرية.

٤٠- (ص: ٩، س ٢٥) حرّف الدكتور قوله: (سبب) إلى: (أسباب) وهو في النسختين والطبعة المنيرية: (سبب) بالإفراد، وليس بالجمع كما أثبته الدكتور.

٤١- (ص: ٩، س ٣٣) قال: (ما أدخلتُ في كتابي) هكذا بياء النسبة، وفي النسختين: (كتاب) بدون ياء النسبة، والدكتور يقلّد الطبعة المنيرية بحذافيرها.

٤٢- (ص: ٩، س ٣٤) قال: (ما وضعت في كتابي) هكذا بياء النسبة، وفي النسخة التركية التي يدّعي الدكتور أنه اعتمد عليها: (كتاب) بدون ياء النسبة، فأين النسخة التركية، أم هي الطبعة المنيرية؟؟

٤٣- (ص: ١٠، س ١١) قال: (وقال أبو عبد الله) زاد الأستاذ الدكتور الواو، وهي ليست في النسختين، ولا في الطبعة المنيرية.

٤٤- (ص: ١٠، س ١٧) قال: (بل نتعين) في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور: (معين) والدكتور يقلّد الطبعة المنيرية، ويدّعي أنه اعتمد على التركية.

٤٥- (ص: ١٠، س ١٧) قال: (فإنا قد قدمنا) في النسختين: (فإنه قد قدمنا) والدكتور يقلّد الطبعة المنيرية، ولا يثبت ما في النسخة التركية.

٤٦- (ص: ١٠، س ٢١) قال: (راسله) أسقط الأستاذ الدكتور حرف الواو، والصواب كما في النسختين الخطيتين، والطبعة المنيرية: (وراسله).

٤٧- (ص: ١٠، س ٢٥) قال: (أذكرها) زاد الدكتور ضمير الهاء من عنده، وهو ليس في النسختين، ولا في الطبعة المنيرية.

٤٨- (ص: ١١، س ١٣) قال: (اثنان وثلاثون) والصواب كما في الهدي: (اثنان وأربعون).

٤٩- (ص: ١١، س ١٤) قال: (الإحرام وتوابعه: اثنان وثلاثون، فضل المدينة: أربعة وعشرون). هذه الزيادة لا توجد في النسختين، أضيفت في الطبعة المنيرية من هدي الساري، وقلّدها الدكتور، ولم يبين أنها لا توجد في النسخة التركية التي اعتمد عليها!.

٥٠- (ص: ١١، س ١٥) قال: (الصوم: ست) وهو خطأ، والصواب (ستة) وأرجو أن لا يغفل الدكتور عن مثل هذه الأخطاء.

٥١- (ص: ١١، س ١٥) قال: (ست وثلاثون) والصواب كما في هدي الساري: (ستة وستون).

٥٢- (ص: ١١، س ١٦) قال: (البيوع: مائة وواحد وتسعون).

فيه ملحوظتان:

الأولى: أن النصَّ في النسختين: (مائة وأحد وتسعون).

الثانية: أن الأستاذ الدكتور ليبرر تحريفه أضاف الواو، وقال: (وواحد)، والصواب: (البيوع: مائة وأحد وتسعون).

٥٣- (ص: ١١، س ١٩) قال: (الشركة: اثنان وسبعون) والصواب: (ثلاثة وعشرون) كما في هدي الساري.

٥٤- (ص: ١١، س ٢٠) قال: (الرهن: تسعة أحاديث) والصواب: (ثمانية أحاديث) كما في هدي الساري.

٥٥- (ص: ١١، س ٢١) قال: (العتق: أحد وأربعون) والصواب: (أربعة وثلاثون) كما في هدي الساري.

٥٦- (ص: ١١، س ٢٢) قال: (الوصايا والوقف) زاد قوله: (الوقف) ولا

يوجد في النسختين، وأظنه قلّد في ذلك الطبعة المنيرية.

٥٧- (ص: ١١، س ٢٣) أسقط قوله: (أيضًا) من قوله: (بقية الجهاد أيضًا)، وهي موجودة في النسخة التركية التي اعتمد عليها.

٥٨- (ص: ١١، س ٢٤) قال: (الجزية والموادعة: ثلاث وستون) حرّف قوله: (ثلاثة) إلى: (ثلاث)، وهو على الصواب في النسختين.

٥٩- (ص: ١١، س ٢٦) قال: (مائة وثمانية وثلاثون) الصواب بدون قوله: (ثلاثون) بل هو: (مائة وثمانية) كما في هدي الساري.

٦٠- (ص: ١١، س ٢٨) قال: (الأشربة: خمسة وستون) والصواب: (خمس وستون) كما في النسختين.

٦١- (ص: ١١، س ٢٩) أسقط لفظة: (أيضًا) من قوله: (واللباس أيضًا: مائة)، وهي موجودة في النسخة التركية، ولكن الدكتور قلّد الطبعة المنيرية.

٦٢- (ص: ١١، س ٣١) قال: (سبععة) ولعله خطأ مطبعيٌّ.

٦٣- (ص: ١١، س ١١، س ٣٥) قال: (مائة وسبعون) والصواب كما في هدي الساري (مئة وتسعون).

٦٤- (ص: ١١، س ٣٦) تكررت مرتين: (الحموي) وهو خطأ، والصواب: (الحمويي).

٦٥- (ص: ١١، س ٣٨) حرّف قوله: (الحديث) في قوله: (إعادة البخاري رحمه الله تعالى **للأحاديث** في الأبواب) إلى: (للأحاديث)، وهو لا يوجد في الطبعة المنيرية، وفي النسخة التركية: (الحديث) بالإفراد.

٦٦- (ص: ١١، س ٣٨) قال: (وتكريره بعضها) في النسخة التركية التي

اعتمد عليها: (وتكريرها بعضها) ولا أدري الأستاذ الدكتور كيف يتعامل مع النصّ.

٦٧- (ص: ١٢، س ١) قال: (كانت له الغاية المرضية) قوله: (له) لا يوجد في النسخة التركية، ولا في النسخة الأزهرية، وهو زيادة أثبتها محققو المنيرية، وفي هامش النسخة الأزهرية (ظ: له) يعني: أن الناسخ قدر أن يكون سقطًا في النسخة، ويقول: (الظاهر: له).

٦٨- (ص: ١٢، س ١٠) أسقط قوله: (إسناد) من قوله: (عن ذكر إسناد الحديث)، وهو في النسخة التركية، ولا يوجد في الطبعة المنيرية.

٦٩- (ص: ١٢، س ١٩) قال: (أو مختلف لفظه) في النسختين: (أو يختلف لفظه) والأستاذ الدكتور قلّد فيه الطبعة المنيرية.

٧٠- (ص: ١٢، س ٢٦) قال: (عن علي بن أبي الطفيل) وهو خطأ، والصواب: (عن أبي الطفيل) فقط.

٧١- (ص: ١٢، س ٢٨) قال: (عن جرير بن عثمان) وهو خطأ، والصواب: (حريز بن عثمان) وقلّد الدكتور الطبعة المنيرية على أخطائها.

٧٢- (ص: ١٣، س ١) قال: (وفي هذه الطبقة كثرة) في النسخة التركية التي اعتمد عليها: (كثيرة) ولا أدري لماذا عدل عنه إلى ما في الطبعة المنيرية.

٧٣- (ص: ١٣، س ٧) قال: (الأيلي) وهو خطأ، والصواب: (الآمليّ).

٧٤- (ص: ١٣، س ١٦) قال: (أحمد بن عمر) وهو خطأ، والصواب: (حمدان بن عمر).

٧٥- (ص: ١٤، س ١) قال: (عافصنا) كذا بالعين المهملة، وهو خطأ،

والصواب: (غافصنا) بالغين المعجمة، تقول: غافصت فلانًا: أخذته بغرة.

٧٦- (ص: ١٤، س ٦) قال: (قد قدمت أني أرويه) في النسخة التركية التي اعتمد عليها: (قد قدمت أنا نرويه) لا أدري لماذا عدل عنها إلى ما في الطبعة المنيرية.

٧٧- (ص: ١٤، س ٦) قال: (عن الحموي) وهو خطأ، والصواب: (عن الحمويي) بيائين.

٧٨- (ص: ١٤، س ١٨) قال: (الحموي) والصواب: (الحمويي) بيائين.

٧٩- (ص: ١٤، س ١٨) قال: (وهو) والصواب: (فهو) كما في النسختين.

٨٠- (ص: ١٤، س ١٩) قال: (نزيل بوشنج وهراة) في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور: (نزيل بوشنج هراة) بدون الواو، ولم ينبه الدكتور على ذلك، وقلّد فيها الطبعة المنيرية.

٨١- (ص: ١٤، س ٢١) قال: (وكان الحموي) والصواب: (الحمويي).

٨٢- (ص: ١٤، س ٢٤) قال: (من الحموي) والصواب: (من الحمويي).

٨٢- (ص: ١٤، س ٢٨) أسقط لفظة: (بعض) من قوله: (بعض حافة الموضع) وهي في النسخة التركية التي اعتمد عليها.

٨٣- (ص: ١٤، س ٣٠) أسقط الواو من قوله: (وتوفي ببوشنج).

٨٤- (ص: ١٥، س ١) حرّف نصًا مشهورًا، وهو: (وقال الصوفي: ابن وقته) حرّفه الأستاذ الدكتور إلى: (ابن وفية) بالفاء، بدلاً من القاف.

٨٥- (ص: ١٥، س ١٢) قال: (على جلالته وصلاحه) في النسختين: (صلاحيته) قلّد فيها الدكتور الطبعة المنيرية.

٨٦- (ص: ١٧، س ١٤) أسقط قوله: (منه) وهو في النسخة التركية، ولا يوجد في الطبعة المنيرية.

٨٧- (ص: ١٧، س ٣٢) قال: (ولهذا إذا قال).

فيه ملحوظتان:

الأولى: أنه أضاف كلمة ليست في النسخة الأزهرية، وهو قوله: (إذا) إذ في هامشها: (الظاهر: إذا).

الثانية: أنه أسقط قوله: (لو) من النسخة التركية ففيها: (ولهذا لو قال) فلا أدري لما ذا ذهب الدكتور إلى المجهول، وترك الموجود.

٨٨- (ص: ١٨، س ١٧) قال: (أنه تارة يقول) في النسختين: (أنه يقول تارة) فلا أدري لماذا عدل عن الأصل الذي يعتمد عليه.

٨٩- (ص: ١٩، س ١) قال: (ولو قال المنتشر تابعي) هكذا: (تابعي) وفي النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور: (تابع) والمثبت من الطبعة المنيرية.

٩٠- (ص: ١٩، س ٨) قال: (ولكن يعمل) زاد الواو من عنده، ولا توجد في النسختين.

٩١- (ص: ١٩، س ١٦) قال: (عن المضاف إليه) وهو خطأ فاحش، والصواب: (عُيّن المضاف إليه).

٩٢- (ص: ١٩، س ١٦) قال: (يقال بصيغة الجزم) والصواب: (بـ «قال» بصيغة الجزم).

٩٣- (ص: ١٩، س ١٧) قال: (إلا على ما صحّ) في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور: (إلا فيما صح) فلا أدري لماذا عدل عنه الدكتور.

٩٤- (ص: ٢٠، س ١١) قال: (وجوزها بعضهم) في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور: (وجوزها غيرهم) فلا أدري لماذا عدل عنه الدكتور.

٩٥- (ص: ٢٠، س ١٧) قال: (كذا وقع) في النسخة التركية: (هذا وقع) ولم ينبه عليها الدكتور.

٩٦- (ص: ٢٠، س ٢٧) قال: (على المتن) وهو خطأ، والصواب: (مع المتن) وكذا في النسختين.

٩٧- (ص: ٢١، س ١٩) أسقط الدكتور لفظة: (والمثناة) من قوله: (فبالجيم والمثناة).

٩٨- (ص: ٢١، س ٢٠) قال: (وأبا حريز الرازي عن عكرمة) وهو خطأ، والصواب: (وأبا حريز الراوي عن عكرمة) كما في النسختين.

٩٩- (ص: ٢١، س ٢٣) حرّف قوله: (وهو خبيب غير منسوب) إلى قوله: (وخبيبًا غير منسوب)، وهو على الصواب في النسختين.

١٠٠- (ص: ٢١، س ٢٧) قال: (حبان بن عطة) وهو خطأ، والصواب: (عطية).

١٠١- (ص: ٢١، س ٣١) قال: (أبا حضين) بالضاد المعجمة، وهو خطأ، والصواب: (أبا حصين) بالصاد المهملة.

١٠٢- (ص: ٢٢، حاشية رقم ١) قال الأستاذ الدكتور: (الظاهر أن مراده بأشراط الساعة: ما يكون من فتن وتقاتل قبل قيامها؛ لأن حديثه جاء في: كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كلّ حال وتحريم الخروج على الطاعة، ومفارقة الجماعة، رقم: ١٨٤٨) من صحيح مسلم، والحديث ليس

في صحيح البخاري).

هكذا عبّر الأستاذ الدكتور بلفظ: (الظاهر). قلتُ: بل جزمًا، وليس الظاهر، ثمَّ الحديث رواه مسلم في موضعين، في الأول برقم (٥٣/ ١٨٤٨) روى عنه: غيلان بن جرير، وفي الثاني برقم (١٢٩/ ٢٩٤٧) روى عنه الحسن.

١٠٣- (ص: ٢٢، س ٩) قال: (ابن أبي الزيال) بالزاي، وهو خطأ، والصواب: (ابن أبي الذيال) بالذال المعجمة.

١٠٤- (ص: ٢٣، س ١٦) قال: (إلا يحيى بن بشر الحريري شيخهما) ولم يعلّق الأستاذ الدكتور على هذا الكلام، علمًا بأنّ (يحيى بن بشر الحريري) لم يرو له البخاري، وإنما هو من شيوخ مسلم فقط.

١٠٥- (ص: ٢٥) تعود الأستاذ الدكتور أن يضيف من طبعته المتقنة المشروحة كما يصفها في (حاشية ١، ص: ١٠) من هذا الكتاب إضافات كثيرة،، وإليك بعض تصرفاته:

١٠٦- (ص: ٢٥، س ٢) قال: (١- بدء الوحي).

وهذا الكلام لا يوجدُ في النسختين، ولا في الطبعة المنيرية، وأرى الناسخين في الطبعة المنيرية أكثر أمانة في حفظ نصوص الإمام النووي من الأستاذ الدكتور البغا.

١٠٧- (ص: ٢٥، س٣) قال: (قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري رحمه الله تعالى، آمين)

هذا الكلام كله من كيس الأستاذ الدكتور البغا وليس في كتاب النووي رحمه الله، إلا:

(قال الإمام أبو عبد الله البخاري رحمه الله تعالى).

أضاف الدكتور البغا هذه الكلمات والجمل التالية:

الشيخ.

الحافظ.

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة.

آمين.

١٠٨- (ص: ٢٥، س ٦) قال: (وقول الله عزّ وجلّ)، لفظ النووي كما في النسختين، والطبعة المنيرية: (وقول الله تعالى).

١٠٩- (ص: ٢٥، س ٧) أورد حديث عمر بن الخطاب بعد ذكر الآية، وليس هذا مكانه، وإنما يورده النووي بعد أن ينتهي من شرح الباب.

١١٠- (ص: ٢٥، س ١٩) قال: (قوله: بدء) هكذا بالهمز، وقلّد الدكتور الطبعة المنيرية، وإلا ففي النسختين: (بدو) وضبطه في الأزهرية بـ (فتح الباء وسكون الدال المهملة).

١١١- أورد الأستاذ الدكتور البغا حديث عمر بن الخطاب في النية، بعد الباب مباشرة، وأورده النووي بعد شرح الباب، وهذا تصرف لا ينبغي لأمثاله.

١١٢- (ص: ٢٦، س ١) قال: (قال النووي رحمه الله تعالى). هذه الزيادة من الدكتور البغا وفقه الله.

١١٣- (ص: ٢٦، س ١) حذف الدكتور أو أسقط عمدًا قول النووي: (الشرح)، واستبدله بقوله: (قال النووي رحمه الله تعالى).

١١٤- (ص: ٢٦، س ١٣) قال: (الظاهر) في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور: (الظاهرة) والمثبت من الطبعة المنيرية.

١١٥- (ص: ٢٦، س ١٨) قال: (وبعث رسول الله ﷺ رسولا) قوله: (رسولا) لا يوجد في النسخة التركية التي اعتمد عليها، ولم ينبه عليه الدكتور.

١١٦- (ص: ٢٦، س ١٨) قال: (أربعين ويومًا) والصواب كما في النسخة التركية: (أربعين ويوم)، لا أدري لماذا عدل الدكتور عنه.

١١٧- (ص: ٢٧، س ١٠) قال: (توفي في يوم) (في) الثانية من زيادات الأستاذ الدكتور، ولا توجد في النسختين.

١١٨- (ص: ٢٨، س ٢٢) قال: (روينا عن سعد، أن ابن نصر قال) وهو خطأ فاحش، والصواب: (وروينا عن سعدان بن نصر، قال).

١١٩- (ص: ٢٨، س ٢٧) زاد قوله: (رضي الله عنه) بعد قوله: (وأما الحميدي) وهي لا توجد في النسختين، ولعل الأستاذ الدكتور ظنَّ أن الحميدي من الصحابة فأراد أن يترضى عنه.

١٢٠- (ص: ٢٨، س ٢٧) قال: (ابن عبد الله بن الزبير بن عبيد الله بن حميد).

وفيه عدة ملحوظات:

١٢١- أنه حرّف (عبيد الله) إلى (عبد الله).

١٢٢- أن قوله: (ابن الزبير) خطأ، والصواب: (ابن أسامة) بدل: (ابن الزبير).

١٢٣- أن قوله: (عبيدالله) بعد قوله: (ابن الزبير) خطأ، والصواب: (ابن عبد الله) مكبرًا.

١٢٤- (ص: ٢٩، س ١٠) قال: (في الحديث فيقع في الصحيحين) والصواب: (فيقع في الحديث في الصحيحين) وكذا في النسختين،

وهذا تصرف من الدكتور في النص.

١٢٥- (ص: ٢٩، س ١٦) قال: (وأما قوله أول كتاب الشهادات).

فيه عدّة ملحوظات:

١٢٦- أنه أسقط قوله: (في) من قوله: (في أول).

١٢٧- أن قوله: (الشهادات) خطأ، وهو هكذا على الخطأ في الطبعة المنيرية، وعلى الصواب في النسخة التركية: (الشهاب)، ومؤلفه: القضاعي، وهذا الحديث في مسنده برقم (١).

١٢٨- أنه قال في حاشيته رقم (٢) لم أجد هذه الرواية عند البخاري، لا في الشهادات ولا في غيره.

قلتُ: الأستاذ الدكتور لا يعرف الفرق بين (الشهادات) و (الشهاب) لأجل ذلك قال كلامه هذا، ولو عرف هذا أو قرأ النصَّ سليمًا، لعرف الجواب ولم يعلق عليه بهذا الكلام!!

١٢٩- (ص: ٢٩، س ١٨) قال: (قال الحافظ) وهو خطأ، والصواب: (قال الحفاظ) بلفظ الجمع، وليس بالإفراد كما ظنه الدكتور.

١٣٠- (ص: ٢٩، س ٢٥) قال: (قال الإمامان أبو عبد الله). وهو خطأ يدلّ على قلّة معرفة الدكتور باللغة العربية وقواعدها من ألفاظ التثنية والجمع، وإلا ففي النسختين: (أبوا عبد الله) بلفظ التثنية، وليس بالإفراد كما ظنّه الأستاذ الدكتور، ثمّ لا يخفى على من له أدنى بصيرة بهذا العلم: أن الإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل، ممن يكنيان بأبي عبد الله!!

١٣١- (ص: ٣٠، س ٦) زاد من عنده: (رضي الله تعالى عنه) وليست في النسختين، علمًا بأن هذا الترضي للنووي رحمه الله، وليس للصحابة.

١٣٢- (ص: ٣٠، س ٨) قال: (فهي حظه) في النسخة التركية التي اعتمد عليها: (فهي خطيئة) ولم ينبه عليها.

١٣٣- (ص: ٣٠، س ٩) قال: (وبدأ البخاري رضي الله تعالى عنه) قوله: (رضي الله تعالى عنه) من زيادات الأستاذ الدكتور.

١٣٤- (ص: ٣٠، س ١٣) قال: (قال: أخبرنا مالك) قوله: (قال) لا يوجد في النسختين، وهي من زيادات الدكتور.

١٣٥- (ص: ٣٠، س ١٣) أورد الأستاذ الدكتور البغا الحديث بتمامه، ولم يسق الإمام النووي الحديث بتمامه، فكان ينبغي أن ينبه عليه في الهامش.

١٣٦- (ص: ٣٠، ٢١) قال: (عائشة بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنه).

فيه ملاحظتان:

الأولى: أن قوله: (رضي الله تعالى عنه) من زيادات الأستاذ الدكتور البغا، وليست في النسختين.

الثانية: أن الدكتور إذا كان قصد الترضي على الصحابة، فلماذا قال: (رضي الله تعالى عنه) ترضى على أبي بكر ولم يترض على بنته عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها.

١٣٧- (ص: ٣١، س ٢) قال: (ألف حديث) وهو خطأ، والصواب: (ألفي حديث).

١٣٨- (ص: ٣١، س ٨) قال: (حبيبة النبي ﷺ)، والصواب: (حبيبة رسول الله) كما في النسختين، ولا أدري لماذا بدّله الأستاذ الدكتور!!

١٣٩- (ص: ٣٢، س ١٩) قال: (عمر بن العربي) وهو خطأ، والصواب:

(عمر بن عبد العزيز).

١٤٠- (ص: ٣٣، س ١٥) قال: (وأبو عبد الله مالك) وهذا خطأ فاحش، أظنُّ أن الأستاذ الدكتور لم يقرأ المخطوطة بنفسه، وإلا ففيها: (آباء عبد الله) بلفظ الجمع.

١٤١- (ص: ٣٣، س ٢٨) أسقط أربعة أسطر من الكتاب، وهو من بعد قوله: (يحيى بن معين) إلى قوله: (وقال يحيى بن معين).

١٤٢- (ص: ٣٣، ٢٨) فيها طامات للأستاذ الدكتور لم أكن أتصور أن يتعامل هكذا مع هذا الكتاب:

لم يتمكن من قراءة النص، فحذف بعضها، وأتى بأشياء من التهذيب لابن حجر، ليس في هذا الكتاب، وقد تقدم الكلام عليها في المقدمة.

١٤٣- (ص: ٣٤، س ٩) قال: (ولا يثبته)، وهو خطأ، والصواب كما في النسخة التركية التي اعتمد عليها الأستاذ الدكتور: (ولا يتثبته)، والمثبت من الطبعة المنيرية.

١٤٤- (ص: ٣٦، س ١٢) قال: (إن كانت الدراهم والدنانير عنده بمنزلة البعر)، سقطت منه لفظة (إلا)، والصواب: (إن كانت الدراهم والدنيانير عنده، إلا بمنزلة البعر) كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٧٣).

١٤٥- (ص: ٣٦، س ١٣) قال: (وقال لي علي بن عبد الرحمن، عن وهب) هذه العبارة فيها أخطاء عدة:

أنه (علي بن عبدالرحمن)، وليس: (علي عن عبدالرحمن).

١٤٦- أنه (وهيب) وليس (وهب). وقول البخاري في تاريخه الكبير (١/ ٢٢٠).

١٤٧- (ص: ٣٦، س ١٤) أسقط سطرًا كاملا، وهو قوله: (فقيل: ولا الحسن، قال: ما رأيتُ أحدًا أعلم من الزهريّ). وهذه الزيادة في النسخة التي اعتمد عليها الدكتور، وكذا في التاريخ الكبير.

١٤٨- (ص: ٣٦، س ١٥) قال: (أنبأنا الليث) وهو خطأ، حرّف الدكتور قوله: (أخبرنا) إلى: (أنبأنا)، وهو على الصواب في النسختين، وفي التاريخ الكبير (١/ ٢٢١) (حدّثنا).

١٤٩- (ص: ٣٦، س ٢٠) قال: (توفي في ليلة الثلاثاء) زاد الدكتور من عنده: (في) الثانية، ولا توجد في النسختين.

١٥٠- (ص: ٣٦، س ٢١) قال: (ابن اثنين) وهو خطأ، والصواب: (ابن اثنتين) وكذا في النسختين.

١٥١- ص: ٣٦، س ٢١) قال: (وتسعين سنة) في النسخة التركية التي اعتمد عليها الأستاذ الدكتور: (وسبعين) وكذا في المصادر، ولكن الدكتور أبى إلا أن يقلّد الطبعة المنيرية بأخطائها.

١٥٢- (ص: ٣٦، س ٢٣) قال: (عقيل بضم العين، الأيليّ) حرّف الأستاذ الدكتور نصَّ النووي، ولفظ النووي: (عقيل - بفتح العين - الأيلي).

١٥٣- (ص: ٣٧، س ٩) قال: (قال أبوبكر) وهو خطأ، والصواب: (قال ابن بكير).

١٥٤- (ص: ٣٧، س ١٣) قال: (روى عنه البخاري) والصواب كما في النسختين(روى البخاري عنه).

١٥٥- (ص: ٣٧، س ٢٧) قال: (وهو محدود) وهو خطأ فاحش، والصواب: (وهو ممدود) يعني: الخلاء.

١٥٦- (ص: ٣٧، س ٢٨) قال: (وأما الغار: فهو النقب في الجبل) هكذا قال: (النقب) والصواب كما في النسختين: (الثقب) بالثاء المثلثة.

١٥٧- (ص: ٣٨، س ١٠) قال: (وقيل: أربع) والصواب: (بأربع) كما في النسختين.

١٥٨- (ص: ٣٨، س ١٣) قال: (فلبث سنين) وهو خطأ، والصواب: (فلبث سنتين) كما في النسختين، وهذا لفظ البخاري كما عزاه الأستاذ الدكتور إلى نسخته المتقنة، فلا أدري هكذا أيضًا في النسخة المتقنة أو يحتاج الدكتور إلى المراجعة!!.

١٥٩- (٣٨، س ١٦) قال: (بأنه) والصواب: (أنه) بدون حرف الجر كما في النسختين.

١٦٠- (ص: ٣٨، س ٢٣) قال: (لمثلها، الضمير) أسقط الدكتور الواو، والصواب: (لمثلها، والضمير) كما في النسختين.

١٦١- (ص: ٣٨، س ٢٤) قال: (هو الوحي) أسقط الدكتور الواو، والصواب: (وهو الوحي) كما في النسختين.

١٦٢- (ص: ٣٨، س ٢٧) قال: (نافية أيضًا) أسقط الدكتور قوله: (فيه)، وهو في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور.

١٦٣- (ص: ٣٩، س ١) قال: (وغمرني) وهو خطأ، والصواب: (غمّني).

١٦٤- (ص: ٤٠، س ١١) قال: (هكذا قال أهل اللغة) والصواب: (هكذا قاله أهل اللغة) كما في النسختين.

١٦٥- (ص: ٤٠، س ١٢) قال: (أحمد بن محمد) وهو خطأ فاحش، الصواب: (حمد) وهو الخطابي، كما في النسختين.

١٦٦- (ص: ٤٠، س ٣٠) قال: (وكان يكتب) والصواب: (فكان يكتب) كما في النسختين.

١٦٧- (ص: ٤٠، س ٣٠) أسقط لفظة: (من) من قوله: (فيكتب من الإنجيل) كما في النسختين.

١٦٨- (ص: ٤٢، س ١٠) قال: (تتحفظ) والصواب: (تحفظ) كما في النسختين.

١٦٩- (ص: ٤٢، س ١١) قال: (بعدُ بعدهما) هذا من إبداعات الأستاذ الدكتور في التحقيق حيث جمع بين فوارق النسخ في موضع واحد، قوله: (بعده) هكذا في النسخة الأزهرية، وأما في النسخة التركية: (بعدهما) بدلاً أن يختار الأستاذ الدكتور أحد اللفظين، جمعهما في مكان واحد، وهذا منهجٌ جديدٌ في التحقيق!!

١٧٠- (ص: ٤٢، س ١٥) قوله: (معرفة) لا توجد في النسخة التركية، ولم ينبه عليها الأستاذ الدكتور.

١٧١- (ص: ٤٢، س ١٩) أسقط سطرًا كاملا من الكتاب.

١٧٢- (ص: ٤٢، س ١٩) قال: (فيكون رفيق الليث) وهو خطأ، والصواب كما في النسخ: (فيكون رفيقًا لليث).

١٧٣- (ص: ٤٢، س ٢٠) زاد الدكتور قوله: (وليس معناه أنه روى عن عقيل) وهذه الزيادة في هامش النسخة الأزهرية، بقوله: (ظ: وليس معناه أن يروي عن عقيل) فقلّد الدكتور الطبعة المنيرية في تصرفاتهم.

١٧٤- (ص: ٤٢، س ٢٦) قال: (إسماعيل بن عباس) وهو خطأ فاحش، والصواب: (إسماعيل بن عياش) وقلّد الدكتور الطبعة المنيرية.

١٧٥- (ص: ٤٢، س ٢٧) زاد الدكتور قوله: (له) في قوله: (وإنما قيل (له) الحراني) وهذه الزيادة لا توجد في النسخ، وإنما هي في تاريخ الخطيب.

١٧٦- (ص: ٤٣، س ١٩) تحريفه قوله: (وكان معمر أصلا)، والصواب: (وكان معمر أحلى).

١٧٧- (ص: ٤٣، س ٢٣) أسقط قوله: (وهو معمر) من قوله: (وأما معمر، فهو: معمر بن راشد).

١٧٨- (ص: ٤٣، س ٢٩) قال: (الصغاني) وهو خطأ، والصواب: (الصنعاني).

١٧٩- (ص: ٤٣، س ٣٢) تحريفه للمُحرَّف، قال: (شرب معمر من العلم ما نفع)، وفي النسخ الثلاثة: (بأنفع)، وهو خطأ أيضًا، فزاد الدكتور بتحريفه المحرَّفَ الطين بلّة، والصواب: (بأنقع) والأنقع، جمعُ نَقعٍ، وهو ههنا ما يستنقع.

١٨٠- (ص: ٤٤، س ٢) أسقط لفظة: (لأنه) وهي موجودة في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور.

١٨١- (ص: ٤٤، س ٤) قال: (ممن يتقن هذا الفن) لا بدّ من إضافة: (لم) كما في هامش النسخة الأزهرية، والصواب: (ممن لم يتقن هذا الفن).

١٨٢- (ص: ٤٤، س ١٣) قال: (وليس أبوه حقيقة) وهو خطأ، والصواب: (وليس أباه حقيقة) كما في النسخ الثلاثة.

١٨٣- (ص: ٤٤، س ١٧) قال: (ومثله: عبد الله) وهو خطأ، والصواب: (ومثله: أبو عبد الله).

١٨٤- (ص: ٤٤، ١٧) قال: (ابن ماجه، ماجه لقب) أسقط لفظة: (لأنَّ) من قوله: (ابن ماجه، لأن ماجه لقب).

١٨٥- (ص: ٤٥، س ٨) قال: (ابن شاردة) بالشين المعجمة، والصواب: (ساردة) بالسين المهملة كما في النسخ الثلاث، وفي المصادر.

١٨٦- (ص: ٤٥، س ٢٣) قال: (بنت الأصبع) بالعين المهملة، وهو خطأ، والصواب: (بنت الأصبغ) بالغين المعجمة.

١٨٧- (ص: ٤٦، س ٢١) قال: (قال: حدثنا) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

١٨٨- (ص: ٤٦، س ٢١) قال: (قال: حدثنا موسى)، قوله: (قال) لا يوجدُ في النسخ الثلاث.

١٨٩- (ص: ٤٦، س ٢١) قال: (حدّثنا موسى) والصواب: (أخبرنا) كما في النسخ الثلاث.

١٩٠- (ص: ٤٨، س ٩) قال: (بني والب) في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور: (بني والبة) وهو الصواب، والمثبت من الطبعة المنيرية.

١٩١- (ص: ٤٨، س ١١) قال: (وروى عنه) زاد الأستاذ الدكتور الواو، وهي ليست في النسخ الثلاث.

١٩٢- (ص: ٤٨، س ٢٠) قال: (وإغلاظ القول) والصواب: (وإغلاظه القول) كما في النسخ الثلاث.

١٩٣- (ص: ٤٨، س ٢٩) قال: (بيننا) وهو خطأ فاحش، والصواب: (ثبتًا).

١٩٤- (ص: ٤٨، س ٣٢) زاد لفظة: (أما) في قوله: (وأما الراوي عن أبي عوانة) وليست في النسخ الثلاث.

١٩٥- (ص: ٤٩، س ١٠) قال: (قال محمد بن سعد: واختلف في سبب نسبته) نسبة هذا القول إلى محمد بن سعد خطأ، والصواب: (توفي بالبصرة في رجب سنة ثلاث وعشرين ومائتين، قاله محمد بن سعد)، وهو هكذا في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور، ولكنه اعتمد على الطبعة المنيرية، فحرّف الكلام.

١٩٦- (ص: ٥٠، س ١) قال: (قال البخاري رضي الله تعالى عنه) في النسخ الثلاثة: (قال البخاري رحمه الله تعالى) وهذا الاستبدال جاء من الأستاذ الدكتور.

١٩٧- (ص: ٤٩، س٢) قال: (قال: أخبرنا) قوله: (قال) لا توجد في النسخ الأخرى.

١٩٨- (ص: ٤٩، س ٢) قال: (قال: أخبرنا يونس) قوله: (قال) من زيادات الدكتور على النووي.

١٩٩- (ص: ٤٩، س ٣) قال: (ح) علامة التحويل من استدراكات الدكتور على النووي من نسخته المتقنة للجامع الصحيح.

٢٠٠- (ص: ٤٩، س ٣) قال: («ح» وحدّثنا بشر) أسقط قوله: (قال) واستبدله بـ (ح) علامة التحويل.

٢٠١- (ص: ٤٩، س ٣) قال: (قال: أخبرنا يونس) قوله: (قال) من زيادات الدكتور على الإمام النووي.

٢٠٢- (ص: ٤٩، س ٣) قال: (عن الزهري نحوه) والصواب كما في النسخ الثلاثة: (نحوه عن الزهري) ولعل الدكتور عدّله من نسخته المتقنة.

٢٠٣- (ص: ٤٩، س ٣) قال: (قال: أخبرني عبيد الله قوله: (قال) من

زيادات الدكتور على الإمام النووي.

٢٠٤- (ص: ٤٩، س ٤) أسقط الترضي من بعد قوله: (عن ابن عباس).

٢٠٥- (ص: ٥١، س ٢) أسقط لفظة : (منهم) من قوله: (الأئمة منهم: معمر) وهذه الزيادة في النسخة التركية التي اعتمد عليها.

٢٠٦- (ص: ٥١، س٧) قال: (قال أبو أمامة) وهو خطأ، والصواب: (قال أبو أسامة).

٢٠٧- (ص: ٥٢، س ٤) قال: (وهو أبو عبد الرحمن بن عبد الله) زاد الدكتور لفظة: (ابن) بعد قوله: (أبو عبد الرحمن) وهو خطأ.

٢٠٨- (ص: ٥٢، س ٢٦) قال: (قال: أخبرنا شعيب) قوله: (قال) من استدركات الدكتور على الإمام النووي.

٢٠٩- (ص: ٥٢، س ٢٦) قال: (قال: أخبرني عبيد الله قوله: (قال) من استدراكات الدكتور على الإمام النووي.

٢١٠- (ص: ٥٥، س ٤) أسقط الدكتور قوله: (من الأئمة) بعد قوله: (جماعات)، وهي في النسخة التركية التي اعتمد عليها.

٢١١- (ص: ٥٥، س ٢٩) قال: (حكاها الجوهري) والصواب: (حكاهما الجوهري) كما في النسخ الثلاث.

٢١٢- (ص: ٥٦، س ١) قال: (من ياء النسب) في النسخة التركية التي اعتمد عليها: (من ياء النسبة).

٢١٣- (ص: ٥٦، س ١٥) أسقط الدكتور قوله: (أربع لغات) بعد قوله: (يقال: حوله وحواله وحوليه وحواليه)، وهي في النسخة التركية.

٢١٤- (ص: ٥٦، س ١٩) قال: (بضم التاء) والصواب: (ضم التاء) بدون حرف الجر، كما في النسخ الثلاث.

٢١٥- (ص: ٥٦، س ٢٩) قال: (وملك) الصواب كما في النسخ الثلاث بدون الواو.

٢١٦- (ص: ٥٧، س ٢٨) أسقط لفظة: (الشرح)، وهي في النسخ الثلاث.

٢١٧- (ص: ٣١) قال: (ولكن فاتت) في النسخ الثلاث بدون الواو، وهذه من زيادات الدكتور.

٢١٨- (ص: ٥٩، س ٤) قال: (ما ينفذ) أسقط ضمير: (ينفذه)، وهي في النسخ الثلاث.

٢١٩- (ص: ٥٩، س ٢٠) قال: (اسمًا أو حرفًا) والصواب بالواو بدل: (أو) كما في النسخ الثلاث.

٢٢٠- (ص: ٦٠، س ٢) قال: (ابن مروة) وهو خطأ فاحش، والصواب: (ابن فروة) بالفاء، بدل الميم، كما في النسخ الثلاث.

٢٢١- (ص: ٦٠، س ١١) قال: (من طرق العمارة) والصواب: (طرف) كما في النسخ الثلاث.

٢٢٢- (ص: ٦١، س ٢٩) أسقط لفظة: (ملك) وهي في النسخ الثلاث.

٢٢٣- (ص: ٦١، س ٣٢) قال: (بفتح الدال) وهو خطأ، والصواب: (بفتح الياء)، كما في النسخ الثلاث.

٢٢٤- (ص: ٦١، س الأخير) قال: (هي بفتح) في النسخة التي اعتمد عليها: (هو) والمثبت من الطبعة المنيرية.

٢٢٥- (ص: ٦٢، س ٢٠) قال: (تتلمذ) في النسخ الثلاث: (تلمذ) بتاء واحدة.

٢٢٦- (ص: ٦٣، س ٢) وضع الأستاذ الدكتور البسملة قبل كتاب الإيمان، وهي في جميع النسخ بعد قوله: (كتاب الإيمان).

٢٢٧- (ص: ٦٤، س ٧) قال: (قال: أخبرنا حنظلة) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٢٨- (ص: ٦٤، س ١٣) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٢٢٩- (ص: ٦٥، س ١٨) قال: (وأول دليل) والصواب: (وأدل دليل) بالدال المهملة، بدل الواو، كما في النسخ الثلاث.

٢٣٠- (ص: ٦٥، س ٢٩) قال: (مسبك الذهب) بالسين المهملة، وهو خطأ، والصواب: (مشبك الذهب) بالشين المعجمة.

٢٣١- (ص: ٦٦، س ٣) قال: (ابن العاص) وهو خطأ، والصواب: (العاصي) كما في النسخ الثلاث.

٢٣٢- (ص: ٦٦، س ١٥) قال: (أحمد بن عبيد الله العجلي) قوله: (عبيد الله خطأ، والصواب: (عبد الله) مكبرًا كما في النسخ والمصادر.

٢٣٣- (ص: ٦٦، س ٢٦) سقط من ترجمة: عدي بن عدي: (ابن فروة) ولم ينبه عليها الأستاذ الدكتور.

٢٣٤- (ص: ٦٦، س ٢٦) أضاف الدكتور قوله: (ابن النعمان) وهو لا يوجد في النسخ الثلاث، ولم يبين أن هذه الزيادة من المصادر.

٢٣٥- (ص: ٦٧، س ٣٣) أسقط لفظة: (فهذا) من قوله: (فهذا مما لا يمكن إنكاره)، وهي في النسخ الثلاث.

٢٣٦- (ص: ٦٨، س ١) قال: (في باب: عن ابن أبي مليكة) قوله: (باب) خطأ، والصواب: (بابه) بالضمير، كما في النسخ الثلاث.

٢٣٧- (ص: ٦٨، س ١٦) قال: (لأنه لا خلاف) والصواب: (أنه لا خلاف) كما في النسخ الثلاث.

٢٣٨- (ص: ٦٨، س ٢١) قال: (جمورهم) وهو خطأ، والصواب: (جمهورهم).

٢٣٩- (ص: ٧٠، س ٣) قال: (قريب العهد بالإسلام) قوله: (العهد) الصواب فيه: (عهد) منكرًا، كما في النسخ الثلاث.

٢٤٠- (ص: ٧٠، س ٧) قال: (كلام الكفار) والصواب: (بكلام الكفار) كما في النسخ الثلاث.

٢٤١- (ص: ٧١، س ٣) ساق الآية بتمامها، وأمَّا النووي، فقال: (وقول الله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧]، إلى قوله تعالى: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧]. وهو كذلك في النسخ الثلاث، وهذه الزيادة من النسخة المتقنة.

٢٤٢- (ص: ٧١، س ٧) أسقط قوله: (وقوله تعالى) قبل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: ١].

٢٤٣- (ص: ٧١، س ٨) أسقط قوله: (الجعفي) بعد قوله: (عبد الله ابن محمد).

٢٤٤- (ص: ٧١، س ٨) قال: (قال: حدّثنا أبو عامر) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٤٥- (ص: ٧١، س ٨) قال: (حدّثنا أبو عامر) لفظ البخاري في النسخ الثلاث: (أخبرنا أبو عامر).

٢٤٦- (ص: ٧١، س ٨) قال: (قال: حدثنا سليمان) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٤٧- (ص: ٧١، س ١١) أسقط لفظة: (الشرح) وهي موجودة في النسخ الثلاث.

٢٤٨- (ص: ٧٢، س ٨) قال: (هاجرعام خيبر)، وهو خطأ فاحش لا يتصور أن يصدر من أمثال الأستاذ الدكتور، ففي المخطوطة التي اعتمد عليها الدكتور: (أسلم عام خيبر).

٢٤٩- (ص: ٧٢، س ١٦) قال: (ومن الرواة عنه: ابن المحرر) وهو خطأ فاحش لا ينبغي أن يصدر من أستاذ مثله، وهذا يدلّ على أن الأستاذ لا يعرف أن لأبي هريرة ابنًا، اسمه: المحرر، لأنه حرّف النص من: (ابنه المحرر) إلى: (ابن المحرر).

٢٥٠- (ص: ٧٣، س ٥) قال: (وسهل) وهو خطأ، والصواب: (سهيل) كما في النسخ الثلاث والمصادر.

٢٥١- (ص: ٧٣، س ١٠) قال: (سنة اثنين وسبعين) وهو خطأ، والصواب: (سنة اثنتين وسبعين) كما في النسخ الثلاث.

٢٥٢- (ص: ٧٣، س ٢١) قال: (وأحمد بن سنان) وهو خطأ، والصواب: (أحمد بن سيار) كما في المصادر.

٢٥٣- (ص: ٧٣، س ٤٠) قال: (هذا كلام القاضي عياض) وهذه الزيادة من النسخة التركية، وبتر الدكتور منه: (الصواب: ما وقع في سائر الأحاديث، ولسائر الروايات: «بضع وسبعون»)، وهي مكررة، ولم ينبه لها.

٢٥٤- (ص: ٧٥، س ١١) قال: (والحقوق) والصواب: (أو الحقوق) كما في النسخ الثلاث.

٢٥٥- (ص: ٧٦، س ٣) قال: (قال: حدثنا شعبة) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٥٦- (ص: ٧٦، س ٦) أسقط قوله: (هو ابن أبي هند) وهو في النسخ الثلاث.

٢٥٧- (ص: ٧٦، س ٦) أسقط قوله: (هو ابن عمرو) وهو في النسخ الثلاث.

٢٥٨- (ص: ٧٦، س ١٠) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث، ولا توجد في الطبعة المنيرية، وقلّدها الأستاذ الدكتور.

٢٥٩- (ص: ٧٦، س ١٠) أسقط قوله: (فهو عبد الله) وهو في النسخ الثلاث.

٢٦٠- (ص: ٧٧، س ٦) قال: (وقال ابن عيينة) لا توجد الواو في النسخ الثلاث، وهي من زيادات الدكتور.

٢٦١- (ص: ٧٧، س ١٦) زاد قوله: (الأعلام) وهو ليس في النسخ الثلاث.

٢٦٢- (ص: ٧٧، س١٦) قال: (التابعين الأعلام) قوله: (التابعين) من الطبعة المنيرية، وقوله: (الأعلام) من النسخة التركية، جمع الدكتور بينهما ولم ينبه عليها.

٢٦٣- (ص: ٧٨، س ٢) قال: (وهو يسعى) وهو خطأ شنيع، والصواب: (مسجى).

٢٦٤- (ص: ٧٩، س ٣) قال: (قال: حدثنا) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٦٥- (ص: ٧٩، س ٣) قوله: (حدثنا أبي) لا يوجد في النسخة التركية، ولا في الأزهرية، أثبته الدكتور ولم ينبه له.

٢٦٦- (ص: ٧٩، س ٣) قال: (قال: حدثنا أبو بردة) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٦٧- (ص: ٧٩، س ٧) أسقط لفظة: (الشرح) تقليدًا للطبعة المنيرية.

٢٦٨- (ص: ٧٩، س ١١) قال: (اتفق منها) وهو خطأ، والصواب:

(اتفقا منها) كما في النسخ الثلاث.

٢٦٩- (ص: ٧٩، س ٢٠) زاد الواو في قوله: (وروى عنه: الثوري) وهي لا توجد في النسخ الثلاث.

٢٧٠- (ص: ٨١، س ٣) قال: (قال: حدثنا الليث) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٧١- (ص: ٨١، س ٩) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٢٧٢- (ص: ٨١، س ١١) قال: (سعيد بن زيد) وهو خطأ، والصواب: (سعيد بن يزيد) كما في المصادر.

٢٧٣- (ص: ٨٢، س ٣) قال: (قال: حدثنا يحيى) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٧٤- (ص: ٨٢، س ٧) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٢٧٥- (ص: ٨٢، س ٨) قال: (ما كان في الدنيا مثل قتادة).

فيه عدة ملحوظات:

الأولى: أنه حذف حرف الواو، وهي في النسختين.

٢٧٦- الثانية: أنه أضاف كلمة: (ما) وهي ليست في النسختين، فغير المعنى.

الثالثة: أنه أثبت ما جاء في الطبعة المنيرية، والنص كما في جاء في النسخ الثلاث: (وكان في الدنيا مثل قتادة).

٢٧٧- (ص: ٨٣، س٩) قال: (فخرجت أعظم مما دخلت، ورأيت حمامة أخرى التقمت لؤلؤة أخرى).

هذا النص بتمامه أورده المزي في تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٠٧)

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/ ٢٣١) بألفاظ مختلفة، وتعامل الأستاذ الدكتور البغا مع هذا النص كان غريبًا:

في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور النص هكذا:

(فقالت: رأيتُ حمامة) قوله: (فقالت) خطأ، والصواب: (فقال) كما في الطبعة المنيرية، والنسخة المصرية. ولم ينبّه الدكتور على هذا الخطأ.

٢٧٨- في قوله: (فخرجت أعظم مما دخلت) أسقط الدكتور كلمة: (منها) من قوله: (فخرجت منها أعظم مما دخلت)، وهي موجودة في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور، وغير موجودة في الطبعة المنيرية.

٢٧٩- في قوله: (ورأيتُ حمامة (أخرى) التقمت).

قوله: (أخرى) لا توجد في الطبعة المنيرية والنسخة المصرية، وهي من النسخة التركية، ولم يشر الدكتور على ذلك.

٢٨٠- في قوله: (ورأيتُ حمامة أخرى التقمت لؤلؤة أخرى).

أضاف الدكتور في هذا النص لفظة: (الأخرى) الثانية، وهي مضروبة عليها في النسخة التركية، ولقلة خبرة الدكتور في التعامل مع المخطوط، لم ينتبه إلى هذا فأضاف كلمة في النص مما ليست هي من النص، بل إضافتها تغيّر المعنى.

٢٨١- في قوله: (ينتقص منه، ويشكّ فيه).

النص في الطبعة المنيرية، وفي النسخة المصرية: (ينتقص فيه، ويشكّ فيه) وكان عليه أن ينبه على ذلك، ولا يتغافل عنه.

٢٨٢- (ص: ٨٤، س ١) قال: (ابن أرندل بن مرعبل) وهو خطأ،

والصواب كما في النسخ الثلاث: (ابن مرعبل بن أرندل).

٢٨٣- (ص: ٨٤، س ٦) قال: (واتفقوا في الثناء عليه) في النسخة التركية: (على الثناء) وعدل الدكتور عنها، ولم يشر إليها.

٢٨٤- (ص: ٨٥، س ٣) قال: (قال: أخبرنا شعيب) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٨٥- (ص: ٨٥، ٣) قال: (قال: حدثنا أبو الزناد) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٨٦- (ص: ٨٥، س ٣) قال: (حدثنا أبو الزناد) صيغة الأداء في النسخ الثلاث: (أخبرنا).

٢٨٧- (ص: ٨٥، س ٤) قال: (فوالذي) في النسخ الثلاث: (والذي) بالواو بدل الفاء.

٢٨٨- (ص: ٨٥، س ١٠) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٢٨٩- (ص: ٨٥، س ١٢) زاد الواو في قوله: (وروى) ولا توجد في النسخ الثلاث.

٢٩٠- (ص: ٨٧، س ٣) قال: (قال: حدثنا عبد الوهاب) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٩١- (ص: ٨٧، س ٣) قال: (قال: حدثنا أيوب) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٩٢- (ص: ٨٧، س ١١) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٢٩٣- (ص: ٨٧، س ١٦) قال: (وبريد بالموحدة ابن أبي مريم) تصرف الأستاذ الدكتور في هذا النص، والصواب كما في النسخ الثلاث: (وبريد بن أبي مريم بالموحدة)، فقدم قوله: (بالموحدة) قبل (ابن

أبي مريم)، ليستدرك على الإمام النووي.

٢٩٤- (ص: ٨٧، س ٢٢) أسقط قوله: (روى عنه جماعات من التابعين) وهذه الزيادة في النسخة التركية التي اعتمد عليها، وقلّد الطبعة المنيرية، بعدم إيرادها.

٢٩٥- (ص: ٨٧، س ٣٢) قال: (الإمام أبو عبد الله) بلفظ الإفراد، وهو خطأ، والصواب: (الإمامان أبوا عبد الله) بلفظ التثنية، كما في النسخ الثلاث.

٢٩٦- (ص: ٨٨، س الأخير) أسقط قوله: (والله أعلم) وهو في النسخة التركية التي اعتمد عليها.

٢٩٧- (ص: ٨٩، س ٣) قال: (قال: حدثنا شعبة) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٩٨- (ص: ٨٩، س ٣) قال: (قال: أخبرني عبد الله قوله: قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٢٩٩- (ص: ٨٩، س ٤) قال: (سمعت أنسا) لفظ النووي في النسخ الثلاث: (قال: سمعتُ أنس بن مالك).

٣٠٠- (ص: ٨٩، س٧) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٠١- (ص: ٩٠، س ٢) قال: (مكرر: باب) قوله: (مكرر) من زياداته على البخاري، وليس فقط على النووي.

٣٠٢- (ص: ٩٠، س ٣) قال: (قال: أخبرنا شعيب) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٠٣- (ص: ٩٠، س ٣) قال: (أخبرنا شعيب) صيغة الأداء في النسخ الثلاث: (حدثنا شعيب).

٣٠٤- (ص: ٩٠، س ٣) قال: (قال: أخبرني أبو إدريس) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٠٥- (ص: ٩٠، س ١٦) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٠٦- (ص: ٩٠، س ٢٣) قال: (حلائق) بالحاء المهملة، وهو خطأ، والصواب: (خلائق) بالخاء المعجمة.

٣٠٧- (ص: ٩٢، س ١) أسقط الواو من: (وقوله) وهي في النسخ الثلاث.

٣٠٨- (ص: ٩٢، س ٤) قال: (من أتباعي) والصواب: (تباعي) كما في النسخ الثلاث.

٣٠٩- (ص: ٩٢، س ٤) قال: (عائدًا إلى الأتباع) والصواب: (إلى التباع) كما في النسخ الثلاث.

٣١٠- (ص: ٩٢، س ٩) أسقط قوله: (عليه) من قوله: (بعقوبته عليه في الدنيا)، وهو في النسخ الثلاث.

٣١١- (ص: ٩٣، س ٤) زاد قوله: (أنه) وهي لا توجد في النسخ الثلاث.

٣١٢- (ص: ٩٣، س ٩) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣١٣- (ص: ٩٣، س ١٦) زاد الواو في قوله: (وروى عنه جماعة) وهي لا توجد في النسخ الثلاث.

٣١٤- (ص: ٩٥، س ٤) قال: (قال: أخبرنا عبدة) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣١٥- (ص: ٩٥، س ٨) أسقط لفظة: (الشرح)، وهي في النسخ الثلاث.

٣١٦- (ص: ٩٥، س ١٤) قال: (هو ثقة ثقة) أسقط الواو منها، والصواب: (هو ثقة وثقة) كما في النسختين: التركية والأزهرية.

٣١٧- (ص: ٩٥، س ١٤) قال: (صاحب قرآن يقرئ)، وهو خطأ، والصواب: (مقرئ) كما في النسخة التركية، وترتيب الثقات للعجلي، وهذا كلامه.

٣١٨- (ص: ٩٧، س ٣) قال: (قال: حدثنا شعبة) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣١٩- (ص: ٩٧، س ٧) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٢٠- (ص: ٩٨، س ٣) قال: (قال: حدثني مالك) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٢١- (ص: ٩٨، س ١١) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٢٢- (ص: ٩٨، س ١١) قال: (فتقدم ذكرهما) هذا الكلام من هامش النسخة الأزهرية لبياض فيها، قدرها الناسخ بقوله: (الظاهر: فتقدم ذكرهما)، وأما في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور ففيها: (فسبقا) وهو الصواب، وكان عليه أن يثبتها.

٣٢٣- (ص: ٩٨، س ١٣) قال: (الأنصاري) وهو خطأ، والصواب كما في النسخ الثلاث: (أيضًا) بدل: (الأنصاري).

٣٢٤- (ص: ٩٨، س ١٦) قال: (ابن أبي أويس) وهو خطأ، والصواب: (ابن أويس) كما في المصادر.

٣٢٥- (ص: ٩٨، س ٢١) قال: (والله أعلم بقدره) الصواب بدون الواو كما في النسخ الثلاث.

٣٢٦- (ص: ٩٩، س ١٦) قال: (قال: حدثنا إبراهيم) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٢٧- (ص: ٩٩، س ٢٣) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٢٨- (ص: ١٠١، س ٣) قال: (قال: أخبرنا مالك) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٢٩- (ص: ١٠١، س ٧) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٣٠- (ص: ١٠٢، س ٣) قال: (قال: حدثنا أبو روح) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٣١- (ص: ١٠٢، س ٣) قال: (قال: حدثنا شعبة) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٣٢- (ص: ١٠٢، س ١٠) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٣٣- (ص: ١٠٣، س ٤) قال: (ولا يدفن في مقابر المسلمين) في النسخ الثلاث: (بمقابر المسلمين) بالباء الموحدة، بدل: (في).

٣٣٤- (ص: ١٠٣، س ٥) قال: (قال أحمد بن حنبل) والصواب بزيادة الواو في أوله، كما في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور.

٣٣٥- (ص: ١٠٤، س ٧) قال: (قال: حدثنا ابن شهاب) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٣٦- (ص: ١٠٤، س ٨) قال: (أي العلم أفضل) وهو خطأ فاحش، والصواب: (أي العمل أفضل) والسؤال هنا عن العمل، وليس عن العلم.

٣٣٧- (ص: ١٠٤، س ١٣) أسقط لفظة: (الشرح) وهي موجودة في النسخ الثلاث.

٣٣٨- (ص: ١٠٤، س ٢٠) قال: (وقال محمد بن يحيى) في النسخ الثلاثة بدون الواو.

٣٣٩- (ص: ١٠٦، س ١٠) قال: (أسقط ذكر الصلاة) والصواب: (سقط) كما في النسخ الثلاث.

٣٤٠- (ص: ١٠٧، س ٦) قال: (قال: أخبرنا شعيب) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٤١- (ص: ١٠٧، س ٦) قال: (قال: أخبرني عامر بن سعد) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٤٢- (ص: ١٠٧، س ١٨) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٤٣- (ص: ١٠٧، س الأخير) قال: (ومسلم بثمانية) أسقط منها قوله: (عشرة)، والصواب كما في النسخ الثلاث: (بثمانية عشر).

٣٤٤- (ص: ١٠٨، س ٢٠) قال: (قوله ﷺ) الصواب بإضافة الواو (وقوله) وهذه الزيادة في النسخة التركية التي اعتمد عليها.

٣٤٥- (ص: ١٠٨، س الأخير) قال: (سنة اثنين) وهو خطأ، والصواب: (سنة اثنتين).

٣٤٦- (ص: ١١٠، س ٥) قال: (قال: حدثنا الليث) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٤٧- (ص: ١١٠، س ٨) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٤٨- (ص: ١١٠، س ١٩) قال: (ابن مام) وهو خطأ فاحش، والصواب: (يام).

٣٤٩- (ص: ١١٢، س ٥) قال: (يكفرن) أظنّ أن الدكتور غير قادر على قراءة المخطوط، وإلا ففي النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور، وكذا في النسختين الأخريين: (بكفرهن) واضح جدا

كوضوح الشمس.

٣٥٠- (ص: ١١٢، س ١٣) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٥١- (ص: ١١٤، س ٧) قال: (وأتباعهم) قلّد فيها الطبعة المنيرية، وهي في النسخة الأزهرية بلفظ: (تبّاعهم) ولا توجد في التركية وغيرها.

٣٥٢- (ص: ١١٥، س ٥) قال: (قال: حدثنا شعبة) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٥٣- (ص: ١١٥، س ٥) قال: (عن المعرور) أسقط منها قوله: (ابن سويد) وهو في النسخ الثلاث.

٣٥٤- (ص ١١٥، س ٦) أسقط قوله: (رضي الله عنه) بعد قوله: (لقيت أبا ذر).

٣٥٥- (ص: ١١٥، س ٧) لفظ البخاري في النسخ الثلاث: (عيرته) بدون حرف الاستفهام، والدكتور أثبت بلفظ: (أعيرته) من نسخته المتقنة كما وصفها.

٣٥٦- (ص: ١١٥، س ١٣) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٥٧- (ص: ١١٥، س ١٥) قال: (ابن مليك) وهو خطأ، والصواب: (ابن مليل) كما في النسخ الثلاث.

٣٥٨- (ص: ١١٥، س ١٧) أسقط قوله: (في الإسلام) بعد قوله: (أنا رابع أربعة) وهو من زيادات النسخة التركية التي اعتمد عليها .

٣٥٩- (ص: ١١٥، س ٢٠) قال: (وواحد) في النسخ الثلاث كلها: (وأحدٌ) فلا أدري من أين أتى بها الدكتور!

٣٦٠- (ص: ١١٥، س ٢١) قال: (بسبعة عشر) وهو خطأ، والصواب: (بتسعة عشر).

٣٦١- (ص: ١١٦، س ٢) قال: (ونحوه) وهو خطأ، والصواب: (أو نحوه).

٣٦٢- (ص: ١١٧، س ١٢) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٦٣- (ص: ١١٨، س ١١) قال: (رفيقا) وهو خطأ فاحش، والصواب: (رفيعًا).

٣٦٤- (ص: ١١٨، س ١٤) قال: (وعظيم) والصواب كما في النسخ الثلاث: (وعظم).

٣٦٥- (ص: ١١٨، س ١٧) قال: (العقدي) قلّد في ذلك الطبعة المنيرية، وأما في النسخة التركية: (العبدي) فلم يعبأ بها.

٣٦٦- (ص: ١١٨، س الأخير) زاد قوله: (ومائة) وهو ليس في النسخ الثلاث.

٣٦٧- (ص: ١٢١، س ٣) قال: (قال: حدثنا شعبة) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٦٨- (ص: ١٢١، س ٣) قال: (ح) علامة التحويل لا توجد في النسخ الثلاث.

٣٦٩- (ص ١٢١، س ٣) قال: (قال: وحدثني بشر) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٧٠- (ص: ١٢١، س ٣) أسقط قوله: (ابن خالد أبو محمد العسكري) وهو في النسخ الثلاث.

٣٧١- (ص: ١٢١، س ٣) قال: (قال: حدثنا محمد) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٧٢- (ص: ١٢١، س ٣) أسقط قوله: (ابن جعفر) وهو في النسخ الثلاث.

٣٧٣- (ص: ١٢١، س ١٢) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٧٤- (ص: ١٢١، س ١٤) قال: (سمخ) بالسين المهملة وهو خطأ، والصواب: (شمخ) بالشين المعجمة.

٣٧٥- (ص: ١٢٢، س ٤) قال: (وخالته) وهو خطأ فاحش، والصواب: (خاليه) وهما: الأسود وعبد الرحمن ابني يزيد.

٣٧٦- (ص: ١٢٢، س ٢٩) قال: (قال ابن المبارك) أسقط الواو من الأول، وقلّد في ذلك الطبعة المنيرية، وهي موجودة في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور.

٣٧٧- (ص: ١٢٢، س الأخير) قال: (وقال ابن سعد: سنة أربع ومئتين) وهو خطأ، والصواب: (سنة أربع وتسعين ومئة) كما في الطبقات وغيره من المصادر.

٣٧٨- (ص: ١٢٤، س ٣) قال: (قال: حدثنا إسماعيل) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٧٩- (ص: ١٢٤، س ٣) قال: (قال: حدثنا رافع) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٨٠- (ص: ١٢٤، س ٣) قال: (حدثنا رافع) وهو خطأ فاحش، والصواب: (نافع) ولا أظن أن يخفى على أمثاله الفرق بين: (نافع) و(رافع).

٣٨١- (ص: ١٢٤، س ١٠) قال: (قال: حدثنا سفيان) قوله: (قال) لا

يوجد في النسخ الثلاث.

٣٨٢- (ص: ١٢٤، س ١٧) أسقط لفظة: (الشرح) تقليدًا للطبعة المنيرية، وهي في النسخ الثلاث.

٣٨٣- (ص: ١٢٥، س ٢٥) قال: (جندب) وهو خطأ، والصواب: (جنيدب) كما في تهذيب الكمال.

٣٨٤- (ص: ١٢٥، س ٢٥) قال: (ابن بنان) وهو خطأ، والصواب: (ابن رئاب) كما في تهذيب الكمال.

٣٨٥- (ص: ١٢٥، س ٢٧) قال: (ابن سجاع) بالسين المهملة، وهو خطأ، والصواب: (ابن شجاع) بالشين المعجمة.

٣٨٦- (ص: ١٢٦، س ٣) قال: (طلحة بن عبدالله) مكبرًا، وهو خطأ، والصواب: (طلحة بن عبيد الله) مصغرًا، كما في النسخ الثلاث.

٣٨٧- (ص: ١٢٦، س ١٠) قال: (مدينة الرسول ﷺ) والصواب كما في النسخ الثلاث: (مدينة رسول الله ﷺ).

٣٨٨- (ص: ١٢٦، س ٢٤) قال: (قوله) والصواب بزيادة الواو كما في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور.

٣٨٩- (ص: ١٢٨، س ٣) قال: (قال: أخبرنا شعيب) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٩٠- (ص: ١٢٨، س ٣) قال: (قال: حدثنا أبو الزناد) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٩١- (ص: ١٢٨، س ٨) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٩٢- (ص: ١٢٩، س ٣) قال: (قال: حدثنا عبد الواحد)، و (قال: حدثنا عمارة)، و (قال: حدثنا أبو زرعة) قوله: (قال) في المواضع

الثلاثة، لا توجد في النسخ الثلاث.

٣٩٣- (ص: ١٢٩، س ٥) قال: (وتصديق برسلي) هكذا بالواو، والصواب عند النووي: (أو تصديق برسلي).

٣٩٤- (ص: ١٢٩، س ١٥) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٣٩٥- (ص: ١٢٩، س ١٦) زاد قوله: (اسمه) بعد قوله: (قيل: اسمه هرم) وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الثلاث.

٣٩٦- (ص: ١٢٩، س ٢٦) قال: (وروى عنه) بزيادة الواو، وهي لا توجد في النسخ الثلاث.

٣٩٧- (ص: ١١٣١، س ١) تصرف في النص حيث نقل قوله: (والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما) قبل قوله: (والعمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما) والصواب كما في النسخ الثلاث أن قوله: (والعمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما) قبل قوله: (والجمعة إلى الجمعة).

٣٩٨- (ص: ١٣٢، س ٤) قال: (قال: حدثنا عمر بن علي) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٣٩٩- (ص: ١٣٢، س ٥) قال: (ولن يشاد الدين أحد) قوله: (أحد) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤٠٠- (ص: ١٣٢، س ٧) أسقط لفظة: (الشرح) تقليدًا للطبعة المنيرية.

٤٠١- (ص: ١٣٢، س الأخير) قال: (فضلة) وهو خطأ فاحش، والصواب: (نضلة) بالنون كما في المصادر.

٤٠٢- (ص: ١٣٤، س ٣) حرف قوله: (أي) إلى: (يعني) وهو على الصواب في النسخ الثلاث، ولعله أتى بها من نسخته المتقنة.

٤٠٣- (ص: ١٣٤، س ٤) قال: (قال: حدثنا زهير)، و (قال: حدثنا إسحاق) قوله: (قال) في الموضعين من زياداته على النووي، ولا يوجد في النسخ الثلاث.

٤٠٤- (ص: ١٣٤، س ١٩) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٤٠٥- (ص: ١٣٤، س ٢٧) قال: (ابن مصعب) وهو خطأ فاحش، والصواب: (ابن صعب) كما في النسخ الثلاث.

٤٠٦- (ص: ١٣٥، س ٤) قال: (ابن خديج) بالخاء المعجمة، وهو خطأ فاحش، والصواب: (ابن حُديج) بالحاء المهملة، وقال النووي عقبه: (بضم الحاء وفتح الدال المهملتين وبالجيم).

٤٠٧- (ص: ١٣٨، س ١) قال: (قال البخاري رحمه الله تعالى) وهذا الكلام لا يوجد في النسخ، وهو من استدراكات الدكتور على الإمام النووي.

٤٠٨- (ص: ١٣٨، س ٣) أسقط قوله: (قال البخاري).

٤٠٩- (ص: ١٣٨، س ٧) أسقط قوله: (قال البخاري) وهي في النسخ الثلاث.

٤١٠- (ص: ١٣٨، س ٧) قال: (حدثنا إسحاق) لفظ النووي في النسخ الثلاث: (حدثني إسحاق).

٤١١- (ص: ١٣٨، س ٧) قال: (قال: حدثنا عبد الرزاق) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤١٢- (ص: ١٣٨، س ٧) قال: (حدثنا عبد الرزاق) في النسخ الثلاث: (أخبرنا).

٤١٣- (ص: ١٣٨، س ٧) قال: (قال: أخبرنا معمر) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤١٤- (ص: ١٣٨، س ١٢) أسقط لفظة: (الشرح) تقليدًا للطبعة المنيرية، وهي في النسخ الثلاث.

٤١٥- (ص: ١٣٨، س ١٥) قال: (أبناو) وهو خطأ فاحش ويبدو أن الدكتور اجتهد في قراءته فأخطأ، والصواب: (أبناء) كما في النسخ الثلاث، وتقييد المهمل.

٤١٦- (ص: ١٣٨، س ١٦) قال: (يقال له: الأبناو) وهو خطأ، والصواب: (الأبناء) كما في النسخ الثلاث.

٤١٧- (ص: ١٣٨، س ١٨) قال: (وهو الأبناو) وهو خطأ، والصواب: (الأبناء) كما في النسخ الثلاث.

٤١٨- (ص: ١٣٩، س ٢١) قال: (فيتناول) وهو خطأ، والصواب: (فيتأول) كما في النسخ الثلاث.

٤١٩- (ص: ١٣٩، س ٢٤) قال: (وصلة رحم)، والصواب: (صلة الرحم) كما في النسخ الثلاث.

٤٢٠- (ص: ١٤١، س ٣) قال: (قال: حدثنا) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤٢١- (ص: ١٤١، س ١١) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٤٢٢- (ص: ١٤٢، س ٥) قال: (أو ما شق) بلفظ الماضي، والصواب كما في النسخ الثلاث: (أو يشق) بلفظ المضارع.

٤٢٣- (ص: ١٤٣، س ٦) قال: (قال: حدثنا هشام) قوله: (قال) لا

يوجد في النسخ الثلاث.

٤٢٤- (ص: ١٤٣، س ٦) قال: (قال: حدثنا قتادة) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤٢٥- (ص: ١٤٣، س ١٠) زاد قوله: (قال أبو عبد الله) ولا توجد في النسخ الثلاث.

٤٢٦- (ص: ١٤٣، س ١٥) قال: (أخبرنا قيس) لفظ النووي في النسخ الثلاث: (حدثنا قيس).

٤٢٧- (ص: ١٤٣، س ١٨) قال: (قال عمر) لفظ النوي في النسخ الثلاث: (فقال) بزيادة الفاء.

٤٢٨- (ص: ١٤٣، س ٢٣) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٤٢٩- (ص: ١٤٣، س ٢٤) قال: (سنهر) وهو خطأ، والصواب: (سنبر) كما في النسخ الثلاث.

٤٣٠- (ص: ١٤٤، س ١٥) قال: (عفان بن مسلم، ومسلم بن إبراهيم) في النسخ الثلاث: (عفان، ومسلم بن إبراهيم)، وقوله: (ابن مسلم) من زيادات الدكتور.

٤٣١- (ص: ١٤٤، س ٢٤) زاد قوله: (من إيمان) بعد قوله: (وزن شعيرة) وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الثلاث.

٤٣٢- (ص: ١٤٤، س ٢٦) أثبت ما في الطبعة المنيرية، وهو قوله: (كعراك) هكذا في الطبعة المنيرية، والصواب ما في النسخة التركية: (كغزال).

٤٣٣- (ص: ١٤٤، س ٢٩) قال: (لا يمنع صرف أبان إلا أبان) كذا في

الطبعة المنيرية، وهو خطأ لأن لفظة: (أبان) الأخير، وهو: (أتان) غير منقوطة، وأما في النسخة التركية التي اعتمد عليها فواضح مثل الشمس: (أتان).

٤٣٤- (ص: ١٤٥، س ١٢) أسقط قوله: (وقيل: سنة سبع وثماني) وهذه الزيادة في النسخة التي اعتمد عليها الدكتور، وهي التركية، ولكن الدكتور أبى إلا أن يقلّد الطبعة المنيرية في كل شيء.

٤٣٥- (ص: ١٤٥، س ١٨) قال: (من عصاة الموحديم) وهو خطأ والصواب: (الموحدين) كما في النسخ الثلاث.

٤٣٦- (ص: ١٤٧، س ٥) قال: (قال: حدثني مالك) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤٣٧- (ص: ١٤٧، س ٥) قال: (حدثني مالك بن أنس) لفظ النووي في النسخ الثلاث: (حدثني مالك) فقط، وهذه الزيادة من الدكتور، أو من نسخته المتقنة!!

٤٣٨- (ص: ١٤٧، س ٧) قال: (ولا يفقه) في النسخ الثلاث: (ولا نفقه) بصيغة المتكلم.

٤٣٩- (ص: ١٤٧، س ١٥) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٤٤٠- (ص: ١٤٧، س ١٦) بعد قوله: (وهو) بياض في النسخة الأزهرية، وفي النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور: (أبو طلحة) والصواب: (أبو محمد، طلحة).

٤٤١- (ص: ١٤٧، س ١٨) قال: (وأخره فيها) بالخاء المعجمة، وهو خطأ، والصواب كما في النسخ الثلاث: (وأجره فيها) بالجيم المعجمة.

٤٤٢- (ص: ١٤٨، س ١٠) قال: (وحرس) بالحاء المهملة، وهو خطأ فاحش، والصواب: (وجرش) بالجيم المعجمة.

٤٤٣- (ص: ١٤٩، س ٢٥) قال: (من قصر ما تفاوت على حفظه) هكذا قال، ولا يفهم منه شيء، والصواب: (من قصر فاقتصر على حفظه) لم يعبأ بما في النسخة التركية، وقلّد الطبعة المنيرية.

٤٤٤- (ص: ١٥٠، س ٧) قال: (وإنما هي كلمة) هكذا بزيادة الواو في أوله، ولا توجد في النسخ الثلاث.

٤٤٥- (ص: ١٥١، س ٣) قال: (قال: حدثنا روح) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤٤٦- (ص: ١٥١، س ٣) قال: (قال: حدثنا عوف) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤٤٧- (ص: ١٥١، س ١٠) أسقط لفظة: (الشرح) وقلّد في ذلك الطبعة المنيرية.

٤٤٨- (ص: ١٥١، س ١٩) قال: (وعوف - عندي - هجري) وهو خطأ فاحش، والصواب كما في النسخ الثلاث: (وعوف عبديٌّ هجريٌّ) ولكنه قلّد الطبعة المنيرية.

٤٤٩- (ص: ١٥٢، س ١٤) قال: (على قيراط للجميع) والصواب كما في النسخ الثلاث: (على قيراطين للجميع) بلفظ التثنية.

٤٥٠- (ص: ١٥٢، س ١٥٢، س ٢١) قال: (أي: تمام أربعة) هذه الزيادة أثبتها من النسخة التركية، لكنه أسقط منها قوله: (أيام) والصواب: (أي: أربعة أيام).

٤٥١- (ص: ١٥٣، س ٩) قال: (قال: حدثنا شعبة) قوله: (قال) لا

يوجد في النسخ الثلاث.

٤٥٢- (ص: ١٥٣، س ٢١) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٤٥٣- (ص: ١٥٣، س الأخير) زاد قوله: (رضي الله عنه) وهي لا توجد في النسخ الثلاث، بل ذكر النووي الترضي على الصحابة عند ذكر آخر الصحابي.

٤٥٤- (ص: ١٥٥، س ٢٤) قال: (ويخرج عن العمل) هكذا قال: (العمل) وهو خطأ، والصواب ما في النسخة التركية التي اعتمد عليها الأستاذ الدكتور: (الملة)، ولكنه قلّد الطبعة المنيرية.

٤٥٥- (ص: ١٥٦، س ٦) قال: (قال: حدثنا إسماعيل) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤٥٦- (ص: ١٥٦، س ١٩) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخة التركية التي اعتمد عليها.

٤٥٧- (ص: ١٦٢، س ٢) قال: (مكرر باب) لفظ مكرر من زيادات الأستاذ الدكتور، ولا توجد في النسخ الثلاث.

٤٥٨- (ص: ١٦٢، س ٣) قال: (قال: حدثنا إبراهيم) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤٥٩- (ص: ١٦٣، س ١٠) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٤٦٠- (ص: ١٦٣، س ٣١) أسقط لفظة: (متيقنٌ) وهي في النسخة التركية والصواب: (وحرام متيقن لا شك في تحريمه).

٤٦١- (ص: ١٦٣، س ٣٢) قال: (فقد أبرأ) والصواب كما في النسخ الثلاث: (فقد برّأ).

٤٦٢- (ص: ١٦٦، س ٣) قال: (قال: أخبرنا شعبة) قوله: (قال) لا

يوجد في النسخ الثلاث.

٤٦٣- (١٦٦، س ٤) قال: (يجلسني على سريره) لفظ النووي في النسخ الثلاث: (فيجلسني).

٤٦٤- (ص: ١٦٦، س ٢٠) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٤٦٥- (ص: ١٦٧، س ١٥) قال: (ودليل ودلل) بالدال المهملة، والصواب: (وذليل وذلل) بالذال المعجمة، ونقله النووي عن الجوهري كما في الصحاح (٢/ ٦٨٧).

٤٦٦- (ص: ١٦٧، س ٢٨) أسقط لفظ: (به) من قوله: (تريد به البر والإكرام) وهي في النسخة التركية التي اعتمد عليها.

٤٦٧- (ص: ١٦٨، س ١١) قال: (الحرام: جنس الأشهر الحرم) قوله: (الحرام) خطأ، والصواب كما في النسخة التركية التي اعتمد عليها الدكتور: (المراد) ولكن الدكتور يقلّد الطبعة المنيرية في أخطائها.

٤٦٨- (ص: ١٦٨، س ١٨) قال: (وليس هذا بإشكال) وفي النسخ الثلاث: (وليس هذا إشكالا).

٤٦٩- (ص: ١٦٨، س ٢٣) أسقط لفظة: (هنا) وهي في النسخة التركية التي اعتمد عليها، والصواب (وإنما لم يذكر هنا الحج).

٤٧٠- (ص: ١٦٩، س ٢) أسقط لفظة: (المهملة) وهي في النسخ الثلاث من قوله: (فبفتح الحاء المهملة).

٤٧١- (ص: ١٧١، س ٢٥) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٤٧٢- (ص: ١٧٢، س ٨) قال: (ابن عمر) وهو خطأ، والصواب (عمرو) كما في النسختين: التركية والأزهرية.

٤٧٣- (ص: ١٧٤، س ٤) قال: (قال: حدثني قيس) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤٧٤- (ص: ١٧٤، س ٦) قال: (قال: حدثنا أبو عوانة) قوله: (قال) لا يوجد في النسخ الثلاث.

٤٧٥- (ص: ١٧٤، س ٧) زاد قوله: (ابن شعبة) وهي لا توجد في النسخ الثلاث.

٤٧٦- (ص: ١٧٤، س ٩) قال: (قلت: أبايعك) في النسخ الثلاث: (فقلت) بزيادة الفاء.

٤٧٧- (ص: ١٧٤، س ١٦) أسقط لفظة: (الشرح) وهي في النسخ الثلاث.

٤٧٨- (ص: ١٧٦، س ١) زاد قوله: (الدين كله) بعد قوله: (محصل لغرض) وهي لا توجد في النسخ الثلاث.

٤٧٩- (ص: ١٧٦، س ١٠) زاد الواو في قوله: (وأنا ألخص مقاصده) وهي لا توجد في النسخ الثلاث.

❁❁❁❁❁

الدراسة

وهي تشمل:

- **ترجمة المؤلف:**
- **اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، شيوخه، ومؤلفاته في الحديث، ووفاته.**

دراسة الكتاب:

- **اسم الكتاب، سبب تأليف الكتاب، ومنهجه، ومصادره، اهتمامه بروايات المشارقة، عنايته بضبط الكلمات، والمؤاخذات عليه.**



الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي

١- اسمه ونسبه:

الإمام، الحافظ، الأوحد، القُدوة، شيخ الإسلام، أستاذ المتأخرين، حجّة الله على اللاحقين، والدّاعي إلى سبيل السالفين، مفتي الأمة، الزَّاهد، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مُري (١) بن حسن بن حسين بن محمد بن جُمعة بن حِزام(٢) الحِزاميُّ(٣)، الحَورَانيُّ، النوويُّ(٤)، الدِّمشقيّ(٥).

---

(١) بضم الميم، وكسر الراء، كما وجد مضبوطا بخطه. الفتوحات الوهبية، للشبرخيتي (ص: ١٤).

(٢) بكسر الحاء المهملة، وبالزاي المعجمة. الفتوحات الوهبية (ص: ١٤).

(٣) نسبة لجده: حزام، ونزل حزام بالجولان، بقرية نوى، على عادة العرب الذين كانوا يرتادون موضع الخصب والكلاء، فأقام بها، ورزقه الله ذرية إلى أن صار منهم.
تنبيه: كان بعض أجداده يزعمون أنها نسبة إلى والد الصحابي الجليل: حكيم بن حزام ﷺ، لكن أنكر ذلك النووي، وقال: إنه غلط. تاريخ الإسلام (١٦/ ٣٢٤).

(٤) النووي: بحذف الألف، ويجوز إثباتها. ونوى: مدينة في هضبة حوران، مركز ناحية، تتبع منطقة إزرع، محافظة درعا، تقع في أرض سهلية وسط الجيدور، وعلى تخوم الجولان، وهي إلى الغرب من مدينة إزرع بـ (٢٠) كم. المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري (٥/ ٤٣١).

(٥) مصادر ترجمته:
المقتفي على كتاب الروضتين، المعروف بتاريخ البرزالي (١/ ٤١٣).
زبدة الفكر في تاريخ الهجرة (ص: ١٦٦) لبيبرس المنصوري.
ذيل مرآة الزمان (٣/ ٢٨٣) لقطب الدين اليونيني.
نهاية الأرب في فنون الأدب (٣٠/ ٣٨٣) لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري.
مجمع الآداب في معجم الألقاب (٥/ ١١٥) لابن الفوطي (٧٢٣هـ).
دول الإسلام (٢/ ١٧٨)
العبر (٥/ ٣١٢)
المعين في طبقات المحدثين (ص: ٢١٥، رقم ٢٢٤٣). =

. . . .

= تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٠).
الإعلام بوفيات الأعلام (٢٨٢).
تاريخ الإسلام (١٥/ ٣٢٤) ستته للذهبي.
مرآة الجنان (٤/ ١٨٢) لليافعيّ.
طبقات الفقهاء الشافعيين (٢/٩٠٨).
البداية والنهاية (١٧/ ٥٣٩) كلاهما للحافظ ابن كثير.
طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٢٩٥) للسبكي.
طبقات الشافعية (٢/٤٧٦، رقم ١١٦٢) للأسنوي.
فوات الوفيات (٤/ ٢٦٤، رقم ٥٦٨) لابن شاكر الكتبي.
السلوك (١/٦٤٨) للمقريزي.
عقد الجمان (٢/ ١٩٤) للعيني.
النجوم الزاهرة (٧/ ٢٧٨) لابن تغري بردي.
كشف الظنون (٥٩/ ٧٠) لحاجي خليفة.
هدية العارفين (٢/ ٥٢٤) للبغدادي.
حسن المحاضرة (٢/ ٧٥).
لب اللباب (٢/ ٣٠٤).
طبقات الحفاظ (ص: ٥١٣، رقم ١١٢٨) ثلاثته للسيوطي.
طبقات الشافعية (ص: ٢٢٥) لابن هداية الله.
(صدق الأخبار) تاريخ ابن سباط (١/ ٤٥٦) لحمزة بن أحمد الغزيي.
مفتاح السعادة (١/ ١٨٢) لطاشكبري زاده.
الدارس في أخبار المدارس (١/ ٢٣) للنعيميّ.
إيضاح المكنون (١/ ٢٥٢) لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ).
تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس (٢/ ٤٢٤) لحسين بن محمد الديار بكري.
طبقات الشافعية (٣/ ٩) لابن قاضي شهبة.
شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٧/ ٦١٨) لابن العماد الحنبليّ.
(تتمة المختصر في أخبار البشر) تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢٦٣) لعمر ابن المظفر ابن الوردي.
تاريخ ابن الفرات (٧/ ١٠٧) لمحمد بن عبد الرحيم (ت٨٠٧هـ).
عيون التواريخ (٢١/ ١٦٠). =

. . . .

= العقد المذهب (ص: ١٧١، رقم ٤١٨).
الوافي بالوفيات (٢٨/ ١٥٨) للصفدي.
الدليل الشافي على المنهل الصافي (٢/ ٧٧٥) لابن تغري بردي.
طبقات علماء الحديث (٤/ ٢٥٤) لابن عبد الهادي الدمشقيّ.
ريحانة الأدب (٦/ ٢٦٥).
الفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢/ ٨١) للمراغي.
الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (٢/ ٣٤١) للحجوي.
معجم المطبوعات المغربية (ص: ٣٤٩) لإدريس القيطوني المغربي.
الأعلام (٨/ ١٤٩) لخيرالدين الزركليّ.
معجم المؤلفين (١٣/ ٢٠٢) لعمر رضا كحالة.
العلماء العزاب (ص: ٩٢) لعبد الفتاح أبو غدة.
روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات (٨/ ١٩٦) للموسوي الخوانساري.
معجم المؤلفين الدمشقيين (١١٣) لصلاح الدين المنجد.
وممن أفرد ترجمته بالتأليف:

١- تلميذه علاء الدين علي بن إبراهيم ابن العطار (ت ٧٢٤هـ)، وكتابه: (تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين).

٢- تقي الدين محمد بن الحسن بن عيسى اللخمي (ت٧٣٨هـ)، وهو من تلامذته أيضًا، وكتابه في أربع ورقات كما وصفه السخاوي.

٣- محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي الكمال، القاهريّ (ت٨٧٤هـ)، وكتابه: (بغية الراوي في ترجمة الإمام النووي).

٤- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاويّ (ت٩٠٢هـ)، وكتابه: (المنهل العذب الروي في ترجمة الإمام النووي).

وللحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) كتابان:

٥- (المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي)، وهو مطبوع: أحمد أمين دمج.

٦- (تحفة الطالب والمنتهي في ترجمة الإمام النووي) ذكره السخاوي في المنهل العذب الروي (ص: ١٤٨) وقال: وقد أخذ بعض الجماعة ترجمة الكمال، فقال: إنه رتبها وزاد عليها؛ لكونه استحسن جمعها، وما رضي وضعها، وسماها: (تحفة الطالب والمنتهي، في ترجمة الإمام النووي)، ومن نفس التسمية يُعلم المقصود. =

. . . .

= ولو فرض على سبيل التنزل أن صاحب (التحفة) لم تكثر أوهامه، وكان ما زعمه - والعياذ بالله - صحيحًا، ما كان يحمل به هذا القول، بل اللائق الأدب مع أهل العلم والولايات، وإنزالهم منزلتهم في البدايات والنهايات، ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور، وكأني له أو بغيره من الناس، ممن لا اطلاع له بل ديدنه الاختلاس، ألهمنا الله رشدنا، وأعاذنا من شرور أنفسنا، وقد أخذ ما وقع لي من الزوائد والفرائد، التي لا أعلم من سبقني إليها، من غير عزو، غافلاً عن قول القائل: شكر العلم عزوه لقائله. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(تنبيهان):

الأول: قال مشهور حسن سلمان في مقدمة تحقيقه لكتاب: (تحفة الطالبين، ص: ٨): العلامة أبو الفضل النويري خطيب مكة، في جزء سماه: (تحفة الطالب والمنتهي في ترجمة الإمام النووي).

وقد وهم فيه، يقول السخاوي: وقرأها - أي كتاب بغية الراوي- على ما بلغني العلامة أبو الفضل النويري خطيب مكة شرفها الله تعالى.

ثمّ قال السخاوي: وقد أخذ بعض الجماعة إلخ كما سقناه من قبل، وهو يقصد الحافظ السيوطي رحمه الله، وليس الكتاب للنويريّ.

الثاني: قال الزركلي في الأعلام (٨/ ١٤٩، ترجمة: الإمام النووي): وأفردت ترجمته في رسائل، إحداها: للسحيمي.

ونقله مشهور في مقدمته، وترجم له وقال: أحمد بن محمد السحيمي (ت١١٧٨هـ).

قلتُ: أظنه تصحيف من: (اللخمي) أو خطأ مطبعي في الأعلام.

وممن أفرد ترجمته من المعاصرين:

الشيخ عبد الغني الدقر، وكتابه: (الإمام النووي، شيخ الإسلام والمسلمين، وعمدة الفقهاء والمحدّثين).

الشيخ علي الطنطاوي، وكتابه: (الإمام النووي).

الدكتور أحمد عبد العزيز الحداد، وكتابه: (الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه).

كامل محمد محمد عويضة، وكتابه: (الإمام النووي شيخ المحدثين والفقهاء).

الرسائل العلمية:

١- بعض آراء الإمام النووي التربوية، رسالة ماجستير للطالب: مساعد محمد سعد الحربي، جامعة أم القرى.

٢- الإمام النووي وأثره في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه للطالب: محمود رجا مصطفى حمدان، جامعة البنجاب، باكستان. =

. . . .

=٣- الإمام النووي وجهوده في التفسير، رسالة ماجستير للطالب: شحادة حميدي العمري، إحدى الجامعات الأردنية.

٤- النووي وأثره في علم الحديث، رسالة ماجستير، للطالب: على حسن السيد رضوان، جامعة الأزهر.

٥- جهود الإمام النووي يرحمه الله في الدعوة إلى الله، رسالة ماجستير، للطالب: عبد الناصر خليفة اللوغاني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فرع المدينة المنورة، الدعوة والإعلام.

٦- الآراء الاصولية عند الامام النووي المتعلقة بمباحث الالفاظ والتطبيق عليها من كتاب شرح صحيح مسلم، رسالة دكتوراه، للطالب: عز الدين محمد عمر، جامعة أم القرى.

٧- منهج الإمام النووي في أصول الدين، رسالة علمية، للطالبة: منيرة بنت حمود البدراني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٨- الإمام النووي ومنهجه في شرح صحيح مسلم، رسالة ماجستير، للطالب: سعدون إبراهيم العيساوي، جامعة بغداد.

٩- منهج الإمام النووي في روضة الطالبين، رسالة ماجستير، للطالب: محمد دفيش محمود الجميلي، جامعة بغداد.

١٠- مسائل العقيدة في شرح النووي على صحيح مسلم، رسالة ماجستير، للطالب: احمد عبد الرزاق جبير، جامعة بغداد.

١١- الإمام النووي فقيها، دبلوم دراسات عليا، للطالبة: أمينة بوشكوش، جامعة محمد الخامس.

١٢- مختلف الحديث عند الإمام النووي، وبيان منهجه من خلال شرحه على صحيح مسلم، رسالة ماجستير، للطالب: منصور بن عبد الرحمن العقيل، جامعة أم القرى.

١٣- آراء الإمام النووي في مسائل العقيدة، رسالة ماجستير، للطالب: إبراهيم أحمد الديبو، جامعة القاهرة.

١٤- منهج الإمام النووي في تقرير مسائل الاعتقاد من خلال شرحه لصحيح مسلم في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، رسالة ماجستير، للطالبة: زكية يوسف أبو قرن، جامعة الملك سعود. =

٢- كنيته ولقبه:

كنيته: أبو زكريا، وهي كنية على غير القياس، وهو تَكْنية أولي الفَضل - ولو امرأة - وإن لم يُولد له تأدبًا. وذلك لأنَّ النّفوس قد تستوحش ممّن يخاطبها بأسمائها؛ لأنّ ذلك يشعر بنوع استخفاف بالمخاطب، فكان من الأدب التّخاطب بالكنى.

وإنما كُنّي بأبي زكريا؛ لأن اسمه: يحيى، والعرب تكنّي من كان كذلك بأبي زكريا، التفاتًا إلى نبي الله: يحيى، وأبيه: زكريا عليهما وعلى نبينا أفضل الصَّلاة والسَّلام.

٣- وأمَّا لقبُه: فمحيي الدّين، وقد اشتهر به تلقيبه بذلك في حياته، فلا يكاد يذكر اسمه إلا مقرونًا بلقبه، مع أنه كان يكره أن يلقّب به[١].

٤- مولده:

اتفق المؤرخون على تحديد شهر محرم من عام (٦٣١) للهجرة، لزمن ولادته، فلا يكاد يغفل تحديد هذا الشهر لزمن ولادته أحدٌ ممن ترجم له.

وعمدتهم في ذلك ابن العطار، حيث قال: أما مولده، فهو في العشر الأوسط من المحرم[٢] وهو تلميذ الإمام النووي، وقوله يقدم على قول غيره،

= ١٥- الإمام النووي وجهوده في توضيح العقيدة، رسالة ماجستير، للطالب: نجاة محمود عوض الله، جامعة أفريقيا العالمية.

١٦- أراء الإمام النووي الأصولية المتعلقة بمباحث الأدلة والأحكام، من خلال كتابيه شرح صحيح مسلم، وخلاصة الأحكام، رسالة ماجستير، للطالبة: نوال بنت سالم الرشود، جامعة أم القرى.

(١) الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه (ص: ١٨- ١٩).

(٢) تحفة الطالبين (ص: ٤١).

ولا يستبعد أن يكون سمعه من صاحب الشأن، وهو الإمام النووي.

٥- أسرته، ونشأته العلمية:

نشأ رحمه الله في بيت العزّ والتّقوى والصّلاح، ترجم لوالده الحافظ اليونيني وقال:

كان من الصالحين مقتنعًا بالحلال، يزرعُ له أرضًا يقتاتُ منها هو وأهله[1].

وقال أيضًا: وكان خيّرًا، لا يأكل شيئًا فيه شبهة، ولا يُطعِم أولادَه إلا ممّا يعرف حلّه.

وقال محيي الدين يحيى الذهبي - وكان صاحبه -: كنتُ أتردد أنا وأخوالي إلى نوى، وننزل عنده - أي عند والد النووي-، ويخدمنا خدمة بالغة. فاتّفق أن توجهنا إليه في شغل، وأخذنا معنا هدية لبعض الأصحاب، وفضل معنا سلة إيجاص، فلما دخلنا بها بيت الحاج شرف، قلتُ لأخوالي وقد حضر ولد صغيرٌ، لولد شرف المذكور: أعطه إيّاها يدخلها للصّغار، فقال له ذلك، فغضبَ، وقال: متى رأيتنا نأكلُ هذا أو غيره، أو أكلنا من مال أحدٍ شيئًا؟ وتغيّر عليه، ولم يقبلها[2].

هكذا نشأ هذا الرجل، وأنشأ أولاده طاهرة قلوبهم، نقيّة أفئدتهم، صالحة أجسادهم، لم تنبت إلا من الحلال الطيب، لا تعرف المتشابه فضلا عن المحرَّم.

فرحمه الله ما أشدّ ورعه، وما أحسن تربيته، لذلك أنجب أولادًا مثل النَّووي، نيّرة قلوبهم، صفيّة سرائرهم، طائعة جوارحهم لله تعالى، ولا ريب

---

(١) ذيل مرآة الزمان (٤/ ١٨٤، ترجمة: والد النووي).

(٢) ذيل مرآة الزمان (٤/ ١٨٤).

في هذا، فإنّ أكل الحلال ينوّر القلب، ويرققه، ويجلب له الخشية من الله تعالى، والخضوع لعظمته، وينشط الجوارحَ للعبادة والطاعة، ويزهّدُ في الدُّنيا، ويرغِّب في الآخرة، وهو سببٌ في قبول الأعمال الصَّالحة واستجابة الدّعاء[١].

ما كاد يبلغُ النّووي سنّ التّمييز، إلا وعناية الله ترعاه لتؤهله لخدمة هذا الشَّرع الحنيف، قال الشيخ ياسين المراكشيُّ (ت ٦٨٧هـ):

رأيتُ الشَّيخ محيي الدين - وهو ابن عشر سنين - بـ «نوى»، والصِّبيان يُكرِهونَه على اللَّعب معهم، وهو يَهربُ منهم، ويبكي لإكراههم، ويقرأ القرآنَ في تلك الحال، فوقع في قلبي محبته. وجعله أبوه في دكّان، فجعل لا يشتغلُ بالبيع والشّراء عن القرآن.

قال: فأتيتُ الَّذي يُقرئه القرآن، فوصّيته به، وقلتُ له: هذا الصبيّ يرجى أن يكونَ أعلم أهل زمانه، وأزهدهم، وينتفع النَّاس به. فقال لي: أمنجّم أنت؟ فقلتُ: لا، وإنّما أنطقني الله بذلك، فذكر ذلك لوالده، فحرص عليه، إلى أن ختم القرآن، وقد ناهزَ الاحتلامَ[٢].

وهكذا كانت فراسةُ هذا الشَّيخ المراكشيّ أنفع للمسلمين قاطبة من كلّ عمل صالح له، إذ كان بسببه، وسعيه ظهور عالم زاهد تقيّ قلّ أن يسمح الزّمان بمثله، إلا في قرون متطاولة، وما نظنُّ أنّه جاء من بَعده مثله، بارك الله في عمره القصير، وصنع منه في عصره وما بعده أعلم الناس، وأزهدهم، وآمرهم بالمعروف، وأنهاهم عن المنكر[٣].

---

(١) الإمام النووي وأثره في الحديث (ص: ٢٣).

(٢) تحفة الطالبين (ص: ٤٣ - ٤٤).

(٣) الإمام النووي (ص: ٢٢) لعبد الغني الدقر.

٦- رحلته من نوى إلى دمشق لطلب العلم:

يقول الإمام النووي رحمه الله: فلما كان عمري تسع عشرة سنة، قدم بي والدي في سنة تسع وأربعين إلى دمشق، فسكنتُ المدرسة الرّواحيّة[١].

قال السخاوي: واستمر بها حتّى مات، لم ينتقل منها حتّى ولا بعد ولايته الأشرفيّة كما قاله التاج السّبكي في: (الطبقات الوسطى) قال: وبيتُه فيها بيت لطيف، عجيب الحال[٢].

قال اليافعيُّ: وسمعتُ أنه إنما اختار الإقامة بها على غيرها؛ لحلّها[٣].

قال النووي: وبقيتُ نحو سنتين لا أضع جنبي بالأرض، وأتقوّتُ بجراية المدرسة لا غير.

قال السخاويُّ: بل كان يتصدق منها أيضًا كما قاله اللخميُّ، قال: ثم ترك تعاطيها[٤].

قال النووي رحمه الله: وحفظت كتاب «التنبيه»[٥] في نحو أربعة أشهر ونصف، وحفظتُ ربع العبادات من «المهذب»[٦] في باقي السنة[٧].

---

(١) تحفة الطالبين (ص: ٤٤).
(٢) المنهل العذب الروي (ص: ٣٨).
(٣) مرآة الجنان (٤/ ١٨٣).
(٤) المنهل العذب الروي (ص: ٣٩).
(٥) هو: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفروزآبادي، الشيرازيّ، الشافعيّ، ولد سنة (٣٩٣هـ)، وتوفي سنة (٤٧٦هـ). شرع في تأليف كتاب: «التنبيه» في أوائل شهر رمضان، سنة (٤٥٢هـ)، وفرغ منه في شعبان من السنة التي بعدها. ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٥٢).
(٦) وهو أيضًا لأبي إسحاق الشيرازي.
(٧) تحفة الطالبين (ص: ٤٥ - ٤٦).

٧- دروسه اليومية:

ضُرب بالإمام النووي المثلُ في إكبابه على طلب العلم ليلاً ونهارًا، وهَجْره النومَ إلا عن غلبة، وضبط أوقاته بلزوم الدرس، أو الكتابة، أو المطالعة، أو التردد إلى الشيوخ.

يقول رحمه الله عن دروسه اليومية: كنتُ أقرأ كلّ يوم اثنتي عشر درسًا على المشايخ، شرحًا وتصحيحًا: درسين في «الوسيط»، ودرسًا في «المهذّب»، ودرسًا في «الجمع بين الصحيحين»، ودرسًا في «صحيح مسلم»، ودرسًا في «اللُّمع» لابن جُنّي في النحو، ودرسًا في «إصلاح المنطق» لابن السّكيت في اللُّغة، ودرسًا في «التَّصريف»، ودرسًا في أصول الفقه، تارةً في «اللُّمع» لأبي إسحاق، وتارةً في «المنتخب» لفخر الدين الرازي، ودرسًا في أسماء الرجال، ودرسًا في أصول الدين.

قال: وكنتُ أعلّق جميع ما يتعلق بها، من شرح مشكلٍ، ووضوح عبارة، وضبط لغة.

قال: وبارك الله لي في وقتي، واشتغالي، وأعانني عليه[١].

اثنا عشر درسًا يقرؤها على المشايخ كلّ يوم شرحًا وتصحيحًا، ويعلّق بها من شرح مشكلٍ، وإيضاح عبارةٍ، وضبط لغةٍ، تحتاج كل يوم إلى اثنتي عشرة ساعة على أقلّ تقدير، وتحتاج إلى مراجعة ما يجب أن يراجعَ، وحفظ ما يجبُ أن يحفظ - بأدنى التقدير- إلى اثنتي عشرة ساعة، فهذه أربع وعشرون ساعة، فمتى ينامُ، ومتى يأكل، ومتى يقوم بعبادته، ومتى يتهجدُ في ليله، ومعروف أنه سبّاق إلى الطاعات والعبادات، متى يكونُ هذا كلّه، وهو محتاجٌ إلى

---

(١) تحفة الطالبين (ص: ٥٠ - ٥١).

دراسته ومراجعته إلى أربع وعشرين ساعة في اليوم والليلة.

هنا يبدو إكرام الله إيّاه، وتفضلّه عليه، وذلك بأن بارك الله له في وقته، فمنحه القدرة على أن ينتجَ في يوم ما ينتج غيره في يومين، وفي سنة ما ينتج غيره في سنتين، وبهذا نفسّر هذه الوثبة الهائلة التي جعلت منه في نحو عشر سنوات عالمًا في درجة كبار علماء عصره، ثمّ جعلت منه إمام عصره، كما نفسّر هذه الكثرة الهائلة من مؤلفاته المتقنة الرائعة في فترة لا تتجاوز خمسًا وعشرين سنة، هي كلّ عمره في العلم تعلّمًا وتعليمًا وتأليفًا[١].

٨- شيوخه في الحديث:

نتطرق هنا إلى شيوخه الذين أخذ منهم الحديث وعلومه، وهم:

١- المحدّث، الإمام، ضياء الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن يوسف بن أبي بكر، المرادي، الأندلسيُّ[٢].

توفي سنة (٦٦٧هـ).

قال النووي: لم ترَ عينيّ مثله، وكان ﷺ بارعًا في معرفة الحديث وعلومه، وتحقيق ألفاظه، لا سيمّا الصحيحان[٣].

أخذ الإمام النوويُّ عنه فقه الحديث، وشرح عليه مسلمًا، ومعظم البخاري، وجملة مستكثرة من: «الجمع بين الصحيحين» للحميديّ[٤].

٢- الإمام، المحدّث الكبير، الضياء ابن تمام الحنفيُّ.

---

(١) الإمام النووي، تأليف: عبد الغني الدقر (ص: ٣٤).

(٢) تاريخ الإسلام (١٥/ ١٣٩).

(٣) مختصر طبقات الفقهاء (ص: ٣٠٩).

(٤) تحفة الطالبين (ص: ٦٢).

قال القاضي عبد القادر القرشيّ الحنفي: لازمه النوويُّ لسماع الحديث منه، وما يتعلق بعلم الحديث، وعليه تخرّج، وبه انتفع[١].

٣- الإمام القدوة، الزّاهد، تقي الدين مسند الشام، أبو إسحاق إبراهيم ابن علي بن أحمد بن فضل، المعروف بابن الواسطيّ، الصالحيّ، الحنبليّ.

ولد سنة (٦٠٢هـ)، وتوفي سنة (٦٩٢هـ).

وانتهت إليه الرحلة في علو الإسناد إليه، وحدّث بالكثير[٢].

عدّه ابن العطار في شيوخه[٣]، وتبعه على ذلك السخاوي[٤]، ولم أجد للإمام النووي ذكرٌ في تلاميذه في تاريخ الإسلام.

٤- المعمّر العالم، مسند الوقت، زين الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسيُّ، الفندقيُّ، الحنبليُّ، الناسخ[٥].

ولد بفندق الشيوخ من جبل نابلس سنة (٥٧٥هـ)، وتوفي سنة (٦٦٨هـ).

أدرك الإجازة التي من السِّلفيّ لمن أدرك حياته، ، ورحل إليه غير واحد، وتفرّد بالكثير.

٥- مسند الشام، تقي الدين شرف الفضلاء أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله بن محمد التنوخيّ، المعريّ الأصل،

---

(١) الجواهر المضيّة (٤/ ٤١٢) ونقل عنه بنصّه السخاوي في المنهل العذب الروي (ص: ٤٩).

(٢) تاريخ الإسلام (١٥/ ٧٤٥).

(٣) تحفة الطالبين (ص: ٦٦).

(٤) المنهل العذب الروي (ص: ٥١).

(٥) تاريخ الإسلام (١٥/ ١٥١).

الدمشقيُّ(١).

ولد سنة (٥٨٩هـ)، وتوفي سنة (٦٧٢هـ).

روى الكثير، واشتهر ذكره، وبَعُد صِيْته، وتفرّد بأشياء كثيرة.

٦- الحافظ المفيد، زين الدين، أبو البقاء خالد بن يوسف بن سعد بن الحسن النابلسيّ، ثمّ الدمشقيُّ(٢).

ولد بنابلس سنة (٥٨٥هـ)، وتوفي سنة (٦٦٣هـ).

قرأ عليه الإمام النوويّ «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني المقدسيّ، وعلّق عليه حواشي، وضبط عنه أشياء حسنة(٣).

كتب، وحصل الأصول النفيسة، ونظر في اللغة والعربية، وكان إمامًا متقنًا ذكيًا، فطنًا ظريفًا، حلو النادرة.

٧- الإمام، المفتي، جمال الدين، أبو محمد عبد الرحمن بن سالم بن يحيى ابن خميس، الأنصاريّ، الأنباريّ الأصل، البغداديّ، ثمّ الدمشقيّ، الفقيه الحنبليُّ(٤).

نسخ بخطه كثيرًا من كُتب العلم، وكان صحيح النقل، جيّد الشعر، ديّنًا، صالحًا.

توفي سنة (٦٦١هـ).

٨- شيخ الإسلام، وبقية الأعلام، شمس الدين أبو محمد وأبو الفرج

---

(١) تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٣٨).
(٢) تاريخ الإسلام (١٥/ ٨٤).
(٣) تحفة الطالبين (ص: ٦٢).
(٤) تاريخ الإسلام (١٥/ ٣٩).

عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قُدامة، المقدسيُّ، الجُمّاعيليُّ، ثمّ الصالحيُّ، الحنبليُّ، الخطيب الحاكم[١].

ولد في سنة (٥٩٧هـ)، وتوفي سنة (٦٨٢هـ).

وهو من أجلّ شيوخه[٢].

٩- الإمام، العلامة، شيخ الشيوخ، شرف الدين، أبو محمد عبد العزيز ابن محمد بن عبد المحسن بن محمد بن منصور، المعروف بابن الرّفاء، الأنصاريّ، الأوسيّ، الدمشقيّ، ثمّ الحمويّ، الشافعيُّ.

ولد سنة (٥٨٦هـ)، وتوفي سنة (٦٦٢هـ).

وكان صدرًا محتشمًا، نبيلاً، معظّمًا، وافر الحُرمة، كبير القدر.

١٠- الإمام، القاضي، الخطيب، عماد الدين، أبو الفضائل، عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل بن علي الأنصاريُّ، الخزرجيُّ، الدمشقيُّ، الشافعيُّ، ابن الحَرَستانيّ[٣].

ولد سنة (٥٧٧هـ)، وتوفي سنة (٦٦٢هـ).

كان من كبار الأئمة وشيوخ العلم، مع التّواضع والديانة، وحُسن السّمت، والتجمّل.

١١- الشريف، شرف الدين، أبو الفضل، محمد بن محمد بن أبي الفتوح محمد بن محمد بن محمد بن عمروك القرشيُّ، التيميُّ، البَكريُّ[٤].

---

(١) تاريخ الإسلام (١٥/ ٤٦٩).
(٢) المنهل العذب الروي (ص: ٥٢).
(٣) تاريخ الإسلام (١٥/ ٥٦).
(٤) تاريخ الإسلام (١٥/ ١٢٠).

ولد سنة (٥٩٠هـ)، وتوفي سنة (٦٦٥هـ).

١٢- الإمام، المفتي، المعمّر، المحدّث، الصالح، جمال الدين، يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي ابن الصيرفيّ، الحرانيّ، الحنبليّ، ويعرف بابن الحبيشيّ(١).

ولد سنة (٥٨٣هـ)، وتوفي سنة (٦٧٨هـ).

كان حسن المناظرة، والمحاضرة، حُلو العبارة، عالي الإسناد، له مختصراتٌ، ومجاميع حسنة.

١٣- العدل الرئيس، المسند، رضي الدين، إبراهيم بن عُمر بن مُضر بن محمد بن فارس، ابن البرهان المُضريُّ، البرزيُّ، الواسطيُّ، السَّفار(٢).

ولد سنة (٥٩٣هـ)، وتوفي سنة (٦٦٤هـ).

سمع صحيح مسلم من منصور الفراوي، وحدّث به مرارًا بدمشق، ومصر، واليمن، وذكر أنه سمع أيضًا من المؤيد الطوسيّ، وزينب الشعرية.

وسمع عليه الإمام النووي صحيح مسلم كما ذكره في أول شرحه(٣).

٩- مؤلفاته في الحديث وعلومه:

١- «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»(٤):

قال السخاويُّ: وهو عظيم البركة(٥).

---

(١) تاريخ الإسلام (١٥/٣٦٨).

(٢) تاريخ الإسلام (١٥/٩٩).

(٣) المنهاج (١/١١٦).

(٤) انظر: في التعريف باسمه، وسبب تأليفه، ومنهجه فيه، كتاب: (الإمام النووي وأثره في الحديث النبوي (ص: ٣٠٩ - ٣٧٨).

(٥) المنهل العذب الروي (ص: ٥٥).

٢- «التَّلخيص شرح الجامع الصحيح»

وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عنه في بابه.

٣- «الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني».

قال السخاويُّ:[١] وصل فيها إلى أثناء الوضوء.

وقال أيضًا: وسمعتُ أنَّ زاهدَ عصره: الشِّهابُ بن رسلان أودعها برمتها في أول شرحه الَّذي كتبه على السُّنن، وبنى عليها، للتبرك بها.

قلتُ: الكتاب مطبوع بتحقيق: حسين بن عكاشة بن رمضان، في (٣٢٤) صفحة، وعدد الأحاديث التي شرحها (١٠٥) أحاديث، وصل فيه إلى «باب صفة وضوء النبي ﷺ»، وصدر عن دار الكيان، عام ١٤٢٧هـ..

٤- «خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الأحكام»:

وقد أفصح المؤلف عن منهجه في مقدمة كتابه[٢] وهو مطبوع بتحقيق: حسين إسماعيل الجمل، عدد أحاديث الكتاب (٣٨٨٢) حديثا، وآخر باب في الكتاب: «باب السنن التي يؤخذ من الغنم وغيرها» من كتاب الزكاة. وصدر عن مؤسسة الرسالة، عام ١٤١٨هـ، في مجلدين، وفي (١٢٧٢) صفحة.

قال ابن الملقن: رأيتُها بخطه، ولو كملت لكانت في بابها عديمة النظير[٣].

وقال اللخمي: رأيتُه بخط مصنفه، وأثنى عليه بقوله: وهو كتاب نفيس لا يستغني المحدِّث عنه خصوصًا الفقيه[٤].

---

(١) المنهل العذب الروي (ص: ٥٥).
(٢) (١/ ٦٠).
(٣) نقله عنه السخاوي في المنهل العذب الروي (ص: ٥٥).
(٤) ترجمة النووي (٣/أ).

٥- «رياض الصَّالحين من كلام رسول الله سيِّد العارفين»:

هكذا جاء اسم الكتاب في النسخة المنقولة عن نسخة ابن العطار، ومقرؤة عليه أيضًا، كتبت بخط الإمام عبد الله بن أحمد بن خليل الكوراني الشافعيّ.

ذكر سركيس[١] أنه طبع عام (١٣٠٢هـ)، وعام (١٣١٢) في المطبعة الأميرية مكة[٢] في (٢٢٤) صفحة.

ثمّ توالت طبعات أخرى للكتاب، ومن الطبعات التي اعتمد فيها أصحابها على المخطوطات:

طبعة دار الثقافة العربية، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ذكرا أنهما اعتمدا على نسختين محفوظتين في دار الكتب الظاهرية بدمشق:

الأولى: برقم (٣٢٦٩ عام) وتقع في (١٤٠) ورقة.

الثانية: برقم (٦٦٧٨عام) وتقع في (١٨٠) ورقة.

طبعة دار المنهاج، عُني به: مكتب الدراسات والبحث العلمي لدار المنهاج، عام (١٤٢٧هـ) في (٦٥٥) صفحة، ومما جاء في صفحة العنوان: الطبعة الوحيدة التي اعتمدت مخطوطتين قوبلتا على نسخة ابن العطار، تلميذ الإمام النووي ومقرؤة عليه، وفي (ص: ١١) تحت عنوان: وصف النسخ الخطية، جاء: اعتمدنا في إخراج هذا الكتاب المبارك على سبع نسخ خطية.

---

(١) معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة (٢/ ١٨٧٨).

(٢) هكذا في معجم المطبوعات: «مكة»، وفي دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة (١/ ٣٥٣) بين المعقوفين [القاهرة].

٦- «الأذكار من كلام سيد الأبرار»:

ذكره حاجي خليفة باسم: «حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار».

وأول طبعة لهذا الكتاب كما في معجم المطبوعات العربية والمعرّبة[١] عام (١٣١٢هـ) مطبعة الميمنية، في (١٨٤) صفحة.

ثمّ توالت الطبعات الأخرى، وآخر طبعة لهذا الكتاب، من إصدارات: دار المنهاج جدة، عام (١٤٢٥هـ)، ومما جاء في صفحة العنوان: (الطبعة الوحيدة التي اعتمدت مخطوطتين قوبلتا على نسخة ابن العطار، تلميذ الإمام النووي، عليها خط المؤلف ومقرؤة عليه).

وفي: (ص: ١١) من المقدمة، جاء هكذا: (اعتمدنا في إخراج هذا الكتاب المبارك بجوهره المكنون على خمس نسخ خطية).

قال السَّخاويُّ عن الكتابين: (رياض الصالحين، والأذكار): وهما جليلان لا يستغنى عنهما، بل قال الشَّيخُ في إثناء النّكاح من رواية: (الرَّوضة) عن: (الأذكار) ما نصُّه: وهو الكتاب الَّذي لا يستغني عنه متديّنٌ، انتهى كلامه.

وكان فراغه منه - كما رأيتُه بنسخة مقرؤة عليه - في المحرّم سنة سبع وستين وست مئة، قال: سوى أحرف ألحقتها.

قال: وأجزتُ روايته لجميع المسلمين[٢].

٧- «الأربعون في مباني الإسلام وقواعد الأحكام»:

---

(١) (١٨٧٦/٢).

(٢) المنهل العذب الروي (ص: ٥٦).

وأول طبعة لهذا الكتاب كما في معجم المطبوعات العربية والمعرّبة[١] عام (١٢٩٤هـ) في مطبعة بولاق، القاهرة.

ثمَّ توالت الطبعات الأخرى لهذا الكتاب، ومن أسوأ الطبعات ما لعبت به يد أحد العابثين بهذا التراث المدعو: سمير زهيري!!! وقد كتبتُ عن طبعته السيئة والمحرّفة، ملحقًا في طبعتي للأربعين المذكور، ومن جهالات هذا العابث: أنّه حرّف اسم الكتاب، واسم والد النووي رحمه الله، فكتب: (يحيى بن شرف الدين) فإلى الله المشتكى.

قال السخاويُّ: وفي آخرها الإشارة إلى فوائد فيها، وانتهى منها في ليلة الخميس تاسع عشر جمادى الأولى، سنة ثمان وستين وست مئة[٢].

٨- «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ»:

اختصر فيه الإمام النووي كتاب ابن الصلاح.

وطبع الكتاب عام (١٤٠٨هـ) بتحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، وصدر عن مكتبة الإيمان، المدينة النبوية، في مجلدين في (١٠٠٥) صفحة، وهو في الأصل رسالة ماجستير، من الجامعة الإسلامية، عام (١٤٠٣هـ).

وطبع أيضًا بتحقيق: الدكتور نور الدين عتر، وصدر عن دار البشائر الإسلامية، عام (١٤١١هـ) في (٢٩٥) صفحة، وهي الطبعة الثانية.

٩- «التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير»:

يقول المؤلف: وهذا كتاب اختصرته من: كتاب الإرشاد الذي اختصرته من علوم الحديث لابن الصلاح، أبالغ فيه في الاختصار، إن شاء الله تعالى

---

(١) (١٨٧٧/٢).

(٢) المنهل العذب الروي (ص: ٥٦).

من غير إخلال بالمقصود.

طبع لأول مرّة جزء منه، مع ترجمة فرنسية وشرح للأستاذ مرسه، باريس، عام (١٩٠٢م)[1].

وطبع أيضًا في القاهرة في المطبعة المصرية، عام (١٣٥١هـ) في (٤٨) صفحة.

والكتاب بحاجة إلى خدمة علمية.

١٠- «الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات»:

اختصر فيه النووي كتاب: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، مع زيادات عليه.

طبع لأول مرة على الحجر في المطبعة الدخانية، بلاهور، سنة (١٣٤١هـ).

وطبع أيضًا بآخر كتاب: الأسماء المبهمة، للخطيب البغدادي، بتحقيق: عز الدين علي السيد، وصدر عن مكتبة الخانجي، عام (١٤٠٥هـ)، في (٦٨٣) صفحة.

ومن الكتب الحديثية التي لم تصلنا:

١- قطعة من الإملاء على حديث: «إنما الأعمال بالنيات»:

قال السخاويّ: وسمّى بعضهم في تصانيفه كتاب: «الأمالي» في الحديث، في أوراق، وقال: إنه مهم نفيسٌ، صنّفه قُريب موته، فلا أدري أهو الأول، أو غيره؟ ثمّ تبين لي أنه هو، وكان إملاؤه له في عشية يوم الخميس، ثالث عشر شهر ربيع الآخر، سنة ست وستين وست مئة، بدار الحديث الأشرفية،

(١) معجم المطبوعات العربية والمعربة (٢/ ١٨٧٧).

ورأيتُه، وهو في دون كراسة، عاجلته المنية عن إكماله[١].

٢- «جامع السنة».

قال السخاويُّ: ومن تصانيفه أيضًا جامع السنة، شرع في أوائله، وكتب منه دون كراسة[٢].

٣- «جزء مشتمل على أحاديث رباعيات».

قال الإمام النووي رحمه الله في كتابه هذا[٣]وفي المنهاج[٤]في تعليقه على إسناد حديث: وفي هذا الإسناد طريفةٌ، وهو أنه اجتمع فيه أربعة تابعيون.

ثمّ قال: وقد جمعتُ فيه - بحمد الله تعالى- جزءًا مشتملاً على أحاديث رباعيات، منها أربعة صحابيون بعضهم عن بعض، وأربعة تابعيون بعضهم عن بعض.

١٠- ثناء العلماء عليه:

قال القاضي أبو المفاخر محمد بن عبد القادر الأنصاريّ (ت٦٨٣هـ):

«لو أدرك القشيري شيخكم- يريد النووي، يقوله مخاطبًا لابن العطار- وشيخه، لمّا قدّم عليهما في ذكره لمشايخهما أحدًا، لِما جُمع فيهما من العلم والعمل والزهد والورع، والنطق بالحكم، وغير ذلك»[٥].

قال ابن العطار (ت ٧٢٤هـ) تلميذه:

«كان محققًا في علمه وفنونه، مدققًا في علمه وشؤونه، حافظًا لحديث

---

(١) المهل العذب الروي (ص: ٥٥).

(٢) المنهل العذب الروي (ص: ٦٠).

(٣) (٣١٢/١).

(٤) (٢٨/٢).

(٥) تحفة الطالبين (ص: ٥٠).

رسول الله ﷺ عارفًا بأنواعه كلها، من صحيحه وسقيمه، وغريب ألفاظه، وصحيح معانيه واستنباط فقهه، حافظًا لمذهب الشافعيّ، وقواعده وأصوله وفروعه، ومذاهب الصحابة والتابعين، واختلاف العلماء، ووفاقهم، وإجماعهم، وما اشتهر من ذلك جميعه، وما هُجر، سالكًا في كلّها ذكر طريقة السلف، قد صرف أوقاته كلّها في أنواع العلم والعمل، فبعضها للتصنيف، وبعضها للتعليم، وبعضها للصلاة، وبعضها للتلاوة، وبعضها للأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر»(١).

وقال النويري (ت٧٣٣هـ):

«وكان رحمه الله كثير الورع والزهد، واسع العلم، له مصنفات مشهورة مفيدة، ... ولم يكن في زمانه مثله في ورعه وزهده»(٢).

وقال الشيخ مجد الدين أبو عبد الله محمد بن الظهير الحنفي (ت٦٧٧هـ):

«ما وصل الشيخ تقي الدين ابن الصلاح إلى ما وصل إليه الشيخ محيي الدين من العلم في الفقه، والحديث، واللُّغة، وعذوبة اللفظ»(٣).

وقال الشيخ العارف المحقق أبو عبد الرحيم الإخميميّ:

«كان الشيخ محيي الدين رحمه الله سالكًا منهاج الصحابة رضي الله عنهم، ولا أعلم أحدًا في عصرنا سالكًا على منهاجهم غيره»(٤).

قال الشيخ تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ):

---

(١) تحفة الطالبين (ص: ٦٨).
(٢) نهاية الأرب (٣٠/ ٣٨٤).
(٣) تحفة الطالبين (ص: ٧٤).
(٤) تحفة الطالبين (ص: ٧٣).

«أستاذ المتأخرين، وحجّة الله على اللاحقين، ما رأت الأعين أزهد منه في يقظة ولا منام، ولا عاينت أكثر اتّباعًا منه لطُرق السالفين، من أمة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام»[١].

وقال ابن فضل الله الكرماني، العمري (ت٧٤٩هـ):

«شيخ الإسلام، علم الأولياء، قدوة الزهاد، ورجل علم وعمل، قلّ مثله في الناس من كَمُل، وفّق للعلم، وسُهّل عليه، ويُسّر له وسيّر إليه»[٢].

وقال ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ):

«وقد كان رحمه الله على جانب كبير من العلم، والزهد، والتقشف، والاقتصاد في العيش والصبر على خشونته، والورع الذي لم يبلغنا عن أحد في زمانه، ولا قبله بدهر طويل»[٣].

وقال قطب اليونيني (ت ٧٢٦هـ):

كان أوحد زمانه في الورع والعبادة، والتّقلل من الدُّنيا، والإكباب على الإفادة والتصنيف، مع شدّة التواضع، وخشونة الملبس والمأكل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[٤].

وقال الإسنوي(ت ٧٧٢هـ):

«هو محرّر المذهب، ومهذّبه، ومنقّحه، ومرتّبه، سار في الآفاق ذكره، وعلا في العالم محلّه وقدره، صاحب التصانيف المشهورة المباركة»[٥].

---

(١) نقله السخاوي، عن الطبقات الوسطى.
(٢) نقله السيوطي في المنهاج السوي (ص: ٢٨).
(٣) طبقات الفقهاء الشافعيين (٢/ ٨١٢).
(٤) ذيل مرآة الزمان (٣/ ٢٨٣).
(٥) طبقات الشافعية (٢/ ٤٧٦).

وقال الشيخ شمس الدين ابن الفخر الحنبليُّ:

كان إمامًا بارعًا، حافظًا مفتيًا، أتقن علومًا شتى، وصنّف التصانيف الجمّة، وكان شديد الورع والزهد، تاركًا لجميع ملاذ الدنيا»[١].

١١- وفاته:

قال ابن العطار: كنتُ عنده، فقال لي: قد أُذِن لي في السفر، فقلتُ: كيف أُذِن لك؟ قال: بينا أنا جالس هنا - يعني في بيته في المدرسة الرواحية، وقدّامه طاقة مشرفة عليها - مستقبل القبلة، إذ مرّ عليّ شخصٌ في الهواء من هنا، ومرّ كذا - يشير من غرب المدرسة إلى شرقها - وقال: قم سافر لزيارة بيت المقدس[٢].

وكنتُ حملتُ كلام الشيخ على سفر العادة، فإذا هو السفر الحقيقيّ، ثم قال لي: قم حتّى نودع أصحابنا وأحبابنا، فخرجتُ معه إلى القبور التي دفن فيها بعض مشايخه، فزارهم، وقرأ شيئًا ودعا، وبكى، ثمّ زار أصحابه الأحياء، كالشيخ يوسف الفقاعي، والشيخ محمد الإخميميّ، وشيخنا شمس الدين ابن أبي عمر شيخ الحنابلة.

ثمّ سافر صبيحة ذلك اليوم، وجرى معه وقائع، ورأيتُ منه أمورًا تحتمل مجلدات، فسار إلى: (نوى)، وزار القدس، والخليل عليه السلام، ثمّ عاد إلى (نوى)، ومرض عقب زيارته بها في بيت والده، فبلغني مرضه، فذهبتُ من دمشق لعيادته، ففرح رحمه الله بذلك، ثمّ قال لي: ارجع إلى أهلك، وودّعتُه، وقد أشرف على العافية يوم السبت العشرين من رجب، سنة ست وسبعين

---

(١) طبقات علماء الحديث (٤/ ٢٥٦).

(٢) كان رحمه الله يسأل الله تعالى أن يموتَ بأرض فلسطين، فاستجاب الله تعالى منه. عيون التواريخ (٢١/ ١٦٤).

وست مئة[١].

وتوفي رحمه الله ليلة الأربعاء، الثلث الأخير من الليل، رابع عشر رجب، سنة (٦٧٦هـ) بنوى، ودفن بها صبيحة الليلة المذكورة.

وكانت وفاته عقب واقعة جرت لبعض الصالحين بأمره لزيارة القدس الشريف، والخليل، فامتثل الأمر، وتوفي عنها[٢].

❁❁❁❁❁

(١) تحفة الطالبين (ص: ٩٨- ١٠٠).

(٢) تحفة الطالبين (ص: ٤٢).



التعريف بالكتاب

اسم الكتاب:

لم يرد ذكر على غلاف الكتاب في النسخ الثلاث ممّا يدلّ على اسم الكتاب، وإنّما أشار إليه المؤلفُ في «تهذيب الأسماء»(١) وفي «بستان العارفين»(٢).

ونسبه إليه كلٌّ من: ابن العَطار(٣). واللَّخميّ(٤)، والذهبيّ(٥)، وابن قاضي شهبة(٦)، والسيوطيّ(٧)، والبغداديّ(٨).

وتفرَّد بتسميته الحافظ السخاويّ، عند ذكره لمؤلفات الإمام النووي، وقال: «وقطعة من شرح البخاري». قلتُ: انتهى فيها إلى: «كتاب العلم»، سمّاه: «التلخيص». انتهى(٩).

---

(١) القسم الأول (١/ ٧٥، ترجمة: الإمام البخاري) ونصه: «وقد ذكرتها مفصّلة مختصرة في اول شرح صحيح البخاري».

(٢) (ص: ٢٨)، و(ص: ٩٩).

(٣) تحفة الطالبين (ص: ٨٣) ونصه: «وقطعة في شرح البخاري».

(٤) في ترجمته: (ق٦/ ب).

(٥) في تذكر الحفاظ (٤/ ١٤٧٢) ونصه: «وشرح قطعة من البخاري» نقلاً عن ابن العطار. وقال في تاريخ الإسلام (٢/ ٣٧٦، ترجمة: أبي مسعود البدري): «قال الشيخ محيي الدين النووي في شرحه للبخاري: الجمهور على أنه سكن بدرًا، ولم يشهدها، وقال أربعة كبار شهدها، قاله الزهريّ، وابن إسحاق، والبخاري، والحاكم».

(٦) الطبقات (٢/ ١٥٧).

(٧) المنهاج السويّ (ص: ٦٣) ونصه: «وشرح البخاري، كتب منه مجلدة».

(٨) هدية العارفين (٢/ ٥٢٥) ونصه: «شرح الجامع الصحيح للبخاري، إلى آخر كتاب الإيمان».

(٩) المنهل العذب الروي (ص: ٥٥).

وهذا الكتابُ من أواخر مؤلفات الإمام النووي التي حالت الوفاة دون إتمامها، وقد كتب للكتاب مقدمة مهمة موجزة يحتاج إليها كلُّ طالب علم يريد المعرفة بالجامع الصحيح.

١- تحدث فيها عن روّاة الصحيح، واقتصر فيها على أشهر روّاته، وهي رواية محمد بن يوسف الفربريّ، ولم يشر إلى رواياتٍ أُخرى للصحيح عن الإمام البخاري رحمه الله.

٢- ذكر سبعة من رواة الجامع الصحيح عن محمد بن يوسف الفربري.

٣- أشار إلى ما اشتهر من هذه الرواية في بلاد الشام، وهي رواية أبي الوقت السجزيّ، عن الداوديّ، عن الحمويّ، عن الفربري.

٣- ترجم للإمام البخاري رحمه الله ترجمة موجزة ومختصرة قد تفي بالمقصود، بذكر اسمه ونسبه، وكنيته، ونشأته، وطرف أخباره، وشيوخه، والآخذين عنه، وذلك بغير إسناد، وهي عنده من المسندات.

٤- عقد فصلاً في بيان اسم: صحيح البخاري، وتعريف محله، وسبب تصنيفه، وكيفية جمعه وتأليفه.

٥- عقد فصلاً في عدد أحاديث الجامع الصحيح، وأنه سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثًا، وبحذف المكررة، نحو: أربعة آلاف حديث.

وتبع في ذلك ما روي عن الحموي رحمه الله، يقول الحافظ الذهبي: له - أي للحمّويي- جزء مفرد، عدّ فيه أبواب الصحيح، وما في كلّ باب من الأحاديث، فأورد ذلك الشيخ محيي الدين النووي في أول شرحه لصحيح البخاري[1].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩٣، ترجمة: الحمويي).

وقد انتقده الحافظ ابن حجر في هدي الساري[1] بقوله:

وإنما أردتُ هذا القدر ليتبين منه أن كثيرًا من المحدّثين وغيرهم يستروحون بنقل كلام من يتقدمهم مقلّدين له، ويكون الأول ما أتقن ولا حرّر، بل يتّبعونه تحسينًا للظنّ به والإتقان بخلاف، فلا شيء أظهر من غلطه في عدّ هذا الباب في أول الكتاب.

٦- عقد فصلاً في بيان فائدة إعادة البخاري الحديث في الأبواب وتكريره بعضها في مواضع كثيرة من الكتاب.

٧- عقد فصلاً لتقسيم مشايخ البخاري إلى خمس طبقات، وتبع في ذلك الحافظ أبي الفضل المقدسيّ.

٧- عقد فصلاً ذكر فيه حكايةً تدلّ على مكانة البخاريّ، وعظم منزلته، ومبلغ علمه.

٨- عقد فصلاً في التنبيه على أسماء الرواة الذين بينه وبين البخاريّ. وترجم فيه لكل من: الفربري، والحمويي، وأبي الوقت، والزبيديّ، وشيخه: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة.

ثمّ عقد عشرين فصلاً تتعلق بقواعد علوم الحديث، وهي:

١- فصل في عدم ثبوت الجرح إلا مفسرًا.

٢- فصل في الرّد على الدارقطني في استدراكه على مسلم، وانتقده في ذلك الحافظ ابن حجر.

٣- فصل في التعريف للحديث المرفوع، والموقوف، والمقطوع،

---

(١) (٢/١٢٥٩).

والمنقطع، والمرسل.

٤- فصل في الاختلاف في الوصل والإرسال.

٥- فصل في زيادة الثقة.

٦- فصل في قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا وغيرهما. وحكمها.

٧- فصل في الإسناد المعنعن.

٨- فصل في التدليس وأقسامه.

٩- فصل في اختلاط الثقات.

١٠- فصل في الاعتبار والمتابعة والشواهد.

١١- فصل إذا قال الصحابي لنفسه قولاً ولم يخالفه غيره ولم ينتشر، هل هو إجماع أم لا.

١٢- فصل في حكم العمل بالأحاديث الضعيفة.

١٣- فصل في صيغ المعبرة عن الأحاديث الضعيفة.

١٤- فصل في حكم الأحاديث والآثار التي أوردها البخاري في تراجم أبوابه.

١٥- فصل في حكم رواية الحديث بالمعنى.

١٦- فصل في بيان حكم تغير «النبي ﷺ» إلى «رسول الله ﷺ» وعكسه.

١٧- فصل في حكم من يزيد في نسب غير شيخه، أو صفته على ما سمع من شيخه.

١٨- فصل في حكم تقديم بعض المتن على بعض.

١٩- فصل في تعريف الصحابي، والتابعي.

ثمّ ختم هذه الفصول بفصل هو: من أهم الفصول، وأكثر مقاصد شرحه هذا، وهو ضبط جملة من الأسماء المتكررة في الصحيحين، وهي مشتبهة، وختم هذا الفصل بذكر طائفة من الأنساب، وذكر فيه نحو سبع نسب.

سبب تأليف الكتاب:

درج المؤلفون على ذكر الباعث في تأليفهم للكتب، وأبان الإمام النووي رحمه الله عن الباعث له في تأليفه لهذا الكتاب، وقال(١):

«**واعلم**: أنَّ هذا الفصلَ الَّذي ذكرنَاه والحثَّ الَّذي أسلفنَاه؛ إنَّما هو في الاشتغالِ بالحديثِ على الوَجه الَّذي قدَّمناه لا بمجرَّدِ كتابتِه وسَماعِه، من غير اعتناءٍ بما بيَّناهُ.

ثُمَّ إنَّ أصحَّ مُصنَّفٍ في الحديثِ بل في العِلم مطلقًا: «الصَّحيحان» للإمامينِ القُدْوتَينِ:

١- أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البُخاريّ.

٢- وأبي الحُسين مُسلم بن الحجَّاج بن مُسلم القُشَيْرِيّ رضي الله عنهما.

فليسَ لهما نظيرٌ في المصنَّفاتِ، فينبغي أن يُعتنى بشرحهِما، وتُشَاع فوائدُهما، ويتلطَّفَ في استخراجِ دقائقِ العُلومِ من متونِهما وأسانِيدهما؛ لما ذَكرنَا من الحُجَجِ الظَّاهراتِ، وأنواعِ الأدلَّة المُتظاهراتِ.

فأمَّا «صحيحُ مُسلمٍ»:

فقد جمعتُ في شرحِه جُمَلاً مستكثراتٍ مشتملاً على أنواعٍ من النَّفائسِ بعباراتٍ واضحاتٍ، وأنَّا مستمرٌّ في تَتمِيمه راجٍ من اللهِ الكريمِ في إتمامِه المَعُونات.

---

(١) (١/١٨٦).

وأمَّا «صحيحُ البخاريِّ»:

فاستخرتُ اللهَ الكَريمَ، الرؤوفَ الرّحيمَ، في جمعِ كتابٍ في شرحِه: متوسطٌ بين المختصراتِ والمبسوطاتِ، لا من المختصراتِ المُخِلّاتِ، ولا مِن المبسوطاتِ المُمِلّاتِ.

ولولا ضَعفُ الهِممِ وقلَّةُ الرَّاغبينِ في المبسوطِ؛ لبلغتُ به ما يزيدُ على مئةٍ من المجلداتِ، مع اجتنابِ التَّكريرِ والزّياداتِ العاطلاتِ؛ بل ذلك لكثرةِ فوائدِه، وعِظَم عَوائدِه الخفيّاتِ والبارزاتِ؛ لكنَّني اقتصرُ على التّوسطِ وأحرصُ على تَرك الإطالاتِ، وأُوثِرُ الاختصارَ في كثيرٍ من الحالاتِ» انتهى.

وقد نوّه الإمام النووي قبل ذلك بعلم الحديث، وشرف حامليه، وأشار إلى أن الاهتمام بهذا العلم بدأ في تناقص وذلك بسبب ضعف الهمم عند حامليه، وحثَّ على الاعتناء به، والتحريض عليه.

منهجه في الكتاب:

كما أفصح المؤلف رحمه الله تعالى عن الباعث له في تأليف هذا الكتاب، أفصح رحمه الله أيضًا عن بيان منهجه في هذا الكتاب، وقال[(١)]:

شرح متوسطٌ بين المختصراتِ والمبسوطاتِ، لا من المختصراتِ المُخِلّاتِ، ولا مِن المبسوطاتِ المُمِلّاتِ.

ولولا ضَعفُ الهِممِ وقلَّةُ الرَّاغبينِ في المبسوطِ؛ لبلغتُ به ما يزيدُ على مئةٍ من المجلداتِ، مع اجتنابِ التَّكريرِ والزّياداتِ العاطلاتِ؛ بل ذلك لكثرةِ فوائدِه، وعِظَم عَوائدِه الخفيّاتِ والبارزاتِ؛ لكنَّني اقتصرُ على التّوسطِ وأحرصُ على تَرك الإطالاتِ، وأُوثِرُ الاختصارَ في كثيرٍ من الحالاتِ

---

(١) (١/١٨٧).

أذكرُ فيه إنْ شاء الله تعالى جُملاً من علومِه الزَّاهراتِ من:

أحكامِ الأصولِ والفُروعِ.

والآدابِ.

والإشاراتِ الزُّهدياتِ.

وبيانِ نفائسَ من أصولِ القواعدِ الشَّرعياتِ.

وإيضاحِ معاني الألفاظِ اللُّغويَّة.

وأسماءِ الرّجالِ.

وضَبطِ المشكلاتِ.

وبيانِ أسماءِ ذَوِي الكُنى، وأسماءِ ذَوِي الآباءِ والمبهماتِ.

والتَّنبيه على لطيفةٍ من حالِ بعضِ الرُّواةِ، وغيرهم من المذكورينَ في بعضِ الأوقاتِ.

واستخراجِ لطائفَ من خفيّاتِ علمِ الحديثِ في المتونِ والأسانيدِ المستفاداتِ.

وضبطِ جُمَلٍ من الأسماءِ المُؤتلفاتِ والمُختلفاتِ.

والجمعِ بين الأحاديثِ التي تختلف ظاهرًا، أو يظنُّ من لا يُحقِّقُ الحديثَ والفقهَ كونَها من المتعارضاتِ.

وأنبِّه على ما في الحديثِ من المسائلِ العَملياتِ، فأقولُ:

في هذا الحديثِ من الفوائدِ كذا وكذا، بالعباراتِ المُهذَّباتِ، وأحرصُ في كلّ ذلك على الإيجازِ وإيضاحِ العباراتِ.

وإذا تكرَّر الحديثُ، أو الاسمُ، أو اللَّفظةُ من اللُّغةِ ونحوِها، بسطتُ

مقصودَه في أولِ مواضعِه، فإنْ وصلتُ الموضعَ الآخرَ ذكرتُ أنَّه تقدمَ شرحُه في: البابِ الفُلاني، من الأبوابِ السَّابقاتِ، وقد أعيدُ الكلامَ في بعضِه لارتباطِ كلامٍ أو غيره من المقاصدِ الصّالحاتِ.

وأقدِّم في أوّل الكتابِ جُملاً من المقدَّماتِ، مما يُرجى الانتفاعُ به، ويحتاجُ إليه طالبو التَّحقيقاتِ.



مصادره في الكتاب:

١- أسامي مشايخ البخاري، لمحمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني (ت٣٩٥هـ).

٢- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ).

٣- الاستيعاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت٤٦٣هـ).

٤- إصلاح المنطق، لابن السكيت، يعقوب بن إسحاق البغداديّ، النحويّ (ت٢٤٤هـ).

٥- أعلام الحديث في شرح البخاري، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابيّ (ت٣٨٨هـ).

٦- الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر علي بن هبة الله المعروف بابن ماكولا (ت٤٧٥هـ).

٧- إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبيّ (ت٥٤٤هـ).

٨- الإلزامات والتتبع، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت٣٨٥هـ).

٩- الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، لمحمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤هـ).

١٠- الأمالي، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعانيّ

(ت٥٦٢هـ).

١١- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، التميميّ (ت٥٦٢هـ).

١٢- الأيام والليالي والشهور، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ).

١٣- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّوجلّ، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباريّ، النحويّ (ت٣٢٨هـ).

١٤- التاريخ الأوسط، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ).

١٥- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ).

١٦- تاريخ خليفة بن خياط، لأبي عمرو خليفة بن خياط شباب العصفريّ (ت٢٤٠هـ).

١٧- تاريخ دمشق، لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان الدمشقيّ (ت٢٨١هـ).

١٨- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ).

١٩- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ).

٢٠- تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوريّ (ت٤٠٥هـ).

٢١- تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ).

٢٢- تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغسانيّ الجيانيّ (ت٤٩٨هـ).

٢٣- تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

٢٤- تنبيه العقول في الرد على الجرجاني، لأبي منصور عبد القاهر الجرجاني.

٢٥- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (ت٣٧٠هـ).

٢٦- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستيّ (ت٣٤٥هـ).

٢٧- جامع الترمذيّ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ).

٢٨- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازيّ (ت٣٢٧هـ).

٢٩- الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحميدي، الأندلسيّ (ت٤٨٨هـ).

٣٠- جمهرة نسب قريش وأخبارها، للزبير بن بكار (ت٢٥٦هـ).

٣١- جواب المتعنت على البخاري، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر القيسرانيّ، المقدسيّ (ت٥٠٧هـ).

٣٢- دلائل النبوة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ (ت٤٥٨هـ).

٣٣- رجال صحيح مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهانيّ (ت٤٢٨هـ).

٣٤- الرسالة القشيرية، لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيريّ، النيسابوريّ (ت٤٦٥هـ).

٣٥- الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعيّ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (ت٣٧٠هـ).

٣٦- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ).
٣٧- السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ (ت٢٧٥هـ).
٣٨- الشامل، لأبي نصر عبد السيّد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر البغداديّ، المعروف بابن الصباغ (ت٤٧٧هـ).
٣٩- شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ).
٤٠- شرح صحيح البخاري، لأبي الحسين علي بن خلف بن عبد الملك المعروف بابن بطال (ت٤٤٩هـ).
٤١- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ).
٤٢- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوريّ (ت٢٦١هـ).
٤٣- الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربيّة، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ).
٤٤- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسّقط، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ).
٤٥- طبقات خليفة، لخليفة بن خياط شباب العصفريّ (ت٢٤٠هـ).
٤٦- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، كاتب الواقديّ (ت٢٣٠هـ).
٤٧- عارضة الأحوذيّ في شرح سنن الترمذيّ، لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكيّ (ت٥٤٣هـ).
٤٨- العزيز شرح الوجيز، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسين الرّافعيّ، القزوينيّ (ت٦٢٣هـ).

٤٩- عمدة الكتاب، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ).

٥٠- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيديّ (ت١٧٥هـ).

٥١- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابيّ (ت٣٨٨هـ).

٥٢- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهرويّ (ت٢٢٤هـ).

٥٣- غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ).

٥٤- الغريبين، لأبي عبيد أحمد بن محمد الأزهريّ، الهروي (ت٤٠١هـ).

٥٥- غياث الأمم في التياث الظلم (الغياثي)، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجوينيّ (ت٤٧٨هـ).

٥٦- الفصيح، أو اختيار فصيح الكلام، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانيّ، الكوفيّ، الملقب بثعلب (ت٢٩١هـ).

٥٧- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان، المعروف بسيبويه (ت١٨٠هـ).

٥٨- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

٥٩- الكمال في أسماء الرجال، للحافظ عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ).

٦٠- المجتبى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائيّ (ت٣٠٣هـ).

٦١- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن أحمد المرسيّ الضرير، المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ).

٦٢- مختصر العين، لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيديّ،

الإشبيليّ (ت٣٧٩هـ).

٦٣- المسند، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميميّ (ت٣٠٧هـ).

٦٤- مسند أبي عوانة، ليعقوب بن إسحاق الإسفرائينيّ (ت٣١٦هـ).

٦٥- مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعيّ (ت٤٥٤هـ).

٦٦- مشارق الأنوار، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبيّ (ت٥٤٤هـ).

٦٧- مطالع الأنوار، لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الحمزيّ، الوهرانيّ، المعروف بابن قرقول (ت٥٦٩هـ).

٦٨- المعارف، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ).

٦٩- معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابيّ (ت٣٨٨هـ).

٧٠- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج (ت٣١١هـ).

٧١- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازيّ (ت٣٩٥هـ).

٧٢- المعرّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقيّ (٥٤٠هـ).

٧٣- المعلم بفوائد صحيح مسلم، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازريّ (ت٥٣٦هـ).

٧٤- المنهاج في شعب الإيمان، لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليميّ (ت٤٠٣هـ).

٧٥- نسب معد واليمن الكبير، لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبيّ (ت٢٠٤هـ).

٧٦- النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصريّ، الماورديّ (ت٤٥٠هـ).

٧٧- النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ (ت٢١٥هـ).

٧٨- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاريّ، الكلاباذيّ (ت٣٩٨هـ).

٧٩- وصف الإيمان وشعبه، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستيّ (ت٣٥٤هـ).

اهتمامه برواية المشارقة:

اختار الإمام النووي رحمه الله أن يشرح الجامع الصحيح، للإمام البخاري على أشهر رواية عند المشارقة، وهي رواية أبي الوقت السجزيّ الهرويّ، وإنك لا تكاد تجد مشرقيًا إلا أنه يروي الجامع الصحيح للبخاري من طريق أبي الوقت السجزي، بل تأملتُ في كتاب: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، المعروف بابن نقطة الحنبليّ (ت٦٢٩هـ)، فلم أرَ من روى من المشارقة رواية أبي ذر الهروي إلا أناس معدودين؛ لأن هذه الرواية هي المشهورة عند المغاربة.

والإمام النووي رحمه الله يروي رواية أبي الوقت السجزيّ، عن عدّة مشايخ، اكتفى رحمه الله بذكر واحد منهم، وهو:

الإمامُ، العَلامةُ، ذُو الفُنونِ من أنواعِ العُلومِ والمعارفِ، وصاحبُ

الشَّمائلِ الرَّضيّةِ، والمحاسنِ السَّنيّةِ واللَّطائفِ: أبو محمَّد عبد الرحمن بن الشَّيخ الصَّالح الإمام، المجمع على جلالتِه وصلاحيتِه: أبي عُمَر محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن قُدامة المقدسيِّ الحنبليِّ.

عنايته بضبط الكلمات والأسماء والأنساب:

بذل الإمام النووي رحمه الله في شرحه لهذا الكتاب غاية الجهد في ضبط الكلمات، والأسماء، والأنساب وما شابهها، ولا تكاد تجد كلمة أو اسمًا أونسبًا يمرّ بها وهي تحتاج إلى ضبط فيضبطها بكلّ دقة وإتقان، ويشهد له بذلك كتابه: تهذيب الأسماء واللغات، وتحرير ألفاظ التنبيه، وشرحه على صحيح مسلم، ولاهتمامه البالغ في هذا الجانب وضع ملحقًا في آخر كتابيه: الأربعين، والتبيان لضبط الأسماء والكلمات.

وأكتفي هنا بذكر مثالين أهملهما كثيرٌ ممن ترجم لهما، وهما إمامان جليلان:

الأول: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيّان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هِنْب.

ضبطه الإمام النووي رحمه الله بكسر الهاء، وإسكان النون، وبالموحدة[1].

هذا الإمام الجليل ترجم له معظم من ألّفوا في تراجم الحنابلة، ولم

---

(١) (١/٣١٥).

يتعرض أحد منهم لضبط هذا الاسم، واجتهد الأستاذ الدكتور عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين في ضبطه، فاضطرب وأتى بعدة وجوه:

١- ضبطه في طبقات أبي يعلى، بضم الهاء، وقال: أحمد بن محمد بن حنبل.... ابن هُنْب[١].

٢- ضبطه في المقصد الأرشد، بكسر الهاء، وقال: أحمد بن محمد بن حنبل .... هِنْب[٢].

٣- أهمله في الدر النضيد، فلم يتعرض لضبطه[٣].

هكذا اضطرب الأستاذ الدكتور، ولم يعرف الصواب في ضبط هذا الاسم، وحاول أن يجمع بين جميع وجوه الضبط، فأخطأ وجانبه الصواب، والصواب في ضبطه: بكسر الهاء كما ضبطه الإمام النووي.

الثاني: أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بِهرام - بكسر الموحدة -.

هكذا ضبطه الإمام النووي[٤].

ولم أرَ من ترجم للإمام أبي يعقوب إسحاق بن منصور بن بِهرام، تعرض لضبط اسم: (بِهرام) بكسر الموحدة، فجميع من ترجموا له: ضبطوه بالشكل هكذا (بَهرام) بفتح الموحدة.

وتكمن أهميّة ضبط هذا الاسم عند ما نقارن ضبطه بضبط من جاء بعده، وهذا فضيلة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين والذي قام بتحقيق معظم كتب تراجم الحنابلة، ولتخصصه في اللغة ظنه من المثلثات

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٨).

(٢) المقصد الأرشد (١/ ٦٤).

(٣) الدر النضيد (١/ ٤٤).

(٤) (٢/ ٦٨٧).

اللغوية، فضبطه على ثلاثة أوجه:

١- ضبطه في المقصد الأرشد بضم الباء، فقال: إسحاق بن منصور بن بُهرام[١].

٢- ضبطه في فهرس المقصد الأرشد بكسر الباء، فقال: إسحاق بن منصور بن بِهرام[٢].

٣- ضبطه في طبقات الحنابلة لأبي يعلى بفتح الباء، فقال: إسحاق بن منصور بن بَهرام[٣].

٤- ضبطه في الدّر النضيد لمجير الدين العُليميّ بكسر الموحدة، فقال: إسحاق بن منصور بن بِهرام[٤].

هكذا اضطرب الأستاذ الدكتور في ضبط هذا الاسم، حيث ضبطه بثلاثة أوجهه، ولا وجه له إلا بكسر الموحدة، وجانبه الصواب في الوجهين الآخرين، علمًا بأنّ ضبط الأسماء ليست طريقها الاجتهاد، وإنما سبيلها السَّماع، والاستقراء.

❁❁❁❁❁

(١) المقصد الأرشد (١/ ٢٥٢، رقم ٢٤٥).
(٢) المقصد الأرشد، الفهارس (٣/ ١٩٥).
(٣) طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ٣٠٣، رقم ١٣٣).
(٤) الدر النضيد (١/ ٥٧، رقم ١٤).

المؤاخذات على المؤلف:

١- اعتماده في عدّ الأحاديث على الحمّويّ:

تبع الإمام النووي رحمه الله في عدّ أحاديث الجامع الصحيح، وأنه سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثًا، وبحذف المكررة، نحو: أربعة آلاف حديث.

على ما روي عن الحمويي رحمه الله في عدّ أحاديث البخاري، يقول الحافظ الذهبي:

له - أي للحمّويي - جزء مفرد، عدّ فيه أبواب الصحيح، وما في كلّ باب من الأحاديث، فأورد ذلك الشيخ محيي الدين النووي في أول شرحه لصحيح البخاري[1].

وقد انتقده الحافظ ابن حجر في هدي الساري[2] بقوله:

وإنما أردتُ هذا القدر ليتبين منه أن كثيرًا من المحدّثين وغيرهم يستروحون بنقل كلام من يتقدمهم مقلّدين له، ويكون الأول ما أتقن ولا حرّر، بل يتّبعونه تحسينًا للظنّ به والإتقان بخلاف ذلك، فلا شيء أظهر من غلطه في عدّ هذا الباب في أول الكتاب.

٢- لم يصب في تعريفه لبعض الرواة في إسناد البخاري:

قال الإمام البخاريُّ: «تَابَعَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، وَأَبُو صَالِحٍ».

قال الإمام النووي رحمه الله[3]: **وأبوصَالِحِ هذا، اسْمُه:**

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩٣، ترجمة: الحمويي).
(٢) (٢/ ١٢٥٩).
(٣) (١/ ٣٧٤).

عبد الغَفَّار بن دَاوُد بن مِهْرَان بن زِيَاد بن دَاوُد بن رَبِيعَة بن سُلَيْمان بن عُمَير البَكْرِيّ، يُقال له: الحَرَّانِيّ.

وُلِد بإفريقيةَ سنة أربعين ومئة، وخرجَ به أبوه وهو طفلٌ إلى البَصْرة، وكانتْ أمُّه من أهلِها، فنشأ بها وتفقَّه.

قلتُ: ليس أبو صالح هذا، هو: عبد الغفار بن داود الحرّاني كما ظنّه النوويّ، بل هو: عبد الله بن صالح، كاتب الليث.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: ووهم من زعم - كالدمياطيّ - أنّه أبو صالح عبد الغفار بن داود الحرّاني، فإنه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار، وقد وُجد في مسنده عن كاتب الليث[1].

٣- اتهامه للجوهري بما لم يقله:

قال الإمام النووي رحمه الله: وأمَّا قولُ أبي نصرِ الجَوهريِّ في كتابِه: «صِحَاح اللُّغة»[2] ابنُ مسعود منهم (أي: من العبادلة الأربعة)، وتركَ ابنَ العَاصِ.

فمردودٌ عليه، وكيف يُقبلُ وهو مُنابذةٌ لما قالَه أعلامُ المحدِّثين، وهم أهلُ هذا والمرجوعُ فيه إليهم.

قلتُ: لم يصب النووي في ذلك، بل ذكر الجوهريُّ في صحاحه[3] العَبَادلة، وقال: عبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن عُمر، وعبد الله بن عمرو

(١) فتح الباري (١/ ٦٥).
(٢) (٢/ ٥٠٥، باب الدال، فصل العين)
قلتُ: لم يصب النووي في ذلك، بل ذكر الجوهري في صحاحه (٢/ ٥٠٥، باب الدّال، فصل العين).
(٣) (٢/ ٥٠٥، باب الدال، فصل العين).

العاصي، فأسقط ابن الزُّبير. ولم يذكر ابن مسعود كما ظنّه النوويُّ. وتبعه أيضًا السّخاوي في فتح المغيث[١] حيث قال: ووقع - كما رأيتُه - في «عبد»، من «الصحاح» للجوهريّ، ذكر ابن مسعود، بدل: ابن الزُّبير.

وذكر أيضًا الجوهريُّ في صحاحه[٢] العبادلة مرّة أخرى، وقال: عبد الله ابن عبّاس، وعبد الله بن عُمر، وعبد الله بن الزُّبير، وأسقط: عبد الله بن عمرو بن العاصي. وهذا يدّلُ على أنهما لم يطّلعها بأنفسهما على ما في صحاح الجوهري، بل نقلا بالواسطة عمّن تقدما، فوقعا ما وقع فيه غيرهما، ومثل هذا النّقل شبيه ما ينقله بعض الباحثين عن البرامج، ولا يتأكد من صحة المعلومات من الكتاب.

٤- سقوط بعض النسب من نسب بعض الرواة:

قال الإمام النووي رحمه الله: وأمّا دِحْيَة: فيُقال بفتحِ الدَّالِ وكسرِها، لغتان مشهورتان، واختُلف في الرَّاجحةِ منهما. وهو:

دِحْيَة بن خَلِيْفة بن فَرْوَة بن فَضَالَة بن زَيْد بن امْرِئ القَيْس بن الخَزْج - بخاء معجمة مفتوحة، ثم زاي ساكنة، ثم جيم - ابن عامِر بن بَكْر بن عامِر الأكبر بن عَوْف، وهو: زَيْد الَّلات بن رُفَيدة - بضمِّ الرَّاء، وفتحِ الفاءِ - ابن ثَوْر بن كَلْب بن وَبَرَة - بفتح الباء - ابن تَغْلب - بالغين المعجمة -ابن حُلْوان بن عِمْران بن الحَاف - بالمهملة والفاء - ابن قُضَاعَة الكَلْبِيُّ.

هذا الذي ذكره الإمام النووي رحمه الله من هذا النسب نقله من كتاب الاستيعاب[٣] للحافظ أبي عمر بن عبد البر بنصه، إلا أنّ في كتابه: «عامر

---

(١) (٥/ ٤٧).

(٢) (٦/ ٢٥٦٠، باب الألف اللينة).

(٣) (٢/ ٤٦١).

الأكبر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة». والذي وقع هنا من قوله: «عوف، وهو زيد اللات» وهو خطأ محض، لا ندري أمن الكاتب هو، أم وقع في الأصل هكذا، والصواب ما ذكر ابن الكلبي[١] وغيره من علماء النسب: «عامر الأكبر بن عوف بن بكر بن عوف بن عذرة»، فأسقط أبو عمر بن عبد البر بين عوف وعذرة: بكرًا، والصواب: إثباتهما.

٥- وقوعه في وهم بعض الناقلين من دون تمحيص:

قال الإمام النووي رحمه الله في ترجمة: صالح بن كيسان في تاريخ وفاته:

قال الحاكمُ أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله النَّيسابوريُّ: توفِّي صالحُ بن كَيْسان، وهو ابنُ مئةِ سنةٍ ونيف وستين سنة، وكانَ لقيَ جماعةً من أصحابِ رسول الله ﷺ، ثمَّ بعد ذلك تلمذَ على الزُّهريِّ، وتلقَّن منه العلمَ، وهو ابنُ تسعين سنة، ابتدأ بالتَعلُّمِ، وهو ابنُ سبعين سنة[٢].

قال الذهبي في السير[٣] معلّقا عليه بقوله: وهم الحاكم في قوله، صالح عاش نيّفًا وثمانين سنة ما بلغ التسعين، ولو عاش كما زعم أبو عبد الله، لعُدَّ في شباب الصحابة فإنّه مدنيٌّ، ولكان ابن نيف وثلاثين سنة وقت وفاة النبي ﷺ، ولو طلب العلم كما قال الحاكم، وهو ابن سبعين سنة، لكان قد عاش بعدها نيفًا وتسعين سنة، ولسمع من سعد بن أبي وقّاص، وعائشة، فتلاشى ما زعمه.

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب[٤] معلقًا عليه بقوله: هذه

---

(١) نسب معد واليمن الكبير (٢/٣٦٦).
(٢) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٣٧٢).
(٣) (٥/٤٥٦).
(٤) (٢/٥٣٧).

مجازفة قبيحة مقتضاها أنَّ يكونَ صالح بن كيسان وُلِد قبل بعثة النبي ﷺ، وما أدري من أين وقع ذلك للحاكم.

٦- وقوع التكرار في بعض التراجم:

ترجم الإمام النووي رحمه الله لصالح بن كيسان الغفاري مولاهم، المدني في حديث هرقل، وهو آخر حديث في باب بدء الوحي[(١)]، ثمّ ترجم له في كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال[(٢)].

٧- عدم ترجمته لبعض الرُّواة:

اشترط الإمام النووي أن يترجم لكل راو يرد ذكره في الإسناد، لكنه أخلّ به ولم يترجم لبعض الرواة الذين ورد ذكرهم في الإسناد، منهم:

أحمد بن يونس، فقد ورد ذكره في كتاب الإيمان، باب من قال: إن الإيمان هو العملُ، حديث رقم (٢٦)[(٣)] ولم يترجم له المؤلف رحمه الله، أو لعله تركه بياضًا؛ ليكمل ترجمته فيما بعدُ، ولكنه لم يتسير له.

٨- اعتماده على كتاب الكمال وعدم الإشارة إليه:

اعتمد الإمام النووي رحمه الله على كتاب: «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني المقدسيّ (ت٦٠٠هـ) رحمه الله، بجانب اعتماده على كتاب: تاريخ دمشق، للحافظ ابن عساكر الدمشقيّ، وتاريخ نيسابور، للحاكم النيسابوريّ.

واقتبس كثيرًا من الأول، وهو كتاب الكمال في صنع التراجم، ولكنه لم

---

(١) (١/ ٤٣٥).

(٢) (٢/ ٥٥٦).

(٣) (٢/ ٥٧١).

يشر إليه لا من قريب ولا من بعيد.

وناقشت ذلك مع بعض مشايخي وأساتذتي الكرام بارك الله في أعمارهم، فمن مرحب بذلك وناف له. إلى أن ظفرتُ والحمد لله في «تحفة الطالبين» لابن العطار تلميذ الإمام النووي رحمه الله، قال:

وقرأ على الشيخ أبي البقاء خالد بن يوسف بن سعد النابلسيّ الحافظ، كتاب: «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني المقدسيّ، وعلّق عليه حواشي، وضبط عنه أشياء حسنة[1].

ويتضح ما قلته جليًّا عند المقارنة بين الكمال، وبين ما نقله النووي من معلومات في تراجم الرواة، وهي كثيرة جدًّا، أكتفي هنا بذكر متابعته لأوهام عبد الغني المقدسيّ رحمه الله في كتابه الكمال:

١-قال الإمام النووي رحمه الله في ترجمة: (أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزني، المصريّ)[2]:

توفي سنة: تسعين، رحمه الله.

وفي نسخة: (أ، ب): توفي سنة سبعين، رحمه الله.

وما جاء في نسخة (أ، ب) من قوله «سبعين» خطأ، وأرّخ وفاته سنة: «تسعين» ابن سعد في الطبقات الكبرى[3]، وخليفة في طبقاته[4]، وابن حبان في ثقاته[5].

والمؤلف نقل هذه ترجمة من كتاب: «الكمال» لعبد الغني المقدسيّ، قال

---

(١) (ص: ٦٢).

(٢) (٢/ ٤٩٥).

(٣) (٧/ ٥١١).

(٤) (ص: ٢٩٣).

(٥) (٥/ ٤٣٩).

بشار عواد[1]: جاء في حاشية النسخة من تعقبات المؤلف على صاحب الكمال، قوله: «كان فيه سنة سبعين، وهو خطأ».

ومعنى ذلك: أنه كان في كتاب الكمال لعبد الغني المقدسيّ: توفي سنة سبعين، وصحّحه المزي، وجعله على الصواب، وهو قوله: «توفي سنة تسعين».

٢- قال الإمام النووي رحمه الله في ترجمة: (سليمان بن مهران الأسدي، الكاهليّ، الكوفي، التابعيّ، الأعمش)[2]:

رأى: أنس بن مالك ﵁، قيل: وأبا بكرة ﵁.

قال بشار عواد في تعليقه على هذا القول في حاشية تهذيب الكمال[3]: «في حاشية نسخة ابن المُهندس تعليق لأحدهم نصّه: «هكذا قال، وهو وهمٌ، فإنَّ أبا بكرة توفي سنة إحدى أو اثنتين وخمسين قبل مولد الأعمش بسنين». وفي حاشية نسخة التبريزيّ عبارة نقلها الناسخُ من نسخة المؤلف نصُّها: «أبو بكرة مات قبل أن يُولد الأعمش». وهذا يدلُّ على أن المؤلف استدركَ هذا الأمر بأخرة، فنقله ناسخُ نسخة التبريزيّ التي لعلها آخر نسخة نسخت في عهد المؤلف.

٣- قال الإمام النووي رحمه الله في ترجمة: (مالك بن أبي عامر الأصبحيّ، المدنيّ)[4]:

توفي سنة اثنتي عشرة ومئة، وهو: ابن سبعين، أو اثنتين وسبعين.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٥٨، حاشية ٢).
(٢) (٢/ ٦٣٠).
(٣) (١٢/ ٧٧).
(٤) (٢/ ٦٤٤).

هذا القول حكاه الكلاباذي في الهداية والإرشاد[١] عن ابن سعد، عن الواقدي.

وهذا الكلام نقله الإمام النووي رحمه الله من كتاب «الكمال» لعبد الغني المقدسيّ، وفي هامش تهذيب الكمال للمزيّ[٢]: «جاء في حواشي النسخ من تعقبات المؤلف على صاحب «الكمال»، قوله: «كان في الأصل: وقال محمد ابن سعد، عن الواقدي، توفي سنة اثنتي عشرة ومئة، وهو ابن سبعين أو اثنتين وسبعين، وهو خطأ لا شكَّ فيه، فإنَّه قد سمعَ من عُمَر ومن بعده».

قال مغلطاي في الإكمال[٣]: وزعم المزّيُّ أن صاحب «الكمال» قال عن ابن سعدٍ، عن الواقديّ: توفي سنة ثنتي عشرة ومئة، وهو ابن سبعين، أو اثنتين وسبعين سنة، قال المزيُّ: وهو خطأ لا شكَّ فيه، فإنّه قد سمع من عُمَر، انتهى. صاحب «الكمال» تبع الكلاباذيَّ حذو القذة بالقذة، فكان ينبغي للمزيّ أن ينظر من أين أتي ويردُّه بعد ذلك، فإنَّ هذا ليس في كتاب ابن سعدٍ، إنَّما رواه عن الواقديّ رجلٌ مجهولٌ لا يُدرى من هو، ولا رأيتُ أحدًا ذكره في الرّواة عن الواقدي اسمه: عامر بن صُبيح في «التاريخ الصغير»، ثمّ قال الراوي من عنده: وعمره سَبعون أو اثنتان وسبعون سنة، فيحتملُ أن يكونَ هذا شُبهة الكلاباذي ومن تبعه. والله أعلم.

٤- قال الإمام النووي رحمه في ترجمة: (حرمي بن حفص بن عمر العتكيّ، القسمليّ)[٤].

---

(١) (٢/٦٩٣).
(٢) (٢٧/١٥٠).
(٣) (١١/٤٧).
(٤) (٢/٦٥٦).

جمع الإمام النووي تبعًا لعبد الغني المقدسيّ في كتابه الكمال في نسب حرمي بن حفص، بين: العتكي، والقسملي.

قال الحافظ مغلطاي في الإكمال[1]: كذا قاله المزيّ، وعُتَيك وقِسْمِلة لا يجتمعان إلا في الأزد، وذلك أن عُتَيكًا، هو: ابن الأزد، وقسملة، واسمه: معاوية بن عَمْرو بن مالك بن فهم بن غنم بن دَوْس بن عدنان بن عبد الله بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نضر بن الأزد، فأنّى يجتمعان، اللّهمَّ إلا لو قال: العَتَكيّ، ويُقال: القسملي، أو بالعكس، لكان صوابًا من القول، على أنَّه في ذلك تبع صاحب «الكمال»، وصاحب «الكمال» تبع صاحب «النبل»، وغيرهم إنّما يقولُ: العتكيّ، لا غير، والله أعلم.

تنبيه: قوله: «القسملي» إما هذّبه المزيّ من تهذيبه، أو حذفه المحقق، فإنَّه لا يوجد في المطبوع من تهذيب الكمال.



(١) (٤/٤٦).

وصف النسخ الخطية للكتاب

اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية، وهي:

النسخة الأولى:

وهي من محفوظات مكتبة قليج علي في تركيا، وقد تفضّل بتصويرها مشكورًا الأستاذ الفاضل والأديب محمد أمين أوجقون الشاعر الأوزبكي حفظه الله وبارك في عمره.

رقمها (٢٤٣)، تقع في (١٠٩) ورقة، وفي كل صفحة (٢٣) سطرًا، وهي مكتوبة بخط نسخي واضح.

كتبها: عبد الله بن يوسف بن بقا السيوطي، عفا الله عنه، وذلك من نسخة كتبت من نسخة قوبلت على خط المصنف.

تاريخ النسخ: صبيحة يوم الأربعاء، لخمس مضين من شهر الله الأهب رجب الفرد، من سنة ثلاث وسبع مئة.

سقطت منها أربع ورقات، من (٨٤/ ب) إلى (٨٧/ أ). ولم تقابل على أي نسخة أخرى، وليست عليها قراءات للعلماء، وفيها أخطاء تدل على أن الناسخ قليل الخبرة بالكتابة.

وقد رمزتُ إلى هذه النسخة بـ (أ).

النسخة الثانية:

وهي من محفوظات رواق الأتراك بمكتبة الأزهر، وقد صورها لي فضيلة الشيخ عبد الله بن أحمد المنصور حفظه الله.

رقمها (٤٩٩)، تقع في (٦٨) ورقة، مقاس (٢٦/ ١٩ سم)، وفي كلّ

صفحة (٢٣) سطرًا.

كتبها: أحمد بن جلال الإيجي.

تاريخ النسخ: الثالث عشر من شهر رجب سنة ثلاث وسبعين وسبع مئة، بدمشق المحروسة.

وهي نسخة جيدة مقابلة ومقروءة على أحد العلماء، وناسخها يظهر أنه عالم ويدل على ذلك انتباهه الشديد لما سقط منها، حيث يقول في الهامش: (ظ: كذا) أي ظاهر الكلام هكذا، ويقدر من عنده كلمة أو كلمتين تستقيم بها الجملة.

ولذلك اعتمدتُ عليها كأصل، وأرمز لها بـ (الأصل)؛ لأهميتها وقلة أخطائها، إلا سقطًا في بعض المواضع، كما سقطتْ منها ترجمةُ: (عبد الله بن يوسف التنيسي). وهي النسخة التي اعتمدت في الطبعة المنيرية.

وعليها تعليقات وحواشٍ أهمها من شرح الحافظ ابن كثير للجامع الصحيح، كما أن فيها نقولات من كتب ابن القيم الجوزية من دون ذكر اسمه أو كتابه.

وعلى غلاف الكتاب:

الجزء الأول من شرح صحيح البخاري الإمام رحمه الله تعالى ورضي عنه.

تأليف:

الإمام شيخ الإسلام، أحد الحفاظ الأعلام محيي الدين ناشر السنّة، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، أسكنه الله تعالى بحبوحة جنانه، وأفاض عليه من شآبيب امتنانه، وجعله غريق لُجج ذوارف عوارفه وإحسانه، آمين).

تنبيه: هذه النسخة قد اطّلع عليها الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، وله تصحيحات في هامش النسخة على بعض الأخطاء، نبهتُ عليها في مواضعها.

النسخة الثالثة:

وهي من محفوظات مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض.

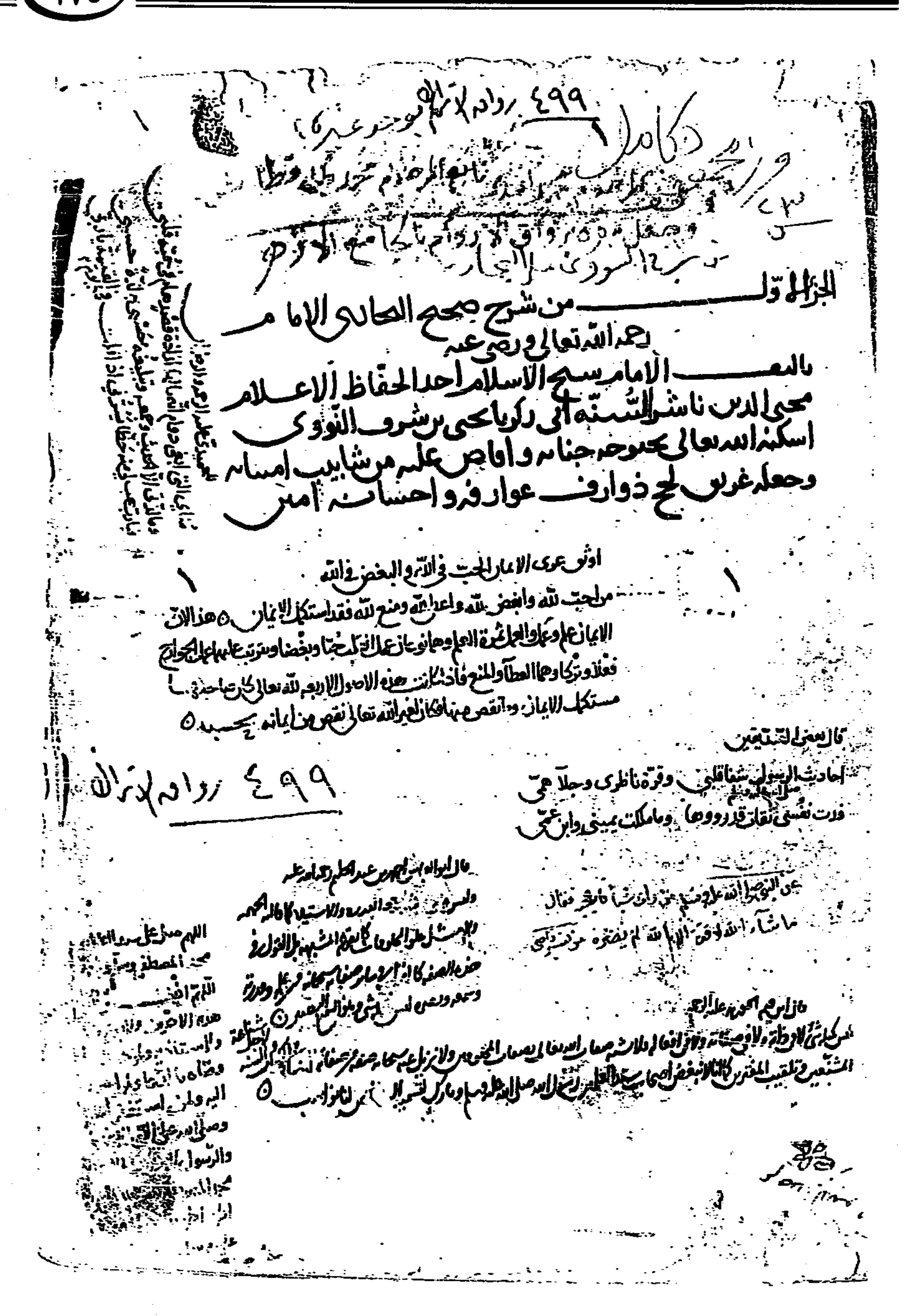
رقمها (٢٩١٥)، وتقع في (٤٢) ورقة، وفي صفحة (٢٩) سطرًا.

والنسخة ناقصة من البداية، تبدأ من (ق٤/ب) من قوله: (وليس لهنّ حكم الأمهات في جواز الخلوة والنظر). في البداية: الأوراق الأخيرة من كتاب يتعلق باللغة، وينتهي هذا الكتاب في (ق٣/ب).

لم يرد فيها ذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، كما أنها لم تقابل مع أي نسخة أخرى، وفيها أخطاء قليلة وسقطٌ في عدد من المواضع.

رمزتُ لهذه النسخة بـ (ب).





الجزء الأول من شرح صحيح البخاري الإمام رحمه الله تعالى ورضي عنه

للعالم العلامة الإمام شيخ الإسلام أحد الحفاظ الأعلام

محيي الدين ناشر السنة أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

أسكنه الله تعالى بحبوحة جنانه وأفاض عليه من شآبيب امتنانه

وجعل غرس لجج ذوارف عوارفه وإحسانه آمين

أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله

من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان. هذا الأثر

الإيمان علم وعمل والعمل ثمرة العلم وهو نوعان عمل القلب حبا وبغضا ويترتب عليهما عمل الجوارح

فعلا وتركا وهما العطاء والمنع فإذا كانت هذه الأصول الأربعة لله تعالى كان صاحبها

مستكمل الإيمان وما نقص منها فكان لغير الله تعالى نقص من إيمانه بحسبه.

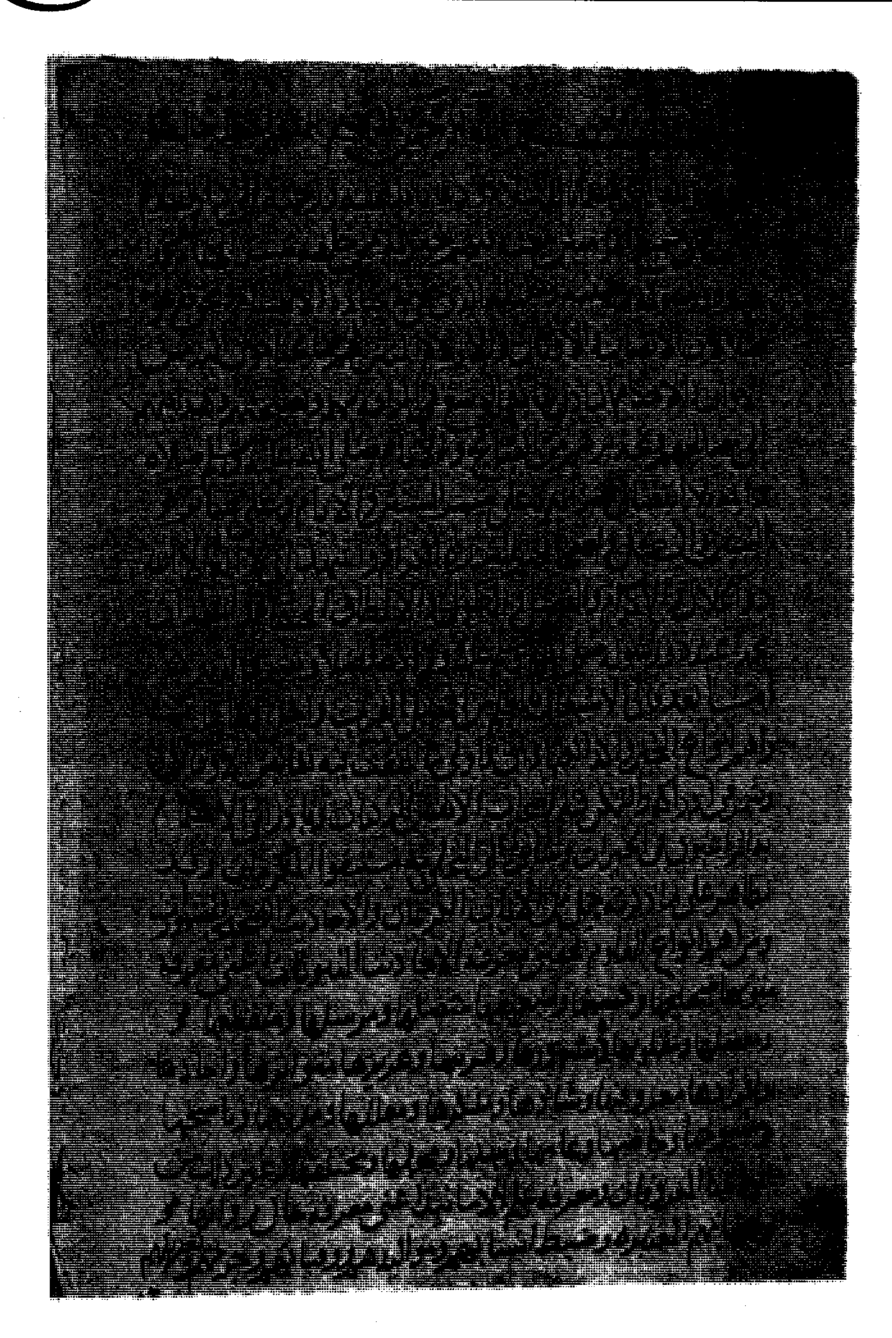
٤٩٩ روائع الأثر

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة الأصل

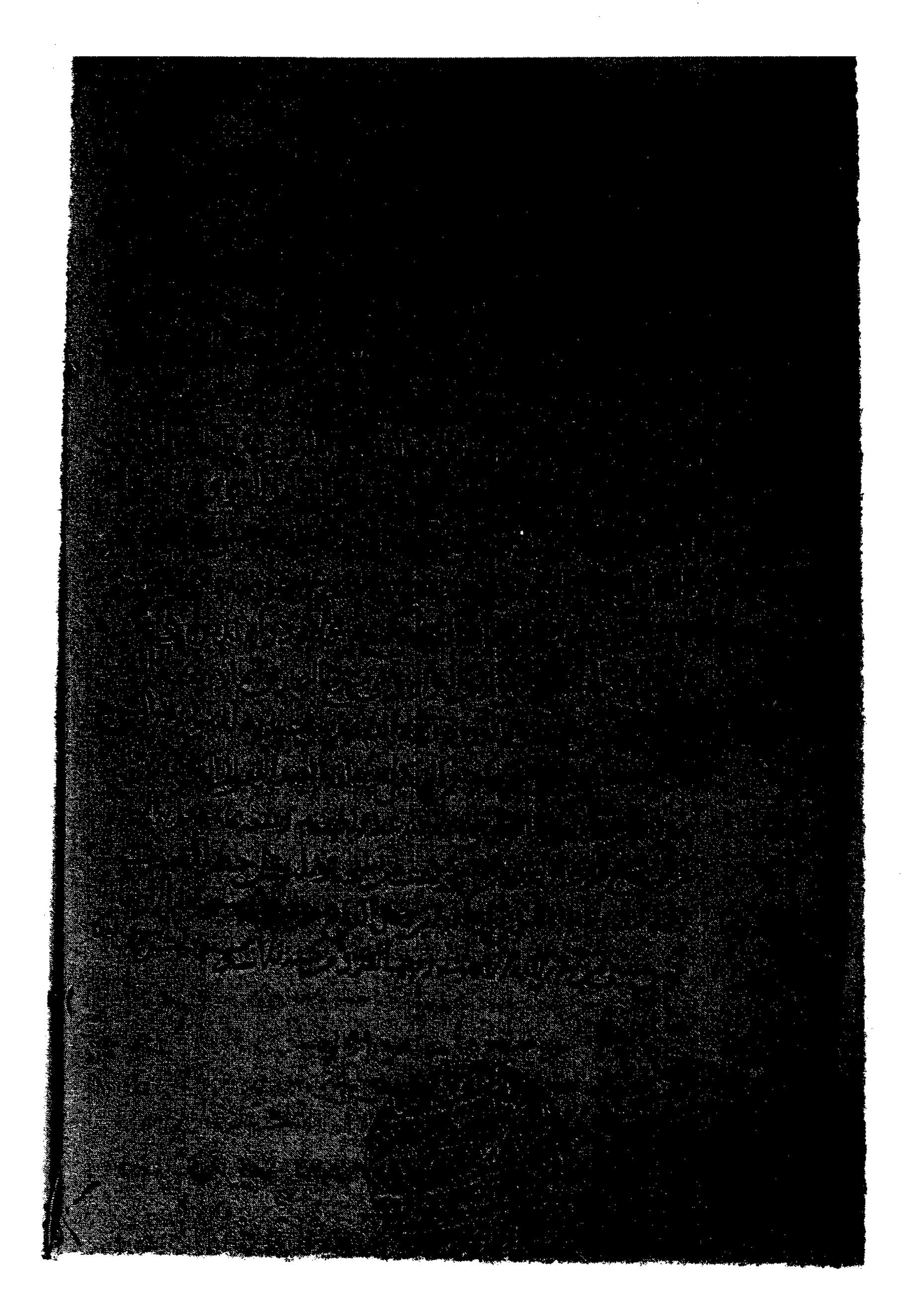
عماد الدين وقوامه النصيحة كقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة أي عماده ومعظمه وأما تفسير النصيحة وأنواعها فذكر الخطابي
وغيره من العلماء رحمهم الله تعالى فيه كلاما نفيسا أنا أختصر مقاصده إن شاء الله تعالى واضم بعضها إلى بعض مختصرا
قالوا أما النصيحة لله تعالى فمعناها منصرف إلى الإيمان به سبحانه وتعالى ونفي الشريك عنه وترك الإلحاد في صفاته ووصفه
بصفات الكمال والجلال كلها وتنزيهه سبحانه وتعالى عن جميع أنواع النقائص وصفات الحدث والقيام بطاعته
واجتناب مخالفته والحب فيه والبغض فيه وموالاة من والاه ومعاداة من عاداه وجهاد من كفر به
والاعتراف بنعمه التي لا تحصى وشكره عليها والإخلاص له في جميع الأمور والدعاء إلى جميع هذه الأوصاف
وحث الناس عليها والتلطف في جمعهم وإرشادهم إليها قال الخطابي وحقيقة هذه الإضافة راجعة إلى
العبد في نصحه نفسه فالله تعالى غني عن نصح الناصح وعن العالمين وأما النصيحة لكتابه سبحانه وتعالى فالإيمان بأنه
كلام الله تعالى وتنزيله لا يشبهه شيء من كلام الخلق ولا يقدر الإنس والجن لو اجتمعوا على الإتيان بسورة مثله
ثم تعظيمه وتلاوته حق تلاوته وتحسينها والخشوع عندها وإقامة ألفاظه والذب عنه لتأويل الملحدين وتحريف
المحرفين وتعرض الطاعنين والتصديق بما فيه والوقوف مع أحكامه وتفهم علومه وأمثاله والاعتبار بمواعظه والتفكر في
عجائبه والعمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه والبحث عن عمومه وخصوصه وناسخه ومنسوخه والعمل [illegible] منه عملا
ودوام تدبره

إلى هنا بلغ الشيخ محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النواوي رحمه الله تعالى ورضي عنه
من شرح صحيح البخاري فقبضه الله عز وجل وتوفاه وفجأه الموت
[illegible] ذلك الدر المنثور [illegible] أسكنه الله الكريم سبحانه وتعالى في حظائر القدس
وآواه آمين والحمد لله على كل حال والصلاة والسلام والبركات
على محمد المصطفى إمام أئمة الهدى خير أخيار أهل الأرض والسما صاحب
الشفاعة العظمى أشرف الرسل وخاتم الأنبيا وعلى جميع إخوانه من المرسلين
والنبيين وعلى آله وصحبه النجبا
فرغ من كتبه [illegible] هذبه الله عز وجل بأنوار الشريعة المطهرة وختم
له بالإيمان الكامل وجميع محبيه [illegible] وإخوته وأحبابه [illegible] أفضل المرسلين صلى الله عليه وسلم
وبارك في دار الكرامة آمين [illegible]
بدمشق المحروسة والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا وصلى الله تعالى وسلامه [illegible]
وبركاته على أعلم العلماء محمد المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه [illegible] بالإيمان
الكامل آمين
يا رب اغفر لعبيدك كاتبه يا قارئ الخط قل بالله آمينا

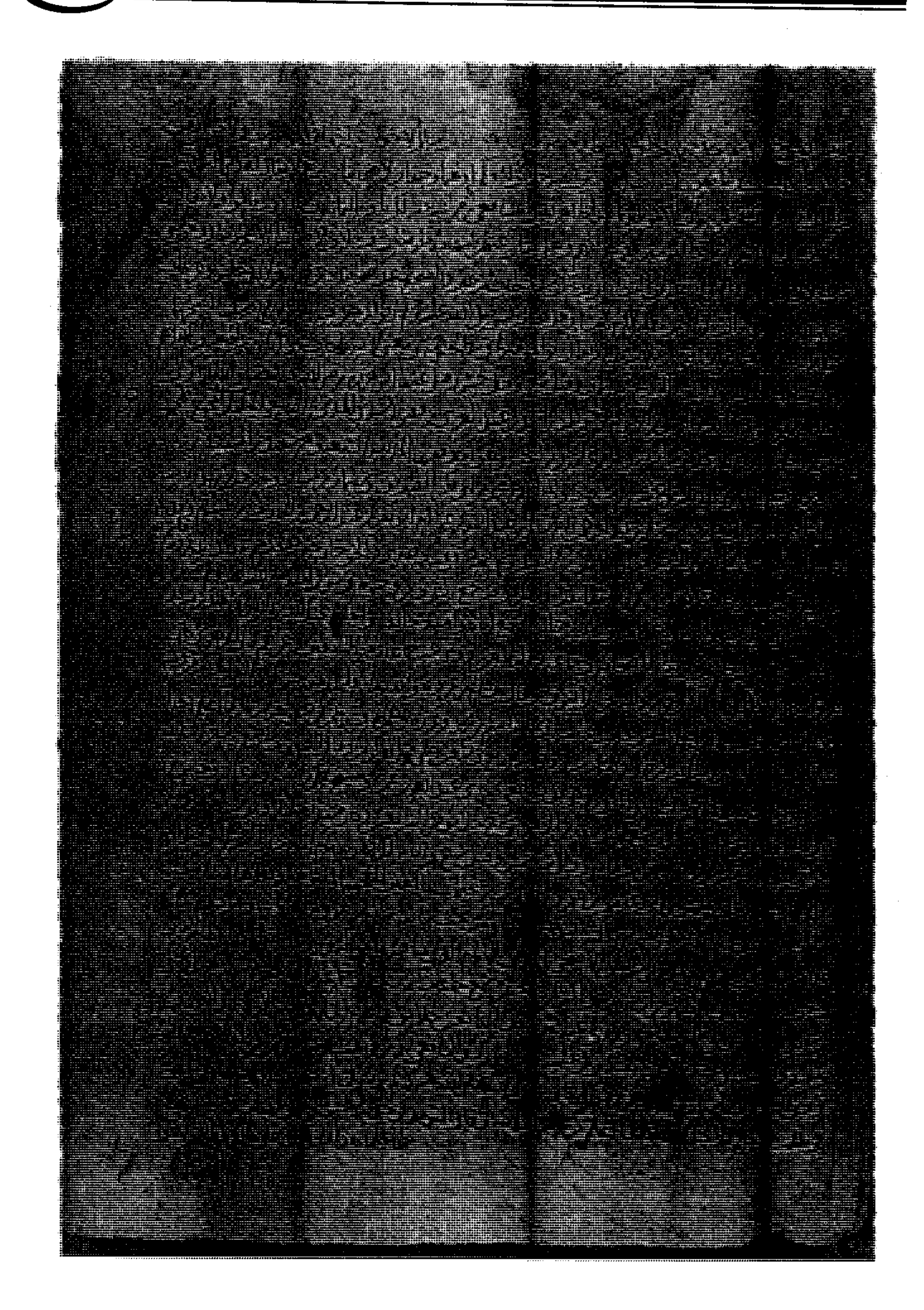
صورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة الأصل



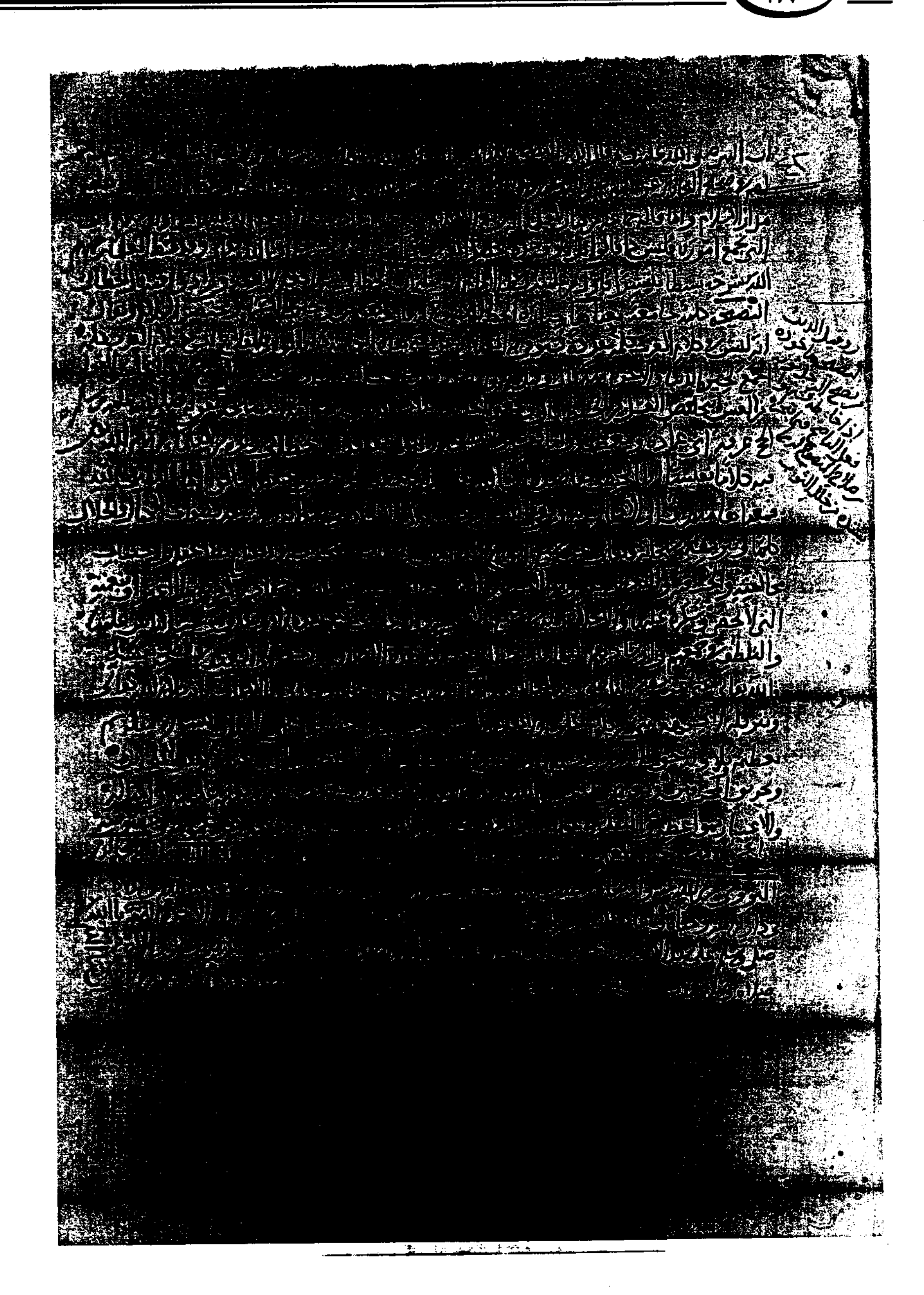
صورة الصفحة الأولى من مخطوطة (أ)



صورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة (أ)



صورة بداية الصفحة الأولى من مخطوطة (ب)



صورة بداية الصفحة الأخيرة من مخطوطة (ب)



شرح الجامع الصحيح للبخاري

تأليف

الإمام العلامة محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

ولد سنة ٦٣١ وتوفي سنة ٦٧٦

حققه

أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ خالِصًا][(١)]

الحمدُ لله الَّذي هَدانا للإسلامِ، ودَعانا بلُطفِه ورحمَتِه إلى دار السَّلامِ، ومنَّ على جميعِ المؤمنين ببَعْثه فيهم خِيرتَه من خلقِه سيّد الأنام، محمَّداً عبده ورسُوله وحَبيبه وخَليله الَّذي محَى به عبادةَ الأصنامِ، ومحَق بدعوتِه ضَلالاتِ الأنصابِ والأوثانِ والأزلام، المُبيِّن لهم ما يحتاجُون إليه من الآدابِ والأحكامِ، البَاذِل غايةَ الوُسع في الرَّأفةِ بهم ونصيحتِهم وهدايتِهم إلى مصالحِهم، وتحذيرِهم من القَبائحِ والآثامِ، ﷺ صلاةً دائمةً بلا انفصالٍ، متزايدةً على ممرّ السِّنين والأيَّام، وعلى سائِر النَّبيين وآلِ كلٍّ[(٢)] وأصحابِه[(٣)] البَرَرةِ الكِرام.

وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله ذُو الجَلالِ والإكرامِ، والفَضلِ والطَّولِ والألطافِ الجِسامِ، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه ﷺ، وزادَه فضلاً وشرفًا لدَيه.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ الاشتغالَ بالعِلم من أفضلِ القُرَب وأجلِّ الطّاعاتِ وأهمِّ أنواع الخَير

---

(١) الزيادة من: (أ).

(٢) قال الزركشي (١/ ١٣)، وابن حجر (١/ ٢٢٥) في نكتيهما: «أضافه إلى الظاهر، خروجًا من الخلاف، لأن بعضهم لا يجيزُ إضافته إلى المضمر»، وعزي هذا القول من النّحاة إلى: الكسائيّ، والنّحاس، والزّبيديّ، وقال السيوطي: والصحيح جوازه إلى ضمير، كقوله:

وانصر على آل الصليـ ـب، وعابديه اليوم آلك

انظر: لحن العوام (١٤)، شرح الكافية (٢/ ٩٥٤)، همع الهوامع (٤/ ٢٨٦).

(٣) في: (أ) «أصحابهم» بلفظ الجمع.

وآكدِ العِبادات، وأولى ما أُنفقتْ فيه نفائسُ الأوقات، وشمّر في إدراكِه والتّمكّن فيه أصحابُ الأنفسِ الزّاكياتِ[١] وبادرَ إلى الاهتمامِ به الرّاغبونَ في الخَيراتِ، وسابقَ إلى التّحلّي به مستبقُو المَكْرُمات.

وقد تظاهرَ على ما ذكرتُه جُملٌ من الآياتِ الكريماتِ، والأحاديثِ الصّحيحةِ المَشْهوراتِ.

ومن أهمّ أنواعِ العُلومِ تحقيقُ معرفةِ الأحاديثِ النّبويّاتِ ﷺ أعني معرفةَ متونِها: صحيحها وحسنها وضعيفها، متّصلها ومُرسلها، ومُنقطعها ومُعضَلها، ومَقلوبها، ومَشهورها، وغريبها، [وعَزيزها، مُتواترها، وآحادها، وأفرادها، مَعروفها][٢] وشاذّها، ومُنكرها، ومُعلّلها، ومُدرجها، وناسخها ومَنسوخها، وخاصّها وعامّها، ومُبيّنها ومُجملها، ومُختلفها، وغير ذلك من أنواعِها المعروفاتِ.

ومعرفةُ علمِ الأسانيدِ أعني:

معرفةَ حالِ روّاتِها، وصفاتِهم المعتبرةِ، وضَبط أنسابِهم، ومواليدهم، ووفياتِهم، وجَرْحهم وتعديلِهم، وغير ذلك من الصّفات.

ومعرفةَ التّدليسِ والمُدَلِّسِ، وطُرقِ الاعتبارِ والمتابعاتِ.

ومعرفةَ حكمِ اختلاف الرّواية[٣] في الأسانيدِ والمتونِ، والوَصلِ والإرسالِ، والوقفِ والرّفعِ، والقطعِ والانقطاعِ؛ وزياداتِ الثّقاتِ.

ومعرفةَ الصّحابة والتّابعين وتابِعيهم وغيرهم ﷺ وعن سائر المسلمينَ والمسلماتِ، وغير ما ذكرتُه من علومِه المشهُوراتِ.

---

(١) في: (أ) «الزّكيات».
(٢) من قوله: «عزيزها» إلى هنا سقط من الأصل، الزيادة من: (أ).
(٣) في (أ): «الرّواة».

ثمَّ أنْ نَستنبطَ منها أحكامَ الأصولِ والفُروعِ، والقواعدِ والآدابِ، ورياضاتِ النُّفوسِ، ومُعالجة القُلوبِ، وغير ذلك من المقاصدِ الشَّرعياتِ.

ودليلُ ما ذكرتُه: أنَّ شرعنَا مبنيٌّ على الكتابِ العزيزِ، والسُّننِ المرويّاتِ، وعلى السُّننِ مدارُ أكثرِ الأحكامِ الفقهياتِ، فإنَّ أكثرَ الآياتِ الحُكمياتِ: عامَّاتٌ ومجملاتٌ، وبيانُها في السُّننِ المُحكماتِ.

وقد اتَّفق العُلماءُ على أنَّ مِنْ شَرْطِ المُجْتَهدِ مِنَ القاضي والمُفتي أنْ يكونَ عالِمًا بالأحاديثِ الحُكْميّات.

فثبتَ بما ذكرنَاه أنَّ الاشتغالَ بالحديثِ من أجلِّ العلومِ الرَّاجحاتِ، وأفضلِ أنواعِ الخيرِ وآكدِ القُرباتِ، وكيفَ لا يكونُ كذلك وهو مشتملٌ - معَ ما ذكرتُه - (ق٢/ب) على بيانِ حالِ أفضلِ المخلوقاتِ، عليه من اللهِ الكريمِ أفضلُ الصَّلواتِ والسَّلامِ والبركاتِ.

ولقد كانَ أكثرُ اشتغالِ العلماءِ بالحديثِ في الأعصارِ الخالياتِ حتّى لقد كانَ يجتمعُ في مجلسِ الحديثِ من الطالبين ألوفٌ متكاثراتٌ.

فتناقصَ ذلكَ وضَعُفتِ الهِممُ، فلم يبقَ إلا رُسومٌ من آثارِهم قليلات، واللهُ المستعانُ على هذه المصيبةِ وغيرِها من البَلِيَّاتِ.

وقد جاءَ في إحياءِ السُّننِ المماتاتِ جُمَلٌ من الأحاديثِ المعلوماتِ، وقد أُمِرنا بنشرِ الأحاديثِ وتبليغها في جميعِ الحالاتِ، لاسيمّا في حالِ الفُتورِ عنها وتعريضِها للالتحاقِ بالمنسيَّاتِ.

فينبغي الاعتناءُ بعلمِ الحديثِ والتَّحريضُ عليه؛ لما ذكرنَاه من الدِّلالاتِ؛ ولأنَّه أيضًا من النَّصيحةِ لله سبحانه[1] وتعالى، وكتابِه، ورسولِه ﷺ، وللأئمةِ

(١) في: (أ) بدون قوله: «سبحانه».

والمسلمينَ والمسلماتِ، وذلك هو الدِّينُ كما صحَّ عن سيِّد البَرِيَّات صلواتُ الله وسلامه عليه[١] وعلى آله وصحبِه وذرّيتِه، وأزواجِه الطَّاهراتِ.

ولقد أحسنَ القائلُ: «من جمعَ أدواتَ الحديثِ استنارَ قلبُه، واستخرجَ كنوزَه الخفيّاتِ»، وذلكَ لكثرةِ فوائدِه البارزاتِ والكامناتِ، وهو جَديرٌ بذلك؛ فإنَّه كلامُ أفصحِ الخَلقِ، ومَن أُعْطِيَ جوامَع الكلماتِ ﷺ أكمل الصَّلواتِ[٢].

واعلم: أنَّ هذا الفصلَ الَّذي ذكرنَاه والحثَّ الَّذي أسلفنَاه؛ إنَّما هو في الاشتغالِ بالحديثِ على الوَجه الَّذي قدَّمناه، لا بمجرَّدِ كتابتِه وسَماعِه، من غير اعتناءٍ بما بيَّناهُ.

ثمَّ إنَّ أصحَّ مُصنّفٍ في الحديثِ بل في العِلم مطلقًا: «الصَّحيحان» للإمامينِ القُدْوتَينِ:

١- أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البُخاريّ.

٢- وأبي الحُسين مُسلم بن الحجَّاج بن مُسلم القُشَيْرِيّ رضي الله عنهما.

---

(١) يشير إلى حديث: «الدِّين النَّصيحة»، رواه مسلم (٩٥/ ٥٥)، عن تميم الداري.

(٢) يشير إلى حديث: «أوتيتُ جوامعَ الكلم»، وهو جزء من حديث متفق عليه، أخرجه البخاري برقم (٦٩٧٧)، ومسلم (٥/ ٥٢٣).

قال الإمام الخفاجي في نسيم الرياض (٢/ ٢٠٩) في شرح «جوامع الكلم»: جَمْع: جامِعة لِجَمعها: الحِكم والمنافع في لفظ قليل، و «الكلم» اسم جنس جمعي للكلمة لا جمع، ولا اسم جمع على الأصحّ، وهو من إضافة الصفة للموصوف، وفُسِّرت بالقرآن لما في جمعه من المعاني في ألفاظه الموجزة.

وقيل: المراد به كلماتها الموجزة المتضمنة للحِكم والمنافع.

وفي الغريبين للهروي (١/ ٣٧٨): «يعني: القرآن، وما جمع الله عزّ وجلّ بلطفه من المعاني الجمّة في الألفاظ القليلة، كقوله عزّ وجلّ: (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين) (الأعراف: ١٩٩) وفي صفته ﷺ: «أنه كان يتكلمُ بجوامع الكلم، أي: أنه كان كثير المعاني، قليل الألفاظ».

فليسَ لهما نظيرٌ في المصنَّفاتِ، فينبغي أنْ يُعتنى بشرحِهما، وتُشَاع فوائدُهما، ويتلطَّفَ في استخراجِ دقائقِ العُلومِ من متونِهما وأسانِيدهما؛ لما ذَكرنَا من الحُجَجِ الظَّاهراتِ، وأنواعِ الأدلَّة المُتظاهراتِ.

فأمَّا «صحيحُ مُسلمٍ»:

فقد جمعتُ في شرحِه جُمَلاً مستكثراتٍ [مشتملةً][(١)] على أنواعٍ من النَّفائسِ بعباراتٍ واضحاتٍ، وأنَّا مستمرٌّ في تَتمِيمه راجٍ من اللهِ الكريمِ [في إتمامِه المَعُونات.

وأمَّا «[صحيحُ][(٢)] البخاريِّ»:

فاستخرتُ اللهَ الكَريمَ][(٣)] الرؤوفَ الرّحيمَ، في جمعِ كتابٍ في شرحِه: متوسطٌ بين المختصراتِ والمبسوطاتِ، لا من المختصراتِ المُخِلّاتِ، ولا مِن المبسوطاتِ المُمِلّاتِ.

ولولا ضَعفُ الهِممِ وقلَّةُ الرَّاغبينِ في المبسوطِ؛ لبلغتُ به ما يزيدُ على مئةٍ من المجلداتِ، مع اجتنابِ التَّكريرِ والزّياداتِ العاطلاتِ؛ بل ذلك لكثرةِ فوائدِه، وعِظَم عَوائدِه الخفيّاتِ والبارزاتِ؛ لكنَّني[(٤)] اقتصرُ على التّوسطِ وأحرصُ على تَرك الإطالاتِ[(٥)] وأُوثِرُ الاختصارَ في كثيرٍ من الحالاتِ.

---

(١) في: (الأصل): «مشتملاً» والتصويب من: (أ).

(٢) الزيادة من هامش نسخة (أ).

(٣) سقط سطر كامل من: (الأصل) حيث انتقل النظر من سطر إلى سطر، لوجود كلمتين متشابهتين: «الكريم» في السطرين، وأثبتها من: (أ)، وفي هامش نسخة: (الأصل) «الظاهر: وأما صحيح البخاري، فها أنا أشرعُ». هكذا قدّر الناسخ السقط.

(٤) في: (أ) «لكني».

(٥) في (أ): «الإطلال».

فأذكرُ [فيه][(١)] إنْ شاء الله تعالى جُملاً من علومِه الزَّاهراتِ من أحكامِ الأصولِ والفُروعِ، والآدابِ، والإشاراتِ الزُّهدياتِ، وبيانِ نفائسَ من أصولِ القواعدِ الشَّرعياتِ، وإيضاحِ معاني الألفاظِ اللُّغويَّة، وأسماءِ الرِّجالِ، وضَبطِ المشكلاتِ، وبيانِ أسماءِ ذَوِي الكُنى، وأسماءِ ذَوِي الآباءِ والمبهماتِ، والتَّنبيه على لطيفةٍ من حالِ بعضِ الرُّواةِ، وغيرهم من المذكورينَ في بعضِ الأوقاتِ، واستخراجِ لطائفَ من خفيّاتِ علمِ الحديثِ في المتونِ والأسانيدِ المستفاداتِ، وضبطِ جُمَلٍ من الأسماءِ المُؤتلفاتِ والمُختلفاتِ، والجمعِ بين الأحاديثِ التي تختلف ظاهرًا، ويظنُّ من لا يُحقِّقُ الحديثَ والفقهَ كونَها من المتعارضاتِ، وأنبِّه على ما في (ق٣/أ) الحديثِ من المسائلِ العَملياتِ، **فأقولُ:**

في هذا الحديثِ من الفوائدِ كذا وكذا، بالعباراتِ المُهذَّباتِ، وأحرصُ في كلِّ ذلك على الإيجازِ وإيضاحِ العباراتِ.

وإذا تكرَّر الحديثُ، أو الاسمُ، أو اللَّفظةُ من اللُّغةِ ونحوِها، بسطتُ مقصودَه في أولِ مواضعِه، فإنْ وصلتُ الموضعَ الآخرَ ذكرتُ أنَّه تقدمَ شرحُه في: البابِ الفُلاني، من الأبوابِ السَّابقاتِ، وقد أعيدُ الكلامَ في بعضِه لارتباطِ كلامٍ أو غيره من المقاصدِ الصَّالحاتِ.

وأقدِّم في أوّل الكتابِ جُملاً من المقدَّماتِ، مما يُرجى الانتفاعُ به، ويحتاجُ إليه طالبو التَّحقيقاتِ.

وأنا مستمدٌّ من الله الكريمِ المعونةَ والصِّيانةَ، واللُّطفَ، والرِّعايةَ،

---

(١) الزيادة من: (أ).

والهِدايةَ، والوقايةَ، والتَّوفيقَ لحُسنِ النيّاتِ، وأنْ يلطفَ بي وبمن أحبُّه ويُحِبُّني فيه، و[بمَن][(١)] أحسنَ إلينا، وأنْ يُيسِّر لنا أنواعَ الطّاعاتِ، وأنْ يهدِيَنا لها دائمًا في ازديادٍ حتّى المماتِ، وأنْ يَجُودَ علينا برضاهُ ومحبتِه، ودوامِ طاعتِه، والجمعَ بيننا في دارِ كرامتِه، وغير ذلك من أنواعِ المسرّاتِ، وأنْ ينفعَنا أجمعينَ ومَن يقرأ هذا الكتابَ، وأنْ يُجْزِلَ لنا الموهباتِ، وأنْ لا يَنزعَ منّا[(٢)] ما وهبَه لنا، ومَنَّ به علينا من الخَيراتِ، وأنْ يُعيذَنا من جميعِ المخالفاتِ، إنَّه مُجيبُ الدَّعواتِ، جَزيلُ العطيّاتِ.

اعتصمتُ بالله، توكلتُ على اللهِ ما شاء الله لا قوةَ إلا بالله، لا حولَ ولا قوّةَ إلا باللهِ، وحسبي اللهُ ونِعْم الوكيل.



---

(١) في: (الأصل) «ومن» والتصويب من: (أ)

(٢) في: (أ) «لنا».

فصل

اعلم: أنَّ «صحيحَ البخاريِّ» رحمه الله تعالى[(١)] متواترٌ عنه، واشتَهرَ عنه من روايةِ: الفِرَبْرِيِّ.

روّينا عن أبي عبد الله الفِرَبْريِّ رحمه الله تعالى[(٢)] قالَ: سمعَ «الصَّحيحَ» من أبي عبد الله البخاريّ [تِسْعُونَ][(٣)] ألف رجلٍ، فما بقيَ أحدٌ يرويه غَيري[(٤)].

ورواه عن الفِرَبْرِيِّ[(٥)] خلائقُ، منهم:

١- أبو محمَّد الحمّوييُّ[(٦)].

٢- وأبو زيد المروزيُّ[(٧)].

---

(١) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

(٢) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

(٣) في: (الأصل) «سبعون» وفي هامش: (الأصل: «الظاهر: تسعون»، والتصويب من: (أ، وهامش الأصل). والمثبت أيضًا موافق لما في تهذيب الأسماء واللغات للمؤلف (القسم الأول ١/ ٧٣)

(٤) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٩). وعقّب عليه الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٢/ ١٣١٤) بقوله: وأطلق ذلك بناء على ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمَّد بن علي بن قريبة البزدوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مئة. ذكر ذلك من كونه روى الجامع الصحيح عن البخاريّ، أبو نصر ابن ماكولا.

(٥) ستأتي ترجمته في: (١/ ٢٣٨).

(٦) ستأتي ترجمته في: (١/ ٢٤٠).

(٧) هو محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد، أبوزيد المروزي، ، راوي «صحيح البخاري» عن الفربري، وأكثر الترحال، وروى «الصحيح» في أماكن، توفي سنة (٣٧١هـ).
ترجمته في: وفيات الأعيان (٤/ ٢٠٨)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣١٣)، العبر (٢/ ٣٦٠)، شذرات الذهب (٣/ ٧٦).

٣- وأبو إسحاق المُسْتملي[١] .

٤- وأبو سعيد أحمد بن محمَّد.

٥- وأبو الحسن عليُّ بن أحمد بن عبد العزيز الجُرْجَانيُّ[٢] .

٦- وأبو الهيثمَّ محمَّد بن مكيِّ الكُشْمَيهنيُّ[٣] .

٧- وأبو بكر إسماعيل بن محمَّد بن أحمد بن [حاجِب][٤] الكُشَّانيُّ[٥] .

٨- ومحمَّد بن أحمد بن مَتّ[٦] - بفتح الميم وتشديد التَّاء المثناة فَوق -،

(١) هو إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود، أبوإسحاق البلخي، المستملي، راوي " الصحيح " عن الفربري، توفي سنة (٣٧٦هـ).
ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩٢)، العبر (٣/ ١)، النجوم الزاهرة (٤/ ١٥٠)، شذرات الذهب (٣/ ٨٦).

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد العزيز الجُرجانيّ، المُحتسب، راوي الصحيح، عن الفربريّ. توفي في صفر سنة (٣٦٦هـ).
ترجمته في: تاريخ جرجان (٢٧٦)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٤٧)، ميزان الاعتدال (٣/ ١١٢)، لسان الميزان (٤/ ١٩٤).

(٣) هو محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زرّاع بن هارون، أبوالهيثم المروزي، الكُشميهني، حدّث بـ"صحيح البخاري" مرّات عن أبي عبدالله الفربري، توفي سنة (٣٨٩هـ).
ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩١)، الأنساب (١٠/ ٤٣٧)، العبر (٣/ ٤٤)، شذرات الذهب (٣/ ١٣٢).

(٤) في (الأصل) «حاطب»، وهو خطأ، والتصويب من: (أ).

(٥) هو إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب، أبوعلي الكُشاني، السمرقندي، آخر من روى " صحيح البخاري" عالياً، سمعه من أبي عبدالله محمد بن يوسف الفربري في سنة عشرين وثلاث مئة، توفي سنة (٣٩٢هـ).
ترجمته في: الإكمال (٧/ ١٨٥)، العبر (٣/ ٥٢)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٨١)، شذرات الذهب (٣/ ١٣٩).

(٦) هو محمد بن أحمد بن متّ السمرقنديّ، الإشتيخنيّ، حدّث بصحيح البخاري عن الفربريّ، وسماعه كان في سنة تسع عشرة وثلاث مئة. توفي في رجب سنة (٣٨٨هـ).
ترجمته في: الأنساب للسمعاني (١/ ٢٦٨)، معجم البلدان ١٠/ ١٩٦)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٢١)، طبقات السبكي (٣/ ٩٩)، وشذرات الذهب (٣/ ١٢٩).

وآخرون.

ثمَّ رواه عن كلٍّ واحدٍ من هؤلاءِ جماعاتٌ، واشتهرَ في بلادنِا عن:

أبي الوَقْت، عن الدَّاوديِّ، عن الحمّويِّ، عن الفِرَبْريِّ، عن البخاريِّ، ورويناه(١) عن جماعةٍ من أصحابِ أبي الوَقْت، كما سنذكُره(٢) إنْ شاء اللهُ تعالى.



فصلٌ

في أحوالِ البُخاريِّ رحمه الله(٣)

هو: أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيْرة - بضمّ الميم على المشهورِ، ويجوزُ كسرُها في لُغةٍ(٤) - ابن بَرْدِزْبَه - بموحدَّةٍ مفتوحةٍ، ثمَّ راء ساكنةٍ، ثمَّ دالٍ مُهملةٍ مَكسورةٍ، ثمَّ زاي ساكنةٍ، ثمَّ باء مُوحدَّة، ثمَّ هاء -.

---

(١) في: (أ) «وروينا».

(٢) (١/٢٣٨).

(٣) ترجمته في:
الجرح والتعديل (٧/ ١٩١)، ثقات ابن حبان (٩/ ١١٣)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٧١)، تاريخ بغداد (٢/ ٤-٣٣)، تهذيب الأسماء واللغات، الجزء الأول من القسم الأول (ص: ٦٧-٧٦)، وفيات الأعيان (٤/ ١٨٨)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٠)، تذهيب التهذيب (٨/ ٣٢)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١)، العبر (٢/ ١٢)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٥)، الوافي بالوفيات (٢/٢٠٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢١٢)، البداية والنهاية (١١/ ٢٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧)، تقريب التهذيب (٥٧٢٧)، النجوم الزاهرة (٣/ ٢٥)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٤٨)، خلاصة تذهيب الكمال (ص: ٣٢٧)، طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ١٠٠)، مرآة الجنان (٢/ ١٦٧)، مفتاح السعادة (٢/ ١٣٠)، شذرات الذهب (٢/ ١٣٤).

(٤) قال العجلوني في إضاءة البدرين (ص: ٣): بضم الميم، وقد تكسر إتباعا لكسرة الغين المعجمة بعدها، كقراءة الحسن البصري: الحمدِ لله - بكسر الدال -.

هكذا قيَّده الأميرُ أبو نَصر ابن مَا كُولا[١] وقالَ: هو بالبُخاريَّةِ، ومعناه بالعَربيَّة: الزّرَاع.

روينا عن الخطيبِ الحافظ أبي بكر أحمد بن عليٍّ بن ثابتٍ البغداديِّ، قال: بَرْدِزْبَهْ[٢] مجُوسيٌّ، ماتَ عليها[٣] .

قالَ[٤]: وابنه المُغِيرةُ أسلمَ على يدِ يَمَانِ البخاريّ الجُعْفيّ، والِي «بُخَارا».

ويَمانٌ هذا هو: أبو جدّ عبد الله بن محمَّد بن [عبد الله بن][٥] جَعْفر بن يَمان المُسْنَديّ[٦]، شيخُ البخاريّ.

ويُقالُ (ق٣/ب) للبخاريّ: جُعْفيٌّ[٧]؛ لأنَّه مولى يَمانِ الجعفيّ ولاءَ إسلامٍ[٨] .

---

(١) الإكمال (١/ ٢٥٩) ونصه: براء ودال وزاي وباء معجمة بواحدة.
وقال العجلوني في إضاءة البدرين (ص: ٣): بفتح الموحدة، وقد تكسر، فراء ساكنة، فدال مهملة مكسورة، فزاي ساكنة، فموحدة مفتوحة، فهاء تانيث، على المشهور في ضبطه، وفيه وجوه أخر بيّناها في «الفوائد الدراريّ بترجمة الإمام البخاريّ».

(٢) في: (الأصل،أ) «ابن بردزبة» بزيادة «ابن»، وهو خطأ، وقد شطب عليها في: (أ) وما أثبتها هو الصواب، كما عند ابن عدي، والخطيب.

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٥ - ٦) من طريق ابن عدي، وهو في كتابه: «أسامي من روى عنهم محمَّد بن إسماعيل البخاري» (ص: ٤٨).

(٤) أي الخطيب في تاريخه (٢/ ٦) نقلا عن ابن عدي في كتابه: أسامي من روى عنهم البخاري (ص: ٤٨).

(٥) الزيادة من المصادر، ولا توجد في النسختين: الأصلية، و (أ).

(٦) سمي بذلك، لكثرة تتبعه للأحاديث المسندة، دون المرسلة. أسامي من روى عنهم البخاري (ص: ٤٩)، تاريخ بغداد (٢/ ٦)، إضاءة البدرين (ص: ٤).

(٧) بضم الجيم، فسكون العين المهملة، ففاء، فياء نسبة. انظر: الأنساب، للسمعاني (٢/ ٦٧)، وإضاءة البدرين (ص: ٣).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في الهدي (٢/ ١٢٧٨): فنسب إليه نسبة ولاء، عملاً بمذهب من يرى أن من أسلمَ على يده شخصٌ، كان له ولاؤه.

واتَّفق العلماءُ على أنَّ البخاريَّ رحمه الله تعالى[١] وُلِد بعد صلاةِ الجُمعةِ لثلاثِ عشرةِ ليلة[٢] خلتْ من شوالِ سنة أربعٍ وتسعين ومئة[٣]؛ و[أنَّه][٤] تُوفي ليلة السَّبت عند صلاةِ العشاءِ ليلة الفطر، ودُفِن يوم الفطر بعد الظّهر سنةَ ستٍ وخمسين ومئتين[٥]، ودفن بخَرْتَنْك[٦] قرية على فرسَخَين بسمَرقند[٧].

وروينا من أوجُهٍ عن الحَسن بن الحُسَين البزَّازِ - بزايين - قال: رأيتُ

---

(١) قوله: «تعالى» لا يوجد في: (أ).

(٢) «ليلة» لا توجد في: (أ).

(٣) روى الخليلي في الإرشاد (٣/ ٩٥٩) عن أحمد بن محمَّد الفارسيّ الحافظ، قال: سمعتُ محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن الفضل، يقول: سمعتُ أبا حسان مَهيب بن سليم، يقول: سمعتُ محمَّد بن إسماعيل البخاريّ، يقول: وُلِدتُ يوم الجمعة بعد الصلاة لثنتي عشر ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة. وأورده الحافظ ابن حجر في الهدي (٢/ ١٢٨٧)، وفي التغليق (٥/ ٣٨٥) عن المستنير بن عتيق إنه قال: أخرج لي ذلك محمَّد ابن إسماعيل بخطّ أبيه.

(٤) الزيادة من: (أ).

(٥) رواه الخليلي في الإرشاد (٣/ ٩٥٩) بالإسناد نفسه الّذي تقدم، عن أبي حسَّان قال: مات محمَّد بن إسماعيل البخاريّ ليلة السبت، وهي ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومئتين.

(٦) بفتح الخاء المعجمة وقد تكسر، وبسكون الراء، وفتح المثناة الفوقية، وسكون النون، فكاف آخره. وذكر الصغانيُّ في أسامي شيوخ البخاري (ق٢): دُفن بقرية على فرسخين من سمرقند، تُدعى الآن بـ (خَرْتَنْك)، وإنما سُمّيت بذلك؛ لأن الناس استأجروا الحَمِير مِن سمرقند للذهاب إليها، والصلاة عليه، حتّى ضاقت الحُمر في البلد، فكان يُكترى حَمارٌ بِحُمْله، و (خَرْ) بالفارسية: الحَمَار، و (تَنْك) الضَّيِّق، وكانت القرية اسمها قبل ذلك: خرما باذ.

تنبيه: اختلف في المسافة التي بين سمرقند وقرية: خرتنك، فعند الصغاني، والعجلوني (ص: ٦): فرسخان، وعند ياقوت (٢/ ٣٥٦)، والقسطلاني (١/ ٣١): ثلاثة فراسخ. وعلّق عليه العجلوني في إضاءة البدرين (ص: ٦) بقوله: اللهمّ إلا أن يقال: لها طريقان، قريب وبعيد، فتدبَّر.

(٧) في: (أ) «من سمرقند».

محمَّد بن إسماعيل البخاريَّ نَحِيفَ الجِسمِ، لا[(١)] بالطَّويلِ ولا بالقَصيرِ[(٢)].

وهذه أَحْرُف من طُرَف أخبارِه [أشيرُ إليها][(٣)] إشاراتٍ، وهي عندِي بالأسانيدِ[(٤)] المتَّصلةِ المشهوراتِ.

قال البخاريُّ رحمه الله تعالى: المادحُ والذامُّ عندي سواءٌ[(٥)].

وقالَ: أرجُو أنْ ألقى اللهَ تعالى ولا يُطالبني أنِّي أغتبتُ أحدًا[(٦)].

وقالَ: ما اشتريتُ منذ ولدتُ من أحدٍ بدرهم، ولا بعتُ أحدًا شيئًا، فسُئل عن الكَواغِذ والحِبر، فقالَ: كنتُ آمر إنساناً يَشتري لِي[(٧)].

وروينا عن الفِرَبْرِيِّ رحمه الله، قالَ: رأيتُ النبيَّ ﷺ في النَّوم، فقالَ: أين تريدُ؟ قلتُ: [أُريدُ][(٨)] محمَّدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ. فقالَ: أقرئه منِّي السَّلامَ[(٩)].

---

(١) في: (أ) «ليس» بدل: «لا».

(٢) رواه عنه ابن عدي في أسامي من روى عنهم البخاري (ص: ٤٩)، وفي الكامل (١/ ١٤٠) ومن طريقه الخطيب في تاريخه (٢/ ٦).

(٣) الزيادة من: (أ).

(٤) في: (أ) «بأسانيدي».

(٥) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٣٠)، وفيه: «الحامد»، بدل: «المادح».

(٦) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٣).

وعلّق عليه الذهبي في السير (١٢/ ٤٣٩) بقوله: قلتُ: صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل عَلِم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يُضعِّفه، أنه أكثر ما يقول: (منكر الحديث)، (سكتوا عنه)، (فيه نظرٌ)، ونحو هذا. وقلّ أن يقول: فلان كذّاب، أو كان يضع الحديث. حتّى إنه قال: إذا قلتُ فلان في حديثه نظرٌ، فهو متّهمٌ واهٍ. وهذا معنى قوله: «لا يحاسبني الله أني اغتبتُ أحدًا»، وهذا هو والله غاية الورع.

(٧) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١١).

(٨) الزيادة من: (أ).

(٩) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٠).

وروينا عن الفِرَبْرِيِّ، قالَ: رأيتُ أبا عبد الله محمَّدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ رحمه الله في النّومِ خلفَ النبيِّ ﷺ، والنبيُّ ﷺ يمشي كلّما رفع قدمَه، وضعَ البخاريُّ قدمَه في ذلك الموضعِ(١).

وعن محمَّد بن حَمْدُوْيَه، قال: سمعتُ محمَّدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ، يقولُ: أحفظُ مئةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ، ومئتي ألفِ حديثٍ غير صحيحٍ(٢).

وروينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رحمه الله تعالى، قالَ: ما أخرجتْ خراسانُ [مثلَ محمَّدِ بنَ إسماعيلَ(٣).

وعنه قالَ: انتهى الحِفظُ إلى أربعةٍ من أهلِ خُراسانَ](٤) أبي(٥) زُرعةِ الرَّازيِّ، ومحمَّد بن إسماعيل البخاريِّ، وعبد الله بن عبد الرّحمن السَّمرقنديِّ الدَّارِميِّ، والحَسَن بن شُجاع البَلْخيِّ(٦).

وعن الحافظِ أبي عليٍّ صالحِ بن محمَّد جَزَرَةَ، قالَ: ما رأيتُ خُراسانيًا أفهمَ منه(٧).

وقال: أعلمُهم بالحديثِ البخاريُّ، وأحفظُهم أبو زُرعةَ، وهو أكثرُهُم حديثًا(٨).

---

(١) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٩ - ١٠).

(٢) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٥).

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢١).

(٤) من قوله: «محمَّد بن إسماعيل»، إلى قوله: «خراسان»، سقط من (الأصل)، الزيادة من: (أ). وفي الأصل بعد قوله: «خراسان» الظاهر: «مثل» وكأن الناسخ أدرك أن في الكلام سقطًا.

(٥) في: (أ) «أبو زرعة».

(٦) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢١).

(٧) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٢).

(٨) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٢) اختصره المؤلف، ونصّه عند الخطيب: عن عبد المؤمن ابن خلف الواسطيّ، قال: سألتُ أبا علي صالح بن محمد، عن: محمد بن إسماعيل، وأبي زرعة، وعبد الله بن عبد الرحمن، فقال: عن أي شيء تسأل؟ فهم مختلفون في أشياء، فقلتُ: من أعلمهم بالحديث؟ قال: محمد بن إسماعيل، وأبو زرعة أحفظهم وأكثرهم حديثًا. فقلتُ: عبد الله بن عبد الرحمن؟ فقال: ليس من هؤلاء في شيء.

وعن محمَّد بن بشّارٍ، قالَ: حُفّاظ الدُّنيا أربعةٌ: أبو زُرعة بالرَّيِّ، ومسلمُ بن الحجَّاج بنيسابورَ، وعبد الله بن عبد الرحمن الدّارميُّ بسمرقندَ، ومحمَّد بن إسماعيل البخاريُّ بِبُخارا[١].

وعنه: قال: ما قَدِم علينا مثلُ البخاريِّ[٢].

وعنه: أنَّه قال حينَ دخل البخاريُّ [البصرةَ][٣] دخلَ اليوم سيّدُ الفُقهاءِ[٤].

وعنه: أنَّه حين قَدِم البخاريُّ البصرةَ قامَ إليه فأخذَ بيده وعانقَه، فَقالَ[٥]: مرحبًا بمن أفتخرُ به منذ سِنين[٦].

وروينا عن إسحاق بن أحمد بن خَلفٍ، قالَ: سمعتُ البخاريَّ غير مرَّةٍ يقولُ: ما تصاغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند عليٍّ بن المدينيِّ، وذُكِر لعليٍّ بن المدينيِّ قولُ البخاريِّ هذا، فقال: ذَرُوا قولَه، هو ما رأى مثلَ نفسِه[٧].

وروينا عن محمَّد بن عبد الله بن نُمَير، وأبي بكر بن أبي شَيْبة، قالا: ما رأينَا مثلَ محمَّدِ بن إسماعيلَ[٨].

وروينا عن عَمْرو بن عليٍّ الفَلاسِ، قالَ: حديثٌ لا يَعرفه محمَّدُ بنُ إسماعيل ليسَ بحديثٍ[٩].

---

(١) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٦).
(٢) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٧).
(٣) في: (الأصل) «بصرة» والتصويب من: (أ).
(٤) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٦).
(٥) في (أ) «وقال».
(٦) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٧).
(٧) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٨).
(٨) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٩).
(٩) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٨) واختصره المؤلف، ونصه بتمامه: عن محمَّد بن أبي حاتم الوراق، قال: سمعتُ محمَّد بن إسماعيل البخاري، يقول: ذاكرني أصحاب عمرو =

وروينا عن عَبْدان، قالَ: ما رأيتُ شابًّا أبصرَ من هذا، وأشار إلى البخاريِّ[١].

وروينا عن عبد الله بن محمَّد المُسنَديِّ - بفتح النون - قال: محمَّدُ بنُ إسماعيل إمامٌ، فَمَنْ لم يَجْعله إمامًا فاتّهِمهُ[٢].

وروينا عن الإمامِ أبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدّارميِّ، قال: رأيتُ العلماءَ بالحَرَمين والحِجَازِ والشَّامِ والعِراقِ[٣]، فما رأيتُ فيهم أجمعَ من أبي عبد الله البخاريّ[٤].

وروينا عن أبي سَهلٍ محمودِ بن النَّضر، قالَ: دخلتُ البصرةَ والشَّامَ والحِجازَ والكُوفةَ ورأيتُ (ق٤/أ) علماءَها، وكلّما جَرى ذكرُ محمَّد بن إسماعيل فضَّلُوهُ على أنفسِهم[٥].

وروينا عن عليِّ بن حُجْرٍ، قالَ: أخرجتْ خُراسانُ ثلاثةً: أبازُرعة بالرّيِّ، ومحمَّدَ بنَ إسماعيل ببُخارا، والدَّارميَّ بسمرقند.

قال: ومحمَّد عندي أعلمُهم وأبصرُهم وأفقهُهم[٦].

وروينا عن أبي حامِد الأَعْمَشِيِّ[٧] قالَ: رأيتُ محمَّدَ بنَ إسماعيل البخاريّ

= ابن عليّ بحديث. فقلتُ: لا أعرفه، فسُّروا بذلك، وساروا إلى عمرو بن عليّ، فقالوا له: ذاكرنا محمَّد بن إسماعيل البخاري بحديث، فلم يعرفه. فقال عمرو بن عليّ الفلاس: حديث لا يعرفه محمَّد بن إسماعيل، ليس بحديث.

(١) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٤).

(٢) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٨).

(٣) هنا، وفي تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٩): العراق، وفي تاريخ بغداد: العراقين.

(٤) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٨).

(٥) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٩).

(٦) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٨).

(٧) هو: أبو حامد أحمد بن حمدون بن أحمد بن رُستم، الأعمشيّ، النيسابوريّ، المعروف =

في جنازةٍ، ومحمَّد بن يحيى، يعني[١]: الذُّهليُّ يسألُه عن الأسماءِ والكُنى، وعِلَل الحديثِ، ويمرُّ فيها البخاريُّ مثلَ السَّهمِ، كأنَّه يقرأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١][٢].

وروينا عن حَاشِد - بالحاء المهملة والشِّين المعجمة - ابن إسماعيل، قالَ: رأيتُ إسحاق ابن رَاهُويه جالسًا على السَّرير، ومحمَّد بن إسماعيل معَه، فأنكرَ عليه محمَّدُ بنُ إسماعيل شيئًا، فرجعَ إسحاقُ إلى قول محمَّدِ بن إسماعيل[٣].

وقال إسحاقُ: يا معشرَ أصحابِ الحديثِ! اكتُبوا عن هذا الشَّابِ، فإنَّه لو كانَ في زمنِ الحَسَن البَصريِّ لاحتاجَ إليه النَّاسُ؛ لمعرفتِه بالحديثِ وفقهِه[٤].

وروينا عن أبي عَمْرو أحمد بن نَصر الخَفَّافِ، قال: حدَّثني محمَّدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ، التَّقيُّ، النَّقيُّ، العالِمُ الَّذي لم أرَ مثلَه[٥].

وروينا عن أبي عِيسى الترمذيِّ، قالَ: لم أرَ بالعراقِ ولا بخراسانَ في معنى العِلَل والتَّاريخِ، ومعرفةِ الأسانيدِ أعلمَ من محمَّدِ بنِ إسماعيل[٦].

وروينا عن عبد الله بن حَمَّاد [الآمُلِيِّ][٧] قال: وددتُ أنِّي شَعرةٌ في صَدرِ

= بابن أبي صالح من أهل نيسابور، وإنما قيل له الأعمشيّ؛ لأنه كان يحفظُ حديث الأعمش. الأنساب (١/ ١٩٠). في: (الأصل، أ) «الأعمش»، وهو خطأ، والتصويب من المصادر.

(١) «يعني» لا توجد في: (أ).

(٢) رواه الحاكم في تاريخ نيسابور، كما في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣٢).

(٣) قوله: «ابن إسماعيل» لا يوجد في: (أ).

(٤) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٧) وتمامه: وقال إسحاق بن راهويه: يا معشر أصحاب الحديث! انظروا إلى هذا الشاب، واكتبوا عنه؛ فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج إليه الناسُ.

(٥) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٨).

(٦) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٧).

(٧) في: (الأصل) «الأيلي»، والتصويب من: (أ) وتاريخ الخطيب.

مُحمَّدِ بنِ إسماعيل[١] .

وروينا عن محمَّدِ بن يَعْقُوب الحافظِ، عن أبيه، قالَ: رأيتُ مسلمَ بنَ الحجَّاج بين يدي البُخاريِّ يسألُه سؤالَ الصَّبيِّ المُعَلِّمَ[٢] .

وروينا عن الإمامِ مُسلمِ بن الحجَّاجِ، أنَّه قالَ للبخاريِّ: لا يُبْغِضكُ إلا حاسِدٌ، وأشهدُ أنَّه[٣] ليسَ في الدُّنيا مثلُك[٤] .

وذكرَ الحاكمُ أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله الحافظُ في «تاريخ نَيْسابور» بإسنادِه عن أحمدَ بن حَمْدون قالَ: جاءَ مسلمُ بن الحجَّاجِ إلى البُخاريِّ، فقبَّلَ بين عينَيه، وقالَ: دَعْني أقبِّلُ رِجلَك[٥]، يا أستاذَ الأستاذينَ، وسيِّدَ المحدِّثينَ، ويا طبيبَ الحديثِ في عِلَله[٦] .

---

(١) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٨).

(٢) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٩).

(٣) في: (أ) «أن».

(٤) أورده الحافظ في الهدي (٢/ ١٣٠٧) عن البيهقي في المدخل، واختصره المؤلف هنا، وتمامه: عن أبي حامد الأعمشيّ: قال: سمعتُ مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمَّد بن إسماعيل فقبّل بين عينيه وقالَ: دعني حتّى أقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المُحدِّثين، وطبيب الحديث في علله، حدّثك محمَّد بن سلام، حدّثنا مخلد بن يزيد، أخبرنا ابن جريج، حدّثني موسى بن عُقبة، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هُريرة ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: كفارة المجلس أن يقول إذا قام من مجلسه: سبحانك اللهمّ ربنا ولك الحمد. فقال محمَّد بن إسماعيل: وحدّثنا أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعين، قالا: حدّثنا حجّاج بن محمَّد، عن ابن جريج، قال: حدّثني موسى بن عقبة، عن سهل، عن أبيه، عن أبي هُريرة، أن النبي ﷺ، قال: كفارة المجلس أن يقول إذا قام من مجلسه: سبحانك ربنا وبحمدك. فقال محمَّد بن إسماعيل: هذا حديثٌ مليحٌ، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثا غير هذا، إلا أنه معلولٌ. حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدَّثنا وهيب، حدَّثنا سهيل، عن عون بن عبد الله قوله. قال محمَّد: وهذا أولى، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعٌ من سهيل، ثمَّ ذكره.

(٥) في: (أ) «رجليك».

(٦) أورده ابن حجر في الهدي (٢/ ١٣٠٧).

وروينا عن حَاشِد بن إسماعيل، قالَ: كانَ أهلُ المعرفةِ من أهل البَصرةِ يَغْدُون خلفَ البخاريِّ في طلبِ الحديثِ، وهو شابٌّ حتّى يغلبوه على نفسِه، ويُجْلِسُوه في بعضِ الطَّريقِ، ويجتمعُ عليه ألوفٌ أكثرُهم ممن يَكتُب عنه، وكانَ البخاريُّ إذ ذاكَ شابًا لم يخرج وجهُه[1].

وروينا عن أبي بكرٍ الأعينِ، قال: كَتبنَا عن محمَّد بن إسماعيل على بابِ محمَّد بن يُوسف الفِرْيابيّ، وما في وَجْهه شَعرةٌ[2].

وروينا عن الحافظِ صالحِ بن محمَّدٍ جَزَرةَ، قالَ: كانَ البخاريُّ يَجْلسُ ببغدادَ، وكنتُ استَملِي له، ويجتمعُ في مجلسِه أكثرُ من عشرينَ ألفًا[3].

وروينا عن محمَّد بن يُوسف بن عَاصِم، قالَ: كانَ لمحمَّد بن إسماعيل ثلاثةُ مُسْتَملِين[4]، واجتمعَ في مجلسِه زيادةٌ على عشرينَ ألفًا[5].

وروينا عن إمامِ الأئمةِ محمَّدِ بن إسحاق بن خُزَيْمة، قالَ: ما رأيتُ تحتَ

---

(١) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٤ - ١٥) واختصره المؤلف، وأوله: عن حاشد بن إسماعيل، قال: كان أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاريُّ يختلف معنا إلى مشايخ البصرة، وهو غلامٌ، فلا يكتب حتّى أتى على ذلك أيّامٌ، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما معناك فيما تصنع؟ قال لنا - بعد ستة عشر يوما -: إنكما قد أكثرتما عليَّ وألححتما، فأعرضا عليَّ ما كتبتما، فأخرجنا ما كان عندنا، فزاد على خمس عشر ألف حديث، فقرأها كلّها عن ظهر القلب، حتّى جعلنا نحكم كتبنا على حفظه، ثمَّ قال: أترون أني أختلف هدرًا، وأضيِّعُ أيّامي؟! فعرفنا أنّه لا يتقدمه أحدٌ، ثمَّ ذكره.

(٢) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٥) واختصره المؤلف، وفي آخره: قلت: ابن كم كنتَ؟ قال: كنتُ ابن سبع عشرة سنة. وأورده ابن حجر في التغليق (٥/ ٣٩٠) وعقَّب عليه بقوله: قلتُ: كان سنُّه إذ ذاك بضع عشرة سنة، والأعين المذكور من أصحاب الإمام أحمد المشهورين، والفريابي من كبار شيوخ البخاريّ.

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٠).

(٤) عند الخطيب زيادة: «ببغداد».

(٥) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٠).

أديمِ[١] السَّماءِ أعلَمَ بحديثِ[٢] رسولِ الله ﷺ مِن محمَّدِ بنِ إسماعيل البخاريِّ[٣].

قال الحافظُ أبو الفَضْل محمَّد بن طَاهِر المقدسيُّ: وحسبُك بإمامِ الأئمةِ ابن خُزَيْمة يقولُ فيه هذا القولَ، معَ لُقِيِّه المشايخَ والأئمةَ شَرقًا وغَربًا.

قالَ أبو الفَضل: ولا عَجَب. فإنَّ المشايخَ قاطبةً أجمعوا على قَدْمِه وقدَّموه على أنفُسِهم في عُنفوانِ شبابِه، وابن خُزَيْمه [إنَّما][٤] رآهُ عند كِبَره وتفرّده في هذا الشَّأنِ[٥].

وروينا عن إبراهيم بن محمَّد بن سَلام، قالَ: إنَّ الرُّتوتَ من أصحابِ الحديثِ مثلُ: سعيد بن (ق٤/ب) أبي مَريم المِصْري، ونُعَيم بن حَمَّاد، والحُمَيديّ، والحجَّاج بن مِنْهال، وإسماعيل بن أبي أُوَيْس، والعَدَنيّ، والحَسَن الخَلال، ومحمَّد بن مَيْمون صاحب ابن عُيَينة، ومحمَّد بن العَلاء، والأشجّ، وإبراهيم بن المُنذر الحِزَاميّ، وإبراهيم بن مُوسى الفَرّاء، كلُّهم كانُوا يَهابون محمَّدَ بنَ إسماعيل. ويَقْضُون له على أنفسِهم في النَّظرِ والمَعْرفةِ.

قلتُ: الرُّتُوْتُ[٦]: الرُّؤساءُ، قاله ابنُ الأعرابيّ وغيره[٧].

وذكرَ الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيسابوريُّ رحمه الله تعالى البُخاريَّ، فقالَ:

---

(١) عند الخطيب زيادة: «هذه».
(٢) عند الخطيب بلفظ: «بالحديث»، بدل: «بحديث رسول الله ﷺ».
(٣) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٢٧).
(٤) الزيادة من: (أ).
(٥) أورده المؤلف في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٠).
(٦) ضبطه الحافظ ابن حجر في الهدي (٢/ ١٢٩٦)، وفي التغليق (٥/ ٤٠٣) بالراء المهملة، والتاء المثناة من فوق، وبعدها واو، وبعدها تاء مثناة من فوق أيضًا.
(٧) أورده المؤلف في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧١).

هو إمامُ أهلِ الحديثِ بلا خِلافٍ بين أئمةِ النَّقلِ[(١)] .

واعلم: أنَّ وصفَ البخاريِّ ﷺ بارتفاعِ المحلِّ، والتَّقدُّمِ في هذا العلمِ على الأماثلِ والأقرانِ متَّفقٌ عليه، فيما تأخرَّ وتقدَّمَ من الأزمانِ، ويَكفِي في فَضلِه أنَّ مُعظمَ من أثنى عليه ونشرَ مناقبَه: شيوخُه الأعلامُ المُبرَّزونَ والحُذّاقُ المُتْقِنونَ.

فهذه أَحْرُفٌ من عُيونِ مناقبِه وصفاتِه، ودُرَرِ شمائِله وحالاتِه أشرتُ إليها إشاراتٍ؛ لكونِها من المعروفاتِ المشهوراتِ، ومناقُبه لا تُستَقصى لخروجِها عن أنْ تُحْصى، و[هي][(٢)] منقسمةٌ إلى حفظٍ ودرايةٍ، واجتهادٍ في التَّحصيلِ، وروايةٍ ونُسكٍ وإفادةٍ، وورعٍ، وزهادةٍ، وتحقيقٍ، وإتقانٍ، وتمكّنٍ، وعِرفانٍ، وأحوالٍ وكراماتٍ [وغيرها][(٣)] من أنواعِ المُكْرمات، ويُوضِّحُ لكَ ذلكَ[(٤)] ما أشرتُ إليه من أقوالِ أعلامِ أئمَّةِ المسلمينَ أُولِي الوَرعِ والدِّينِ، والحفّاظِ النُّقادِ المُتقِنينَ، الَّذينَ لا يُجازِفُون في العِبَاراتِ بلْ يتأملونَها ويُحرِّرونَها، ويُحافِظون على صيانَتِها أشدَّ المحافظاتِ، وأقوالُهم بنحو ما ذكرتُه غير منحصِرةٍ، وفيما أشرتُ أبلغَ كفايةٍ للمُستبصِرِ[(٥)].

❁❁❁❁❁

(١) أورده المؤلف في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧١).
(٢) الزيادة من: (أ).
(٣) الزيادة من: (أ).
(٤) «ذلك» لا توجد في: (أ).
(٥) في: (أ) «للمتبصر».

فصلٌ

في الإشارةِ إلى بعضِ شُيوخِه والآخذينَ عنه، والمنتَمِينَ إليه، والمستَفِيدينَ منه.

هذا بابٌ واسعٌ جدًّا لا يمكنُ استقصاؤُه، فأنبِّه على جماعةٍ من كلِّ إقليمٍ وبلدٍ؛ ليستدلَّ بذلك على اتِّساعِ رحلتِه، وكثرةِ روايتِه، وعَظِيمِ عنايتِه.

فأمَّا شُيوخُه:

فقالَ الحاكمُ أبو عبد الله في «تاريخ نَيْسابُور»: «ممَّن سَمعَ منه البخاريُّ رحمه الله تعالى:

بمكَّة: أبو الوَليد أحمدُ بن محمَّد الأَزْرقيُّ، وعبد الله بن يَزيد المُقرئُ، وإسماعيل بن سَالم الصَّائغُ[١]، وأبو بكر عبد الله بن الزُّبَير الحُمَيديُّ، وأقرانُهم.

وبالمدينةِ: إبراهيم بن المُنْذر الحِزامِيُّ، ومُطرِّف بن عبد الله، وإبراهيم بن حَمزة، وأبو ثابت محمَّد بن عُبَيْد الله، وعبد العَزيز بن عَبد الله الأُوَيسيُّ، ويحيى بن قَزَعَة[٢] وأقرانُهم».

قال: «وممَّن سَمِع منه بالشَّام: محمَّد بن يُوسُف الفِرْيابيُّ، وأبو النَّضر إسحاق بن إبراهيم، وآدم بن أبي إيَاس، وأبو اليَمَان الحَكَم بن نَافِع، وحَيْوة

(١) هو من شيوخه في غير الجامع، كما في تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٣).

(٢) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته (٣١/ ٤٩٧) رمز له بحرف (خ).

ابن شُرَيْح[١]، وخَالِد بن خَلِيٍّ قاضِي حِمْصٍ[٢]، وخَطَّاب بن عُثْمان[٣]، وسُلَيمان بن عبد الرَّحمن، وأبو المُغِيرة عبد القُدوس وأقرانُهم.

وممَّن سَمِع منه ببُخارا: محمَّد بن سَلام البِيكَنديُّ[٤]، ومحمَّد بن يُوسُف، وعبد الله بن محمَّد المُسنَديُّ، وهارون بن الأشْعث[٥] وأقرانُهم.

وممَّن سَمِع منه بمَرْو: علي بن الحَسَن بن شَقِيْق[٦]، وعَبْدان بن عُثْمَان، ومحمَّد بن مُقَاتِل[٧]، وعَبْدَة بن [سُلَيْمان][٨]، ومحمَّد بن يحيى الصَّائِغُ[٩]،

---

(١) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٧/ ٤٧٨) رمز له بحرف (ع).

(٢) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٨/ ٥٠) رمز له بحرف (خ). قلتُ: له حديث واحد في البخاري برقم (٧٨).

(٣) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٨/ ٢٦٨) رمز له بحرف (خ). قلتُ: له حديث واحد في البخاري برقم (٥٥٣٢).

(٤) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٢٥/ ٣٤٠) رمز له بحرف (خ).

(٥) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٣) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٢٠/ ٧٩) رمز له بحرف (خ).

(٦) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٣٠/ ٧٩) رمز له بحرف (خ).

(٧) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٣) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٢٦/ ٤٩١) رمز له بحرف (خ).

(٨) في (الأصل، أ): «الحكم»، وهو خطأ، والصواب ما أثبته، ولم يذكره المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (١٨/ ٥٣٤) لم يرمز له بحرف (خ)، وقال: وذكر أبو أحمد ابن عدي أنَّ البخاري روى عنه، ولم يذكر ذلك غيره. قلتُ: هو في أسامي من روى عنهم البخاري، لابن عدي، رقم (١٧٠). ولم أجد له حديثًا في البخاري.

(٩) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٣) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٢٦/ ٦٣٢) رمز له بحرف (خ)، وفي: (أ) «الصانع»، وهو خطأ.

وحِبَّان بن مُوسى[١] وأقرانُهم.

وممَّن سَمِع منه[٢] من أهلِ بَلْخ: مَكيُّ بن إبراهيم، ويحيى بن بِشْر[٣]، ومحمَّد بن أبَان[٤]، والحَسَن بن شُجَاع[٥]، ويَحْيى بن مُوسى[٦]، وقُتَيْبَة بن سَعِيد وأقرانُهم، وقد أكثرَ بها.

وممَّن سَمِع منهم، من أهل هَرَاة: أَحْمَدُ بن أبي الوَلِيد الحَنَفِيُّ[٧].

---

(١) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٥/ ٣٤٤) رمز له بحرف (خ).

(٢) في: (أ) «منهم».

(٣) فات المزي في تهذيبه ٢٤٠/٤٣٣) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٣١/ ٢٤٤) رمز له بحرف (خ).

(٤) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٢٤/ ٢٩٦) رمز له بحرف (خ).

(٥) ذكره المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) في شيوخ البخاري الذين روى عنهم في غير الجامع، وفي ترجمته في (٦/ ١٧٣) قال: روى البخاري في الجامع (رقم ٤٨١٣)، عن الحسن غير منسوب، عن إسماعيل بن الخليل، فقيل: إنه هو. قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٥٤٩) «قوله: حدَّثني الحسن»: كذا هو في جميع الروايات غير منسوب، فجزم أبو حاتم سهل ابن السري الحافظ فيما نقله الكلاباذي (الهداية والإرشاد ١/ ١٦٨) بأنه الحسن بن شجاع البلخي الحافظ، وهو أصغر من البخاري لكن مات قبله، وهو معدود من الحفاظ.
تنبيه: ذكر المزي في تهذيبه (٦/ ١٧٣) في ترجمة الحسن بن شجاع أنه روى عنه محمَّد بن إسماعيل (ت) في غير الجامع. قلتُ: قال الترمذي (٥/ ٣٧٢) عقب الحديث رقم (٣٢٤٠): رأيتُ محمَّد بن إسماعيل روى هذا الحديث عن الحسن بن شُجاع، عن محمَّد بن الصلت. فمعناه لم يرو الترمذي عن البخاريّ عنه، وإنما أورده معلقا.

(٦) فات المزّي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٣) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٣٢/ ٦) رمز له بحرف (خ).

(٧) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣١) أن يذكره في شيوخ البخاريّ، وفي ترجمته في (١/ ٣٦٣) رمز له بحرف (خ)، وهو: أحمد بن عبد الله بن أيّوب الحَنَفِيُّ، أبو الوليد ابن أبي رجاء الهَرَويّ، هكذا نسبه البخاريُّ في تاريخه الكبير (٢/ ٥، رقم ١٥٠٣).

وممَّن (ق٥/أ) سَمِع منهم من أهل نَيْسَابُور: يحيى بن يحيى التَّمِيْميّ[١]، وبِشْر بن الحَكَم[٢]، وإسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلِيُّ، ومحمَّد بن رَافِع[٣]، وأَحْمَد ابن حَفْص[٤]، ومحمَّد بن يَحيى الذُّهلِيُّ[٥] وأقرانُهم.

وممَّن سَمِع منهم من أهلِ الرَّي: إبراهيم بن مُوْسى.

وممَّن سَمِع منهم من أهل بَغْداد: محمَّد بن عِيْسى الطَّبّاع[٦]، ومحمَّد ابن سَابِق[٧]، و[سُرَيْج][٨] بن النُّعْمَان، وأحمد بن حَنْبل، وأبو بكر بن

---

(١) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٣) أن يذكره في شيوخ البخاريّ، وفي ترجمته (٣٢/ ٣١) رمز له بحرف (خ).

(٢) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاريّ، وفي ترجمته في (٤/ ١١٤) رمز له بحرف (خ).

(٣) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاريّ، وفي ترجمته في (٢٥/ ١٩٢) رمز له بحرف (خ).

(٤) ذكره المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٣) في شيوخ البخاري الذين روى عنهم في غير الجامع، وفي ترجمته في (١/ ٢٩٤) رمز له بحرف (خ).
قلتُ: الصَّواب أنَّه روى له البخاري حديثين، قال في الأول (رقم ١٥٩٣): حدَّثنا أحمد، حدَّثنا أبي. وقال في الثاني (٥١٣٠): حدَّثنا أحمد بن أبي عمرو، حدَّثنا أبي. وقال الباجي في التعديل والتجريح (١/ ٣١٦): أخرج البخاري في الحجّ، والنكاح، عنه عن أبيه.
تنبيه: في تهذيب الكمال للمزي (٢٤/ ٤٣٣) أبو حفص أحمد بن حفص البُخاريّ. وفيه ملحوظتان، الأولى: أن كنيته: (أبو عليّ) كما في ترجمته من تهذيب الكمال (١/ ٢٩٤). وأمَّا مغلطاي، فكنّاه في الإكمال (١/ ٣٦) بأبي الحسن. الثانية: أنه نيسابوريٌّ، كان أبوه على قضاء نيسابور.

(٥) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٣) أن يذكره في شيوخ البخاريّ، وفي ترجمته في (٢٦/ ٦١٧) رمز له بحرف (خ).

(٦) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٣) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٢٦/ ٢٥٨) ذكر إن البخاري روى له تعليقًا.

(٧) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٢٥/ ٢٣٣) رمز له بحرف (خ).

(٨) في: (الأصل) «شُريح» وهو خطأ، والتصويب من: (أ).

[أبي][١] الأسود، وإسماعيل بن الخَلِيْل[٢]، وأبو مُسْلِم عبد الرَّحمن بن[٣] يُونس المُسْتَمْلِيُّ[٤] وأقرانهم.

وممَّن سَمِع منهم من أهلِ واسِط: حسَّان بن حسَّان[٥]، وصَفْوان بن عِيسى[٦]، وبَدَل بن المُحَبَّر، وحَرَمِيّ بن حَفْص[٧]، و[عَفَّان][٨] بن مُسْلم، ومحمَّد بن عَرْعَرَة[٩]، وسُلَيْمان بن حَرْب، وأبو حُذَيْفة النَّهْديّ، وأبو الوَلِيد الطَّيالِسيّ، وعَارِم[١٠]، ومحمَّد بن سِنَان وأقْرانهم.

وممَّن سَمِع منهم[١١] بالكُوْفة: عُبَيد الله بن مُوسى، وأبو نُعَيْم[١٢]، وأحْمَد بن يَعْقُوب[١٣]، وإسْمَاعيل بن أَبَان، والحَسَن بن الرَّبِيْع، وخَالِد بن

(١) الزيادة من: (أ).
(٢) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣١) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٣/ ٨٣) رمز له بحرف (خ).
(٣) في (الأصل) زيادة: «أبي»، وهو خطأ.
(٤) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاريّ، وفي ترجمته في (١٨/ ٢٣) رمز له بحرف (خ).
(٥) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٦/ ٢٥) رمز له بحرف (خ).
(٦) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (١٣/ ٢٠٨) ذكر أنه استشهد به البخاريُّ، وروى له في الأدب.
(٧) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٥/ ٥٥٣) رمز له بحرف (خ).
(٨) في: (الأصل) «عثمان»، وهو خطأ، والتصويب من: (أ).
(٩) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٣) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٢٦/ ١٠٨) رمز له بحرف (خ).
(١٠) هو محمَّد بن الفضل السَّدُوسيّ.
(١١) في: (أ) زيادة: «مَنْ».
(١٢) هو الفضل بن دُكين.
(١٣) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣١) أن يذكره في شيوخ البخاريّ، وفي ترجمته في (١/ ١٢٩) رمز له بحرف (خ).

مَخْلَد، وسَعْد بن حَفْص[١]، وطَلْق بن غَنَّام - بالمُعْجمة -، وعُمَر بن حَفْص[٢]، وفَرْوَة بن أبي المَغْرَاء[٣]، وقُبَيْصَة بن عُقْبَة، وأبو غَسَّان[٤] وأقرانهم.

وممَّن سَمِع منهم بمصرَ: عُثمَّان بن صَالِح[٥]، وسَعِيد بن أبي مَرْيَم[٦]، وعَبْد الله بن صَالِح[٧]، وأحْمد بن صَالِح، وأحْمد بن شَبِيْب[٨]، وأَصْبغ بن الفَرَج[٩]، وسَعِيد بن عِيسى[١٠]، وسَعِيد بن كَثِير بن عُفَيْر، ويَحيى بن عَبد الله ابن بُكَيْر وأقرانهم.

---

(١) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاريّ، وفي ترجمته في (١٠/ ٢٦٠) رمز له بحرف (خ).

(٢) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاريّ، وفي ترجمته في (٢١/ ٣٠٤) رمز له بحرف (خ).

(٣) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٢٣/ ١٧٨) رمز له بحرف (خ).

(٤) هو مالك بن إسماعيل النَّهْديّ.

(٥) فات المزي في تهذيبه ٢٤٠/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (١٩/ ٣٩١) رمز له بحرف (خ).

(٦) هو سعيد بن الحكم بن محمَّد بن سالم، المعروف بابن أبي مريم.

(٧) ذكره المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٣) في شيوخ البخاري الذين لهم رواية في غير الجامع، وفي ترجمته (١٥/ ٩٩) قال: استشهد به البخاريُّ في «الصحيح». وقيل: إنه روى عنه في «الصحيح» أيضًا.

(٨) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣١) أن يذكره في شيوخ البخاريّ، وفي ترجمته في (١/ ٣٢٦) رمز له بحرف (خ). قلتُ: هو بصريٌّ، نزيل مكة، وليس مصريًا، فهل يكون سمع منه البخاري في مصر.

(٩) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣١) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٣/ ٣٠٤) رمز له بحرف (خ).

(١٠) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (١١/ ٢٩) رمز له بحرف (خ).

وممَّن سَمِع منهم بالجَزِيرة: أحْمَد بن عَبْد الملك الحَرَانيُّ[١]، وأحْمَد بن يَزِيد الحَرانيُّ[٢]، وعُمَرو بن [خَالِد][٣]، وإسْماعِيل بن عَبْد الله الرَّقيُّ[٤] وأقرَانهم.

قالَ الحاكِمُ: فقد دخلَ البخاريُّ رحمه الله تعالى إلى هذه البلادِ المذكورةِ في طلبِ العِلم، وأقامَ بها[٥] في كلِّ مدينةٍ منها على مَشايخها.

---

(١) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣١) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (١/ ٣٩١) رمز له بحرف (خ).

(٢) فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣١) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (١/ ٥٢٠) رمز له بحرف (خ).

(٣) في (الأصل، أ): «خلف»، وهو خطأ.
فات المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣٢) أن يذكره في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٢١/ ٦٠١) رمز له بحرف (خ).

(٤) هو: إسماعيل بن عبد الله بن زُرَارة، أبو الحسن الرَّقيّ. لم يذكره المزي في تهذيبه (٢٤/ ٤٣١) في شيوخ البخاري، وفي ترجمته في (٣/ ٤٥٧) قال: وذكر الدارقطنيّ والبرقانيّ: أن البخاريَّ روى عنه، ولم يذكر ذلك غيرهما. وعقَّب عليه مغلطاي في الإكمال (٢/ ١٨١) بقوله: قال المزي: مقلدًا لابن عساكر (المعجم المشتمل، ص: ٨٠) فيما أحسبُ: ذكر الدارقطني والبرقانيّ أن البخاريّ روى عنه، ولم يذكر ذلك غيرهما، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ أبا عبد الله الحاكم (المدخل ٢/ ٨٦٠) ذكره فيهم - أيضًا -، وكذا صاحب الزهرة، والحافظ أبو إسحاق الحبال، ونسبه ثغريًا، وأبو الوليد الباجي في كتاب الجرح والتعديل (١/ ٣٦٨)، وأبو عبد الله بن منده (لا توجد هذه الترجمة في النسخة المطبوعة من كتابه: أسامي مشايخ البخاريّ)، وأبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل، المعروف بابن خلفون في كتاب المعلم (ص: ٩٤).
تنبيهان: الأول: ذكر أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح (١/ ٣٦٨): إسماعيل بن زرارة، فقط.
الثاني: أن القُشيريّ ذكر في كتاب الرّقة في (ص: ١٥٩): إسماعيل بن عبد الله بن خالد، أبو عبد الله السُّكري، وفي (ص: ١٦٥): إسماعيل بن عبد الله بن زُرَارة.

(٥) «بها» لا توجد في: (أ).

قالَ: وإنَّما سَّميتُ من كلِّ ناحيةٍ مِن المتقدِّمين؛ ليستدلَّ به على عالي إسنادِه، وباللهِ التَّوفيق».

وروينا عن الخَطيبِ رحمه الله تعالى، [قال][1]: رَحلَ البخاريُّ رحمه الله تعالى إلى محدِّثي الأَمْصار، وكَتَب بخُراسان، والجِبال، ومُدِن العِراق كلِّها، [و][2] بالحِجاز، والشَّام، ومِصر، ووردَ بغدادَ دُفعاتٍ[3].

وروينا من جهاتٍ عن جَعفر بن محمَّد القَطَّان، قال: سمعتُ البخاريَّ رحمه الله يقول: كتبتُ عن ألفِ ثقة[4] من العُلماءِ وزيادة، وليسَ عندي حديثٌ إلا أذكرُ إسنادَه[5].

وأمَّا الآخذونَ عن البخاريِّ رحمه الله تعالى:

فأكثرُ من أنْ يُحصروا، وأشهرُ من أنْ يُذكروا، وقد قدَّمنا عن الفِرَبْرِيِّ قالَ: سَمِعَ «الصَّحيحَ» مِن البخاريِّ تسعونَ ألف رجلٍ.

وقد روى عنه خلائقُ غير ذلك، وقد قدَّمنا أنَّه كان يحضرُ مجلسَه أكثرُ من عشرين ألفًا يأخذونَ عنه.

وممَّن روى عنه من الأعلامِ:

الإمامُ أبو الحُسَين مُسلم بن الحجَّاج بن مُسلم صاحبُ «الصَّحيح»[6]،

(١) الزيادة من: (أ).
(٢) الزيادة من: (أ).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٤).
(٤) في: (أ) «نفر» وفي تاريخ الخطيب «شيخ» وكذا في تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٤٥).
(٥) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٠).
(٦) في غير الصحيح، كما تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٦).

وأبو عيسى محمَّد بن عِيسى بن سَوْرة التِّرمذيُّ، وأبو عبد الرَّحمن أحمد بن شُعَيب النَّسائيُّ، وأبو حاتِم وأبو زُرعة الرَّازيَّان، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحَرْبيُّ الإمامُ، وصَالحِ بن محمَّد جَزَرة، وأبو بكر بن خُزَيْمة، ويَحيى بن محمَّد بن صَاعِد، ومحمَّد بن عبد الله مُطَيّن، وكلُّ هؤلاء أئمةٌ حفّاظٌ أعلامٌ، وآخرون من الحُفّاظ وغيرهم.

قال الخطيبُ[١]: آخرُ من حدَّث عن البخاريِّ ببغداد الحُسَين بن إسماعيل المَحَامِليُّ.



(١) في تاريخه (٢/ ٥).

فصلٌ

في بيانِ اسمِ «صحيحِ البخاريِّ» وتعريفِ محلِّه، وسببِ تصنيفه وكيفيةِ جَمْعه وتأليفِه

أمَّا اسمُه:

فقد سمَّاه مؤلِّفُه أبو عبد الله البخاريُّ رحمه الله تعالى ورضي عنه[(١)] : «الجَامِعُ المُسنَدُ الصَّحيحُ المُخْتَصرُ من أُمُورِ رسولِ الله ﷺ وسُنَنه وأيَّامِه».

وأمَّا محلُّه:

فقالَ العلماءُ: هو أوَّل كتابٍ صنِّف في الحديثِ الصَّحيحِ (ق٥/ب) المُجَرَّدِ[(٢)] .

واتَّفق العلماءُ على أنَّ أصحّ الكُتبِ المصنَّفةِ: صحيحا البخاريِّ ومُسلمٍ.

واتَّفق الجمهورُ على أنَّ «صحيح البخاريِّ» أصَحُّهما صحيحًا، وأكثرُهما فوائدَ.

وقالَ الحافظُ أبو عليٍّ النَّيْسابوريُّ شيخُ الحاكِم أبي عبد الله: «صحيحُ مُسلمٍ أصحُّ»[(٣)] .

---

(١) في: (أ) «رضي الله عنه» فقط.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٧).

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (١٣/ ١٠١)، ومن طريقه ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (ص: ٦٩)، ونصه: «عن محمَّد بن إسحاق بن منده قال: سمعتُ أبا علي الحسين بن علي النيسابوري يقول: «ما تحت أديم السَّماء أصحّ من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث».

قال الحافظ ابن حجر في الهدي (١/ ١٩): وأما قول أبي علي النيسابوريّ، فلم نقف قطُّ على تصريحه بأنَّ كتاب مسلم أصحّ من كتاب البخاري، بخلاف ما يقتضيه إطلاق =

ووافقَه بعضُ علماءِ المغربِ[(١)]، وأُنكرَ ذلك عليهم.

والصَّوابُ: ترجِيحُ صحيحُ البُخاريِّ.

[وقد قرّر الإمامُ الحافظُ أبوبكر الإسماعيليُّ في كتابه «المَدْخل» ترجيحَ صحيحَ البخاريِّ][(٢)] على مُسلمٍ وذَكَر دَلائلَه.

وروينا عن الإمامِ أبي عبد الرَّحمن النَّسائيِّ رحمه الله تعالى، قالَ: ما في

= الشيخ محيي الدين في مختصره في علوم الحديث، وفي مقدمة شرح البخاريّ أيضًا، حيث يقول: اتّفق الجمهور على أنَّ صحيح البخاري أصحهما صحيحًا وأكثرهما فوائد. وقال أبو علي النيسابوري، وبعض علماء المغرب صحيح مسلم أصحّ. ومقتضى كلام أبي عليٍّ نفي الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه، أمّا إثباتها له، فلا لأنَّ إطلاقَه يحتمل أن يريد المساواة، والله أعلم. والذي يظهر لي من كلام أبي عليٍّ أنه إنما قدّم صحيح مسلم لمعنى غير ما يرجعُ إلى ما نحنُ بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة، بل ذلك لأنَّ مسلمًا صنّف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرَّى في السِّياق، ولا يتصدّى لما تصدّى له البخاريّ من استنباط الأحكام ليبوب عليها، ولزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الندور تبعا لا مقصودا. فلهذا قال أبو علي ما قال، مع أنني رأيتُ بعض أئمتنا يجوِّزُ أن يكون أبو عليٍّ ما رأى صحيح البخاريّ، وعندي في ذلك بُعدٌ، والأقرب ما ذكرته، وأبو عليٍّ لو صرّح بما نُسب إليه لكان محجوجًا بما قدّمناه مجملاً ومفصلاً، والله الموفق.

(١) قال الحافظ ابن حجر في الهدي (١/ ٢٠): وأما بعض شيوخ المغاربة، فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الأفضلية بالأصحيّة، بل أطلق بعضهم الأفضلية، وذلك فيما حكاه القاضي أبو الفضل عياض في «الإلماع» عن أبي مروان الطبني - بضم الطاء المهملة، ثمَّ إسكان الباء الموحدة، بعدها نون - قال: كان بعض شيوخي يفضّلُ صحيح مسلم على صحيح البخاري، انتهى. ثمَّ قال الحافظ ابن حجر: وقد وجدتُ تفسير هذا التَّفضيل عن بعض المغاربة، فقرأتُ في فهرسة أبي محمَّد القاسم بن القاسم التُّجيبيّ، قال: كان أبو محمَّد بن حزم يفضّلُ كتاب مسلم على كتاب البخاريّ؛ لأنَّه ليس له فيه بعد خُطبته إلا الحديث السرد، انتهى.

(٢) سقط سطر كاملٌ من: (الأصل) واستدركناه من: (أ).

هذه الكتبِ أجود من كتابِ البخاريّ[١] .

قلتُ: ومن أخصِّ ما يُرجَّحُ به: اتّفاقُ العلماءِ [على][٢] أنَّ البخاريَّ أجلُّ من مُسلمٍ، وأصدقُ بمعرفةِ الحديثِ ودقائقِه، وقد انتخبَ علمَه، ولخَّصَ ما ارتضاهُ في هذا الكتابِ.

وستأتي دلائلُ هذا إنْ شاء الله تعالى، ولا حاجةَ إلى الإطالةِ فيه بعد الاتِّفاقِ على ترجيحِ الكِتابينِ.

واعلم: أنَّ الأمةَ اجتمعتْ[٣] على صحّةِ هذينِ الكتابينِ، ومعنى هذا أنَّه يجبُ العملُ بأحاديثِهما، وإنَّما يُفيدُ الظنَّ إلا ما تواترَ منهما، فيُفيدَ العلمَ.

وقد ذهبَ قومٌ من أهلِ الحديثِ إلى أنَّها كلّها تُفيدَ العلمَ القطعيَّ، وأنكرهُ الجمهورُ والمحققونَ[٤]، والله أعلم.

---

(١) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٩) ونصّه: عن محمَّد بن موسى بن يعقوب بن المأمون، قال: سئل أبو عبد الرحمن - يعني النسائيّ -، عن العلاء وسُهيل، فقال: هما خيرٌ من فُليح، ومع هذا فما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمَّد بن إسماعيل البخاريّ.

(٢) الزيادة من: (أ).

(٣) في: (أ) «أجمعت».

(٤) هذا غير صحيح، وقد قرّر المصنف هنا: أنَّ صحيح البخاريّ أصحّ كُتب الإسلام - وهو كذلك بلا شكٍّ - فإذا كان ما يرويه البخاريُّ في صحيحه يُفيد الظنَّ، فما الّذي يفيده ما أخرجه غيره كأهل السنن والمعاجم والمسانيد؟ والذي عليه المحققون والأئمة والحُفّاظ: أنَّ ما أخرجه الشيخان في صحيحهما أو أحدهما، فهو صحيحٌ حجّةٌ يُفيد العلم القطعيَّ، لصحة كتابيهما وتقدمهما، وجلالة قدرهما، وإجماع الأمة على صحة كتابيهما، عدا بضعة أحاديث مما أخرجهما الشيخان أو أحدهما، وتكلّم فيها أحدٌ من الحُفّاظ المتقدمين، فهي خارجةٌ عمّا قررناه هنا. وما اختاره النووي هنا وحاول تقريره في «تقريبه» غير صحيح، وفيه تناقضٌ كما أسلفناه مختصرا، ومخالفٌ لما عليه الحُفّاظ مجمعين، وقد حكى الإجماع أبو عمر ابن عبدالبر وغيره. كما أن مذهب البخاريّ نفسه في صحيحه هو الأخذ بالآحاد وإفادته العلمَ، فكيف يُخالف البخاريُّ نفسه في شرح كتابه، والله أعلم.

وأمَّا سببُ تصنيفه وكيفيةُ تأليفِه:

فقد روينا عن إبراهيم بن مَعْقِل النَّسفيّ، قال: قال أبو عبد الله البخاريّ رحمه الله: كنتُ عند إسحاق بن راهويه رحمه الله تعالى، فقالَ لنا بعضُ أصحابِنا: لو جمعتُم كتابًا مختصرًا في الصَّحيحِ لِسُنَنِ رسولِ الله ﷺ، فوقعَ ذلك في قَلبي، وأخذتُ في جمعِ هذا الكتابِ[١].

وروينا من جهاتٍ عن البخاريِّ رحمه الله تعالى، قالَ: صنَّفتُ كتابَ الصَّحيحِ لستَ عشرة سنة، خرَّجتُه من ست مئةِ ألفِ حديثٍ، وجعلتُه حجَّةً[٢] بيني وبين الله عز وجلّ[٣].

وروينا عنه، قال: رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم في المنام كأنِّي واقفٌ بين يدَيه وبيديَّ مروحةٌ أذبُّ عنه، فسألتُ بعضَ المُعبِّرينَ، فقالُوا: أنتَ تذبُّ عنه الكذبَ، فهُو الَّذي حَمَلني على إخراجِ الصَّحيحِ[٤].

وروينا عنه، قالَ: ما أدخلتُ في كتابِ «الجامع» إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصّحاحِ لحالِ الطولِ[٥].

وروينا عن الفِرَبْرِيِّ، قالَ: قالَ البخاريُّ رحمه الله تعالى: ما وضعتُ في كتابِي[٦] «الصَّحيح» حديثًا إلا اغتسلتُ قبلَ ذلك، وصليتُ رَكعتَين[٧].

---

(١) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٨).

(٢) عند الخطيب زيادة: «فيما».

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٤)، وعلَّق عليه الحافظ الذهبي في: جزء فيه ترجمة البخاريّ (ص: ٤١) بقوله: قلتُ: جزاه اللهُ عن الإسلام خيرًا، نِعْمَ ما ادّخر لمعاده.

(٤) أورده الحافظ ابن حجر في الهدي (١/ ٩) وقال: وروينا بالإسناد الثابت عن محمَّد بن سليمان بن فارس، قال: ثمَّ ذكره.

(٥) رواه ابن عدي في أسامي من روى عنهم البخاري (ص: ٦٢)، وفي الكامل (١/ ١٤٠).

(٦) في: (أ) «كتاب».

(٧) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٩).

وروينا عن عبد القُدوس بن هَمَّام، قالَ: سمعتُ عدَّةً من المشايخ يقولُون: حوَّل البخاريُّ تراجمَ جامعِه بين قبرِ النبيِّ ﷺ ومِنْبره، وكانَ يُصلِّي لكلِّ ترجمةٍ ركعتينِ[١].

وقد قدَّمتُ عن الفِرَبْرِيِّ، أنَّه قال: سمعَ «الصَّحيح» من البخاريِّ تسعون ألفًا[٢].

وبلَغنا عن الإمامِ الفقيهِ الصَّالحِ الزَّاهدِ أبي زيدٍ محمَّد بن أحمد بن عبد الله ابن محمَّد المَرْوَزيِّ رحمه الله تعالى قالَ: رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنامِ، فقالَ لي: إلى متى تدرسُ الفِقه[٣]، ولا تدرسُ كتابِي. قلتُ: وما كتابُكَ يا رسولَ الله ﷺ[٤] قال: «جامعُ» محمَّد بن إسماعيل البخاريِّ، أو كما قالَ[٥].

وقال الحاكِمُ أبو عبد الله في «تاريخ نَيْسابُور»: حدَّثنا أبو عَمْرو إسماعيل، حدَّثنا أبو عبد الله محمَّد بن عليٍّ، قالَ: سمعتُ محمَّد بن إسماعيل البخاريَّ، يقولُ: أقمتُ بالبَصْرة خمسَ سنينَ معي كُتبي أصنِّفُ، وأَحجُّ في كلِّ سنةٍ، وأرجعُ من مكَّةَ إلى البَصْرةِ.

قالَ: وأنَا أرجُو أنَّ الله تعالى يُبارِكُ للمسلمينَ في هذه المُصنَّفاتِ.

قالَ أبو عَمْرو: قالَ أبو عبد الله: فلقد باركَ اللهُ تعالى فيها[٦].

وروينا عن الحافظِ أبي الفَضْل محمَّد بن طاهرِ المقدسيِّ في الجزءِ الَّذي صنَّفه في: «جوابِ متعنِّتِ البخاريِّ» رحمه الله تعالى، قالَ: صنَّفَ البخاريُّ

---

(١) رواه ابن عدي في أسامي من روى عنهم البخاري (ص: ٥١ - ٥٢).

(٢) (١/ ٢١١).

(٣) في ذم الكلام للهروي (٢/ ٢٧٢): «بلفظ إلى متى تدرس كتاب الشافعيّ».

(٤) في: (أ) بدون قوله: «ﷺ».

(٥) رواه الهروي في ذم الكلام برقم (٤٣٩) ومن طريقه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣٨).

(٦) أورده المؤلف في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٥).

«صحيحَه» ببُخارا (ق٦/أ).

قالَ: وقيلَ: صنَّفه بمكةَ.

ثمَّ روى بإسنادِه عن عُمَر بن محمَّد بن يحيى، قالَ: سمعتُ أبا عبد الله البخاريَّ، يقولُ: صنَّفتُ كتابَ الجامعِ في المسجدِ الحرامِ، وما أدخلتُ فيه حديثًا إلا بعدَ ما استخرتُ اللهَ تعالى، وصليتُ رَكْعتين وتيقَّنتُ صحّتَه[(١)].

قالَ المقدسيُّ: والقولُ الأوَّلُ عندي أصحُّ.

قلتُ: الجمعُ بين هذا كلّه ممكنٌ؛ بل متعينٌ[(٢)]، فإنَّه قد قدَّمنا عنه أنَّه صنَّفه في ست عشرة سنةٍ، فكانَ يصنِّف منه بمكَّةَ والمدينةَ والبَصرةَ وبُخارا[(٣)]، والله أعلم.

وروينا عن بَكْر بن مُنِير، قالَ: بعثَ الأميرُ خالدُ بن أحمد الذُّهليُّ والِي بُخَارا إلى محمَّد بن إسماعيل أنْ أحمل إليَّ كتابَ «الجامع» و«التَّاريخ» وغيرهما؛ لأسمعَ منكَ. فقالَ البُخاريُّ لرسولِه: أنا لا أُذِلُّ العلمَ، ولا أحملُه ألى أبوابِ النَّاسِ. فإنْ كانَ لك إلى شيءٍ منه حاجةٌ، فاحضرني في مسجدِي،

---

(١) رواه ابن عدي في أسامي من روى عنهم البخاري (ص: ٥١ - ٥٢) بنحوه، وتقدم.

(٢) في: (أ) «مُعين».

(٣) وقال الحافظ ابن حجر في الهدي (٢/١٣٠٩): قلتُ: الجمع بين هذا وبين ما تقدم أنَّه كان يصنفُه في البلاد، وأنَّه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثمَّ كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلّ عليه قوله: إنه أقام فيه ست عشرة سنة، فإنه لم يتجاور بمكّة هذه المدّة كلّها، وقد روى ابن عدي عن جماعة من المشايخ، أنَّ البخاري حوَّل تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين. قلتُ: ولا ينافي هذا أيضًا ما تقدم، لأنَّه يحملُ على أنَّه في الأول كتبه في المسوّدة، وهنا حولّه من المسودّة إلى المبيضة.

أو في دارِي[١] .

وفي روايةٍ عن غير ابن مُنِير[٢] قال: وراسلَه أنْ يَعقد مجلسًا لأولادِه لا يَحضُره غيرهم فامتنعَ، وقالَ: لا يَسعُني أنْ أخصَّ بالسَّماعِ قومًا دونَ قومٍ[٣] .



فصلٌ

جملةُ ما في: «صحيحِ البخاريِّ» من الأحاديثِ المُسْندةِ: «سبعةُ آلافٍ ومئتان وخمسة وسبعون حديثًا»، بالأحاديثِ المُكرَّرةِ، وبحذفِ المكرَّرةِ، نحو: أربعةِ آلافٍ[٤] .

وقد رأيتُ أنْ أذكرَ مفصَّلةً؛ لتكونَ كالفِهْرستِ لأبوابِ الكتابِ، ويَسْهُل معرفةُ مظّانِ أحاديثِه على الطُّلابِ.

روينا بإسنادِنا الصَّحيحِ عن الحمويّ رحمه الله تعالى، قالَ[٥] :

---

(١) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٣٣). وأورده الذهبي في السير (١٢/ ٤٦٤) من تاريخ غُنجار.

(٢) هو أبو بكر بن أبي عمرو الحافظ البخاريّ.

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ٣٣).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في الهدي (٢/ ١٢٥٨): قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح فيما رويناه عنه في علوم الحديث (ص: ٢٠): عدد أحاديث صحيح البخاري سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المكررة.
قال: وقيل: إنَّها بإسقاط المكرر أربعة آلاف. هكذا أطلق ابن الصلاح، وتبعه الشيخ محيي الدين النووي في مختصره (إرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٢٠)، ولكن خالف في الشرح فقيّدها بالمسندة، ثمَّ ساق لفظه كما هنا.
ثمَّ قال ابن حجر: فأخرج - أي النووي - بقوله: المسندة: الأحاديث المعلقة، وما أورده في التراجم والمتابعة، وبيان الاختلاف بغير إسناد موصل، فكلّ ذلك خرج بقوله: المسندة بخلاف إطلاق ابن الصلاح.

(٥) قال الذهبي في السير (١٦/ ٤٩٣، ترجمة: ابن حمّويه): له جزء مفردٌ، عدَّ فيه أبواب الصحيح، وما في كلّ باب من الأحاديث، فأورد ذلك الشيخ محيي الدين النواوي =

عددُ أحاديثِ «صحيحُ البخاريِّ» رحمه الله تعالى

١- بَدءُ الوَحْي: خمسةُ أحاديثَ[١] .

= في أول شرحه لصحيح البخاريّ.
وقال الحافظ ابن حجر في الهدي (١٢٥٨/٢): ساقه ناقلاً لذلك من كتاب: «جواب المتعنت» لأبي الفضل ابن طاهر بروايته من طريق أبي محمَّد عبد الله بن أحمد بن حمّويه السَّرخسيّ.

(١) قال الحافظ ابن حجر: بل هي سبعةٌ، وكانه لم يعدّ حديث الأعمال، ولم يعدّ حديث جابر في أول ما نزل، وبيان كونها سبعة:
أنَّ أول ما في الكتاب: حديث عمر: الأعمال.
الثاني: حديث عائشة في سؤال الحارث بن هشام.
الثالث: حديثها أول ما بدئ الوحي.
الرابع: حديث جابر وهو يحديث عن فترة الوحي، وهو معطوف على إسناد حديث عائشة، وهما حديثان مختلفان لا ريب في ذلك.
الخامس: حديث ابن عباس في نزول: لا تحرّك به لسانك.
السادس: حديثه في معارضة جبريل في رمضان.
السابع: حديثه عن أبي سفيان في قصة هرقل.
وفي أثنائه حديث آخر موقوف، وهو حديث الزهريّ، عن ابن الناطور في شان هرقل، وفيه من التعليق: موضعان، ومن المتابعات ستة مواضع.
قال الحافظ ابن حجر: وإنما أوردتُ هذا القدر، ليتبين أنَّ كثيرًا من المحدثين وغيرهم يستروحون بنقل كلام من يتقدمهم مقلّدين له، ويكون الأول ما أتقن ولا حرّر، بل يتبعونه تحسينا للظنّ به والإتقان بخلاف ذلك. فلا شيء أظهر من غلطه في عدّ هذا الباب في أول الكتاب.
فيا عجباه لشخصٍ يتصدّى لعدّ أحاديث كتاب، وله به عنايةٌ وروايةٌ، ثمَّ يذكر ذلك جملةً وتفصيلاً، فيقلّد في ذلك لظهور عنايته به حتّى يتداوله المصنفون، ويعتمده الأئمة الناقدون، ويتكلف نظمه، ليستمرّ على استحضاره المذاكرون، أنشدَ أبو عبد الله بن عبد الملك الأندلسيّ في فوائده، عن أبي الحسين الرّعينيّ، عن أبي عبد الله بن عبد الحق لنفسه:

جميع أحاديث الصحيح الذي روى الْـ ... بـخـاريُّ خـمـسٌ ثـمَّ سـبـعـون لـلـعَـدِّ
وسبعةُ آلافٍ تُضاف وما مَضى ... إلى مـئـتـيـنِ عَـدَّ ذاك أولـو الـجـدِّ

ومع هذا جميعه، فيكون الذي قلدوه في ذلك لم يتقن ما تصدّى له من ذلك، =

٢- الإيمانُ: خمسونَ[١] .

٣- العِلمُ: خمسةٌ وسبعونَ.

٤- الوضوءُ: مئةٌ وتسعةُ أحاديثَ[٢] .

٥- غُسلُ الجَنابَة: ثلاثةٌ وأربعونَ[٣] .

٦- الحَيضُ: سبعةٌ وثلاثونَ.

٧- التَّيممُ: خمسةَ عشر.

٨- فرضُ الصَّلاةِ: حديثانِ.

٩- الصَّلاةُ في الثِّياب: تسعةٌ وثلاثونَ[٤] .

١٠- القِبلةُ: ثلاثةَ عشر.

١١- المساجِدُ: ستةٌ وسبعونَ.

١٢- سِترةُ المُصلِّي: ثلاثونَ[٥] .

١٣- مَواقيتُ الصَّلاةِ: خمسةٌ وسبعونَ[٦] .

= وسيظهر لك في عدّة أحاديث الصوم أعجب من هذا الفصل، وها أنا أسوق ما ذكر، وأتعقبه بالتحرير إن شاء الله تعالى، وإذا إنتهيت إلى آخره رجعتُ، فعددتُ المعلقات، والمتابعات، فإن اسم الأحاديث يشملها وإطلاق التكرير يعمُّها، وفي ضمن ذلك من الفوائد ما لا يخفى.

(١) قلتُ: بل واحد وخمسون، وذلك أنّه أورد حديث أنس: «لا يؤمن أحدكم حتّى أكون أحب إليه من ولده»، الحديث. من رواية قتادة، عن أنس، ومن رواية عبد العزيز بن صُهيب، عن أنس بإسنادين مختلفين، فلكون المتن واحدًا لم يعدّه حديثين، ولا شكّ أنَّ عدّه حديثين أولى من عدّ المكرر إسنادًا ومتنًا، انتهى.

(٢) بل مئة وخمسة عشر حديثًا على التَّحرير.

(٣) بل سبعة وأربعون.

(٤) بل أحد وأربعون.

(٥) بل واثنان وثلاثون.

(٦) بل ثمانون حديثًا.

١٤- الأذانُ: ثمَّانيةٌ وعشرونَ[١] .

١٥- فضلُ صَلاةِ الجَماعةِ وإقامتِها : أربعونَ[٢] .

١٦- الإمامةُ: أربعونَ.

١٧- إقامةُ الصُّفوفِ: ثمَّانيةَ عشر[٣] .

١٨- افتتاحُ الصَّلاةِ: ثمَانيةٌ وعشرونَ.

١٩- القِراءةُ: ثلاثونَ[٤] .

٢٠- الرُّكوعُ والسُّجودُ والتَّشهدُّ: اثنانَ وخمسونَ.

٢١- انقضاءُ الصَّلاةِ: سبعةَ عشر[٥] .

٢٢- اجتنابُ أكلِ الثُّومِ: خمسةُ أحاديثَ[٦] .

٢٣- صلاةُ النِّساءِ والصِّبيانِ: خمسةَ عشر[٧] .

٢٤- الجُمعةُ: خمسةٌ وستون.

٢٥- صلاةُ الخَوفِ: ستةُ أحاديثَ.

٢٦- العِيدُ: أربعونَ.

٢٧- الوِتْرُ: خمسةَ عشر.

٢٨- الاستسقاءُ: خمسةٌ وثلاثونَ[٨] .

---

(١) بل ثلاثة وثلاثون.

(٢) بل واثنان وأربعون.

(٣) بل أربعة عشر فقط، وقد حرَّرتُها، وكرَّرتُ مراجعتَها.

(٤) بل سبعة وعشرون.

(٥) بل أربعة عشر.

(٦) بل أربعة فقط.

(٧) بل فيه أحد وعشرون حديثًا.

(٨) بل أحد وثلاثون.

٢٩- الكُسوفُ: خمسةٌ وعِشرونَ.

٣٠- سُجُودُ القرآنِ: أربعةَ عشر.

٣١- القَصرُ: ستةٌ وثلاثونَ.

٣٢- الاستخارةُ: ثمانيةٌ.

٣٣- التَّحريضُ على قِيامِ اللَّيل: أحدٌ وأربعونَ[١].

٣٤- النَّوافلُ: ثمانيةَ عشر[٢].

٣٥- الصَّلاةُ بمسجدِ مكَّةَ: تسعةٌ.

٣٦- العملُ في الصَّلاة: ستةٌ وعشرونَ.

٣٧- السَّهوُ: أربعةَ عشر[٣]

٣٨- الجَنائزُ: مئةٌ وأربعةٌ وخمسونَ.

٣٩- الزَّكاةُ: مئةٌ وثلاثةَ عشر.

٤٠- صدقةُ الفِطْر: عشرةٌ.

٤١- الحجُّ: مئتانِ وأربعونَ.

٤٢- العُمْرةُ: [اثنانَ وأربعونَ][٤].

٤٣- الإحصارُ: أربعونَ[٥].

٤٤- جزاءُ الصَّيدِ: أربعونَ[٦].

---

(١) قلتُ: لم أرَ الاستخارة في هذا المكان، بل هنا باب التهجد، ثمَّ إن مجموع ذلك أربعون حديثًا لا غير.

(٢) في الهدي: «التطوع»، بدل: «النوافل»، وعلّق عليه الحافظ بقوله: بل ستة وعشرون.

(٣) بل خمسة عشر بحديث أمّ سلمة.

(٤) في (الأصل، أ): «اثنان وثلاثون» والتصويب من الهدي.

(٥) لا والله، بل ستة عشر فقط.

(٦) بل ستة عشر أيضًا.

٤٥- [الإحرامُ وتوابعُه: اثنانَ وثلاثونَ.

٤٦- فضلُ المدينةِ: أربعةٌ وعشرونَ][١] .

٤٧- الصَّومُ: ستةٌ و[ستون][٢] .

٤٨- ليلةُ القَدرِ: عشرةٌ.

٤٩- قيامُ رمضانَ: ستةٌ.

٥٠- الاعتكافُ: عشرونَ[٣] .

٥١- البُيوعُ: مئةٌ وأحدٌ وتسعونَ.

٥٢- السَّلمُ: تسعةَ عشر.

٥٣- الشُّفعةُ: ثلاثةُ أحاديثَ (ق٦/ب).

٥٤- الإجارةُ: أربعةٌ وعشرونَ.

٥٥- الحوالةُ: ثلاثونَ[٤] .

٥٦- الكَفالةُ: ثمانيةُ أحاديثَ.

٥٧- الوَكالةُ: سبعةَ عشر.

٥٨- المزارعةُ والشُّربُ: تسعةٌ وعشرونَ[٥] .

٥٩- الاستقراضُ وأداءُ الدُّيونِ: خمسةٌ وعشرونَ.

٦٠- الأشخاصُ: ثلاثةَ عشر.

---

(١) الزيادة من: هدي الساري (٢/ ١٢٦١) وسقطت من: (الأصل، أ).

(٢) في: (الأصل، أ) «وثلاثون» والتصويب من الهدي.

(٣) لم يحرر الصوم ولم يتقنه، فإن جملة ما بعد قوله: (كتاب الصيام، إلى قوله: كتاب الحجّ) من الأحاديث المسندة بالمكرر مئة وستة وخمسون حديثًا، ففاته من العدد أربعة وسبعون حديثًا، وهذا في غاية التفريط.

(٤) كذا رأيتُ في غير ما نسخة وهو غلطٌ، والصواب ثلاثة أحاديث.

(٥) بل المزارعة فقط ثلاثون حديثًا، والشرب عدده تسعة وعشرون.

٦١- الملازمةُ: حديثانِ[١] .

٦٢- اللُّقطةُ: خمسةَ عشر.

٦٣- المظالمُ والغَصْبُ: أحدٌ وأربعونَ[٢] .

٦٤- الشِّركةُ: [ثلاثةٌ وعشرونَ][٣] .

٦٥- الرَّهنُ: [ثمانية][٤] أحاديثَ.

٦٦- العِتْقُ: [أربعة وثلاثون][٥].

٦٥- المكاتبةُ: ستةٌ[٦] .

٦٦- الهِبَةُ: تسعةٌ وستونَ.

٦٧- الشَّهاداتُ: ثمانيةٌ وخمسونَ[٧] .

٦٨- الصُّلحُ: اثنانِ وعشرونَ[٨] .

٦٩- الشُّروطُ: أربعةٌ وعشرونَ.

٧٠- الوَصايَا: أحدٌ وأربعونَ.

٧١- الجهادُ والسِّيرُ: مئتانِ وخمسةٌ وخمسونَ.

٧٢- بقيةُ الجِهاد [أيضًا][٩] اثنانِ وأربعونَ.

---

(١) في الهدي (٢/ ١٢٦١) جمع الأبواب الثلاثة وقال: الاستقراض وأداء الديون، والأشخاص، والملازمة: أربعون.

(٢) بل خمسة وأربعون.

(٣) في: (الأصل، أ): «اثنان وسبعون» والتصويب من الهدي.

(٤) في: (الأصل، أ) «تسعة» والتصويب من الهدي.

(٥) في: (الأصل، أ) «أحد وأربعون» والتصويب من الهدي.

(٦) بل خمسة. في: (أ) «المكاتب».

(٧) بل ستة وخمسون.

(٨) بل عشرون فقط.

(٩) الزيادة من: (أ). وهي مشطوبة في الأصل.

٧٣- فرضُ الخُمْسِ: ثمانيةٌ وخمسونَ[١] .

٧٤- الجِزْيةُ والمُوادَعةُ: ثلاثةٌ وستونَ[٢] .

٧٥- بَدءُ الخَلْقِ: مئتانَ وحديثانَ.

٧٦- الأنبياءُ والمغازيُّ: أربعُ مئةٍ وثمانيةٌ وعشرونَ.

٧٧- جزءٌ آخرَ بعدَ المغازيِّ: [مئةٌ وثمانية][٣] .

٧٨- التَّفسيرُ: خمسُ مئةٍ وأربعونَ[٤] .

٧٩- فضائلُ القُرآنِ: أحدٌ وثمانونَ.

---

(١) من قوله: (كتاب الجهاد، إلى قوله: فرض الخمس) عدّة أحاديثه: مئتان وأربعة وتسعون حديثًا فقط، وأمّا فرض الخمس: فهو ثلاثة وستون حديثًا.

(٢) بل ثمانية وعشرون حديثًا فقط.

(٣) في (الأصل، أ): «مئة وثمانية وثلاثون» والتصويب من الهدي.
قال الحافظ: لم يقع في هذا الفصل تحريرٌ، فأمَّا بدء الخلق فإنما عدّة أحاديثه على التحرير: مئة وخمسة وأربعون حديثا.
وأما أحاديث الأنبياء: وأوله: باب قول الله عزّ وجلّ: (ولقد أرسلنا نوحا)، وآخره: ما ذكر عن بني إسرائيل: مئة وأحد عشر حديثا.
أخبار بني إسرائيل وما يليه: ستة وأربعون حديثًا.
المناقب وفيه علامات النبوة: مئة وخمسون حديثًا.
فضائل أصحاب النبي ﷺ: مئة وخمسة وستون حديثًا.
بنيان الكعبة وما يليه من أخبار الجاهلية: عشرون حديثًا.
مبعث النبي ﷺ وسيرته إلى ابتداء الهجرة: ستة وأربعون حديثًا.
الهجرة إلى ابتداء المغازي: خمسون حديثًا.
المغازي إلى آخر الوفاة: أربع مئة حديث واثنا عشر حديثًا.
فانظر إلى هذا التفاوت العظيم، بين ما ذكر هذا الرجل، واتّبعوه عليه، وبين ما حرَّرتُه من الأصل.

(٤) بل هو أربع مئة وخمسة وستون حديثًا من غير التعاليق والموقوفات.

٨٠- النِّكاحُ والطَّلاقُ: مئتانِ وأربعةٌ وأربعونَ[(١)] .

٨١- النَّفقاتُ: اثنانِ وعشرونَ.

٨٢- الأَطْعِمةُ: سَبعونَ[(٢)] .

٨٣- العَقِيقةُ: أحدَ عشر[(٣)] .

٨٤- الصَّيدُ والذَّبائحُ وغيره: تسعونَ[(٤)] .

٨٥- الذَّبائحُ والأَضَاحي: ثلاثونَ.

٨٦- الأشربةُ: خمسٌ وستونَ.

٨٧- الطِّبُ: تسعةٌ وسبعونَ.

٨٨- اللِّباسُ: مئةٌ وعشرونَ.

٨٩- المَرْضَى: أحدٌ وأربعونَ.

٩٠- اللِّباسُ [أيضًا][(٥)] مئةٌ[(٦)] .

---

(١) ويحتاجُ هذا الفصل أيضًا إلى تحريرٍ، فأما النكاحُ وحده، فهو مئة وثلاثة وثمانون حديثا. والطلاق ومعه: الخلع، والظهار، واللعان، والعدد: ثلاثة وثمانون حديثًا.

(٢) الصواب: تسعون بتقديم التاء المثناة على السين.

(٣) بل تسعة أحاديث، وفيه غير ذلك من التعاليق والمتابعة.

(٤) بل الجميع ستة وستون حديثا.

(٥) الزيادة من: (أ).

(٦) قال الحافظ ابن حجر: هكذا رأيتُه في عدَّة نسخٍ، والَّذي في أصل الصحيح بعد الأشربة: كتاب المرضى، فذكر ما يتعلق بثواب المريض، وأحوال المرضى، وعدته أربعون حديثًا.
ثمَّ قال: كتاب الطب وعدته سبعة وتسعون حديثًا، بتقديم السين على الباء في سبعة، وبتقديم التاء على السِّين في التسعين.
ثمَّ قال: كتاب اللباس، فذكر متعلقات اللباس والزينة وأحوال البدن في ذلك، وختمه بأحاديث في الارتداف على الدَّواب وآخره: حديث الاضطجاع في المسجد رافعًا إحدى رجليه على الأخرى، وعدته مئة واثنان وثمانون حديثًا.

٩١- الأدبُ: مئتانِ وستةٌ وخمسونَ[١].

٩٢- الاستئذانُ: سبعةٌ وسبعونَ.

٩٣- الدَّعواتُ: ستةٌ وسبعونَ.

٩٤- ومَنَ الدَّعواتِ: ثلاثونَ.

٩٥- الرِّقاقُ: مئةٌ.

٩٦- الحَوضُ: ستةَ عشر.

٩٧- الجَنَّةُ والنَّارُ: سبعةٌ وخمسونَ[٢].

٩٨- القَدرُ: ثمانيةٌ وعشرونَ.

٩٩- الأيمانُ والنُّذورُ: أحدٌ وثلاثونَ[٣].

١٠٠- كفَّارةُ اليَمِينِ: خمسةَ عشر[٤].

١٠١- الفرائضُ: خمسةٌ وأربعونَ[٥].

١٠٢- الحدُودُ: ثلاثونَ[٦].

١٠٣- المُحَاربونَ: اثنانِ وخمسونَ.

١٠٤- الدِّياتُ: أربعةٌ وخمسونَ.

١٠٥- استتابةُ المرتدِّينَ: عشرونَ.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: وقد حرَّرتُها وهي خارج عن التعاليق والمكرر.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: الكلُّ من كتاب الرقاق، وأمَّا صفة الجنة: فقد تقدم ذكرهما في بدء الخلق، وعدّة الرقاق على ما ذكر: مئة وثلاثة وسبعون حديثًا، وقد حرَّرتُه فزاد على ذلك أربعة أحاديث.

(٣) كذا هو في عدّة نسخ، وهو خطأ، وإنما هو أحد وثمانون.

(٤) بل ثمانية عشر حديثًا.

(٥) بل ستة وأربعون حديثًا.

(٦) بل اثنان وثلاثون.

١٠٦- الإكراهُ: ثلاثةَ عشر[١].

١٠٧- تركُ الحِيَلِ: ثلاثةٌ وعشرونَ[٢].

١٠٨- التَّعبِيرُ: ستُّونَ[٣].

١٠٩- الفِتنُ: ثمانونَ[٤].

١١٠- الأحكامُ: اثنانِ وثمانونَ.

١١١- التَّمَني[٥]: اثنانِ وعشرونَ[٦].

١١٢- إجازةُ خبرِ الواحدِ: تسعةَ عشر[٧].

١١٣- الاعتصامُ: ستةٌ وتسعونَ[٨].

١١٤- التَّوحيدُ وعظمةُ الرَّبِ سبحانَه وتَعالى، وغيرُ ذلك إلى آخرِ الكتابِ: مئةٌ [وتسعونَ][٩].

هذا عدُّ الحمُّويّ.

وقدْ رويناهُ عَنِ الحافظِ أبي الفَضل محمَّد بن الطَّاهر المقدسيِّ، بإسنادِه عن الحمُّويّ أيضًا هكذا.

وهذا فَصلٌ نَفيسٌ، يُغتبَطُ به أهلُ العِنايةِ، واللهُ أعلم.

---

(١) بل اثنا عشر حديثًا.
(٢) بل ثمانية وعشرون.
(٣) بل ثلاثة وستون حديثًا.
(٤) بل اثنان وثمانون حديثًا.
(٥) في: (أ) «الأمان».
(٦) بل عشرون من غير المعلق.
(٧) بل اثنان وعشرون.
(٨) بل ثمانية وتسعون حديثًا.
(٩) في: (الأصل، أ): «مئة وسبعون»، والتصويب من الهدي. =

فصلٌ

في بيانِ فائدةِ إعادةِ البخاريِّ رحمه الله تعالى [الحديثَ][(١)] في الأبوابِ وتكريرِه[(٢)] بعضَها في مواضعَ كثيرةٍ من الكتَابِ

اعلم: أنَّ البخاريَّ رحمه الله تعالى كانتْ [له][(٣)] الغاية[(٤)] المرضيةُ من التَّمكن في أنواعِ العُلومِ، وأمَّا دقائقُ الحديثِ واستنباطُ اللَّطائفِ منه، فلا يَكادُ أحدٌ يُقاربُه فيها.

وقد قدَّمنا عن أعلامِ الحديث[(٥)] العُلماءِ من شُيوخِه وغيرهم ما يَدُلُّك على هذا، وإذا نظرتَ في كتابِه جزمتَ بذلك بلا شكٍّ، ثمَّ ليسَ مقصودُه بهذا الكتابِ الاقتصارُ على الحديثِ، وتكثيرُ المتونِ؛ بلْ مرادُه الاستنباطُ منها، والاستدلالُ لأبوابٍ أرادَها من الأصولِ والفُروعِ، والزُّهدِ، والآدابِ، والأمثالِ، وغيرها (ق٧/أ) من الفُنونِ.

ولهذا المعنى أخلى كثيرًا من الأبوابِ عن إسنادِ الحديثِ، واقتصرَ على قوله فيه: «فلانٌ الصحابيُّ، عن النبيِّ ﷺ»، أو: «فيه: حديثُ فلانٍ»، ونحو

= قال الحافظ ابن حجر (الهدي ٢/ ١٢٦٤): فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررتُه وأتقنتُه: (سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثًا)، فقد زاد على ما ذكروه: مئة حديث واثنان وعشرون حديثًا، على أنني لا ادّعي العصمة، ولا السلامة من السهو، ولكن هذا جهدُ من لا جهدَ له، والله الموفَّق.

(١) الزيادة من: (أ). وفي هامش الأصل: (الظاهر: له).

(٢) في: (أ) «تكريرها».

(٣) الزيادة من هامش: (الأصل)، في: (الأصل) «من» ثم شطب عليها، وكتب في الهامش: الظاهر: «له».

(٤) في: (أ) «كان بالغاية».

(٥) «الحديث» لا توجد في: (أ).

ذلك. وقد يذكرُ متنَ الحديثِ بغيرِ إسنادٍ، وقد يحذفُ من أوَّلِ الإسنادِ واحدًا فأكثرَ، وهذانِ النوعانِ يُسمَّيان تعليقًا، كما سأذكرهُ إنْ شاء الله تعالى[١] .

وإنَّما يَفْعلُ هذا؛ لأنَّه أرادَ الاحتجاجَ بالمسألةِ[٢] التي تَرجَم لها، واستغنى عن ذكرِ [إسنادِ][٣] الحديثِ أو عن إسنادِه ومتنِه وأشارَ إليه؛ لكونِه معلومًا، وقد يكونُ ممّا تقدَّم، وربَّما تقدَّمَ قريبًا.

وذكرَ في تَراجُمِ الأبوابِ آياتٍ كثيرةً من القرآنِ العَزيزِ، وربَّما اقتصرَ في بعضِ الأبوابِ عليها، ولا يذكرُ معها شيئًا أصلاً.

وذَكرَ أيضاً في تَراجِمِ الأبوابِ أشياءَ كثيرةً جدًا من فَتاوى الصَّحابةِ والتَّابعينَ فمَنْ بَعْدِهم.

وهذا يصرِّح لكَ بما ذكرناه، وإذا عرفتَ أنَّ مقصودَه ما ذكرنَاه، فلا حِجْر في إعادةِ الحديثِ في مواضعَ كثيرةٍ لائقةٍ به، وقد أطبقَ العلماءُ من الفُقَهاء وغيرهم على مثلِ هذا، فيحتجُّونَ بالحديثِ الواردِ في أبوابٍ كثيرةٍ مختلفةٍ.

روينا عن الحَافِظِ أبي الفَضْل المقدسيِّ[٤] قالَ: كانَ البخاريُّ رحمه الله تعالى يذكرُ الحديثَ في مواضعَ يستخرجُ منه بحُسنِ استنباطِه وغزارةِ فقهِه معنًى يقتضِيه البابَ، وقلَّ ما يُوردُ حديثًا في موضعينِ بإسنادٍ واحدٍ ولفظٍ واحدٍ؛ بل يُورده ثانيًا من طريقِ صحابيٍّ آخرَ أو تابعيٍّ أو غيره؛ ليُقوِّيَ الحديثَ بكثرةِ طُرقِه، أو يختلفَ لفظُه، أو تختلفَ الرِّوايةُ في وَصْله، أو

---

(١) (١/ ٢٦٤).

(٢) في: (أ) «للمسألة».

(٣) الزيادة من: (أ).

(٤) وهو في جزء سمَّاه: «جواب المتعنت على البخاريّ»، كما في هدي الساري (١/ ٢٦).

زيادةِ راوٍ في الإسنادِ، أو نَقْصِه، أو يكونَ في الإسنادِ الأوَّل مدلِّسٌ أو غيرُه لم يذكرْ لفظَ السَّماعِ، فَيُعِيدُه بطريقٍ فيه التَّصريحُ[١] بالسَّماعِ أو غيرِ ذلك، والله أعلم.

فصل

روينا عن أبي الفَضلِ المقدسيِّ، قالَ: الَّذين حدَّث عنهم البخاريُّ في «صحيحه» خمس طبقاتٍ:

الأولى: لم يقعْ حديثُهم إلّا كما وقعَ من طريقِه إليهم.

منهم: محمَّد بن عبد الله الأنصاريُّ، حدَّث عنه، عن حُمَيْد، عن أنسٍ[٢].

ومنهم: مكّيُّ بن إبراهيم، وأبو عاصم النَّبيل، حدَّث عنهما، عن يزيد ابن أبي عُبَيد، عن سَلَمة بن الأَكْوع.

ومنهم: عُبَيد الله بن مُوسى، حدَّث عنه، عن مَعْرُوف، عن[٣] أبي الطُّفيل، عن عليّ[٤].

وحدَّث عنه، عن هِشَام بن عُروة، وإسماعيل بن أبي خَالد، وهما تَابِعيَّان.

ومنهم: أبو نُعَيم، حدَّث عنه، عن الأعمش. والأعمش تابعيٌّ.

---

(١) في: (الأصل) بعد هذا زيادة: «بذكر» ثمّ شطب عليها.

(٢) روى له حديثًا واحدًا بهذا الإسناد، برقم: (٢٧٠٣، وطرفاه في: ٤٤٩٩، ٦٨٩٤).

(٣) في (الأصل،أ): «علي بن أبي الطُّفيل»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب، وهو عامر بن واثلة اللَّيثيّ، آخر الصَّحابة موتًا، وليس له في البخاري غير هذا الموضع.

(٤) رواية عبيد الله بن موسى، عن معروف بن خرّبوذ، عن أبي الطفيل، عن علي برقم (١٢٧).

ومنهم: عليُّ بن عيَّاشٍ، حدَّث عنه، عن حُرَيْز بن عُثمان[١]، عن عبدالله بن بُسْر الصَّحابيِّ[٢].

فهؤلاءِ[٣] وأشباهُهم: الطَّبقةُ الأولى، فكأنَّ البخاريَّ سمعَ مالكًا، والثَّوريَّ، وشُعبةَ وغيرهم؛ فإنَّهم حدَّثوا عن هؤلاءِ وعن طبقتِهم.

الطَّبقة الثَّانية من مشايخِه:

قومٌ حدَّثوا عن أئمةٍ حدَّثوا عن التَّابعينَ، و[هم][٤] شُيوخه الَّذين روى عنهم، عن ابن جُرَيْجٍ، ومالكٍ، وابن أبي ذئْبٍ، وابن عُيَينةَ بالحِجَاز، وشُعَيب، [و][٥] الأوزاعيِّ وطبقتِهما بالشَّام، والثَّوريِّ، وشُعبةَ، وحمَّادٍ، وأبي عَوانةَ، وهمَّام بالعِراقِ، واللَّيثِ، ويعقوبَ بن عبد الرَّحمن بمصرَ، وفي هذه الطَّبقة كثرةٌ[٦].

الثَّالثة:

قومٌ حدَّثوا عن قوم أدركَ زمانَهم، وأمكنه لُقِيُّهم؛ لكن لم يسمعهم، كيزيد بن هَارون، وعبد الرَّزاق.

الرَّابعة:

قومٌ في طبقتِه، حدَّث عنهم عن مشايخِه، كأبي حاتمٍ[٧] محمَّد بن إدريسٍ

---

(١) رواية علي بن عيّاش، عن حريز بن عثمان، عن عبدالواحد بن عبد الله النصريّ، عن واثلة بن الأسقع برقم (٣٥٠٩).

(٢) وأما رواية حريز بن عثمان، عن عبدالله بن بسر برقم (٣٥٤٦) بواسطة عصام بن خالد، عن حريز. ولا يوجد إسناد عند البخاري، عن عليّ بن عيّاش، عن حريز بن عثمان، عن عبد الله بن بسر. وما في الهدي (٢/ ١٢٩٠) ومثل: عليّ بن عيّاش، وعصام بن خالد، حدّثاه عن حريز بن عثمان، هو الصواب.

(٣) في: (أ) «وهؤلاء» بالواو.

(٤) في: (الأصل) «هو» والمثبت من: (أ).

(٥) الزيادة من: (أ).

(٦) في: (أ) «كثيرة».

(٧) في: (الأصل) زيادة الواو، وهو خطأ.

الرَّازيِّ (ق ٧/ب)، حدَّث عنه في «صحيحه» ولم [ينسبه][١] عن يحيي بن صالحٍ[٢].

الخامسة:

قومٌ حدَّث عنهم، وهم أصغرُ منه في الإسنادِ والسِّنِ والوَفاةِ والمعرفةِ، منهم: عبد الله بن حمَّاد [الآمليُّ][٣] وحُسين القَبَّانيُّ وغيرهما[٤].

فهذا تفصيلُ طبقاتِهم مختصرًا، نبَّهتُ عليه؛ لئلا يَظنَّ من لا مَعْرفةَ له إذا حدَّث البخاريُّ:

عن مكِّيٍّ، عن يزيدِ بن أبي عُبيدٍ، عن سَلَمةَ.

ثمَّ حدَّث في موضعٍ آخرَ، عن قُتَيبةَ، عن بَكرِ بن مُضَرٍ، عن عَمْرو بن الحَارث، عن بُكيرِ بن عبد الله بن الأشَجِّ، عن يَزيد بن أبي عُبَيد، عن سَلَمةَ[٥] رضي الله عنه[٦]، أنَّ الإسنادَ الأوَّلَ سقطَ منه شيءٌ. وعلى هذا سائرُ الأحاديثِ.

---

(١) في: (الأصل) «ينبه» والتصويب من: (أ).

(٢) روى البخاري في صحيحه برقم (١٨٠٩) قال: حدّثنا محمَّد، قال: حدّثنا يحيى بن صالح، إلخ. قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥/ ٥٥): كذا في جميع الروايات غير منسوب، فجزم الحاكم بأنه محمَّد بن يحيى الذهليّ، وأبو مسعود بأنه محمَّد بن مسلم بن وارة، وذكر الكلاباذي عن ابن أبي سعيد أنه: أبو حاتم محمَّد بن إدريس الرَّازيّ، وذكر إنه رآه في أصل عتيق، ويؤيده أنَّ الحديث وجد من حديثه، عن يحيى بن صالح المذكور، كذلك أخرجه الإسماعيلي، وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي حاتم، ورواية البخاري عنه في باب الذبح، فإنه روى عنه البخاريّ، قلتُ (القائل ابن حجر): ويحتمل أن يكون هو محمَّد بن إسحاق الصغانيّ، فقد وجدتُ الحديث من روايته، عن يحيى بن صالح، كما سأذكره.

(٣) في (الأصل، أ): «الآيليّ»، وهو خطأ.

(٤) انظر: تغليق التعليق (٥/ ٣٩١ - ٣٩٤)، وهدي الساري (٢/ ١٢٩٠).

(٥) رواه البخاريّ بهذا الإسناد برقم (٤٥٠٧).

(٦) من قوله: «ثم حدّث في موضع آخر» إلى هنا سقط من (أ).

وكان البخاريَّ رحمه الله تعالى يُحدِّثُ بالحديثِ في موضعٍ نازلاً، وفي موضعٍ عاليًا، فقد حدَّث في مواضعَ كثيرةٍ جدًا: عن رجلٍ، عن مالكٍ.

وحدَّث في موضعٍ: عن عَبد الله بن محمَّد المُسنَديِّ، عن مُعَاويةَ بن[1] عَمْرو، عن [أبي][2] إسحاق الفَزَارِيِّ، عن مالكٍ[3].

وحدَّث في مواضعَ: عن رجلٍ، عن شُعبةَ.

وحدَّث في مواضعَ: [عن][4] ثلاثةٍ عن شُعبةَ.

منها[5]: حديثُه عن حَمَّاد بن حُمَيد، عن عُبيد الله بن مُعَاذ، عن أبيه، عن شُعبة[6].

---

(١) في: (أ) «عن» وهو خطأ.

(٢) الزيادة من: (أ).

(٣) رواه البخاري بهذا الإسناد برقم (٤٢٣٤). نزل البخاري في هذا الحديث درجتين، لإنه أخرجه في الأيمان والنذور (٦٧٠٧) عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، وبينه وبين مالك في هذا الموضع ثلاثة رجال.
قال ابن طاهر: والسرّ في ذلك أنَّ في رواية أبي إسحاق الفزاري وحده، عن مالك: «حدَّثني ثور بن زيد»، وفي رواية الباقين: «عن ثور»، وللبخاري حرصٌ شديد على الإتيان بالطّرق المصرّحة بالتحديث، انتهى. فتح الباري (٩/ ٣٣٢ - ٣٣٣).

(٤) الزيادة من: (أ).

(٥) في: (أ) «منهما».

(٦) رواه البخاري بهذا الإسناد برقم (٧٣٥٥). وأخرج مسلمٌ حديث الباب، عن عبيد الله بن مُعاذ بلا واسطة، وهو أحد الأحاديث التي نزل فيها البخاريّ عن مسلم، أخرجها مسلم عن شيخ، وأخرجها البخاريّ بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ، وهي أربعة أحاديث ليس في الصحيح غيرها بطريق التصحيح، وفيه عدّة أحاديث نحو الأربعين مما ينزل منزلة ذلك، وقد أفردتها في جزء جمعتُ ما وقع للبخاريّ من ذلك، فكان أضعاف أضعاف ما وقع لمسلم، وذلك أنَّ مسلمًا في هذه الأربعة باقٍ على الرواية عن الطبقة الأولى أو الثانية من شيوخه، وأمَّا البخاري فإنه نزل فيها عن طبقته العالية بدرجتين، مثال ذلك من هذا الحديث أنَّ البخاري إذا روى حديث شعبة عاليًا كان بينه وبينه راوٍ واحدٍ، وقد أدخل بينه وبين شعبة فيه ثلاثة، وأمَّا مسلم فلا يروي حديث شعبة بأقلّ من واسطتين.

وحدَّث في مواضعَ: عن رجلٍ، عن الثَّوريِّ.

وحدَّث في موضعٍ: عن ثلاثةٍ عنه، فحدَّث عن [حَمْدان][(١)] بن عُمَر، عن أبي النَّضر، عن عُبَيد الله الأَشْجَعيِّ، عن الثَّوريِّ[(٢)].

وأعجبُ من هذا كلِّه أنَّ عبد الله بن المُبَارك رحمه الله تعالى أصغرُ من مالكٍ، وسُفْيَان، وشُعبةَ، ومتأخرُ الوَفاة.

وحدَّث البخاريُّ عن جماعةٍ[(٣)] من أصحابِه عنه، وتأخرتْ وفاتُهم، ثمَّ حدَّث عن سَعِيْد بن مَرْوان، عن محمَّد بن عَبد العزيز بن أبي رِزْمة، عن أبي صَالحِ سَلْمَوَيْه، عن عبد الله بن المُبَارك[(٤)]، فَقِس على هذا أمثالَه.

وقد حدَّث البخاريُّ عن قومٍ خارجِ «الصَّحيحِ»، وحدَّث عن رجلٍ عنهم في «الصَّحيحِ».

منهم: أحمدُ بن مَنِيع، ودَاودُ بن رُشَيد.

وحدَّث عن قومٍ في «الصَّحيحِ»، وحدَّث عن آخرينَ عنهم.

منهم: أبو نُعَيم، وأبو عَاصِم، والأنصاريُّ، وأحمدُ بن صالح، وأحمدُ بن حَنبل، ويحيى بن مَعِين. وفيهم كثرةٌ، فإذا رأيتَ مثلَ هذا فأصلُه ما ذَكَرنا.

وقدْ روِّينا عنه، قال: لا يكونُ المحدِّثُ محدِّثًا كامِلاً حتّى يَكتبَ عمَّن هو فوقَه وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه[(٥)].

وروينا هذا الكلامَ أيضًا عن وكيعٍ[(٦)].

هذا آخرُ كلامِ المقدسيِّ رحمه الله تعالى.

---

(١) في (الأصل، أ): «أحمد»، وهو خطأ.

(٢) رواه البخاري بهذا الإسناد برقم (٤٦٠٩).

(٣) في: (أ) «حماد» وهو خطأ.

(٤) رواه البخاريّ بهذا الإسناد برقم (٤٩٥٣).

(٥) أورده الحافظ ابن حجر في الهدي (٢/ ١٢٩٠)، وفي التغليق (٥/ ٣٩٤).

(٦) رواه الحافظ ابن حجر في التغليق بإسناده (٥/ ٣٩٤).

فصل

قد ذكرتُ ممَّا[١] يتعلقُ بالإمام أبي عبد الله البُخاريِّ و«صحيحه»، ما يُستدلُّ به على عظيمِ[٢] محلِّهما وكبيرِ قدرِهما. وها أنَا أختمُ أحوالَه بأمدح ما وُصِف به إنسانٌ.

روينا عن محمَّد بن أبي حاتم ورَّاق البُخاريّ، قال: كانَ البخاريُّ إذا كنتُ معه في سفرٍ جَمَعنا بيت إلا في القيظ[٣] أحيانًا، فكنتُ أراه يقومُ في ليلةٍ خمس عشرة مرَّة إلى عشرين مرَّة، في كلّ مرَّة يأخذُ القدّاحةَ، فيُوري نارًا بيده ويُسرجُ، ثمَّ يُخرج أحاديثَ يُعَلِّمُ عليها، ثمَّ يضعُ رأسَه، وكانَ يصلِّي في وقتِ السَّحر ثلاث عشرة ركعةً يُوتِر منها بواحدةٍ[٤].

ورأيتُه استلقى على قفاهُ يومًا ونحن بفِرَبْر في تصنيفِ كتابِ التَّفسير، وكانَ أتعب نفسَه في ذلك اليوم في كثرةِ إخراجِ الحديثِ. فقلتُ له: يا أبا عبد الله! سمعتُكَ تقولُ: ما أتيتُ شيًا بغيرِ علمٍ قطُّ منذ عَقِلتُ، فأيُّ علمٍ في هذا الاستلقاء؟ فقالَ: أتعبنَا أنفُسَنا في هذا اليومِ، وهذا ثغرٌ [من الثُّغورِ][٥] خشيتُ أن يحدثَ حدثٌ من أمرِ العدوّ، فأحببتُ[٦] (ق٨/أ) أنْ استريحَ،

---

(١) في: (أ) «ما».

(٢) في: (أ) «عِظَم».

(٣) في: (أ) «القيض». قال الجوهري في الصحاح (٣/ ١١٧٨، باب الظاء، فصل القاف): القيظ: حمارة الصيف. وقاظ بالمكان وتقيّظ به: إذا أقام به في الصيف.

(٤) في تاريخ بغداد زيادة بعد هذا، وهي: وكان لا يُوقظني في كلّ ما يقومُ، فقلتُ له: إنك تحمل على نفسك كلّ هذا ولا توقظني؟ قال: أنت شابٌ، فلا أحبُّ أن أفسد عليك نومك.

(٥) الزيادة من تاريخ الخطيب.

(٦) قوله: «أن يحدث حدث من أمر العدو فأحببت» سقط من: (أ).

وآخذَ أُهْبةَ ذلك، فإنْ غَافَصنا[١] العدوُّ، كان بِنا حِرَاكٌ[٢].

قلتُ: هذه الحكايةُ وإنْ اشتملتْ على نفائسَ، فمقصودي التَّنبيهُ على قوله: «ما أتيتُ شيئًا بغير علمٍ».

رضي الله عنه وأرضاهُ، وجمعَ بيننا وبينَه في دارِ كرامتِه مع مَن اصطفاهُ، وجزاهُ عنّي وعن سائرِ المسلمينَ أبلغَ الجزاءِ، وحباه أكملَ الحباءِ.



فصل

في التَّنبيه على أسماءِ الرُّواة الَّذين بينَنا وبينَ البخاريِّ

قَدْ قدَّمنا[٣] أنّي أرويه عن جماعةٍ عن أبي الوَقْت، عن الدَّاوديِّ، عن الحمُّوييِّ، عن الفِرَبْريِّ، عن البخاريِّ.

فأما الفِرَبْريّ:

فهو أبو عبد الله محمَّد بن يُوسف بن مَطَر بن صالحِ بن بِشْرٍ[٤].

منسوبٌ إلى فِرَبْر، قريةٌ من قُرى بُخارا - وهي بكسر الفاءِ، وفتح الرّاءِ، وإسكانِ الباءِ الموحدَّة - ويقالُ: - بفتح الفاءِ - أيضًا.

---

(١) قال الليث: غافصتُ فلانا: أخذتُه على غرّة، فركبته بمساءة، قال: والغافصةُ: أوازم الدهر. تهذيب اللغة (٨/ ٢٦).

(٢) رواه الخطيب في تاريخه (٢/ ١٣ - ١٤).

(٣) في: (أ) «قدّمتُ أنا نرويه».

(٤) ترجمته في: وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٠)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٠)، العبر (٢/ ١٨٣)، الوافي بالوفيات (٥/ ٢٤٥)، شذرات الذهب (٢/ ٢٨٦).

وممن ذَكَر الوَجهين في الفَاء: القاضي أبو الفَضل عِياضُ بن مُوسى[(١)]، وأبو إسحاق بن قُرْقُول صاحب «مطالع الأنوار»، وأبو بكر الحَازِميُّ[(٢)].

قال الحازِميُّ: والفتحُ أشهرُ.

ولم يَذكر ابن مَا كُولا[(٣)] غيره.

والوَجْهان في النَّسب لهما في القَريةِ.

روينا عن الإمام أبي نَصْر أحمد بن محمَّد الكُلاباذيِّ، قالَ: كانَ سَماع الفِرَبْريّ من البخاريِّ، يعني: «صحيحه» مرَّتين: مرَّة بِفِرَبْر سنةَ ثمانٍ وأربعين ومئتين. ثمَّ مرَّة: ببُخارا سنةَ ثنتين وخمسينَ ومئتين[(٤)].

وتوفي الفِرَبْريُّ: لعَشرٍ بقيتْ من شوَّال سنة عشرين وثلاثِ مئةٍ.

قال أبو بَكر السَّمعانيُّ في «أماليه»[(٥)]: وُلِد الفِرَبْريُّ سنةَ إحدى وثلاثين ومئتين.

---

(١) مشارق الأنوار (٢/ ٢٠٦) ونصُّه: مدينة من مُدن خراسان، سمعناها من شيوخنا: بكسر الفاء، وفتح الراء، بعدها باء ساكنة بواحدة، وآخره راء- وكذا قيّدنا من كتاب الدّارقطني في المؤتلف عن شيخنا أبي علي الشّهيد، وكذا كان بخطه في نسخته، وقيّده الأمير ابن ماكولا: (الإكمال ٧/ ٨٤، ضبطه المحقق نايف العباس بكسر الفاء، وهو خطأ) بفتح الفاء، وكذا وجدتُه في نسخة قديمة من كتاب الدّارقطني.
قلتُ: الذي في كتاب المؤتلف والمختلف (٤/ ١٨٩٦): وأمَّا فربر: - بالفاء والباء -، فهو بلد من بلاد خراسان. قال المحقق في هامش رقم (٦): في: (ت) «فَرَبْر»، وفي: «فِرَبْر»، ويظهر من هذا أن الدّارقطني شكّله بالوجهين، ولم يضبطه بالحروف.

(٢) في الأماكن (٢/ ٧٣٨) ونصه: بفتح الفاء والراء، وسكون الباء الموحدة، وآخره راء أخرى، ويقال: بكسر الفاء، والأول: أشهر.

(٣) الإكمال (٧/ ٨٤).

(٤) الهداية والإرشاد (١/ ٢٤).

(٥) ذكر الذهبي في السير (٢٠/ ٤٦١، في ترجمة: السَّمعانيّ): أنَّ له: «الأمالي» مئتا طاقة، وخمس مئة مجلس، وكذا: «الأمالي» ستون طاقة.

قالَ: وكانَ ثقةً وَرِعًا.

وقد سَمِع الفِرَبْرِيُّ من: قُتَيبةَ بن سَعيدٍ، وعليِّ بن خَشْرم، فشارَكَ البخاريَّ ومسلمًا في الرِّوايةِ عنهما.

وأما الحَمُّوييُّ:

فهو: بفتحِ الحاءِ المهملةِ، وضمّ الميم المشدَّدة، وهو: أبو محمَّد عبد الله ابن أحْمد بن حَمُّويه السَّرَخْسيُّ[1] نزيل بُوْشَنج، وَ[2] هَرَاة.

رحلَ إلى ما وراءِ النَّهرِ، وكان سَمَاعُه «صحيحَ البخاريِّ» من الفِرَبْرِيِّ بِفِرَبْر سنةَ ست عشرة وثلاث مئةٍ.

قال الحافظُ أبو ذَرٍّ: وكان الحَمُّوييُّ ثقةً[3].

تُوفي في ذي الحجّة لليلتين بقيتا من سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة.

وأما الدَّاودِيُّ:

فهو: أبو الحسن عبد الرَّحمن بن محمَّد بن المُظَفَّر بن محمَّد بن دَاود بن أحمد بن مُعَاذ بن سَهْل بن الحَكم[4] الدَّاوديُّ، البُوشَنجِيُّ[5].

---

(١) ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩٣)، العبر (٣/ ١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠١٣)، الوافي بالوفيات (٣/ ٣١٦)، شذرات الذهب (٣/ ١٢٩).

(٢) في: (أ) بدون الواو.

(٣) إفادة النصيح (ص: ٣٤)، وزاد: صاحب أصول حِسان.

(٤) هكذا في التقييد لابن نقطة (ص: ٣٣٥، رقم ٤٠٥)، وفي تاريخ الإسلام للذهبي (١٠/ ٢٤٩). وفي إفادة النصيح (ص: ١٢٥): ابن داود بن حَمَد بن معاذ بن الحكم ابن شيرزاد بن سهل.

(٥) ترجمته في: الأنساب (٥/ ٢٦٣)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٢٢)، العبر (٣/ ٢٦٤)، النجوم الزاهرة (٥/ ٩٩)، شذرات الذهب (٣/ ٣٢٧).

وبُوشَنج[1] بلدةٌ بنَواحي هَرَاة.

كان سَماعُه «صحيحَ البخاريِّ» من الحَمُّوييِّ في صفرِ سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة[2].

قال أبو سَعد السَّمعانيُّ: كانَ الدَّاوديُّ وجهُ مشايخِ خُراسانَ، وله قدمٌ راسخةٌ في التَّقوى.

قالَ: وحكي أنَّه بقي أربعينَ سنةً لا يأكل اللَّحمَ وَقت نَهب التُّرْكُمان، وكانَ يأكلُ السَّمكَ.

فحُكِي له: أنَّ بعضَ الأمراء أكلَ على[3] [بعض][4] حافَة الموضعِ الَّذي يُصاد له منه السَّمك، ونُفِضت سُفرته وما فَضُل منه في النَّهر، فما أكلَ السَّمك بعد ذلك[5].

وُلِد رحمه الله تعالى في شهرِ ربيع الآخرِ سنة أربع وسبعين وثلاث مئة.

وتوفي ببُوشَنج في شوالِ سنة سبعٍ وستين وأربع مئةٍ، رحمه الله تعالى.

وأمَّا أبو الوَقْت:

فهو: عبد الأول بن عِيسى بن شُعيب بن إبراهيم بن إسحاق السِّجْزيُّ[6]

---

(١) ويقال أيضًا: فوشنج (هي باء فارسية)، مدينة صغيرة، بشين معجمة، على سبعة فراسخ من هَراة. تاريخ الإسلام (١٠/ ٢٥١).

(٢) إفادة النصيح (ص: ١٢٧).

(٣) «على» لا توجدُ في: (أ).

(٤) الزيادة من: (أ).

(٥) نقله الذهبي في تاريخ الإسلام (١٠/ ٢٥٠).

(٦) في إفادة النصيح (ص: ١١٩): السِّجزيُّ الأصل، الهَرويُّ المنشإ، المالينيُّ الاستيطان، الصُّوفيُّ النحلة، البُوشنجيُّ الرِّحلة.

الهَرَويُّ، الصُّوفيُّ(١) .

قال السَّمعانيُّ: سمعتُ أنَّ والده سَمَّاه محمَّدا، فسمَّاه الإمام عبد الله الأنصاريُّ عبد الأول، وكنَّاه بأبي الوَقْت. وقال: الصُّوفيُّ ابنُ وقته(٢) .

قال السَّمعانيُّ: قال لي أبو الوَقْت وُلِدتُ في ذي القَعْدة سنة ثمانٍ وخمسين وأربع مئةٍ بهَرَاة. وتوفي ليلة الأحد سادس ذي القعدة سنة ثلاثٍ(٣) وخمسين وخمس مئةٍ.

قال غيره: دفن بالشُّونِيْزية(٤) من مَقابِر بغداد.

وكانَ مُستقيمَ الرَّأي، حَسنَ الذِّهن (ق٨/ب).

وكانَ سَماعُه «صحيحَ البخاريِّ» سنة خمسٍ وستين وأربع مئةٍ(٥)، وهو في السَّنة السَّابعة من عُمره، وسَمِع منه الأئمةُ والحُفَّاظُ.

وأمَّا الزَّبِيدِيُّ:

فهو: بفتحِ الزَّاي مَنسُوبٌ إلى زَبِيْد بلدةٌ معروفةٌ باليَمن.

---

(١) ترجمته في: الإنساب (٧/ ٤٧)، وفيات الأعيان (٣/ ٢٢٦)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٣٠٣)، العبر (٤/ ١٥١)، شذرات الذهب (٤/ ١٦٦).

(٢) نقله الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٣٠٦).
وأما قوله: «الصوفي ابن وقته» فمصطلح قلّ من يعرف معناه، ولصلتي الوثيقة بتراث شيخ الإسلام الهروي بالفارسية والعربية منها، فقد بحثت كثيرًا ولم أقف عليه في كتبه حتى أرشدني أستاذي وشيخي الجليل العلامة المحدث الدكتور محمود ميرة الحلبي حفظه الله، وبارك في عمره إلى كتاب: «الرسالة» للإمام القشيري وقد شرح هذا المصطلح في كتابه (ص: ٢٢) حيث يقول: «يقولون: الصوفي ابن وقته» يريدون بذلك أنه مشتغل بما هو أولى به في الحال، قائم بما هو مطالب به في الحين. وقيل: الفقير لا يهمه ماضي وقته وآتيه، بل يهمه الذي هو فيه. وقيل: الاشتغال بفوات وقت ماضٍ إلى تضييع وقت ثانٍ.

(٣) في هامش: (الأصل) في نسخة: «ثمان».

(٤) في: (أ) «الشونيز».

(٥) إفادة النصيح (ص: ١١٩).

وهو: أبو عبد الله الحُسَين بن أبي بَكر المُبَارك بن محمَّد بن يَحيى[١].

ووردَ دمشقَ، وأسمعَ بها: «صحيحَ البخاريِّ» وغيرَه، وألحقَ الأحفادَ بالأجدادِ.

توفي في الرَّابع والعشرين من صَفر سنة إحدى وثلاثين وست مئةٍ، رحمه الله تعالى.

وأمَّا شُيوخنا الَّذين سمعنَاهم عن الزَّبيديِّ، فمنهم:

الإمامُ، العَلامةُ، ذُو الفُنونِ من أنواعِ العُلومِ والمعارفِ، وصاحبُ الشَّمائلِ الرَّضيّةِ، والمحاسنِ السَّنيّةِ واللَّطائفِ: أبو محمَّد عبد الرحمن بن الشَّيخ الصَّالح الإمام، المجمع على جلالتِه وصلاحيتِه: أبي عُمَر محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن قُدامة المقدسيِّ الحنبليِّ[٢].

وهو إمامُ الحَنابِلة في عَصرنا بدِمشقَ وسائر نواحي الشَّامِ، ذُو الوَجاهة والقَبُول عند الخَواصِّ والعَوامِ.

سمعتُه يقولُ: مولدي في الخامسِ والعشرين من المحرّمِ سنة سبعٍ وتسعين وخمس مئةٍ.

باركَ اللهُ للمسلمينَ في حياتِه، ورفعَ في الفِردَوس درجاتَه، وجمعَ بينَنا وبينَه في دارِ كرامتِه بفضلِه ورحمتِه.

❁❁❁❁❁

---

(١) ترجمته في: التكملة لوفيات النقلة (٣/ ٣٦١)، سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٥٧)، العبر (٥/ ١٢٤)، النجوم الزاهرة (٦/ ٢٨٦)، شذرات الذهب (٥/ ١٤٤).

(٢) ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ١٧٢)، المقصد الأرشد (٢/ ١٠٧)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩٢)، الوافي بالوفيات (١٨/ ٢٤٠)، شذرات الذهب (٥/ ٣٧٦).

فصل

قالَ جمهورُ العُلماءِ: لا يثبتُ الجرحُ إلا مفسَّرًا، مُبيّن السَّببِ؛ لئلا يجرحَ بما يتوهّمه جارحًا وليس جارحًا.

وفي الصَّحيحين جماعةٌ قليلةٌ جَرحهم بعضُ المتقدّمين، وهو محمولٌ على أنَّه لم يثبتْ جرحُهم بشرطِه[1].

---

(١) الرُّواة الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما على قسمين:
أحدهما: من احتجّا له في الأصول.
والثاني: من خرّجا له متابعة واستشهادا واعتبرا.
فالقسم الأول: الذين أخرجا لهم على سبيل الاحتجاج على قسمين:
١- من لم يُتكلم فيه بجرح، فذاك ثقةٌ حديثه قويٌّ، وإن لم ينصّ أحدٌ على توثيقه، حيث اكتب التوثيق الضمني من إخراج الشيخين أو أحدهما له على وجه الاحتجاج، وهما قد التزما بالصحة، وشرط راوي الصحيح: العدالة وتمام الضبط.
٢- من تُكلم فيه بالجرح، فله حالتان:
أ- تارة يكون الكلام فيه تعنتًا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قويٌّ أيضًا.
ب- وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا ينحطُّ حديثه عن مرتبة الحسن لذاته.
ويوضحُ ذلك قول الحافظ ابن حجر: ينبغي أنْ يُزاد في التعريف بالصحيح، فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط، أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا، ولا معللاً.
وإنما قلتُ ذلك؛ لأنَّني اعتبرتُ كثيرًا من أحاديث الصحيحين فوجدتُها لا يتمُّ الحكم عليها بالصّحة، إلا بذلك.
والقسم الثاني: الذين أخرجا لهم في الشواهد والمتابعات والتعاليق:
فهؤلاء تتفاوت درجات من أُخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وُجد لغير الإمام في أحد منهم طعنٌ، فذلك الطعنُ مقابلٌ لتعديل هذا الإمام، فلا يُقبلُ إلا مبيّن السبب، مفسّرًا بقادح يقدحُ في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقًا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأنَّ أسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدحُ، ومنها لا يقدحُ. ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٨١- ٨٣)، لشيخي وأستاذي الجليل الدكتور عبد العزيز عبد اللطيف رحمه الله.

فصل

قد استدركَ الدَّارقطنيُّ على البخاريِّ ومسلمٍ أحاديثَ، وطَعنَ في بعضِها، وذلك الطَّعنُ الَّذي ذكرهُ فاسدٌ، مبنيٌّ على قواعدَ لبعضِ المحدّثين، ضعيفةٌ جدًا، مخالفةٌ لِمَا عليه الجمهورُ من أهلِ الفقه والأصولِ وغيرهم ولقواعدِ الأدلةِ، فلا تغترَّ بذلك[١].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الهدي (٢/ ٩٢٣): واختلف كلام الشيخ محيي الدين في هذه المواضع، فقال في مقدمة شرح مسلم (١/ ١٣٤): ما نصّه: (فصل) قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا فيها بشرطهما، ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألّف الدارقطني في ذلك، ولأبي مسعود الدّمشقيّ أيضًا عليهما استدراك، ولأبي عليٍّ الغسانيّ في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما، وقد أجيب عن ذلك أكثره، انتهى.
وقال في مقدمة شرح البخاريّ، ثمَّ ساق كلامه هنا. وقال: وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنّها ليست كلّها كذلك، وقوله في شرح مسلم: وقد أجيب عن ذلك أو أكثره هو الصوابُ.
فإن منها ما الجواب عنه غير منتهضٌ كما سيأتي، ولو لم يكن في ذلك إلا الأحاديث المعلقة التي لم تتصل في كتاب البخاري من وجه آخر، ولا سيمّا إن كان في بعض الرجال الذين أبرزهم فيه من فيه مقالٌ كما تقدم تفصيله، فقد قال ابن الصلاح: عن حديث بهز بن حكيم المذكور وامثاله ليس من شرطه قطعًا، وكذا ما في مسلم من ذلك، إلا أنَّ الجواب عما يتعلق بالمعلق سهلٌ، لأنَّ موضوع الكتابين إنما هو للمسندات، والمعلق ليس بمسند، ولهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر، لعلمه بأنّها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذُكرتْ استئناسًا واستشهادًا، والله أعلم.
وقد ذكرنا الأسباب الحاملة للمصنف على تخريج ذلك التعليق، وأنَّ مراده بذلك أن يكون الكتابُ جامعًا لأكثر الأحاديث التي يحتجُّ بها، إلا أنَّ منها: ما هو على شرطه، فساقه سياق أصل الكتاب، ومنها: ما هو على غير شرطه، فغاير السياق في إيراده ليمتاز، فإنتفى إيراد المعلقات، وبقي الكلامُ فيما عُلّل من الأحاديث المسندات.
وعدّةُ ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاريّ، وإن شاركه مسلمٌ في بعضه: مئة وعشرة أحاديث، منها: ما وافقه مسلمٌ على تخريجه، وهو اثنان وثلاثون حديثًا. ومنها: ما انفرد بتخريجه، وهو ثمانية وسبعون حديثًا، ثمَّ أجاب عنه بالتفصيل.

فصل

المرفوعُ من الحديثِ: هو ما أُضيفَ إلى رسول الله ﷺ خاصّةً قولاً أوفعلاً أوتقريرًا[١] .

والموقوفُ: هو[٢] ما أضيفَ إلى صحابيٍّ كذلك[٣] .

والمقطوعُ: هو ما أضيفَ إلى تابعيٍّ أو من دونه كذلك.

والمنقطعُ: ما لم يتَّصل سندُه على أي وجهٍ كان انقطاعُه[٤] .

فإنْ سقطَ منه رجلان فأكثر سُمِّي أيضًا: مُعضَلاً - بفتح الضَّاد -.

وأمَّا المرسلُ: فمذهبُ الفُقهاء وجماعةٍ من المحدّثين: أنَّه ما انقطعَ سندُه كالمنقطعِ.

وقالَ جماعةٌ من المحدِّثين أو أكثرهم: لا يُسمَّى مرسلاً إلا ما أخبرَ فيه التَّابعيُّ عن النبيِّ ﷺ.

وشرطَ بعضُهم: أنْ يكونَ تابعيًا كبيرًا.

ثمَّ مذهبُ الشّافعيِّ والمحدّثين: أنَّ المُرسلَ لا يحتجُّ به[٥] .

وقالَ مالكٌ وأبو حنيفةَ وأحمدُ وأكثرُ الفقهاء: يحتجُّ به[٦] .

---

(١) لا يقعُ مطلقه على غيره متصلاً كان أو منقطعاً بسقوط الصحابيّ منه، أو غيره. تدريب الراوي (١/ ٢٠٢).

(٢) «هو» لا توجدُ هنا وفي التي بعدها.

(٣) متصلاً كان إسناده أو منقطعا. ويستعمل في غيرهم كالتَّابعين مقيّدا، فيقال: وقفه فلان على الزهريّ، أو غيره. تدريب الراوي (١/ ٢٠٢).

(٤) هذا هو الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب، وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين. ثمَّ إن الإنقطاع قد يكون ظاهرا، وقد يخفى فلا يدركهُ إلا أهل المعرفة، وقد يعرف بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل، أو أكثر. تدريب الراوي (١/ ٢٣٥- ٢٣٦).

(٥) كما حكاه عنهم مسلمٌ في صدر صحيحه (١/ ٢٠)، وابن عبد البر في التمهيد (١/ ٥).

(٦) انظر: تدريب الراوي (١/ ٢٢٣).

ومذهبُ الشافعيِّ: أنَّه إذا انضمَّ إلى المُرسلِ ما يعضُده احتجَّ به، وبانَ بذلك صحتُه.

وذلكَ بأنْ يروى مُسندًا أو مُرسلاً من جهةٍ أخرى.

أو يعملَ به بعضُ الصَّحابةِ رضوان الله عليهم[١]، أو أكثرُ العُلماءِ[٢].

سواءٌ عندَه في هذا مرسلُ سعيد بن المسيِّب وغيره[٣].

وقالَ بعضُ أصحابِه: مُرسلُ سعيدٍ حجةٌ مطلقًا؛ لأنَّها[٤] فُتِّشتْ فوُجدتْ مسندةً[٥].

وليسَ كما قالَ، وقد بيّنتُ ذلك في «الإرشادِ في عُلومِ الحديثِ»[٦].

---

(١) قوله: «رضوان الله عليهم» لا يوجد في: (أ).

(٢) نصّ عليه الشافعيّ في الرسالة (ص: ٤٦٢- ٤٦٥، فقرتا: ١٢٦٩ - ١٢٧٠).

(٣) اشتهر عن الشافعي أنّه لا يحتجُّ بالمرسل، إلا مراسيل سعيد بن المسيب، قال المؤلف في شرح المهذب (المجموع ١/ ٦١)، وفي الإرشاد (١/ ١٧١): والإطلاق في النفي والإثبات غلطٌ. بل هو يحتجُّ بالمرسل بالشروط المذكورة، ولا يحتجُّ بمراسيل سعيد إلا بها أيضًا. قال: وأصل ذلك أنَّ الشافعي قال في مختصر المزنيّ (ص: ٦٧): أخبرنا مالكٌ، عن زيد ابن أسلم، عن سعيد بن المسيب، أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان. وعن ابن عباس: إن جزورا نحرت على عهد أبي بكر، فجاء رجلٌ بعناق، فقال: أعطوني بهذه العناق. فقال أبوبكر: لا يصلح هذا. قال الشافعيُّ: وكان القاسم بن محمَّد، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وأبو بكر بن عبد الرحمن: يحرمون بيع اللحم بالحيوان. قال: وبهذا نأخذ، ولا نعلمُ أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ خالف أبابكر الصديق، وإرسال سعيد بن المسيب عندنا حسن، انتهى. تدريب الراوي (١/ ٢٢٤ - ٢٢٥).

(٤) «لأنها» سقطت من: (أ).

(٥) قال أبو الحسين بن القطان وغيره: كشف الإمام الشافعيّ عن حديث ابن المسيب فوجدهُ كلّه مسندا متصلاً، فاكتفى عن طلب كلّ حديث بعد فراغه من الجملة. وذكر أبو نصر ابن الصباغ عن جماعة من أصحابه إن الشافعيَّ إنما احتجّ بمراسيل سعيد بن المسيب؛ لأنَّه عرف من حاله إنه لا يرسل إلا عن الصَّحابة ﷺ، فصار كأنَّه قال: أخبرني بعض الصَّحابة أنَّ النبي ﷺ قال كذا وكذا، ولو قال ذلك؛ لكان حجّة، فإن الصَّحابة قد زكّاهم الله تعالى وأثنى عليهم في كتابه العزيز. جامع التحصيل (ص: ٣٤).

(٦) (١/ ١٧٦).

هذا في غير مُرسل الصحابيّ، أمَّا مُرسلُه: وهو روايتُه ما لم يُدركْه أو يحضُره، كقولِ عائشةَ رضي الله عنها: «كانَ أوَّلُ ما بُدئ به رسولُ الله ﷺ من الوَحْي الرُّؤيا»[١].

فمذهبُ الشَّافعيّ (ق٩/أ) والجماهيرُ: أنَّه حجَّةٌ.

وقالَ الأستاذُ أبو إسحاق الإسفرايينيُّ[٢]: ليسَ بحُجّةٍ، إلا أنْ يقولَ: لا أروي إلا عن صحابيٍّ؛ لأنَّه قد يروي عن تابعيٍّ.

والصَّوابُ: الأوَّلُ؛ لأنَّ روايتَه غالبًا عن النبيِّ ﷺ، أو عن[٣] صحابيٍّ آخرَ، فإذا روى عن تابعيٍّ على النُّدور بيَّنَهَ[٤].



فصل

إذا روى بعضُ الثِّقاتِ الحديثَ متّصلاً وبعضُهم مُرسلاً، أو بعضُهم مرفوعًا وبعضُهم مَوقوفًا، أو وصلَه هو أو رفعَه في وقتٍ، وأرسلَه أو وقفَه في وقتٍ.

فالصَّحيحُ الَّذي عليه الفقهاءُ وأهلُ الأصولِ ومحققو المحدِّثين: أنَّه يُحكمُ

---

(١) سيأتي برقم (٣) (١/ ٣٣٧).

(٢) في: (أ) «الاصفرائينيّ».

(٣) «عن» لا توجدُ في: (أ).

(٤) الإرشاد (١/ ١٧٣- ١٧٤).

قال العلائيُّ: إن القدر الذي رواه بعض الصَّحابة عن التَّابعين نُزرٌ يسير جدا، وأكثره كلمات عنهم أو حكايات ونحو ذلك.

وقال الحافظ ابن حجر: وقد تتبعتُ روايات الصَّحابة رضي الله عنهم عن التَّابعين، وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيءٌ يثبتُ، فهذا يدلّ على ندور أخذهم عن من يضعّف من التَّابعين. جامع التحصيل (ص: ٣٢)، النكت (٢/ ٣٥٨).

بالوصلِ والرَّفعِ؛ لأنَّه زيادةُ ثقةٍ[١] .

وقيلَ: يُحكمُ بالإرسالِ والوقفِ. ونقلَ الخطيبُ[٢] هذا عن أكثرَ المحدِّثين.

وقيلَ: يُؤخذُ بروايةِ الأحفظِ.

وقيلَ: الأكثرُ[٣] .



زيادةُ الثِّقةِ مقبولةٌ عند الجُمهورِ من الطَّوائفِ[٤] .

وقيلَ: لا تُقبلُ.

وقيلَ: تُقبلُ من غيرِ من رواه ناقصًا، ولا تُقبلُ منه للتُّهمة، وهو ضعيفٌ.

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١/ ٢٥٣ - ٢٥٤).

(٢) الكفاية (ص: ٤٥٠).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٧٧٨): ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كلّ حديثٍ يقومُ به ترجيح خاص، لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق، ولأجل هذا كان مجال النظر في هذا أكثر من غيره، وغن كان أحد المتماثلين أكثر عددا، فالحكم لهم على قول الأكثر، وقد ذهب قوم إلى تعليله وإن كان من وصل أو رفع أكثر، والصحيحُ خلاف ذلك.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٦٨٨) متعقبًا عليه: وفيه نظرٌ كثيرٌ؛ لأنه يرد عليهم الحديث الذي يتحدُّ مخرجه، فيرويه جماعة من الحفاظ الأثبات على وجهٍ، ويرويه ثقة دونهم في الضبط والإتقان على وجه يشتمل على زيادة تخالف ما رووه، إمّا في المتن، وإما في الإسناد، فكيف تقبل زيادته، وقد خالفه من لا يغفل مثلهم عنها؛ لحفظهم أو لكثرتهم، ولا سيّما إن كان شيخهم ممن يجمع حديثه، ويعتني بمروياته كالزهريّ وأضرابه بحيث يُقال: إنه لو رواها لسمعها منه حفّاظ أصحابه ولو سمعوها لروها، ولما تطابقوا على تركها، والذي يغلب على الظنّ في هذا وأمثاله: تغليط راوي الزيادة.

فصلٌ

إذا قالَ الصَّحابيُّ: (أُمِرنا بكذا)، أو: (نُهِينا عن كذا)[١] أو: (من السُّنة كذا)[٢] ، أو: (أُمِر بلالٌ أنْ يشفعَ الأذانَ)[٣] ونحو ذلك، فكلّه مرفوعٌ على الصَّحيح الَّذي عليه جمهورُ العلماءِ من الطَّوائفِ. سواءٌ قالَ ذلك في حياةِ رسول الله ﷺ أو بعده.

وقيلَ: موقوفٌ[٤] .

---

(١) نبه الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٥٢١): بنتبيهات، فقال: الأول: قيل: محل الخلاف في هذه المسألة فيما إذا كان قائل ذلك من الصحابة غير أبي بكر رضي الله عنه وعنهم، أما إذا قال أبي بكر رضي الله عنه، فيكون مرفوعًا قطعًا؛ لأن غير النبي ﷺ لا يامره ولا ينهاه؛ لأنه تأمر بعد النبي ﷺ، ووجب على غيره امتثال أوامره. حكى هذا المذهب أبو السعادات ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول (١/ ٩٤)، وهو مقبول.

الثاني: لا اختصاص لذلك بقوله: أمرنا أو نهينا، بل يلحق به ما إذا قال: أمر فلان بكذا، أو نهى فلان عن كذا، أو أمر أو نهى، بلا إضافة، وكذا مثل قول عائشة رضي الله عنها: كنا نؤمر بقضاء الصوم، الحديث.

الثالث: إذا قال: أمرنا رسول الله ﷺ بكذا، او سمعته يأمر بكذا، فهو مرفوعٌ بلا خلاف؛ لانتفاء الاحتمال المتقدم.

الرابع: نفي الخلاف المذكور عن أهل الحديث، فقال البيهقي: لا خلاف بين أهل النقل أن الصحابي إذا قال: أمرنا أو نهينا، أو من السنة كذا، أنه يكون حديثًا مسندًا.

(٢) نفى البيهقي الخلاف عن أهل النقل في ذلك كما تقدم قبل، وسبقه إلى ذلك الحاكم، فقال في الجنائز من المستدرك (١/ ٣٥٨) عقب قول ابن عباس حين صلى على جنازة، فجهر بالحمد لله، ثمَّ قال: إنما جهرتُ لتعلموا أنها سنة، قال الحاكم: أجمعوا على أنّ قول الصحابيّ رضي الله عنه: السنة كذا، حديثٌ مسندٌ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٥)، ومسلم (٢/ ٣٧٨).

(٤) لاحتمال أن يكون الآمر غيره، كأمر القرآن، أو الإجماع، أو بعض الخلفاء، أو الاستنباط، وأن يريد سنة غيره.

وأجيب ببعد ذلك، مع أن الأصل الأول، وقد روى البخاري في صحيحه (١٦٦٢) في حديث ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، في قصته مع الحجّاج =

وإذا قيلَ في الحديثِ عند ذكر الصَّحابي: (يَرْفَعُه)، أو: (يُنميه)، أو: (يَبْلُغ به)، أو: (روايةً). فمرفوعٌ بالاتّفاق[١] .

وإذا قالَ التَّابعيُّ: (مِن السُّنة كذا) فالأصحُّ[٢]: أنَّه موقوفٌ.

وقالَ بعضُ أصحابنا: مرفوعٌ مرسلٌ.

وإذا قالَ الصَّحابيُّ: (كُنَّا نقول)، أو: (نَفْعل كذا)، أو: (كانُوا يَقُولون)، أو: (يَفْعلون كذا)، أو: (لا يرون بأسًا بكذا) إنْ لم يُضِفه بحياةِ[٣] رسولِ الله ﷺ، أو عَهده، ونحو ذلك، فموقوفٌ[٤] .

= حين قال له: إن كنت تريد السنة، فجّر بالصلاة، قال ابن شهاب: فقلت لسالم: أفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: وهل يعنون بذلك إلا سنته.

فنقل سالم، وهو أحد فقهاء السبعة من أهل المدينة، وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة، أنهم إذا أطلقوا السنة، لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ﷺ. تدريب الراوي (٢٠٩/١).

(١) قد يقال: ما الحكمة في عدول التابعيّ عن قول الصحابيّ ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ ونحوها، إلى: يرفعه وما ذكر معها.

قال الحافظ المنذريّ: يشبه أن يكونَ التابعيّ مع تحققه بأن الصحابيّ رفع الحديث إلى النبي ﷺ شكٌّ في الصيغة بعينها، فلما لم يمكنه الجزم بما قاله، أتى بلفظ يدلّ على رفع الحديث.

قال الحافظ ابن حجر تعليقا عليه: وإنما ذكر الصحابيّ ﷺ كالمثال الأول، وإلا فهو جارٍ في حقّ من بعده ولا فرق، ويحتمل ان يكون من صنع ذلك صنعه طلبًا للتخفيف وإيثارًا للاختصار.

ويحتمل أيضًا: أن يكونَ شكٌّ في ثبوت ذلك عن النبي ﷺ، فلم يجزم بلفظ: قال رسول الله ﷺ كذا، بل كنّى عنه تحرزًا.

(٢) في: (أ) «الصَّحيح».

(٣) في: (أ) «إلى حياة».

(٤) كذا جزم به المؤلف، وتبع في ذلك الخطيب في الكفاية (ص: ٥٩٤)، وكذا ابن الصلاح في مقدمته (ص: ٤٥).

وإنْ أضافه، فقال: (كنّا)، أو: (كانوا يفعلونَ في حياةِ رسول الله ﷺ)، أو: (عهده)، أو: (وهو فِينا)، أو: (بين أَظْهرنا).

فمرفوعٌ على الصَّحيحِ[1].

وقيلَ: موقوفٌ[2].

وقيلَ: إنْ كان أمرًا يظهرُ غالبًا، فمرفوعٌ وإلا فموقوفٌ.

وقيلَ: مرفوعٌ مطلقًا.

وهذا ظاهرُ كلامِ كثيرٍ من المحدِّثين والفُقهاء، وهو قويٌّ؛ فإنَّه ظاهرٌ.

وأمَّا قولُ التَّابعيِّ: (كانوا يَقُولون ويَفْعلون) فلا يدلُّ على رَفعٍ، ولا على فعلِ جميعِ الأمَّة، فلا حُجَّةَ فيه بلا خلافٍ. إلا أنْ يُصرِّحَ بنقلِه عن أهلِ الإجماعِ.

وفي ثبوتِ الإجماعِ بخبرِ الواحدِ خلافٌ، ذهبَ الأكثرونَ إلى أنَّه لا يثبتُ به[3]، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) قال ابن الصلاح في مقدمته (ص: ٤٣): لأن ظاهر ذلك مشعرٌ بأنّ رسول الله ﷺ اطّلع على ذلك، وقرّرهم عليه، لتوفر دواعيهم على سؤالهم عن أمور دينهم، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة.

(٢) قاله أبو بكر الإسماعيلي، وقال السيوطي في التدريب (١/ ٢٠٥): وهو بعيدٌ جدًا.

(٣) مقدمة المنهاج (١/ ١٥٠).

فصلٌ

الإسنادُ المعنعنُ: وهو فلانٌ عن فلانٍ.

قيلَ: إنه مُرسلٌ أو مُنقطعٌ[١].

والصَّحيحُ الَّذي عليه العملُ وقالَه الجماهيرُ من أهلِ الحديثِ والفقهِ والأصولِ أنَّه متَّصلٌ[٢]، بشرطِ أنْ لا يكونَ المُعنعنُ مدلِّسًا، وبشرطِ إمكانِ لقاءِ بعضِهم بعضًا.

وفي اشتراطِ ثُبوتِ اللِّقاءِ وغيره خلافٌ.

قيلَ: لا يُشترطُ بلْ يَكْفي الإمكانُ، وهو مذهبُ مُسلمِ بن الحجَّاج ادّعى في مقدمةِ «صحيحه» الإجماعَ عليه[٣].

ومنهم مَن شرطَ ثُبوتَ اللِّقاءِ. وهو مذهبُ عليٍّ بن المدينيِّ، والبخاريِّ، وأبي بكر الصَّيرفيِّ الشَّافعيِّ، والمحقِّقين، وهو الأصَحُ.

---

(١) وإنما كانت محتملة للأمرين؛ لأنها في الأصل ليست صيغة أداء، وإنما هي بدلٌ عن صيغ الأداء، ثمّ هي قد يكون الراوي نفسه عبّر بها، فيقول الأعمش، مثلا ابتداء: عن إبراهيم، أو عن أبي وائل، أو يقول يحيى القطان: عن سفيان الثوري..، ويسوق الإسناد. الاتصال والانقطاع للدكتور إبراهيم الاحم (ص: ١٧).

(٢) قال ابن الصلاح في مقدمته (ص: ٥٦): ولذلك أودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم، وادّعى أبو عمرو الداني إجماع أهل النقل عليه، وكان ابن عبد البر يدّعي إجماع أئمة الحديث عليه. تدريب الراوي (١/ ٢٤٥).

(٣) قال ابن الصلاح في مقدمته (ص: ٦٠) وفيما قاله مسلم نظرٌ، قال: ولا أرى هذا الحكم يستمرّ بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين في تصانيفهم، فما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه: ذكر فلان، أو: قال فلان، أي: فليس له حكم الاتصال ما لم يكن له من شيخه إجازة. تدريب الراوي (١/ ٢٤٥- ٢٤٦).

ومنهم من شرَطَ طولَ صُحبتِهِ له.

ومنهم من شرَطَ معرفتَه بالرُّواةِ عنه(١).

وإذا قالَ: حدَّثنا الزُّهريُّ، أنَّ ابنَ المسيّب حدَّث بكذا، أو: قالَ ابنُ المسيّب كذا ونحوَه.

فقالَ الإمامُ أحمدُ بن حَنبل(٢)، ويَعْقوب بن شَيبة (ق٩/ب)، والحافظ أبو بكر البَرْديجيُّ: لا يلتحقُ ذلك بـ «عن»؛ بلْ هو منقطعٌ حتّى يتبيَّنَ السَّماعُ.

وقالَ الجمهورُ: هوَ كـ «عن» محمولٌ على السَّماعِ بالشَّرطِ المتقدِّمِ، كذا نقلَه الحافظُ أبو عُمَر ابن عبد البر(٣).

❁❁❁❁❁

(١) قال الحافظ ابن حجر: من حكم بالانقطاع مطلقًا شدّد، ويليه من شرط طول الصحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سهّل، والوسط الذي ليس بعده إلا التعنت: مذهب البخاري ومن وافقه، وما أورده مسلم عليهم من لزوم ردّ المعنعن دائمًا؛ لاحتمال عدم السماع، ليس بوارد؛ لأن السمألة مفروضة في غير المدلس، ومن عنعن ما لم يسمعه فهو مدلس.
قال: وقد وجدتُ في بعض الأخبار ورود: «عن» فيما لم يمكن سماعه من الشيخ، وإن كان الراوي سمع منه الكثير، كما رواه أبو إسحاق السبيعيّ، عن عبد الله بن خباب بن الأرت، أنه خرج عليه الحرورية، فقتلوه حتى جرى دمه في النهر، فهذا لا يمكن أن يكون أبو إسحاق سمعه من ابن خباب كما هو ظاهر العبارة، لأنه هو المقتول.
قلتُ: السماع إنما يكون معتبرًا في القول، وأما الفعل فالمعتبر فيه المشاهدة، وهذا واضح. تدريب الراوي (١/ ٢٤٧).

(٢) حكاه ابن عبد البر في التمهيد (١/ ٢٦).

(٣) التمهيد (١/ ٢٦) وقال: ولا اعتبار بالحروف، والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة، والسماع والمشاهدة. قال: ولا معنى لاشتراط تبين السماع لأغجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابيّ سواء أتى فيه بعن، أو: بأن، او: بقال، أو بسمعتُ، فكلّه متصلٌ.

فصلٌ

التَّدليسُ قسمانِ[(١)] :

أحدُهما: أنْ يرويَ عمَّن عاصَره ما لم يَسْمعه [منه][(٢)] مُوهِمًا سَماعه قائِلاً: «قالَ فلانٌ»، أو: «عن فُلان» ونحوه، وربُّما لم يُسقِط شيخَه وأسقطَ غيرَه صَغيرًا أو ضَعيفًا؛ تَحْسينًا للحديثِ.

وهذا القسمُ مذمومٌ جدًّا، ذمَّه الجمهورُ، ولا يُغترُّ[(٣)] بجلالةِ من تعاطاه من كبارِ العُلماءِ، فقد كانَ لبعضِهم فيه عذرٌ سنُنبِّه عليه إنْ شاء الله تعالى.

ثمَّ قالَ قومٌ: من عُرِف به صارَ مجروحًا فلا تُقبل روايتُه، وإن بيَّن السَّماعَ.

و[(٤)] الصَّحيحُ الَّذي عليه الجَمْهورُ: التَّفصيلُ:

فما رواهُ بلفظٍ محتَملٍ لم يُبيِّن فيه السَّماعَ كـ «عن»، و: «قال»: فمُرسلٌ.

---

(١) هذا التقسيم للتدليس ذكره الخطيب في الكفاية (ص: ٣٥٧): وتبعه عليه جمع من الحفاظ، منهم المؤلف الإمام النووي. لكن الحافظ العراقي في التقييد (١/ ٤٤٦) اعترض على ابن الصلاح قائلا: ترك المصنف قسمًا ثالثًا من أنواع التدليس، وهو شر الأقسام، وهو الذي يسمّونه: تدليس التسوية.
وناقش الحافظ ابن حجر في نكته (٢/ ٦١٦) شيخه العراقي في قوله: أن ابن الصلاح ترك قسمًا ثالثًا، فقال: أقولُ: فيه مشاحة، وذلك أن ابن الصلاح قسم التدليس إلى قسمين، والتسوية على تقدير تسليم تسميتها تدليسًا، هي من قبيل القسم الأول، وهو تدليس الإسناد، فعلى هذا لم يترك قسمًا ثالثًا، إنما ترك تفريع القسم الأول، أو أخلّ بتعريفه.

(٢) الزيادة من: (أ).

(٣) قوله: «ولا يغترُّ» لا يوجد في: (أ).

(٤) في: (أ) بدون الواو.

وما بيَّنه فيه كـ «سمعتُ» و: «حدَّثنا» و: «أخبرنا»: فمقبولٌ محتجٌّ به.

وفي «الصَّحيحين» وغيرهما من هذا الضَّرب كثيرٌ جدًّا كقَتَادةَ والأعمشِ والسُّفيانين وهُشَيم وغيرهم.

وهذا الحكمُ جارٍ فيمن ثَبت أنَّه [دلَّسَ][1] مرَّةً واحدةً.

وما كان في «الصَّحيحين» وشبهِهما من الكُتبِ المعتمدةِ التي التزمَ مُصنِّفوها المحقِّقونَ الصَّحيح عن المدلِّسين بـ «عن»، محمولٌ على أنَّه ثبتَ سَماعُ ذلك المدلِّس ذلكَ الحديثَ من ذلك الشَّخصِ من جهةٍ أُخْرى[2].

القِسم الثَّاني: أنْ يُسمِّيَ شيخَه، أو يُكنيه، أو يَنسبَه، أو يَصِفه بخلافِ ما يُعرف به، فكراهتُه أخفّ من الأوّل، وسببُها توعرّ طريقِ معرفتِه.

وأمَّا العذرُ الَّذي وعدنا به عن تدليسِ الأئمةِ الكبارِ، فهو: أنَّ الحديثَ قد يكونُ عندَه عمَّن يعتقدُ عدالَته وضبطَه، وهو عندَ النَّاسِ أو أكثرِهم مجروحٌ، فهو يعتقدُ صحةَ الحديثِ في نفسِ الأمرِ؛ لكونِ الرَّاوي ثقةٌ عنده، والنَّاسُ يرونَه ضعيفًا، فلو تركَ التَّدليسَ، وصرَّحَ باسمِ شيخِه جعلَ النَّاسُ الحديثَ ضعيفًا، وفاتتْ سُنَّةٌ عنِ[3] المسلمينَ، فعَدِل إلى التَّدليسِ لهذه المصلحةِ معَ أنَّه لم يَكْذِب.

---

(١) في: (الأصل) «لبس»، وفي هامش الأصل: «الظاهر: دلَّس» وهو الصواب، والتصويب من: (أ).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٦٣٦): وليست الأحاديث التي في الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج، فيحمل كلامهم هنا على ما كان منها في الاحتجاج فقط. وأما ما كان منها في المتابعات، فيحتملُ أن يكونَ حصل التسامحُ في تخريجها كغيرها. وكذلك المدلسون الذين خرّج حديثهم في الصحيحين ليس في مرتبة واحدة في ذلك، بل هم مراتب، ثم ذكر هذه المراتب.

(٣) في: (أ) «على» بدل: «عن».

فإنْ قيلَ: فعلى هذا يَنبغِي أنْ يُحتجَّ بعنعنةِ المدلِّس؛ لأنَّه إنْ كانَ فيه محذوفٌ؛ فهو ثقةٌ.

فالجوابُ: أنَّ هذا الاحتمالَ وإنْ كانَ مُمكنًا، فلَسْنا على قطعٍ منه ولا ظنٍّ.

وجوابٌ آخرَ: وهو أنَّه وإنْ كانَ ثقةً عنده، فلا يُحتجُّ به حتّى يُسمِّيه؛ لأنَّه قد يعتَقده ثقةً وهو مجروحٌ للاختلافِ في أسبابِ الجرحِ، ولهذا[١] [لو][٢] قالَ: أخبرني الثِّقةُ. لم يحتجَّ به على المذهبِ الصَّحيحِ، وباللهِ التَّوفيقُ.



إذا خلَّط الثِّقةُ لاختلالِ ضبطِه بهَرَمٍ، أو خَرَفٍ، أوذهابِ بصرٍ ونحوِه. قُبِلَ حديثُ من أخذَ عنه قبلَ الاختلاطِ، ولا يقبلُ من أخذَ عنه بعد الاختلاطِ، أو شَكَكنا في وقتِ أخذِه، وما كانَ في الصَّحيحين من هذا محمولٌ على أنَّه أخذَ قبلَ الاختلاطِ.



في الاعتبارِ والمتابعةِ والشَّواهدِ

قد أكثرَ البخاريُّ رحمه الله تعالى ورضي عنه[٣] مِنْ ذكرِ المتابعةِ في كتابِه، فينبغي أنْ نبيِّنَ هنا معناها حتّى يَتقرَّر معناها في نفسِ المعتني بكتابِه؛ وليخف

(١) في: (الأصل) «الظاهر: إذا»، والمثبت موافق لنسخة (أ).

(٢) الزيادة من: (أ).

(٣) في: (أ) «رضي الله عنه» فقط.

الكلام عليها إن قُدِّرَ لنا الوصولُ إليها.

فإذا روى حمادٌ مثلاً حديثًا، عن أيُّوب، عن ابنِ سيرينَ، عن أبي هُريرةَ رضي الله عنه[(١)]، عن النبيِّ ﷺ.

نَظَرنا: هل تابَعه ثقةٌ فرواه عن أيُّوب، فإنْ لم نجدْ، فثِقةٌ غير أيُّوب، عن ابن سِيرينَ، وإلا فثِقةٌ غيرُ ابن سِيرينَ، عن أبي هُريرة رضي الله عنه[(٢)]، وإلا فصَحابيٌّ (ق١٠/أ) غيرُ أبي هُريرةَ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ.

فأيُّ ذلك وُجِد عُلِم أنَّ له أصلاً يُرجَع إليه، وإلا فلا، فهذا النَّظرُ هو الاعتبارُ.

وأمَّا المتابعةُ:

فأنْ يرويَه عن أيُّوب غير حمَّاد، أو عن ابنِ سِيرينَ غير أيُّوب، أو عن أبي هُريرة رضي الله عنه غير ابن سِيرين، أو عن النبيِّ ﷺ غير أبي هُريرة.

فكلُّ نوعٍ من هذه يُسمَّى متابعةً، وأفضلُها الأولى، ثمَّ على التَّرتيبِ. وسببُه: أنَّها تقويةٌ، والمتأخرُ إلى التَّقويةِ أحوجُ.

وأمَّا الشَّاهدُ:

فأنْ يروى حديثٌ آخرُ بمعناه، وتُسمَّى المتابعةُ شاهدًا ولا ينعكسُ، ويدخلُ في المتابعاتُ والشَّواهدُ بعضُ من لا يحتجُّ به، ولا يَصلحُ لذلكَ كلُّ ضعيفٍ، ولهذا يقولُ الدَّارقطنيُّ وغيرُه: فلانٌ يُعتبر بِه، وفلانٌ لا.

ومما يحتاجُ إليه المعتنيُّ بـ «صحيحِ البخاريِّ» فائدةٌ نُنبِّه عليها، وهو:

---

(١) قوله: «رضي الله عنه» لا يوجد في: (أ).

(٢) قوله: «رضي الله عنه» لا يوجد في: (أ)، ولا في المواضع التي بعده.

أنَّه يقولُ تارةً في مثلِ المثالِ المذكُورِ: تابعَه مالكٌ عن أيُّوب، وتارةً يقولُ: تابعَه مالكٌ ولا يزيدُ.

فإذا قالَ: تابعَه مالكٌ عن أيُّوب، فهذا[١] ظاهرٌ لا خفاءَ بِهِ، والضَّميرُ في (تابعَه) يعودُ إلى حمَّاد، أيْ: تابعَ مالكٌ حمَّادًا، فراوهُ عن أيُّوب كراويةِ حمَّادٍ.

وأمَّا إذا اقتصرَ على: تابعَه مالكٌ، فلا تعرفُ لمنِ المتابعةُ، إلا من يَعرفُ طبقاتِ الرُّواةِ ومراتِبهم، وهذا هيِّنٌ يسهلُ على مَن أَنِسَ بهذا الفنِّ وبحثَ عنه، فاحفظْ هذا الفصلَ، فإنْ نفعَه في هذا الكتابِ عظيمٌ.



فصلٌ

إذا قالَ الصحابيُّ لنفسِه قولاً ولم يُخالِفه غيرُه ولم ينتشِر، فليسَ هو إجماعًا، وهلْ هو حجَّةٌ.

فيه خلافٌ للعُلماءِ[٢]، وهما قولان للشافعيِّ رحمة الله تعالى عليه:

[الصَّحيحُ][٣] الجديدُ: أنَّه ليسَ بحُجَّةٍ.

والقديمُ: أنَّه حجَّةٌ.

فإنْ قُلنا: حجَّةٌ، قُدِّم على القياسِ، ولزمَ التابعيَّ العملُ به[٤] ولا تجوزُ مخالفتُه، وهل يخصُّ به العمومُ، فيه وجهان.

وإذا[٥] قلنا: ليس بحجَّةٍ، قُدِّم القياسُ عليه، وجازَ للتابعيِّ مخالفتُه.

---

(١) في: (أ) «وهذا» بالواو.
(٢) في: (أ) «العلماء».
(٣) الزيادة من: (أ).
(٤) «به» لا توجدُ في: (أ).
(٥) في: (أ) «وإن».

فأمَّا إذا اختلفَ الصَّحابةُ ﷺ، فعلى الجديدِ: لا يقلّدُ بعضُهم بعضًا[١] ويطلبُ الدَّليل، وعلى القديمِ: هما دليلان تَعارضا، فيرجِّحُ أحدُهما بكثرةِ العَددِ.

فإنْ استَويا قُدِّم بالأئمةِ، فإنْ كانَ مع أقلِّهما عددًا إمامٌ دون أكثرِهما، فهما سواءٌ، فإنْ استَويا في العَددِ والأئمةِ؛ لكن في أحدِهما أحدُ الشَّيخين: أبي بكرٍ، وعُمَر ﷺ.

فهل يُقدَّم أم يستويان؟ فيه وجهان.

هذا كلُّه إذا لم يَنْتشر، فأما إذا انتَشر: فإنْ خُولفَ فحكمُه ما سبقَ، وإن لم يخالف، ففيه خمسةُ أوجهٍ لأصحابِنا:

الصَّحيحُ منها عند أصحابِنا العِراقيين وغيرِهم: أنَّه حجَّةٌ وإجماعٌ.

والثَّاني: حجَّةٌ لا إجماعٌ.

والثَّالث: ليس بإجماعٍ ولا حجَّةٍ.

والرَّابع: إنْ كانَ حُكمُ إمامٍ أو حاكمٍ فليسَ بحجَّةٍ، وإنْ كانَ فُتيا غيرهما فحجَّةٌ.

والخامس: عكسُه.

قال[٢] أبو اسحاق المروزيُّ من أصحابِنا: لأنَّ الحكمَ يكونُ غالبًا بعد مشورةٍ ومباحثةٍ، وينتشرُ انتشارًا ظاهرًا بخلافِ الفُتيا.

ولو قالَ القولَ المنتشرَ تابعيٌّ[٣]، فالصَّحيحُ الَّذي عليه الجمهورُ أنَّه

(١) قوله: «بعضًا» لا يوجد في: (أ).
(٢) في: (أ) «قاله».
(٣) في: (أ) «تابع».

كالصَّحابيِّ، فيكونُ على الأوجهِ الخمسةِ.

وقيلَ: لا يكونُ هذا حجَّةً.

قال ابنُ الصَّباغ: الصَّحيحُ أنَّه إجماعٌ.

وهذا الَّذي صحَّحه هوالصَّحيحُ؛ لإنَّ [التَّابعيَّ](١) في هذا كالصَّحابيِّ من حيثُ إنَّه انتشرَ وبلغَ الباقينَ ولم يخالِفوا، وكانُوا مُجْمِعين.

وإجماعُ التَّابعين كإجماعِ الصَّحابةِ ﷺ، وأما إذا لم ينتشرْ قولُ التَّابعيِّ، فليسَ بحجَّةٍ بلا خلافٍ(٢)، والله أعلم.

وهذا الفصلُ تَدعو إليه حاجةُ المعتنيِّ (ق١٠/ب) بـ «صحيحِ البخاريِّ»؛ لكثرتِه فيه، وبالله التَّوفيقُ.



(١) في: (الأصل) «التابعين»، وفوقها في: (الأصل) «الظاهر: التابعي»، وفي: (أ) «التابع».

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في كتاب: إعلام الموقعين، لابن القيم (٤/١٢٣- ١٤٨).

فصلٌ

قالَ العُلماءُ: لا يجوزُ العَملُ في الأحكامِ ولا يثبتُ، إلا بالحديثِ الصَّحيحِ، أو الحسنِ، ولا يجوزُ بالحديثِ الضَّعيفِ.

لكن يُعملُ بالضَّعيفِ فيما لا يتعلقُ بالعقائدِ والأحكامِ، كفضائلِ الأعمالِ والمواعظِ وأشباهِها[1] .

❁❁❁❁❁

---

(١) هذا القول نسبه النووي في الأذكار (ص: ٢٢) إلى العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، بل جاوز، فنقل الاتفاق على ذلك في مقدمة كتابه: الأربعين (ص: ٤).
واشترط القائلون بهذا القول ستة شروط:
الأول: أن يكونَ الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه. وقد نقل السخاوي (القول البديع، ص: ٢٥٨) الاتفاق على هذا الشرط.
الثاني: أن يكونَ الضعيف مندرجصا تحت أصل عام، فيخرجُ ما يخترعُ بحيث لا يكون له أصل معمول به أصلا.
الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ، بل يعتقد الاحتياط.
الرابع: أن يكونَ موضوع الحديث الضعيف في فضائل الأعمال.
الخامس: أن لا يعارض حديثًا صحيحًا. وهذا الشرط اعتبره البعض للإيضاح، وأسقطه الآخرون لظهوره.
السادس: أن لا يعتقد سنية ما يدلّ عليه.
وقد زاد الحافظ ابن حجر (تبيين العجب، ص: ٣- ٤) شرطًا غير هذه الشروط، وهو أن لا يشتهر ذلك؛ لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف، فيشرع ما ليس بشرعٍ، أو يراه بعض الجهال، فيظنُّ أنه سنة صحيحة.
قال الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير في كتابه: الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، ص: ٢٩٦) بعد ذكره آراء العلماء في الاحتجاج بالحديث الضعيف وأدلتهم: الشروط التي اشترطها أصحاب القول الثالث لقبول الضعيف في الفضائل صعبة التطبيق، لا تكاد تتوافر في مثال واحد، ولذلك نجد كثيرًا من العلماء يخرقها، ولا يلقي لها بالاً. ورجّح الرأي الثاني، وهو عدم الأخذ بالحديث الضعيف مطلقًا، لا في الأحكام ولا في غيرها.

فصل

قالُ العُلماءُ المحقِّقونَ من المحدِّثين وغيرِهم: إذا كانَ الحديثُ ضعيفًا، لا يُقال فيه: «قالَ رسولُ الله ﷺ»، أو: «فعلَ»، أو: «أمرَ»، أو: «نَهى»، أو: «حَكَم» وشبه ذلك من صِيَغ الجَزمِ.

وكذا لا يُقال: «روى أبو هُريرة رضي الله عنه»[١] أو: «قال»، أو: «ذكر»، أو: «أخبر»، أو: «حدَّث»، أو: «نقل»، أو: «أفتى» وشبه ذلك.

وكذا لا يُقال ذلك في التَّابعين ومَنْ بعدهم، فيما كان ضعيفًا، فلا يُقال شيءٌ من ذلك بصيغةِ الجزمِ، وإنَّما يُقال في الضَّعيفِ بصيغةِ التَّمريضِ، فيُقالُ: «روي عنه»، أو: «نُقل»، أو: «ذُكر»، أو: «حُكي»، أو: «يُقال»، أو: «يُروى»، أو: «يُحكى»، أو: «يُعزى»، أو: «جاء عنه»، أو: «بَلَغنا عنه».

قالوا: وإذا كانَ الحديثُ أو غيره صحيحًا أو حسنًا عُيِّن المضافُ إليه، بـ «قال» بصيغةِ الجزمِ.

ودليلُ هذا كلِّه أنَّ صيغةَ الجزم تقتضي صحتَه عن المضافِ إليه، فلا يُطلقُ إلا على ما[٢] صحَّ، وإلا فيكونُ[٣] في معنى الكاذبِ عليه. وهذا التَّفصيلُ مما[٤] يتركه كثيرٌ من النَّاسِ من المصنِّفين في الفِقه والحديثِ وغيرهما وغيرهم، وقد اشتدَّ إنكارُ الإمامِ الحافظِ أبي بكرٍ أحمد بن الحسين بن عليٍّ البيهقيِّ على من خالفَ هذا من العُلماءِ.

---

(١) في: (أ) بدون قوله: «رضي الله عنه».
(٢) في: (أ) «فيما» بدل: «على ما».
(٣) في: (أ) «يكون».
(٤) في: (أ) «فيما».

وهذا التَّساهلُ من فاعلِه قبيحٌ جدًّا، فإنَّهم يقولونَ في الصَّحيح بصيغةِ التَّمريضِ، وفي الضَّعيفِ بالجزمِ، وهذا حيدٌ عن الصَّوابِ وقلبٌ للمعاني، والله المستعانُ.

وقد اعتنى البخاريُّ رحمه الله تعالى ورضي عنه[١] بهذا التَّفصيل في «صحيحه» فيقولُ في التَّرجمةِ الواحدةِ: بعضَ كلامِه بتمريضٍ، وبعضَه بجزمٍ مراعيًا ما ذكرنا، وهذا ممَّا يزيدكُ اعتقادًا في جلالتِه وتحرِّيه وورعِه وإطّلاعِه وتحقيقِه وإتقانِه.

فصلٌ

قد أكثرَ البخاريُّ رحمه الله ورضي عنه[٢] في «صحيحه» في تراجمِ أبوابِه من ذكرِ أحاديثَ وأقوالِ الصَّحابةِ ﷺ[٣] وغيرهم بغير إسنادٍ، وحكمُ هذا:

أنَّ ما كانَ منه[٤] بصيغةِ جزمٍ، فهو حكمٌ منه بصحتِه كما ذكرنا في الفَصل السَّابقِ.

وما كانَ بصيغةِ تمريضٍ، فليسَ فيه حكمٌ بصحته؛ ولكن ليس هو واهيًا إذ لو كانَ واهيًا لم يُدْخِلْه في هذا الكتابِ المُسمَّى بـ «الصَّحيح».

ودليلُ صحةِ ما كانَ بصيغةِ جزمٍ: أنَّ هذه الصيغةَ موضوعةٌ للصَّحيحِ كما سبقَ، فإذا استعملها هذا الإمامُ الَّذي محلُّه في الحذقِ والإتقانِ والورعِ بالمحلِّ الَّذي أشرنا إليه، وفي مثلِ هذا الكتابِ الَّذي سمَّاه بـ «الصحيح» مع

(١) في: (أ) «رضي الله عنه» فقط.
(٢) في: (أ) «رضي الله عنه» فقط.
(٣) في: (أ) بدون قوله: «رضي الله عنهم».
(٤) في: (أ) «منهم».

قولِه الَّذي [ذكرنَاه][(١)]: «ما أدخلتُ في كتابِ «الجامع» إلا ما صحَّ»، اقتضى ذلك صحتَه.

ولا يُقال: يرد على هذا إدخالِ[(٢)] ما هو بصيغةِ تمريضٍ؛ لأنَّه قد نبَّه على ضعفِه بايرادِه إيّاه بصيغةِ التَّمريضِ، وهذا واضحٌ لا خفاءَ به.

والمرادُ بقولِه: «ما أدخلتُ في «الجامع» إلا ما صحَّ، أي: ما ذكرتُ مسندًا إلا ما صحَّ»، والله أعلم.

ثمَّ اعلم: أنَّ هذه المقطَّعاتِ تُسمَّى تعليقًا إذا كانتْ بصيغةِ جزمٍ، كذا سمَّاها الحميديُّ الأندلسيُّ[(٣)] وغيره من العُلماءِ المتأخرين، وسبقهم بهذه التَّسميةِ الدَّارقطنيُّ[(٤)]، وشبَّهوه بتعليقِ الجدارِ؛ لقطعِ الاتّصالِ[(٥)].

ثمَّ إنه يُسمَّى تعليقًا إذا انقطعَ من أولِ إسنادِه (ق١١/أ) واحدٌ فأكثر، ولا يُسمَّى بذلك ما سقطَ وسطُ إسناده أو آخره، ولا ما كان بصيغةِ تمريضٍ.

واعلم: أنَّ هذا التَّعليقَ إنَّما يفعلُه البخاريُّ لما ذكرناه أولاً: أنَّ مرادَه بهذا الكتابِ الاحتجاجُ لمسائلِ الأبوابِ، فيؤثرُ الاختصارَ. وكثيرٌ من هذا التَّعليقِ أو أكثرِه ممَّا ذكره في هذا الكتابِ في بابٍ آخرَ، وربَّما كان قريبًا.

---

(١) في: (الأصل) «دخلناه»، وفي هامش الأصل: «الظاهر: ذكرناه»، وهو كذلك، وفي: (أ) «قدّمناه».

(٢) في: (أ) «إدخاله».

(٣) الجمع بين الصحيحين (١/ ٧٥).

(٤) التتبع (ص: ٢٢١، رقم ٨٧).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في التغليق (٢/ ٧): قلتُ: أخذه من تعليق الجِدار بُعدٌ، وأمّا أخذهُ من تعليق الطلاقِ وغيره، فهو أقرب للسببية؛ لأنهما معنويان.
وقال البلقيني في المحاسن (ص: ١٦٢): أخذه من تعليق الجدار ظاهرٌ، أمّا من تعليق الطلاق ونحوه، فليس التعليق هنا لأجل قطع الاتصال، بل لتعليق أمرٍ على أمرٍ، بدليل استعماله في الوكالة والبيع وغيرهما، بل وفي الصلاة أيضًا، فلا يصحُّ أن يكونَ تعليق الطلاق لأجل قطع الاتصال، إلا أن يُراد به قطع اتصال حكم التنجيز باللفظ لو كان منجزًا.

فصلٌ

إذا أرادَ روايةَ الحديثِ بالمعنى، فإنْ لم يكن خبيرًا بالألفاظِ ومقاصدِها، عالمًا بما تختلفُ به دلالتُها، لم تجزْ له الرِّوايةُ بالمعنى بلا خلافٍ؛ بل عليه أداءُ اللَّفظ الَّذي سمعَه، فإنْ كانَ عالمًا بذلك: فقالتْ طائفةٌ من أصحابِ الحديثِ والفقهِ والأصولِ: لا تجوزُ له الرِّوايةُ بالمعنى.

وجوَّزها بعضُهم[١] في غير حديثِ النبيِّ ﷺ، ولم يجوِّز فيه[٢].

وقال جمهورُ العلماءِ من الطَّوائفِ: يجوزُ في الجميعِ إذا قطعَ بأنَّه أدَّى المعنى.

وهذا هو الصَّوابُ الَّذي تقتضيه أحوالُ الصَّحابةِ ﷺ فمن بعدهم في نقلِهم القضيَّةَ الواحدةَ بألفاظٍ مختلفةٍ.

وهذا في غير المصنَّفات، ولا يجوزُ تغيير مصنَّفٍ وإنْ كانَ بمعناه[٣].

فلو كانَ في أصلِ الرِّوايةِ، أو الكتابِ لفظةٌ وقعتْ غلطًا لا شكَّ فيه: فالصَّوابُ الَّذي قالَه الجمهورُ: إنَّه لا يُغيِّره في الكتابِ؛ بل يرويَه على الصَّواب، وينبِّه عليه في حاشيةِ الكتابِ[٤] وعند الرِّوايةِ يقولُ: كذا[٥] وقعَ،

---

(١) في: (أ) «غيرهم».

(٢) حكى الخطيب البغدادي في الكفاية (ص: ١٧٠) هذا القول عن مالك، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٨١)، وحكاه ابن الصلاح في مقدمته (ص: ٢١٣) عن البعض، ولم يسمهم.

(٣) قطعًا؛ لأن الرواية بالمعنى رخّص فيها من رخص، لما كان عليهم في ضبط الألفاظ من الحرج، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه الكتب؛ ولأنه إن ملكَ تغيير اللفظ، فليس يملك تغيير تصنيف غيره. تدريب الراوي (١/ ٥٣٨).

(٤) فإنّ ذلك أجمع للمصلحة، وأنفى للمفسدة، وقد يأتي من يظهر له وجه صحته، ولو فتح باب التغيير، لجسر عليه من ليس بأهلٍ. تدريب الراوي (١/ ٥٤٣).

(٥) في: (أ) «هذا».

والصَّوابُ: كذا، وأحسنُ الإصلاحِ أن يكونَ بما جاءَ في روايةٍ[١] .



إذا كانَ في سَماعِه: «عن رسولِ الله ﷺ» فأرادَ أنْ يرويَه ويقولَ: «عن النبيِّ ﷺ» أو عكسه.

فالصَّحيحُ جوازُه، وبه قالَ الأئمةُ الأعلامُ: حمَّادُ بن سَلَمةَ[٢]، وأحمدُ بن حَنبل[٣]، وأبو بكرٍ الخطيبُ[٤] .



ليسَ له أنْ يزيدَ في نسبِ غير شيخِه، أو صفتِه على ما سَمِع من شيخِه؛ لأنَّه يكونُ كاذبًا على شيخِه، إلا أنْ يميِّزَ فيقولَ: حدَّثني فلانٌ، قالَ: حدَّثنا فلانٌ، هو ابنُ فلانٍ، أو: يعني ابنَ فلانٍ، أو: هو الفلانيُّ، وما أشبَه هذا.

وهذا جائزٌ حسنٌ قد استَعمله الأئمةُ[٥]، وهذا ممَّا ينبغي أنْ يحفظَ؛ فإنَّه كثيرُ الاستعمالِ.

---

(١) أو حديث آخر، فإنّ ذاكره آمن من التقول المذكور. تدريب الراوي (١/ ٥٤٤).

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (ص: ٢٤٤- ٢٤٥).

(٣) روى الخطيب في الكفاية (ص: ٢٤٤) من طريق صالح بن أحمد، قال: قلتُ لأبي: يكون في الحديث: «قال رسول الله ﷺ»، فيجعل الإنسان: «قال النبي ﷺ»، قال: أرجو أن لا يكون به بأس.

(٤) الكفاية (ص: ٢٤٤- ٢٤٥).

(٥) روى الخطيب البغدادي في الكفاية (ص: ٢٥١): من طريق أبي داود، قال: قلتُ لأبي عبد الله يعني: أحمد بن حنبل- وجدتُ في كتابٍ: حجّاج، عن جُريج، عن أبي الزبير، عن جابر، يجوز لي أن أصلحه ابن جُريج؟ قال: أرجو أن يكونَ هذا لا بأس به.

وقد استُعملا في «الصَّحيحين» من هذا أشياء كثيرة لا تنحصرُ، وستمرُّ بكَ إنْ شاء الله تعالى، وبالله التَّوفيقُ.

فصلٌ

إذا قدَّم بعضَ المتنِ على بعضٍ: إنْ اختلفتْ الدِّلالةُ به لم يجز، وإلا فيجوزُ على الصَّحيح، بناءً على جوازِ الرِّوايةِ بالمعنى[١].

ولو قدَّم المتنَ على الإسنادِ، أو بعضَ الإسنادِ مع المتنِ، ثمَّ ذكرَ باقيَ الإسنادِ حتّى اتَّصلَ بما بدأ به، جازَ، وهو سَماعٌ متَّصلٌ[٢].

فلو أرادَ مَن سَمِع هكذا أنْ يقدِّم جميعَ الإسنادِ: فالصَّحيحُ جوازُه، ومنعَه بعضُهم.

فأمَّا[٣] اختصارُ الحديثِ والاقتصارُ على بعضِه، ففِيه مذاهبُ كثيرةٌ، الصَّحيحُ: جوازُه إذا كانَ ما فصلَه غير مرتبطٍ بالباقي، بحيثُ لا تختلفُ الدِّلالةُ بفصلِه كالحدِيثين المستقلَّين، ومَنْعُه إنْ لم يكنْ كذلك[٤].

---

(١) حكى فيه الخطيب في الكفاية (ص: ١٩٣) المنع بناء على منع الرواية بالمعنى، والجواز على جوازها. قال البلقيني في المحاسن (ص: ٣٥١): وهذا التخريج ممنوعٌ، والفرق أن تقديم بعض الألفاظ على بعض يؤدي إلى الإخلال بالمقصود في العطف وعود الضمير، ونحو ذلك، بخلاف تقديم السند كله او بعضه، ولذلك جاز فيه، ولم يتخرج على الخلاف. وقال المؤلف في المنهاج (١/ ٣٧): وينبغي القطع به إذا لم يكن للمتقدم ارتباطًا بالمؤخر.

(٢) قال المؤلف في الإرشاد (١/ ٤٨٩): وهو الصحيح.

(٣) في: (أ) «وأمّا».

(٤) قال الخطيب البغدادي في الكفاية (ص: ١٩٠) بعد أن ذكر اختلافا لأهل العلم بالحديث =

فصلٌ

ممَّا تمسُ الحاجةُ إليه: معرفةُ الصَّحابيِّ والتَّابعيِّ، فبِه يُعرفُ الاتّصالُ والإرسالُ.

فالصَّحابيُّ: كلُّ مسلمٍ رأى النبيَّ ﷺ ولو ساعةً.

هذا هو الصَّحيحُ في حدِّه(١)، وهو قولُ أحمد بن حَنبل(٢) والبخاريُّ [في](٣)

= جوازا ومنعًا: والذي نختاره في ذلك: أنه إن كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم وشرط وأمر لا يتّم التعبد والمراد بالخبر، إلا بروايته على وجهه، فإنه يجب نقله على تمامه، ويحرم حذفه؛ لأن القصد بالخبر لا يتّم إلا به، فلا فرق بين أن يكون ذلك تركًا لنقل العبادة، كنقل بعض أفعال الصلاة، أو تركًا لنقل فرض آخر، هو الشرط في صحة العبادة، كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها، وعلى الوجه يحمل قول من قال: لا يحلُّ اختصار الحديث.

ثمّ بيّن الخطيب الصورة التي يجوز معها الاختصار للحديث، أو تقطيعه، فقال: فإن كان المتروك من الخبر متضمنًا لعبارة أخرى، وأمرًا لا تعلّق له بمتضمن البعض الذي رواه، ولا شرطًا فيه؛ جاز للمحدّث رواية الحديث على النقصان، وحذف بعضه، وقام ذلك مقام خبرين متضمنين عبارتين منفصلتين وسيرتين وقضيّتين لا تعلّق لإحداهما بالأخرى، فكما يجوزُ لسامعِ الخبر فيما تضمّنه مقام الخبرين اللذين هذه حالهما رواية أحدهما دون الآخر، فكذلكَ يجوز لسامع الخبر فيما تضمنه مقام الخبرين المنفصلين رواية بعضه دون بعضٍ.

(١) قلتُ: تعريف الصحابي عند جمهور المحدّثين، هو: «من لقي النبي ﷺ، مؤمنًا به، ومات على الإسلام». هكذا عرّفه الحافظ العراقي في التقييد (٢/٨٥٦)، وابن حجر في النخبة (ص: ١٤٩). ورجّحه السيوطي في تدريبه (٢/٦٦٧).

(٢) قول الإمام أحمد كما نقله ابن الجوزي في مناقبه (ص: ٢١٠) ونصّه: «كلُّ من صحبه: سنة، أو شهرًا، أو يومًا، أو ساعة، أو رآه، فهو من أصحابه».

(٣) فوق قوله: «البخاري»، «الظاهر: في» وهو لا بد منه، ولا يوجد في: (أ).

«صحيحه»(١)، والمحدِّثين كافةً.

وذهبَ كثيرٌ من أهلِ الفقهِ والأصولِ إلى أنَّه: من طالتْ صحبتُه له ﷺ(٢).

(١) قول البخاري، وفي جامعه (٣/٧، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ) قال: «ومن صحب النبي ﷺ، أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه». وعلّق عليه الحافظ ابن حجر في الفتح بقوله: يعني أنّ اسم صحبة النبي ﷺ مستحق لمن صحبه أقلّ ما يطلق عليه اسم صحبة لغة، وإن كان العرف يخصّ ذلك ببعض الملازمة، ويطلق أيضًا على من رآه ولو على بعد، وهذا الذي ذكره البخاري، هو الراجحُ، إلا أنه يشترط في الرائي أن يكونَ بحيث ما يميّز ما رآه يكتفي بمجرد حصول الرؤية؟ محل نظر، وعمل من صنّف في الصحابة يدلّ على الثاني.
وقال الحافظ ابن حجر أيضا في الفتح (٥/٧): وقو وجدتُ ما جرم به البخاري من تعريف الصحابي في كلام شيخه علي بن المديني، فقرأتُ في المستخرج لأبي القاسم ابن منده، بسنده إلى أحمد بن سيّار المروزيّ، قال: سمعتُ أحمد بن عُتيك يقولُ: قال علي بن المدينيّ: من صحب النبي ﷺ أو رآه لو ساعة من نهار، فهو من أصحاب النبي ﷺ.
واعترض على تعريف البخاري للصحابي، العراقي في تقييده (٨٥٦/٢) وقال: وفي دخول الأعمى الذي جاء إلى النبي ﷺ مسلمًا، ولم يصحبه ولم يجالسه في عبارة البخاري نظرٌ.

(٢) انظر: تسهيل الوصول (ص: ١٦٧)، المعتمد (٦٦٦/٢)، التحرير (٦٦/٣). ذكر ابن السمعاني في كتابه، كما نقل عنه ابن الصلاح في مقدمته (): أن اسم الصحابيّ من حيث اللغة والظاهر يقع على من طالب صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له على طريق التبع له، والآخذ عنه. قال العراقي في تقييده (٨٧٦/٢): وفيما قاله ابن السمعاني نظر من وجهين:
أحدهما: أنَّ ما حكاه عن أهل اللغة، قد نقل القاضي أبو بكر الباقلانيّ إجماع أهل اللغة على خلافه، كما نقله عنه الخطيب في الكفاية (ص: ١٠٠)، أنه قال: لا خلاف بين أهل اللغة، أن الصحابيّ مشتقٌ من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوصٌ، بل هو جارٍ على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيرًا، يقال: صحبتُ فلانصا حولاً، ودهرًا، وشهرًا، ويومصا، وساعة. قال: وذلك موجبٌ في حكم اللغة إجراءها على من صحب النبي ﷺ ساعة من نهار. هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم، ومع ذلك فقد تقرر للأئمة عُرفٌ في أنهم لا يستعملون هذه التسمية إلا فيمن كثرت صحبته واستمرّ لقاؤه، ولا يجرون ذلك على أنّ لقي المرء ساعة، ومشى معه خُطًا، وسمع منه حديثًا، فوجب لذلك أن لا يجري هذا الاسمَ في عرف الاستعمال إلا على من هذه حاله. =

. . . .

= الوجه الثاني: أنَّ ما حكاه عن الأصوليين هو قول بعض أئمتهم، والذي حكاه الآمدي (الإحكام ٢/ ٨٢) عن أكثر أصحابنا ان الصحابيّ من رآه، وقال: إنّه الأشبه، واختارخه ابن الحاجب (منتهى الوصول والأمل ص: ٨١). نعم الذي اختاره القاضي أبو بكر ونقله عن الأئمة أنه يعتبر في ذلك كثرة الصحبة، واستمرار اللقاء.

تنبيه مهم: اختلف العلماء في الخلاف القائم بين جمهور المحدّثين وجمهور الأصوليين في مفهوم الصحابيّ على ما تقدم تعريفه، هل هو لفظيٌّ، أم معنويّ؟

فذهب فريق منهم إلى أنه لفظيٌّ، وممّن صرّح بذلك الإمام ابن الحاجب كما في مختصر المنتهى (ص: ٨٢)، والإمام الآمديُّ كما في الإحكام (٢/ ٨٣) وغيرهما.

وذهب فريقٌ آخر إلى أنه معنويٌّ، ومّن صرّح بذلك الشوكاني كما في إرشاد الفحول (ص: ٧١)، فإنه بعد أن بيّن أنه لا وجه لما ذهب إليه الآمديّ وابن الحاجب وغيرهما، قال: فإن من قال بالعدالة على العموم لا يطلب تعديل أحد منهم، ومن اشترط في شروط الصحبة شرطًا لا يطلب التعديل مع وجود ذلك الشرط، ويطلبه مع عدمه، فالخلاف معنويٌّ، لا لفظيٌّ.

وممّن صرّح بذلك أيضًا الإمام ابن الهمام، وأمير بادشاه البخاريّ، فقد قالا في التحرير وشرحه (٣/ ٦٧) بعد أن بيّنا ما يبنى على هذا الخلاف:

ولو لا اختصاص الصحابيّ بحكم شرعيّ وهو عدالته، لأمكن جعل الخلاف في مجرد الاصطلاح، أي: تسميته صحابيًا، كما ذكره ابن الحاجب، ولا مشاحة فيه، أي في الاصطلاح المذكور، يفيد أنه معنويٌّ.

وما ذهب إليه الفريق الثانيّ، هو الصحيحُ في هذه المسألة ذاك؛ لأن ما جرى عليه ابن الحاجب، ومن وافقه من علماء الأصول، لا دليل عليه ولا وجه له، إذ كيف يكون النزاعُ آيلاً إلى الخلاف اللفظي، وعليه تبنى عدالة الصحابة ﷺ، كما ذكر ذلك ابن الحاجب نفسه في مختصره.

ثمرة الخلاف: ويترتب على الخلاف بين جمهور المحدّثين وجمهور الأصوليين في تعريف الصحابيّ:

أولاً: عند جمهور الأصوليين: أنه لا يستحقُّ اسم الصحبة إلا من طالت صحبته للنبي ﷺ، وأما من قصرت صحبته، فلا يستحقُّ اسم الصحبة.

وعند جمهور المحدّثين: بسنحقُّ اسم الصحبة كلّ من رأى النبي ﷺ وآمن به بالشروط السابقة، طالت صحبته أو لم تطل.

ثانيًا: عند جمهور الأصوليين: أنَّ من طالت صحبته هو الذي لا تطلب عدالته، ولا يسأل =

والتَّابعُ: من رأى الصَّحابيَّ[١].

وقيلَ: من صَحِبَ الصَّحابيَّ[٢].

❁❁❁❁❁

= عنه، وأما من قصرت صحبته، فإنه يحتاجُ إلى من يزكّيه ويعدّله، فيكون حكمه حكم غيره من التابعين، يخضع لقانون الجرح والتعديل.
وعند جمهور المحدّثين: أن الصحابة كلهم عدول، من طالت صحبته منهم ومن قصرت، لا يسأل عن عدالتهم، ولا يحتاجونَ إلى من يزكّيهم، وبالتالي لا يخضعونَ لقانون الجرح والتعديل. انظر: صحابة رسول الله ﷺ في الكتاب والسنة (ص: ٧٥- ٧٧).

(١) قال المؤلف في التقريب (٢/ ٧٠٠، مع الشرح): وهو الأظهر. وقال ابن الصلاح في مقدمته (ص: ٤١): وهو أقرب. وقال العراقي في التبصرة والتذكرة (٣/ ٤٥): وعليه عمل الأكثرين من أهل الحديث.

(٢) هذا قول الخطيب البغداديّ كما في الكفاية (ص: ٥٩). وقدّمه ابن الصلاح في مقدمته (ص: ٢٧٢) وقال العراقي في التقييد (٢/ ٩٤٥): تقديم المصنّف - أي ابن الصلاح - كلام الخطيب في حدّ التابعيّ وتصديره به كلامه، يوهم ترجيحه على القول الذي بعده، وليس كذلك، بل الراجحُ الذي عليه العملُ قول الحاكم (معرفة علوم الحديث، ص: ٤٢) وغيره في الاكتفاء بمجرد الرؤية دون اشتراط الصحبة، وعليه يدل عمل أئمة الحديث، منهم: مسلم بن الحجّاج، وأبي حاتم ابن حبان، وأبي عبد الله الحاكم، وعبد الغني بن سعيد وغيرهم.

فصلٌ

هو مِنْ أهمِّ الفُصولِ، وأكثرِ مقاصدِ هذا الكتابِ، وهو ضبطُ جملةٍ من الأسماءِ المتكرِّرةِ في «صحيحي: البخاريِّ ومسلمٍ» المشتَبِهة، فمِنْ ذلك:

(أُبَيٌّ): كلُّه بضمِّ الهمزةِ، إلا آبِي الَّلحمِ[1] بالمدِّ؛ لأنَّه كانَ لا يأكلُه، وقيلَ: لا يأكلُ ما ذُبِح لِصَنمٍ[2].

(البَرَاء): كلُّه بتخفيفِ الرَّاء، إلا أبا مَعْشَر البَرَّاء، وأبا العَالية البَرَّاء فبالتَّشديد، وكلُّه ممدودٌ. وقيلَ: [إنَّ][3] المُخَفَّف يجوزُ قصرُه.

(يَزِيْد): كلُّه بالمثناةِ تحت، والزَّاي، إلا ثلاثة:

بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة، يروي غالبًا عن أبي بُرْدَة - بضمِّ الموحدَّة، وبالرَّاء[4] -.

والثَّاني: محمَّد بن عَرْعَرة بن البِرِنْد - بموحدَّة[5] وراءٍ مكسورتين -، وقيلَ: يقالُ بفتح الرّاءِ[6] ثمَّ نون.

والثَّالث: عليُّ بن هاشمِ بن البَرِيْد - بموحدَّة مفتوحةٍ، وراءٍ مكسورةٍ، ثمَّ مثناةٍ تحت -.

---

(١) يقال: اسمه الحويرث بن عبد الله، ويقال: عبد الله بن عبد الملك، من بني غِفار بن مليل. تقييد المهمل (٣/ ١٠٨١).

(٢) الإكمال (١/ ٣).

(٣) الزيادة من: (أ).

(٤) في: (أ) «وبالراي».

(٥) في: (أ) «بموحدة مفتوحة»، وهو خطأ.

(٦) في: (أ) «وقيل: بفتحهما، ثمّ نون».

(يَسَار): كلُّه - بالمثناة، ثمَّ مهملة -، إلا محمَّد بن بَشَّار شيخهما - فبموحدَّة، ثمَّ معجمة -.

وفيهما: سَيَّار بن سَلامَة، وسَيَّار بن أبي سَيَّار[١] - بمهملة، ثمَّ مثناة -.

(بِشْر) كلُّه - بموحدَّة مكسورةٍ، ثمَّ معجمة -، إلا أربعة:

عبد الله بن بُسْر الصحابيُّ[٢]، وبُسْر بن سَعِيد[٣]، وبُسْر بن عُبَيد الله الحَضْرميّ[٤] وبُسْر بن مِحْجَن - فبالضمِّ، والمهملةِ -، وقيلَ: ابن[٥] مِحْجَن كالأوَّل[٦].

(بَشِيْر): كلُّه - بفتح الموحدَّة، وكسرِ المعجمةِ -، إلا اثنين، فالبضمِّ، وفتح الشِّين-.

بُشَيْر بن كَعْب، وبُشَيْر بن يَسَار.

وإلا ثالثًا[٧]: فبضمِّ المثناةِ، وفتح السِّين[٨] المهملة، وهو: يُسَيْر بن

---

(١) واسم أبي سيّار: وَرْدَان العَنَزِيّ، الواسطيّ، أخو مساور الورّاق لأمِّه. توضيح المشتبه (١/ ٥١٩).

(٢) المازنيُّ، من بني مازن بن سُليم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَة بن قَيس بن عَيلان، يُكنى: أبا صفوان له صحبة، رويا له. تقييد المهمل (١/ ٩٩).

(٣) الحضرميُّ، المدنيُّ مولى لهم، ثقة من كبار التَّابعين بالمدينة، رويا له. تقييد المهمل (١/ ٩٩).

(٤) مولاهم الشَّاميُّ، رويا له. تقييد المهمل (١/ ١٠٠).

(٥) في: (أ) «إن» بدل: «ابن».

(٦) قال الذهبي في التجريد (٢/ ٥٢): مِحْجن بن أبي مِحجن الديلي، المدنيّ، أبو بشر، وقيل: أبو بسر، له حديث في صلاة الجماعة. وقال البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ١٢٤): وقال لنا أبو نُعيم: قال سُفيان مرّة: بشر، وبلغني أنَّه رجع عنه.

(٧) في: (أ) «بالياء» وهو خطأ.

(٨) «السين» لا توجد في: (أ).

عَمْرو، ويقال: أُسَيْر[١].

ورابعًا: قَطَن بن نُسَير[٢] - بنون مضمومة، وفتح المهملة -.

(حَارِثَة): كلُّه - بالحاء، وفتحِ[٣] المثلثة -. [إلا جَارِية بن قُدَامة، ويَزِيد ابن جَارِية، فبالجيمِ والمثناةِ][٤].

(جَرِيْر) كلُّه بالجيمِ، وراءٍ مكرَّرة، إلا: حَرِيْز بن عُثمان، وأبا حَرِيز[٥] الرَّاوي عن عِكْرِمة - فبالحاءِ، والزَّاي آخرًا -.

ويقاربُه: حُدَيْر - بالحاءِ، والدَّال - والدُ: عِمْران بن حُدَيْر، ووالدُ: زَيْد وزِيَاد.

(حَازِم): كلُّه - بالحاءِ المهملةِ -، إلا أبا مُعاوية محمَّد بن خَازِمٍ فبالمعجمةِ.

(حَبِيْب): كلُّه بفتحِ المهملةِ، إلا:

خُبَيْب بن عَدِيّ، وخُبَيْب بن عَبد الرَّحمن، وهو خُبَيْب غيرُ منسوبٍ، عن حَفْص بن عَاصِم، وخُبَيْبًا كنيةُ ابن الزُّبَير[٦] - فبضمِّ المعجمةِ -.

---

(١) قال عليُّ بن المديني: أهل البصرة يقولون فيه: أُسير بن جابر، وأهل الكوفة يُسمُّونه: أُسير بن عَمرو، قال: وبعضهم يقول: يُسير. قال عبد الغني الحافظ: أهل البصرة يقولون: أُسير بن جابر - بالألف - وينسبونه إلى جابر. وأهل الكوفة يقولون: يُسير - بالياء المضمومة -، وينسبونه إلى عمرو. تقييد المهمل (١/١٠٣ - ١٠٤).

(٢) من شيوخ مسلم بن الحجاج. تقييد المهمل (٢/ ٤١٣).

(٣) «فتح» لا توجد في: (أ).

(٤) الزيادة من: (أ).

(٥) قاضي سجستان، اسمه: عبد الله بن حُسين، استشهد به البخاريُّ. تقييد المهمل (١/١٦٧).

(٦) ويُكنى: أبا بكر أيضًا. كما في تهذيب الكمال (١٤/٥٠٩).

(حَيَّان): كلُّه بالحاءِ[١] والمثناةِ، إلا:

حَبَّان بن مُنْقِذ[٢] والدُ: وَاسِع بن حَبَّان، وجدُّ: محمَّد بن يَحْيى بن حَبَّان، وجدُّ: حَبَّان بن وَاسِع بن حَبَّان[٣]، وإلا:

حَبَّان بن هِلال منسوبًا، وغير منسوبٍ عن شُعْبة، ووُهيب[٤] وهمَّام وغيرهم - فبالموحدَّة، وفتحِ الحاء -، وإلا:

حِبَّان بن العَرِقَة[٥]، وحِبَّان بن عَطِية[٦]، وحِبَّان بن مُوسى منسوبًا وغير منسوبٍ، عن عبد الله[٧]، وهو ابن المُبَارك - فبكسر الحاءِ، وبالموحدَّة -.

(خِرَاش): كلُّه - بالخاءِ المعجمةِ -، إلا:

وَالِد رِبْعِيّ بن حِرَاش[٨] - فبالمهملةِ -.

---

(١) في: (أ) «بالضم» بدل: «بالحاء».

(٢) له صحبة، وهو الذي قال له النَّبيُّ ﷺ: «إذا بايعتَ فقُل: لا خلابة». متفق عليه من حديث ابن عمر، رواه البخاري (٢٤٠٧)، ومسلم (١٥٣٣).

(٣) رويا للجميع في صحيحيهما، إلا حَبَّان بن واسع بن حبان، فقد روى له مسلم.

(٤) رواية حبان، عن وهيب في مسلم فقط، ولم يرو عن طريقه البخاريُّ.

(٥) وهو: حبان بن قيس، يعني: إن العرقة أمّه، وهي بنت سعيد بن سعد بن سهم، له ذكر في حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، ولأجل ذكره فقط، لم يذكره المزيّ في تهذيبه، وذكره ابن حجر في هدي الساري (١/ ٥٠٩) وقال: له ذكرٌ بلا رواية.

(٦) قال الجيانيّ في التقييد (١/ ٢٠١): وفي بعض نُسخ شيوخنا، عن أبي ذر الهرويّ: «حَبَّان بن عطيَّة» بفتح الحاء، وبالياء باثنتين، وذلك وهمٌ. قلتُ: جاء ذكره فقط في حديث أبي عوانة، عن حصين عند البخاري برقم (٦٩٣٩) قال: تنازع أبو عبد الرحمن السُّلميّ، وحَبَّان بن عطية، ذكر هذا في حديث روضة خاخ وقصّة حاطب، ولأجل ذلك لم يذكره المزي في تهذيبه، وذكره ابن حجر في الهدي (١/ ٥٠٩) وقال: له ذكر بلا رواية.

(٧) في: (أ) بدون الواو.

(٨) «ابن حراش» لا توجد في: (أ).

(حزَام)- بالزَّاي -: في قُرَيشٍ. و- بالرَّاءِ : في الأَنْصار[١] .

(حُصَيْن): كلُّه - بضمِّ الحاءِ، وفتحِ الصَّاد المهملتينِ -، إلا :

أبا حَصِيْن عُثْمان بن عَاصِم - فبفتحِ الحاءِ، وكسرِ الصَّاد -، وإلا :

أبا سَاسَان حُضَيْن بن المُنْذِر[٢] - فبالضَّم، وضادٍ معجمةٍ -.

(حَكِيْم): كلُّه - بفتحِ الحاءِ، وكسرِ الكافِ -، إلا :

حُكَيْم بن عَبد الله[٣]، ورُزَيْق بن حُكَيم[٤] - فبالضَّمِ، وفتحِ الكافِ[٥] -.

(رَبَاح): بالموحدة إلا:

زِيَاد بن رِيَاح، عن أبي هُرَيرة ﷺ في أشراطِ السَّاعةِ[٦] فبالمثناةِ عند الأكثرين. وقال[٧] البخاريُّ بالوَجْهين[٨] .

---

(١) ثمَّ في بني سَلِمَة بن سعد بن علي بن أسد بن سَارِدَة بن تَزِيْد بن جُشَم. تقييد المهمل (١/ ٢٠٦).

(٢) الرَّقاشيُّ، عن: عثمان بن عفان في حدِّ الخَمر، رواه مسلم برقم (١٧٠٧)، روى عنه: عبد الله الدَّاناج، له حديث واحدٌ، تفرّد به مسلم.

(٣) تفرد بن مسلمٌ. تقييد المهمل (١/ ٢٠٩).

(٤) أتى ذكره في البخاري برقم (٨٩٣)، في حديث الليث، عن يونس، قال: كتَب رُزَيق بن حُكيم إلى ابن شهاب: هل ترى أنْ أجمع . . . الحديث.

(٥) قال علي بن المديني: حدَّثنا سفيان مرّة: رُزَيْق بن حُكَيم، أو حَكِيم، والصواب: حُكَيم، يعني: بالضمّ. تقييد المهمل (١/ ٢٠٩).

(٦) روى عنه غيلان بن جرير، رواه مسلم برقم (١٨٤٨/٥٣)، وروى عنه أيضًا الحسن، عند مسلم برقم (٢٩٤٧/١٢٩). روى له مسلم فقط.

(٧) في: (أ) «قاله».

(٨) فرَّق بينهما البخاري في التاريخ الكبير، فقال في الأول (٨/ ٣٥١): زياد بن رباح، أبو قيس، روى عنه الحسن. وفي الثاني (٨/ ٣٥٣): زياد بن رياح أبو رياح، سمع الحسن.

(زُبَيْد): - بضمِّ الزَّاي -، هو ابنُ الحَارِث ليسَ فيهما غيره.

وأما: زُبَيْد [بن][1] الصَّلت - بضمِّ الزَّاي، وبمثناةٍ مكرَّرةٍ - ففي «الموطأ»[2] وليس له ذكرٌ في «الصَّحيحين»[3].

(الزُّبَيْر): - بضمِّ الزَّاي - إلا:

عبد الرَّحمن بن الزَّبِيْر الَّذي تزوَّج امرأة رِفَاعَة[4] (ق١٢/أ) - فبالفتحِ وكسر الباءِ -.

(زِيَاد): كلُّه بالياءِ، إلا:

أبا الزِّناد[5] - فبالنُّون -.

(سَالِم) كلُّه بالألف، ويقاربُه:

سَلْم بن زَرِيْر - بفتحِ الزَّاي -، وسَلْم بن قُتَيْبة[6]، وسَلْم بن أبي الذَّيال، وسَلْم بن عبد الرحمن[7] بحذفِها.

(شُرَيْح): كلُّه - بالمعجمةِ والحاءِ -، إلا:

---

(١) الزيادة من: (أ).

(٢) وهو فيه برقم (٩٩، ٩٢٣).

(٣) تقييد المهمل (١/ ٢٨٢).

(٤) له ذكر في حديث عائشة، أنَّ رفاعة القُرظيّ طلّق امرأته فبتّ طلاقها، فتزوجت عبد الرحمن بن الزَّبير. رواه البخاري برقم (٢٦٣٩)، ومسلم (١١١/ ١٤٣٣).

(٥) هو عبد الله بن ذَكْوان، القُرشيُّ، أبو عبد الرحمن المدنيُّ. ترجمته في: تهذيب الكمال (١٤/ ٤٧٦).

(٦) تفرد البخاريّ بالرواية عنه.

(٧) روى له مسلم حديثًا واحدًا برقم (١٨٧٥).

سُرَيْج بن يُونُس[(١)]، وابن النُّعمان[(٢)]، وأحمد بن أبي سُرَيْج[(٣)] - فبالمهملةِ والجيمِ -.

(سَلَمَة): - بفتحِ اللامِ - إلا:

عَمْرو بن سَلِمة إمامُ قومِه، وبني سَلِمة: القَبِيلة من الأنْصارِ - فبكسرِها -، وفي عبد الخالق بن سلمة: الوَجْهان[(٤)].

(سُلَيْمان): كلُّه باليَاء، إلا:

سَلْمان الفارسيُّ رضي الله عنه[(٥)]، وابن عامِرٍ[(٦)]، والأغرّ[(٧)]، وعبد الرَّحمن بن سَلْمان[(٨)]، - فبحذفِها -.

(سلّام): كلُّه بالتَّشديد، إلا:

عَبْد الله بن سَلام الصَّحابيُّ رضي الله عنه[(٩)]، ومحمَّد بن سَلام شيخُ البخاريِّ

---

(١) من شيوخ مسلم بن الحجاج، روى عنه فأكثر، وأخرج له البخاري حديثا واحدا برقم (٥٦٨١).

(٢) حدَّث عنه البخاري برقم (٤٢٥٢، و ٢٧٠١) عن محمَّد بن رافع عنه، وفي (١٦٠٤، و ٤٤٠٠) عن محمَّد غير منسوب عنه، عن فُليح بن سليمان، يقالُ: إنه محمَّد بن رافع أيضًا، وقد روى عنه مباشرة دون واسطة برقم (٩٠٤). وروى مسلم أيضًا عنه، عن رجل. تقييد المهمل (٢/ ٢٩٣ - ٢٩٤).

(٣) أبو سريج، اسمه: الصباح، أبو جعفر الرازيّ، النَّهشليّ، من شيوخ البخاري، تفرد بالرواية عنه.

(٤) قال ابن معين في تاريخه رواية الدوريّ (٢/ ٣٤٣): قال يزيد بن هارون: عبد الخالق بن سَلَمَة، وإنما الصوابُ: عبد الخالق بن سَلِمَة. انظر أيضًا: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١١٩٩).

(٥) قوله: «رضي الله عنه» لا يوجد في: (أ).

(٦) تفرد بالرواية عنه البخاريُّ بحديث واحد رقمه (٥٤٧١).

(٧) أبو عبد الله المدني، مولى جُهينة، أصله من أصبهان. التقريب (٢٤٧٨).

(٨) الحَجْرِيُّ، الرُّعَينيُّ، المِصْريُّ. تفرد بالرواية عنه مسلم بحديث واحد، ورقمه (٧٦٣).

(٩) في: (أ) بدون قوله: «رضي الله عنه».

فبالتَّخفيف، وشدَّد جماعةٌ شيخَ البخاريِّ.

(سُلَيْم): كلُّه - بالضمِّ - إلا:

سَلِيْم بن حَيَّان[١] - فبالفتحِ -.

(عَبَّاد): - بالفتح والتَّشديد -، إلا:

قَيْس بن عُبَاد - فبالضمِّ والتَّخفيف -.

(عُبَادَة): - بالضمّ -، إلا:

محمَّد بن عَبَادَة شيخ البخاريّ[٢] - فبالفتح -.

(عَبْدَة) - بإسكان الباء - إلا:

عَامِر بن عَبَدة[٣]، وبَجَالَة بن عَبَدة[٤] - ففيهما الفتحُ والإسكانُ -. والفتحُ: أشهرُ.

---

(١) قال الجيانيّ في التقييد (٢/ ٢٨٧): وربّما اشتبه سَلِيْم بن حَيَّان هذا بسُلَيْمان بن حَيَّان أبي خالد الأحمر، وأبو خالد هذا هو: سُليمان - بالنُّون -، وهو من كبار المحدثين، سمع: حميد الطَّويل، وهِشام بن عُروة وغيرهما، رَوَيا له كثيرًا.

(٢) روى عنه البخاريّ في كتاب الأدب برقم (٦١٠٦)، وفي الاعتصام برقم (٧٢٨١).

(٣) قال ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (ص: ١١٩ - ١٢٠): رويناه: ابن عَبَدَة - بفتح الباء وإثبات هاء التانيث في آخره - وهذا هو الأصحُّ فيه، ووجدتُه في أصل الحافظ أبي حازم العَبْدَويّ بخطه، وفي أصل آخر عن أبي أحمد الجلودي: ابن عَبْد، بلا هاء، وهو محكيٌّ عن أكثر رواة مسلم. والصحيحُ المشهورُ عن أئمة الحديث، وأحمد بن حنبل وغيره: إثبات الهاء فيه، ثمَّ اختلفوا مع إثباتهم لها في إسكان الباء وفتحها، والفتحُ أصحُّ وأشهرُ، وبه قال ابن المدينيّ، وابن مَعين، ولم يذكر أبو علي الغَسَانيّ في كتابه: «تقييد المهمل» (٢/ ٣٤٠) غيره، والله أعلم.

روى عنه المسيَّب بن رافع، روى له مسلم في خطبة الكتاب (١/ ١٢).

(٤) روى له البخاري في كتاب الجزية برقم (٣١٥٦).

(عُبَيْدَة): كلُّه - بالضمِّ -، إلا السَّلْمَانيّ[١]، وابن سُفْيَان[٢]، وابن حُمَيْد[٣]، وعَامِر بن عَبِيْدة[٤] - فبالفتحِ -.

(عَقِيْل): كلُّه - بالفتحِ -، إلا:

عُقَيْل بن خَالِد، ويأتي كثيرًا غير مَنْسوبٍ عن الزُّهريِّ، وإلا:

يَحيى بن عُقَيل[٥]، وبني عُقَيل - فبالضمِّ -.

---

(١) قال ابن معين في تاريخه رواية الدُّوريّ (٢/ ٣٨٨): لم يكن عيسى بن يُونس يقولُ: عَبِيدَة السَلْمَانيّ، كان يقولُ: السَّلَمَانيّ. وقال عليُّ بن المديني: هو عبيدة بن قيس بن مسلم السَّلْمَانيّ، وسَلْمَان حيٌّ من مُراد، ويُقال: سَلمان في قضاعة. تقييد المهمل (٢/ ٣١٣).

(٢) روى له مسلم حديثًا واحدًا برقم (١٩٣٣) عن أبي هريرة.

(٣) تفرَّد بالرواية عنه البخاري. وفي: (أ) «أبي حميد» وهو خطأ.

(٤) ذكره البخاري في كتاب الأحكام قبل حديث (٧١٦٢ اليونينية) هكذا، وفي النسخة السلفية مع الفتح (١٣/ ١٤٠): «عامر بن عبدة» وعليه شرح الحافظ ابن حجر، فقال في الفتح (١٣/ ١٤٢): هو بفتح الموحدة، وقيل: بسكونها ذكره ابن ماكولا بالوجهين (٦/ ٣٠)، وقيل فيه أيضًا: (عَبِيْدَة) بكسر الموحدة وزيادة ياء، وجميع من في البخاري بالسكون، إلا بجالة بن عَبَدة المقدم ذكره في كتاب الجزية (٣١٥٦) فإنه بالتحريك، وعامر هو البجليُّ، أبو إياس الكوفيّ،وثقه ابن معين وغيره، وهو من قدماء التَّابعين، له رواية عن ابن مسعود، وروى عنه المسيب بن رافع، وأبو إسحاق، وحديثه عند النسائيّ، وكان ولي القضاء بالكوفة مرّة، وعَمَّر.

قلتُ: هكذا قاله ابن حجر في الفتح، لكنه فرّق بينهما في تهذيب التهذيب (٣/ ٥٤ - ٥٥)، وفي التقريب، حيث قال في التقريب (٣١٠٤) عامِر بن عَبدة - بفتح الموحدة، وبسكونها- البجليّ، أبو إيَاس الكوفيّ، وثقه ابن معين، من الثالثة، ورمز له بـ (م). وعن الثاني: (التقريب ٣١٠٥): عامِر بن عَبِيْدة الباهليّ، البصريّ، القاضي بها، ثقة من الرابعة، ورمز له (خت). وهو تبع في ذلك المزي في تهذيب الكمال، حيث فرّق المزي بينهما، فذكر الأول في (١٤/ ٦٨) وقال: روى له مسلم في مقدمة كتابه، وأبو داود في القدر، وذكر الثاني في ١٤٠/ ٦٩) وقال: ذكره البخاري تعليقًا، كما بيّنا في ترجمة: معاوية بن عبد الكريم (٢٨/ ٢٠٢). قلتُ: الصواب: التفرقة بينهما، كما فرّقهما المزّي.

(٥) روى له مسلم في الزكاة (٥٥٣).

(عُمَارَة): كلُّه - بضمِّ العينِ -.

(وَاقِد): كلُّه - بالقَاف -.

(يَسَرَة) - بفتحِ المثنَّاةِ، والمهملةِ - واحدٌ، وهو يَسَرَة بن صَفْوَان شيخُ البخاريِّ[١]، وأما بُسْرَة بنت صَفْوان، فليستْ في «الصَّحيحين»[٢].

❁❁❁❁❁

(١) من شيوخ البخاريّ، تفرد به.
(٢) روى له الأربعة، ولم يرو له الشيخان.

الأنساب

(الأَيْلِيُّ) كلُّه[١] - بفتحِ الهمزةِ، وبالمُثنَّاة -، ولا يَرِد علينا: شَيْبَان بن فَرُّوخ الأُبُلِّيُّ - بضمِّ الهمزةِ، والموحدَّة - شيخُ مسلمٍ؛ لأنَّه لا يقعُ[٢] في «صحيحِ مسلمٍ» منسوبًا.

(البَّصْريُّ): كلُّه - بالموحدَّة مفتوحةٌ، ومكسورةٌ - نسبة إلى البَصْرة، إلا:

مَالِك بن أَوْس بن الحَدَثَان النَّصْريُّ، وسَالمًا مَولى النَّصْريين - فبالنُّون-.

(الثَّوْرِيُّ): كلُّه بالمثلَّثة، إلا:

أبا يَعْلى محمَّد بن الصَّلْت التَّوَّزِيُّ[٣] - فبالمثنَّاة فَوق، وتَشدِيد الواوِ المفتوحةِ، وبالزَّاي -.

(الجُرَيْرِيُّ): - بضمِّ الجيمِ، وفتحِ الرَّاءِ[٤] - إلا:

يَحيى بن بِشْر الحَرِيْرِيُّ شيخهما[٥] - فبالحاءِ المفتوحةِ -.

---

(١) جماعةٌ ينسبون إلى: أَيْلَة، مدينة معروفةٌ، وهي بنواحي الشَّام. تقييد المهمل (١/ ٩٢).

(٢) في: (أ) «لم يقع».

(٣) هو من شيوخ البخاريّ، تفرّد به، روى عنه في كتاب الرّدة (٦٨٠٣).

(٤) إلا يَحيى بن أيّوب الجَرِيْرِيُّ - فبفتح الجيم - من ولد جرير بن عبد الله، ذكره البخاريّ مستشهدا به في أول كتاب الأدب بأثر حديث (٥٩٧١)، لكنه لم يرد فيه منسوبا.
تنبيه: يحيى بن أيوب راويان:
الأول: يحيى بن أيوب الجَرِيرِيّ، الذي تقدم ذكره.
الثاني: يحيى بن أيوب، الغَافِقيّ، أبو العباس المِصريّ، رويا له غير منسوب، ولذا جرى التنبيه عليه.

(٥) قلتُ: يحيى بن بِشر الحَرِيرِيّ، الكُوفيّ، شيخ مسلمٌ، تفرد بالرواية عنه، ولم يرو له البخاريُّ، وجاء الإشكال عند النووي بسبب متابعته للجيّاني في التقييد (١/ ١٨٣) حيث قال الجيانيّ: يحيى بن بشر الحريريّ، أبو زكريا البلخي، فخلط الجيانيّ بين =

(الحَارِثيُّ)[١] كلُّه - بالحاءِ والمثلَّثةِ -، ويقارِبُه:

سَعِيْد (الجَارِيُّ) - بالجيمِ، وبعد الرَّاء ياءٌ مُشدَّدةٌ -.

(الحِزَامِيُّ) كلُّه - بالحَاءِ والزَّاي -، وقولُه في «صحيح مُسْلم»[٢] في حديثِ أبي اليَسَر: «كانَ لي على فُلانٍ [ابن فُلانٍ] [الحَرَامِيِّ]»[٣] قيلَ: بالزَّاي وبالرَّاءِ[٤] وقيلَ: الجُذَامِيُّ - بالجيمِ، والذَّالِ المعجمةِ[٥] -.

(السَّلَمِيُّ): في الأنصارِ - بفتحِ السِّين، وفتحِ اللامِ -، وحُكيَ كسرُها[٦] وفي بني[٧] سُلَيم - بضمِّ السِّين، وفتحِ اللامِ -.

(الهَمْدَانيُّ): كلُّه - بإسكانِ الميمِ، وبدالٍ مُهملةٍ -.

فهذه ألفاظٌ وجيزةٌ في المؤتلفِ والمُختلفِ نافعةٌ جدًّا، وأمَّا المفرداتُ فلا تنحصرُ وسنمرُّ بها مضبوطةً واضحةً محققةً إنْ شاءَ الله تعالى، وبالله التَّوفيقُ.

= الحريريّ والبلخيّ، والصواب أنهما اثنان، وأنَّ الراوي بهذا الاسم اثنان:
الأول: يحيى بن بشر الحَرِيرِيّ الذي تقدم ذكره، وهو من شيوخ مسلم تفرّد بالرواية عنه.
الثاني: يحيى بن بشر البلخيّ، الفلّاس، تفرّد بالرواية عنه البخاريّ.

(١) منهم من بني حارثة بن الحارث، ومنهم من بني الحارث بن كعب بن عمرو. تقييد المهمل (١/ ٢٢٧).

(٢) رقم (٧٤/ ٣٠٠٦).

(٣) في: (الأصل) «الحازمي» وهو خطأ.

(٤) في: (أ) «بالواو».

(٥) قال القاضي عياض في المشارق (١/ ٢٨٢): رواه الأكثرون: الحراميّ - بفتح الحاء، وبالراء - نسبة إلى بني حرام، ورواه الطبري وغيره: بالزاي المعجمة، مع كسر الحاء - ورواه ابن ماهان: الجذامي - بجيم مضمومة، وذال معجمة -.

(٦) قال الجياني في التقييد (٢/ ٣١٠): السَّلَمِيّ - بفتح السين واللام -، من يُنسبُ إلى بني سَلِمة - بكسر اللام - من الأنصار، فإذا نسبتَ فتحتَ اللامَ، فقلتَ: سَلَمِيٌّ، كما يقولون في شَقِرَةَ شَقَرِيٌّ.

(٧) في: (أ) «أبي».

وهذا حينَ أشرعُ في شرحِ الكتابِ مُستعينًا باللهِ تعالى متوكلاً عليه، مفوضًا أمري إليه، مُستشفعًا برسولِ الله[١] ﷺ المضافُ هذا الكتابُ إلى سننه[٢] ﷺ، في تيسيرِ إتمامِه، مع الصِّيانةِ وعمومِ الفائدةِ، وكثرتِها مستمرَّة متزايدة، وهو حَسبي ونِعم الوكيل، ولا حولَ ولا قوة إلا بالله العليّ العَظيم (ق١٢/ ب).

❁❁❁❁❁

(١) في: (أ) «برسوله».
(٢) في: (أ) «سببه».



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الإِمَامُ أَبو عَبْدِ اللهِ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى:

١- بابٌ(١) كَيْفَ كَانَ بَدْؤُ الْوَحْيِ(٢) إِلَى رَسُولِ اللّهِ ﷺ، وَقَوْلُ اللّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]

أمَّا قولُه «باب» فيجوزُ فيه، وفي نظائرِه وجهانِ:

أحدُهما: تنوينُه.

والثَّاني: رفعُه بلا تنوينٍ على الإضافةِ(٣).

ويجوزُ في قولِه: «بَدْو» وَجْهان: الهَمْزُ. وتَركُه. الأَوَّلُ: مِنَ الابتداءِ. والثَّاني: مِنَ الظُهورِ، والهَمْزُ: أرجحُ(٤).

الوَحْيُ: أصلُه الإعلامُ في خِفاءٍ، وكلُّ ما دلّلتَ به من كلامٍ، أو كتابٍ، أو رسالةٍ، أو أشارةٍ بشيءٍ، فهو وحيٌ.

ومن الوَحيِ: الرُّؤيا والإلهامُ، ويقالُ: أَوْحَى ووَحَى. لغتان، الأولى:

---

(١) في رواية أبي ذر، والأصيليّ بغير: «باب»، ولأبي الوقت، وابن عساكر، والباقي: باب كيف، إلخ.

(٢) في هامش الأصل: «قال شيخنا ابن كثير: إنما بدأ البخاري بباب كيفية بدء الوحي، لأن الوحي مبدأ الخير ومنبعه ومن بعده فضيلة الأحكام، وبيّن الحلال والحرام».

(٣) وذكر الكرماني في شرحه (١/ ١٣) وجها ثالثًا، وهو: باب، على سبيل التعداد للأبواب بصورة الوقف، فلا إعراب له.

لأنه يجمع بين المعنيين معًا، وأحاديث الباب تدلُّ على الوجهين؛ لأن فيه بيان كيف يأتيـه، ويظهـر عليه، وفيه ابتداء حاله فيـه، وأول ما ابتدئ به منه. مشارق الأنوار (١/ ١٠٧).

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٢٩): ولم أرَه مضبوطًا في شيء من الروايات التي اتصلت لنا، إلا أنه وقع في بعضها: (كيف كان ابتداء الوحي) فهذا يُرجّحُ الأول، وهو الذي سمعناه من أفواه المشايخ، وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيرا، كبدء الحيض، وبدء الأذان، وبدء الخلق.

أفصحُ، وبها جاءَ القرانُ.

وقولُه: «وقول الله» هو مجرورٌ، أو مرفوعٌ معطوفٌ على «كيف»[1].

وذكرَ البخاريُّ الآيةَ الكريمةَ لما قدَّمناه في الفُصولِ أنَّه يستدلُّ للترجمةِ بما وقعَ له منْ قُرآنٍ وسنَّةٍ مُسندةٍ وغيرِها، وأرادَ أنَّ الوحيَ سنَّةُ الله تعالى في أنبيائِه صلى الله عليهم وسلم[2]، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) ويجوز رفعه على القطع وغيره. فتح الباري (١/ ٣٠).

(٢) ومناسبة الآية للترجمة واضحٌ من جهة: أن صفة الوحي إلى نبينا ﷺ توافق صفة الوحي إلى من تقدمه من النبيين، ومن جهة أن أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا، كما رواه أبو نُعيم في الدلائل بإسناد حسن، عن علقمة بن قيس، صاحب ابن مسعود، قال: إنّ أول ما يؤتى به الأنبياء في المنام حتى تهدأ قلوبهم، ثمّ ينزل الوحي بعدُ في اليقظة. فتح الباري (١/ ٣٠). وفي: (أ) بدون قوله: «صلى الله عليهم وسلم».

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى:

١- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ، عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ[1]، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ[2] إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»[3].

أطرافه ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣، تحفة ١٠٦١٢.

الشَّرح:

قد رأيتُ أنْ أشرِّفَ الكتابَ بنسبِ رسولِ الله ﷺ، فهو:

محمَّدُ بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشمِ بن عبدِ مناف بن قُصَي بن كِلاب بن مُرَّة بن كَعْب بن لُؤَي[4] - بالهمزِ وتركِه، والهمزُ قولُ الأكثرين - ابن غَالبِ بن فِهر بن مالكِ بن النَّضر بن كِنَانة بن خُزَيْمة بن مُدْرِكة بن إلْيَاس[5] -

(١) في هامش الأصل: «النية روح العمل وميزاته وقوامه، والعمل بدونها يجري مجرى العبث، فلا يصدر العمل الاختياري القصدي إلا بنيته، وحظ العامل منه ما نواه لا صورته وظاهره».

(٢) في هامش الأصل: «لما كانت الهجرة وغيرها من الأعمال لها مبدأ وباعث من القلب، ومصدر وغاية في الجوارح تابعًا لمبدأها وباعثها في القلب، فمن كانت هجرته إلى الله تعالى ورسوله ﷺ قصدًا ونية وعزمًا، كانت هجرته ببدنه وجوارحه إلى الله تعالى ورسوله ﷺ، وغن كانت هجرته لدنيا أو امرأة كانت في الخارج كذلك، وإن كانت صورتها صورة الهجرة إلى الله سبحانه تعالى، ورسوله ﷺ وكذلك سائر الأعمال.

(٣) وأخرجه مسلم (١٥٥/١٩٠٧). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ١١٢، رقم ٣٤).

(٤) اشتقاق (لؤي) من أشياء: إمّا تصغير لواء الجيش، وهو ممدود. أو تصغير لَوَى الرَّمل، وهو مقصور. أو تصغير لأى تقديره: لعًى، وهو الثَّور الوحشيّ، وهو مقصور مهموز. الاشتقاق، لابن دريد (ص: ٢٤).

(٥) بكسر الهمزة عند ابن الأنباري، قال: وهو إفعال من قولهم: أليس الشجاع الذي لا يفرّ. قال الشاعرُ:

ألـيـش كـالـنـشـوان وهـو صـاحـي =

بكسر الهمز(١) وفتحها - ابن مُضَر بن نَزَار بن مَعْد بن عَدْنان.

إلى هُنا إجماعُ الأمَّة وماوراءُه مختلفٌ فيه(٢).

والنَّضرُ هو: أبو قُرَيشٍ في قولِ جمهُورِ العُلماءِ(٣).

= وقال غيره: هو بهمزة وصل، وهو ضد الرجاء واللام فيه للمح الصفة، قاله قاسم بن ثابت، وأنشد قول قصي:

أمهتي خندف والياس أبي

فتح الباري (٧/ ١٦٤).

(١) في: (أ) «الهمزة».

(٢) روى ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٥٥) عن هشام بن محمد بن السَّائب الكلبي، قال: علَّمني أبي وأنا غلامٌ نسبَ النبي ﷺ: محمد الطيّب المبارك ابن عبد الله بن عبد المطلب، واسمه: شيبة الحمد بن هاشم، واسمه: زيد بن كلاب بن مرَّة بن كَعب بن لؤى بن غالب بن فِهر، وإلى فهر جماع قُريش، وما كان فوق: فهر، فليس يقال له: قرشيٌّ، يقال له: كنانيٌّ، وهو: فهر بن مالك بن النَّضر، واسمه: قيس بن كنانة بن خُزيمة ابن مُدركة، واسمه: عمرو بن إلياس بن مُضربن نزار بن معد بن عدنان.
وقال ابن سعد في (١/ ٥٧): ولم أرَ بينهم اختلافا أن معدًا من ولد قيذر بن إسماعيل، وهذا الاختلاف في نسبته يدلُّ على أنّه لم يُحفظ، وإنّما أُخذ ذلك من أهل الكتاب وترجموه لهم، فاختلفوا فيه، ولو صحَّ ذلك لكان رسول الله ﷺ أعلم الناس به، فالأمر عندنا على الانتهاء إلى معدّ بن عدنان، ثمّ الإمساكُ عمّا وراء ذلك إلى إسماعيل بن إبراهيم.
ونقل البيهقي في دلائل النبوة (١/ ١٨٠) عن شيخه أبي عبد الله الحاكم أنه كان يقول: نسبة رسول الله ﷺ صحيحة إلى عدنان، وما وراء عدنان، فليس فيه شيء يُعتمدُ عليه.
وروى الطبراني بإسناده عن عائشة ﵂، قالت: استقام نسب الناس إلى معد بن عدنان، قال الحافظ في الفتح (٨/ ١٤٦) إسناده جيد.

(٣) جزم بذلك أبو عبيد في النسب له (ص: ٢٢١)، وأبو بكر بن الجهم، أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٧٢) ونصُّه: النضر بن كنانة كان يسمّى القرشيُّ. وروى أيضًا عن هشام الكلبي، عن أبيه: كان سكان مكة يزعمون أنهم قريش دون سائر بني النضر حتّى رحلوا إلى النبي ﷺ فسألوه: من قريش؟ قال: من ولد النضر بن كنانة، وقال ابن قدامة في أنساب القرشيين (ص: ٥٥): وقريش هم بنو النضر بن كنانة، على ما قال عليه السلام: نحن بنو النضر بن كنانة.
تنبيه: جزم الإمام النووي هنا بأن قول جمهور العلماء: إن النضر، هو أبو قريش، وخالفه ابن حجر في الفتح (٨/ ١٥٤) وقال: إن من قال: هم ولد فهر بن مالك، هو قول الأكثر.

وقيلَ: فِهْر[1] ....

(١) جزم به مصعب الزبيري في نسب قريش (ص: ١٢) وقال: وقد قالوا: اسم فهر بن مالك: قريش، ومن لم يلد فهرٌ، فليس من قريش. فولد مالك بن النضر: فهرًا، وهو قريشٌ، وابن الكلبي كما في جمهرة النسب (١/ ٨) وقال: فولد مالك بن النضر: فهرًا، وإليه جماعُ قريش، وكذا قال البلاذري في الأنساب (١/ ٤٥) ونصه: وفهر جماعُ قريش.
تنبيه مهم: يقول الدكتور حسين مؤنس في كتابه: تاريخ قريش (ص: ٦٩) تحت عنوان: **مشاكل تتعلق بأصل قريش**: إنَّ بعض نسابتنا يقولون: إنَّ النضر، هو قريش، وبعضهم الآخر يقول: إنَّ ابنه فهر، هو قريش، وهم أنفسهم في حيرة من أمرهم بشأن النضر وفهر، وقريش جميعًا والسبب واضحٌ، وهو أننا كلما اقتربنا من زمن النبي ﷺ خرجنا من ضباب التاريخ إلى نور الحقيقة، وتحت النور ينقشعُ الضباب، ويجد المؤرخون القدامى أنفسهم في حرج، فهم لا يستطيعونَ أن يقولوا إنهم لا يعرفون حقيقة أمرهام كهذا من أمور النسب النبوي، فيمضونَ يتلمسون المادة في القصص الشعبيّ، إذ لا بدَّ أن هذه الأسماء كلّها ظهرت أولاً على ألسنة القصاص، فلم يكن عند العرب قبل قُصي خاصة سجلات أو دفاتر أو حتى نقوش، وفي هذه الحالة لا بدَّ أن ننبه أنَّ كلَّ ما نحكيه في هذا الصدد إنما هو ما يستطيعُ المؤرخُ العثور عليه من معالم تمكنه من تتبع الطريق الذي يختفي في ليل التاريخ، وهو يتتبعه دون أن يقرر فيه شيئًا بصورة حاسمة. وقد حكينا ما حكينا إلى الآن مع الحذر الذي لا مفرّ منه، وعند ما نخطو على أرض صلبة يطمئن لها المؤرخُ مع قصي بن كلاب سنغادر درجة من درجات هذا الشكّ المتعب الذي سرنا فيه إلى الآن.
مع النضر إذن يظهر اسم قريش أول ما يظهر، فقيس كما غلب على ظننا قبيل أو تجمع قبلي، والنضر اسم رئيسه الذي رأس ذلك التجمع.
ويؤكد أبو العباس محمد بن يزيد المبرد أن النضر هو قريش، ويقول (نسب عدنان وقحطان، ص: ٢٢): فمن قبائل خندف قريش، واسمه: النضر بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر. وتفرعت قبائل قريش من بني فهر بن مالك، فيقال لهم: بنو فهر، قال الحطيئة:

وإنّ الذي أعطيتهم أو منعتهم ... لكالتمر أو أحلى لحلف بني فهر

وفي هذا الخبر نقرأ مرتين عبارة: «بني فهر» مما يدلُّ على فهرًا اسم قبيلة أو تجمع قبليّ.
وعند ابن عبد البر نقرأ: «النضر بن كنانة كان يقال لها القرشي»، وفي نفس الصفحة (الإنباه، ص: ٧٦) نقرأ: «كان النضر بن كنانة يسمّى القرشي» ووصف وتسمية: النضر =

. . . .

= ابن كنانة بالقرشيّ، يدلُّ على أن الوصفَ كان موجودًا من قبلُ، أو يكونَ قد وجد في أيّامه، وفي هذه الحالة يكون حلف قريش قد تكون من بعض فروع كنانة أيّام النضر، أو قبله بقليل.
ويقول ابن عبد البر (الأنباه، ص: ٧٥): «وقد اختلف في قريش، فقال أكثر الناس: كلّ من كان من ولد النضر بن كنانة، فهو قرشيٌّ، وحجتهم في ذلك حديث الأشعث بن قيس الكنديّ، قال: قدمتُ على رسول الله ﷺ في وفد كندة، فقلتُ: ألستم منّا يا رسول الله؟ قال: لا. نحن بنو النضر بن كنانة، لا نقفوا أمّنا، ولا ننتفي من أبينا».
وعندنا على أي حال أربعة أقوال في أول من سمّي بقريش من ولد عدنان:
الأول: يقولون: إن النضر أول من لقب بالقرشيّ، فهو على هذا: قريش. وهذا القول يكرره ابن عبد البر مرّتين، إحداهما بسند من الواقدي ورواته (الأنباه، ص: ٧٦): «النضر بن كنانة كان يقال له القرشيُّ»، والثاني: ينسب إلى مصعب الزبيري، ويكاد أن يكونَ أصل آراء معظم أصولنا، وهو يقول: «كلّ من لم ينتسب إلى فهر، فهو ليس بقرشيّ»، وقال علي بن كيسان: «فهر هو أبو قريش، ومن لم يكن من.ولد فهر، فهو ليس من قريش» وهذا أصحّ الآراء في النسبة لا في المعنى الذي من أجله سُمّيت قريش قُريشًا.
والدليلُ على صحة هذا القول: إنه لا يُعلم اليوم قرشيٌّ في شيء من كُتب أهل النسب ينتسب إلى أب فوق: فهر. دون لقاء فهر، ولذلك قال مصعب وابن كيسان والزبير بن بكار - وهم أعلم النساب بهذا الشأن وأوفق من ينسب علم ذلك إليه - أن فهر بن مالك جُماع قريش كلّها بأسرها، وذكر أبو عبد الله أحمد بن محمد العدوي في كتابه في نسب قريش، قال: جُماع قريش كلّها: فهر والحارث ابنا مالك بن النضر بن كنانة. وزعم أن الصلت بن النضر بن كنانة ليس من انتسب إليه بقرشيٌّ.
وقال علي بن كيسان: وَلَد النضر بن كنانة: مالكًا والصلت ويخلدًا، أُمُّهم: امرأة من جُرهم.
وقال ابن الكلبيّ: ولد كنانة بن خزيمة: النضر، وهم قريش، ثمّ ذكر سائر بني كنانة أكثر من عشرة.
وأصل هذا الكلام عن المصعب الزبيري (نسب قريش، ص: ١٢) قال: وقد قالوا: اسم فهر بن مالك: قريش، ومن لم يلد فهرًا، فليس من قريش، فولد مالك بن النضر: فهرًا، وهو قريش، وأمّه من جُرهم.
والثالث: ورد في كتاب الإنباه لابن عبد البر (ص: ٧٦) وهو يقول: «إنّ قصي بن كلاب هو أول من سمّي بقريش، وإليك الفقرات التي تهمنا من كلامه: «وقال آخرون: قصي =

. . . .

= كان يقال له القرشيّ. وذكر الواقديُّ: أن عبد الملك بن مروان سأل محمد بن جُبير بن مُطعم: لِمَ سميت قريش قُريشًا؟ فقال: لتجمُّعها في الحرم بعد تفرقها. فقال عبد الملك: ما سمعتُ بهذا، ولكن سمعتُ أن قصيًّا يقال القرشيُّ، ولم تُسمَّ قريش قبله. وذكر الواقدي أيضًا بإسناد له عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: لما نزل قصيّ الحرم وغلب عليه فعلَ أفعالاً جميلةً، فقيل له: القرشيُّ، فهو أول من سُمّي بذلك.

والرابع: تردده معظم الأصول، وإليك نصّ المصعب الزبيري فيه (نسب قريش، ص: ١٢): فأمّا يخلد (ابن النضر بن كنانة وهو أخو مالك بن النضر، فهو عمّ فهر بن مالك بن النضر) فهم في بني عمرو بن الحارث بن مالك بن كنانة، ومنهم: قريش بن بدر بن يخلد بن النضر، وكان دليلُ بني مالك في تجارتهم، فكان يقال: قدمت عير قريش، فسمّيت قريش بذلك.

بدايات ظهور قريش وانفصالها عن كنانة من بني إلياس بن مضر: وهذا الاختلاف كلّه يرجعُ إلى أن كنانة القبيلة بعد استقرارها في الحجاز بدأت تتفرقُ وتتفكك أمام ضغط القبائل التي وجدتها في منازلها الجديدة وأهمها خزاعة، وخرجت من أبنائها فروع كثيرةٌ أهمها: النضر، وعبد مناة، وبنو النضر أخذوا يتحولون إلى قبيلة باسم قريش، وهذا التحول بدأ يظهرُ في فرع من فروع النضر، هو فهر بن مالك، واستمرّ التحولُ والتجمعُ حول فرع من فروع فهر، هو: عامر، ثمّ فرع آخر، هو: لؤي بن غالب بن فهر، وانقسمت القبيلة التي كانت في دور التكوين إلى قسمين رئيسين:

لؤي بن غالب، وعامر بن غالب، ومن هذين القبيلين نشأت نواة قريش، ولهذا فإنّ هذين الفرعين من فهر، يقال لهما: البطاحُ، ثمّ استمرت عملية التجمع وبناء القبيلة أيّام مرّة بن كعب، وكلاب بن مرّة، وجاء قصيّ، وهو أول رئيس واضح الشخصية التاريخية من رؤساء قريش، فجمع ما استطاع جمعه من فروع قريش، وخاصّةً فرعا كعب بن لؤي، وعامر بن لؤي، ودعاهم إلى خوض معركة مع خُزاعة وانتزاع مكة منهم، وتجمعوا حوله ودخلوا مكة واستقروا فيها، وكانت نواة الداخلين كعبًا أو عامرًا فرعي: لؤي بن غالب، فنزلوا البطاح، أي: قلب مكة، ثمَّ تلاحقَ بهما بنو فهر بن النضر بن مالك، وهم بقية الفروع المنحدرة من النضر بن كنانة، وهؤلاء الأخيرون ظلوا في الغالب أعرابًا حول مكة، واطلق عليهم اسم: الفهريين، وهم منسوبون إلى قريش.

أمّا قريش، فكان اسم التجمع، فربّما كان موضعًا، وربّما كان اسم رمز، لا نعرف كنهه، وربّما كان اسم حيوان، أو شجرة، أو أي شيء، وربّما كان أيضًا اسمًا لمكان، ولهذا فقد اختلط الأمر على رواتنا فقالوا: «إن قريشًا هو: النضر، أو هو: فهر، أو هو:=

وقيلَ: غيره[١].

كنيةُ رسولِ ﷺ المشهورة: أبو القَاسِم[٢]، وكنَّاه جبريلُ ﷺ: أبا إبراهيم[٣].

وأمُّه: آمنةُ بنت وَهْب بن عَبد مَناف بن زهرة بن كِلاب بن مُرَّة بن كَعْب[٤].

واعلم: أنَّ لرسولِ الله ﷺ أسماءً كثيرةً جدًّا، مشهورةٌ وغير مشهورةٍ، وقد جمعتُها من «تاريخِ دمشق»[٥] وغيره، ولخَّصتُها في[٦] كتابِ: «تهذيب الأسماء واللُّغات»[٧]، وذكرتُ معَها ما يتعلَّقُ بها.

= قصيّ». ويؤيد هذا قول محمد بن حبيب النسابة: «أن قريشًا ليس اسم أبٍ، ولا أمٍّ، ولا حاضن، أو حاضنة، وإنما هو جُماع نسب». وهذه هي حقيقة اسم قريش، ويكون الكلامُ الكثير الذي نقرأه في النصوص عن معنى قريش وعلى من أطلقَ مجرد فروضٍ، أو محاولاتٍ للإجابة على سؤال ليس له مكان، فليس هناك شخصٌ اسمه: قريش، وإنما هناك قبيلةٌ تسمّى قريش. انظر: تاريخ قريش، للدكتور حسين مؤنس (ص: ٦٩ - ٧٤).

(١) وقيل: أول من نسب إلى قريش: قصي بن كلاب، حيث روى ابن سعد في طبقاته (١/ ٧١) أن عبد الملك بن مروان سأل محمد بن جبير: متى سمّيت قريش قريشًا؟ قال: حين اجتمعت إلى الحرم بعد تفرقها، فقال: ما سمعتُ بهذا، ولكن سمعتُ أن قصيًّا كان يُقال له: القُرشيُّ، ولم يسمّ أحدٌ قريشًا قبله.

(٢) أخرج أحمد (٥/ ٣٢٤)، والدولابيّ في الكنى والأسماء (٦) مرفوعًا، عن أبي هريرة بلفظ: «أنا أبو القاسم، الله يرزقُ، وأنا أقسم».

(٣) أخرج ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٢٧)، والدولابي في الكنى (١٨) مرفوعًا عن أنس بن مالك، أنه قال: «لما ولدت ماريّة جارية النبي ﷺ، أتاه جبريلُ فقال: السّلام عليكَ يا أبا إبراهيم».

(٤) انظر: الطبقات الكبرى (١/ ٥٩)، تاريخ مدينة دمشق (٣/ ٦٣).

(٥) (٣/ ١٧ - ٣٤).

(٦) في: (أ) «مِنْ».

(٧) (١/ ٢٢).

وذكرَ الإمامُ أبو بكر بن العَرَبِيُّ المَغْرِبِيُّ المالِكيُّ في كتابِه: «شرح الترمذي»(١) قالَ: قالَ بعضُ الصُّوفيَّة: للهِ عزَّ وجلَّ ألفُ اسمٍ، وللنبيِّ ﷺ ألفُ اسمٍ(٢).

---

(١) عارضة الأحوذي (١٠/ ٢٨١).

(٢) إن حصر الأسماء الحسنى ودخولها تحت عدد معين، من المسائل التي اختلف فيها العلماء، ويمكن تقسيمهم إلى فريقين:
الفريق الأول: يقولون: «إنَّ أسماء الله الحُسنى لا تدخل تحت حصرٍ ولا تُحدّ بعدد».
وهذا هو الصواب، وعلى ذلك مضى سلف الأمة وأئمتها، وهو قول جمهور العلماء. ولم يخالفهم فيه إلا طائفة من المتأخرين كابن حزم، والسهيليّ، والرازيّ.
أما الفريق الثاني: فيقولون: «إنَّ أسماء الله الحُسنى محصورة بعدد معيّن، وزعموا أنها محصورة فيه، وإن كانوا على اختلاف في تحديد الرقم الذي يحددونه لأسماء اللهِ، فهناكَ من يقول:

١- إنَّ أسماء الله ثلاث مئة فقط.
٢- إن لله ألف اسم.
٣- هي ألف وواحد.
٤- إنَّ لله أربعة آلاف اسم، ألف لا يعلمه إلا اللهِ، وألف لا يعلمه إلا الله والملائكة، وألف لا يعلمه إلا الله والملائكة والأنبياء، وأما الألف الرابع: فإنَّ المؤمنين يعلمونه، فثلاث مئة منه في التوراة، وثلاث مئة في الإنجيل، وثلاث مئة في الزبور، ومئة في القرآن، تسعة وتسعون منها ظاهرةٌ، وواحد مكتوم.
٥- ومنهم من يقول: هي مئة ألف وأربعة وعشرون ألفا عدد الأنبياء عليهم السلام؛ لأنَّ كلّ نبيّ تمده حقيقة اسم خاص به مع إمداد بقية الأسماء له؛ لتحققه بجميعها.
٦- ومنهم من يقول: إن أسماء الله تسعة وتسعون فقط.

والحقُّ أن القول الأول القائل: بأن أسماء الله لا تدخلُ تحت حصر، ولا تحدّ بعدد هو الصوابُ، كما سنرى ذلك من خلال الأدلة.

ولا ريب أن أسماء الله الحُسنى غير محصورة بعدد معيّن، ولا تدخل تحت حصرٍ، ولا تحدّ بعدد، وهذا قد دلّت عليه نصوصٌ كثيرة من أحاديث الرسول ﷺ.

منها: ما رواه مسلم في صحيحه، عن عائشة رضي الله عنها، قال: فقدتُ رسول الله ﷺ ليلة من الفراش، فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه، وهو في المسجد،=

= وهما منصوبتان، وهو يقولُ: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيتَ على نفسك». وجه الدلالة في هذا الحديث أنه ﷺ أخبر أنه لا يحصي ثناء عليه، ولو أحصى جميع أسمائه لأحصى صفاته كلّها، فكانَ يحصي الثناء عليه؛ لأنَّ صفاته إنما يعبر عنها بأسمائه.

ومنها: ما ورد في حديث الشفاعة الطويل أنه ﷺ قالَ: «ثمَّ يفتح الله عليَّ من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه على أحد قبلي».

وجه الدلالة من هذا الحديث أن هناك محامدَ من أسماء الله وصفاته، يفتح الله بها على رسوله ﷺ في ذلك الوقت، وهي بلا شكٌّ غير المحامد المأثورة في الكتاب والسنة.

ومنها: حديث عبد الله بن مسعود ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «ما أصاب عبدًا همٌّ ولا حزنٌ، فقال: اللهمَّ إني عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، ناصيتيَ بيدك، ماضٍ فيَّ حكمك، عدلٌ فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سمّيتَ به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدًا من خلقك أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همّي، إلا أذهب الله همّه وحزنه، وأبدله مكانه فرحًا».

ويستدل ابن القيم على أنَّ أسماء الله الحُسنى لا تدخلُ تحت حصر ولا تُحدّ بعدد بحديث ابن مسعود هذا، وذلك أن فيه قسمًا من أسمائه تعالى قد استأثر الله بعلمه في علم الغيب، فلم يطّلع عليه الخلقُ، فيقول بعد إيراده بهذا الحديث: فجعل أسماءه ثلاثة أقسام: قسمٌ سمّى به نفسه فأظهره لمن شاء من ملائكته، أو غيرهم ولم ينزل به كتابه، وقسمٌ أنزل به كتابه فتعرّفَ به إلى عباده، وقسمٌ استأثر به في علم غيبه فلم يطّلع عليه أحدٌ من خلقه، ولهذا قال: «استأثرتَ به» أي انفردتَ بعلمه، وليس المرادُ انفراده بالتسمّي به؛ لأن هذا الانفرادَ ثابت في الأسماء التي انزل بها كتابه. ومن هذا قول النبي ﷺ في حديث الشفاعة: «فيفتح عليَّ من محامده بما لا أحسنه الآن» وتلك المحامدُ هي تفي بأسمائه وصفاته. ومنه قوله ﷺ: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيتَ على نفسك».

والشاهد من قوله ﷺ: «أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك» أن أسماءه أكثر من تسعة وتسعين، وأنَّ له أسماء وصفات استأثر بها في علم الغيب عنده، لا يعلمها غيره. =

. . . .

= وبهذا يتبين أن أسماء الله غير محصورة في عدد معين، وهذا هو قول جمهور العلماء كما سنرى، ولم يخالف في ذلك إلا ابن حزم.

فهو يرى أنها محصورة بتسعة وتسعين اسمًا، واستدلَّ على ذلك بقول النبي ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا مئة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة» فيرى أن هذا الحديث أفاد الحصر.

ولا دلالة في هذا الحديث لما ذهب إليه؛ لأن الحديث لا يفيدُ الحصر؛ لأن الأصل في الكلام الاتصالُ لا الانفصال.

يقول ابن القيم: «وأما قوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة» فالكلام جملة واحدة. وقوله ﷺ: «من احصاها دخل الجنة» صفةٌ لا خبرٌ مستقبل، والمعنى: له أسماء متعددة من شأنها أن من أحصاها دخل الجنة، وهذا لا ينفي أن يكونَ له أسماءٌ غيرها وهذا كما تقولُ: لفلان مئة مملوك قد أعدهم للجهاد، فلا ينفي هذا أن يكونض له مماليك سواهم معدّون لغير الجهاد، وهذا لا خلاف بين العلماء فيه.

والحديث لا يدلُّ على الحصر كما ذكره غير واحد من العلماء، وإليكَ بعض أقوالهم:

١- الإمام ابن تيمية: حيث نقلَ على عدم الحصر قول جمهور العلماء فيه قائلاً: «والصوابُ الذي عليه جمهور العلماء أن قول النبي ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا مئة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة» معناه: أن من أحصى التسعة والتسعين من أسمائه دخل الجنة، وليس مراده أنه ليس إلا تسعة وتسعون اسمًا.

ويستطرد في بيان هذا الحديث قائلاً: فإن الذي عليه جماهير المسلمين أنَّ أسماء الله أكثر من تسعة وتسعين، قالوا: ومنهم الخطابيّ، قوله: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها»، التقييد بالعدد عائد إلى الأسماء الموصوفة بأنها هي هذه الأسماء، فهذه الجملةُ هي قوله: «من أحصاها دخل الجنة» صفة للتسعة والتسعين وليست جملة مبتدأة، ولكن موضعها النصبُ، ويجوز أن تكونَ مبتداة والمعنى لا يختلف، والتقديرُ: إن لله أسماء بقدر هذا العدد من أحصاها دخل الجنة، كما يقول القائلُ: إنّ لي مئة غلام أعددتهم للعتق، وألف درهم أعددتها للحجّ، فالتقييد بالعدد هو في الموصوف بهذه الصفة، لا من أصل استحقاقه لذلك العدد؛ فإنه لم يقل إن أسماء الله تسعة وتسعون. =

. . . .

= قال: ويدلّك على ذلك قوله في الحديث الذي رواه أحمد في المسند: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سمّيت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علّمته أحدا من خلقك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك» فهذا يدلُّ على أنَّ لله أسماء فوق تسعة وتسعين يحصيها بعض المؤمنين.

وأيضًا فقوله: «إنَّ لله تسعة وتسعين» تقييد بهذا العدد بمنزلة قوله: ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠].

فلما استقلوهم قال: «وما يعلم جنود ربك إلا هو» فأن لا يعلم أسماءه إلا هو أولى، وذكر أن هذا لو كانَ قد قيل منفردًا لم يغيّر النفي إلا بمفهوم العدد الذي هو دون مفهوم الصفة، والنزاع فيه مشهورٌ، وإن كان المختار عندنا أن التخصيص بالذكر - بعد قيام المقتضي للعموم - يفيد الاختصاص بالحكم، فإن العدلَ عن وجوب التعميم إلى التخصيص إن لم يكن للاختصاص بالحكم، وإلا كانَ تركًا للمقتضي بلا معارضٍ، وذلك ممتنعٌ.

فقوله: «إنّ لله تسعة وتسعين» قد يكونُ للتحصيل بهذا العدد فوائد غير الحصر، ومنها: ذكر أن إحصاءها يورث الجنة؛ فإنه لو ذكر هذه الجملة منفردة، وأتبعها بهذه منفردة لكان حسنًا، فكيف والأصل في الكلام الاتصال وعدم الانفصال؛ فتكون الجملة الشرطية صفة لا ابتدائية. فهذا هو الراجحُ في العربيّة مع ما ذكر من الدليل.

٢- وقد نقل الإمام النووي في المنهاج شرح مسلم (١٧/ ٥) الاتفاق على أن الحديث المذكور ليس فيه حصرٌ لأسمائه سبحانه وتعالى، فليس معناهُ انه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، فاطّراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء.

٣- وممن لا يرى في حديثه ﷺ حصرًا لأسماء الله تعالى: البيهقي حيث يقول في الأسماء والصفات: وليس في قول النبي ﷺ تسعة وتسعون اسمًا نفي غيرها، وإنما وقع التخصيصُ بذكرها؛ لأنها أشهر الأسماء وأبينها معانيَ.

٤- وممن قال بالزيادة على ما وردت به الروايات: الغزالي، واستدلّ على ذلك بأدلّة، فقال: وقد ورد في الحديث: «لا تقولوا جاء رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى، ولكن قولوا: جاء شهر رمضان».

وكذلك ورد عنه ﷺ أنه قال: «ما أصاب أحدًا همٌّ ولا حزنٌ، فقال: اللهمَّ =

. . . .

= إني عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمك، عدلٌ فيَّ قضاؤك، أسألكَ بكل اسم سمّيتَ به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علّمته أحدا من خلقك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي، غلا أذهب الله عز وجل همه وحزنه وأبدله مكانه فرحًا، وقوله: «استأثرتَ به في علم الغيب عندك» يدلُّ على أن الأسماء غير محصورة فيما وردت به الروايات المشهورة.

٥- وكذلك نجدُ أن ابن كثير عند الكلام على سرد الأسماء الحُسنى يقول: وليعلم أن الأسماء الحُسنى غير منحصرة في تسعة وتسعين بدليل ما رواه الإمام احمد في مسنده.

٦- كما نجدُ أن البغدادي يشير إلى أن الفائدة ليست في حصر أسمائه الحُسنى بتسعة وتسعين المنع من الزيادة عليها، لورود الشرع بأسماء له سواها، وإنما فائدته أن معاني جميع أسمائه محصورة في معاني هذه التسعة والتسعين.

واختلف العلماء في تحديد الحكمة من حصر الثواب المخصوص في هذا العدد المُعيّن على وجوه:

الوجه الأول: ما ذكره الفخر الرازي، ونسبه إلى الأكثر، أنه تعبدٌ لا يعقل معناه، كما يقال في عدد الصلوات الخمس.

الوجه الثاني: ما حكيَ عن أبي خلف محمد بن عبد الملك الطبريّ أنه قال: إنما خصّ هذا العدد إشارة إلى أنَّ الأسماء لا تؤخذُ بالقياس.

الوجه الثالث: أن الحكمةَ هي وجود معانيَ الأسماء الحُسنى في هذه الأسماء التسعة والتسعين.

الوجه الرابع: الإشارة إلى تفرد الله بربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، إذ إن الأعدادَ إما فردٌ وإما زوجٌ (الفرد أفضل من الزوج، ومنتهى الإفراد من غير تكرار تسعة وتسعون؛ لأن مئة وواحدًا يتكررُ فيه الواحدُ).

الوجه الخامسُ: أنَّ هذا العدد قصد به الحصرُ، فهي مئة اسم استأثر الله بواحد منها، واختلف في تعيينه، فقيل: هو لفظ الجلالة: الله. وممن جزم بذلك السهيليُّ، فقال: الأسماء الحُسنى مئة على عدد درجات الجنة، والذي يكمل المئة: اللهِ، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]. فالتسعة والتسعون للهِ، فهي زائدة عليه وبه تكملُ. =

. . . .

= وهذا الوجه أضعفها إذ هو مبنيٌّ على حصر الأسماء الحُسنى، وهو معارضٌ بحديث: «أسألك بكل اسم هو لك...» الحديث.

والحقُّ أن التأويلات فيها ضربٌ من التكلف، وليس عليها دليلٌ يدلُّ على واحد منها، بل ولم يرد فيها عن الأئمة المعتبرين ما يؤيد هذه التأويلات، وتفويض العلم فيها إلى الله تعالى هو الصوابُ.

كما أنه لم يثبت حديث صحيحٌ في تعيين التسعة والتسعين اسمًا، وعليه؛ فإن الذي يجزمُ بتعيين هذا العدد من الأسماء من الكتاب والسنة، فإن جزمه غير سليم؛ لأنه لم يقم على تعيينها دليلٌ يصحُّ القول به ويعوّل عليه، والأسماء في الكتاب والسنة أكثر من هذا العدد، لأن أصحَّ رواية سردت الأسماء من الأحاديث هي رواية الوليد بن مسلم التي رواها الترمذي وغيره، وسرد الأسماء، فيها ضعفٌ، وفي الكتاب والسنة أسماء الله لم ترد في حديث الترمذيّ، مثل: اسم (الربّ)، (المنان)، (الوتر)، (السّبوح)، (الشافي) إلخ.

ويورد البغوي احتمالاً وجيهًا للتوفيق بين الروايات، فيقول: يحتملُ أن يكون ذكر هذه الأسامي من بعض الرواة، وجمع هذه الأسامي في كتاب الله عزّ وجلّ وفي أحاديث الرسول ﷺ نصًا أو دلالة، ولله أسماء سوى هذه الأسماء أتى بها الكتاب والسنة، وتخصيصُ بعضها بالذكر لكونها أشهر الأسماء.

وقيل: معنى قوله: «من أحصاها» معناه: أحصى من أسماء الله تعالى تسعًا وتسعين دخل الجنة، سواءً أحصى مما جاء في حديث الوليد بن مسلم، أو من سائر ما دلّ عليه الكتاب والسنة.

وفي كلام ابن الزبير ما يدلُّ دلالة قطيعة أن أسماء الله تعالى ليست محصورة في التسعة والتسعين، حيث يقولُ: وقد ثبت أن أسماء الله تعالى أكثر من ذلك المروي: (أي: التسعة والتسعين) بالضرورة والنصّ. أمّا الضرورة: فإنَّ في كتاب الله أكثرَ من ذلك، وأمّا النصّ: فحديث ابن مسعود رضي الله عنه.

ويمكن أن نخلص من هذه الأقوال بنتيجتين:

الأولى: أن أسماء الله غير محصورة بعدد معيّن.

الثانية: أنه لم يرد في تعيين الأسماء التسعة والتسعين حديثٌ صحيحٌ، وغاية ما هنالك من سرد الأسماء، إنما هو من اجتهادات بعض العلماء التي يندرج فيها الصواب والخطأ، وفي عدم تعيينها حكمة بالغة؛ هي أن يتطلبها الناس=

قالَ ابنُ العَرَبِيِّ: فأمَّا أسماءُ الله تعالى، فهذا العددُ حقيرٌ فيها.

وأمَّا أسماءُ النبيِّ ﷺ فلم أُحْصِها إلا من جهةِ الوُرودِ الظاهرِ[١] بصيغةِ الأسماءِ البيِّنةِ، فوعيتُ منها أربعةً وستِّين اسمًا.

ثمَّ ذكرَها مفصَّلةً اسمًا (ق١٣/أ) اسمًا، ثمَّ ذكرَ معانيها، وبيانَ اشتقاقِها، واستوعَب ذلك فأحسنَ وأجادَ. ثمَّ قالَ: وله وراءُ هذا أسماء.

وأمَّا مولدُ رسول الله ﷺ:

فالصَّحيحُ: أنَّه وُلِد عام الفِيل[٢].

وقيلَ[٣]: بعده بثلاثين سنةً[٤].

وقال الحاكمُ أبو أحمد شيخُ الحاكِم أبي عبد اللهِ، وقيلَ: بعده بأربعينَ سنةً[٥].

واتَّفقُوا أنَّه وُلِد ﷺ يوم الاثنين في شهرِ ربيعِ الأوَّل.

و[٦] قيلَ: لليلتين خَلتا منه[٧].

= ويتحرونها في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ حتّى يحرص العباد ويجتهدوا في عبادة الله بجميع ما يعرفونه من الأسماء الحسنى. انظر: منهج الإمام ابن القيم في شرح أسماء الله الحسنى (ص: ١٩٩- ٢٠٨).

(١) في: (أ) «الظاهرة».

(٢) أخرجه البيهقي في الدلائل (١/ ٧٥) عن ابن عباس. ونقل البيهقي في الدلائل (١/ ٧٩) عن إبراهيم بن المنذر أنه قال: والذي لا يشك فيه أحد علمائنا أن رسول الله ﷺ ولد عام الفيل، وبعث على رأس أربعين سنة.

(٣) كذا قاله موسى بن عُقبة، رواه عن أبي الحسن المدائني كما في تاريخ خليفة (ص: ٥٢).

(٤) قوله: «سنة» لا يوجد في: (أ).

(٥) وكذا قال أبو زكريا العجلاني كما في تاريخ دمشق (٣/ ٧٦).

(٦) في: (أ) بدون الواو.

(٧) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ١٠١) عن أبي معشر نجيح المدني.

وقيلَ: لِثمان.

وقيلَ: لعشرٍ[1].

وقيل: لثنتي عشرةَ[2]، وهو أشهرُ.

وبُعِث ﷺ رسولًا[3] إلى النَّاسِ كافَّةً، وهو ﷺ[4] بمكةَ ابنُ أربعينَ سنةً[5].

وقيلَ: أربعينَ ويوم[6].

ثمَّ أقامَ ﷺ[7] بعد النُّبوَّة بها ثلاث عشرة سنة[8].

وقيل: عشرًا[9].

وقيل: خمس عشرة[10].

---

(١) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ١٠٠) عن أبي جعفر محمد بن علي.

(٢) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ٦٦) عن شعيب بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وأورده ابن هشام في السيرة (١/ ١٦٧) عن ابن إسحاق.

(٣) «رسولا» لا توجد في: (أ).

(٤) في: (أ) بدون قوله: «ﷺ».

(٥) أخرج البخاري برقم (٣٨٥١) عن ابن عباس، قال: أنزل على رسول الله ﷺ، وهو ابن أربعين. الحديث.

(٦) في: (الأصل) «ويومًا»، والتصويب من: (أ).

(٧) قوله: «ﷺ» لا يوجد في: (أ).

(٨) أخرج البخاري برقم (٣٨٥١)، ومسلم برقم (١١٧/ ٢٣٥١) عن ابن عباس، وفيه: فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة.

(٩) أخرج أحمد في المسند (٣٥١٧) عن يحيى بن سعيد، عن هشام، عن عكرمة، عن ابن عباس، وفيه: ثمَّ أمر بالهجرة، فهاجر عشر سنين، الحديث. قال الحافظ في الفتح (٧/ ٢٣٠) حديث ابن عباس الذي أخرجه البخاري، أصحُّ من هذا، وأصحُّ مما أخرجه مسلم.

(١٠) أخرج مسلم برقم (١٢١/ ٢٣٥٣) من طريق عمار مولى بني هاشم، عن ابن عباس أنه قال: بعث لها خمس عشرة بمكّة، الحديث. وقال الحافظ في الفتح (٧/ ١٦٤) القول الأول عن ابن عباس أصحُّ مما رواه مسلم من طريق عمار بن أبي عمار.

ثمَّ هاجرَ ﷺ[١] إلى المدينةِ فأقامَ بها عشرًا بالاتِّفاق.

فالصَّحيحُ في عُمره ﷺ: ثلاث وستونَ سنةً[٢].

وقَدِمَ المدينةَ يوم الاثنين ضُحى، لثنتي عشرة خَلت من شهرِ ربيعِ الأوَّل سنة إحدى[٣] من الهِجرة.

وابتداءُ التَّاريخ من الهِجرة.

قال الحاكمُ[٤] أبو أحمد: بُعِث[٥] نبيُّ الله ﷺ يوم الاثنين، وخرجَ ﷺ[٦] من مكَّةَ مهاجرًا يوم الاثنين، وقدمَ المدينةَ يوم الاثنين، وفيه وُلِد وتوفِّي ﷺ، والله أعلمُ[٧].



فصل

ينبغي لكَ أنْ تحفظَ نسبَ رسولِ الله ﷺ الَّذي ذكرتُه لك حفظًا متقنًا، فإنَّه يترتَّبُ عليه فوائد كثيرة جدًّا، معروفة وغير معروفة.

منها[٨]: أنِّي إذا ذكرتُ بعده[٩] اسمَ صحابيٍّ أوغيره وصلتُ نسبَه حتى

---

(١) قوله: «ﷺ» لا يوجد في: (أ).

(٢) أخرج مسلم برقم (٢٣٥٢/١١٩) عن معاوية، قال: قبض رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين سنة، الحديث.

(٣) في: (أ) زيادة: «عشرة».

(٤) قوله: «الحاكم» لا يوجدُ في: (أ).

(٥) في: (أ) «فقال» بدل: «بعث».

(٦) في: (أ) بدون قوله: «ﷺ».

(٧) قوله: «والله أعلم» لا يوجد في: (أ).

(٨) في: (أ) بزيادة الواو «ومنها».

(٩) في: (أ) «بعد هذا».

ألتقي بنسبِ رسولِ الله ﷺ و[1] لا أزيدُ عليه، لأنَّه يُعلم تمامُ نسبِ ذلك الشَّخص إلى: مَعْد بن عَدْنان من نسبِ رسولِ الله ﷺ، وهذه عادةُ العُلماءِ في هذا إيثارًا للاختصارِ[2]، والغَرضُ حصولُ [العِلم بِه][3] وقد حصلَ بِه، و[4] ربَّما ذكرتُ رجلًا أو[5] رجُلين ونحو ذلك بعد التقاء النَّسب استظهارًا للإيضاحِ[6]، وبالله التَّوفيقُ.



فصل

وأمَّا روَاةُ الحديثِ:

فأوَّلهم: عُمَرُ ؓ، و[7] هو:

أميرُ المؤمنينَ، أبو حَفْص عُمَر بن الخطَّاب بن نُفَيل بن عَبد العُزَّى بن رِيَاح - بالمثناة - ابن عبد الله بن قُرَط - بضمِّ القَاف، وبالطَّاء المهملة - ابن رَزَاح - براء مفتوحة، ثمَّ زاي، ثمَّ ألف، ثمَّ حاء مُهملة - ابن عَدِيّ بن كَعْب ابن لُؤَي بن غَالِب القُرَشِيُّ، العَدَوِيُّ[8].

وأمُّه: حَنْتَمَة - بمهملةٍ مفتوحةٍ، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ مثناة فوق مفتوحة،

---

(١) في: (أ) بدون الواو.
(٢) في: (أ) «الاختصار».
(٣) الزيادة من: (أ).
(٤) في: (أ) بدون الواو.
(٥) في: (أ) بالواو، بدل: «أو».
(٦) في: (أ) «الإيضاح».
(٧) في: (أ) بدون الواو.
(٨) ترجمته في: الآحاد والمثاني (١/ ٩٥)، معجم الصحابة للبغوي (٤/ ٣٠٨)، معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٢٢٣)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ١٩٣٨)، الاستيعاب (٣/ ١١٤٤)، أسد الغابة (٤/ ١٥٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٩٧)، الإصابة (٤/ ٥٨٨).

ثمَّ ميم، ثمَّ هاء - بنت هَاشِم، ويُقال: هِشَام[١]، والصَّحيحُ: الأوَّلُ.

أسلمَ عُمَر رضي الله عنه بمكَّة قديمًا[٢]، وشهدَ مع رسولِ الله ﷺ بدرًا والمشاهدَ كلَّها.

رُوِي له عن رسولِ الله ﷺ خمسُ مئةِ حديثٍ وتسعة وثلاثون حديثًا[٣]، اتَّفق البخاريُّ ومسلمٌ منها على ستةٍ وعشرين حديثًا[٤]، وانفردَ البخاريُّ بأربعةٍ وثلاثين، ومسلمٌ بأحدٍ وعشرين[٥].

وهو أوَّلُ من سُمِّي بأميرِ[٦] المؤمنين، وفي سببِه خلافٌ مشهورٌ.

وليَ الخلافةَ عشر سنين وخمسة أشهرٍ.

وقيلَ: وستة أشهرٍ.

توفِّي يوم الأربعاء لأربعٍ بقين من ذي الحجَّة[٧].

---

(١) قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ١١٤٤): ومن قال ذلك فقد أخطأ، ولو كانت كذلك، لكانت أخت أبي جهل بن هشام، والحارث بن هشام بن المغيرة، وليس كذلك، وإنما هي ابنة عمّها، فإنَّ هاشم بن المُغيرة، وهشام بن المُغيرة: أخوان، فهاشم والد حَنْتَمة أمّ عُمر، وهشام والد الحارث وأبي جهل، وهاشم بن المُغيرة هذا جدُّ عُمر لأمّه، كان يقال له: ذو الرّمحين.

(٢) في السّنة السادسة من النُّبوة، وله سبعٌ وعشرون سنة. تاريخ الإسلام (٢/ ١٣٨). قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ١١٤٥): فكان إسلامه عزًّا ظهر به الإسلام، بدعوة النّبي ﷺ.

(٣) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٨١، رقم ١١) وفيه: سبعة وثلاثون، بدل: تسعة وثلاثون، وكذا في تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٣).

(٤) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٩٨- ١٤٩).

(٥) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٦)، والرياض المستطابة (ص: ١٥٧).

(٦) في: (أ) بدون الباء.

(٧) قاله معدان بن أبي طلحة، وزيد بن أسلم، وغير واحد. تاريخ الإسلام (٢/ ١٥٨).

وقيلَ: لثلاثٍ، سنة ثلاثٍ وعشرين، وهو ابن[1] ثلاث وستين سنة، مثل سنّ النبي ﷺ، وأبي بكر رضي الله عنه، هذا هوالصَّحيح في سنّ الثَّلاثة[2]، وقيلَ غير ذلك.

روينا في مسندِ أبي عوانةَ، عن مُعَاوية [رضي الله عنه][3] قال: توفِّي رسولُ الله ﷺ وأبو بكر وعُمر رضي الله عنهما (ق١٣/ب)، ولكلٍّ واحدٍ منهم ثلاث وستون[4] سنةً، ودُفِن مع رسولِ ﷺ، وأبي بكر رضي الله عنه في حُجرةِ عائشةَ رضي الله عنها[5].

صلَّى عليه صهيبٌ رضي الله عنه، ومناقبُه كثيرةٌ جدًا، مشهورةٌ في الصَّحيحِ وغيره، وقد ذكرَ البخاريُّ طَرفًا صالحًا منها في: «كتابِ المناقبِ» من صحيحه[6] هذا، وبالله التَّوفيق.

وأمَّا عَلْقَمَة بن وَقَّاص، فهو:

---

(١) «ابن» لا توجد في: (أ).

(٢) رواه مسلم في صحيحه (٤/١٨٢٦، رقم ١١٩/٢٣٥٢).

(٣) الزيادة من: (أ).

(٤) في (أ): «ستين».

(٥) أخرجه أبو عوانة كما في إتحاف المهرة (١٣/ ٣٦٤، رقم ١٦٨٥٣) عن يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود. وعن أبي داود الحرانيّ، حدثنا أبو عتاب، وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا أبي، حدثنا محمد بن جعفر، ثلاثتهم: عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البجليّ، عن جرير بن عبد الله البجليّ، عن معاوية به. وعن عمار بن رجاء، حدثنا أبو نُعيم، حدّثنا زهير، عن أبي إسحاق به.
قلتُ: وأخرجه أحمد في المسند (١٦٨٥٣)، و (١٦٨٨٢)، و (١٦٨٩٠)، و (١٦٩٢٥).
وأخرجه مسلم (١٢٠/٢٣٥٢) وزاد: «وأنا ابن ثلاث وستين»، ولم يذكر: «ودفن مع رسول الله ﷺ» الحديث.

(٦) البخاري (٧/ ٤٠- ٣٧٥، أحاديث ٣٦٧٩ - ٣٦٩٤، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشيُّ، العدويُّ رضي الله عنه).

اللَّيْثِيُّ، المَدَنِيُّ[(١)].

وأمَّا محمَّد بن إبراهِيم، فهو:

أبو عبد الله محمَّد بن إبراهيم بن الحَارِث بن خَالِد بن صَخْر بن عَامِر بن كَعْب بن سَعْد بن تَيْم بن مُرَّة بن كَعْب بن لُؤَي، [القُرَشِيُّ][(٢)] المَدَنِيُّ، التَّيْمِيُّ[(٣)].

وأمُّه: حَفْصة بنت أبي يحيى[(٤)]، وجدُّه: الحَارِثُ صحابيٌّ مهاجرٌ[(٥)] ﷺ، ومحمَّدٌ هذا تابعيٌّ[(٦)]، سَمِع[(٧)]: ابنَ عُمَر، وأنسًا ﷺ.

تُوفِّي بالمدينةِ سنةَ عشرين ومئة[(٨)]، وقيلَ: سنةَ إحدى وعشرين[(٩)].

أمَّا يحيي بن سَعِيد، فهو:

أبو سعيد يَحيي بن سَعيد بن قَيْس بن عَمْرو[(١٠)] بن سَهْل بن ثَعْلَبة

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٧٥)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠١٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٨٩)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣١٣)، تذهيب التهذيب (٦/ ٤١٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٠)، تقريب التهذيب (٤٦٨٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٤١).

(٢) الزيادة من: (أ)، وفيها: «التَّيميُّ، المدنيُّ».

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٣٥)، التعديل والتجريح (٢/ ٦١٦)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٣٤)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٠١)، تذهيب التهذيب (٨/ ٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٥)، تقريب التهذيب (٥٦٩١)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٣٧٣).

(٤) في الطبقات الكبرى (القسم المتمم، ص: ٩٩) اسمه: عُمير، وفي طبقات خليفة (ص: ٢٥٦): عمرو.

(٥) الإصابة (١/ ٥٧٠) وقال: ذكره ابن إسحاق وغيره في مُهاجرة الحبشة.

(٦) ذكر أسماء التّابعين ومن بعدهم (١/ ٣١٢).

(٧) في: (أ) زيادة «من».

(٨) الطبقات الكبرى (القسم المتمم، ص: ١٠٠).

(٩) طبقات خليفة (ص: ٢٥٦).

(١٠) في طبقات خليفة (ص: ٢٧٠) «فهد» بالفاء، بدل: «عمرو»، وعند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ١٤٧): «ابن قيس بن قهد، ويقال: ابن قيس بن عمرو» وزاد: وقهد لقب أحد بني مالك بن النَّجار. وقال البخاريُّ في التاريخ الكبير (٩/ ٢٧٥): وقال بعضهم: قيس بن قهد، ولا يصحُّ.

الأَنْصَارِيُّ، المَدَنِيُّ، قاضِيها[١].

تابعيٌّ صغيرٌ، سَمِع: أنسًا، والسَّائبَ بن يزيدٍ وغيرَهما[٢].

روى عنه: جماعةٌ من التَّابعين، منهم: هِشَامُ[٣] بن عُرْوة[٤]، وحُمَيْد الطَّويل، وغيرُهما، واتَّفق العلماءُ على جَلالتِه وعَدالتِه وحفظِه وإتقانِه وورعِه.

قالَ أحمدُ بن حَنْبل: يحيى بن سَعِيد أثبتُ النَّاس[٥].

توفِّي سنةَ أربعٍ[٦]، وقيلَ: ثلاث[٧]، وقيلَ: سنةَ ستٍ وأربعينَ ومئة[٨].

فصلٌ

قولهُم: «الأَنْصَاريُّ» نسبةٌ إلى الأنصارِ، وهم قبيلتان: الأوسُ والخَزرجُ. سُمُّوا أنصارًا، لأنَّهم نَصَروا رسولَ ﷺ.

قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ ءَاوَوا وَنَصَرُوٓا﴾ [الأنفال: ٧٢].

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٩١)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢١٦)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٦١)، تهذيب الكمال (٣١/ ٣٤٦)، تذهيب التهذيب (٩/ ٤٤٥)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٣١٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢١١)، التقريب (٧٥٥٩)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٤٩).

(٢) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٤٧). في: (أ) «زيد» بدل: «يزيد» وهو خطأ.

(٣) في (أ): «همام»، وهو خطأ.

(٤) وهو من أقرانه.

(٥) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٤/ ٢٥٧) عن عبد الله بن بشر الطالقانيّ.

(٦) قاله يزيد بن هارون، وعمرو بن عليّ، كما في تهذيب الكمال (٣١/ ٣٥٨).

(٧) قاله يحيى بن سعيد القطان، كما في التاريخ الكبير للبخاري (٩/ ٢٧٦)، وكذا الواقدي كما في الطبقات الكبرى (القسم المتمم ص: ٣٣٧).

(٨) قاله يحيى بن بكير، كما في تاريخ دمشق (٦٤/ ٢٦٥).

وقال الله تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١١٧].

وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] الآية.

وواحدُ الأنصارِ: نَصِيرٌ كشَرِيف وأشرافٍ، وتفرَّعتْ الأنصارُ بُطونًا وأفخاذًا كثيرةً، والله أعلم.

وأمَّا سُفْيان، فهو: - بضم السِّين على المشهورِ، وحكى ابنُ السِّكيت[1] وغيره كسرَها، وحُكي فتحُها أيضًا -.

وهو: أبو محمَّد سُفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عِمْران: مَيْمُون الهِلاليُّ، مولى محمَّد بن مُزاحِم أخي الضَّحاك[2].

وكانَ بُنو عُيينةَ عشرة [إخوة][3] خزَّازِين. حدَّث منهم خمسةٌ: محمَّد، وإبراهيم، وسُفْيان، وآدم، وعِمْران.

سكنَ مكَّة، وماتَ بها.

سَمِع جماعاتٍ من التَّابعين، منهم: عَمرو بن دِينار، والشَّعْبيُّ، والزُّهريُّ، وعبد الله بن دِيْنَار، وأيُّوب، وابن المُنْكَدر، والأَعْمش.

---

(١) إصلاح المنطق (ص: ١٣٤).

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣٣٠)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٣٧)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٩٥)، تهذيب الكمال (١١/ ١٧٧)، تذهيب التهذيب (٤/ ٧٩)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٤١١)، تهذيب التهذيب (٤/ ١١٧)، التقريب (٢٤٥١)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٩٧).

(٣) الزيادة من تهذيب الكمال. والخَزَّازُ: بفتح الخاء وتشديد الزاي الأولى، اشتهر بهذه الصنعة والحرفة جماعة من أهل العراقيين من أئمة الدين وعلماء المسلمين. الأنساب (٢/ ٣٥٦، باب الخاء والزاي).

روى عنه: الأعْمَش، ومِسْعر وخلائقُ، وروى الثَّوريُّ، عن يحيي القطّان، عن ابن عُيَيْنة، وهذا مِنَ الطُّرَف[(١)].

ومناقبُ سُفْيان أكثرُ من أنْ تُحصَر.

روينا عن سَعْدان بن نَصْر، قالَ: قالَ سُفْيان بن عُيَيْنة: قرأتُ القرآنَ وأنا ابنُ أربعِ سنينَ، وكتبتُ الحديثَ، وأنا ابنُ سبعِ سنينَ.

وروينا عن الحَسَن بن عِمْران بن عُيَيْنة، قالَ: قالَ لي سُفْيان بمُزْدلِفة: قد وافيتُ هذا الموضعَ سبعينَ مرَّةً أقولُ كلَّ مرَّةٍ: اللَّهُمَّ لا تجعلْه آخرَ العهدِ من هذا المكانِ، وقد استحييتُ من الله عزَّ وجلَّ من كثرةِ ما أسألُه، فتوفِّي في السَّنةِ الدَّاخلةِ يوم السَّبت غرَّة رجبٍ، سنة ثمانٍ وتسعينَ ومئة[(٢)].

وُلِد سنةَ سبعٍ ومئة، رحمه الله تعالى.

أمَّا الحُمَيديُّ، فهو:

أبو بكر عبد الله بن الزُّبَير بن عِيسى بن [عُبَيد الله][(٣)] بن [أُسَامة][(٤)] بن [عَبْد الله][(٥)] بن حُمَيد القُرَشيُّ، الأَسَدِيُّ، المَكِيُّ، الإِمَامُ[(٦)].

رئيسُ أصحابِ ابن عُيَينة، ومن فُضَلاء الآخذينَ عن الشَّافعيِّ.

---

(١) لأنه من رواية الأصاغر عن الأكابر. الكواكب الدراري (١/ ١٦).
(٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥/ ٤٩٧- ٤٩٨).
(٣) في: (الأصل، أ) «عبد الله» مكبرًا.
(٤) في (الأصل، أ): «الزبير»، وهو خطأ والتصويب من المصادر.
(٥) في: (الأصل، أ) «عبيد الله» مصغرًا، وهو خطأ.
(٦) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٠٦)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٢٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٦٥)، تهذيب الكمال (١٤/ ٥١٢)، تذهيب التهذيب (٥/ ١٤٧)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٥٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢١٥)، التقريب (٣٣٢٠)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٥٦).

قال أبو حاتمٍ: أثبتُ النّاسِ في ابن عُيَينة الحُمَيديُّ (ق١٤/أ)، وهو رئيسُ أصحابِ ابن عُيَينة، وهو ثقةٌ إمامٌ[١].

قالَ ابنُ سعدٍ: هو رَاوِيةُ ابن عُيَينة[٢].

توفِّي بمكّةَ سنةَ تسع عشرة ومئتين[٣].

وقيلَ: سنةَ عشرين[٤].

وقالَ جعفرُ بن عبد الله[٥]: ما لقيتُ أنصحَ للإسلامِ وأهلِه من الحميديِّ رحمه الله عزَّ وجلَّ[٦].

وأمَّا الحُمَيديُّ المتأخرُ صاحبُ «الجَمْع بين الصَّحيحين»، فهو:

أبو عَبد الله محمَّد بن فُتُوْح بن عَبد الله بن فُتُوْح بن حُمَيْد بن يَصِل - بمثناة تحت مفتوحة، ثمَّ صاد مكسورة، ثمَّ لام -. الأَنْدلُسيُّ، الإمامُ في عُلومٍ، ذو التَّصانيفِ في فُنونٍ[٧].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٥٧).

(٢) الطبقات الكُبرى (٥/ ٥٠٢) ونصُّه: وهو صاحب سُفيان بن عيينة وراويته. وفي (أ)، وفي هامش: (الأصل) زيادة: «عن»، وهو خطأ.

(٣) قاله ابن سعد كما في الطبقات، والبخاريّ في التاريخ الأوسط (٢/ ٣٣٩).

(٤) تهذيب الكمال (١٤/ ٥١٥).

(٥) هذا خطأ، والصَّواب: عبد الله بن جعفر بن درستويه، وجاء في حواشي النسخ من تهذيب الكمال من تعقبات المزيّ على صاحب الكمال، قوله: كان فيه: وقال جعفر بن عبد الله بن جعفر: حدّثنا الحميدي، وهو وهمٌ. وأنكر ذلك مغلطاي في الإكمال (٧/ ٣٥٥) حيث قال: وفي قوله هذا نظرٌ؛ لأنّ هذا ليس في كتاب «الكمال» فيما رأيتُ من النسخ.

(٦) في: (أ) بدون قوله: «عزَّ وجلَّ».

(٧) ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٢٠)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢١٨)، الوافي بالوفيات (٤/ ٣١٧)، النجوم الزاهرة (٥/ ١٥٦)، شذرات الذهب (٣/ ٣٩٢).

سَمِع: الخطيبَ البغداديَّ، وطبقتَه، وروى عنه: الخطيبُ، وابنُ ماكولا وخلائقَ، وكانَ ثقةً صالحًا إمامًا حافظًا متَّفقًا على جلالتِه وإمامتِه.

سكنَ بغدادَ مدّةً، وتوفِّي بها سابع عشر ذي الحجّة سنةَ ثمانٍ وثمانين وأربع مئة، والله أعلم.

فصلٌ

فهذه نُبذٌ ممّا يتعلَّق ببيانِ رجالِ الإسنادِ، وينبغي أنْ تعرفَ من هنا[1] فقد قدَّمنا أنَّا لا نعيدُ ما ذكرناه إلا نادرًا، وبالله التَّوفيق.



في هذا الإسنادِ طُرْفة، وهو: أنَّ فيه ثلاثةَ تابعيينَ مدنيينَ، يروي بعضُهم عن بعضٍ، وهم:

يحيى بن سَعِيد، ومحمَّد، وعَلْقَمة وهذا وإنْ كان مستطرفًا، فيقعُ في الحديثِ في «الصَّحيحين» له أمثالٌ كثيرةٌ، سننبِّه على كثيرٍ منها إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وقد روينا أطرفَ منه، وهو عن أربعةِ تابعيينَ بعضُهم عن بعضٍ، وعن أربعةِ صحابيين بعضُهم عن بعضٍ، وقد جمعتُ[2] ذلك في جزءٍ، ولله الحمدُ.

(١) في: (أ) «ههنا».

(٢) كتبت في (أ): «جمعت» ثمّ شطب على التاء.

فصلٌ

وقعَ حديثُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» هنا مُختصرًا، وهو طويلٌ مشهورٌ قد ذكره البخاريُّ في سبعةِ مواضعَ من «صحيحه»، فذكره هنا، ثمَّ في الإيمان[١]، وفي النّكاح[٢]، والعِتْق[٣]، والهِجرة[٤]، وتَرْك الحِيَل[٥]، والنُّذُور[٦].

ورُوي في «الصَّحيح» [بألفاظ][٧]: «إنما الأعمال بالنِّيَّات»، و «إِنَّمَا الأعمال بالنِّيَّة»[٨]، و«الأعمال بنِيَّة»[٩]، و«الأعمال بالنِّيَّة»، و«العَمل بالنِّيَّة»، ذكرها البخاريُّ في النّكاحِ[١٠]، فهي قليلةٌ.

وأمَّا قولُه في أوَّلِ كتابِ [«الشِّهاب»][١١] «الأعمال بالنِّيَّات»[١٢]، فقالَ الحافظُ أبو مُوسى الإصبهانيُّ: لايصحُّ إسنادُه[١٣].

---

(١) برقم (٥٤).
(٢) برقم (٥٠٧٠).
(٣) برقم (٢٥٢٩).
(٤) برقم (٣٨٩٨).
(٥) برقم (٦٩٥٣).
(٦) برقم (٦٦٨٩).
(٧) الزيادة من: (أ). وهي مشطوبة في الأصل.
(٨) في: (أ) بتقديم وتأخير: «إنما الأعمال بالنية»، و «إنما الأعمال بالنيات».
(٩) «والأعمال بنية» لا يوجد في: (أ).
(١٠) برقم (٥٠٧٠).
(١١) مسند الشهاب، للقضاعيّ (١/ ٣٥، رقم ١). في: (الأصل) «الشهادات» وهو خطأ، والتصويب من: (أ).
(١٢) أي بحذف: «إنّما» التي تفيد الحصر.
(١٣) تعقّبه الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٣٥) بقوله: ووقع في صحيح ابن حبان بلفظ: «الأعمال بالنيات» بحذف «إنّما» وجَمْع «الأعمال»، و «النيات»، وهي ما وقعَ في كتاب الشّهاب للقضاعيّ، ووصله في مسنده (١/ ٣٥، رقم ١) كذلك، وأنكره أبو موسى=

فصلٌ

اعلم: أنَّ هذا الحديثَ مدارُه على يحيى بن سعيد الأنصاريِّ.

قالَ الحُفَّاظُ[١]: لا تصحُّ روايتُه عن النبيِّ ﷺ، إلا من جهةِ عُمَر بن الخطَّاب ﷺ، ولا عن عُمَر ﷺ، إلا من جهةِ عَلْقَمة بن وقَّاص، ولا عَن عَلْقَمة إلا من جهةِ محمَّد بن إبراهيم، ولا عن[٢] محمَّد إلا من جهةِ يحيى بن سَعِيد.

وعن يحيى انتشرَ، فرواهُ عنه أكثرُ من مئتي إنسانٍ[٣] أكثرُهم أئمَّةٌ، فهو حديثٌ مشهورٌ بالنِّسبةِ إلى آخرِه، غريبٌ بالنِّسبةِ إلى أوَّله، وليسَ متواترًا؛ لفَقْد شرطِ التَّواترِ في أوَّله؛ ولكنَّه مجمَعٌ على صحَّته، وعِظَم موقعِه وجلالتِه، وهو أوَّلُ الأحاديثِ التي عليها مدارُ الإسلامِ[٤].

= المدينيّ، كما نقله النووي وأقرّه، وهو متعقّب برواية ابن حبان، بل وقع في رواية مالك، عن يحيى عند البخاريّ في كتاب الأيمان (٦٦٨٩) بلفظ: «الأعمال بالنية»، وكذا في العتق (٢٥٢٩) من رواية الثَّوريّ، وفي الهجرة (٣٨٩٨) من رواية حمّاد بن زيد، ووقع عنده في النكاح (٥٠٧٠) بلفظ: «العمل بالنّية» بإفراد كلّ منهما. وفي: (أ) «إسنادها».

(١) في (أ): «الحافظ»، وهو خطأ.

(٢) في: (أ) «من».

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٣٤): حكى محمد بن علي بن سعيد النَّقاش الحافظ أنّه رواه عن يحيى مئتان وخمسون نفسًا، وسرد أسماءهم أبو القاسم ابن منده فجاوز الثلاث مئة.

(٤) قال الذهبي في السير (١٠/ ٦٢٠، ترجمة: الحميدي): هذا أول شيء افتتح به البخاري «صحيحه» فصيّره كالخطبة له، وعدلَ عن روايته افتتاحًا بحديث مالك الإمام إلى هذا الإسناد؛ لجلالة الحميديّ وتقدّمه؛ ولأن إسناده هذا عزيزٌ المثل جدًّا ليس فيه عنعنة أبدًا، بل كلٌّ واحد منهم صرّح بالسّماع له.

قالَ الإمامان:

أَبَوا عبد الله:

١- محمَّد بن إدريس بن العبَّاس بن عُثْمان بن شَافِع بن السَّائِب بن عُبَيد ابن عَبد بن يَزِيد بن هَاشِم بن المطلِّب بن عَبد مَنَاف بن قُصَيِّ بن كِلاب بن مُرَّة القُرَشِيُّ، المطلبيُّ، الشَّافِعيُّ، المَكِّيُّ[(١)].

٢- وأحمدُ بن محمَّد بن حَنْبل بن هِلال بن أَسَد بن إِدْرِيس بن عبد الله ابن حَيَّان - بالمثناة - ابن عبدالله بن أَنَس بن عَوْف بن قَاسِط بن مَازِن بن شَيْبان بن ذُهَل[(٢)] بن ثَعْلَبة بن عُكابَة - بضمِّ العين، وتخفيف الكاف، وبالموحدَّة - ابن صَعْب بن عليٍّ بن بَكْر بن وَائِل بن قَاسِط بن هِنْب[(٣)] - بكسر الهاء وإسكان النُّون، وبالموحدَّة - ابن أَفْصَى - بالفاء، والصَّاد المهملة - ابن دُعْميّ - بضمِّ الدّال، وإسكان العين المهملتين - ابن جَدِيلة (ق١٤/ ب) بن أَسَد بن رَبِيْعَة بن نزَار بن مَعْدِ بن عَدْنان[(٤)] الشَّيْبَانِيُّ، المروزيُّ[(٥)] رحمهما الله عزَّ وجلَّ ورضي عنهما[(٦)].

يدخلُ في حديثِ: «الأعمالُ بالنِّيَّة» ثُلُثُ العِلْم[(٧)].

---

(١) ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٥٥).

(٢) في طبقات أبي يعلى (١/ ٨) «ابن ذُهل بن شَيبان».

(٣) ضبطه محقق طبقات أبي يعلى: «هُنْب» بضم الهاء، ولم يصب في ذلك.

(٤) هكذا سرده أبو يعلى في طبقاته (١/ ٨) وزاد: ابن أدِّ بن أُدَد بن الهُمَيسَع بن حَمَل بن النَّبْت بن قِيدار بن إسماعَيل بن إبراهيم صلوات الله عليه وعلى جميع النَّبيين. ثمّ قال: هكذا أخبرنا المبارك بن عبد الجبار بن أحمد - قراءة عليه -، قال: أخبرنا أبو عليّ الحسن بن علي التميميّ، قال: أخبرنا أحمد بن جعفر بن مالك، حدّثنا عبد الله.

(٥) ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٧)، وتهذيب الكمال (١/ ٤٣٧).

(٦) في: (أ) «رضي الله عنهما» فقط.

(٧) أما قول الإمام الشافعيّ: فرواه البيهقي في مناقبه (١/ ٣٠١ - ٣٠٢) عن محمد بن عبد الله=

قالَ الإمامُ الحافظُ أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليّ بن موسى البَيْهَقِيُّ: لأنَّ كسبَ العَبدِ بقلبِه ولسانِه وجوارِحِه، فالنيَّةُ أحدُ الأقسامِ الثَّلاثةِ، وهي أرجحُها؛ لأنَّه[1] تكونُ عبادةً بانفرادِها بخلافِ القِسْمين الآخَرين؛ ولذلك كانتْ نيَّةُ المؤمنِ خيرًا من عملِه؛ ولأنَّ القولَ والعملَ يَدخُلهما الفسادُ بالرِّياءِ بخلافِ النيَّةِ، والله أعلمُ.

وقولُه: «سمِعْتُهُ عَلى المِنْبَرِ يَقُولُ» هو بكسرِ الميمِ، قالَ أهلُ اللُّغةِ: وهو مشتقٌّ من: النَّبْر، وهو الارتفاعُ.

ولفظةُ: «إنَّما» للحَصر[2].

= الحافظ، قال: سمعتُ أبا عمرو أحمد بن الحسن بن علي بن منده الأصبهانيّ، يقولُ: سمعتُ سفيان بن هارون بن سفيان العاصميّ، يقولُ: سمعتُ أحمد بن منصور الزّياديّ، يقولُ: سمعتُ البويطيّ، يقولُ: سمعتُ الشافعيّ ﷺ، يقولُ: يدخل في حديث: «الأعمال بالنيّات» ثُلث العلم.

وأما قول الإمام أحمد بن حنبل: فرواه أبو يعلى في طبقاته (١/١٠٨) عن أبي الغنائم الكُوفيّ، أخبرنا محمد بن علي الحَسَنيّ، أخبرنا محمد بن جعفر بن هارون، حدّثنا ابن عُقدة، حدّثنا أبو حامد أحمد بن سهل، قال: سمعتُ أحمد بن حنبل يقولُ: أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث: «الأعمال بالنيّة»، و «الحلال بيّنٌ والحرامُ بيّنٌ»، و «من أحدث في أمرنا ما ليس منهُ فهو ردٌّ».

(١) في: (أ) «لأنها».

(٢) في هامش الأصل: «قال ابن كثير الإمام جزاه الله تعالى خيرًا: قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» أي إنّما اعتبار الأعمال عند الله تعالى بالنيات، فإن الله لا يخفى عليه شيءٌ في الأرض ولا في السَّماء، فليس ظاهر العمل عنده بشيء، وإنما هو نية عامله، وهو بها عليم، كما جاء في الحديث الصحيح: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم»، أو كما قال الله تعالى: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] فالأصل في العمل: النيّة، وهي العلة الباعثة عليه، فإن كانت صالحة (...) يتقبلها منه ويثيبه عليها، وإن كانت فاسدة فعلى فاعلها وبالها، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «وإنما لكل امرئ ما نوى» أي ولما كان اعتبار الأعمال بالنيات، فإنما لكل امرئ ما نوى، أي لا يحصلُ له إلا بنيته إن خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ، فمعنى الحديث: إنما الأعمال عند الله سبحانه وتعالى بنياتها».

و«النِّيَّةُ»[١]: القصدُ، وهو عزمُ القلبِ[٢]، ومعناه: مَنْ قصدَ بهجرتِه طاعةَ اللهِ عزَّ وجلَّ ورسولِه ﷺ قبلتْ هجرتُه، ووقعَ أجرهُ على اللهِ، ومَنْ قصدَ بها دُنيًا، فهي حظُّه[٣].

ويدأ البخاريُّ بهذا الحديثِ في هذا البابِ وإن لم يُترجِم له، لأنَّ عادةَ السَّلف ابتداءُ المصنَّفاتِ به، تنبيهًا للطَّالبِ على تصحيحِ النِّيَّة، وجعلَه خطبةَ كتابِه، وقد روينا ذلك عن جماعةٍ من السَّلفِ، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) في هامش الأصل: «لفظ «النية» يجري في كلام العرب على نوعين: فتارة يريدون بها تميّز عملٍ عن عملٍ، وعبادةٍ عن عبادةٍ، وتارة يريدون بها تميّز معبود عن معبود، ومعمول له عن معمول له:
فالأول: كتكلم العلماء في النيّة، هل هي شرط في طهارة الأحداث، وهل يشترطُ نية التعيين والتبييت في الصيام، وإذا نوى بطهارته ما يستحبُّ لها هل يجزئه عن الواجب، وأنه لا بد في الصَّلاة من التعيّن ونحو ذلك.
والثاني: كالتميّز بين أهل الإخلاص لله عزَّ وجلَّ وبين أهل الرياء والسّمعة، كما سألوا النبي ﷺ عن الرّجل يقاتلُ شجاعة وحميّة ورياءً، فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله». وهذه النيّةُ تميّزُ بين من يريد الله تعالى والدار الآخرة، ومن يريد مالاً وجاهًا ومدحًا ونحو ذلك، والحديث دلَّ على هذه النيّة بالقصد، وإن كان قد يقالُ: إن عمومه يتناولُ النوعين، قال النبي ﷺ فرقٌ بين من يريد الله تعالى ورسوله ﷺ وبين من يريد دنيا أو امرأةً، ففرق بين معمول له ومعمول له، لم يفرق بين عمل وعمل، والله تعالى وتقدّس قد ذكر الإخلاص في غير موضع من كتابه المجيد».

(٢) قال الكرماني (١٨/١): ليس هو عزيمة القلب، لما قال المتكلمون القصد إلى الفعل هو ما نجده من أنفسنا حال الإيجاد والعزم قد يتقدم عليه، ويقبل الشدّة الضعف بخلاف القصد ففرّقوا بينهما من جهتين، فلا يصح تفسيره به، وكلام الخطابي أيضًا يشعر بالمغايرة بينهما.

(٣) في: (أ) «خطيئة».

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى:

٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﵂[1]، أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ، سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَحْيَاناً يَأْتِينِي مِثْلَ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ - وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ - فَيُفْصَمُ عَنِّي، وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ، وَأَحْيَاناً يَتَمَثَّلُ لِيَ الْمَلَكُ رَجُلاً، فَيُكَلِّمُنِي فَأَعِي مَا يَقُولُ»[2].

قَالَتْ عَائِشَةُ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ، فَيَفْصِمُ عَنْهُ وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا[3].

طرفه: ٣٢١٥. تحفة ١٧١٥٢.

أمَّا عائشةُ ﵂، فهي:

أمُّ المؤمنينَ الصِّديقةُ بنت الصِّديق عائِشةُ بنت أبي بكر عبد الله بن عُثْمان ابن عامِر بن عَمْرو بن كَعْب بن سَعد بن تَيْم بن مُرَّة بن كَعْب بن لُؤَي[4].

تَلتَقي مع رسولِ الله ﷺ في: مُرَّة بن كَعْب.

القُرَشيَّةُ، التَّيمِيَّةُ، المَدَنِيَّةُ.

---

(١) في (الأصل، أ) بعد هذا: «وذكر الحديث» ولكننا أكملنا الحديث لحاجة القارئ إلى معرفة ألفاظ الحديث.

(٢) وأخرجه مسلم (٨٧/ ٢٣٣٣).

(٣) وأخرجه مسلم (٨٦/ ٢٣٣٣). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٤/ ٩٢، رقم ٣٢٠٢) أورده بلفظ البخاري، وقال: لفظ حديث البخاري، وهو أتمّ.

(٤) ترجمتها في: الآحاد والمثاني (٥/ ٣٨٨)، معرفة الصحابة لأبي نُعيم (٦/ ٣٢٠٨)، الاستيعاب (٤/ ١٨٨١)، أسد الغابة (٧/ ٢٠٥)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٢٨٢)، الإصابة (٨/ ١٦).

كنيةُ عائشةَ رضي الله عنها: أمُّ عبد اللهِ، كنَّاها رسولُ الله ﷺ[١] بابنِ أختِها أسماءَ: عبد الله بن الزُّبير رضي الله عنهما.

وقيلَ: بسقطٍ لها.

وأمُّ عائشةَ: أمُّ رُوْمان[٢] - بضمِّ الرَّاء - على المشهورِ[٣].

وحكى الإمامُ أبو عُمَر يوسف بن عبد الله بن محمَّد بن عبدالبر النِّمريُّ، حافظُ المَغْرِب في كتابِه: «الاستيعاب»[٤] - ضمّ الراء، وفتحها -.

تزوجَ عائشةَ رضي الله عنها، رسولُ الله ﷺ بمكَّةَ قبلَ الهِجرة في شَوَّال، وهي بنتُ ستِ سنينَ، وبنى بها بالمدينةِ بعد منصرفِه من البَدْر[٥] في شوَّال سنةَ اثنتين.

وقيلَ: بنى بها بعدَ سبعة أشهرٍ من الهجرةِ، وهي بنتُ تسع سنين.

والأحاديثُ الصَّحيحةُ في فضلِها كثيرةٌ مشهورةٌ، وهي أحدُ السِّتة الَّذين هم أكثرُ الصَّحابةِ رضي الله عنهم روايةً عن رسولِ الله ﷺ.

رُوي لها عن رسولِ الله ﷺ [أَلْفي][٦] حديثٍ ومئتا حديثٍ وعشرة أحاديثَ[٧]، اتَّفق البخاريُّ ومسلمٌ منها على مئةٍ وأربعة وسبعين حديثًا[٨]،

---

(١) أخرج أحمد في المسند (٤١/ ١٦٦، رقم ٢٤٦١٩) من طريق عباد بن حمزة، عن عائشة، قالت: أتيتُ النبي ﷺ بابن الزُّبير، فحنَّكه بتمرة، وقال: هذا عبد اللهِ، وأنتِ أمّ عبد الله.

(٢) ترجمتها في: الاستيعاب (٤/ ١٩٣٥)، الإصابة (٨/ ٢٠٦).

(٣) كذا ضبطه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٢/ ٩٩٢)، وابن ماكولا في الإكمال (٣/ ٣٣٩).

(٤) (٤/ ١٩٣٥) ونصّه: يقال: بفتح الرّاء وضمّها.

(٥) في: (أ) «بدر» بدون أل التعريف.

(٦) في (الأصل، أ): «ألف»، والتصويب من المصادر.

(٧) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٧٨)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٣).

(٨) كذا في التلقيح، وفي السير، وفي الرياض المستطابة، وأما في الجمع في الصحيحين، للحميدي (٤/ ١٨١) ففيه: مئة وخمسة وسبعون حديثا.

وانفرد البخاريُّ بأربعةٍ وخمسين[١]، ومسلمٌ بثمانية[٢] وستينَ[٣].

روى عنها خلائقُ لا يُحصونَ من الصَّحابةِ والتَّابعين ﷺ، وممَّا اجتمعَ لها ﷺ من الفضائلِ:

١- أنَّها زوجُ رسول الله ﷺ.
٢- وبنتُ خليفتِه ﷺ.
٣- وتُوفِّي رسولُ الله ﷺ في بيتِها ورأسُه ﷺ[٤] في صدرِها ﷺ.
٤- وجمعَ الله عزَّ وجلَّ[٥] رِيقَه ورِيقَها.
٥- ودُفِن ﷺ[٦] في بيتِها.
٦- وكان يَنزلُ عليه الوحيُ، وهو في فِراشِها بخلافِ غيرها.
٧- ونزلتْ براءتُها من السَّماءِ.
٨- وخُلقتْ طيِّبةً (ق١٥/أ)، ووُعدتْ مغفرةً ورزقًا[٧].

---

(١) في الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٤/٢٠٣) ثلاثة وخمسون حديثًا.
(٢) كذا هنا، وفي الرياض المستطابة (ص: ٣٢٢)، وفي التلقيح، والسير: تسعة وستين، وفي الجمع بين الصحيحين للحميدي (٤/٢٢٦) سبعة وستون حديثًا.
(٣) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٤٠٣)، سير أعلام النبلاء (٢/١٣٩).
(٤) قوله: «ﷺ»، وكذا قوله: «ﷺ» لا يوجدان في: (أ).
(٥) في: (أ) بدون قوله: «عزَّ وجلَّ».
(٦) قوله: «ﷺ» لا يوجدُ في: (أ).
(٧) أخرج أبو يعلى في مسنده (٨/ ٩٠، رقم ٤٦٢٦)، والآجري في الشريعة (٥/٢٣٦٦) عن عائشة ﷺ، قال: لقد أعطيتُ تسعًا ما أعطيتُها امرأة، إلا مريم بنت عمران، لقد نزل جبريل بصورتي في راحته حتَّى أمر رسول الله ﷺ أنْ يتزوجني، ولقد تزوجني بِكرًا، وما تزوج بِكرًا غيري، ولقد قُبض ورأسُه لفي حِجري، ولقد قبرتُه في بيتي، ولقد حفَّت الملائكة بيتي، وإن كان الوحي لينزل عليه وهو في أهله فيتفرقون عنه، وإن كان لينزل عليه وإني لمعه في لحافه، وإني لابنة خليفته وصديقه، ولقد نزل عذري من السَّماء، ولقد خلقت طيِّبة وعند طيِّب، ولقد وعدتُ مغفرة ورزقًا كريمًا. قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢/١٤١): إسناده جيِّدٌ.

٩- وكانَ مسروقٌ يقولُ: حدَّثتني الصِّديقةُ بنت الصِّديق حبيبةُ رسولِ الله ﷺ[١].

١٠- ولم يتزوَّج رسولُ الله ﷺ بكرًا غيرها[٢].

وقالَ عروةُ: كانتْ عائشةُ رضي الله عنها أعلمُ النَّاس بالقرآنِ وبالحديثِ وبالشِّعر[٣].

وقالَ أبو موسى الأشعريُّ: ما أشكلَ على أصحابِ رسولِ الله ﷺ شيءٌ، فسألنا عنه عائشةَ، إلا وجدنَا عندها منه علمًا[٤].

وقال قُبَيْصةُ بن ذُؤَيْب: كانتْ عائشةُ أعلمَ النَّاسِ يسألُها كِبارُ أصحابِ رسولِ الله ﷺ[٥].

وقالَ القاسِمُ بن محمَّد: استقلَّتْ عائشةُ بالفَتوى في[٦] زمنِ أبي بكرٍ وعُمَر وعُثْمان فمن بعدهم رضي الله عنهم[٧].

❁❁❁❁❁

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤٣/١٦٨، رقم ٢٦٠٤٤).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/١٣) عن عائشة، قالت: قلتُ: يا رسول اللهِ، مَن مِن أزواجك في الجنة؟ قال: «أمّا إنكِ منهنَّ» قالت: فخُيِّل إليَّ أن ذاك؛ لأنه لم يتزوج بكرًا غيري. قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ١١).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٨٨٣)، وقال: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ.

(٥) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٣٧٤).

(٦) في: (أ) بدون: «في».

(٧) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٣٧٦).

فصلٌ

قولُهم في عائشةَ وغيرِها من أزواجِ النبيِّ ﷺ ورضي عنهنَّ: «أمُّ المؤمنين»، عملًا[1] بقولِ الله تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

قالَ العلماءُ: هُنَّ أمَّهاتٌ في شيئين:

١- وجوبُ احترامِهنَّ وبِرِّهنَّ.

٢- وتحريمُ نكاحهنَّ.

وليسَ لهنَّ حكم الأمهاتِ في جوازِ الخَلْوة، والنَّظر، وتحريمِ نكاح بناتهنَّ.

وهل يُقالُ لإخوتهنَّ: أخوالُ المؤمنينَ؟ ولأخواتهنَّ: خالاتُ المؤمنين[2]؟ ولبناتهنَّ: أخواتُ المؤمنين؟

فيه خلافٌ للعُلماءِ، وهما وجهانِ لأصحابِنا:

أصحُّهما[3] عندهم: لا يُقال؛ لعدم التَّوقيف.

---

(١) في: (أ) «عمل».

(٢) قال القاضي أبو يعلى: ويُسمّى إخوة أزواج رسول الله ﷺ أخوال المؤمنين، ولسنا نريد بذلك أنهم أخوالٌ في الحقيقة، كأخوال الأمهات من النسب، وإنَّما نريدُ أنَّهم في حكم الأخوال في بعض الأحكام؛ وهو التعظيم لهم. لأن النبي ﷺ قال: «الخال والدٌ» تعظيمًا له.
وقد نصَّ أحمد على إطلاق هذه التسمية في رواية أبي طالب، فقال: أقولُ: معاوية خال المؤمنين، وابن عُمر خال المؤمنين.
قال أبو بكر المروذي، سمعتُ هارون بن عبد الله يقولُ لأبي عبد الله: جاءني كتابٌ من الرّقة أنَّ قومًا قالوا: لا نقولُ معاوية خال المؤمنين. فغضبَ وقال: ما اعتراضهم في هذا الموضع؟ يُجفَون حتّى يتوبوا. انظر: تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سُفيان (ص: ١٠٦ - ١٠٧).

(٣) «أصحهما» لا توجد في: (ب).

والثَّاني: يُقال؛ لأنَّه مقتضى ثُبوت الأُمُومةِ[١].

وهذا ظاهرُ نصِّ الشَّافعيِّ رحمه الله تعالى ورضي عنه[٢]؛ لكن تأوَّله

---

(١) قال القاضي أبو يعلى: والدَّليلُ على هذه التسمية ليس طريقها اللغة ولا القياس، وإنَّما طريقها التوقيف والشَّرعُ، وقد ورد الشرعُ بتسمية الأخوة أخولاً.
ثمّ ذكر روايتين، إحداهما عن ابن عباس، والثانية عن معاوية ﷺ، ثمَّ قال:
ولأنه جاز إطلاق تسمية الأمهات على أزواج النبي ﷺ، وإن لم يكونوا في الحقيقة؛ لأنه يجوز بأخواتهنّ وبناتهنّ، وإنما جاز لأنهنَّ في حكم الأمهات في تحريم العقد عليهنّ، كذلك جاز إطلاق تسمية الأخوال على إخوانهنّ في بعض الأحكام، وهو التعظيم لهنَّ.
ولا معنى لقولهم: إن هذه التسمية طريقها التوقيف، والشرعُ لم يرد بذلك التوقيف؛ لأننا قد بيّنا وروده عن جماعة من الصحابة؛ منهم: ابن عباس، ومنهم: معاوية على المنبر، ومنهم: تصديق الحسن على ذلك.
ولا معنى لقولهم: إنَّهم لو كانوا أخوالاً، لما جاز التزويجُ بهم؛ لأنا قد بيّنا أنا لا نطلق هذه التسمية حقيقة، وإنَّما نطلقها على وجه التعظيم للحرمة.
فإن قيل: فهل تطلقونَ تسمية الخالات على أخواتهنَّ؟
قيل: لا يطلق ذلك، لأنه لم يرد بذلك توقيفٌ، وقد ورد التوقيفُ في الأخوال. هذه التسمية طريقها التوقيفُ، وعلى أنه لا يمتنعُ أن نطلق عليهم اسم الخالات، وإن لم ينص على هذه التسمية؛ لأن الله تعالى نصَّ على الأمهات والأخوات من الرضاعة، ثمّ قد أطلق الفقهاء تسمية الخالات من الرضاعة. انظر: تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان (ص: ١٠٩ - ١١٠).

(٢) قال الإمام الشَّافعي رحمه الله في «الأم» (٥/ ١٥١): وقوله: «وأزواجه أمَّهاتهم» مثل ما وصفت من اتساع لسان العرب، وأن الكلمةَ الواحدة تجمعُ معاني مختلفة، ولما وصفت من أن الله أحكم كثيرًا من فرائضه بوحيه، وسنَّ شرائعَ، واختلافها على لسان نبيّه وفي فعله. فقوله: «أمَّهاتهم» يعني: في معنى دون معنًى؛ وذلك أنَّه لا يحلُّ لهم نكاحهنَّ بحالٍ، ولا يحرم عليهم نكاحِ بناتهنَّ - لو كان لهنَّ - كما يحرمُ عليهم نكاحُ بنات أمَّهاتهم اللاتي ولدنهم أو أرضعهم. فإن قال قائلٌ: ما دلَّ على ذلك؟
فالدَّليلُ عليه أنَّ رسول الله ﷺ زوّج ابنته، وهو أبو المؤمنين، وهي ابنة خديجة أمِّ المؤمنين، زوّجها عليًّا ﷺ، وزوَّج رقيَّةَ وأمَّ كلثوم عثمان وهو بالمدينة، وأنَّ زينب بنت أمّ سلمة تزوجت، وأنَّ الزبير بن العوام تزوَّجَ ابن أبي بكر، وأنَّ طلحةَ تزوَّج ابنته الأخرى، وهما أختا أمّ المؤمنين، وعبد الرحمن بن عوف تزوَّجَ ابنة جحش أختَ =

القائلونَ بالأوَّلِ. قالُوا: ولا يُقال آباؤهنَّ وأمهاتهنَّ أجدادُ المؤمنين وجدَّاتهم.

وهلْ يُقال فيهنَّ(١): أمَّهاتُ المؤمناتِ؟

فيه خلافٌ لأصحابِنا، الأصحُّ: لا يُقالُ، وهو مبنيٌّ على الخلافِ المعروفِ في أصولِ الفقهِ: أنَّ النِّساءَ هل يدخلنَ في خِطابِ الرِّجالِ؟ والصَّحيحُ عند أصحابِنا وغيرِهم: أنهنَّ لايَدخُلنَ.

وعن عائشةَ ﵂، أنَّها قالتْ: أنَا أمُّ رجالِكم، لا أمُّ النِّساء(٢).

وهل يُقال للنبيِّ ﷺ أبو المؤمنين؟

فيه وجهان لأصحابِنا، أصحُّهما عندهم: الجوازُ، وهو نصُّ الشَّافعيِّ(٣) أنَّه يُقال: أبو المؤمنين، أي: في الحُرمةِ، ومعنى الآية: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، لصُلبِه، والله تعالى أعلم.

= أم المؤمنين زينب.
ولا يرثهنَّ المؤمنون، ولا يرثنهم أمهاتهم ويرثنهم، ويشبهنَّ أن يكنَّ أمَّهات؛ لعظم الحقّ عليهم مع تحريم نكاحهنَّ.
ثمَّ قال رحمه الله: «والعربُ تقول للمرأة: ترب أمرهم أمّنا وأمّ العيال، وتقول: ذلك الرّجلُ يتولّى أن يقوتهم؛ أم العيال، بمعنى: أنه وضعَ نفسه موضع الأمّ التي تربّ أم العيال، وقال: تأبَّطَ شرًّا، وهو يذكر غزاة غزاها ورجل من أصحابه ولّى قوتهم:

وأم عيال قد شهدت تقوتهم إذا احترتهم أقفرت وأقلت

ثمَّ قال: «قلتُ: الرّجلُ يُسمّى أمًّا، وقد تقول العرب للناقةِ والبقرةِ والشَّاة والأرضِ هذه أم عيالنا، على معنى التي تقوت عيالنا».
ثمَّ قال: «في هذا دِلالةٌ على أشباه من في القرآن، جهلها من قصر علمه باللسان والفقه».

(١) في: (ب) «عنهن».
(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٨/ ٦٧)، وأبونعيم في مسانيد فراس الكوفي رقم (٢٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٧٠).
(٣) في: (ب) زيادة: «﵁».

توفِّيت عائشةُ رضي الله عنها بالمدينةِ، ودُفِنتْ بالبقيعِ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ[١].

وقيلَ: سبعٍ[٢].

وقيلَ: خمسٍ.

وصلَّى عليها أبو هريرة رضي الله عنه.



وأمَّا الرَّاوي عن عائشةَ رضي الله عنها، فهو:

أبو عبد الله عُرْوَة بن الزُّبَير بن العَوَام بن خُوَيْلد بن أَسَد بن عبد العُزّى ابن قُصَيّ الأَسَدِيُّ، المَدَنِيُّ[٣].

التَّابعيُّ الجَليلُ، المُجْمَعُ على إِمَامتِه وجَلالتِه، وعِظَم مَحلِّه وسِيادتِه، وكثرةِ علمِه، وبَراعتِه، وهو أحدُ فُقهاء المدينة السَّبعة.

وهم: سَعيد بن المسيّب، وعُروة بن الزُّبير، وعُبيد الله بن عبدالله بن عُتْبة بن مَسْعود، والقاسِم بن محمَّد بن أبي بَكر الصِّديق، وسُلَيمان بن يَسَار، وخَارِجة بن زَيد بن ثَابِت.

وفي السَّابع ثلاثةُ أقوالٍ: هل هو أبو سَلَمة بن عبد الرَّحمن[٤]، أَمْ سالم

---

(١) قاله الواقدي كما في الطبقات الكبرى (٨/ ٧٨). وقوله: «خمسين» لا يوجدُ في: (ب).

(٢) قاله خليفة في تاريخه (ص: ٢٢٥).

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٨١)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٢٠)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٩٤)، تهذيب الكمال (٢٠/ ١١)، تذهيب التهذيب (٦/ ٣٤٢)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٢٢٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٠)، التقريب (٤٥٦١)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٢٦).

(٤) كما عند أكثر عُلماء الحِجاز، حسبما قاله الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ٤٣).

ابن عبد الله بن عُمَر[1]، أَمْ: أبو بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارِث بن هِشَام[2]، وقد جَمعهُم الشَّاعرُ[3] على هذا القولِ الأخيرِ، فقالَ:

ألا أنَّ مَنْ لايَقتدي بأئمَّة　　　فقسمتُه ضِيْزى من الحقِّ خارجه
فخُذْهم: عُبَيدُ اللهِ، عُروةُ، قاسِمُ　　　سَعِيدٌ، أبو بكرٍ، سُلَيمانُ، خارجة[4]

وأمُّ عُرْوة: أسماءُ بنت أبي بكرٍ رضي الله عنه.

وقد جمعَ الشَّرفَ من وُجوهٍ:

فرسولُ الله ﷺ صِهرُه، وأبو بكر رضي الله عنه جدُّه، والزُّبيرُ رضي الله عنه والِدُه، وأَسْماءُ رضي الله عنها أمُّه، وعائشةُ رضي الله عنها خالتُه.

سمع: أبَاه، وأمَّه، وخالَته، وأخَاه (ق١٥/ب) عبد الله بن الزُّبير، وسَعِيد بن زَيدٍ، وحَكيمَ بن حِزام، وخلائقَ من كِبار الصَّحابةِ رضي الله عنهم، وجماعةً من التَّابعين.

---

(١) كما قال ابن المبارك: كان فقهاء أهل المدينة الذين كانوا يصدرونَ عن رأيهم سبعةٌ: ابن المسيّب، وسُليمان بن يسار، وسالم، والقاسم، وعُروة، وعُبيد الله بن عبد اللهِ، وخارجة ابن زيد، وكانوا إذا جاءتهم مسألةٌ دخلوا فيها جميعًا، فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتى يرفع إليهم، فينظرون فيها، فيصدرون. أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠/ ٥٧، ترجمة: سالم بن عبد الله).

(٢) كما قال أبو الزناد: أدركتُ من فقهاء أهل المدينة وعلمائهم، ومن يرتضى، وينتهى إلى قولهم، منهم: سعيد، وعُروة، والقاسم، وأبو بكر، وخارجة، وعُبيد اللهِ، وسُليمان، في مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل. أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٦/ ٣٤، ترجمة: أبو بكر بن عبد الرحمن).

(٣) قال السخاوي في فتح المغيث (٤/ ١٠٩): وقد نظم محمد بن يوسف بن الخضر بن عبدالله الحلبي، الحنفيّ، المتوفى سنة ٦١٤هـ)، أو: الحافظ أبو الحسن عليّ بن المفضل المالكي (ت٦١١هـ).

(٤) قال السخاوي في فتح المغيث (٤/ ١١٠): وكلهم من أبناء الصحابة، إلا سُليمان فأبوه يسارٌ، لا صحبة له.

روى عنه: جماعاتٌ من التَّابعين وغيرِهم.

قالَ الزُّهريُّ: كان عُروةُ بَحرًا لا تُكدِّرهُ الدِّلاء[١].

وفي روايةٍ: بحرًا لا يَنْزفُ.

وقالَ هِشَامُ بن عُرْوة: والله ما تعلّمنا منه جُزءا من ألفي جزءٍ من حديثِه[٢].

وقال سُفيان بن عُيَينة: كانَ أعلمُ النَّاسِ بحديثِ عائشةَ رضي الله عنها ثلاثةٌ: القاسِمُ بن محمَّد، وعُرْوةُ، وعَمْرَةُ[٣].

وعن عُمَر بن عبد العزيز، قالَ: ما أعلمُ أحدًا أعلمَ من عُروةِ بن الزُّبير[٤].

ومناقِبُه كثيرةٌ.

وُلِد سنة عشرين، وتوفِّي سنة أربع وتسعين على قولِ الأكثرين[٥].

وقال البُخاريُّ[٦]: سنةَ تسعٍ وتسعينَ، رحمه الله تعالى.

❁❁❁❁❁

---

(١) رواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٥١)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٣٩٦).

(٢) رواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٥١).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٣٩٦). وفي الأصل: «ثلاث»، والتصويب من الجرح والتعديل.

(٤) تهذيب الكمال (٢٠/ ١٧).

(٥) وهم: الهيثم بن عدي، وأبو عُبيد، ومحمد بن سعد (الطبقات الكبرى ٥/ ١٨٢)، ومحمد بن عبد الله بن نُمير، وعمرو بن عليّ، وأبو عُمر الضّرير.

(٦) التاريخ الأوسط (١/ ٢٣٢).

فصل

وأمَّا ابنُه هِشَام:

فكنيتُه[١]: أبو المُنْذر[٢]، وهو مَدَنِيٌّ، تَابِعِيٌّ[٣].

رأى: عبدَ الله بن عُمَر رضي الله عنهما، ومسحَ رأسَه، ودَعَا له، وجابرَ بن عبد الله رضي الله عنهما، وسَهْل بن سَعد، وأنسًا.

وسَمِع: عبد الله بن الزُّبير رضي الله عنهما، وسَمِع خلائقَ من التَّابعين.

وكانَ: [سيِّدًا][٤] جَليلاً.

ولد سنة إحدى وستين، وتوفي ببغداد سنة ست وأربعين ومئة[٥].

وقيلَ: سنة خمس[٦].

وقيلَ: سبع[٧].

---

(١) في: (أ، ب) «وكنيته» بالواو.

(٢) الكنى والأسماء لمسلم (٢/ ٧٧١)، وقيل: أبو عبد الله. تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٣٣).

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٧٠)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٧١)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٤٧)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٣٢)، تذهيب التهذيب (٩/ ٢٩٣)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ١٤٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٨)، التقريب (٧٣٠٢)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١١٥).

(٤) في (الأصل): «يقول» بدل: «سيِّدًا»، والزيادة من: (أ).

(٥) قاله عبد الله بن داود الخُريبيّ، والهيثم بن عديّ، وعبدة بن سليمان، وخليفة بن خياط (تاريخه ص: ٤٢٣)، والزُّبير بن بكّار (تاريخ بغداد ١٤/ ٤١ - ٤٢).

(٦) قاله أبو نعيم، وأبو موسى محمد بن المثنى، كما نقله عنهما الخطيب في تاريخه (١٤/ ٤١ - ٤٢).

(٧) قاله عمرو بن علي كما في تاريخ الخطيب (١٤/ ٤٢).

وأمَّا مَالِكٌ، فهو:

الإمامُ، إمامُ دارِ الهِجْرة، أبو عبد الله مَالِك بن أَنَس بن مَالِك بن أَنَس ابن[1] عَامِر بن عَمْرو بن الحَارِث بن غَيْمَان - بالغَين المعجَمة المفتوحة، وبعدها مثناة تحت ساكنة - ابن خُثَيْل - بخاء معجمةٍ مضمومةٍ، ثمَّ مثلَّثة مفتوحة، ثمَّ مثناة من تحت ساكنة، ثمَّ لام - ابن عَمْرو بن الحَارِث[2].

وهو ذُو أَصْبَح، عِدادُهم بالحلف في [بني] تَيْم بن مُرَّة من قُرَيْش، الأَصْبَحِيُّ، المَدَنِيُّ.

الإمامُ الَّذي مناقبُه وأحوالُه وورعُه وإتقانُه، وإعظامُه للدِّين وحُرُمات المسلمين، أظهرُ من أنْ تشهرَ، وأكثرُ من أنْ تحصرَ.

سَمِع جماعاتٍ كثيرين، روى عنه جماعة من التَّابعين، منهم: الزُّهريُّ، ويحيى بن سَعِيد الأنصاريُّ، وهُمَا من شُيوخه.

وروى عنه ممَّن بعد التَّابعين خلائقُ من أعلامِ المسلمين، منهم: الأوزاعيُّ، والثَّوريُّ، وشُعبةُ، واللَّيثُ، وابن جُرَيْج، وابن عُيَيْنة، وابن عُلَيَّة، وابن المبارك، والشَّافعيُّ، وابن وَهْب، وعبد الرَّحمن بن القَاسِم وآخرون.

روى التِّرمذيُّ بإسنادِه، عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ: يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ آبَاطَ المَطَى فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، فَلَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ

---

(١) في: (ب) «ابن أبي عامر».

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٩٣)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٩٦)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٨٠)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٩١)، تذهيب التهذيب (٨/ ٣٥٢)، إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٥)، التقريب (٦٤٢٥)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٣).

مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ[١].

وقالَ التِّرمذيُّ: حديثٌ حسنٌ.

وحَمل سُفيان بن عُيَينة وغيره من العُلماءِ هذا الحديثَ على مالكٍ، وقالُوا: هو العالمُ المذكورُ، وهو حَقِيقٌ به كما قالُوا.

وقال أبو عبدالله البُخاريُّ رحمه الله تعالى: أصحُّ الأسانيدِ: مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَر رضي الله عنهما.

وقالَ الشَّافعيُّ رحمه الله تعالى: إذا جاءَ الأثرُ، فمالِكٌ النَّجمُ[٢].

وقال وُهَيَب بن خَالِد: ما بين المشرقِ والمغربِ رجلٌ آمنٌ على حديثِ رسول الله ﷺ من مَالِكٍ[٣].

وقال أبو حاتمِ الرَّازيُّ: مالكٌ إمامُ أهلِ الحِجَازِ[٤].

وأقوالُ السَّلف فيه بنحو ما ذكرتُه مشهورةٌ، وغرضُنا هنا[٥] الإشارةُ إلى درجاتِ الرُّواةِ.

روينا أنَّه رضي الله عنه لما حضرَتْه الوفاةُ تشَّهدَ، ثمَّ قال[٦]: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ

---

(١) جامع الترمذي (٥/ ٤٧، رقم ٢٦٨٠) بنحوه، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ. وبهذا اللفظ أخرجه الحميدي في المسند (١١٨١).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٢٠٦).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٢٠٤) ونصّه: عن يحيى بن حسّان، قال: كنّا عند وُهَيب فذكر حديثًا عن ابن جُريج ومالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، فقلتُ لصاحب لي: اكتب ابن جريج ودَع مالكًا، وإنما قلتُ ذلك لأنّ مالكًا كان يومئذٍ حيًّا، فسمعها وُهيب، فقال: تقول دَع مالكا ما بين شرقها وغربها أحدٌ آمن عندنا على ذلك من مالك، ولَلَعَرضُ على مالك أحبّ إليّ من السَّماع من غيره.

(٤) الجرح والتعديل لابنه (٨/ ٢٠٦).

(٥) «هنا» لا توجدُ في: (ب).

(٦) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (القسم المتمم ص: ٤٤٣).

﴿وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الرُّوم: ٤].

وتوفِّي صبيحة أربع عشرة من شهرِ ربيع الأوَّل سنةَ تسعٍ وسبعين ومئة، وهو ابنُ خمسٍ وثمانين سنة، وقيل غير ذلك[1].

ودُفن بالبَقِيع، وقبرُه معروفٌ، وعليه قُبَّةٌ ببابِ البَقِيع، وكان حُمِل به في البَطْن ثلاث سِنِين، رحمه الله ورضي عنه.



فصلٌ

اعلم: أنَّ مالكًا رحمه الله سبحانه وتعالى أحدُ الأئمةِ السِّتة أصحاب المذاهب المتبوعة في الأمصارِ، وهم:

أبو حَنيفة النُّعمان بن ثَابتٍ (ق١٦/أ).

وآباء[2] عبد الله:

مالكٌ، ومحمَّدُ بن إدريس الشَّافعيُّ، وأحمدُ بن حَنْبل. وسُفْيان بن سَعِيد الثَّوريُّ.

وأبو سُليمان داود بن عليٍّ الأصبهانيُّ الظاهريُّ، رحمهم الله تعالى ورضي عنهم.

وقد مضى نسبُ: مالكٍ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وسيأتي بيانُ حالِ الباقين في مواضعِهم إنْ شاءَ الله تعالى.

---

(١) قال محمد بن سعد في الطبقات الكبرى (القسم المتمم ص: ٤٤٤): فذكرتُ ذلك لمصعب بن عبد الله الزبيريّ، فقال: أنا أحفظُ الناس لموت مالك، مات في صفر سنة تسع وسبعين ومئة.

(٢) في: (أ) «أبو» وهو خطأ.

وقد جمعَ الإمامُ أبو الفَضْل يحيي بن سَلامَة الحَصْكَفِيُّ[1] الخَطيبُ، الأَدِيبُ من أصحابِنا الفقهاءِ الشَّافعيين رحمهم الله تعالى، أسماءَ القُرَّاءِ السَّبعةِ في بيتٍ، وأسماءَ أصحابِ المذاهبِ المذكورين في بيتٍ، فقالَ:

جمعتُ لك القُرَّاء لما أدريهم[2] ... ببيتٍ تراهُ للأئمَّة جامعا
أبو عمرو عبدا الله حَمْزة عاصِم ... عليٌّ ولا تنس المدينيَّ نافعا
وإنْ شئتَ أركانَ الشَّريعة فاستمع ... لتعرفَهم واحفظ إذا كنتَ سامعا
محمَّدٌ والنعمانُ مالكٌ أحمدُ ... وسُفيان واذكر بعد داودَ تابعا

قوله: «عبدا الله» هو بالتَّثنية يعني: عبد الله بن عامِر، وعبد الله بن كَثيرٍ رحمهم الله تعالى أجمعينَ، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

(١) ولد سنة (٤٦٠هـ) تقريبًا، وتوفي سنة (٥٥١هـ)، وقيل: في سنة (٥٥٣هـ).
ذكره العماد في «الخَرِيدة» فقال: كان علّامة الزّمان في علمه، ومَعَرِّيّ العصر في نثره ونظمه، له التّرصيع البَديع، والتّجنيس النَّفيس، والتطبيقُ والتَّحقيق، واللفظ الجزلُ الرّقيق، والمعنى السهلُ العَمِيق، والتقسيم المُستقيم. ترجمته في: خريدة القصر (١٢/ ٤٧٢)، وفيات الأعيان (٦/ ٢٠٥)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٣٢٠)، طبقات السبكي (٧/ ٢٣٠)، شذرات الذهب (٤/ ١٦٨).

(٢) في: (أ، ب) «أردتهم».

فصلٌ

وأما عَبْد الله بن يُوْسُف شيخُ البُخاريِّ، فهو:

أبو محمَّد المِصْرِيُّ، التِّنِّيْسِيُّ[(١)] - بكسر التَّاء المثناة فوق، وبعدها نونٌ مكسورةٌ، ثمَّ مثناة من تحت ساكنة، ثمَّ سين مهملة - أصلُه من دمشقَ[(٢)]، ثمَّ نزل تِنِّيس.

سمعَ الأعلامَ مِنَ الأئمَّةِ، منهم: مالكٌ، واللَّيثُ، وسَعِيد بن عبد العزيز، وأشباهُهم.

روى عنه الأعلامُ من الأئمَّةِ والحُفَّاظ، منهم: يحيى بن مَعِين، وإبراهيم ابن يعقوب الجَوزجانيّ، وإبراهيم بن هانئ، ومحمّد بن يحيى الذُّهليُّ، وآخرون.

وقد أكثر البخاريُّ من الرّوايةِ عنه[(٣)] في «صحيحه»، وقالَ: كانَ أثبتَ الشَّاميين[(٤)].

و[(٥)] قال يحيى بن مَعِين: ما بقيَ على الأرضِ [أحدٌ][(٦)] أصدق[(٧)] في الموطإ من عبد الله بن يُوسف[(٨)].

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٣٥)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٥٣)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٦٨)، تهذيب الكمال (١٦/ ٣٣٣)، تذهيب التهذيب (٥/ ٣٥٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦)، تقريب التهذيب (٣٧٢١)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١١٣).

(٢) في: (ب) «دمشقي»، بدل: «من دمشق».

(٣) «عنه» لا توجدُ في: (ب).

(٤) تهذيب الكمال (١٦/ ٣٣٥).

(٥) في: (أ، ب) بدون الواو.

(٦) الزيادة من: (أ، ب).

(٧) لفظ السير: «أوثق».

(٨) تهذيب الكمال (١٦/ ٣٣٥).

وقال أبو مُسْهر: عبد الله بن يُوسف الثِّقَةُ المُقْنِعُ[(١)].

وقال أبو أحمد بن عَدْي: و[(٢)] هو خَيِّرٌ فاضلٌ[(٣)].

قالَ[(٤)] ابنُ يُونس: توفِّي عبد الله بن يُونس بمصرَ سنة ثماني عشرة ومئتين[(٥)] رحمه الله][(٦)].

فصلٌ

في يُوسفَ ستةُ أوجهٍ: ضمُّ السِّين وفتحها، وكسرها مع الهمزة[(٧)] وتركه.



قولُه: ﷺ: «أَحْيَاناً يَأْتِينِي مِثْلَ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ».

«الأحيان»: الأوقاتُ.

و«الصَّلْصَلَةُ»: بفتح الصَّادين الصَّوتُ المتدارِكُ.

قالَ الإمامُ أبو سُليمان حَمَد بن محمَّد بن إبراهيم بن الخَطَّاب الخطابيُّ: يريدُ أنَّه صوتٌ متداركٌ يسمعُه، ولا [يتثبَّته][(٨)] أوَّل ما يسمعُه حتى يفهمَه

---

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ٣٣٥).

(٢) في: (أ) بدون الواو.

(٣) الكامل (٤/ ١٥٢٢).

(٤) في: (ب) «وقال» بزيادة الواو.

(٥) وكذا أرّخه محمّد بن أصبغ، وأحمد بن عبد الله بن البرقي، كما في تهذيب الكمال (١٦/ ٣٣٦).

(٦) ما بين المعقوفين ترجمة: عبد الله بن يوسف سقط من: (الأصل) وهي من: (أ،ب).

(٧) في: (أ) «الهمز».

(٨) في: (الأصل) «يثبته» والتصويب من: (أ، ب).

بعدُ(١).

قيلَ: الحكمةُ في ذلك أنْ يتفرَّغ سمعَه ﷺ، ولا يَبقَي فيه مكانٌ لغير صوتِ المَلَكِ ولا في قلبِه، والله أعلمُ.

قولُه: ﷺ: «فيفصم عني وقد وعيتُ عنه».

معنى(٢) «وَعَيْتُ»: فهمتُ وجمعتُ وحفظتُ.

«ويفصم»: - بفتح الياءِ، وإسكان الفاءِ، وكسر الصَّاد -.

قالَ الخطابيُّ: معناه: يَقْلعُ ويتجلَّى ما يَغْشاني منه. قالَ: وأصلُ الفَصْم: القطعُ. وقيلَ: الصَّدعُ بلا إِبَانة، والقَصْمُ: بالقاف قطعٌ بإبانةٍ.

فمعنى الحديثِ: أنَّ المَلَك يُفارقُ(٣) ليعودَ.

وروي يُفْصَم: بضمِّ الياءِ، وفتح الصَّاد. ورُوِي بضمِّ الياءِ وكسر الصَّاد، من أَفْصَم المطرُ: إذا أقلعَ(٤)، والله أعلمُ.

قولها: «وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ، فَيَفْصِمُ عَنْهُ وَإِذَا(٥) جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقاً» الجبينُ غيرُ الجَبْهة، وللإنسانِ جَبينان يكتنفانِ الجبهةَ.

و«يَتفصَّدُ»: يَسِيلُ.

قالَ الخطابيُّ(٦): [معناه](٧) أنَّ الوحيَ كانَ إذا أورد(٨) عليه أصابتْه(٩)

---

(١) الأعلام (١/ ١٢١).
(٢) في: (ب) «يعني».
(٣) في: (ب) «يفارقه».
(٤) الأعلام (١/ ١٢٠ - ١٢١).
(٥) في: (أ، ب) «وإنَّ».
(٦) الأعلام (١/ ١٢١).
(٧) الزيادة من: (أ، ب).
(٨) في: (ب) «ورد».
(٩) في (أ،ب): «أصابه له مشقة».

مشقَّةٌ ويغشاه كربٌ؛ لثِقلِ ما يُلقى عليه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥﴾ [المزّمل: ٥].

فصلٌ

ذكرَ صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديثِ حالتين من أحوالِ الوحيِ:

١- تشبيهُه بالصَّلصلةِ.

٢- وتمثُّل المَلَكِ رجلًا.

ولم يذكرْ الرُّؤيا في النَّوم، وهي مِنَ الوحيِ؛ لأنَّ المقصودَ كان بيانُ ما يختصُّ به ويخفى ولا يعرف، والرُّؤيا معروفةٌ، والله أعلمُ.



قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى:

٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها[1] أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا، إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، فَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ، فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ، وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ. قَالَ: قُلْتُ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ». قَالَ: «فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ. قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ. فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ. فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ. فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣﴾ [العلق: ١-٣]». فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ، فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ، فَقَالَ: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي». فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ لِخَدِيجَةَ، وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي». فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا وَاللهِ مَا يُخْزِيكَ اللهُ أَبَداً، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ. فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ - وَكَانَ امْرَءًا تَنَصَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ، فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخاً كَبِيراً قَدْ عَمِيَ - فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: يَا ابْنَ عَمِّ! اسْمَعْ مِنَ ابْنِ أَخِيكَ. فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَى.

---

(١) ذكر الحديث في: (الأصل، أ) إلى هنا فقط، وأكملناه للفائدة.

فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى ﷺ يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعاً، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ». قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَ، وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْراً مُؤَزَّراً. ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ، وَفَتَرَ الْوَحْيُ[1].

أطرافه: ٣٣٩٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٦٩٨٢. تحفة ١٦٥٤٠، ١٦٦٨٣، ١٦٦٣٧، ١٦٧٠٦.

٤ - قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيَّ قَالَ: - وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الْوَحْيِ، فَقَالَ - فِي حَدِيثِهِ: «بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتاً مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ، جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَرُعِبْتُ مِنْهُ، فَرَجَعْتُ، فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي. فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥﴾ [المدثر: ١-٥] فَحَمِيَ الْوَحْيُ وَتَتَابَعَ»[2].

تَابَعَهُ: عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ[3]، وَأَبُو صَالِحٍ[4].

وَتَابَعَهُ: هِلَالُ بْنُ رَدَّادٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ[5]، وَقَالَ يُونُسُ[6] وَمَعْمَرٌ[7]:

---

(١) وأخرجه مسلم (٢٥٢/ ١٦٠). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٤/ ٦٢، رقم ٣١٧٥).

(٢) وأخرجه مسلم (٢٥٦/ ١٦٠).

(٣) أسندها المؤلف في أحاديث الأنبياء (٣٣٩٢) بتمامها، وفي التفسير (٤٩٢٦) مختصراً.

(٤) التغليق (٢/ ١٦).

(٥) المصدر السابق (٢/ ١٧).

(٦) أسندها المؤلف في التفسير (٤٩٥٣).

(٧) أسندها المؤلف مختصراً في التفسير (٤٩٥٦)، وبتمامها في التعبير (٦٩٨٢).

«بَـوَادِرُهُ». أطـرافـه: ٣٢٣٨، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٥٤، ٦٢١٤. تحفة ٣١٥٢، ١٦٥٤٠.

أمَّا عائشةُ[1]، وعُروةُ[2]، فتقدَّم بيانُهما في الحديث السَّابق.

وأمَّا ابنُ شِهَاب، فهو:

الإمامُ أبو بكر محمّد بن مُسْلمُ بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شِهَاب بن عَبْد الله بن الحَارِث بن زَهْرَة بن كِلاب بن مُرَّة بن كَعْب بن لُؤَي الزُّهْرِيُّ، المَدَنيُّ[3].

سكنَ الشَّام، وهو تابعيٌّ.

سَمِع: أنسَ بن مالك، وسَهْل بن سَعد السَّاعديّ، والسَّائب بن يَزِيد، وسُنَيْنًا أبا جَمِيلة، وعبد الرَّحمن بن أزْهَر[4]، ورَبِيعة بن عِبَاد - بكسر العين، وتخفيف الموحدَّة -، ومحمودَ بن (ق١٦/ب) الرَّبيع، وعبد الله بن عَامِر بن رَبِيعة، وعبد الله بن ثَعْلَبة بن صُعَير - بضم الصَّاد، وفتح العين المهملتين -، وأبا أُمَامة بن سَهْل بن حُنَيْف، وأبا الطُّفيل، وهؤلاء كلُّهم صحابةٌ ﭫ.

ورأى: عبدَ الله بن عُمَر بن الخَطَّاب ﭭ، وسَمِع كِبارَ[5] التَّابعين كـ:

---

(١) تقدمت ترجمتها (١/ ٣١٨).
(٢) تقدمت ترجمته (١/ ٣٢٥).
(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٧٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٣٩)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٤٩)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٩)، تذهيب التهذيب (٨/ ٢٨٢)، وإكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٤١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥)، التقريب (٦٢٩٦)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤٥٧).
(٤) تكلم في سماعه عنه أحمد بن حنبل، كما في المراسيل لابن أبي حاتم (١٩٠).
(٥) في: (أ، ب) زيادة: «الصحابة»

سَعيد بن المسيّب، وأبي سَلَمة، وعَطاء[١] وخلائقَ لا يُحْصون.

روى عنه جماعاتٌ كثيرون من كِبارِ التَّابعين وصغارِهم ومن تابعي التَّابعين.

فمن التَّابعين: عليُّ بن الحُسَين بن عليّ بن أبي طالب، وعَطَاء بن أبي رَبَاح[٢]، وعُمَر بن عبد العزيز[٣]، وأبو الزُّبير، ويحيي بن سعيد الأنصاريُّ، وعِرَاك بن مالكٌ، وعَمْرو، وعبد الله ابنا[٤] دينار، وهِشَام بن عُرْوة، ومُوسَى ابن عُقْبة، وقَتَادة، وصَالِحِ بن كَيْسان، ومحمَّد بن المُنْكِدر، وأيُّوب[٥] وآخرون.

روينا عن اللَّيث بن سَعْد، قالَ: ما رأيتُ عالمًا [قطُّ] أجمعَ من الزُّهريِّ، ولا أكثرَ علمًا منه[٦].

وقالَ الإمامُ أبو مَسْعُود أحمد بن الفُرَات الحافظُ الرَّازيُّ: ليسَ فيهم أجودُ مسندًا من الزُّهريِّ[٧].

وروينا عَن عَمْرو بن دِيْنار، قالَ: ما رأيتُ أنصَّ للحديثِ من الزُّهريِّ، وما رأيتُ أحدًا الدِّينارُ والدِّرهمُ أهونَ عنده منه، إنْ كانتْ الدَّراهمُ والدَّنانيرُ عنده [إلا] بمنزلةِ البَعْر[٨].

وقالَ البخاريُّ في «التَّاريخ»: قالَ لي: إبراهيمُ بن المُنْذر، عن مَعْن، عن

(١) هو ابن أبي رياح.
(٢) وهو من شيوخه.
(٣) وهو من شيوخه.
(٤) في: (أ، ب) «ابني».
(٥) روى عنه: أيُّوب بن موسى، وأيُّوب بن أبي تميمة كَيسان السَّختيانيّ.
(٦) رواه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٦١).
(٧) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٣١).
(٨) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٧٣).

ابن أخي الزُّهريِّ، أنَّه أخذَ القرآنَ في ثمانينَ ليلةً(١).

وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

قالَ البخاريُّ: وقالَ لي عليٌّ(٢)، عن عبد الرَّحمن(٣)، عن وُهَيْب، قال: قال لي أيُّوب: ما رأيتُ أحدًا أعلمَ من الزُّهريِّ. [فقيلَ: ولا الحسن؟ قالَ: ما رأيتُ أحدًا أعلمَ مِن الزُّهريِّ](٤).

قالَ البخاريُّ: وقالَ لنا عبدالله بن صالح، أخبرنا(٥) اللَّيثُ، عن ابن شِهاب، قالَ: ما استودعتُ حفظي شيئًا فخَانَني(٦).

قالَ البُخاريُّ: وقالَ لي الأويسيُّ(٧): حدَّثنا إبراهيم بن سَعد، عن أَبِيه، قالَ: ما أرى أحدًا بعدَ رسولِ الله ﷺ جمعَ ما جمعَ ابنُ شِهاب(٨).

ومناقبُه أكثرُ من أنْ تحصرَ، وعلى الجُمْلة العُلماءُ متَّفقونَ على إمامتِه وجلالتِه، وعِظَم عنايتِه وحفظِه وإتقانِه وضبطِه وعِرفانِه، وقد وَصفُوه بأنَّه جمعَ علمَ التَّابعين.

توفِّي بالشَّام، وأوصى أنْ يُدفنَ على الطَّريق بقريةٍ له، يُقالُ: شَغْب

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ٢٢٠).
(٢) هو ابن المدينيّ.
(٣) في (الأصل، أ، ب): «وقال لي عبد الرحمن، عن وهب»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب، وفي: (أ) «وقال علي بن عبد الرحمن، عن وهب»، وهو خطأ أيضًا.
(٤) التاريخ الكبير (١/ ٢٢٠). الزيادة من: (أ، ب)، وهي في التاريخ الكبير.
(٥) في التاريخ: «حدَّثنا».
(٦) التاريخ الكبير (١/ ٢٢١).
(٧) هو عبد العزيز بن عبد اللهِ، أبو القاسم القُرشيُّ، العامريُّ.
(٨) التاريخ الكبير (١/ ٢٢١).

وبدا[١] - بفتحِ الشِّين وإسكانِ الغين المعجَمتين -. وبدا - بالموحدَّة، ودال مهملة بلا همز.

توفِّي ليلة الثُّلاثاء سَابع عشر شهر رمضان سنة أربع وعشرين ومئة، ابن اثنتين و[سبعين][٢] سنة[٣]، رحمه الله تعالى ورضي عنه.



فصلٌ

وأمَّا عُقَيْل: - فبضمِّ العَين - وقد سبقَ بيانُه في مقدِّمةِ الكِتابِ[٤].

وهو: عُقَيْل بن خَالِد بن عَقِيْل - بفتح العَين -، الأَيْلِيُّ - بالمثنَّاة -، الأُمَوِيُّ، أبوخَالد، مولى عُثْمان بن عفَّان رضي الله عنه[٥].

قالَ يحيي بن مَعِين: أثبتُ من روى عن الزُّهريِّ: مالكٌ، ثمَّ معمرٌ، ثم عُقَيلٌ[٦].

---

(١) روى ابن سعد في الطبقات الكبرى (القسم المتمم ص: ١٨٦) عن الحسين بن المتوكّل العسقلانيّ، قال: رأيتُ قبر الزّهريّ بأدامى، وهي خلف شَغْب وبدا، وهي أول عمل فلسطين، وآخر عمل الحجاز، وبها ضيعة الزُّهريّ الذي كان فيها، ورأيتُ قبره مسنّمًا، مجصصًا أبيض.

(٢) في: (الأصل، ب) «تسعين» والتصويب من: (أ) والمصادر.

(٣) قاله إبراهيم بن سعد، وابن أخي الزّهريّ، والهَيثم بن عدي، والواقدي، وخليفة بن خياط (طبقاته ص: ٢٦١)، وعلي بن المدينيّ، وأبو نُعيم، ويحيى بن بُكير، وعمرو بن علي، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن سعد، وأبو عثمان الضرير. تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٤١).

(٤) (١/ ٢٨١).

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٩٦)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٣٨)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٤٠٦)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٤٣)، تذهيب التهذيب (٦/ ٣٩٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٥٥)، التقريب (٤٦٦٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٣٢٨).

(٦) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/ ٤٦). وقال عبّاس الدوري (هذا النّص لا يوجد=

توفِّي بمصر فُجأةً[1] سنة أربع وأربعين ومئة. قاله أبوسَعِيد بن يُونس[2].

وقالَ الكُلاباذِيُّ[3]: سنة إحدى وأربعين.



فصلٌ

وأمَّا اللَّيثُ، فهو:

أبو الحَارث اللَّيثُ بن سَعْد بن عَبد الرّحمن الفَهْميُّ مَولاهم، المِصْريُّ[4].

سَمِع جماعاتٍ من كِبار التَّابعين، منهم: عَطاء[5]، وابن أبي مُلَيْكة، ونَافِع، وأبو الزُّبير وآخرون، وخلائقَ من غيرِ التَّابعين.

روى عنه: محمَّد بن عَجْلان، وهو مِنَ التَّابعين ومن شُيوخِه، وخلائقُ من كِبار العُلماءِ، منهم: ابنُ المُبارك، وابن وَهْب، وابن لَهِيْعَة وآخرون.

وهو إمامُ أهلُ مصرَ في زَمنِه، واتَّفق العلماءُ على وصفِه بالإمامةِ والجَلالةِ، والصِّيانةِ والبَراعةِ والحِفظِ والإتقانِ والجُودِ والأفضالِ والوَرعِ

= في تاريخه ٢/ ٤١١) عن يحيى بن معين كما في الجرح والتعديل (٧/ ٤٣): أثبت الناس في الزهريّ: مالك بن أنس، ومَعمر، ويونس، وعُقيل، وشُعيب بن أبي حمزة، وسُفيان ابن عُيينة.

(١) قال المؤلف في المنهاج (١٧/ ٥٣): الفجأة: - بفتح الفاء، وإسكان الجيم مقصورة - على وزن ضربة. والفجاءة: - بضم الفاء، وفتح الجيم، والمدّ - لغتان، وهي: البغتة.

(٢) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/ ٤٨ - ٤٩).

(٣) في الهداية والإرشاد، للكلاباذي (٢/ ٥٩٦) هكذا: «مات بمصر سنة ١٥١» لعله تصحيف من: «١٤١»، والله اعلم.

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٣٣)، التعديل والتجريح (٢/ ٦١٥)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٣٣)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥٥)، تذهيب التهذيب (٧/ ٤٦٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٥٩)، التقريب (٥٦٨٤)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٣٧١).

(٥) هو ابن أبي رباح.

والعِبادةِ وغير ذلك من المَكارم الظَّاهرات، والمَحَاسن (ق١٧/أ) البَاهِرات.

ووصفَ الشافعيُّ اللَّيثَ رحمهما الله تعالى بكثرةِ الفِقْه، قالَ: إلا أنَّه ضيَّعه أصحابُه يعني: لم يَعتنوا بكُتبه ونقلها والتَّعليق عنه، ففاتَ النَّاسَ معظمُ علمِه(١).

وقالَ ابنُ وَهْب: ما كانَ في كتبِ مالكِ بن أنسٍ: «وأخبرني مَن أرضى به(٢) من أهلِ العلمِ»، فهو: اللَّيثُ بنُ سَعد(٣).

وقالَ أحمدُ بن حَنبل رحمه الله تعالى: اللَّيثُ كثيرُ العِلمِ صحيحُ الحديثِ(٤) ما في هؤلاءِ المصريينَ أثبتَ منه، ما أصحَّ حديثه(٥).

وقالَ ابن بُكَير: رأيتُ من رأيتُ، فلم أرَ مثلَ اللَّيثِ(٦).

كانَ فَقِيهَ البَدَن عربيَ اللّسان، لَحْنَ القرآنِ، ويحفظُ الحديثَ والنَّحوَ والشّعرَ، حَسَنَ المُذَاكرةِ، وما زالَ يَعْقِد خِصالًا جميلةً حتى عَقَد عشرة(٧).

وقالَ أحمدُ بن صالحٍ: اللَّيثُ إمامٌ أوجبَ الله تعالى علينا حقَّه(٨).

وقالَ شُرَحبيل بن جَمِيل: أدركتُ النَّاسَ أيَّامَ هِشَام، وكان اللَّيثُ بن سَعد حديثَ السنِّ، وهم يَعرفون له فضلَه وورَعه وحسنَ إسلامِه مع حَداثةِ

---

(١) تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٧٠).

(٢) «به» لا توجدُ في: (ب).

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (١٣/ ٧).

(٤) في رواية أبي طالب كما في الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩)، وفي رواية الفضل كما في المعرفة والتاريخ (٢/ ١٣٩)، وفي (٢/ ١٨٢).

(٥) في رواية الأثرم كما في الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩).

(٦) رواه الخطيب في تاريخه (١٣/ ٥).

(٧) قاله يحيى بن بكير، كما رواه عنه الخطيب في تاريخه (١٣/ ٦).

(٨) رواه الخطيب في تاريخه (١٣/ ١٣).

سنّه[1].

وقالَ محمَّد بن سَعد: استقل اللَّيثُ بالفَتوى في زمانه بمصرَ، وكان سَرِيًا نبيلًا سخيًا[2].

وقالَ قُتيبةُ: لما قَدِم اللَّيثُ أهدى له مالكُ بن أنسٍ من طرف المدينةِ، فبعث إليه ألفَ دِينارٍ[3].

وقالَ محمَّد بن رُمْح: كانَ دخلُ اللَّيثِ بن سَعد كلَّ سنةٍ ثمانين ألفَ دينارٍ، وما وجبتْ عليه زكاةٌ قطُّ[4].

ومناقبُه كثيرةٌ مشهورةٌ[5].

وُلِد سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ وتسعينَ.

قالَ [ابن بُكَير][6]: توفِّي في شعبان سنة خمسٍ وسبعين ومئة، رحمه الله تعالى[7].

۞۞۞۞۞

(١) رواه الخطيب في تاريخه (١٣/ ٥).
(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٧).
(٣) رواه الخطيب في تاريخه (١٣/ ١٠ - ١١) مطولا، واختصره المؤلف هنا.
(٤) رواه الخطيب في تاريخه (١٣/ ١١).
(٥) «مشهورة» لا توجدُ في: (ب).
(٦) في (الأصل، أ، ب): «أبوبكر»، وهو خطأ، والتصويب من المصادر.
(٧) رواه الخطيب في تاريخه (١٣/ ١٤).

فصلٌ

وأمَّا يحيى بن بُكَير، فهو:

أبو زكرِّيا يحيى بن عبد الله بن بُكَير المَخْزُوْمِيُّ مولاهم، المِصْرِيُّ[(١)].

سَمِع: مالكًا، واللَّيثَ، وابنَ لهيعةَ وغيرَهم من الأئمَّة.

روى عنه: يحيى بن مَعِين، ومحمَّد بن يحيي الذُّهليُّ، وأبو عُبَيد القاسم بن سلَّام، والبُخاريُّ، وأبو زُرعة، وأبو حَاتِم وخلائقُ.

روى البُخاريُّ عنه في مواضعَ، ثمَّ روى عن محمَّد بن عبد الله عنه[(٢)].

وروى مسلمٌ[(٣)]، عن أبي زُرْعة عنه حديثًا.

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٩٥)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢١٢)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٦٣)، تهذيب الكمال (٣١/ ٤٠١)، تذهيب التهذيب (١٢/ ٣٣٣)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٤٥٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٧)، تقريب التهذيب (٧٥٨٠)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٥٢).

(٢) روى البخاري برقم (٤٧٢٩) عن محمد بن عبد اللهِ، حدّثنا سعيد بن أبي مريم، أخبرنا المغيرة، قال: حدّثني أبو الزناد، إلخ. ثمّ قال البخاري: وعن يحيى بن بكير، عن المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد مثله.
قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٣٤٣): «قوله: وعن يحيى بن بكير» هو معطوف على سعيد بن أبي مريم، والتقدير: حدّثنا محمد بن عبد اللهِ، عن سعيد بن مريم، وعن يحيى بن بكير، وبهذا جزم أبو مسعود. ويحيى بن بكير، هو ابن عبد الله بن بكير، نسب لجده، وهو من شيوخ البخاريّ أيضًا، وربما أدخل بينهما واسطة كهذا، وجوّز غير أبي مسعود أن تكون طريق يحيى هذه معلّقة، وقد وصلها مسلم (٤/ ٢١٤٧، ح ١٨/ ٢٧٨٥) عن محمد بن إسحاق الصغاني.

(٣) (٤/ ٢٠٩٧، رقم ٩٦/ ٢٧٣٩). قال المؤلف في المنهاج (١٧/ ٥٣): وهذا الحديث رواه مسلم عن أبي زرعة الرازي أحد حفّاظ الإسلام، وأكثرهم حفظًا، ولم يرو مسلم في صحيحه عنه غير هذا الحديث، وهو: من أقران مسلم توفي بعد مسلم بثلاث سنين، سنة أربع وستين مئتين.

وغرضي مما[١] نَبَّهتُ عليه أنْ لا يتوهَّم من رأى البُخاريَّ في موضعٍ يروي عن واحدٍ عنه، أنَّه غلَطٌ من الكاتِبِ.

وُلِد سنةَ أربعٍ[٢]، وقيلَ[٣]: خمس وخمسين ومئة[٤]، وتوفِّي سنة إحدى وثلاثين ومئتين[٥].



في الإشارةِ إلى مَعاني الحديثِ مختصرةً

قولها: «أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ مِنَ الْوَحْيِ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ».

في «من» هنا قولان:

أحدُهما: أنَّها لبيانِ الجنسِ[٦].

والثَّاني: للتَّبعيضِ[٧].

وجاء هنا[٨] «الصالحة» وفي «صحيح مسلم»[٩] «الصادقة» وكذا رواه

---

(١) في: (ب) «بما».
(٢) قاله أبو سعيد بن يونس.
(٣) في: (أ) زيادة: «سنة».
(٤) قاله عبد الغني بن سعيد المصري. كما في تهذيب الكمال (٣١/ ٤٠٣).
(٥) قاله ابن حبان في ثقاته (٩/ ٢٦٢).
(٦) رجّحه القزاز كما في الإكمال للقاضي عياض (١/ ٤٧٩). ومعنى كلامه أن رؤيا الأنبياء ليست من الوحي، وإن كانت كالوحي في الصحة، وهذا مرجوحٌ، وكون «من» للتبعيض أقوى. إكمال الأبي (١/ ٤٥٦).
(٧) ورجّح الثاني القاضي عياض في الإكمال (١/ ٤٧٩) وقال: قد جاء في الحديث أنها جزء من أجزاء النبوة، وقدّمنا أنها من جملة خِصالها، والوحي أنواعٌ وضروبٌ، وينطلق على معانٍ، فلا يبعدُ أن تكون «من» للتبعيض على هذا.
(٨) في: (ب) «ههنا».
(٩) (١/ ١٣٩، رقم ٢٥٢/ ١٦٠).

البُخاريُّ في كتاب التعبير[١] «الصادقة»، وهما هنا بمعنى.

قالَ أهلُ اللُّغة: يقالُ رأى في منامه رُؤْيَا بلا تنوين، على وزن فُعْلى كحُبْلى، وجمعُها: رُؤىً بالتَّنوين على وزنِ رُعًى، قاله الجوهريُّ[٢] وغيرُه.

وفي هذا تصريحٌ عن[٣] عائشةَ رضي الله عنها بأنَّ رُؤْيا النبيِّ ﷺ من جملةِ أقسامِ الوحيِ، وهذا متَّفقٌ عليه، وسيأتي إيضاحُه في موضِعه إنْ شاءالله تعالى، والله أعلم.

قولها: **«فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا، إِلَّا جَاءَ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ»** قالَ أهلُ اللُّغةِ والغَريبِ: فَلَقُ الصُّبحِ وفَرَقُه - بفتح أولهما وثانيهما -: ضياؤُه، وإنَّما يُقالُ هذا في الشيءِ الواضحِ البيِّن.

قولها: **«ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ، فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ»** أمَّا الخلاءُ، فهو: الخَلْوة، وهو ممدودٌ[٤].

وأمَّا الغَارُ، فهو: الثَّقبُ في الجَبَل، وهو قريبٌ من معنى: الكَهْف. وجمعُه غِيْران، وتصغيره: غُوَيْر. والمَغارُ والمَغارةُ: بمعنى الغَار.

وأمَّا حَرَاءُ، فهو: بكسرِ الحاءِ (ق١٧/ب) والمدّ، وهو مصروفٌ. ومنهم من منعَ صرفَه، والصَّحيحُ: صَرفُه. وهو مذكَّرٌ، ومنهم من أنَّثه. والصَّحيحُ: الأوَّلُ.

---

(١) (١٦/٢٢٧، رقم ٦٩٨٢)، وكذا في التفسير (١١/١١٦، رقم ٤٩٥٦) في رواية معمر. وكذا في التفسير (١١/١٠٢، رقم ٤٩٥٣) من رواية يونس.
(٢) الصحاح (٦/٢٣٦٣).
(٣) في: (أ) «من».
(٤) والسرّ فيه: أنّ الخلوة فراغ القلب لما يتوجه له.

وهو: جَبلٌ بينَه وبين مكَّة نحو ثلاثة أميالٍ على يَسارِكَ، إذا سرتَ إلى منى[(١)].

وأمَّا التَّحنثُ[(٢)]: فبالحاءِ المهملةِ وبعدها نونٌ، ثمَّ ثاء مثلَّثة، وقد فسَّره في الحديثِ بأنَّه: التَّعبدُ[(٣)]، وهو صحيحٌ. وأصلُه: اجتنابُ الحِنْث، وهو الإثمُ، فكأنَّ المتعبِّدَ يُلقِي بعبادِته عن نفسِه الإثمَ[(٤)].

وأمَّا قولها: «اللَّيَالِيَ» فهو منصوبٌ على الظَّرفِ.

وقولها: «اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ الْعَدَدِ» متعلق بقوله[(٥)]: «يتحنث» لا بقوله: «وهو التعبد».

وقولها: «قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ» أي يرجعَ، يقالُ: نزعَ إلى أهلِه إذا حنَّ اليهم،

---

(١) المُعلم (١/ ٢١٧).

(٢) في هامش الأصل: «حاشية لشيخنا ابن كثير: التحنّث: التعبّد تفسير بالمعنى، وإلا فحقيقة التحنث من حنثت (...) ما قاله السهيلي: الدخول في الحنث، ولكن سمعتُ ألفاظ قليلة في (...) معناها الخروجُ من ذلك الشيء، كتحنّث أي خرج من الحنث، وتحوّب وتحرّج وتأثّم وتهجّد و(...) ترك الهجود، وهو النوم للصلاة، وتنجس و (...) أوردها أبو شامة، وقد سئل ابن الأعرابي عن قوله: «يتحنّث» أي يتعبد، فقال: لا أعرف هذا، إنما هو يتحنّفُ من الحنيفية دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام، والعرب تقول: التحنّث والتحنّف يبدلون الفاء من الثاء، كما قالوا: جَدَثٌ وجَدَفٌ، كما قال روبة: لو كان أحجاري مع الأجداف. يريدون: الأجداث. قال وحدَّثني أبو عبيدة: أن العرب تقولُ: فُمَّ في موضع ثمّ [يُبدِلُون الفاء من الثاء]. وقال بعض المفسرين: (وفومها) المراد به...».

(٣) هذا مدرج في الخبر، وهو من تفسير الزهريّ كما جزم به الطيبي، ولم يذكر دليله، نعم في رواية المؤلف من طريق يونس عنه في التفسير (٤٩٥٣) ما يدلُّ على الإدراج. فتح الباري (١/ ٥٤ - ٥٥).

(٤) وكذا قاله المؤلف في المنهاج (٢/ ١٩٧).

(٥) «بقوله» لا توجدُ في: (أ، ب).

فرجعَ إليهم. وفي روايةِ مُسلمٍ: «قبل أن يرجع»[(١)].

قولها: «ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ ﵂» هي:

أمُّ المؤمنين خديجة بنت خُوَيْلد بن أَسَد بن عبد العُزّى بن قُصَيّ بن كِلاب[(٢)].

تزوَّجها رسولُ الله ﷺ، وهو ﷺ[(٣)] ابن خمسٍ وعشرين سنة[(٤)]، وهي: أمُّ أولادِ رسولِ الله ﷺ كلّهم، إلا إبراهيم، فإنَّه من ماريةَ ﵁ وعنها، ولم يتزوَّج رسولُ الله ﷺ غيرها قبلَها، ولا تزوَّج غيرَها في حياتِها، وأقامتْ معَ رسولِ الله ﷺ أربعًا[(٥)] وعشرين سنة وأشهرًا، ثمَّ توفِّيت ﵂ قبل الهجرة بثلاثِ سنين على الصَّحيحِ المشهورِ[(٦)]، وقيلَ: خمس سنين. وقيلَ: بأربع.

وكانتْ وفاتُها بعد وفاةَ أبي طالب بثلاثةِ أيَّامٍ، وقد روى البُخاريُّ في «صحيحه»[(٧)] في بابِ: مناقبِ عائشةَ ﵂، عن عُرْوة بن الزُّبير، قَالَ: تُوُفِّيَتْ خَدِيجَةُ ﵂ قَبْلَ مَخْرَجِ رَسُوْلِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ فَلَبِثَ سَنَتَيْنِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ فَنَكَحَ عَائِشَةَ، وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ [سِنِينَ]، ثُمَّ بَنَى بِهَا، وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ.

وروى البخاريُّ[(٨)] في بابِ: مناقبِ خديجةَ ﵂، عن عُرْوة، عن عائشةَ

---

(١) (١/ ١٤٠، رقم ٢٥٢/ ١٦٠).

(٢) ترجمتها في: طبقات ابن سعد (٨/ ٥٢).

(٣) قوله: «ﷺ» لا يوجدُ في: (أ، ب).

(٤) وكانت أسنّ منه بخمس عشرة سنة.

(٥) في: (أ) «أربع».

(٦) قاله قتادة، وكذا عروة. كما في سير أعلام النبلاء (٢/ ١١٧).

(٧) (٨/ ٦٦١، رقم ٣٨٩٦).

(٨) (٨/ ٥١٩، رقم ٣٨١٧).

رضي الله عنها، قالتْ: تزوَّجني رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم بعدَ خديجةَ بثلاثِ سنينَ.

فيُجمعُ بينَ قولِ عُرْوة وبينَ روايتِه عن عائشةَ رضي الله عنها، أنَّه ﷺ تزوَّجَ عائشةَ قبلَ الهجرةِ بنحو سَنة، وبَنى بها بعد الهجرةِ في شوّال في السَّنة الثَّانية بعد بَدْرٍ كما قدَّمناه في ترجمةِ عائشةَ رضي الله عنها[1].

ويُعرف بهذا أنَّ المختارَ فيه ما قدَّمناه هناك أنَّ البِناءَ بها كانَ بعد بَدْرٍ[2]، والله أعلم.

---

(١) (٣١٩/١).

(٢) قال المؤلف في المنهاج (١٥/ ٢٠٠): تعني قبل أن يدخل بها، لا قبل العقد، وإنما كان قبل العقد بنحو سنة ونصف. ونقل هذا الكلام عنه الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٥٢٤)، وقال: كذا قال، وسيأتي في باب تزويج عائشة ما يوضحُ أن المدة بين العقد عليها والدخول كان أكثر من ذلك. وقال في الموضع الثاني (٨/ ٦٦٣) عند قوله: "توفيت خديجة قبل مخرج النبي ﷺ بثلاث سنين، فلبث سنتين أو قريبا، ونكح عائشة وهي بنت ست سنين، ثمّ بنى بها، وهي بنت تسع سنين» فيه إشكال لأن ظاهره يقتضي أنه لم يبن بها إلا بعد قدومه المدينة بسنتين ونحو ذلك، لأن قوله: «فلبث سنتين أو نحو ذلك» أي بعد موت خديجة، وقوله: «ونكح عائشة» أي عقد عليها، لقوله بعد ذلك: «وبنى بها وهي بنت تسع» فيخرجُ من ذلك أنه بنى بها بعد قدومه المدينة بسنتين، وليس كذلك؛ لأنه وقع عند المصنف في النكاح (رقم ٥١٣٣) من رواية الثوريّ، عن هشام بن عروة في هذا الحديث «ومكثتْ عنده تسعًا» وسيأتي ما قيل من إدراج النكاح في هذه الطريق، وهو في الجملة صحيحٌ، فإن عند مسلم من حديث الزهريّ، عن عروة، عن عائشة في هذا الحديث: «وزفت إليه، وهي بنت تسع، ولعبتها معها، ومات عنها، وهي بنت ثمان عشرة» وله من طريق الأسود، عن عائشة نحوه. ومن طريق عبد الله بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: «تزوجني رسول الله ﷺ في شوال، وبنى بي في شوال» فعلى هذا فقوله: «فلبثتُ سنتين أو قريبا من ذلك» أي لم يدخل على أحد من النساء، ثمّ دخل على سودة بنت زمعة قبل أن يهاجر، ثمّ بنى بعائشة بعد أن هاجر، فكأن سودة سقط على بعض رواته.

وقد روى أحمد والطبراني بإسناد حسن، عن عائشة، قالت: لما توفيت خديجة =

واسمُ أمِّ خديجةَ: فاطمةُ بنت زَائِدة بن الأصمِّ من بني عَامِرِ بن لُؤَي[١].

= قالت خولة بنت حكيم امرأة عثمان بن مظعون: يا رسول الله ألا تزوج؟ قال: نعم. فما عندك؟ قالت: بكرٌ وثيِّبٌ، البكر بنت أحبّ خلق الله إليك عائشة. والثيِّبُ: سودة بنت زمعة. قال: فاذهبي فاذكريهما عليّ. فدخلت على أبي بكر. فقال: إنما هي بنت أخيه. قال: قولي له أنت أخي في الإسلام، وابنتك تصلح لي، فجاءه فأنكحه، ثمّ دخلت على سودة، فقالت لها: أخبري أبي، فذكرت له، فزوّجه. وذكر ابن إسحاق وغيره أنه دخل على سودة بمكة، وأخرج الطبراني من وجه آخر عن عائشة، قالت: لما هاجر رسول الله ﷺ وأبو بكر خلفنا بمكة، فلما استقر بالمدينة بعث زيد بن حارثة وأبا رافع، وبعث أبو بكر عبد الله بن أريقط وكتب إلى عبد الله بن أبي بكر أن يحمل معه أمّ رومان وأم أبي بكر وأنا وأختي أسماء، فخرج بنا، وخرج زيد وأبو رافع بفاطمة وأم كلثوم وسودة بنت زمعة، وأخذ زيد امرأته أم أيمن وولديها أيمن وأسامة، واصطحبنا، حتى قدمنا المدينة فنزلت في عيال أبي بكر، ونزل آل النبي ﷺ عنده، وهو يومئذ يبني المسجد وبيوته، فأدخل سودة بنت زمعة أحد تلك البيوت، وكان يكون عندها، فقال له أبو بكر: ما يمنعك أن تبني بأهلك؟ فبنى بي، الحديث.

قال الماوردي: الفقهاء يقولون: تزوج عائشة قبل سودة، والمحدثون يقولون: تزوج سودة قبل عائشة، وقد يجمع بينهما بأنه عقد على عائشة ولم يدخل بها، ودخل بسودة.

قلتُ: (الكلام لابن حجر): والرواية التي ذكرتها عن الطبراني ترفع الإشكال وتوجه الجمع المذكور. والله أعلم. وقد أخرج الإسماعيلي من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى، عن هشام، عن أبيه، أنه كتب إلى الوليد: إنك سألتني متى توفيت خديجة؟ وإنها توفيت قبل مخرج النبي ﷺ من مكّة بثلاث سنين أو قريب من ذلك، نكح النبي ﷺ عائشة بعد متوفى خديجة، وعائشة بنت ست سنين، ثمّ إن النبي ﷺ بنى بها بعد ما قدم المدينة، وهي بنت تسع سنين. وهذا السياق لا إشكال فيه، ويرتفع به ما تقدم من الإشكال أيضًا، والله أعلم. إذا ثبت أنه بنى بها في شوال من السنة الأولى من الهجرة قوي قول من قال: إنه دخل بها بعد الهجرة بسبعة أشهر، وقد وهّاه النووي في تهذيبه، وليس بواهٍ إذا عددناه من ربيع الأول، وجزمه بأن دخوله بها كان في السنة الثانية يخالف ما ثبت كما تقدم أنه دخل بها بعد خديجة بثلاث سنين. وقال الدمياطي في السيرة له: ماتت خديجة في رمضان، وعقد على سودة في شوال، ثمّ على عائشة، ودخل بسودة قبل عائشة.

(١) ترجمتها في: سيرة ابن هشام (١/ ٢٠١).

ولخديجةَ رضي الله عنها مناقبُ كثيرةٌ، ذكرَ البخاريُّ منها قطعةً في بابِ مناقِبها[١] وهناكَ نضمُّ إليها ما تيسَّر إنْ وَصَلنا إليه، إنْ شاء الله تعالى.

قالَ أصحابُنا وغيرهم: أفضلُ أزواجِ النبيِّ ﷺ: خديجةُ، وعائشةُ رضي الله عنهما. واختلَفوا في أنَّ[٢] أيَّتهما أفضلُ، والله أعلم.

قولها: «وَيَتَزَوَّدُ[٣] لِمِثْلِهَا» والضَّميرُ في: «مثلها» يعودُ إلى: اللَّيالي.

وأمَّا الزَّادُ، فقال أهلُ اللُّغةِ: هو الطَّعامُ الَّذي يستصحِبُه المسافرُ. يقالُ[٤]: زوَّدته فتزوَّد.

قولها: «حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ»[٥] [أي الأمر الحقّ، و][٦] هو الوحيُ الكريمُ.

قوله ﷺ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ» لفظةُ «ما» هنا نافيةٌ، معناها[٧]: لا أحسنُ القراءةَ، هذا هوالصَّحيحُ الَّذي عليه الجمهورُ.

وقيلَ: هي استفهاميةٌ، وهو ضعيفٌ أو غلطٌ؛ لدخولِ الباءِ في خبرِها. واحتجَّ من قالَ استفهاميةٌ بأنَّه جاءَ في روايةٍ[٨] «ما [ذا] أقرأ» ولا دِلالةَ؛ لأنَّه يجوزُ أنْ تكونَ «ما» (ق١٨/أ) هنا نافيةً [فيه][٩] أيضًا، والله أعلمُ.

---

(١) (٥١٨/٨)، كتاب مناقب الأنصار، باب ٢٠، تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رضي الله عنها.
(٢) «أن» لا توجدُ في: (أ، ب).
(٣) في: (ب) «فيتزود».
(٤) في: (أ، ب) «ويقال» بزيادة الواو.
(٥) وفي التفسير (رقم ٤٩٥٣) «حتى فجئه الحقُّ» - بكسر الجيم - أي: بغتة، وإن ثبت من مرسل عُبيد بن عُمير أنه أوحي إليه بذلك في المنام أولاً قبل اليقظة، أمكن أن يكون مجيء الملك في اليقظة عقب ما تقدم في المنام. وسُمّي حقًا؛ لأنه وحي من الله تعالى. فتح الباري (٥٥/١).
(٦) الزيادة من: (أ، ب).
(٧) في: (ب) «معناه».
(٨) أخرجها ابن إسحاق في السيرة (سيرة ابن هشام ٢٥٣/١) عن عُبيد بن عُمير.
(٩) الزيادة من: (أ).

قولُه ﷺ: «فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي» أمَّا «أرسلني» فمعناهُ: أطْلقَني[1].

وأمَّا «غطني» فبالغَين المعجَمة، والطَّاء المهمَلة المُشدَّدة، يقالُ: غطَّني وغتَّني، وضَغَطني وعَصَرني و[غَمَّني][2] كلُّه بمعنى.

ويجوزُ في: «الجهد» فتحُ الجيم وضمّها، ونصبُ الدَّال ورفعُها، ومعناه: الغَاية والمشقَّةُ، فعلى الرَّفعِ معناه: بلغَ الجهدُ مبلَغه، فحُذِف مبلَغُه.

وعلى النَّصب معناه: بلغ المَلَك منِّي الجهدَ.

وقالَ العُلماءُ رحمهم الله تعالى: والحكمةُ في الغطِّ شُغْله عن الالتفاتِ والمبالغةِ في أمرِه بإحضارِ قلبِه لما يقولُه له[3].

ففيه: أنَّه ينبغي للمعلِّمِ والواعظِ أنْ يحتاطَ في تنبيه المتعلِّم ويأمر[4] بإحضارِ قلبِه، والله أعلمُ.

قولها: «فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ» الضَّميرُ في «بها» يعودُ إلى الآياتِ، وهو قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] إلى آخرهنَّ.

وأمَّا الرَّجفانُ: فالاضطرابُ وشدَّة الحَرَكة.

وأمَّا الفُؤاد، فهو: القَلب. هذا هو المشهورُ[5].

وقيلَ: إنَّه عينُ القلبِ.

---

(١) ولم يذكر الجهد هنا في المرّة الثالثة، وهو ثابتٌ عند المؤلف في التفسير (٤٩٥٣).

(٢) في: (الأصل، أ، ب) «غمرني» بالرّاء، والمثبت هو الصواب، وصرَّح بذلك ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٧٠٩) في مرسل عبد الله بن شداد، وفيه: «نزل جبريل على رسول الله ﷺ، فغَمَّه، ثمَّ قال له: اقرأ، قال: «وما أقرأ»، قال: فغَمَّه» الحديث.

(٣) الإكمال (١/ ٤٨٣).

(٤) في: (أ، ب) «وأمره».

(٥) قال الأزهري في تهذيب اللغة (٩/ ١٧٣): ورأيتُ من العرب من يُسمّي لحمةَ القلب بشحمها وحِجابها قَلبًا، ورأيتُ بعضهم يُسمّونها: فُؤادًا، ولا أنكر أن يكونَ القلبُ هي العَلَقة السَّوداء في جوفه، والله أعلم؛ لأنَّ قلب كلّ شيء لُبّه وخالصه.

وقيلَ: باطنُ القلبِ.

وقيلَ: غشاءُ القلبِ.

وقالَ اللَّيثُ: القلبُ مُضغةٌ من الفُؤادِ معلَّقةٌ بالنِّياطِ[١].

سُمِّي قلبًا لتقلُّبه[٢]، وانشدُوا:

ما سُمِّي القلبُ إلا من تقلُّبه[٣]

و[٤] قوله ﷺ: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي» هكذا هو في الرِّوايات[٥] «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي» مرَّتين، والتَّزميلُ هو: الاشتمالُ والتَّلففُ.

قولها: «فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ» هو بفتحِ الرَّاء، وهو: الفزعُ.

قوله[٦] ﷺ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي» قالَ القاضيُ أبو الفَضل عِيَاض بن مُوسى اليَحْصُبيُّ السَّبتيُّ المالكيُّ رحمه الله تعالى[٧]: ليسَ معناه الشَّكُ في أنَّ ما أتاه مِنَ اللهِ تعالى؛ لكنَّه كأنَّه[٨] خَشي أنْ لا يقوى على مقاومةِ هذا الأمرِ، ولا يُطيقُ حملَ أعباءِ الوحيِ، فتزهقُ نفسُه لشدَّة ما لقيَه أولًا عند لقاءِ المَلَك.

قالَ: أو يكونُ هذا أوَّلُ[٩] ما رأى التَّباشيرَ في النَّوم واليَقَظة، وسَمِع الصَّوت قبلَ لقاءِ المَلَك وتحقُّقه، وتحقُّقِه رسالةَ ربِّه تعالى، فيكونُ خافَ أنْ

---

(١) تهذيب اللغة، للأزهري (٩/ ١٧٢).

(٢) في: (أ) «لمتقلبه».

(٣) والشطر الثاني كما في تهذيب اللغة (٩/ ١٧٣): والرأي يصرف بالإنسان أطوارًا. ولم يسمّ القائل.

(٤) في: (أ، ب) بدون الواو.

(٥) في: (أ) «في الروايتان».

(٦) في: (ب) «وقوله» بزيادة الواو.

(٧) الإكمال (١/ ٤٨٥).

(٨) في: (أ) «كان».

(٩) في: (أ، ب) «الأول».

يكونَ من الشَّيطان، فأمَّا بعدَ أنْ جاءَه المَلَكُ برسالةِ ربِّه سبحانَه وتعالى، فلا يجوزُ الشكُّ عليه، ولا يُخشي تسلُّطُ الشَّيطانِ، وعلى هذا الطَّريق يُحمل كلُّ ما وردَ من مثلِ هذا في حديثِ المبعثِ، هذا كلامُ القاضي.

قلتُ: ويكونُ معنى: «خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي» أنَّه يخبرها بما حصلَ له أولًا من الخَوفِ، لا أنَّه في الحالِ خائفٌ، والله أعلم.

قولها: «فَقَالَتْ خَدِيجَةُ رضي الله عنها: كَلَّا وَاللهِ مَا يُخْزِيْكَ اللهُ أَبَداً، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ».

أمَّا قولها «كلا»: فمعناها[١] في هذا الموضعِ: النَّفيُ والإبعادُ، وهذا أحدُ معانِيها، وقد تكونُ بمعنى «حقًّا»، وبمعنى «ألَا» التي للتَّنبيه يُستفتحُ بها الكلامُ، وقد جاءتْ في القرآنُ العزيزُ على أقسامٍ[٢]، وقد جمعَ الإمامُ أبو بكر محمَّد بن القَاسِم بن محمَّد بن بشَّارٍ المعروفُ بابن الأنباريِّ المتقدِّم أقسامَها ومواضعها في بابٍ من كتابه: «الوقف والابتداء»[٣]، والله أعلم.

وأمَّا قولها: «وَاللهِ مَا يُخْزِيْكَ اللهُ»[٤] فكذا هو هنا[٥] في البخاريِّ: «ما يُخْزِيْكَ» - بضمِّ الياءِ وبالخاءِ المعجمة -، وكذا رواه مسلمٌ في «صحيحه» من روايةِ

(١) في: (ب) «فمعناه».
(٢) انظر: مفردات القرآن، للراغب الأصفهاني (ص: ٧٢٥).
(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٤٢١- ٤٣٢).
(٤) في هامش الأصل: «استدلت صديقه النساء خديجة بنت خويلد رضي الله عنها في سيدنا محمد ﷺ من الصفات والأخلاق والشيم على أن من كان كذلك لا يخزى أبدًا، فعلمت بكمال عقلها وفطرتها أن الأعمال الصالحة والأخلاق الفاضلة والشيم الشريفة تناسب أشكالها من كرامة الله عز وجل وتأييده وإحسانه لا يناسب الخزي والخذلان وإنما يناسبه أضدادها، فمن ركبه الله تعالى على أحسن الصفات وأحسن الأخلاق، والأعمال إنما تليق به كرامته، وإتمام نعمته عليه ومن ركبه على أقبح (. . .) وأسوأ الأخلاق والأعمال إنما يليق به ما يناسبها وبهذا العمل والصديقية استحقت خديجة أن يرسل إليها ربها السلام منه مع رسوله جبريل ومحمد ﷺ».
(٥) في: (ب) «ههنا».

يُونس[١]، وعُقَيل[٢] عنِ الزُّهريِّ، وهو: من الخِزْيِ، وهو: الفَضِيحةُ والهوانُ.

ورواه مسلمٌ[٣] من رواية مَعْمَر، عن الزُّهريِّ: «يُحْزِنُكَ» - بالحاءِ المهملةِ وبالنُّون - من الحُزْنِ. ويجوزُ على هذا فتحُ الياءِ وضمّها[٤]، يقالُ: حَزَنه وأَحْزَنه، لغتان فصيحتان قُرئَ بهما في السَّبع. وهو الحُزْن والحَزَن، وكلا الروايتين صحيحٌ، ظاهرُ المعنى، والله أعلم.

أمّا قولها: «أَبَدًا» فمنصوبٌ على الظَّرفِ.

وأمّا قولها: «إِنَّكَ لَتَصِلُ» فهو بكسرِ الهمزةِ على الابتداءِ، كذا الرِّوايةُ، وهو الصَّوابُ (ق١٨/ب).

وأمّا قولها: «لَتَصِلُ الرَّحِمَ» فمعناه: تُحسنَ إلى قراباتِكَ. وسيأتي إنْ شاء الله تعالى بيانُ كيفيةِ صلةِ الرَّحمِ في بابِها، وبيانُ اختلافِ طريقِها.

وأمّا قولها: «تَحْمِلُ الْكَلَّ» فهو بفتحِ الكافِ، وهو: الثّقلُ، والعِيالُ، واليتيمُ، ونحوُ ذلك. ومعناه: أنّك تُنْفقُ على هؤلاءِ وتُعِينهم، وأصلُه من الكَلال، وهو: الإِعْياءُ.

وأمّا قولها: «وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ» فهو بفتحِ التَّاء، هذا هو الصَّحيحُ المشهورُ في الرِّوايةِ والمعروفُ في اللُّغةِ[٥].

وروي بضمِّها[٦]، ومعنى المضمومِ: تُكسِبُ غيركَ المالَ المعدومَ، أي:

---

(١) (١/ ١٣٩، رقم ٢٥٢/ ١٦٠).

(٢) (١/ ١٤٢، رقم ٢٥٤/ ١٦٠).

(٣) (١/ ١٤٢، رقم ٢٥٣/ ١٦٠).

(٤) قال القسطلاني في إرشاد الساري (١/ ٩١): ولأبي ذر عن الكشميهني: «ما يحزنك الله» بفتح أوله وبالحاء المهملة الساكنة، والزاي المضمومة، أو بضم أوله مع كسر الزاي، وبالنون من الحزن، انتهى. وهذا في غير رواية أبي ذر كما في الفتح (١/ ٥٧).

(٥) قال القاضي عياض في المشارق (١/ ٣٤٧): أكثر الرواية فيه وأشهرها وأصّحها فتح التاء.

(٦) هذا في رواية ابن عساكر، وأبي ذر عن الكشميهني، بضم أوله من: أكسبَ.

تُعطيه المالَ المعدومَ.

وقيلَ: تُعطي النَّاسَ ما لا يجدُونه عند[1] غيرِكَ من مَعدوماتِ الفوائدِ ومكارمِ الأخلاقِ.

وأمَّا المفتوحُ: فقيلَ معناه: كمعنى المضمومِ، يقال: كسبتُ الرَّجلَ مالًا وأكسبتُه مالًا. والأوَّلُ: أفصحُ وأشهرُ. هكذا قاله أهلُ اللُّغةِ، واتَّفقوا على أنَّ كسبتُه مالًا: أفصحُ.

وممَّن أوضحَ ذلك وبسطَ الكلامَ فيه:

١- أبو العبَّاس أحمدُ بن يحيي «ثَعْلَب»[2].

٢- وأبو سُليمان حَمَد بن محمَّد بن إبراهيم بن الخطَّاب الخطابيُّ[3] رحمهما الله ورضي عنهما مع جماعاتٍ.

وقيلَ: معناه تكسبُ المالَ وتُصِيبُ منه ما يَعْجزُ غيرُك عن تحصيلِه، فتَجودَ[4] به وتنفقَه في وجوهِ المكارمِ، والله أعلمُ.

وأمَّا قولها: «وَتَقْرِي الضَّيْفَ» فهو بفتحِ التَّاء، تقولُ: قَرَيتُ الضَّيفَ أَقْرِيه قِرىً بكسر القافِ والقَصرِ، و«قَرَاء» بفتحِ القافِ والمدِّ، ويقالُ للطَّعامِ الَّذي تُضيِّفه[5] به: «قِرىً» بالكسرِ والقصرِ، وفاعلُه: «قارٍ»، كقِضًى فهو قَاضٍ[6].

(١) في: (أ) «عن».
(٢) الفصيح (ص: ٢٠). في: (الأصل) زيادة «ابن» قبل: «تغلب» وهو خطأ.
(٣) الأعلام (١/ ١٢٩).
(٤) في: (أ، ب) «تجود».
(٥) في: (ب) «تضيف».
(٦) المنهاج (٢/ ٢٠١). وفي: (ب) «وقاضٍ» بدل: «فهو قاضٍ».

وأمَّا قولها: «وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ[1]» فالنوائبُ جمعُ نائبةٍ، وهي: الحادثةُ والنَّازلةُ، وإنَّما قالتْ[2] نوائبُ الحقِّ؛ لأنَّها تكونُ في الحقِّ والباطلِ[3] قال لبيدٌ[4]:

نوائبُ من خيرٍ وشرٍّ كلاهُما فلا الخيرُ ممدودٌ ولا الشرُّ لازب

قالَ العُلماءُ: معنى كلامِ خديجةَ رضي الله عنها: «أنك لايصيبك مكروه» لما جعلَهُ اللهُ سبحانَه وتعالى فيكَ من مكارمِ الأخلاقِ، وجميلِ الصِّفاتِ، ومحاسنِ الشَّمائلِ، وذكرتْ ضُروبًا من ذلكَ.

وفي هذا: أنَّ مكارمَ الأخلاقِ، وخصالَ الخيرِ، سببٌ للسَّلامةِ من مَصارعِ السُّوءِ، والمكارهِ.

وفيه: أنَّه ينبغي تأنيسُ من حصلتْ له مخافةٌ من أمرٍ وتبشيرُه، وذكرُ أسبابِ السَّلامةِ له[5].

وفيه: أبلغُ دليلٍ، وأظهرُ حجَّةٍ على كمالِ خديجةَ رضي الله عنها، وجَزالةِ رأيِها، وقوَّةِ نَفسِها، وعِظَمِ فقهِها[6]، والله أعلمُ.

قولها: «فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ

---

(١) في رواية المصنف في التفسير رقم (٤٩٥٣) من طريق يونس، عن الزهريّ، من الزيادة: «وتصدق الحديث»، وهي من أشرف الخصال، وفي رواية هشام بن عروة، عن أبيه، أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ١٩٥) في هذه القصة: «وتؤدي الأمانة».

(٢) في: (أ، ب) «قال».

(٣) في المنهاج (٢/ ٢٠١): لأنها تكون في الخير، وقد تكون في الشرّ.

(٤) في (أ، ب) زيادة: «رضي الله عنه».

(٥) «له» لا توجد في: (ب).

(٦) وزاد في المنهاج (٢/ ٢٠١): وفيه مدح الإنسان في وجهه في بعض الأحوال لمصلحة نظرًا.

الْعُزَّى ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ» فقولها: «ابن عم» بنصب «ابن»، ويكتبُ بالألفِ؛ لأنَّه بدلٌ من ورقةَ، فإنَّه ابنُ عمِّ خديجةَ حقيقةً، فإنَّها: خديجةُ بنت خُوَيْلد بن أَسَد بن عبد العُزَّى، ولا يجوزُ جرُّ «ابن»، ولا كتابتُه بغير ألفٍ؛ لأنَّه يصيرُ صفةً لعبد العُزَّى، فيكونُ عبد العُزَّى ابنَ عمِّ خديجةَ، ومعلومٌ أنَّ هذا باطلٌ[(١)].

قولها: «وَكَانَ امْرَءًا تَنَصَّرَ[(٢)] فِي الْجَاهِلِيَّةِ» أي صارَ نصرانيًا، وتركَ عبادةَ الأوثانِ، وفارقَ طرائقِ الجاهليةِ[(٣)].

والجاهليةُ: ما كانَ قبلَ نُبوَّة رسولِ الله ﷺ؛ لما كانُوا عليه من فاحشِ الجَهالاتِ[(٤)].

قولها: «فكَانَ[(٥)] يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ، فَيَكْتُبُ مِنَ الإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ» هكذا وقعَ هنا: «العِبْرَانيّ»، و«العِبْرانِيّة». ووقعَ في موضعٍ آخرَ من «صحيح مسلم»[(٦)] «العَرَبِيّ، فيكتبُ من الإنجيلِ بالعَربيَّةِ»، وفي كتاب التَّعبير[(٧)] من البخاريِّ: «يكتبُ الكتابَ العربيَّ[(٨)]، فيكتبُ بالعَربيَّةِ من الإنجيلِ»، وكلُّه

---

(١) نقله عنه بنصّه الزركشيّ في تنقيحه (١/ ١٣) ولم يشر إليه.
(٢) قال الزركشي في تنقيحه (١/ ١٣): وقيل: إنّ فيه الموحدة، من: البصيرة.
(٣) وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن نفيل، لما كَرِها عبادة الأوثان إلى الشّام وغيرها يسألون عن الدّين، فأمّا ورقة فأعجبَه دين النصرانية، فتنصّر، وكان لقي من بقي من الرّهبان على دين عيسى ولم يُبدّل، وبهذا أخبر بشأن النبي ﷺ والبشارة به، إلى غير ذلك مما أفسدهُ أهل التبديل. فتح الباري (١/ ٥٨). وأمّا قصة زيد بن عمرو بن نُفيل، فأورده الحافظ في الفتح (٨/ ٥٣٤).
(٤) المنهاج (٢/ ٢٠١).
(٥) في: (ب) «وكان».
(٦) رقم (٢٥٢/ ١٦٠).
(٧) رقم (٦٩٨٢).
(٨) في (الأصل، أ، ب): «العبراني» والمثبت هو الصواب.

صحيحٌ(١).

وحاصلُه: أنَّه تمكَّن من معرفةِ دينِ النَّصارى وكتابهم(٢) بحيثُ صارَ يتصرَّف في الإنجيلِ، فيكتبُ أيَّ موضعٍ شاءَ منه إنْ شاءَ بالعربيَّةِ، وإنْ شاءَ بالعِبْرانيَّة،(٣) والله أعلمُ.

قولها: «فَقَالَتْ: يَا ابْنَ عَمِّ، اسْمَعْ مِنَ ابْنِ أَخِيكَ» وقعَ في روايةٍ (ق١٩/أ) لمسلمٍ(٤) «أي عمِّ» وكلاهما صحيحٌ.

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّه ابنُ عمِّها حقيقةً. وأمَّا الثَّاني: فسمَّتْهُ عمًّا مجازًا للاحترامِ، وهذه(٥) عادةُ العربِ: يُخاطبُ الصَّغيرُ الكبيرَ بـ «يا عمُّ»، احترامًا له(٦)، ورفعًا لمرتبتِه، ولا يحصلُ هذا الغرضُ بقولها: «يا ابن عمِّ»، فعلى هذا تكونُ تكلَّمتْ باللَّفظتينِ(٧)، والله أعلمُ.

قولُه: «هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ(٨) عَلَى مُوسَى [ﷺ](٩)» النَّاموسُ:

---

(١) قال الزركشي في تنقيحه (١/ ١٣): كذا هنا، ورواه مسلمٌ: «الكتاب العربي»، وكذا رواه البخاري في الرؤيا، وهو أصحُّ؛ لاتفاقهما عليه.

(٢) في: (ب) «كتابتهم».

(٣) المنهاج (٢/ ٢٠٢).

(٤) رقم (٢٥٢/ ١٦٠).

(٥) في: (ب) «وهذا».

(٦) «له» لا توجد في: (ب).

(٧) قال الحافظ في الفتح (١/ ٥٩): هذا النّداء على حقيقته، ووقع في مسلم: «يا عمّ»، وهو وهمٌ؛ لأنه وإن كان صحيحا لجواز إرادة التوقير؛ لكن القصّة لم تتعدد ومخرجها متّحدٌ، فلا يحمل على أنها قالت ذلك مرّتين، فتعيَّنَ الحملُ على الحقيقة، وإنما جوزنا ذلك فيما مضى في العبرانيّ والعربيّ؛ لأنه من كلام الراوي في وصف ورقة، واختلف المخارج فأمكن التعداد، وهذا الحكم يطّردُ في جميع ما أشبهه.

(٨) هذه رواية الكُشميهني، وزاد الأصيلي: «ﷺ»، وفي التفسير للبخاري (١١/ ١٠١، رقم ٤٥٩٣) «أُنزل» على البناء للمفعول.

(٩) الزيادة من: (أ، ب).

بالنُّونِ والسِّينِ المهملةِ، وهو جبريلُ ﷺ[(١)].

قالَ أهلُ اللُّغةِ، وأصحابُ غريبِ الحديثِ: النَّاموسُ في اللُّغةِ: صاحبُ سرِّ الخيرِ[(٢)]، والجَاسُوسُ: صاحبُ سرِّ الشر[(٣)].

و[(٤)] يقال: نَمَسْتُ الشَّرَّ - بفتحِ النُّونِ والميمِ - أَنْمِسُهُ - بكسرِ الميمِ - نَمْسًا، أي: كتمتُه. ونَمَسْتُ الرَّجلَ ونَامَسْتُه، أي: سَارَرْتُه.

واتَّفقوا على أنَّ جبريلَ عليه السلام[(٥)] يسمَّى النَّاموسُ، وعلى أنَّه المرادُ في هذا الحديثِ.

قالَ الهرويُّ[(٦)]: سُمِّي بذلكَ؛ لأنَّ الله تعالى خصَّه بالغيبِ والوحيِ.

وأمَّا قولُه: «أنزل[(٧)] الله على موسى» فهكذا هو في الصَّحيحين وغيرِهما، ورويناه في غير الصَّحيح: «أنزل[(٨)] الله على عيسى ﷺ»[(٩)] وكلاهما

---

(١) الغريب المصنف (١/ ٤١٣).

(٢) جزم البخاري في أحاديث الأنبياء (٧/ ٦٩٦، رقم ٣٣٩٢) أن النَّاموس: صاحب السّر.

(٣) عزاه ابن حجر في الفتح (١/ ٥٩) إلى ابن ظفر، وعزاه الخطابي في الأعلام (١/ ١٣٠)، وغريبه (١/ ٨٤) إلى أبي عمرو الشيباني.

(٤) في: (ب) بدون الواو.

(٥) قوله: «عليه السلام» لا يوجدُ في: (أ، ب).

(٦) الغريبين في القرآن والحديث (٦/ ١٨٨٧ - ١٨٨٨) وزاد: اللَّذين لا يطلعُ عليهما غيره.

(٧) في: (ب) «نزل». قال الحافظ في الفتح (١/ ٢٤): وللكشميهني: «أنزل الله»، وفي التفسير (٤٩٥٣) «أُنْزل» على البناء للمفعول.

(٨) في: (أ) «نزل».

(٩) قال الحافظ في الفتح (١/ ٢٦): ورد عند الزبير بن بكار من طريق عبد الله بن معاذ، عن الزهريّ في هذه القصّة، أنَّ ورقة، قال: ناموس عيسى. والأول: أصحُّ، وعبد الله بن معاذ ضعيفٌ، نعم في دلائل النّبوة لأبي نُعيم بإسناد حسن إلى هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصّة، أنَّ خديجة أولاً أتت ابن عمها، فأخبرته الخبر، فقال: لئن كنت صدقتني إنه ليأتيه ناموس عيسى الذي لا يعلّمه بنو إسرائيل أبناءهم، فعلى هذا، فكان ورقة =

صحيحٌ[(١)].

قولُه: «يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا» الضّميرُ في «فيها» يعودُ إلى أيّام النُّبوةِ ومدّتها[(٢)].

و[(٣)] قولُه: «جذعا» يعني شابًا قويًا حتّى أبالغَ في نصرتِكَ، ويكونَ في كفايةٍ تامةٍ لذلك. والجذعُ في الأصلِ للدَّوابِ، وهو هُنا استعارةٌ.

وقولُه: «جذعا» هكذا الرِّوايةُ المشهورةُ في الصَّحيحين وغيرهما بالنَّصبِ.

قالَ القاضيُ عِياضٌ[(٤)]: ووقعَ[(٥)] في روايةِ الأصيليِّ «جذعٌ» بالرَّفعِ، وكذا في روايةِ ابن مَاهَان في «صحيح مسلم»، فعلى الرَّفعِ لا إشكالَ، وعلى النَّصبِ: اختلفوا في وجهِه.

فقالَ الخطابيُّ[(٦)] والمازَرِيُّ[(٧)] وغيرهما: نُصِبَ على أنّه خبر كَانَ المقدَّرة، تقديرُه: ليتني أكونُ جذعًا. وهذا يجيءُ على مذهبِ النَّحويين الكوفيينَ.

و[(٨)] قالَ القاضيُ عِياضٌ[(٩)]: الظّاهرُ أنّه منصوبٌ على الحالِ، وخبرُ

= يقول تارة: ناموس عيسى، وتارة ناموس موسى، فعند إخبار خديجة له بالقصّة، قال لها: ناموس عيسى، بحسب ما هو فيه من النصرانية، وعند إخبار النبي ﷺ له قال له: ناموس موسى، للمناسبة التي قدمناها، وكلٌّ صحيحٌ.

(١) المنهاج (٢/ ٢٠٢).

(٢) المعلم (١/ ٢١٩). وزاد الزركشي في تنقيحه (١/ ١٤): أو الدّعوة، أو الدّولة.

(٣) في: (ب) بدون الواو.

(٤) مشارق الأنوار (١/ ١٨٤).

(٥) قوله: «ووقع» لا يوجدُ في: (ب).

(٦) الأعلام (١/ ١٣٠).

(٧) المُعلم (١/ ٢١٩).

(٨) في: (أ) بدون الواو.

(٩) الإكمال (١/ ٤٨٩)، ومشارق الأنوار (١/ ١٨٤).

«ليت» قولُه: «فيها».

وهذا الَّذي اختارَه القاضيُ، هو: الصَّحيحُ الَّذي اختارَه المحقِّقونَ المعتمدونَ في هذا الفنِّ[(١)]، والله أعلم.

قولُه ﷺ: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ[(٢)]» هو بفتحِ الواوِ وتشديدِ الياءِ، هكذا الرِّوايةُ[(٣)]، ويجوزُ تخفيفُ الياءِ على وجهٍ، والصَّحيحُ: التَّشديدُ. وهو نحو قوله تعالى وتقدّس: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢][(٤)] وهو جمعُ مخرجٍ، فالياءُ الأولى: ياءُ الجَمعِ، والثَّانيةُ[(٥)] ضميرُ المتكلِّم، وفتحتْ للتَّخفيفِ؛ لئلا تجتمعَ الكسرةُ وياءانِ بعدَ كسرتينِ[(٦)].

وأمَّا معناه: فاستبعدَ النبيُّ ﷺ أنْ يُخرِجوه من غيرِ سببٍ؛ فإنَّه ﷺ لم يكنْ منه[(٧)] فيما مضى ولا فيما بعدَه سببٌ يقتضي إخراجًا؛ بلْ كانتْ منه ﷺ الأسبابُ المتكاثراتُ، والمحاسنُ المتظاهراتُ الموجباتُ إكرامه[(٨)] وإنزاله بأعلى الدَّرجاتِ، أنفسُنا له الفداءُ ﷺ.

قوله: «وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ»[(٩)] أي: وقت إخراجكَ، أو: وقت انتشارِ نبوَّتكَ.

---

(١) المنهاج (٢/ ٢٠٣).
(٢) «هم» لا توجد في: (أ).
(٣) قاله ابن مالك، كما في شواهد التّوضيح (ص: ٦٢).
(٤) وقد قرئ بالفتح والكسر مع تشديد الياء، والقراءتان في السّبعة (ص: ٣٦٢)، والحجّة (٥/ ٢٨). قوله: «وتقدّس» لا توجد في: (أ).
(٥) في: (ب) زيادة «منهما».
(٦) المنهاج (٢/ ٢٠٣)، ونقله بنصّه الزركشي في تنقيحه (١/ ١٥) ولم يُشر إليه.
(٧) «منه» لا توجد في: (ب).
(٨) في: (ب) «لكرامته».
(٩) في رواية البخاري، في التفسير رقم (٤٩٥٣) زيادة: «حيًّا»، وفي رواية ابن إسحاق =

قوله: «أَنْصُرْكَ نَصْراً مُؤَزَّرًا» هو بميمٍ مضمومةٍ، ثمَّ همزة مفتوحة، ثمَّ زاي مفتوحة، أي: قويًّا بليغًا.

قوله: «ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ، وَفَتَرَ الْوَحْيُ» أمَّا ينشبُ: فبياءٍ مفتوحةٍ، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ شين معجمة مفتوحة، ثمَّ موحدَّة، ومعناه: لم يَلبِثْ.

وفترَ الوحيُ معناه: احتبسَ، والله أعلم.

قوله: «قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيَّ قَالَ: - وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الْوَحْيِ».

أمَّا قولُه: «الأنصاريُّ» فتقدَّم بيانُ نسبةِ الأنصارِ وسببِ تسميتِهم[(١)].

وأمَّا جابرٌ، فهو:

جابرُ بن عبد الله بن عَمْرو بن حَرَام - بالرَّاء - ابن عَمْرو بن سَوَاد[(٢)] - بتخفيفِ الواوِ - ابن سَلِمة - بكسر اللام - ابن سَعْد بن عليِّ بن أَسَد بن سَارِدَة ابن تَزِيْد - بالتَّاء المثنَّاة فوق في أوَّله - (ق١٩/ب) ابن جُشَم - بضمِّ الجيمِ، وفتح الشِّين المعجمة - ابن الخَزْرَج الأَنْصَارِيُّ، السَّلَمِيُّ - بفتح السِّين واللام - المَدَنِيُّ، أبو عبد اللهِ، ويقالُ: أبو محمَّد، وأبو عبد الرَّحمن رضي الله عنه[(٣)].

= (سيرة ابن هشام ١/ ٢٥٤): «ولئن أنا أدركتُ ذلك اليوم»، يعني: يوم الإخراج. وقال الزركشيُّ في تنقيحه (١/ ١٦): والذي في البخاري هو الوجه؛ لأن ورقة سابق بالوجود، والسابق هو الذي يدركه من يأتي بعده.

(١) (١/ ٣٠٨).

(٢) هكذا هنا، وفي جمهرة النَّسب لابن حزم (ص: ٣٥٩)، وتهذيب الكمال (٤/ ٤٤٤): «ابن حرام بن ثَعلبة بن كعب بن غَنْم بن كعب بن سلمة».

(٣) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٤/ ٦٩)، معجم الصحابة للبغوي (١/ ٤٣٨)، معجم الصحابة لابن قانع (١/ ١٣٩)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٥٢٩)، الاستيعاب (١/ ٢١٩)، أسد الغابة (١/ ٣٧٧)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٧٣)، الإصابة (٢/ ٢١٤).

وهو مِنْ كِبارِ الصَّحابةِ وفُضَلائِهم، والمُكْثِرينَ مِنَ الرِّوايةِ عن رسولِ الله ﷺ.

رُوِي له عن رسولِ الله ﷺ ألف حديثٍ وخمس مئة حديثٍ وأربعون حديثًا[1]، اتَّفق البخاريُّ ومسلمٌ منها على ثمانية وخمسين[2]، وانفرد البخاريُّ بستَّةٍ وعشرين، ومسلمٌ بمئة وستة وعشرين[3].

روى عنه جماعاتٌ من كِبارِ التَّابعين وفُضَلائهم، شَهِد مع رسولِ الله ﷺ تسع عشرة غزوة.

توفِّي بالمدينةِ سنة ثلاثٍ وسبعين[4]، وقيل: ثمان وسبعين[5]، وقيل: ثمان وستين[6]، وهو ابنُ أربعٍ وتسعين[7].

وصلَّى عليه أَبَان بن عُثْمَان رضي الله عنه.

فأمَّا[8] أبو سَلَمَة، فاسْمُه:

---

(١) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٨٠)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٣).

(٢) في: (أ) زيادة: «حديثًا».

(٣) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/ ٣٠٧- ٤١٦)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٩٤)، الرياض المستطابة (ص: ٥١).

(٤) كذا أرّخه الهيثم بن عدي، كما في تهذيب الكمال (٤/ ٤٥٣).

(٥) كذا أرّخه الواقدي، ويحيى بن بُكير، كما في السير (٣/ ١٩٤).

(٦) كذا أرّخه الهيثم بن عدي، وأبو موسى المدائني، ومحمد بن المثنى، وخليفة بن خياط، في بعض الروايات عنهم، وابن زبر. تاريخ خليفة (ص: ٢٦٥)، تاريخ مواليد العلماء ووفياتهم (١/ ١٨٧)، تهذيب الكمال (٤/ ٤٥٣).

(٧) قال علي بن المديني: مات جابر بعد أنْ عمّر، فأوصى أنْ لا يُصلّي عليه الحجّاج. قال ابن حجر في الإصابة (١/ ٤٣٥)، وهذا موافق لقول الهيثم بن عدي، أنّه مات سنة أربع وسبعين.

(٨) في: (أ، ب) «وأمّا».

عبد الله بن عبد الرَّحمن بن عَوْف بن عَبْد عَوْف بن عَبْد بن الحَارث بن زَهْرَة بن كِلاب بن مُرَّة بن كَعْب بن لُؤَي[١].

وقيلَ اسمُ أبي سَلَمة: إسماعيل[٢]، وهو قُرَشيٌّ، زُهْرِيٌّ، مَدَنِيٌّ، تابعيٌّ، إمامٌ جليلٌ، متَّفقٌ على جلالتِه وإمامتِه، وهو أحَدُ الفُقهاءِ السَّبعةِ على أحدِ الأقوالِ كما سبقَ بيانُه في تَرجمةِ عُرْوةَ[٣].

سَمِع[٤]: جماعاتٍ من الصَّحابةِ وجماعاتٍ من التَّابعين، روى عنه خلائقُ من التَّابعين، منهم: عِرَاك بن مالكٍ، والشَّعبيُّ، والأعرجُ، وعَمْرو بن دِيْنَار، ويحيى بن أبي كَثِير، والزُّهريُّ، ويحيى الأنصاريُّ، وأبو حَازِم سَلَمة ابن دِيْنَار وآخرون من التَّابعين فمن بعدهم.

قالَ ابنُ سعدٍ: كانَ ثقةً فقيهًا كثيرُ الحديثِ[٥].

روينا عن محمَّد بن عبد الله ابن أبي يَعقوب قالَ: قَدِم علينا أبوسَلَمة، وكأنَّ صَبِيحًا وَجْهُه دِيْنَارٌ [هِرَقْلِيٌّ][٦].

وأمُّه: تُماضِر - بضمِّ المثناةِ فوق، وكسر المعجمة - وهي: تُماضِر بنت الأَصْبَغ الكَلْبيَّة[٧]، وهي أوَّل كَلْبيَّة نكحَها قُرَشيٌّ.

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤١٣)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢٧٤)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٦٢١)، تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧٠)، تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٧٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ١١٥)، تقريب التهذيب (٨١٤٢)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٢٢١).

(٢) وقيل: اسمه وكنيته واحد. تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧٠).

(٣) (١/ ٣٢٥).

(٤) في: (ب) بزيادة الواو «وسمع».

(٥) الطبقات الكبرى (٥/ ١٥٧).

(٦) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ١٥٦)، الزيادة من: (أ)، ومن الطبقات.

(٧) ترجمتها في: الإصابة (٧/ ٥٤٣).

قالَ ابنُ سعدٍ: توفِّي أبو سَلَمة بالمدينةِ سنة أربع وتسعين، وهو ابن ثنتين وسبعين سنة.

قالَ: وهذا أثبتُ من قولِ من قالَ: توفِّي سنة أربع ومئة[١]، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَإِذَا المَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ، جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ» الكُرْسِيُّ معروفٌ[٢]، وفيه لغتان: ضمُّ الكافِ وكسرُها، والضمُّ: أفصحُ وأشهرُ، وجمعُه[٣]: كراسي بتشديد الياءِ وتخفيفها لغتان.

قالَ ابنُ السّكيت في كتابه «الإصلاح»[٤]: «كلُّ ما كانَ من هذا النحوِ مفردُه مشدَّدًا، جازَ في[٥] جمعِه التَّشْديدُ والتَّخفيفُ»، كسرية وعارية ونظائرهما وسمّى كُرسيان[٦].

قوله ﷺ: «فَرُعِبْتُ مِنْهُ» هو بضمِّ الراءِ وكسرِ العينِ[٧].

قوله ﷺ: «فَرَجَعْتُ، فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي» هو هكذا في أكثرِ الأصولِ: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي» مرَّتين، وفي بعضِها: مرَّة[٨].

قوله: «فَأَنْزَلَ اللهُ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١﴾» هذا اللَّفظُ ممَّا اغترَّ به جماعةٌ، فزعموا أنَّ أوَّلَ ما نزلَ من القُرآنِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ وهذه مسألةٌ مختلفٌ فيها،

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ١٥٧).

(٢) في: (ب) «فمعروف».

(٣) في: (ب) «جمعها».

(٤) إصلاح المنطق (ص: ١٧٨).

(٥) في: (ب) زيادة: «بعض».

(٦) في: (أ، ب) «كرسيًا». نقله الكرماني في شرحه (١/ ٤٢) ولفظه: «كعارية وسورية».

(٧) وللأَصِيليّ - بفتح الرّاء، وضمّ العين - أي: فزعتُ، دلّ على بقية بقيتْ معه من الفَزَع الأول، ثمّ زالت بالتّدريج. فتح الباري (١/ ٦٤).

(٨) وهذه رواية: الأصيلي، وكريمة.

فالصَّوابُ الَّذي عليه الجماهيرُ من السَّلفِ والخلفِ أنَّ أوَّلَ ما نزلَ ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣﴾ [العلق: ١-٣].

وقيلَ: أوَّلُ ما نزل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾(١).

وقيلَ: الفاتحةُ(٢).

وهذان القولانِ باطلانِ بُطلانًا ظاهرًا، ولا تغترّ بجلالةِ من نُقَلا عنه، فإنَّ المخالفين له هم الجماهيرُ كما ذكرنا، ثُمَّ ليس إبطالُنا قولَه تقليدًا للجماهيرِ؛ بل تمسكًا بالدَّلائلِ الظَّاهرةِ، ومن أصرَحِها حديثُ عائشةَ رضي الله عنها «هذا أول (ق٢٠/أ) ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا، إلى قولها: قال: فغطني الملك، فقال: اقرأ، قال: فأرسلني، ثم قال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾».

وأمَّا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ فإنَّما نزلتْ بعدَ فترةِ الوحيِ، وبعدَ نزولِ ﴿ٱقْرَأْ﴾، كما صرَّح به في مواضعَ من هذا الحديثِ في قولِه: «وهو يحدث عن فترة الوحي إلى أن قال: فأنزلَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾».

---

(١) لحديث جابر، أخرجه البخاري (٤٩٢٢)، ومسلم (٢٥٥/ ١٦١). وأجاب الحافظ ابن حجر في الفتح (٦٧٨/٨) عن هذا بأجوبة:
١- أن المراد أول سورة أنزلت بكمالها.
٢- أن المراد أولية مخصوصة بما بعد فترة الوحي، لا أولوية مطلقة.
٣- أن المراد أولية مخصوصة بالأمر بالإنذار.
وزاد الكرماني في الكواكب الدراري (١٨/ ١٦٩):
٤- أن جابرًا استخرج ذلك باجتهاده، وليس هو من روايته.
٥- أن المراد أنَّ أول ما نزل بسبب متقدم، وهو ما وقع من التدثر الناشئ عن الرعب.
قال الحافظ ابن حجر عن الاحتمال الأخير: ولا يخفى بُعد هذا الاحتمال.

(٢) قال الحافظ في الفتح (٧١٨/٨): وفي حديث أبي ميسرة «أنَّ أول ما أمر به جبريل قال له: قل: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين» هو مرسل، وإن كان رجاله ثقات، والمحفوظُ أنَّ أول ما نزل: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ وأن نزول الفاتحة كان بعد ذلك.

وفي قوله ﷺ: «فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ»، وفي قوله: «فَحَمِيَ الْوَحْيُ وَتَتَابَعَ» أي بعدَ فترتِه، والله أعلمُ.

وأمَّا تفسيرُ قولِ الله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ فقالُ العُلماءُ: المُدَّثِر والمُزَمِّل والمُتَلَفِّف والمُشْتَمِل بمعنًى، ثمَّ الصَّوابُ والَّذي عليه الجمهورُ أنَّ معناه: المُدَّثِرُ بثيابِه.

وحكى الماورديُّ، عن عِكْرِمة، أنَّ معناه: المُدَّثِر بالنُّبوَّة وأعبائِها[1].

وقولُه تعالى ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ معناه:[2] العذَاب لمن[3] لم يؤمن، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ أي عظِّمه ونزِّهه عمَّا لا يليقُ به ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ قيلَ: من النَّجاسةِ، وهو مذهبُ أصحابِنا الفُقهاءِ. وقيلَ: قصرها. وقيلَ: المرادُ بالثِّياب: النَّفسُ. أي: طهِّرها من كلِّ نقصٍ أي: اجتنب النَّقائصَ.

(والرِّجز): هو[4] بكسرِ الرَّاء في قراءةِ الأكثرينَ، وقرأه[5] حفصٌ عن عاصِم بضمِّها[6]، وفُسِّر في الحديثِ بالأوثانِ، وكذا قاله جماعاتٌ من

---

(١) النكت والعيون (٤/٣٤٦).

(٢) في: (ب) زيادة: «حذر».

(٣) في: (ب) «من».

(٤) «هو» لا توجد في: (ب).

(٥) في: (أ، ب) «قرأ».

(٦) ورد في هذه الآية قراءتان متواترتان:
فقد قرأ: يعقوب، وأبو جعفر، وحفص بضمّ الراء في: (والرُّجز).
بينما قرأ الباقون بالكسر، أي: بكسر الراء.
فقيل: الضمُّ والكسر لغتان كالذُّكر والذِّكر، أو: أن الضمَّ اسمٌ للصنم، والكسر بمعنى العذاب، أي: اجتنب العملَ المؤديَ إلى عذاب الله.
قال الطبري: فمن ضمَّ الرّاء وجهه إلى الأوثان، وقال: معنى الكلام: والأوثان فاهجر عبادتَها، واترك خدمتها، ومن كسر الراء وجهه إلى العذاب، ومعناه: والعذاب فاجر، أي: ما أوجب لك العذاب من الأعمال فاهجر، والصوابُ: القول في ذلك =

المفسِّرين وغيرِهم[١].

والرِّجزُ في اللُّغة: العذابُ، وسمِّي عبادةُ الأوثانِ وغيرها [من أنواعِ الكُفرِ][٢] رِجْزًا؛ لأنَّه سببُ العذابِ. وقيلَ المرادُ بالرِّجزِ في الاية: الشِّركُ. وقيلَ: الذَّنبُ. وقيلَ: الظُّلمُ[٣].

= أنهما قراءتان معروفتان، فبأيّهما قرأ القارئُ، فمصيبٌ، والضمّ والكسرُ في ذلك عندنا لغتان بمعنى واحد، ولم نجد أحدًا من متقدمي أهل التأويل فرّق بين تأويل ذلك، وإنّما فرّق بين ذلك، فيما بلغنا الكسائيّ. انتهى

والخلاصةُ: أنّه قد صحّت في الآية قراءتان متواترتان بضمّ الراء وكسرها، فإن قيل: إنهما بمعنى واحد، وأنّ الرجز هو العذابُ، كان تأويلُ الآية: اهجر كلَّ عملٍ يوصلُ إلى العذاب.

فيدخلُ هجر الأوثان وجميع المعبودات من دون الله دخولاً أوليًا، إذ هي أعظم ما يُوصلُ إلى العذاب السرمدي الذي لا ينقطعُ.

وإن قيل بالتفريق بين الضمّ والكسر، فيكونُ الضمُّ مردًا به الأصنام والأوثان.

وأمرُ النبيّ ﷺ بذلك وهو بريءٌ من عبادة الأصنام وغيرها، بل هو إمام الحنفاء، إما أن يكونَ من باب: (إيّاك أعني واسمعي يا جاره)، أو: المرادُ الثبات والدوامُ على هجرها.

ويكونُ الكسرُ مردًا به العذاب على المعنى السابق، وتكون الآيةُ محتملة للمعنيين، وقد ورد في صحيح البخاري وغيره حديث جابر ﷺ، عن النبي ﷺ في فترة الوحي، وفيه: «فرجعتُ، فقلتُ: زملوني زملوني، فدثروني، فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ قبل أن تفرض الصلاة، وهي الأوثان.

فظاهر هذه الرواية أن تفسير الرجز بالأوثان تفسيرٌ نبويٌّ صادر من النبي ﷺ؛ لكن بيّنت الرواية الأخرى التي ذكرها البخاري أن تفسير الرجز بالأوثان من قول أبي سلمة أحد رجال السند في الحديث، وعليه نبّه ابن حجر رحمه الله.

انظر: التيسير للداني (ص: ١٧٥)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٩٣)، إعراب القراءات السبع، لابن خالويه (٢/ ٢١٠)، الكسف للمكي (٢/ ٣٤٧)، جامع البيان (٢٩/ ٩٣)، كليات الألفاظ في التفسير (١/ ٣٢١).

(١) «وغيرهم» لا توجد في: (ب).

(٢) الزيادة من: (أ، ب).

(٣) أورد أهل الوجوه والنَّظائر لهذه المادة عدَّةَ معانٍ: =

[ومعنى: (فاهجر) أي تباعَد منه، والله أعلم.

قولُه: «فَحَمِيَ الْوَحْيُ وَتَتَابَعَ»[١] هما بمعنى. فأكدَّ أحدَهما بالآخرِ.

و«حَمِيَ» بفتحِ الحاءِ، وكسرِ الميمِ، معناه: كثُرَ نزولُه وازدادَ، من قولهم: حميتِ النَّارُ والشَّمسُ، أي: كثرتْ حرارتُهما[٢]، والله أعلمُ.

قولُه: «تَابَعَهُ: عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، وَأَبُو صَالِحٍ.

وَتَابَعَهُ: هِلَالُ بْنُ رَدَّادٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ يُونُسُ، وَمَعْمَرٌ: «بَوَادِرُهُ».

اعلم: أنَّ هذا أوَّلُ موضعٍ جاءَ فيه ذكرُ المتابعةِ، وقد قدَّمنا في الفصولِ السَّابقةِ في مقدِّمةِ الكتابِ بيانَ حقيقةِ المتابعةِ والشَّواهدِ وما يتعلَّق بها، وأشرنا إلى طريقِ معرفةِ المتابعةِ[٣] مَنْ هو[٤].

وقد عرفتَ أنَّ البخاريَّ رحمه الله ورضي عنه قد أكثرَ ذكرَ «المتابعة» في

= بعضهم جعلها ثلاثة معانٍ: الأوثان، وساوس الشيطان، العذاب. أما الدامغاني فجعل لها معنيين: الرجز، والصنم. وابن الجوزي جعلها تتنوع إلى: العذاب، والكيد، والصنم.
والمعاني التي ذكروها - سوى معنى العذاب - لم يمثلوا لها إلا بآية واحدة، فالأوثانُ، أو: الصنم، هي معنى اللفظ في آية المدثر، والكيدُ ووساوس الشيطان، معنى بية الأنفال، ويقي العذاب، هو المعنى الأغلب الذي أوردوا له أمثلة متعددة كآية الأعراف والبقرة ونحوها كثيرة، ويبقى النظرُ في معنى آية المدثر، وآية الأنفال، وعلى ضوء ذلك يتحدد اطّراد القاعدة من عدمها، وإن كان معنى العذاب هو المعنى الغالب على موارد اللفظة في القرآن.
انظر: التصاريف ليحيى بن سلام (ص: ٣٢١)، الوجوه والنظائر (١/ ٣٩١)، نزهة الأعين النواظر (ص: ٣١٣)، كليات الألفاظ في التفسير (١/ ٣٢٤).

(١) الزيادة من: (أ، ب).
(٢) في: (أ) «حرارتها».
(٣) في: (أ، ب) «المتابع».
(٤) (١/ ٢٥٧).

كتابِه، فينبغي أنْ تحفظَ معناها واصطلاحَه فيها من الفصلِ السَّابقِ، ومن هذا الموضعِ، فإنِّي لا أذكرهُ بعدَه[١] أبسطَ من هذا.

وقد وقعَ في هذا الموضعِ شيءٌ مستطرفٌ، وهو مُتابعتانِ[٢] مرتَّبتانِ، كما سنشرحُه إنْ شاءَ الله تعالى.

وأمَّا قوله: «تابعه عبد الله بن يوسف وأبوصالح» فالضَّميرُ في تابعَه يعودُ على يحيي ابن بُكَير شيخِ البخاريِّ، ومعناه: أنَّ عبد الله بن يُوسف تابعَ يحيى ابن بُكَير في روايةِ هذا الحديثِ، فرواه عبدالله بن يُوسف، عن اللَّيثِ كما رواه عنه يحيى ابن بُكَير، وطريقُكَ في معرفةِ[٣] مثلِ هذا أنْ تنظرَ طبقةَ المُتَابِعِ - بكسرِ الباءِ -، فتجعلَه مُتابِعًا لمن هو في[٤] طبقتِه بحيثُ يكونُ صالحًا لذلك.

مثالُه في هذا الحديثِ: أنَّ عبد الله بن يُوسف هو التِّنِيسيُّ، وهو شيخُ البخاريِّ الَّذي روى عنه البخاريُّ الحديثَ السَّابقَ، فإذا عرفتَ أنَّه شيخُ البخاريِّ، علمتَ أنَّه تابعَ شيخَ البخاريِّ الآخرَ المذكورَ في إسنادِ هذا الحديثِ، وهو: يحيي ابن بُكَير، [ولا يجوزُ أنْ يكونَ عبدُ الله بن يُوسف تابعَ شيخَ يحيى ابن بُكَير][٥] وهو: اللَّيثُ، فيكونُ رفيقًا لِلَيثٍ في الرِّوايةِ عن عُقَيل، فإنَّ هذا لا يُتصورُ؛ لأنَّ عبدَ الله بن يُوسف وأبا صالحٍ لم يُدركا عُقَيلا بلا شكٍّ.

وأمَّا: «أبو صالحٍ» فمعطوفٌ على (ق٢٠/ب) «عبد الله بن يُوسف».

---

(١) في: (أ، ب) «بعدهما».

(٢) في: (أ) زيادة «في» بعدها.

(٣) في: (أ) «في هذا» بدل: «في معرفة».

(٤) في: (ب) «وطبقته» بدل: «في طبقته».

(٥) الزيادة من: (أ)، وهي ساقطة من: (الأصل)، وفي هامش الأصل بدل هذا: «الظاهر: وليس معناه أن يروي عن عقيل» هكذا قدَّر الناسخ السقط.

وأبو صَالِحٍ هذا، اسْمُه(١) :

عبد الغَفَّار بن دَاوُد بن مِهْرَان بن زِيَاد بن دَاوُد بن رَبِيعَة بن سُلَيْمان بن عُمَير(٢) البَكْرِيّ، يُقال له: الحَرَّانِيّ(٣).

وُلِد بإفريقيةَ سنة أربعين(٤) ومئة، وخرجَ به أبوه وهو طفلٌ إلى البَصْرة، وكانتْ أمُّه من أهلِها، فنشأ بها وتفقَّه.

وسِمِعَ الحديثَ من: حمَّاد بن سَلمة، ثمَّ رجعَ إلى مصرَ مع أبيه، فسَمِع اللَّيثَ بن سَعد، وابنَ لَهِيعةَ وغيرَهما. وسَمِع بالشَّام: إسماعيلَ بن عيَّاش. وبالجَزِيرةِ: مُوسى بن أَعْيُن.

واستوطَنَ مصرَ وحدَّث بها(٥)، فروى عنه جماعةٌ من أهلِها ومن الغُرَباء.

وكانَ يَكرَه أنْ يُقال لها: الحَرَّانِيّ. وإنَّما قيلَ [له](٦): الحَرَّانيُّ؛ لأنَّ أخويه عبد الله وعبدالرحمن وُلِدا بها ولم يزالا بِها(٧)، وممّن روى عنه يحيى بن

---

(١) قلتُ: ليس أبو صالح هذا، هو: عبد الغفار بن داود الحرّاني كما ظنّه النوويّ، بل هو: عبد الله بن صالح، كاتب الليث.
قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٦٥): ووهم من زعم - كالدمياطيّ - أنّه أبو صالح عبد الغفار بن داود الحرّاني، فإنه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار، وقد وُجد في مسنده عن كاتب الليث.

(٢) في: (ب) «عمر».

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٤٩٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٩١٩)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٢٩)، تهذيب الكمال (١٨/ ٢٢٥)، تذهيب التهذيب (٦/ ١٢٦)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٢٨١)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٥)، تقريب التهذيب (٤١٣٦)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٧٠).

(٤) في: (ب) «أربع».

(٥) نقله عن تاريخ الخطيب (٨/ ٤٢١).

(٦) الزيادة من تاريخ الخطيب.

(٧) نقله عن تاريخ الخطيب (٨/ ٤٢١) وزاد الخطيب: وكان لهما بها ثروةٌ.

مَعِين، والبخاريُّ.

قالَ البخاريُّ[١] وغيره: توفِّي أبو صالحٍ هذا بمصرَ سنة أربعٍ وعشرين ومئتين رحمه الله تعالى.

وأمَّا[٢] **قولُه: «وتابعه هِلال بن رَدَّاد، عن الزُّهريّ»** فهذا أهونُ نَوعَي المتابعةِ التي يَذكرُها البخاريُّ؛ لأنَّه سَمَّى المتابعَ عليه وهو الزُّهريُّ، فيُعلَم بالضَّرورة أنَّ مرادَه: أنّ هِلال بن رَدَّاد تابعَ الرَّاوي عن الزُّهريِّ، وهو عُقَيل ابن خَالِد، بخلافِ النَّوعِ الأوَّلِ من المتابعةِ، وهو قولُه: «تابعه عبد الله بن يوسف» ولم يسمَّ المتابعَ عليه، وهو اللَّيثُ، والله أعلمُ.

و«رَدَّاد»: براء في أوَّله، وبدَالين الأُولى[٣] مشدَّدةٌ.

وأمَّا قولُه: **«وقال يونس ومعمر: بوادره»** فمعناه أنَّ أصحابَ الزُّهريِّ اختلفوا في هذه اللَّفظةِ فروى عُقَيْل، عنِ الزُّهريِّ بإسنادِه المذكورِ الحديثَ، وقالَ فيه: «فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده» كما سبقَ، وتابعَه على هذه اللَّفظةِ: هِلال بن رَدَّاد، فرواها عن الزُّهريِّ: «يرجف فؤاده» كما رواها عُقَيْل، عن الزُّهريِّ.

وأمَّا يُوْنس ومَعْمَر، فرَوَيا عنِ الزُّهريِّ: **«ترجف بوادره»** فحصلَ اختلافٌ من أصحابِ الزُّهريِّ في الرِّواية عنه في هذه اللَّفظةِ، وهم متَّفقونَ في روايةِ باقي الحديثِ عنه[٤]، والله أعلم.

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ١٢١)، والتاريخ الأوسط (٢/ ٣٥٠).

(٢) «أما» لا توجد في: (ب).

(٣) في: (ب) «الأول».

(٤) فالروايتان مستويتان في أصل المعنى؛ لأنَّ كلاً منهما دالٌّ على الفزع. فتح الباري (١/ ٦٥).

والبَوادِرُ: بفتح الموحدَّة، جمعُ بادِرةٍ، وهي اللَّحمةُ الَّتي بين المِنْكب والعُنُق، تضطربُ عند فَزعَ الإنسانِ[(١)].

وأمَّا يُونُس المذكور، فهو:

يُوْنُسُ بن يَزيد أبو يَزِيد القُرَشِيُّ، مولى مُعَاوية بن أبي سُفْيَان، الأَيْلِيُّ[(٢)] - بفتحِ الهمزةِ وبالمثنَّاةِ -.

سَمِع جماعاتٍ من التَّابعين، منهم: القَاسِم بن محمَّد، وعِكْرمة، وسَالِم بن عبد الله بن عُمَر[(٣)]، ونافِع، والزُّهريُّ، وهِشَام بن عُرْوَة وغيرُهم.

روى عنه الأئمَّةُ والأعلامُ، منهم: جَرِير بن الحَازِم[(٤)]، وعَمْرو بن الحَارِث، والأوزاعيُّ، واللَّيْثُ، وابن المُبَارك، وسُلَيمان بِلال، وأَنَس بن عِيَاض، ووَكِيع، وابن وَهْب وآخرون.

قالَ أحمدُ بن صالح: كانَ الزُّهريُّ إذا قَدِم أيلَة نزلَ على يُونس، وإذا سارَ إلى المدينةِ زاملَه يُوْنُس[(٥)].

وقالَ حَنْبل: سمعتُ أبا عبد الله يعني: أحمدَ بن حَنبل، يقولُ: ما أحدٌ

(١) نقله أبو عُبيد في الغريب المصنف (١/ ٧١) عن أبي عمرو الشيباني.

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٨١٨)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢٤٣)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٨٥)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٥١٣)، تذهيب التهذيب (١٠/ ١٧١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٤٠)، تقريب التهذيب (٧٩١٩)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٩٥).

(٣) لم يرو يُونس بن يزيد الأيليّ، عن سالم بن عبد الله بن عمر، ولم يذكر المزّي سالمًا في شيوخ يُونس في تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٢)، ولا في تلاميذ سالم بن عبد الله في تهذيب الكمال (١٠/ ١٤٧)، بل روى يونس بن يزيد، عن سالم بواسطة الزُّهريّ، كما في البخاري رقم (١٥٢٨)، و (١٥٤٠).

(٤) في: (أ، ب) بدون أل التعريف.

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٩).

أعلمَ بحديثِ الزُّهريِّ من مَعْمَر، إلا ما كانَ من يُونُس، فإنَّه كتبَ كلَّ شيءٍ[١].

وسُئِل يحيى بن مَعِين من أثبتُ: مَعْمَر أم يُونس؟ فقالَ: يُونسُ أسندُهما، وهما ثقتَان، وكانَ مَعمرٌ أَحْلى[٢].

وفي روايةٍ عنه: يُونس أسندُ من الأوزاعيِّ، يعني[٣]: عنِ الزهريِّ[٤].

قالَ البخاريُّ[٥] توفِّي يُونس سنةَ تسعٍ وخمسين ومئة، رحمه الله تعالى.

فصلٌ

في «يُونس» ستةُ أوجهٍ: ضمُّ النُّون، وكسرُها وفتحُها، مع الهمزِ وتركُه، والضمُّ بلا همزٍ أفصحُ، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٤).

(٢) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٦).

(٣) «يعني» لا توجدُ في: (ب).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٤٠٦).

(٥) التاريخ الكبير (٨/ ٤٠٦).



فصلٌ

وأمَّا مَعْمَر، فهو:

مَعْمَرُ بن رَاشِد، أبو عُرْوَة البَصْرِيُّ[١].

سكنَ اليَمنَ، سَمِع جماعاتٍ من التَّابعين، منهم: عَمْرو بن دِيْنَار، ومحمَّد ابن المُنْكَدر، وثابِت البُنَانِيّ، وأيُّوب، وقَتَادَة، والسَّبيعيُّ، وهِشَام بن عُرْوَة، ويحيى بن أبي كَثِير وآخرون.

روى عنه جماعاتٌ من الأعلامِ (ق٢١/أ)، منهم: عَمْرو بن دِيْنَار، و[أبو][٢] إسحاق السَّبيعيّ، وأيُّوب، ويحيى بن أبي كَثِير، وهؤلاء الأربعةُ من شيوخِه، وهم تابعيُّون، وهو ليسَ بتابعيٍّ، وهذا من طُرَف مناقبِه، فإنَّهم أعلامٌ تابعيُّون[٣] وشيوخٌ له ورووا عنه، ويَدخُل في روايةِ الأكابرِ عن الأصاغرِ.

وممَّن روى عن مَعْمَر من الأعلامِ: ابن جُرَيْج، والثَّوريّ، وابن أبي عَرُوبة[٤]، وشُعْبة، وابن عُيَينة، وحمَّاد بن زَيْد، وابن المُبَارك، وابن عُليَّة، وخلائقَ من الأعلامِ وغيرهم.

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٢٢)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٤١)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٠٦)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٣)، تذهيب التهذيب (٩/ ٦١)، إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٣٠٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٤٣)، تقريب التهذيب (٦٨٠٩)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٤٧).

(٢) الزيادة من: (أ، ب).

(٣) من قوله: «هو ليس بتابعي» إلى هنا سقط من: (ب).

(٤) وهو من أقرانه.

وآخر من حدَّث عنه: محمَّد بن كثير الصَّنْعَانيّ[١].

قالَ مَعْمرٌ: جلستُ إلى قَتَادة وأنا ابنُ أربعِ عشرة سنة، فما سمعتُ منه حديثًا إلا كأنَّه يُنَقَّشُ في صَدْرِي[٢].

وقالَ أحمدُ بن حَنبل: لا تضمَّ مَعْمرًا إلى أحدٍ إلا وجدتَ معمرًا أطلبَ للعلم منه[٣]، وهو أوَّلُ من رحلَ إلى اليَمنِ[٤].

وقالَ ابن جُرَيجٍ: شربَ مَعمرٌ من العِلمِ [بِأَنْقُعٍ][٥].

ولما دخلَ معمرٌ اليمنَ كَرِهوا أنْ يَخرجَ من بينهم، فقال رجلٌ: قَيِّدوه فزوِّجوه![٦].

توفِّي رحمه الله تعالى سنة أربعٍ وخمسين ومئة[٧].

وقيلَ: سنة ثلاثٍ وخمسين ومئة[٨]، وله ثمانٌ وخمسون سنةً، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) في: (أ) «الصغاني» وهو خطأ.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٦).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٦).

(٤) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٦).

(٥) رواه أحمد في المسند (٤٥/ ٥٥٤، رقم ٢٧٥٧٣). وقال ابن قتيبة في غريب الحديث (٢/ ٧٢٢): الأَنْقُع: جمعُ نَقْعٍ، وهو هاهنا ما يُستنقعُ.
في: (الأصل، أ، ب: «بأنفع»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب.

(٦) ترتيب الثقات للعجلي (ص: ٤٣٥).

(٧) كذا أرّخه أبو نُعيم، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين، وعلي بن المَدينيّ.

(٨) كذا أرّخه إبراهيم بن خالد الصّنعاني، والواقدي، وخليفة بن خياط، وأبو عبيد القاسم بن سلّام. تهذيب الكمال ٠٢٨/ ٣١٠ - ٣١١).

فصلٌ

قد جَرى في هذا الحديثِ كلامٌ له تعلَّقٌ بأشياءَ نفيسةٍ تشابهُه، وهو قولها: «فأتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العُزّى ابن عمِّ خديجة» وقد ذَكرنا أنَّ (ابنَ عمّ)[1] منصوبٌ يُكتبُ بالألفِ؛ [لأنَّه][2] بدلٌ من ورقةَ، ولهذا نظائرُ تتكرَّرُ[3] في الحديثِ.

ينبغي لطالبِ العلمِ أنْ يتحقَّقها، فإنَّها معرَّضةٌ لأنْ يغلطَ[4] فيها، بل يغلطُ فيها غالبًا الكِبارُ ممَّن [لم][5] يُتقِن هذا الفنَّ، وقد رأيتُ ذلك مرَّاتٍ، فمن ذلكَ:

عبد الله ابن بُحَيْنة الصَّحابيُّ[6] رضي الله عنهما، بُحَيْنة[7] أمُّه، وأبوه: مالك بن القِشْب - بكسر القافِ وإسكانِ الشِّين المعجمة، وبعدها موحدَّة -، فيأتي في الصَّحيحين وغيرهما:

«حدَّثنا عبدالله بن مالِك ابن بُحَيْنة»، فيجبُ أنْ يُنوَّنَ مالك، ويُكتبَ ابن

---

(١) قوله: «وقد ذكرنا أن ابن عم» لا يوجد في: (ب).

(٢) الزيادة من: (أ، ب).

(٣) في: (ب) «تكرر».

(٤) في: (أ) «يتغلط».

(٥) من هامش (الأصل) وفيها: «الظاهر: لم».

(٦) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٢/ ١٨١)، معجم الصحابة للبغوي (٤/ ٣٢)، معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٧٩)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ١٧٧٦)، الاستيعاب (٣/ ٩٨٢)، أسد الغابة (٣/ ٣٨٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٣٢)، الإصابة (٤/ ٢٢٢).

(٧) وهي: بنت الأرَت، وهو الحارث بن المطلب بن عبدمناف. قال محمد بن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ٣٤٢): أبو مالك بن القِشْب، حالفَ المُطلب بن عبدمناف، فتزوّج بُحَينة بنت الحارث بن المطلب، فولت له عبد اللهِ، ويُكنى: أبا محمد.

بُجَيْنة بالألفِ، ويُعربَ إعرابُ عبد الله في رفعِه ونصبِه وجرِّه، لأنَّه بدلٌ من عبد الله لا صفة لمالك، فلو جُرَّ ابن بُجَيْنة، أو كُتِب بغير ألفٍ لفسدَ المعنى؛ لأنَّه يجعلُ مالكًا ابن بُجَيْنَة وذلك غلطٌ، فإنَّه زوجُها.

ومِنْ ذلك: **محمَّد بن عليّ ابن الحَنَفِيَّة**[١]، يُنوَّن عليٌّ ويكتب ابن الحَنَفِيَّة بالألفِ ويُعربُ إعرابُ محمَّد، لأنَّ عليًّا أبَاه، والحَنَفِيَّةُ[٢] أمُّه.

ومن ذلكَ: **المِقْدادُ بن عَمْرو ابن الأَسْودِ**[٣]، يُنوَّنُ عَمْرو ويُكتبُ ابنُ الاسودِ بالألفِ ويُعربُ إعرابُ المِقْدادِ؛ لأنَّ عَمْرًا هو أبو المِقْدادِ حقيقةً، وأمَّا الأسودُ، فتبنَّى المِقْدادَ[٤] وليسَ أباه حقيقةً.

ومنه: **إسماعيلُ بن إبراهيم ابن عُليَّة**[٥]، يُكتبُ ابنُ عليَّةَ بالألفِ؛ لأنَّها

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٦٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٦٧)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٤٥)، تهذيب الكمال (٢٦/ ١٤٧)، تذهيب التهذيب (٨/ ٢٢٥)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٨٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٥٤)، تقريب التهذيب (٦١٥٧)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤٤٠).

(٢) وهي: خَولة بنت جعفر بن قَيْس بن مَسلَمة بن ثَعلبة بن يَرْبُوع بن ثَعْلبة بن الدُّول بن حَنَفِيَّة، وكانت من سبي اليَمامة الذين سبَاهم أبو بكر الصديق، وقيل: كانت أمُّه لبني حَنيفة، ولم تكن من أنفسهم. تهذيب الكمال (٢٦/ ١٤٨).

(٣) ترجمته في: الآحاد والمثاني (١/ ٢٢٣)، معجم الصحابة للبغوي (٥/ ٢٩٢)، معجم الصحابة لابن قانع (٣/ ١٠٧)، معرفة الصحابة لأبي نُعيم (٥/ ٢٥٥٢)، الاستيعاب (٤/ ١٤٨٠)، أسد الغابة (٥/ ٢٦٥)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٩٢)، الإصابة (٦/ ٢٠٢).

(٤) كان أبوه حليفًا لِكِنْدَة، وكان هو حليفًا للأسود بن عبد يَغُوث الزُّهريّ، وكان الأسودُ قد تبنّاه، فلذلك قيل له: ابن الأسود. ويقال: كان في حجره، ويقال: كان من حضر موت، ويقال: كان عبدا حبشيًا للأسود بن عبد يَغُوث فاستلاطه وألزق به، فقيل له: ابن الأسود لذلك. تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٥٣).

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٦٣)، التعديل والتجريح (١/ ٣٦١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٣)، تهذيب الكمال (٣/ ٢٣)، تذهيب التهذيب (١/ ٣٥٢)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٤٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٧٥)، تقريب التهذيب (٤١٦)، خلاصة الخزرجي (١/ ٨٣).

أمُّ إسماعيل[١].

ومثلُه: إسحاقُ بن ابراهيم ابن رَاهَوَيْه[٢]، يُكتب ابن رَاهَويه بالألف، ويُعربُ إعرابُ إسحاق، لأن رَاهَوَيْه لقبُ إبراهيم.

ومثلُه: [أبو] عبد الله بن يَزيد ابن مَاجَه[٣]، [لأنَّ ماجه][٤] لقبُ يَزيدٍ.

ومنه: عبد الله بن أُبَيِّ ابن سَلُّول يُنوَّنُ أُبَيٌّ، ويُكتبُ ابنُ سَلُّول بالألفِ، ويُعربُ إعرابُ عبد الله؛ لأنَّ سَلُّولَ أمُّ عبد اللهِ، هذا هو الصَّحيحُ، وفيه خلافٌ نذكُره في[٥] موضعِه إنْ شاءَ الله تعالى.

ولهذا نظائرُ كثيرةٌ لعلَّنا نستَوفِيها في جزءٍ مستقصاةٍ[٦] إنْ شاءَ الله تعالى، وغرضي هُنا[٧] التَّنبيهُ على اللَّطائفِ دونَ الإطنابِ، ومقصودُهم في كلِّ هذه الأسماءِ تعريفُ الشَّخصِ بوَصْفَيه جميعًا؛ ليَكمُل تعريفُه، فقد يكونُ الإنسانُ عارفًا بأحدِ وَصْفَيه دونَ الآخرِ، فإذا جُمعا تَمَّ تعريفُه لكلِّ أحدٍ، وبالله التَّوفيقُ، وهو أعلمُ، وله الحمدُ والنِّعمةُ، وبه التَّوفيقُ والعِصمةُ.

❁❁❁❁❁

---

(١) هي: عُلَيَّة بنت حسّان مولاة لبني شَيْبَان، وكانت امرأة نبيلة عاقلة، لها دارٌ بالعَوَقَة تُعرف بها، وقال الخطيب في تاريخه (٦/ ٢٣١): وزعم علي بن حُجْر أنَّ عُلَيَّة ليست أمُّه، هي جدَّته أمّ أمّه.

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٧٢)، التعديل والتجريح (١/ ٣٧٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٣٧٣)، تذهيب التهذيب (١/ ٣١٢)، إكمال تهذيب الكمال (١/ ٦٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٢١٦)، تقريب التهذيب (٣٣٢)، خلاصة الخزرجي (١/ ٦٩).

(٣) ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٧)، العبر (٢/ ٥١)، تاريخ الإسلام (٦/ ٦٢٥)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٦)، شذرات الذهب (٢/ ١٦٤).

(٤) الزيادة من: (أ، ب).

(٥) «في» سقطت من: (أ).

(٦) في: (أ) «مستقصى».

(٧) في: (ب) «ههنا».

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ وَرَضِيَ عَنْهُ:

٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ١٦﴾ [القيامة: ١٦][1]، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ - فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحَرِّكُهُمَا.

وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا. فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ - فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ١٧﴾ [القيامة: ١٦-١٧] قَالَ: جَمْعُهُ لَهُ فِي صَدْرِكَ، وَتَقْرَأَهُ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ١٨﴾ [القيامة: ١٨]. قَالَ: فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ١٩﴾ [القيامة: ١٩]، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. فَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَ[2].

أطرافه: ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٥٠٤٤، ٧٥٢٤. تحفة ٥٦٣٧.

أمَّا ابنُ عبَّاس، فهو:

أبو العبَّاسِ عبد الله بن العبَّاس بن عبد المُطلب الهَاشِمِيُّ، ابنُ عمِّ رسولِ الله ﷺ[3].

---

(١) إلى هنا ذكر الحديث في: (الأصل، أ) وأكملنا لفظ الحديث، لتمام الفائدة.

(٢) وأخرجه مسلم (١٤٧/ ٤٤٨). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ٥٥، رقم ١٠٤١).

(٣) ترجمته في: الآحاد والمثاني (١/ ٢٨٤)، معجم الصحابة للبغوي)٣/ ٤٨٢)، معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٦٦)، معرفة الصحابة لأبي نُعيم (٣/ ١٦٩٩)، الاستيعاب (٣/ ٩٣٣)، أسد الغابة (٣/ ٢٩٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٢٠)، الإصابة (٤/ ١٤١).

أمُّه: (ق٢١/ب) أمُّ الفَضْل لُبَابَةُ الكُبْرى بنتُ الحارِث[١]، أختُ ميمونةَ بنت الحارِثِ أمِّ المؤمنينَ[٢] رضي الله عنهما.

كانَ يُقالُ لابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: الحَبْرُ والبَحْر[٣]؛ لكثرةِ علمِه، دَعا له رسولُ الله ﷺ، فقالَ: «اللَّهُمَّ علِّمهُ الكِتابَ»[٤].

وقالَ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه: نِعْم تُرْجُمانِ القرآنِ ابنُ عبَّاسٍ[٥].

وتعظيمُ عُمَر بن الخَطَّاب رضي الله عنه واعتدُاده به، وتقديمُه على الصِّغارِ والكِبارِ مشهورٌ معروفٌ عند الخَواصِّ وغيرِهم.

وهو أحدُ العَبَادِلة، وهم أربعةٌ[٦]: عبد الله بن عبَّاس، وعبد الله بن عُمَر ابن الخَطَّاب، وعبد الله بن الزُّبَير، وعبد الله بن عَمْرو بن العاص[٧].

كذا قالَه الأئمَّةُ الأعلامُ كأحمد بن حَنبل وغيره، قيلَ لأحمدَ: وابنُ مسعودٍ منهم؟ قالَ: لا ليسَ ابن مسعودٍ من العَبَادِلة[٨].

قالَ البَيهقيُّ: لأنَّ ابنَ مسعودٍ تقدَّمتْ وفاتُه، وهؤلاءُ عاشُوا حتَّى احتيجَ إلى علمِهم واشتَهروا[٩].

---

(١) مشهورة بكنيتها، معروفة باسمها. ترجمتها في: الإصابة (٨/ ٩٧).

(٢) كان اسمها: برّة، فسمّاها النبي ﷺ: ميمونة. ترجمتها في: الإصابة (٨/ ١٢٦).

(٣) وصفُه بالبَحْر، ثابت في صحيح البخاري برقم (٥٥٢٩)، من قول أبي الشَّعثَاء جابر بن زيد، حيث قال: «ولكن أبى ذلك البَحْر».

(٤) رواه البخاري برقم (٧٥).

(٥) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٣٦٦)، وأحمد في فضائل الصحابة (٢/ ٨٤٧).

(٦) قوله: «وهم أربعة» لا يوجد في: (ب).

(٧) في: (ب) «العاصي» وهو الصواب.

(٨) رواه عنه مهنا، وأورده أبو يعلى في ترجمته في طبقات الحنابلة (٢/ ٤٣٧)، كما أورده أيضًا ابن المبرد في بحر الدم (ص: ٢٤٨، رقم ٥٦١).

(٩) نقله عنه ابن الصلاح في مقدمته (ص: ٢٩٦)، وقال: قال الحافظ أحمد البيهقي فيما رويناه عنه، وقرأته بخطه.

وأمَّا قولُ أبي نصرٍ الجَوهريِّ في كتابِه: «صِحَاح اللُّغة»[1] ابنُ مسعود منهم، وتركَ ابنَ العَاصِ[2].

فمردودٌ عليه، وكيف يُقبلُ وهو مُنابذةٌ لما قالَه أعلامُ المحدِّثين، وهم أهلُ هذا والمرجوعُ فيه إليهم.

وابنُ عبَّاس رضي الله عنهما أحدُ السِّتة الَّذين هم أكثرُ الصَّحابةِ روايةً عن رسولِ الله ﷺ، ورضي الله عنهم.

قالَ أحمدُ بن حَنبل رحمه الله تعالى: ستَّةٌ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ أكثروا الرِّوايةَ عنه وعُمِّرُوا: أبوهُريرة، وابن عُمَر، وعائشةُ، وجابرُ بن عبد اللهِ، وابنِ عبَّاس، وأنسٌ رضي الله عنهم، وأبو هُريرة رضي الله عنه أكثرُهم حديثًا[3].

وقالَ أحمدُ بن حَنبل: ليسَ أحدٌ من الصَّحابةِ رضي الله عنهم يُروى عنه في الفَتْوى أكثرُ من ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما.

---

(١) قلتُ: لم يصب النووي في ذلك، بل ذكر الجوهري في صحاحه (٢/ ٥٠٥، باب الدّال، فصل العين) العَبَادلة، وقال: عبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن عُمر، وعبد الله بن عمرو ابن العاصي، فأسقط ابن الزُّبير. ولم يذكر ابن مسعود كما ظنّه النوويُّ. وتبعه السّخاوي في فتح المغيث (٥/ ٤٧)، حيث قال: ووقع - كما رأيتُه - في «عبد»، من «الصحاح» للجوهريّ، ذكر ابن مسعود، بدل: ابن الزُّبير.
وذكر الجوهري في صحاحه (٦/ ٢٥٦٠، باب الألف اللينة) العبادلة مرّة أخرى، وقال: عبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن عُمر، وعبد الله بن الزُّبير، وأسقط: عبد الله بن عمرو بن العاصي. وهذا يدلُّ على أنهما لم يطّلعها بأنفسهما على ما في صحاح الجوهري، بل نقلا بالواسطة عمّن تقدما، فوقعا ما وقع فيه غيرهما، ومثل هذا النّقل شبيه بما ينقله بعض الباحثين عن البرامج، ولا يتأكد من صحة المعلومات من الكتاب.
تنبيه: في هامش (ب): «حاشية: الذي قاله الجوهريُّ في صحاحه: العبادلة ثلاثة فقط، فأسقط ابن الزبير من بينهم، ولم يذكر ابن مسعود».
(٢) في: (ب) «العاصي» وهو الصواب.
(٣) أورده ابن الصلاح في مقدمته (ص: ٢٩٦).

ومن مناقبِ ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ حنَّكه بريقِه[١].

وعن ابنِ عُيَيْنة، قالَ: كان للنَّاسِ[٢] ثلاثةٌ: ابنُ عبَّاس في زمنه، والشَّعبيُّ في زمنه، والثَّوريُّ في زمنه[٣].

وعن مَيْمون بن مِهْران، قال: شهدتُ جنازةَ ابن عبَّاس رضي الله عنهما، فلَّما وُضعَ ليُصلَّ عليه جاءَ طائرٌ أبيض حتّى وقعَ على أكفانِه، ثمَّ دخلَ فيها، فالتُمسَ فلم يُوجد، فلمّا سُوِّي عليه التُّرابُ سمعنَا صوتًا: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ﴿٢٨﴾ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴿٢٩﴾ وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي ﴿٣٠﴾﴾ [الفَجر: ٢٧-٣٠][٤].

ومناقبُه في الصَّحيحِ وغيره مشهورةٌ، وهو أجلُّ من أنْ يُحتاج إلى شُهرةٍ.

وُلِد عام الشَّعب قبل الهجرةِ بثلاثِ سنينَ، توفِّي بالطَّائفِ سنةَ ثمانٍ وستين[٥]، وقيلَ: تسع. وقيلَ: سنة سبعين، صلَّى عليه محمَّدُ ابنُ الحنَفِيَّة، وقالَ: اليومَ ماتَ ربانيُّ هذه الأمةِ[٦].

رُوِي له عن[٧] رسولِ الله ﷺ ألفُ حديثٍ وستُّ مئةِ حديثٍ، وستونَ حديثًا[٨].

---

(١) ذكره الطائي في أربعينه (ص: ٨٩).
(٢) في: (ب) «الناس».
(٣) تهذيب الكمال (٣/ ٣٥٢).
(٤) رواه الفرات بن السّائب، عن ميمون بن مِهران، أورده الذّهبي في سير أعلام النّبلاء (٣/ ٣٥٨) وقال: وهذه قضيّة متواترة.
(٥) كذا أرّخه الواقدي، والهيثم، وأبو نُعيم، كما في سير أعلام النّبلاء (٣/ ٣٥٩).
(٦) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٣٦٨).
(٧) «عن» سقطت من: (ب).
(٨) سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٥٩) وزاد: وله من ذلك في «الصحيحين» خمسة وسبعون، وتفرّد البخاري له بمئة وعشرين حديثا، وتفرّد مسلم بتسعة أحاديث.

قَالَ عَطاءُ: ما رأيتُ القمرَ ليلة أربع عشرة إلا ذكرتُ وجهَ ابن عبَّاس رضي الله عنهما[1].



وأمَّا سَعِيد بن جُبَير، فهو:

الإمامُ المُجْمعُ على جلالتِه، وعُلوِّ مرتبتِه، وتفنُّنِه في علومٍ، وعِظَم محلِّه من العلمِ، والعِبادةِ، والورَعِ، والزّهادةِ.

أبو محمَّد سَعِيد بن جُبَير بن هِشَام الكُوْفيُّ، الأَسَدِيُّ، الوَالِبِيُّ[2] - بكسرِ اللامِ وبالموحدَّة - منسوبٌ إلى ولاءِ بني [وَالِبة][3].

ووَالِبة، هو: ابنُ الحارِث بن ثَعْلَبة بن دُودَان - بضمِّ الدَّال الأُولى - ابن أَسَد بن خُزَيْمَة.

سَمِع سعيدٌ رحمه الله تعالى ورضي عنه جماعاتٍ من أئمَّة الصَّحابةِ، منهم: ابن عبَّاس، وابن عُمَر، وابن الزُّبَير، وابن مُغَفَّل[4]، وأبو مَسْعود البَدْريّ، وأنسٍ، رضي الله عنهم.

روى عنه جماعاتٌ من التَّابعين وغيرهم، فمن التَّابعين: محمَّد بن واسِع،

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٣٦).

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢٨٢)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٧٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٦٤)، تهذيب الكمال (١٠/ ٣٥٨)، تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢٢)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٢٦٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ١١)، تقريب التهذيب (٢٢٧٨)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٧٤).

(٣) في: (الأصل) «والب» والتصويب من: (أ، ب) والمصادر.

(٤) في: (الأصل، أ، ب) «ابن معقل»، وهو خطأ، ولم يذكر المزّي: عبد الله بن مَغْقِل في شيوخه.

ومالك بن دِيْنَار، وعَمْرو بن دِيْنَار، والزُّهرِيُّ، والسَّبيعيُّ، والحَكمُ، وأيُّوب (ق٢٢/أ)، والأعمشُ وآخرون.

وممَّن روى عنه ابنَاه: عبد الله وعبد الملك ابنا سَعِيد.

رُوِي من طُرقٍ عن خَلَف بن خَلِيْفَة، قال: حدَّثنا بوّابُ الحجَّاجِ، قال: رأيتُ رأسَ سعيدِ بن جُبَير بعد ما سقطَ إلى الأرضِ، يقولُ: لا إله إلا الله[١].

قالَ خلفٌ عن رجلٍ: أنَّه لما نَدَر رأسُ سَعِيد بن جُبَير هلَّلَ ثلاثَ مراتٍ يُفصح بها[٢].

وأحوالُه الجَمِيلةُ[٣] كثيرةٌ مشهورةٌ، قتلَه الحجَّاجُ بنُ يُوسف ظُلمًا صبرًا في شعبان سنة خمسٍ وتسعين من الهِجرةِ، وهو ابنُ تسعٍ وأربعين سنة، ولم يَعِش الحجَّاجُ بعدَه إلا أيّامًا.

وجَرى لسعيدٍ رضي الله عنه في قصَّة قتلِه من الصَّبر وانشراحِ القلبِ لقضاءِ الله تعالى، وإغلاظِه القولَ للحجَّاجِ ما هو مشهورٌ معروفٌ لائقٌ بمرتبتِه، رحمه الله تعالى ورضي عنه.



(١) رواه أبو نُعيم في الحلية (٤/ ٢٩١).

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٢٦٥).

(٣) في: (أ) «الجُملية».

فصل

وأمَّا الرَّاويُ عن سَعِيد، فهو:

أبو الحَسَن مُوسى بن أبي عائِشَة الكُوْفيُّ، الهَمْدَانِيُّ[(١)] - بالمهملةِ - مولى آل جَعْدَة بن هُبَيْرَة.

روى عن كثيرين من التَّابعين. روى عنه جماعاتٌ من الأعلام، منهم: الثَّوريُّ[(٢)]، والحَسَن بن صالحٍ، وزائِدةُ، وأبو الأحوص، وجَرِير بن عَبد الحميد.

كانَ الثَّوريُّ يُحْسِن الثَّناءَ عليه[(٣)].



والرَّاويُ عن مُوسى، هو:

أبو عَوَانة - بفتحِ العينِ - واسْمُه: الوَضَّاح بن عبد الله اليَشْكُرِيُّ، ويقالُ: الكِنْدِيُّ، الوَاسِطِيُّ[(٤)] مولى يَزِيْد بن عَطاء الوَاسِطِيّ، ويقالُ: مولى

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٩٨)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٠٩)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٨٣)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٩٠)، تذهيب التهذيب (٩/ ١٤٤)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٢٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٢)، تقريب التهذيب (٦٩٨٠)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٦٦).

(٢) وكذا سُفيان بن عُيينة.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ١٥٦).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٦٦)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢٠٠)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٤٥)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٤١)، تذهيب التهذيب (٩/ ٣٤٦)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٢١٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ١١٦)، تقريب التهذيب (٧٤٠٦)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٢٨٤).

عَطاء بن عبدالله الواسِطيّ.

كانَ مِن سَبي جُرْجَان.

رأى: الحَسَنَ، وابنَ سِيْرِين.

وسَمِع من: محمَّد بن المُنْكَدِر حديثًا واحدًا، وسَمِع خلائقَ بعدهم من التَّابعين وتابِعيهم.

روى [عنه الأئمة][١] الأعلامُ، منهم: شُعْبة[٢]، وابن عُلَيَّة، ووَكِيع، وابن مَهْدي، ويَزيد بن زُرَيع، وعفَّان، وأبوالوَلِيد، وأبو داود الطَّيالِسيَّان، وخلائقُ.

قالَ عفَّان: كانَ أبو عَوانة صحيحُ الكِتاب ثَبتًا، وهو في جميعِ حالِه أصحُّ حديثًا عندنا من شُعْبة[٣].

توفِّي أبو عَوَانة سنة ستٍ وسبعين ومئة. قاله يعقوبُ بن سُفْيان[٤].

وقالَ غيرُه: سنةَ خمسٍ وسبعين[٥].

❀❀❀❀❀

---

(١) في هامش: (الأصل) وفيه: «الظاهر: عنه»، والمثبت من: (ب).
(٢) ومات قبله.
(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتّعديل (٩/ ٤٠).
(٤) المعرفة والتّاريخ (١/ ١٦٨).
(٥) كذا أرّخه علي بن المديني، كما في تاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٥).

فصلٌ

والرَّاويُّ عن أبي عَوَانَة:

أبو سَلَمَة مُوسى بن إسْمَاعيل المِنْقَرِيُّ - بكسرِ الميمِ وإسكانِ النُّون، وفتحِ القافِ - البَصْرِيُّ، التَّبُوذَكِيُّ[1] - بمثناةٍ فوق مفتوحة، ثمَّ موحدَّة مضمومة، وفتح الذَّال المُعْجَمة -.

سَمِع: المُبارَكَ بن فَضَالة، وحمَّاد بن سَلَمَة[2]، وسَمِع: من شُعْبَة حديثًا واحدًا وطبقتِهم.

روى عنه: يحيى بن مَعِين، والبُخاريُّ، وأبو حاتِمٍ، وأبو زُرْعة، وأبو داود، وخلائقُ من الأعلام.

وروى له مسلمٌ حديثًا واحدًا، [حديثَ][3] أمِّ زَرْعٍ[4].

رُوينا عن أبي جَعْفر محمَّد بن سُليمان لُوَيْن، قالَ: قَدِم علينا يحيى بن مَعِين البَصْرَة، فكتبَ عن التَّبُوذَكيِّ، فقال: يا أبا سَلَمَة أريدُ أنْ أذكرَ لك شيئًا، فلا تَغْضَب، قالَ: هاتِ. قالَ: حديثَ همَّام، عن ثَابتٍ، عن أنسٍ، عن أبي بكرٍ ﷺ في الغَارِ[5].

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٩٩)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٠٥)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٨٤)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٢١)، تذهيب التهذيب (٩/ ١٢٧)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٨)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٣)، تقريب التهذيب (٦٩٤٣)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٦٢).

(٢) وحمّاد بن زيد، يُقال: حديثا واحدا.

(٣) الزيادة من: (أ، ب) ومن هامش الأصل.

(٤) مسلم (٤/ ١٩٠٢، بدون رقم).

(٥) أخرجه البخاري (٣٨٥٣)، ومسلم (١/ ٢٣٨١).

لم يروه أحدٌ من أصحابِكَ، إنَّما رواه عفَّان وحَبَّان، يعني: ابنَ هِلالٍ، ولم أجده في صدرِ كتابِك، إنَّما وجدتُه على ظهرِه، قالَ: فما تريدُ؟ قال: تَحلفُ لي أنَّك سمعتَه من همَّام؟ فقال: ذكرتَ أنَّك كتبتَ عنِّي عشرين ألفًا، فإنْ كنتُ عندكَ فيها[١] صادقًا، ينبغي أنْ لا تُكذِّبني[٢] في حديثٍ، وإن كنتُ عندكَ كاذبًا في حديثٍ فما ينبغي أنْ تُصدِّقني فيها وتَرمي بها، بنتُ أبي عاصمٍ طالقٌ ثلاثًا إنْ لم أكنْ سمعتُه من همَّام، والله لا أكلِّمُكَ أبدًا[٣].

توفِّي بالبصرةِ في رجبٍ سنة ثلاثٍ وعشرين ومئتين[٤]، [قاله][٥] محمَّد بن سَعد[٦].

واختُلف في سببِ نسبتِهِ التَّبُوْذَكيِّ، فقالَ ابنُ أبي خَيثمةَ: سمعتُ أبا سلمةَ يقولُ: لا جُزِيَ خيرًا من سَمَّاني تَبوذَكيًا، أنَا مولى بني مِنْقَر، إنَّما نزلَ دارِي قومٌ (ق٢٢/ب) مِن أهلِ تَبوذَك، فسمُّوني تَبوذَكيًا[٧].

وقالَ أبو حَاتِمِ الرَّازيُّ[٨]: لا أعلمُ أحدًا ممَّن أدركناه بالبَصرة أحسنَ حديثًا من التَّبُوذكيِّ.

وإنَّما قيلَ له التَّبُوذكيُّ[٩]؛ لأنَّه اشترى دارًا بتَبوذَك، فنُسب إليها.

---

(١) «فيها» لا توجدُ في: (ب).
(٢) في: (أ، ب) «ما ينبغي أن تكذبني».
(٣) تهذيب الكمال (٢٩/٢٦).
(٤) قاله حاتِم بن الليث الجوهري، كما في تهذيب الكمال.
(٥) في: (الأصل) «قال» والتصويب من: (أ).
(٦) الطبقات الكبرى (٧/٣٠٦).
(٧) لم أجده في القسم المطبوع من تاريخ ابن أبي خيثمة، ولا في المطبوع من الطبقات الكبرى. وفي: (أ، ب) «سمّوني» بدون الفاء.
(٨) الجرح والتعديل لابنه (٨/١٣٦).
(٩) في: (ب) «تبوذكي» بدون أل التعريف.

وقالَ الإمامُ أبو سعدِ السَّمعانيُّ[١] : قيلَ له التَّبوذكيُّ : نسبةً إلى بيعِ السَّمادِ.

قالَ: وسمعتُ ابن ناصِر يقولُ: هو عِندنا الَّذي يبيعُ ما في بطونِ الدَّجاجِ من الكَبِد، والقلبِ، والقانصةِ.

قلتُ: الصَّحيحُ المعتمدُ[٢] ما قدَّمناه، والله أعلم.



فصلٌ

في معنى الحديثِ

قولُ ابنِ عبَّاس ﵄: «كَانَ يُعَالِجُ مِنَ التَّنزِيلِ شِدَّةً» المعالجةُ: المحاولةُ. وإنَّما حصلتِ المعالجةُ الشَّديدةُ لعِظَم ما يُلاقيه من[٣] المَلَكِ الكَرِيم[٤] والوَحْي[٥].

قوله: «وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ» قالَ القاضي عِياض[٦]: معناه كثيرًا ما كانَ يفعلُ ذلك.

قالَ: وقيلَ معناه هذا من شأنِه ودأبِه[٧].

قولُه: «فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحَرِّكُهُمَا» فيه: أنَّه

---

(١) الأنساب (١/ ٤٤٧).
(٢) في: (ب) «المعتبر».
(٣) في: (أ، ب) زيادة «هيبة».
(٤) في: (أ، ب) «من هيبة الوحي الكريم، والملك». وهذا هو الصواب.
(٥) المنهاج (٤/ ١٦٥).
(٦) الإكمال (٢/ ٣٦٠).
(٧) نقله القاضي عياض عن ثابت السرقسطي.

يستحبُّ للمعلِّم أنْ يُمثِّلَ للمُتعلِّم بالفعلِ ويُرِيه الصَّورةَ بفعلِه، إذا كانَ فيه زيادةُ بيانٍ على الوَصْف بالقَول.

قولُه: «فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ» همزةُ أَنْصت همزةُ قطعٍ، هذا هو الفَصيحُ الَّذي جاءَ به القرآنُ العزيزُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟﴾ [الأحقاف: ٢٩] وفيه [ثلاثُ][1] لغاتٍ: أَنْصَت ونَصَت وانْتَصَت، ذكرهنَّ الإمامُ أبو منصور محمَّد بن أحمد بن الأَزْهر الأَزْهَرِيُّ[2]، والله أعلم.



(١) الزيادة من: (أ، ب).

(٢) تهذيب اللغة (١٢/ ١٥٤) وقال: نقله ثعلب عن ابن الأعرابي.

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى:

٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ وَمَعْمَرٌ نَحْوَهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللهِ ﷺ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ[1].

أطرافه: ١٩٠٢، ٣٢٢٠، ٣٥٥٤، ٤٩٩٧ - تحفة ٥٨٤٠.

الشَّرح:

أمَّا ابن عبَّاس[2]، والزُّهريُّ[3]، ومَعْمَر[4]، ويُونس[5] فتقدَّم ذكرُهم.

وأمَّا عُبَيد اللهِ، فهو:

الإمامُ[6] أبو عبد الله عُبَيد الله بن عَبد الله بن عُتْبَة بن مَسْعود الهُذَليُّ، المَدَنِيُّ[7]، ويأتي إنْ شاءَ الله تعالى تمامُ نَسبِه في ترجمةِ عبد الله بن مَسْعُود ﵁.

---

(١) وأخرجه مسلم (٥٠/٢٣٠٨). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ٥، رقم ٩٧٧).

(٢) (١/ ٣٨٣).

(٣) (١/ ٣٣٩).

(٤) (١/ ٣٧٨).

(٥) (١/ ٣٧٦).

(٦) في: (ب) زيادة: «﵁».

(٧) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٦٤)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٨٨)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٠١)، تهذيب الكمال (١٩/ ٧٣)، تذهيب التهذيب (٦/ ٢١٦)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٣)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣)، تقريب التهذيب (٤٣٠٩)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٩٤).

وعُبَيْد الله هذا أحدُ فُقهاءِ المدينةِ السَّبعةِ رحمهم الله تعالى، وقد قدَّمنا ذكرَهم في ترجمةِ عُرْوة[١]، وذكرنَا البيتَ الَّذي جمعَهم فيه الشَّاعرُ.

سَمِع جماعاتٍ من الصَّحابةِ ﷺ، منهم: ابن عبَّاس، وابن عُمَر، وأبو هُريرة، وأبو سَعيد، وزَيْد بن خَالِد، والنُّعْمان بن بَشِير، وعائشةَ، وفَاطِمة بنت قَيْس، وأمَّ قَيْس بنت مُحْصَن.

روى عنه جماعاتٌ من فُضَلاء[٢] التَّابعين.

قالَ الزُّهريُّ: ما جالستُ أحدًا من العُلماء، إلا وأنِّي رأيتُ[٣] أوتيتُ على ما عنده، ما خلا عُبَيد الله بن عبد اللهِ، فإنِّي لم آتِه إلا وجدتُ عنده علمًا طريفًا[٤].

وقالَ عبيد الله: ما سمعتُ حديثًا قطُّ وأشاءُ[٥] أنْ أعيَه إلّا وعيتُه[٦].

وقالَ أحمد بن عبد الله العِجْليُّ: عُبَيد الله رجلٌ صالحٌ، جامعٌ للعلمِ، وهو مُعَلِّم عُمَر بن عَبد العزيز[٧].

توفِّي سنة تسعٍ وتسعين[٨].

---

(١) (١/ ٣٢٥).
(٢) في: (أ) «الفضلاء» بأل التعريف.
(٣) في: (أ، ب) «ورأيتُ أني»، وفي: (الأصل، أ، ب) «أتيتُ» بدل: «أوتيتُ» والمثبت من تهذيب الكمال.
(٤) تهذيب الكمال (١٩/ ٧٥).
(٥) في: (أ) «فأشاء» بالفاء.
(٦) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٠).
(٧) ترتيب الثقات (ص: ٣١٧).
(٨) كذا أرّخه خليفة في تاريخه (ص: ٢٣٠)، والهيثم بن عدي، وعلي بن المديني، كما في تهذيب الكمال.

وقالَ البُخاريُّ[١]: سنة خمسٍ أو: أربعٍ وتسعينَ.

وقالَ الواقِديُّ، وابن نُمَير، والتِّرمذيُّ: سنة ثمانٍ وتسعين[٢].

روى الحافظ أبو بكر البيهقيُّ بإسنادِه عن عبد الله بن عُتْبة بن مَسْعود والد عُبَيد الله هذا رضي الله عنه، قالَ: أذكرُ أنَّ النبيَّ ﷺ أخذَني وأنَا خماسيٌّ، أوسُداسِيٌّ، فأجلَسني في حِجْره، ومسحَ رأسِي، ودَعا لي ولذُريتي بالبَركة[٣].

وفي هذا منقبةٌ لعُبَيد الله وسائرِ ذريةِ عبد الله بن عُتْبة.

وفيه: أنَّه يصحُّ إطلاقُ لفظةِ: سُداسِي في الآدميِّ كما يصحُّ إطلاقُ لفظةِ: خُماسِي (ق٢٣/أ). وقد منعَ ذلك بعضُ أهلِ اللُّغة، وقد بسطتُ الاختلافَ فيه في كتاب: «تهذيب الأسماء واللغات»[٤]، وبالله التَّوفيقُ.

❁❁❁❁❁

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٣٨٦) ليس هذا القول للبخاري، بل نقله عن يحيى بن بُكير، عن يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبيه. وقوله: «سنة» لا توجد في: (أ).

(٢) تهذيب الكمال (١٩/ ٧٦).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٢٥٩).

(٤) القسم الثاني (١/ ٩٩).

فصلٌ

وأمَّا الرَّاوي عن يُونس، فهو:

الإمامُ المتَّفقُ على جَلالتِه وإمامتِه، وعِظَم محلِّه، وسِيادتِه، وورعِه، وعبادتِه، وسَخائِه، وشِجاعتِه وغيرِها من نَفائسِ صِفاتِه.

أبو عبد الرَّحمن عبد الله بن المُبَارك بن واضِح الحَنْظَليُّ مولاهم، المَرْوَزِيُّ[١].

سَمِع جماعاتٍ من التَّابعين كهِشَام بن عُرْوة، ويَحيى الأنصاريِّ، وحُمَيد الطَّويل، وسُلَيمان التَّيميِّ، والأعمشِ، ومُوسى بن عُقْبَة، وإسماعيلِ بن أبي خَالِد، وإبراهيم بن أبي عَبْلَة وآخرينَ من التَّابعين.

وسَمِع جماعاتٍ من تابِعي التَّابعين الأئمَّة [منهم][٢]: مَعْمر، وابن جُرَيْج، والثَّوريُّ، والأوزاعيُّ، ومالكٌ، وابن عُيَيْنة، والحمَّادان، واللَّيث، وابن أبي ذِئْب، وابن لَهِيْعَة، وسَعيد بن عَبد العزيز، وحَيَوة بن شُرَيْح، ومِسْعر وخلائق من الأئمَّة، وأمَّا غيرُ الأئمَّةِ فلا يُحْصَون.

روى عنه خلائقُ[٣] لا يُحْصون من كِبار الأئمَّة[٤] المتقدِّمين وغيرهم،

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٢٩)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٣١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٥٩)، تهذيب الكمال (١٦/ ٥)، تذهيب التهذيب (٥/ ٢٧٢)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٥٣)، تهذيب التّهذيب (٥/ ٣٨٢)، تقريب التهذيب (٣٥٧٠)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٩٣).

(٢) الزيادة من: (أ، ب).

(٣) من قوله: «من الأئمة» إلى هنا سقط من: (ب) سطر كامل.

(٤) في: (أ، ب) بعد هذا زيادة الواو.

منهم: سُفْيان الثَّوريُّ[١]، وجَعفر[٢]، وسُليمان[٣]، والفُضَيْل بن عِيَاض، ومحمَّد بن الحَسَن صاحبُ أبي حَنيفة وغيرهم ممَّن يطولُ ذكرُهم.

قالَ أبو [أسامَة][٤]: ما رأيتُ أطلبَ للعلمِ من ابن المُبَارك[٥].

روينا عن الحسن بن عِيسى، قال: اجتمعَ جماعةٌ من أصحابِ ابن المُبَارك مثلُ: الفَضل بن مُوسى، ومَخْلد بن الحُسَين، ومحمَّد بن النَّضْر، فقالُوا: تَعالوا حتَّى نعدَّ خِصالَ ابن المُبارك من أبوابِ الخَير، فقالُوا: جَمَع العلمَ والفقهَ والأدبَ والنَّحوَ واللُّغةَ والزُّهدَ والشِّعرَ والفَصاحةَ والوَرعَ والإنصافَ وقِيامَ اللَّيل والعِبَادة والشِّدة في رأيِه[٦] وقِلَّةَ الكلامِ فيما لا يَعْنيه، وقِلَّةَ الخلافِ لأصحابِه، وكانَ كثيرًا ما يتمثَّلُ:

وإذا صاحبتَ فاصحب صاحبا ... ذا حياءٍ وعَفافٍ وكَرم
قولُه للشيءِ لا، إنْ قُلت لا ... وإذا قلتَ نَعَم قالَ: نَعَم[٧]

وقالَ العبَّاسُ بن مُصْعَب: جمعَ ابن المُبارك الحديثَ والفقهَ والعربيةَ وأيَّام النَّاس والشَّجاعة والتِّجارة والسَّخاء والمحبَّة عند الفِرَق[٨].

ولعَمَّار بن الحَسَن يمدحُه:

---

(١) وهو من شيوخه.
(٢) ابن سُليمان الضُّبَعيّ، وهو أكبر منه.
(٣) ممن روى عنهم بهذا الاسم أربعة، وهم: أبو داود سُليمان بن داود الطَّيالسيّ، وأبو الرَّبيع سُليمان بن داود الزَّهرانيّ، وسليمان بن صالح المروزيّ سلمويه، وسُليمان بن منصور البلخي.
(٤) في: (الأصل، أ، ب) «أمامة» والتصويب من المصادر.
(٥) تهذيب الكمال (١٤/١٨) وزاد: الشَّامات، ومصر، واليَمن، والحِجاز.
(٦) في تهذيب الكمال: «في البدن».
(٧) تهذيب الكمال (١٦/١٨).
(٨) رواه الخطيب في تاريخه (١٠/ ١٥٥).

إذا سَار عبدُ الله من مَرْو ليلةً فقد سَار منها نُورُها وجَمالُها
إذا ذُكِر الأخيارُ من كلِّ بلدة فهم أنجمٌ فيها وأنتَ هِلالُها[١]

وقالَ المُعْتَمر بن سُليمان: ما رأيتُ مثلَ ابنِ المُبارك تصيبُ عنده الشَّيء الَّذي لا يُصَابُ عند أحدٍ[٢].

وقالَ عبد الرّحمن بن مَهْدي: حدَّثني ابنُ المبارك، وكان نَسِيْجَ وَحْدِه[٣].

وقالَ[٤] ابن مَهْدي أيضًا: ابنُ المُبارك أفضلُ من الثَّوريِّ، فقيلَ: إنَّ النَّاس يخالِفُونكَ. فقالَ: لم يُجرِّبُوا. ما رأيتُ مثلَ ابنِ المُبارك[٥].

وقالَ أبو عُثمان الكِلابيُّ[٦]: قالَ لي الأوزاعيُّ: رأيتَ ابنَ المُبارك؟ قلتُ: لا. قالَ: لو رأيتَه قرَّتْ عينُك[٧].

وقالَ أبو أُسَامة: ابنُ المباركِ في أصحابِ الحديثِ مثلُ أميرِ المؤمنينَ في النَّاسِ[٨].

وقالَ أبو إسحاق الفَزَارِيُّ: ابنُ المبارك إمامُ المسلمينَ[٩].

وقالَ أحمدُ بن حَنبل: لم يكنْ في زمنِ ابن المُباركِ أطلبُ للعلمِ منه رحلَ إلى اليَمن، والشَّام، ومصرَ، والبَصْرة، والكُوْفة، وكانَ من رُوّاةِ العلمِ،

---

(١) رواه الخطيب في تاريخه (١٠/ ١٦٣).
(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ١٨٠).
(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ١٨٠).
(٤) في: (أ) «وكان».
(٥) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ١٧٩).
(٦) في الأصل «الكلبي».
(٧) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ١٨٠).
(٨) تهذيب الكمال (١٦/ ١٤).
(٩) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ١٨٠).

وأهلِ ذلك، كتبَ عن الصِّغارِ والكِبارِ، وجمعَ أمرًا عظيمًا ما كانَ أحدٌ أقلَّ سَقطًا منه، كانَ يحدِّث من كِتاب، كانَ صاحبَ حديثٍ حافظًا(١).

وقالَ شُعَيب بن حَرب: كنَّا نأتي ابنَ المبارك، فنَحفظُ عنه، هل نستطيعُ أنْ نُعلِّق عليه(٢) بشيءٍ، فلا نَقدرُ(٣).

وقالَ سُفيان: ابنُ المُبارك عالمُ(٤) المشرقِ والمغربِ وما(٥) بينهما، ومناقبُه أكثرُ من أنْ تُحْصَرَ(٦).

قالَ الخطيبُ البغداديُّ: حدَّث عن ابنِ المبارك مَعْمرُ بن رَاشِدٍ، والحُسَين ابن داودَ، وبين وفاتيهما مئة واثنتان وثلاثون [سنة](٧).

وقيلَ: مئة وثلاثون(٨).

قال محمَّد بن سَعد: توفِّي ابنُ المبارك بـ «هِيْت» مُنصرفا من الغَزْوِ سنة إحدى وثمانين ومئة، [وله ثلاثٌ وستين سنةً]، ووُلِد سنة ثماني عشرة ومئة(٩).

وروى رواياتٍ(١٠) كثيرةً، وصنَّف كُتبًا كثيرةً في أبوابِ العلم وصُنُوفه، وقالَ الشِّعر في الزُّهدِ والحثِّ على (ق٢٣/ب) الجِهاد، وسَمِعَ علمًا كثيرًا، رضي الله عنه.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ١٨٠).
(٢) «عليه» لا توجد في: (ب).
(٣) تهذيب الأسماء (القسم الأول ١/ ٢٨٦).
(٤) في: (ب) «حافظ» بدل: «عالم».
(٥) في: (أ، ب) «من».
(٦) رواه الخطيب في تاريخه (١٠/ ١٦٢).
(٧) الزيادة من: (أ، ب).
(٨) السَّابق واللاحق (ص: ٢٥٢) وزاد: وقيل: وثمان، وقيل: وتسع وعشرون سنة.
(٩) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٧٢).
(١٠) في: (أ، ب) «رواية».

[فصلٌ][1]

أما [2] الرَّاويان عن ابن المُبارك، فأحدُهما:

عَبْدَان، وهو: أبو عبد الرَّحمن عَبد الله بن عُثْمان بن جَبَلَة بن أبي رُوَّاد العَتَكِيُّ، المَرْوَزِيُّ[3].

وعَبْدان: لَقَبٌ له[4]، وهو مَولى المُهَلَّب بن أبي صُفْرة.

سمعَ جماعاتٍ من الأعلام، منهم: مالكٌ، وحمَّاد بن زيد، وشُعبة، ومُسْلم بن خالِد وآخرون.

و[5] روى عنه جماعاتٌ من الأئمة، منهم[6]: محمَّد بن يَحْيي الذُّهليُّ، ومحمَّد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمَة، والبُخاريُّ وآخرون.

قال البخاريُّ في «تاريخه»[7]: توفِّي عَبدان سنة إحدى، أو: اثنتين وعشرين ومئتين.

---

(١) الزيادة من: (أ، ب).
(٢) في: (أ، ب) بزيادة الواو.
(٣) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤١٨)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٤٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٥٥)، تهذيب الكمال (١٥/ ٢٧٦)، تذهيب التهذيب (٥/ ٢٢٢)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٥٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣١٣)، تقريب التهذيب (٣٤٦٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٧٨).
(٤) نزهة الألباب (٢/ ١٣).
(٥) في: (أ، ب) بدون الواو.
(٦) «منهم» لا توجد في: (أ).
(٧) في التاريخ الكبير (٥/ ١٤٧)، والأوسط (٤/ ٩٩٠): مات سنة إحدى وعشرين ومئتين، بالجزم، وليس بالشك، وكذا بالجزم في تهذيب الكمال (١٥/ ٢٧٨). ومن قال سنة: اثنتين وعشرين، فهو ابن حبان في ثقاته (٨/ ٣٥٢).

وأمَّا الرَّاوي الآخرُ، عن ابن المُبارك، فهو:

بِشْر بن محمَّد السَّخْتِيانِيُّ، المَرْوَزِيُّ[١].

تُوفِّي سنةَ أربعٍ وعشرين ومئتين[٢].



فصلٌ

في ألفاظِ الحديثِ وفقهِه

قوله: «وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ» يجوزُ في: «أجود» الرَّفعُ والنَّصبُ، والرَّفعُ: أصحُّ وأشهرُ[٣].

قوله: «أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ» يعني: إسراعًا وعُمومًا.

وفي هذا الحديثِ فوائدُ كثيرةٌ:

منها: الحثُّ على الجُودِ والإفْضالِ في كلِّ الأوقاتِ، والزِّيادة منه في شهر رمضان، ومواطنِ الخَير، وعند الاجتماعِ بالصَّالحين.

ومنها: زيارةُ الصَّالحين، وأهلِ الفَضل ومُجالستُهم، وتكريرُ زيارتِهم ومُواصلتُها إذا كانَ المزورُ لا يَكرَه ذلك، ولا يتعَطَّلُ به عن مَهامٍ[٤] هو عنده

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١١١)، التعديل والتجريح (١/ ٤٢١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٥٤)، تهذيب الكمال (٤/ ١٤٥)، تذهيب التهذيب (٢/ ٣٢)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤٠٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٥٧)، تقريب التهذيب (٧٠١)، خلاصة الخزرجي (١/ ١٢٨).

(٢) كذا أرّخه البخاري في التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٠١).

(٣) المنهاج ٠١٥/ ٦٨).

(٤) في: (أ، ب) «مهم».

أفضلُ من مجالسةِ زائرِه[١]، فإنْ كانَ بخلافِ ذلك يستحبُّ[٢] تقليلُها.

ومنها: استحبابُ الأكثارِ من قراءةِ القرانِ في شهرِ رمضان.

ومنها: استحبابُ مدارسةِ القرآنِ وغيره من العُلوم الشَّرعية.

ومنها: أنَّه لا باسَ بقولِ: «رمضان» من غير ذكرِ شهرٍ، وهذا هو المذهبُ الصَّحيحُ المختارُ، وسيأتي في كتابِ: الصِّيام إنْ شاء الله تعالى بيانُ الاختلافِ فيه حيثُ ذكرَه البخاريُّ، وقد كثرتِ الأحاديثُ الصَّحيحةُ بإطلاقِ: «رمضان».

ومنها: أنَّ قراءةَ القُرآنِ أفضلُ من التَّسبيحِ وسائرِ الأذكارِ، ووجه الدِّلالةِ أنَّه تكرَّرَ اجتماعُهما[٣] هذا التِّكرارُ الكثيرُ على مُدارسةِ القُرآنِ دونَ الذِّكرِ، فلو كانَ الذِّكرُ أفضلَ أو مساويًا لفضيلةِ القُرآنِ لفَعَلاه دائمًا أو في[٤] أوقاتٍ.

فإنْ قيلَ: المقصودُ تجويدُ الحفظِ.

فالجوابُ: أنَّ الحفظَ كانَ حاصلاً، والزِّيادةُ فيه تحصلُ ببعضِ هذه المجالسِ، والله أعلمُ.

❁❁❁❁❁

---

(١) في: (أ) «زيارة».
(٢) في: (أ، ب) «استحبّ».
(٣) في: (أ، ب) «اجتماعها».
(٤) في: (ب) «من».

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ[1] - وَكَانُوا تُجَّاراً بِالشَّأْمِ - فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ، وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا تَرْجُمَانِهِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَباً بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقُلْتُ: أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَباً. فَقَالَ: أَدْنُوهُ مِنِّي، وَقَرِّبُوا أَصْحَابَهُ، فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ. ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَائِلٌ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَإِنْ كَذَبَنِي فَكَذِّبُوهُ. فَوَاللهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثِرُوا عَلَيَّ كَذِباً لَكَذَبْتُ عَنْهُ، ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ، أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ. قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَطُّ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ. قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ قُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ. قَالَ: أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ. قَالَ فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا. قَالَ: وَلَمْ تُمْكِنِّي كَلِمَةٌ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئاً غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قُلْتُ: الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ. قَالَ: مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْبُدُوا اللهَ وَحْدَهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَاتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ

---

(١) في: (الأصل، أ، ب) بعد هذا: «وذكر الحديث»، وأثبتنا الحديث بتمامه إتمامًا للفائدة.

وَالْعَفَافِ وَالصِّلَةِ. فَقَالَ لِلتَّرْجُمَانِ: قُلْ لَهُ سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا، وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ. فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ لَقُلْتُ: رَجُلٌ يَأْتَسِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، قُلْتُ: فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ. قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ. فَذَكَرْتَ أَنْ لَا. فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللهِ، وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ. فَذَكَرْتَ أَنَّ ضُعَفَاءَهُمُ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ، وَسَأَلْتُكَ أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ. فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ أَيَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ. فَذَكَرْتَ أَنْ لَا. وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ الْقُلُوبَ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا. وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ، وَسَأَلْتُكَ بِمَا يَأْمُرُكُمْ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الأَوْثَانِ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ وَالْعَفَافِ. فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا، فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ. ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّذِي بَعَثَ بِهِ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرَقْلَ فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ. سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْيَرِيسِيِّينَ، وَ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى

كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَلَمَّا قَالَ مَا قَالَ، وَفَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخَبُ، وَارْتَفَعَتِ الأَصْوَاتُ وَأُخْرِجْنَا، فَقُلْتُ لأَصْحَابِي حِينَ أُخْرِجْنَا: لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ. فَمَا زِلْتُ مُوقِناً أَنَّهُ سَيَظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللهُ عَلَيَّ الإِسْلَامَ.

وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ صَاحِبُ إِيلِيَاءَ وَهِرَقْلَ سُقُفًّا عَلَى نَصَارَى الشَّأمِ، يُحَدِّثُ أَنَّ هِرَقْلَ حِينَ قَدِمَ إِيلِيَاءَ أَصْبَحَ يَوْماً خَبِيثَ النَّفْسِ، فَقَالَ بَعْضُ بَطَارِقَتِهِ: قَدِ اسْتَنْكَرْنَا هَيْئَتَكَ. قَالَ ابْنُ النَّاطُورِ: وَكَانَ هِرَقْلُ حَزَّاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ، فَقَالَ لَهُمْ حِينَ سَأَلُوهُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ مَلِكَ الْخِتَانِ قَدْ ظَهَرَ، فَمَنْ يَخْتَتِنُ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ؟ قَالُوا: لَيْسَ يَخْتَتِنُ إِلَّا الْيَهُودُ، فَلَا يُهِمَّنَّكَ شَأْنُهُمْ وَاكْتُبْ إِلَى مَدَائِنِ مُلْكِكَ، فَلْيَقْتُلُوا مَنْ فِيهِمْ مِنَ الْيَهُودِ. فَبَيْنَا هُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ أُتِيَ هِرَقْلُ بِرَجُلٍ أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانَ، يُخْبِرُ عَنْ خَبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا اسْتَخْبَرَهُ هِرَقْلُ قَالَ: اذْهَبُوا فَانْظُرُوا أَمُخْتَتِنٌ هُوَ أَمْ لَا؟. فَنَظَرُوا إِلَيْهِ، فَحَدَّثُوهُ أَنَّهُ مُخْتَتِنٌ، وَسَأَلَهُ عَنِ الْعَرَبِ فَقَالَ: هُمْ يَخْتَتِنُونَ؟. فَقَالَ هِرَقْلُ: هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الأُمَّةِ قَدْ ظَهَرَ. ثُمَّ كَتَبَ هِرَقْلُ إِلَى صَاحِبٍ لَهُ بِرُومِيَةَ، وَكَانَ نَظِيرَهُ فِي الْعِلْمِ، وَسَارَ هِرَقْلُ إِلَى حِمْصَ، فَلَمْ يَرِمْ حِمْصَ حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ يُوَافِقُ رَأْيَ هِرَقْلَ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّهُ نَبِيٌّ، فَأَذِنَ هِرَقْلُ لِعُظَمَاءِ الرُّومِ فِي دَسْكَرَةٍ لَهُ بِحِمْصَ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِهَا فَغُلِّقَتْ، ثُمَّ اطَّلَعَ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الرُّومِ، هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ وَالرُّشْدِ، وَأَنْ يَثْبُتَ مُلْكُكُمْ، فَتُبَايِعُوا هَذَا النَّبِيَّ، فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ إِلَى الأَبْوَابِ، فَوَجَدُوهَا قَدْ غُلِّقَتْ، فَلَمَّا رَأَى هِرَقْلُ نَفْرَتَهُمْ، وَأَيِسَ مِنَ الإِيمَانِ، قَالَ: رُدُّوهُمْ عَلَيَّ. قَالَ: إِنِّي قُلْتُ مَقَالَتِي آنِفاً أَخْتَبِرُ بِهَا شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَقَدْ رَأَيْتُ. فَسَجَدُوا لَهُ وَرَضُوا عَنْهُ، فَكَانَ

ذَلِكَ آخِرَ شَأْنِ هِرَقْلَ[١].

قَالَ مُحَمَّدٌ: رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ[٢]، وَمَعْمَرٌ[٣]، وَيُونُسُ[٤]، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

أطـرافـه: ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١. تحفة ٤٨٥٠.

أمَّا ابنُ عبَّاس[٥]، وعُبَيد الله[٦]، والزُّهرِيُّ[٧]، فتقدَّم ذكرُهم.

وأمَّا أبوسُفْيان، فهو:

صَخْر بن حَرْب بن أُميَّة بن عَبد شَمْس بن عَبد مَناف بن قُصَيّ القُرَشيُّ، الأُمَويُّ، المَكيّ[٨].

أسلمَ زمنِ فتحِ مكَّة رضي الله عنه[٩]، وشهدَ مع رسولِ الله ﷺ حُنينًا، وشهدَ فتحَ الطائفِ، وشَهِد بعد النبيِّ ﷺ اليَرْمُوكَ.

نزلَ المدينةَ وتُوفِّي بها سنة إحدى[١٠]، وقيلَ: أربع وثلاثين[١١]، وهو

---

(١) وأخرجه مسلم (٧٤/ ١٧٧٣).

(٢) أسندها المؤلف في الجهاد (٢٩٤٠، ٢٩٤١).

(٣) أسندها المؤلف في التفسير (٤٥٥٣).

(٤) أسندها المؤلف في الاستئذان (٦٢٦٠).

(٥) (١/ ٣٨٣).

(٦) (١/ ٣٩٥).

(٧) (١/ ٣٣٩).

(٨) ترجمته في: الآحاد والمثاني (١/ ٣٦٣)، معجم الصحابة للبغوي (٣/ ٣٥٢)، معجم الصحابة، لابن قانع (٢/ ١٩)، معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (٣/ ١٥٠٩)، الاستيعاب (٢/ ٧١٤)، أسد الغابة (٣/ ١٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٦٣)، الإصابة (٣/ ٤١٢).

(٩) في: (أ، ب) «أسلم رضي الله عنه».

(١٠) كذا أرّخه الواقدي، كما في المعجم الكبير للطبراني (٨/ ٥)، وخليفة في تاريخه (ص: ١٦٦)، وطبقاته (ص: ١٠).

(١١) كذا أرّخه أبو الحسن المدائني، كما في الاستيعاب (٢/ ٧١٥).

ابنُ ثمانٍ وثمانين سنة[١]، والله أعلمُ.

وأمَّا شُعيب، فهو:

شُعَيْب بن أبي حَمزة، واسم أبي[٢] حَمزة: دِيْنَار القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ مولاهم، الحِمْصِيُّ[٣].

سَمِعَ: نافعًا، والزُّهرِيَّ، وابن المُنْكَدر، وهِشَام بن عُرْوة، وغيرَهم من التَّابعين.

روى عن جماعاتٍ من الكِبارِ، وأثنى عليه بالثِّقة والحِفظِ والإتقانِ جماعاتٌ [من الأئمَّة][٤] منهم: أحمدُ بن حَنبل[٥]، ويحيى بن مَعِين[٦]، وأبو حاتِم[٧]، وإسحاق بن يَسَار.

---

(١) قال الذهبي في السير (٢/ ١٠٧): نحو التسعين. وقال أيضًا: وكان أسنّ من رسول الله ﷺ بعشر سنين، وعاش بعده عشرين سنة.

(٢) «أبي» لا توجدُ في: (أ).

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣٤٧)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٥٧)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢١٠)، تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٦)، تذهيب التهذيب (٤/ ٢٨٧)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢٧٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٥١)، تقريب التهذيب (٢٧٩٨)، خلاصة الخزرجي (١/ ٤٥٠).

(٤) الزيادة من: (أ).

(٥) روي عنه أنّه قال: نظرتُ في كُتب شُعيب كان ابنه يخرّجها إليَّ، فإذا بها من الحُسن والصِّحة ما يقدر فيما أرى بعض الشباب أن يكتب مثل تلك صحّة وشكلاً ونحو هذا. رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٣٤٥).

(٦) قال الدارمي في تاريخه (رقم ٥): قلتُ ليحيى بن مَعِين، فشعيب، أعني ابن أبي حمزة؟ فقال: ثقة مثل يُونس وعُقيل، يعني: في الزّهريّ، وقال: كتب عن الزُّهريّ إملاء للسلطان، وكان كاتبًا.

(٧) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٣٤٥): سئل أبي عن شعيب بن أبي حمزة، فقال: ثقة.

توفِّي سنة اثنتين وستين ومئة[١].

وأمَّا أَبُو اليَمان، فهو:

الحَكَمُ بن نَافِعِ الحِمْصِيُّ، البَهْرَانِيُّ[٢]، مولى امرأةٍ من بَهْرَاء، يقالُ لها: أمُّ سَلَمة.

روى عن جماعاتٍ من الكِبارِ، و[٣] روى عنه جماعاتٌ من الأئمَّة، منهم: أحمدُ بن حَنبل، ويحيى بن مَعِين، ومحمَّد بن يحيى الذُّهْليُّ (ق٢٤/أ)، وابنُ المدينيِّ، والدَّارميُّ، والصَّاغانيُّ[٤]، وأبو عُبيد القَاسِم بن سلّام، وأبو زُرْعه الدِّمشقيّ، وأبو حاتِمٍ وخلائقُ.

قال أبو زُرْعة الدِّمشقيُّ: سمعتُه يقولُ: ولدتُ سنةَ ثمانٍ وثلاثين ومئة، وتوفِّي سنة إحدى وعشرين ومئتين[٥].

وقالَ البُخاريُّ[٦]: سنةَ اثنتين وعشرين ومئتين.

❁❁❁❁❁

(١) كذا أرّخه يزيد بن عبد ربه، كما في التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٢٢).

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١٩٨)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٢٧)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٠١)، تهذيب الكمال (٧/ ١٤٦)، تذهيب التهذيب (٢/ ٤٢٠)، إكمال تهذيب الكمال (٤/ ١١٠)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤١)، تقريب التهذيب (١٤٦٤)، خلاصة الخزرجي (١/ ٢٤٧).

(٣) في: (أ، ب) بدون الواو.

(٤) هو: محمد بن إسحاق. وقوله: «الصغاني» لا توجد في: (ب).

(٥) في تاريخه (٢/ ٧٠٨، رقم ٢٢٣٩).

(٦) التاريخ الكبير (٢/ ٣٤٤).

فصلٌ

في ألفاظِ الحديثِ ومعانِيه

قولُه: «هِرَقْل» هو - بكسرِ الهاءِ، وفتحِ الرَّاء، وإسكان القافِ - هذا هو المشهورُ فيه(١).

وقالَ الجَوهريُّ: يُقال أيضًا هِرْقِل - بكسرِ الهاءِ والقافِ، وإسكانِ الرَّاء - كخِنْدِف(٢).

وهو اسمُ علمٍ له، ولقبُه: قَيْصَر، وكذا كلُّ من مَلَك الرُّومَ يُقال له: قَيْصَر.

قوله: «أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ - وَكَانُوا تُجَّاراً بِالشَّأْمِ - فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ» أَمَّا الرَّكْبُ: فجمعُ راكِبٍ، وهم أصحابُ الإبلِ في السَّفر العَشرة(٣) فما فوقَها، قالَه ابنُ السّكيت(٤) وغيره.

قالوا: والرَّكبةُ بفتحِ الرَّاءِ والكافِ أقلُّ منه، والأُركوبُ بالضمِّ أكثرُ منه، وجمعُ الرَّكبِ: أَرْكُب.

وأمَّا قُرَيش: فقد تقدَّم في أوَّلِ الكتابِ في(٥) نسبِ رسولِ الله ﷺ بيانُ

---

(١) المنهاج (١٢/ ١٠٢).

(٢) الصحاح (٥/ ١٨٤٩). وحكى النووي في منهاجه (١٢/ ١٠٢) عن الجوهري وجهًا واحدًا، وهنا وجهين، وهو الصواب.

(٣) في هامش (الأصل) «صوابه: الستة».

(٤) إصلاح المنطق (ص: ٤٠، و ٣٣٨).

(٥) «في» لا توجد في: (ب).

الاختلافِ في قُريشٍ من هم؟ فالأكثرونَ على أنَّهم وَلَدُ النَّضر، وقيلَ: ولدُ فِهر بن مَالِك بن النَّضر.

وقيلَ: ولدُ إِلْيَاس بن مُضَر.

وقيلَ: ولدُ مُضَر بن نَزَار.

و[١] هذان قريبانِ[٢] حكاهما الإمامُ أبو القاسم الرَّافعيُّ.

واختُلف في سببِ تسميتِهم قُريشًا:

فقيلَ: من القَرْش، وهو: الكسبُ[٣]، والجمعُ. يقالُ: قَرُش يَقْرِشُ بكسرِ الرَّاءِ، قاله الفرَّاءُ وآخرونَ.

وقيلَ: سُمُّوا به؛ لتَجمُّعهم بعد التَّفرقِ[٤].

وقيلَ: سُمُّوا باسمِ دابَّةٍ في البَحْر من أَقْوى دوابِه سُمُّوا به؛ لقوَّتِهم[٥].

والنِّسبةُ إلى قُرَيش: قُرَشيٌّ. ويجوزُ قُرَيْشيٌّ، فإنْ أردتَ بقُرَيْش الحيَّ: صرفتَه، وإنْ أردتَ القَبِيلةَ: لم تُصرِفه.

---

(١) في: (أ) بدون الواو.

(٢) في: (أ) «عربيان».

(٣) في: (ب) «الكتب».

(٤) ذكر ابن عبد البر في الإنباه (ص: ٧٥) عن الواقدي، أنّ عبد الملك بن حبيب سأل محمد بن جبير بن مطعم: لِمَ سمّيت قريش قريشًا؟ فقال: لتجمعها إلى الحرم بعد تفرقها، فقال عبد الملك: ولكني سمعتُ أن قصيًا كان يقال له: القرشيُّ، ولم تسمّ قريش قبله.

(٥) أخرج الأزرقي في أخبار مكة (ص: ١٠٩) عن ابن عباس، أنه قيل له: لِمَ سمّيت قريشُ قريشًا؟ قال: بأمر بيّن مشهورٌ بدابة في البحر، تسمّى قريشًا.

وأنشدَ الجَوْهريُّ[(١)] بيتًا في تركِ الصَّرفِ، والفصيحُ: الصَّرفُ، وبه جاءَ القرانُ الكريمُ.

وأمَّا التِّجارُ: فيقالُ بكسرِ التَّاءِ وتخفيفِ الجيمِ، وبضمِّ التَّاء وتشديدِ الجيمِ، لغتان. ويقالُ: أيضًا تَجْر.

وأمَّا الشَّامُ: فهو إقليمُنا المعروفُ ديارُ الأنبياءِ صلواتُ الله وسلامُه عليهم، وقد دخلَه نبيُّنا ﷺ مرَّتين[(٢)] قبلَ النُّبوةِ، ودخلَه بعد النُّبوةِ مرَّتين:

إحداهُما: ليلةُ الإِسْراءِ.

والثَّانيةُ: في غزوةِ تَبُوك.

وهو مهموزٌ كرَأسٍ، ويخفَّف كراس ونظائرِه.

وفيه لغةٍ شآم بفتحِ الشِّين والمدِّ.

وهو مُذكَّر. وقالَ الجوهريُّ: يُذكَّر ويؤَنَّث[(٣)].

والنِّسبةُ إليه: شاميٌّ.

وشَآم بالمدِّ على وزنِ: فَعَال، وشَآمِيٌّ بالمدِّ والتَّشديدِ حكماهُما الجَوهريُّ، عن سِيْبَويه[(٤)] وأنكرَها غيرُه؛ لأنَّ الألفَ عوضٌ من ياءِ النَّسبِ[(٥)]، فلا يُجْمعُ بينهما. والصَّوابُ: جوازُه، لأنَّ سِيْبَويه إمامُ الفنِّ. فإذا نقلَها قُبِلَت؛ ولكنْ غيرُها أشهرُ.

---

(١) الصحاح (٣/١٠١٦، باب الشين، فصل القاف) والبيت:

غَلَبَ المَسَامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحَةً   وكَفَى قُرَيشَ المُعضلاتِ وَسَادَهَا

(٢) «مرتين» لا توجدُ في: (أ، ب). لعله يقصد المرّة الأولى التي كان برفقة عمه أبي طالب ورجّعه من درعة خوفًا عليه، والثانية دخلها للتجارة.

(٣) الصحاح (٥/١٩٥٧، باب الميم، فصل الشين).

(٤) (الكتاب ٣/ ٢٥٠، باب ما كان على قتال «مفاعل» و«مفاعيل».

(٥) في: (ب) «النسبة».

وحدُّ الشَّامِ: من العَرِيش إلى الفُرَات. وقيلَ: إلى بالس[١]، وفي اشتقاقِه وسببُ تسميتِه اختلافٌ طويلٌ قد أوضحتُه في كتاب: «تهذيب الأسماء واللغات»[٢] وليسَ هو مُهِمًّا فحذفتُه هنا.

وأمَّا قولُه: «**مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ**» فهو بتشديدِ الدَّالِ، وهو من المُفَاعلةِ كضَارب وحادَّ وشادَّ يكونُ من اثنين، يقالُ: تمادَّ[٣] الغَريمان إذا اتَّفقا على أجلٍ، وهو من المدَّةِ، وهي القِطعةُ من الزَّمانِ، تقعُ على القليلِ والكثيرِ.

وهذه المدَّةُ هي: صُلحُ الحُدَيْبيَّة الَّذي جَرى بينَ النبيِّ ﷺ وبينَ[٤] كُفَّار قُريشٍ سنة ستٍ من الهجرةِ، صالَحهم عشر سنينَ، ثمَّ نقضتْ قُريشٌ العهدَ بقتالهم خُزاعَةَ حلفاءَ رسولِ الله ﷺ، وسيأتي إيضاحُه في بابِه إنْ شاء اللهُ تعالى.

وأمَّا إيلياءُ: فهو بيتُ المَقْدس، وفيه ثلاثُ لغاتٍ (ق٢٤/ ب):

أشهرُها إِيلِيَاءُ بكسرِ الهمزةِ[٥] واللامِ، وإسكانِ الياءِ بينَهما وبالمدِّ.

والثَّانيةُ: مثلُها إلا أنَّها بالقَصرِ.

والثَّالثةُ: إِلْيَاء بحذف الياء الأولى، وإسكانِ اللام وبالمدِّ[٦].

حكاهنَّ صاحبُ المطالعِ قالَ: وقيلَ معناه بيتُ الله.

ويقالُ: الإِيْلِيَاءُ[٧].

---

(١) هي بين حلب والرقة.

(٢) القسم الثاني (١/ ١٧٠).

(٣) في: (أ) «تمادا».

(٤) قوله: «وبين» لا يوجدُ في: (أ).

(٥) في: (ب) «الهمز».

(٦) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٨١).

(٧) المنهاج (١٠/ ١١٠).

كذا رواه أبو يَعلى الموصلي في مُسندِه في مسندِ ابن عبَّاس رضي الله عنهما[(١)].

ويقالُ له: بيتُ المَقْدِسِ، وبَيْت المُقَدَّس وسنوضِّحُ اشتقاقَه إنْ شاءَ الله تعالى إذا جاءَ ذكرُه[(٢)]، والله أعلم.

قوله: «فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ، وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ» يقال: حولَه وحوالَه وحَوْلَيه، وحوالَيه [أربعُ لغاتٍ][(٣)] - واللام مفتوحةٌ فيهنَّ -.

وأمَّا الرُّومُ: فهم هذا الجِيلُ المعروفُ.

قال الجوهريُّ: هم من ولد الرُّوم بن عِيْصُو، واحدهم: رُوميٌّ، كزَنْجي وزَنجٍ[(٤)].

قال الإمام أبوالحسن علي بن أحمد الواحِدِي النَّيسابوريُّ: غلب اسم أبيهم عليهم، فصار كالاسم للقَبيلة.

قال: وإن شئتَ قلتَ هو جمعُ: رُومِي، كزَنجي وزنجٍ.

قوله: «وَدَعَا تَرْجُمَانِهِ» فيه لغتان مشهورتان: ضمُّ التَّاءِ وفتحُها والجيمُ مضمومةٌ فيهما[(٥)]. وقيلَ فيه غيرُ ذلك، وهو: المُعبِّرُ عن لغةٍ بلغةٍ، والتَّاءُ فيه أصليةٌ، وأُنْكِر على الجَوهريِّ[(٦)] جعلِه التَّاء زائدةً، والله أعلم.

قولُه: «أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَباً بِهَذَا الرَّجُلِ» إنَّما سألَ أقربَهم نسبًا؛ لأنَّ غيرَه لا يُؤْمَنُ أنْ تحمِلَه العداوةُ على الكَذِب في نسبِه والقَدْحِ فيه، بخلافِ القَريبِ

---

(١) مسند أبي يعلى (٥/ ٧، رقم ٢٩٠/ ٢٦١٧).
(٢) في: (ب) «إذا جاء ذكره إن شاء الله تعالى».
(٣) الزيادة من: (أ، ب).
(٤) الصحاح (٥/ ١٩٣٩)، باب الميم، فصل الرّاء).
(٥) رجّح المؤلف في المنهاج (١٢/ ١٠٣) فتح التاء، وضم الجيم.
(٦) الصحاح (٥/ ١٩٢٨، باب الميم، فصل الراء).

فإنَّ نسبَه نسبُه.

قوله: «لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثِرُوا عَلَيَّ كَذِباً لَكَذَبْتُ عَنْهُ» يقال: يَأْثُرُوا ويَأْثِرُوا بضمِّ الثَّاءِ وكسرِها لغتان[1] أي: يحكُوه عنه ويتحدَّثوا به فأعابُ به، لأنَّ الكذبَ قبيحٌ، وإنْ [كانَ][2] على عدوٍّ، وهكذا وقعتْ الروايةُ هنا «لكذبت عنه» وهو صحيحٌ، أي: لأخبرتُ عن حالِه بكذبٍ.

قوله: «فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ» المشهورُ في: «قَطُّ» فتحُ القافِ وتشديدُ الطَّاءِ المضمومةِ.

قالَ الجَوهريُّ[3]: «قطُّ» معناها: الزَّمانُ. يقالُ: مارأيتُه قطُّ.

قالَ: ومنهم من يقولُ: قُطُّ بضمَّتين. ومنهم من يقولُ: قَطُ بتخفيفِ الطَّاء، وفتحِ القافِ. ومنهم من يضمُّهما مع التَّخفيفِ، فيقولُ: قُطُ، وهي قليلةٌ.

قوله: «فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ» هذا رُوِي على وجهين:

أحدُهما: «مِنْ»[4] بكسرِ الميمِ و«مَلِك» بفتحِ الميمِ وكسرِ اللامِ.

والثَّاني: «مَنْ» بفتحِ الميمِ، «مَلَكَ» بفتحِ الميمِ واللامِ على أنَّه فعلُ ماضٍ، وكلاهُما صحيحٌ، والأوَّلُ: أشهرُ وأصحُّ، ويؤيِّده أنَّه جاءَ في روايةِ مسلم[5]، وروايةُ أبي يعلى الموصليِّ[6] في مسندِ ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: «هل كانَ في آبائه مَلِكٌ»

---

(١) لم يذكر القاضي في المشارق (١/ ٣٢) غير الضمّ.

(٢) الزيادة من: (أ، ب).

(٣) الصحاح (٣/ ١١٥٣، باب الطّاء، فصل القاف).

(٤) «من» لا توجدُ في: (أ، ب).

(٥) (٣/ ١٣٩٥، رقم ٧٤/ ١٧٧٣).

(٦) مسند أبي يعلى (٥/ ٨، رقم ٢٩٠/ ٢٦١٧).

وكذا رويناه في تاريخ دمشق[١].

قوله: «فَأَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ» أي كبارهم، وأهل الأحساب فيهم.

قوله: «فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخْطَةً لِدِينِهِ» هو بفتحِ السِّين والسَّخَطُ والسُّخْطُ، هو: الكراهةُ للشيءِ، وعدمُ الرِّضى به.

قوله: «فَهَلْ يَغْدِرُ» هو بكسرِ الدَّالِ، وهو تركُ الوفاءِ بالعهدِ.

قوله: «الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ» هو بكسرِ السِّين، أي: نُوَبٌ نَوْبَةٌ لنا ونَوْبَةٌ له[٢].

قوله: «يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ وَالْعَفَافِ وَالصِّلَةِ»[٣]. أمَّا العَفافُ: فهو الكفُّ عن المحارمِ وخَوارِمِ المُروءةِ.

قالَ صاحبُ المحكم: العفَّةُ الكفُّ عمَّا لا يحلُّ ولا يَجْمُلُ. يقالُ: عفَّ يعِفُّ عِفَّة وعفَافًا وعِفَافةً، وتَعَفَّفَ واستَعَفَّ، ورجلٌ عفٌّ وعَفِيفٌ[٤]، والأنثى: عَفِيْفةٌ، وجمعُ العَفِيْف: أَعِفَّة وأَعِفَّاء[٥].

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٤٢٥، ترجمة: أبي معاية صخر بن حرب) من طريق أبي يعلى الموصلي.

(٢) المنهاج (١٢/ ١٠٤).

(٣) وللبخاري في كتاب الجهاد رقم (٢٩٤١) «الصَدقة» بدل: «الصَدق»، قال ابن حجر في الفتح (١/ ٧٧): ورجّحها شيخنا شيخ الإسلام، ويقويها رواية المؤلف في التفسير رقم (٤٥٥٣): «الزكاة»، واقتران الصلاة بالزكاة معتاد في الشرع، ويرجّحها أيضًا ما تقدم من أنّهم كانوا يستقبحون الكذب، فذكر ما لم يألفوه أولاً. قلتُ: وفي الجملة ليس الأمر بذلك ممتنعًا كما في أمرهم بوفاء العهد، وأداء الأمانة، وقد كانا من مألوف عقلائهم، وقد ثبتا عند المؤلف في الجهاد من رواية أبي ذر، عن شيخه الكُشميهني، والسّرخسي، قال: «بالصلاة والصدق والصدقة».

(٤) في: (أ) «عفيل».

(٥) المحكم ومحيط الأعظم (١/ ٣١).

وأمَّا الصِّلة: فصلةُ الأرحامِ[١]، وكلُّ ما أمرَ الله تعالى به أنْ يُوْصَل، وذلك بالبرِّ والإكرامِ، وحسنِ المراعاةِ[٢].

قوله: «**وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا**» يعني: أفضلَه (ق٢٥/أ) وأشرَفه.

قيلَ: الحكمةُ في ذلك أنَّ مَنْ شَرُف نسبُه كانَ أبعدَ من انتحالِ الباطلِ، وكانَ انقيادُ النَّاس إليه أقربُ.

وأمَّا قوله: «**إِنَّ الضُّعَفَاءَ هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ**» فلكونِ الأشرافِ يأنفُون من تقدُّم مثلِهم عليهم، والضُّعفاءُ لا يأنفُون، فيُسرِعونَ إلى الإنقيادِ واتِّباع الحقِّ.

وأمَّاسؤالُه عن الارتدادِ؛ فلأنَّ من دخلَ[٣] على بصيرةٍ في أمرٍ محقَّقٍ لا يرجعُ عنه بخلافِ من دخلَ في أباطيل.

وأمَّا سُؤالُه عن الغَدرِ؛ فلأنَّ مَن طلبَ حظَّ الدُّنيا لا يُبالِي بالغَدرِ وغيرِه ممَّا يُتوصَلُ به إليها، ومن طلبَ الآخرةَ لم يرتكبْ غَدرًا ولا غيرَه من القَبائِحِ.

وأمَّا سؤالُه عن حربِهم: فجاءَ تفسيرُه له في غيرِ هذه الرِّوايةِ: «قال: كذلك الرسل تبتلي، ثم تكون [لهم][٤] العاقبة»[٥] يبتلِيهم بذلك؛ ليُعظِّمَ أجرَهم بكثرةِ صبرِهم وبذلِهم وُسْعَهم في طاعتِه سبحانَه وتعالى.

قوله: «**رَجُلٌ يَأْتَسِي**» هو[٦] بهمزةٍ بعد الياءِ، أي: يتبعُ ويَقتدِي.

---

(١) في: (أ) «الأنعام» وفي هامشها، صوابها: «الأرحام».
(٢) المنهاج (١٢/ ١٠٥).
(٣) في: (ب) «دخله».
(٤) في: (الأصل) «له»، وفي: (أ، ب) «لها».
(٥) أخرجه البخاري رقم (٢٨٠٤).
(٦) في: (ب) «وهو» بزيادة الواو.

قوله: «تخالط بشاشته القلوب» هي بفتحِ الباءِ، والمرادُ: انشراحُ الصَّدر، وأصلُها اللُّطفُ بالإنسانِ عند قُدومِه وإظهارِ السُّرورِ برؤيتِه، يقالُ: بشَّ به وتبشَّش[1]، وهذا الَّذي قالَه هِرَقلُ أخذه من الكُتبِ القديمةِ، ففي «التَّوراة» هذا أو نحوه من علاماتِ رسولِ الله ﷺ.

قوله: «فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ» معنى أخلصُ: أَصِلُ. وتجشَّمتُ بالجيمِ، أي: تكلَّفتُ على خطرٍ ومشقَّةٍ.

قوله: «ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّذِى بَعَثَ بِهِ مَعَ دِحْيَةِ الْكَلْبِيِّ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرَقْلَ [فَقَرَأَهُ]، فَإِذَا فِيهِ:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ. سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْيَرِيسِيِّينَ، وَ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عِمرَان: ٦٤]».

الشَّرحُ:

اعلم: أنَّ هذه القطعةَ مشتملةٌ على جُملٍ من القواعدِ ومهمَّاتِ الفوائدِ:

منها: جوازُ مكاتبةِ الكفَّارِ.

ومنها: دعاءُ الكفَّار إلى الإسلامِ قبل قتالهم، وهذا مأمورٌ به، فإن لم تَكُن بَلَغَتْهُم دعوةُ الإسلام كانَ الأمرُ به واجبًا، وإنْ كانتْ بلَغتْهم كانَ مستحبًا، فلو قُوتلَ هؤلاءِ قبلَ إنذارِهم ودعائِهم إلى الإسلامِ جازَ؛ لكن فاتتِ

---

(١) في: (أ، ب) «تبشبش».

السُّنةُ والفضيلةُ بخلافِ الضَّربِ الأوَّلِ. هذا مذهبُنا، وفيه خلافٌ للسَّلفِ سنذكُره إنْ شاءَ الله تعالى في موضعِه.

ومنها: وجوبُ العملِ بخبرِ الواحدِ، وإلا فلم يكنْ في بعثِه مع دِحْية رضي الله عنه فائدةٌ، وهذا إجماعُ من يُعتَدُّ به، وسنذكُره إنْ شاءَ الله تعالى مبسوطًا حيثُ ذكره البخاريُّ في أواخرِ الكتابِ[1] إنْ وُفّقنا له.

ومنها: استحباب تصديرُ الكُتبِ بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) وإنْ كانَ المبعوثُ إليه كافرًا.

ومنها: أنَّ قولَه ﷺ في الحديثِ الآخرِ: «كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم»[2] المرادُ بالحمد لله فيه: ذكرُ الله تعالى، كما جاءَ في روايةٍ أخرى، فإنَّه رُوي على أوجهٍ، قد أوضحتُها في أوَّل «شرح المهذّب»[3].

منها: لا يُبدأ[4] فيه بذكرِ الله[5].

ومنها: بـ(بسم الله الرحمن الرحيم)[6].

---

(١) كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة الخبر الواحد الصدوق في الأذان، والصلاة، والصوم والفرائض والأحكام (١٣/ ٢٣١).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٥/ ١٧٢، رقم ٤٨٤٠). قال أبو داود: رواه يونس، وعقيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهريّ مرسلاً.

(٣) المجموع (١/ ١١٧).

(٤) في: (ب) «الابتداء».

(٥) أخرجه معمر بن راشد في جامعه (المصنف ١١/ ١٦٣، رقم ٢٠٢٠٨).
في إسناده رجلٌ مبهم، مع الإرسال أو الإعضال.

(٦) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٦٩، رقم ١٢١٠) ومن طريقه:
السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (١/ ٢٨٣، رقم ١٣٩).
والسبكي في الطبقات الكبرى (١/ ١٢).
في إسناده: أحمد بن محمد بن عمران، قال الخطيب في تاريخه (٥/ ٧٧) كان يضعّفُ في روايته، ويطعن عليه في مذهبه.

ومنها: غيرُ ذلك.

وهذا الكتابُ كان ذا بالٍ (ق٢٥/ب) [بل][١] من المهمَّاتِ العِظَام، ولم يَبْدأ فيه رسولُ الله ﷺ بلفظِ الحمدِ وبدأ بالبسملةِ.

ومنها: أنَّه يجوزُ أنْ يُسافرَ إلى أرضِ الكُفَّار، ويبعثُ إليهم بالآيةِ من القُرآنِ ونحوها.

وإنَّما جاءَ النَّهيُ عن المسافرةِ بالقُران أي: بكُلِّه[٢] أو بجملةٍ منه، وذلك أيضًا محمولٌ على ما إذا خِيفَ[٣] وقوعُه في أيدي الكُفَّار، كما سيأتي إنْ شاءَ الله تعالى إيضاحُه في موضِعه.

ومنها: ما استدلَّ به أصحابُنا أنَّه يجوزُ للمُحْدِث والكافرِ مسُّ كتابٍ فيه آيةٌ، أو آياتٌ يسيرةٌ من القرآنِ مع غيرِ القُرآنِ.

ومنها: أنَّ السُّنةَ في المكاتبةِ والرَّسائلِ بين النَّاسِ أنْ يبدأ الكاتبُ بنفسِه، فيقولُ: مِنْ زيدٍ إلى عَمْرو.

وهذه المسألةُ[٤] مختلفٌ فيها، ذكرَ الإمامُ أبو جَعْفر النَّحاسُ في كتابه: «صناعة الكتاب»[٥] أنَّ أكثرَ العلماءِ على أنَّ السُّنةَ أنْ يبدأ بنفِسه كما ذَكرنا.

ثُمَّ روى فيه أحاديثَ وآثارًا كثيرةً:

منها: أنَّ العلاءَ بن الحضرميِّ ﷺ كتبَ إلى رسولِ الله ﷺ، فبدأ بنفسِه[٦].

---

(١) الزيادة من: (أ)، وفي: (ب) «مهمات» بدون أل التعريف.
(٢) في: (أ، ب) «بكلمة».
(٣) في: (ب) «أخيف».
(٤) في: (أ، ب) «مسألة» بدون أل التعريف.
(٥) عُمدة الكتاب (ص: ١٤١).
(٦) أخرجه أبو داود (٥٠٩٢).

وأنَّ ابنَ عُمَر رضي الله عنهما كانَ يقولُ لغِلْمانِه وأولادِه: إذا كتبتُم إليَّ فلا تَبدأُوا بي، وكانَ إذا كتبَ إلى الأمراءِ بدأ بنفسِه.

وعن الرَّبيعِ بن أنسٍ، قالَ: ما كانَ أحدٌ أعظمُ حرمةً من رسولِ الله ﷺ وكانَ أصحابُه رضي الله عنهم يكتبونَ إليه ﷺ، فيبدأون بأنفسِهم.

قال النَّحاسُ[1]: وهذا عند أكثرِ النَّاسِ المذهبُ الصَّحيحُ؛ لأنَّه إجماعُ الصَّحابةِ رضي الله عنهم، وسواءٌ في هذا تصديرِ الكتابِ والعنوانِ.

قالَ[2]: ورخَّص جماعةٌ من العُلماءِ في أنْ يبدأَ بالمكتوبِ إليه، فيقولُ في التَّصديرِ والعنوانِ: «إلى فُلانٍ»، أو: «إلى فُلانٍ من فُلانٍ».

ثمَّ روى بإسنادِه: أنَّ زيدَ بن ثابتٍ كتبَ إلى مُعاويةَ، فبدأ باسمِ مُعاويةَ[3].

وعن محمَّد ابن الحَنَفيَّة أنَّه [قالَ]: لا بأسَ بذلك.

وعن بَكر بن عبد اللهِ، وأيُّوب السَّخْتِيانيِّ مثلُه.

قالَ: وأمَّا العنوانُ فالصَّوابُ أنْ يُكتبَ عليه: «إلى فُلانٍ»، ولا يُكتبَ: «لفُلانٍ»؛ لأنَّه: «إليه» لا: «لَه»، إلا على مجازٍ.

قالَ: هذا هو الصَّوابُ الَّذي عليه أكثرُ العُلماءِ من الصَّحابة والتَّابعين.

ثمَّ روى بإسنادِه[4] عن ابن عُمَر، قالَ: يَكتبُ الرَّجلُ من فُلانٍ إلى فُلانٍ، ولا يَكتبُ لفُلانٍ.

وعن إبراهيم النَّخعيِّ، قال: كانُوا يَكرهُون أنْ يكتُبوا بسم الله الرَّحمن الرَّحيم لفُلانٍ ابنِ فُلانٍ، وكانُوا يكرَهُونه في العنوانِ.

---

(١) عُمدة الكتاب (ص: ١٤١).
(٢) عُمدة الكتاب (ص: ١٤٢).
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/ ٢٣٧، رقم ٢٦٤٠٧).
(٤) لم يرد فيه بإسناد.

قالَ النَّحاسُ:[١] ولا أعلمُ أحدًا من المتقدِّمينَ رخَّصَ في أنْ يكتبَ: لأبي فُلانٍ، عنوانٌ ولا غيره.

قلتُ: فهذه الأحرفُ التي نقلتُها[٢] عن النَّحاسِ ممَّا يحتاجُ إليه، وإنما ذكرتُها؛ لأنَّها ممَّا يَكثُر استعمالُه، فينبغي أنْ يُعرفَ ويُقتدى بالسَّلفِ ﷺ فيها، وبالله التَّوفيقِ.

ومن الفوائدِ التي كنّا فيها:

التَّوقي في الكتابةِ واستعمالِ الورعِ فيها، فلا يُفرِطُ ولا يُفرِّطُ، ولهذا[٣] قالَ النبيُّ ﷺ: «إلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ» ولم[٤] يقل: «مَلِكُ الرُّوْمِ»، لأنَّه لا مُلْكَ له ولا لغيره[٥] بحُكمِ دينِ الإسلامِ، ولا سُلطان لأحدٍ إلا لمن ولّاه رسولُ الله ﷺ، أو ولّاه من أذنَ له رسولُ ﷺ بشرطِه، وإنما يُنفَّذُ[٦] من أحكامِه[٧] ما يُنفِّذُه للضَّرورةِ.

ولم يقلْ إلى هِرَقل فقط؛ بلْ إلى تنوعٍ من الملاطفةِ، فقالَ: «عَظِيْمُ الرُّوْمِ»: أي: الَّذي تُعظِّمه الرُّومُ وتقدِّمُه، وقد أمرَ الله تعالى بإلَانَة القَولِ لمن يُدعى إلى الإسلامِ.، فقال: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤] وغير ذلك.

ومنها: استحبابُ البلاغةِ والإيجازِ، وتحرِّي الألفاظِ الجَزلةِ في المكاتبةِ، فإنَّ (ق٢٦/أ) قولَه ﷺ: «أَسْلِمْ تَسْلَمْ» في نهايةِ الاختصارِ، وغايةِ الإيجازِ

---

(١) عمدة الكتاب (ص: ١٤١).
(٢) في: (أ) «نقلها».
(٣) في: (أ، ب) «فلهذا».
(٤) في: (أ، ب) «فلم» بالفاء.
(٥) في هامش الأصل: الظاهر: «من الكفار».
(٦) في: (ب) «وأن ينفذ».
(٧) في: (أ) «أحكامهم».

والبلاغةِ، وجمعِ المعاني مع ما فيه من بَدِيعِ التَّجنيسِ.

ومنها: أنَّ من أدركَ من أهلِ الكتابِ نبيَّنا ﷺ فآمنَ به له أجران، كما صرَّحَ به هنا، وفي الآخرِ في الصَّحيح: «ثَلاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ مِنْهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ»[1] الحديث.

ومنها: البيانُ الواضحُ أنَّ صدقَ رسولِ الله ﷺ وعلاماتِه، كانَ معلومًا لأهلِ الكتابِ علمًا قطعيًّا، وإنما تَركَ الإيمانَ منهم[2] مَنْ ترك عنادًا وحسدًا وخوفًا على فواتِ مناصبِهم في الدُّنيا.

ومنها: أنَّ من كانَ سببًا لضلالةٍ أو منعِ هدايةٍ كانَ آثمًا؛ لقولِه ﷺ: «وَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْيَرِيسِيِّينَ» وفي هذا المعنى قول الله عز وجل ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣].

ومنها: استحبابُ استعمالِ: «أمَّا بَعْدُ» في الخُطبِ والمكاتباتِ، وقد ترجمَ البخاريُّ رحمه الله تعالى لهذه المسالةِ بابًا في «كتاب الجمعة»[3] وسنبسطُ فيه الكلامَ إنْ شاء اللهُ تعالى.

وأمَّا ألفاظُ اللُّغة التي فيه:

فقوله: «بَعَثَ بِهِ مَعَ دِحْيَةَ» أي: أرسلَه معه، ويُقالُ أيضًا: بَعَثَه وابْتَعثَه، بمعنى: أرسلَه.

وقوله: «مَعَ» هو بفتحِ العينِ على اللُّغةِ الفصيحةِ المشهورةِ، وبها جاءَ القرآنُ. ويقالُ أيضًا بإسكانِها.

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٣٠١١)، ومسلم (٢٤١/ ١٥٤) من حديث أبي موسى الأشعريِّ ﷺ.

(٢) «منهم» لا توجدُ في: (أ)، وفي: «ب» «من ترك منهم».

(٣) (٢/ ٤٠٢، كتاب الجمعة، باب: من قال في الخطبة بعد الثناء: أمَّا بعد).

قالَ صاحبُ المُحكم[١]: «مَعَ» اسمٌ معناه الصُّحْبَة، وكذلك «مَعْ» بسكونِ العينِ غير أنَّ: «مَعَ» المفتوحةِ تكونُ اسمًا وحرفًا، و«مَعْ» المسكَّنةِ حرفٌ لا غير، وأنشد سِيبَويه[٢]:

وريشي منكم وهوايَ مَعْكُم ... وإنْ كانتْ زيارتُكم لِمَامًا

قال اللحيانيُّ: وحكى الكسائيُّ: أنَّ ربيعةَ وغَنَمًا يُسكنون العينَ من «مَعْ»، فيقولُون: «مَعْكُمْ»، و«مَعْنَا». قالَ: فإذا جاءتِ الألفُ واللامُ وألفُ الوصلِ اختلفوا: فبعضهم يفتح العين وبعضهم يُكسِرها، فيقولون: «مَعَ القوم، ومَعَ ابنك»، [و«مَعِ القوم»، و«مَعِ ابنك»][٣] والفتحُ: كلامُ عامَّةِ العربِ، وبسطَ الكلامَ فيها، وقد أوضحتُه مع كلامِ الأزهريِّ[٤] وغيره ونقَّحتُه في كتابِ: «تهذيب الأسماء[٥] واللغات»[٦] وبالله التَّوفيقُ.

وأمَّا دِحْيَة: فيُقال بفتحِ الدَّالِ وكسرِها، لغتان مشهورتان، واختُلف في الرَّاجحةِ منهما. وهو:

دِحْيَة بن خَلِيْفة بن فَرْوَة بن فَضَالَة بن زَيْد بن امْرِئ القَيْس بن الخَزْج[٧] - بخاء معجمة مفتوحة، ثم زاي ساكنة، ثم جيم - ابن عامِر بن بَكْر بن عامِر الأكبر ابن عَوْف، وهو: زَيْد اللَّات بن رُفَيدة - بضمِّ الرَّاء، وفتحِ الفاءِ - ابن ثَوْر بن كَلْب بن وَبَرَة - بفتح الباء - ابن تَغْلب - بالغين المعجمة - ابن حُلْوان بن عِمْران

---

(١) (١/ ٣٤).
(٢) الكتاب (٣/ ٣١٨، باب الظروف المبهمة غير المتمكنة).
(٣) الزيادة من: (أ، ب).
(٤) تهذيب اللغة (١/ ١٢٣).
(٥) «الأسماء» لا توجدُ في: (ب).
(٦) القسم الثاني (٢/ ١٤٠).
(٧) في: (أ) «الخزرج» هو خطأ.

ابن الحَاف - بالمهملة والفاء - ابن قُضَاعَة الكَلْبيُّ[١] ، [رضي الله عنه][٢] .

قالَ ابنُ الكلبيُّ[٣]: واسمُ الخَزْج[٤] زيدٌ سُمِّي بذلك؛ لعِظَم بَطنه، وكان دِحْية رضي الله عنه من أجملِ النَّاس وجهًا، وكانَ جبريلُ عليه الصلاة السلام يأتي النبيَّ ﷺ في صُورةِ دِحْية رضي الله عنه.

قالَ محمَّد بن سَعد: أسلمَ دِحْيةُ قديمًا، ولم يشهد بَدرًا[٥].

وشهدَ المشاهدَ بعد بَدرٍ مع رسولِ الله ﷺ، وبقي إلى خلافةِ مُعاويةَ[٦].

و[٧] قالَ غيرُه: شهدَ اليَرمُوك، وسكنَ «المِزَّة»[٨] قريةٌ بقربِ دِمِشقَ[٩].

---

(١) ترجمته في: معجم الصحابة، للبغوي (٢/ ٢٩٢)، معرفة الصحابة، لابن منده (٢/ ٥٤٩)، معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (٢/ ١٠١٢)، الاستيعاب (٢/ ٤٦١)، أسد الغابة (٢/ ١٩٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٣٥)، الإصابة (٢/ ٣٨٤).

في هامش الأصل: «هذا الذي ذكره من هذا النسب نقله من كتاب الحافظ أبي عمر (الاستيعاب ٢/ ٤٦١) بنصه، إلا أنّ في كتابه: عامر الأكبر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة. والذي وقع هنا من قوله: عوف، وهو زيد اللات، وهو خطأ محض لا أدري أمن الكاتب هو، أم وقع في الأصل هكذا، والصواب ما ذكره الكلبي وغيره من علماء النسب عامر الأكبر بن عوف بن بكر بن عوف بن عذرة، فأسقط أبو عمر بين عوف وعذرة بكرًا وعوفًا، والصواب إثباتهما».

(٢) الزيادة من: (أ، ب).

(٣) نسب معد (٢/ ٣٦٦).

(٤) في: (أ) «الخزرج» وهو خطأ.

(٥) الطبقات الكبرى (٤/ ٢٤٩).

(٦) نقله ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ٢٥١) عن الواقدي.

(٧) في: (أ، ب) بدون الواو.

(٨) تقع في الجهة الغربية من مدينة دمشق، تضمُّ أحياء كيوان، والربوة، والمزّة القديمة، وجبل المزة، والدارات الغربية والشرقية. وكانت المزة القديمة قريةٌ تشرف على مدينة دمشق وغوطتها من جهة الغرب، على سفوح التلال التي تمثل امتدادًا لطيّة قاسيون نحو الجنوب الغربي عبر خانق الربوة، وضُمت إلى مدينة دمشق بتاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٤٨م، وما تزال تحتفظ ببعض الآثار القديمة كالحمام ومزار الصحابي دحية الكلبي. المعجم الجغرافي، للقطر العربي السوري (٥/ ٢٣١).

(٩) قاله ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧/ ٢٠١).

قالَ الواقديُّ: وكانَ بعثُ الكتابِ ولُقْي دِحْيةَ رضي الله عنه لِعظيم بُصْرى في المحرّمِ سنة سبعٍ من الهجرة[١]، والله أعلم.

أمَّا بُصْرى[٢]: فبضمِّ الباءِ، وهي مدينةُ حُوران مشهورةٌ ذاتُ قلعةٍ، وهي قريبةٌ من طرف العمارةِ والبريةِ التي بين الشَّام والحِجَاز.

وأمَّا قوله ﷺ: «أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ» فهي بكسر الدَّال، وهي دعوة الإسلام، أي: آمرك بكلمة التَّوحيد، ووقعتْ هذه اللفظة في رواية لمسلم[٣] «بِدَاعِيَةِ الإِسْلامِ» أي الكلمة الداعية إلى الإسلام[٤].

وأمَّا قولُ الله سبحانه وتعالى (ق٢٦/ب): ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟﴾ [آل عِمرَان: ٦٤] فبفتحِ اللامِ.

قالَ أهلُ العربيَّةِ: أصلُه «تعالَيُوا»؛ لأنَّ الأصلَ في الماضي: «تعالى»، والياءُ منقلبةٌ عن واوٍ؛ لأنَّه من العُلوّ، فأبدلتْ الواوُ ياءً لوقوعِها رابعةً، ثمَّ أبدلتِ الياءُ ألفًا، فإذا جاءتْ واوُ الجمعِ حُذفتْ لالتقاءِ السَّاكنين، وبقيتِ الفتحةُ تدلُّ عليها، تقولُ للرَّجلِ إذا دعوتَه: تعالَ، وللرَّجلين: تعالَيا،

---

(١) تهذيب الكمال (٨/ ٤٧٥).

(٢) مدينة ومركز ناحية في حوران، تتبع منطقة ومحافظة درعا، تقع في الطرف الجنوبي الشرقي للنقرة، في منطقة سهيلة هادئة التموج، يكثر وعرها ورقّها في الشمال الشرقي، وتنحدر بلطف نحو الغرب، تخطها أودية الزّيدي والرقيق والزعتري، وفيها نبع صغير يسمّى: الجهير. يتميز موقع بصرى بوقوعه بين الجبل والسهل والجاة والبادية، مما يفسر أهميتها كمحطة تجارية عبر التاريخ، وهي تبعدُ عن مدينة درعا(٤٠) كيلو متر باتجاه الشرق، لها تاريخ مغرق في القدم. المعجم. المعجم الجغرافي، للقطر السوري (٢/ ٣١٩).

(٣) (٣/ ١٣٩٧، بدون رقم).

(٤) المنهاج (١٢/ ١٠٩). من قوله: «فهي بكسر الدال» إلى قوله: «بدعاية الإسلام» سقط من: (ب).

وللجماعةِ: تعالَوا، وللمرأتين: تعالَيا، وللنِّسوةِ: تعالَين - بفتحِ اللامِ - في جميعِ ذلك.

وأمَّا قوله ﷺ: «فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْيَرِيسِيِّنَ» فهو بفتحِ الياءِ، وكسرِ الرَّاء، وبالسين المهملة - ويقال: الأريسيين، وهو أكثر استعمالا عند أهل اللُّغة، وفي روايات الحديث أيضا، وعلى هذا اختلفَ في لفظِه[1] :

فروي بيائين بعد السِّين، وبفتحِ الهمزةِ وكسرِ الرَّاء.

وروي الإِرِّيسين بكسرِ الهمزةِ وكسرِ الرَّاء المشدَّدة وبياء واحدةٍ بعد السِّين.

وروي: الأَرِيسين بفتحِ الهمزةِ، وكسر الراء المخففَّة، وبياءٍ مخفَّفةٍ بعد السِّين، وهم الأكَّارون أي: الفلاحونَ والزُّراعونَ.

ومعناه: أنَّ عليكَ إثمَ رعاياكَ الَّذين يتَّبعونكَ وينقادونَ بانقيادِكِ، ونبَّه بهؤلاءِ على جميعِ الرَّعايا؛ لأنَّهم الأغلبُ؛ ولأنَّهم أسرعُ انقيادًا، فإذا أسلَمَ أسلَموا، وإذا امتنعَ امتَنعوا.

وهذا الَّذي ذكرناه أنَّهم الأكَّارون هو الصَّحيحُ المشهورُ، وقد جاءَ مصرحًا به في روايةٍ رويناها في «دلائل النبوة» للبَيهقيِّ[2] ولغيرِه: «فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَكَّارِيْنَ». وقيلَ فيه غيرُ ذلك ممَّا لا نرتَضيه، والله أعلم.

قوله: «كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخَبُ» هو بفتحِ الصَّادِ والخاءِ.

قالَ أهلُ اللُّغةِ: الصَّخَب والسَّخَب اختلاطُ الأصواتِ[3]، يقالُ[4] منه:

---

(١) في: (أ) «ضبطه».
(٢) (٤/ ٣٧٧).
(٣) الغريبين، للهروي (٤/ ١٠٦٥).
(٤) في: (أ) «ويقال».

صَخِبَ بفتحِ الصَّادِ وكسرِ الخاءِ، فهو صَخَّابٌ.

قوله: «لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ».

أمَّا قوله: (أَمِر) فهو: - بفتحِ الهمزةِ، وكسرِ الميمِ - ومعناه: عَظُمَ، أصله[1] من الكَثرةِ.

وأمَّا أبو كَبْشَة[2] فقيلَ: هو رجلٌ من خُزَاعَة كانَ يعبدُ الشِّعْرَى، ولم يوافِقْه أحدٌ من العربِ على ذلكَ، فشبَّهوا النبيَّ صلى الله عليه وبارك وسلم به؛ لمخالفتِه ﷺ[3] إيَّاهم في دينِهم كما خالَفهم أبو كَبْشَةَ.

روينا عن الزُّبَير بن بكَّار في كتابِه: «الأنساب» قالَ: ليسَ مرادُهم[4] عيبُ النبيِّ ﷺ وبارك، وإنما أرادُوا مجرَّد التَّشبيه.

وقيلَ: أبو كَبْشَةَ جدٌّ[5] للنبيِّ[6] ﷺ من قبلِ أمِّه، قاله ابن قُتَيبة[7] وغيره.

وقيلَ: كانَ أبوه من الرَّضاعةِ يُدعى أبا كَبْشة، وهو الحارِثُ بن عبد العُزَّى بن رِفَاعة السَّعديُّ، حكاه الإمامُ أبو الحسن عليُّ بن خَلَف بن بطَّال[8] رحمه الله تعالى.

---

(١) في: (أ، ب) «وأصله» بزيادة الواو.
(٢) ترجمته في: الإكمال (٠٧/ ١٥٦)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ١٩٧٠)، التبصير (٣/ ١١٨٣)، تصحيفات المحدثين (٢/ ٧٣٦).
(٣) قوله: «ﷺ» لا يوجدُ في: (أ، ب).
(٤) في: (ب) «من الاسم».
(٥) عند ابن قُتيبة: «جدّ جدّ النبي ﷺ لأمّه».
(٦) في: (أ) «النبي».
(٧) غريب الحديث (١/ ٢٧٣).
(٨) في شرحه على البخاري (١/ ٥٠).

وأمَّا بَنُو الأَصْفَرِ: فهم الرُّومُ.

قالَ ابنُ الأنباريِّ: سُمُّوا به؛ لأنَّ جيشًا من الحَبشةِ غلبَ على ناحيتِهم في وقتٍ فوطىءَ نساءَهم، فولدنَ أولادًا صُفرًا من[1] سوادِ الحبشةِ وبَياضِ الرُّومِ[2]، والله أعلمُ.

وقال إبراهيمُ الحربيُّ: نُسبوا إلى الأصفَر بن الرُّومِ بن عَيْصُو بن إسحاق ابن ابراهيم.

قالَ القاضي عياضُ[3]: هذا أشبَه من قولِ ابنِ الأنباريِّ[4].

قوله: «وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ صَاحِبُ إِيلِيَاءَ، وَهِرَقْلَ سُقُفًّا عَلَى نَصَارَى الشَّامِ».

أمَّا ابنُ النَّاطُورِ: فروي بالطَّاءِ المهملةِ وبالمعجمةِ.

و«هِرَقلُ» هنا مفتوحةُ[5] اللامِ، وهو مجرورٌ معطوفٌ على إيلياء، أي: صاحبُ ايلياء، وصاحبُ هِرَقل.

ووقعَ هنا سُقُفًا - بضمِّ السِّين والقافِ وتشديدِ الفاءِ - ويُروى أُسْقُفا أيضًا[6] - بضمِّ الهمزةِ مع تشديدِ الفاءِ وتخفيفِها - ذكرها ابنُ الجَواليقيِّ[7] وغيره.

---

(١) في: (أ) «بين».
(٢) نقله القاضي عياض في الإكمال (١/ ١٢٣).
(٣) «عياض» لا توجد في: (أ).
(٤) الإكمال (١/ ١٢٣).
(٥) في: (أ، ب) «مفتوح اللام».
(٦) «أيضًا» لا توجدُ في: (أ).
(٧) المُعَرَّب (ص: ١٤٤، ف٥٤).

والأشهرُ: أُسْقُفًّا - بالهمزةِ وتشديدِ الفاءِ[١] - (ق٢٧/أ) وجمعُه: أَسَاقِفَةُ وأَسَاقِفُ، وفي بعضِ الأصولِ: سُقِّف - بضمِّ السِّين وكسرِ القافِ المشدَّدة - أي جعلَ أُسْقُفًّا. ويقالُ أيضًا: سُقْف، كقُفْل[٢].

وهو للنَّصارى رئيسُ دينِهم، وقاضِيهم.

قوله: «فَقَالَ بَعْضُ بَطَارِقَتِهِ» هم قُوَّادُ مُلُوكِ الرُّومِ وخواصُّ دولتِهم، وأهلُ الرَّأيِ والشُّورى منهم، وهو[٣] - بفتحِ الباءِ - واحدُهم بِطْرِيق بكسرِها.

قوله: «وَكَانَ حَزَّاءً» هو بفتحِ الحاءِ وتشديدِ الزَّاي وبالمدِّ، ويقالُ فيه: الحَازِي، وهو المتَكَهِّنُ.

قوله: «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ مَلِكَ الْخِتَانِ قَدْ ظَهَرَ» هذا قد ضُبطَ على وجهين:

أحدُهما: «مَلِك» بفتحِ الميمِ وكسرِ اللامِ.

والثَّاني: «مُلْك» بضمِّ الميمِ وإسكانِ اللامِ.

وكلاهما صحيحٌ، ومعناه: رأيتُ المُلْكَ قد صارَ لطائفةٍ مختتنينَ[٤].

قوله: «فَلَا يُهِمَّنَّكَ شَأْنُهُمْ» هو بضمِّ الياءِ، يقال: أهمَّني الأمرُ أي: أَقْلَقَني وحَزَنَني. ومرادُه أنَّ هؤلاءِ أحقرُ منْ أنْ يهتَّم لهم، أو يُبالى بِهم.

و«الشَّأْنُ»: الأمرُ.

قوله: «وَابْعَثْ إِلَى مَدَائِنِ مُلْكِكَ، فَلْيَقْتُلُوا مَنْ فِيهِمْ مِنَ الْيَهُودِ» يعني:

---

(١) من قوله: «تشديد الفاء» الأولى، إلى هنا سقط من: (ب).
(٢) في: (أ) «أي كقفل».
(٣) في: (أ، ب) «هم».
(٤) في: (ب) «تختتن».

أهلَ مدائنَ مُلْكِك، فيقتُلوا[١] مِنْ بين أظهُرهم من اليَهودِ.

والمدائنُ: بالهمزِ وتركِه لغتان، الهمزُ أفصحُ وأشهرُ، وبه جاءَ القرانُ.

قالَ الجوهريُّ[٢]: مَدَن بالمكانِ أقامَ به، ومنه سُمِّيت المدينةُ، وهي فَعِيْلَة وتجمعُ على مَدَائِنَ بالهمزِ.

قالَ: وتُجمعُ أيضًا على مُدْن، ومُدُن[٣] بإسكانِ الدَّال وضمِّه[٤]، وفيه قولٌ آخرَ أنَّها مَفْعَلة من: دِنْتُ، أي: مَلَكتُ.

قالَ: وسألتُ أبا عليٍّ الفسويَّ عن همزِ مَدائِن، فقالَ: فيه قولان، من جعلَه فَعِيْلَةً من قولكَ: مَدَن بالمكانِ أي أقامَ. هَمَزَهُ، ومن جعلَه مَفْعِلَةً[٥] من قولكَ: دِيْنَ، أي مُلِكَ لم يهمزْ، كما لا يُهمزْ مَعَايِش.

قالَ: وإذا نَسَبْتَ إلى مدينةِ النبيِّ ﷺ قلتَ: مَدَنيٌّ. وإلى مدينةِ المنصورِ: مَدِينيٌّ. وإلى مدائنِ كسرى: مَدَايِنِيٌّ، للفرقِ بين النَّسب؛ لئلا تختلطَ. هذا كلامُ الجوهريِّ.

وقولُه في الفرقِ بين النَّسبِ محمولٌ على الغالبِ، وإلا فقد جاءَ فيه خلافُ ذلك، كما ستراه في مواضعِه إنْ شاءَ الله تعالى.

قوله: **«قَالَ هِرَقْلُ: هَذَا يَمْلِكُ هَذِهِ الأُمَّةِ قَدْ ظَهَرَ»** هكذا[٦] ضبطناه عن أهلِ التَّحقيقِ، وكذا هو في أكثرِ أصولِ بلادِنا: «يَمْلِك» بياءٍ مفتوحةٍ على أنَّه

---

(١) في: (ب) «فليقتلوا».
(٢) الصحاح (٦/ ٢٢٠١، باب النّون، فصل الميم).
(٣) في: (ب) «مدنن».
(٤) في: (أ، ب) «وضمها».
(٥) في: (أ) «فعيلة».
(٦) في: (أ) «كذا».

فعلُ مضارعٍ[(١)]، وكذا حكاه صاحبُ المطالعِ عن بعضِ الرُّواة، ثمَّ قالَ: وأظنُّه تصحيفًا. ورُوي[(٢)] «مُلْك» بضمِّ الميمِ وإسكانِ اللامِ، ورواه أكثرُهم: [«مَلِك»][(٣)] بفتحِ الميمِ وكسرِ اللامِ.

فأمَّا هاتانِ الروايتان فظاهرتان، وأمَّا الأُولى التي ظنَّها صاحبُ المطالعِ تصحيفًا، فصحيحةٌ أيضًا، ومعناها هذا المذكورُ يمْلك الأمةَ، وهو قد ظهرَ.

والمرادُ بالأمَّة هنا: أهلُ العصرِ.

قوله: «كَتَبَ إِلَى صَاحِبٍ لَهُ بِرُومِيَةَ» هي بتحفيفِ الياءِ المدينةُ المعروفةُ للرُّومِ، وكانتْ مدينةُ رئاستِهم.

قوله: «فَلَمْ يَرِمْ حِمْصَ» هي[(٤)] بفتحِ الياءِ وكسرِ الرَّاء، أي لم يُفارقها.

و«حِمْصُ» غيرُ مصروفةٍ؛ لأنَّها عجميةٌ علمُ مدينةٍ[(٥)].

قوله: «فَأَذِنَ لَهُمْ فِي دَسْكَرَةٍ» هو بفتحِ الدَّالِ والكافِ وإسكانِ السِّين بينهما، وهو بناءٌ كالقصرِ حولَه بُيوتٌ.

قوله: «يَا مَعْشَرَ الرُّومِ، هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ وَالرُّشْدِ، وَأَنْ يَثْبُتَ مُلْكُكُمْ، فَتُبَايِعُوا هَذَا النَّبِيَّ».

أمَّا المَعْشرُ: فقالَ أهلُ اللُّغةِ هم الجمعُ الَّذين شأنُهم واحدٌ، فالإنسُ معشرٌ، والجنُّ معشرٌ (ق٢٧/ب)، والأنبياءُ عليهم الصلاة والسلام معشرٌ،

---

(١) من قوله: «مضارع وكذا» إلى قوله: «والصاد المهملتين، أي: نفروا» سقطت لوحة كاملة من نسخة: (ب).

(٢) في: (الأصل) «وأروي».

(٣) الزيادة من: (أ).

(٤) في: (أ) «هو».

(٥) في: (أ) «مؤنثة».

والفقهاءُ معشرٌ، والجمعُ: مَعاشِر.

وأمَّا الفَلاحُ: فالفوزُ والبقاءُ والنجاةُ.

وأمَّا الرُّشدُ: فيقالُ بضمِّ الرَّاءِ، وإسكانِ الشِّين وبفتحِهما لغتان، وهو خلافُ الغيِّ.

قالَ أهلُ اللُّغةِ: الرُّشدُ إصابةُ الخيرِ.

وقالَ الهرويُّ[١]: هو الهديُ والاستقامةُ، وهو بمعناه. يقال: رَشِد بكسرِ الشِّين يَرْشَدُ بفتحِها، ورَشَد بفتحِها يَرْشُدُ بضمِّها لغتان. والرَّشادُ كالرُّشدِ، وهما مصدرانِ.

وأمَّا قوله: «فَتُتَابِعُوا هَذَا النَّبِيَّ» فكذا[٢] هو في أكثرِ الأصولِ: «فتتابعوا» من المتابعةِ، وهي: الاقتداءُ. وفي بعضِها: «فنبايع»، وهو بمعناه. وفي بعضِها: «فتبايعوا» بالباءِ الموحدَّة من البَيعةِ، وكلُّه صحيحٌ.

قوله: «فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ» هو بالحاءِ والصَّادِ المهملتين، أي: نَفَروا، ويقال: جَاضَ بالجيمِ والضَّادِ المعجمة، بمعنى حَاصَ. قاله أبو عُبيد[٣] والخطابيُّ[٤] وغيرهما.

قالَ أبوعبيد[٥]: معناهما عَدَل عن الطَّريق.

وقالَ أبو زيدٍ: معناه بالحاءِ: رَجَع، وبالجيمِ: عَدَل.

---

(١) الغريبين (٣/ ٧٤٤).

(٢) في (أ): «فهكذا».

(٣) غريب الحديث (٤/ ٢٦٧)، ونقل عن الأصمعي أنه قال: المعنى فيهما واحدٌ. وفي (٤/ ٣٦٧) قال: وهما في المعنى سواءٌ، ولم ينسبه إلى أحد.

(٤) غريب الحديث (١/ ٣٣١).

(٥) الغريبين في القرآن والحديث (٢/ ٥١٧).

قوله: «قُلْتُ مَقَالَتِي آنِفاً» أي قريبًا، وهو بالمدِّ وبالقصرِ، وبالمدِّ[١] أشهرُ، وبه قرأ جمهورُ القُرَّاءِ السَّبعةِ رحمهم اللهِ، والله أعلمُ.

قوله: «ورواه صَالِح بن كَيْسان[٢]، ويُونس[٣]، ومَعْمَر[٤]، عن الزُّهريِّ» يعني: أنَّ هؤلاءِ الثَّلاثةِ تابَعوا ووافَقوا شُعيبًا في روايةِ هذا الحديثِ عن الزُّهريِّ، وقد تقدَّم بيانُهم كلُّهم، إلا:

صالِح بن كَيْسان[٥]: وهو أبو محمَّد، ويقال: أبو الحارثِ صالِح بن كَيْسان الغِفَاريُّ مولاهم، المَدَنيُّ[٦].

وقيلَ: مولى بني عَامِر، وقيل: مولى آل مُعَيقِيب الدَّوسيِّ، وصالِحٌ هذا مُؤدِّب ولدِ عُمَر بن عبد العزيز.

رأى: عبد الله بن عُمَر، وابنَ الزُّبَير ﷺ.

وقال يحيى بن مَعِين[٧]: سمعَهما، وسَمِع جماعاتٍ من التَّابعين.

روى عنه من التَّابعين: عَمرو بن دِيْنار[٨]، ومُوسى بن [عُقْبَةَ][٩]، ومحمَّد

---

(١) في: (أ) «والمدُّ».
(٢) أسند المؤلف في الجهاد (٢٩٤٠، ٢٩٤١).
(٣) أسندها المؤلف في الاستئذان (٦٢٦٠).
(٤) أسندها المؤلف في التفسير (٤٥٥٣).
(٥) من قوله: «يونس ومعمر» إلى هنا سقط سطر كامل من: (ب).
(٦) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣٥٩)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٨٣)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٢٠)، تهذيب الكمال (١٣/ ٧٩)، تذهيب التهذيب (٤/ ٣٢٦)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٣٤١)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٩٩)، تقريب التهذيب (٢٨٨٤)، خلاصة الخزرجي (١/ ٤٩٤).
(٧) سؤالات ابن الجُنيد (ص: ١٤٢).
(٨) وهو من أقرانه.
(٩) في: (الأصل) «عيينة»، وهو خطأ، والتصويب من: (أ، ب).

ابن عَجْلان، ومن غيرهم: مالِك، وابن عُيَيْنة، ومَعْمر وآخرون.

سُئِلَ عنه أحمدُ بن حَنبل، فقالَ: بخٍ بخٍ[(١)].

قال الحاكمُ أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله النَّيسابوريُّ: توفِّي صالحُ بن كَيْسان، وهو ابنُ مئةِ سنةٍ ونيف وستين سنة، وكانَ لقيَ جماعةً من أصحابِ رسول الله ﷺ، ثمَّ بعد ذلك تلمذَ على الزُّهريِّ، وتلقَّن منه العلمَ، وهو ابنُ تسعين سنة، ابتدأ بالتَعلُّمِ، وهو ابنُ سبعين[(٢)] سنة[(٣)].

قال يحيى بن مَعِين: وصالحُ أكبرُ من الزهريِّ[(٤)(٥)].

رحمة الله عليهم أجمعين، والله أعلمُ، [وله الحمدُ والمنّةُ، وبه التَّوفيقُ والعِصمةُ][(٦)].

❁❁❁❁❁

(١) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٤١١).

(٢) في: (أ) «تسعين».

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٣٧٢). وعقّب عليه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/ ٥٣٧) بقوله: هذه مجازفة قبيحة مقتضاها أنَّ يكونَ صالح بن كيسان وُلِد قبل بعثة النبيِّ ﷺ، وما أدري من أين وقع ذلك للحاكم.
وقال الذهبي في السير (٥/ ٤٥٦) معلّقا عليه بقوله: وهم الحاكم في قوله، صالح عاش نيّفًا وثمانين سنة ما بلغ التسعين، ولو عاش كما زعم أبو عبد الله، لعُدَّ في شباب الصحابة فإنّه مدنيٌّ، ولكان ابن نيف وثلاثين سنة وقت وفاة النبيِّ ﷺ، ولو طلب العلم كما قال الحاكم، وهو ابن سبعين سنة، لكان قد عاش بعدها نيفًا وتسعين سنة، ولسمع من سعد بن أبي وقّاص، وعائشة، فتلاشى ما زعمه.

(٤) تاريخ ابن مَعين، رواية الدُّوري (٢/ ٢٦٤).

(٥) متكرر هذه الترجمة في: (ص: ٣٧٥).

(٦) الزيادة من: (أ، ب).

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

٢ - كتاب الإيمان[(١)]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١ - بَابُ الإِيمَان: وقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»[(٢)]

وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، [وَقَالَ تَعَالَى][(٣)]: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴿١٧﴾﴾ [محمد: ١٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤][(٤)] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] (ق٢٨/أ). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢]. وَالْحُبُّ فِي اللهِ وَالْبُغْضُ فِي اللهِ مِنَ الإِيمَانِ.

---

(١) في هامش الأصل: «قال شيخنا ابن كثير الإمام: عقده كتاب الإيمان بعد ذكر الوحي مناسبٌ؛ لأنَّ أول خير نزل إلى الأرض من السَّماء، هو الوحيُ، ثمَّ أول ما يجب على المكلّف بعد ذلك الإيمانُ، وقد اختلف العلماءُ في أول واجب على المكلّف على أقوال يرجع حاصلها في الحقيقة إلى أنَّ الإيمان والوسائل إليه وشروطه» انتهى.

(٢) أسنده المؤلف في الباب الذي بعده برقم (٨) من حديث عكرمة بن خالد، عن ابن عمر. وقال الحافظ في التغليق (١٩/٢): وفي بعض النسخ أسنده في الباب. واقتصار المؤلف على طرفه فيه: تسمية الشيء باسم بعضه، والمرادُ: باب هذا الحديث، كما قال الحافظ في فتح الباري (٤٦/١).

(٣) الزيادة من: (أ).

(٤) هذه الزيادة لا توجد في: (أ).

وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رحمه الله تعالى إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ: إِنَّ لِلإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُوداً وَسُنَناً، فَمَنِ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ، فَإِنْ أَعِشْ فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أَمُتْ[1] فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ[2].

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البَقَرَة: ٢٦٠].

وَقَالَ مُعَاذٌ رضي الله عنه: اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً[3].

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: الْيَقِينُ الإِيمَانُ كُلُّهُ[4].

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: لَا يَبْلُغُ عَبْدٌ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ[5].

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣]، أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِيَّاهُ دِيناً وَاحِداً[6].

---

(١) في الإيمان لابن أبي شيبة: «وإنْ أنا متُّ».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف (٣١٠٨٤)، وفي (٣٥٨٤٣)، وفي الإيمان (١٣٥). وقال الحافظ في التغليق (٢/ ٢٠): وهو إسناد صحيحٌ، ورجاله ثقاتٌ.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣١٠٠٠)، وفي الإيمان (١٠٥)، وأحمد في السنة، رواية عبد الله (٧٩٧) واللفظ لأحمد، وعند ابن أبي شيبة زيادة: «يعني: نذكر الله»، قال الحافظ في الفتح (١/ ٤٨): وصله أحمد وأبو بكر أيضًا بسند صحيح.

(٤) أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (القسم الأول ٣/ ١٠٠، رقم ٣٩٩٣). وقال الحافظ في التغليق (٢/ ٢٢): أبو ظبيان اسمه: حصين بن جندب، متفق على الاحتجاج به، وهذا موقوفٌ صحيحٌ.

(٥) قال الحافظ ابن رجب في الفتح (١/ ١٤)، وابن حجر في التغليق (١/ ٢٤) لم أقف عليه، وفي الترمذي (٢٤٥١)، والمستدرك (٤/ ٣١٩) من حديث عطية السعدي، عن النبي ﷺ، قال: لا يبلغُ العبد أن يكونَ من المتّقين، حتّى يدعَ ما لا بأس به حذرًا لما به بأس. قال الحافظ ابن رجب: في إسناده مقال.

(٦) أخرجه عبد بن حميد في تفسيره، والفريابي في تفسيريهما، كما في التغليق (٢/ ٢٤)، قال الحافظ ابن حجر: وهذا إسناد صحيحٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] سَبِيلاً وَسُنَّةً[(١)]، دُعَاؤُكُمْ: إِيمَانُكُمْ[(٢)].

٨ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»[(٣)].

طرفه: ٤٥١٤. تحفة ٧٣٤٤.

الشَّرحُ:

اعلم: أنَّ البخاري رحمه الله ورضي عنه كان مع ما تقدَّم وصفه به من: الجَلالة، و[(٤)]الديانة، والإتقان، والحفظ، والعناية وغيرها مُتمسكًا أحسنَ تمسُّك بالكتاب والسُّنة، وما كان عليه سلف الأمة رضي الله عنهم مُعتَنيا بالتَّنقيب عن ظواهر الكتاب والسُّنة وبواطِنهما، مُناديًا بها.

ومن دلائل ذلك: ترتيبه كتابه على هذا الترتيب الَّذي لم يسبق إليه: فبدأ بعد مقدِّمة الكتاب في بيان ابتداء الوحي بذكر كتاب الإيمان، ثم كتاب الصلاة بمقدِّماته التي هي: كتاب الطهارة من الوضوء، والغُسْل، والتَّيمم، وأحكام الحيض، ثم بكتاب الزَّكاة وما يتعلق بها، ثم بكتاب الحجّ ومتعلقاته،

---

(١) أخرجه الثوري في تفسيره (٢٥٠)، وقال الحافظ ابن حجر في التغليق (٢/ ٢٥): هذا حديثٌ صحيحٌ. وقال: وتفاسير الصحابة عند جمهور العلماء المتقدمين على ما نقله الحاكم أبو عبد الله، محمولة على الرّفع، وبعض المحدّثين حمل ذلك على ما يتعلّقُ بأسباب النزول، وما أشبهها، وهو واضحٌ، والله أعلم.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٩/ ٣٥).

(٣) وأخرجه أيضًا مسلم (٢٢/ ١٦). انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (٢/ ٢٥٩، رقم ١٣٩٣).

(٤) في (أ): «في الديانة»، بدل: «والديانة».

ثم كتاب الصّوم.

وقصد رحمه الله ورضي عنه الاعتناءَ بالتّرتيب الذي رتّبه رسول الله ﷺ في هذا الحديث الّذي هو من أعظم قواعد الدِّين كما ستراه في شرحه إن شاء الله تعالى.

وقد وقع في روايات في الصَّحيح تقديم الحجّ على الصّوم[(١)]، وفي روايات تقديم الصّوم، فقدَّم البخاري رحمه الله تعالى رواية تقديم الحجّ، وسلك[(٢)] في كتابه أيضًا مسلكا آخر حسنًا، وهو أنه يبتدئ كلَّ كتاب من كتبه بذكر:

(بسم الله الرحمن الرحيم) عملا بقوله ﷺ (كل أمر ذي بال لايبدأ فيه بالحمدلله، فهو أجذمُ).

وفي رواية: بـ(بسم الله الرحمن الرحيم).

وفي رواية: (بذكر الله)، وقد سبق بيانه في شرح حديث قصة هِرَقل[(٣)]

---

(١) وقع هنا تقديم الحج على الصوم، وعليه بنى البخاريُّ ترتيبه، لكن وقع في مسلم (١٦/٢٠) من رواية سعد بن عبيدة، عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحجّ، قال: فقال رجلٌ: والحجّ، وصيام رمضان، فقال ابن عُمر: لا، صيام رمضان والحجّ، هكذا سمعتُ من رسول الله ﷺ، انتهى.
ففي هذا إشعارٌ بأن رواية حنظلة التي في البخاري مروية بالمعنى، إمّا لأنه لم يسمع ردّ ابن عمر على الرّجل لتعدد المجلس، أو حضر ذلك ثمّ نسيه، ويبعد ما جوزه بعضهم أن يكونَ ابن عمر سمعه من النبيّ ﷺ على الوجهين ونسي أحدهما عند ردّه على الرّجل، ووجه بُعده أن تطرق النيسان إلى الرّاوي عن الصحابي أولى من تطرقه إلى الصّحابيّ، كيف وفي رواية مسلم من طريق حنظلة بتقديم الصوم على الحج، ولأبي عوانة من وجه آخر عن حنظلة أنه جعل صوم رمضان قبل، فتنويعهُ دالٌ على أنه روي بالمعنى، ويؤيده ما وقع عند البخاري في التفسير (٤٥١٤) بتقديم الصيام على الزكاة، أفيقال إن الصحابيّ سمعه على ثلاثة أوجه، هذا مستبعدٌ، والله أعلم. فتح الباري (١/ ٥٠).
(٢) في: (أ) «وسلك أيضًا في كتابه».
(٣) (١/ ٤٢٠).

وهذا وإن كان يغني عن[1] البسملة في أول الكتاب، فهو احتياطٌ، وزيادة اعتناء، ومحافظةٌ على التمسُّك بالسُّنة.



اعلم: أنَّ «كتاب الإيمان»، هو أهمّ الكتب بلا شكٍ، والاعتناءُ بتحقيقه أهمّ من غيره، وقد جمعَ البخاريُّ رحمه الله تعالى فيه هنا جملةً صالحةً، وهي مع ذلك مشتملةٌ على ما تركه من أحاديث كتاب الإيمان كما ستراه إن شاء الله تعالى في شرحه، ونحن نرى تأخير كلَّ قاعدة إلى الباب اللائقِ بها من تراجم البخاري؛ لكن تقدَّمُ ما تدعو الحاجةُ إلى (ق٢٨/ب) تأصيله وتمهيده؛ ليتقرَّر الأصول، ثمَّ نحيلُ عليها ما احتجنا فيه إلى حوالة، ونقدِّم على ذلك بيان الأسماء واللُّغات المذكورة في الباب مختصرا على عادتنا، وبالله التوفيق.



في بيان الرُّواة

أمَّا ابن عمر ﵄، فهو:

أبو عبد الرَّحمن عَبْد الله بن عُمَر بن الخطَّاب القُرَشِيُّ، العَدَوِيُّ، المَكِيُّ[2].

(١) في: (أ) «عنه».

(٢) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٢/ ٥٣)، معجم الصحابة، للبغوي (٣/ ٤٦٨)، معجم الصحابة، لابن قانع (٢/ ٥٢٢)، معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (٣/ ١٧٠٧)، الاستيعاب (٣/ ٩٥٠)، أسد الغابة (٣/ ٣٤٧)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٢٥)، الإصابة (٤/ ٨١).

وتقدَّم تمام نسبه في ترجمة أبيه[(١)].

أمّه وأم أخته حفصة رضي الله عنها: زَيْنَب بنت مَظْعُون[(٢)]، أخت عُثْمان بن مَظْعُون.

أسلَمَ ابنُ عُمر رضي الله عنهما بمكّة قديمًا مع أبيه، وهو صغيرٌ، وهاجر معه واستصغر عن أُحُد، وشهد الخَندق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ.

روي له عن رسول الله ﷺ ألفا حديث وست مئة وثلاثون حديثًا[(٣)]، اتّفق البخاري ومسلم منها على مئه وسبعين، وانفرد البخاري بأحد وثمانين، ومسلم بأحد وثلاثين[(٤)]، وهو أكثر الصَّحابة روايةً بعد أبي هُريرة رضي الله عنه.

روى عنه أولاده: سالم، وعبد الله، وحَمزة، وبِلال وخلائق لا يُحصون من كِبار التَّابعين.

ومناقب ابن عُمر رضي الله عنهما أكثر من أنْ تحصر؛ بل قلَّ نظيره في المتابعة لرسول الله ﷺ في كلِّ شيء، وإعراضه عن الدُّنيا ومقاصدها والتَّطلع إلى رئاسة أو[(٥)] غيرها.

وأدلُّ دليل على عظم مرتبته شهادةُ رسول الله ﷺ له بقوله في الحديث الصحيح: «إنَّ عبدَ اللهِ رجلٌ صالحٌ»[(٦)] ثمَّ عاش بعد هذا زيادة[(٧)] على ستين

---

(١) (١/ ٣٠٤).

(٢) ترجمتها في: الإصابة (٧/ ٦٩٠).

(٣) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٧٩)، وتلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٣).

(٤) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ١٣٦ - ٣٠٦)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٥)، الرياض المستطابة (ص: ١٩٨).

(٥) في: (أ) بالواو، بدل: «أو».

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري (٣٧٤١)، ومسلم (١٤٠/ ٢٤٧٩) واللفظ للبخاري.

(٧) «زيادة» لا توجد في: (ب).

سنة، [يترق][(١)] في الخيرات.

روينا عن الزّهريِّ، قال: لا نَعدل برأي ابن عمر، فإنَّه أقامَ بعد رسول الله ﷺ ستّين سنة، فلم يَخْفَ عنه شيءٌ من أمره، ولا من أمر أصحابه[(٢)] رضي الله عنهم[(٣)].

توفي ابن عمر رضي الله عنهما بمكَّة سنة ثلاث وسبعين بعد قتل ابن الزُّبير رضي الله عنهما بثلاثة أشهر[(٤)].

وقيل: بستة أشهر، وهو ابن أربع وثمانين سنة.

قال يحيي بن بُكير: توفي ابن عمر رضي الله عنهما بمكة بعد الحجّ، ودفن بـ «المحصَّب»، وبعض النَّاس يقولُ: بـ «فخّ»[(٥)].

قلتُ: فَخٌّ - بفتح الفاء، وتشديد الخاء المعجمة - موضعٌ بقربِ مكّة[(٦)] فاحفظه فإنَّه مما يُغلَط فيه، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

(١) في: (الأصل) «يتوقى» والتصويب من: (أ، ب).
(٢) في: (ب) «الصحابة».
(٣) تهذيب الكمال (١٥/ ٣٣٩).
(٤) هكذا أرّخه أبو نُعيم، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وغير واحد تاريخ فاته. تهذيب الكمال (١٥/ ٣٤٠).
(٥) نقله الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٣٢)، وعلّق عليه بقوله: هو القائل: كنتُ يوم أُحُد ابن أربع عشرة، فعلى هذا يكونُ عمره خمسًا وثمانين سنة، رضي الله عنه وأرضاه.
(٦) أصبح «فخّ» اليوم يسمّى وادي الزَّاهر، وعليه أحياء عديدة من مكّة من أعظمها: حي الشُّهداء، وحي الزَّاهر. معالم مكة التاريخية (ص: ٢١٢).

فصل

قد قدَّمنا أنَّ ابن عمر رضي الله عنهما أحدُ السِّتة الَّذين هم أكثر الصَّحابة روايةً، وأنَّه أحد العَبَادِلة رضي الله عنهم[١].

فصل

مذهب البُخاريِّ رحمه الله تعالى أنَّ أصحَّ الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما. ويُسمَّى هذا الإسنادُ مشبَّك الذَّهب[٢].

قال الإمامُ أبو منصور عبد القاهر التَّميميُّ: فعلى هذا أصحّها: الشافعيُّ، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما[٣].

قال غيره: فعلى هذا أصحّها أحمد بن حنبل، عن الشافعيّ، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما[٤].

---

(١) (١/ ٣٨٤).

(٢) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ٢٢٦، رقم ٩٢)، وفي هذا الإطلاق نظرٌ، ففي ذمّ الكلام للهروي (١/ ٣٠٢، عقب الحديث رقم ٢٦): قال الرواساني: قال محمد ابن إسماعيل البخاري: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه: ديباجٌ خسروانيٌّ. النكت للزركشي (١/ ١٤٠).

(٣) أورده ابن الصلاح في مقدمته (ص: ١٦)، وهو في كتابه المُسمّى: «تنبيه العقول في الرّد على الجرجاني»، كما في النكت للزركشي (١/ ١٤٥).

(٤) قال الخليلي في الإرشاد (المنتخب ١/ ٢٣١): قال أحمد بن حنبل: سمعتُ الموطأ من بضعة عشر رجلاً من حفّاظ أصحاب مالك، فأعدتُه على الشافعيّ؛ لأني وجدتُه أقومهم به. قال الزركشيُّ في نكته (١/ ١٤٦): وهذا تصريحٌ من أحمد بأنّ من أجلّ من روى عن مالك: هو الشافعيُّ.

وفي أصل هذه المسألةِ خلافٌ مذكورٌ في علوم الحديث[١]، وبالله التَّوفيق.



وأمَّا الرَّاويُّ، عن ابن عُمر رضي الله عنهما، فهو:

عِكْرِمَة بن خَالِد بن العَاصي بن هِشَام بن المُغِيْرة بن عَبد الله بن عُمَر بن مَخْزُوم القُرَشِيُّ، المَخْزُومِيُّ، المَكِيُّ[٢].

الثِّقة الجَلِيل.

روى عنه جماعةٌ من التَّابعين، منهم: عَمْرو بن دِيْنَار[٣]، وقَتَادَة.

توفي بعد عَطاء، وتوفي عَطاء سنة أربع عشرة، أو: خمس عشرة ومئة[٤].

وأمَّا الرَّاوي عن عِكْرمة، فهو:

حَنْظَلَة بن أبي سُفْيَان بن عبد الرَّحمن بن صَفْوان بن أميَّة القُرَشِيُّ، الجُمَحِيُّ، اللَّخْمِيُّ، المَكِيُّ[٥].

---

(١) قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ٢٢٨): إن هؤلاء الأئمة الحفَّاظ قد ذكر كلٌّ منهم ما أدّى اجتهاده في أصحّ الأسانيد، ولكل صحابيّ رواةٌ من التَّابعين، ولهم أتباعٌ وأكثرهم ثقاتٌ، فلا يُمكن أن يُقطعَ الحكم في أصحّ الأسانيد لصحابيّ واحد.

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٨٤)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٢٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٩٥)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٤٩)، تذهيب التهذيب (٦/ ٤٠٠)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٢٥٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٥٨)، تقريب التهذيب (٤٦٦٨)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٣٩).

(٣) وهو من أقرانه.

(٤) الثقات لابن حبان (٥/ ٢٣١)، وفيه: عطاء مات سنة: خمس عشرة ومئة.

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢١١)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٣٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١١٠)، تهذيب الكمال (٧/ ٤٤٣)، تذهيب التهذيب (٤/ ٥٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٦٠)، تقريب التهذيب (١٥٨٢)، خلاصة الخزرجي (١/ ٢٦٣).

سمع جماعاتٍ من كِبار (ق٢٩/أ) التَّابعين، منهم: طاوس، وعَطاء بن أبي رَبَاح، ومُجَاهد، وسالم، والقَاسِم بن محمَّد، ونافِع، وغيرهم.

روى عنه الأعلام، منهم: الثَّوريُّ، ووَكِيع، وابن المُبارك، وابن وَهْب، والوَلِيد بن مُسْلم، وأبو عاصِم وآخرون.

قال وكيع: هو ثقةٌ ثقةٌ(١).

[وقال أحمدُ: هو ثقةٌ ثقةٌ](٢).

وقال ابن مَعِين: هو ثقةٌ حجَّةٌ(٣).

توفي سنة إحدى وخمسين ومئة(٤).

وأمَّا الرَّاوي عن حَنْظلة، فهو:

السَّيِّد الجَلِيل أبو محمَّد عُبَيْد الله بن مُوسى بن بَاذَام - بالموحدة، والذال المعجمة -، العَبْسِيُّ - بالموحدة - مولاهم، الكُوْفيُّ(٥).

سمع جماعةً من التَّابعين، منهم: هِشَام بن عُرْوة، وإسماعيل بن أبي خَالِد، والأعمش.

وسمع جماعاتٍ من الأئمة والأعلام: كالثَّوريّ، والأوزاعيّ، وابن

---

(١) أورده عبد الله في العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٥٢٦)، ورواه أيضًا ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٢٤١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٥٢٦). الزيادة من: (أ، ب).

(٣) رواه ابن عدي في الكامل (٢/ ٨٢٦).

(٤) كذا أرّخه يحيى القطان، كما في التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤٥).

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٦٨)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٨٦)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٠٤)، تهذيب الكمال (١٩/ ١٦٤)، تذهيب التهذيب (٦/ ٢٤٢)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٦٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ٥٠)، تقريب التهذيب (٤٣٤٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٩٩).

جُرَيْج، وشُعْبة، وإسرائِيْل وخلائق.

روى عنه خلائق من الأئمة، منهم: أحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو بكر ابن أبي شَيْبَة، والذُّهلِيّ، والبُخاريّ وآخرون.

و[١] كان عالمًا بالقرآن رأسًا فيه[٢].

قال أحمدُ بن عبد الله العِجْليُّ: ما رأيتُ عُبيد الله رافعًا رأسَه، وما رُئي ضاحِكًا قطُّ[٣].

توفي في[٤] الإسكندرية سنة ثلاث عشرة ومئتين، في ذي القعدة[٥].

وقيل: سنة أربع عشرة[٦].



فصلٌ

هذا الإسناد كلُّه مَكيُّون، إلا عُبَيْد الله، وهذا من الطُرَف، وبالله التَّوفيق.

❁❁❁❁❁

(١) في: (أ، ب) بدون الواو.
(٢) قاله العجلي، كما في ترتيب الثقات له.
(٣) ترتيب الثقات، للعجلي (ص: ٣١٩).
(٤) في: (أ، ب) «بالإسكندرية».
(٥) كذا أرّخه محمد بن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٤٠٠)، وخليفة في تاريخه (ص: ٤٧٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٤٠١).
(٦) كذا أرّخه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ١٩٨).



في مختصر ألفاظ الباب

وقع هنا: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ» وفي روايتين في صحيح مسلم[١]: «على خَمْسَة» كلاهما[٢] صحيحٌ، فخمسةٌ معناه: خمسة أشياء، أو خمسة أركان، أو خمسة أصول.

و«خَمْسٌ» يحتمل وجهين:

أحدهما: خمس دعائم[٣] أو قواعد.

والثاني: أن يكونَ خمسة أشياء[٤].

وإنما حُذِف الهاء؛ لكون الأشياء لم تذكر، كقول الله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البَقَرَة: ٢٣٤] والمعنى: عشرة أيام. وكقوله ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا»[٥] ونظائره، والله أعلم.

وقوله: «كَتَبَ عُمَرُ إِلَىٰ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ» هو:

السَّيِّد الجَلِيل أبو فَرْوَة عَدِي بن عَدِي بن [عَمَيْرة][٦] - بفتح العين -

---

(١) (١/ ٤٥، رقم ١٩/ ١٦)، والرواية الثانية في النسخة التي مع شرح النووي (١/ ١٧٨)، وأما في النسخة المطبوعة بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ففيه: «خمس»، حيث قال النووي في شرحه: في الطريق الأول، والرابع: بالهاء فيها، وفي الثاني والثالث: بلا هاء، وفي بعض الأصول المعتمدة في الرابع: بلا هاء، وكلاهما صحيحٌ.

(٢) في: (ب) بزيادة الواو «وكلاهما».

(٣) أخرجه بهذا اللفظ، محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٤١٣).

(٤) قال النووي في المنهاج (١/ ١٧٧): والمراد برواية الهاء: خمس أركان، أو أشياء أو نحو ذلك، وبرواية حذف الهاء: خمس خصالٍ، أو دعائم، أو قواعد، أو نحو ذلك.

(٥) أخرجه مسلم (٢٠٤/ ١١٦٤) من حديث أبي أيوب الأنصاري.

(٦) في: (الأصل) «عريرة» والتصويب من: (أ، ب).

[ابن فَرْوَة][١] بن زُرَارَة بن الأَرْقم [النُّعمان بن][٢] بن عَمْرو بن وَهْب الكِنْدِيُّ، الجَزَرِيّ، التَّابِعِيُّ[٣] .

روى عن: أبيه، وعمِّه العُرْس بن عَمِيْرة، وهما صحابيان ﷺ.

روى عنه جماعات من التَّابعين وغيرهم، فمن التَّابعين: أيُّوب، وأبو الزُّبير، والحَكَم.

قال البخاريُّ: عَدِي بن عَدِي سيِّدُ أهلِ الجَزِيرة[٤] .

وقال مَسْلَمة بن عبد الملك: في كِنْدة ثلاثةٌ إنَّ الله عزوجل لَيُنْزِلُ بهم الغيثَ ويَنْصُر بهم على الأعداء: رَجَاء بن حَيْوَة، وعُبَادة بن نُسَيّ، وعَدِي بن عَدِي[٥] .

وقال أحمد بن حنبل: عَدِي بن عَدِي لا يُسْأل عن مِثْله[٦] .

قال ابن أبي حاتمٍ: كان عَدِي عاملُ عُمَر بن عبد العزيز على المَوْصل[٧] .

وقال محمَّد بن سَعد: كان عَدِي ناسكًا فقيهًا وولي الجزيرة، وإرمينية، وآذربِيْجان لسُليمان بن عبد الملك[٨] .

---

(١) «ابن فروة» سقطت من: (الأصل، أ، ب) والاستدراك من مصادر ترجمته.

(٢) ما بين المعقوفين سقطت من: (الأصل، أ، ب) والاستدراك من مصادر ترجمته.

(٣) ترجمته في: تهذيب الكمال (١٩/ ٥٣٤)، تذهيب تهذيب (٦/ ٣٣٢)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٢٠٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٦٨)، تقريب التهذيب (٤٥٤٣)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٢٤).

(٤) التاريخ الكبير (٧/ ٤٤).

(٥) تهذيب الكمال (١٩/ ٥٣٦).

(٦) العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله ٠٣/ ١٢٣).

(٧) الجرح والتعديل (٧/ ٣).

(٨) الطبقات الكبرى (٧/ ٤٠٨).

توفي سنة عشرين ومئة، رضي الله عنه[١].

قوله: «فَإِنْ أَعِشْ فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ» أي: أوضِّحها إيضاحًا يفهمه كلُّ أحد.

فإنْ قيل: كيفَ أخرَّ بيانها؟

فجوابه: أنَّه لم يعلم أنَّهم يَجْهلون مقاصِدها؛ ولكنَّه استظهرَ وبالغَ في نُصحهم ونبَّههم على المقصود، وعرَّفهم أقسام الإيمان، وأنَّه سيذكرها إذا تفرَّغ لها، فقد كان مشغولا بأهمَّ من ذلك، والله أعلم.

قوله: «اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً» معناه نتذاكر الخَير وأحكام الآخرة، وأمور الدِّين، فإنّ ذلك إيمانٌ.

وقوله: «حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ» [هو][٢] بتخفيف الكاف، وهو ما يقع في القلب، ولا يَنشرح له صدرُه وخاف الإثم فيه. يقال فيه: حَاكَ يَحِيْكُ، وحَكَّ يَحُكُّ، وأَحَاكَ يُحِيْكُ.

قوله: «فَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣]، (ق ٢٩/ب) أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِيَّاهُ دِيناً وَاحِداً»، أي: هذا الذي تظاهرت عليه أدلَّة الكتاب والسُّنة من زيادة الإيمان ونقصه، هو شرع الأنبياء قبل نبينا صلى الله عليه وعليهم وسلم كما هو شرع نبينا ﷺ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ [الشورى: ١٣].

قوله: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] سَبِيلاً وَسُنَّةً.

«دُعَاؤُكُمْ إِيمَانُكُمْ» يعني: أنَّ ابن عباس رضي الله عنهما فسَّر قول الله تعالى ﴿شِرْعَةً

(١) كذا أرّخه الواقديّ، ويحيى بن بُكير، وأبو عُبيد القاسم بن سلّام، وخليفة في طبقاته (ص: ٣١٩). تهذيب الكمال (١٩/٥٣٦).

(٢) الزيادة من: (أ، ب).

وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ بسبيل وسنَّة.

وفسَّر قول الله تعالى: ﴿قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ﴾ [الفُرقان: ٧٧] قال: المرادُ بالدُّعاء الإيمان، فمعنى دعاؤكم: إيمانكم.

قال ابنُ بطَّال[1] معنى قول ابن عباس رضي الله عنهما: لو لا دعاؤكم الذي هو زيادة في إيمانكم.

وهذا الذي قاله حسنٌ.

واعلم: أنَّه يقع في كثير من نُسخ البخاريّ هنا: (باب دعاؤكم إيمانكم) إلى آخر الحديث الذي بعده، وهذا غلطٌ فاحشٌ[2].

وإنما صوابُه ما ذكرناه أولا، ولا يصحُّ إدخال باب هنا لوجوه:

منها: أنَّه ليس له تعلّقٌ بما نحن فيه.

ومنها: أنَّه ترجم أولا لقول النبي ﷺ «بُنِيَ الإِسْلَامُ» ولم يذكره قبل هذا، إنما ذكره بعده.

ومنها: أنَّه ذكر الحديث بعده، وليس هو مطابقا للترجمة، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) (١/ ٦٠) وعلّل ذلك بقوله: لأنه جاء في الحديث: أنَّ الدُّعاء أفضل العبادة.

(٢) عقّب عليه الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٤٩) بقوله: قلتُ: ثبت بابٌ في كثير من الرّوايات المتصلة، منها: رواية أبي ذر، ويمكن توجيهه؛ لكن قال الكرماني (١/ ٧٦): إنه وقف على نسخة مسموعة على الفربريّ بحذفه، وعلى هذا فقوله: «دعائكم إيمانكم» من قول ابن عباس، وعطفه على ما قبله كعادته في حذف أداة العطف حيث ينقل التفسير.

فصلٌ

وأمَّا مقصودُ الباب: فهو بيان أنَّ الإيمان هل يزيدُ وينقصُ أم لا؟ وهل يطلق على الأعمال كالصَّلاة والصِّيام والذِّكر وغيرها أم لا؟

واعلم: أنَّ مذهب السَّلف والمحدِّثين وجماعات من المتكلِّمين أنَّ الإيمان: قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ، ويزيدُ وينقصُ، ومعنى هذا أنَّه يُطلق على التَّصديق بالقلب ويُطلق على النُّطق باللسان، وعلى الأعمال بالجوارح كالصَّلاة وغيرها، ويَزِيد بزيادة هذه، ويَنْقُص بنقصها.

وأنكر أكثر المتكلِّمين زيادته ونقصه، وقالوا: متى قبل الزِّيادة والنَّقص كان شكًّا وكُفرًا.

قال المحققون من المتكلِّمين: نفس التَّصديق لا يزيد ولا ينقص، والإيمان الشَّرعي يَزيد ويَنقُص بزيادة ثمراته ونُقصانها، وهي الأعمال، وفي هذا جمعٌ بين ظواهر النُّصوص الواردة بالزِّياد مع أقاويل السَّلف[1]، وبين أصل وضعه في اللُّغة، وما عليه المتكلمون.

وهذا الَّذي قاله هؤلاء وإنْ كان ظاهرًا حسنًا، فالأظهرُ المختارُ خلافُه، وهو: أنَّ نفس التَّصديق يَزيد ويَنقص بكثرة النَّظر وتظاهر الأدلَّة، وانشراح الصَّدر واستنارة القلب، ولهذا يكون إيمانُ الصدِّيقين أقوى من إيمان غيرهم، بحيث لا يعتريهم الشُّبَه[2] ولا يتزلزلُ إيمانهم بعارِضٍ؛ بل لا تزالُ قلوبهم منشرحة مستنيرة، وإن اختلفتْ عليهم الأحوال.

---

(١) في: (ب) «للسلف».

(٢) في: (ب) «التشبه».

وأمَّا غيرهم من المؤلفة وما[١] قاربهم ونحوهم: فليسوا كذلك، فهذا مما لا يمكن إنكاره ولا يتشكَّك عاقلٌ في أنَّ نفس تصديق أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه لا يُساويه تصديق آحاد الناس، ولهذاذ كر البخاري كما سيأتي في بابه:

[عَنِ][٢] بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ إِنَّهُ عَلَى إِيمَانِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ»[٣]، (ق٣٠/أ) ويدلُّ له ظواهر نصوص الكتاب والسُّنة:

فمن الكتاب: الآيات الَّتي ذكرهنَّ البخاري وغيرهنّ.

ومن السُّنة: أحاديث كثيرة في الصَّحيح، كحديث: «يخرج من النار من كان في قلبه وزن [شعيرة][٤] من إيمان، ومن كان في قلبه وزن برة، ومن كان في قلبه وزن ذرة»[٥].

وفي الصَّحيح أحاديثُ كثيرة سننبّه عليها في مواضعها إنْ شاء الله تعالى.

فهذا الَّذي اخترناه هو الصَّحيح الموافق لظواهر النصوص القطعية، ولما قاله سلف الأمة، ولما يقضي به الحسُّ، وبالله التوفيق.

وأما إطلاق اسم الإيمان على الأعمال: فمتّفق عليه عند أهل الحق، ودلائله في الكتاب والسُّنة أكثر من أنْ تحصر، وأشهرُ مِن أنْ تُشهر[٦]، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣].

---

(١) في: (ب) «من».
(٢) الزيادة من: (أ، ب).
(٣) ٢- كتاب الإيمان، ٣٦، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله، وهو لا يشعر.
(٤) في: (الأصل) «شعرة»، والتصويب من: (أ، ب).
(٥) متفق عليه من حديث أنس، وسيأتي برقم (٤٤).
(٦) في: (أ، ب) «تذكر».

أجمعوا أنَّ المرادَ: صلاتكم، ومثله الآيات التي ذكرها البخاري في الباب.

وأمَّا الأحاديث: فخارجة عن الإحصاء وستمرُّ بها في مواضعها، وهذا المعنى أراد البخاري في صحيحه بالأبواب الآتية بعد هذا، كقوله:

باب: أمور الإيمان.

باب: الصلاة من الإيمان

باب: الزكاة من الإيمان

باب: الجهاد من الإيمان

وسائر أبوابه.

وأرادَ الرَّدَ على المرجئةِ في قولهم الفاسد: «أنَّ الإيمانَ قولٌ بلا عملٍ» وبيَّن غَلَطهم وسوء اعتقادهم، ومخالفتَهم الكتاب والسُّنة وإجماعَ سلف الأمّة.

قال الإمام أبو الحسن ابن بطّال[1]: مذهبُ جميع أهل السُّنة من سلف الأمّة وخلفها أنَّ الإيمانَ: قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقصُ.

والمعنى الَّذي يستحقُّ به العبدُ[2]: المدحَ والولايةَ من المؤمنين، هو إتيانه بهذه الأمور الثَّلاثة: التَّصديق بالقلب، والإقرار باللّسان، والعَمَل بالجَوارح، وذلك أنَّه لاخلاف بين الجميع: أنَّه لو أقرَّ وعمل بلا اعتقاد، أو: اعتقد وعَمَل وجَحَد بلسانه، لا يكون مؤمنًا، فكذا إذا أقرَّ واعتقد، ولم يعمل الفرائضَ[3] لا يُسمّى مؤمنًا[4] بالإطلاق؛ لقول الله تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ

(١) في شرحه على البخاري (١/ ٥٦).
(٢) قوله: «به العبد» لا يوجدُ في: (ب).
(٣) في: (أ) «للفرائض».
(٤) قوله: «ولم يعمل الفرائضَ، ولا يسمّى مؤمنًا» سقط من: (ب).

يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الأنفال: ٢].

فأخبر سبحانه وتعالى: أنَّ المؤمنَ لا يكون إلا مَنْ هذه صفته، ولهذا قال النبي ﷺ: «لا يسرقُ السّارقُ حينَ يسرقُ، وهو مؤمنٌ، ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[١].

فالحاصل: أنَّ الذي عليه أهل السُّنة أو جمهورهم: أنَّ من صدَّق بقلبه ونطق بلسانه بالتَّوحيد، ولكن قصَّر في الأعمال الواجبة، كترك الصَّلاة وشُرب الخَمر، لا يكونُ كافرًا خارجًا من ملّة الإسلام؛ بل هو فاسقٌ عاصٍ[٢] يستحقُّ العذاب، وقد يُعْفى عنه وقد يُعذَّب، فإنْ عُذِّب خُتِم له بالجنَّة، وسيأتي بيان هذا في بابه إنْ شاء الله تعالى، وبالله تعالى التَّوفيق.



فصلٌ

اتَّفق أهل السُّنة من المحدِّثين والفُقهاء والمتكلِّمين على أنّ المؤمن الَّذي يحكم بأنَّه من أهل القبلة ولا يخلد[٣] في النَّار، لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقادًا جازمًا خاليًا من الشُّكوك، ونَطَق مع ذلك بالشَّهادتين، فإنْ اقتصر على أحدهما لم يكن من أهل القبلة أصلا، بل يخلد في النَّار إلا أنْ يعجز عن النُّطق؛ لخَللٍ في لسانه أو لعدم التَّمكن منه؛ لمعاجلة المنية أو لغير ذلك، فإنّه حينئذٍ يكون مؤمنًا بالاعتقاد من غير لفظٍ.

وإذا نطقَ بالشَّهادتين لم يشترط معهما أنْ يقولَ: وأنا بريء من كلِّ دِيْنٍ خالفَ الإسلام، (ق٣٠/ب) إلا إذا كان من كفّار يعتقدون اختصاصَ

(١) من قوله: «لا يسرق السارق» إلخ من: (أ).
(٢) في: (أ، ب) «عاصٍ فاسقٌ».
(٣) في: (أ، ب) «فلا يُخلد».

الرِّسالة بالعَرب، فلا يحكم بإسلامه حتّى يتبرأ.

ومن أصحابِنا من شرَط التبرؤ مطلقًا، وليس بشيءٍ؛ لقوله ﷺ: «أمرتُ أنْ أقاتلَ النَّاس حتَّى يشهدوا أنْ لا إله إلا الله وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله»[١].

أمَّا إذا اقتصرَ الكافرُ على قولِ: «لا إله إلا الله»، ولم يقل: «محمَّدٌ رسول الله»، فالمشهورُ من مذهبنا ومذهب جماهير العلماء أنَّه لا يكون مسلمًا، ومن أصحابنا من قال: يصيرُ مسلمًا ويُطالب بالشَّهادة الأخرى، فإن أبى جُعِل مرتدًا، واحتجَّ له بقوله ﷺ في روايات: «أمرتُ أنْ أقاتلَ النَّاسَ حتَّى يقُولوا: لا إله إلا الله»[٢].

وحجَّة الجمهور: قوله ﷺ في الحديث المتَّفق على صحته: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله» وأمَّا الرواية المقتصرة على «لا إله إلا الله»، فالجواب عنها من وجهين:

أحدهما: أنَّها مختصرةٌ، والزيادة من الثّقة مقبولة، ثمَّ ليس فيها نفي اشتراط الشَّهادة الثَّانية، ورواية الجمهور مصرَّحة باشتراطها.

والثاني: أنَّ الاقتصار على إحدى الشَّهادتين مبنية[٣] على الأخرى، واقتصار من القرينين المتلازمين[٤] على أحدهما، ولأنَّ غالب القائلين[٥] في ذلك العصر لم يكونوا يُفرِّقون بين الشَّهادتين، بل من أقرَّ منهم بأحدهما[٦] أقرَّ بالأخرى، والله أعلم.

---

(١) متفق عليه من حديث ابن عمر، سيأتي برقم (٢٥).
(٢) أخرجه البخاري برقم (٣٩٢) من حديث أنس بن مالك.
(٣) في: (أ، ب) «تنبيه».
(٤) في: (ب) «الملازمين».
(٥) في: (ب) «المقاتلين».
(٦) في: (ب) «إحداهما».

قال الإمامُ القاضي أبو الطَّيب طاهر بن عبد الله الطبريّ[١]: من أئمة أصحابنا: يشترط في صحة الإسلام بالشَّهادتين أن يقدِّم قول[٢] : «لا إله إلا الله»، وقد ذكرتُ ذلك في باب صفة الوضوء من «شرح المهذب» في فصل[٣] ترتيب الوضوء[٤]، والله أعلم.

أمَّا إذا أقرَّ بوجوب الصَّلاة أو الصَّوم أوغيرهما من أركان الإسلام، وهو على خلاف ملّته[٥] التي كان عليها، فهل يُجعل بذلك مسلمًا؟ فيه وجهان لأصحابنا.

الصَّحيحُ: أنَّه لا يكونُ مسلمًا لظاهر الحديث، ومن جَعله مسلمًا، قال: كلّ[٦] ما يُكَفَّر المسلمُ بإنكاره يصيرُ الكافرُ بالإقرارِ به مُسلمًا.



فصلٌ

إذا أقرَّ بالشَّهادتين بالعَجَمِيّة: فإنْ كانَ لا يحسنُ العربيَّةَ صار مُسلمًا بلا خلافٍ، وإن كان يحسنها، فهل يَصير مُسلمًا؟ فيه وجهان.

الصَّحيح: أنَّه يصير؛ لوجود الإقرار والاعتقاد، وهذا هو الصّواب، والوجه الآخر ضعيفٌ جدًا، وقد أوضحتُ بطلانَه بدلائله وما يتعلق به في «شرح المهذب»[٧].

---

(١) وُلد سنة (٣٤٨هـ) بآمُل، وتوفي سنة (٤٥٠هـ)، وله مئة وسنتان.
ترجمته في: تاريخ بغداد (٩/ ٣٥٨)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٨).

(٢) في: (أ، ب) «قوله».

(٣) في الأصل: (فضل ترتيب الوضوء).

(٤) المجموع (١/ ٤٧٦).

(٥) في: (ب) «ملّة الإسلام التي».

(٦) في: (أ) «هل».

(٧) (٣/ ٢٦١).

فصلٌ

اختلف السَّلف والخَلف في إطلاق الانسان «أنا مؤمنٌ»، فقالتْ طائفةٌ: لا يقول «أنا مؤمنٌ» مقتصرًا عليه؛ بل يقولُ: «أنا مؤمن إنْ شاء الله»، وحكي هذا عن أكثر المتكلّمين، وذهبَ آخرون إلى جواز إطلاق: «أنا مؤمنٌ»، وأنَّه لا يقولُ: إنْ شاء الله، وهذا هو المختارُ، وهو قول أهل التَّحقيق.

وذهب الأوزاعيُّ وغيره: إلى جواز الأمرين، والأقوال الثَّلاثة صحيحةٌ باعتبارات مختلفة، فمن أطلق نظر إلى الحال، فإنَّ أحكام الإيمان جاريةٌ عليه في الحال، ومن قالَ: إن شاء الله، قالوا: هو للتبرك، أو: لاعتبار العاقبة، ومن قال بالتخيير: نظر إلى مأخذ القولين ورفع الاختلاف، والقول بالتخيير حسنٌ؛ ولكن المختارَ الجوازُ من غير قول: «إن شاء الله»، وبالله التَّوفيق.

وأمَّا الكافرُ: ففيه خلافٌ غريبٌ لأصحابنا:

منهم من يقولُ: هو كافرٌ ولا يقول: إن شاء الله.

ومنهم من يقول: هو في التقييد كالمسلم، فيقال على قول التقييد: هو كافر إن شاء الله، نظرا إلى الخاتمة، فإنَّها مجهولةٌ، والمختارُ: الإطلاق. (ق/ ٣١/ أ).

❁❁❁❁❁

فصلٌ

مذهبُ أهل الحق: أنَّه لا يكفَّر[1] أحدٌ من أهل القبلة بذنبٍ، ولا يكفَّر

---

(١) في هامش الأصل: «الكفر الأكبر خمسة أنواعٍ: كفر تكذيب، وكفر استنكار وإباء مع التصديق، وكفر إعراضٍ، وكفر شكٍّ، وكفر نفاقٍ.

١- فأمَّا كفر التكذيب: فهو اعتقاد كذب الرسل عليهم الصلاة والسّلام، وهذا القسم قليلٌ في الكفار، فإنّ الله تعالى أيّد رُسله عليهم الصلاة والسلام، وأعطاهم من البراهين والآيات على صدقهم ما أقام به الحجّة، وأزال به المعذرة. قال تعالى عن قوم فرعون: (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوّا). وقال رسوله ﷺ: (فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون).

٢- وأما كفر الإباء والاستكبار: فنحو كفر إبليس، فإنه لم يجحد أمر الله ولا قابله بالإنكار، وإنما تلقاه بالإباء والاستكبار، ومن هذا كفر من عرف صدق الرسول ﷺ وأنه جاء بالحق من عند الله تعالى، ولم يَنْقَد له إباءً واستكبارًا، وهو الغالب على كفر أعداء الرسل، كما حكى الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المؤمنون: ٤٧]. وقول الأمم لرسلهم: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]. وقوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ﴿١١﴾﴾ [الشمس: ١١] وهو كفر (...). كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، وقال: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وهو كفر أبي طالب أيضًا، فإنه صدّقه، ولم يشك في صدقه، ولكن أخذته الحميّة وتعظيم آبائه، أن يرغب عن ملتهم، ويشهد عليهم بالكفر.

٣- وأما كفر الإعراض: فأن يُعرِضَ بسمعه وقلبه، ولا يُصغي إلا ما جاء به البتة، كما قال أحدُ بني عَبْد يا ليل للنبي ﷺ: والله لا أقول لك كلمةً إن كنتَ صادقًا، فأنتَ أجلّ في عيني من أردّ عليك، وإن كنتَ كاذبًا، فأنتَ أحقر من أكلمكَ.

٤- وأما كفر الشكّ: فأنْ لا يجزمَ بصدقه ولا يكذبه، بل يشكّ في أمره، وهذا لا يستمرّ شكّه، إلا إذا ألزم نفسه الإعراض عن النظر في آيات صدقه جملةً، فلا يسمعها، ولا يلتفتُ إليها، فأما مع التفاته إليها ونظره فيها، فإنه لا يبقى معه شكٌّ؛ لأنّها مستلزمة المصدق، ولا سيّما بمجموعها، فإن دلالتها على الصدق كدلالة الشمس على النهار.

٥- وأما كفر النّفاق: فإن يُظهر بلسانه الإيمان، وينطق قلبه على التكذيب، فهذا هو النفاق الأكبر.

أهل البدع والأهواء.

واعلم: أنَّ من جَحد[١] ما يعلم من دِيْنِ الإسلام ضرورةً، كوجوب الصّلاة والزّكاة والصّوم ونحوها، حُكِم بكفره إلا أنْ يكون قريبُ عهدٍ[٢] بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة ونحوه، مما يخفى عليه ذلك فيعرّف ذلك، فإن استمرَّ على جحده حُكِم بكفره، وكذا [حُكْم][٣] من استحلَّ الزّنا، أو: الخَمر، أو: القَتل ونحوها من المحرّمات التي يُعلم تحريمُها ضرورةً، والله أعلم.

ومن ينتقص نبيًّا بنقصٍ ما: حُكِم بكفره بالإجماعِ.

قال أصحابُنا وغيرهم: الكُفْر ثلاثة أقسام:

أحدها: بالاعتقاد بأنْ يَعتقد شيئًا يكفر، أو ينكر بقلبه شيئًا مماذكرناه.

والثّاني: باللّفظ بأنْ يتكلم بكلام الكُفّار، ولا يَقصد معناه، فهذا كفرٌ.

والثّالث: بالفعل، بأنْ يسجد لصنمٍ أو نحوه، أو يُلقي المصحفَ في القاذورات، أو يضمخ الكعبةَ بالعَذِرة، والعياذ بالله تعالى.

فكلُّ فعلٍ من هذه وأشباهها كفرٌ بلا خلاف، وحُكْم فاعله حُكْم سائر المرتدّين، عافانا الله تعالى وسائر المسلمين [من ذلك][٤]، وبالله التّوفيق.

---

(١) في هامش الأصل: «وكفر الجُحود والتكذيب نوعان: كفرٌ مطلق عامٌ، وكفر مقيّد خاصٌ.
١- فالمطلقُ: أن يجحدَ جملة ما أنزل الله تعالى، ورسالة الرسول ﷺ.
٢- والخاص المُقيّد: أن يجحدَ فرضًا من فروض الإسلام، أو يجحدَ تحريم محرّم من محرماته، أو يجحد صفةً وَصَفَ الله تعالى بها نفسه، أو خبرًا أخبر الله تعالى به عمدًا، او تقديمًا لقول من خالفه عليه لغرض من الأغراض، وأما جحدُ ذلك جهلاً أو تأويلاً يُعذر فيه صاحبه، فلا يكفّر صاحبه».

(٢) تكررت في: (أ).

(٣) الزيادة من: (أ، ب).

(٤) الزيادة من: (ب).

فصلٌ

قد ذكرتُ هذه المسائلَ المتعلقة بالإيمان مختصرةً، وقد أوضحتُها بأدلَّتها وأقوال السَّلف فيها في أول كتاب الإيمان من «شرح صحيح مسلم»[1] وذكرتُها أوضح من ذلك في: «شرح المهذَّب»[2] مع زياداتٍ وفروعٍ حسنةٍ تتعلّق بها، لا يُستغنى عن معرفتها.

فصلٌ

قوله ﷺ في حديث الباب: «بُنِيَ الإِسْلامُ عَلى خَمْسٍ» إلى آخره: هو حديثٌ عظيمٌ من قواعد الإسلام وجوامع الأحكام، وقد أدخلتُه في كتاب: «الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام»[3] وهو حقيقٌ بذلك، وسيأتي بسطُ شرحه في موضعه اللائق به، وإنما أدخله البخاريُّ في هذا الباب؛ ليُبيّن أنَّ الإسلام يُطلق على الأفعال، وأنَّ الإسلام والإيمان قد يكونان بمعنى، وسيأتي القولُ في أنَّ الإسلام والإيمان معناهما واحدٌ، أم بينهما عمومٌ وخصوصٌ، ومذاهب السَّلف فيهما، حيثُ ذكره البخاري قريبًا، والله أعلم، وله الحمد والمنة، وبه التَّوفيقُ والعِصمةُ.

❁❁❁❁❁

(١) المنهاج (١/ ١٧٦).
(٢) المجموع (٣/ ٢٥٩).
(٣) حديث رقم (٣).

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى:

٣ - باب أُمُورِ الإِيمَانِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧](١) إِلَى قَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧]. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: ١] الآيَةَ.

٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ(٢) ».

تحفة ١٢٨١٦.

الشَّرحُ:

أمَّا أبو هريرة ﷺ:

فاختلف في اسمه واسم أبيه على نحو ثلاثين قولاً(٣) :

---

(١) قوله تعالى: ﴿قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ لا يوجد في: (أ، ب).

(٢) وأخرجه مسلم (٣٥/٥٧). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/ ١٥١، رقم ٢٣٧٤).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٠٣): قلتُ: وقد جمعتُها في ترجمته: «تهذيب التّهذيب» فلم تبلغ ذلك، ولكن كلام الشيخ محمولٌ على الاختلاف في اسمه، وفي اسم أبيه معًا.
وقال في الإصابة (٧/ ٢٢٩): وقال القطب الحلبي: اجتمع في اسمه واسم أبيه أربعة وأربعون قولاً مذكورةٌ في: الكنى للحاكم، وفي الاستيعاب، وفي تاريخ دمشق.
قلتُ: وجه تكثره أنه يجتمعُ في اسمه خاصة عشرة أقوال مثلاً، وفي اسم أبيه نحوها، ثم تركبت، ولكن لا يوجدُ جميع ذلك منقولاً، فمجموعُ ما قيل في اسمه وَحْدَه نحو من: =

أصحّها عند الأكثرين أنَّ اسمه: عبد الرَّحمن بن صَخْرٍ الدَّوْسِيُّ[(١)] .
وروينا عنه، قال: كانَ اسمي في الجاهلية عَبْدُ شَمسٍ، وسُمّيتُ في الإسلام

= عشرين قولاً: عبد شمس، وعبد نهم، وعبد تيم، وعبد غنم، وعبد العزى، وعبد يا يليل، وهذه لا جائز أن تبقى بعد أن أسلم كما أشار إليه ابن خُزيمة.
وقيل فيه أيضًا: عُبيد بغير إضافة، وعُبيد الله بالإضافة، وسُكين بالتصغير وسَكَن بفتحتين، وعَمرو بفتح العين، وعُمير بالتصغير، وعامر، وقيل: برير، وقيل: بر، وقيل: يزيد، وقيل: سعد، وقيل: سعيد، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرحمن، وجميعها في الجاهلية والإسلام إلا الأخير، فإنه إسلاميٌّ جزمًا.
والذي اجتمع في اسم أبيه خمسة عشر قولاً، فقيل: عائذ، وقيل: عامر، وقيل: عمرو، وقيل: عُمير، وقيل: غنم، وقيل: دومة، وقيل: هانئ، وقيل: ملّ، وقيل: عبد نهم، وقيل: عبد غنم، وقيل: عبد شمس، وقيل: عبد عمرو، وقيل: الحارث، وقيل: عشرقة، وقيل: صخر، فهذا معنى قول من قال: اختلف في اسمه واسم أبيه على أكثر من ثلاثين قولاً، فأمّا مع التركيب بطريق التجويز، فيزيد على ذلك نحو: مئتين وسبعة وأربعين، مِنْ ضرب تسعة عشر في ثلاثة عشر، وأمّا مع التنصيص فلا يزيد على العشرين، فإنّ الاسم الواحد من أسمائه يركب مع ثلاثة أو أربعة من أسماء الأب إلى أن يأتي العدُّ عليهما، فيخلصُ للمغايرة مع التركيب عدد أسمائه خاصّة، وهي تسعة عشر مع أنَّ بعضها وقع فيه تصحيفٌ أو تحريفٌ، مثل: بر، وبرير، ويزيد، فإنه لم يرد شيئًا منها إلا مع عشرقة، والظاهرُ أنه تغيير من بعض الرّواة، وكذا: سَكَن وسُكين، والظاهرُ أنه يرجعُ إلى واحدٍ، وكذا: سعد وسَعيد مع أنهما أيضًا لم يرد إلا مع الحارث، وبعضها انقلب اسمُه مع اسم أبيه كما تقدّم في قول مَنْ قال: عبد عمرو بن عبد غنم، وقيل: عبد غنم بن عبد عمرو، فعند التأمل لا تبلغُ الأقوالُ عشرة خالصة ومزجها من جهة صحة النقل إلى ثلاثة: عُمير، وعبد الله، وعبد الرحمن، والأول محتملان في الجاهلية والإسلام، وعبد الرحمن في الإسلام خاصة.
وقال ابن الأثير في أسد الغابة (٦/ ٣٣٧): ولولا الاقتداء بهم لتركنا هذه الأسماء، فإنها كالمعدوم، لا تفيد تعريفًا، وإنما هو مشهور بكنيته.
وقوله: «قولاً» لا يوجد في: (ب).

(١) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٤/ ٣٨١)، معجم الصحابة، لابن قانع (٢/ ١٩٤)، معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (٤/ ١٨٤٦)، الاستيعاب (٤/ ١٧٦٨)، أسد الغابة (٦/ ٣٣٦)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٤٢٥)، الإصابة (٧/ ٤٢٥).

عبد الرَّحمن[١] .

وهو منسوبٌ إلى دَوْسِ بن عُدْثَان - بضم العين المهملة وبالمثلثة -[٢] .

واسم أمّ أبي هريرة: مَيْمُونة، قاله الطبرانيُّ[٣] .

وقال الحافظ أبو موسى: أُمَيْمَة[٤] .

قال ابن قُتَيبة في: «المعارف»[٥] اسمها: أُمَيْمَة بنت صُفَيْح بن الحارِث من دَوْسٍ.

وقد أسلمتْ أمُّه ﵂ (ق٣١/ب) بدعاء رسول الله ﷺ، وحديث إسلامها في «الصحيح»[٦] مشهور.

وهو أوّل من كُني بأبي هُريرة، [واختلف في سببه، فجاء عنه][٧] قال: إنّما كُنّيتُ أبا هُريرة؛ لأنّي وجدتُ هرّةً، فحملتُها في كُمي، فقيل: أنتَ أبو هريرة[٨] .

وعنه قال: كنتُ أرعي غنمًا، وكان لي هرّةٌ صغيرةٌ، كنتُ أضعها بالليل في شجرة، فإذا كان النّهار ذهبتُ بها معي ألعبُ بها، فكنُّوني بها[٩] .

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٥٠٦).
(٢) جمهرة أنساب العرب (ص: ٣٨١).
(٣) نقل ابن الأثير في أسد الغابة (٧/ ٣٤) عن أبي موسى، أنه قال: سمّاها الطبراني: ميمونة.
(٤) نقله عنه ابن الأثير في أسد الغابة (٧/ ٣٤).
(٥) (ص: ٢٧٧).
(٦) أخرجه مسلم (١٥٨/ ٢٤٩١).
(٧) الزيادة من: (أ، ب).
(٨) أورده ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ١٧٦٩) عن ابن إسحاق، قال: حدّثني بعض أصحابنا عن أبي هريرة، فذكره.
(٩) رواه الترمذي في جامعه برقم (٣٧٤٠)، وقال: حديث حسنٌ غريبٌ.

وقيل: رآه النبيُّ ﷺ وفي كمّه هِرَّةٌ، فقال: يا أبا هُريرة[١] .

كان أبو هريرة ﷺ عَرِيفُ أهل الصُّفة[٢] .

[أسلَمَ][٣] عام خيبر بالاتّفاق، وشهدها مع رسول الله ﷺ، ثمَّ لزمه وواظبَ عليه، وحملَ عنه ﷺ من العلمِ شيئًا كثيرًا، وهو أكثرُ الصَّحابة روايةً بإجماع العُلماء.

روي له عن رسول الله ﷺ خمسة آلاف حديث، وثلاث مئة حديث، وأربعة وسبعون حديثًا[٤]، اتَّفق البخاريُّ ومسلمٌ منها على ثلاث مئة وخمسة[٥] وعشرين، وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين، ومسلم بمئة وتسعين[٦] .

روى عنه نحو ثمان مئة رجلٍ أو أكثر من العلماء من: الصَّحابة والتَّابعين[٧]، منهم: ابن عبَّاس، وجابرٍ، وأنسٍ ﷺ.

وهو أَزْدِيٌّ، دَوْسِيٌّ، [يَمَانِيٌّ][٨] ثم مَدَنِيٌّ، كان ينزل بذي الحُليفة بقرب المدينة، له بها دار تصدَّق بها على مواليه[٩] .

---

(١) أورده ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ١٧٧٠).
(٢) الحلية، لابي نعيم (١/ ٣٧٦).
(٣) الزيادة من: (أ، ب).
(٤) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٣)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٦٣٢).
(٥) في: (ب) «وسبعة».
(٦) الجمع بين الصَّحيحين، للحميدي (٣/ ٥ - ٣٢٢)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٦)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٦٣٢)، الرياض المستطابة (ص: ٢٨٣).
(٧) قاله البخاري، كما في تهذيب الكمال .(٣٤/ ٣٧٧).
(٨) الزيادة من: (أ، ب).
(٩) قاله الواقدي، كما في الطبقات الكبرى (٤/ ٣٤٠).

توفي بالمدينة سنة تسع وخمسين[(١)] .

وقيل: ثمان[(٢)] .

وقيل: سبع وخمسين[(٣)]، ودفن بالبقيع، وتوفيتْ عائشةُ رضي الله عنها في تلك السَّنة، وصلَّى عليها أبو هُريرة رضي الله عنه، وتوفي ابن ثمان وسبعين سنة، ومناقبه كثيرةٌ مشهورةٌ.

ومن الرُّواة عنه:

ابنه المُحَرَّر - بفتح الحاء المهملة، وبراء مفتوحة، ثمَّ راء أخرى[(٤)] -.



فصلٌ

وأمَّا أبو صالح، فاسمه:

ذَكْوَان السَّمَان الزَّيَّات المَدَنِيُّ[(٥)]، كان يُجْلِب السَّمْن والزَّيْت إلى الكُوْفَة،

---

(١) كذا أرّخه الواقديّ، وأبو عُبيد، وأبو عمر الضرير، وابن نُمير، كما في تاريخ دمشق (٦٧/ ٣٩٠ - ٣٩١)، تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٧٨).

(٢) كذا أرّخه ضمرة بن ربيعة، والهيثم بن عدي، وأبو معشر المدنيّ، وعبد الرحمن بن مغراء.

(٣) كذا أرّخه المدائنيّ، وعلي بن المديني، ويحيى بن بُكير، وخليفة بن خياط، وعمرو بن علي.

(٤) ذكره محمد بن سعد في طبقاته (٥/ ٢٥٤) في الطبقة الثانية من أهل المدينة، وقال: توفي بالمدينة في خلافة عُمر بن عبد العزيز، وكان قليل الحديث. له ترجمة في: تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٧٥).

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢٤٣)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٦٨)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٣٢)، تهذيب الكمال (٨/ ٥١٣)، تذهيب التهذيب (٣/ ١٩٠)، إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٩٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢١)، تقريب التهذيب (١٨٤١)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣١١).

مولى جُوَيْرِيَّة بنت الأَحْمَس الغَطَفانيُّ.

سمِع جماعاتٍ من الصَّحابة وآخرين من التَّابعين ﷺ.

وروى عنه جماعاتٌ من التَّابعين، منهم: عَطاء، وأبو حازِم سَلَمة بن دِيْنَار، والحَكَم، والزُّهْرِيُّ، وعَبدالله بن دِيْنَار، ويحيى الأنصاريّ وخلائق سواهم.

واتَّفقوا على تَوثيقه، قال أحمد بن حنبل: هو ثقةٌ [ثقةٌ][١] من أجلّ النَّاس وأوثقهم[٢] .

توفي بالمدينة سنة إحدى ومئة[٣] .



وأمَّا عبد الله بن دينار، فهو: أخو عَمْرو بن دِيْنَار، وهو:

أبو عبد الرَّحمن عبد الله دِيْنَار القُرَشِيُّ، العَدَوِيُّ، المَدَنِيُّ، مولى عبد الله ابن عُمر بن الخَطَّاب[٤]

سمِعَ: ابن عُمر، وأنسًا وآخرين.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ١٦١، رقم ٤٧٢٣). والزيادة من: (أ، ب).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ١٩، رقم ١٤٠٦).

(٣) كذا أرّخه الواقدي، ويحيى بن بُكير وغير واحد، كما في تهذيب الكمال (٨/ ٥١٧).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٠٣)، التعديل والتجريح (٢/ ٨١٧)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٥٠)، تهذيب الكمال (١٤/ ٤٧١)، تذهيب التهذيب (٥/ ١٣٧)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٣١)، تهذيب التهذيب (١/ ٤١٣)، تقريب التهذيب (٣٣٠٠)، خلاصة الخزجي (٢/ ٥٣).

روى عنه: ابنه عبد الرَّحمن، ويحيى[١] الأنصاريّ، وسُهَيْل، ورَبِيْعة الرَّأي، ومُوسى بن عُقْبَة.

توفي سنة سبع وعشرين ومئة[٢].



فصلٌ

وأمَّا سُليمان بن بِلال، فهو:

أبو محمَّد، ويقال: أبو أيُّوب القُرَشِيُّ، التَّيْمِيُّ، المَدَنِيُّ، مولى آل أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه[٣].

سمِع جماعاتٍ من التَّابعين، منهم: عبد الله بن دِيْنَار، ويحيى الأنصاريُّ، وهِشَام بن عُرْوَة، ومُوسى بن عُقْبَة، وصالِح بن كَيْسَان وآخرون.

روى عنه الأعلام كابن المُبَارك وغيره.

قال محمَّد بن سَعد: كان بَرْبَرِيًّا جَميلاً، حسن الهيئة، عاقلاً، وكان يُفتي بالبلد، وولي خِراجَ المدينة، وتوفي بها سنة اثنتين[٤] وسبعين ومئة[٥].

---

(١) في: (ب) زيادة: «ابن سعيد».

(٢) كذا أرّخه ابن سعد في الطبقات الكبرى (القسم المتمم، ص: ٣٠٥).

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣١٣)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٠٩)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٨٠)، تهذيب الكمال (١١/ ٣٧٢)، تذهيب التهذيب (٤/ ١٣٠)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٤٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٤)، تقريب التهذيب (٢٥٣٩)، خلاصة الخزرجي (١/ ٤٠٩).

(٤) في: (ب) «ستٍّ» وهو خطأ.

(٥) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٢٠) وزاد: في خلافة هارون.

وقال البُخاريُّ، عن هارون بن محمَّد: سنة سبع وسبعين ومئة[١].



وأمَّا أبو عامِر العَقَدِيُّ: فبفتح العين والقَاف، واسمه:

عبد الملك بن عَمْرو بن قَيْس[٢] البَصْرِيُّ[٣].

سمِع: مالكًا، والثَّوريَّ، وشُعبة وخلائقَ من الأعلام وغيرهم.

روى عنه: ابن مَهْدي[٤]، وأحمد بن حَنبل، وابن مَعِين، وابن المَديني، وابن راهَويه، و(ق٣٢/أ) ابن بشَّار، وابن المُثنَّى وخلائق من الأعلام.

قال ابن مَهْدي: كتبتُ حديثَ ابن أبي ذِئْب عن أوثق شيخ: أبي عَامِر العَقَدِيّ[٥].

والعَقَد قومٌ من قَيْس، وهم بَطنٌ من الأزد[٦].

---

(١) التاريخ الأوسط (٤/ ٧١٦)، وفي التاريخ الكبير (٤/ ٤) عن الفَرْوِيّ، وهو: إسحاق بن محمد. ونقله الذهبي في سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٢٧)، وقال: والأول أصحُّ - يعني: قول ابن سعد - قال: ولو تأخر للَقِيَه قُتَيبة وطائفة.

(٢) هكذا قاله أبوبكر ابن منجويه في رجال صحيح مسلم (١/ ٤٣٦، رقم ٩٨١). وفي تهذيب الكمال (١٨/ ٣٦٤) بدون: «قيس».

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٤٨٠)، التعديل والتجريح (٢/ ٩٠٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣١٤)، تهذيب الكمال (١٨/ ٣٦٤)، تذهيب التهذيب (٦/ ١٥٧)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٢٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٩)، تقريب التهذيب (٤١٩٩)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٧٨).

(٤) لم يذكر المزّي عبد الرحمن بن مهدي في تلاميذه (١٨/ ٣٦٦)، ولا ذكر في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي (١٧/ ٤٣٢) في شيوخه.

(٥) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٦٨).

(٦) قاله محمد بن إسحاق السّراج، كما في تهذيب الكمال.

قال أبو الشيخ الحافظ: إنماسمّوا عَقدًا؛ لأنّهم كانو لِئامًا[١] .

واتّفق الحفّاظ على توثيق العَقَديّ وجلالته.

قال أبو داود: مات سنة خمس[٢] .

وقيل: أربع ومئتين[٣] .



فصلٌ

وأمّا شيخُ البخاريِّ، فهو:

أبو جَعْفر عَبد الله بن محمَّد بن عبد الله بن جَعْفر بن اليَمَان بن أَخْنَس ابن خُنَيْس الجُعْفِيُّ، البُخاريُّ، المُسْنَدِيُّ[٤] - بفتح النُّون - سمّي بذلك، لأنّه كان يطلب المُسنَدات، ويَرغب عن المُرْسَل والمُنقطعات[٥] .

واليَمان هذا هو: مولى أحد أجداد البُخاريُّ ولاءَ اسلام، كما بيّناه في أول الكتاب[٦] .

---

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٦٨) ونصّه: قال أبو الشيخ الأصبهاني: حدثنا يوسف بن محمّد، قال: سمعتُ هارون بن سليمان يقول: إنّما سمّي أبو عامر العَقدي؛ لأنّهم كانوا أهل بيت لئام، فسمّوا عقدا.

(٢) وكذا أرّخه ابن حبان في ثقاته (٨/ ٣٨٨).

(٣) كذا أرّخه محمّد بن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٢٩٩)، ونصر بن علي الجهضمي، كما في تهذيب الكمال (١٨/ ٣٦٨).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٢٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٢٩)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٦٦)، تهذيب الكمال (١٦/ ٥٩)، تذهيب التهذيب (٥/ ٢٩٤)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٧٣)، تهذيب التهذيب (٦/ ٩)، تقريب التهذيب (٣٥٨٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٩٥).

(٥) تهذيب الكمال (١٦/ ٥٩). وقال الحاكم: سمّي المُسندي؛ لأنّه جمع أول من جمع مسند الصَّحابة بما وراء النّهر. تهذيب التهذيب (٦/ ١٠).

(٦) (١/ ١٩٣).

سمع: فُضَيلَ بن عَيَاض، وابنَ عُيَيْنة، ووكيعًا، وعبد الرَّزاق وخلائقَ.

روى عنه الأعلامُ من حُفَّاظ الإسلام، منهم: الذُّهْليُّ، والدَّارميُّ، والبُخاريُّ، وأبو زُرْعة، وأبو حاتِمٍ الرَّازِيان، وأحمد بن [سَيَّار][1] ومحمَّد بن نَصْر وغيرهم.

قال البُخاريُّ: مات سنة تسع وعشرين ومئتين[2].



فصلٌ

وأمَّا لغات الباب، ففيه:

«الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً» هكذا وقع هنا[3] في بعض الأصول، ووقع في أكثرها «بِضْعَة» بالهاء، وأكثر الرّوايات في غير هذا الموضع بلا هاء، وهو الجاري على اللُّغة المشهورة، ورواية الهاء صحيحةٌ أيضًا على التّأويل[4].

والبِضْعُ والبِضْعة: بكسر الباء على اللُّغة المشهورة، وبها جاء القرآن العزيز، وبفتحها في لغة قليلة، وهو مستعملٌ فيما بين الثّلاثة والعشرة، هذا هو الصَّحيح المشهور في معناه، وفيه أقوال أخر.

والشُّعبة: القِطعة والفِرقة.

وأمَّا قوله: «بِضْعٌ وَسِتُّونَ» فكذا وقع هنا، وثبت في «صحيح مسلم»[5]

---

(١) في: (الأصل، أ، ب): «سنان»، والتصويب من المصادر.
(٢) التاريخ الأوسط (١/ ٢٧٢).
(٣) في: (ب) «ههنا».
(٤) قال الحافظ في الفتح (١/ ٥١): ووقع في بعض الروايات: «بضعة» بتاء التأنيث، ويحتاج إلى تأويل.
(٥) (١/ ٦٣، رقم ٥٧/ ٣٤).

وغيره: «بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً» وفي رواية لمسلم[(١)] : « بِضْعٌ وَسَبْعُونَ[(٢)] أَوْ: بِضْعٌ وَسِتُّونَ».

قال القاضي عياض: الصَّواب ما وقع في سائر الأحاديث ولسائر الرُّواة: «بِضْعٌ وَسَبْعُونَ»[(٣)]، وهكذا اختار ترجيح رواية: «بِضْعٌ وَسَبْعُونَ» الإمام [البارع][(٤)] أبو عبد الله الحُلَيْمِيُّ[(٥)] إمام أصحابنا الشَّافعيين ببُخَارا، وكان من أعلام الإسلام رحمه الله، وكذا رجَّحها جماعة غيره.

ومنهم من رجَّح رواية: «بِضْعٌ وَسِتُّونَ»[(٦)] لأنها المتيقن، والصَّواب: ترجيح: «بِضْعٌ وَسَبْعُونَ» لأنّها زيادة من ثقات، وزيادة الثقات مقبولة مقدَّمة، وليس في رواية: «بِضْعٌ وَسِتُّونَ» ما يمنع الزِّيادة[(٧)]، وبالله التّوفيق.

---

(١) (١/ ٦٣، رقم ٥٨/ ٣٥).

(٢) في: (أ) زيادة: «أو بضع وسبعون».

(٣) الإكمال (١/ ٢٧٢). وفي: (أ) زيادة: «هذا كلام القاضي عياض: الصواب ما وقع في سائر الأحاديث، ولسائر الرواة: «بضع وسبعون».

(٤) الزيادة من: (،أ، ب).

(٥) المنهاج (١/ ٦).

(٦) قال البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٨٨): وهذا شكٌّ وقع من سُهيل بن أبي صالح في: «بضع وستين»، أو في: «بضع وسبعين»، وسليمان بن بلال، قال: «بضع وستون»، ولم يشكّ فيه، وروايته أصحُّ عند أهل العلم بالحديث غير أنّ بعض الرّواة عن سُهيل رواه من غير شكّ، قال: «بضع وسبعون». فذكره من غير شكّ، وهذا زائدٌ، فأخذ به صاحب كتاب المنهاج في تقسيم ذلك على سبعة وسبعين بابًا، بعد بيان صفة الإيمان.

(٧) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٠٤): لم تختلف الطرق عن أبي عامر شيخ المؤلف في ذلك، وتابعه يحيى الحِمَّانيّ - بكسر المهملة وتشديد الميم - عن سليمان بن بلال، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو، عن سليمان بن بلال، فقال: «بضع وستون، أو: بضع وسبعون» وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سُهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن دينار، ورواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه، فقالوا: «بضع وسبعون» من غير شكّ. ولأبي عوانة في صحيحه من طريق: «ست وسبعون، أو: سبع وسبعون» ورجّح البيهقي رواية البخاريّ؛ لأنّ سُليمان لم يشكّ. وفيه نظرٌ لما ذكرنا =

وقد بيَّن النبي ﷺ أعلى هذه الشّعب وأدناها، كما ثبت في الصّحيح من قوله ﷺ: «أعلاها لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[(١)] فبيَّن ﷺ أنَّ أعلاها التّوحيد المتعين على كلّ مكلّف، والّذي لايصحُّ غيره من الشّعب إلا بعد صحته، وأنَّ أدناها ما يندفعُ به[(٢)] ضرر المسلمين، وبقي بينهما تمام العدد، فيجب علينا الإيمانُ به، وإنْ لم نعرف أعيان جميع أفراده كما نؤمن بالأنبياء والملائكة صلوت الله وسلامه عليهم وإن لم نعرف أعيانَهم وأسماءَهم.

وقد صنَّف العلماءُ في تعيين هذه الشّعب كتبًا كثيرةً من أغزرها فوائدَ وأعظمها جلالةً كتاب: «المِنْهَاج» لإبي عبد الله الحُلَيْمِيّ، ثمَّ حذا الإمام الحافظ أبوبكر البَيْهَقِيُّ حَذْوَه وزاد عليه، وأتى من التَّحقيق والفرائد بما لا مزيدَ عليه في كتابه: «شُعَب الإيمان» فرحمه الله ورضي عنه.

قال الإمام الحافظ أبو حاتمِ ابن حِبان - بكسر الحاء - البُسْتِيُّ: تتبعتُ معنى هذا الحديث مدَّة (ق٣٢/ب) وعددتُ الطَّاعات، فإذا هي تزيد على هذا العدد شيئًا كثيرًا، فرجعتُ إلى السُّنن فعددتُ كلَّ طاعة عدَّها رسول الله ﷺ من الإيمان، فإذا هي تنقص عن البضع والسَّبعين، فرجعتُ إلى كتاب الله

= من رواية بشر بن عمرو عنه، فتردد أيضًا؛ لكن يرجّح بأنّه المتيقن وما عداه مشكوكٌ فيه، وأمّا رواية الترمذيّ بلفظ: «أربع وستون» فمعلولةٌ، وعلى صحتها لا تخالف رواية البخاري، وترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة - كما ذكره الحليمي، ثمّ عياض - لا يستقيمُ، إذ الذي زادها لم يستمر على الجزم بها، لا سيما مع اتحاد المخرج، وبهذا يتبين شفوف نظر البخاري، وقد رجّح ابن الصلاح (صيانة صحيح مسلم، ص: ١٩٥) الأقلّ؛ لكونه المتقين.

(١) أخرجه مسلم (٥٨/ ٣٥) من حديث أبي هريرة. قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٥٣): وفي هذا إشارة إلى أن مراتبها متفاوتة.

(٢) في: (ب) «ما يتوقعُ منه».

سبحانه وتعالى وقرأتُه بالتَّدبر، وعددتُ كلَّ طاعة عدَّها الله تعالى من الإيمان، فإذا هي تنقص عن البضع والسَّبعين، فضممتُ إلى الكتابِ السُّنَنَ، وأسقطتُ المُعادَ، فإذا كلُّ شيء عدَّه الله عز وجل ورسوله ﷺ من الإيمان: «تسع وسبعون» لا تزيد عليها ولا تنقص[١].

فعلمتُ أنَّ مرادَ النبي ﷺ أنَّ هذا العدد في الكتاب والسُّنن، ذكر أبو حاتِم كلَّ ذلك[٢] في كتاب: «وصف الإيمان وشعبه»[٣] والله أعلم.

وهذا الحديث نصَّ في إطلاق اسم الإيمان الشَّرعيِّ على الأعمال، وقد تقدَّم بيان هذا، والله أعلم.

قوله ﷺ: **«الحياء شُعبة من الإيمان»**، وفي راوية أخرى في الصَّحيح: «الحياء من الإيمان»[٤] وفي أخرى: «الحياء لا يأتي إلا بخير»[٥] وفي أخرى: «الحياء خير كله»[٦] فالحياءُ ممدودًا هو: الاستحياءُ.

قال الإمام أبو الحسن الواحدي: قال أهل اللُّغة: الاستحياء من الحياء، واستحيى الرجلُ من قوة الحياء فيه؛ لشدّة علمه بمواقع العَيْب.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٥٢): ولم يتفق من عدّ الشّعبَ على نمط واحدٍ، وأقربها إلى الصواب طريقة ابن حبان، لكن لم نقف على بيانها من كلامه.

(٢) في: (ب) «هذا».

(٣) وأورده أيضًا في صحيحه (الإحسان ١/ ٣٨٧) وزاد: فذكرتُ هذه المسألة بكمالها بذكر شُعبه في كتاب: «وصف الإيمان وشُعبه» بما أرجو فيها الغُنية للمتأمل إذا تأملها، فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب.

(٤) أخرجه البخاري (٢٤)، ومسلم (٥٩/ ٣٦) من حديث عبد الله بن عمر.

(٥) أخرجه البخاري (٦١١٧)، ومسلم (٦٠/ ٣٧) من حديث عِمران بن حُصين.

(٦) أخرجه مسلم (٦١/ ٣٧) بهذا اللفظ من حديث عمران بن حصين.

[قال][1] : والحياءُ [أقوى] من قوة الحسّ ولطفه.

وروينا في رسالة الأستاذ الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هَوازِن القُشَيريُّ رحمه الله، عن السَّيد الجَلِيل أبي القاسم الجُنَيد رحمه الله تعالى ورضي عنه، قال: الحياءُ رؤيةُ الآلاء (أي: النِّعم)[2] ورؤية التَّقصير، فيتولَّد [من][3] بينهما حالةٌ تُسمّى الحياءُ[4] .

قال القاضي[5] وغيره من الشُّراح[6]: إنما جُعِل الحياء مِن الإيمان وإنْ كان غريزة؛ لأنَّه [قد][7] يكون تخلقًا واكتسابًا كسائر أعمال البرّ، وقد يكونُ غريزة؛ ولكن استعماله على قانونِ الشَّرع يحتاجُ إلى اكتسابٍ ونيّةٍ وعلمٍ[8]، فهو مِن الإيمان لهذا، ولكونه باعثًا على أفعال الخير ومانعًا من المعاصي.

وأما كونه خيرًا[9] كلّه ولا يأتي إلا بخيرٍ: فقد يستشكلُ[10] من حيث إنَّ صاحبَ الحياء قد يستحيي أنْ يواجه بالحقّ رجلا يجلّه، فيترك أمرَه بالمعروف ونهيه عن المنكر، وقد يحمله الحياء[11] على الإخلال [ببعض العِبادات][12] أو الحقوق، وغير ذلك مما هو معروفٌ في العادة.

---

(١) الزيادة من: (ب).
(٢) هذا التفسير من الإمام النووي رحمه الله.
(٣) الزيادة من رسالة القشيري.
(٤) الرسالة القشيرية (ص: ١٣٩)
(٥) الإكمال (١/ ٢٧٢).
(٦) كالمازري في المعلم (١/ ١٩٦).
(٧) الزيادة: (أ، ب).
(٨) في: (أ) «عمل».
(٩) في: (أ) «خير».
(١٠) في: (ب) «استشكل».
(١١) «الحياء» لا توجدُ في: (أ).
(١٢) الزيادة من: (أ، ب).

والجوابُ عن هذا الاشكال: أنَّ هذا المانعَ المذكورَ ليس بحياء حقيقةً، بل هو عَجْزٌ، [وخَوَرٌ][١] ، ومهانةٌ، وضعفٌ، وإنما تسميته حياءً من إطلاق بعض أهل العُرف أطلقوه مجازًا، لمشابهته الحياء الحقيقيّ، وإنَّما حقيقةُ الحياء خُلُقٌ يَبْعث على اجتنابِ القَبيح، ويمنعُ عن[٢] التَّقصير في حقِّ ذي الحقِّ، ويدلُّ عليه ما ذكرناه عن الجُنَيد رحمه الله، والله أعلم.



(١) الزيادة من: (أ، ب).
(٢) في: (أ) «من» بدل: «عن».

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعَالَى:

٤- بابٌ المُسلمُ من سَلِمَ المسلمونَ مِنْ لِسانِه ويَدِه

١٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ وَإِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﵄، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ تَعَالَى عَنْهُ(١)» (٢).

---

(١) وأخرج مسلم (٣٩/٦٣) طرفا من حديث أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزني، عن عبد الله بن عمرو، أن رجلاً سأل النبي ﷺ: أيّ الإسلام خيرٌ؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده. انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/٤٣٤، رقم ٢٩٤٠).

(٢) في هامش الأصل: «حاشية ابن القيم عليه الرحمة: أهمّ شيء يقصده العبدُ، إنما هو الهجرةُ إلى الله تعالى ورسوله ﷺ، فإنها فرضُ عين على كلّ أحد في كلّ وقت، وأنه لا انفكاك لأحد من وجوبها، وهي مطلوب الله تعالى، ومراده من العباد، إذ الهجرةُ هجرتان:
هجرةٌ بالجسم من بلد إلى بلد.
والهجرة الثانية: هجرة بالقلب إلى الله تعالى ورسوله ﷺ، وهذه الهجرةُ، هي الهجرة الكاملة، وهي الأصلُ، وهجرة الجسد تابعة لها، وهي هجرةٌ تتضمّنُ «مِنْ» و «إلى»:
فيهاجرُ بقلبه من محبة غير الله تعالى إلى محبته.
ومن عبودية غيره إلى عبوديته.
ومن خوف غيره ورجائه والتوكل عليه، إلى خوف الله تعالى ورجائه والتوكل عليه.
ومن دعاء غيره وسؤاله والخضوع له، والذُّل والاستكانةُ له إلى دعاء ربه تعالى وسؤاله والخضوع له، والذّل والاستكانة له.
ويهاجرُ إلى الله سبحانه وتعالى بالإخلاص والتَّوحيد والإنابة والتَّوبة، وهذا هو بعينه معنى الفرار إليه، قال الله تعالى: ﴿فَفِرُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠]. فالتَّوحيد المطلوب من العبد، هو الفرارُ إليه تعالى.
والهجرة إلى الله تعالى يتضمنُ هجران ما يكرهه، وإتيان ما يحبه ويرضاه، وهذه الهجرةُ واجبةٌ على مدى الأنفاس.
وأما الهجرة إلى الرسول ﷺ، فهي أن يهاجر إليه ﷺ بالمتابعة والإنقياد لأمره،=

قَالَ أَبُوْ عَبْدِالله: وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، هُوَ: ابْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ - هُوَ: ابنَ عَمْرَو -، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[(١)].

وَقَالَ عَبْدُ الأَعْلَى[(٢)]: عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الله، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[(٣)].

طرفه: ٦٤٨٤. تحفة ٨٨٣٤.

الشَّرْحُ:

أمَّا عبد الله، فهو:

عبد الله بن عَمْرو (ق٣٣/أ) بن العَاصِ[(٤)] بن وائِل بن هاشِم بن سُعَيد - بضمّ السّين، وفتح العين - [ابن سَعْد] بن سَهْم بن عَمْرو بن هُصَيْص -

= والتصديق لخبره، وتقديم أمره وخبره على أمر غيره وخبره، بحيث يكونُ الانقياد ناشئا عن محبة كاملة، وهذه الهجرةُ فرضٌ على كلّ مسلم في كلّ وقت، وهي مقتضى شهادة أن محمّدًا رسول الله ﷺ. . . . حتى الموت». النص في الرسالة التبوكية (ص: ١٥-٢٤).

(١) تغليق التعليق (٢/ ٢٦). وأراد بهذا التعليق بيان سماعه له من الصحابيّ، والنكتة فيه: رواية وُهيب بن خالد له، عن داود، عن الشّعبيّ، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو، حكاهُ ابن منده، فعلى هذا لعل الشّعبيّ بلغه ذلك عن عبد الله، ثمّ لقيهُ فسمعه منه، ونبّه بالتعليق الآخر على أنّ عبد الله الذي أهمل في روايته هو عبد الله بن عمرو الذي بين في رواية رفيقه. فتح الباري (١/ ٥٤).

(٢) في هامش الأصل: «رواية أبي عبد الله الإمام البخاريّ رحمه الله تعالى في هذا الباب عن أبي معاوية، وعن عبد الأعلى على سبيل التعليق؛ لأن البخاريّ لم يدركهما ولا عصرهما، ولهذا لم يقل فيهما: «حدّثنا، أو: أخبرنا» بل قال فيهما: «قال»، وجاز ذلك لأنه للاستشهاد والمتابعة، لا للاستدلال به بالاستقلال» انتهى.

(٣) تركه بياضاً في التغليق (٢/ ٢٧)، وقال في الهدي (ص:٢٠): وصلها عثمان بن أبي شيبة في مسنده عنه.

(٤) في: (ب) «العاصي» وهو الصواب.

بضم الهاء[١] وبصادين مهملتين - ابن كَعْب بن لُؤَي بن غالِب القُرَشِيُّ، السَّهْمِيُّ[٢].

كنيته: أبو محمَّد، وقيل: أبو عبد الرَّحمن. وقيل: أبو نُصَير - بضم النون-.

وأمَّه: رَيْطَة بنت مُنَبِّه بن الحجَّاج[٣].

أسلم قبل أبيه، وكان بينَه وبينه في السِّن اثنتا[٤] عشرة سنة، وقيل: إحدى عشرة.

وكان غَزِيرَ العِلم مجتهدًا في العِبادة[٥].

قال أبو هريرة ﷺ: ما كان أحد أكثر حديثا منّي عن رسول الله ﷺ، إلا عبد الله بن عَمْرو، فانَّه كان يَكتبُ ولا أكتبُ[٦].

وروي له[٧] عن رسول الله ﷺ سبع مئة حديث[٨]، اتفقا على سبعة عشر، وانفرد البخاريُّ بثمانية، ومسلم بعشرين[٩].

---

(١) قوله: «بضم الهاء» لا يوجد في: (ب).

(٢) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٢/ ١٠٤)، معجم الصحابة، للبغوي (٣/ ٤٩٤)، معجم الصحابة، لابن قانع (٢/ ٨٤)، معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (٣/ ١٧٢١)، الاستيعاب (٢/ ٩٥٦)، أسد الغابة (٣/ ٣٥٦)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ٣٢٦)، الإصابة (٤/ ١٩٢).

(٣) ترجمتها في: أسد الغابة ٠٧/ ١٣٤)، الإصابة ١١٦/٠٧).

تنبيه: عند المزّي، والذّهبيّ: رائطة، بدل: ريطة.

(٤) في: (ب) «اثني».

(٥) تهذيب الكمال ٣٥٨/٠١٥).

(٦) أخرجه البخاري برقم (١١٣).

(٧) «له» لا توجدُ في: (أ).

(٨) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٣)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٨٠).

(٩) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/ ٤٢٥- ٤٥٠)، تلقيح فهوم أهل الأثر =

وتوفي بمكة. وقيل: بالطائف[(١)]، وقيل: بمصر[(٢)] في ذي الحجة سنة خمس وستين[(٣)]، وقيل: سنة[(٤)] ثلاث وستين[(٥)]، وقيل: سنة ثلاث وسبعين، وقيل: سنة سبع وستين، وهو ابن اثنتين وسبعين.

وأمَّا الشَّعبي: فبفتح الشين - وهو:

أبو عَمْرو عامِر بن شَرَاحِيْل الشَّعْبِيُّ، الكُوْفيُّ[(٦)].

نُسِب إلى شَعْب، وهو: بَطنٌ من هَمْدَان، وُلِد لست سنين مضتْ من خلافة [عُمَر بن الخَطّاب][(٧)] رضي الله عنه.

روى عن: عليّ بن أبي طالب[(٨)]، وابنيه: الحَسَن والحُسَيْن، وسعد بن

= (ص: ٣٩٥)، الرياض المستطابة (ص: ١٩٩).

(١) قاله خليفة في طبقاته (ص: ٢٦).

(٢) قال الذهبي في تاريخه (٢/ ٦٨٩): وتوفي بمصر على الصَّحيح.

(٣) كذا أرّخه أحمد بن حنبل، ويحيى بن بُكير، كما في تهذيب الكمال (١٥/ ٣٦٢)، وخليفة، وأبو عبيد، والواقدي، والفلاس، كما في سير أعلام النبلاء (٣/ ٩٤).
قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٤٢): توفي بمصر سنة خمس وستين ليالي حصار الفسطاط، فلما توفي لم يقدروا أن يخرجوا بجنازته لمكان الحرب بين مروان بن الحكم، وعسكر الزُّبير، فدفن بداره رضي الله عنه.

(٤) «سنة» لا توجدُ في: (أ).

(٥) كذا أرّخه أحمد بن حنبل، كما في الاستيعاب (٣/ ٩٥٩).

(٦) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٥٦)، التعديل والتجريح (٣/ ٢٩٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٧٧)، تهذيب الكمال (١٤/ ٢٨)، تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ١٢٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ٦٥)، تقريب التهذيب (٣٠٩٢)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٢).

(٧) في (الأصل): «من خلافة عثمان رضي الله عنه»، وهو خطأ. والمثبت من: (أ، ب).

(٨) قال الدارقطني في علله (٤/ ٩٦): عن حديث عامر الشَّعبي، عن علي حين جلد في الزّنا محصنًا، ثمّ رجمهُ، قال السائل: قلتُ: سمع الشَّعبيُّ من علي؟ قال الشيخُ: سمعَ منه حرفًا، ما سمع منه غيره.

أبي وقَّاص، وسَعِيد بن زَيد، وابن عُمر[(١)]، وابن عبَّاس، وابن جَعْفر[(٢)]، وابن الزُّبير، وجَابرٍ[(٣)]، وخلائق من الصَّحابة ﷺ.

روينا عنه قال: أدركتُ خمس مئة من أصحاب رسول الله ﷺ[(٤)].

روى عنه خلائق من التَّابعين، منهم: عبد الله بن بُرَيْدة، وقَتَادة، والسَّبيعيّ، والأعمش.

قال ابن عُيَيْنة: كان النَّاسُ بعد كِبار أصحاب رسول الله ﷺ: ابن عباس في زمانه، والشَّعبيُّ في زمانه، والثَّوريُّ في زمانه[(٥)].

وقال عبد الله بن شُبْرُمة: سمعتُ الشَّعبيَّ يقولُ: ما كتبتُ سوداءَ في بيضاءَ قطُّ، ولا حدَّثني رجلٌ بحديث فأحببتُ أنْ يُعِيده عليَّ، ولا حدَّثني رجلٌ بحديثٍ قَطُّ[(٦)] إلا حفظتُه[(٧)].

وقال الأشعثُ[(٨)] بن سوّار: نعى لنا الحَسَنُ الشَّعبيَّ، فقال: كانَ والله

(١) قال ابن أبي حاتم في العلل (ص: ١٦٠): سمعتُ أبي يقول: لم يسمع الشَّعبيّ من ابن عُمر. وفي: (ب) «عمرو». قلتُ: سماعه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ثابت. وذكره أيضًا المزي فيمن سمع عنهم.

(٢) هو: عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

(٣) رواه أحمد في العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله (١/ ٢٧١)، والبخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٥٠) معلقًا، وفي آخره عندهما زيادة: «فقالوا: إنّ عثمان وعليًا، وطلحة، والزّبير في الجنة» هذا لفظ أحمد، ولفظ البخاري: «يقولون: عليّ، وطلحة، والزبير في الجنة»، وقد رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥/٣٤٨ - ٣٤٩) من عدّة طرق بألفاظها المختلفة.

(٤) رواه البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٥١)، والخطيب في تاريخه (١٢/ ٢٢٩).

(٥) رواه البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٥١)، والخطيب في تاريخه (١٢/ ٢٢٩).

(٦) «قطّ» لا توجدُ في: (أ، ب).

(٧) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٣)، والخطيب في تاريخه (١٢/ ٢٢٩).

(٨) في: (أ، ب) «أشعث» بدون أل التعريف.

كبير[١] العِلم، عَظيم الحِلم، قَدِيمُ السّلم، من الإسلام بمكان[٢].

ومناقبه كثيرةٌ مشهورةٌ، وهو من كِبار أئمة الإسلام، وعلماء التّابعين، توفي سنة أربع ومئة[٣]، وقيل: سنة ثلاث[٤]، وقيل: خمس[٥]، وقيل: ست[٦].

وأمّا عبد الله بن أبي السَّفَر[٧]:

[فبفتح السّين والفاء، واسم أبي السَّفر][٨] سَعِيد بن يُحْمَد - بضم الياء، [و][٩] فتح الميم[١٠] -، ويقال: أحمد[١١] الهَمْدَانِيُّ، الكُوْفيُّ[١٢].

---

(١) في: (الأصل، أ، ب): «كثير». والمثبت من المصادر.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٣).

(٣) كذا أرّخ وفاته إسماعيل بن مُجالد، وأبو نُعيم، ومحمد بن عمران البجليّ، وعمر بن شبيب، وعبد الله بن إدريس، كما في تاريخ دمشق (٢٥/ ٤٢٤ - ٤٢٥)، وعنه اختصره المزي في تهذيب الكمال (١٤/ ٣٩).

(٤) كذا أرّخه الهيثم بن عدي، ويحيى بن بُكير، كما في تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١/ ٢٤٥)، و (١/ ٢٤٧).

(٥) كذا أرّخه محمد بن عبد الله بن نُمير، كما في تاريخ بغداد (١٢/ ٢٣٣).

(٦) كذا أرّخه علي بن المديني، كما في تاريخ بغداد (١٢/ ٢٣٣)، وعمرو بن خالد كما في تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١/ ٢٥٦).

(٧) قال ابن ناصر الدين الدمشقيّ في توضيح المشتبه (٥/ ١٠٨): قال لي شيخنا أبو الحجّاج: الأسماء بالسّكون، والكُنى بالحركة.

(٨) الزيادة من: (أ ب).

(٩) الزيادة من: (أ ب).

(١٠) هكذا ضبطه النووي، و قال الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٤/ ٢٣٤٣): يُحْمِد - بضمّ الياء، وكسر الميم -، قال: وأصحاب الحديث يقولون: يَحْمَد - بفتح الياء -.

(١١) حكاه الترمذي في جامعه (٤/ ١٥، عقب الحديث رقم ١٣٩٣).

(١٢) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٠٨)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٤٧)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٥٢)، تهذيب الكمال (١٥/ ٤١)، تذهيب التهذيب (٥/ ١٦٦)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٨٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤٠)، تقريب التهذيب (٣٣٥٩)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٦٢).

روى عنه: الثَّوريُّ، وشُعبةُ، وشَريكٌ.

وأمَّا إسماعيلُ، فهو:

ابن أبي خَالِد، أبو عبد الله البَجَلِيُّ، الأَحْمَسِيُّ مولاهم، الكُوْفِيُّ[١] واسم أبي خَالِد: هُرْمُز، وقيل: سَعْد، وقيل: كَثِير.

سمِع جماعةً من الصَّحابة ﷺ، منهم: ابن أبي أَوْفَى، وأبو جُحَيْفَة[٢] ﷺ، وخلائق من التَّابعين[٣].

روى عنه: مالِك بن مِغْول، والثَّوريّ، وشُعبة، وابن عُيَيْنَة، وابن المُبارك وخَلائق من الأعلام.

وكان عالمًا مُتْقِنًا صالحًا، قال مَرْوان بن مُعاوية: كان[٤] إسماعيل يسمّى الميزان[٥].

توفي سنة خمس وأربعين ومئة[٦].

وأمَّا شُعْبة، فهو:

الإمام البارع، والعَلَم الظاهرُ من أعلام المحدِّثين وأئمةُ المسلمين،

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٦٨)، التعديل والتجريح (١/ ٣٧١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٥)، تهذيب الكمال (٣/ ٦٩)، تذهيب التهذيب (١/ ٣٦١)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٦٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٩١)، تقريب التهذيب (٤٣٨)، خلاصة الخزرجي (١/ ٨٦).

(٢) هو: وهب بن عبد الله السّوائيّ.

(٣) في: (أ) «الأعلام»، بدل: «التابعين»..

(٤) في: (أ) «قال».

(٥) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ١٧٥).

(٦) كذا أرّخه خليفة في تاريخه (ص: ٤٢٣)، والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٥١).

أبو بِسْطَام [شُعْبَة][(١)] بن الحجَّاج الوَرْد العَتَكِيُّ، الأَزْدِيُّ مولاهم، الوَاسِطِيُّ[(٢)]، ثمَّ انتقل إلى البَصْرة.

رأى[(٣)]: الحَسَن، وابن سِيْرِين، وسمعَ: أنس بن سِيْرِين، وعَمْرو بن دِيْنَار، والسَّبِيعيَّ، وخلائق من التَّابعين.

روى عنه جماعة من التَّابعين، منهم: أيُّوب السَّخْتِيانيُّ، والأعمش، ومحمَّد بن إسحاق بن يَسَار[(٤)] وجماعات من الأعلام بعدهم، منهم: سَعد بن إبراهيم[(٥)]، والثَّوريُّ[(٦)]، ويَحْيى القَطَّان، وابن مَهْدي، ومُسْلم بن ابراهيم، وابن المُبَارك، وبَقِيَّة، ووَكِيع، وأيُّوب[(٧)]، وابن عُلَيَّة، وغُنْدر وخلائق.

والعلماءُ مُجمِعُون على عِظَم جلالته، وحِفظه، وإتقانه، ووَرَعه، وعِرفانه، وصِيانته في روايته.

قال الشَّافعيُّ: لولا شُعبة ماعُرف الحديثُ بالعراق[(٨)].

---

(١) في: (الأصل) «سعيد» وهو خطأ، وقد صوّبه أيضًا الشيخ أحمد شاكر بتعليقه على المخطوطة بقوله: هذا خطأ، والصَّواب: شعبةُ كما هو واضح، كتبه: أحمد محمد شاكر عفا الله عنه.

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣٥٤)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٦٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢١٨)، تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩)، تذهيب التهذيب (٤/ ٢٧٦)، إكمال تذهيب الكمال (٦/ ٢٥٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٨)، تقريب التهذيب (٢٧٩٠)، خلاصة الخزرجي (١/ ٤٤٩).

(٣) في: (أ) «وأتى» والمثبت هو الصواب.

(٤) ثلاثتهم من شيوخه.

(٥) وهو من شيوخه.

(٦) وهو من أقرانه.

(٧) تكرر ذكره وقد سبق قبل قليل. ولا يوجد في: (ب)، وهو الصواب.

(٨) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠).

وقال أحمدُ بن حَنبل: كان شُعبةُ أُمَّةً [وحده][١] في هذا الشأن[٢].

وكان الثَّوريُّ، يقول: شعبةُ أمير المؤمنين في الحديث[٣].

روينا عن أبي بحر البَكْراويِّ، قال: ما رأيتُ أعبدَ لله تعالى من شُعبة، عَبَد حتّى جفَّ جلدُه على عظمه، ليس بينهما لحمٌ[٤].

وأحواله أكثر منْ أنْ تُحصر، توفي رحمه الله بالبَصرة أول سنة ستين ومئة، وهو ابن سبع وسبعين سنة[٥].

قال يحيى بن سعيد القطَّان: شعبةُ أكبر من الثَّوريّ بعشر سنين، والثوريُّ أكبر من ابن عُيَيْنَة بعشرسنين[٦].

وأمَّا آدمُ بن أبي إِيَاس، فهُو:

أبو الحَسَن آدمُ بن عَبد الرَّحمن بن محمَّد[٧].

أصلُه من خُراسان[٨]، نشأ ببغدادَ، وبها طلبَ الحديثَ وكتب عن شُيوخها، ثمَّ رَحل إلى الكُوفة، والبَصرة، والحِجاز، والشَّام، ومصر،

---

(١) في: الأصل «واحدة» والتصويب من: (أ، ب).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٥٣٩، ف ٣٥٥٧) وزاد: يعني: في الرّجال، وبصره بالحديث، وتثبته وتنقيته للرجال.

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (٩/ ٢٥٩).

(٤) رواه الخطيب في تاريخه (٩/ ٢٦٣).

(٥) قاله ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٢٨١).

(٦) رواه الخطيب في تاريخه (٩/ ٢٥٨).

(٧) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٨٩)، التعديل والتجريح (١/ ٣٩٣)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٩)، تهذيب الكمال (٢/ ٣٠١)، تذهيب التهذيب (١/ ٢٩٤)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٩)، تهذيب التهذيب (١/ ١٩٦)، تقريب التهذيب (١٣٢)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٦).

(٨) قال ابن حبان في ثقاته (٨/ ١٣٤): مولده بمرو الروذ.

واستوطنَ عَسْقلان الشَّام[١] .

سمِعَ جماعاتٍ من الأعلام كشُعبة، واللَّيث، وابن أبي ذِئْب، وإسْرائيل، وابن المُبَارك.

روى عنه: البُخاريُّ، وخلائقُ من الأئمة.

قال أبو حاتِم: هو ثقةٌ مأمونٌ، مُتعبِّدٌ مِنْ خِيار عباد الله تعالى[٢] .

روينا عن أبي علي المقدسيّ قال: لما حضرتْ آدم بن أبي إِياس الوفاةُ، ختم القرآنَ، وهو [مُسَجّى][٣] ثمَّ قال: بِحُبك لي إلا ما رفقتَ بي في هذا المصرع، كنتُ أؤملك لهذا اليوم، كنتُ[٤] أرجوكَ، ثم قال: لا إله إلا الله، ثمَّ قَضى[٥] .

توفي رحمه الله تعالى بعسقلان في جمادي الآخرة سنة عشرين ومئتين، وهو ابن ثمان وثمانين سنة، قاله محمَّد بن سَعد[٦] .

❀❀❀❀❀

(١) تهذيب الكمال (٢/ ٣٠١).
(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٢٦٨).
(٣) في: (الأصل، أ) «يسعى» وهو خطأ، والتصويب من: (ب).
(٤) «كنتُ» لا توجدُ في: (ب).
(٥) رواه الخطيب في تاريخه (٧/ ٢٩).
(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٤٩٠).

فصلٌ

قوله ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ تَعَالَى عَنْهُ»(١) .

قال العلماء: معناه المسلمُ الكاملُ(٢)، الجامعُ خِصالَ الإسلامِ: من لم يؤذِ مسلمًا بقولٍ ولا فعلٍ، وكذلك المُهاجِر الكامِل.

قال العلماءُ: أعلمَ النبيُّ ﷺ المهاجرينَ أنَّه أوجبَ عليهم أنْ يَهجروا ما نهى الله تعالى عنه، ولا يتَّكِلوا على الهجرة.

وقيل: شقّ فوات الهجرة على بعضهم، ففعل(٣) المهاجرُ المطلوبَ الكاملَ من هَجْر ما نهى الله تعالى عنه، ومن ذلك الهِجْرة إلى رسول الله ﷺ.

قال أهل اللُّغة: الهَجْر ضد الوَصْل، ومنه قيل للكلام القبيح: الهُجَر بضم الهاء؛ لأنَّه ينبغي أنْ يُهجر، والهاجرةُ: وقت يُهجر فيه العمل، والمهاجرُ: هو الَّذي فارق عترته(٤) ووطنه.

وقوله: «بَاب المُسلمُ من سَلِمَ» يجوز في (باب) التنوينُ والإضافة، وكذلك نظائر هذا الباب ما(٥) هو كلامٌ مستقلٌ، وتكون الإضافةُ إلى الجملة، وبالله التوفيق.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/١٠٨): هذا الحديث من أفراد البخاريّ عن مسلم، بخلاف جميع ما تقدم من الأحاديث المرفوعة، على أنَّ مسلمًا أخرج معناه من وجه آخر، وزاد ابن حبان، والحاكم في المستدرك من حديث أنس صحيحًا: «المؤمن من أمّنه النّاس»، وكأنه اختصره هنا لتضمنه لمعناه، والله أعلم.

(٢) في هامش الأصل: «الجنس إذا أطلق يكونُ محمولاً على الكامل، نصّ عليه سيبويه في نحو: الرّجل زيد».

(٣) في: (أ، ب) «فقيل».

(٤) في: (أ، ب) «عشيرته».

(٥) في: (أ، ب) «مما».

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَه الله:

٥- بابٌ أيُّ الإسلامِ أفضلُ

١١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ، [حَدَّثَنَا أَبِي][(١)]، حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! أَيُّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ[(٢)]، قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ[(٣)]». تحفة ٩٠٤١.

---

(١) سقط من: (الأصل، أ) والزيادة من: (ب)، والبخاريّ.

(٢) قال ابن رجب في فتح الباري (١/ ٣٦): والذي يظهر لي في الفرق بين: «خير» و «أفضل» أن لفظة «أفضل» إنما تستعمل في شيئين اشتركا في غير فضل، وامتاز أحدهما عن الآخر بفضل اختصّ به، فهذا الممتاز قد شاركَ ذاك في الفضل، واختصّ عنه بفضل زائد، فهو ذاك.

وأما لفظة: «خير» فتستعمل في شيئين في كلّ منهما نوعٌ من الخير أرجح ممّا في الآخر، سواء كان لزيادة عليه في ذاته، أو في نفعه، أو غير ذلك، وإن اختلف جنساهما، فترجيحُ أحدهما على الآخر يكونُ بلفظ: «خير». فيقال مثلا: النّفع المتعدي خيرٌ من النفع القاصر، وإن كان جنسهما مختلفًا.

ويقال: زيد أفضل من عمرو، إذا اشتركا في علمٍ أو دين ونحو ذلك، وامتاز أحدهما على الآخر بزيادة.

وإن استعمل في النوع الأول لفظة: «أفضل» مع اختلاف الجنسين، فقد يكونُ المراد أن ثواب أحدهما أفضل من الآخر، وأزيد منه، فقد وقع الاشتراكُ في الثواب، وامتاز أحدهما بزيادة منه.

وحينئذٍ، فمن سلم المسلمونَ من لسانه ويده، إسلامه أفضل من إسلام غيره، ممن ليس كذلك؛ لاشتراكهما في الإتيان بحقوق الله في الإسلام من الشّهادتين، وإقام الصلاة، وإيتاء الزّكاة، ونحو ذلك، وامتاز أحدهما بالقيام بحقوق المسلمين، فصار هذا الإسلامُ أفضل من ذاك.

وأما المسلمُ، فيقالُ: هذا أفضل من ذاك؛ لأن إسلامه أفضل من إسلامه، ويقالُ: هو خير من ذاك؛ لترجّح خيره على خير غيره، وزيادته عليه.

(٣) وأخرجه مسلم (٦٦/ ٤٢). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٣٠١، رقم ٤٣٨).

الشَّرحُ:

أبو مُوسى، هو:

عَبد الله بن قَيْس بن سُلَيم - بضم السّين - ابن حَضَّار - بفتح الحاء المهملة وتشديد الضّاد المعجمة - الأَشْعَرِيُّ[١].

من كِبار الصَّحابة ﷺ (ق٣٤/أ) وفُضَلائهم وفُقَهائهم، استعمله[٢] النبيُّ ﷺ على زَبِيْد وعَدَن، وساحِل اليَمن، واستعمله عمرُ ﷺ على الكُوفة والبَصرة، وشَهِد وفاةَ أبي عُبَيْدة ﷺ بالأردن، وخطبة عمر بالجَابِية، وقدم دمشق على معاوية ﷺ[٣].

روي له عن رسول الله ﷺ ثلاث مئة وستين[٤] حديثًا[٥]، اتفقا منها على خمسين، وانفرد البخاري بأربعة، ومسلم بخمسة عشر[٦].

روى عنه: أنس بن مالِك، وطَارِق بن شِهاب الصَّحابيان، وخلائق من التَّابعين.

توفي بمكة، وقيل: بالكوفة. قيل: سنة خمسين[٧]، وقيل: إحدى

---

(١) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٤/ ٤٤٦)، معجم الصحابة للبغوي (٤/ ٤١)، معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ١٢٤)، معرفة الصحابة لأبي نُعيم (٤/ ١٧٤٩)، الاستيعاب (٣/ ٩٧٩)، أسد الغابة (٣/ ٣٧٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٣٠)، الإصابة (٤/ ٢١١).

(٢) تكررت في: (أ).

(٣) تهذيب الكمال (١٥/ ٤٤٧).

(٤) في: (ب) «ستون».

(٥) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٨١)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٤)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٩٩).

(٦) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٢٩٤ - ٣٢٢)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٠٠)، الرياض المستطابة (ص: ١٩٣).

(٧) كذا أرّخه خليفة في طبقاته (ص: ٦٨)، والهيثم بن عدي، والمدائني، كما في تهذيب الكمال (١٥/ ٤٥٢).

وخمسين، وقيل: سنة أربع وأربعين[(١)]، وهو ابن ثلاث وستين.

وأمَّا الرَّاوي عن أبي مُوسى رضي الله عنه، فهو:

أبو بُرْدَة عَامِر، وقيل: الحارِث بن أبي مُوسى، كوفيٌّ[(٢)].

توفي بها سنة ثلاثة ومئة[(٣)]، وقيل: سنة أربع[(٤)]، وولي قضاءها.

سمع: عليَّ بن أبي طالب، وأباه[(٥)]، وعائشة وغيرهم من الصَّحابة رضي الله عنهم.

روى عنه: الشَّعْبيُّ[(٦)]، والسَّبِيعيُّ، وابن المُنْكَدِر، وعبد الملك بن عُمَير، وعُمر بن عبد العزيز[(٧)] وغيرهم من أعلام التَّابعين، وخلائقَ من غيرهم، وهو مُتَّفق على جلالته وتوثيقه.

وأمَّا الرَّاوي عنه، فهو:

أبو بُرْدَة بُرِيْد - بالموحدّة - ابن عبد الله بن أبي بُرْدَة بن أبي مُوسى، كُوفيٌّ[(٨)].

---

(١) كذا أرّخه أبو نُعيم، ومحمد بن عبد الله بن نُمير، وقَعْنب بن المُحرّر، وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، وعبد الله بن برّاد الأشعريّ، كما في تهذيب الكمال (١٥/ ٤٥٢). ورجّحه الذهبي في طبقات القراء (١/ ١٧) وقال: توفي سنة أربع وأربعين على الصحيح.

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٥٦)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢٦٠)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٦١٩)، تهذيب الكمال (٣٣/ ٦٦)، تذهيب التهذيب (١٠/ ١٨٩)، تهذيب التهذيب (١٢/ ١٨)، تقريب التهذيب (٧٩٥٢)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٣).

(٣) كذا أرّخه الواقدي، كما في الطبقات الكبرى (٦/ ٢٦٩)، والهيثم بن عدي، كما في تهذيب الكمال (٣٣/ ٧٠).

(٤) كذا أرّخه خليفة في تاريخه (ص: ٣٣٠)، وأبو عُبيد القاسم بن سلّام، وأبو حاتم ابن حبان في ثقاته (٥/ ١٨٨).

(٥) يعني: أبا موسى الأشعري.

(٦) وهو من أقرانه.

(٧) ومات قبله.

(٨) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١٢٤)، التعديل والتجريح (١/ ٤٤١)، الجمع =

روى عن: أبيه[(١)]، وجدِّه[(٢)]، والحَسَن، وعَطاء[(٣)].

روى عنه: الثَّوريُّ، وابن عُيَيْنَة، وابن إِدْريس، وابن المُبَارك وخلائق من الأعلام.

وأمَّا الرَّاوي عنه، فهو:

أبو أيُّوب يَحْيى بن سَعِيد بن أبَان بن سَعِيد بن العاص [بن سَعِيد بن العَاص][(٤)] بن أُمَيَّة بن عَبد شَمْس القُرَشيُّ، الأُمَويُّ، الكُوْفيُّ[(٥)].

سكنَ بغداد، سمع يحيى بن سَعِيد الأنصاريَّ، وهِشَام بن عُروة، والأَعْمش وغيرهم من التَّابعين وخلائق بعدهم.

روى عنه الأعلام، منهم: أحمد بن حَنبل، وإسحاق، وابن مَعِين، وأبو عُبَيد القاسِم بن سلّام وغيرهم.

توفي في شَعبان سنة أربع وتسعين ومئة، وبلغَ الثَّمانين[(٦)].

= لابن القيسراني (١/ ٦٢)، تهذيب الكمال (٤/ ٥٠)، تذهيب التهذيب (٢/ ١٣)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٧١)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٣١)، تقريب التهذيب (٦٥٨)، خلاصة الخزرجي (١/ ١٢١).

(١) قال المزّي في تهذيبه (٤/ ٥٠): إن كان محفوظًا، ولكن قال أبو حاتم الرازي، كما في المراسيل لابنه (ص: ٧٥): إنّما يحدّثُ عن أبيه، عن ابن عُمر.

(٢) قال أبو حاتم في العلل لابنه (ص: ٧٦): سعيد بن أبي بُردة لم يسمع من جدّه شيئًا.

(٣) هو: ابن أبي رباح.

(٤) لا توجد في: (الأصل، أ، ب) وهي من تهذيب الكمال.

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٩٣)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢٢٠)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٦٢)، تهذيب الكمال (٣١/ ٣١٨)، تذهيب التهذيب (٩/ ٤٣٩)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٣١٠)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣١٢)، تقريب التهذيب (٧٥٥٤)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٤٨).

(٦) كذا أرّخه يحيى بن سعيد الأمويّ، كما رواه الخطيب في تاريخه (١٤/ ١٣٤).

وأمَّا الرَّاوي عنه، فابنه:

أبو عُثْمان سَعِيد بن يَحيى البَغْداديُّ[١].

سمع: أباه، وابن المُبارك، وابن عيَّاش وجماعات.

روى عنه الأئمة والأعلام من حُفّاظ الإسلام، منهم: البُخاريُّ، ومُسلم، وأبوداود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وأبو زُرْعة، وأبو حاتم، وعبد الله بن أحمد، وإبراهيم الحَرْبيّ، والبَغَويُّ، والبَاغَنْديُّ، والمُحَامِلِيُّ[٢]، وابن صَاعِد، وابن نَاجِية، ويَعقوب بن سُفيان، وأبو يَعلى الموصليّ.

توفي في ذي القعدة سنة تسع وأربعين ومئتين[٣].



فصلٌ

قولهم[٤]: «أَيُّ الإِسْلامِ أَفْضَلُ» معناه أيّ خصاله[٥].

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢٩٧)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٩٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٧١)، تهذيب الكمال (١١/ ١٠٤)، تذهيب التهذيب (٤/ ٥٦)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٣٦٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ٩٧)، تقريب التهذيب (٢٤١٥)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٩٢).

(٢) وهو آخر من روى عنه.

(٣) كذا أرّخه البخاري في التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٦٣)، وابن حبان في ثقاته (٨/ ٢٧٠).

(٤) في: (ب) «في قولهم» بزيادة: «في».

(٥) إن قيل: الإسلامُ مفردٌ، وشرط: «أي» أن تدخل على متعدد.
أجيب: بأنّ فيه حذفًا تقديره: أي ذوي الإسلام أفضلُ؟ ويؤيده رواية مسلم: «أي المسلمين أفضل» والجامع بين اللفظين أنّ أفضلية المسلم حاصلة بهذه الخصلة، وهذا التقدير أولى من تقدير بعض الشراح هنا: أي خصال الإسلام. وإنما قلتُ إنه أولى لأنه يلزم عليه سؤال آخر بأن يقال: سئل عن الخصال، فأجاب بصاحب الخصلة، فما=

وجاء في هذا الحديث: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» وفي الحديث الَّذي بعده: «أَيُّ الإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

قال العلماءُ: كان الجوابان في وقتين، فأجابَ في كلّ وقتٍ بما هو الأفضلُ في حقّ السَّامع أو أهل المجلس، فقد يكونُ ظهر من[1] أحدهما قِلَّة مراعاة ليده ولسانه، ومن الثَّاني كبرٌ وإمساكٌ عن الإطعام[2] فأجابهما على حسبِ حالهما.

ومعنى: «تَقْرَأُ السَّلَامَ» تُسلِّم، ومعنى: «عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ» أي لا تخصّ به المعارفَ[3]، كما يَفعلُه بعض النَّاس تكبرًا أو تهاونًا، ويتضمّن هذا أنْ لا يكونَ بينك وبين أحد مُعاداة ونحوها، ممّا يمتنع في العادةِ عن[4] سلامٍ [عليه][5] بسببه، والله أعلم[6].

❁❁❁❁❁

= الحكمة في ذلك؟

وقد يجاب: بأنه يتأتى نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، والتقديرُ: «بأي ذوي الإسلام» سيقع الجواب مطابقًا له بغير تأويل، وإذا ثبتَ أنّ بعض خصال المسلمين المتعلقة بالإسلام أفضل من بعضٍ حصل مراد المصنف بقبول الزيادة والنقصان، فظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبلهما من تعداد أمور الإيمان، إذ الإيمان والإسلام عنده مترادفان. فتح الباري (١/ ٥٥).

(١) في: (أ) «في»، بدل: «من».

(٢) في: (ب) «الطعام».

(٣) «المعارف» سقطت من: (ب).

(٤) في: (أ) «من».

(٥) الزيادة من: (أ، ب).

(٦) المنهاج (٢/ ٩١).

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعالَى:

٦- بابٌ (ق٣٤/ب) إطعامُ الطَّعام مِن الإسلامِ

١٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﵄، أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ[1]».

طرفاه: ٢٨، ٦٢٣٦. تحفة ٨٩٢٧.

الشَّرْحُ:

أمَّا ابن عُمرو[2]، واللَّيث[3] فتقدَّما.

وأمَّا أبو الخَيْر، فهو:

مَرْثَد بن عَبد الله اليَزَنِيُّ - بفتح المثناة تحت، والزَّاي وبالنُّون - المِصْرِيُّ، التَّابِعيُّ[4].

مَنْسوب إلى يَزَن بطنٌ من حِمْيَر.

روى عن جماعاتٍ من كِبار الصَّحابة، منهم: سَعِيد بن زَيْد[5]، وأبو أيُّوب، وزيد بن ثَابِت، وعَمْرو بن العَاصي، وعُقْبَة بن عَامِر وآخرون ﷺ.

---

(١) وأخرجه مسلم (٣٩/٦٣). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/ ٤٣٥، رقم ٢٩٣٧).

(٢) (٢/ ٤٧٨).

(٣) (١/ ٣٤٣).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٣٣)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٥٩)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥١٧)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٥٧)، تذهيب التهذيب (٨/ ٤٠٢)، إكمال تهذيب الكمال (١١/ ١١٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٨٢)، تقريب التهذيب (٦٥٤٧)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٧).

(٥) هذا خطأ، والصواب: سعيد بن يزيد، وهو: ابن الأَوْز الأَزْدِيّ.

روى عنه كثيرون من التَّابعين، منهم: يَزِيْد بن أبي حَبِيْب، وابن شِمَاسَة.

قال أبو سعيد بن يُونس: كان مُفتي أهل مصر، وكان عبد العزيز بن مَروان يحضره، فيُجْلسه للفُتيا[١].

توفي سنة تسعين[٢]، رحمه الله تعالى.

وأمَّا الرَّواي عنه، فهو:

الإمامُ البارعُ، المتَّفق على جَلالته وإِمامته، أبو رَجَاء يَزِيد بن أبي حَبِيْب، واسم أبي حَبِيْب: سُوَيْد المِصْرِيُّ[٣].

سمع: عَبد الله بن الحارِث بن جُزْء، وأبا الطُّفيل[٤] الصَّحابيين ﵄، وخَلائق من التَّابعين.

روى عنه جماعاتٌ من الأعلام، منهم: سُلَيمان التَّيْميّ، وعَمْرو بن الحارِث، واللَّيْث، ويَحْيى بن أيُّوب، وسَعِيْد بن أيُّوب، وحَيَوَة بن شُرَيْح، وابن لَهِيْعَة.

قال ابن يُونس: كان يَزِيد مُفتي أهل مصر [في زمانه]، وكان حليمًا

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٥٨).

(٢) في: (أ، ب) «سبعين»، وهو خطأ، وأرّخ وفاته سنة: «تسعين» ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٥١١)، وخليفة في طبقاته (ص: ٢٩٣)، وابن حبان في ثقاته (٥/ ٤٣٩).
والمؤلف ينقل كثيرا من كتاب: «الكمال» لعبد الغني المقدسيّ، قال بشار (تهذيب الكمال ٢٧/ ٣٥٨، هامش ٢): جاء في حاشية النسخة من تعقبات المؤلف على صاحب الكمال، قوله: «كان فيه سنة سبعين، وهو خطأ».

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٨٠٧)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢٣٣)، تهذيب الكمال (٣٢/ ١٠٢)، تذهيب التهذيب (١٠/ ٦٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣١٨)، تقريب التهذيب (٧٧٠١)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٦٧).

(٤) قال المزّي في تهذيبه: إن كان محفوظًا.

عاقلاً، وكان أول من أظهر العلمَ بمصر، والكلامَ في الحَلال والحَرَام[(١)] .

قال اللَّيثُ بن سَعد: يَزيد بن أبي حَبِيب سيِّدنا وعَالمنا[(٢)] .

توفي سنة ثمان وعشرين ومئة[(٣)]، رحمه الله تعالى.

وأمَّا شيخُ البُخاريِّ، فهو:

أبو الحَسَن عَمْرو بن خَالِد بن فَرُّوْخ بن سَعِيْد الحَرَّانِيُّ، سَكن مِصْر[(٤)] .

روى عن: اللَّيث، وابن لَهِيْعَة، وغيرهما من الأعلام.

روى عنه الأعلام، منهم: البُخاريُّ، والحَسَن بن محمَّد بن الصَّباح، وأبو حاتِم، وأبو زُرْعَة.

قال أحمد بن عَبد الله: هو ثبتٌ [ثِقَةٌ]، مِصْريٌّ[(٥)] .

❁❁❁❁❁

(١) تهذيب الكمال (٣٢/ ١٠٥) وزاد: ومسائل، وقيل: إنهم كانوا قبل ذلك يتحدّثون بالفتن والملاحم والتَّرغيب في الخير. والزيادة من: تهذيب الكمال.

(٢) تهذيب الكمال (٣٢/ ١٠٥).

(٣) قاله محمد بن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٣).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٤٠)، التعديل والتجريح (٣/ ٩٧١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٧٠)، تهذيب الكمال (٢١/ ٦٠١)، تذهيب التهذيب (٧/ ١٤٠)، إكمال تذهيب الكمال (١٠/ ١٦٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٥)، تقريب التهذيب (٥٠٢٠)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٨٤).

(٥) ترتيب الثقات، للعجلي (ص: ٣٦٣). والزيادة من: ترتيب الثقات.

فصلٌ

حصلَ في هذا الإسناد لَطِيفةٌ مطلوبةٌ[١] من مطلوبات الحُفّاظ، وهو أنَّه إسناد مصريٌّ، روّاتُه كلُّهم مصريون، وهذا من النَّفائس الغَرِيبة.

وأمَّا معنى الحديث وفقهه، فتقدَّم في الباب قبله[٢] .

وفيه: الحثُّ على مكارمِ الأخلاقِ والجُودِ، وخَفْض الجَناح للمُسلمين والتَّواضع، ورُؤية حُرمات المؤمنين، والله أعلم.



(١) «مطلوبة» لا توجد في: (ب).
(٢) (٢/٤٩٣).

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعالَى:

٧ - بابٌ مِنَ الإِيمَانِ[١] أَنْ يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ

١٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَعَنْ حُسَيْنٍ الْمُعَلِّمِ[٢]، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ[٣]».

تحفة ١٢٣٩، ١١٥٣.

الشَّرح:

أَمَّا شُعْبَة: فتقدم ذكره[٤].

وأمَّا أنس، فهو:

---

(١) قال الكرماني في شرحه (١/ ١٠٨): قدّم لفظ الإيمان بخلاف أخواته حيث قال: «إطعام الطعام من الإيمان» إمّا للاهتمام بذكره أو للحصر، كأنّه قال: المحبّة المذكورة ليست إلا من الإيمان. وعقّب عليه الحافظُ ابن حجر في الفتح (١/ ١١٢) بقوله: قلتُ: وهو توجيهٌ حسنٌ، إلا أنّه يرد عليه أن الّذي بعدهُ أليق بالاهتمام والحصر معًا، وهو قوله: «باب حبّ الرّسول من الإيمان» فالظاهر أنّه أراد التنويع في العبارة، ويمكن أنّه اهتم بذكر حبّ الرسول فقدمه، والله أعلم.

(٢) هو معطوف على شعبة، فالتقديرُ عن شعبة وحسين كلاهما عن قتادة، وإنّما لم يجمعهما لأن شيخه أفردهما، فأورده المصنف معطوفًا اختصارًا؛ ولأن شعبة قال: عن قتادة، وقال: حسين: حدّثنا قتادة. فتح الباري (١/ ١١٢).

(٣) تنبيه: المتن المساق هنا لفظ شعبة، وأما لفظ حسين من رواية مسدد التي ذكرناها، فهو: " لا يؤمن عبدٌ حتّى يحبّ لأخيه ولجاره "، وللإسماعيليّ من طريق روح، عن حسين: " حتّى يحبّ لأخيه المسلم ما يحبُّ لنفسه من الخير " فبيّن المرادَ بالأخوة، وعيّن جهة الحبّ. فتح الباري (١/ ١١٢).

(٤) (٢/ ٤٨٤).

السيّد الجَليل أبو حَمْزة[١] أنس بن مالِك بن النَّضْر بن ضَمْضَم - بفتح المعجمتين - ابن زَيْد بن حَرَام - بالراء - ابن جُنْدُب بن عَامِر بن غَنَم بن عَدِي بن النَّجَّار الأنصاريُّ، النَّجاريُّ، البَصْريُّ[٢] .

خادمُ رسول الله ﷺ - رضي الله عنه - خَدَم رسولَ الله[٣] ﷺ عشر سنين[٤] .

أمُّه: أمُّ سُلَيْم[٥] .

روي له عن رسول الله ﷺ ألفا حديثٍ، ومئتا حديثٍ وستة وثمانون حديثًا[٦]، اتَّفقا[٧] على مئة وثمانية وستين، وانفرد البخاريُّ بثلاثة وثمانين، ومسلم بأحد وسبعين[٨] .

---

(١) روى الترمذي في جامعه برقم (٣٩١٨) عنه أنه قال: كنّاني رسول الله ﷺ ببَقْلَة كنتُ اجتنيتها. قال ابن الأثير في النهاية (ص: ٢٣٢، حرف الحاء، باب الحاء مع الميم): أي: كنّاه أبا حمزة. وقال الأزهري: البقلة التي جَنَاها أنس كان في طعمها لَذْعٌ فسُمّيت حَمْزَة بفعلها، يقال: رمّانة حامزة، أي: فيها حموضة.

(٢) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٤/ ٢٣٣)، معجم الصحابة للبغوي (١/ ٢٩)، معجم الصحابة لابن قانع (١/ ١٤)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٢٣٠)، الاستيعاب (١/ ١٠٨)، أسد الغابة (١/ ١٩٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣١)، الإصابة (١/ ١٢٦).

(٣) في: (ب) بدون قوله: «رسول الله».

(٤) روى أحمد في المسند (٣/ ١٩٥)، والبغوي في معجم الصحابة (١/ ٤٤) عنه أنه قال: خدمتُ النبي ﷺ عشر سنين.

(٥) بنت مِلْحان، كما قاله البغوي في معجم الصحابة (١/ ٤٣)، ونقل عن علي بن المديني أنه قال: إنها مُلَيكة بنت مِلْحان، ولقبها: الرّميصاء.

(٦) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٧٩)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٣)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٠٦).

(٧) في: (أ) «اتفق البخاري ومسلم».

(٨) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ٤٨٢ - ٦٥٥)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٨٨)، الرياض المستطابة (ص: ٣٧).

وشُهرتُه وشُهرة من روى عنه[١] ومناقِبُه أظهر من أنْ تحتاج (ق٣٥/أ) إلى نصٍّ عليها، وسيأتي في كتاب المناقب إنْ شاء الله تعالى جُمَل من ذلك.

وثبت في البخاري وغيره: أنَّ رسول الله ﷺ دعا له[٢].

توفي بالبصرة سنة ثلاث وتسعين[٣].

وقيل: خمس وتسعين، وكان له قبل الهجرة عشرسنين، ودُفِن في قصره على نحو فرسخ ونصف من البَصرة ﷺ.

وأمَّا قَتَادة، فهو:

أبو الخَطَّاب قَتَادة بن دَعَامة بن قَتَادة بن عَزِيْز - بعين مهملة مفتوحة وبزايين - السَّدوسِيُّ، البَصْرِيُّ[٤].

سمع: أنسًا، وعبد الله بن سَرْجَس[٥]، وأبا الطُّفيل[٦] الصَّحابة ﷺ،

---

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٩٧): وقد سرد صاحب «التّهذيب» نحو مئتي نفسٍ من الرّواة عن أنس.

(٢) روى البخاري برقم (٦٣٨٠، ٦٣٨١)، ومسلم (١٤١/ ٢٤٨٠) عن أمّ سليم أنّها قالت يا رسول الله! خادمك أنس ادعُ الله له، قال: «اللهمّ أكثر ماله وولده، وبارك له فيما أعطيته».

(٣) قاله عدّة، وهم: ابن عُليّة، وسعيد بن عامر، والمدائنيّ، وأبو نُعيم، وخليفة، والفَلّاس، وقَعْنَب، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٠٦): وهو الأصحُّ، فيكون عمره على هذا مئة وثلاثين سنة.

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦١٩)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٦٤)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٢٢)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٨)، تذهيب التهذيب (٧/ ٣٩٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٥١)، تقريب التهذيب (٥٥١٨)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤٥٠).

(٥) قال أبو حاتم: لم يلقَ قتادة من أصحاب النبي ﷺ، إلا قتادة، وعبد الله بن سَرجِس. الجرح والتعديل (٧/ ١٣٣)، والمراسيل (٦٤٠) لابنه.

(٦) قال أبو محمد بن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ١٣٣): لم يذكر - أبي - أبا الطُّفيل، لأنه كان صبيًا في عهد النبي ﷺ.

وخلائق من التَّابعين، روى عنه خلائق من التَّابعين وغيرهم، فمن التَّابعين: سُلَيْمان التَّيْميّ، وأيُّوب، وحُمَيْد الطَّوِيْل، والأَعْمش.

وكان أَكْمَه رحمه الله تعالى.

قال بَكْر بن عبد الله: من سَرَّه أنْ يَنْظُر إلى [أحفظ][١] رجلٍ أدركناه وأحرى أنْ يؤدي الحديثَ كما سَمعه، فلينظر إلى قَتَادة[٢].

وقال سَعيد بن المسيّب: ما أتاني عراقيٌّ أحفظَ من قَتَادة[٣].

وقال سُفيان: وكانَ في الدُّنيا مَثل قَتَادة[٤].

وروينا عن مَعْمر قال: جاء رجلٌ إلى ابن سيرين، فقال[٥]: رأيتُ حمامةً التقمتْ لؤلؤة، فخرجتْ [منها][٦] أعظم مما دخلتْ، ورأيتُ حمامةً [أخرى][٧] التقمتْ لؤلؤةً فخرجتْ أصغر مما دخلتْ، ورأيتُ حمامةً التقمتْ لؤلؤةً فخرجتْ كما دخلتْ سواء.

فقالَ ابنُ سِيرين: أمَّا التي خرجتْ أعظم مما دخلتْ، فذاك الحَسَنُ سمعَ الحديثَ، فيَجُوِّدُه بمنطقه، ثمَّ يصل فيه من مَواعظه.

وأمَّا التي خرجتْ أصغر مما دخلتْ، فذاكَ محمَّد بن سِيرين ينتقصُ [منه][٨] ويشكُّ فيه.

---

(١) في: (الأصل) «حفظ» وفي هامش الأصل: الظاهر: «أحفظ»، وهو الصوابُ، كما في: (أ، ب).
(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ١٣٣)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٣٣٣).
(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ١٣٣).
(٤) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ١٣٤).
(٥) في: (أ) «فقالت» وهو خطأ.
(٦) الزيادة من: (أ، ب).
(٧) الزيادة من: (ب).
(٨) في: (الأصل) «فيه» والمثبت من: (أ، ب).

وأمَّا التي خرجتْ كما دخلتْ، فهو: قَتَادة، فهو أحفظ النَّاس[١] .

وأجمع العلماء على وصفه بالحفظ والإتقان، وكثرةُ عِلْمه وفِقْهه.

توفي رحمه الله تعالى سنة سبع عشرة[٢]، وقيل: ثمان عشرة ومئة[٣]، وولد سنة إحدى وستين.

وأمَّا يحيى، فهو:

أبو سَعِيد يحيى بن سَعِيد بن فَرُّوْخ القَطَّان التَّمِيْمِيُّ مولاهم، البَصْرِيُّ[٤] .

سمِع: يحيى بن سَعِيد الأنصاريَّ، وغيره من التَّابعين وخلائق من الأئمة والأعلام.

روى عنه: الثَّوريُّ، وابن عُيَيْنة، وشُعْبة وهؤلاء الثَّلاثة من شُيوخه.

وروى عنه جماعات من الأعلام، منهم: ابن مَهْدي، وعفَّان، وأحمد بن حَنبل، وابن مَعِين، وابن المَدِينيّ، وابن راهَويه وخلائق.

وأجمعوا على جلالته وإمامته، وعظم علمه وإتقانه وبراعته.

---

(١) بنصه في تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٠٧)، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/ ٢٣١، ترجمة: محمد بن سيرين) بألفاظ مختلفة.

(٢) كذا أرّخه موسى بن إسماعيل كما في طبقات ابن سعد (٧/ ٢٣١)، وعلي بن المديني كما في التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٨٦)، وأبو نعيم كما في المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٤٧).

(٣) كذا أرّخه ابن عليّة كما في طبقات ابن سعد (٧/ ٢٣١).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٩١)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢١٩)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٦٠)، تهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٩)، تذهيب التهذيب (٩/ ٤٤١)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٣١٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢١٦)، تقريب التهذيب (٧٥٥٧)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٤٩).

قال أحمد بن حَنبل: ما رايتُ مثل يحيى بن سَعيد في كُلِّ أحواله[١] .

وقال ابن مَعِين: أقامَ يحيى بن سعيد عشرين سنةً يختمُ القرآنَ في كلِّ يوم وليلة، ولم يفُتْه الزَّوال في المسجد أربعين سنةً، وما رُؤيَ يَطلب جماعةً قطُّ[٢] .

يعني: لم تَفُتْه صلاةُ جماعةٍ[٣]، فيطلب من يُعِيد معه الصَّلاةَ.

وقال زُهَيْر: رأيتُ يحيى بن سَعيد في المنام عليه قميصٌ مكتوبٌ بين كتفيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، براءة ليحيى بن سَعيد من النار»[٤] .

وقال عَفَّان[٥]: رأى رجلٌ ليحيى بن سَعيد قبل موته بعشر سنين: بَشِّر يحيى بن سعيدٍ بأمانٍ مِنَ الله تعالى يوم القيامة[٦] .

وقال أحمد بن حَنبل: يحيى بن سَعيد إليه المُنْتَهى في التَّثبت في البَصرة[٧]، وهو أثبتُ من وَكِيع، وعبد الرّحمن بن مَهْدي، ويَزيد بن هَارون[٨] .

وقال ابن مَعِين: قال لي عبد الرَّحمن بن مَهْدي: لا تَرى بِعَيْنَيك مثلَ يحيى[٩] القطَّان [أبدًا][١٠] .

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله (١/ ٥٠٥، ف١١٨١).

(٢) رواه الخطيب في تاريخه (١٤/ ١٤١). وعلّق على هذا من لم يذق لذّة العبادة بقوله: ذكرنا في أكثر من تعليق أن من قرأ القرآن في أقلّ من ثلاث لا يفقهه كما صحّ عنه ﷺ، وأنه لم يأذن لعبد الله بن عمرو بن العاص أن يقرأه في أقل من ثلاث، وهدي رسول الله ﷺ أحق بالاتباع، فيحيى القطان يعتذر له في صنيعه هذا، ولا يقلّد.

(٣) في: (أ) «الجماعة».

(٤) رواه الخطيب في تاريخه (١٤/ ١٤٢).

(٥) في (الأصل) «عثمان»، وهو خطأ.

(٦) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (٢/ ٦٤٦).

(٧) أورده في تهذيب الكمال (٣١/ ٣٣٧) عن أبي بكر عبد الله بن محمد بن الفضل الأسدي.

(٨) أورده في تهذيب الكمال (٣١/ ٣٣٧) عن صالح بن أحمد بن حنبل.

(٩) في (أ) زيادة: «ابن».

(١٠) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (٢/ ٦٤٧). وروى أيضًا الفضل بن زياد (تهذيب الكمال =

وقال لي ابن مَنْجويه: كان يحيى بن سَعيد من سَادات أهل زمانه حِفظًا وورعًا وفَهمًا وفضلاً ودينًا وعلمًا، وهوالذي مَهَّد لأهل العراق رسمَ الحديث، وأمعنَ في البحث (ق٣٥/ب) عن الثِّقات، وتَرك الضُّعفاء[١].

توفي في صفر سنة ثمان وتسعين ومئة[٢]، ومولده سنة عشرين [ومئة][٣].

وأمَّا مُسَدَّد، فهو:

أبو الحَسَن مُسدَّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل بن مُغَرْبَل بن مُرَعْبَل بن أَرَنْدل ابن سَرَنْدَل بن غَرَنْدَل بن مَاسَك بن مُسْتَوْرَد[٤] الأَسَدِيُّ، البَصْريُّ[٥].

= (٣١/ ٣٣٧)، عن أحمد، أنّه قال: سمعتُ عبد الرحمن بن مَهدي، وذكر يحيى بن سعيد القطان، فقال: لم تر عيناك مثله. والزيادة من: التاريخ.

(١) رجال مسلم لابن زنجويه (٢/ ٣٣٩)، وهذا الكلام بنصه لابن حبان كما في ثقاته (٧/ ٦١١).

(٢) كذا قاله عمرو بن علي، وابن المديني، وأبو موسى، وابن سعد، كما في تهذيب الكمال (٣١/ ٣٤١).

(٣) الزيادة من: (أ، ب).

(٤) هكذا أورده ابن ماكولا في الإكمال (٧/ ٢٤٩) حيث قال: وذكر أبو علي منصور بن عبدالله الخالدي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن مسدّد، أن مسدَّدا، هو: فذكره. قال ابن ماكولا عقبه: ولم يكن الخالدي من الأثبات. ورواه الذهبي بإسناده من طريق أبي العباس الوليد بن بكر، عن منصور بهذا اللفظ، وعقب عليه بقوله: هذا سياق عجيبٌ منكر في نسب مسدد، أظنّه مفتعلاً، ومنصور ليس بمعتمد.
وما زاد البخاري في تاريخه الكبير (٨/ ٧٢) على ذكر: «مرعبل» بعد ذكر جدّه: «مسربل».
وكذا مسلم في الكنى (٧٣٩) لكن قال: «مُغربل»، بدل: «مُرعبل».
وقال جعفر المستغفري: مسدّد بن مُسرهد بن شريك. (سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٩٥).
تنبيه: في الكنى لمسلم المطبوع (١/ ٢٢٦) وكذا في المخطوطة الظاهرية: (ق٢٥/ ص/ ١٠١): «ابن مُرعبل» بدل: «ابن مُغربل». وسقطت من مطبوعة الإرشاد (١٢٤٣) «ابن أرمك».
وقال أبو نصر الكلاباذي في الهداية والإرشاد (٢/ ٧٤٣) له: مسدّد بن مُسرهد بن مغربل ابن أرمك ابن ماهك.

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٤٣)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٥٨)، الجمع =

في[١] نسبه اختلافٌ كثيرٌ.

سَمع خلائقَ من الأعلام، منهم: حمَّاد بن سَلَمة[٢]، وابن عُيَيْنة، وابن عُلَيَّة، وابن مَهْدِي[٣]، ومُعْتِمر بن سُلَيْمان، ويحيى القَطَّان وخلائق.

روى عنه الأعلام، منهم: الذُّهْلِيُّ، والبُخاريُّ، وأبو حاتِمٍ، وأبو داود، ويعقوب بن شَيبة وخلائق.

قال يحيى بن مَعِين: اكتب عن مُسَدَّد، فإنَّه ثقةٌ ثقةٌ[٤].

وقال يحيى بن القطَّان: لو أتيتُ مُسدَّدا فحدَّثتُه في بيتِه؛ لكان[٥] يستحقُّ[٦].

واتَّفقوا في[٧] الثَّناء عليه، توفي سنة ثمان وعشرن ومئتين[٨]، رحمه الله تعالى.

= لابن القيسراني (٢/ ٥٢٢)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٤٣)، تذهيب التهذيب (٨/ ٤١٧)، إكمال تهذيب الكمال (١١/ ١٤٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٠٧)، تقريب التهذيب (٦٥٩٨)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٧٩).

(١) في: (ب) «وفي» بزيادة الواو.

(٢) لم يرو عن: «حماد بن سلمة»، بل روى عن: «حمّاد بن زيد» فقط.

(٣) لم يرو عن عبد الرحمن بن مهدي، ولم يذكره المزي في شيوخه في ترجمته، ولا في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي (١٧/ ٤٣٤) في تلاميذه.
وذكر مغلطاي في إكماله (١١/ ١٥٠): عبد الرحمن بن مهدي في شيوخه الذين روى عنهم في مسنده الكبير.

(٤) تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٤٦) عن جعفر بن أبي عُثمان الطَّيالسيّ، قال: قلتُ ليحيى بن مَعِين عن من اكتبُ بالبصرة؟ فذكره.

(٥) في: (أ) «كان».

(٦) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٤٣٨).

(٧) في: (أ، ب) «على».

(٨) كذا أرّخه محمد بن سعد في طبقاته (٧/ ٣٠٧)، والبخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٧٢).



في معني الحديث

قوله ﷺ: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» معناه: لا يَكْمُل إيمانُه حتّى يحبَّ للمسلمين مثل ما يحبُّ لنفسه من الخَير[1]، وقد جاء في راوية النَّسَائِيّ: «حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ»[2] .

❁❁❁❁❁

(١) قال الكرماني في شرحه (١/ ٩٣): ومن الإيمان أيضًا أن يبغض لأخيه ما يبغض لنفسه من الشرّ، ولم يذكره لأن حبّ الشيء مستلزم لبغض نقيضه، فتركَ التَّنصيصَ عليه اكتفاء.

(٢) المجتبى برقم (٥٠١٧). وكذا رواه ابن منده في الإيمان برقم (٢٩٧).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٨ - بابٌ حُبُّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الإِيمَانِ

١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ[١] »[٢] .

تحفة ١٣٧٣٤

١٥ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(ح) حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ[٣] ».

تحفة ٩٩٣، ١٢٤٩.

الشَّرحُ:

أمَّا أبو هُرَيْرة[٤]، وشُعَيب[٥]، وأبو اليَمَان[٦]، فسبق ذكرهم.

---

(١) من أفراد البخاري، كما في الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/ ٢٥٠، رقم ٢٥٤٩).

(٢) بعد هذا في: (الأصل، أ، ب) «وفي الرواية الأخرى: والناس أجمعين» ولم يسق إسناد اللفظ الثاني، ولا لفظه، وأوردناه بتمامه، للفائدة.

(٣) وأخرجه مسلم (٦٩/ ٤٤). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ٥٥٩، رقم ١٩١٥).

(٤) (٢/ ٤٦٢).

(٥) (٢/ ٤٠٩).

(٦) هو الحكم بن نافع، تقدمت ترجمته (٢/ ٤١٠).

وأمَّا الأعرج، فهو:

أبو دَاوُد عبد الرَّحمن بن هُرْمُز القُرَشِيُّ مولاهم[١].

سمعَ جَماعاتٍ من الصَّحابه ﷺ، منهم: أبو هُرَيْرة، وأبو سَعِيد ﷺ، روى عنه جماعات من التَّابعين والأعلام، منهم: الزُّهْرِيُّ، ويحيى الأَنْصَاريُّ، وابن أبي كَثِيْر، وصالحِ بن كَيْسَان، وأبو الزِّنَاد[٢] وآخرون.

قال ابن سَعْد: كان ثقةً كثيرُ الحديث[٣].

توفي بالإسكندرية سنة سبع عشرة ومئة[٤].

وأمَّا أبو الزِّناد، فهو:

الإمامُ أبوعبد الرَّحمن عبد الله بن ذَكْوَان - وأبو الزِّناد لقبٌ له اشتهر به[٥]، وكان يَغْضبُ منه -، القُرَشِيُّ مَولاهم، المَدَنِيُّ[٦].

سمع: عُرْوَة، وأبا سَلَمة، والقاسِم محمَّد، وعليّ بن الحُسَين، والشَّعْبيّ

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٥٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٧٤)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٨٨)، تهذيب الكمال (١٧/ ٤٦٧)، تذهيب التهذيب (٦/ ٧١)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٢٤٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٩٠)، تقريب التهذيب (٤٠٣٣)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٥٦).

(٢) وهو راويته.

(٣) الطبقات الكبرى (٥/ ٢٨٤).

(٤) قاله ابن سعد في طبقاته، وكذا أرّخه أبو عبيد، وأبو سعيد بن يونس، وغير واحد، كما في تهذيب الكمال (١٧/ ٤٧١).

(٥) نزهة الألباب (٢/ ٢٦٢) وزاد: ولكنه اشتهر بها جدًّا.

(٦) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٠٤)، التعديل والتجريح (٢/ ٨١٨)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٥٠)، تهذيب الكمال (١٤/ ٤٧٦)، تذهيب التهذيب (٥/ ١٣٨)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٣٣)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٣)، تقريب التهذيب (٣٣٠٢)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٥٣).

وغيرهم من التَّابعين.

وشهدَ مع عبد الله بن جَعْفر ﵄ جنازةً[١]، فهو إذًا تابعيٌّ صغيرٌ.

روى عنه جماعات [من التابعين][٢] منهم: ابن أبي مُلَيْكَة[٣]، وهِشَام بن عُرْوَة، وأبو إسْحاق الشَّيْبَانيّ، ومُوسَى بن عُقْبَة، والأَعْمَش، ومحمَّد بن عَجْلان.

وروى عنه من غير التَّابعين جماعات من الائمة والأعلام، منهم: الثَّوْريُّ، ومالكٌ، وابن عُيَيْنة، واللَّيث، وزَائِدة وغيرهم.

وهذا من طُرَفِ فَضَائله؛ لأنَّه لم يَسْمع [من][٤] الصَّحابة ﵃، وروى عنه هؤلاء التَّابعون.

قال أحمد بن حَنبل: كانَ الثَّوْريُّ يُسمِّي أبا الزِّناد أميرَ المُؤْمنين في الحَديث[٥].

وقال عَبْدُ رَبِّه بن سَعِيد: رأيتُ أبا الزِّناد دخلَ مسجدَ رسولِ الله ﷺ ومعه من الأتباع مثل ما مع السُّلطان، فبين سائلٍ عن فريضةٍ، وسائلٍ عن الحِسابِ، وسائلٍ عن الحديث، وسائلٍ عن الشِّعْر، وسائلٍ عن مُعْضِلةٍ[٦].

و (ق٣٦/أ) قال اللَّيث: رأيتُ أبا الزِّناد وخلفه ثلاث مئةٍ من طالب علمٍ وفقهٍ وشعرٍ وصُنُوفٍ[٧].

---

(١) قال المزي في تهذيب الكمال (١٤/ ٤٧٧): يقال مُرْسَلٌ.
(٢) الزيادة من: (أ، ب).
(٣) وهو أكبر منه.
(٤) الزيادة من: (ب).
(٥) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٤٩).
(٦) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٥٠).
(٧) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨/ ٥٧، ترجمة: عبد الله بن ذكوان).

قال البخاريُّ: أصحُّ أسانيدِ أبي هُريرة ﷺ: أبو الزِّناد، عن الأعْرج، عن أبي هُرَيرة ﷺ[١].

قال محمَّد بن سَعد[٢]: قال [محمَّد بن عُمر][٣] الواقديُّ: توفي أبو الزِّناد فجأة في مُغْتَسله ليلة الجمعة سابع عشرة من شهر رمضان، سنة ثلاثين ومئة، وهو ابن ستٍ وستين سنة، وكان ثقةً كثيرَ الحديث، فصيحًا، بصيرًا بالعَربية، عالمًا عاقلاً رحمه الله.

فصلٌ

قوله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» معناه: لا يَكْمُل إيمان أحدكم حتَّى يكونَ بهذه الصِّفة، فمَن لم يكنْ هكذا، فهو ناقِصُ الإيمان.

قال الإمام أبو سُلَيمان الخَطَّابيُّ: معناه لا تصدق في حبِّي حتّى تفني في طاعتي نفسَك، وتُؤثر رضايَ على هواك، وإنْ كان فيه هلاكُك[٤].

وذكر ابن بطّال[٥] وغيره: أن المحبّة ثلاثة أقسام:

١- محبّة إجلال وعظمة كمحبّة الوالد.

---

(١) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث، وتقدم.
(٢) الطبقات الكبرى (القسم المتمم، ص: ٣١٩).
(٣) في: (الأصل) «عمر بن محمد» وهو خطأ، والتصويب من: (أ، ب). وكتب الشيخ أحمد شاكر في هامش الأصل بخطه: هذا خطأ والواقدي، اسمه: محمد بن عمر، كتبه أحمد محمد شاكر عفا الله عنه.
(٤) الأعلام (١/ ٢٣٢).
(٥) نقله ابن بطّال في شرحه (١/ ٦٦) عن أبي الزِّناد.

٢- ومحبّة شفقه ورحمة كمحبّة الولد.

٣- ومحبّة استحسان واستلذاذ كمحبّة سائر الناس.

فجمعَ النبي ﷺ في هذه الألفاظ أصنافَ المحبّة[١] .

قال: ومنْ استكمل الإيمان عَلِم أنَّ حقَّ النبي صلى الله تعالى وسلم آكدُ عليه من حقِّ والِده وولَده [والناس][٢] أجمعين؛ لأنَّ به صلى الله عليه وآله وسلم استنقذنا من النّار، وهُدينا من الضَّلالة.

قال القاضي عِيَاض: ومن محبّته ﷺ نَصر سُنته، والذَّبُّ عن شريعته، وتمنّي حضور حياته، فبذل[٣] ماله ونفسه دونه[٤] .

قال: وفيه أنّ حقيقة الإيمان لا تتّم إلا ابذلك، ولايصحُّ الإيمان إلا بتحقيق إعلاء قدر النبي ﷺ ومنزلته على كلٍّ: والد وولد، [ومُحسنٍ][٥] ومُفْضِل، ومن لم يعتقد هذا[٦]، فَليس بمؤمنٍ[٧] والله أعلم.

---

(١) المنهاج (٢/ ١٤).

(٢) الزيادة من: (ب).

(٣) في: (أ) «فيبذل».

(٤) الإكمال (١/ ٢٨١).

(٥) الزيادة من: (ب)، وهي موجودة أيضًا في الإكمال.

(٦) في الإكمال زيادة: «واعتقد سواه».

(٧) الإكمال (١/ ٢٨١). وتعقبه القرطبي في المفهم (١/ ٢٢٤) بقوله: وظاهر هذا القول أنه صرف محبة النبيّ إلى اعتقاد تعظيمه وإجلاله. ولا شكّ في كُفر من لا يعتقد عليه، غير أنّ تنزيل هذا الحديث على ذلك المعنى غيرُ صحيح؛ لأن اعتقاد الأعظمية ليس بالمحبة ولا الأحبيّة، ولا مستلزم لها؛ إذ قد يجدُ الإنسانُ من نفسه إعظامَ أمرٍ أو شخصٍ ولا يجدُ محبته، ولأن عمر لما سمع قول رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكونَ أحب إليه من نفسه وولده ووالده والناس أجمعين» قال عمرُ: يا رسول الله، أنتَ أحبّ إليّ من كلّ شيء إلا نفسي، فقال: «ومن نفسك يا عمر»، قال: ومن نفسي، فقال: «الآن يا عمر» وهذا كلّه تصريحٌ بأنّ هذه المحبة ليست باعتقاد تعظيم، بل ميلٌ إلى المعتقد وتعظيمه، وتعلّق القلب به. فتأمل هذا الفرقَ فإنه صحيحٌ، ومع ذلك فقد خفي على =

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ:

٩- بابُ حَلاوةِ الإيمانِ

١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ[(١)]».

أطرافه: ٢١، ٦٠٤١، ٦٩٤١. تحفة ٩٤٦.

الشَّرحُ:

أمَّا أنس[(٢)]، فتقدم[(٣)].

وأمَّا أبو قِلابَة - فبكسر القاف وبالباء الموحدة[(٤)] - واسْمُه:

عَبد الله بن زَيْد بن عَمْرو الجَرْمِيُّ، البَصْرِيُّ[(٥)].

= كثير من الناس، وعلى هذا المعنى: الحديث، والله أعلم أنّ من لم يجد من نفسه ذلك الميل وأرجحيته للنبي ﷺ لم يكمل إيمانه.

(١) وأخرجه مسلم (٦٧/ ٤٣). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ٥٥٢، رقم ١٩٠٩).

(٢) (٢/ ٤٩٩).

(٣) في: (ب) «فقد تقدم».

(٤) في: (ب) «وبالموحدة»، وفي هامش الأصل: «والباء الموحدة».

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٠٦)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٢٠)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٥١)، تهذيب الكمال (١٤/ ٥٤٢)، تذهيب التهذيب (٥/ ١٥٤)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٦٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٤)، تقريب التهذيب (٣٣٣٣)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٥٨).

التَّابعيُّ الجَليل، المتَّفق على جَلالته.

سمعَ جماعةً من الصَّحابة ﷺ، منهم: ثَابِت بن الضَّحاك، وأنس بن مالِك[١]، ومالِك بن الحُوَيْرِث، والنُّعْمان بن بَشِير[٢] وآخرون ﷺ.

روى عنه جماعات من التَّابعين، منهم: أيُّوب، وقَتَادة[٣]، ويحيى بن أبي كَثِير، وخالِد الحَذَّاء، وحُمَيد الطَّوِيْل، وبُرَيْد بن أبي مَرْيَم - بالموحدَّة[٤] -

---

(١) «ابن مالك» لا توجدُ في: (أ، ب).

(٢) قال يحيى بن مَعِين في رواية الدوري (٢/٣٠٨): أبو قِلابة عن النُّعمان بن بشير، مُرسلٌ. وقال أبو حاتم: أدرك النُّعمان بن بشير، ولا أعلمُ سَمِع منه. المراسيل، لابنه (٣٩٥).

(٣) وقيل: لم يسمَع منه. روى ابن عساكر في تاريخ دمشق (تهذيب الكمال ١٤/٥٤٦)، عن عمرو بن علي الفلاس، أنه قال: لم يسمع قَتَادَة من أبي قِلابة. وروى القاضي عبد الجبار في تاريخ داريًا (ص: ٧٣) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨/ ٣١٠) عن يحيى بن معين، أنه قال: قال ابن عليّة، عن أيّوب، لم يسمع قَتَادة من أبي قِلابة شيئًا، إنّما وقعت كتب أبي قِلابة إليه، ومات أبو قِلابة بالشّام.

(٤) هكذا قال المؤلف بالموحدة، وفي ترجمة أبي قلابة من تاريخ دمشق (٢٨/ ٢٨٤)، وهو مصدر المؤلف: يزيد بن أبي مريم، بالياء التحتانية، بدل الباء الموحدة.
في الرواة في هذه الطبقة: يزيد بن أبي مريم، يقال اسم أبيه: ثابت، الأنصاريّ، توفي سنة (١٤٤هـ) أو بعدها، وبُريد بن أبي مريم، مالك بن ربيعة السّلوليّ، مات سنة (١٤٤هـ).
ولم أجد لدى ابن عساكر في تاريخ دمشق إلا نصًا واحدًا نقله عن أبي زرعة في تاريخه (١/ ٣٠٥، رقم ٥٥٩)، و (١/ ٥٠٢، رقم ١٣١٦) قال: حدّثني أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدّثنا محمد بن شعيب، عن يزيد بن أبي مريم الأنصاريّ، قال: كان يقدم علينا أبو قلابة، فينزل دار صفوان، فقدم فنزل داريا، فقلتُ له: يا أبا قلابة: كان الله ينفعنا بمجالستك. فقال: كنا نجالسكم، فلما قلتم عمّن، تركنا ذلك.
وهذا ما جعل ابن عساكر أن يذكر في تلاميذه: يزيد بن أبي مريم الأنصاريّ، ولم أجد نصًا آخر غير هذا في تاريخ دمشق يكون فيه ذكر: بريد بن أبي مريم بالموحدة، أو: يزيد ابن أبي مريم بالياء التحتانية. وقد يكونَ الإمام النووي اطّلع من تاريخ ابن عساكر نسخة غير منقوطة من كلمة: (يزيد) فرجّح أن يكون: (بريد) بالموحدة، والصواب ما جاء =

وعاصِم الأَحْول وغيرهم.

قال ابن سِيرين: قد عَلِمنا أنَّ أبا قِلابة ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ[١].

وقال أيُّوب: كان أبو قِلابة والله من الفُقَهاء ذَوي الأَلْبَاب[٢].

قال ابن يُوْنس: توفي بالشَّام، سنة أربع ومئة[٣].

وأمَّا أيُّوب، فهو:

الإمامُ المُجْمعُ على جلالتِه وإمامتِه، أبو بكر أيُّوب بن أبي تَمِيْمَة - بفتح المثناة فوق - واسم أبي تَمِيْمَة: كَيْسَان، السَّخْتِيَانِيُّ - بفتح السِّين - البَصْريُّ[٤].

التَّابعيُّ، مولى بني عَنَزَة[٥]، ويُقال: مولى جُهَيْنَة[٦].

يقال له السَّخْتِيَانِيُّ: لأنَّه كان يَبِيعُ الجُلُودَ بالبَصْرة.

= عند أبي زرعة في تاريخه: يزيد بن أبي مريم الأنصاريّ، بالياء التحتانية، ولم أجد لبريد بالموحدة رواية عن أبي قلابة مع تعاصره: يزيد بن أبي مريم، وهما من طبقة واحدة. انظر: تلخيص المتشابه (١/ ٥٠٣)، المعجم في مشتبه أسامي المحدثين (ص: ٧٩)، الإكمال لمغلطاي (٢/ ٣٧٢).

(١) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨/ ٢٩٧).

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ١٨٣).

(٣) وكذا أرّخه أبو عبيد، وخليفة في طبقاته (ص: ٢١١). تهذيب الكمال (١٤/ ٥٤٧).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٨١)، التعديل والتجريح (١/ ٣٨٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٤)، تهذيب الكمال (٣/ ٤٥٧)، تذهيب التهذيب (١/ ٤٣٣)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٢١)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٧)، تقريب التهذيب (٦٠٥)، خلاصة الخزرجي (١/ ١١٠).

(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٧/ ٢٤٦).

(٦) قال البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٤١٠) ويقال: مولى طُهَيَّة.

رأى: أنسَ بن مالك[١]، وسمعَ: عَمرو بن سَلِمة - بكسر اللام - الجَرْمِيَّ.

وسمِع خلائقَ من كبار التَّابعين، [روى عنه جماعاتٌ من التَّابعين][٢]، ومن بعدهم من الأعلام، فمن التَّابعين: ابن (ق٣٦/ ب) سِيْرين، وعَمْرو بن دِينْار، وقَتَادة وهؤلاء الثَّلاثة من شُيُوخه، ويحيى بن أبي كَثِير، وحُمَيدالطَّويل، والأَعْمش[٣].

وممَّن بعد التَّابعين: مالِك، والثَّوري، وشُعبة، وابن عُيَيْنة، وسَعِيد بن أبي عَرُوبة، والحمَّادان، وابن طَهْمَان، وابن عُلَيَّة، ومَعْمَر.

قال شُعبة: حدَّثني أيُّوب، وكان سيّد الفُقهاء[٤].

روينا عن الحُمَيديّ، قال: لقي ابن عُيَيْنة [ستة و][٥] ثمانين من التَّابعين، وكان يقول: ما لقيتُ فيهم مثل أيُّوب[٦].

وقال الحَسَن: أيُّوب سيّدُ[٧] شبابِ البَصْرة[٨].

وفي رواية: أيُّوب سيّدُ الفِتْيان[٩].

وقال حمَّاد بن زَيد: كان أيُّوبُ عندي أفضلَ من جالستُه، وأشدَّهم

---

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٦/ ١٦): وما وجدنا له عنه رواية، مع كونه معه في بلد، وكونه أدركه وهو ابن بضع وعشرين سنة.
(٢) الزيادة من: (أ، ب).
(٣) وهما من أقرانه.
(٤) رواه عباس الدُّوري في تاريخه (٢/ ٤٨).
(٥) بياض في: (الأصل) والمثبت من: (أ، ب).
(٦) تهذيب الكمال (٣/ ٤٦١).
(٧) «سيد» لا توجدُ في: (ب).
(٨) تهذيب الكمال (٣/ ٤٦١)، سير أعلام النبلاء (٦/ ١٧).
(٩) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٢٤٧).

اتّباعاً للسُّنة[١] .

ومناقبهُ أكثر من أنْ تُحْصر، توفي سنة إحدى وثلاثين ومئة[٢]، رحمه الله تعالى.

وأمَّا عبد الوهَّاب، فهو:

أبو محمَّد عبد الوهَّاب بن عبد المَجِيد بن الصَّلت بن عُبَيْد الله بن الحَكَم الثَّقَفِيُّ، البَصْرِيُّ[٣] .

منسوبٌ إلى ثَقِيف جدّ القَبِيلة، واسم ثَقِيْف: قَسِيّ - بقاف مفتوحة، ثم مهملة مكسورة، وتشديد الياء - ابن مُنَبِّه بن بَكْر بن هَوازِن[٤] .

سمِع جماعاتٍ من الأعلام، منهم: يحيى الأنصاري، وأيُّوب، وخَالد الحَذَّاء، ودَاود بن أبي هِنْد التَّابعيون.

روى عنه الأعلامُ، منهم: الأمامان أَبَوا عبد الله: محمَّد بن إدريس الشَّافعيُّ، وأحمد بن حَنبل، وابن رَاهويه، وابن المَدِينيّ، وابن مَعِين، وعَمْرو ابن عَليّ وخلائق.

قال عَمرو بن عليّ: كانتْ غلَّة عبد الوهَّاب كلّ سنة مئتين و[٥] أربعين ألفاً إلى خمسين ألفاً، ولا يَحُول الحولُ على شيء منها، كان يُنْفِقُها على

---

(١) تهذيب الكمال (٣/ ٤٦١).
(٢) كذا أرّخه علي بن المدينيّ، كما في التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٠٩).
(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٤٩٤)، التعديل والتجريح (٢/ ٩١٩)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٢٦)، تهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٣)، تذهيب التهذيب (٦/ ١٨٩)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٧٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٤٩)، تقريب التهذيب (٤٢٦١)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٨٦).
(٤) انظر: جمهرة أنساب العرب (ص: ٢٦٦).
(٥) في: (أ، ب) بدون الواو.

أصحاب الحديث.

وُلِد سنة ثمانٍ ومئة، وتوفي سنة أربع وتسعين ومئة[١].

قالَ عُقْبَة بن مُكْرِم: اختَلَط عبد الوَّهاب قبل مَوته بثلاث سِنين أو أربع[٢].

وأمّا محمَّد بن المُثَّى، فهو:

أبو مُوسى محمَّد بن المُثَّى بن عُبيد بن قَيْس بن دِيْنَار العَنَزِيُّ، البَصْريُّ، المعروف بالزَّمِن[٣].

سمِعَ: ابن عُيَيْنَة، وابن عُلَيَّة، ووَكِيعًا، وخلائقَ.

وروى عنه البخاريّ، ومُسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيّ، والنَّسائيّ، وأبو زُرْعة، وأبو حاتِم وخلائق.

وُلِد سنة سبع وستين ومئة، توفي بالبصرة سنة اثنتين وخمسين ومئتين[٤]، رحمه الله تعالى.

---

(١) رواه الخطيب في تاريخه (١١/ ١٩ - ٢٠).

(٢) رواه العقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ٧٥). وقال ابن مَعِين في تاريخه، رواية الدوري (٢/ ٣٧٨): اختلط بأخرة. وقال العقيلي: تغيّر في آخر عمره. قال الذهبي في الميزان (٢/ ٦٨١): لكنه ما ضرَّ تغيّره حديثَه، فإنّه ما حدّث بحديث في زمن التغيّر. وقال في تاريخ الإسلام (٤/ ١١٦٤): وأما اختلاطه فما ضرّ حديثه، لأنّه حُجب، فبقي في منزله حتّى مات. قال الآجري في سؤالاته رقم (١٣٢٣): سمعتُ أبا داود يقول: اختلط حتّى حُجب النَّاسُ عنه.

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٨٢)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٤٧)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٥١)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٥٩)، تذهيب التهذيب (٨/ ٢٧٠)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٢٩)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٥)، تقريب التهذيب (٦٢٦٤)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤٥٣).

(٤) كذا أرّخه إبراهيم بن محمد الكِنْدِيّ، كما في تاريخ بغداد (٣/ ٢٨٦)، وابن حبان في ثقاته (٩/ ١١١).

فصلٌ

في هذا الإسناد لَطِيفةٌ، وهو أنَّه كلَّه بصريُّون.



قوله ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ» إلى آخره، هذا حديث عظيم، [و][1] أصل من أصول الإسلام.

قال العلماءُ: معنى حلاوةِ الإيمان استلذاذ الطَّاعات، وتحمل المشاقّ في الله تعالى ورسوله ﷺ، وإيثار ذلك على أغراضِ الدُّنيا، ومحبّة العبد لله سبحانه وتعالى بفِعْل طاعَتِه وترك مُخالفته، وكذلك محبّة رسول الله ﷺ[2].

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى[3]: لا تصحُّ محبّة الله تعالى ورسوله ﷺ حقيقةً[4]، وحبّ المرء في الله تعالى، وكراهة الرُّجوع إلى الكُفر، إلا لمن قوي بالإيمان يَقِينه، واطمأنتْ به نفسُه، وانشرح له صدرُه، وخالطَ لحمَه ودمَه، فهذا [هو][5] الَّذي وجدَ حلاوةَ الإيمان.

والحبّ في الله تعالى من ثَمرات حبّ الله تعالى.

قال بعض العلماءُ: المحبَّة مواطأة القلب على ما يرضي الله سبحانه،

---

(١) الزيادة من: (أ).

(٢) المنهاج (٢/ ١٢). ونقله عنه ابن حجر في الفتح (١/ ٦١).

(٣) الإكمال (١/ ٢٧٨- ٢٧٩).

(٤) «حقيقة» لا توجدُ في: (أ).

(٥) الزيادة من: (أ، ب).

فيحبّ ما أحبّ، ويُكْرِه ما كَرِه.

قال: وبالجُملة أصلُ المحبّة الميلُ إلى ما يوافق المحبّ، ثمّ الميل قد يكونُ لما يستلذّه لحسن صورته(١) وصوت وطعام، وقد يكون للمعاني الباطنة كمحبّة الصّالحين والعلماء، وقد يكون لإحسانه إليه، ودفعه المضارّ عنه.

وهذه المعاني كلّها موجودةٌ في رسول الله ﷺ لِمَا جمعَ من جمال (ق٣٧/أ) الظّاهر والبَاطن، وكمال أوصاف الجَلال، وأنواع الفَضائل وإحسانِه إلى جميعِ المسلمين بهدايته إيّاهم إلى صراطٍ مستقيمٍ، ودوام النَّعيم(٢)، هذا كلام القاضي.

وقوله ﷺ: «أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا» إنما قال ﷺ (ممَّا) لم يقل (ممن) لأن (ما) أعم.

وفيه دليلٌ على أنّه لا بأس بمثل هذه التثنية.

وأمَّا قوله ﷺ الَّذي خطبَ وقال: «ومن يعصهما فقد غوى»، «بئس الخطيب أنت»(٣) فليس من هذا النَّوع؛ لأنَّ المرادَ في الخُطَب(٤): الإِيْضَاح لا الرّموز والإشارات.

وأمَّا هنا: فالمراد الإيجاز في اللَّفظ ليُحفظ، ومما يدلُّ على هذا الحديث الصَّحيح في سنن أبي داود وغيرها «من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما، فلا يضرّ إلا نفسه»(٥) .

(١) في: (أ) «صورة»، وفي: (ب) «يحسن صورة».
(٢) المنهاج (٢/ ١٢- ١٣).
(٣) أخرجه مسلم (٤٨/ ٨٧٠) من حديث عدي بن حاتم.
(٤) في: (ب) «الخطيب».
(٥) رقم (١٠٩٧) وزاد في آخره: «ولا يضرّ الله شيئًا». وثمَّ أجوبة أخرى، منها: =

وقوله ﷺ «يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ».

فيه: الحثُّ على المحبّة في الله[١] والإخلاص فيها، وقد قال مالك وغيره: المحبّة في الله تعالى من واجبات الإسلام، وفيه: أحاديث كثيرة، وهو دأب أولياء الله تعالى، وقد قال يحيى بن معاذ الرازي رضي الله عنه[٢]: حقيقة المحبّة أنْ لا تزيد بالبر ولا تنقص بالجفاء[٣].

وقوله ﷺ «وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ» أي: يصير. والعَود والرُّجوع قد جاء استعمالهما بمعنى الصَّيرورة[٤].

= دعوى الترجيح، فيكون حيز المنع أولى؛ لأنه عامٌ، والآخر يحتملُ الخصوصية؛ ولأنه ناقلٌ، والآخر مبني على الأصل، ولأنه قولٌ، والآخر فعلٌ. وردّ بأن احتمال التخصيص في القول أيضًا حاصل بكلّ قولٍ، ليس فيه صيغة عموم أصلاً.

ومنها: دعوى أنه من الخصائص، فيمتنع من غير النبي ﷺ، ولا يمتنع منه، لأن غيره إذا جمعَ أوهم إطلاقه التسوية، بخلافه هو فإن منصبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك، وإلى هذا مال ابن عبد السلام.

ومنها: دعوى التفرقة بوجه آخر، وهو أن كلامه ﷺ هنا جملة واحدة، فلا يحسن إقامة الظاهر فيها مقام المضمر، وكلام الذي خطب جملتان لا يكره إقامة الظاهر فيهما مقام المضمر.

وتعقب هذا بأنه لا يلزمُ من كونه لا يكرهُ إقامة الظاهر فيهما مقام المضمر أن يكره إقامة المضمر فيهما مقام الظاهر، فما وجه الردّ على الخطيب مع أنه هو ﷺ جمع كما تقدم؟

ويجاب: بأن قصّة الخطيب - كما قلنا - ليس فيها صيغة عموم، بل هي واقعة عين، فيحتملُ أن يكونَ في ذلك المجلس من يخشى عليه توهم التسوية كما تقدم. فتح الباري (١/ ٦١).

(١) في: (أ) زيادة: «تعالى».

(٢) له ترجمة في: تاريخ بغداد (١٤/ ٢٠٨)، والرسالة القشيرية (ص: ٢٧٦).

(٣) أورده ابن خلكان في وفيات الأعيان (٦/ ١٦٦) في ترجمته.

(٤) المنهاج (٢/ ١٣).

ومعنى: «يُقْذَفَ فِي النَّارِ»[١] يُلقي فيها، عافانا الله تعالى منها[٢]، [والله أعلم][٣].

❀❀❀❀❀

(١) وأخرجه المؤلف من هذا الوجه في الأدب رقم (٦٠٤١) في: (فضل الحب في الله)، ولفظه في هذه الرواية: «وحتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجعَ إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه» وهي أبلغ من لفظ حديث الباب؛ لأنه سوى فيه بين الأمرين، وهنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي أنقذه الله بالخروج منه من نار الأخرى، وكذا رواه مسلم من هذا الوجه، وصرّح النسائي في روايته، والإسماعيليّ بسماع قتادة له من أنس. فتح الباري (١/ ٦٢).

(٢) قوله: «تعالى منها» لا توجدُ في: (أ).

(٣) الزيادة من: (أ).

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالى:

١٠- بابُ عَلامةِ الإيمانِ حبُّ الأَنْصارِ ﷺ[(١)]

١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَبْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مالِكٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الإِيمَانِ: حُبُّ الأَنْصارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ: بُغْضُ الأَنْصارِ»[(٢)] .

طرفه: ٣٧٨٤. تحفة ٩٦٢.

الشَّرحُ:

سبق ذِكْر أَنس[(٣)]، وشُعْبة[(٤)] .

وأمَّا عَبد الله بن عبد الله بن جَبْر - فبفتح الجِيم - ويُقال: جَابِر، وهو أَنْصارِيٌّ، مَدَنِيٌّ[(٥)] .

وأمَّا أبو الوَليد، فهو:

هِشَامُ بن عبد المَلِك الطَّيالِسِيُّ، البَصْريُّ، مولى بَاهِلة[(٦)] .

---

(١) قوله: «ﷺ» لا يوجدُ في: (أ).

(٢) وأخرجه مسلم (١٢٨/ ٧٤). انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (٢/ ٥٩٩، رقم ١٩٩٢).

(٣) (٢/ ٤٩٩).

(٤) (٢/ ٤٨٤).

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤١٢)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٣٧)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٥٣)، تهذيب الكمال (١٥/ ١٧١)، تذهيب التهذيب (٥/ ١٩٨)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٢)، تقريب التهذيب (٣٤١٣)، خلاصة الخررجي (٢/ ٧٠).

(٦) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٧٣)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٧٢)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٤٨)، تهذيب الكمال (١٤/ ٣٥٧)، تذهيب التهذيب (٩/ ٢٩٢)، =

سمعَ جماعاتٍ مِن الأعلام، روى عنه: البُخَاريُّ، والأعلامُ.

قالَ أبو حاتمٍ: كان ثقةً إمامًا فَقِيهًا عَاقِلاً حَافِظاً[١].

وقال أبو زُرْعة: كان إمامًا في زمانِه جَليلاً عند النَّاس[٢].

وقال أحمد بن عبد الله: هو ثقةٌ [ثَبْتٌ][٣] في الحديثِ، يروى عن سَبعين امرأةً، وكانتْ الرِّحلةُ بعد أبي داود، يعني: الطَّيالسيّ إليه[٤].

قيل: توفي سنة سبع وعشرين ومئتين[٥]، رحمه الله.



فصلٌ

آية الإيمان: علامته

فيه: الحثُّ على [حبّ][٦] الأنصار رضي الله عنهم، وبيان فضائلهم لما كان منهم[٧] من مُناصحةِ الله تعالى ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمهاجرين وسائر المسلمين وإعزازهم الدِّين، وإيثارهم على أنفسهم، وغير ذلك رضي الله عنهم.

❁❁❁❁❁

= إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ١٤٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٦٧)، تقريب التهذيب (٧٣٠١)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١١٥).

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٦٦).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٦٦).

(٣) الزيادة من: (أ، ب).

(٤) ترتيب الثّقات، للعجلي (ص: ٤٥٨).

(٥) كذا أرّخه محمد بن سعد في طبقاته الكبرى (٧/ ٣٠٠)، والبخاري في التاريخ الأوسط (٤/ ١٠١٠).

(٦) الزيادة من: (أ، ب)، وفي هامش: (الأصل) الظاهر زيادة: «حبّ».

(٧) «منهم» سقطت من: (ب).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعَالَى:

١١- بابٌ

١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِذُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ ﷺ - وَكَانَ شَهِدَ بَدْراً، وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ -، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ:

«بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئاً، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ تَعَالَى، فَهُوَ إِلَى اللهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ». فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ[١].

أطرافه: ٣٨٩٢، ٣٨٩٣، ٣٩٩٩، ٤٨٩٤، ٦٧٨٤، ٦٨٠١، ٦٨٧٣، ٧٠٥٥، ٧١٩٩، ٧٢١٣، ٧٤٦٨ - تحفة ٥٠٩٤.

الشَّرحُ:

هكذا وقعَ هذا البابُ في البخاريّ غير مُضافٍ، وهو صَحيحٌ[٢].

---

(١) وأخرجه مسلم (٤١/ ١٧٠٩). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٤١٥، رقم ٦٦٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٢٤): كذا هو في روايتنا بلا ترجمة، وسقط من رواية الأصيلي أصلاً، فحديثه عنده من جملة الترجمة التي قبله، وعلى روايتنا، فهو متعلقٌ بها أيضًا؛ لأنّ الباب إذا لم تذكر له ترجمةٌ خاصّة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به، كصنيع مصنفي الفقهاء، ووجه التعلق أنّه لما ذكر الأنصار في الحديث الأول أشار في هذا إلى ابتداء السبب في تلقيبهم بالأنصار؛ لأنّ أول ذلك كان ليلة العقبة لما توافقوا مع النبي ﷺ عند عقبة منى في الموسم.

وأمَّا أسماءُ الرِّجال: فأبو اليَمَان[١]، وشُعَيْب[٢]، والزُّهرِيُّ[٣] تقدَّم ذكرهم.

وأمَّا عُبَادة، (ق٣٧/ب) **فهو:**

أبو الوَلِيد عُبَادة بن الصَّامِت بن قَيْس بن أَصْرَم بن فِهْر بن غَانم بن سَالِم ابن عَوْف بن عَمْرو بن عَوْف بن الخَزْرَج الأَنْصَارِيُّ، الخَزْرَجِيُّ[٤] رضي الله عنه.

شهد العَقَبة الأُوْلى والثَّانِية، وبَدْراً، وأُحُداً، وبَيْعَة الرِّضْوان، والمَشَاهِد كلّها مع رسول الله ﷺ[٥].

روي له عن رسول الله ﷺ مئة وأحد وثمانون حديثاً[٦]، اتَّفق البخاريُّ ومسلم منها على ستّة، وانفرد كلّ واحد منهما[٧] بحديثين[٨].

روى عنه جماعةٌ من الصَّحابة رضي الله عنهم، منهم: أَنَس، وجَابِر، وفَضَالة بن عُبَيْد، وشُرَحْبِيل بن حَسَنة، وأبو أُمَامَة، ورِفَاعَة بن رَافِع، ومحمَّود بن الرَّبِيع، ومن غير الصَّحابة خلائق، منهم: بنوهُ: الوَلِيد، وعُبَيْد الله، ودَاوُد بنو عُبَادة.

---

(١) هو الحكم بن نافع، تقدمت ترجمته (٢/ ٤١٠).
(٢) (٢/ ٤٠٩).
(٣) (١/ ٣٣٩).
(٤) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٣/ ٤٢٩)، معجم الصحابة، لابن قانع (٢/ ١٩١)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٤/ ١٩١٩)، الاستيعاب (٢/ ٨٠٧)، أسد الغابة (٣/ ١٥٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٩٤)، الإصابة (٣/ ٦٢٤).
(٥) تهذيب الكمال (١٤/ ١٨٤).
(٦) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٨١)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٤).
(٧) «منهما» لا توجدُ في: (أ، ب).
(٨) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٤١٤- ٤١٨)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٦)، سير أعلام النبلاء (٢/ ١١)، الرياض المستطابة (ص: ٢١٠).

قال الأوزاعيُّ: أوّل مَن ولِّيَ قضاءَ فَلسطين عُبَادة رضي الله عنه[١].

توفي بالشام سنة أربع وثلاثين، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة[٢]، وقبره ببيت المقدس. وقيل: توفي بالرَّملة رضي الله عنه.

وأمَّا أبو إِدْرِيس، فاسمه:

عائذ الله[٣] - بذال مُعْجِمة قبلها هَمْزة - ابن عَبد الله بن عَمْرو[٤]، هذا[٥] هو الصَّحيحُ المشهورُ، وقيل: غيره.

سمِعَ: ابنَ مَسْعُود، وحُذَيْفة، وأبا الدَّرداء، وأباذَرٍّ وخلائق من الصحابة رضي الله عنهم.

روى عنه جَماعات من التَّابعين، منهم: الزُّهرِيُّ، ورَبِيْعَة بن يَزِيْد، وبُسْر ابن عُبَيْد الله، ومَكْحُوْل وخلائق.

قال مَكْحُول: ما أدركتُ مثلَ أبي إدريس[٦].

قال سَعِيْد بن عبد العزِيز: وُلِد أبو إدريس يوم حُنَيْن[٧].

---

(١) قاله عبد الصمد بن سعيد في تاريخ حمص، كما في الإصابة (٣/ ٦٢٥).

(٢) قاله محمد بن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٥٤٦)، و (٧/ ٣٨٧).

(٣) هو اسم علم، أي: ذو عياذة بالله. فتح الباري (١/ ١٢٤).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٩٤)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٤١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٤٠٤)، تهذيب الكمال (١٤/ ٨٨)، تذهيب التهذيب (٥/ ٤٣)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ١٥٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٨٥)، تقريب التهذيب (٣١١٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٦).

(٥) في: (ب) «وهذا» بزيادة الواو.

(٦) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/ ١٦١).

(٧) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/ ١٥٤).

قال ابن مَنْجُوَيه: ولَّاه[١] عبد الملك القضاءَ بدمشق، وكان من عُبَّاد الشَّام وقُرَّائهم، توفي سنة ثمانين[٢]، رحمه الله تعالى.

فصلٌ

قوله: «أَحَدُ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ» هي: العَقَبة التي بـ «منى»، التي تنسب إليها جَمْرة العَقَبة، وقد كان بهذه العَقَبة بَيْعَتَان لرسول الله ﷺ:

بايعَ الأنصار ﷺ فيهما بالإسلام، ويقالُ فيهما: العَقَبة الأولى والعَقَبة الثَّانية، وكانت العَقَبةُ الأولى أولى بيعةٍ جرت على الإسلام، وكان المُبَايِعون في الأولى اثني عشر رجلاً من الأنصار ﷺ.

ثمَّ كانت العَقَبة الثَّانية في السَّنة التي تَلِيها، وكانوا في الثَّانية سَبعين رجلاً من الأنصار أيضًا ﷺ.

وقوله: «أَحَدُ النُّقَبَاءِ» واحدهم: نَقِيب، وهو النَّاظرُ على القَوم، ونُقَبَاء الأنصار: هم الَّذين تقدَّموا لأَخْذِ البَيْعَة؛ لِنُصرة النَّبي ﷺ، والله أعلم.

قوله: «قَالَ: وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ» يقال: حَوْلَه وحَوْلَيْه وحَوَالَيه - بفتح اللام في كلِّها - أي مُحِيْطُون به.

والعِصَابة: الجَمَاعة.

قوله ﷺ: «وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ» البُهْتَان: الكَذِبُ، يقال: بَهَته بَهْتا وبُهْتَاناً: إذا كَذِب عليه؛ لأنَّه يَبْهَت من شدَّة نُكْره، وإنَّما أضيف البُهتان إلى الأيدي والأرجل؛ لوجهين ذكرهما جماعة من

---

(١) في: (الأصل) «ولّا»، وفي هامش الأصل: الظاهر: «ه»، وهو كذلك كما في: (أ).
(٢) رجال مسلم (٢/ ١٢٣). وهذا الكلام لابن حبان كما في ثقاته (٥/ ٢٧٧).

العُلماء:

أحدهما: أنَّ مُعْظَم الأفعال تَقَع بهما؛ ولهذا أضيفت[١] الأفعال والاكتساب إليهما. قال الله تعالى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠].

والثاني: مَعْناه: لا تُبْهِتوا النَّاس بالعَيب[٢] كفاحاً، كما يُقال: فعلتُ هذا بين يدي فلان، أي: بحَضْرتِه[٣]، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ» هو نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ [المُمتَحنَة: ١٢] قيل: مَعْناه: لا يَعْصِينك في طاعة الله تعالى.

وقيل: في برٍّ وتَقْوى.

قال الزَّجاجُ[٤] والمعنى: لا يعصينك في جميع ما تَأْمُرُهنَّ به، فإنَّك لا

---

(١) في: (ب) «أضيف».

(٢) في: (ب) «بالعنت».

(٣) هذا الكلام للخطابي كما في أعلامه (١/ ١٥١- ١٥٢) وعقّبه الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٦٥) بقوله: وفيه نظر لذكر الأرجل. وأجاب الكرماني في الكواكب الدراري (١/ ١٠٦) بأن المرادَ الأيدي، وذكر الأرجل تأكيدًا، ومحصله أن ذكر الأرجل إن لم يكن مقتضيًا، فليس بمانع.
قال الحافظ ابن حجر: ويحتملُ أن يكون المرادُ بما بين الأيدي والأرجل القلبُ، لأنه هو الذي يترجم اللسان عنه، فلذلك نسب إليه الافتراء، كأن المعنى: لا ترموا أحدًا بكذب تزورونه في أنفسك، ثمّ تبهتونَ صاحبه بألسنتكم.
وقال ابن أبي جمرة في بهجة النفوس (١/ ٥٤): يحتملُ أن يكونَ قوله: «بين أيديكم» أي: في الحال. وقوله: «وأرجلكم» أي: في المستقبل؛ لأن السعي من أفعال الأرجل.
وقال غيره: أصل هذا كان في بيعة النساء، وكنى بذلك - كما قال الهروي في الغريبين - عن نسبة المرأة الولد الذي تزنى به، أو تلتقطه إلى زوجها، ثمّ لما استعملَ هذا اللفظُ في بيعة الرجال احتيجَ إلى حمله على غير ما ورد فيه أولاً.

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٦٠).

تأمر بغير المعروف.

قلتُ: ويحتمل في معنى الحديث: ولا تعصوني ولا أحداً وُلِّي عليكم من تِبَاعي إذا أمرتُم بمعروف، فيكون التَّقييد بالمعروف عائداً إلى التِبَاع[١] .

و(ق٣٨/أ) لهذا قال ﷺ «تعصوا» ولم يقل: «تعصوني»، ويحتمل أنَّه ﷺ أراد نفسه فقط، وقيَّد بالمعروف تَطْييباً لنفوسهم؛ لأنَّه ﷺ لا يأمر إلا بالمعروف.

وقوله ﷺ «**فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ**» أي: ثبت على ما بايع عليه، يقال بتخفيف الفاء وتشديدها[٢] .

قوله[٣] ﷺ: «**وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً [فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا] فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ، فَهُوَ إِلَى اللهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ**» هذا في غير الشِّرك، أمَّا الشِّرك فلا يسقط عنه[٤] عذابه بعقوبته عليه في الدُّنيا بالقتل وغيره، ولا يعفى عمَّن مات منه[٥] بلا شكٍّ، فعموم الحديث مخصوصٌ.

وفي هذا دِلالة لمذهب أهل الحقّ: أنَّ من ارتكب كبيرةً ومات ولم يتب، فهو إلى الله إنْ شاء عفا عنه، وأنْ شاء عذَّبه.

وحاصل مذهب أهل الحقّ: أنَّ من ماتَ صغيراً أو كبيراً لا ذنبَ له، [بأن][٦] مات عقيب بلوغه، أو توبته، أوإسلامه قبل إحداث معصيةٍ، فهو

---

(١) نقله عنه الحافظ في الفتح (١/١٢٦). وفي: (ب) «اتباع».
(٢) قال الحافظ في الفتح (١/١٢٦): وهما بمعنى.
(٣) في: (ب) بزيادة الواو «وقوله».
(٤) في: (ب) «منه».
(٥) في: (أ، ب) «عليه».
(٦) الزيادة من: (أ، ب).

محكومٌ له بالجنَّة بفضل الله سبحانه وتعالى ورحمته، ولا يَدخلُ النَّار؛ لكن يردها كما قال الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] وفي الورود الخلاف المعروف، وسنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى.

وإنْ مات مُصِرًّا على كبيرةٍ، فهو إلى الله تعالى إنْ شاء عفا عنه ويدخله[١] الجنَّة في أول مرّة، وإنْ شاء عاقبَه في النَّار، ثمَّ أخرجه فأدخله الجنَّة، ولا يخلد في النَّار أحدٌ مات على التَّوحيد.

وأمَّا قوله ﷺ «فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» ففيه دِلالة للأكثرين.

قال القاضي عِياض رحمه الله تعالى: ذهب أكثر العلماء إلى أنَّ الحدودَ كفارةٌ لهذا الحديث، ومنهم من وَقَفَ[٢] والله أعلم[٣].

---

(١) في: (أ، ب) «يدخل».

(٢) في: (ب) «وقفه».

(٣) الإكمال (٥/ ٥٥٠) وتتمة كلامه: بحديث أبي هريرة، أنه ﷺ قال: «لا أدري الحدود كفارة أم؟»، لكن حديث عبادة أصحّ إسنادا، ولا تعارض بين الحديثين، فقد يمكن أن يكون حديث أبي هريرة قبل حديث عبادة، إذ لم يعلم أولاً حتّى أعلمه الله تعالى أخيرًا. واحتجّ من وقف بقوله: ﴿ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]، والآية مختلف فيها، هل هي في الكفارة أو محاذير الإسلام؟ فإن كانت في الكفارة فلا حجّة فيها، وأيضًا فيكون حديث عبادة مخصصًا لعموم الآية، أو مبيّنًا ومفسرًا لهم. وعقّب عليه الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٢٧) بقوله: قلتُ: حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في المستدرك، والبزار، من رواية معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هُريرة، وهو صحيحٌ على شرط الشيخين. وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق، عن معمر، وذكر الدارقطني أن عبد الرزاق تفرد بوصله، وأن هشام بن يوسف رواه عن معمر فأرسله. قلتُ: وقد وصله آدم بن أبي إيّاس، عن ابن أبي ذئب، وأخرجه الحاكم أيضًا فقويت رواية معمر، وإذا كان صحيحًا فالجمع - الذي جمع به القاضي - حسنٌ، لكن القاضي ومن تبعه جازمون بأن حديث عبادة هذا كان بمكة ليلة العقبة، لما بايع الأنصار رسول الله ﷺ البيعة الأولى بمنى، وأبو هريرة إنما أسلم بعد ذلك بسبع سنين عام خيبر، فكيف يكون حديثه متقدمًا؟ وقالوا في الجواب عنه: يمكن أن يكون =

ولم يُرِد النبي ﷺ فيما بايعهم [عليه][1] حصرَ المعاصي؛ بل ذكر أنواعاً يَكثر ارتكاب أهل ذلك الوقت لها، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

= أبو هريرة ما سمعه من النبي ﷺ، وإنما سمعه من صحابي آخر كان سمعه من النبي ﷺ قديمًا، ولم يسمع من النبي ﷺ بعد ذلك أن الحدودَ كفارةٌ كما سمعه عُبادة. وفي هذا تعسّفٌ، ويبطله أن أبا هريرة صرّح بسماعه، وأن الحدودَ لم تكن نزلت إذ ذاك، والحق عندي: أن حديث أبي هريرة صحيحٌ، وهو ما تقدّم على حديث عبادة.

(١) الزيادة من: (أ، ب).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

١٢- بَابٌ مِنَ الدِّيْنِ الفِرَارُ مِنَ الفِتَنِ

١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ»(١).

أطرافه: ٣٣٠٠، ٣٦٠٠، ٦٤٩٥، ٧٠٨٨ - تحفة ٤١٠٣

الشَّرْحُ:

تقدم ذكر مَالِك(٢).

وأمَّا أبو سَعِيد، فهو:

سَعْدُ بن مَالِك بن سِنَان بن عُبَيْد بن ثَعْلَبَة بن عُبَيْد بن الأَبْجُر، وهُو: خُدْرَة بن عَوْف بن الحَارِث بن الخَزْرَج الأَنْصَارِيُّ ﷺ(٣).

قال ابنُ سَعد: وزَعَم بعضُ النَّاس أنَّ خُدْرَة، هي: أُمُّ الأَبْجُر(٤).

---

(١) من أفراد البخاري، كما في الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ٤٦٠، رقم ١٧٩١).

(٢) (١/ ٣٢٩).

(٣) ترجمته في: الأحاد والمثاني (٤/ ١٢٤)، معجم الصحابة، للبغوي (٣/ ١٨)، معجم الصحابة، لابن قانع (١/ ٢٥٨)، معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (٣/ ١٢٦٠)، الاستيعاب (٢/ ٦٠٢)، أسد الغابة (٢/ ٤٣٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢١٨)، الإصابة (٣/ ٧٨).

(٤) الطبقات الكبرى (٣/ ٥٣٩، ترجمة: عبد الله بن الربيع، من: بني الأبجر). وكذا في ترجمة أبي سعيد في تاريخ دمشق (٢٠/ ٣٨٠) من طريق الحسين بن الفهم، عن ابن سعد. تنبيه: علق الدكتور بشار عواد على كلام ابن سعد في تهذيب الكمال (١٠/ ٢٩٥، هامش ١) بقوله: ترجمة أبي سعيد الخدري الرئيسة ليست في المطبوع من الطبقات. قلتُ: كلام =

استُصْغِر يوم أُحُد فرُدَّ، واستُشْهِد أبوه رضي الله عنه يوم أُحُد، وغزا أبو سعيد رضي الله عنه بعد ذلك مع رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم ثنتي عَشْرة غَزْوةً[١] .

رُوي له عن رسول الله ﷺ ألف حديث ومئة وسبعون حديثًا[٢]، اتَّفقا على ستّة وأربعين، وانفرد البخاري بستة عشر حديثاً، ومسلم باثنين وخمسين[٣] .

وروى عن جَماعةٍ من الصَّحابة، منهم: أبو بكر، وعُمر، وعُثْمان، وأبوهُ مالِك بن سِنَان رضي الله عنهم.

روى عنه جماعة من الصَّحابة رضي الله عنهم، منهم: ابن عُمَر، وابن عبَّاس، وجَابِر، وزَيْد بن ثَابتٍ[٤]، وخلائق من التَّابعين.

توفي بالمدينة سنة أربع وستين[٥]، وقيل: أربع وسبعين[٦] .

وروى حنظلة بن أبي سفيان الجُمحى عن أشياخه، قالوا: لم يكن في أحداث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفقه من أبي سعيد[٧] .

= ابن سعد كما تقدم في طبقاته في ترجمة: عبد الله بن الربيع، وخفي ذلك على الدكتور!

(١) تهذيب الكمال (١٠/ ٢٩٥).

(٢) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٨٠)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٣).

(٣) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ٤١٧ - ٤٨١)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٢)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٧٢)، الرياض المستطابة (ص: ١٠٧).

(٤) ومات قبله.

(٥) قال المزي في تهذيب الكمال (١٠/ ٣٠٠) وفي ذلك نظرٌ.

(٦) كذا أرّخه الواقدي، ويحيى بن بُكير، وابن نُمير وغير واحد. كما في تاريخ دمشق (٢٠/ ٣٨٣).

(٧) رواه ابن عساكر بهذا اللفظ في تاريخه (٢٠/ ٣٩٣) من طريق عمرو بن محمد.

وفي رواية: أعلم[١].

وأمَّا عبد الرَّحمن بن عبد الله[٢]، وأبوه[٣]:

فأَنْصاريّان، مَازِنيّان، مَدَنيّان، ثِقَتان.

وصَعْصَعَة: بفتح (ق٣٨/ب) الصَّادين المُهْملتين.

وأمَّا عبد الله بن مَسْلَمَة، فهو:

عبد الله بن مَسْلَمَة بن قَعْنَب القَعْنبِيُّ، الحَارِثِيُّ، المَدَنِيُّ، أبو عبد الرَّحمن[٤].

سكنَ البَصْرَة.

سمعَ: مالكًا، واللَّيث، وحمَّاد بن سَلَمة[٥]، وخلائق لا يُحصَون من الأعلام وغيرهم.

روى عنه: الذُّهْلِيُّ، والبُخاريُّ، ومُسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ،

---

(١) رواه ابن عساكر بهذا اللفظ في تاريخه (٢٠/ ٣٩٣) من طريق الهيثم بن عدي.

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٤٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٦٩)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٩٢)، تهذيب الكمال (١٥/ ٢٠٨)، تذهيب التهذيب (٦/ ٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٩٤)، تقريب التهذيب (٣٩١٧)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٤٠).

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صَعْصَعَة الأنصاريُّ، المَازِنِيُّ.
ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤١٥)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٣٩)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٦٥)، تهذيب الكمال (١٧/ ٢١٦)، تذهيب التهذيب (٥/ ٢٠٥)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣١)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٠٩)، تقريب التهذيب (٣٤٣١)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٧٣).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٣٠)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٣٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٦٠)، تهذيب الكمال (١٦/ ١٣٦)، تذهيب التهذيب (٥/ ٣١٢)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٢٠٢)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣١)، تقريب التهذيب (٣٦٢٠)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٠٠).

(٥) وكذا حمّاد بن زيد.

والنَّسائيُّ وخلائق من الأعلام.

وأجمعوا على جَلالَته وإتقانه وحِفظه وصَلاحه ووَرعه وزهادته.

قال أبو زُرْعَة: ما كتبتُ عن أحدٍ أجلّ في عينيَّ منه[١].

وقال أبو حاتمٍ: لم أرَ أَخْشَع منه[٢].

وقال أحمد بن عبد الله: ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ[٣].

وروينا عن الإمام مالك أنَّ رجلاً جاءَهُ، فقالَ: قَدِم القَعْنبيُّ، فقال مالكٌ: قُوْموا بِنَا إلى خَير أهلِ الأرضِ[٤].

وروينا عن أبي سَبْرة الحافظ، قال: قلتُ للقَعْنبيّ حدَّثتُ ولم تكن تُحَدِّث، فقالَ: رأيتُ كأَنَّ القيامةَ قد قامتْ، فصِيْح بأهلِ العلمِ فقامُوا، فقمتُ معهم، فصِيْح بي: اجلس، فقلتُ: إلهي ألم أكُنْ معهم أطلبُ؟ قال: بلى؛ ولكنَّهم نشروا وأخفيتَه، فحَدَّثْتُ[٥].

وروينا عن عمرو بن عليٍّ الإمام، قال: كانَ القَعْنبيُّ مُجَاب الدَّعوة[٦].

توفي سنة إحدى وعشرين ومئتين[٧].

❁❁❁❁❁

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٨١).
(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٨١).
(٣) ترتيب الثقات، للعجلي (ص: ٢٧٩).
(٤) رواه ابن شاهين في ثقاته (ص: ١٣٣) وزاد: «نسلم عليه، فقام فسلّم عليه».
(٥) أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٦١).
(٦) أورده الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٣٨٣).
(٧) هكذا أرّخه أبو داود في سؤالات الأجري (١٣٥٧).

فصلٌ

في هذا الإسناد لَطِيفةٌ، وهي: أنَّ إسنادَه كلّهم مَدنيُّون، وهذا مُسْتَطرف.

فصلٌ

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «يُوْشَكُ» هو - بضم الياء، وكسر الشين - أي: يُسْرِع ويَقْرُبُ، ويقال في ماضيه: أَوْشَك، ومنهم من قالَ: لم يستعمل منه ماضٍ، وهذا غلطٌ، وقد كثر استعمال ذلك.

قال الجوهريُّ: أوشكَ فلانٌ يُوشِكُ إيشاكًا، أي: أسرعَ[١].

قال جرير[٢]:

إذا جَهِلَ الشَّقيُّ ولم يُقدِّر ... ببعضِ الأمرِ أَوْشكَ أنْ يُصَابا

قال: والعامة يقولون[٣]: «يُوْشَكُ» بفتح الشّين، وهي لغةٌ رديئةٌ.

قال أبو يُوسف (يعني: ابن السِّكيت): وَاشَكَ يُواشِكُ وِشَاكًا، مثل: أَوْشَكَ، ويقالُ: إنَّه مُواشِكٌ، أي: مسارعٌ[٤].

وقوله ﷺ: «يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الجِبالِ» يتَّبع - بتشديد التّاء-.

وأمّا «شَعَفُ الجِبَالِ» فهي بفتح الشين والعين، وهي: رؤسُ الجِبال. الواحدةُ: شَعْفَةٌ.

---

(١) الصحاح (٤/ ١٦١٥، باب الكاف، فصل الواو).

(٢) يهجو جريرٌ العباسَ بن يزيد الكنديَّ، كما في الصحاح.

(٣) في: (أ، ب) «تقول». وكذا في الصحاح.

(٤) نقله الجوهري في الصحاح (٤/ ١٦١٥).

وقوله ﷺ: «يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ» أي من فَساد ذَات البَين وغيرها[١].
ويجوز في: «خَيْر مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ» وجهان: نصبُ خير ورفعه، ونصبُه هو الأشهر في الرّواية، وهو خبر يكون مقدماً، ولا يضرُّ كون الاسم وهو: «غنمٌ» نَكِرةً؛ لأنَّها وُصِفت بـ (يَتْبع بها). وأمَّا الرَّفع فعلى أنْ يكون في (يكون) ضمير الشأن، ويكون: «خير مال المسلم غنم» مبتدأً وخبراً، وقد روي: «غنماً» بالنَّصب، والله أعلم.

وخُصَّت الغَنم بذلك لما فيها من السَّكينة والبَركة، وقد رعاها الأنبياء والصَّالحون صلوات الله عليهم وسلامه مع أنَّها سهلة الانقياد، خفيفة المؤنة، كثيرة النَّفع.

وفي الحديث فوائد كثيرة:

منها: فضلُ[٢] العُزلة في أيام الفِتن، إلا أنْ يكونَ الإنسانُ ممن له قدرة على إزالة الفتنة، فإنّه يجبُ عليه السَّعي في إزالتها، إمّا[٣] فرض عين، وإمّا فرض كفاية بحسب الحال والإمكان.

وأمَّا في غير أيَّام الفتنة: فاختلف العلماء في العُزلة والاختلاط أيُّهما أفضل؟ فذهب الشَّافعي والأكثرون إلى تَفضيل الخَلطة؛ لما فيها من اكتساب الفوائد وشهود شعائر الإسلام، وتكثير سِواد المسلمين، وإيصال الخير إليهم ولو: بعيادة المرضى، وتَشييع الجنائز، وإفشاء السلام، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، والتَّعاون على البرّ والتّقوى، وإعانة المحتاج، وحضور جماعتهم[٤]

---

(١) «وغيرها» لا توجدُ في: (ب).
(٢) «فضل» لا توجدُ في: (ب).
(٣) في: (ب) زيادة: «من».
(٤) في: (ب) «جماعاتهم».

وغير ذلك مما يقدر عليه كلّ أحد، فإنْ كان صاحب (ق٣٩/أ) علمٍ أو تسليكٍ في الزُّهد ونحو ذلك، تأكد فضل اختلاطه.

وذهب آخرون إلى تفضيل العُزلة لما فيها من السلامة المحققة؛ لكن بشرط أن يكونَ عارفًا بوظائف العبادة التي يلزمه وما يكلّف به.

والمختارُ: تفضيل الخلطة لمن لا يغلب على ظنّه الوُقوع في المعاصي، وبالله التَّوفيق.

وفي الاستدلال بهذا الحديثِ للترجمة نظر؛ لأنَّه لا يَلزم من لفظ الحديث عدّ الفرار ديناً وإيماناً؛ بل هو صيانة للدِّين، فلعلَّ البخاريَّ نظر إلى أنّه صيانة للدِّين، فترجم له هذه الترجمة[1]، والله أعلم.



(١) نقله الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٣٤) وزاد: وقال غيره: إن أريد بمن كونها جنسية أو تبعيضية فالنظرُ متّجه، وإن أريد كونها ابتدائية، أي الفرار من الفتنة منشؤه الدّين، فلا يتّجه النظرُ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

١٣ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»

وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]

٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ أَمَرَهُمْ مِنَ الأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ. قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ الله، إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرَفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ «إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللهِ أَنَا»[١] .

تحفة ١٧٠٧٤.

الشَّرحُ:

أمَّا عائشة[٢]، وعُرْوة[٣]، وهِشَام[٤]، فتقدَّم ذِكْرُهم في أول الكتاب.

وأمَّا عَبْدة، فهو - بإسكان الباء -، وهو:

أبو محمَّد عَبْدَة بن سُلَيْمان بن حَاجِب بن زُرَارَة بن عبد الرَّحمن بن صُرَد ابن سُمَيْر بن بُلَيْل بن عبد الله بن أبي بكر بن كِلاب الكلابيُّ، الكوفيُّ[٥] .

---

(١) وأخرجه مسلم (١٢٧/٢٣٥٦) بنحوه. انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١٦٨/٤، رقم ٣٢٩٦).

(٢) (٣١٨/١).

(٣) (٣٢٥/١).

(٤) (٣٢٨/١).

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٥٠٣/٢)، التعديل والتجريح (٩٣١/٢)، الجمع لابن القيسراني (٣٣٦/١)، تهذيب الكمال (٥٣٠/١٨)، تذهيب التهذيب (١٩٦/٦)، =

هكذا نسبه محمَّد بن سعد في «الطَّبقات»[١] وقيل: اسْمُه عبد الرَّحمن، وعَبْدَة: لَقَبُه[٢].

سمعَ جماعاتٍ من التَّابِعين، منهم: هِشَام بن عُرْوَة، ويحيى الأنْصاريّ، وإسماعيل بن أبي خَالِد، وعاصِم الأحْول، والأعْمَش، ومحمَّد بن إسْحاق وغيرهم.

روى عنه جماعاتٌ من الأئمة والحفّاظ، منهم: الإمام أحمد بن حَنبل، وإسحاق بن رَاهَويه، ومحمَّد ابن نُمَير، وابنا أبي شَيْبَة وآخرون.

قال أحمد بن حَنبل: هو ثقةٌ و[٣] ثقةٌ وزيادة، مع صَلاح[٤] [بدنه]، وكان شديدُ الفقر[٥].

وقال أحمدُ بن عبد الله: هو ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ صاحبُ قرآن [يقرئ][٦].

توفي بالكُوفة في جُمادى، وقيل: في رجب سنة ثمانٍ وثمانين ومئة[٧]، رحمه الله تعالى.

وأمَّا محمَّد بن سَلام، فهو:

أبو عبد الله محمَّد بن سَلام بن الفَرَج السُّلَمِيُّ مولاهم، البُخاريُّ،

= إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٨٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٨)، تقريب التهذيب (٤٢٦٩)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٨٨).

(١) (٦/ ٣٩٠).

(٢) في: (ب) «لقبٌ».

(٣) في: (ب) بدون الواو.

(٤) في: (ب) «الصلاح».

(٥) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٨٩).

(٦) ترتيب الثقات، للعجلي (ص: ٣١٥). الزيادة من: (أ، ب)، وترتيب الثقات.

(٧) كذا أرّخه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٣٩١).

البِيْكَنْدِيُّ[١] - بباء موحدة مكسورة، ثمَّ ياء مثناة تحت ساكنة، ثمَّ كاف مفتوحة، ثمَّ نُون ساكنة - منسوب إلى بِيْكَند، بَلْدة من بلاد بُخَارا.

سمعَ: ابن عُيَيْنة، وابن المُبَارِك، ووَكِيْعا وغيرهم من الأعلام.

روى عنه من الأعلام حُفَّاظ الاسلام: البُخارِيُّ وآخرون.

قال البُخارِيُّ: توفي سنة خمس وعشرين ومئتين[٢].

وسلام والده يخفَّف ويشدَّد، والتَّخفيفُ، هو: الصَّحيح الَّذي عليه الاعتمادُ، ولم يذكر جُمهور المحقِّقين غيره، وبه قطعَ الخطيب أبو بكر البغداديّ[٣]، والأمير أبو نَصْر بن ماكولا[٤]، وآخرون من أهل هذا الشأن، وهو الَّذي ذكره غُنْجَار في «تاريخ بُخَارا»، وهو أعلم بأهل بلاده[٥].

وذكر بعضُ الحفَّاظ أنَّ تشديده لحنٌ، وادَّعى صاحبُ «المطالع» أنَّ التَّشديد هو روايةُ الأكثرين[٦] ولا يُوافَق على دعواه، فإنَّها مخالفةٌ للمشهور،

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٥٣)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٨١)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٥٩)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٣٤٠)، تذهيب التهذيب (٨/ ١٢٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢١٢)، تقريب التهذيب (٥٩٤٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤١٢).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ١١٠).

(٣) تلخيص المتشابه (١/ ١٢٧).

(٤) الإكمال (٤/ ٤٠٥). وتعليق الشيخ المعلمي اليماني.

(٥) قال ابن ناصرالدين في توضيح المشتبه (٥/ ٢١٩): وإليه المفزع والمرجع. وذكر عن أبي نصر السجزي، أنه قال: حكى لنا أبو سعد الماليني بإسناد له، عن بعض علماء ما وراء النَّهر، أنَّه: ابنُ سلام بالتخفيف.

(٦) قال ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه (٥/ ٢١٩): ومن شدَّده كابن أبي حاتم، وأبي علي الجيانيّ، وما ذكره القاضي عياض في «المشارق» أنَّ التثقيل أكثر، كأنَّه اشتبه عليهم - والله أعلم -، بالبيكندي الصَّغير: محمّد بن سلّام بن مسكين، فإنّه بالتشديد، وأما شيخ البخاريّ، فاسم أبيه بالتخفيف، ومن قال مشدّدًا فقد وهم، وقال أبوبكر الخطيب في كتابه: «تلخيص المتشابه»: أخبرنا أبو الوليد البلخي، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد =

إلا أنْ يُريدَ روايةَ أكثر شيوخه ونحو ذلك[(١)]، والله أعلم.



قوله: «وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ» هو بفتح همزة «أَنَّ»[(٢)].

وقول الله تعالى: ﴿وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٥] معناه: بما قصدتموه وعزمَتْ عليه قُلوبُكم، فكَسْبُ القَلبِ: عزمُه ونيّتُه.

وفي الآية دليلٌ للمذهب الصَّحيح (ق٣٩/ب) المختار الَّذي عليه الجمهور: أنَّ أفعال القلوب إذا استقرت يؤاخذ بها.

وقوله ﷺ: «**إنَّ الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا، أو يعملوا به**»[(٣)] محمولٌ على ما إذا لم يستقر[(٤)] وذلك معفوٌّ عنه بلا شكٍّ؛ لأنَّه

= ابن سُليمان البخاريّ، سمعتُ خلف بن محمّد، سمعتُ أبا محمّد عبد الله بن محمّد بن عمر الأديب، سمعتُ سهل بن محمّد المتوكل، سمعتُ محمّد بن سلام يقولُ: أنا محمّد ابن سلام بالتخفيف، وليس محمد بن سلّام، وقال الخطيب أيضًا: قال أبو الوليد: وكذلك ذكر لي بعضُ ولد محمّد بن سلام.

(١) ما ألّف فيه من الرسائل:
«رفع الملام عمّن خفّف والد شيخ البخاري محمّد بن سلام»، تأليف: ابن ناصر الدين الدمشقيّ (ت٨٤٢هـ).
و«مختصر من الكلام في الفرق بين من اسم أبيه سلّام وسلام»، تأليف: محمد بن أسعد بن علي الحُسيني الجواني (٥٨١هـ).
و«الإعلام بأخبار شيخ البخاري محمد بن سلام»، تأليف: زكي الدّين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ).

(٢) والتقدير: «باب بيان أن المعرفة»، وورد بكسرها وتوجيهه ظاهرٌ، وقال الكرماني (١/ ١١١): هو خلاف الرواية والدراية. فتح الباري (١/ ١٣٤).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري (٥٣٦٩)، ومسلم (٢٠١/ ١٢٧) من حديث أبي هريرة.

(٤) نقله الحافظ في الفتح (١/ ١٣٦) وقال: قلتُ: ويمكن أن يستدل لذلك من عموم قوله: «أو تعمل»؛ لأن الاعتقاد هو عمل القلب.

لا[1] يمكن الانفكاك عنه بخلاف الاستقرار، وستأتي المسألة مبسوطةً في موضعها، إنْ شاء الله تعالى.



قولها: «وَأَمَرَهُمْ[2] مِنَ الأَعْمَالِ[3] بِمَا يُطِيقُونَ» معناه: بما يطيقون الدَّوام عليه.

وقال لهم ﷺ هذا؛ لئلا يتجاوزوا طاقتهم فيعجزون، وخير العمل مادامَ وإنْ قلَّ، وإذا[4] تحملوا ما لا يُطيقون الدَّوام عليه تَركُوه أو بعضه بعد ذلك، وصاروا في صورة ناقض العهد، والتَّراجعُ عادة غير جميلة واللائق بطالب

---

(١) في: (أ) «لم يمكن».

(٢) في معظم الروايات: «إذا أمرهم أمرهم» وذكره النووي هنا: «أمرهم» مرّة واحدة، وعليه شرح القاضي أبوبكر بن العربي، وهو الذي وقع في طرق هذا الحديث التي وقفتُ عليها من طريق عبدة، وكذا من طريق ابن نُمير وغيره عن هشام، عند أحمد، وكذا ذكره الإسماعيلي، من رواية أبي أسامة، عن هشام ولفظه: «كان إذا أمر الناس بالشيء»، قالوا: والمعنى: كان إذا أمرهم بما يسهل عليهم دون ما يشقُّ خشية أن يعجزوا عن الدّوام عليه، وعمل هو بنظير ما يأمرهم به من التخفيف، طلبوا منه التكليف بما يشقُّ، لاعتقادهم احتياجهم إلى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دونه، فيقولون: «لسنا كهيئتك»، فيغضب من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التقصير في العمل، بل يوجبُ الازدياد شكرا للمنعم الوهاب، كما قال في الحديث الآخر: «أفلا أكون عبدًا شكورًا»، وإنما أمرهم بما يسهل عليهم ليداوموا عليه، كما قال في الحديث الآخر: «أحب الأعمال إلى الله أدومه»، وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكرير: «أمرهم» يكون المعنى: كان إذا أمرهم بعمل من الأعمال أمرهم بما يطيقون الدّوام عليه. فأمرهم الثانية جواب الشرط، و«قالوا» جواب ثانٍ. فتح الباري (١/ ٧١).

(٣) في: (أ) «الإعلام» وهو خطأ.

(٤) في: (أ) «وإن».

الآخرة الترقي، فإن لم يكن فالبقاءُ[١] على حاله؛ ولأنَّه إذا اعتاده[٢] من الطَّاعة ما يمكنه الدَّوام عليه دخل فيها بانشراح واستلذاذٍ لها ونشاطٍ، ولا يلحقه مللٌ ولا سآمةٌ، والأحاديثُ بنحو هذا كثيرةٌ في الصَّحيح مشهورة.

وقولهم: «لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ» يعنونَ: لسنا مثلَك، وأرادوا بهذا طلب الإذن في الزّيادة من العبادة، والرَّغبة في الخير، يقولون: أنتَ مغفورٌ لك[٣] لا تحتاج إلى عمل، ومع[٤] هذا أنتَ دائبٌ في الأعمال، فكيف وذنوبنا كثيرةٌ، فردَّ عليهم ﷺ وقال كلاماً معناه: أنا أولى بالعمل؛ لأنّي أعلمكم بالله وأخشاكم له[٥].

وفي هذا الحديث أنواع من الفوائد وجُملٌ من القواعد:

منها: ما ذكرناه من القصد في العبادة، وملازمة ما يمكن الدَّوام عليه.

ومنها: أنَّ الرّجل الصالح ينبغي أنْ لا يترك الاجتهاد في العمل اعتمادًا على صلاحه.

ومنها: أنَّ له الإخبار بفضيلةٍ فيه إذا دعتْ إلى ذلك حاجةٌ، وينبغي أنْ يحرصَ[٦] على كتمانها، فإنَّه يخاف من إشاعتها زوالها.

نسألُ الله تعالى الكريم دوامَ نعمه علينا وعلى أحبابنا وسائر المسلمين، والمزيدَ من فضلِه، وقد بسطتُ هذه المسألةَ بشواهدِها من[٧] الأحاديثِ

---

(١) في: (ب) «بالبقاء».
(٢) في: (أ، ب) «اعتاد».
(٣) «لك» لا توجدُ في: (ب).
(٤) في: (ب) «موضع».
(٥) «له» لا توجدُ في: (أ).
(٦) ضبط في الأصل على وجهين: بفتح الراء وكسرها.
(٧) «من» سقطت من: (ب).

الصَّحيحةِ في آخر كتاب «الأذكار»[١] الَّذي لا يستغني متديّنٌ عن مثله.

ومنها: الغضبُ عند ردّ أمر الشَّرع، ونفوذ الحكم في حالِ الغضبِ.

ومنها: ما كانت الصَّحابة ﷺ عليه من الرَّغبة التّامة في[٢] طاعة الله تعالى والازديادِ من أنواعِ الخيرِ.

وفيه غيرُ ذلك، والله تعالى أعلم.



(١) (ص: ٣٩٨)، باب مدح الإنسان نفسه وذكر محاسنه، قبل كتاب: (أذكار النكاح وما يتعلق به).

(٢) «في» سقطت من: (ب).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

١٤- بابُ مَنْ كَرِه أَنْ يَعُوْدَ فِي الْكُفْرِ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الإِيْمَانِ

٢١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ[١] مَنْ كَانَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْداً لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ»[٢].

أطرافه ١٦، ٦٠٤١، ٦٩٤١ - تحفة ١٢٥٥.

الشَّرحُ:

هذا الحديث تقدَّم شرحُه في: «باب حَلاوة الإيمان»[٣] وإسناده تقدَّم، إلا سُليمان، وهو:

أبو أيُّوب سُلَيمان بن حَرْب بن بَجِيْل - بموحدَّة مفتوحة، ثمَّ جيم مكسورة، ثمَّ مثناة تحت ساكنة ثمَّ لام - الأَزْدِيُّ[٤]، الوَاشِحِيُّ - بكسر الشين المعجمة، وبالحاء المهملة - ووَاشِح: بطنٌ من الأزد، البَصْرِيُّ، نَزيل مكَّة، وكان قاضِيها[٥].

---

(١) بعد هذا في النسخ الثلاثة: «الحديث». وذكرنا الحديث بتمامه، للفائدة.

(٢) وأخرجه مسلم (٦٧/ ٤٣). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ٥٥٢، رقم ١٩٠٩).

(٣) (٢/ ٥١٢).

(٤) في: (ب) «الأنصاري» بدل: «الأزدي».

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣١٤)، التعديل والتجريح (٣/ ١١١١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٨١)، تهذيب الكمال (١١/ ٣٨٤)، تذهيب التهذيب (٤/ ١٣٣)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٤٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٧٨)، تقريب التهذيب (٢٥٤٥)، خلاصة الخزرجي (١/ ٤١٠).

سمع: جَرِير بن حازِمٍ، وشُعْبة، والحمَّادين.

سمعَ منه خلائق من الأئمة، منهم: يحيى القطَّان[١]، وأحمد بن حَنْبل، وإسحاق ابن رَاهَويه، والذُّهليّ، والحُمَيديّ[٢]، وعُثمان بن أبي شَيْبة، وحجَّاج بن الشَّاعر وخلائق لا يُحصون.

وهؤلاء شُيوخ البخاريِّ، وقد شاركهم في الرِّواية عن سُليمان، وهذا أحدُ ضروب علوّ روايته رحمه الله تعالى ورضي عنه.

وأجمعوا على جَلالة سُليمان بن حَرْب، وإمامته، وحِفظه، ووَرَعه، وصِيانته، وإتقانه، وعِرفانه، (ق٤٠/أ) ودِيانته.

قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقولُ: سُليمان بن حَرْب إمامٌ من الأئمة، كان لا يُدلِّس، ويتكلَّم في الرِّجال والفقه.

ولقد حضرتُ مجلسه ببغداد، فَحَزَروا مَن حضرَ مجلسَه أربعين ألف رجلٍ[٣].

وذكروا من أحواله جُملاً نَفيسةً مَعروفةً.

قال البخاريُّ رحمه الله تعالى: وُلِد سنة أربعين ومئة[٤].

قالوا: وتوفي في شهر ربيع الآخر سنة أربع وعشرين ومئتين[٥].

قال الخطيبُ: حدَّث عنه يحيى القطَّان، وأبو خَلِيفة الجُمَحِيّ، وبين

---

(١) وهو أكبر منه.
(٢) ومات قبله.
(٣) الجرح والتعديل لابنه (٤/ ١٠٨).
(٤) التاريخ الكبير (٤/ ٩).
(٥) كذا أرّخه ابن سعد في طبقاته (٧/ ٣٠٠)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٨).

وفاتيهما مئة وسبع سنين[١] .

قال أبو الشَّيخ الحافظ: توفي أبو خَلِيفة سنة خمس وثلاث مئة، وتوفي القطَّان صفر سنة ثمان وتسعين ومئة[٢] .

❁❁❁❁❁

(١) السابق واللاحق (ص: ٢١٦).

(٢) رواه الخطيب في السابق واللاحق (ص: ٢١٦).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

١٥- بابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الإِيْمَانِ فِي الأَعْمَالِ

٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي[١] مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ «يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ تَعَالى: أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ. فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدِ اسْوَدُّوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الْحَيَا - أَوِ الْحَيَاةِ، شَكَّ مَالِكٌ - فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً»[٢].

قَالَ وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو: «الْحَيَاةِ».

وَقَالَ: «خَرْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ»[٣].

أطرافه: ٤٥٨١، ٤٩١٩، ٦٥٦٠، ٦٥٧٤، ٧٤٣٨، ٧٤٣٩ - تحفة ٤٤٠٧.

---

(١) في: (أ) «حدّثنا».

(٢) وأخرجه مسلم (٣٠٤/ ١٨٤)، انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ٤٤٠، رقم ١٧٥٤). وهذا الحديث من طريق مالك، وليس هو في الموطأ، وقد وافق إسماعيل بن أبي أويس على هذه الرواية، عبد الله بن وهب، ومعن بن عيسى، وقال الدارقطني: هو غريب صحيح. فتح الباري (١/ ١٣٨).

(٣) هو على الحكاية أيضًا، أي: وقال وهيب في روايته: «مثقال حبة من خردل من خير»، فخالف مالكًا أيضًا في هذه الكلمة، وقد ساق المؤلف حديث وهيب هذا في كتاب الرقاق برقم (٦٥٦٠)، عن موسى بن إسماعيل، عن وُهيب، وسياقه أتمّ من سياق مالك، لكنه قال: «من خردل من إيمان» كرواية مالك، فاعترض على المصنف بهذا، ولا اعتراض عليه، فإن أبا بكر بن أبي شيبة أخرج هذا الحديث في مسنده عن عفّان بن مسلم، عن وُهيب، فقال: «من خردل من خير»، فتبين أنه مراده لا لفظ موسى. وقد أخرجه مسلمٌ عن أبي بكر هذا برقم (٣٠٥/ ١٨٤)، لكن لم يسق لفظه.

الشَّرْحُ:

أمَّا أبو سَعِيد[(١)] ومالك[(٢)]، [فسبقا][(٣)].

وأمَّا يحيى، فهو:

يحيى بن عُمَارة بن أبي حَسَن الأَنْصَارِيُّ، المَازِنِيُّ، المَدَنِيُّ[(٤)].

وأمَّا ابنه، فهو:

عَمْرو بن يحيى المَدَنِيُّ أيضًا[(٥)].

روى عن جماعة من التَّابعين، روى عنه جماعة من التَّابعين، منهم: يحيى الأنصاريُّ، وابن أبي كَثِير[(٦)]، وأيُّوب، ومن غيرهم جماعات من الأعلام، منهم: مالكٌ، والثَّوريُّ، وابن عُيَيْنَة، وشُعْبَة وغيرهم.

وأمَّا إسماعيل، فهو:

إسماعيلُ بن عَبد الله بن عَبد الله بن[(٧)] أُوَيس بن أبي عَامِر الأَصْبَحِيُّ،

---

(١) (٢/ ٥٣٢).

(٢) (١/ ٣٢٩).

(٣) الزيادة من: (أ، ب) وفي هامش (الأصل): الظاهر «فتقدم ذكرهما».

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٩٧)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢١٦)، الجمع للقيسراني (٢/ ٥٦٤)، تهذيب الكمال (٣١/ ٤٧٤)، تذهيب التهذيب (١٠/ ١٩)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٣٥٠)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٥٩)، تقريب التهذيب (٧٦١٢)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٥٦).

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٥١)، التعديل والتجريح (٣/ ٩٨٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٧٠)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٩٥)، تذهيب التهذيب (٧/ ٢١٩)، تهذيب التهذيب (٨/ ١١٨)، تقريب التهذيب (٥١٣٩)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٩٩).

(٦) وهو من أقرانه.

(٧) في: (الأصل، أ، ب) زيادة: «أبي»، وهو خطأ.

المَدَنيُّ[١] .

وهو إسماعيل بن أبي أُوَيْس، وهو ابن أخت مالك بن أنس الإمام، وأبو أُوَيْس ابن عمِّ مالك.

روى عن: مالك وخلائق من الأعلام وغيرهم[٢] .

روى عنه الأئمة الحفاظ، منهم: الدَّارِميُّ، والبُخاريُّ، ومسلمٌ، وخلائق.

توفي سنة ست[٣]، وقيل: سبع وعشرين ومئتين[٤] .



في هذا الإسناد لطيفةٌ، وهي: أنَّ رجالَه كلُّهم مدنيُّون.

❁❁❁❁❁

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٦٩)، التعديل والتجريح (١/ ٣٧٠)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٢٤)، تذهيب التهذيب (١/ ٣٧٠)، إكمال تهذيب الكمال (١/ ١٨٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٣١٢)، تقريب التهذيب (٤٦٠)، خلاصة الخزرجي (١/ ٨٩).

(٢) في: (ب) «وغيره».

(٣) جزم بذلك البخاري في تاريخه الصغير (٤/ ١٠٠٩)، وابن حبان في ثقاته (٨/ ٩٩).

(٤) كذا أرّخه هارون بن محمد كما في التاريخ الصغير (٤/ ١٠٠)، وجزم به يعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٠٧).



في ألفاظ الحديث

المثقالُ: وزنٌ مقدَّرٌ، الله أعلم بقدره(١).

والنَّهر - بفتح الهاء وسكونها - لغتان، الفتحُ: أفصحُ(٢) وبه جاء القرآن.

والحيا - مقصور -.

قال الخطابيُّ(٣): في هذا الحديث الحَيَا: المطرُ(٤).

والحِبَّة - بكسر الحاء وتشديد الباء - والجمع(٥) حِبَبٌ - بكسر الحاء(٦) وتخفيف الباء - كقُرْبَة وقِرَب، وهي اسم لبَزْر العُشب، هذا هو الصَّحيح(٧).

وقيل أقوال كثيرة، والتَّشبيه يقع بالحبّة من وجهين: من حيث الإسراع، ومن حيث ضعف النبات(٨).

وقوله: «**قَالَ وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو «الْحَيَاةِ»** معناه: قال وهيب بن خالد، وهو في درجة مالك، حدَّثنا عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد، بهذا

---

(١) في: (ب) «تقديره».

(٢) في: (أ) «أفضل».

(٣) الأعلام (١/ ١٥٦)، غريب الحديث (١/ ٤٣٨) وزاد: «الذي يحيي الأرض».

(٤) قوله: «الحيا: المطر» لا يوجدُ في: (ب).

(٥) في: (أ) «والكبير».

(٦) قوله: «والجمع: حبب بكسر الباء» لا يوجدُ في: (ب).

(٧) قال الخطابي في الأعلام (١/ ١٥٥): هذا مثلٌ ليكون عيارًا في المعرفة، وليس بعيار في الوزن، لأن الإيمان ليس بجسم يحصرهُ الوزنُ أو الكيل، أو ما كان في معناهما، ولكن ما يُشكل من المعقول قد يردُّ إلى عيار المحسوس؛ ليفهمَ، ويشبَّه به ليُعلمَ.

(٨) انظر أيضًا: فتح الباري لابن رجب (١/ ٨٩).

الحديث، وقال فيه: «نهر الحياة» - بالهاء - ولم يشك، كما شكَّ مالكٌ[١] ويقرأ: «الحياةِ»[٢] بالجرّ على الحِكاية.

قال العلماء: المراد بحبة الخردل زيادة على أصل التَّوحيد، وقد جاء[٣] في الصَّحيح بيانُ ذلك، ففي رواية: «أخرجوا من قال: لا إله إلا الله، وعمل من الخير ما يزن كذا»[٤] ثم بعد هذا يخرج منها من لم يعمل خيراً قطُّ غير التوحيد، كما جاء مصرحًا به في الصَّحيح.

فإنْ قيل: كيف يعلمون ما كان في قلوبهم في الدنيا من الإيمان ومقداره.

قلنا: (ق٤٠/ب) يجعل الله سبحانه وتعالى لهم علامات يُعرفون ذلك بها، كما يعلمون كونهم من أهل التَّوحيد بدارت السُّجود، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) وأخرج مسلمٌ هذا الحديث من رواية مالك، فأبهم الشَّاكَّ، وقد يفسر هنا. فتح الباري (١/ ١٣٩).

(٢) في: (ب) «ونهر الحياة».

(٣) في: (ب) «وقال في الصَّحيح» بدل: «وقد جاء».

(٤) هكذا قال أيضًا المؤلف في المنهاج (٣/ ٣٠) نقلاً عن القاضي عياض: ويدل عليه قوله في الرواية الأخرى في الكتاب: «يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير، ما يزن كذا». ولم أجد في «الصحيحين» بهذا اللفظ. وكلام النووي مع هذا النصّ نقله الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٣٩) من دون ذكر اسم النووي، ولكنه أثبت اللفظ الذي في الصحيح، وقال: لقوله في الرواية الأخرى: «أخرجوا من قال: لا إله إلا الله وعمل من الخير ما يزن ذرة»، وهو بهذا اللفظ عند مسلم برقم (٣٢٥/ ١٩٣).

فصلٌ

في هذا الحديثِ أنواعٌ من العلم:

منها: ما ترجم له، وهو تفاضل أهل الإيمان في الأعمال[1].

ومنها: إثبات دخول طائفة من عصاة المُوَحِّدِين النَّار، وقد تظاهرت عليه النُّصوص، وأجمع عليه من يُعْتَدُّ به.

وفيه: إخراجُ هؤلاء العُصاة من النَّار، وأنَّ أصحاب الكبائر من الموحدِّين لا يخلَّدون في النَّار، وهو مذهبُ أهل السُّنة، خلافاً للخوارج والمعتزلة، وقد تظاهرت دلائل الكتاب والسُّنة وإجماع سلف الأمة على ما ذكرناه عن أهل السُّنة.

وفيه: أنَّ الأعمالَ من الإيمان، لقوله ﷺ «خردل من إيمان»، والمرادُ: ما زادَ على أصلِ التَّوحيد كما ذكرنا، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) قال الحافظ ابن رجب في الفتح (١/ ٨٧): هذا الحديث نصٌّ في أنّ الإيمان الذي في القلوب يتفاضل، فإن أريد به مجرد التصديق، ففي تفاضله خلافٌ سبق ذكره، وإن أريد به ما في القلوب من أعمال الإيمان، كالخشية والرّجاء والحُبّ والتّوكل ونحو ذلك، فهو متفاضل بغير نزاع. وقد بوّب البخاري على هذا الحديث: «باب تفاوت أهل الإيمان في الأعمال»، فقد يكون مراده: الأعمال القائمة بالقلب، كما بوّب على: «أن المعرفة فعل القلب»، وقد يكون مراده: أن أعمال الجوارح تتفاوت بحسب تفاوت إيمان القلوب، فإنهما متلازمان.

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الله، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ[١]، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ[٢] النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ، وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجُرُّهُ». قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «الدِّينَ»[٣].

أطرافه: ٣٦٩١، ٧٠٠٨، ٧٠٠٩ - تحفة ٣٩٦١.

الشَّرحُ:

أمَّا أبو سعيد[٤]، وابن شهاب[٥]، فسبقا.

وأمَّا أبو إمامة، فهو:

أسعدُ بنُ سَهْل بن حُنَيْف بن وَاهِب الأنْصاريُّ، الأوْسيُّ، المَدَنيُّ، الصَّحابيُّ[٦]، ابن الصَّحابيّ ﷺ[٧].

---

(١) قوله: «ابن حُنيف» لا يوجد في: (أ)، وثبتت هذه الزيادة في رواية الأصيلي.

(٢) في: (أ) «ثمَّ رأيتُ» بزيادة: «ثمَّ».

(٣) وأخرجه مسلم (٤/ ١٨٥٩، رقم ١٥/ ٢٣٩٠). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ٤٣١، رقم ١٧٤٢).

(٤) (١/ ٥٣٢).

(٥) (١/ ٣٣٩).

(٦) ترجمته في: معجم الصحابة، للبغوي (١/ ٩٣)، معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (١/ ٢٨٣)، الاستيعاب (١/ ٨٢)، أسد الغابة (١/ ١١٢)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١٥)، الإصابة (١/ ١٨١).

(٧) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٣/ ٤٥٥)، معجم الصحابة للبغوي (٣/ ٨٢)، معجم =

«أمّه»[(١)]: بنت أسْعَد بن زُرَارة النَّقِيْب [رضي الله عنه][(٢)].

سمّي باسمه وكني بكنيته، سمّاه رسول الله ﷺ[(٣)].

روى له[(٤)]: النسائيُّ، وابن ماجه، عن النبي ﷺ[(٥)].

والبخاريُّ، ومسلم وغيرهما عن الصَّحابة رضي الله عنهم، والله أعلم.

وأمّا صالِح، فهو:

أبو محمَّد، ويُقالُ: أبو الحارث صَالِح بن كَيْسَان الغِفَارِيُّ مولاهم، المَدنيُّ[(٦)].

وهو مُؤَدِّب وَلَد عُمر بن عبد العزيز.

رأى: ابن عُمر، وابن الزُّبير رضي الله عنهم. وقال ابن مَعين[(٧)] سمع منهما.

وسمع عُبَيد الله بن عبد الله، و[(٨)] عُرْوة، وسَالِمًا، وسُلَيْمان بن يَسَار،

= الصحابة لابن قانع (١/ ٢٦٦)، معرفة الصحابة لأبي نُعيم (٣/ ١٣٠٦)، الاستيعاب (٢/ ٦٦٢)، أسد الغابة (٢/ ٥٤٥)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٤٣)، الإصابة (٣/ ١٩٨).

(١) اسمها: حَبِيْبَة. ترجمتها في: الإصابة (٧/ ٥٧٢).

(٢) الزيادة من: (أ، ب).

(٣) الطبقات الكبرى (٥/ ٨٣).

(٤) في: (ب) «روى عنه».

(٥) روايته عن النبي ﷺ ثبت عندهما، ولكن المزي قال في تهذيبه (٢/ ٥٢٥): روى عن النبي ﷺ مرسلاً (س ق). وفي سؤالات السلمي (٤٥): وسئل - يعني الدارقطني- هل أدرك أبو أمامة النبي ﷺ، فقال: أدرك النبي ﷺ، وأخرج حديثه في المسند.

(٦) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣٥٩)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٨٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٢٠)، تهذيب الكمال (١٣/ ٧٩)، تذهيب التهذيب (٤/ ٣٢٦)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٣٤١)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٩٩)، تقريب التهذيب (٢٨٨٤)، خلاصة الخزرجي (١/ ٤٩٤).

(٧) تاريخه، رواية الدوريّ (٢/ ٢٦٤)، وكذا في سؤالات ابن الجُنيد (ص: ١٤٢).

(٨) في الأصل: «عبيد الله بن عبد الله بن عروة»، وهو خطأ، والتصويب من: (أ).

والأَعْرج، والزُّهْريَّ.

روى عنه: عَمْرو بن دِيْنَار[١]، ومُوسى بن عُقْبَة، ومحمَّد بن عَجْلان التَّابعيُّون، ومالكٌ، ومَعمرٌ، وابن عُيَيْنَة وخلائق من الأئمة.

قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النَّيسابوريّ: لقي صالحٌ جماعة من الصَّحابة ﷺ، ثمَّ تَلْمذ بعد ذلك للزهريِّ، وتلقّن منه العلمَ[٢] وصالحٌ حينئذٍ ابن تسعين سنة[٣]، ابتدأ بالتعلّم ابن سبعين سنة[٤][٥].

وأمَّا إبراهيم، فهو:

أبو إسحاق إبراهيم بن سَعد بن إبراهيم بن عبد الرّحمن بن عَوْفٍ القُرَشيُّ، الزُّهريُّ، المَدَنيُّ[٦].

سكن بَغْداد.

---

(١) وهو من أقرانه.

(٢) في تهذيب الكمال (١٣/ ٨٣): «تلّقن عنه العلم».

(٣) قوله: «سنة» لا يوجد في: (أ).

(٤) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٣٧٢).
وعقّب عليه الحافظ ابن حجر في تهذيبه (٤/ ٤٠٠): هذه مجازفة قبيحة مقتضاها أن يكونَ صالح بن كيسان ولد قبل بعثة النبي ﷺ، وما أدري من أين وقع ذلك للحاكم.
وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٥٦): وهم الحاكم في كلامه هذا، والجواب: أن صالحًا عاش نيفًا وثمانين سنة ما بلغ التسعين، ولو عاش كما زعم أبو عبد الله لعُدَّ في شباب الصحابة، فإنه مدنيٌّ، ولكان ابن نيف وثلاثين سنة وقت وفاة النبي ﷺ، ولو طلب العلم كما قال الحاكم، وهو ابن سبعين سنة، لكان قد عاش بعدها نيّفًا وتسعين سنة، ولسمع من سعد بن أبي وقاص وعائشة، فتلاشى ما زعمه.

(٥) تكررت هذه الترجمة، وسبقت في: (ص: ٢٥٤).

(٦) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٥١)، التعديل والتجريح (١/ ٣٥٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٨٨)، تذهيب التهذيب (١/ ٢٣٩)، إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٠٦)، تهذيب التهذيب (١/ ١٢١)، تقريب التهذيب (١٧٧)، خلاصة الخزرجي (١/ ٤٥).

سمع: أباه، والزُّهريَّ، وهِشَام بن عُرْوَة[١] وصالِح بن كَيْسَان، ويَزِيْد بن أبي عُبَيْد، ومحمَّد بن إسحاق وهؤلاء تابعيُّون، وآخرين غيرهم.

روى عنه خلائق من الأعلام، منهم: شُعْبَة[٢]، وابن مَهْدِي، واللَّيث[٣]، وابن [وَهْب][٤]، ويَزِيْد بن هَارون وآخرون.

قدم بغداد على هارُون الرَّشيد، فألزمه[٥] الرَّشيد وأظهر برَّه، ووولَّاه ببيتَ المال[٦]، وتوفي بها سنة أربع وثمانين ومئة[٧].

وقيل: سنة ثلاث وثمانين[٨]، وهو ابن خمس وسبعين[٩] سنة.

وأمَّا محمَّد بن عُبَيْد الله شيخ البخاريّ، فهو:

أبو ثابت محمَّد بن عُبَيْد الله بن محمَّد بن زَيْد بن أبي زَيْد القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ، مولى عُثمان بن عفَّان ﷺ، المَدَنِيُّ[١٠].

---

(١) حديثًا واحدا.

(٢) وهو من شيوخه.

(٣) وهو أكبر منه أيضًا.

(٤) في الأصل: «ابن موهب»، وهو خطأ، والتصويب من: (أ، ب).

(٥) في: (أ) «فأكرمه».

(٦) سؤالات الآجري لأبي داود (١٢٤٨). في: (أ) «بيت المال» بباء واحدة.

(٧) كذا أرّخه سعيد بن كثير المصريّ، وأبو حسّان الزّياديّ، وزادا: وهو ابن خمس وسبعين سنة. كما في تهذيب الكمال (٢/ ٩٣).

(٨) كذا أرّخه علي بن المدينيّ، وخليفة بن خيّاط، ومحمد بن سعد، ومحمّد بن عباد المكيّ، وأبو بكر بن أبي خيثمة، كما في تهذيب الكمال (٢/ ٩٣)، قال علي: وهو ابن ثلاث وسبعين، وقال محمد بن سعد: وهو ابن خمس وسبعين.

(٩) في: (أ، ب) «تسعين» وهو خطأ.

(١٠) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٦٥)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٦٣)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٦٢)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٦)، تذهيب التهذيب (٨/ ٢٠٣)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٦٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٢٤)، تقريب التهذيب (٦١١٠)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤٣٤).

سمع جماعاتٍ من الكِبَار (ق٤١/أ)، وروى عنه الأعلامُ، منهم: البُخاريُّ، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وأبو زُرعة وأبو حاتمٍ الرَّازيان.



هذا الإسنادُ، والإسناد الَّذي قبلَه كلُّهم مدنيُّون، وهذا في نهاية من الاستطراف[١]، أعني اقتران إسنادين مدنيين.



في لغات الحديث

قوله ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ» قال الجوهريُّ: «بَيْنَا» فَعْلى أشبعت الفتحة فصارت ألفًا، وأصله: «بين».

قال: و «بينما» بمعناه زيدت فيه «ما»، تقول: «بَيْنا نحنُ نَرقُبهُ أَتَانَا»[٢] أي: أتانا بين أوقات رِقْبَتِنَا أيّاه.

والجُمَل ممَّا تُضاف إليها[٣] أسماء الزَّمان، كقولك: «أتيتكَ زمنَ الحجَّاجُ أميرٌ»، ثمَّ حُذف[٤] المضاف الَّذي هو أوقات، ووَلِي الظَّرفَ الَّذي هو «بين» الجملة التي أقيمت مقام المضاف إليه[٥]، وكان الأصمعيُّ يخفض[٦] ما بعد

---

(١) في: (ب) «الاستظراف» بالظاء المعجمة.
(٢) وهو شطر بيت لبشامة المرّي، وشطره الثاني: مُعَلِّقُ وَفْضَةٍ وزِنادِ راعِ
(٣) في: (ب) «إليه».
(٤) في الصحاح: «حُذفت».
(٥) في الصحاح: «إليها»، وزاد: «كقوله تعالى: «واسأل القرية».
(٦) في: (أ) «يحفظ».

«بَيْنَا»[1] إذا صَلَح في موضعه «بَيْنَ»[2]، وغيرُه يرفَعُ ما بعدَ: «بَيْنا»، و«بَيْنَما» على الابتداء والخبر[3]، والله أعلم.

والقُمُصُ: جمعُ قَمِيْص، ويُجْمَع أيضًا على: قُمْصَان[4] وأَقْمِصَة[5].

وقوله[6] ﷺ: «مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ»[7] هو بضم الثَّاء، ويجوز كسرها، وبكسر الدَّال وتشديد الياء، جمعُ: ثَدْيٍ بفتح الثَّاء، وفيه لغتان: التَّذكيرُ والتَّأنيثُ، والتَّذكيرُ[8]: أفصحُ وأشهرُ، ولم يذكر جماعةٌ من أهل اللُّغة غيرَه.

ويُطلق الثَّديُ للمرأة وللرَّجل[9]، ومنهم من منع إطلاقه في الرّجل وليس بشيء[10]، وقد تظاهرت أحاديث بإطلاقه في الرَّجل[11]، وقد أوضحتُ ذلك في كتاب: «تهذيب الاسماء واللغات»[12]، والله أعلم.

---

(١) في الصحاح: «بعد بينا»، وبعده: «ما إذا صلح» بزيادة: «ما».

(٢) وزاد: «وينشد قول أبي ذؤيب:

بَيْنَا تَعَنُّقِه الكُماةَ وَرَوْغِهِ ... يَومًا أُتِيحَ لَهُ جَرِئٌ سَلْفَعُ»

(٣) الصحاح (٥/ ٢٠٨٤- ٢٠٨٥، باب النون، فصل الباء).

(٤) في الأصل: «أقمصان»، وهو خطأ، والتصويب من: (أ)، والصحاح.

(٥) انظر: الصحاح (٣/ ١٠٥٤، حرف الصاد، فصل القاف).

(٦) في: (أ) بدون الواو.

(٧) قال الحافظ في الفتح (١٦/ ٣٤٨): والمعنى: أن القميص قصيرٌ جدًّا بحيث لا يصلُ من الحلق إلى نحو السرّة، بل فوقها.

(٨) في: (أ) بدون الواو.

(٩) قاله الجوهري كما في صحاحه (٦/ ٢٢٩١، باب الواو، فصل الثاء).

(١٠) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٤٠): ولعل قائل هذا يدّعي أنه أطلق في الحديث مجازًا.

(١١) منها حديث سهل بن سعد الساعدي، وفيه: «فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ وَذُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ» أخرجه البخاري (٢٨٩٨)، ومسلم (١٧٩/ ١١٢).

(١٢) القسم الثاني (٢/ ٤٤).

قوله ﷺ: «وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ» أي: أقصرُ، فيكونُ فوق الثَّدي لم تنزل إليه، ولم تصل[١] لقلّته[٢].



فصلٌ

في الحديث فوائد:

منها: أنَّ الأعمال من الإيمان، وأنّ[٣] الإيمان والدِّين بمعنى.

وفيه: تفاضل أهل الإيمان.

وفيه: بيان عظيم لفضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وفيه: تعبير الرُّؤيا، وسؤال العالم بها عنها.

وفيه: إشاعة العالم الثَّناء على الفاضل من أصحابه إذا لم يخشَ فتنته بإعجاب ونحوه، ويكون الغرض التَّنبيه على فَضْله؛ لتُعلم منزلتُه ويُعامل بمقتضاها، ويرغَّب في الاقتداء به والتَّخلق بأخلاقه.

❁❁❁❁❁

---

(١) في: (أ) «تصله».

(٢) هذا أحد الاحتمالين، وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (١٦/٣٤٨) الاحتمال الثاني: وهو أن يريد دونه من جهة السفل، وهو الظاهر، فيكون أطول، قال: ويؤيد هذا، ما في رواية الحكيم الترمذي من طريق أخرى، عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزهريّ في هذا الحديث: «فمنهم من كان قميصه إلى أنصاف ساقيه».

(٣) في: (أ) «فإن» بالفاء، بدل الواو.

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

١٦- بَابٌ الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ

٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ[١]، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ - وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ -، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «دَعْهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ»[٢].

طرفه ٦١١٨ - تحفة ٦٩١٣.

الشَّرحُ:

هذا الإسناد سبق ذكر رجاله إلا سالماً، وهو:

أبو عُمَر، ويُقال: أبو عبد الله سَالِم بن عبد الله بن عُمَر بن الخطَّاب القُرَشِيُّ، العَدَوِيُّ، المَدَنِيُّ[٣].

التَّابعيُّ الجَليلُ، الفَقِيه، الصَّالِحُ، الزَّاهِدُ، الوَرِعُ، المُتَّفَقُ على جلالته، وهو أحد الفقهاء السَّبعة، فُقَهاء المدينة على أحد الأقوال[٤].

---

(١) الموطأ رقم (٣٣٦٢، كتاب الجامع، باب ما جاء في الحياء).

(٢) ورواه مسلم (١/ ٦٣، رقم ٥٩/ ٣٦). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ١٧٠، رقم ١٢٧٣).

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣١٥)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٢٣)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٨٨)، تهذيب الكمال (١٠/ ١٤٥)، تذهيب التهذيب (٣/ ٣٧٠)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ١٨٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٣٦)، تقريب التهذيب (٢١٧٦)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٦١).

(٤) عن عبد الله بن المُبارك، قال: كان فُقهاء المدينة الذين كانوا يصدرُون عن رأيهم سبعة: سعيد بن المسيّب، وسليمان بن يَسار، وسالم بن عبد الله بن عُمر، والقاسم بن محمّد، وعُروة بن الزُّبير، وعُبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وخارجة بن زيد بن ثابت. قال:=

سمعَ: أباه، وأبا أيُّوب، ورَافِع بن خَدِيْج، وأبا هُرَيرة، وعائِشَة ﵃ وخلائقَ غيرهم.

روى عنه جماعات من التَّابعين، منهم: عَمْرو بن دِيْنَار، ونَافِع، والزُّهريُّ، وحُمَيْد الطَّوِيْل، ومُوْسَى بن عُقْبَة وآخرون.

قال ابنُ المسيّب: كان عبد الله بن عُمَر ﵄ أشْبَه وَلَدِ عُمَر ﵁ به، وكان سالمُ أشبَه وَلَد عبد الله ﵁ به[1].

وقال مالك: لم يكن [أحدٌ][2] في زَمَن سالم أشبَه بمن مَضى من الصَّالحين في الزُّهد، والقَصْد، و[3] العَيْش منه، كان يَلبس الثَّوب بِدِرْهَمين[4].

وقال إسحاق ابن راهويه: أصحّ الأسانيد كلّها: الزُّهريُّ، عن سالم، عن أبيه[5].

وقال محمَّد بن سَعد: كان سالمٌ [ثقةً][6] كثيرَ الحديث، عالياً من الرِّجال، ورعًا[7].

قال أبو نُعَيم: توفي سنة ست ومئة[8].

= وكانوا إذا جاءتهم المسألةُ دخلوا فيها جميعًا، فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتى يرفع إليهم، فينظرون فيها فيصدرون. تهذيب الكمال (١٠/ ١٥٠).

(١) رواه يعقوب الفسوي في المعرفة (١/ ٥٥٦). وفي: (أ) بدون قوله: «﵁».

(٢) الزيادة من المعرفة، ولا توجد في النسخ الثلاثة

(٣) في المعرفة: «والقصد في العيش منه»، بدل: «والعيش»، والمثبت لفظ ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠/ ٥٥).

(٤) المعرفة والتاريخ (١/ ٥٥٦) وزاد: ويشتري الشمال بحملها.

(٥) وكذا قال أحمد كما في تهذيب الكمال (١٠/ ١٥٢).

(٦) الزيادة من الطبقات، ولا توجد في النسخ الثلاثة.

(٧) الطبقات الكبرى (٥/ ٢٠٠).

(٨) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠/ ٧٢). وصحّح هذا القول المزي في تهذيبه (١٠/ ١٥٤)، وابن حجر في تهذيبه (٣/ ٤٣٨)، وجزم به الذهبي في السير (٤/ ٤٦٥).

وقال الأَصْمعي: سنة خمس[(١)] .

وقال الهَيْثم: سنة ثمان[(٢)] رضي الله عنه.



قوله: «مَرَّ عَلَى رَجُلٍ» قال أهل اللُّغة: مرَّ عليه ومرَّ به[(٣)] يمرُّ مرًّا، أي: اجتازَ.

وقوله «يَعِظُ أَخَاهُ» قال أهل اللُّغة: «الوَعْظُ» النُّصحُ والتَّذكيرُ بالعَواقبِ[(٤)] .

وقال ابنُ فَارِس: هو التَّخويفُ.

قال: والعِظَةُ الاسمُ منه[(٥)] .

قال الخليلُ: وهو التَّذكير بالخير فيما يرقُّ له قلبُه[(٦)] .

---

(١) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠/ ٦٨).

(٢) تاريخ دمشق (٢٠/ ٧٢).

(٣) ولمسلم من طريق معمر (١/ ٦٧، بدون رقم) بلفظ: «مرَّ برجلٍ من الأنصار».

(٤) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٤١): كذا شرحوه، والأولى: أن يشرحَ بما جاء عند المصنّف في الأدب برقم (٦١١٨) من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة، عن ابن شهاب، ولفظه: «يعاتبُ أخاهُ في الحياء» يقول: إنك لتستحيي، حتّى كأنه يقولُ: قد أضرَّ بك. انتهى. ويحتملُ أن يكون جمعَ له العِتابَ والوعظ، فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر، لكن المخرج متّحدٌ، فالظاهر أنّه من تصرف الراوي بحسب ما اعتقد أن كلّ لفظ منهما يقومُ مقام الآخر.

(٥) معجم مقاييس اللغة (٦/ ١٢٦).

(٦) العين (٢/ ٢٢٨).

قال الزَّبيديُّ في «مختصر العين»[١]: الوَعْظُ والعظَةُ[٢] والمَوْعِظةُ سواءٌ، (تقولُ: وَعَظَه يَعِظُه وَعْظًا، ومَوْعِظَةً) فاتَّعَظ، أي: قَبِلَ المَوْعِظَةَ.

ومعنى يَعِظُ أخاه في الحياء: أي ينهاه عنه، ويقبّح له فعله، ويخوّفه منه، فزجره النبيُّ ﷺ عن وَعْظه، وقال: «دَعْه، فَإِنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ»[٣].

وفي راوية أخرى في الصَّحيح: «الحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ»[٤].

وفي رواية: «الحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ»[٥].

وأمَّا فقهُ الحديث ومعانيه وتحقيقُ كونِ الحياء من الإيمان وبيان معناه، فسبق بيانه في «باب أمور الإيمان»[٦]، والله أعلم.



(١) (١/ ٢٠٢، باب الثلاثي المعتل).

(٢) في: (أ) «العضة» بالضاد، بدل: الظاء.

(٣) المنهاج (٢/ ٥) وزاد: أي دعه على فعل الحياء، وكفّ عن نهيه.

(٤) رواه مسلم (٦١/ ٣٧).

(٥) رواه البخاري (٦١١٧)، ومسلم (٦٠/ ٣٧).

(٦) (٢/ ٤٧١).

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

١٧- بَابٌ[(١)] ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]

٢٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ[(٢)]، قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ تَعَالَى»[(٣)]. تحفة ٧٤٢٢.

الشَّرحُ:

أمّا ابن عُمَر[(٤)]، وشُعْبَة[(٥)]، وعبد الله بن مُحَمَّد[(٦)]، فتقدم ذكرهم.

والمُسْنَديُّ: - بفتح النون - سبق بيانه في: «باب أمور الإيمان».

وأمّا محمَّد والد وَاقِد، فهو:

محمَّد بن زَيْد بن عبد الله بن عُمَر بن الخَطَّاب القُرَشِيُّ، العَدَوِيُّ، المَدَنِيُّ[(٧)].

---

(١) هو منوّنٌ في الرّواية، والتّقديرُ: هذا باب في تفسير قوله تعالى: (فإن تابوا)، وتجوز الإضافةُ، أي: باب تفسير قوله. فتح الباري (١/ ١٤٢).

(٢) قوله: «أن رسول الله ﷺ» سقط من: (أ).

(٣) وأخرجه مسلم (٣٦/ ٢٢). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ١٩٢، رقم ١٢٩٧).

(٤) (٢/ ٤٤١).

(٥) (٢/ ٤٨٤).

(٦) (٢/ ٤٧٠).

(٧) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٤٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٣٣)، الجمع =

سمع: جدَّه، وابنَ عبَّاس، وابنَ الزُّبير رضي الله عنهم.

روى عنه: بنوهُ الخمسةُ: أبوبكر، وعُمَر، وعاصِم، ووَاقِد، وزَيْد.

وأمَّا ابنه، [فهو][(١)] :

وَاقِد - بالقاف -[(٢)]، وليس في «الصَّحيحين»: وَافِد بالفاء.

وأمَّا أبو رَوْح، فهو:

حَرَمِيٌّ - بفتح الحاء والرَّاء - ابن عُمَارة بن أبي حَفْصَة العَتَكِيُّ مولاهم، البَصْرِيُّ[(٣)] .



فصلٌ

إقامة الصَّلاة: المُدَاومَة عليها بحُدودها.

❁❁❁❁❁

= لابن القيسراني (٢/ ٤٣٨)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٢٦)، تذهيب التهذيب (٨/ ١٠٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٧٢)، تقريب التهذيب (٥٨٩٢)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤٠٤).

(١) الزيادة من: (أ، ب).

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٦٥)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٩٨)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٤٣)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٤١٤)، تذهيب التهذيب (٩/ ٣٣٨)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٢٠٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٠٧)، تقريب التهذيب (٧٣٨٩)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٢٧).

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢١٠)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٣٨)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١١٣)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٥٦)، تذهيب التهذيب (٢/ ٢٤٣)، إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٣٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٣٢)، تقريب التهذيب (١١٧٨)، خلاصة الخزرجي (١/ ٢٠٤).
قوله: «مولاهم البصري» لا يوجد في: (ب).

فصلٌ

في الحديث فوائد:

منها: وُجُوب قِتَال الكُفَّار إذا أطاقه المسلمون، حتّى يسلموا أو يبذلوا الجِزية إنْ كانوا ممن تُقبل منهم الجِزية.

ومنها: أنَّ قتال تاركي الصَّلاة أوالزَّكاة واجبٌ، وأنَّ تاركَ الصَّلاة عمدًا معتقداً وجوبها يُقتل، وهذا مذهبُ الجمهور. واختلفوا هل يُقتل على الفَور، أمْ يمهل ثلاثة أيام. والأصحّ: أنَّه يُقتل في الحال.

واختلفوا في أنَّه يُقتل بترك صلاةٍ واحدةٍ أم لابدَّ من ترك[1] صلاتين أم أربع؟ والصَّحيح: أنّه يُقتل بترك صلاةٍ واحدةٍ إذا خرج وقت الضّرورة لها، والصَّحيح (ق٤٢/أ) أنّه يُقتل بالسَّيف، فيُجَزُّ رقبتُه.

وقيل: يُنَخَّسُ بالخَشَب والحَدِيد ونحوه، ويُكرر عليه ذلك حتّى يموت.

وإذا قُتل كان حكمُه حكم المقتول حدًّا كالزَّاني المُحْصن، فيُغسل ويُكفَّن ويُصلّى عليه، ويُدفن في مقابر المسلمين، ويُرفع قبره شبرًا عن الأرض كغيره[2] ويُورث.

هذا هو الصَّحيحُ.

وقال بعضُ أصحابنا: لا يُرفع قبرُه، ولا يُدفن بمقابر المسلمين تحقيرًا له وزجرًا لأمثاله.

---

(١) «ترك» لا توجدُ في: (ب).

(٢) في: (أ) «لغيره»، وهو خطأ.

[و](١) قال أحمدُ بن حنبل في رواية أكثر أصحابه: تارك الصَّلاة عمداً يَكفر ويَخْرج عن(٢) الملة.

وبه قال بعضُ أصحاب الشَّافعيّ، فعلى هذا له حُكم المرتدين، فلا يُورث، ولا يُغسل، ولا يُصلَّ عليه، وتبين منه امرأته.

وقال أبو حنيفة والمُزَنيُّ: يُحْبس، ولا يُقْتل.

والصَّحيحُ: ما سبقَ عن الجمهورِ.

ولو تركَ صومَ رمضان حُبِس ومُنِع من الطَّعام والشَّراب؛ لأنَّ الظاهر أنَّه ينويه؛ لأنَّه معتقد لوجوبه.

ولو مَنَع الزَّكاةَ أُخِذت منه قهرًا، و يُعَزَّر على تركها.

ومن فوائد الحديث:

أنَّ من أظهر الإسلام وفعل الأركان كففنا عنه، ولا نتعرض له(٣) لقرينة تظهر منه.

وفيه: قبولُ توبةِ الزِّنديق، وإنْ تكرر منه الارتداد والإسلام.

وهذا هو الصَّحيحُ وقول الجمهور، وفيه خلافٌ مشهورٌ للعلماء سيأتي في موضعه إنْ شاء الله تعالى.

وقوله ﷺ: «**إلا بحقِّ الإسلام**» معناه إنْ صَدَر [منهم](٤) شيء يقتضي حكم الإسلام مؤاخذتهم به من قِصاصٍ أو حدٍّ أو غَرامة متلف، ونحو ذلك

(١) الزيادة من: (أ، ب).
(٢) في: (أ، ب) «من» بدل: «عن».
(٣) في: (أ، ب) «إليه».
(٤) في: (الأصل) «منه» بالإفراد، والتصويب من (أ،ب).

استوفيناه، وإلا فَهُم مَعصومون.

وقوله ﷺ «وحسابهم على الله» معناه أنّ أمورَ سرائرهم إلى الله تعالى، وأمَّا نحنُ فنحكمُ بالظَّاهر، فنُعاملهم بمقتضى ظاهرِ أقوالهم وأفعالهم.

وفيه: اشتراط التَّلفظ بكلمتي الشَّهادتين في الحكم بإسلام الكافر، وأنَّه لا ينكف عن قتالهم إلا بالنُّطق بهما، والله أعلم.



قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

١٨ - باب مَنْ قَالَ: إِنَّ الإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ

لِقَوْلِ اللهِ[١] تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزخرف: ٧٢].

وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [الحجر: ٩٢] عَنْ قَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ[٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الصافات: ٦١].

٢٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ[٣]، وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ أَيُّ [الْعَمَلِ][٤] أَفْضَلُ؟. قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟. قَالَ: «الْجِهَادُ [فِي سَبِيلِ اللهِ][٥]» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟. قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ»[٦].

طرفه ١٥١٩ - تحفة ١٣١٠١

❁❁❁❁❁

---

(١) في: (ب) «لقوله تعالى».
(٢) تغليق التعليق (٢/ ٢٨).
(٣) لم يترجم المؤلف رحمه الله لأحمد بن يونس، وهو: أحمد بن عبد الله بن يونس اليَرْبُوعيّ، الكوفيّ، نُسب إلى جدّه. ترجمته في: تهذيب الكمال (١/ ٣٧٥).
(٤) في الأصل: «الأعمال» بلفظ الجمع، والمثبت هو الصواب.
(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.
(٦) وأخرجه مسلم (١٣٥/ ٨٣). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/ ٣٠، رقم ٢٢٠٦).

الشَّرحُ:

أمَّا أبو هُريرة[١]، وابنُ شِهاب[٢]، وإبراهيم[٣]، وموسى[٤]، فسبقَ ذِكْرُهم.

وأمَّا ابن المسيِّب، فهو:

أبو محمَّد سَعِيد بن المُسيِّب بن حَزَن بن وَهْب[٥] بن عَمْرو بن عَائِذ - بالذَّال المعجمة - ابن عِمْران بن مَخْزُوم بن يَقَظَة - بفتح الياء المثناة تحت، والقاف والظاء المعجمة - ابن مُرَّة القُرَشِيُّ، المَخْزُومِيُّ، المَدَنيُّ، إمامُ التَّابِعين[٦].

وُلِد لسنتين مَضَتا من خِلافة عُمر بن الخَطَّاب رضي الله عنه، وقيل: لأربع سنين، والمشهورُ: الأول.

سمع: عُمَر، وعُثْمان، وعَلِيًّا، وسَعد بن أبي وَقَّاص، [وأبا هُريرة، وهو زَوج بنته، وأعلم النَّاسِ بحديثه][٧]، وخلائق من الصَّحابة رضي الله عنهم.

روى عنه خلائق من كِبار التَّابعين وصِغارهم مَشهورون، وشُهرتهم مُغْنِية عن ذِكْرِهم.

---

(١) (٢/ ٤٦٢).
(٢) (١/ ٣٣٩).
(٣) (٢/ ٥٥٧).
(٤) (١/ ٣٩١).
(٥) في: (ب) «ابن جرير بن أبي وهب».
(٦) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢٩٢)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٨١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٦٨)، تهذيب الكمال (١١/ ٦٦)، تذهيب التهذيب (٤/ ٤٥)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٣٥١)، تذهيب التهذيب (٤/ ٨٤)، تقريب التهذيب (٢٣٩٦)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٩٠).
(٧) الزيادة من: (أ)، وهي ليست في الأصل.

قال محمَّد بن يحيى بن حَبَّان: كان رأسَ مَن بالمدينة في دَهْره، المقدَّمَ عليهم [في الفَتْوى][(١)] سَعيد بن المُسيّب، ويقال له[(٢)]: فقيهُ الفُقَهاء[(٣)].

وقال مكحولٌ: طفتُ[(٤)] الأرضَ كلَّها في طلب العلم، فما لقيتُ أحداً أعلم من ابن المسيّب[(٥)].

وقال قَتَادةُ: ما لقيتُ من التَّابعين أعلم بالحلال والحرام من ابن المسيّب[(٦)].

وقال سليمانُ بنُ مُوسى[(٧)]: كان ابنُ المسيّب أفقه التَّابعين[(٨)].

روينا[(٩)] عن يحيى الأنصاريّ، عن ابن المسيّب، قال: إنْ كنتُ لأَرحلُ الأيّامَ والليالِيَ في طلبِ الحديثِ الواحدِ[(١٠)].

وقال عليُّ بن المدينيّ: لا أعلمُ[(١١)] في التَّابعين أحدًا أوسع علماً من ابن المسيّب[(١٢)].

---

(١) الزيادة من: الطبقات الكبرى.
(٢) قوله: «له» لا يوجد في الطبقات الكبرى.
(٣) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥/ ١٢١).
(٤) في: (أ، ب) «طبقت».
(٥) رواه البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٥١١).
(٦) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٦٠).
(٧) قوله: «موسى» سقط من: (أ).
(٨) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٦١).
(٩) في: (أ) بزيادة الألف «وروينا».
(١٠) رواه ابن سعد في الطبقات الكُبرى (٥/ ١٢٠).
(١١) في: (أ) «لا أعلمُ أحدًا».
(١٢) تهذيب الكمال (١١/ ٧٣) وزاد: نظرتُ فيما روى عنه الزُّهريّ وقتادة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن حرملة، فإذا كلّ واحد منهم لا يكادُ يروي ما يرويه الآخر، ولا يشبهه، فعلمتُ أنّ ذلك لسعة علمه، وكثرة روايته، وإذا قال سعيد: مضت السنّةُ، فحسبكَ به. قال عليٌّ: وهو عندي أجلُّ التابعين.

وقال أحمدُ بن حَنبل: سعيدٌ أفضل التّابعين[١].

قيل له: فسعيدٌ عن عُمَر حُجَّةٌ؟.

قال: هو عندنا حُجَّةٌ، قد سمِعَ من عُمَر، فإذا لم يُقبل سَعيد، عن عُمَر، فمن يُقْبل؟![٢].

وقال أبو حاتم: ليس في التَّابعين أنبل من ابن المسيّب، وهو أَثْبتهم [في أبي هُريرة[٣].

توفي سنة أربع وتسعين، وكان يُقال لهذه السَّنة، سنة الفُقهاء، لكثرة من مات منهم فيها[٤].

وقيل: سنة ثلاث وتسعين][٥].

وأبوه وجدُّه صحابيان رضي الله عنهما.

---

(١) طبقات الحنابلة، لأبي يعلى (١/٨٦). وعلّق عليه النووي في تهذيبه (القسم الأول ١/٢٢١) بقوله: وأما قول الإمام أحمد بن حنبل وغيره أن سعيد بن المسيب أفضل التابعين، فمرادهم أفضلهم في علوم الشّرع، وإلا ففي مسلم، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إن خير التابعين رجلٌ يقال له أويس القرني، وكان به بياضٌ فمروه، فليستغفر لكم.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٦١).

(٣) لم أجده في ترجمة سعيد بن الميسب من الجرح والتعديل، وأورده المزي في تهذيب الكمال (١١/ ٧٤).
تنبيه: هذا القول أحال بشار عواد في تحقيقه لتهذيب الكمال إلى الجرح والتعديل (٤/ ت٢٦٢) وهو ليس فيه، وتجد في ثنايا الكتاب عشرات الإحالات إلى الكتب وليست فيها هذه الأقوال.

(٤) الطبقات الكبرى (٥/ ١٤٣).

(٥) كذا أرّخه أبو نعيم كما في التاريخ الصغير (٢/ ١٠٩٥)، وعلي بن المديني، والمدائني كما في وفيات ابن زبر (١/ ٢٢٣). وما بين المعقوفين سقط من الأصل، والمثبت من: (أ).

ووالده: المُسيَّب بفتح الياء على المشهور، وقيل: بكسرها[١]، وهو قول أهل المدينة، وقيل: إنَّه كان يَكره فتحَها[٢]، والله أعلم[٣].

فصلٌ

قوله تعالى[٤]: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الزخرف: ٧٢] معنى الإرث: أنَّها صَارت لكم[٥].

وقوله تعالى: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ يجوز في: «ما» وجهان جاريان في نظائرها في القرآن العزيز: أن تكون مصدرية، وأن تكون بمعنى الَّذي.

فعلى الأول تقديره: بعملكم. وعلى الثاني: بالَّذي كنتم تعملونه.

فإنْ قيل: كيف يجمع بين هذه الآية وحديث «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»[٦].

فالجوابُ: أنَّ دخول الجنّة بسبب العمل، والعمل[٧] برحمة الله.

[و][٨] قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [الحجر: ٩٢] في «ما» الوَجْهان السَّابقان.

---

(١) في: (ب) «كسرها» بدون حرف الجار.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات، القسم الأول (١/ ٢١٩).

(٣) في: (أ) بعد هذا: «وأمّا أحمد بن يُونس، كذا»، وقد تقدم أن أشرنا أنّ المؤلف لم يترجم لأحمد بن يونس، ولعله تركه بياضًا، ليكمل الترجمة فيما بعدُ، ولم يتيسر له.

(٤) في: (أ، ب) «قول الله تعالى».

(٥) أطلق الإرث مجازًا عن الإعطاء لتحقق الاستحقاق. فتح الباري (١/ ١٤٧).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم (٧١/ ٢٨١٦) من حديث أبي هريرة.

(٧) في: (أ) «العلم» بدل: «العمل».

(٨) الزيادة من: (أ، ب).

والظَّاهر المُختار أنَّ معناه: لنسألنهم عن أعمالهم كلّها، أي: الأعمال التي يتعلق بها التَّكليف.

وقولُ هؤلاء الَّذين نقل عنهم البخاريُّ: إنَّ المراد عن لا إله إلا الله، [فهو][1] مجردُ دعوى التَّخصيص بلا دليل، فلا تُقبل[2]. والإنكار في دعواهم انحصار المراد في قول: لا إله إلا الله، وإلا فهو داخل في عموم الأعمال.

وقد روينا في مسند أبي يعلى الموصلي[3] عنه، عن أبي خَيْثَمَة، عن جَرِيْر، عن لَيْث بن أبي سُلَيْم، عن بِشْر، عن أنسٍ ﷺ، يرفعه إلى النبيِّ ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ قال: «عَنْ: لا إله الا الله».

لكن ليث بن أبي سُلَيم: ضَعيفٌ لا يحتجُّ به[4].

---

(١) الزيادة من: (أ).

(٢) أورد ابن حجر في الفتح (١/ ١٤٧) قول النووي هذا، وعقّب عليه بقوله: قلتُ: لتخصيصهم وجهٌ من جهة التعميم في قوله: (أجمعين) بعد أن تقدم ذكر الكفار إلى قوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]، فيدخل فيه المسلم والكافر، فإن الكافرَ مخاطب بالتّوحيد بلا خلاف، بخلاف باقي الأعمال ففيها الخلافُ، فمن قال: إنهم مخاطبون، يقول: إنهم مسؤولون عن الأعمال كلّها، ومن قال: إنهم غير مخاطبين، يقول: إنما يسألون عن التوحيد فقط، فالسؤال عن التوحيد متفق عليه، فهذا هو دليل التخصيص، فحمل الآية عليه أولى، بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيه من الاختلاف، والله أعلم.

(٣) (٧/ ١١، رقم ١٣٠٣/ ٤٠٥٨). وأخرجه أيضًا الترمذي في جامعه برقم (٣١٢٦) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ، إنما نعرفه من حديث ليث بن أبي سُليم، وقد روى عبد الله بن إدريس، عن ليث بن أبي سُليم، عن بشر، عن أنس نحوه ولم يرفعه. قال ابن رجب في الفتح (١/ ١١٢): وممن روي عنه هذا التفسير: ابن عمر، ومجاهد، ورواه ليث بن أبي سليم، عن بشير بن نُهيك، عن أنس موقوفًا، وروي عنه مرفوعًا أيضًا، خرّجه الترمذي وغرّبه. وقال الدارقطني: ليث غير قوي، ورفعه غير صحيح.

(٤) استشهد به البخاريُّ في «الصحيح»، وروى له في كتاب: «رفع اليدين في الصلاة» وغيره، وروى له مسلمٌ مقرونًا بأبي إسحاق الشيبانيّ، وروى له الباقون. قال البرقاني في =

فإن قيل: في هذه الآية إثبات سؤالهم، وفي الآية الأخرى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ٣٩﴾ [الرَّحمٰن: ٣٩].

فالجمع بينهما: أنّ في القيامة مواطنَ أعاننا الله الكريم على أهوالها، ففي مواطنَ: (يسألون). وفي آخر: (لا يسأل)، أو: (لا يسألون) سؤال استخبار[١].

وقوله: «**قَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ**» يعني: جماعة.

قال أهلُ اللُّغة: العِدَّةُ جماعةٌ قلَّتْ أو كَثُرتْ[٢].



فصلٌ

قوله ﷺ: «**حَجٌّ مَبْرُورٌ**» الصَّحيح الذي قاله شمر[٣] وغيره من الأئمة: إنَّ المبرورَ هو الَّذي لا يُخَالطه إثمٌ.

وقيل: المقبولُ. وقيل غير ذلك[٤].

والبرُّ: الطَّاعةُ. يقالُ: بَرَّ حَجُّكَ، وبُرَّ - بفتح الباء وضمها - لغتان[٥].

ثمَّ في هذا الحديث بعدَ الإيمان: الجهادُ، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه،

= سؤالاته (٤٢١): سألت الدارقطني عن ليث بن أبي سُليم، فقال: صاحب سنّة، يُخرّجُ حديثه. ثمّ قال: إنما أنكروا عليه الجَمْعَ بين عطاء، وطاوس، ومجاهد حسبُ.

(١) في: (ب) «استحباب».

(٢) تهذيب اللغة (١/ ٨٩، باب العين والدال). وفي: (أ) «أو أكثر».

(٣) نقله عنه القاضي عياض في الإكمال (١/ ٣٤٧).

(٤) المنهاج (٩/ ١١٨). قال القرطبي في المفهم (٣/ ٤٦٣): الأقوال التي ذكرت في تفسيره مقاربة المعنى، وهي أنّه الحج الذي وفيت أحِكامه، ووقع موافقًا لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل، والله أعلم.

(٥) الصحاح للجوهري (٢/ ٥٨٨، باب الراء، فصل الباء).

بدأ بالصَّلاة لميقاتها[١]، وفي حديث أبي ذَرٍّ رضي الله عنه لم يذكر الحجَّ[٢]، وفي الحديث الآخر: «أيُّ الإسلامِ أفضلُ؟ قال: «مَنْ سلم المسلمون من لسانه ويده»[٣] وفي الأخر: «أيُّ الإسلام خيرٌ، قال[٤]: تُطعم الطَّعام»[٥] الحديث.

قال العلماءُ: اختلاف الأجوبة في هذه الأحاديث لاختلاف الأحوال. فأَعْلَم كُلَّ قومٍ بما تهمّ الحاجةُ إليه دون ما لم تَدْع حاجتهم إليه، أو: ذَكَرَ ما لم يعلمه السائلُ وأهلُ المجلس، وتركَ ما علموه[٦]. ولهذا أسقط[٧] ذكر: الصَّلاة والزَّكاة والصِّيام في حديث الباب، وأثبت فيه: الجهاد والحجّ، ولاشكَّ أنَّ الصَّلاة والزَّكاة والصَّوم مقدمات على الحجّ والجِهاد[٨].

فإنْ قيلَ: كيف قدَّم الجهادَ في هذا (ق٤٣/أ) الحديث على الحجّ، مع أنَّ الحجَّ أحد أركان الإسلام، والجهاد ليس برُكنٍ، إنَّما هو فرضُ كفاية.

فالجوابُ: أنَّ الجهاد وإنْ كان فرض كفاية، فقد يتعين كما في سائر فروض الكفاية، وإذا لم يتعين لا يقع[٩] إلا فرض كفاية، وأما الحجُّ: فالواجب منه حجّة واحدة وما زاد نفلٌ.

---

(١) رواه البخاري (٢٧٨٢)، ومسلم (١٣٧/ ٨٥).
(٢) رواه البخاري (٢٥١٨)، ومسلم (١٣٦/ ٨٤).
(٣) رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٦٤/ ٤٠).
(٤) في: (أ، ب) زيادة: «أن».
(٥) رواه البخاري (١٢)، ومسلم (٦٣/ ٣٩).
(٦) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٤٩): ويمكن أن يقال: إن لفظة: «من» مرادة، كما يقال: فلان أعقل الناس، والمرادُ من أعقلهم، ومنه حديث: «خيركم خيركم لأهله» من المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس.
(٧) في: (أ، ب) «سقط».
(٨) المنهاج (٢/ ٧٦).
(٩) في: (ب) «لم يقع».

فإن قابلتَ واجبَ الحجِّ بمتعين الجهاد، كانَ الجهادُ أفضلَ لهذا الحديث؛ ولأنَّه شارك الحجَّ في الفريضة وزاد بكونه نفعاً متعدياً إلى سائر الأمة؛ ولكونه ذبًّا عن بيضة الإسلام؛ ولكونه بذلاً للنَّفس [و](١) المال وغير ذلك.

فإنْ(٢) قابلتَ نفلَ الحجِّ بغير متعين الجهاد، كانَ الجهادُ أفضلَ لما ذكرناه؛ ولأنَّه يقع فرض كفاية، وهو أفضل من النَّفل بلا شكٍّ؛ بل قال الإمام أبو المَعَالِي عبد الملك بن عبد الله بن يُوْسف بن عبد الله بن يُوْسف [بن محمّد] بن حَيُّوْيه إمامُ الحرمين(٣) في كتابه «الغياثي»:

فرضُ الكفاية عندي أفضلُ من فرض العين، من حيث إنّه يقعُ فعلُه مسقطاً للحرجِ عن الأمَّة بأسرها، وبتركه يعصي المتمكنون منه كلّهم، ولا شكَّ في عِظَم وَقْع(٤) ما هذه صفته(٥)، والله أعلم.



(١) في: (الأصل) «في» والمثبت من: (أ، ب).
(٢) في: (أ، ب) «وإنْ» بالواو.
(٣) ولد سنة (٤١٩هـ)، وتوفي سنة (٤٨٧هـ). ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨).
(٤) في: (أ، ب) «موقع».
(٥) غياث الأمم في التياث الظلم (ص: ٨٢).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

١٩ - باب إِذَا لَمْ يَكُنِ الإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَكَانَ عَلَى الاسْتِسْلَامِ أَوِ الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤].

فَإِذَا[١] كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَهُوَ [عَلَى][٢] قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

٢٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَن سَعْدٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطاً وَسَعْدٌ جَالِسٌ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلاً[٣] هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ إِنِّي لأَرَاهُ مُؤْمِناً. فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِماً». فَسَكَتُّ قَلِيلاً، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ، فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ إِنِّي لأَرَاهُ مُؤْمِناً. فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِماً»[٤] فَسَكَتُّ قَلِيْلاً، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ، فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي، وَعَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَا سَعْدُ، إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، خَشْيَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ فِي النَّارِ»[٥].

وَرَوَاهُ يُونُسُ[٦]، وَصَالِحٌ[٧]، وَمَعْمَرٌ[٨]، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ[٩]، [عَنِ

---

(١) في: (ب) «وإذا».
(٢) الزيادة من: (أ).
(٣) في: (أ) «رجل» وهو خطأ.
(٤) من قوله: «فسكتُّ قليلا» إلى هنا سقط من: (أ).
(٥) وأخرجه مسلم (٢٣٧/ ١٥٠)، انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ١٨٨، ١٨٤).
(٦) وصله رسته في كتاب الإيمان، وذكر إسناده الحافظ ابن حجر في التغليق (٢/ ٣٢).
(٧) وصله البخاري في كتاب الزكاة، برقم (١٤٧٨).
(٨) وصله عبد بن حميد، كما في التغليق (٢/ ٣٣).
(٩) وصله مسلم برقم (١٣١/ ١٥٠).

الزُّهْرِيِّ][(١)] .

طرفه: ١٤٧٨ - تحفة ٣٨٩١.

الشَّرحُ:

هذا الإسناد سبق ذكر رجاله، إلا سعدًا، وابنه:

فأمَّا سعدٌ، فهو:

أبو إسحاق سَعْد بن أبي وَقَّاص، واسم أبي وَقَّاص: مَالِك بن وُهَيْب، ويقال: أُهَيْب بن عبد مناف بن زُهْرَة بن كِلاب بن مُرَّة بن كَعْب بن لُؤَيّ القُرَشِيُّ، الزُّهرِيُّ[(٢)] .

أحدُ العَشْرة المشهُود لهم بالجنَّة ﷺ.

أسلم قديمًا وهاجرَ إلى المدينة قبل رسول ﷺ، وشهدَ بَدْرًا والمشاهدَ كلَّها مع رسول الله ﷺ، وكان مجاب الدَّعوة؛ لدعاء رسول الله ﷺ له بذلك، وهو أوَّلُ من رمى بسهمٍ في سبيل الله تعالى، وكان يُقَال له: فَارِسُ الإسلام[(٣)] .

روي له عن رسول الله ﷺ مئتا حديث وسبعون حديثًا[(٤)]، اتّفقا منها

---

(١) الزيادة من: (أ، ب).

(٢) ترجمته في: الآحاد والمثاني (١/ ١٦٦)، معجم الصحابة، للبغوي (٣/ ٣)، معجم الصحابة لابن قانع (١/ ٢٤٧)، معجم الصحابة لأبي نُعيم (١/ ١٢٩)، الاستيعاب (٢/ ٢١٤)، أسد الغابة (٢/ ٤٣٣)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢١٨)، الإصابة (٣/ ٧٣).
تنبيه: ألّف ابن المِبْرَد جمال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسيّ (ت٩٠٩هـ) كتابًا في مناقب سعد بن أبي وقاص، سمّاه: «محض الخلاص في مناقب سعد بن أبي وقاص»، وهو مطبوع.

(٣) تهذيب الكمال (١٠/ ٣٠٩).

(٤) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (١٦)، وتلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٤) =

على خمسة عشر، وانفرد البخاريُّ بخمسة، ومسلم بثمانية عشر[(١)] .

روى عنه جماعةٌ من الصَّحابة ﷺ، منهم: ابن عُمَر، وابن عبَّاس، وعائشة وآخرون ﷺ.

ومن التَّابعين: أولاده الأربعة: محمَّد، وإبراهيم، (ق٤٣/ب) وعَائِشة، ومُصْعَب، وخلائق غيرهم، ومناقبه مشهورةٌ.

توفي بقَصْره بالعَقِيْق على عَشرة أميال من المدينة، وحُمِل على رقاب الرِّجال إلى المدينة، ودفن بالبَقِيْع[(٢)] سنة خمسٍ وخمسين[(٣)] .

وقيل: إحدى وخمسين.

وقيل: ست.

وقيل: سبع[(٤)] .

وقيل: ثمان[(٥)] .

والأول: أصحّ[(٦)]، وله ثلاث وسبعون سنة، وقيل: أربع وسبعون، وقيل: ثنتان وثمانون، وقيل: ثلاث وثمانون ﷺ.

= وفيهما: مئتا حديث، وواحد وسبعون حديثًا. وفي سير أعلام النبلاء (١/ ١٢٤) كما هنا نقلاً عن مسند بقي بن مخلد.

(١) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/١٨٣ - ٢٠٢)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٢)، سير أعلام النبلاء (١/ ١٢٤)، الرياض المستطابة (ص: ١٠٢).

(٢) تهذيب الكمال (١٠/٣١٣).

(٣) قاله ابن سعد، والواقدي، والهيثم بن عدي، وابن نُمير، والمدائنيّ، وأبوبكر حفص بن عمر بن سعد وغيرهم. تاريخ دمشق (٢٠/٣٦٨- ٣٧١).

(٤) تهذيب الكمال (١٠/ ٣١٣- ٣١٤).

(٥) كذا أرّخه أبو معشر، وأبو نُعيم، كما في تاريخ دمشق (٢٠/ ٣٧١).

(٦) قال المزي (تهذيب الكمال ١٠/٣١٣): وهو المشهور، وقال الذهبي (سير أعلام النبلاء ١/ ١٢٤) والأول، هو الصحيح.

وأمَّا عامِر بن سَعدٍ، فهو:

مَدَنيٌّ(١).

سمِع: عُثْمان بن عفَّان، وجماعاتٍ من الصَّحابة ﷺ.

روى عنه جماعاتٍ من التَّابعين.

توفي بالمدينة سنة ثلاث(٢).

وقيل: أربع ومئة(٣).



في هذا الإسنادِ لطيفةٌ، وهو [أنَّه](٤) جمعَ ثلاثةَ زُهريّين مَدنيّين.



في(٥) ألفاظِ الحديثِ

قوله: «أَعْطَى رَهْطاً» أي: جماعة. وأصله: الجماعةُ دونَ العشرة.

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٥٤)، التعديل والتجريح (٣/ ٩٩١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٧٦)، تهذيب الكمال (١٤/ ٢١)، تذهيب التهذيب (٥/ ٢٤)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ١٢٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٦٣)، تقريب التهذيب (٣٠٨٩)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢١).

(٢) كذا أرّخه ابن بُكير، كما في تهذيب الكمال (١٤/ ٢٣).

(٣) كذا أرّخه ابن نمير، وعمرو بن علي، ومحمد بن سعد، كما في تهذيب الكمال (١٤/ ٢٣).

(٤) الزيادة من: (ب).

(٥) «في» لا توجد في: (أ، ب).

وقوله: «هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ» أي أَفْضلهم وأَصْلحهم في اعتقادي[١].

قوله: «مَالَكَ عَنْ فُلانٍ؟» أي: أيُّ سبب لعُدُولِك عن فُلان.

وأمَّا لفظةُ: «فُلان». فقال الجوهريُّ: قال ابن السّراج: فلانٌ: كنايةٌ عن اسم سُمّي به المحدَّث عنه، قالَ: ويقال في غير النَّاس: الفُلَانُ والفُلانَة بالألِف واللام[٢].

وقوله «فَوَاللهِ إِنِّي لأَرَاهُ مُؤْمِنًا» هو بفتح الهمزة أي: أعلمه، ولا يجوز ضمّها على أنْ تجعل بمعنى: أظنُّه؛ لأنَّه قال: «ثمّ غلبني ما أعلم منه»[٣] ولأنَّه راجع النبي ﷺ مِراراً، فلو[٤] لم يكن جازمًا باعتقاده لما كرَّر المراجعة.

وقوله ﷺ: «أَوَ مُسْلِمًا» هو بإسكان الواو، و[٥] معناه: أنَّ لفظةَ الإسلام أولى أنْ يقولها؛ لأنَّها معلومةٌ بحكم الظَّاهر، وأمَّا الإيمانُ: فباطنٌ لا يعلَمه إلا الله سبحانه[٦] وتعالى، وليس فيه إنكار كونه مؤمناً؛ بلْ معناه النَّهي

---

(١) والرجل المتروك، اسمه: جعيل بن سراقة الضّمريّ، سماه الواقدي في المغازي (٩٤٨/٣).

(٢) الصحاح (٢١٧٨/٦، حرف النون، فصل الفاء).

(٣) قال ابن حجر في الفتح (١/ ١٥١): ولا دلالة فيما ذكر على تعيين الفتح، لجواز إطلاق العلم على الظنّ الغالب، ومنه قوله تعالى: (فإن علمتموهنّ مؤمنات) [الممتحنة: ١٠]، سلمنا؛ لكن لا يلزم من إطلاق العلم أن لا تكون مقدماته ظنّية، فيكون نظريًا لا يقينيًا، وهو الممكن هنا، وبهذا جزم صاحب المفهم في شرح مسلم، فقال: الروايةُ بضم الهمزة، واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظنّ؛ لأن النبي ﷺ ما نهاه عن الحلف، كذا قال، وفيه نظرٌ لا يخفى، لأنه أقسم على وجدان الظنّ وهو كذلك، ولم يقسم على الأمر المظنون كما ظنَّ.

(٤) في: (أ، ب) «ولو لم يكن».

(٥) في: (ب) بدون الواو.

(٦) في: (أ) «إلا الله تعالى».

عن القطع بالإيمان من [غير][(١)] موجب القطع، وقد غَلِط من توهّم كونه حكم[(٢)] بأنه غير مؤمن؛ بل في الحديث إشارة إلى إيمانه، وهو قوله ﷺ: «لأعطي الرَّجل وغيره أحب إليَّ منه»[(٣)]، والله أعلم.

وقوله: «فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي» قال أهل اللغة: يقالُ: عاد لكذا[(٤)]، أي: رجع إليه بعد ما كان أعرض عنه، والمقالُ والمقالةُ[(٥)] والقولُ والقولةُ[(٦)]: بمعنى.

[و][(٧)] قوله ﷺ: «خَشْيَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ فِي النَّارِ» يكبه[(٨)] بفتح أوله وضمّ الكاف، يقال: أكبَّ الرَّجلُ وكبَّه غيره، وهذا بناء غريب، فإنَّ المعروف أنْ يكون الفعل اللازم بغير همز متّعدي[(٩)] بها، وهُنا عكسه، ومعنى كبَّه: ألقاه، ويقالُ: كبكبه بمعنى: كبّه[(١٠)].

والضَّمير في: «يكبُّه»[(١١)] عائدٌ إلى المعطي، أي: أتألّفُ قلبه بالإعطاء مخافةً من كفره ونحوه إذا لم يعط، والتَّقديرُ: أعطي من في إيمانه ضَعفٌ؛ لأنِّي أخشى عليه لو لم أعطه أنْ يعرض له اعتقادٌ يكفر فيه، فيكبّه الله في النّار.

---

(١) لا توجد في: (الأصل، أ، ب) وفي هامش الأصل: الظاهر: «غير».
(٢) في: (أ) «مسلمًا» بدل: «حكم».
(٣) تعقبه الكرماني في شرحه (١/ ١٣٠) بأنّه يلزم منه أن لا يكون الحديثُ دالاً على ما عقد له الباب، ولا يكون لردّ الرسول ﷺ على سعد فائدةٌ. قال ابن حجر في الفتح (١/ ١٥١): وهو تعقب مردودٌ، وقد بينا وجه المطابقة بين الحديث والترجمة قبلُ.
(٤) «لكذا» لا توجدُ في: (ب).
(٥) في: (أ، ب) «والمقالة والمقال» بتقديم وتأخير.
(٦) في: (ب) «والمقولة».
(٧) الزيادة من: (أ).
(٨) في: (أ) «ويكبه».
(٩) في: (أ، ب) «فيعدى».
(١٠) نقله الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٥٣).
(١١) في: (أ) «كبّه».

وأما من قوي إيمانه: فهو أحبّ إليَّ، فأَكِلُه إلى إيمانه ولا أخشى عليه رجوعًا عن دينه، ولا سوء اعتقاد، ولا ضرر عليه، فيما لا يحصل له من الدنيا، والله أعلم.

قوله: «رَوَاهُ يُونُسُ، وَصَالِحٌ، وَمَعْمَرٌ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ» معناه: أنَّ هؤلاء الأربعة تابعوا شُعيباً في رواية هذا الحديث عن الزُّهريّ، فيزدادُ قوةً.

وهؤلاء الأربعة تقدَّم بيان أحوالهم، إلا:

ابن أخي الزّهريّ، واسمه:

محمَّد بن عبد الله بن مُسْلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شِهَاب الزُّهْريُّ[1].

روى عن: أبيه، وعمّه.

روى عنه جماعاتٌ من الكِبار.

قال ابنُ سَعد: كان كثير الحديث صالحًا. قتله غِلْمانه سنة اثنتين وخمسين ومئة[2]، رحمه الله تعالى[3].

❁❁❁❁❁

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٥٥)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٥١)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٤٠)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٥٤)، تذهيب التهذيب (٨/ ١٧٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٨)، تقريب التهذيب (٦٠٤٩)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤٢٦).

(٢) الطبقات الكبرى (القسم المتمم، ص: ٤٥٤).

(٣) في: (أ) «رحمه الله» فقط.

فصلٌ

في فائدة لطيفة تدعو الحاجة إلى معرفتها، ويكثر الانتفاع بخبرتها[(١)] ، (ق٤٤/أ) وهو[(٢)]: أنَّ قولَ البخاريِّ، والترمذيِّ وغيرهما: (رواه فلانٌ وفلانٌ)، (وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ) وشِبهُ هذا، له ثلاثُ فوائدَ:

إحداها: بيان كثرة طرقه؛ ليزيد الحديث قوةً كما ذكرنا.

الثانية: أن يعلم رواته، ليتتبع رواياتهم ومسانيدهم من رغب في شئ من جمع الطُّرق أو غيره؛ لمعرفة متابعة أو استشهاد وغيرهما.

الثالثة: أنْ يعرف أنَّ هؤلاء المذكورين رووه، فقد يتوهم من لا خِبْرة له أنه لم يروه غير ذلك المذكور في الإسناد المذكور، فربما رآه في كتاب آخر عن غيره، فتوهمه غلطاً، وزعم[(٣)] أنَّ الحديث إنما هو من جهة فلان، فإذا قيل: في الباب عن فلان وفلان ونحو ذلك، زال ذلك الوهم، والله أعلم.



في معاني الحديث وفقهه

ففيه: الشَّفاعة إلى ولاة الأمر وغيرهم، مما[(٤)] ليس بحرامٍ.

وفيه: مراجعة المشفوع إليه في الأمر الواحد مرارًا، إذا لم يؤدِّ إلى مفسدةٍ.

وفيه: الأمر بالتَّثبت وتَرك القطع بما لا يعلم القطع.

---

(١) في: (ب) «بخبرها».

(٢) في: (أ) «وهي».

(٣) في: (ب) «فزعم».

(٤) في: (أ، ب) «فيما».

وفيه: أنَّ الإمام يُصرف الأموال في مصالح المسلمين الأهم فالأهم.

وفيه: أنَّ المشفوع إليه لا عتب عليه إذا رُدَّ الشَّفاعة إذا كانت خلاف المصلحة، فإنْ كان ولي أمر المسلمين أو ناظرهم[(١)] ونحوه لم يجز له قبول شفاعة تخالف مصلحة ما هو ولي أمره، وهذا مما ينبغي أنْ يحفظ، فإنَّه مما تعمُّ به البَلوي.

وفيه: أنَّ المشفوع إليه إذا ردَّ الشَّفاعة، ينبغي أنْ يعتذر إلى الشَّافع، ويبين له عذره في ردّها.

وفيه: أنَّ المفضولَ ينبِّه الفاضلَ على ما يراه مصلحةً؛ لينظر فيه الفاضلُ.

وفيه: أنَّ المشارَ عليه يتأمَّل ما يشار به عليه، فإذا لم تظهر مصلحته لا يعمل به.

وفيه: أنَّه لا يقطع لأحدٍ على التَّعيين بالجنَّة إلا من ثبت فيه [نَصٌّ][(٢)] كالعشرة من الصَّحابة وأشباههم ﷺ؛ بل يُرجى للطائع ويخاف على العاصي، ويقطع من حيث الجملة: أنَّ من مات على التَّوحيد دخلَ الجنَّة، وهذا كلّه بإجماع أهل السُّنة.

واستدلّ بهذا الحديث جماعةٌ من العلماء على جواز قول المسلم: «أنا مؤمنٌ» مطلقًا، من غير تقييد بقوله: «إنْ شاء الله».

وهذه مسألةٌ فيها خلافٌ للصَّحابة فمن بعدهم، وقد سبق بيانها في أول «كتاب الإيمان»[(٣)] واضحة.

---

(١) في: (أ، ب) «للمسلمين أو ناظر يتيم».
(٢) الزيادة من: (أ، ب).
(٣) (٢/٤٥٨).

وفيها: دلالة لمذهب أهل الحقِّ في قولهم: إنَّ الإقرار باللسان لا ينفعُ إلا إذا اقترن به الاعتقادُ بالقلب، خلافاً للكرامية وغُلاة المرجئة في قولهم: يكفي الإقرار، وهذا خطأ ظاهر يردّه إجماع الأمة، والنُّصوص المتظاهرة في إكفار المنافقين وهذه صفتهم.

قال الإمام أبو بكر ابن الطيب المعروف بابن الباقلاني وغيره من الأئمة رحمهم الله تعالى[1]: هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحُجرَات: ١٤] الآية. حجّةٌ لأهل الحقّ في الرّد على الكرامية وغُلاة المرجئة.

قالوا: وقد أبطل الله تعالى مذهبهم في مواضع من كتابه.

قالوا: ومن أقوى ما يبطل به قولهم إجماع الأمة على تكفير المنافقين، وكانوا يظهرون الشَّهادتين، والله أعلم.

وأمَّا الفرقُ بين الإيمان والإسلام: فسيأتي إنْ شاء الله تعالى قريبًا.



(١) في: (أ) «رحمهم الله» فقط.

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٢٠ - بابٌ: إِفْشَاءُ (ق٤٤/ب) السَّلَامِ مِنَ الإِسْلَامِ

وَقَالَ عَمَّارٌ رضي الله عنه: ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الإِيمَانَ: الإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَالإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ.

٢٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ»[١].

طرفاه: ١٢، ٦٢٣٦ - تحفة ٨٩٢٧

الشَّرحُ:

هذا الحديثُ سبقَ[٢] متنُه وإسناده، وشرحه في: «باب إطعام العطام من الإسلام»[٣].

إلا قُتَيْبَة، وهو:

أبو رَجاء قُتَيْبَة بن سَعِيد بن جَمِيل بن طَرِيْف بن عبد الله الثَّقفيُّ مولاهم، البَغْلانِيُّ[٤].

منسوبٌ إلى بَغْلان - بفتح الموحدة، وإسكان الغين المعجمة - قريةٌ من

---

(١) وأخرجه مسلم (٦٣/ ٣٩). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/ ٤٣٥، رقم ٢٩٣٧).

(٢) «سبق» سقطت من: (أ، ب).

(٣) (٢/ ٤٩٤).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٢٥)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٧٢)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٢٦)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٢٣)، تذهيب التهذيب (٧/ ٣٩٩)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٦١)، تقريب التهذيب (٥٥٢٢)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٣٥٩).

قُرى بَلْخ[١] .

قيل: إنَّ جدَّه جَمِيلاً كان مولى للحجَّاج بن يُوسف[٢] .

وقال ابنُ عدي: اسمه يحيى بن سعيد، وقُتَيبة لقبٌ[٣] .

وقال ابنُ منده: اسمه عليٌّ[٤] .

سمع جماعاتٍ من الائمة، منهم: مالكٌ، واللَّيثُ، وابنُ لَهِيْعة، ووَكِيْعٌ، وحَمَّادٌ[٥]، وابنُ عُيَيْنَة، وعبد الله بنُ إِدْرِيْس، والمُفَضَّل بن فَضَالة وخلائق.

روى عنه خلائقُ من الحفَّاظ الأعلام، منهم: أحمدُ، وابنُ المديني، وابنُ مَعِيْن، وأبو بكر بن أبي شَيْبَة، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتِم، والحسن بن محمَّد الزَّعْفَرانيّ، والحسَن بن [عَرَفَة][٦]، والبُخاريُّ، ومسلمٌ، أبو داود، والترمذيُّ، والنسائيُّ، وابنُ[٧] ماجه.

ولد سنة خمسين ومئة، وتوفي في شعبان سنة أربعين ومئتين[٨] .

وقال الحاكم أبو عبد الله في «تاريخ نيسابور»: توفي في اليوم الثاني من شهر رمضان سنة أربعين.

---

(١) هي إحدى المحافظات الشمالية، بينها وبين بلخ محافظة سمنجان، وتبعد عن محافظ بلخ بـ (٢٢٠) كيلو مترًا.
(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٢٣).
(٣) أسامي من روى عنهم البخاري (٢٧٦) ذكره في (حرف الياء)، فيمن اسمه: (يحيى).
(٤) في أسامي مشايخ البخاري، لأبي عبد الله بن منده (١٩٦): ويقال اسم قتيبة: يحيى، وقتيبة لقبٌ.
(٥) روى عن: حمّاد بن أسامة، وحمّاد بن خالد، وحمّاد بن زيد، وحمّاد بن يحيى الأَبَحّ.
(٦) في: (الأصل) «محمّد»، والتصويب من: (أ).
(٧) في: (أ) «أبو ماجه».
(٨) الثقات لابن حبان (٩/ ٢٠).

وأمَّا قوله: «وقال عمَّار»، فهو:

أبو اليَقْظَان عمَّار بن ياسِر بن مالك بن الحُصَين بن قَيْس بن ثعلبة بن عَوْف بن يَـام[١] بن عَنْس - بالنون - ابـن زَيْـد بن مَالِـك بـن أُدَد العَنْسِيُّ - بالنون -[٢].

وأمُّه: سُمَيَّة[٣].

وأسلمَ يَاسر وسُمَيَّة وعمَّار ﷺ قديماً، وقَتَل أبو جهل سُميَّة ﵄، وكانت أول شهيدة في الإسلام، وكان ياسر وسُميَّة وعمَّار ﷺ يعذبون بمكة في الله تعالى، فيمر بهم النبيُّ ﷺ، وهـم يُعذَّبُون، فيقولُ[٤]: «صبرًا يا آل ياسر، فإنَّ موعدكم الجنَّة»[٥].

شهِدَ عمَّارٌ ﵁ بدرًا والمَشاهَدَ كلَّها مع رسولِ الله ﷺ، وهاجَرَ إلى الحَبَشة، ثمَّ إلى المدينة، وفيه نزل قول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦][٦].

روي له عن رسول الله ﷺ اثنان وستون حديثًا[٧]، اتَّفقا منها على

---

(١) في: (ب) «تمام».

(٢) ترجمته في: الآحاد والمثاني (١/ ٢٠٦)، معجم الصحابة، لابن قانع (٢/ ٢٤٩)، معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (٤/ ٢٠٧٠)، الاستيعاب (٣/ ١١٣٥)، أسد الغابة (٤/ ١٣٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٩٤)، الإصابة (٤/ ٥٧٥).

(٣) هي: بنت خباط - بمعجمة مضمومة وموحدة ثقيلة، ويقال: بمثناة تحتانية -، مولاة أبي حُذيفة بن المُغيرة. ترجمتها في: الإصابة (٧/ ٧١٢).

(٤) قوله: «فيقول» لا يوجدُ في: (أ).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣٨٣) مرفوعًا عن ابن إسحاق. وأخرجه الحاكم أيضًا (٣/ ٣٨٨) مرفوعًا عن جابر بنحوه، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

(٦) تهذيب الكمال (٢١/ ٢١٦).

(٧) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (٥٤)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٥).

حديثين، وانفرد البخاري بثلاثة، ومسلم بحديث[١].

روى عنه: عليُّ بن أبي طالب، وابن عبَّاس، وأبو موسى، وجابر بن عبد الله وآخرون من الصَّحابة ﷺ.

ومناقبُه كثيرةٌ مشهورةٌ.

قُتِل بصفّين سنة سبع وثلاثين، وهو ابنُ ثلاثٍ، وقيل: أربع وتسعين[٢]، والله أعلم.



فصلٌ

هذه الكلماتُ الثَّلاث التي[٣] ذكرها عمَّار ﷺ، قد رويناها في «شرح السنة»[٤] للبغوي مرفوعةً عن عمَّار ﷺ، عن رسول الله ﷺ[٥].

---

(١) الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ٢٥٢ - ٢٥٤)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٦)، والرياض المستطابة (ص: ٢١٤).
تنبيه: جاء في تلقيح فهوم أهل الأثر، والرياض المستطابة: المتفق عليه منها حديثٌ واحدٌ. قال الحميديُّ في الجمع (١/ ٢٥٢): حديثان في التَّيمم متقاربان.

(٢) الطبقات الكبرى (٣/ ٢٥٨).

(٣) «الثلاث» لا توجد في: (ب)، وفي: (أ) «الذي».

(٤) (١٢/ ٢٦١، باب فضل السلام) معلقًا، وليس مسندًا.

(٥) وأخرجه أيضًا مرفوعًا: البزار في البحر الزخار (١٣٩٦)، وابن الأعرابي في معجمه (٧٢١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٦٩٨)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٥٩)، والحربي في الفوائد المنتقاة (١٤٥) كلّهم من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن إبي إسحاق، عن صلة به مثله.
قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن أبي إسحاق عن صلة عن عمّار موقوفًا، وأسند هذا الشيخ عن عبد الرزاق. قال الحافظ ابن حجر في مختصر زوائد البزار (١/ ٧٥): وكذا رواه أحمد بن منصور الرمادي غير واحد عن عبد الرزاق، وتفرد ابن الكوفي برفعه، وهو ضعيف. =

قال جماعةٌ: هذه الثَّلاث عليها مَدار الإسلام، وهي جامعةٌ للخير كلّه[1]

= ورواه موقوفًا: وكيع في الزهد (٢٤١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٢٢٩، رقم ٨٩)، وفي الإيمان (١٣١)، وأبوبكر بن الخلال (١٦١٥)، والحربي في الفوائد المنتقاة (١٤٤)، وابن حبان في روضة العقلاء (ص: ٧٥)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٢٠٧٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (١١٢٣٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/ ٤٥٢)، والسمعاني في أدب الإملاء (ص: ١٢١) كلهم من طريق أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار قوله.

قال ابن أبي حاتم في العلل (١٩٣١): لا يرفعه أحدٌ منهم، والصحيحُ: موقوفٌ عن عمَّار. قال ابن أبي أبي حاتم: قلتُ لهما: الخطأ ممّن هو؟ قال أبي: أرَى من عبد الرزاق، أو من معمر، فإنهما جميعًا كثيري الخطأ. وقال أبو زرعة: لا أعرفُ هذا الحديث من حديث معمر. ثمّ قال: من يقولُ هذا؟ قلتُ: حدَّثنا شيخٌ بواسط يقالُ له: ابن الكُوفيّ، عن عبد الرزاق، فسكتَ.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٥٥): وهو معلولٌ من حيث صناعة الإسناد؛ لأن عبد الرزاق تغيّر بأخرة، وسماع هؤلاء منه في حال تغيّره، إلا أنّ مثله لا يقال بالرأي فهو في حكم المرفوع، وقد رويناه مرفوعًا من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير، وفي إسناده ضعف، وله شواهد أخرى بينتها في تغليق التعليق (٢/ ٣٦- ٤٠).

(١) في هامش الأصل: «قد تضمنت هذه الكلمات أصول الخير وفروعه، فإن الإنصاف يوجبُ عليه أداء حقوق الله تعالى موفرة كاملةً، وأداء حقوق الناس كذلك، وأن لا يطالبهم بما ليس له، وأن لا يحملهم فوق وسعهم، ويعاملهم بما يحب أن يعاملوهُ به، ويعفيهم مما يحب أن يعفوه منه، ويحكم لهم وعليهم بما يحكم به لنفسه وعليها، ويدخل في هذا انصافه نفسه من نفسه، فلا يُدعى لها ما ليس لها ولا يخبثها بتدنيسه لها وتصغيره إيّاها وتحقيرها بمعاصي الله تعالى، وينميها ويكبرها، ويرفعها بطاعة الله تعالى وتوحيده، وإيثار مراضيه ومحابه على مراضي الخلق ومحابهم، ولا يكون بها مع الخلق ولا مع الله تعالى، بل يعزّ لها من البين كما عزلها الله، ويكون بالله تعالى لا بنفسه في حبه وبغضه، وعطائه ومنعه وكلامه وسكوته، ومدخله ومخرجه فينجي نفسه من البين ولا يرى لها مكانة يعمل عليها، فيكون ممن ذمهم الله تعالى بقوله: ﴿ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ﴾ [الزُّمَر: ٣٩] فالعبد المحض ليس له مكانة يعمل عليها، فإنه مستحقّ المنافع والإعمال لسيده، ونفسه ملك له، فهو عاملٌ على أن يؤدي إلى سيّده ما هو مستحقٌ له عليه، ليس له مكانة أصلاً، بل قد كوتب على حقوق منجمة، كلّما أدى نجمًا حلّ عليه نجمٌ آخر، ولا يزال المكاتب عبدًا ما بقي عليه درهمٌ، والمقصود أن إنصافه من نفسه، توجبُ عليه معرفة ربّه سبحانه، وحقّه عليه،=

لأنَّ من انصف من نفسه فيما بينه وبين الله تعالى وبين الخلق، ولم يضيِّع شيئاً مما لله تعالى عليه وللنَّاس عليه ولنفسه، بلغ الغايةَ في الطَّاعة.

وأمَّا بذلُ السَّلام للعالَم[1]: فمعناهُ للنَّاس كلّهم، لقوله ﷺ: «وتقرأ السَّلام[2] على من عرفت ومن لم تعرف»[3] وهذا من أعظم مكارم الأخلاق، ويتضمن شيئين:

أحدهما: التَّواضع، وهو أنْ لا يرتفع على أحدٍ، ولا يحتقر أحدًا.

والثَّاني: إصلاح ما بينه وبين النّاس، بحيث لا يكون بينه وبين أحد شَحْناء، ولا أمرٌ يمتنع من السَّلام عليه بسببه، كما يقعُ لكثيرٍ من النَّاس.

= ومعرفة نفسه وما خلقت له، وأن لا يزاحم بها مالكها، وفاطرها، ويدّعي لها الملكية والاستحقاق، ويزاحم مراد سيده منه بمراده هو، ويدفعه أو يقدمه ويؤثره عليه، أو يقسم إرادته بين مراد سيّده ومراده، وهو قسمة ضيزى، مثل قسمة الذين ﴿فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٦] فلينظر العبد لا يكون من أهل هذه القسمة بين نفسه وشركائه وبين الله تعالى لجهله وظلمه وإلا لبس عليه وهو لا يشعرُ. وكيف ينصف الخلق من لم ينصف الخالق، ثمّ كيف ينصف غيره من لم ينصف نفسه، وظلمها أقبح الظلم، والسعي في ضررها أعظم السعي، ومنعها أعظم لذاتها من حيث يظن أنه تعطيها إيّاها، وأتعبها كلّ التعب، وأشقاها حيث يظنّ أنه يريحها ويسعدها، وجدّ كل الجدّ في حرمانه حظها من الله تعالى، وهو يظنُّ أنه ينيلها أو دسّاها كل التدسية، وهو يظنُّ أنه يرجى الإنصاف ممن هذا انصافه لنفسه».

(١) في هامش الأصل: «بذل السَّلام للعالَم يتضمنُ تواضعه، وأنّه لا يتكبّرُ على أحدٍ بل يبذلُ السَّلامَ للصغيرِ والكبيرِ والشَّريفِ والوضيعِ، ومن يعرفه ومن لا يعرفهُ، والمُتكبّرُ ضدُّ هذا، فإنَّهُ لا يرى السَّلامَ على كلِّ من سلَّمَ عليه كِبرًا منه وتِيْهًا، فكيف يبذلُ السَّلامَ لكلِّ أحدٍ».

(٢) في هامش الأصل: «يعني: إذا لم يوجد مانعٌ شرعيٌّ من السَّلام».

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٢)، ومسلم (٦٣/ ٣٩) من حديث عبد الله بن عمرو.

وأمَّا الإنفاقُ من الإقتار[١] فهو: الغاية في الكَرم، وقد مدَح الله تعالى فَاعِلِيه، فقال تعالى ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌۚ﴾ [الحشر: ٩] وهذا عام في نفقة الرَّجل على عياله وضيفه، والسائل منه، وفي كلِّ نفقةٍ في طاعة الله سبحانه[٢] وتعالى، وهو متضمن للوثوق بالله تعالى، والزَّهادة في الدُّنيا، وقِصَر الأَمَلِ، وهذه كلّه من أهمِّ طُرقِ الآخرة، نسأل الله الكريمَ التَّوفيق لذلك وسائر وجوه الخير لنا، ولأحبابنا وسائر المسلمين.

وأمَّا إفشاء السَّلام: فهو إشاعَتُه وإذاعَتُه.

وأمَّا أحكامُ السَّلام وتفصيلُ فروعه ومسائله اللَّطيفة وغير ذلك مما يتعلَّق به: فسيأتي[٣] في كتاب السَّلام من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى، وقد جمعتُ في ذلك كلّه جملة نفيسة في «كتاب الأذكار» الَّذي لا يستغنى طالب الآخرة عن مثله، وذكرتُ فيه كلَّ ما يحتاج إليه مما يتعلق به، جامعًا[٤] من نصوص الكتاب والسُّنة، وأقاويل العلماء[٥]، وبالله التَّوفيق.

---

(١) في هامش الأصل: «الإنفاق من الإقتار لا يصدرُ إلا عن قوة ثقة بالله تعالى، وأنّ الله تعالى يُخلفُ ما أنفقهُ، وعن قوّة يقينٍ وتوكلٍ ورحمةٍ، وزهاد في الدّنيا، وسخاء نفس بها، ووثوق بوعد من يَعِده مغفرة منه وفضلا، وتكذيبٌ بوعد من يَعِدُه الفقرَ ويأمر بالفحشاء، والله المستعان».

(٢) في: (أ) «في طاعة الله تعالى».

(٣) في: (أ) قوله: «إن شاء الله تعالى» بعد هذا.

(٤) في: (ب) «طبقًا بين» بدل: «جامعًا من».

(٥) قال أبو الزّناد بن سراج وغيره: إنما كان من جمعَ الثلاث مستكملاً للإيمان لأنّ مداره عليها؛ لأنّ العبد إذا اتّصفَ بالإنصاف لم يترك لمولاه حقًا واجبًا عليه إلا أدّاهُ، ولم يترك شيئًا مما نهاه عنه إلا اجتنبه، وهذا يجمعُ أركان الإيمان، وبذل السلام يتضمنُ مكارم الأخلاق والتواضع، وعدم الاحتقار، ويحصل به التآلف والتحابب، والإنفاق من الإقتار يتضمن غاية الكَرم، لأنه إذا أنفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر إنفاقًا، والنَّفقةُ أعمّ من أن تكونَ على العيال واجبة ومندوبة، أو على الضَّيف والزائر، وكونه من الإقتار=

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٢١ - باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ، وَكُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ[(١)]

فِيهِ أَبُو سَعِيدٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[(٢)].

٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُرِيتُ النَّارَ[(٣)] أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ بِكُفْرِهِنَّ»[(٤)]. قِيلَ: أَيَكْفُرْنَ بِاللهِ، قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئاً، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْراً قَطُّ»[(٥)].

= يستلزم الوثوق بالله، والزُّهد في الدّنيا، وقصر الأمل، وغير ذلك من مهمات الآخرة، وهذا التّقريرُ يقوّي أن يكونَ الحديثُ مرفوعًا؛ لأنه يشبه أن يكونَ كلام من أُوتيَ جوامع الكلم. والله أعلم. فتح الباري (١/ ١٥٦).

(١) أشار الإمام البخاريّ بقوله: «وكفر دون كفر» إلى أثر رواه القاضي إسماعيل في الأحكام له: حدّثنا نصر بن عليّ، ثنا أبو أحمد، عن سُفيان، عن ابن جُريج، عن عطاء في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٤] قال: كفرٌ دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق. ورواه أحمد في كتاب الإيمان له: عن وكيع، عن سفيان. تغليق التعليق (٢/ ٤٣- ٤٤).

(٢) فائدة هذا الإشارة إلى أن للحديث طريقًا غير الطريق المُساقة، وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيض برقم (٣٠٤) وغيره من طريق عياض بن عبد الله عنه، وفيه قوله ﷺ للنساء: «تصدقن، فإني رأيتكنّ أكثر أهل النار» فقلن: ولمَ يا رسول الله؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير» الحديث، ويحتمل أن يريد بذلك حديث أبي سعيد أيضًا: «لا يشكر الله من لا يشكر النّاس». قالها القاضي أبوبكر المذكور، والأول: أظهر، وأجرى على مألوف المصنف، ويعضده إيراده لحديث ابن عباس بلفظ: «وتكفرن العشير».

(٣) وفي رواية: «رأيتُ النّار فرأيتُ أكثر أهلها النساء»، ولأبوي ذر والوقت، وابن عساكر: «رأيتُ النّار - بالنصب- أكثر - بالرّفع -». إرشاد الساري (١/ ١٦٥).

(٤) هكذا للأربعة: أبي ذر، والأصيلي، وابن عساكر، وأبي الوقت، أي بسبب كفرهنَّ.

(٥) وأخرجه مسلم (١٧/ ٩٠٧) مطولاً. انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ١٦، رقم ٩٩٣).

أطرافه: ٤٣١، ٧٤٨، ١٠٥٢، ٣٢٠٢، ٥١٩٧ - تحفة ٥٩٧٧

الشَّرحُ:

أمَّا ابنُ عبَّاس[١]، ومالكٌ[٢]، وابنُ مَسْلَمَة[٣]، فسبق ذكرهم.

وأمَّا عَطَاء، فهو:

أبو محمَّد عَطاء بن يَسَار المَدَنيُّ، الهِلاليُّ[٤].

مولى مَيْمُونةَ زوجِ النبيِّ ﷺ، أخو: سليمان، وعبد الملك، وعبد الله.

سمعَ خلائقَ من كِبار الصَّحابة رضي الله عنهم.

روى عنه جماعاتٍ من التَّابعين، منهم: أبو سَلَمَة، وعَمْرو بن دِيْنَار، وخلائقَ غيرهم.

تُوفي سنة أربعٍ وتسعين.

[وقيل: سبع وتسعين][٥].

وقيل: سنة ثلاثٍ، أو: أربعٍ ومئة[٦].

❁❁❁❁❁

---

(١) (١/ ٣٨٣).

(٢) (١/ ٣٢٩).

(٣) (٢/ ٥٣٤).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٦٥)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٠٤)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٨٤)، تذهيب الكمال (٢٠/ ١٢٥)، تذهيب التهذيب (٦/ ٣٦٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢١٧)، تقريب التهذيب (٤٦٠٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٣٢).

(٥) الزيادة من: (أ، ب).

(٦) قال محمد بن سعد في الطبقات الكبرى (٥/ ١٧٤): توفيّ عطاء بن يَسار سنة ثلاث أو أربع ومئة، قال: وقال غير محمد بن عمر: توفيّ سنة أربع وتسعين، وهو الأشبه بالأمر.

وأمَّا زَيْدٌ، فهو:

أبو أسَامة زَيْد بن أَسْلم القُرَشِيُّ، العَدَوِيُّ، المَدَنِيُّ، التَّابِعيُّ[(١)] .

مولى عُمَر بن الخَطَّاب رضي الله عنه.

روى عن: ابنِ عُمَر، وجَابِر، وأنسٍ، وسَلَمة بن الأَكْوَع، وغيرهم من الصَّحابة رضي الله عنهم.

وروى عنه[(٢)] جماعاتٍ من التَّابعين، منهم: الزُّهريُّ[(٣)]، وأيُّوب، ويحيى الأنصاريُّ، ومحمَّد بن إسحاق وغيرهم، وخلائق من تابعي التَّابعين، منهم: مالكٌ، والثَّوريُّ، ومَعْمَر، وبنوه: عبد الله، وعبد الرَّحمن، وأسَامة وغيرهم.

وأجمعوا على جلالته.

قال محمَّد بن سعد[(٤)]: كان لزيدٍ حلقةٌ في مسجد رسول الله ﷺ، وكان[(٥)] ثقةً كثيرُ الحديث.

وله مناقبُ كثيرةٌ.

توفي[(٦)] بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين ومئة، قاله أبو عُبيد القاسم بن

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢٥٩)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٨١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٤٤)، تهذيب الكمال (١٠/ ١٢)، تذهيب التهذيب (٣/ ٣٣٥)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ١٢٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٩٥)، تقريب التهذيب (٢١١٧)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٤٩).

(٢) في: (أ، ب) «عن».

(٣) ومات قبله.

(٤) قاله محمّد بن سعد، عن محمد بن عمر الواقدي. الطبقات الكبرى (القسم المتمم ص: ٣١٤ - ٣١٥).

(٥) في: (ب) زيادة: «رحمه الله».

(٦) في: (أ) «وتوفي» بزيادة الواو.

سلام[١].

وقال البُخاريُّ[٢] وغيره: سنة ست وثلاثين رضي الله عنه.



في هذا الإسناد لطيفةٌ، وهي: أنَّ رجالَه كلَّهم مدنيُّون، إلا ابن عباس رضي الله عنهما؛ لكنه أقامَ بالمدينة.

فصلٌ

أصلُ الكفر: السِّترُ والتَّغطيةُ، ويُطلق (ق٤٥/ب) على الكفر بالله تعالى، ويُطلق على الحقوق والنِّعم، ثمَّ الكُفر بالله سبحانه وتعالى[٣] أنواعٌ.

قال الإمام أبو منصور الأزهريُّ رحمه الله تعالى[٤]: أصلُ الكفر: السِّتر والتَّغطية، يقالُ لِلَّيل[٥]: كافرٌ؛ لأنَّه يسترُ الأشياءَ بظُلمته.

ويقالُ لِلَّذي لبسَ دِرْعاً، ولبسَ فوقها ثوبًا: كافرٌ؛ لأنَّه غطّى الدِّرعَ[٦]، وفلانٌ كَفَر النِّعمةَ: إذا سَترها فلم يَشْكرها.

---

(١) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩/ ٢٩٣)، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٣/ ٦٥٨): ووهم من قال: سنة ثلاث.

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٣٨٧)، وكذا أرّخه خليفة بن خياط، وعمرو بن علي، كما في تهذيب الكمال (١٠/ ١٧).

(٣) في: (أ) «بالله تعالى».

(٤) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

(٥) في: (أ) «الليل».

(٦) في الزاهر: «درعه بالذي لبس فوقها».

وقال[١]: قال بعضُ العلماء[٢]: الكفرُ أربعةُ أنواع[٣]: كفرُ إنكارٍ، وكفرُ جُحودٍ، وكفرُ مُعاندةٍ، وكفرُ نِفَاقٍ. وهذه [الوُجوه] الأربعةُ من لقي الله تعالى بواحدةٍ[٤] منها لم يغفر له.

فكفر[٥] الإنكار: أنْ[٦] يَكْفُر بقلبه ولسانه، وأنْ[٧] لا يعرف ما يُذْكر له من التَّوحيد، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦﴾ [البَقَرَة: ٦] أي: كفروا بتوحيد الله سبحانه وتعالى، وأنكروا معرفته[٨].

وأمَّا كفرُ الجُحُود: فأنْ يَعرفَ[٩] بقلبه ولا يقرَّ بلسانه، وهذا[١٠] ككفرُ إبليس، وبَلْعَم[١١]، وأُمَيَّة بن أبي الصَّلت[١٢].

---

(١) في: (أ، ب) بدون الواو.
(٢) في الزّاهر: «بعض أهل العلم». قال المؤلف في التهذيب (١٠/١٩٣): «قال شمر: قال بعض أهل العلم».
(٣) في الزاهر: «أوجه» بدل: «أنواع».
(٤) في الزاهر: «بواحد».
(٥) في الزاهر: «فأما كفر».
(٦) في الزاهر: «فهو أن».
(٧) «أن» لا توجد في: (أ).
(٨) «معرفته» لا توجدُ في: (ب).
(٩) في: (أ) «لم يعرف» وهو خطأ.
(١٠) في الزاهر: «فهذا: كافرٌ جاحدٌ ككفر».
(١١) في الزَّاهر: «وما روي عن: أمية بن أبي الصَّلت، وبلعم بن باعوراء».
(١٢) كان أميّة بن أبي الصَّلت قد نظر في الكتب وقرأها، ولبس المسوح تعبّدًا، وكان ممن ذكر إبراهيم، وإسماعيل والحنيفية، وحرّم الخمر، وشكَّ في الأوثان، وكان محققًا، والتمس الدِّينَ وطمعَ في النُّبوة؛ لأنَّه قرأ في الكتب أنَّ نبيًّا يُبعثُ من العَرب، فكان يَرجُو أن يكونه، فلما بُعث النَّبي ﷺ قيل له: هذا الّذي كنتَ تستريثُ وتقول فيه، فحسده عدوّ الله، وقال: إنّما كنتُ أرجو أن أكونه، ولما مرض أميّة مرضه الّذي مات فيه، جعل يقولُ: =

وكفر[١] المُعَانِدة: أنْ[٢] يَعرف بقلبه ويُقرَّ بلسانه، ويأبى أنْ يَقبلَ الإيمانَ بالتَّوحيد، كَكُفر أبي طالبٍ[٣].

وأمَّا كُفر النِّفاقِ: فأنْ يُقِرَّ بلسانه ويَكفُرَ بقلبه، ككفرُ المنافقين[٤].

قال الأزهريُّ: ويكونُ الكُفرُ بمعنى: البراءة، قال الله تعالى[٥] حكايةً عن الشَّيطان: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢] أي: تبرأت.

قال الأزهريُّ: وأمَّا الكُفر الَّذي هو دون ما ذكرنا[٦]: فالرَّجل يقرُّ بالوحدانية، والنُّبوة بلسانه، ويعتقدُ ذلك بقلبه؛ لكنَّه يرتكبُ الكبائرَ من: القَتل، والسَّعي في الأرض بالفَساد، ومنازعةُ الأمر أهلَه، وشقّ عصا المسلمين ونحو ذلك، هذا كلام الأزهريّ[٧].

واعلم: أنَّ الشرعَ أطلقَ الكُفرَ على ما سوى الأنواع الأربعة، وهو

= قد دنا أجلي، وهذه المرضة منيتي، وأنا أعلمُ أن الحنيفية حقٌّ، ولكنّ الشكّ يُداخلني في محمّد. الأغاني (٤/ ١٢٢- ١٣١). وحاشية الزاهر (ص: ٤٩٧).

(١) في الزّاهر: «وأمّا كفر المعاندة».

(٢) في الزَّاهر: «فهو أنْ».

(٣) وزاد: فإنه قيل له: آمن شعره وكفر قلبه، أي: كفر هو، مثل قوله:

ولقد علمتُ بأنَّ دينَ محمّد ... من خير أديان البريّة دينَا

لو لا المَلامةُ أو حِذار مَسَبَّة ... لوجدتني سَمحًا بذاك مُبيّنا

(٤) الزّاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي (ص: ٤٩٧- ٤٩٨). وتهذيب اللغة (١٠/ ١٩٣- ١٩٤).

(٥) في: (أ، ب) «كقول الله تعالى».

(٦) في الزّاهر: «ما فسرنا» بدل: «ما ذكرنا».

(٧) الزاهر (ص: ٤٩٨) وزاد: «والقول في القرآن، وصفات الله عز وجلّ بخلاف ما عليه أئمة المسلمين، وأعلام الهدى والرّاسخون في العلم بالتأويلات المُستكرهة، واعتماد المِراء والجِدال، وأَقْصرُ قولي فيهم على هذا المقدار، وأكل امري إلى الله عزّ وجلّ».

كُفْران الحُقُوق والنِّعم، فمن ذلك هذا الحديث الَّذي في الباب.

وحديث: «إذا أَبِق العبدُ مِن مَواليه فَقَد كَفَر» رواه مسلمٌ[١].

وحديث: «لا تَرجِعُوا بَعْدي كُفَّارًا يَضربُ بعضُكم رِقابَ بَعْضٍ»[٢] وأشباهُ ذلك. وهذا مرادُ البخاريّ رحمه الله تعالى[٣] بقوله: «وكُفْر دُوْن كُفْر»، وفي بعض الأصول: «وكُفْر بعدَ كُفْر»، وهي بمعنى الأول.

وأمَّا العشيرُ، فهو: المعاشرُ، قالوا: والمرادُ به هُنا الزَّوجُ، ولا يمنع[٤] حَمْلُه على عمومِه.



فصلٌ

في هذا الحديثِ أنواعٌ من العِلْم:

منها: ما ترجمَ له، وهو أنَّ الكُفرَ قد يُطلقُ على غير الكُفْر[٥] بالله سبحانه وتعالى[٦] ويُؤخذ منه صِحّة تأويلِ من يَتأول[٧] الكُفْرَ في الأحاديث التي ذكرناها ونحوها على كُفْران النِّعم والحُقُوق.

وفيه: وَعظُ الإمامِ، وأصحابِ الولايات، وكِبار الناس رعاياهم وتُبَّاعهم[٨] وتحذيرهم المخالفات، وتحريضهم على الطَّاعات، كما جاء في رواية

(١) (١٢٢/٦٨) من حديث جرير.
(٢) متفق عليه، اخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (١١٨/ ٦٥) من حديث جرير.
(٣) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٤) في: (أ، ب) «ولا يمتنع».
(٥) في: (ب) «كفر» بدون أل التعريف.
(٦) في: (أ) «بالله تعالى».
(٧) في: (أ) «تناول».
(٨) «تباعهم» لا توجد في: (أ، ب).

أخرى في الصَّحيح: «يا معشرَ النِّساء تصدَّقنَّ»[١].

وفيه: مُراجعة المتعلِّمِ العالمَ والتابعِ المتبوعَ فيما قاله، إذا لم يظهر له معناه.

وفيه: تحريم كُفْران الحُقُوق والنِّعم، إذ لا يدخل النَّار إلا بارتكاب حرامٍ، والله أعلم.



(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠) من حديث أبي سعيد الخدري.

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٢٢ - بابٌ الْمَعَاصِيَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ

وَلَا يَكْفُرُ[١] صَاحِبُهَا بِارْتِكَابِهَا إِلَّا بِالشِّرْكِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ».

وَقَـوْلِ اللهِ تَـعَـالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّسَاء: ٤٨]

٣٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ الأَحْدَبِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ (٤٦/أ): لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ ﷺ بِالرَّبَذَةِ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ، وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سَابَبْتُ رَجُلاً، فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ، فَقَالَ لِي[٢] النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! عَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ»[٣] .

طرفاه: ٢٥٤٥، ٦٠٥٠ - تحفة ١١٩٨٠

الشَّرحُ:

أَمَّا شُعْبةُ[٤]، وسُلَيْمان[٥]، فسبقا.

(١) في غير رواية أبي الوقت: «ولا يُكَفَّرُ» بضم المثناة التحتية، وفتح الكاف، وتشديد الفاء المفتوحة. إرشاد الساري (١/١٦٦).

(٢) «لي» سقطت من: (أ).

(٣) وأخرجه مسلم (٣٨/١٦٦١). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/٢٦٨، رقم٣٦٢).

(٤) (٢/٤٨٤).

(٥) (٢/٥٤٦).

وأمَّا أبو ذَر، فهو[١] :

جُنْدُب بن جُنَادَة - بضمّ الجيم - ابن سُفْيَان بن عُبَيْد بن الوَقِيْعَة بن حَرام بن غِفَار بن مُلَيلٍ - بضمّ الميم، وفتح اللام - ابن ضَمْرة بن كِنَانة بن خُزَيمة بن مُدْرِكة بن إلْيَاس بن مُضَر الغِفَارِيُّ[٢] السيّد الجَليل ﷺ.

ويقالُ في نسبه غير هذا. ويقالُ: اسمه بُرَيْر - بضمّ الموحدة، وتكرير الرَّاء -.

أسلَم أبو ذَر ﷺ قديمًا، جاء عنه أنَّه قال: أنا رابعُ أربعة [في الإسلام][٣] .

ويقالُ: كان خامسُ خمسة.

أسلمَ بمكَّة، ثمَّ رجع إلى بلاد قومه، ثمَّ قدِم المدينة على رسول الله ﷺ، وحديثُ إسلامه وإقامته عند زمزم مشهورٌ في الصَّحيح[٤]، ومناقبه أكثر من أنْ تحصر، وزهادتُه ورفضُه للدُّنيا أشهرُ من أنْ تشهر[٥] .

رُوِي له[٦] عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مئتا حديثٍ، وأحدٌ

---

(١) «فهو» لا توجد في: (ب).

(٢) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٢/ ٢٢٨)، معجم الصحابة، للبغوي (١/ ٥٢٧)، معجم الصحابة، لابن قانع (١/ ١٣٥)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٢/ ٥٥٧)، الاستيعاب (١٦٥٢)، أسد الغابة (٦/ ١٠٦)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٩٠)، الإصابة (٧/ ١٢٥).

(٣) الزيادة من: (أ، ب).

(٤) قصة إسلامه في الصحيحين على صفتين بينهما اختلافٌ ظاهر، فعند البخاري (٣٨٦١) من طريق أبي حمزة، عن ابن عباس، قال: لما بلغ أبا ذر مبعث النبي ﷺ، ثمّ ذكره.
وعند مسلم (١٣٢/ ٢٤٧٣) من طريق عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر في قصة إسلامه.

(٥) في: (ب) «تسمّى».

(٦) «له» سقطت من: (أ).

وثمانون حديثًا[١]، اتَّفقا على اثني عشر، وانفرد البخاري بحديثين، ومسلمٌ [بتسعة][٢] عشر[٣].

روى عنه: ابن عبَّاس، وأنسٍ ﷺ، وروى عنه خلائق من التَّابعين.

توفي بالرَّبَذة سنة اثنتين[٤] وثلاثين[٥] ﷺ.

وأمَّا المَعْرُور - بالعين المهملة - فهو:

أبو أُمَيَّة المَعْرُور بن سُوَيْد الأَسَدِيُّ، الكُوْفيُّ[٦].

سَمِعَ: عُمرَ بن الخطَّاب، وابنَ مَسعود، وأبا ذَر وغيرهم ﷺ.

روى عنه جماعاتٌ[٧] منهم: الأَعْمَش، وقال: رأيتُه وهو ابنُ عشرين ومئة سنة، أسودَ الرَّأس واللِّحية[٨].

❁❁❁❁❁

---

(١) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (١٥)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٤)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٧٥).

(٢) في: (الأصل، أ): «بسبعة عشر» وهو خطأ، والتصويب من المصادر.

(٣) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/٢٥٧- ٢٧٧)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٨٩)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٧٥)، الرياض المستطابة (ص: ٢٨٤).

(٤) في: (ب) «ست» بدل: «اثنتين».

(٥) كذا أرّخه المدائني، وخليفة بن خياط، ويحيى بن بُكير، وأبو عمر الضرير، وعمرو بن علي الفلاس، وأبو عُبيد القاسم بن سلام، كما في تهذيب الكمال (٣٣/ ٢٩٨).

(٦) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٣٠)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٦٥)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥١٧)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٦٢)، تذهيب التهذيب (٩/ ٥١)، إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٢٨٨)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٠)، تقريب التهذيب (٦٧٩٠)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٨٣).

(٧) في: (أ، ب) «جماعة».

(٨) ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٤١٥).

وأمَّا وَاصِل، فهو:

وَاصِل[١] بن حَيَّان - بالمثناة- الأَسَدِيُّ، الكُوْفِيُّ[٢].

سمِعَ جماعةً من التَّابعين.

روى عنه جماعةٌ[٣] من الأئمة والأعلام، منهم: مِسْعَر، والثَّوْرِيُّ، وشُعْبَة، ومُغِيْرَة بن مِقْسَم.

توفي [في][٤] سنة عشرين ومئة[٥].



فصل

«الجَاهِلِيَّةُ»: ما قبل الإسلام[٦]؛ لشدَّة جَهالاتهم.

قوله: «لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ» هي: - بفتح الرَّاء والموحدة[٧]، وبالذَّال المعجمة - وهي على ثلاثِ مراحلَ من المدينة، قريبةٌ من ذاتِ عِرْق[٨].

---

(١) قوله: «فهو واصل» سقط من: (ب).

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٦٤)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٩٧)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٤٣)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٠٠)، تذهيب التهذيب (٩/ ٣٣٥)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ١٩٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٠٣)، تقريب التهذيب (٧٣٨٢)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٢٦).

(٣) في: (ب) «جماعات».

(٤) الزيادة من: (ب).

(٥) قاله أبو نُعيم، كما في التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٧١).

(٦) نقله الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٥٩) وزاد: وقد يُطلق في شخص مُعيّن، أي: في حال جاهليته.

(٧) «والموحدة» لا توجدُ في: (ب).

(٨) نقله المؤلف عن صاحب المطالع، كما في تهذيب الأسماء واللغات (القسم الثاني ٢/ ١٣١).

قوله: «وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ» قال أهل اللُّغة[(١)]: الحُلَّة ثوبان، ولا تَكونُ ثوبًا واحدًا.

قوله: «فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ» إنَّما سَأله؛ لأنَّ عادةَ العرب وغيرهم أنْ تكونَ ثِياب المملوك دون سيِّده.

قوله ﷺ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» معناه: أنَّك في تَعْييره بأمِّه على خُلُق من أخلاق الجَاهِليّة، ولستَ جاهِلاً محضًا[(٢)].

قيل: إنَّه عيَّر الرَّجلَ بسواد أمِّه، كأنَّه قال: يا ابن السَّوداء [أو نحوه][(٣)] وقد ذكره البخاري في «كتاب الأدب»[(٤)] فقال فيه: «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ كَلامٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً، فَنِلْتُ مِنْهَا».

قوله ﷺ: «إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ» قال أهل اللُّغة: الخَوَلُ: الخَدَمُ، سمّوا بذلك؛ لأنَّهم يتخولون الأمور، أي: يُصلحونها ويَقومون بها.



فصل

في هذا الحديث أنواعٌ من العلم:

ففيه: ما ترجم له أنَّ المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يَكْفُر صاحبها بمجرّد فعلها.

وقوله: «بِارْتِكَابِهَا» احترازٌ من اعتقادها؛ لأنَّه لو اعتقد [حِلَّ][(٥)] بعضَ

(١) غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (١/ ٢٢٨).
(٢) نقله القسطلاني في الإرشاد (١/ ١٦٦).
(٣) الزيادة من: (أ).
(٤) رقم (٦٠٥٠).
(٥) الزيادة من: (أ، ب).

المحرَّمات المعلومة عن[1] دينِ الإسلامِ (ق٤٦/ب) ضرورةً كالخَمْر والزِّنا وشِبهِهما كَفَر بلا خلافٍ، إلا أنْ يكون قريبَ عهدٍ بالإسلام، أونشأ ببادية بعيدةٍ عن أهل العلم، بحيث يجوز أنْ يخفى عليه تحريمُ ذلك، فإنَّه حينئذٍ لا يَكْفر؛ لكن يُعرَّف تحريمَ ذلك.

ثمَّ إنْ اعتقد حلَّه بعد ذلك صار كافرًا، وهذا الَّذي ذكرناه من كونه لا يَكْفر بارتكاب المعاصي الكبائر، هو مذهبُ أهل السُّنة بأجمعهم، خلافًا للخوارج، فإنَّهم كفَّروه، والمعتزلةُ حكموا بتخليده في النَّار من غير تكفير.

وقال أهلُ الحقِّ: لا يخلد في النَّار من مات مُوحِّدًا، وإنْ ارتكب من الكبائر غير الشِّرك ما أرتكب، كما جاءت الأحاديث الصَّحيحة: «وإن زنا وإن سرق»[2].

واحتجَّ البخاري بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: ٤٨] وهذه الآيةُ صريحةٌ في[3] الدِّلالة لأهل الحقّ؛ لأنَّ المراد: مَن مَاتَ على الذُّنوب بلا تَوبة، ولو كان المراد مَنْ تَابَ، لمَّا كان فرقٌ بين الشِّرك وغيره. وقد تظاهرت الأدلةُ على ذلك وإجماع السَّلف عليه.

وفيه: النَّهي عن سبِّ العَبِيد وتعييرهم بوالديهم.

والحثّ على الإحسان إليهم، ويُلْحَقُ بهم مَن في معناهم من أجيرٍ وخادمٍ وضَعيفٍ، وكذا الدَّوابِ ينبغي أنْ يحسن إليها، ولا تكلّف من العمل ما لا تطيق الدَّوام عليه.

وفيه: النَّهي عن التَّرفع على المسلم، وإنْ كان عبدًا ونحوه من الضَعفة؛

---

(١) في: (أ، ب) «من» بدل: «عن».
(٢) متفق عليه، اخرجه البخاري (١٢٣٧)، ومسلم (١٥٣/ ٩٤) من حديث أبي ذر.
(٣) «في» لا توجدُ في: (ب).

لأنَّ الله تعالى قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ﴾ [الحجرات: ١٣] وقد تظاهرت دلائلُ الكتاب والسُّنة على الأمر باللُّطف بالضَعفة، وخفض الجَناح لهم، وعلى النَّهي عن احتقارهم والتَّرفع عليهم.

وفيه: أنَّه يستحب للسَّيد أنْ يُطعم عبدَه مما يأكل، ويُلبسه مما يلبس، ولا يُكلّفه من العمل ما لا يُطيق الدَّوام عليه.

وسيأتي بسطُ القول في هذا إنْ شاء الله تعالى في «كتاب العتق».

وفيه: المحافظةُ على الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر.

وفيه: غير ذلك مما سنذكره في «العتق»، إن شاء الله تعالى، والله أعلم.



قَالَ البُخَارِيُّ [رَحِمَهُ الله][(١)] :

بَابٌ

﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾[(٢)] فَسَمَّاهُمْ مُؤْمِنِيْنَ

٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ[(٣)] الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: ذَهَبْتُ لأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ. قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ. قَالَ: ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ! هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصاً عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»[(٤)] .

طرفاه: ٦٨٧٥، ٧٠٨٣ - تحفة ١١٦٥٥.

الشَّرحُ:

وقعَ في كثير من نسخ البخاري كما ذكرنا في هذين البابين، ووقع في أكثرها في الباب الأول بعد قول الله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحُجرَات: ٩] الآية وبعده حديث الأحنف، عن أبي بَكْرة، ثمَّ حديث أبي ذر السَّابق. والجميعُ حسنٌ صحيحٌ.

وأمَّا رجالُ الإسناد: فأيُّوب سبق بيانه[(٥)] .

---

(١) ما بين المعقوفين من: (أ، ب).

(٢) قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ لا يوجد في: (أ، ب).

(٣) في: (أ) «ابن» وهو خطأ.

(٤) وأخرجه مسلم (١٤/٢٨٨٨)، انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/٣٦٥، رقم ٥٨٤).

(٥) (٢/٥١٤).

وأمَّا أبو بَكْرة، فاسمه:

نُفَيْع بن الحَارِث بن كَلْدَة الثَّقفِيُّ[١] .

كني: أبا بَكرة؛ لأنَّه تَدَلَّ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حِصْن الطَّائف بِبَكْرَة[٢] .

رُوِي له عن رسول الله ﷺ مئة واثنان وثلاثون حديثًا[٣] ، (ق٤٧/أ) اتَّفقا على ثمانية، وانفرد البخاري بخمسة، ومسلمٌ بحديث[٤] .

روى عنه: ابناه عبد الرحمن ومُسلم وغيرهما من كِبَار التَّابِعين، وكان ممَّن اعتزلَ يوم الجَمل، ولم يُقاتل مع واحدٍ من الفَريقين.

توفي بالبَصْرة سنة إحدى وخمسين.

وقال خليفةُ بن خيَّاط[٥]: سنة ثنتين وخمسين.

وأمَّا الأَحْنَف، فهو:

أبو بَحْر الأَحْنَف بن قَيْس بن مُعَاوِية بن الحُصَيْن التَّمِيْمِيُّ، البَصْرِيُّ[٦] .

---

(١) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٣/ ٢٠٧)، معجم الصحابة لابن قانع (٣/ ١٤٢)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٦٨٠)، الاستيعاب (٤/ ١٥٠٣)، أسد الغابة (٥/ ٣٧٠)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ١١٢)، الإصابة (٦/ ٤٦٧).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ١٥).

(٣) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (٣٢)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٥).

(٤) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٣٦٢- ٣٦٨)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٤٠١)، الرياض المستطابة (ص: ٢٨٩).

(٥) في تاريخه (ص: ٢١٨).

(٦) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١٠١)، التعديل والتجريح (١/ ٤١٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٥٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٨٢)، تذهيب التهذيب (١/ ٢٩٠)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٨)، تهذيب التهذيب (١/ ١٩١)، تقريب التهذيب (٢٨٨)، خلاصة الخزرجي (١/ ١١٥).

قالوا واسمه: الضَّحاك. وقيل: صَخْر.

والأحنف: لقبٌ، أدركَ حياةَ النبي ﷺ ولم يَرَه.

وسمع: عُمَر، وعَليًّا، والعبَّاس بن عبد المطلب، وأبا ذَر، وابن مَسْعود وغيرهم ﷺ.

روى عنه: الحَسَن، وطَلْق بن حَبِيب، وعَمْرو[1] بن جَاوَان - بالجيم - وغيرهم.

روينا عن الحَسَن، عن الأَحْنَف، قال: بَيْنا أنا أطوفُ في زمن عثمان ﷺ أخذَ بيدي رجلٌ من بني سُلَيْم يعني: صَحابياً، فقال: ألا أُبَشِّرُكَ؟. فقلتُ: بلى. قال: تذكرُ إذ بعثني رسولُ الله ﷺ إلى قومِكَ بني سَعدٍ، فجعلتُ أعرض عليهم الإسلامَ وأدعوهم إليه، فقلتَ أنتَ: إنَّه ليَدعُو إلى خيرٍ، وما أسمعُ إلا حَسَناً، فإنّي ذكرتُ ذلك لرسولِ الله ﷺ، فقال: «اللَّهمَّ اغفر للأَحْنَف» قال الأحنفُ: فما شيءٌ عندي أرجَى من ذلك[2].

توفي الأَحْنَف سنة سبع وستين بالكوفة[3]، رحمه الله تعالى.

وأمَّا الحسن، فهو:

أبو سَعِيد الحَسَن بن أبي الحَسَن، واسم أبي الحَسَن: يَسَار الأنصاريُّ

---

(١) وقيل: عُمَر.

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٥٠) معلقًا، وفي الأوسط (٢/ ٨٧٨)، وأحمد في المسند (٣٨/ ٢٣٠، رقم ٢٣١٦١)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٣٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٢٨، رقم ٧٢٨٥)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٧١٢) كلُّهم من طريق: عليّ بن زَيْد بن جَدْعان، عن الحسن. قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/ ١٨٨): تفرد به عليّ بن زيد، وفيه ضعفٌ.

(٣) المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٣٠).

مولاهم، البَصْرِيُّ[١].

وأمُّه: خَيْرَة، مولاة أمِّ سَلَمَةَ زوجِ النبي ﷺ رضي الله عنها[٢].

وُلِد الحَسَن لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه.

قيل: إنَّ[٣] أمَّه ربَّما كانت تَغِيْبُ فيبكي، فتُعطيه أمُّ سلمة رضي الله عنها ثَدْيَها، تُعلِّله إلى أنْ تجيء أمُّه، فيُدرُّ ثديها، فيشربه، فيرون تلك الفَصَاحةَ والحِكَم[٤] من ذلك[٥].

ونشأ الحسنُ رحمه الله تعالى[٦] بوادِي القُرى، ورأى: طَلحة بن عُبَيد الله، وعائشة رضي الله عنهما، ولم يصحّ له سماعٌ منهما.

وقيل: لقيَ عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه ولم يصحّ، وحضر الدَّار، وله أربع عشرة سنة[٧].

سمع: ابنَ عُمَر، وأنسًا، وأبا بَكْرة، وجُنْدب بن عبد الله، ومَعْقِل بن يَسَار، وعبد الرحمن بن سَمُرَة، وأبا بَرْزَة، وعِمران بن حُصَيْن وآخرين من الصَّحابة رضي الله عنهم، وخلائق من التَّابعين.

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١٦٥)، التعديل والتجريح (١/ ٤٨٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٨٠)، تهذيب الكمال (٦/ ٩٥)، تذهيب التهذيب (٢/ ٢٦٨)، إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٧٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٣)، تقريب التهذيب (١٢٢٧)، خلاصة الخزرجي (١/ ٢١٠).

(٢) في: (أ) «ورضي عنها».

(٣) «إن» لا توجد في: (أ)، و«أمّه» لا توجدُ في: (ب).

(٤) في: (أ) «الحكمة».

(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٧/ ١٥٦).

(٦) في: (أ) بدون قوله: «تعالى»، وفي: (ب) «رضي الله عنه».

(٧) تهذيب الكمال (٦/ ٩٧).

روى عنه خلائقُ من التَّابعين فمن بعدهم، وهم أشهر من أنْ نذكرهم.

روينا عن السَّيد الجَليل أبي على الفُضَيْل بن عَياض رحمه الله، قال: سألتُ هِشام بن حسَّان كم أدركَ الحَسنُ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ؟ فقال: مئة وثلاثين. قلتُ: فابن سيرين؟ قال: ثلاثين[١].

و[٢] روينا عن الحسن، قال: غَزونا خُراسان ومعنا ثلاثُ مئةٍ من أصحاب رسول الله ﷺ.

روينا عن الرَّبيع بن أنس، قال: اختلفتُ إلى الحَسَن عَشر سِنين أو ما شاء الله، ما من يومٍ إلا أسمعُ فيه ما لم أسمع[٣] قبله[٤].

وروينا عن محمَّد بن سَعد في «الطَّبقات»[٥] قال: كان الحسنُ جامعًا عالمًا [عاليًا] رفيعًا فقيهًا، ثقةً مأمونًا، عابِدًا ناسكًا، كثيرَ العلم، فصيحًا، جميلاً وَسِيمًا[٦]، قدمَ مكَّةَ فأجلسوه على سريرٍ، (ق٤٧/ب) واجتمع النَّاسُ إليه فحدَّثهم، وكان فيمن أتاه: مجاهدٌ، وعطاءٌ، وطاوس، وعَمرو بن شُعيب، فقالوا: أو[٧] قال بعضهم: ما رأينا مثلَ هذا قطُّ.

قلتُ: وإجماعُ الأمَّة سَلفها وخَلفها خاصّها وغيره منعقدٌ على جلالة

---

(١) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/ ١٨٤، ترجمة: ابن سيرين).
(٢) في: (أ) بدون الواو.
(٣) في: (أ) «يسمع».
(٤) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٤٢).
(٥) (٧/ ١٥٧ - ١٥٨، ترجمة: الحسن).
(٦) في الطبقات بعد هذا زيادة: «وكان ما أسنَد من حَديثه، وروى عمّن سمعَ منه فحسن حُجَّة، وما أرسل من الحديث، فليس بحجّة».
(٧) في: (الأصل، ب) بالواو فقط، ثم كتبت بهامش الأصل: الظاهر أنه: «أو»، وكذا في: (أ).

الحَسن رحمه الله، وعِظَم قَدره، وارتفاع محلِّه علمًا ودينًا، وورعًا وزُهدًا، وصِيانةً وفصاحةً، ودعاءً إلى الخير، وغير ذلك.

توفي رحمه الله تعالى[1] سنة عشر ومئة[2]، وتوفي ابن سيربن بعده بمئة يوم.

وأمَّا يُونس الرَّاوي عن الحَسن، فهو:

أبو عبد الله[3] يُونس بن عُبَيد بن دِيْنَار [العَبْدِيُّ][4] مولاهم، البَصْريُّ، التَّابعيُّ[5].

رأى أنسَ بن مالك ﵁، وسمع: الحَسَن، وابنَ سِيْرين، وثابتًا البُنَانِيّ، وآخرين من كِبار التَّابعين.

روى عنه الأئمة[6] الأعلام، منهم: الثَّوريُّ، وشُعبةُ، والحمَّادان، ومُعْتَمر بن سُلَيمان، ووُهَيْب وآخرون.

واتَّفقوا على جلالته، وعِظَم محلِّه ومنزلته.

قال سَعيدُ بن عَامرٍ: ما رأيتُ رجلاً قطُّ أفضلَ من يُونس، وأهل البَصْرة على ذا[7].

وأقوالُ العلماء في وصفه بحُسْن الحِفْظ، وعِظَم الفَضْل، مَشهورةٌ.

---

(١) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٢) تهذيب الكمال (٦/ ١٢٦).
(٣) ويقال: أبو عُبيد.
(٤) في الأصل: «العَقَديّ» والتصويب من: (أ، ب) والمصادر.
(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٨١٧)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢٤٢)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٨٤)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٥١٧)، تذهيب التهذيب (١٠/ ١٦٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٤٢)، تقريب التهذيب (٧٩٠٩)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٩٣).
(٦) «الأئمة» لا توجدُ في: (ب).
(٧) تذكرة الحفّاظ (١/ ١٤٥)، وفي: (ب) «ذلك».

توفي رحمه الله تعالى[(١)] سنة تسع وثلاثين ومئة[(٢)].

وأمَّا حَمَّاد بن زَيْد، فهو:

الإمامُ الزَّاهرُ[(٣)]، والعلمُ الطَّاهرُ، أبو إسماعيل حَمَّاد بن زَيْد بن دِرْهَم الأَزْدِيُّ، البَصْرِيُّ[(٤)] مولى جَرِيْر بن حَازِم.

سمع خلائقَ من التَّابعين، منهم: ثابتُ البُنَانِيُّ، وابنُ سِيرين[(٥)]، وعَبد العَزِيز بن صُهَيْب، وعَمْرو بن دِيْنَار، وأبو جَمْرَة الضُّبَعِيّ، وأبو حَازِم سَلَمَة، وأيُّوب، ويُونُس بن عُبَيْد، وهِشَام بن عُرْوَة، ويَحْيَى الأَنْصَارِيّ، وآخرون من التَّابعين وخلائقَ من غيرهم.

روى عنه الأئمة والأعلام من الكِبَار، وحُفَّاظ الإسلام، منهم: السُّفيانان[(٦)]، وابن المُبَارك، وابن مَهْدي، والقَطَّان، ووَكِيْع، ويَزِيْد بن هَارُون، وعَفّان، وأبو نُعَيم[(٧)]، وسُلَيمان بن حَرْب، وخلائق.

---

(١) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

(٢) كذا أرّخه خليفة في طبقاته (ص: ٢١٨)، وفهد بن حيان كما في طبقات ابن سعد (٧/ ٢٦٠)، ومحمّد بن المثنى كما في التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٤٠٢).

(٣) في: (أ) «الزَّاهد» بالدال المهملة، بدل الراء المهملة آخرها. ومن قوله: «فهو الإمام الزاهر» إلى قوله: «إسماعيل» سقط من: (ب).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١٩٩)، التعديل والتجريح (١/ ٥٢١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٠٢)، تهذيب الكمال (٧/ ٢٣٩)، تذهيب التهذيب (٣/ ٩)، إكمال تهذيب الكمال (٤/ ١٣٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٩)، تقريب التهذيب (١٤٩٨)، خلاصة الخزرجي (١/ ٢٥١).

(٥) هو: أنس بن سيرين.

(٦) أمّا سفيان الثّوري، فهو أكبر منه، وأما ابن عيينة، فهو: من أقرانه.

(٧) لم يذكره المزّي في تهذيبه (٧/ ١٤٤) في تلاميذ حماد بن زيد، وذكره في (٢٣/ ١٩٨) في شيوخ حماد بن زيد.

قال ابنُ مهدي[(١)]: أئمةُ النَّاسِ في زمانهم أربعةٌ: الثَّوريُّ بالكُوفة، ومالكٌ بالحِجاز، والأوزاعيُّ بالشَّام، وحمَّاد بن زيد بالبَصرة[(٢)].

وقال عُبَيْد الله بن الحَسَن: إنَّما هُما الحمَّادان، فإذا طلبتُم العلمَ فاطلبوهُ من الحمَّادين[(٣)].

وقال ابن مَعِين: ليس أحدٌ أثبت [في أيُّوب] من حمَّاد بن زَيْد[(٤)].

وقال يحيى بن يحيى: ما رأيتُ أحداً من الشُّيوخ أحفظ من حمَّاد بن زَيْد[(٥)].

وإجماعُ الأئمةِ والحُفَّاظِ من أهل عَصره فمن بعدهم منعقدٌ على جلالته، وعِظَم علمِه، وحفظِه وإتقانِه وإمامتِه.

قال ابنُ سعدٍ: وُلِد حمَّادُ بن زَيْد سنة ثمان وتسعين، وتوفي في شهر رمضان سنة تسع وسبعين، [وهو] ابن إحدى وثمانين[(٦)].

قال الخطيبُ: حدَّث عن حمَّاد بن زَيد: إبراهيمُ بن أبي عَبْلَة[(٧)]، والهَيْثَم ابن سَهْل[(٨)] وبين وفاتيهما مئة وثمان سنين وأكثر[(٩)].

---

(١) في: (أ) «قال المهدي».
(٢) رواه ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٧٦- ١٧٧).
(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ١٣٨).
(٤) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ١٣٩).
(٥) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ١٣٨).
(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٨٦).
(٧) توفي سنة (١٥٢هـ) كما في التقريب (٢١٤).
(٨) قال الذهبي في تاريخه (٦/ ٤٤٤): عاش إلى سنة نيّف وستين.
(٩) السابق واللاحق (ص: ١٧٧). ولفظ الخطيب: «أو أكثر» بدل الواو.

وحدَّث عنه الثَّوريُّ وبين وفاته ووفاة الهَيْثَم مئة سنة أو أكثر[١]، رحمه الله تعالى[٢].

وأمَّا شيخ البخاريِّ، فهو:

أبُو بَكْر، ويقال: أبو محمَّد، عبد الرحمن بن المُبَارك بن عبد الله البَصْرِيُّ[٣].

سمِع جماعاتٍ، منهم: الصَّعْق بن حَزَن، وفُضَيْل بن سُلَيْمان النُّمَيْريّ، وخَالِد الوَاسِطيّ، ووُهَيب، وحمَّاد[٤]، وعَبْد الوارث، وآخرون.

روى عنه جماعةٌ من الأعلامِ وحُفَّاظ الإسلام، منهم: البُخاريُّ، وأبو زُرْعة، وأبو حَاتِمٍ، وأبو داود السِّجستانيّ، وغيرهم.

توفي سنة ثمان، وقيل: عشرين[٥]، وقيل: تسع وعشرين ومئتين[٦]، (ق٤٨/أ) رحمه الله تعالى[٧].

❁❁❁❁❁

(١) السابق واللاحق (ص: ١٧٩).
(٢) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٣) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٥٥)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٦٦)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٩٣)، تهذيب الكمال (١٧/ ٣٨٢)، تذهيب التهذيب (٦/ ٤٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٦٣)، تقريب التهذيب (٣٩٩٦)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٥١).
(٤) هو ابن زيد.
(٥) قوله: «وقيل: عشرين» لا يوجدُ في: (ب).
(٦) المعجم المشتمل (ص: ١٦٩، رقم ٥٤١).
(٧) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».



في هذا الإسنادِ لطيفتان:

إحداهما: أنَّ رجالَه كلّهم بَصْرِيُّون.

والثَّانية: أنَّ فيه ثلاثةُ تابعيين يروى بعضهم عن بعض، وهم: الأحنف، والحسن، وأيُّوب مع يُونس(١).



قول الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحُجرات: ٩] إلى آخر الآية، هذه الآية الكريمة عُمْدة أصحابنا وغيرهم من العُلماء في قِتَال أهل البَغْي، وسيأتي بسطُ الكلام فيها وأحكام البُغَاةِ واضحةً في بابه، حيث ذكره البخاري رحمه الله تعالى(٢)، إن شاء الله تعالى.

قال أهل اللُّغة: الطَّائفةُ: القطعةُ من الشَّيء(٣).

والمراد بالطَّائفتين هنا: الفرقتان من المسلمين، وقد تُطلق الطَّائفةُ على الواحد، هذا قولُ الجَمهور من أهل اللُّغة وغيرهم.

وقال الزَّجاجُ: الَّذي عندي أنَّ أقلَّ الطائفة اثنان(٤).

وقد حَمَل الشافعيُّ وغيره من العُلماء رحمهم الله تعالى(٥): الطائفةَ في

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٦١).
(٢) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٣) الصحاح (٤/ ١٣٩٧، باب الفاء، فصل الطاء).
(٤) معاني القرآن (٤/ ٢٨- ٢٩).
(٥) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

مواضعَ من القرآن على أوجهٍ مختلفةٍ بحسب المواطن، فقالوا:

الطائفة في قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢] قال: الطائفةُ واحدٌ فأكثر، واحتجَّ به في قبول خبر الواحد.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢] الطَّائفة: أربعةٌ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] إلى آخرها. الطائفة هنا: ثلاثة.

وإنما فرَّقوا بين هذه المواضع بحسب القرائن.

أما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ فحملوه على الواحد؛ لأنَّ الإنذارَ يحصلُ به. وفي آية الزِّنا حُمِل على أربعة؛ لأنَّها البيِّنة فيه. وفي صلاة الخوف حُمِل على ثلاثة لقوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَآئِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] فذكرهم بضمير الجمع، وأقلّه ثلاثة على المذهب المختار، وقول جمهور أهل اللُّغة والفقه والأصول.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى في آية الإنذار: ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢] وهذه ضمائر جُموع.

فالجواب: أنَّ الجمعَ عائدٌ إلى الطَّوائف التي تجتمع من الفرق.

فهذا مختصر ما يتعلق بالطَّائفة أشرتُ إليه؛ لكثرة الحاجةِ الحاملةِ عليه، وقد أوضحتُه مبسوطًا بنقل أقوال اللُّغويين والفُقهاء في كتاب «تهذيب الأسماء واللغات»[1]، والله أعلم.

---

(١) (القسم الثاني ٢/ ١٨٩).

فصل

قوله: «لأ نصر هذا الرَّجل»[١] يعني: عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

فصل

مقصودُ البخاري رحمه الله تعالى[٢] بهذا الباب وذكر الآية والحديث: أنَّ مرتكب المعصية لا يَكْفُر، ولا يَخْرج بذلك عن اسم الإيمان والإسلام، وهذا مذهبُ أهل السُّنة[٣] كما سبق.

فإن قيل: إنما سَمَّاهما الله تعالى في الآية مؤمنين، وسَمَّاهما النبيُّ ﷺ في الحديث مُسْلِمين حال الالتقاء، لا في حال القِتال وبعده.

فالجواب: أنَّ الدِّلالة من الآية ظاهرةٌ، فإنَّ قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحُجرَات: ١٠] سَمَّاهما أخوين بعد القِتال وأمر بالإصلاح بينهما؛ ولأنَّهما عاصيان قبل القِتال، وهو من حين سعيا[٤] إليه وقصداه. والحديث محمولٌ على معنى الآية.

وحديثُ عبادة بن الصامت رضي الله عنه السَّابق صريحٌ في الدِّلالة، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ومن أصاب من ذلك شيئا ثمّ ستره الله، فهو

---

(١) عند المؤلف في الفتن برقم (٧٠٨٣) بلفظ: «أريد نصرة ابن عمّ رسول الله ﷺ». وفي رواية مسلم (١٤/٢٨٨٨): «أريد نصر ابن عمّ رسول الله ﷺ، يعني: عليًّا»، وكذا زاد الإسماعيلي في روايته: «يعني: عليًّا».
(٢) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٣) في: (ب) «مذهب السنة والجماعة».
(٤) في: (ب) «سعى».

إلى الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه»[1] (ق٤٨/ب) والأحاديث بنحو هذا كثيرةٌ في الصَّحيح، معروفة مع آياتٍ من القرآن العزيز.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» معناه: يستحقّان النَّار وأمرهما إلى الله تعالى، كما صرَّح به في حديث عبادة ﷺ: «فإن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه» فإنْ[2] شاء عاقبهما، ثمَّ أخرجهما من النَّار فأدخلهما الجنَّة، كما ثبتَ في حديث أبي سعيد[3] ﷺ[4] وغيره: في العُصاة الَّذين يخرجون من النَّار، فينبتون كما تنبت الحبَّة في جانب السَّيل، ونظيرُ هذا الحديث في المعنى قوله تعالى: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النِّسَاء: ٩٣] معناه: هذا جزاؤه، وليس بلازمٍ أنْ يجازي، والله أعلم.

وسنبسطُ الكلامَ في شرح هذا الحديث في «كتاب الفتن» إن شاء الله تعالى، حيث ذكره البخاري رحمه الله تعالى[5]، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٨)، ومسلم (٤١/١٧٠٩).
(٢) في: (أ) «وإن».
(٣) في: (ب) «أبي حُريث».
(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري (٢٢)، ومسلم (٢٩٩/١٨٢).
(٥) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٢٣- بَابٌ: ظُلْمٌ دُوْنَ ظُلْمٍ

٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. وَ[١] حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ أَبُوْ مُحَمَّدٍ العَسْكَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣][٢].

أطرافه: ٣٣٦٠، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٤٦٢٩، ٤٧٧٦، ٦٩١٨، ٦٩٣٧ - تحفة ٩٤٢٠

الشَّرحُ:

أمَّا شُعْبة، فسبق ذكره[٣].

وأمَّا عبد الله، فهو:

أبو عبد الرَّحمن عَبْد الله بن مَسْعُود بن غَافِل - بالغَيْن المُعْجَمة، والفَاء - ابن حَبِيْب بن شَمْخ بن مَخْزُوم، ويقال: [ابن] شَمْخ بن فَار - بالفَاء - ابن مَخْزُوم بن صَاهِلَة بن كَاهِل بن الحَارِث بن تَمِيْم بن سَعْد بن هُذَيْل بن مُدْرِكَة

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٦٣): هو في الروايات المصحّحة بواو العطف، وفي بعض النسخ قبلها صورة (ح)، فإن كانت من أصل التصنيف، فهي مهملة ماخوذة من التحويل على المختار، وإن كانت مزيدة من بعض الرواة، فيحتملُ أن تكون مهملة كذلك، أو معجمة مأخوذة من البخاري، لأنها رمزه، أي: قال البخاري.

(٢) ورواه مسلم (١٩٧/ ١٢٤). انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ٢٠٩، رقم ٢٢٥).

(٣) (٢/ ٤٨٤).

ابن إِلْيَاس بن مُضَر الهُذَلِيُّ، الكُوْفِيُّ، السيِّد الجَلِيل[١] .

أسلمَ بمكَّة قديمًا، وهاجرَ إلى الحَبَشة، ثمَّ إلى المدينة، وشَهِد بدراً والمشاهدَ كلَّها مع رسول الله ﷺ، وكانَ كثيرَ الدُّخول على رسول الله ﷺ[٢].

رُوِي له عن رسول الله ﷺ ثمان مئة حديث وثمانية وأربعون[٣]، اتَّفقا منها على أربعة وستِّين، وانفرد البُخاري بأحد وعشرين، ومسلمٌ بخمسة وثلاثين[٤].

روى عنه جماعة من الصَّحابة ﵃، منهم: أنسٌ، وأبو رَافِع، وأبو مُوسى، وعَمْرو بن حُرَيْث وغيرهم، وخلائقَ من كِبار التَّابعين مشهورون.

ومناقبُه وجلالته وعِظَم منزلته، وكثرةُ فقهه أشهرُ من أنْ تُذكر.

استوطنَ الكُوفةَ، وتوفي بها سنة ثنتين وثلاثين[٥]، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين[٦]، وقال جماعة: بل توفي بالمدينة، ودفن بالبَقِيع، وهو ابن بِضْع وستين سنة[٧] .

---

(١) ترجمته في: الآحاد والمثاني (١/ ١٨٦)، معجم الصحابة، للبغوي (٣/ ٤٥٨)، معجم الصحابة، لابن قانع (٢/ ٦٢)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٤/ ١٧٦٥)، الاستيعاب (٣/ ٩٨٧)، أسد الغابة (٣/ ٣٩٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٣٤)، الإصابة (٤/ ٢٢٣).

(٢) تهذيب الكمال (١٦/ ١٢٢ - ١٢٣).

(٣) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (٨)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٣).
تنبيه: في سير أعلام النبلاء (١/ ٤٦٢): وله عند بقي بالمكرر ثماني مئة وأربعون حديثًا، بدون (ثمانية)، وهو يخالف ما في مقدمة بقي بن مخلد، وتلقيح فهوم أهل الأثر.

(٤) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٢٠٩ - ٢٥١)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٥)، سير أعلام النبلاء (١/ ٤٦٢)، والرياض المستطابة (ص: ١٩٠). تنبيه: في تلقيح فهوم أهل الأثر (ثلاثون) بدل: (ستون) وهو خطأ.

(٥) كذا أرّخه أبو نُعيم وابن سعد، كما في تهذيب الكمال (١٦/ ١٢٦).

(٦) كذا أرّخه هارون بن حاتم، ويحيى بن بُكير، كما في تاريخ بغداد (١/ ١٥٠).

(٧) في: (أ، ب) زيادة: «﵁».

وأمَّا عَلْقَمَة، فهو:

أبو شِبْل عَلْقَمة بن قَيْس بن عبد الله بن مَالِك بن عَلْقَمة بن سَلامان - بفتح السِّين المُهْملة - ابن كُهَيْل[1] بن بَكْر بن عَوْف[2] بن النَّخَع النَّخَعِيُّ، الكُوْفيُّ[3].

عمّ الأسود، وعبد الرَّحمن ابني يَزِيْد بن قَيْسٍ، خالَيْ إبراهيم النَّخَعِيّ[4].

سمعَ عَلْقمةُ رحمه الله تعالى[5] خلائق من كِبار الصَّحابة ﷺ، منهم: عُمَر ابن الخَطَّاب، وعُثْمان، وعليٌّ، وابن مَسْعود، وسَلْمان الفَارِسيّ، وخبَّاب، وأبو الدّرداء، وأبو مَسْعود، وأبو مُوسى، وحُذَيْفَة، وعَائِشة ﷺ.

روى عنه خلائق من كِبَار التَّابعين، منهم: أبو وائِل، والشَّعْبيُّ، والنَّخَعِيُّ، وابن سِيْرِين، وخلائق من التّابعين وغيرهم.

واتَّفق العلماءُ من الطَّوائف على جلالته، وعِظَم محلّه وإمامته، وكثرةِ عُلومه، وكمالِ منزلته.

قال إبراهيمُ النَّخعيُّ: كان عَلْقَمةُ يَشْبَهُ بعبد الله بن مَسْعود رضي الله عنه[6].

و[7] قال أبو إسحاق السَّبِيعيُّ (٤٩/أ) الإمامُ التابعيُّ: كان عَلْقَمةُ من

---

(١) ويقال: ابن كَهْل.

(٢) ويقال: ابن المنتشر.

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٧٥)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠١٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٩٠)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٠٠)، تذهيب التهذيب (٦/ ٤١٢)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٢٧١)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٧٦)، تقريب التهذيب (٤٦٨١)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٤١).

(٤) تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٠١).

(٥) قوله: «تعالى» لا يوجد في: (أ).

(٦) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٤٠٥).

(٧) في: (ب) بدون الواو.

الرَّبانِيِّين[(١)] .

وقال أبو سَعْد السَّمْعانيُّ: كان عَلْقَمةُ أكبرَ أصحاب ابن مَسْعود ﷺ، وكان أشبههم هَدْيًا ودَلًّا بِهِ[(٢)] .

وأقوالُ العُلَماء بنحو هذا فيه مَشْهُورةٌ.

توفي ﷺ سنة اثنتين وستين من الهِجْرة، هذا قولُ الجَمْهُور[(٣)] .

وقال ابن نُمَير: سنة اثنتين وسبعين[(٤)] .

وأمَّا إِبْراهِيْم، فهو إمامُ أهل الكُوْفَة:

أبو عِمْران إبراهيم بن يَزِيْد بن قَيْس بن الأسود بن عَمْرو بن رَبِيْعة بن ذُهْل بن سَعْد بن مَالِك بن النَّخَع النَّخَعِيُّ، الكُوْفيُّ[(٥)] .

التَّابِعِيُّ، المجمعُ على إمامته وجَلالته، وارتفاعِ مَنْزلته، وتَقَعْدُده[(٦)] في العُلوم، وصَلاحه ووَرَعه، ونَزاهَته.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٤٠٥)، ورواه أبو إسحاق كما في الطبقات الكبرى (٦/ ٩١)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٥٥٦)، وأبو السَّفر كما في الطبقات الكبرى (٦/ ٩١)، وتاريخ أبي زرعة (٦٥٠)، كلاهما: عن مُرَّة الهمدَاني عنه.

(٢) الأنساب (٥/ ٤٧٣، باب النون والخاء).

(٣) قاله أبو الحسن المدائني، ويحيى بن بُكير، وابن مَعِين، وأبو عُبيد، ومحمد بن سعد، والغلابيّ، والفلاس. كما في تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٠٧).

(٤) وكذا أرّخه أبو نُعيم، وأبوبكر بن أبي شيبة، والحسن محمد اليشكري، ومحمد بن الحضرمي، كما في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٠٠).

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٦٠)، التعديل والتجريح (١/ ٣٥٧)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣)، تذهيب التهذيب (١/ ٢٧٩)، إكمال تهذيب الكمال (١/ ٣١٣)، تهذيب التهذيب (١/ ١٧٨)، تقريب التهذيب (٢٧٠)، خلاصة الخزرجي (١/ ٥٩).

(٦) في: (ب) «بتعدده».

دخل على عائشة رضي الله عنها، ولم يثبت له منها سَماعٌ[١].

وهو: ابن أخت الأسود، وعبد الرحمن ابني يَزِيْد بن قَيْس.

أمُّه: مُلَيكة بنت يَزِيد بن قَيس.

سمعَ: عَلْقَمة، و[خالَيْه][٢] وخلائق من كِبَار التَّابعين.

[روى عنه جماعاتٍ من التَّابعين][٣] منهم: الشَّعْبيُّ[٤]، والأَعْمَش، والحَكَم، وحَبِيْب بن أبي ثَابِت[٥]، وآخرون.

روينا عن الشَّعبي رحمه الله تعالى[٦] أنَّه قال: حين تُوفي إبراهيم النَّخَعِيّ: ما ترك أحدًا أعلم منه، أو أفقه منه.

قلتُ: ولا الحسن، ولا ابن سِيرين.

قال: ولا الحسن، ولا ابن سِيرين، ولا من أهل البَصرة، ولا من أهل

---

(١) روى عباس الدوري في تاريخه (٢/ ١٦) عن يحيى بن مَعِين أنّه قال: أدخل على عائشة، أظنُّ يحيى قال: وهو صبيٌّ.

(٢) في: (الأصل) «خالتَه»، وهو خطأ، والتصويب من: (أ، ب).

(٣) ما بين المعقوفين من: (أ، ب) ولا يوجد في الأصل.

(٤) لم يذكره المزي في تهذيبه (٢/ ٢٣٦) في تلاميذه، ولا ذكره في ترجمة الشَّعبيّ (١٤/ ٢٩) من شيوخه.
تنبيه: في: (أ) «السَّبِيعِيُّ» وهو عمرو بن عبدالله، وهو خطأ، لأنه لم يذكره المزي في ترجمة السَّبِيعيّ في تهذيبه (٢٢/ ١٠٣) من شيوخه.
ونقل الحافظ مغلطاي في إكماله (١/ ٣٢١) من تاريخ ابن أبي خيثمة الكبير، أنه قال: روى عن إبراهيم النخعي:... وعامر الشعبي...
قلتُ: لعله «الثَّعْلَبِيُّ» وهو عبد الأعلى بن عامر، ترجمته في تهذيب الكمال (١٦/ ٣٥٣) وقد يكون الخطأ من الناسخ، فقرأه أحدهما: «الشَّعْبيُّ»، والآخر: «السَّبِيْعِيُّ» ويكون الصواب: «الثَّعْلَبِيُّ».

(٥) لم يذكره المزي في تهذيبه (٢/ ٢٣٦) في تلاميذه، ولا ذكره في ترجمة: حبيب بن أبي ثابت (٥/ ٣٥٩) في شيوخه.

(٦) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

الكُوفة، ولا من أهل الحِجاز[١] .

وفي روايةٍ: ولا بالشَّام[٢] .

وروينا عن الأعمش، قال: كان إبراهيمُ صيرفيَّ الحديثِ[٣] .

وقال أحمد بن عبد الله: كان النَّخَعيُّ مُفتى أهل الكُوفة هو والشَّعبيّ في زمنهما، وكان رجلاً صالحاً [وفقيهًا] مُتَوقيًا، قَليل التَّكلف[٤] .

توفي سنة ستٍ وتسعينَ[٥]، وهو ابن تسعٍ وأربعينَ سنةً[٦] .

وأمَّا سُليمان الرَّاويُّ، عن إبراهيم، فهو:

الإمامُ الجَلِيل أبو محمَّد سُلَيْمان بن مِهْرَان الأَسَدِيُّ، الكَاهِلِيُّ، الكُوْفيُّ، التَّابِعِيُّ، الأَعْمَشُ[٧] مولى بني كَاهِلٍ، وكَاهِلٌ هو ابنُ أسدِ بن خُزَيْمة.

رأى: أنسَ بن مالكٍ رضي الله عنه، قيل: وأبا بَكْرَةَ رضي الله عنه[٨] .

(١) قوله: «ولا من أهل الحجاز» لا يوجدُ في: (ب).

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٨).

(٣) رواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٠٧).

(٤) ترتيب الثقات للعجلي (ص: ٥٦). والزيادة من الثقات.

(٥) كذا أرَّخه أبو نُعيم كما في التاريخ الأوسط للبخاري (٢/ ١١٠٠).

(٦) في: (أ، ب) «رحمه الله»، بدل: «سنة».

(٧) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣١١)، التعديل والتجريح (٣/ ١١١٦)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٧٩)، تهذيب الكمال (١٢/ ٧٧)، تذهيب التهذيب (٤/ ١٧١)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٩٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢)، تقريب التهذيب (٢٦١٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤١٩).

(٨) تهذيب الكمال (١٢/ ٧٧) وفي هامشه: «في حاشية نسخة ابن المُهندس تعليق لأحدهم نصّه: «هكذا قال، وهو وهمٌ، فإنَّ أبا بكرة توفي سنة إحدى أو اثنتين وخمسين قبل مولد الأعمش بسنين». وفي حاشية نسخة التبريزيّ عبارة نقلها الناسخُ من نسخة المؤلف نصُّها: «أبو بكرة مات قبل أن يُولد الأعمش». وهذا يدلُّ على أن المؤلف استدركَ هذا الأمر بأخرة، فنقله ناسخُ نسخة التبريزيّ التي لعلها آخر نسخة نسخت في عهد المؤلف.

وروى عن ابن أبي أَوْفى ﷺ، ولم يَثبُت له سَماعٌ من واحدٍ منهما.

سمعَ خلائقَ من كِبَار التَّابِعينَ مَشْهُورون، وروى عنه خلائق من التَّابعين[١] فمن بعدهم، فمن التَّابعين: السَّبِيعِيُّ، وسُلَيْمان التَّيْميُّ[٢]، والحَكَم، وآخرونَ مشهورونَ.

واتَّفقوا على جلالته، وصِيَانته، ووَرَعه، ودِيَانَتِه، وعِظَم فَهْمِه وحدِيثه وإمامَته وغير ذلك من الأحوال الجَمِيْلة، وأقوالهم بوصفه بذلك مشهورةٌ.

روينا عن يحيى القطَّان، قال: كان الأعمشُ من النُّساك، وكان مُحافظًا على الصفِّ الأول، وكان علَّامةُ الإسلامِ[٣].

روينا عن عِيسى بن يُوْنس، قال: لم نرَ نحنُ ولا القَرْن الَّذي قَبْلنا مثلَ الأَعْمَش، وما رأيتُ الأغنياءَ والسَّلاطين عند أحدٍ أحقر منهم عند الأعمش مع فَقْره وحاجتِه[٤].

وقال وكيعٌ: مَكَثَ الأعمشُ قريبًا من سبعين سنة، لم تَفُتْه التَّكبيرةُ يعني: في صلاة الجَمَاعة[٥].

توفي سنة ثمان وأربعين ومئة في شهر ربيع الأول[٦]، ووُلِد سنة ستين، رحمه الله تعالى[٧].

---

(١) قوله: «مشهورون، وروى عنه خلائق من التَّابعين» سقط من: (ب).

(٢) هو: ابن طَرْخَان، وهو من أقرانه، لم يذكره المزِّيُّ في تهذيبه (١٢/ ٧٦) في تلاميذ الأعمش، وذكره في ترجمة سليمان بن طَرْخان (١٢/ ٦) في شيوخه.

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (٩/ ٨).

(٤) رواه الخطيب في تاريخه في الموضع السابق.

(٥) رواه أبو نُعيم في الحلية (٥/ ٤٩).

(٦) كذا أرّخه وكيعٌ، وأبو نُعيم، ومحمد بن عبد الله بن نُمير، والعجليّ، كما في تهذيب الكمال (١٢/ ٩٠).

(٧) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

وأمَّا محمَّد بن جَعْفر، فهو:

أبو عبد الله محمَّد بن جَعْفر الهُذَليُّ مولاهم، البَصْريُّ، المعروف بغُنْدَر[(١)].

سمعَ: ابنَ جُرَيجٍ، وخلائقَ من الكِبَار، منهم: شُعْبَة، وجالسَهُ نحوَ عشرين سنةً، وكان شُعْبةُ زوجَ أمِّه.

روى عنه خلائق من الأعلام، وحُفَّاظ الإسلام، منهم: أَحْمدُ بن حَنْبل، وابن المَدِينيّ، وابنُ مَعِين، وابنا أبي شَيْبَة، وخلائق.

قال ابن مَعِين: كان محمَّد بن جَعْفر منذ خمسين سنةً يَصومُ يومًا ويُفْطر يومًا، وأراد بعضُهم أنْ يُخْطِئَه فلم يَقْدِر عليه[(٢)].

وقال عبد الرَّحمن بن مَهْدي: كنَّا نستفيدُ من كُتب غُنْدَر (ق٤٩/ب) في حياة شُعْبة[(٣)].

قال: وهو أثبتُ في شُعْبة مِنِّي[(٤)].

[و][(٥)] قال ابن المُبارك: إذا اختلفَ النَّاسُ في حديث شُعْبة، فكتاب غُنْدرٍ الحَكَمُ بينهم[(٦)].

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٤١)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٢٣)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ١٨١)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٥)، تذهيب التهذيب (٨/ ٦٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٩٦)، تقريب التهذيب (٥٧٨٧)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٣٨٨).

(٢) تهذيب الكمال (٢٥/ ٧) وزاد: وكأنه يريد بذلك ثَبْتَه.

(٣) رواه البخاري في التاريخ الأوسط (٤/ ٨٤٥).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١).

(٥) الزيادة من: (أ، ب).

(٦) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١).

وروينا في سبب تسميته غُنْدَرًا: أنَّ ابنَ جُرَيْجٍ قدمَ البصرةَ، فاجتمع النَّاسُ عَليه، فحدَّث بحديثٍ عن الحَسَن، وأنْكره[١] النَّاسُ عليه، وكان غُنْدَرٌ يُكْثِر الشَّغب عليه، فقال: «اسْكُت يا غُنْدَرُ»، وأهلُ الحِجَاز يُسمُّون المُشَغِّبَ: غُنْدَرًا[٢].

وغُنْدَر - بفتح الدَّال -[٣].

وحكى الجَوهريُّ في «صِحَاحِه»[٤] ضمَّها، والمشهورُ: الفتحُ.

توفي في ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين ومئة، قاله أبو داود[٥].

وقال ابن سَعْد[٦] :سنة أربع و[تِسعين ومئة]، رحمه الله تعالى.

وأمَّا أبو الوَلِيْد، فهو:

هِشَام بن عَبْد المَلِك الطَّيالِسِيُّ، البَاهِلِيُّ، البَصْريُّ، مولى بَاهِلة[٧].

سمعَ: جَرِيْر بن حَازِمٍ، وشُعْبَة، والحَمَّادَيْن وخلائقَ من الكِبَار.

---

(١) في: (أ، ب) «فأنكره» بالفاء.

(٢) رواه الخطيب في الجامع (٢/ ٧٥).

(٣) كذا ضبطه السمعاني في الأنساب (٤/ ٣١٤) بضم الغين المعجمة، وسكون النون، وفتح الدال والرّاء المُهملتين.

(٤) (٢/ ٧٦٧) ونصه: وغُنْدَرُ: اسمُ رجلٍ. مضبوطًا هكذا بفتح الدال المهملة، فلا أدري هل الضبطُ من المحقق؟. قوله: «في صحاحه» سقط من: (ب).

(٥) تهذيب الكمال (٢٥/ ٩)، وكذا أرَّخه ابن حبان في ثقاته (٩/ ٥٠).

(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٩٦). في: (الأصل، أ) «أربع ومئتين»، وفي: (ب) «أربع وثمانين» وكلاهما خطأ، والتصويب من: الطبقات. وكذا نقله على الصواب في المصادر الأخرى.

(٧) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٧٣)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٧٢)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٤٨)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٢٦)، تذهيب التهذيب (٩/ ٢٩٢)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ١٤٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٥)، تقريب التهذيب (٧٣٠١)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١١٥).

روى عنه جماعاتٌ من الأئمة والحفَّاظ، منهم: إِسْحاق ابن راهَوَيه، ومحمَّد بن يحيى، ومحمَّد بن المُثنَّى، وابن بَشَّارٍ، والبُخاريُّ، وأبو زُرْعة، وأبو حَاتمٍ، وخلائق.

واتَّفقوا على وَصْفه بالجَلالة، والعِلْم والفَضْل.

قال أبو حَاتمٍ: هو إمامٌ فقيهٌ عاقلٌ، ثقةٌ حافظٌ[١].

وقال أبو زُرْعَة: كان إمامًا في زَمَانه، جَليلاً عند النَّاس[٢].

وقال أحمد بن عبد الله: هو بَصريٌّ ثبتٌ في الحديث، روى عن سبعين امرأة، كانتِ الرِّحلةُ بعد أبي داود إليه[٣].

توفي سنة سبع وعشرين ومئتين[٤]، رحمه الله تعالى[٥].

وأمَّا أبو محمَّد بِشْر بن خَالدٍ العَسْكَريُّ، فيُعْرَفُ بالفَرائِضيِّ[٦].

روى عن جماعاتٍ[٧] من الحُفَّاظ.

روى عنه الأئمة: البُخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ، وابن خُزَيْمة.

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٦٦).

(٢) ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ٦٦).

(٣) ترتيب الثقات للعجلي (ص: ٤٥٨).

(٤) كذا أرَّخه محمد بن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٣٠٠)، والبخاري في التاريخ الأوسط (٤/ ١٠١٠).

(٥) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

(٦) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١٠٩)، التعديل والتجريح (١/ ٤٢٠)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٥٢)، تهذيب الكمال (٤/ ١١٧)، تذهيب التهذيب (٢/ ٢٦)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٩٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٤٨)، تقريب التهذيب (٦٨٤)، خلاصة الخزرجي (١/ ١٢٦).

(٧) في: (ب) «جماعة».

توفي سنة ثلاث وخمسين ومئتين[١]، رحمه الله تعالى[٢].



فصل

في هذا الإسناد ثلاثةُ تابعيُّون كوفيُّون، بعضهم عن بعض: الأعمش، وإبراهيم، وعَلْقمة[٣]، رحمهم الله تعالى[٤].



فصل

قول الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ﴾ [الأنعام: ٨٢] أي: لم يخلطوا[٥].

واعلم: أنَّ البخاري روى هذا الحديثَ هنا، وفي «كتاب التَّفسير»[٦] هكذا. ورواه مسلم في «صحيحه»[٧] فقال فيه: «قالوا: أيُّنا لم[٨] يظلم نفسه، فقال ﷺ: ليس هو كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

فهاتان الروايتان تُفسِّر إحداهما الأخرى، ومعناه: أنَّه لما شقَّ عليهم ذلك[٩] أنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، فقال

---

(١) كذا أرَّخه إبراهيم الكندي كما في تهذيب الكمال (٤/١١٨).

(٢) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

(٣) المنهاج (٢/١٤٣) وزاد: وقلَّ اجتماع مثل هذا الذي اجتمع في هذا الإسناد.

(٤) في: (أ) بدون قوله: «رحمهم الله تعالى».

(٥) كشف المشكل (١/٢٦٦) وزاد: يقال: لَبستُ بفتح الباء، ألبِسُ بكسرها: إذا خلَطت، ولبِستُ بكسر الباء، ألبَسُ بفتحها: من لبس الثوب.

(٦) برقم (٤٦٢٩).

(٧) رقم (١٩٧/١٢٤).

(٨) لفظ مسلم: «لا يظلم».

(٩) في: (أ، ب) «ذلك عليهم».

رسول الله ﷺ بعد ذلك: ليس ذلك الظنُّ الَّذي وقع لكم كما تظنُّون، إنما المرادُ بالظُّلم كما قال لقمان لابنه.

قال الخطَّابيُّ: إنما شقَّ عليهم؛ لأنَّ ظاهرَ الظُّلم الافْتِياتُ بحقوق النَّاس، وما ظلموا به أنفسهم من ارتكاب المعاصي، فظنُّوا أنَّ المراد ههنا[1] معناه الظاهر، فشقَّ عليهم[2].

وأصل الظُّلم: وضعُ الشَّيء في غير مَوضِعه، ومن جعلَ العبادةَ لغير الله[3]، وأثبتَ الرُّبوبية لغير الله سبحانه وتعالى[4]، فهو ظالمٌ، بل أظلمُ الظالمين[5].

وفي هذا الحديثِ دِلالةٌ لمذهب أهل الحقِّ: أنَّ المعاصيَ لا تكونُ كفرًا[6]، وأنَّ الظُّلم على ضَربين كما تَرجم له.

وفيه: تأخيرُ البيان إلى وقت الحاجة، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) في: (أ، ب) «هنا».
(٢) الأعلام في الحديث (١/ ١٦٢). قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٦٤): كذا قال، وفيه نظرٌ؛ والذي يظهر لي أنهم حملوا الظلم على عمومه: الشّرك فما دونه، وهو الذي يقتضيه صنيع المؤلف، وإنما حملوه على العموم؛ لأنَّ قوله: (بظلم) نكرة في سياق النفي؛ لكن عمومها هنا بحسب الظاهر، قال المحققون: إن دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكدُ العموم ويقويه نحو: «من» في قوله: ما جاءني من رجل، أفاد تنصيص العموم، وإلا فالعموم مستفادٌ بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية، ويبين لهم النبي ﷺ أن ظاهرها غير مراد، بل هو من العام الذي أريد به الخاصّ، فالمرادُ بالظلم أعلى أنواعه، وهو الشّرك.
(٣) في: (أ) زيادة: «تعالى».
(٤) في: (أ، ب) «لغيره» بدل قوله: «لغير الله سبحانه وتعالى».
(٥) الأعلام في الحديث (١/ ١٦٣).
(٦) المنهاج (٢/ ١٤٢).

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٢٤- بَابُ عَلَامَاتِ المُنَافِقِ

٣٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا نَافِعُ ابْنُ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ أَبُو سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ: (ق٥٠/أ) إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ»[١].

أطرافه ٢٦٨٢، ٢٧٤٩، ٦٠٩٥ - تحفة ١٤٣٤١

٣٤ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ، كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»[٢].

تَابَعَهُ: شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ[٣].

طرفاه: ٢٤٥٩، ٣١٧٨ - تحفة ٨٩٣١

❀❀❀❀❀

(١) وأخرجه مسلم (١٠٧/٥٩). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/ ١٠٨، رقم ٢٣٠٦).

(٢) وأخرجه مسلم (١٠٦/٥٨). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/ ٤٢٥، رقم ٢٩٢٥).

(٣) أسنده المؤلف في المظالم برقم (٢٤٥٩). انظر: التغليق (٢/ ٤١).

الشَّرحُ:

أمَّا عَبْد الله بن عَمْرو[١]، وأبو هُريرة[٢]، والأَعْمَش[٣]، وشُعْبَة[٤]، فسبق ذكرُهم.

وأمَّا مَسْرُوْق، فهو:

أبُو عَائِشة مَسْرُوْقُ بن الأَجْدَع - بالجيم، والدَّال المهملة - ابن مَالِك بن أُميَّة الهَمْدَانِيُّ، الكُوْفِيُّ، التَّابِعيُّ الكبيرُ[٥].

سمعَ: عُمَر بن الخطَّاب، وابن مَسْعُود، وخَبَّابًا، وزَيْد بن ثَابِت، والمُغِيْرة، وعائشةَ وغيرهم من كِبَار الصَّحابة ﷺ.

روى عنه خلائق من كِبَار التَّابعين وصِغارهم، منهم: أبو وَائِل وهو أكبرُ من مَسْروق، وأبو الضُّحَى، والشَّعْبِيُّ، وعُبَيْد الله بن عَبْد الله[٦]،

(١) (٢/ ٤٧٨).
(٢) (٢/ ٤٦٢).
(٣) (٢/ ٦٣٠).
(٤) (٢/ ٤٨٤).
(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٣٠)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٤٧)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥١٦)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٥١)، تذهيب التهذيب (٨/ ٤١٩)، إكمال تهذيب الكمال (١١/ ١٥٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٠٩)، تقريب التهذيب (٦٦٠١)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٢١).
(٦) هكذا هنا، وفي تهذيب الأسماء واللغات (القسم الأول ١/ ٨٨): «عبيد الله بن عبد الله بن عقبة» وفيه عدة ملاحظات:
الأولى: أنه لم يذكره المزي في تهذيبه (٢٧/ ٤٥٣) في تلاميذ مسروق، ولا في ترجمته من التهذيب (١٩/ ٧٤) في شيوخه.
الثانية: أن قول النووي في تهذيبه (١/ ١٨٨): «ابن عُقبة» بالقاف، فلا أظنه إلا أنه خطأ مطبعي، لأن الصواب: «عبيد الله بن عبد الله بن عُتْبة» بالمثناة الفوقية.
الثالثة: أنه سقط من ترجمة: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة» من تهذيب المزي، قوله: «ابن عبد الله».

والسَّبِيْعِيُّ، والنَّخَعِيُّ، وآخرون.

قال الشَّعْبيُّ: ما علمتُ أنَّ أحدًا كان أطلبَ للعِلم في أُفِق من الأفاق، مثل مَسْرُوق[١].

وقال مُرَّةُ الهَمْدَانيُّ: ما وَلَدتْ همدانيَّةٌ مثلَ مَسْرُوق[٢].

وقال ابنُ المدينيُّ: ما أقدِّمُ على مَسْروق أحدًا من أصحاب عبد الله[٣].

قال مَسْروق: قال لي عُمَر بن الخطاب ﷺ ما اسْمُك؟ قلتُ: مَسْروق ابن الأَجْدع، فقال[٤]: سمعتُ النبيَّ ﷺ، يقولُ: «الأجدعُ: شيطانٌ»[٥] أنتَ مَسْروق بن عبد الرَّحمن.

قال الشَّعْبِيُّ[٦]: فرايتُه في الدِّيوان[٧] مُسْروق بن عبد الرحمن[٨].

توفي سنة اثنتين[٩]، وقيل: ثلاث وستين[١٠]، رحمه الله تعالى[١١].

---

(١) رواه الخطيب في تاريخه (١٣/ ٢٣٣).

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٧٩).

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (١٣/ ٢٣٣).

(٤) في: (أ) «فقالت»، وهو خطأ.

(٥) أخرجه أبو داود (٤٩٥٧)، وابن ماجه (٣٧٣١)، قال الدارقطني في العلل (٢/ ٢٢٠): يرويه جابر الجُعفي، عن الشَّعبي، عن مسروق قوله. وخالفه مجالد فرفعه، وزاد فيه: حدّثنا رسول الله ﷺ: أن الأجدع شيطانٌ. قلتُ: ورواه موقوفًا أحمد في العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (١/ ١٤٤، رقم ٣٣).

(٦) في: (أ) «الشُّعيبيُ»، وهو خطأ.

(٧) هو الدَّفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء، وأوّل من دوّن الدّواوين: عمر، وهو فارسيّ معرّبٌ. النهاية (٢/ ١٥٠، حرف الدّال، باب الدّال مع الياء).

(٨) أخرجه أحمد في المسند (٢١١) وزاد في آخره: فقلتُ ما هذا؟ فقال: هكذا سمّاني عمر ﷺ.

(٩) كذا أرّخه أبو نُعيم كما في التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٣٥).

(١٠) كذا أرّخه محمد بن عبد الله بن نُمَير، ويحيى بن بُكير، ومحمد بن سعد، كما في تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٥٧).

(١١) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

وأمَّا عَبد الله بن مُرَّة، فهو:

عبد الله بن مُرَّة الهَمَدَانِيُّ، الكُوْفِيُّ، التَّابِعيُّ، الخَارِفِيُّ[(١)] - بالخاء المعجمة، والفَاء - مَنْسوبٌ إلى خَارِف، وهو: مَالِك بن عبد الله.

روى عبد الله بن مُرَّة: عن ابن عُمَر وغيره.

روى عنه: الأَعْمَش، ومَنْصُور.

توفي سنة مئة[(٢)].

وأمَّا سُفْيان، فهو:

الإمام الكَبيرُ، والسَّيد النِّحرير، والعَالم الرَّبانيُّ، صاحبُ المناقِب البَاهِرة، والمحاسِنُ المُتَظاهِرة، المتَّفقُ على عِظَم جلالته، وارتفاعِ منزلتِه، وكثرةِ عُلُومه، وصلابةِ دينِه، وشدَّةِ وَرَعه وزُهدِه، واجتهادِه في العِبَادات، وإعظامِه للدِّين، وملازمتِه لهَدْي السَّلف الماضين، وقيامِه بالحقِّ غير خائفٍ بالله لومةَ لائمٍ.

أبو عبد الله سُفْيان بن سَعِيد بن مَسْروق بن حَبِيْب[(٣)] بن رَافِع[(٤)] بن عَبْد الله بن مَوْهِبة بن [أُبَيِّ بن عَبْد الله][(٥)] بن مُنْقِذ بن نَصْر بن الحَارِث بن

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٢٨)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٣٠)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٥٩)، تهذيب الكمال (١٦/ ١١٤)، تذهيب التهذيب (٥/ ٣٠٥)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٩١)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٤)، تقريب التهذيب (٣٦٠٧)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٩٨).

(٢) كذا أرَّخه خليفة في طبقاته (ص: ١٧٥)، وعمرو بن علي كما في تهذيب الكمال (١٦/ ١١٥).

(٣) في تاريخ بغداد (٩/ ١٥٤) «ابن حمزة».

(٤) في تاريخ بغداد، و (ب): «ابن نافع».

(٥) في: (الأصل،أ) «ابن أبي عبد الله»، وكذا في تاريخ بغداد، والتصويب من: أنساب العرب.

ثَعْلَبة بن [عَامِر][(١)] بن مِلْكَان بن ثَوْر بن عَبْد مَناة[(٢)] بن أدّ بن طَابِخَة - بالطَّاء المهملة، والبَاء الموَّحدة، والخَاء المعجمة - ابن إلياس بن مُضَر بن نِزَار الثَّوْرِيُّ، الكُوْفيُّ[(٣)].

إمامُ أهل[(٤)] الكُوْفة؛ بل أمامُ أهل العِرَاق.

وهو مِن تَابِعي التَّابعين، سمعَ خلائقَ من التَّابعين، منهم: [السَّبِيْعِيُّ][(٥)]، وعبد الملك بن عُمَير، وأبو[(٦)] حَصِين - بفتح الحاء، وكسر الصَّاد -، وإسْماعِيل بن أبي خَالِد، وعاصِم الأَحْوَل، وأيُّوب، والأَعْمَش، ويحيى بن أبي كَثِير، وآخرون من التَّابعين، وخلائق من غيرهم.

روى عنه: محمَّد بن عَجْلان، وهو تابعيٌّ ومن شُيوخه، ومَعْمَر[(٧)]، والأَوْزاعِيُّ[(٨)]، ومالِكٌ، وشُعْبَة، وابن عُيَيْنَة، وابن المُبَارك، ويحيى القطَّان، والفُضَيْل بن عِيَاض، وخلائق من الأئمّة والأعلام.

واتَّفق العلماءُ على وَصْفه بكلِّ جَمِيل، ومناقبُه أكثرُ من أنْ تحصرَ، وأشهرُ من أنْ تشهرَ.

---

(١) الزيادة من: جمهرة أنساب العرب.
(٢) جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (ص: ٢٠١).
(٣) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣٢٩)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٣٨)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٩٤)، تهذيب الكمال (١١/ ١٥٤)، تذهيب التهذيب (٤/ ٧٠)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٣٨٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ١١١)، تقريب التهذيب (٢٤٤٥)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٩٦).
(٤) «أهل» لا توجدُ في: (ب).
(٥) في: (الأصل، أ، ب) «الشَّعْبِيّ»، والتصويب من تهذيب الكمال.
(٦) في: (أ، ب) «أبا» وكتبت في الهامش: «صوابه: أبو».
(٧) وهو من أقرانه.
(٨) وهو من أقرانه.

قال أحمد بن عبد الله: [أَحْسنُ][١] إسنادِ الكُوفَة سُفْيان، عن مَنْصور، عن إبراهيم، عن عَلْقَمة، عن عبد الله[٢].

وقال أبو عاصِم: سُفْيان أميرُ المؤمنين في الحديث[٣].

وقال ابن المُبَارك: كتبتُ عن ألفٍ ومئة شيخٍ، (ق٥٠/ب) ما كتبتُ عن أفضل من الثَّوريّ[٤].

وقال أحمدُ بن جَوَّاس: - بفتح الجيم، وتشديد الواو، وبالسِّين المهملة -: كان ابنُ المبارك يتأسَّفُ على سُفيان، ويقول: لِمَ لَمْ أطرح نفسِي بين يَدي سُفيان، ما أصنع بفُلان وفُلان[٥].

وقال يُونس بن عُبَيد: ما رأيتُ أفضلَ من سُفيان الثَّوريّ[٦]، فقال له رجلٌ: تقول هذا، وقد رأيتَ سَعِيدَ بنَ جُبَير، وعَطاء، ومُجَاهدًا، فقال[٧]: والله ما رأيتُ أفضلَ من سُفيان[٨].

قال أحمد بن عبد الله: وُلِد الثَّوريُّ سنة سبع وتسعين، وتوفي سنة ستين ومئة[٩].

---

(١) الزيادة من: (أ، ب).
(٢) لم أجده في ترتيب الثقات له، لعلها من النصوص الساقطة، أورده المزي في تهذيب الكمال (١١/ ١٦٤).
(٣) قاله: شُعبةُ، وسُفيان بن عُيَيْنة، ويحيى بن مَعِين، وغير واحد من العلماء.
(٤) رواه الخطيب في تاريخه (٩/ ١٥٦).
(٥) رواه الخطيب في تاريخه، في الموضع السابق.
(٦) «الثوريّ» سقطت من: (ب).
(٧) في: (ب) زيادة: «هو».
(٨) رواه الخطيب في تاريخه (٩/ ١٥٥).
(٩) ترتيب الثقات للعجلي (ص: ١٩٢).

وقال ابن سَعْد: أجمعوا على أنَّه توفي بالبَصْرة سنة إحدى وستين ومئة[(١)]، رحمه الله تعالى ورضي عنه.

وأمَّا قُبيصة الرَّاويُّ، عن سُفْيان، فهو:

أبو عَامر قُبَيْصَة بن عُقْبَة[(٢)] بن محمَّد بن سُفْيان بن عُقْبَة بن رَبِيْعَة بن [جُنَيْدِب بن رِئاب][(٣)] بن حَبِيْب بن سُوَاءَة السُّوائِيُّ، الكُوْفيُّ[(٤)].

روى عن الكِبَار كالثَّوريِّ، وشُعْبَة، والسَّبِيْعِيِّ[(٥)]، وابن أبي إسحاق[(٦)]، وحمَّاد بن سَلَمة.

روى عنه الأعلام، منهم: أحمد بن حَنْبل، والوَلِيْد بن شُجَاع، والذُّهليُّ، وأبو بكر بن أبي شَيْبَة، وأبو كُرَيْب، والبُخاريُّ، وخلائق، وكان من عباد الله الصَّالحين.

واختلفوا في توثيقه وجَرْحِه، ويكفي في جلالته احتجاج البُخاريِّ به في مواضع غير هذا.

وأمَّا هذا الموضعُ: فقد يُقَال: إنَّما ذكرهُ مُتَابعة لا متأصِّلاً[(٧)].

---

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧١) وزاد: في خلافة المهدي.

(٢) «ابن عقبة» سقطت من: (ب).

(٣) في: (الأصل، أ) «جُندب بن بيان» وهو خطأ، والتصويب من تهذيب الكمال.

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٢١)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٦٧)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٢٤)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٨١)، تذهيب التهذيب (٧/ ٣٩١)، تذهيب التهذيب (٨/ ٣٤٧)، تقريب التهذيب (٥٥١٢)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٣٤٩).

(٥) في: (أ، ب) «مِسْعَر» بدل: «السبيعيّ»، ولعله الصّواب، والسبيعيّ: هو إسرائيل بن يُونس بن أبي إسحاق.

(٦) هو يُونس بن أبي إسحاق.

(٧) تعقبه الكرماني (١/ ١٥٢) بأنها مخالفة في اللفظ والمعنى من عدّة جهاتٍ، فكيف يكون متابعة؟ وأجاب عنه الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٦٩) بقوله: وجوابه: أن =

توفي سنة خمس عشرة ومئتين[١].

وأمَّا مَالِك بن أبي عَامِر في الإسناد الأول، فهو:

أبو أنس مَالِك بن أبي عَامِر الأَصْبَحِيُّ، المَدَنيُّ، التَّابِعِيُّ[٢].

جدُّ مالكِ بن أنسٍ الإمام، تقدَّم باقي نسبِه في نسبِ ابن ابنه مالك بن أنسٍ[٣].

سمعَ: عُمَر بن الخطَّاب، وعُثْمان بن عفَّان، وطلحة بن عُبَيْد الله، وأبا هُرَيرة، وعائشةَ رضي الله عنهم.

روى عنه: سُلَيْمان بن يَسَار، وسَالِم أبو النَّضْر، ومحمَّد بن إبراهيم التَّيْمِيُّ، وغيرهم.

توفي سنة اثنتي عشرة ومئة، وهو: ابن سبعين، أو: ثنتين وسبعين،[٤]

= المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مخرجًا في صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن الثوري، وعند المؤلف من طرق أخرى عن الأعمش، منها رواية شعبة المشار إليها، وهذا هو السرّ في ذكرها هنا، وكأنه فهم أن المراد بالمتابعة حديث أبي هريرة المذكور في الباب، وليس كذلك إذ لو أراده لسمّاه شاهدًا، وأمّا دعواهُ بينهما مخالفة في المعنى، فليس بمسلَّمٍ، لما قررناه آنفًا، وغايته أن يكون في أحدهما زيادة، وهي مقبولة لأنها من ثقة متقنٍ. والله أعلم.

(١) كذا أرَّخه السَّري التميميّ، وهارون بن حاتم، ومحمد بن عبد الله الحضرميّ، كما في تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٨٨).

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٩٢)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٠٣)، الجمع لابن القيسراني (٢٤٧٩)، تهذيب الكمال (٢٧/ ١٤٨)، تذهيب التهذيب (٨/ ٣٦٥)، إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٤٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٥)، تقريب التهذيب (٦٤٤٣)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٦).

(٣) (٢/ ٣٢٩).

(٤) حكاه الكلاباذي في الهداية والإرشاد (٢/ ٦٩٣)عن ابن سعد، عن الواقدي.

تنبيه: المؤلف نقل هذا الكلام من «الكمال» لعبد الغني المقدسيّ، وفي هامش=

رحمه الله تعالى[(١)] .

وأمَّا ابنه أبو سُهَيْل، فهو:

نَافِعُ بن مَالِكٍ المَدَنِيُّ[(٢)]، عمُّ مالكِ بن أنسٍ الإمام، وهو أخو: أنسٍ، وأُوَيْس، والرَّبِيع.

سمِعَ: أنسَ بن مالكٍ الصَّحابيَّ ﷺ، وأبَاه، وجماعةً من التَّابعين.

روى عنه: الزُّهرِيُّ، ومالكٌ وآخرون.

وأمَّا إسماعِيل بن جَعْفَر، فهو:

أبو إبراهيم إسماعيل بن جَعْفر بن أبي كَثِير الأَنْصَاريُّ، الزُّرَقِيُّ مولاهم،

= تهذيب الكمال للمزي (٢٧/ ١٥٠): «جاء في حواشي النسخ من تعقبات المؤلف على صاحب «الكمال»، قوله: «كان في الأصل: وقال محمد بن سعد، عن الواقدي، توفي سنة اثنتي عشرة ومئة، وهو ابن سبعين أو اثنتين وسبعين، وهو خطأ لا شكَّ فيه، فإنَّه قد سمعَ من عُمَر ومن بعده».

قال مغلطاي في الإكمال (١١/ ٤٧): وزعم المزّيُّ أن صاحب «الكمال» قال عن ابن سعدٍ، عن الواقديّ: توفي سنة ثنتي عشرة ومئة، وهو ابن سبعين، او اثنتين وسبعين سنة، قال المزيُّ: وهو خطأ لا شكَّ فيه، فإنّه قد سمع من عُمَر، انتهى. صاحب «الكمال» تبع الكلاباذيَّ حذو القذة بالقذة، فكان ينبغي للمزيّ أن ينظر من أين أتي ويردُّه بعد ذلك، فإنَّ هذا ليس في كتاب ابن سعدٍ، إنَّما رواه عن الواقديّ رجلٌ مجهولٌ لا يُدرى من هو، ولا رأيتُ أحدًا ذكره في الرّواة عن الواقدي اسمه: عامر بن صُبيح في «التاريخ الصغير»، ثمّ قال الراوي من عنده: وعمره سَبعون أو اثنتان وسبعون سنة، فيحتملُ أن يكونَ هذا شُبهة الكلاباذي ومن تبعه. والله أعلم.

(١) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٤٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٦٩)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٢٨)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٢٩٠)، تذهيب التهذيب (٩/ ١٨٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠٩)، تقريب التهذيب (٧٠٨١)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٨٩).

المَدَنِيُّ[1].

قارئُ أهل مدينةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وهو أخو: محمَّد، ويحيى، وكَثِير، ويَعْقُوب بني جَعْفَر بن أبي كَثِير[2].

سمِعَ جماعاتٍ من التَّابعين، منهم: عَبْد الله بن دِيْنَار، ورَبِيْعَة الرَّأْي، وحُمَيْد وآخرون وجماعات من غيرهم.

روى عنه جماعاتٌ من الكِبَار، منهم: محمَّد بن جَهْضَم، ويَحْيي بن يَحْيى، وقُتَيْبة، وسُرَيْج بن النُّعْمَان، وسُرَيْج بن يُوْنس، وهما بالسِّين المهملة، وخلائق.

توفي ببغداد سنة ثمانين ومئة[3].

وأمَّا سُلَيمان، فهو:

أبو الرَّبيع سُلَيْمان بن دَاوُد الزَّهْرَانِيُّ، العَتَكِيُّ[4].

سَكَن ببغداد.

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٦٦)، التعديل والتجريح (١/ ٣٦٦)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٤)، تهذيب الكمال (٣/ ٥٦)، تذهيب التهذيب (١/ ٣٥٨)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٥٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٧)، تقريب التهذيب (٤٣١)، خلاصة الخزرجي (١/ ٨٥).

(٢) تهذيب الكمال (٣/ ٥٦).

(٣) كذا أرَّخه الهيثم بن خارجة، كما رواه الخطيب في تاريخه (٦/ ٢٢١).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣١٥)، التعديل والتجريح (٣/ ١١١٤)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٨٢)، تهذيب الكمال (١١/ ٤٢٣)، تذهيب التهذيب (٤/ ١٤٢)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٥٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٩٠)، تقريب التهذيب (٢٥٥١)، خلاصة الخزرجي (١/ ٤١١).

سمعَ كِبَار الأَئِمَّة، منهم: مالكٌ[١]، وحَمَّاد بن زَيْد، وفُلَيْح، وإسْماعيل بن زَكَرِيا، وابن عُيَيْنَة، وابن المُبَارك، وآخرون.

روى عنه أعلامُ الحُفَّاظ كأحمد بن حَنْبل، وابن راهَوَيْه، والذُّهليّ، وابن المَدِينيّ، والبُخاريّ، ومسلم، وأبي[٢] داودَ، وأبي زُرْعة، وأبي حَاتِم، والنسائيّ، وأبي يَعْلى المَوْصِليّ، والبَغَويّ، وآخرون كهؤلاء الأعلام الَّذين قَلَّ اجتماع روايتهم عن رجلٍ.

توفي بالبَصْرة سنة أربع وثلاثين ومئتين[٣]، رحمهم الله أجمعين.



هذا الإسناد كلُّهم مدنيُّون إلا أبا الرَّبيع، والإسناد الآخر كوفيُّون، إلا (ق٥١/أ) عبد الله بن عَمْرو رضي الله عنهما[٤].

وفيه ثلاثُة تابعيُّون بعضهم عن بعض: الأَعْمَش، وابن مُرَّة، ومَسْروق.



قوله ﷺ: «آيَةُ المُنَافِقِ» أي: علامتُه[٥].

وحصل من الرِّوايتين أنَّ خِصَالَ المُنَافِق خمسٌ: (إذا حدث كذب، وإذا

(١) حديثًا واحدًا فقط.
(٢) في: (أ، ب) «أبو داود» بالرفع وكذا بعده، ولا وجه له.
(٣) كذا أرَّخه محمد بن عبد الله الحضرميّ، وعبد الله البغوي، وزاد البغوي: في رمضان. كما في تهذيب الكمال (١١/ ٤٢٥).
(٤) نقله الحافظ في الفتح (١/ ١٦٩) وزاد: وقد دخل الكوفة أيضًا.
(٥) المنهاج (٢/ ٤٧) وزاد: ودلالته.

وعد أخلف، وإذا أوتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر) ولا منافاة بين الرِّوايتين، فإنَّ الشَّيء الواحد قد يكون له علامات كلّ واحدةٍ منها يحصل بها صفته، ثمَّ قد تكون تلك العلامة شيئًا واحدًا، وقد تكونُ أشياءَ.

[و][1] قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»[2] مالَ عن الحقِّ، وقالَ الباطلَ والزُّورَ[3] .

قال أهل اللُّغة: وأصلُ الفُجور المَيْلُ عن القَصْد[4] .

والخَصْلَة: الخَلَّة بفتح الخاء فيهما[5] .

واعلم: أنَّ هذا الحديثَ عدَّه جماعةٌ من العُلماء مُشْكلاً من حيثُ إنَّ هذه الخصال قد تُوجد في المُسلم المُصَدِّق الَّذي ليس فيه شكٌّ، وقد أجمعتِ الأمَّةُ على أنَّ من كان مصدِّقًا بقلبه وبلسانه، وفعلَ هذه الخصالَ: لا يُحْكم بكُفره، ولا هو منافقٌ يَخْلُد في النَّار، قالوا: وقد جمعتْ إخوةُ يوسف [ﷺ][6] هذه الخصالَ، وكذا وجد لبعضِ السَّلف والعُلماء بعضها أو كلّها.

وليس في الحديث الإشكالُ الَّذي زعمَه هؤلاء؛ بل هو واضحٌ صحيحُ المعنى ولله الحمد؛ لكن اختلف العلماءُ في معناه، فالَّذي قاله المحققون والأكثرون، وهو الصَّحيحُ المختارُ[7] معناه: أنَّ هذه خصالُ نفاقٍ وصاحبها شبيهٌ بالمنافِقين في هذه الخِصَال، ومتخلِّقٌ بأخلاقِهم، فإنَّ النِّفاقَ إظهارُ ما

---

(١) الزيادة من: (أ، ب).
(٢) «أي» سقطت من: (ب).
(٣) المنهاج (٢/ ٤٧).
(٤) الصحاح (٢/ ٧٧٨، باب الرّاء، فصل الفاء)، المحيط في اللغة (٢/ ١١٣).
(٥) المنهاج (٢/ ٤٧) وزاد: وإحداهما بمعنى الأخرى.
(٦) الزيادة من: (أ).
(٧) في: (أ، ب) زيادة «أن».

يبطن خلافه، وهذا المعنى موجودٌ في صاحبِ هذه الخصالِ.

ويكون نفاقُه خاصًا في حقٍّ من حدَّثه ووعدَه وائتمنَه وعاهدَه وخاصمَه من النَّاس، لا أنَّه منافقٌ في الإسلام يُظْهِره ويُبْطِنُ الكُفرَ، فهذا مرادُ النبيِّ ﷺ، والله أعلم. لا أنَّه أرادَ نفاقَ الكُفَّار الَّذي يُخَلِّد صاحبَه في الدَّرك الأسفلِ من النَّار[١].

وقوله ﷺ: «كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا» معناه شديدُ الشَّبه[٢] بالمُنَافقين بسبب هذهِ الخصالِ.

قال بعضُ العُلماء: وهذا فيمن كانتْ[٣] هذه الخصالُ غالبةً عليه. فأمَّا من نَدَر ذلك [منه][٤]، فليس داخلاً فيه.

فهذا هو المختارُ الَّذي عليه جمهورُ العلماءِ في معنى الحديث، وقد نقلَ الإمامُ أبو عيسى الترمذيُّ[٥].

وأجابَ هؤلاء عن قصَّة إخوةِ يُوسف عليه الصَّلاة والسَّلام بأنَّ هذا لم يكن عادةً لهم، إنَّما حصلَ منهم مرَّةً واستغفروا، وحلَّلهم صاحبُ المَظْلمة.

وقال جماعةٌ من العُلماء: المرادُ به المنافقون الَّذين كانوا في زمن النبيِّ ﷺ، فحدَّثوا[٦] بأيمانهم، فكذَّبوا[٧]، واؤتمنوا في دينهم فخَانوا، ووعَدُوا في

---

(١) المنهاج (٢/ ٤٥ - ٤٦).

(٢) في: (أ) «التَّشبه».

(٣) من قوله: «هذه الخِصال» إلى هنا سقط سطر من: (ب).

(٤) الزيادة من: (ب).

(٥) الجامع (٥/ ٢٠، عقب الحديث رقم ٢٦٣٢) ونصّه: وإنما معنى هذا عند أهل العلم نفاق العمل، وإنّما كان نفاق التكذيب على عهد رسول الله ﷺ، هكذا روي عن الحسن البصري شيئا من هذا، أنه قال: النفاق نفاقان: نفاق العمل، ونفاق التكذيب.

(٦) في: (أ، ب) «تحدّثوا».

(٧) «فكذبوا» سقطت من: (ب).

أمرِ الدِّين ونُصره فأَخْلفوا، وفَجَروا في خُصوماتهم.

وهذا قول سَعِيد بن جُبَير[١]، وعَطاء بن أبي رَبَاح، ورجعَ إليه الحَسنُ بعد أنْ كان على خِلافه[٢].

---

(١) أخرجه ابن بطال في شرحه (١/ ٩٣) بسنده عن مقاتل بن حيان، أنه سأل سعيد بن جبير عن قوله عليه السلام: «ثلاث من كن فيه فهو منافق، وإن صام وصلى وزعم أنه مؤمن: من إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان، ومن كانت فيه خصلة واحدة، ففيه ثلث النفاق حتى يدعها».

قال مقاتل: وهذه مسألة قد أفسدت عليّ معيشتي، لأني أظنُّ أني لا أسلم من هذه الثلاث أو من بعضهنّ، ولن يسلم منهن كثير من الناس، فضحك سعيد بن جبير، ثم قال: أهمّني من هذا الحديث مثل الذي أهمّك، فأتيت ابن عمر وابن عباس، فقصصتُ عليهما فضحكا، وقالا: قد أهمنا والله يا ابن أخي من هذا الحديث مثل الذي أهمّك، فأتينا النبي ﷺ، فسألناه عنه فضحك عليه السلام، وقال: «ما لكم ولهنّ إنما خصصت بهنّ المنافقين».

أما قولي: إذا حدّث كذب، فذلك فيما أنزل الله عليّ ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾ [المنافقون: ١] لا يستيقنون نبوتك في قلوبهم، فأنتم كذلك، قلنا: لا، قال: لا عليكم، أنتم من ذلك برآء.

وأما قولي: إذا وعد أخلف، فذلك فيما أنزل الله عليّ: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾ [التوبة: ٧٥] إلى: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٧]، أفأنتم كذلك؟ قلنا: لا، قال: فلا عليكم، أنتم من ذلك برآء.

وأما قولي: إذا اؤتمن خان، فذلك فيما أنزل الله عليّ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٧٢] إلى: ﴿جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، فكلٌّ مؤتمن على دينه، فالمؤمن يغتسلُ من الجنابة في السرّ والعلانية، ويصومُ ويصلي في السرّ والعلانية، والمنافق لا يفعل ذلك إلا في العلانية. أفأنتم كذلك؟ قلنا: لا، قال: لا عليكم، أنتم من ذلك برآء.

(٢) أخرجه ابن بطال في شرحه (١/ ٩٢) بسنده عن عبد العزيز بن أبي رواد، قال: بلغني أن رجلاً من أهل البصرة قدم مكة حاجًا، فجلس في مجلس عطاء بن أبي رباح، فقال الرجلُ: سمعتُ الحسن يقولُ: من كان فيه ثلاث خصال لم أتحرج أن أقول فيه إنه منافقٌ: من إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان، فقال له عطاء: أنت سمعتَ هذا من الحسن؟ قال: نعم، قال: إذا رجعتَ إلى الحسن، فقل له: إن عطاء بن أبي رباح يقرأ عليك السلام، ويقول لك: ما تقولُ في بني يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم =

وهو مرويٌّ عن ابن عُمَر، وابن عبَّاس رضي الله عنهم.

ويُروى عنهما، عنِ النبيِّ ﷺ.

قال القاضي عِياضٌ رحمه الله تعالى: وإليه مالَ كثيرٌ من أئمتنا[١].

وحكى الخطابيُّ قولاً آخر[٢] أنَّ معناه: التحذيرُ للمُسلم أنْ يَعتاد هذه الخصالَ التي يُخاف على صاحبِها أنْ يُفْضِي به إلى حقيقةِ[٣] النِّفاق.

قال: وقال بعضُهم[٤]: وردَ الحديثُ في رجلٍ بعينه منافق، وكان النبيُّ ﷺ لا يُواجههم بصَريح القَول، فيقولُ: فلانٌ منافقٌ؛ (ق٥٢/ب) بل يُشِير إشارةً، كقوله ﷺ: ما بالُ أقوامٍ يَفْعلون كذا[٥]، والله أعلم[٦].

= - خليل الله - إذ حدّثوا فكذبوا، ووعدوا لإاخلفوا، واؤتمنوا فخانوا، فكانوا منافقين؟ واعلم: أنه لن يعدوا أهل الإسلام أن تكونَ منهم الخيانة والخلف، ونحن نرجو أن يعيذهم الله من النفاق،، وما استقرّ اسم النفاق قطُّ إلا في قلب جاحد، وكذلك يقول الله: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١-٢] إلى ﴿يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: ٣].
ألا ترى أن الإيمان زال عن قلوبهم، ونحن نرجو أن لا يكونَ عن قلوب المؤمنين، وقال: جزاك الله خيرا، ثمّ أقبل على أصحابه فقال لهم:
ما لكم لا تصنعون ما صنع أخوكم هذا، إذ سمعتم مني حديثًا حدّثتم به العلماء، فما كان منه صوابًا، فحسنٌ، وإن كان غير ذلك ردّوا عليّ صوابه.

(١) الإكمال (١/ ٣١٥). وفي: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٢) الأعلام (١/ ١٦٥).
(٣) «حقيقة» سقطت من: (ب).
(٤) الأعلام (١/ ١٦٦). قال الحافظ في الفتح (١/ ١٦٩) عن أصحاب هذا القول: وتمسك هؤلاء بأحاديث ضعيفة جاءت في ذلك لو ثبت شيء منها لتعين المصير إليه، وأحسن الأجوبة ما ارتضاه القرطبي. انظر: المفهم (١/ ٢٥٠).
(٥) نقله أيضًا في المنهاج (٢/ ٤٦ - ٤٧).
(٦) في: (أ) بدون قوله: «والله أعلم».

ومرادُ البخاريّ بذكر هذا الحديثِ هنا: أنَّ المعاصيَ تُنْقِص الإيمانَ، كما أنَّ الطَّاعة تُزِيدُه[١]، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

(١) نقله عنه ابن حجر في الفتح (١/ ١٦٦).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

٢٥- بَابٌ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الإِيمَانِ

٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[١] .

أطرافه: ٣٧، ٣٨، ١٩٠١، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٤ - تحفة ١٣٧٣٠

الشَّرحُ:

هذا الإسناد كلُّهم [قد][٢] سبق ذكرهم.

وقوله ﷺ: «إِيمَانًا» أي: تصديقاً بأنّه حقٌّ وطاعةٌ.

ومعنى: «وَاحْتِسَابًا» أنْ يُرِيد به وجه الله تعالى، لا لِرياءٍ ونحوه، فقد يَفْعل الإنسانُ الشيءَ الَّذي يعتقد أنَّه صِدقٌ؛ لكن لا يفعله مُخْلصًا؛ بل لرياءٍ، أو خوفٍ من قاهرٍ، أو من فواتِ منزلةٍ ونحو ذلك، والله أعلم.

وفيه: الحثُّ على قيام رمضان، وسيأتي بسطُه في بابه إنْ شاء الله تعالى.

وفيه: الحثُّ على الإخلاصِ واحتساب الأعمالِ، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) قال الحميدي في الجمع (٣/٧٦، رقم ٢٢٥٥) وأخرج البخاري طرفًا من ذلك من حديث شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، فذكره.

(٢) الزيادة من: (ب).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٢٦- بَابٌ الْجِهَادُ مِنَ الإِيمَانِ

٣٦ - حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، [حَدَّثَنَا عُمَارَةُ][(١)] حَدَّثَنَا أَبُوزُرْعَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «انْتَدَبَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي، أَوَ[(٢)] تَصْدِيقٌ بِرُسُلِي أَنْ أُرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ، وَلَوَدِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ»[(٣)] .

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من: (الأصل)، وهو من: (أ).

(٢) هكذا: «أو» في النسختين، قال الكرماني في شرحه (١/ ١٥٥): وفي بعض النسخ: «وتصديق» بالواو الواصلة، وهو ظاهرٌ. فإن قلتَ: إذا كان بأو الفاصلة، فما معناه: إذ لا بدّ من الأمرين: الإيمان بالله، والتّصديق برسل الله. قلتُ: «أو» معناه ههنا امتناع الخلو منهما مع إمكان الجمع بينهما، أي لا يخلو عن أحدهما، وقد يجتمعان بل يلزمُ الاجتماع؛ لأن الإيمان بالله مستلزم تصديق رسله، إذ من جملة الإيمان بالله: الإيمان بأحكامه وأفعاله، وكذا التصديق بالرّسل مستلزمٌ: الإيمان بالله، وهو ظاهرٌ، والمستثنى منه أعمّ عام الفاعل، أي لا يخرجه مخرجٌ إلا الإيمان والتّصديق. وعقب عليه ابن حجر في الفتح (١/ ١٧٢) بقوله: ذكره الكرماني بلفظ: «أو تصديق»، ثم استشكله، وتكلّف الجواب عنه، والصّواب أسهل من ذلك؛ لأنه لم يثبت في شيء من الرّوايات بلفظ: «أو».
قلتُ: لا أدري لما ذا ألقى الحافظ ابن حجر اللائمة على الكرماني، وتجاهل النووي، علمًا بأن الإمام النووي، سبق الكرماني بذكر ذلك، والكرماني يعتمد كثيرًا على النووي، وقد لاحظتُ كثيرًا مثل هذه المؤاخذات على الكرماني على حساب الآخرين.

(٣) قال الحميدي في الجمع (٣/ ١٥٩): وأخرجه من حديث أبي زرعة هرم بن عمرو، عن أبي هريرة، فأمّا البخاري فأخرجه في الإيمان متصلاً بحديث آخر، أوله: «انتدب الله لمن خرج في سبيله». وأمّا مسلم فأخرجه في أول الجهاد (١٠٣/ ١٨٧٦) مع حديثين متّصلين به في أوله من حديث أبي زرعة أيضًا، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، ثمّ ذكره.

أطرافه: ٢٧٨٧، ٢٧٩٧، ٢٩٧٢، ٣١٢٣، ٧٢٢٦، ٧٢٢٧، ٧٤٥٧، ٧٤٦٣ تحفة ١٤٩٠١.

الشَّرحُ:

أبو هُرَيْرة رضي الله عنه سبق ذكره[١].

وأمَّا أبو زُرْعَة: فاختلف في اسمه، قيل: هَرِم، وقيل: عَمْرو[٢]، وقيل: عُبِيد الله، وقيل: عبد الرَّحمن.

وهو: أبو زُرْعة بن عَمْرو بن جَرِيْر بن عبد الله البَجَلِيُّ، الكُوْفيُّ[٣].

سمع جماعةً من الصَّحابة رضي الله عنهم، وروى عنه جماعاتٍ من التَّابعين، واتَّفقوا[٤] على توثيقه.

وأمَّا عُمَارة - بضمّ العَين - فهو:

عُمَارة بن القَعْقَاع - بالقافين - ابن شُبْرُمَة الضَّبِيُّ، الكُوْفيُّ[٥].

ثقةٌ[٦].

---

(١) (٢/ ٤٦٢).

(٢) قال المزي في تهذيب الكمال (٣/ ٣٢٣) وقرأتُ بخط النسائي: أبو زرعة عمرو بن عمرو.

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٨٢)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢٦٤)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٥٥)، تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٢٣)، تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٦٥)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٩٩)، تقريب التهذيب (٨١٠٣)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٢١٧).

(٤) في: (ب) «فاتّفقوا».

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٨٥)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٢٧)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٩٣)، تهذيب الكمال (٢١/ ٢٦٢)، تذهيب التهذيب (٧/ ٦٥)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٣٢)، تقريب التهذيب (٤٨٥٩)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٦٤).

(٦) وثَّقه ابن مَعِين في سؤالات ابن طهمان (٣٨٦)، والعجلي (ترتيب الثقات، ص: ٣٥٥)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٩٧)، والنَّسائيّ كما في تهذيب الكمال (٢١/ ٢٦٣)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٧/ ٢٦٠).

روى عن جماعةٍ، روى عنه: الأعْمشُ، والثَّوريُّ، وشَرِيكٌ وآخرون.

وأمَّا عبد الواحِد، فهو:

أبو بِشْر. ويقالُ: أبو عُبَيدة عبد الواحِد بن زِيَاد العَبْدِيُّ مولاهم، البَصْرِيُّ[(١)].

سَمِعَ جماعاتٍ من التَّابعين وغيرهم.

روى عنه جماعاتٌ من الكِبَار، منهم: أبو دَاوُد الطَّيالِسيُّ، ومُوْسى بن إسْمَاعيل، وعَارِم، وعفَّان، ويحيى بن يحيى[(٢)]، وقُتَيْبة وآخرون.

توفي سنة سبع[(٣)]، وقيل: ست وسبعين ومئة[(٤)].

وأمَّا حَرَمِيٌّ، فهو:

أبو عَلِيٍّ حَرَميٌّ - بفتح الحَاء والرَّاء - ابن حَفْصِ بن عُمَر العَتَكِيُّ، القِسْمِليّ[(٥)]

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٢٨٢)، التعديل والتجريح (٢/ ٩١٠)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣١٩)، تهذيب التهذيب (١٨/ ٤٥٠)، تذهيب التهذيب (٦/ ١٧٧)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٦٢)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٣٤)، تقريب التهذيب (٤٢٤٠)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٨٣).

(٢) النيسابوريّ.

(٣) كذا أرّخه خياط في طبقاته (ص: ٢٢٤)، وابن سعد في طبقاته (٧/ ٢٨٩)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ١٦٨).

(٤) كذا أرّخه عمرو بن علي الفلاس، وأبو عيسى الترمذي، كما في تهذيب الكمال (١٨/ ٤٥٤).

(٥) قال الحافظ مغلطاي في الإكمال (٤/ ٣٦): كذا قاله المزيّ، وعُتَيك وقِسْمِلة لا يجتمعان إلا في الأزد، وذلك أن عُتيكًا، هو: ابن الأزد، وقسملة، واسمه: معاوية بن عَمْرو بن مالك بن فهم بن غنم بن دَوْس بن عدنان بن عبد الله بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نضر بن الأزد، فأنّى يجتمعان، اللّهمَّ إلا لو قال: العَتَكيّ، ويُقال: القسملي، أو بالعكس، لكان صوابًا من القول، على أنه في ذلك تبع صاحب =

- بكسر القاف والميم، وإسكان السّين[١] المهملة بينهما - البَصْرِيُّ[٢].

روى عن: حمّاد بن سَلَمة وغيره.

روى عنه الأعلام: محمَّد بن أبي بَكْر المُقَدَّمِيُّ، وعَمْرو بن عليٍّ، والبُخاريُّ، وأبو داود[٣]، والنَّسائِيُّ[٤].

توفي سنة ثلاثٍ وعشرين ومئتين[٥].

❁❁❁❁❁

= «الكمال»، وصاحب «الكمال» تبع صاحب «النبل»، وغيرهم إنّما يقولُ: العتكيّ، لا غير، والله أعلم.

تنبيه: قوله: «القسملي» إما هذّبه المزيّ في تهذيبه، أو حذفه المحقق، فإنه لا يوجد في المطبوع من تهذيب الكمال.

(١) «السين» سقطت من: (أ).

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢١٠)، التعديل والتجريح (١/ ٣٥٠)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١١٤)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٥٤)، تذهيب التهذيب (٢/ ٢٣٢)، إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٣٦)، تقريب التهذيب (١١٧٧)، خلاصة الخزرجي (١/ ٢٠٣).

(٣) لم يرد ذكره في تهذيب الكمال في تلاميذ حرمي بن حفص، ولم يذكره الجيّاني في تسمية شيوخ أبي داود. وقال ابن عساكر في المعجم المشتمل (٢٣٢) روى أبو داود، عن رجل عنه. وقال ابن حجر في التهذيب: وروى له أبو داود والنسائيّ بواسطة عبدة بن عبد الله الصفار، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن داود بن صبح، وعمرو بن منصور النسائي، وأبو الأحوص العكبري، وأبو موسى العنزي، والذّهليّ، والدوري، وإسماعيل القاضي، وأبو مسلم الكجّي، وسمّويه وغيرهم.

(٤) لم يرد ذكره في تهذيب الكمال في تلاميذ حرمي بن حفص، ولم يذكره النسائي في شيوخه.

(٥) كذا أرّخه البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١٢٣).، وابن حبان في ثقاته (٨/ ٢٣٦) وزاد البخاري: أو نحوها.

فصل

«انْتَدَبَ اللهُ عَز وَّجَلَّ» ضمن وتكفَّل، وقيل: أجاب. وقيل: سارعَ بثوابه، وحُسن جزائه. وقيل: أوجبَ تفضُلاً، أي: حقَّق وأحكم أنْ يُنْجِز له ذلك.

وفي الحديثِ: فضلُ الجِهاد، وفضلُ القتل في سبيل الله(١).

---

(١) في هامش الأصل: «المؤمنون مأمورون أن يجاهدوا في الله تعالى حق جهاده، وحقّ جهاده أن يجاهد العدو نفسه، ليسلم قلبه ولسانه وجوارحه لله، فيكون كله لله تعالى، لا لنفسه ولا بنفسه ويجاهدُ شيطانه بتكذيب وعده، ومعصية أمره ونهيه، فإنّه يعد الأماني، ويمني الغُرور، و يعدُ الفقر، ويأمر بالفحشاء، وينهى عن الهدى والتّقى والعفّة والصبر، وأخلاق الإيمان، فجهاده بتكذيب وعده ومعصيته وأمره، فينشأ له من هذين الجهادين قوة وسلطان، وعدّة يجاهد بها أعداء الله في الخارج بقلبه ولسانه ويده وماله؛ لتكون كلمة الله هي العُليا، ولم يصب من قال: إن الأمر بالجهاد في الله حق جهاده منسوخ، لظنه أنّه يضمن الأمر بما لا يُطاقُ، فحقّ جهاده هو ما يُطيقُ كلّ عبدٍ في نفسه، وذلك يختلفُ باختلاف أحوال المُكلّفين في القدرة والعجز، والعلم والجهل، فحقّ الجهاد بالنسبة إلى القادر المُتمكّن العالم شيءٌ، وبالنسبة إلى العاجز الجاهل الضعيف شيء. انتهى.
وكذا جاء في هامش الأصل: «الجهاد ذروة سنام الإسلام وقبّته، ومنازل أهله أعلى المنازل في الجنة، وكمالهم الرّفعة في الدّنيا، فهم الأعلون في الدّنيا والآخرة، والجهادُ أربعُ مراتب:
جهاد النّفس، وجهادُ الشّيطان، وجهاد الكُفّار، وجهاد المنافقين.
وجهاد النّفس أربع مراتب أيضًا:
أحدها: أن يجاهدها على تعلم الهدي ودين الحقّ الذي لا فلاحَ لها ولا سعادة في معاشها ومعادها، إلا به، ومتى فاتها علمه شقيت في الدّارين.
الثانية: أن يجاهدها على العمل به بعد علمه، وإلا فمجرد العلم بلا عمل، لا ينجي.
الثالثة: أن يجاهدها على الدعوة إليه، وتعليمه لمن لا يعلمه، وإلا كان من الذين يكتمون ما أنزل الله من الهدى والبيّنات، ولا ينجّيه عمله من عذاب الله تعالى.
الرابعة: أن يجاهدها على الصبر على مشّاق الدّعوة إلى الله تعالى، وأذي الخلق،=

. . . .

= ويتحمل ذلك كله لله تعالى.
وإذا استكمل هذه المراتب الأربع صار من الرّبانيين، فإن السّلف مجمعون على أن العالم لا يستحقُّ أن يسمّى ربانيًا حتّى يعرف الحقّ، ويعمل به، ويعمله، فمن عَلِم وعمَل وعلّم، فذاك يدعى عظيمًا في ملكوت السماوات.
وأما جهاد الشيطان، فمرتبتان:
أحدهما: جهاده على دفع ما يُلقي إلى العبد من الشبهات والشّكوك القادحة في الإيمان.
والثانية: جهاده على دفع ما يُلقي إليه من الإرادات والشّهوات.
فالجهاد الأول يكونُ بعُدَّة اليقين، والثاني: بعُدَّة الصبر، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السّجدة: ٢٤] وأخبر أن إمامة الدّين إنما تنال بالصّبر واليقين، والصبر تدفع الشهوات، والإرادات، واليقين يدفع الشُّكوك والشُّبهات.
وأما جهاد الكُفّار والمنافقين، فأربع مراتب: بالقلب، واللسان، والمال، والنفس. وجهاد الكفّار أخصّ باليد، وجهاد المنافقين أخصّ باللسان.
وأما جهاد أهل الظلم والمنكرات والبدع، فثلاث مراتب: الأولى: باليد، إذا قدر، فإن عجز انتقل إلى اللسان، فإن عجز جاهد بقلبه.
فهذه ثلاث عشرة مرتبة من الجهاد.
(ومن مات ولم يغزو، ولم يحدّث نفسه بالغزو، مات على شعبة من النفاق).
ولا يتمّ الجهاد إلا بالهجرة، ولا الهجرة والجهاد، إلا بالإيمان والرّاجون رحمة الله هم الذين قاموا بهذه الثلاثة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾ [البقرة: ٢١٨] وكما أن الجهاد فرضٌ على كلّ أحد، ففرض عليه هجرتان في كلّ وقت، هجرة إلى الله عزّ وجلّ بالإخلاص والتّوحيد، والإنابة، والتّوكل، والخوف والرّجاء، والمحبة والتوبة، وهجرة إلى رسوله ﷺ بالمتابعة والإنقياد لأمره، والتصديق بخبره، وتقديم أمره وخبره على أمر غيره وخبره، «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ﷺ، فهجرته إلى الله ورسوله ﷺ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»، وفرض عليه جهاد نفسه في ذات الله، وجهاد شيطانه، فهذا بحسب فرض عين، لا ينوب فيه أحد عن أحد.
وأمّا جهاد الكفّار والمنافقين، فقد يكتفي فيه ببعض الأمة إذا حصل منهم مقصوده. انتهى.
وجاء فيها أيضًا: «جهاد أعداء الله في الخارج فرع على جهاد العبد نفسه في ذات الله تعالى، كما قال النبي ﷺ: (المجاهد من جاهد نفسه في ذات الله)، فجهاد النّفس مقدم =

والحثُّ على حُسن النيَّة.

وبيان شدَّة شفقته ﷺ على أمَّته ورأفته ﷺ[1] بهم (ق٥٢/أ).

واستحباب طلب القتل في سبيل الله سبحانه[2] وتعالى.

وجوازُ قول الإنسان: وددتُ حُصولَ كذا من الخير الَّذي يَعلم أنَّه لا يَحْصل.

وفيه: أنَّه إذا تعارض مصلحتان بدىء بأهمّهما، وأنَّه يترك بعضَ المصالح لمصلحة أرجح منها، أو لخوف مفسدةٍ تزيد عليها، وسيأتي في الحديث زوائد إنْ شاء الله تعالى في «كتاب الجهاد»، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

= على جهاد العدوّ في الخارج، وأصل له، فإنّه ما لم يجاهد نفسه أوّلا؛ لتفعل ما أمرت به، وتترك ما نُهيت عنه، ويحاربها في الله تعالى، ثمّ جهاد عدوّه في الحالتين، وكيف يمكنه جهاد عدوّه والانتصاف منه، وعدوّه الذي بين جنبيه قاهر متسلط عليه لم يجاهده، ولم يحاربه في الله تعالى، بل لا يمكنه الخروج إلى عدوه حتى يجاهد نفسه على الخروج. انتهى.

(١) قوله: «ﷺ» لا يوجد في: (أ).

(٢) قوله: «سبحانه» لا يوجد في: (أ).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

٢٧- بَابٌ تَطَوُّعُ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الإِيمَانِ(١)

٣٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»(٢) .

أطرافه: ٣٥، ٣٨، ١٩٠١، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٤ - تحفة ١٢٢٧٧

٢٨- بَابٌ صَوْمُ رَمَضَانَ احْتِسَابًا مِنَ الإِيمَانِ

٣٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ، خْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»(٣) .

أطرافه: ٣٥، ٣٧، ١٩٠١، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٤ - تحفة ١٥٣٥٣

في الأول: قوله صلى الله عليه و آله وسلم: **«مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا(٤) غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»** وقد سبقَ بيانُ الإيمانِ والاحتسابِ،

---

(١) ذكر المؤلف بعد هذا: «وباب صوم رمضان احتسابًا من الإيمان» ولم يسق لفظ الحديث في البابين، أوردنا لفظ الحديث، تحت كلّ بابٍ، للتسهيل على القارئ، والاستفادة منه.

(٢) وأخرجه مسلم (١٧٣/ ٧٥٩). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/ ٧٥، رقم ٢٢٥٥).

(٣) وأخرجه مسلم (١٧٥/ ٧٦٠). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٣/ ٧٥، رقم ٢٢٥٥).

(٤) في هامش الأصل: «قوله: «إيمانًا واحتسابًا» منصوب على المفعول له، أي: إنّما يحمله على ذلك إيمانه بأن الله تعالى شرع ذلك واجبة، ورضيه وأمر به، واحتسابه: ثوابه عند الله تعالى، أي: يفعله خالصًا يرجو ثوابه، والعبد يسير بين قيامه بعهد الله تعالى إليه، وتصديقه بوعده، فالفعل إيمانًا، هو العهد الذي عهده إلى عباده، والاحتساب: هو=

وحَمَل أصحابُنا وغيرهم من العُلَماء قيامَ رمضانَ على صلاةِ التَّراويح.

والتَّحقيقُ أنْ يُقال: التَّراويحُ مُحصّلة لفضيلةِ قيام رمضان؛ ولكن لا تَنْحصرُ الفضيلة فيها؛ ولا يَخصُّ المرادُ بها؛ بلْ في أي وقتٍ من اللَّيل صلَّى تَطوعًا حصلَ هذا الفَضْلُ.

وفيه: جوازُ قولِ «رَمَضَان» بغير إضافةِ شَهرٍ إليه، وهذا هو الصَّواب، وفيه خلافٌ للعلماء سنذكُره في الصِّيام، حيث ذكره البخاريُّ رحمه الله تعالى[1].

ثمَّ المشهورُ من مذاهبِ العُلماء في هذا الحديثِ وشِبْهه، كحديث: غُفْران الخَطَايا بالوضوء[2]، وبصوم[3] يوم عرفة[4]، ويوم عاشوراء[5]، ونحوه، أنَّ المُرادَ: غُفْرانُ الصَّغائر لا الكبائر، كما في حديثِ الوضوء: ما لم يؤت كبيرةً ما اجتنبت الكبائر.

وفي التَّخصيصِ نظرٌ؛ لكن أجمعوا أنَّ الكبائرَ لا تَسْقط، إلا بالتَّوبة، أو بالحدِّ.

= رجاءه ثواب الله تعالى له على ذلك، وهذا لا يكون إلا مع التصديق لوعده.
واعلم: أن حقيقة التقوى: هي العمل بطاعة الله تعالى إيمانًا واحتسابًا، أمرًا ونهيًا، فيفعل ما أمر الله تعالى به إيمانًا بالأمر، وتصديقًا بموعوده، وينهي عن ما نهى الله تعالى عنه إيمانًا بالنهي وخوفًا من وعيده، وأن كلّ عمل لا بدّ له من مبدأ وغاية، فلا يكون العملُ طاعة وقُربة حتّى يكون مصدره عن الإيمان، فيكون الباعثُ عليه، هو الإيمان المحض، لا العادة ولا الهوى، ولا طلب المحمدة والجاهِ وغير ذلك؛ بل لا بدّ أن يكون مبدأه محض الإيمان، وغايته طلب ثواب الله تعالى، وابتغاء مرضاته، هو الاحتساب».

(١) في: (أ) «إن شاء الله تعالى».
(٢) أخرجه مسلم (٢٩٤/ ٨٣٢) من حديث عمرو بن عبسة.
(٣) في: (أ) «وحديث يوم عرفة».
(٤) أخرجه مسلم (١٩٧/ ١١٦٢) من حديث أبي قتادة الأنصاري.
(٥) أخرجه مسلم من حديث أبي قتادة وتقدم قبل هذا.

فإنْ قيلَ: قد ثبتَ في الصَّحيح هذا الحديثُ في قيام رمضان، والآخرُ في صِيامه، وفي آخرَ: «صوم عرفة كفارة سنتين»[١]، و«صوم عاشوراء كفارة سنة»[٢]، وفي آخرَ: «رمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما»[٣]، و«العُمْرة إلى العُمْرة كفارةٌ لما بينهما، والجُمعة إلى الجُمعة كفارةٌ لما بينهما»[٤] وفي آخرَ: «إذا توضأ خرَّت خطاياه فيه»[٥] إلى آخره، وفي آخرَ: «مثل الصَّلوات الخمس كمثل نهر»[٦] إلى آخره، وفي آخرَ: «فمن وافق تأمينُه تأمينَ الملائكةِ غُفِر له ما تقدَّم من ذنبه»[٧] وفي أحاديثَ أُخَرَ نحو هذا.

فهذه الأحاديث هل هي متداخلةٌ أم كيف يقال فيها؟

فالجواب: أنَّ المرادَ أنَّ كلَّ واحدةٍ من هذه الخصالِ صالحةٌ لتكفيرِ الصَّغائر، فإنْ صادفتَها كفَّرتها، وإنْ[٨] لم تصادفها: فإنْ كان فاعلُها سليمًا من الصَّغائر؛ لكونه صغيرًا غير مكلَّف؛ أو موفَّقًا لم يفعل صغيرةً أو فعلها وتابَ، أو فعلها وعقَّبها بحسنة أذهبَتْها، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] فهذا يُكتب له بها حسنات، ويُرفع له بها درجات.

قال بعض العلماء: ويُرجى أنْ يخفِّف بعض كبيرةٍ أو كبائرَ، إنْ كانت لفاعلها، والله أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم من حديث أبي قتادة، ولفظه: «يكفِّر السنة الماضية والباقية» تقدم تخريجه.
(٢) أخرجه مسلم من حديث أبي قتادة، ولفظه: «يكفِّر السنة الماضية» وتقدم تخريجه.
(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٧٧٣)، ومسلم (٤٣٧/ ١٣٤٩) من حديث أبي هريرة.
(٤) أخرجه مسلم (١٦/ ٢٣٣) من حديث أبي هريرة.
(٥) أخرجه مسلم من حديث عمرو بن عبسة، تقدم تخريجه.
(٦) أخرجه مسلم (٢٨٤/ ٦٦٨) من حديث أبي هريرة.
(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري (٧٨١) ومسلم (٧٥/ ٤١٠).
(٨) في: (ب) «فإن».

وفي الإسنادين رجالٌ تقدَّم مُعْظَمهم، وممن لم يتقدَّم في الإسناد الأول:

حُمَيد بن عبد الرَّحمن، وهو:

أبو إبراهيم، ويُقال: أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عُثمان حُمَيد بن عبد الرَّحمن بن عَوْف القُرَشيُّ، الزُّهْرِيُّ، المَدَنيُّ[١].

سمعَ: جماعاتٍ من كِبَار الصَّحابة ﷺ (ق٥٢/ب)، منهم: أبوه، وسَعِيد ابن زَيْد، وابن عبَّاس، وابن عَمْرو بن العَاص[٢]، وأبو هُرَيرة، وأبو سَعِيد، ومُعَاوية.

روى عنه: الزُّهْرِيُّ، وخلائق من التَّابعين.

توفي بالمدينة سنة خمسٍ وتِسْعين[٣].

وهذا الإسناد الأول، وهو:

إسْماعيل بن أبي أُوَيْس، عن مَالكٍ، عن الزُّهرِيِّ، عن حُمَيد، عن أبي هُرَيرة رضي الله عنه، كلّهم[٤]: مدنيُّون.

وقوله في الإسناد الثَّاني:

محمَّد بن سلام، هو: البِيْكَنْديُّ، وقد سبق بيانُه[٥]، وأنَّ الصَّحيح الَّذي عليه الجمهورُ تخفيف لامِه. وقيل: بتشديدها.

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١٧٥)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٠٤)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٨٨)، تهذيب الكمال (٧/ ٣٧٨)، تذهيب التهذيب (٣/ ٤٠)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٥)، تقريب التهذيب (١٥٥٢)، خلاصة الخزرجي (١/ ٢٥٩).

(٢) في: (ب) «العاصي» وهو الصواب.

(٣) هكذا أرَّخه الواقدي كما في الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١٥٤).

(٤) في: (أ) «كلُّه».

(٥) (٢/ ٥٤٠).

وفيه محمَّد بن فُضَيل، هو:

أبو عبد الرَّحمن محمَّد بن فُضَيل بن غَزْوان بن جَرِيْر الضَّبِّيُّ مولاهم، الكُوْفيُّ[(١)].

سمع: السَّبِيْعِيَّ[(٢)]، والأَعْمَش، وغيرهما من التَّابعين وخلائق من غيرهم.

روى عنه: الثَّوريُّ[(٣)] وأحمد بن حَنْبل، وخلائق من الكِبَار.

توفي سنة تسع وخمسين ومئة[(٤)].

وفيه آخرون سبق ذكرهم، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٧٤)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٧٤)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٤٧)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٩٣)، تذهيب التهذيب (٨/ ٦٥٧)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣١٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٠٥)، تقريب التهذيب (٦٢٢٧)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤٥٠).

(٢) هو: عمرو بن عبد الله السَّبِيْعِيُّ، لم يذكره المزي في شيوخ محمد بن فضيل في ترجمته، ولا في تلاميذ السبيعي في ترجمته من تهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٩).
وفي ذكره عدّة ملاحظات:
الأولى: أن محمّد بن فضيل بن غزوان لم يرو عنه مباشرة، بل روى عنه بواسطة: حُصين، وبَيَان وحديثهما عند مسلم ورقمهما (١٨٧٣، ١٩٢٩).
الثانية: أن والد محمد بن فضيل، وهو: فُضيل بن غزوان من تلاميذ السَّبِيعيّ كما في ترجمته من تهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٩)، وليس محمّد بن فضيل كما ذكره المؤلف.
الثالثة: أن المؤلف قد يكون اشتبه عليه ذكر: «أبي إسحاق الشَّيبانيّ» في تلاميذ السَّبِيعيّ، وظنّ أنه: «السَّبيعيّ» لا سيمّا وقد ذكر في بعض الإسناد: «أبو إسحاق» من دون ذكر النسبة.

(٣) وهو أكبر منه.

(٤) كذا أرّخه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢٠٨).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٢٩ - بابٌ: الدِّينُ يُسْرٌ

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ تَعَالَى: الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ»[(١)].

٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ[(٢)] بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغِفَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «[إِنَّ] الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ، وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ»[(٣)].

أطرافه: ٥٦٧٣، ٦٤٦٣، ٧٢٣٥ - تحفة ١٣٠٦٩

الشَّرحُ:

أمَّا أبو هُرَيْرة رضي الله عنه، فسبق بيانه[(٤)].

وأمَّا سعيد، فهو:

أبو سَعْدٍ - بإسكان العين - سَعِيْد بن أبي سَعِيْد المَقْبرِيُّ، المَدَنيُّ[(٥)].

واسم أبي سَعِيْد: [كَيْسَان][(٦)].

---

(١) تغليق التعليق (١/ ٤٠).

(٢) في: (ب) «عمرو» وهو خطأ.

(٣) من أفراد البخاري، كما في الجمع بين الصحيحين للحميدي (٣/ ٢٤٤، رقم ٢٥٢٦).

(٤) (٢/ ٤٦٢).

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢٩٠)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٧٩)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٦٧)، تهذيب الكمال (١٠/ ٤٦٦)، تذهيب التهذيب (٤/ ٦)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٣٠١)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٨)، تقريب التهذيب (٢٣٢١)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٨٠).

(٦) في: (الأصل) «سنان»، وهو خطأ، والتصويب من: (أ، ب).

و[المَقْبِرِيُّ] يُقال: - بضمّ الباء وفتحها - مَنْسوبٌ إلى مَقْبرةٍ بمدينة رسول الله ﷺ، كان مجاورًا لها[(١)].

وقيل: كان منزلُه عند المَقَابر، وهو بمعنى الأول.

وقيل: جعَلَه عمرُ بن الخطَّاب ﷺ على حَفْر القُبُور، فلِذلك قيل له: المَقْبريُّ. حكاه إبراهيمُ الحربيّ وغيره.

ويحتمل أنه اجتمع فيه الأمران: كان على حَفْرها ونازلًا عندها.

والمَقْبِريُّ: صفةٌ لأبي سَعِيد[(٢)]، وكان مُكاتبًا لامرأة من بني لَيْث بن بكرٍ.

سمعَ سعيدٌ جماعةً من الصَّحابة، منهم: ابنُ عُمَر، وأبو هُرَيْرة، وأبو سَعِيد، وأبوشُرَيْح، وخلائقَ من التَّابعين، منهم: أبوه.

روى عنه: أبو حَازِم سَلَمَة، ومحمَّد بن عَجْلان، وعُبَيْد الله العُمَريّ[(٣)]، ويحيي الأنصاريّ، وهم من التَّابعين، وخلائق من الأعلام، منهم: مالكُ بن أنسٍ، واللَّيث، وابن أبي ذِئْب، وشُعْبةُ، وآخرون.

وأمَّا مَعْن، فهو:

مَعْن بن محمَّد بن مَعْن بن [نَضْلَة][(٤)] الغِفَارِيُّ، الحِجَازِيُّ[(٥)].

---

(١) تهذيب الكمال (١٠/ ٤٦١).
(٢) ذكره ابن حجر في نزهة الألباب (٢/ ٣١٠) في الألقاب بألفاظ الأنساب.
(٣) وكذا عبد الله بن عُمر العُمَرِيّ. وفي: (ب) «المعمري» وهو خطأ.
(٤) في: (الأصل، أ، ب) «فضلة» وهو خطأ، والتصويب من مصادر الترجمة.
(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧١١)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٢٥)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٩٨)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٤١)، تذهيب التهذيب (٩/ ٦٧)، إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٣١٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٥٣)، تقريب التهذيب (٦٨٢٢)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٤٩).

سمعَ: جماعةً، وسمعَ منه[١] جماعةٌ، منهم: ابنُ جُرَيْج.

وأمَّا عُمَر بن عليٍّ، فهو:

أبو حَفْص عُمَر بن عَليِّ بن عَطَاء بن مُقَدَّم المُقَدَّمِيُّ، البَصْرِيُّ[٢].

سمعَ جماعاتٍ من التَّابعين، منهم: هِشَام بن عُرْوَة، وإسْمَاعِيل بن أبي خَالِد، وأبو حَازِم سَلَمَة، ومُوْسَى بن عُقْبَة.

روى عنه خلائق من الأعلام، منهم: ابنه عَاصِم، وعَمْرو بن عَليٍّ، ويحيى بن يحيى[٣]، وعَفَّان، وسُلَيْمان بن حَرْب، وآخرون.

وكان مُدلِّسًا[٤].

---

(١) في: (أ) «منهم»، وفي هامشه: «لعله: منه».

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥١٢)، التعديل والتجريح (٣/ ٩٤٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٤١)، تهذيب الكمال (٢١/ ٤٧٠)، تذهيب التهذيب (٧/ ١٠٨)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ١٠٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٨٥)، تقريب التهذيب (٤٩٥٢)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٧٦).

(٣) هو النيسابوريّ.

(٤) وصفه بذلك ابن سعد وغيره، وهذا الحديث من أفراد البخاري، عن مسلم، وصحّحه - وإن كان من رواية المُدلّس بالعنعنة - لتصريحه فيه بالسَّماع من طريق أخرى، فقد رواه ابن حبان في صحيحه (الإحسان برقم ٣٥١) من طريق أحمد بن المقدام أحد شيوخ البخاري، عن عمر بن عليّ المذكور، قال: «سمعتُ: مَعْن بن محمّد» فذكره، وهو من أفراد معن بن محمّد، وهو مدني ثقةٌ قليلُ الحديث، لكن تابعه على شقه الثاني: ابن أبي ذئب، عن سعيد، أخرجه المصنف في كتاب الرقاق برقم (٦٤٦٣) بمعناه، ولفظه: «سدّدوا وقرّبوا» وزاد في آخره: «والقصد: القصد تبلغوا»، ولم يذكر شقه الأول، وقد أشرنا إلى بعض شواهده، ومنها: حديث عُروة الفُقَيمي - بضمّ الفاء، وفتح القاف- (رواه أحمد برقم ٢٠٦٦٩)، عن النبي ﷺ، قال: «إن دينَ الله يسرٌ»، ومنها: حديث بُريدة (أخرجه أحمد برقم ٢٢٩٦٣)، قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم هدْيًا قاصدًا، فإنّه من يشاد الدّين يغلبه» رواهما أحمد، وإسناد كل منهما حسن. فتح الباري (١/ ١٧٤).

تنبيه: لهذا الراوي عمر بن علي في البخاري خمسة أحاديث صرّح بالسماع في حديثين، =

قال ابن سُعدٍ: كان ثقةً، ويُدلِّس تَدْليسًا شَديدًا[(١)] .

وقال عفَّان: كانَ رجلًا صالحًا، ولم يكونوا يَنْقِمون منه إلا التَّدليس[(٢)] .

توفي سنة تسعين ومئة[(٣)] .

وقيل: سنة ثنتين وتسعين[(٤)] .

وأمَّا عبد السَّلام، فهو:

أبو ظَفَر - بفتح الظاء المعجمة، والفاء - عبد السَّلام بن مُطَهَّر - بضمِّ[(٥)] الميم، وفتح الطَّاء المهملة، وفتح الهاء المشدَّدة - ابن حُسَام بن مِصَكّ - بكسر الميم، وفتح الصّاد المهملة، وتشديد الكاف - ابن ظَالِمِ بن شَيْطان (ق٥٣/أ) الأَزْدِيُّ، البَصْرِيُّ[(٦)] .

روى عن: جماعةٍ من الأعلام، منهم: شُعْبَة، وسُلَيْمان بن المُغِيْرَة، وجَرِيْر بن حَازِم.

روى عنه الأعلام، منهم: البُخَاريُّ، وأبو زُرْعة، وأبو حَاتِمٍ، وأبو داود، وابن أبي خَيْثَمة.

= ورقمهما (٦٤٧٤، ٦٨٠٧)، وعنعن في ثلاثة أحاديث وأرقامها (٣٩، ٤٢٦٤، ٦٤١٩).

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٩١).

(٢) رواه ابن سعد في طبقاته، في الموضع السابق.

(٣) كذا أرّخه خليفة بن خياط في تاريخه (ص: ٤٥٩)، والبخاري عن محمد بن أبي بكر في التاريخ الكبير (٦/ ١٨٠).

(٤) كذا أرّخه محمد بن المثنى كما في التاريخ الكبير (٦/ ١٨٠).

(٥) في: (أ) «بفتح» وهو خطأ.

(٦) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٤٨٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٩١٤)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٢٤)، تهذيب الكمال (١٨/ ٩١)، تذهيب التهذيب (٦/ ٩٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٢٥)، تقريب التهذيب (٤٠٧٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٦٣).

توفِّيَ في رجب سنة أربع وعشرين[١] ومئتين[٢]، رحمه الله تعالى[٣].

قوله ﷺ: «الدِّينُ يُسْرٌ» أي: ذو يسر، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وقال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، قال أهل اللُّغة: اليُسْر واليُسُر - بإسكان السِّين، وضمّها - وهو نقيضُ: العُسْر. ومعناه: التَّخفيف.

وقوله ﷺ: «وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ إِلَّا غَلَبَه» هكذا وقعَ لجمهُور الرُّواة في جُمْهُور النُّسخ: «وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ إِلَّا غَلَبَه»[٤] من غير لفظة: «أحد».

قال صاحبُ «المطالع»: ورواه ابن السَّكن «وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ» بإثبات «أحد»، وهذا ظاهر المعنى.

و«الدِّين»: على هذا منصوبُ.

وأمَّا على رواية الجَمْهور، فرُوِي بنَصب: «الدِّين» ورفعه، فنصبُه هو الأكثر في ضبط أهل بلادنا، والرَّفعُ حكاه صاحب «المطالع» عن رواية الأكثرين.

---

(١) في: (ب) «أربعين ومئتين».

(٢) كذا أرّخه عاصم بن عمر المقدمي، كما في تهذيب الكمال (٨/ ٩٣).

(٣) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

(٤) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٧٥): هكذا في روايتنا بإضمار الفاعل، وثبت في رواية ابن السّكن، وفي بعض الروايات عن الأصيليّ، بلفظ: «ولن يشادّ الدين أحد إلا غلبه»، وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الإسماعيلي، وأبي نُعيم، وابن حبان وغيرهم، و«الدين» منصوب على المفعولية، وكذا في روايتنا أيضًا، وأضمر الفاعل للعلم به، ثمّ حكى كلام صاحب المطالع، وقال: وعارضه النووي بأن أكثر الروايات بالنَّصب، ويجمع بين كلاميهما بأنه بالنسبة إلى روايات المغاربة والمشارقة، ويؤيد النصب لفظ حديث بريدة عند أحمد: «إنّه من شادّ الدّين أحدٌ يغلبه» ذكره في حديث آخر يصلح أن يكون هو سبب حديث الباب.

وعلى هذا هو[١] مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعله. وعلى رواية النَّصب أُضْمر الفاعلُ في «يشادّ» للعلم به.

قال أهل اللُّغة: المشادَّةُ المغالبة. يقالُ: شادَّه يشادُّه مشادّةً، إذا غالبه وقاواه.

ومعناه: لا يتعمَّقُ أحدٌ في الدِّين ويترك الرّفقَ إلا غلَبه الدِّينُ وعَجِز ذلك المتعمِّق، وانقطعَ عن عمله كلّه أو بعضه[٢].

ومعنى هذا الحديثِ كالأبواب قبله: أنَّ[٣] الدِّينَ اسمٌ يقعُ على الأعمال، والدِّين، والإيمان، والإسلام بمعنى.

والمرادُ بالحديث: الحثُّ على ملازمةِ الرِّفق في الأعمال، والرِّفقُ: الاقتصار على ما يُطِيقه العاملُ، ويُمكِنه الدَّوامُ عليه، وأنَّ من شادَّ[٤] الدِّينَ وتعمّقَ: انقطع، وغلبه الدِّينُ وقَهَره.

ثمَّ أكدَّ ﷺ هذا المعنى، فقال: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا» أي: ألزموا السَّداد، وهو الصَّواب. وقاربُوا في العِبادة.

«وَأَبْشِرُوا» أي: بالثَّواب على العمل، وإنْ قلَّ[٥].

«وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ» وهي بضمّ الدّال هكذا الرِّواية. ويجوزُ في اللُّغة فتحها أيضًا.

---

(١) «هو» لا توجدُ في: (ب).
(٢) نقله ابن حجر في الفتح (١/ ١٧٥).
(٣) في: (ب) «ثمّ» بدل: «إنَّ».
(٤) في: (أ) «شادد».
(٥) والمراد تبشير من عجز عن العمل بالأكمل بأن العَجز إذا لم يكن من صنيعه لا يستلزمُ نقص أجره، وأبهم المبشرُّ به تعظيمًا له وتفخيمًا. فتح الباري (١/ ١٧٥).

ومعنى هذ الكلام: اغتنموا أوقاتَ نشاطِكم، وانبعاثَ نفوسِكم للعبَادة، فإنَّ الدَّوام لا تُطِيقونه فأحرصوا على أوقاتِ النَّشاط، واستعينوا بها على تحصيل السّداد، والوُصُول إلى المراد، كما أنَّ المسافرَ إذا سار الليلُ والنّهارُ عجزَ وانقطعَ عن مقصدِه، وإذا سارَ غَدوةً وهي: أولُ النَّهار، وروحةً وهي: آخرُ النَّهار، ودُلْجَةً وهي: آخرُ الليل، حصلَ له مقصودُه بغير مشقَّةٍ ظاهرةٍ، وأمكنه الدَّوام على ذلك، وهذه الأوقاتُ[1] الثَّلاثةُ هي أفضلُ أوقاتِ المسافر للسَّير، فاستعيرتْ هذه الأوقاتُ لأوقاتِ النَّشاط، وفراغِ القَلب للطَّاعة، والله أعلم.



(١) في: (ب) تكررت: «الأوقات».

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَىٰ:

٣٠ - بابٌ الصَّلَاةُ مِنَ الإِيمَانِ

وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]
أيْ: صَلَاتَكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ.

٤٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ[1] الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ - أَوْ قَالَ: أَخْوَالِهِ - مِنَ الأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْراً[2]، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ، وَهُمْ رَاكِعُونَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قِبَلَ مَكَّةَ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ، وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قِبَلَ الْبَيْتِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ.

قَالَ زُهَيْرٌ[3]: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا: أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ رِجَالٌ، وَقُتِلُوا، فَلَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾[4].

---

(١) في: (الأصل) زيادة: «من».

(٢) بعد هذا في: (الأصل، أ، ب) «وذكر تمام الحديث في نسخ القبلة» وأثبتنا لفظ الحديث لتمام الفائدة.

(٣) يعني: ابن مُعاوية بالإسناد المذكور بحذف أداة العطف كعادته، ووهم من قاله: إنه معلّقٌ، وقد ساقه المصنف في التفسير برقم (٤٤٨٦) مع جملة الحديث، عن أبي نُعيم، عن زهير سياقًا واحدًا. فتح الباري (١/ ١٨٠).

(٤) ورواه مسلم (١١/ ٥٢٥). انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ٥٢٣، رقم ٨٥٦).

أطرافه: ٣٩٩، ٤٤٨٦، ٤٤٩٢، ٧٢٥٢ - تحفة ١٨٤٠.

الشَّرحُ:

أمَّا البَرَّاء، فهو: - بتخفيف الرَّاء، وبالمدِّ - على المشهور[(١)]، وقيل: بالقَصر، وقد (ق٥٣/ب) أوضحتُه في كتاب «تهذيب الأسماء واللُّغات»[(٢)].

وهو: أبو عُمَارة - بضم العين - ويقال: أبو عَمْرو، ويقالُ: أبو الطُّفَيل: البَرَاء بن عَازِب بن الحَارِث بن عَدِيّ بن مَجْدَعَة - بفتح الميم، وإسكان الجيم، وفتح الدَّال المهملة - ابن حَارِثه بن الحَارِث بن الخَزْرَج بن عَمْرو بن مَالِك بن الأَوْس الأَنْصَارِيُّ، الأَوْسِيُّ، الحَارِثِيُّ، المَدَنيُّ[(٣)] ﷺ.

روي له[(٤)] عن رسول الله ﷺ ثلاث مئة حديث وخمسة أحاديث[(٥)] اتفقا على اثنين وعشرين، وانفرد البخاري بخمسة عشر، ومسلم بستة أحاديث[(٦)].

نزلَ الكُوفةَ، وبها توفيّ في أيام مُصْعَب بن الزُّبَيْر[(٧)].

---

(١) وكذا ضبطه ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه (١/ ٣٩٨) وقال: هو بفتح أوله، وتليها ألف ممدودة مع التخفيف.

(٢) القسم الأول (١/ ١٣٢).

(٣) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٤/ ١٣٠)، معجم الصحابة، للبغوي (١/ ٢٥١)، معجم الصحابة، لابن قانع (١/ ٨٦)، معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (١/ ٣٨٤)، الاستيعاب (١/ ١٥٥)، أسد الغابة (١/ ٢٥٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤٦)، الإصابة (١/ ٢٧٨).

(٤) «له» لا توجدُ في: (ب).

(٥) عدد ما لكل واحدٍ من الصحابة من الحديث (١٤)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٤)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٩٦).

(٦) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٥١٧ - ٥٣٨)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٨٩)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٩٦)، الرياض المستطابة (ص: ٤١).

(٧) تهذيب الكمال (٤/ ٣٥). أرَّخ وفاته ابن حبان في ثقاته (٣/ ٢٦) سنة اثنتين وسبعين، وفي مشاهيره (٢٧٢) سنة إحدى وسبعين، وقال الذهبي في تذهيبه (٢/ ١١): توفي سنة إحدى وسبعين، أو سنة اثنتين وسبعين.

وأبوه: عَازِب صحابيٌّ، ذكره ابن سعد في «الطبقات»[(١)]، وقلَّ من ذكره[(٢)].

وأمَّا أبو إسحاق، فهو:

السَّبِيْعِيُّ - بفتح السِّين، وكسر المُوَحدَّة - مَنسوبٌ إلى السَّبِيْع جدِّ القَبِيلة، وهو السَّبِيْع بن صَعْب[(٣)].

واسمُ أبي إسحاق: عَمْرو بن عَبْد الله بن عليٍّ الهَمْدَانِيُّ، السَّبِيْعِيُّ، الكُوْفِيُّ، التَّابِعيُّ الجَلِيل[(٤)].

وُلِد لسنتين بقيتا من خلافة عُثْمان بن عفَّان ﵁، ورأى: عليَّ بن أبي طالبٍ، وأُسَامة، والمُغِيرة بن شُعْبَة، ولم يصحّ له سَماعٌ منهم.

وسمعَ: ابنَ عبَّاسٍ، وابنَ عُمَر[(٥)]، وابنَ الزُّبَيْر، ومُعَاوية، وخلائقَ من الصَّحابة ﵃، وآخرين من التَّابعين.

روى عنه: التَّيْمِيُّ[(٦)]، وقَتَادة، والأَعْمَش، وهم من التَّابعين، والثوريّ،

---

(١) (٤/ ٣٦٥، في ترجمة ابنه) ونصه: وكان عازب قد أسلم أيضًا.

(٢) وممن ذكره في الصّحابة: أبو نُعيم في معرفة الصحابة (٤/ ٢٢٣٦). كما ورد ذكره في «الصحيحين» من حديث البراء، قال: «اشترى أبو بكر من عازب رَحْلاً» الحديث. أخرجه البخاري برقم (٣٦٥٢)، ومسلم برقم (٧٥/ ٢٠٠٩، كتاب الزهد والرقائق، باب: ١٩).

(٣) تهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٣).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٤٤)، التعديل والتجريح (٣/ ٩٧٦)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٦٦)، تهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٣)، تذهيب التهذيب (٧/ ١٦٨)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٠٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ٦٣)، تقريب التهذيب (٥٠٦٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٩٠).

(٥) قال ابن أبي حاتم في المراسيل (١٤٦): سمعتُ أبي يقولُ: لم يسمع أبو إسحاق من ابن عُمر، إنّما رآه رؤية.

(٦) هو: سُليمان، كما في تهذيب الأسماء واللغات (القسم الأول ٢/ ١٧١).

وهو أثبت النَّاسِ فيه، وخلائق من الأئمة.

قال أحمدُ بن عبد الله العِجْليُّ: سِمِعَ السَّبِيعيُّ ثمانيةً وثلاثين من أصحابِ النبيِّ ﷺ[١].

قال ابنُ المَدِينيُّ: روى السَّبِيعيُّ عن سبعين أو ثمانين لم يرو عنهم غيره[٢].

توفي سنة ست[٣]، وقيل: سبع[٤]، وقيل: ثمان[٥]، وقيل: تسع وعشرين ومئة[٦].

وأمَّا زُهَيْر، فهُو:

أبو خَيْثَمة زُهَيْر بن مُعَاوِية بن حُدَيْج - بضمّ الحاء، وفتح الدَّال المهملتين، وبالجيم- ابن الرُّحَيل - بضمّ الراء، وفتح الحاء المهملة - ابن زُهَيْر بن خَيْثَمة الجُعْفِيُّ، الكُوْفيُّ[٧].

سكَنَ الجَزِيْرةَ.

سمِعَ: السَّبِيعيَّ، وأبا الزُّبَير، وحُمَيد الطَّوِيل، ويحيى الأنصاريَّ،

---

(١) ترتيب الثقات، للعجلي (ص: ٣٦٦).
(٢) تهذيب الكمال (٢٢/ ١١٠).
(٣) كذا أرّخه الحميدي.
(٤) كذا أرّخه خليفة في طبقاته (ص: ١٦٢).
(٥) كذا أرّخه أبو نُعيم، كما في الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣١٤).
(٦) كذا أرّخه عمرو بن عليّ، كما في تهذيب الكمال (٢٢/ ١١٢).
(٧) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢٧١)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٩٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٥٢)، تهذيب الكمال (٩/ ٤٢٠)، تذهيب التهذيب (٣/ ٣٠٤)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٩١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٢)، تقريب التهذيب (٢٠٥١)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٤٠).

وإسماعيل ابن أبي خَالِد، ومُوْسى بن عُقْبَة، وآخرين من التَّابعين، وخلائق من غيرهم.

روى عنه: يحيى القطّان، ويحيى بن آدم، ويحيى بن يحيى[١]، ويحيى بن أبي بُكَير، وأبو نُعَيم، وأبو داود الطَّيالِسيُّ، وخلائق من الأئمة.

واتَّفقوا على جلالته، وحُسن حفظه.

توفي سنة اثنتين وسبعين.

[وقيل: ثلاث وسبعين][٢]، رحمه الله تعالى[٣].

وأمَّا عَمْرو بن خَالِد، فهو:

أبو الحَسَن عَمْرو بن خَالِد بن فَرُّوخ بن سَعِيد بن عبد الرَّحمن بن وَاقِد - بالقاف - ابن لَيْث بن وَاقِد بن عبد الله الحَرَانيُّ[٤].

سكنَ مصرَ.

روى عن: اللَّيْث، وابن لَهِيْعة، وغيرهما من الأئمة.

روى عنه: الحَسَن بن محمَّد بن الصَّباح، والبُخاريُّ، وأبو زُرْعة، وأبو حَاتِم، وغيرهم من الأئمة رحمهم الله تعالى.

❁❁❁❁❁

---

(١) النيسابوريّ.

(٢) في: (ب) بزيادة الواو في أوله: «ورحمه الله تعالى».

(٣) نقل المزي عن مُطَيَّن قال: مات سنة اثنتين، وقيل: سنة ثلاث وسبعين ومئة.

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٤٠)، التعديل والتجريح (٣/ ٩٧١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٧٠)، تهذيب الكمال (٢١/ ٦٠١)، تذهيب الكمال (٧/ ١٤٠)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ١٦٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٥)، تقريب التهذيب (٥٠٢٠)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٨٤).

فصل

قول البخاريِّ: «أي: صَلَاتَكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ»[١] هكذا وقع في الأصول «عِنْدَ الْبَيْتِ»، وهو مشكلٌ؛ لأنَّ المرادَ: صلاتكم إلى بيت المقدس، وكانَ ينبغي أنْ يقولَ: أي: صلاتكم إلى بيت المقدس، وهذا هو مرادُه، فيتأول كلامه عليه.

ولعلَّ مراد البخاري بقوله: «عند البيت» مكَّة، أي: صلاتكم بمكَّة، وكانت إلى بيت المقدس.

والمرادُ بالبيت: الكَعْبة زادها الله تعالى شرفًا[٢] وتعظيمًا.

قوله: «أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ» يعني: في الهجرة، وللمدينة أسماءٌ كثيرةٌ:

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٩٦): وقع التنصيص على هذا التفسير من الوجه الذي أخرج منه المصنف حديثَ الباب، فروى الطيالسيّ والنسائي من طريق شريك وغيره، عن أبي إسحاق، عن البراء في الحديث المذكور، «فأنزل الله: (وما كان الله ليضيع إيمانكم) صلاتكم إلى بيت المقدس»، وعلى هذا فقول المصنف: «عند البيت» مشكلٌ، مع أنه ثابتٌ عنه في جميع الروايات، ولا اختصاص لذلك بكونه عند البيت، وقد قيل: إنَّ فيه تصحيفًا والصوابُ: يعني صلاتكم لغير البيت.
وعندي أنه لا تصحيف فيه بل هو الصوابُ، ومقاصد البخاري في هذه الأمور دقيقة، وبيان ذلك أن العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي ﷺ يتوجه إليها للصلاة وهو بمكة، فقال ابن عباس وغيره: كان يصلي إلى بيت المقدس، وقال آخرون: كان يصلي إلى الكعبة، فلما تحول إلى المدينة استقبل بيت المقدس. وهذا ضعيف، ويلزم منه دعوى النسخ مرتين، والأول: أصحُّ؛ لأنه يجمع بين القولين، وقد صحّحه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس، وكأن البخاري أراد الإشارة إلى الجزم بالأصحّ من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت إلى بيت المقدس، واقتصرَ على ذلك اكتفاءً بالأولية؛ لأن صلاتهم إلى غير جهة البيت، وهم عند البيت إذا كانت لا تضيعُ فأحرى أن لا تضيعَ إذا بعدوا عنه، فتقدير الكلام: يعني: صلاتكم التي صليتموها عند البيت إلى بيت المقدس.

(٢) «شرفًا» لا توجدُ في: (ب).

المدينة، وطَيْبة[(١)]، (ق٥٤/أ) وطَابَة، والدَّار وغير ذلك.

وفي «صحيح مسلم»[(٢)] عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةَ».

و[(٣)] قيل سمِّيت طَابة وطَيْبة[(٤)] لِخُلوصها من الشِّرك[(٥)]، [وقيل:][(٦)] لِطِيْبها لساكنيها، لا منهم وَدَعَتِهم.

وقيل: لِطِيْب عَيْشها[(٧)].

وأمَّا تسميتُها الدَّار: فللاستقرار بها[(٨)].

---

(١) أخرج مسلم (١١٩/٢٩٤٢) حديث الجساسة، وفيه: «قالت: قال رسول الله ﷺ، وطعن بمخصرته في المنبر: «هذه طَيبةُ، هذه طَيبةُ، هذه طَيبةُ»، يعني: المدينة» الحديث.
«وطيبة» لا توجدُ في: (ب).

(٢) برقم (٤٩١/١٣٨٥).

(٣) في: (ب) بدون الواو.

(٤) وطَيِّبَة، والمُطَيَّبَة، قال الفيروزآبادي في المغانم المطابة (٣٠٦/١): أخواتٌ لفظًا ومعنًى مختلفاتٌ صيغةً ومبنًى.

(٥) في هامش الأصل بعد هذا: «الظاهر: أو».

(٦) الزيادة من: (ب).

(٧) انظر: المغانم المطابة (٣٠٧/١) وقال: وذلك أمرٌ وجدانيٌّ يجدُه من له أدنى إحساسٍ وفِطْنة.

(٨) فقد نطق بها التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَنَ﴾ [الحشر: ٩]. المغانم المطابة (٢٩٦/١) وزاد: روينا عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما أنه قال: سمّى الله تعالى المدينة: الدار والإيمان. وعن عثمان بن عبد الرحمن رضي الله عنه، قال: سمّى الله عزّ وجلّ المدينة: الدّار والإيمان.
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٦٨/٧): ادّعى بعضهم أنه، يعني: الإيمان من أسماء المدينة، وهو بعيد، والراجحُ أنّه ضمّن: (تَبَوَّءُوا) معنى: لزم أو عامل نصبه محذوف، تقديره: واعتقدوا، أو أن الإيمانَ لشدة ثبوته في قلوبهم كأنه أحاط بهم، وكأنهم نزلوه، والله أعلم.
وقال في (١١٠/٧): زعم محمد بن الحسن بن زبالة أن الإيمانَ اسمٌ من أسماء المدينة، واحتج بالآية، ولا حجة له فيها.

وأمَّا المدينةُ: فقال كثيرون من أهل اللُّغة أو الأكثرون: هي مشتقَّةٌ من: مَدَن بالمكان إذا أقامَ به، وعلى هذا هي: فَعِيْلَةٌ، وجمعُها: «مَدائِن» - بالهمز - ويُجْمع أيضًا على: «مُدْنٍ» بضم الدَّال وإسكانها.

وقال قُطرب وآخرون: هي من دان، أي: أطاعَ[1].

وقيل: من دَيَنَ أي: ملك.

وعلى هذا يُقال: «مَدايِن» بلا همز، كـ«معايش».

قوله: «أَجْدَادِهِ، أَوْ: أَخْوَالِهِ مِنَ الأَنْصَارِ» هذا شكٌّ من الرَّاوي، وهم أخوالٌ أو أجدادٌ مجازًا؛ لأنَّ هاشمًا جدُّ أبي رسول الله ﷺ تزوَّج من الأنصار، وقصَّته مشهورةٌ، وقد سبق في أول الكتاب[2] بيان الأنصار.

قوله: «وَأَنَّهُ صَلَّى قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْراً».

أمَّا قوله: «قِبَلَ» فمعناه متوجهًا إليه.

وأمَّا قوله: «بَيْتِ الْمَقْدِسِ» ففيه لُغتان:

إحداهما: - فتح الميم وإسكان القاف، وكسر الدَّال -.

والثانية: - ضمّ الميم، وفتح القاف والدَّال المشدَّدة - فعلى التَّشديد فمعناه: المُطَهَّر. وعلى التَّخفيف: هو مصدر كالمَرْجِع، أو مكان.

ومعناهُ: بيت مكان الطهارة، هكذا قاله أبو علي الفارسيّ.

وقال الزَّجاجُ[3]: على التَّخفيف، أي: المكان الَّذي يطهرُ فيه من

---

(١) سمّيت بها؛ لأن السلطان يسكنها من بين القرى وتقام له الطاعة فيها، وهو أمينٌ مطاعٌ، قال تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الواقعة: ٨٦].

(٢) (١/٣٠٨).

(٣) معاني القرآن (٢/١٦٣).

الذُّنوب، قالوا: ويقالُ البيت المقدس على الصِّفة.

والمشهورُ: بيت المقدس على إضافة الموصوف[1] إلى صفته: كصلاةِ الأولى، ومسجدِ الجامع وبابه، وفيه لغاتٌ وأسماءُ أخرُ أوضحتُها في «تهذيب اللغات»[2]، وقد تقدم بعضها في هذا الكتاب في: «قصة هِرَقل»[3].

وأمَّا الشَّهر: فسُمّي بذلك لِشُهرته عند النَّاس كلِّهم؛ لاحتياجهم إلى معرفته في عباداتهم ومعايشهم، يقالُ: «شهرتُ الشيءَ» إذا أظهرتَه. ويُقال في لغةٍ رديئةٍ: «أشهرتُه»، حكاها الزَّبيديُّ[4].

ووقع هنا: «سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا» على الشَكِّ، وهكذا هو في أكثر الرّوايات. وفي رواية في «صحيح مسلم»[5] وغيره، عن البراء: «سِتَّةَ عَشَرَ» بلا شكٍّ. فيتعيَّن اعتمادُها[6]، والله أعلم.

قوله: «وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ» أي: كان يُحبُّ ذلك، وقد جاء مصرحًا بهذا في الرّواية الأخرى، وقد ذكرها البخاريُ في «باب: التَّوجه نحو القبلة»[7].

---

(١) في: (ب) «الإضافة للموصوف إلى الصّفة».
(٢) القسم الثاني (٢/١٠٩).
(٣) (٢/٤١٤).
(٤) مختصر العين (١/٣٥٦).
(٥) (١١/٥٢٥).
(٦) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/١٧٨): والجمع بين الروايتين سهلٌ، بأن يكونَ من جزمَ بستة عشر، لفّق من شهر القدوم وشهر التحويل شهرًا وألغى الزائد، ومن جزم بسبعة عشر عدّهما معًا، ومن شكّ تردد في ذلك، وذلك أنّ القدوم كان في شهر ربيع الأول بلا خلاف، وكان التحويلُ في نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصَّحيح، وبه جزم الجمهور، ورواه الحاكم بسند صحيح، عن ابن عباس، وقال ابن حبان: «سبعة عشر شهرًا وثلاثة أيام» وهو مبني على أنَّ القدوم كان في ثاني شهر ربيع الأول.
(٧) رقم (٣٩٩).

قوله: «وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ»[١] قوله: «صَلَاةَ الْعَصْرِ» بدل من: «أَوَّلَ».

قولُه: «وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ، وَهُمْ رَاكِعُونَ فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قِبَلَ مَكَّةَ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ» هؤلاء الذين مرَّ عليهم ليسوا أهل قباء؛ بل أهل مسجدٍ بالمدينة، ومرَّ عليهم المارّ وهم في صَلاة العَصر.

وأمَّا أهل قُبَاء: فأتاهم الآتي في صلاة الصُّبح، كما صرَّح به في الرّوايات، وقد ذكره البخاريُّ[٢] ومسلمٌ[٣] في بابه: عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: (ق٥٤/ب) إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا.

قوله: «وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وأهل الكتاب» فأهلُ مرفوعٌ معطوفٌ على «اليهود»؛ ولعلَّ المراد بهم: النَّصارى؛ فإنّ اليهودَ أيضًا أهلُ كتاب[٤] .

---

(١) التحقيق: أنّ أول صلاة صلاها في بني سلمة لما مات بشر بن البراء بن معرور، وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي: العصر، وأمّا الصبح، فهو من حديث ابن عمر بأهل قباء، وهل كان ذلك في جمادي الاخرة، أو رجب أو شعبان أقوال. فتح الباري (١/ ١٧٩).

(٢) برقم (٤٠٣).

(٣) برقم (١٣/ ٥٢٦).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٨٠): وفيه نظرٌ؛ لأنّ النصارى لا يُصلّون لبيت المقدس فكيف يعجبهم؟ وقال الكرماني (١/ ١٦٥): كان أجابهم بطريق التبعية. قلتُ: وفيه بعدٌ؛ لأنهم أشدّ الناس عداوة لليهود، ويحتملُ أن يكون بالنصب، والواو بمعنى: (مع) أي: يصلي مع أهل الكتاب إلى بيت المقدس.



فصل

في هذا الحديث فوائدُ كثيرةٌ، ستأتي إنْ شاء الله تعالى مفرَّقة في أبوابها.

ومنها: ما تَرجم له، وهو كَون الصَّلاة من الإيمان، وقد اتَّفق المفسرُّون وغيرهم على أنَّ المراد: وما كان الله ليضيع صلاتكم، وكذا ذ كره البراء رضي الله عنه في حديث الباب بنحوه، وإنْ لم يصرِّح به.

ومنها: استحبابُ إكرامِ القادمِ أقاربه بالنُّزول عليهم دون غيرهم.

ومنها: أنَّ محبةَ الإنسان الانتقال من حال من الطَّاعة إلى أكملَ منه ليس قادحًا في الرّضا، بل هو محبوبٌ.

ومنها: جواز النَّسخ، وأنَّه لايثبت في حقِّ المكلَّف حتى يبلغه؛ لأنَّ أهلَ المسجد وأهلَ قُباء صلُّوا إلى بيت المقدس بعضَ صلاتهم بعد النَّسخ؛ لكن قبل بلوغه إليهم.

ومنها: أنَّ الصَّلاةَ الواحدةَ تجوزُ إلى جهتين بدليلين، فيؤخذ منه: أنَّ من صلّى بالاجتهاد إلى جهةٍ ثمَّ تغيّر اجتهاده في أثناء الصَّلاة، فظنَّ القِبلةَ في جهة أخرى ولم يتيقَّن ذلك، يتحوَّل إلى الجهة الثانية، ويبني على ما مضى من صلاته وتجزئه، وإنْ كانت إلى جهتين وثلاث وأربع حتَى لوصلّى الظُّهر إلى الجهات الأربع كلّ ركعة إلى جهةٍ بالاجتهاد أجزأه، وهذا هو الصَّحيح عند أصحابنا، ولهم فيه تفصيلٌ وتفريعٌ واختلافٌ كثيرٌ.

وقد استدلَّ به جماعةٌ على قبول خبر الواحد، ولايسلَّم لهم الاستدلال به، لأنَّ هذا الواحد احتفتْ قرائنُ بخبره، فأفادَ العلمَ، لأنَّ القَوم كانوا متوقِّعين تحويل القبلة، وكان النبيُّ ﷺ بقُربِهم[1]، وغير ذلك من القرائن، والله أعلم.

(١) في: (ب) «يقرُهم».

٣١- بَابُ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ

٤١ - قَالَ البُخَارِيُّ: قَالَ مَالِكٌ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ[١] بْنُ أَسْلَمَ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ، يُكَفِّرُ اللهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَّفَهَا، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ: الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِئَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا، إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا»[٢].

تحفة ٤١٧٥

٤٢ - قَالَ البُخَارِيُّ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ: فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِئَةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ [يَعْمَلُهَا][٣] تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا»[٤].

تحفة ١٤٧١٤

الشَّرحُ:

سبق ذكر رجال الإسنادين، إلّا همّامًا، وعبد الرَّزاق، وإسْحاق.

---

(١) من قوله: «حدثنا أبو إسحاق، عن البراء ﷺ» إلى هنا بقدر لوحة كاملة سقط من نسخة: (أ).

(٢) لم يروه مسلم، قال عبد الحق الإشبيليّ في الجمع بين الصحيحين (١/ ٨٩، رقم ١٦٦): لم يصل سند هذا الحديث، ووصله النسائيّ، ولم يُخرج مسلمُ بن الحجّاج، عن أبي سعيد في هذا الباب شيئًا.

(٣) قوله: «يعملها» سقط من الأصل.

(٤) ورواه مسلم (٢٠٥/ ١٢٩). انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (٣/ ٢١٥، رقم ٢٤٦٩).

فأمَّا هَمَّام، فهو:

أبو عُقْبَة هَمَّام بن مُنَبِّه بن كَامِلِ بن سَيْجٍ - بسين مهملة مفتوحة، وقيل: مكسورة، ثمّ ياء مثناة تحت ساكنة، ثمّ جيم -.

اليَمَانِيُّ، الصَّنْعَانِيُّ، الذّمَارِيُّ - بكسر الذَّال المعجمة[١]، ويقال: بفتحها[٢] - وذِمَار: على مرحلتين من صَنْعاء[٣]، الأَبْنَاوِيُّ - بفتح الهمزة، ثمَّ بباء[٤] موحدة ساكنة، ثمَّ نون وبعد الألف واو، التَّابِعِيُّ[٥].

قال أبو عليّ الغَسَّانيُّ[٦]: الأَبْنَاوِي منسوبُ إلى أبناء، وهم قومٌ باليَمن، من وَلَدِ الفُرْس، الَّذين جَهزَّهم كِسْرى مع سَيْف بن ذِي يَزَن إلى مَلِك الحَبَشة باليَمن، فغَلَبوا الحَبَشَةَ وأقاموا باليَمَن. فولدهم[٧] يُقَال [لهم: الأبناء.

وقال أبو حاتِم ابن حِبَّان - بِكَسر الحاء - كلّ من وُلِدَ باليمن من أولاد الفُرس، وليس من العرب يُقال][٨] له (ق٥٥/أ): أبناويٌّ، وهم الأبناء[٩].

---

(١) هكذا يقوله أكثر أصحاب الحديث.

(٢) ذكره ابن دُريد في جمهرته (١/ ٦٩٥) بالفتح.

(٣) مدينة مشهورة كبيرة جنوب صنعاء، بنحو مئة كيلو مترًا، وهي مركز لواء ذمار. البلدان اليمانية، للعلامة القاضي إسماعيل الأكوع (ص: ١٢٣).

(٤) في: (ب) «باء موحدة» بباء واحدة.

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٧٦)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٧٨)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٥٤)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٩٨)، تذهيب التهذيب (٩/ ٣٠٧)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ١٦٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ٦٧)، تقريب التهذيب (٧٣١٧)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١١٧).

(٦) تقييد المهمل (١/ ٩٦).

(٧) في التقييد: «فلِوَلَدِهم».

(٨) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل، واستدركتها من: (أ، ب).

(٩) الثقات (٧/ ٤٤٠، ترجمة: محمد بن وهب)، ونقله عنه السَّمعاني في الأنساب (١/ ٧٦).

وهمَّام هذا أخو وَهْب بن مُنَبِّه، وهو أكبرُ من وَهْب[١] .

سمعَ: ابن عبَّاس، وأبا هُرَيرة ﷺ.

روى عنه أخوه: وَهْب، وآخرون.

توفي سنة إحدى[٢]، وقيل: ثنتين وثلاثين ومئة[٣] .

وأمَّا عبد الرَّزاق، فهو:

أبو بَكر عبد الرَّزاق بن هَمَّام بن نَافِع الحِمْيَرِيُّ مولاهم، اليَمَانِيُّ، الصَّنْعَانِيُّ[٤] .

سمعَ: خلائقَ من الكِبَار والأئمَّة الأعلام.

وروى عنه خلائقُ من الأئمة، وحُفَّاظ الإسلام، وهم مَشهورون، منهم[٥]: ابن عُيَيْنة، ومُعْتَمِر بن سُلَيْمان، وهُما من شُيوخِه.

وأحوالُه الجَلِيلة ومناقُبه، وثناءُ الأئمة عليه مشهوراتٌ[٦] .

---

(١) ويُقال: إن وهبًا كان الأكبر.

(٢) كذا أرَّخه ابن سعد في طبقاته (٥/ ٥٤٤).

(٣) نقل البخاريُّ في التاريخ الكبير (٨/ ٢٣٦) عن عليّ بن المديني أنه قال: سألتُ رجلاً قد لقي همّام بن منبّه حتى مات همّام، قال: سنة ثنتين وثلاثين.

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٤٩٦)، التعديل والتجريح (٢/ ٩٢٣)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٢٨)، تهذيب الكمال (١٨/ ٥٢)، تذهيب التهذيب (٦/ ٨٥)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٢٦٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٠)، تقريب التهذيب (٤٠٦٤)، خلاصة الخزرجي (٢/ ١٦١).

(٥) في: (أ) «وهُمْ»، بدل: «ومنهم».

(٦) كتبتُ عن هذا الإمام الجَليل مقالاً عن حياته وآثاره العلمية، وأهديتُه إلى شيخي وأستاذي الجليل، العلامة، المؤرخ، فخر اليمن، وعلمٌ من أعلامها، المسند الكبير القاضي إسماعيل بن عليّ الأكوع حفظه الله وبارك في عمره؛ لبلوغه الخامسة والثمانين، اللهمّ متّع له بالصحة والعافية. وطبع المقالات المهداة له بعنوان: (المُهاجر إلى هجر العلم في اليمن، مهدى إلى القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، بمناسبة بلوغه الخامسة والثمانين) وصدر عن المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء، عام (٢٠٠٦م).

توفِّي سنة إحدى عشرة ومئتين[١] .

وأمَّا إسْحاق، فهو:

أبو يَعْقُوب إِسْحاق بن مَنْصُور بن بِهْرَام[٢] - بكسر الموحدة -[٣] .

من أهل مَرْو، سكنَ نَيْسَابُور ورَحَل إلى العِرَاق، والحِجاز، والشَّام.

و[٤] سمعَ الأعلامَ، منهم: ابن عُيَيْنة، وأبو أُسَامة، وحُسَين الجُعْفِيُّ، ويحيى القَطَّان، وأبو دَاود، وأبو الوَلِيد الطَّيالِسِيّان، والفِرْيَابِيُّ، ويحيى بن حَمَّاد، وعبد الرَّحمن بن مَهْدي.

روى عنه خلائق من الأعلام، منهم: البخاريُّ، ومُسْلمٌ، وأبو زُرْعة، وأبو حاتِم، والتِّرمذيُّ، والنَّسائِيُّ، وآخرون.

قال مُسلمٌ: هو ثِقةٌ مأمونٌ[٥] .

---

(١) كذا أرَّخه ابن سعد في طبقاته (٥/ ٥٤٣)، وخليفة في تاريخه (ص: ٤٧٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٦/ ١٣٠).

(٢) هكذا ضبطه بكسر الموحدة، ولعله اعتمد في ضبطه على تاريخ نيسابور للحاكم النيسابوري، وله ترجمة في تاريخه كما في مختصر تاريخ نيسابور (ص: ٨٠، رقم ٢٣٨) وفيه: (إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، مولده بمرو، ومنشأه بنيسابُور، وتوفي بها)، ولم أرَ ضَبطًا لـ (بهرام) بكسر الباء في: لغت نامه دهخدا (٤/ ٥١١٢ - ٥١١٣) فجميع من ذكره تحت هذا الاسم ضبطه بفتح الباء الموحدة. وكذا من ذكروه في كتب التراجم ضبطوه بالشكل هكذا: (بَهْرام) بفتح الموحدة، وكذا ضبطه الدكتور العثيمين في طبقات الحنبلة لأبي يعلى، ولم يتعرض لوجه ضبطه كما فعل ذلك في لقبه (الكَوْسَج).

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٧٨)، التعديل والتجريح (١/ ٣٧٩)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٤٧٤)، تذهيب التهذيب (١/ ٣٣٦)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١١٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٤٩)، تقريب التهذيب (٣٨٤)، خلاصة الخزرجي (١/ ٧٦).

(٤) في: (أ) بدون الواو.

(٥) رواه الخطيب في تاريخه (٦/ ٣٦٤).

أحدُ الأئمةِ من أصحابِ الحديثِ[(١)] .

قال الخَطيبُ أبو بكر: كان إسحاقُ بن منصور فَقِيهًا عالمًا، وهو الَّذي دَوَّن عن أحمد بن حَنبل، وإسحاق ابن رَاهَوَيه المَسائلَ[(٢)] .

توفِّي في جمادى الأولى سنة إحدى وخمسين ومئتين[(٣)] .



فصل

قوله ﷺ: «زَلَّفَهَا» هو بتشديد اللام، أي: قدَّمها، يُقال: زلفتُه تزليفًا وأزلفتُه إزلافًا، أي: قدّمته[(٤)] .

---

(١) هكذا أورده جمعًا المزيُّ في تهذيبه (٢/ ٤٧٦) ولم يذكر الخطيب في تاريخه (٦/ ٣٦٤) سوى الشطر الأول فقط، وأورد النوويُّ والمزيُّ جمعًا كما ترى، وفرّقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٨/ ٢٨٢) حيث قال: «زاد البيهقيُّ: قال الحاكم: وهو أحد الأئمة من أصحاب الحديث». وقول الحاكم هذا أورده المزي في تهذيبه (٢/ ٤٧٧) ورواه الخطيب في تاريخه (٦/ ٣٦٤).

(٢) تاريخ بغداد (٦/ ٣٦٣). وطبع هذه المسائل بعنوان: «مسائل أحمد بن حنبل، وإسحاق ابن راهويه، رواية: إسحاق بن منصور الكَوسج».

(٣) كذا أرّخه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٤٠٤).

(٤) قال ابن حجر في الفتح (١/ ١٨٢) في رواية أبي ذر: «أزلفها»، ولغيره: «زلَفها»، وهي بتخفيف اللام، كما ضبطه صاحب المشارق (١/ ٣١٠)، وقال النووي بالتشديد، ورواه الدارقطني من طريق طلحة بن يحيى، عن مالك بلفظ: «ما من عبد فيحسن إسلامه إلا كتب الله له كل حسنة زلفها، ومحا عنه كلّ خطيئة زلفها» بالتخفيف فيهما، وللنسائي (رقم ٤٩٩٨)نحوه، لكن قال: «أزلفها». وزلّف بالتشديد، وأزلف بمعنى واحد، أي: أسلف وقدم، قاله الخطابي (الإعلام ١/ ١٧٢). وقال في المحكم: أزلف الشيء: قربه، وزلفه - مخففا ومثقلا -: قدمه. وفي الجامع: الزلفة تكون في الخير والشرّ، وقال في المشارق (١/ ٣١٠): زلف بالتخفيف، أي: جمع وكسب، وهذا يشمل الأمرين، وأما القُربة: فلا تكون إلا في الخير، فعلى هذا تترجحُ رواية غير أبي ذر، لكن منقول الخطابي يساعدها.

فصل

اعلم: أن الحديث الأول وقعَ هنا مُعلَّقا سقطَ أول إسناده[١] .

قال أبو الحسن ابن بطَّال: أسقطَ البخاريُّ بعضَ هذا الإسناد، قال: وهو مشهورٌ من حديث مالك في غير «الموطأ» ونصّه: «قال رسول الله ﷺ: إذا أسلم الكافرُ فحسنَ إسلامه كتب الله له كلَّ حسنة كان زلَّفها، [ومَحَى عنه كلَّ سيِّئة كان زلّفها][٢]، وكان عمله بعد: الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضِعْف، والسيِّئة بمثلها، إلا أنْ يَتجاوز الله».

ذكره الدَّارقطني في «غريب حديث مالك»، ورواه عنه من تسع طرق، وأثبت فيها كلّها ما أسقطه البخاريُّ، [ومعناه][٣]: أنَّ الكافرَ إذا حَسُن إسلامُه يُكتب له في الإسلام كلّ حسنة عملها في الكُفْر، ولله تعالى أنْ يتفضَّل على عباده بما يشاءُ، وهو كقوله ﷺ لحَكِيْم بن حِزَام ﷺ: «أسلمتَ على ما سَلَفَ[٤] من خَيْرٍ»[٥] .

قال: ومعنى حُسْن إسلامه ما جاء في حديث جبريل ﷺ: «أنْ تَعْبُدَ الله كأنَّكَ تَرَاهُ»[٦] أرادَ مبالغةَ الإخلاص لله سبحانه[٧] وتعالى بالطَّاعة والمراقبة،

---

(١) انظر: تغليق التعليق (٢/ ٤٤ - ٤٩).
(٢) ما بين المعقوفين سقطت من الأصل، واستدركتها من: (أ، ب).
(٣) من هامش الأصل، وفيها: «الظاهر: ومعناه». وهي ليست في: (أ، ب). وكذا لا توجدُ عند ابن بطال.
(٤) في هامش الأصل: «أو كما قال»، وهو الصواب؛ لأن لفظ مسلم: «أسلفت».
(٥) رواه مسلم برقم (١٨٧/ ١٢٣).
(٦) رواه البخاري برقم (٥٠).
(٧) في: (أ) «لله تعالى».

هذا كلامُ ابن بطّال[١].

واعلم: أنَّ هذا الحديثَ مع حديث حَكِيم بن حِزَام ﷺ ممّا اختلف في معناه، فقال أبو عبد الله المَازَرِيُّ[٢] والقاضي عِيَاض[٣] رحمهما الله تعالى[٤] وغيرهما: الجاري على القواعد والأصول أنَّه لا يصحّ من الكافر التَّقرب، فلا يُثَاب على طاعةٍ، ويصحّ أنْ يكونَ مُطيعًا غير متقرّب لنظره[٥] في الإيمان، فإنَّه مطيعٌ به من حيث إنَّه موافقٌ للأمر، والطَّاعة عندنا موافقة الأمر، ولا يكونُ متقربًا؛ لأنَّ من شرط المتقرّب[٦] أنْ يكونَ عارفًا بالمتقرّب[٧] إليه.

قالوا: فيُتأوَّلُ حديثُ حَكِيم ﷺ على أنَّه اكتسب أخلاقًا جميلةً ينتفع بها في الإسلام، أو أنَّه حصل له ثناءٌ جميلٌ، أو أنَّه يُزاد في حسناته في الإسلام بسبب ذلك.

وهذا الَّذي (ق٥٥/ب) قالوه ضعيفٌ؛ بل الصَّواب الَّذي عليه المحققون وقد ادّعى فيه الإجماعَ: أنَّ الكافرَ إذا فعلَ أفعالاً جَمِيلةً على جِهة التَّقرب إلى الله تعالى كصدقةٍ، وصِلَةِ الرَّحم، وإعتاق، وضِيافة ونحوها من الخِصَالِ الجميلةِ، ثمَّ أسلم، يُكتب له كلّ ذلك ويُثَاب عليه إذا مات على الإسلام، ودليلُه حديث أبي سَعِيد الَّذي ذكرناه، عن رواية الدَّارقطني، فهو نصٌّ صريحٌ فيه، وحديثُ حَكِيم ظاهرٌ فيه، وهذا أمرٌ لا يحيله العَقل، وقد وردَ الشَّرعُ

---

(١) شرح ابن بطال (١/٩٨ - ٩٩).
(٢) المعلم (١/٢٠٦).
(٣) الإكمال (١/٤١٦).
(٤) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٥) في: (أ، ب) «كنظره».
(٦) في: (أ) «التقرب» بلفظ المصدر.
(٧) في: (ب) «بالمثوب».

به، فوجب قبولُه.

وأمَّا دعوى كونِه مخالفًا للأصول، فغير مقبولة[١]، وأمَّا قولُ الفقهاء: «لا تصحُّ العبادةُ من كافرٍ ولو أسلم» لم يعتدّ بها، فمُرادهم: لا يعتدُّ بها في أحكام الدُّنيا، وليس فيه تعرّض لثواب الآخرة، فإنَّ أقدم قائلٌ على التَّصريح بأنَّه: أذا أسلمَ لا يُثَاب عليها في الآخرة، فهو مجازفٌ، فَيُردُّ[٢]. وقوله: «بهذه السُّنة الصَّحيحة».

وقد يعتدُّ ببعض أفعال الكافر في الدُّنيا، فقد قال الفقهاء: إذا لزمَ الكافرَ كفارةُ ظِهَارٍ وغيرها، فكفَّر في حال كُفره أجزأه ذلك، وإذا أسلم لا تَلْزمه إعادَتُها[٣].

---

(١) في: (أ) «فغير مقبول».

(٢) قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري (١/ ١٤٣): والاختلاف في هذه المسألة مبنيٌّ على أصول: أحدها: أن التّوبة من ذنب تصحّ مع الإصرار على غيره، وهذا قول جمهور أهل السنة والجماعة.
الأصل الثاني: أن التّوبة: هل من شرط صحتها إصلاح العمل بعدها، أم لا؟ وفي ذلك اختلافٌ بين العلماء، وقد ذكره ابن حامدٍ من أصحابنا، وأشار إلى أن بناء الخلاف في هذه المسألة على ذلك. والصَّحيح عنده وعند كثيرٌ من العلماء: أن ذلك ليس بشرط.
والأصل الثالث: أن بعض الذنوب قد يعفى عنها بشرط اجتناب غيرها، فإن لم يحصل الشّرط لم يحصل ما علّق به.
والأصل الرابع: أن التّوبة من الذنب هي النّدمُ عليه، بشرط الإقلاع عنه، والعزم على عدم العود إليه، فالكافرُ إذا أسلمَ وهو مُصرٌّ على ذنب آخر صحّت توبته مما تاب منه وهو الكُفر، دون الذنب الذي لم يتب منه، بل هو مُصرٌّ عليه.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٨٣): والحقُّ: أنه لا يلزمُ من كتابة الثواب للمسلم في حال إسلامه تفضلاً من الله وإحسانًا، أن يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً، والحديث إنما تضمن كتابة الثواب ولم يتعرض للقبول، ويحتملُ أن يكون القبولُ يصير معلقًا على إسلامه فيقبل ويثاب إن أسلم وإلا فلا، وهذا قويٌّ، وقد جزم بما جزم به النوويُّ إبراهيم الحربي، وابن بطال، وغيرهما من القُدماء، والقُرطبي، وابن المُنير من المتأخرين.
=

واختلفوا فيما لو أجنبَ واغتسل في كُفْره، ثمَّ أسلمَ هل تَلزمه إعادةُ الغُسْل؟ والأصحُّ لُزومها، وبالغَ بعضُ أصحابنا، فقال: تصحُّ من كلِّ كافرٍ طهارةٌ من الوضوء والغُسل والتَّيمم، وإذا أسلمَ صلَّى بها[1]، وقد أوضحتُ ذلك بدلائله في «شرح المهذب»[2]، والله أعلم.

وفي حديثِ البابِ: حجَّةٌ لمذهب أهلِ الحقِّ أنَّ أصحابَ المعاصي لا يُقْطع عليهم بالنَّار، بل هم في المشيئة.

وأمَّا قوله ﷺ: «فحَسُن إسلامُه» فمعناه والله أعلم: أنَّه أسلمَ إسلامًا مُحقَّقًا بريئًا من الشُّكوك، ولا يُشْترط في تَكْفير سيئات زَمَن الكُفْر وكَتْب حَسَناتِه، أنْ يُكثرَ من الطَّاعات في الإسلام، ويُلازم المراقبةَ والإخلاصَ في كلِّ أفعاله، وقد أوضحتُ هذا المعنى في «شرح مسلم»[3]، وبالله التوفيق.

❁❁❁❁❁

= قال ابن المُنير: المُخالف للقواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره، وأمّا أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنّه خيرًا، فلا مانع منه كما لو تفضّل عليه ابتداء من غير عملٍ، وكما يتفضّلُ على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادرٌ، فإذا جازَ أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة، جاز أن يكتب له ثواب ما عمله غير موفى الشّروط.

(١) المنهاج (٢/ ١٤٠ -١٤٢).

(٢) المجموع (١/ ٣٨٠، باب نية الوضوء)، و (٢/ ١٦٣، باب ما يوجب الغسل).

(٣) المنهاج (١/ ١٤١).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٣٢ - باب أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللّٰهِ أَدْوَمُهُ

٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، قَالَ: «مَنْ هَذِهِ». قَالَتْ: فُلَانَةُ - تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا -. قَالَ: «مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ، فَوَاللهِ لَا يَمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا».

وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ[1].

طرفه ١١٥١ - تحفة ١٧٣٠٧

الشَّرحُ:

أمَّا الإسناد، فسبق ذكرُ رجالِه كلِّهم.

وقوله: «وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ» قد ذكرَ البخاريُّ بعد هذا في «أبواب التَّهجد»[2]، في[3] هذا الحديثِ: أنَّ هذه المرأةَ من بني أَسَد، وهذه المراةُ، هي: الحَوْلاء - بالمهملة، والمدِّ -: بنت تُوَيْت - بضمّ المثناة فوق، وآخره مُثناة أخرى مُصغّر-[4].

قوله: «تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا» المشهور في ضبطه «تَذكر» أوّله مثناة فوق

---

(١) ورواه مسلم (٢٢٠/ ٧٨٥). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٤/ ٩٤، رقم ٣٢٠٦).

(٢) برقم (١١٥١).

(٣) «في» سقطت من: (أ).

(٤) نقله ابن حجر في فتح الباري (١/ ١٨٨).

مفتوحة، وروي: «يُذكر» بمثناة تحت مضمومة على ما لم يسمَّ فاعله[١].

وقوله ﷺ: «مَهْ» كلمة زَجْرٍ وكَفٍّ.

قال الجوهريُّ: «مَهْ» كلمةٌ بُنِيت على السُّكون، وهي[٢]: اسمٌ سُمّي به الفعل، ومعناه: اكْفُف، فإنْ وَصَلْتَ، نَوَّنْتَ[٣]، فقلتَ: مَهٍ مَهٍ، ويقال: مَهْمَهْتُ به، أي: زَجَرْتُه[٤].

وقوله ﷺ: «عَلَيْكُمْ» من الأعمال (ق٥٦/أ) «بِمَا تُطِيقُون» أي: ألزِمُوا من الأعمالِ ما تُطِيقون الدَّوام عليه.

وقوله ﷺ: «فَوَاللهِ[٥] لَا يَمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا» هو بفتح الياء والتَّاء والميم.

واختلفَ العلماءُ في المرادِ به: فالصَّحيح الَّذي عليه المُحقِّقون وهو الظَّاهرُ أنَّ معناه: لا يَترك الثَّوابَ على العَمَل حتَى تتركُوا العَملَ[٦].

---

(١) في رواية المستملي «تَذكر» بفتح أوله بلفظ المضارع المؤنث، وللحمويّ بضمّه على البناء للمفعول «يُذكر» بالتّذكير، وللكشميهني «فذكر» بفاء وضمّ المعجمة، وكسر الكاف، ولكلٍّ وجهٌ، وعلى الأول يكونُ ذلك قول عُروة أو من دونه، وعلى الثاني والثالث يُحتملُ أن يكون من كلام عائشة، وهو على كلّ حال تفسير لقولها: «لا تنام الليل» ووصفها بذلك خرج مخرج الغالب. فتح الباري (٣/ ٥٥٩).

(٢) في الصحاح «وهو»، وفي: (أ) «على».

(٣) في: (أ) «تنونت» والمثبت لفظ الصحاح.

(٤) الصحاح (٦/ ٢٢٥٠، باب الهاء، فصل الميم).
قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ١٠٢): وهذا الزجر يحتملُ أن يكونَ لعائشة، والمرادُ نهيها عن مدح المرأة بما ذكرت، ويحتملُ أن يكونَ المرادُ النهي عن ذلك الفعل، وقد أخذَ بذلك جماعةٌ من الأئمة، فقالوا: يكره صلاة جميع الليل، كما سيأتي بيانه.

(٥) في: (أ) «والله» بالواو.

(٦) قاله الخطابي في أعلامه (١/ ١٧٣).

وقيل: معناه لا يملُّ إذا مللتم، قاله ابن قتيبة[١] وغيره.

وحكاه الخَطابيُّ[٢] وآخرون وأنشدوا عليه شِعرًا، قالُوا: ومثاله قولهم في البَلِيْغِ: فلانٌ لا يَنْقطِعُ حتى تَنْقطِع خُصُومُه، معناه: لا ينقطع إذا انقطعتْ خُصومُه، ولو كان معناه: ينقطع إذا انقطعتْ خُصومُه، لم يكن له فضلٌ على غيره.

ومراد البخاري رحمه الله تعالى[٣] بالباب: أنَّ الدِّين يُطلق على الأعمال، وقد سبقَ أنَّ الدِّينَ والإسلامَ والإيمانَ يكونُ بمعنى وقد تفترق، وموضع الدِّلالة: «**وكان أحبّ الدين إليه ما داوم عليه صاحبه**» أي: أحبّ الأعمال كما جاء مصرَّحًا به في غير هذه الرّواية[٤].

وفي الحديث فوائد كثيرة:

ففيه: أنَّ الأعمال تُسمّى دِينًا.

وفيه: أنَّ استعمالَ المجازِ جائزٌ، وموضع الدِّلالة إطلاقُ الملل[٥] على الله سبحانه[٦] وتعالى.

وفيه: جوازُ الحِلف من غير استحلاف، وأنَّه لا كراهةَ[٧] فيه إذا كان فيه تفخيمُ أمرٍ، أو حثٌّ عليه، أو تنفيرٍ عن أمرٍ محذورٍ ونحو ذلك.

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص: ٢٣٧ - ٢٣٨).
(٢) أعلام الحديث (١/ ١٧٣).
(٣) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٩٧٠)، ومسلم (٢١٥/ ٧٨٢).
(٥) في: (أ) «المال»، وهو خطأ.
(٦) في: (أ) بدون قوله: «سبحانه».
(٧) في: (ب) «لا إكراه».

قال أصحابنا رحمهم الله: يُكره اليَمِين إلا في مواضعَ:

منها: ما ذكرنا.

ومنها: إذا كانت في طاعةٍ، كالبَيعة على الجِهاد ونحوه.

ومنها: إذا كانت في دعوى، فلا تكره إذا كان صادقًا.

وفيه: فضيلة الدَّوام على العمل، والحثُّ على العمل الَّذي يَدومُ.

وفيه: بيان شفقته ﷺ ورأفته ﷺ[١] بأمَّته، لأنَّه ﷺ أرشدهم إلى ما يُصْلِحهم، وهو: ما يمكنهم الدَّوام عليه بلا مشقَّة، لأنَّ النَّفسَ تكونُ فيه أنشطَ، والقلبَ منشرحٌ، فتُثمِر[٢] العبادةُ، ويحصلُ مقصود أُلأعمالِ، وهو الحُضُور فيها، واستلذاذِها والدَّوام عليها، بخلاف مَن تَعاطى من الأعمالِ ما لا يُمْكنه الدَّوام عليه، أو ما يشقُّ عليه، فإنَّه معرّضٌ لأنْ يتركَ كلّه أو بعضه، أو يفعله بكَلَفة أو بغير انشراح القَلب، فيفوتُه الخيرُ العظيمُ[٣].

وقد قال ﷺ في الحديث: «لِيُصَلِّ أحدُكُم نَشَاطَه فإذا فَتَر فَلْيَقْعُد»[٤] وقد ذمَّ الله سبحانه[٥] وتعالى من اعتادَ عبادةً ثم فرَّط فيها، فقال تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] إلى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧].

وفي الأحاديث الصَّحيحة معناه، كقوله ﷺ: «لا تَكُن كفُلانٍ كَانَ يَقُوم اللَّيلَ، فَتَركَ قِيَام اللَّيل»[٦] وقد نَدِم عبدُ الله بن عَمْرو بن العاص[٧] رضي الله

(١) في: (أ) بدون قوله: «ﷺ».
(٢) في: (ب) «فتتم».
(٣) في: (ب) «خير عظيم».
(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري (١١٥٠)، ومسلم (٢١٩/ ٧٨٤).
(٥) في: (أ) بدون قوله: «سبحانه».
(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري (١١٥٢)، ومسلم (١٨٥/ ١١٥٩).
(٧) في: (أ، ب) «العاصي»، وهو الصواب.

عنهما على تَركه[١] قبولَ[٢] رخصةِ رسول الله ﷺ في التَّخفيف في العِبادة[٣]، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

(١) في: (أ) سقطت: «تركه»، وتكررت: «قبول».
(٢) في: (ب) «قبل».
(٣) أخرجه البخاري (١٩٧٦)، ومسلم (١٨١/ ١١٥٩)، وفيه: «لأن أكون قبلت الثلاثة الأيام التي قال رسول الله ﷺ أحبّ إليّ من أهلي ومالي»، وهذا لفظ مسلم.

قَالَ الْبُخَارِيُّ [رَحِمَهُ اللهُ][١] :

٣٣ - باب زِيَادَةِ الإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فَإِذَا تَرَكَ شَيْئاً مِنَ الْكَمَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ.

٤٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ (ق٥٦/ب) مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ»[٢] .

وَقَالَ أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ إِيمَانٍ». مَكَانَ:[٣] «خَيْرٍ».

أطـرافـه: ٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ٧٥٠٩، ٧٥١٠، ٧٥١٦
تحفة ١٣٥٦، ١١٣٤.

٤٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ، سَمِعَ جَعْفَرَ بْنَ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﵁: «أَنَّ رَجُلاً مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَءُونَهَا

(١) الزيادة من: (أ).
(٢) وأخرجه مسلم (٣٢٥/١٩٣). انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (٥٤٨/٢، رقم ١٩٠٢).
(٣) في الجامع الصحيح في النسخة اليونينية زيادة: «من» ووضع عليها رمز: (ص) أي: أن هذه الزيادة في رواية الأصيليّ فقط. ولا توجد كذلك في النسخ الثلاثة. ولا عند الحميدي في جمعه.

لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ، لاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيداً. [قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ][(1)]: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ[(2)] وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من: (الأصل) الزيادة من: (أ، ب)، والبخاريّ.

(٢) في هامش الأصل: «أضاف الدّين إليهم، إذ هم المختصّون بهذا الدّين القيّم الأنور، دون سائر الأمم، والدّين تارةً يُضاف إلى العبد، وتارةً إلى الرّب تعالى، فيُقال: الإسلامُ دين الله الّذي لا يقبل من أحدٍ دينًا سواه، ولهذا يُقال في الدُّعاء: «اللهمّ انصر دينك». ونسبة الكَمال إلى الدّين والتّمام إلى النّعمة مع إضافتها إليه؛ لأنه سبحانه هو وليّها ومُسدِيها إليهم، وهم محل محض لنعمه قابلين لها.

وأمّا الدّين فلما كانوا هم القائمين به الفاعلين له بتوفيق ربّهم عزّ وجلّ نسبه إليهم، فقال: «أكملتُ لكم دينكم». وكان الكَمال في جانب الدّين والتّمام في جانب النّعمة، واللّفظتان وإن تقاربتا وتواردتا فبينهما فرقٌ لطيفٌ يظهر عند التّأملِ، فإنّ الكمالَ أخصّ بالصّفات والمعاني، ويُطلق على الأعيان والذواتِ، وذلك باعتبار صفاتها وخواصّها، كما قال النّبيّ ﷺ: كَمُل من الرّجال كثيرٌ، ولم يَكْمُل من النّساء، إلا مريم بنت عمران، وآسية بنت مزاحم، وخَدِيجة بنت خُويلد». وقال عُمر بن عبد العزيز: «إنّ للإيمان فرائضَ وشرائعَ وحدودًا، وسننًا فمن أكملها، فقد استكمل الإيمان»، أو كما قال.

وأما التّمام فيكون في الأعيان والمعاني، ونِعم الله أعيانٌ وأوصافٌ ومعانٍ، وأمّا دِينُه، فهو شرعه المتضمن لأمره ونَهيه ومحابه، فكانت نسبة الكَمال إلى الدّين، والتّمام إلى النّعمة أحسن، كما كانت إضافة الدّين إليهم والنّعمة إليه أحسن، والمَعنيُّون بقوله: «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي» هم أهل النّعمة المطلقة المتّصلة بسعادة الأبديّة المختصة بالمؤمنين.

وأمّا النعمة المُقيّدة كنعمة الصحة والغنى وعافية الجَسد وبسط الجاه، وكثرة الولد، والزوجة الحسنة، وأمثال هذا فمشتركةٌ بين البرّ والفاجر، والمؤمن والكافر، وقد يكون النّعمُ المقيّدة استدراجًا للعبد ومآلها إلى العذاب والشقاء، فكأنها لم تكن نعمة، وإنّما كانت بليّةً، فالنعمة المُقيّدة لا يوجب لصاحبها أن يكونَ من أهل النّعمة المطلقة، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ۝١٥ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦﴾ [الفجر: ١٥-١٦] أي ليس كلّ من أكرمتُه في الدّنيا ونعّمتُه فيها، قد أنعمتُ عليه، وإنما هو ابتلاء منّي له واختبارٌ، ولا كلّ من قدّرتُ عليه رزقه، فجعلتُه بقدر حاجبته من غير فضلة أكونُ قد أهنتُه بل ابتلي عبدي بالنّعم كما أبتليه بالمصائب».

دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ[(١)] [(٢)].

أطرافه: ٤٤٠٧، ٤٦٠٦، ٧٢٦٨ - تحفة ١٠٤٦٨

الشَّرحُ:

أمَّا عُمَر، وأَنَس، وقَتَادة ﷺ، فسبق ذكرهم.

وأمَّا هشام، [فهو: الدَّسْتَوائِيُّ، وهو:

أبوبَكر هِشَام بن أبي عَبْد الله، واسم أبي عبد الله: سَنْبَر[(٣)] الرَّبْعِيُّ، البَصْرِيُّ][(٤)] الدَّسْتَوَائِيُّ[(٥)] - بفتح الدَّال، وإسكان السِّين المهملتين، وبعدهما مُثناة فوق مفتوحة، وآخره همزة ممدودة بلانون -.

وقيل: الدَّسْتَوانِيُّ - بالقصر، والنُّون - والصَّحيحُ المشهورُ: الأوّل.

ودَسْتَوا[(٦)] كُورَةٌ من كُوَر الأَهْوَاز، كانَ يَبِيعُ الثِّيابُ التي تُجْلب منها،

---

(١) في: (ب) «الجمعة» بأل التعريف.

(٢) وأخرجه مسلم (٤/ ٣٠١٧). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ١١٦، رقم ٤٠).

(٣) بمهملة، ثمّ نون، ثمّ موحدة، بوزن جَعْفَر. تقريب التهذيب (٧٢٩٩).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من: (الأصل)، واستدركتُه من: (أ).

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٧٢)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٧٤)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٤٧)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٢١٥)، تذهيب التهذيب (٩/ ٢٩٠)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ١٤٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٣)، تقريب التهذيب (٧٢٩٩)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١١٤).

(٦) اسم محلة بشوشتر، قيل: عربية، وقيل: فارسية مخفّف (دَسْتَوار) وهو بمعنى عصا يحملها الشّيبان، لأن أكثر أهل هذه المحلة يحملون معهم عصا، فاشتهرت بذلك، أو هي مخفّف (دَسْتَواره) تشبيهًا باليد، لأنَّ أهل هذه المحلة يشتهرون بعمل الجدّ في الزراعة، أو هي مخفّف (دَسْتَوانَه) بمعنى صدر المجلس والمقام، وهذه المحلة أيضًا صدر المدينة بسبب وجود الأشراف والعلماء والوجهاء فيها. نقلاً عن كتاب: (اللغة المحلية لشوشتر، مخطوط). لغت نامه دهخدا (٧/ ١٠٨٨٠) معجم فارسي.

فنُسِب إليها[١] .

سمِعَ جماعةً من التَّابِعين، منهم: أبو الزُّبَيْر، وقَتَادة، ويحيى بن أبي كَثِير، وحَمَّاد بن أبي سُليمان الفَقِيه وغيرهم.

روى عنه الأعلامُ من الأئمة والحُفَّاظ، منهم: شُعْبَة[٢]، ويحيى القطّان، وعفّان، وأبو دَاود، وأبو الوَلِيد الطَّيالِسيَّان[٣]، وابن عُلَيَّة، وابنه مُعَاذ بن هِشَام[٤]، وآخرون.

قال أبو داود الطَّيالسيُّ: كان هِشَامُ الدَّسْتَوائيُّ أميرُ المؤمنين في الحديث[٥] .

وذكره أبو نُعَيم فأثنى عليه خيرًا[٦] .

وقالَ أحمدُ بن حَنبل: لا يُسأل عن الدَّستوائيّ، ما أظنُّ النَّاسَ يروون عن أثبت منه، فأمَّا مثله فعَسى[٧] .

وقال ابن المَدِينيّ: أثبتُ أصحابِ يحيى بن أبي كَثِير: هِشَام، ثمَّ الأوزاعيُّ، وحُسَين المُعلِّم[٨] .

---

(١) تهذيب الكمال (٣٠/ ٢١٦).
(٢) وهو من أقرانه.
(٣) في: (أ) «الطيالسي» بالإفراد، والمثبت هو الصواب.
(٤) وكذا ابنه عبد الله بن هِشَام.
(٥) رواه ابن أبي حاتِم في الجرح والتعديل (٩/ ٦٠).
(٦) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ٦٠)، ونصه: حدثنا أبي، حدّثنا أبو نعيم، حدَّثنا هشام الدّستوائي، وأثنى عليه خيرًا، وما رأيتُ أبا نُعيم يُثني على أحدٍ خيرًا، إلا على هشام الدَّستوائيّ.
(٧) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ٦٠).
(٨) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ٦١) وزاد: وحجّاج الصَّواف.

وسُئل أبو زُرْعة، وأبو حاتِم: من أحبُّ إليكما من أصحابِ يحيى بن أبي كَثِير، قالا: هِشَام. قيل: الأوزاعيُّ، قالا: بعده[١].

قال أبو الوَلِيد وعَمْرو بن عليٍّ: توفِّي سنة أربع وخمسين ومئة[٢]، وقيل: ثلاث[٣]، وقيل: سنة اثنتين، [قاله][٤] ابن سَعْد[٥].

وقال عبد الصَّمد: سنة إحدى وخمسين[٦].

وأمَّا مُسْلم بن إبراهيم، فهو:

أبو عَمْرو[٧] مُسْلِم بن إبراهِيْم الفَرَاهِيْدِيُّ مَولاهم، البَصْرِيُّ[٨].

وفَرَاهِيْد: - بفتح الفَاء، وبالدَّال المهملة - بطنٌ من الأَزْد، ومنهم: الخَلِيْل بن أحمد الإمام النَّحويُّ[٩].

سمعَ خلائقَ من الكِبار، منهم: شُعْبَة، وهِشَام، وأَبَان بن يَزِيْد، وحَمَّاد

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٦١).
(٢) نقله المزي في تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٢٢-٢٢٣).
(٣) كذا أرَّخه خليفة بن خياط في تاريخه (ص: ٤٢٦).
(٤) في: (الأصل) «قال»، والتصويب من: (أ، ب).
(٥) نقله ابن سعد في طبقاته (٧/ ٢٧٩) عن عبد الصمد.
(٦) قول ابن سعد عن عبد الصمد تقدم، وهو سنة اثنتين وخمسين، وأما قول عبد الصمد أنه توفِّي سنة إحدى وخمسين، فقد نقل عنه أحمد بن حنبل كما في تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٢٢).
(٧) في: (ب) «أبو عبد الله».
(٨) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٠٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٧١٨)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٩٣)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٨٧)، تذهيب التهذيب (٨/ ٤٢٧)، إكمال تهذيب الكمال (١١/ ١٦٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٢١)، تقريب التهذيب (٦٦١٦)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٢٣).
(٩) انظر: جمهرة أنساب العرب (ص: ٣٨٠).

ابن سَلَمة، وابن المُبَارك، وأبو عَوَانَة، وجَرِيْر بن حَازِم، ومَالِك بن مِغْوَل(١).

روى عنه الكِبَار من الأعلام وحُفَّاظ الإسلام، منهم: ابنُ مَعِين، والذُّهْلِيُّ، والبُخارِيُّ، وعَمْرو بن عليٍّ، ونَصْر بن عَلِيٍّ، وأبو زُرْعة.

قال أبو زُرْعة: سمعتُ مُسلمَ بن إبراهيم، يقولُ: ما أتيتُ حَرامًا ولا حَلالاً قطُّ، وكانَ أتى عليه نيّفٌ وثمانون سنةً(٢).

وقال أحمد بن عبدالله: سمع مُسْلم بن إبراهيم من سَبْعِين امرأةً(٣).

توفّي سنة اثنتين وعشرين ومئتين(٤).



(١) في: (أ) «مغلول»، وهو خطأ.

(٢) نقله في تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٩١) وزاد بعده: وقال أبو حاتم: وكان لا يحتاجُ إليه، وزاد الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١٦) بعد قول أبي حاتم: يعني الجماع. قلتُ: لم أجد النصَّ في الجرح والتعديل.

(٣) ترتيب الثقات للعجلي (ص: ٤٢٧) وتحرّف فيه إلى: «امرءا».

(٤) كذا أرّخه البخاري في التاريخ الأوسط (٤/ ٩٩٠).

فصل

هذا الإسناد الأول كلّه بصريون[١] .

وأمّا قوله: «وقال أبان»[٢]، فهو:

أَبَان (ق٥٦/أ) بن يَزِيْد أَبُو يَزِيد البَصْرِيُّ، العَطَّار[٣] .

روى عن: قَتَادة، وابن أبي كَثِير، وآخرين.

روى عنه: حَبَّان بن هِلَال، ويَزِيْد بن هَارُون، وعَفَّان، ومُسْلِم بن إبراهيم، وأبو دَاود، وأبو الوَلِيد الطَّيالِسيَّان، ووَكِيْع، وآخرون.

روى له مُسلمٌ في الأصول، والبخاريُّ متابعةً[٤]، كما وقع هنا.

واعلم: أنَّه وقع في روايته هنا فائدتان حسنتان:

إحداهما في الإسناد: وهي قوله: «حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ» لأنَّ

---

(١) مُعلّقًا وموصولاً.

(٢) هذا التعليق وصله الحاكم في كتاب الأربعين له، كما في تغليق التعليق (٢/ ٤٩).

(٣) ترجمته في: الجمع لابن القيسراني (١/ ٤٢)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٤)، تذهيب التهذيب (١/ ٢٢١)، إكمال تهذيب الكمال (١/ ١٧٠)، تهذيب التهذيب (١/ ١٠٠)، تقريب التهذيب (١٤٣)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٩).
تنبيه: لم يترجم له الكلاباذي، ولا الباجي، وقال مغلطاي في إكماله (١/ ١٧١): وأما الكلاباذي والباجي فلم يذكراه جملةً، وأما أبو إسحاق الحبال، فعلم له علامة مسلم.
قلتُ: ترجم له القيسراني في الجمع فيمن اسمه: (أبان) عند مسلم وحده.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في الهدي (٢/ ١٠١٢): قلتُ: وإنَّما أخرج له البخاري قليلاً في المتابعات مع ذلك ولم أرَ له موصولاً سوى موضع، قال في المزارعة (رقم٢٣٢٠): قال: وقال لنا مسلمٌ، قال: حدَّثنا أبان، فذكر حديثًا، وهذه الصيغة قد وقعت له في حديث لحمّاد بن سلمة، ولم يُعلِّم المزي مع ذلك له سوى علامة التعليق، فتناقض.

قَتَادة رحمه الله تعالى[١] مُدلِّسٌ، لا يُحْتجُّ بعَنْعَنتِه، إلا إذا ثبت سَماعه لذلك الَّذي عَنْعَن عنه، وقد وَقَع في الرّواية الأولى عنه، وهي رواية هِشَام بالعَنْعَة، فإذا ثبتَ من رواية أبَان عنه التَّحديثُ والسَّماعُ، عَلِمنا اتّصال عَنْعَنْته، واحتجنا بها[٢] .

وعلى هذا يُحْمل كلُّ ما جاء في الصَّحيح من هذا النَّوع، وقد قدَّمتُ بيانَ هذه القاعدة في الفُصول السَّابقة في أوّل هذا الكتاب[٣] .

و[أمَّا][٤] الفائدة الثَّانية: فهي في المتن، وهي قوله: «مِنْ إِيمَانٍ» مكان: «خَيْر» يعني قال في روايته: «يخرج من النّار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه وزن شعيرة، ووزن برة من إيمان، ووزن ذرة من إيمان» وهذا يدلُّ على زيادةِ الإيمان ونَقْصه وتَفَاوته.

❁❁❁❁❁

---

(١) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٠٥): إيراد المصنف له من جهتين:
إحداهما: تصريح قتادة فيه بالتحديث عن أنس.
ثانيتهما: تعبيره في المتن بقوله: «من إيمان» بدل قوله: «من خير»، فبيّن أن المراد بالخير هنا الإيمان.
فإن قيل على الأولى: لِمَ لَمْ يكتف بطريق أبان السالمة من التدليس ويسوقها موصولة؟.
فالجواب: أن أبان وإن كان مقبولاً؛ لكن هشام أتقن منه وأضبط، فجمع المصنف بين المصلحتين، والله الموفق.

(٣) (١/ ٢٥٥).

(٤) الزيادة من: (ب).

فصل

في: «أَبَان» لغتان: الصَّرفُ وعدمُه.

فَمَنْ صَرفَه جعَله فَعَالا، [كغَزَال][(١)] ونظائره، وفاءُ الهمزة أصلٌ، وهي فاء الكلمة، ومَنْ مَنَعه جَعَل الهمزةَ زائدةً، وجَعَله: أَفْعل، فمَنَع صَرْفه؛ لوزنِ الفعلِ، مع العَلَمِيّة.

والصَّحيح الَّذي عليه المحققون والأكثرون: صَرْفُه، وغلّط أكثرهم مَنْ مَنَع صرفه حتّى قال بعضهم: «لا يمنعُ صرف أبَان، إلا: أَتَان».



وأمَّا الإسناد الثَّاني: ففيه طَارِق، وهو:

أبوعبد الله طَارِق بن شِهَاب بن عَبْد شَمْس بن سَلَمَة بن هِلال البَجَلِيُّ، الأَحْمَسِيُّ، الصَّحَابِيُّ، الكُوْفِيُّ[(٢)] رضي الله عنه.

رأى النَّبِيَّ ﷺ، وغزَا في خلافةِ أبي بَكْر وعُمَر رضي الله عنهما[(٣)] ثلاثًا وثلاثين، أوثلاثًا وأربعين من غزوة إلى سَرِيَّة[(٤)] .

---

(١) في: (الأصل) «كعراك» وهو خطأ، ولعل الصواب: «كعناق» كما في تهذيب الأسماء واللغات للمؤلف (القسم الأول ١/ ٩٧)، والمثبت من: (أ).

(٢) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٤/ ٤٧٧)، معجم الصحابة، للبغوي (٣/ ٤٢١)، معجم الصحابة، لابن قانع (٢/ ٤٥)، معرفة الصحابة لأبي نُعيم (٣/ ١٥٥٨)، الاستيعاب (٢/ ٧٥٥)، أسد الغابة (٣/ ٦٧)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٧٤)، الإصابة (٣/ ٥١٠).

(٣) في: (أ) «عنهما» بلفظ التثنية.

(٤) تهذيب الكمال (١٣/ ٣٤١).

وروى عن: أَبي بَكْر، وعُمَر، وعَلِيٍّ، وابن مَسْعود، وسَلْمان، وحُذَيْفة، وخَالِد بن الوَلِيد، وأَبي مُوْسى، وأَبي سَعِيدٍ ﷺ.

قال عَمْرو بن عليٍّ: توفي سنة ثلاث وثمانين[(١)] .

وأمّا قَيْس، فهو:

أبو عَمْرو قَيْس بن مُسْلم الجَدَلِيُّ، الكُوْفِيُّ[(٢)] .

سمعَ: طَارِقَ بن شِهَاب، ومُجَاهدًا، وسَعِيد بن جُبَيْر، وغيرهم.

روى عنه: الأَعْمَش، ومِسْعَر، والثَّوْرِيُّ، وشُعْبَة، وغيرهم.

توفي سنة عشرين ومئة[(٣)] .

وأمَّا أبو العُمَيس، فهو: - بضمّ العين المهملة، وفتح الميم، وإسكان الياء، وبالسِّين المهملة - وهو:

عُتْبَة بن عَبْد الله بن عُتْبَة بن عَبْد الله بن مَسْعُود الهُذَلِيُّ، الكُوْفِيُّ[(٤)] .

أخو: عبد الرَّحمن بن عبد الله المَسْعُودِيّ.

سَمعَ جماعاتٍ من التَّابعين، منهم: الشَّعْبِيُّ، والسَّبِيْعِيُّ، وعَمْرو بن مُرَّة، وقَيْس، وابن أبي مُلَيْكة، وآخرون.

---

(١) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١/ ٢٠٩).

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦١٥)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٥٨)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤١٨)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٨١)، تذهيب التهذيب (٧/ ٤٣١)، تذهيب التهذيب (٨/ ٤٠٣)، تقريب التهذيب (٥٥٩١)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٣٥٨).

(٣) كذا أرَّخه أبو نُعيم كما في الطبقات لابن سعد (٦/ ٣١٧).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٩١)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٣٣)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٩٩)، تهذيب الكمال (١٩/ ٣٠٩)، تذهيب التهذيب (٦/ ٢٧٧)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ١٢٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٩٧)، تقريب التهذيب (٤٤٣٢)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢١٠).

روى عنه: محمَّد بن إسْحاق بن يَسَار، وهو تابعيٌّ[(١)]، وشُعْبَة، وابن عُيَيْنة، ووَكِيع، وحَفْص بن غِيَاث، وأبو أُسَامة، وأبو نُعَيم، وأبو مُعَاوية الضَّرِير، وغيرهم.

وأمَّا جَعْفر، فهو:

أبو عَوْن جَعْفَر بن عَوْن بن جَعْفر بن عَمْرو بن حُرَيْث القُرَشِيُّ، المَخْزُوْمِيُّ[(٢)]، الكُوْفِيُّ[(٣)].

سمعَ جماعةً من التَّابعين، منهم: يَحْيى الأَنْصاريُّ، والأَعْمَش، وهِشَام بن عُرْوة، وآخرون غيرهم.

روى عنه[(٤)] ابنا أبي شَيْبَة، وابن رَاهَوَيه، وابن المَدِينيّ، وخلائق.

قال البخاريُّ: توفي بالكُوْفة سنة ست ومئتين[(٥)].

[وقال أبو داود: سنة سبع[(٦)].

---

(١) وهو كذلك من أقرانه.

(٢) في: (أ) «المخذومي» بالذال المعجمة، وهو خطأ.

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١٤٠)، التعديل والتجريح (١/ ١٥٤)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٧٠)، تهذيب الكمال (٥/ ٧٠)، تذهيب التهذيب (٢/ ١٤٩)، إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٢٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٠)، تقريب التهذيب (٩٤٨)، خلاصة الخزرجي (١/ ١٦٨).

(٤) «عنه» سقطت من: (ب).

(٥) وكذا في تهذيب الكمال (٥/ ٧٣)، وأما في التاريخ الكبير (٢/ ١٩٧)، وفي الأوسط (٤/ ٩٢١) ففي سنة سبع ومئتين، وكذا نقل عن البخاري كلّ من الكلاباذي في رجال البخاري (١/ ١٤٠)، والباجي في التعديل والتجريح (١/ ٤٥٥).
تنبيه: قال الكلاباذي في رجال البخاري (١/ ١٤٠): وقال في الصغير: مات بالكوفة سنة (٢٠٦هـ). وما في التاريخ الأوسط للبخاري (٤/ ٩٢١): مات بالكوفة سنة سبع ومئتين. ويمكن أن يستأنس بذلك في التفريق بين تاريخي البخاري: (الصغير والأوسط).

(٦) نقله في تهذيب الكمال (٥/ ٧٣)، وقول أبي داود لم أجده في المطبوع من سؤالاته.

قيل: مات وهو ابن سبع وتسعين.

وقيل: سنة سبع وثمانين[١]] [٢].

وأمَّا الحَسَن بن الصَّبَّاح، فهو:

أبو عَلِيٍّ الحَسَن بن الصَّبَّاح بن محمَّد البَزَّار - آخره راء - (ق٥٧/ب) الوَاسِطِيُّ[٣].

سَكَن بَغْدَاد.

سَمِع: ابن عُيَيْنَة، ووَكِيعًا، وأبا مُعَاوِية، وآخرين.

روى عنه: البخاريُّ، ومحمَّد بن إسحاق الصَّاغَانِيُّ، وإبراهيم الحَرْبِيُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وخلائق.

توفِّي ببَغْداد في شهر رَبِيْع الآخر، سنة تسعٍ وأربعين ومئتين[٤]، رحمه الله تعالى[٥].

❁❁❁❁❁

---

(١) كذا أرَّخ تاريخ وفاته: ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٢٤١)، وخليفة في تاريخه (ص: ٤٧٢)، وابن حبان في ثقاته (٦/ ١٤١)، وابن زبر في وفياته (٢/ ٤٦١).

(٢) ما بين المعقوفين من: (أ، ب) ولا توجد في الأصل.

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١٥٨)، التعديل والتجريح (١/ ٤٧٦)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٨٣)، تهذيب الكمال (٦/ ١٩١)، تذهيب التهذيب (٢/ ٣١٥)، إكمال تهذيب الكمال (التراجم الساقطة، ص: ١١٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٨٩)، تقريب التهذيب (١٢٨١)، خلاصة الخزرجي (١/ ٢١٩).

(٤) كذا أرَّخه ابن حبان في ثقاته (٨/ ١٧٦)، وعُبيد البزار، ومحمد بن إسحاق الثقفيّ كما في تاريخ بغداد (٧/ ٢٣٢).

(٥) في: (أ) «رحمهم الله».



في فقه الباب

فيه: الدّلالة لما تُرْجم له، وهو زيادةُ الإيمان ونَقْصه، وقد سبقَ تقريرُه في أوّل كتاب الإيمان[١] .

وفيه: دخولُ طائفةٍ من عُصاة المُوحّدين النَّار.

وفيه: أنَّ أصحاب الكَبائِر مِنَ[٢] المُوحِّدين لا يَكْفُرون بِفِعْلها، ولا يَخْلُدون في النَّار.

وفيه: أنَّه لا يَكْفي في الإيمان معرفةُ القَلب دون النُّطق بكلمتي الشَّهادة، ولا النُّطق من غير اعتقادٍ، وهذا مذهبُ أهل السُّنة في هذه المسائل.

وقوله ﷺ: «يخرج مِنَ النَّارِ» ضُبِط بضمّ أوّله[٣] وفتحه.

وقوله ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيْرَةٍ مِنْ خَيْرٍ».

وفي الروية الأخرى: «مِنْ إِيْمَانٍ».

---

(١) كتاب الإيمان، باب ١٥، ح ٢٢. وأورد فيه حديث أبي سعيد الخُدريّ بمعنى حديث أنس الّذي أورده هنا، فتُعقّبَ عليه بأنه تكرار. وأجيب عنه: بأنّ الحديثَ لما كانت الزّيادةُ والنّقصان فيه باعتبار الأعمال أو باعتبار التّصديق، ترجم لكلّ من الاحتمالين، وخصّ حديث أبي سعيد بالأعمال، لأنّ سياقه ليس فيه تفاوت بين الموزوناتِ بخلاف حديث أنس ففيه التفاوت في الإيمان القائم بالقلب من وزن الشّعيرة والبرّة والذّرة. فتح الباري (١/ ١٩٠).

(٢) «من» لا توجدُ في: (ب).

(٣) ويؤيّده قوله في الرواية الأخرى: «أخرجوا».

اختُلف فيه، فنقل ابن بطّال[١] عن المُهَلّب: أنَّ المراد بالشَّعيرة والبُرَّة والذَّرة زيادةُ الأعمالِ التي يكمل بها التَّصديق، لا أنَّها[٢] من نفس التَّصديق، وهذا موافقٌ للرّواية الاخرى في الصَّحيح، أنّه قال بعد[٣] ذكره الذّرة: «ثمَّ يخرج من النَّار من لم يعمل خيرا قطُّ»[٤] يعني: غير التَّوحيد.

وقال غير المُهَلَّب: يحتملُ أنْ تكونَ الشَّعيرةُ وما بعدها من نفس التَّصديق، لأنَّ قولَ: «لا إله إلا الله» لا ينفعُ حتَّى ينضمَّ إليه[٥] تصديقُ القَلب، والنَّاسُ يتفاضَلون في تصديق القَول على قَدْر عِلمهم[٦] ومُعَاينتهم.

فمن زيادته بالعِلم، قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

ومن المُعَاينة قوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٧] فجعلَ له مزيةً على علم اليَقين[٧]، والله أعلم.

وهذا التاويلُ هو الصَّحيحُ المختارُ.

والذَّرة هنا: - بفتح الذَّال، وتشديد الرّاء - واحدةُ الذَّر. وقد صحَّفها شُعَبة[٨] - فضمّ الذَّال، وخفَّف الرّاء -.

---

(١) شرح البخاري (١/ ١٠٢).
(٢) في: (أ، ب) «لأنها»، وهو خطأ.
(٣) في: (أ) «بعض»، وهو خطأ.
(٤) في: (الأصل، أ) «كانوا»، وفي هامش الأصل: صوابه: «كأنه».
(٥) في: (ب) «إليها».
(٦) في: (أ) «عملهم».
(٧) نقله ابن بطال في شرحه على البخاري (١/ ١٠٣).
(٨) قال مسلمٌ في صحيحه عقب الحديث رقم (٣٢٥/ ١٩٣): زاد ابن منهال في روايته: قال يزيد: فلقيتُ شُعبة، فحدّثتُه بالحديث، فقال شُعبة: حدّثنا به قَتَادة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ بالحديث، إلا أنّ شعبة جعَل مكان: «الذَّرة: ذُرّة» قال يزيد: صحّف فيها أبو بِسطام.

وقوله: «مَعْشَرَ» سبق بيانُه في آخر قصَّة هِرَقل[١].

قوله: «يَوْمَ جُمُعَةٍ» هي بضم الميم وإسكانها وفتحها. وحكى الفتحَ الفرّاءُ[٢]، والواحدي وغيرهما، قالُوا: [كأنَّه][٣] يجمعُ النَّاس، كما يقال: رجلٌ[٤] حُطمة.

و[٥] قوله: «لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا» معناه: لعظّمناه وجَعلنا[٦] عيدًا لنا في كلِّ سنةٍ؛ لِعِظَم ما حصلَ فيه من كَمال الدِّين[٧].

وقول عُمَر رضي الله عنه: «قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ».

معناهُ: أنَّا لم نُهمل هذا، ولا خَفِي علينا زَمان نُزولها ومكانه، ولا تركنا تَعظيم ذلك اليوم والمكان.

أمَّا المكانُ: فهو عرفاتٌ، وهو مُعْظم الحجّ الَّذي هو أحدُ أركانِ الإسلام.

وأمَّا الزَّمانُ: فيَوم الجُمعة، ويومُ عَرَفة، وهو يومٌ اجتمع فيه فضلان

---

(١) (١/ ٤٣٣).

(٢) قال الفراء في الأيّام والليالي والشهور (ص: ٣٤): «والجُمُعة» بتسكين الميم وتحريكها، فمن سكَّن وجمعَ، قال: جُمَع، ومن حرّك، قال: جُمُعات، يقال: هذا يوم الجُمْعَة والجُمُعَة، وقد قرئ بهما جميعًا، والجمع: جُمُعات وجُمَع.

(٣) في: (الأصل، أ، ب) «كانوا»، ثمّ صوّب في الهامش وقال: «صوابه: كأنه».

(٤) قوله: «رجلٌ» سقط من: (أ).

(٥) في: (أ) بدون الواو.

(٦) هكذا في: (الأصل، أ) ولعل الصواب «وجعلناه» بإثبات الضمير.

(٧) نقله ابن حجر في الفتح (١/ ١٩٣) وفيه: «إكمال» وزاد: والعِيدُ فعلٌ من العَود، وإنّما سمّي به لأنه يعود في كلّ عام.

وشرفان، ومعلومٌ تعظيمنا[1] لكلّ واحد منهما، فإذا اجتمعا زاد التَّعظيم، فقد اتّخذنا ذلك اليوم عيدًا، وأيَّ عيدٍ، فعظّمناه وعظّمنا مكانَ نُزُول الآية، وهذا كانَ في حجَّة الوَدَاعِ، وعاشَ النبيُّ ﷺ بعدها ثلاثة أشهر، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

(١) في: (ب) «تعظيم».

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٣٤ - بابٌ الزَّكَاةُ مِنَ الإِسْلَامِ (ق٥٨/أ)

وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البينة: ٥].

٤٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرُ الرَّأْسِ، نَسْمَعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ، وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ [حَتَّى دَنَا](١) فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ [فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». فَقَالَ(٢): هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا. قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:](٣) «وَصِيَامُ رَمَضَانَ». فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ. قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ [الزَّكَاةَ](٤). قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا. قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»(٥).

أطرافه: ١٨٩١، ٢٦٧٨، ٦٩٥٦ - تحفة ٥٠٠٩

الشَّرحُ:

أمَّا رجالُ الإسناد، فسبق ذكرهم.

إلا طَلْحَة ﷺ، وهو:

---

(١) ما بين المعقوفين لا توجد في: (الأصل، أ) أثبتناها من الجامع الصحيح.
(٢) في: (أ) «قال» بدون الفاء.
(٣) الزيادة من: (أ، ب).
(٤) الزيادة من: (أ).
(٥) وأخرجه مسلم (٨/١١). انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/١٧٩، رقم ١٦٧).

أبو [محمَّد][١] طَلْحَة بن عُبَيد الله بن عُثْمان بن عَمْرو بن كَعْب بن سَعْد ابن تَيْم بن مُرَّة بن كَعْب بن لُؤَي بن غَالِب القُرَشِيُّ، التَّيْمِيُّ[٢]، أحدُ العَشرة رضي الله عنهم.

شَهدَ المشاهِدَ مع رسولِ الله ﷺ إلا بَدرًا، وقد ضَرب له رسولُ الله ﷺ بسَهْمه وأَجْره فيها[٣]، وكان أبو بكر رضي الله عنه إذا ذُكِر يوم أُحُدٍ، يقولُ: ذاكَ يومٌ كلُّه لِطَلحةَ[٤].

وهو أحدُ العَشرة الَّذين شهدَ لهم رسولُ الله ﷺ بالجنَّة، والثَّمانية الَّذين سبقوا إلى الإسلام، والخمسةُ الَّذين أسلموا علي يدِ أبي بكر رضي الله عنه، والسِّتةُ أصحابُ الشُّورى الَّذين توفي رسول الله ﷺ، وهو ﷺ[٥] عنهم راضٍ، سمَّاه رسول الله ﷺ: طَلْحَة الخَيْر، وطَلْحة الجُوْد.

روي له عن رسولِ الله ﷺ ثمانية وثلاثون حديثًا[٦]، اتَّفقا منها على حديثين، وانفرد البخاري بحديثين، ومسلم بثلاثة[٧].

قُتِل يومَ الجَمَل، لعَشرٍ خَلَون من جمادى الأولى سنة ستٍ وثلاثين، وهو

---

(١) بياض في الأصل، وفي: (أ) «أبو طلحة»، والزيادة من مصادر ترجمته.

(٢) ترجمته في: الآحاد والمثاني (١/ ١٦٣)، معجم الصحابة للبغوي (٣/ ٤٠٧)، معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٣٩)، معرفة الصحابة لأبي نُعيم (٣/ ١٥٥٠)، الاستيعاب (٢/ ٧٦٤)، أسد الغابة (٣/ ٨٣)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٧٧)، الإصابة (٣/ ٥٢٩).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣٦٨).

(٤) أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند (١/ ٨، رقم ٨) ضمن حديث طويل.

(٥) قوله: «ﷺ» لا يوجدُ في: (أ).

(٦) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٨٧)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٦)، سير أعلام النبلاء (١/ ٢٤).

(٧) الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ١٧٩ - ١٨١)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٤)، سير أعلام النبلاء (١/ ٢٤)، الرسالة المستطابة (ص: ١٤٣).

ابن أربع وستين سنة[(١)]، وقيل: اثنتين وستين[(٢)]، وقيل: ثمان وخمسين[(٣)]، وقبره بالبَصْرة.

روى عنه: السَّائبُ بن يَزِيْد الصَّحابيُّ ﷺ، وجماعاتٌ من التَّابعين.

روينا عن عائشة ﷺ، قالتْ: قال رسول الله ﷺ: طلحةُ ممَّن قَضى نَحْبه، وما بدَّلوا تَبديلاً[(٤)].



في لُغات الباب وألفاظِه[(٥)]

قول الله تعالى: ﴿حُنَفَآءَ﴾ [البَيِّنَة: ٥] جمع حَنيف، وفيه قولان:

أحدُهما: المُسْتقيم، وأصَّحهما: المائلُ، والمرادُ هنا[(٦)]: المائلُ عن الشِّرك وغيره من أنواع الضَّلالة إلى الإسلام والهِداية.

وقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البَيِّنَة: ٥] أي: دينُ الملّة المُستقيمة.

قوله: «جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ»[(٧)] هو بلاد معروفة[(٨)]، قالوا: هو ما بين جَرش وسِواد الكُوفة، وحَدُّه من الغَرب: الحِجَاز.

---

(١) نقله محمد بن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٢٢٤) عن الواقدي.

(٢) نقله محمد بن سعد في الطبقات الكبرى، في الموضع السابق عن الواقدي.

(٣) قال المزي في تهذيب الكمال (١٣/ ٤٢٢) وقال غيره: ابن ثمان وخمسين، ولم يذكر القائل.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٤١٦).

(٥) قوله: «وألفاظه» لا يوجدُ في: (ب).

(٦) في: (ب) «ههنا».

(٧) قوله: «من أهل نجد» من زيادات أبي ذر.

(٨) في: (أ، ب) «معروف».

وقوله: «ثائر الرأس» [أي:][١] متنفّشٌ شعرُ رأسِه[٢].

قوله: «نَسْمَعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ، وَلا نَفْقَهُ مَا يَقُوْلُ» روي: نسمع ونفقه، بالنُّون المفتوحة، وبالياء المضمُومة، والنُّونُ أشهرُ وأكثرُ، قال المحقِّقونُ: وعليها الاعتمادُ.

والدَويُّ: بفتح الدّال على المشهور، وحَكى صاحبُ «المطالع»: ضمَّها أيضًا[٣]، ومعناه: بُعْده في الهَواء وعُلُوّه[٤].

قوله ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ» هو بتشديد الطَّاء والواو، على إدغام إحدى التَّائين في الطَّاء، وقيل: يجوز تخفيف الطَّاء على الحذف[٥].

والفلاحُ: الفوزُ (ق٥٨/ب) والبقاءُ، أي: يبقي في النَّعيم.



فصل

في أحكام الباب

ففيه: دلالةٌ لما ترجمَ له، وهو: كَونُ الزَّكاة من الإسلام، وموضعُ الدّلالة قوله: «فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَمسُ صَلَوَاتٍ» وذكر في صوم رمضان، والزَّكاة مثله.

---

(١) الزيادة من: (ب).

(٢) من قولهم: ثار الشّيء، إذا ارتفع، ومنه: ثارت الفتنة. وهذه صفة أهل البادية. المفهم (١/ ١٥٧).

(٣) قال القاضي عياض في المشارق (١/ ٢٦٤): جاء عندنا في البخاري بضمّ الدّال، قال: والصّواب: الفتحُ.

(٤) صيانة صحيح مسلم (ص: ١٣٧).

(٥) صيانة صحيح مسلم (ص: ١٣٧) وزاد: تخفيفًا على ما عرف من أمثاله.

وهذا دليلٌ على كونِ هذه الأعمالِ من الإسلام، والإسلامُ والإيمانُ بمعنى كما سبق.

وفيه: أنَّ الصَّلاة التي هي من أركانِ الإسلام والتي أطلقت في باقي الأحاديث، هي: الصَّلوات الخمس، وأنَّها واجبةٌ على كلّ مكلَّف بها في كلّ يوم وليلة.

وقولنا: «بها» احترازٌ من الحائضِ والنُّفساء، فإنّها مكلَّفةٌ بأحكام الشَّرع، إلا الصَّلاة وما ألحقَ بها مما هو مقررٌ في كتب الفقه، ويَدخلُ في قولنا: «مكلَّفٌ بها»: الكافرُ. فإنَّ المذهبَ المختارَ الَّذي عليه الأ كثرون أنَّه مخاطبٌ بفروعِ الشَّرع، كما أنَّه مخاطبٌ بالتَّوحيد بالإجماع.

وقيل: لا يخاطبُ بالفروع. وقيل: يخاطبُ بالمنهي عنه كالخمر والزّنا؛ لأنَّه يصحُّ منه تركه دون المأمور به، وهذه المذاهبُ مشهورةٌ في الأصول.

وفيه: أنَّ وجوبَ صلاة الليل منسوخٌ في حقّ الأمة، وهذا مجمعٌ عليه.

واختلف قول الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه[١] في نسخه في حقّ رسول الله ﷺ، والأصحُّ نسخه، وسنوضحه في موضعه في: «أبواب قيام الليل» إن شاء الله تعالى.

وفيه: أنَّ صلاةَ الوترِ والعيدين ليست بواجبةٍ، وهذا مذهبُ الجمهورِ في المسألتين. وقال أبو حنيفةَ[٢] وطائفةٌ: الوترُ واجبٌ[٣].

وقال أبوسعيد الاصطخريُّ من أصحاب الشافعيّ: صلاةُ العيدين[٤]

---

(١) في: (أ) «رحمه الله» فقط.

(٢) في: (ب) زيادة «رحمه الله».

(٣) في: (أ) «واجبة».

(٤) في: (أ) «العيد».

فرضُ كفايةٍ.

وفيه: أنَّه لا يجبُ صوم عاشوراء ولا غيره سوى رمضان، وهذا مجمعٌ عليه.

واختلف العلماءُ في صوم عاشوراء: هل كان واجبًا قبل إيجاب رمضان أم كان ندبًا متأكّدا؟

فقال أبو حنيفةَ وبعضُ أصحاب الشافعيّ: كان فرضًا.

وقال أكثر أصحاب الشافعيّ: كان ندبًا.

وفيه: جوازُ قول: «رمضان» من غير ذكر شهر، وسيأتي بَسط هذه المسألة في كتاب: الصّيام، إن شاء الله تعالى.

وفيه: أنَّه ليس في المال حقٌّ سوى الزّكاة[١] .

وفيه: جوازُ الحلف بالله سبحانه[٢] وتعالى من غير استحلاف ولا ضرورة؛ لأنَّ الرجلَ حلف هكذا بحضرة رسول الله ﷺ ولم يُنْكر عليه، وقد سبق تفصيلُ هذه المسألة قريبًا في: «باب أحبّ الدين إلى الله تعالى أدومه»[٣] .

❁❁❁❁❁

---

(١) المنهاج (١/ ١٦٧ - ١٦٨).
(٢) في: (أ) بدون قوله: «سبحانه».
(٣) (٢/ ٦٩٥).

فصل

اختلف العلماءُ في قوله ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ» فقال الشافعيُّ وأصحابه وغيرهم ممَّن يقول: «لا تلزم النَّوافل بالشُّروع»: هو استثناءٌ منقطعٌ تقديره: لكن إن تطوّعت فهو خيرٌ لك. وهؤلاء يقولون: من شَرَع في صوم تطوّع، أو صلاة تطوّع: يستحبُّ له إتمامهما، ولا يجب، بل يجوزُ قطعهما.

وقال آخرون: هو استثناء متصل، فهؤلاء يقولون: «تلزم النَّوافل بالشُّروع»، ويستدلُّون بهذا الحديث؛ لأنَّ الاصل في الاستثناء: الاتّصال، وبقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] وبأنَّهم اتّفقوا على أنَّ حجّ التّطوع يلزمُ بالشُّروع[١].

فصل

اختلفوا في معنى قوله: «فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ» فقيل: هذا الفَلاحُ راجعٌ إلى قوله: «ولا أنقص» خاصَّة[٢].

والأظهرُ المختارُ: أنَّه راجعٌ إلى المجموع، بمعنى أنَّه إذا لم يزد ولم ينقص كان مُفلِحًا؛ لأنَّه أتى بما عليه، ومن أتى بما عليه (ق٥٩/أ)، كان مُفلِحًا،

---

(١) المنهاج (١/ ١٦٦).

(٢) قاله ابن الصلاح كما في صيانة صحيح مسلم (ص: ١٣٨) وعلّله بقوله: إذ من المعلوم عند كلّ من يعقل من أعرابي وعربيّ، وعاميّ وخاصيّ: أن الفلاح لا يُناط بترك ما زاد على ذلك من نوافل الخيرات والطّاعات، وللعلم بذلك أطلق رسول الله ﷺ قوله ذلك، ولم يُقيّده.

وليس فيه أنَّه إذا أتى بزائد على ذلك لا يكون مُفلحًا؛ لأنَّ هذا ممَّا يُعرف بالضَّرورة، فإنَّه إذا أفلحَ بالواجب، ففلاحُه بالمندوب مع الواجبِ أولى[١].

فصل

إنْ قيلَ: كيفَ قال: «لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا»، وليس في هذا جميع الواجباتِ، ولا المنهيات، ولا السُّنن المَنْدُوبات، وأقرَّه النبيُّ ﷺ وزاده، فقال ﷺ[٢]: «أفلحَ إنْ صدقَ»؟.

فالجوابُ: أنَّه جاء في روايةٍ للبخاريّ في أول كتاب: الصِّيام، زيادةٌ توضِّح المقصودَ، قال: فأخبره رسولُ الله ﷺ بشرائع الإسلام، فقال: «والَّذي أكرمكَ [بالحقّ]، لا أتطوّع شيئًا، ولا أنقصُ مما فرضَ الله تعالى عليَّ شيئًا»[٣].

فعلى عموم قوله: «بشرائع الإسلام..»، وقوله: «مما فرضَ الله تعالى» يزول الإشكال في الفرائضِ.

وأمَّا النَّوافلُ: فقيل: يحتملُ أنَّ هذا كان قبل شرعها. وقيل: يُحتمل أنَّه أرادَ لا أزيدُ في الفرض بتغير صفته، كأنَّه قال: لا أصلِّي الظهرَ خمسًا.

وهذا تأويلٌ ضعيفٌ، بل باطلٌ، لأنَّه قالَ في رواية البخاريّ التي ذكرتُها عن[٤] كتاب الصّيام[٥]: «لا أتطوع».

---

(١) المنهاج (١/ ١٦٦).
(٢) قوله: «ﷺ» لا يوجدُ في: (أ).
(٣) رقم (١٨٩١).
(٤) في: (أ) «عند».
(٥) رقم (١٨٩١).

والجوابُ الصَّحيحُ: أنَّه على ظاهره، وأنَّه أرادَ أنّه لا يصلّي النَّوافل؛ بل يحافظ على كلّ الفرائض، وهذا مفلحٌ بلا شكّ، وإن كانت مواظبته على ترك النّوافلِ مذمومةٌ، وتُرَدُّ بها الشّهادةُ، إلا أنَّه ليس بمأثوم به[١]، بل هو مفلحٌ ناجٍ، وإن كان فاعلُ النَّوافل أكمل فلاحًا منه[٢]، والله أعلم.

فصل

اعلم: أنَّه لم يأتِ في هذا الحديث ذكرُ الحجّ، ولا جاءَ ذكرُه في حديث جبريل ﷺ من روايةِ أبي هريرة ﷺ[٣]، وكذا غيرهما من الأحاديث، [و][٤] لم يذكر في بعضها الصَّوم، ولم يذكر في بعضها الزَّكاة، وذكر في بعضها صلة الرّحم، وفي بعضها أداء الخمس، ولم يذكر في بعضها الإيمان، فتفاوتت هذه الأحاديثُ في عدد خِصال الإيمان زيادةً ونقصًا، وإثباتًا وحذفًا.

وأجابَ العلماءُ عنها: بأنَّ هذ ا ليس اختلافًا صادرًا من رسول الله ﷺ، بل هو من [تفاوت][٥] الرُّواة في الحفظ والضَّبط، فمنهم من قصر [فاقتصر][٦] على حفظه فأدّاه، ولم يتعرض لما زاده غيره بنفي ولا إثبات، وإن كان[٧] اقتصاره على ذلك يُشعِر بأنَّه الجميع، فقد بانَ بما أثبته غيره من

(١) «به» سقطت من: (ب).
(٢) المنهاج (١/١٦٦).
(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٥/٩).
(٤) الزيادة من: (ب).
(٥) في: (الأصل) «ثقات»، وفي هامش: (الأصل) «الظاهر: تفاوت»، والمثبت من: (أ، ب).
(٦) في: (الأصل) بياض، وفي هامش الأصل: الظاهر أنه: «تفاوت»، قلتُ: المثبت هو الصواب، كما في: (أ).
(٧) في: (ب) «كانت».

الثِّقات أنَّ ذلك ليس بالجميع، وأنَّ اقتصاره عليه كان لقُصور ضَبطه، ولهذا اختلف[١] نقلهم القضية الواحدة، كحديثِ[٢] جبريلٍ عليه السلام[٣]، فإنَّه جاء في رواية عمر ﷺ إثبات الحج[٤].

وفي رواية أبي هريرة: حذفها.

وقصّة النُّعْمان بن قَوْقَلٍ ﷺ في «صحيح مسلم»[٥] اختلفت[٦] الرواة فيها بالزّيادة والنَّقص، مع أنَّ[٧] راويها واحدٌ، وهو جابر بن عبد الله ﷺ، ثمَّ لا يمنع هذا كلّه من ذكر هذه الرّوا يات في الصَّحيح، لما تقرر من مذهب الجَمهور أنَّ زيادةَ الثِّقةِ مقبولةٌ[٨]، والله أعلم.



فصل

قوله ﷺ: «أفلح إن صدق». وجاء في رواية أخرى[٩] من البخاريّ: «أفلح وأبيه إن صدق»[١٠] وفي أخرى: «أفلح إن صدق، أو: دخل الجنة إن صدق»[١١].

---

(١) في: (أ، ب) «يختلف».
(٢) في: (ب) «لحديث».
(٣) في: (أ) «ﷺ».
(٤) أخرجه مسلم (١/٨).
(٥) رقم (١٦/١٥).
(٦) في: (أ، ب) «اختلف».
(٧) «أنَّ» لا توجد في: (أ، ب).
(٨) قاله القاضي عياض في الإكمال (١/٢١٦ - ٢١٧)، ولخّصه ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص: ١٣٨ - ١٣٩).
(٩) في: (أ) «في موضع آخر».
(١٠) لم يروه البخاري بهذا اللفظ، وإنّما رواه مسلم برقم (٩/١١).
(١١) رواه البخاري برقم (١٨٩١)، و (٦٩٥٦).

وقد يُسأل عن قوله ﷺ: «أفلح وأبيه»، مع قوله ﷺ: «من كان حالفًا، فليحلف بالله»[١] وقوله ﷺ: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم»[٢].

والجوابُ: أنَّ قوله ﷺ: «أفلح وأبيه» ليس حلفًا، إنما هي كلمةٌ جَرَت عادةُ العرب أنْ تُدخِلها في كلامه[٣] غير قاصد[ةٍ][٤] بها حقيقة الحلف[٥]، والنَّهي إنما ورد فيمن قصدَ حقيقة الحلف؛ لما فيه من إعظام المحلوف به ومضاهاته بالله سبحانه وتعالى[٦]، فهذا هو الجوابُ المرضيّ.

وأما من (ق٥٩/ب) قالَ: يُحتمل أنْ يكونَ هذا قبل النَّهي عن الحلف بغير الله تعالى[٧]، فليس بمرضيٍّ ولا مقبولٍ، لأنَّه ادِّعاء للنَّسخِ، ولا يُصار إلى النَّسخ إلا إذا تعذَّر التَّأويلُ، وعَلِمنا التَّاريخَ، كما تقرَّر في كتب الأصول وغيرها، وليس هنا واحدٌ من الأمرين، بل التَّاريخُ مجهولٌ والتَّأويلُ ممكنٌ كما ذكرنا، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (٣/ ١٦٤٦).
(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري (٦٦٤٧)، ومسلم (١/ ١٦٤٦).
(٣) في: (أ) «كلامها».
(٤) الزيادة من: (أ).
(٥) صيانة صحيح مسلم (ص: ١٣٨).
(٦) في: (أ) «به الله تعالى».
(٧) قاله القرطبي في المفهم (١/ ١٦٠) مع ذكر الوجه الثاني.

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

٣٥- بَابُ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ مِنْ الإِيْمَانِ

٤٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَنْجُوفِيُّ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَنِ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا، وَيَفْرُغَ مِنْ دَفْنِهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ»(١) .

قَالَ أَبُوْ عَبْدِ اللهِ: تَابَعَهُ عُثْمَانُ الْمُؤَذِّنُ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

طرفاه: ١٣٢٣، ١٣٢٥ تحفة ١٢٢٤٤، ١٤٤٨١.

الشَّرحُ:

أمَّا أبو هُريرة، والحَسَن وهو: البصريّ، [فـ]سبق(٢) ذكرهما.

وأمَّا محمَّد، فهو: ابن سِيْرين، وهو:

أبو بَكْر محمَّد بن سِيْرين الأَنْصارِيُّ مَوْلاهُم، البَصْرِيُّ(٣) .

أخو: مَعْبَد، وأَنَس، ويَحْيى، وحَفْصة، وكَرِيْمة بني سِيْرِين، وسيرين

---

(١) أورده الحميدي في جمعه (٣/ ١١٨، رقم ٢٣٢٧) في المتفق عليه، ولم يخرّجه مسلم من هذا الطريق.

(٢) في: (الأصل) «سبق» بدون الفاء، والزيادة من: (أ، ب).

(٣) ترجمته في: التعديل والتجريح (٢/ ٦٧٦)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٣٩)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٣٤٤)، تذهيب التهذيب (٨/ ١٢٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢١٤)، تقريب التهذيب (٥٩٤٧)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤١٢).

مولى أنس بن مَالِك رضي الله عنه[(١)] .

وإذا أُطْلق ابن سِيْرين، فالمرادُ به: محمَّد هذا، وهو الإمامُ التَّابعيُّ المتَّفق على إمامته وجَلالَته، ووُفُور عِلْمِه، وعبادتِه وزهادته وبراعَتِه، وأحوالِه ومَنَاقِبُه أشهرُ من أنْ يُطنَب في إيرادها.

سَمِعَ جماعاتٍ من الصَّحابة رضي الله عنهم، وخلائق من التَّابعين.

قال هِشَامُ بن حسَّان: أدركَ ابن سِيْرين ثَلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ[(٢)] .

وُلِد لسَنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه، وهو أكبرُ من أخيه أنس[(٣)] .

روى عنه خلائقُ من التَّابعين وغيرهم، فمن التَّابعين: الشَّعْبِيُّ[(٤)] وقَتَادة، وأيُّوب، وآخرون.

توفي سنة عشر ومئة، بعد الحَسَن بمئة يوم[(٥)] .

وأمَّا عَوْف، فهو:

عَوْفُ الأَعْرابِيُّ، ويُقال له: عَوْف بن أَبِي جَمِيْلَة[(٦)]، واسم أبي جَمِيْلة:

---

(١) تهذيب الكمال (٢٥/ ٣٤٥) وزاد: وهو من سبي عَين التّمر الذين أسرهم خالد بن الوليد.

(٢) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/ ١٨٤) ونصّه: كم أدرك الحسن من أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: ثلاثين ومئة. قلتُ: فابن سيرين؟ قال: ثلاثين.

(٣) رواه البخاري في التاريخ الأوسط (٣/ ١٢٠).

(٤) وهو من أقرانه.

(٥) كذا أرّخه البخاري في التاريخ الأوسط (٣/٨٣). وفي: (أ، ب) زيادة: «رحمهما الله».

(٦) ترجمته في: رجال البخاري (٢/٥٨٧)، التعديل والتجريح (٣/١٠٢٨)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٩٧)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٣٧)، تذهيب التهذيب (٧/ ٢٥٠)، تهذيب التهذيب (٨/١٦٦)، تقريب التهذيب (٥٢١٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٣٠٨).

بَنْدُوْيَه[١] - بموحدة مفتوحة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دالٌ مُهملة مَضمومة[٢]، ثمَّ واو، ثمَّ[٣] [ياء][٤] مثناة تحت، ثمَّ هاء-.

وعَوْف عَبْدِيٌّ، هَجَرِيٌّ، بَصْرِيٌّ، يُعرف بالأَعْرابِيِّ، ولم يَكُن أَعْرَابيًا[٥].

كنيتُه: أبو سَهْل، مَولِده سنة تسع وخمسين من الهِجْرة.

توفي سنة ستٍ[٦]، وقيل: سبعٍ وأربعين ومئة[٧].

سَمِعَ جماعاتٍ من كِبار التَّابعين، منهم: أبو عُثْمَان النَّهْدِيُّ، وأبو العَالِيَة، والحَسَن، وابن سِيْرين[٨]، وهو مُكثِرٌ عنهما.

روى عنه الأعلامُ، منهم: الثَّوْرِيُّ، وشُعْبَة، والقَطَّان، وابن المُبَارك، والنَّضْر بن شُمَيْل، ويَزِيْد بن هَارُون.

وأمَّا رَوْح، فهو:

أبو محمَّد رَوْح بن عُبَادة بن العَلاء بن حَسَّان بن عَمْرو القَيْسِيُّ[٩]،

---

(١) تهذيب الكمال (٢٢/٤٣٨) وزاد: ويقال: رُزَيْنَة، ويُقال: اسم أبي أبي جَمِيلة: رُزَيْنَة، واسم أمُّه: بَنْدُويَه.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٩٩): ثمّ دال مهملة، بوزن: راهويه.

(٣) «ثمّ» سقطت من: (أ).

(٤) الزيادة من: (ب).

(٥) أخذ النووي رحمه الله تعالى هذا الكلام عن عبد الغني في الكمال وهو من مصادر المؤلف، وهذا الكلام بنصّه في تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٣٧). قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٩٨): وإنّما قيل له ذلك لفصاحته.

(٦) كذا أرّخهُ ابن سعد في طبقاته (٧/ ٢٥٨).

(٧) كذا أرّخه أبو داود ولم أجد في سؤالاته، نقله المزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٤١).

(٨) روى عن ابني سِيْرِين: أنس، ومحمّد.

(٩) من بني قَيْس بن ثَعْلَبَة من أنفسهم.

البَصْرِيُّ[١] .

سمعَ خلائقَ من المتقدِّمين، منهم: عِمْران بن حُدَيْر، وأَشْعَث، وعَوْف الأعرابيّ، وحاتِمِ بن أبي صَغِيْرة، وابن عَوْن، وابن أبي عَرُوْبَة، وابن جُرَيْج، وجماعاتٍ بعدهم من الأئمة والأعلام، منهم: مَالكٌ، والأَوْزَاعيُّ، والثَّوْرِيُّ، وشُعْبَة، وابن عُيَيْنة، والحَمَّادان، وآخرون.

روى عنه خلائقُ من الأئمة والأعلام، وحفّاظ الإسلام، منهم: أَحْمَد بن حَنْبَل، وابن رَاهُويه، وابنُ المَدِيْنِيِّ، وأبو[٢] خَيْثَمة، وآخرون.

قال الخطيبُ الحافظ أبو بَكْر البغداديُّ: كان رَوْح كثيرُ الحديث، وصنَّف في التَّفسير والسُّنن والأحكام[٣] .

وأمَّا (ق٦٠/أ) شيخُ البُخاريّ، فهو:

أبو بَكْر أَحْمَد بن عبد الله بن عليّ بن سُوَيْد بن مَنْجُوْف - بفتح الميم، وإسكان النُّون، وضمّ الجيم، وبالفاء - السَّدُوْسِيُّ، المَنْجُوْفِيُّ، البَصْرِيُّ[٤] .

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢٤٩)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٧٤)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٩٥)، تهذيب الكمال (٩/ ٢٣٨)، تذهيب التهذيب (٣/ ٢٥٥)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٩٣)، تقريب التهذيب (١٩٦٢)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٢٨).

(٢) في: (أ) «ابن» وهو خطأ.

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٤٠١). وفيه: وصنَّف الكُتب في السنن والأحكام، وجمع التّفسير، وكان ثقة.

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣٨)، التعديل والتجريح (١/ ٣٣٠)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١١)، تهذيب الكمال (١/ ٣٦٥)، تذهيب التهذيب (١/ ١٦١)، إكمال تهذيب الكمال (١/ ٦٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٨)، تقريب التهذيب (٥٨)، خلاصة الخزرجي (١/ ٢٠).

سَمِع: ابنَ مَهْدِي، والقَطَّان، ورَوْحًا، والأَصْمَعِيَّ، وغيرهم.

روى عنه: الذُّهْلِيُّ، والبُخارِيُّ، وأبو داود، والنَّسائِيُّ، وابن خُزَيْمَة وغيرهم من الأئمة.

توفي سنة اثنتين وخمسين ومئتين[1]، رحمه الله تعالى[2].



[قَولُه:][3] «تابَعَه عُثْمان المُؤَذِن»، أي: تابعَ روحًا في الرّواية عن عَوْف[4].

وعُثْمان هذا، هو:

أبو عَمْرو عُثْمان بن الهَيْثَم بن جَهْم بن عِيْسى بن حَسَّان بن المُنْذِر

---

(١) هكذا أرَّخه أبو القاسم ابن عساكر. المعجم المشتمل (ص: ٤٩).

(٢) في: (أ، ب) «رحمهم الله أجمعين».

(٣) الزيادة من: (أ، ب).

(٤) فإن كان البخاري سمع هذا الحديث من عثمان المؤذن فهو له أعلى بدرجة، لكنه ذكر الموصول عن روح؛ لكونه أشدّ إتقانًا منه، ونبّه برواية عثمان أنّ الاعتماد في هذا السند على محمّد بن سيرين فقط؛ لأنه لم يذكر الحسن، فكأن عوفًا كان ربّما ذكره وربّما حذفه، وقد حدّث به المنجوفيّ شيخ البخاري مرّة بإسقاط الحسن، أخرجه أبو نُعيم في المستخرج من طريقه، ومتابعة عثمان هذه وصلها أبو نُعيم في المستخرج، قال: حدّثنا أبو إسحاق بن حمزة، حدّثنا أبو طالب بن أبي عوانة، حدّثنا سليمان بن سيف، حدّثنا عثمان بن الهيثم...، فذكر الحديث، ولفظه موافق لرواية رَوْح إلا في قوله: «وكان معها»، فإنه قال بدلها: «فلزمها»، وفي قوله: «ويفرغ من دفنها» فإنه قال بدلها: «وتدفن»، وقال في آخره: «فله قيراط» بدل قوله: «فإنه يرجع بقيراط» والباقي سواءٌ، ولهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنّف: «نحوه» وهو بفتح الواو، أي: معناه.

العَبْدِيُّ، البَصْرِيُّ، مُؤذن جامِعها[١] .

سَمِع جماعاتٍ من المتقدِّمين، منهم: عِمْران بن حُدَيْر، وهِشَام بن حَسَّان، وعَوْف، وابن جُرَيْج، وغيرهم.

روى عنه: محمَّد بن يَحْيى الذُّهليُّ، وآخرون.

وروى البخاريُّ عنه في مواضعَ[٢]، وروى عن محمَّد غير منسوب عنه[٣]، ومحمَّد هذا هو: الذُّهليُّ.



فصل

«الجنازة» - بكسر الجيم، وفتحها - لغتان مَشْهورتان، وهي من: جَنَز إذا سَتَر[٤]، ويقالُ: هي بالفتح اسمٌ للميّت، وبالكسر للنَّعش، ويُقال عكسُه، حكاهما في «المطالع»[٥] .

وقوله ﷺ: «إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا» تقدم تفسيرهما[٦] .

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٢٤)، التعديل والتجريح (٣/ ٩٥٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٥١)، تهذيب الكمال (١٩/ ٥٠٢)، تذهيب التهذيب (٦/ ٣٢٣)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ١٩١)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٥٧)، تقريب التهذيب (٤٥٢٥)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٢٢).

(٢) روى عنه البخاري ستة أحاديث وأرقامها: (١٧٧٠، ٤٤٢٥، ٥١٩٨، ٥٩٣٠، ٦٥٤٦، ٧٠٩٩).

(٣) وهو حديث واحد برقم (٦٦٦٥) قال: حدثنا عثمان بن الهيثم، أو محمّد عنه.

(٤) نقله في تحريره (ص: ٩٤)، وفي منهاجه (٦/ ٢١٨) عن ابن فارس، وهو في مقاييسه (١/ ٤٨٥)، وابن فارس نقله عن ابن دريد، وهو في جمهرته (١/ ٤٧٢) وزاد: وزعم قومٌ أنّ منه اشتقاق الجنازة، ولا أدري ما صحّته.

(٥) وكذا قال المؤلف في تحريره (ص: ٩٥).

(٦) (٢/ ٦٥٣).

وقوله ﷺ: «كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ» بيانٌ لِعِظَمِها[١]، وأُحُد: الجَبلُ [المعروفُ][٢] بجَنْب المدينة زادها الله تعالى[٣] فضلاً وشرفًا.

وفي هذا الحديثِ: الحثُّ على الصَّلاة على الميّت، واتّباع جنازته، وحُضور دَفْنه، وسيأتي بَسْط هذا كلّه مع فُروعه وآدابه في «كتاب الجنائز»، إنْ شاء الله تعالى.

واعلم: أنَّ الصَّلاة يحصل بها قِيْراطٌ إذا انفردتْ، فإنْ ضمَّ[٤] إليها اتّباعه وحُضُوره حتَّى يُفرَغ من دَفْنه، حَصَل له قيراطٌ ثانٍ، فيحصلُ لمن صلّى وحضر الدَّفنَ القِيراطان، ولمن اقتصرَ على الصَّلاة قيراطٌ واحدٌ، ودليلُ هذا صريحُ هذا الحديث.

ولا يُقال: يَحْصل بالصَّلاة مع الدَّفن ثلاثةُ قَراريط، كما قد يُتوهَّم من ظاهر بعض الأحاديث؛ بل الصَّواب ما ذكرناه من الاقتصار على قِيْراطين للجَميع، وتلك الأحاديثُ المطلقةُ والمحتملةُ تُحْمل[٥] على هذا الحديث الصَّحيح الصَّريح، وقد صرَّح بما ذكرناهُ من الاقتصار على القِيراطين جماعةٌ من العُلماء، منهم: الإمامان:

أبو الحسن علي بن عُمَر القزوينيُّ، الفَقِيه الشَّافعيُّ، الزَّاهد ذُو الكَراماتِ الظَّاهراتِ، والمحاسنِ المتظاهراتِ، والمناقبِ الباهراتِ[٦] .

(١) في: (أ) «لعظمهما».
(٢) الزيادة من: (أ، ب).
(٣) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٤) في: (ب) «انضمّ».
(٥) في: (أ، ب) «محمولة».
(٦) الإمام القدوة، العارف، شيخ العراق، البغداديّ، الحربيّ، الزاهدُ. ولد سنة (٣٦٠هـ)، وتوفي سنة (٤٤٢هـ). ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٠٩).

وأبو نَصْر(١) عبد السَّيِّد بن محمَّد بن عبد الواحِد الشَّافعيُّ، المعروف بابن الصَّباغ(٢)، رحمهما الله تعالى(٣).

قال ابنُ الصَّباغ: وأمَّا الرِّوايةُ التي فيها: «من صلّى على جنازة، فله قيراط، ومن يتبعها(٤) حتى تدفن، فله قيراطان» فمعناها: ومَن تَبِعها، فله تمامُ قِيراطين بالمجموع.

قال: ونظيرُه قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فُصِّلَت: ٩] إلى قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فُصِّلَت: ١٠] [أي تمام أربعة أيّام](٥)، ثمَّ قال: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فُصِّلَت: ١٢] وقد أوضحتُ قصتَهما في «كتاب الطَّبقات»(٦) في ترجمة القَزْوِيني رحمه الله تعالى.

---

(١) في: (أ) «أبو نضر» بالضاد المعجمة، وهو خطأ.
(٢) الإمام، العلّامة، شيخ الشافعيّة، مصنّف كتاب: الشامل، وكتاب: الكامل، ولد سنة (٤٠٠هـ)، وتوفي سنة (٤٧٧هـ). ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٤).
(٣) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٤) في: (ب) «تبعها».
(٥) الزيادة من: (أ، ب).
(٦) مختصر طبقات الفقهاء (ص: ٥٢٧) ونصّه: حدّثني الشيخ الإمام أبو نصر عبد السيّد بن محمّد بن عبد الواحد بن الصَّباغ، الفقيه الشافعيّ، قال: حضرتُ عند أبي الحسن القزويني للسّلام عليه، فقلتُ في نفسي: قد حُكي له أنني أشعريٌّ، فربّما رأيتُ منه في ذلك شيئًا، أو قصّر في السّلام عليّ، أو نحوًا من هذا، فلما جسلسُ بين يديه، قال: لا نقولُ إلا خيرًا، لا نقولُ إلا خيرًا، مرّتين أو ثلاثًا، ثمّ التفت إليَّ، فقال لي: «من صلّى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتّى تدفنَ فله قيراطان» مع القيراط أو غير القيراط؟ قلتُ: مع القيراط. قال: جيّد بالغٌ، ونهض فدخل منزله، فطالبني أهل المسجد بالدّليل، فقلتُ لهم: في القرآن مثله، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ۝١٠﴾ [فُصِّلَت: ٩-١٠] مع اليومين لا غير اليومين.

وأمَّا الدَّفن الَّذي حصل[١] به القِيراطُ الثَّاني، ففيه وَجْهان لأصحابنا: الصَّحيحُ أنَّه لا يحصلُ إلا بالفَراغ من الدَّفن، وهو الفَراغُ من تَسْوية القَبْر. والثَّاني يحصل إذا نُصِب عليه اللَّبِنُ، وإنْ لم يُهَل عليه التُّراب، وسَنُعيد بيانَه إنْ شاء الله تعالى في «كتاب الجنائز».

ثمَّ في الحديث تَنْبيهٌ على مسالة أُخرى، وهو: أنَّ القِيراط الثَّاني مُقيَّد لمن[٢] اتبّعها، (ق٦٠/ب) وكانَ معها في جَميع الطَّريق حتَّى تُدفن، فلو صلَّى وذهبَ إلى القَبر وحدَه، ومكثَ حتَّى جاءتْ الجنازةُ بعد ذلك، وحَضَر الدَّفن لم يحصل له القِيراطُ الثَّاني، وكذا لو حَضَر الدَّفن ولم يُصلِّ، أو تَبِعها ولم يُصلِّ، فليس في الحديثِ حُصول القِيراط له، [لأنَّه][٣] إنَّما جَعل القِيراطَ لمن تَبِعها بعد الصَّلاة؛ لكن له أجرٌ في الجُمْلة.

وأمَّا إذا كانَ مع الجنازة جمعٌ كثيرٌ، فتقدَّم إنسانٌ أو جماعةٌ في أوّل النَّاس أو تأخرّوا: فإنْ كانُوا[٤] بحيثُ يُنْسبُون إلى الجنازة ويُعَدّون من مُشَيِّعيها، حصلَ لهم القِيراط الثَّاني، وإلا فلا[٥]، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

(١) في: (أ، ب) «يحصل» بصيغة المضارع.
(٢) في: (أ، ب) «بمن».
(٣) الزيادة من: (أ، ب).
(٤) في: (ب) «كان».
(٥) المنهاج (٧/ ١٢ - ١٣).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

٣٦ - بابُ خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ: مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَن أَكُونَ مُكَذِّباً.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى إِيمَانِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ.

تحفة ١٥٦١٣

وَيُذْكَرُ عَنِ الْحَسَنِ: مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ.

وَمَا يُحْذَرُ مِنَ الإِصْرَارِ عَلَى النِّفَاقِ وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ عَنِ الْمُرْجِئَةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»[١].

طرفاه: ٦٠٤٤، ٧٠٧٦ - تحفة ٩٢٤٣

٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ يُخْبِرُ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَتَلَاحَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «إِنِّي خَرَجْتُ لأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَإِنَّهُ تَلَاحَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَرُفِعَتْ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، الْتَمِسُوهَا فِي: السَّبْعِ وَالتِّسْعِ وَالْخَمْسِ»[٢].

---

(١) ورواه مسلم (١١٦/ ٦٤). انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٢٢٧، رقم ٢٧٠).

(٢) من أفراد البخاري كما في الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٤١٦، رقم ٦٦٩).

طرفاه: ٢٠٢٣، ٦٠٤٩ - تحفة ٥٠٧١

الشَّرحُ:

أمَّا عبد الله، وهو: ابن مَسْعود رضي الله عنه[١]، وشُعْبة[٢]، وعُبَادَة[٣]، وأَنَس رضي الله عنهما[٤]، وإِسْماعيل بن جَعْفر[٥]، وقُتَيْبة[٦]، فسبق ذكرهم.

وأمَّا حُمَيد، فهو:

أبوعُبَيْدة حُمَيْد بن أبي حُمَيْد، واسم أبي حُمَيد: تِيْر بكسر المثناة، وقيل[٧] تِيْرَويه، وقيل غير ذلك.

وحُمَيْد خُزَاعِيٌّ، بَصْرِيٌّ، مولى طَلحَة الطَّلحَات[٨].

سمِعَ أنسًا رضي الله عنه، وسمعَ خلائقَ من التَّابعين.

روى عنه: يحيى الأنصاريُّ، وعُبَيْد الله العُمَريُّ، ومَالكٌ، والثَّوريُّ وخلائقُ من الأعلام.

وحميد هذا، هو:

حُمَيد الطَّوِيل. قيل: كانَ قصيرًا طَويل اليَدَين، فقيل له: الطَّويل.

---

(١) (٢/ ٦٥٢).
(٢) (٢/ ٤٨٤).
(٣) (٢/ ٥٢٥).
(٤) (٢/ ٤٩٩).
(٥) (٢/ ٦٤٥).
(٦) (٢/ ٥٩٠).
(٧) في: (أ) «ويقال».
(٨) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١٧٦)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٠٢)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٨٩)، تهذيب الكمال (٧/ ٣٥٥)، تذهيب التهذيب (٣/ ٣٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٨)، تقريب التهذيب (١٥٤٤)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٥٨).

وقال الأَصْمعيُّ: لم يكن بذاكَ الطَّويل؛ لكن كانَ في جيرانِه رجلٌ يقال له: حُميد القَصِير، فقيل: حُميد الطَّويل؛ ليتَميَّزَ(١).

توفي سنة ثلاث وأربعين ومئة(٢).

وأمَّا أبو وَائِل، فهو:

شَقِيْق بن سَلَمة الأَسَدِيُّ، أَسَد خُزَيْمَة(٣)، الكُوْفِيُّ(٤).

أدركَ زمنَ النبيِّ ﷺ وبَاركَ(٥)، ولم يَرَهُ.

وسمِعَ: عُمَر بن الخطَّاب، وعُثْمانَ، وعَليًّا، وابنَ مَسْعود، وعمَّارًا، وخَبَّابًا، وحُذَيْفة، وأَبَا مُوْسَى، وخلائقَ من الصَّحابة ﷺ، وخلائقَ من التَّابعين رحمهم الله تعالى(٦).

روى عنه خلائقُ من التَّابعين وغيرهم، وأجمعوا على جَلالَتِه، ووَرَعه وصلاحِه وتَوثِيقه، وهو من أجلِّ أصحاب ابن مَسْعود ﷺ، وكان ابنُ مَسْعود ﷺ يُثْني عليه.

توفي سنة مئة، وقيل: تسع وتسعين. ووُلِد قبل النُّبوة بعشر سنين،

---

(١) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥/ ٢٥٨).

(٢) كذا نقله البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٣٤٨) عن إبراهيم بن حُميد الطويل.

(٣) جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (ص: ١٩٦).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٣٥٢)، التعديل والتجريح (٣/ ١١٦٦)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢١٦)، تهذيب الكمال (١٢/ ٥٤٨)، تذهيب التهذيب (٤/ ٢٩٥)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢٨٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٦١)، تقريب التهذيب (٢٨١٦)، خلاصة الخزرجي (١/ ٤٥٢).

(٥) «وبارك» لا توجد في: (أ).

(٦) قوله: «ﷺ»، و «رحمهم الله تعالى» لا يوجدان في: (أ).

وقيل: سبع[١]، وقيل: غير ذلك.

و(ق٦١/أ) أمَّا زُبَيْد، فهو:

أبو عبد الرَّحمن، ويقال: أبو عبد الله زُبَيْد بن الحَارِث بن عبد الكَرِيم اليَامِيُّ[٢]، ويُقال: الإِيَامِيُّ، الكُوْفِيُّ[٣] منسوبٌ إلى يَام جدٌّ للقَبِيلة[٤].

روى عن: أبي وَائِل، وجماعاتٍ من التَّابعين.

روى[٥] عنه: الأَعْمَش وغيره من التَّابعين فمن بعدهم، وهو متَّفقٌ على جَلالتِه.

وهو: زُبَيْد - بضمّ الزّاي، وبالموحدة، ثمَّ المثناة[٦] - وليس في الصَّحيحين: زُيَيْد بالمثناة المكرّرة، وقد سبق بيان هذا في الفُصول في أوّل الكتاب[٧].

وأمَّا محمَّد بن عَرْعَرَة، فهو: بفتح العينين المهملتين، وبالرَّاء المكرَّرة، الأولى ساكنة، وهو:

---

(١) روى البخاري في التاريخ الكبير (٤/٢٤٦) عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل قال: أدركتُ سبع سِنين من سِني الجاهلية.

(٢) في هامش الأصل: «يَام بطنٌ من هَمْدان، وهو: يَام بن أصبَى بن دَافِع بن مالك بن جُشم بن حاشِد [بن جُشم] بن خَيْران بن نُوْف بن هَمْدان».

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (١/٢٧٦)، التعديل والتجريح (٢/٥٩٨)، الجمع لابن القيسراني (١/١٥٥)، تهذيب الكمال (٩/٢٨٩)، تذهيب التهذيب (٣/٢٧٦)، إكمال تهذيب الكمال (٥/٣٦)، تهذيب التهذيب (٤/٣١٠)، تقريب التهذيب (١٩٨٩)، خلاصة الخزرجي (١/٣٥٧).

(٤) جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (ص: ٣٩٤).

(٥) في: (ب) «يروي».

(٦) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/١١٤٤)، الإكمال لابن ماكولا (٢/١٧٠).

(٧) (٢/٢٤٢).

[أبو][١] إِبْراهيم، ويُقال: أبو عبد الله محمَّد بن عَرْعَرَة بن البِرِنْد - بموحدة، ثمَّ راء مكسورتين، ويُقال: بفتحهما، والكسرُ: أفصحُ[٢] وأشهرُ، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة - القُرَشيُّ، السَّامِيُّ - بالسِّين المهملة - من[٣] ولد سَامَة بن لُؤَي بن غَالِب[٤] البَصْرِيُّ[٥].

توفي سنة ثلاث عشرة ومئتين[٦].



فصل

مرادُ البخاريِّ رحمه الله تعالى[٧] بهذا الباب: الرَّدُ على المُرْجئة في قولهم الباطل: إنَّ الله سبحانه وتعالى[٨] لا يُعذِّبُ على شيء من المعاصي من قال: «لا إله إلا الله»، ولا يَحبط شيءٌ من أعمالِه بشيء من الذُّنوب، وأنَّ إيمانَ العاصي [والمطيع][٩] سواءٌ، فذكرَ في صدرِ البابِ أقوالَ أئمَّة التَّابعين، وما نَقلُوه عن الصَّحابة رضي الله عنهم أجمعين.

(١) الزيادة من: (أ).
(٢) في: (أ، ب) «أصحّ».
(٣) «من» لا توجدُ في: (ب).
(٤) جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (ص: ١٧٤). وفي: (ب) «القبيلة».
(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٧٢)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٧١)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٤٧)، تهذيب الكمال (٢٨/ ١٠٨)، تذهيب التهذيب (٨/ ٢١٧)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٧٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٤٣)، تقريب التهذيب (٦١٣٧)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤٣٨).
(٦) كذا أرَّخه ابن سعد في طبقاته (٧/ ٣٠٥)، وابن حبان في ثقاته (٩/ ٦٩).
(٧) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٨) في: (أ) «إن الله تعالى».
(٩) الزيادة من: (أ، ب)، ولا توجد في: (الأصل) وفي هامش الأصل: «الظاهر: والمطيع».

وهو كالمُشِيرِ إلى أنَّه لا خلاف بينهم في هذا، وأنَّهم ﭬ مع اجتهادِهم وفضلِهم المعروف، خافُوا أنْ لا يَنْجُوا من عذابِ الله تعالى، وبهذا المعنى استدلَّ أبو وائل لمَّا سأله عن المرجئه أمُصِيبون أمْ مُخْطئون، في [قولهم][(١)]: إنَّ سبابَ المسلم وقتالَه وغير ذلك لا يضرُّ إيمانَهم، فروى قوله ﷺ: «سِبابُ المسلمِ فُسوقٌ، وقتالُه كفرٌ». وأراد أبو وائل الإنكارَ عليهم وإبطالَ قولهم المخالف لصريحِ الحديث.

[و][(٢)] قوله ﷺ: «وَقِتَالُهُ كُفْرٌ» المرادُ [به][(٣)] كُفر الحقوقِ، فإنَّ للمُسلمِ حقوقًا على المسلم، كما تَظاهرت به دلائلُ الشَّرعِ؛ لقوله[(٤)] ﷺ: «كلّ المسلم على المسلم حرامٌ» الحديث[(٥)]. فإذا قاتَله فقد كفرَ تلك[(٦)] الحقوقَ، وليس المرادُ الكفرُ بالله تعالى الَّذي يُخْرجه عن ملَّة الإسلامِ.

هذا هو المختارُ في معناه، وأشارَ الإمامُ الخطابيُّ رحمه الله تعالى[(٧)] إلى أنَّه كفرٌ بالله تعالى، وأنَّ ذلك في حقِّ من فعلَ[(٨)] مستحلاً من غير مُوجبٍ ولا تأويلٍ[(٩)].

وهذا الَّذي قالَه محتملٌ على بُعدٍ؛ لكن ظاهرَ الحديثِ ما ذكرناه، وبه يحصلُ الزَّجرُ عن[(١٠)] انتهاك حُرُمات المسلمين، فهو أكثرُ فائدةً، والحكمُ على

---

(١) في: (الأصل) «قوله»، والتصويب من: (أ، ب).
(٢) الزيادة من: (أ، ب).
(٣) الزيادة من: (أ، ب).
(٤) في: (أ، ب) «كقوله».
(٥) أخرجه مسلم (٣٢/ ٢٥٦٤) عن أبي هريرة.
(٦) «تلك» لا توجدُ في: (ب).
(٧) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٨) في: (أ) زيادة: «ذلك».
(٩) أعلام الحديث (١/ ١٧٦).
(١٠) في: (أ) «على».

وفقه، فيجبُ المصيرُ إليه.

ثمّ هذا فيمن لا تأويلَ له، أما المُتَأوِّل فلا يكفَّرُ ولا يفسَّق بذلك، كالبُغاة الخَارجين على الإمامِ بتأويلٍ وغيرهم.

وقد قالَ عُمرُ ﷺ: «دَعْنِي أضربُ عنقَ هذا المنافقِ»[(١)] فلم يُنْكر عليه النبيُّ ﷺ لِمَا كانَ فعلُ «حَاطبٍ» يَشْبه فعلَ المنافقين، وكما قالَ مُعاذ ﷺ للمُنْصرف من الصَّلاة: «نافَقْتَ»[(٢)]، وأشباهُ هذا كثيرةٌ.

وأمَّا قولُ إبراهيم التَّيْميُّ[(٣)] فمعناه: أنَّ الله تعالى ذمَّ من أمرَ بالمعروف، ونهى عن المنكر وقصَّر في العَمل، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٣﴾ [الصف: ٢-٣] فخشيَ أنْ يكونَ مكذِّبًا، إذ[(٤)] لم يبلغ غايةَ العَمل.

وهذا على المختارِ في ضبط قوله: «مكذِّباً» بكسر الذَّال، وقد ضُبِط بفتحها، ومعناه: خشيتُ أنْ يُكذِّبني مَن رأى عَملِي مُخالفًا قَولي. ويقولُ: لو كنتُ صادقًا ما فعلتُ هذا الفعلَ[(٥)].

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٣٩٨٣)، ومسلم (١٦١/ ٢٤٩٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٧٩٠)، والنسائي (٨٣٥) من حديث جابر ﷺ.

(٣) وصله البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٣٥، ترجمة: ١٠٣٥) عن أبي نُعيم، وأحمد في الزهد (ص: ٣٦٣) عن ابن مهدي، كلاهما عن سفيان الثوري، عن أبي حيّان التيمي، عن إبراهيم المذكور. انظر: تغليق التعليق (٢/ ٥١ - ٥٢). وقال ابن رجب في الفتح (١/ ١٧٧): وخرّجه جعفر الفريابي، بإسناد صحيح عنه، ولفظه: ما عرضت قولي على عملي إلا خشيتُ أن أكون كذابًا.

(٤) في: (أ) «إذا».

(٥) نقله ابن حجر في الفتح (١/ ٢٠١) ولم يشر إلى المؤلف.

وأمَّا قولُ (ق٦١/ب) ابنِ أبي مُلَيْكَةَ[١] من[٢] الصَّحابة ﷺ، فمعناه: أنَّهم خافوا أنْ يكونوا من جُمْلة من داهنَ ونافقَ.

وقوله: «مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ إِنَّهُ عَلَى إِيمَانِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ» هذا على ما تقدَّم أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقصُ، وأنَّ إيمانَ جبريلَ ومكائيلَ[٣] أكملُ من إيمانِ آحادِ النَّاس، خلافًا للمُرْجئة.

قال ابنُ بطَّال: وإنَّما خافُوا لأنَّهم طالتْ أعمارُهم حتَّى رأوا من التَّغير[٤] ما لم يَعْهدوه، ولم يَقْدروا على إنكاره، فخَافُوا أنْ يَكُونوا داهَنوا أو نافَقوا[٥].

وأمَّا قولُ الحَسَن، وهو: البَصْريُّ: «مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ»[٦] يعني: الله

---

(١) هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه، لكن أبهم العدد، وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولاً في كتاب الإيمان له، وعيّنه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه من وجه آخر مختصرًا كما هنا، والصحابة الذين أدركهم ابن أبي مُليكة من أجلّهم: عائشة، وأختها أسماء، وأمّ سلمة، والعبادلة الأربعة، وأبو هُريرة، وعقبة بن الحارث، والمسور بن مخرمة، فهؤلاء ممن سمع منهم، وقد أدرك بالسنّ جماعة أجلّ من هؤلاء كعلي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وقد جزم بأنهم كانوا يخافون النّفاق في الأعمال، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكأنه إجماعٌ، وذلك لأن المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه مما يخالف الإخلاص، ولا يلزمُ من خوفهم من ذلك وقوعه منهم، بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى ﷺ. فتح الباري (١/ ٢٠١ - ٢٠٢)، وتغليق التعليق (٢/ ٥٢).

(٢) في: (أ) «عن».

(٣) «ميكائيل» لا يوجد في: (ب).

(٤) في: (ب) «التغيير».

(٥) شرح البخاري (١/ ١٠٩).

(٦) هذا التعليق وصله جعفر الفريابي في كتاب «صفة المنافق» له من طرق متعددة بألفاظ مختلفة، وقد يستشكل ترك البخاري الجزم به مع صحته عنه، وذلك محمول على قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه الله، وهي: أن البخاريّ لا يخصّ صيغة التمريض بضعف الإسناد، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضًا،=

تعالى[1] وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البَقَرَة: ٤٠] وقال تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾﴾ [الرَّحمٰن: ٤٦]. وقال تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعرَاف: ٩٩]، ونظائرُه كثيرةٌ.

وأمَّا حديثُ عُبَادة: فإنَّما أدخلُه البخاريُّ في هذا البابِ والله أعلم؛ لأنَّ رفعَ ليلة القَدر كان بسبب تلاحيهما، ورفعهما الصَّوت بحضرة رسول الله ﷺ وبارك[2].

= لما عُلم من الخلاف في ذلك، فهنا كذلك، وقد أوقع اختصاره له لبعضهم الاضطراب في فهمه. فتح الباري (١/ ٢٠٢).

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٢٠٢) ضمن كلامه في اضطراب فهم البعض من اختصار البخاري: وقد أوقع اختصاره له لبعضهم الاضطراب في فهمه، فقال النووي: «ما خافه إلا مؤمن ولا أمنّه إلا منافق»، يعني: الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾﴾ [الرحمـن: ٤٦]، وقال: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعرَاف: ٩٩] وكذا شرحه ابن التين وجماعة من المتأخرين، وقرره الكرماني (١/ ١٨٨) هكذا، فقال: ما خافه أي: خاف من الله، فحذف الجار وأوصل الفعل إليه.
قلتُ: (الكلام لابن حجر): وهذا الكلام وإن كان صحيحًا، لكنه خلاف مراد المصنف ومن نقل عنه، والذي أوقعهم في هذا هو الاختصار، وإلا فسياق كلام الحسن البصريّ يبيّن أنّه إنّما أراد النفاق، فلنذكره. قال جعفر الفريابي: حدّثنا قتيبة، حدّثنا جعفر بن سُليمان، عن المعلى بن زياد، سمعتُ الحسن يحلفُ في هذا المسجد بالله الذي لا إله إلا هو، ما مضى مؤمن قطّ ولا بقي إلا وهو من النفاق مشفقٌ، ولا مضى منافق قطّ ولا بقي إلا وهو من النفاق آمنٌ، وكان يقولُ: من لم يخف النّفاق فهو منافقٌ. وقال أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان: حدّثنا روح بن عبادة، حدّثنا هشام، سمعتُ الحسن يقولُ: والله ما مضى مؤمن ولا بقي إلا وهو يخاف النّفاق، وما أمنه إلا منافق، انتهى. وهذا موافقٌ لأثر ابن أبي مُليكة الذي قبله، وهو قوله: «كلّهم يخاف النّفاق على نفسه» والخوف من الله وإن كان مطلوبًا محمودًا؛ لكن سياق الباب في أمر آخر. والله أعلم.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٢٠٦): فإن قيل: كيف تكون المخاصمة في طلب الحقّ مذمومة؟ قلتُ: إنما كانت كذلك لوقوعها في المسجد، وهو محل الذّكر لا اللغو، ثمّ في الوقت المخصوص أيضًا بالذّكر لا اللغو وهو شهر رمضان، فالذّمُ لما عُرض فيها لا لذاتها، ثمّ إنّها مستلزمة لرفع الصّوت، ورفعه بحضرة رسول الله ﷺ منهي عنه، =

ففيه: ذمُّ الملاحاة، وأنَّ صاحبَها ناقصٌ، والمُلاحَاة: المُخَاصَمة والمُنازعَة.

ومعنى: «رُفِعَت» أي رُفِع بيانُها، وإلا فهي باقيةٌ إلى يوم القِيامَة، ويدلُّ عليه من هذا الحديث قوله ﷺ: «التمسوها».

[وأمّا قوله ﷺ: «فَالْتَمِسُوهَا][1] فِي السَّبْعِ وَالتِّسْعِ» فهكذا هو[2] في أكثر النُّسخ تقديم: السَّبْع، وفي بعضها تقديم: التِّسْع، وسيأتي الكلام في ليلة القَدْر في موضِعها من «كتاب الاعتكاف»، إنْ شاءَ الله تعالى.

وأمَّا قولُه في التَّرجمة: : (باب خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ) فالمرادُ بالحبط: نُقْصانُ الإيمان، وإبطالُ بعض العِباداتِ لا الكُفر، فإنَّ الإنسانَ لا يكفرُ ويخرجُ عن [المِلّة][3]، إلا بما يعتقده أو يفعله، عالمًا بأنَّه يُوجِبُ الكفرَ[4].

= لقوله تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] إلى قوله تعالى: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢] ومن هنا يتّضحُ مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقتها له، وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب. انتهى.

قلتُ: وجه مطابقة الحديث للترجمة أخذها الحافظ ابن حجر عن الإمام النووي كما ترى، وكان من حقّ النووي عليه أن يشير أنّ هذا الكلام له، ولكن خفي على ابن المنير في المتواري، وابن جماعة في تراجم أبواب البخاري ولم يتعرضوا لذلك.

(١) الزيادة من: (أ، ب).

(٢) «هو» لا توجدُ في: (ب).

(٣) في: (الأصل) «العمل» والتصويب من: (أ، ب).

(٤) قال الحافظ ابن رجب في الفتح (١/ ١٨١): تبويب البخاري لهذا الباب يناسب أن يذكر فيه حبوط الأعمال الصالحة ببعض الذنوب، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٢﴾ [الحجرات: ٢] قال الإمام أحمد: حدّثنا الحسن بن موسى، قال: ثنا حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد، عن الحسن، قال: ما يرى هؤلاء أن أعمالاً تحبط أعمالاً، والله عزّ وجلّ يقول: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]. =

قال ابن بطَّال: وأمَّا ما جاء في الحديثِ: «الشِّرك فيكم أخفى من دَبيب النَّمل»[١] فالمرادُ به: الرِّياءُ لا الكفرُ[٢]، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

= وممّا يدلّ على هذا أيضًا قول الله عزّ وجلّ: (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى) الآية. وقال: (أيود أحدكم أن تكون له جنّة من نخيل وأعناب) الآية. وفي صحيح البخاري، أنّ عمر سأل الناس عنها، فقالوا: الله أعلم. فقال ابن عباس: ضربت مثلاً لعمل. قال عمر: لأي عمل؟ قال ابن عباس: لعمل. قال عمر: لرجل غني يعمل بطاعة الله، ثمّ يبعث الله إليه الشيطان فيعمل بالمعاصي، حتّى أغرقَ أعماله.
وصحّ عن النبي ﷺ أنه قال: من ترك صلاة العصر حبط عمله. وفي الصحيح أيضًا: أن رجلاً قال: والله لا يغفر الله لفلان، فقال الله: من ذا الّذي يتألّى على أن لا أغفر لفلان، قد غفرتُ لفلان، وأحبطتُ عملك. وقال عائشة: أبلغي زيدًا، أنه أحبط جهاده مع رسول الله ﷺ، إلا أن يتوب. وهذا يدلّ على أنّ بعض السيئات تحبط بعض الحسنات، ثمّ تعود بالتوبة منها.

(١) أخرجه أبو يعلى في المسند (١/ ٦٠، رقم ٥٨) وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٤٤): رواه أبو يعلى من رواية ليث بن أبي سُليم، عن أبي محمد، عن حُذيفة، وليس مدلّسٌ، وأبو محمّد إن كان هو الذي روى عن ابن مسعود، أو الذي روى عن عثمان بن عفان، فقد وثقه ابن حبان، وإن كان غيرهما فلم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح. وله شاهد من حديث أبي موسى الأشعري أخرجه أحمد في المسند (١٩٦٠٦)، والطبراني في الأوسط (٣٥٠٣) قال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٢٣): رواه أحمد والطبراني في الكبير، والأوسط ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي علي، ووثقه ابن حبان، وعن عائشة أخرجه البزار في المسند (كشف الأستار ٣٥٦٦) وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٢٣) رواه البزار وفيه عبد الأعلى بن أعين، وهو ضعيفٌ.

(٢) شرح البخاري (١/ ١١٣). وقال السندي في حاشيته على المسند (٣٢/ ٣٨٥): فإنّ الرياء يقع في العمل من حيث لا يدري به صاحبه، كما لا يدري الإنسانُ بدبيب النّمل.

[قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله][(١)] :

٣٧ - باب سُؤَالِ جِبْرِيلَ عليه الصلاة والسلام[(٢)] النَّبِيَّ ﷺ عَنِ: الإِيمَانِ [وَالإِسْلَامِ][(٣)] وَالإِحْسَانِ وَعِلْمِ السَّاعَةِ[(٤)]

---

(١) الزيادة من: (أ، ب)، ولا توجد في: (الأصل).

(٢) قوله: «عليه الصلاة والسّلام» ألحق في هامش الأصل، وعليه كلمة: (صحّ)، ولا يوجد في: (أ، ب).

(٣) الزيادة من الجامع الصحيح، و (ب)، وسقطت من: (الأصل، أ).

(٤) تبويب البخاري هاهنا واستدلاله وتقريره: يدلُّ على أنه يرى أن مسمّى الإيمان والإسلام واحدٌ؛ فإنه قرر أنّ النبي ﷺ أجاب جبريل عن سؤاله عن الإسلام والإيمان والإحسان وعلم السّاعة، ثمّ قال: «هذا جبريل جاء يعلمكم دينكم»، فجعله كلّه دينًا. والدّين هو الإسلامُ، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وكذلك قوله: (إن الدين عند الله الإسلام). وأكّد ذلك بأنّ في حديث وفد عبد القيس أنهم سألوا النبيّ ﷺ عن الإيمان، فأجابهم بما أجاب به جبريل عن سؤاله عن الإسلام، فدلّ على أنّ الإسلام والإيمان واحدٌ.
اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في الإسلام والإيمان هل هما بمعنى، أم أنَّ أحدهما غير الآخر، وهل يقال: كلّ مؤمن مسلمٌ، وكلّ مسلم مؤمن، أم لا يقال: كلّ مسلم مؤمن على قولين:
القول الأول: قول من رأى أن الإسلام والإيمان بمعنى واحد. وممن قال بذلك الإمام البخاريّ، ومحمد بن نصر المروزيّ، والحافظ ابن منده، وهو اختيار ابن عبد البر.
فأما البخاريّ رحمه الله فإنّ أول حديث ذكره في كتاب الإيمان من صحيحه هو حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «بني الإسلام على خمس» الحديث. وذكر في كتاب الإيمان أبوابًا في الحديث عن الإسلام. وأما محمّد بن نصر المروزيّ فقد بسط الكلام على هذه المسألة وأطال الحديث فيها بذكر الأدلة المؤيدّة لرأيه، والرّد على أدلّة المخالفين. ونسب هذا القول إلى جمهور أهل السنّة، فقال بعد أن ذكر قولين في المسألة: وقالت طائفة ثالثة وهم جمهور الأعظم من أهل السنة والجماعة وأصحاب الحديث: الإيمانُ الذي دعى الله العبادَ إليه وافترضه عليهم هو الإسلام الذي جعله دينا وارتضاه لعباده ودعاهم إليه، ثمّ ذكر بعض الأدلة على ذلك، وقال: وقد ذكرنا تمام الحجّة في أن الإسلام هو الإيمانُ وأنهما لا يفترقان ولا يتباينان من الكتاب والأخبار الدالة على ذلك في موضع=

. . . .

= غير هذا. وكذلك الحافظ ابن منده بوّب في «كتاب الإيمان» فقال: (ذكر الأخبار الدالة والبيان الواضح من الكتاب أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد) ثمّ ذكر الأدلة على ذلك. وقد رجّح ابن عبد البر هذا القول، وذكر أن أكثر أصحاب مالك على أن الإسلام والإيمان شيء واحد، وقال: إن الذي عليه جماعة أهل الفقه والنظر، أن الإيمان والإسلام سواءٌ. . . .، وعلى القول بأنّ الإيمان هو الإسلام جمهور أصحابنا وغيرهم من الشافعيين والمالكيين، وهو قول داود وأصحابه، وأكثر أهل السنة والنظر، المتّبعين للسلف والأثر. وقد ذكر لما رجّحه بعض الأدلة كما يأتي إيرادها إن شاء الله تعالى.

القول الثاني: هو قول من فرّق بين الإيمان والإسلام، وهذا قول كثيرٌ من السلف، قال ابن رجب: وقد نقل هذا التفريق بينهما عن كثير من السلف، منهم: قتادة، وداود بن أبي هند، وأبو جعفر الباقر، وحمّاد بن زيد، وابن مهدي، وشريك، وابن أبي ذئب، وأحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، ويحيى بن معين وغيرهم، على اختلاف بينهم في صفة التفريق بينهما. وقد قال بهذا القول جماعة من الصحابة والتابعين منهم: عبد الله بن عباس، والحسن، ومحمد بن سيرين، وأبو جعفر محمد بن علي بن أبي طالب، وهو قول ابن بطة، والخطابي، والبغوي، وابن الصلاح، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وذكر أنه قول عامّة أهل السنة.

وقد استدلّ كلّ من الفريقين بأدلة، سأعرض لأشهرها، ثمّ أذكر الراجح من ذلك إن شاء الله تعالى.

أدلة القائلين بأن الإسلام والإيمان بمعنى واحد:

قول الله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٦﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦]. ومن أدلتهم: قوله تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٣٦] إلى قوله: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [آل عمران: ٢٠]. قالوا: فحكم الله عزّ وجلّ بأن من أسلم فقد اهتدى ومن آمن فقد اهتدى، فسوى بينهما.

كما استدلوا: بحديث أبي قلابة، عن رجل، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال له: (أسلم. قال: وما الإسلام؟) قال: أن تسلم قلبك لله، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك، قال: فأيّ الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان) الحديث.

واستدلوا أيضًا: بقول النبي ﷺ لوفد عبد القيس بعد أن أمرهم بالإيمان بالله وحده: (أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمّدًا رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزّكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من=

. . . .

= المغنم الخمس).
هذه أشهر أدلة القائلين بأن الإسلام والإيمان بمعنى واحد.
أدلة المفرقين بين مسمّى الإسلام والإيمان:
وأما الذين فرّقوا بين مسمّى الإسلام والإيمان، فقد استدلوا بعدّة أدلّة أشهرها ما يلي:
قوله تعالى: (قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم)، فنفى عنهم اسمَ الإيمان وأثبت لهم الإسلامَ، فدلّ على الفرق.
حديث سعد بن أبي وقاص حين أعطى النبي ﷺ رهطًا، وترك رجلاً هو أعجبهم إلى سعد، فقال سعد: (يا رسول الله ما لك عن فلان؟ إني لأراه مؤمنًا، قال: أو مسلمًا) الحديث.
حديث جبريل عليه الصلاة والسلام حين سأل النبي ﷺ عن الإسلام وعن الإيمان، ففرّق بينهما.
الترجيح: والذي يظهر والله "اعلم أنّ مسمّى الإسلام غير مسمّى الإيمان، فإذا جمع بينهما فيفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، ويفسر الإيمان بالأعمال الباطنة، كما في حديث جبريل وغيره من الآيات والأحاديث التي جمعت بينهما. وأما إذا أفرد أحدهما فيدخلُ فيه الاخر، كما في حديث وفد عبد القيس حيث فسّر الإيمان بما فسّر به الإسلام، وكما في حديث عمرو بن عبسة حيث فسّر الإسلام بما فسّر به الإيمان. وبهذا التفصيل يحصل الجمعُ بين الأدلة، وقد ذكر نحو هذا التفصيل جماعة من العلماء، منهم: الحافظ ابن رجب، فقد قال: اسم الإسلام والإيمان إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، ودلّ بانفراده على ما يدلّ عليه الآخر بانفراده، فإذا قرن بينهما دلّ أحدهما على بعض ما يدلّ عليه بانفراده، ودلّ الآخر على الباقي، وقد صرّح بهذا المعنى جماعة من الأئمة.
وممن ذكر نحو هذا التفصيل ابن الصلاح، وشيخ الإسلام ابن تيمية، فقد قال: قد فرّق في حديث جبريل عليه السلام بين مسمّى الإسلام ومسمّى الإيمان، ومسمّى الإحسان.
وقال: فلما ذكر الإيمانُ مع الإسلام، جعل هو الأعمال الظاهرة: الشهادتان والصلاة والزّكاة والصّيام والحجّ، وجعل الإيمان ما في القلب، من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر... وإذا ذكر اسم الإيمان مجردًا دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة.
وقال: إن التحقيق ما بيّنه النبي ﷺ لما سئل عن الإسلام والإيمان، ففسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيبَ بغير ما أجاب به النبي ﷺ، وأما إذا أفرد اسم الإيمان، فإنه يتضمن=

. . . .

= الإسلامَ وإذا أفرد الإسلام، فقد يكونُ مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاعٍ، وهذا هو الواجب.
وبهذا التفصيل الذي تجتمعُ فيه الأدلة يظهر لنا ضعف قول من جعل مسمّى الإسلام والإيمان واحدًا.
الرّد على استدلالات القائلين بأن الإسلامَ والإيمانَ بمعنى واحد:
فأمّا استدلالهم بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ على أنهما بمعنى واحد، فيقال: إنه لا حجّة لكم في الآية؛ لأن البيت المُخرج كانوا متصفين بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما.
وأما استدلالهم بالآيتين، وهما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [البَقَرَة: ١٣٧]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [آل عِمرَان: ٢٠] حيث وصف من أسلم ومن آمن بالاهتداء، فدلّ على أنهما بمعنى واحد، فهذا يقال فيه ما سبق من أنّ أحد الاسمين إذا أطلقَ دخل فيه الآخر، ثمّ إن الإيمان مستلزمٌ للإسلام، وكذلك الإسلامُ الذي يحصلُ به الاهتداء مستلزمٌ للإيمان الواجب على الأقل، وإلا لم ينفعه إسلامه ولم يكن من المهتدين، فإن من أتى بأركان الإسلام كلها وقلبه خالٍ من الإيمان، فإنه ليس من المهتدين باتفاق المسلمين.
ثمّ إنه إذا قيل: إن الإسلام والإيمان التامّ متلازمان لم يلزم أن يكونَ أحدهما هو الاخر، كالروح والبدن فلا يوجدُ عندنا روحٌ إلا مع البدن، ولا يوجدُ بدنٌ حيٌ إلا مع الروح، وليس أحدهما الآخر، فالإيمانُ كالرّوح. . . والإسلام كالبدن.
وأما استدلالهم بحديث أبي قلابة، وحديث وفد عبد القيس، فيردّ عليهم بما سبق من أنّ أحد الاسمين إذا أفرد دخل فيه الآخر، وقد يفسّر أحدهما عند إفراده بما يفسّر به الآخر عند اقترانهما، كما سبق بيانه، والله اعلم.
وقد تبين بهذا أن الصحيح، هو: التفريق بين مسمّى الإسلام والإيمان، فإنّ الإسلام يسمّى به المؤمن كامل الإيمان، والمؤمن ناقص الإيمان كما يسمّى به المنافق لأن أصل معنى الإسلام هو الاستسلام والانقياد ظاهرًا، ومن حصل منه ذاك حكم بإسلامه، وأجريت عليه أحكام المسلمين في الدنيا، فقد يكون صادقًا وقد يكون كاذبًا منافقًا وحسابه على الله تعالى.
أما لفظ المؤمن: فلا يسمّى به المنافق أبدًا، لأن أصل الإيمان في القلب والمنافق ليس في قلبه شيء من الإيمان.
نعم يقال: إنّ كلّ مؤمن مسلم؛ لأنّ من أتى بحقائق الإيمان فلا بدّ أن يكونَ مسلمًا وإلا كانت دعواه كاذبةً. =

. . . .

= وكذلك يقال لكلّ مسلم صادق في إسلامه مؤمن، بمعنى كلّ مسلم حقًا فلا بدّ أن يكون معه شيء من الإيمان الواجب على الأقلّ كما في حديث الشفاعة الذي فيه: (فيقول: - أي الله - انطلق فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال حبّة من خردل من إيمان)، فكلّ مسلم صادق في إسلامه فلا بدّ أن يكون معه شيء من الإيمان، ولا بدّ أن يكونَ عنده أصل التقوى والورع، ولكن إذا كان فاسقًا ومرتكبًا للكبائر، فإنه لا يطلقُ عليه متّقٍ ولا ورع بإجماع المسلمين، بل ولا يطلقُ عليه مؤمن، وإن كان في قلبه أصل اسم الإيمان، بل يسمّى فاسقًا أو بما قام به من كبيرة فيسمّى مثلاً زانيًا وسارقًا ونحو ذلك.
ولا يسمّى مؤمنًا لأن اسم الإيمان اسم أثنى الله به على المؤمنين وزكّاهم به، وأوجب عليه الجنّة، وكذلك التّقوى والورع بل نسمّيه فاسقًا أو مسلمًا، فليس في كتاب الله تعليق دخول الجنة بالإسلام المطلق المجرد كما في كتاب الله تعليق دخول الجنة بالإيمان المطلق المجرد، كقوله: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١].
وقد سبق أن محمد بن نصر المروزي قال بأن مسمّى الإسلام والإيمان واحد، وقد ذكر كلامه شيخ الإسلام وعلّق عليه بقوله: مقصود محمد بن نصر المروزي رحمه الله أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح، وأن المذموم ناقص الإسلام والإيمان، وأنّ كلّ مؤمن فهو مسلمٌ، وكلّ مسلم فلا بدّ أن يكون معه إيمان، وهذا صحيحٌ، وهو متفق عليه.
ومقصوده أيضًا: أنّ من اطلق عليه الإسلامَ أطلق عليه الإيمانَ، وهذا فيه نزاعٌ لفظيٌّ.
ومقصوده: أنّ مسمّى أحدهما هو مسمّى الآخر، وهذا لا يعرفُ عن أحد من السلف، وإن قيل هما متلازمان لا يجبُ أن يكونَ مسمّى هذا هو مسمّى هذا، وهو لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام المشهورين... ولكن المشهور عن الجماعة من السلف والخلف أن المؤمن والمستحق لوعد الله، هو المسلم المستحقّ لوعد الله، فكلّ مسلم مؤمن وكلّ مؤمن مسلمٌ، وهذا متّفقٌ على معناه بين السلف والخلف، بل وبين فِرَق الأمّة كلهم يقولون: إن المؤمن الذي وعد بالجنة لا بدّ أن يكونَ مسلمًا، والمسلم الذي وعد بالجنة لا بدّ أن يكونَ مؤمنًا، وكلّ من يدخل الجنة بلا عذابٍ من الأولين والآخرين فهو مؤمنٌ مسلمٌ.
من ذلك نستطيعُ أن نقولَ: إن النزاعَ بين الفريقين يكادُ يكونُ لفظيًا في أكثر جهاته.
فإن الذين قالوا: إنّ مسمّى الإسلام والإيمان واحدٌ، قسموا الإسلامَ قسمين: أحدهما إسلام حقيقي ويسمّى عندهم إسلام يقين وطاعة، وإسلام غير حقيقي كإسلام خوف القتل ونحو ذلك كما سبق ذكر قول البخاري في ذلك. وقال محمّد بن نصر المروزيّ: =

وَبَيَانِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: «جَاءَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلاة السَّلَامُ[١] يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ». فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ دِيناً.

وَمَا بَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ لِوَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنَ الإِيمَانِ، وَقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

٥٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا[٢] أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِزًا يَوْماً[٣] لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: مَا الإِيمَانُ[٤] قَالَ: «الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ». قَالَ: مَا الإِسْلَامُ؟ قَالَ: «الإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ». قَالَ: مَا الإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ

= إن الرجل قد يسمّى مسلمًا على وجهين: أحدهما: أن يخضع لله بالإيمان والطاعة تدينًا بذلك يريد الله بإخلاص نية. والجهة الأخرى أن يخضعَ ويستسلم للرسول وللمؤمنين خوفًا من القتل والسّبي، فيقال: قد أسلم أي خضع خوفًا وتقيّةً، ولم يسلم لله، وليس هذا بالإسلام الذي اصطفاه الله وارتضاه، الذي هو الإيمان الذي دعى الله العباد إليه، انتهى.
وعلى هذا فالفريقان متّفقان على أن المنافق ليس بمسلم الإسلام الحقيقي الذي يكون معه إيمانٌ، بل إسلامه ظاهريٌّ خوف القتل أو السّبي.
كما أن الفريقين متّفقان على أن المسلم الحقيقيّ معه إيمانٌ، لكن الذين قالوا إن الإسلام والإيمان بمعنى واحد، قالوا: يطلق على كلّ مسلم مؤمن مهما ارتكب من المعاصي، وأما المفرقون فقالوا: إن المسلم مرتكبُ الكبائر لا يسمّى مؤمنًا بإطلاق، وإن كان معه أصل الإيمان كما أنه لا يسمّى تقيًّا وإن كان معه أصل التّقوى. كما سبق بيان ذلك. وعلى كلّ حال فحقيقة مسمّى الإيمان تختلف عن حقيقة مسمّى الإسلام، وإن كان بينهما تلازمٌ كما سبق إيضاح ذلك. والأمر في ذلك متقاربٌ لا يوجبُ كبير مفارقة بين الفريقين. انظر: عقيدة الإمام ابن عبد البر، تأليف: سليمان الغصن (ص: ٤٧٣- ٤٨٨).

(١) قوله: «عليه الصلاة والسّلام» لا يوجد في: (أ).
(٢) في: (أ) «حدّثنا».
(٣) في: (الأصل) «يومًا بارزًا» والمثبت هو الصواب كما في: (أ، ب).
(٤) إلى هنا في النسخ الثلاث، ثم كتب: ([فذكر] الحديث)، وأكملنا الحديث للفائدة.

تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأُخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا وَلَدَتِ الأَمَةُ رَبَّهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الإِبِلِ الْبُهْمُ فِي الْبُنْيَانِ، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللهُ».

ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] الآيَةَ. ثُمَّ أَدْبَرَ فَقَالَ: «رُدُّوهُ». فَلَمْ يَرَوْا شَيْئاً. فَقَالَ: «هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ»[١].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الإِيمَانِ.

طرفه: ٤٧٧٧ - تحفة ١٤٩٢٩.

[الشَّرحُ:][٢]

هذا الإسناد سبق ذكرهم.

إلا أبا حيَّان، وهو:

يَحْيى بن سَعِيد بن حيَّان الكُوْفِيُّ[٣]، مِنْ تَيْم الرَّبَاب.

سَمِعَ: أبَاه، والشَّعبيَّ، وأبا حيَّان يَزِيْد بن حَيَّان[٤]، وأبا زُرْعَة بن عَمْرو، وعِكْرِمة مولى ابن عبَّاس.

روى عنه: أيُّوب[٥]، والأَعْمَش[٦]، وهُمَا تَابِعيّان، وليس هو بتَابِعيٍّ

---

(١) وأخرجه مسلم (٥/ ٩). انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (٣/ ١٦٧، رقم ٢٣٨٩).

(٢) الزيادة من: (أ، ب).

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٩٢)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢١٨)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٦٠)، تهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٣)، تذهيب التهذيب (٩/ ٤٤٠)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٣١١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢١٤)، تقريب التهذيب (٧٥٥٥)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٤٩).

(٤) وهو عمّه.

(٥) ومات قبله.

(٦) وهو من أقرانه.

وهذه فضيلةٌ، والثَّوريُّ، وشُعْبة، وجماعاتٌ من الأعلام.

واتَّفقوا على الثَّناء عليه.

قوله: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِزًا لِلنَّاسِ**» أي: ظاهرًا لهم جالِسًا مَعهُم[1].

قوله: «**فَأَتَاهُ رَجُلٌ**» أي: شخصٌ في صُورةِ رجلٍ.

قوله ﷺ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ**» اختلَفوا في المرادِ بالجَمع بين الإيمان بلقاه الله تعالى والبَعْث.

فقيل: اللِّقاءُ يَحصلُ بالانتقال إلى دارِ الجَزاء، والبَعْث بعده عند قِيام (ق٦٢/أ) السَّاعة.

وقيل: اللِّقاءُ ما يكونُ بعد البَعْث عند الحِسَاب.

ثمَّ ليس المرادُ باللِّقاء[2] رؤيةُ الله تعالى، فإنَّ أحدًا لا يَقْطع لنفسه بها، فإنَّ الرؤيةَ مختصةٌ بمن[3] ماتَ مؤمنًا، ولا يَدْرِي الإنسانُ ما يُخْتمُ له به.

قوله ﷺ: «**الإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ**».

أمَّا العِبَادةُ: فهي الطَّاعةُ مع خُضوعٍ، فيحتملُ أنْ يكونَ المرادُ بالعِبادةِ هنا: معرفةُ الله تعالى، والإقرارُ بوحدانيَّته. فعلى هذا يكونُ عطفُ الصَّلاة

---

(١) وقد وقع في رواية أبي فروة التي أخرجها أبو داود (٤٦٩٨)، والنسائي (٤٩٩١) بيان ذلك، فإنّ أوله: «كان رسول الله ﷺ يجلس بين ظهراني أصحابه فيجئ الغريب، فلا يدري أيّهم هو حتّى يسأل، فطلبنا إلى رسول الله ﷺ أن نجعل له مجلسًا يعرفهُ الغريبُ إذا أتاه، فبنينا له دكّانًا من طين كان يجلس عليه» الحديث.

(٢) في: (أ) «بلقاء».

(٣) في: (أ، ب) «لمن».

والزَّكاة والصَّوم عليها لإدخالها في الإسلام؛ لأنَّها لم تكن دخلتْ في لفظِ العِبادة[١] .

وعلى هذا إنَّما اقتصرَ على هذه الثلاثِ؛ لكونِها من أركانِ الإسلامِ وأظهرِ شعائِره، والباقي ملحقٌ بها.

وتَركَ الحجَّ: إمَّا لأنَّه لم يكن فُرِضَ[٢]، وإمَّا أنْ يكونَ بعضُ الرُّواة شكَّ فيه فأسقطَه، وقد تقدَّم نحو هذا الجوابِ.

ويحتملُ أنْ يكونَ المرادُ بالعِبَادة: الطَّاعةُ مطلقًا، كما هُو حدُّها ومقتضى إطلاقِها، فتدخلُ جميعُ وظائفِ الإسلامِ فيها، فعلى هذا يكونُ عطفُ الصَّلاة وغيرِها من بابِ ذِكْر الخاصِّ بعد العامِ تنبيهًا على شَرفِه ومَزِيَّته؛ لقوله[٣] تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧] ونظائره.

وأمَّا قوله ﷺ: «لَا تُشْرِكَ بِهِ» وفي رواية مسلم[٤] : «لَا تُشرِكَ بِهِ شَيْئًا»

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/٢١٦): أمّا الاحتمال فبعيدٌ، لأنّ المعرفة من متعلقات الإيمان، وأمّا الإسلام فهو أعمال قولية وبدنية، وقد عبّر في حديث عمر هنا بقوله: «أن تشهد أنْ لا إله إلا الله، وأنّ محمّدًا رسول الله» فدلَّ على أنّ المرادَ بالعبادة في حديث الباب النّطق بالشهادتين، وبهذا تبيّن دفع الاحتمال الثاني. ولما عبّر الراوي بالعبادة احتاجَ أن يوضحها بقوله: «ولا تشرك به شيئًا» ولم يحتج إليها في رواية عمر لاستلزامها ذلك.

(٢) احتمال أنه لم يكن فُرِض، مردود بما رواه ابن منده في «كتاب الإيمان» (١/١٤٣، رقم ٣/١١) بإسناده الذي على شرط مسلم، من طريق سليمان التيميّ في حديث عمر أوّله: «أنّ رجلاً في آخِرِ عُمرِ النبيِّ ﷺ جاء إلى رسول الله ﷺ فذكر الحديث بطوله. وآخِرِ عُمره يحتملُ أن يكون بعد حجّة الوداع فإنّها آخر سفراته، ثمّ بعد قدومه بقليل دون ثلاثة أشهر مات، وكأنّه إنّما جاء بعد إنزال جميع الأحكام لتقرير أمور الدّين التي بلّغها متفرقة في مجلس لتنضبط. فتح الباري (١/٢١٦).

(٣) في: (أ) «كقوله».

(٤) رقم (٥/٩).

فإنَّما ذُكِر بعد العِبَادة؛ لأنَّ الكفَّارَ كانُوا يأتونَ بصورةِ عِبَادة الله تعالى في بعضِ الأشياءِ، و[1] يَعْبُدون أيضًا الأوثانَ وغيرها، يَزعمون أنَّهم[2] شركاءَ، فنفى هذا.

وأمَّا قوله ﷺ: «وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ» وفي رواية مسلم: «الصَّلاةَ المَكْتُوْبَةَ» فالمرادُ بإقامتِها فِعْلُها بحُدُودها، [وأمّا][3] تَقْيِيدها بالمكتوبةِ، فلقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] وقد اشتهرتْ الأحاديثُ الصَّحيحةُ بتسميتها مكتوبةً، كقوله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة»[4] و«خمس صلوات كتبهنّ الله»[5] و «أفضل الصَّلاة بعد [الصَّلاة] المكتوبة»[6] فيحتمل تَقْيِيدها بالمكتوبةِ للاحترازِ[7] مِنَ النَّافِلة، فإنَّها وإنْ كانتْ من وظائفِ الإسلامِ، فليستْ من أركانِه.

ويحتملُ أنْ يكونَ المرادُ: مراعاةُ الأدبِ مع ألفاظِ القُرآنِ الكريمِ، وكان النبيُّ ﷺ يُلازِم هذا الأدبَ، وذلكَ مشهورٌ في الأحاديث الصَّحيحة، كقوله ﷺ: «آت محمَّدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاما محمودًا»[8] فنكَّر «مقامًا»، وإن كانَ المرادُ مقامًا معيَّنًا؛ لمراعاةِ الأدبِ المذكورِ. قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن

---

(١) في: (ب) «أو» بدل الواو.
(٢) في: (أ، ب) «أنها».
(٣) في: (الأصل) «أو» والمثبت من: (أ، ب).
(٤) أخرجه مسلم (٦٣/ ٧١٠)، عن أحمد بن حنبل وهو في المسند برقم (٩٨٧٣).
(٥) أخرجه أبو داود (١٤٢٠)، والنسائي (٤٦١).
(٦) أخرجه مسلم (٢٠٣/ ١١٦٣).
(٧) في: (أ) «الاحتراز».
(٨) أخرجه البخاري (٦١٤)، وهو من أفراد البخاري كما في الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٢/ ٣٦٣، رقم ١٥٩٠).

يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] وأشباهُ هذا في الصَّحيح كثيرةٌ و[١]مشهورةٌ، ستراها في موضِعها إنْ شاء الله تعالى.

وأمَّا تَقْييد الزَّكاة بالمفروضَة: فقيلَ: احترازٌ من الزَّكاة المعجَّلة قبلَ الحَول، فإنَّها زكاةٌ وليستْ الآنَ مفروضةً، والمختارُ: أنَّه احترازٌ من صَدقة التَّطوعِ، فإنَّها زكاةٌ لغويّةٌ، ويَكْفي[٢] في التَّقْييد الاحترازُ عن مثلِ هذا، وإنَّما فرَّقَ بين الصَّلاة والزَّكاة في التَّقْييد؛ لكراهةِ تكريرِ اللَّفظِ الواحدِ.

وأمَّا قوله ﷺ: «وَتَصُومَ رَمَضَانَ» ففيه حجَّةٌ لمذهبِ الجَمْهور، وهو المختارُ الصَّوابُ: أنَّه لا كراهةَ في قولِ «رمضان» من غير تَقْييد بالشَّهر، خلافًا لمن كَرِهه، وستأتي المسألة مبسوطةً في الصَّوم بدلائِلها إنْ شاءَ الله تعالى.

قوله ﷺ في الإِحْسَان: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» هذا أصلٌ عظيمٌ من أصولِ الدِّين، وقاعدةٌ مهمَّةٌ من (ق٦٢/ب) قواعدِ المُسْلمين، وهو عمدةُ الصِّديقين، وبُغْية السَّالكِين، وكنزُ العَارِفين، ودأبُ الصَّالحين، وتلخيصُ معناه وإنْ كانَ واضحًا غنيًّا عنِ الشَّرح: أنْ تعبدَ الله عبادةَ مَن يرى اللهَ تعالى، فيراهُ اللهُ تعالى، فإنَّه لا يَستبقِي شيْئًا من الخُضوع والخُشوع والإخْلاص، وحفظِ القَلب والجوارحِ، ومراعاةِ الآدابِ الظَّاهرةِ والباطنةِ ما دامَ في عبادته، فإنْ عَرَض له عارضٌ على نُدورٍ، بادرَ بالإعراضِ عنه، وسدَّ بابَه، وحسَم مادَّته.

وقوله ﷺ: «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ» معناهُ: أنَّك إنَّما تُراعي الآدابَ المذكورةَ إذا رأيتَه ورآكَ لكونه يراك؛ لا لكونكَ تراهُ، وهذا المعنى موجودٌ وإنْ لم ترَه؛ لأنَّه يراكَ.

---

(١) في: (أ) بدون الواو.
(٢) في: (ب) «فيكفي».

وحاصلُه: الحثُّ على كمالِ الإخلاصِ في العِبَادة، ومراقبةِ الله تعالى في جميعِ أنواعِها، مع تمام الخُشُوعِ والخُضُوعِ والحُضُورِ، فهذا تلخيصُ مقصوده، وأمَّا بسطُه ففي شرح: «كتاب الأربعين»[١]، والله أعلم.

قوله ﷺ في السَّاعةِ: «سَأُخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا» أي: علامتُها. وقيلَ: أوائلُها ومقدِّماتُها. وقيلَ: صغارُ أُمورِها.

واحدهُ: الشَّرَط - بفتح الشِّين، والرَّاء - كقَلَم وأَقْلامِ ونظائره. والمرادُ والله أعلم: أشراطُها السَّابقة لا أشراطُها المُضَايفة لها: كطُلوع الشَّمس من مَغْربها، وخروجُ الدَّابة ونحوهما، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِذَا وَلَدَتِ الأَمَةُ رَبَّهَا». وفي رواية لمسلم[٢] :«رَبَّتَها»[٣]، وفي رواية: «بَعْلَهَا»[٤] ومعنى: ربَّها وربَّتِها: سيِّدُها و[٥] مالكُها. وسيِّدتُها: مالكتُها. كما تقولُ[٦]: ربُّ المالِ[٧]، وربُّ البيتِ، وربَّةُ المنزلِ.

قالَ الأكثرونَ: هو إِخبار عن كثرةِ السَّراري وأولادِهنَّ، فإنَّ ولدَها من سيِّدها بمنزلةِ سيِّدها؛ لأنَّ مالَ الإنسانِ صائرٌ[٨] إلى ولده غالبًا، وقد يتصرَّف فيه في حياتِه تصرُّف المالكِين. إمَّا بتصريحِ أبيه له بالإذن، وإمَّا بما يعلمُه بقرينةِ الحالِ، أو[٩] عرف الاستعمالِ.

---

(١) (ص: ١٧ - ٢٢).
(٢) «لمسلم» لا توجدُ في: (ب).
(٣) رقم (٨/١).
(٤) رواه مسلم (٩/٥) وقال: يعني السَّراري.
(٥) في: (أ) بدون الواو.
(٦) في: (أ) «يُقال».
(٧) في: (ب) «ربّ المكان».
(٨) في: (أ) «صاير».
(٩) في: (ب) بالواو، بدل: «أو».

وقيلَ: معناهُ أنَّ الإماءَ يَلِدنَ المُلوكَ، فتكونُ أمَةً من جملةِ رعيتِه، وهو سيِّدُها وسيِّد غيرِها من رعيَّتِه، ووليٍّ أمورِهم. وهذا قولُ إبراهيم الحَربيِّ.

وقيل معناهُ: أنَّه يَفْسُد أحوالُ النَّاسِ، فيَكثُرُ بيعُ أمَّهاتِ الأولادِ في آخر الزَّمان، فيَكثُرُ تِرْدَادُها في أيدي المشترينَ حتَى يَشتريَها ابنُها، ولا يَدرِي[١].

وعلى هذا القولِ لا يختصُّ بأمَّهاتِ الأولادِ؛ بل يُتصوَّر في غيرهنَّ، فإنَّ الأمةَ قد تَلدُ حُرًّا من غيرِ سيِّدها[٢] بوطءِ شُبْهةٍ، أو ولدًا رقِيقًا بنِكاحٍ أو زنًا، ثُمَّ تُباع الأمةُ في الصُّورتين بيعًا صحيحًا، وتدُورُ في الأيدي حتَّى يشتريَها ابنُها وبنتُها، وهذا التَّصويرُ أكثرُ وأعمُّ من تقديره في أمَّهات الأولادِ[٣].

وقيلَ في معناه غير ما ذكرناه؛ لكنَّها أقوالٌ ضعيفةٌ أو باطلةٌ، فتركتُها تنزيهًا لحديثِ رسول الله ﷺ عن التَّفسيرِ الباطلِ.

وأمَّا رواية: «بَعْلَهَا» فالصَّحيحُ في معناها: أنَّ البعلَ هو: السيِّدُ أو المالكُ، فيكونُ بمعنى ربِّها على ما ذكرناه[٤].

قال أهلُ اللُّغة: بعلُ الشَّيء ربُّه ومالكُه[٥].

قالَ ابن عبَّاس رضي الله عنهما والمفسرُّون في قول الله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصَّافات: ١٢٥] أي: ربًّا[٦].

---

(١) قال الحافظ ابن رجب في الفتح (١/ ٢٠٠) وفي هذا القول بُعدٌ ونظرٌ.

(٢) في هامش: (أ) «الأمة قد تلدُ حرًّا من غير سيّدها - وفي نسخة: أو ولدًا رقيقًا بنكاحٍ أو زنًا».

(٣) قال ابن حجر في الفتح (١/ ٢٢٢): ولا يُعكر على هذا تفسير محمد بن بشر بأن المرادَ السّراري لأنّه تخصيصٌ بغير دليل.

(٤) المنهاج (١/ ١٥٧)، شرح الأربعين (ص: ٢١).

(٥) نقله ابن سيده في المخصص (١/ ٣٠٤) عن أبي علي.

(٦) عزاه السيوطي في الدر (٧/ ١١٩) تخريجه إلى ابن أبي حاتم، وإبراهيم الحربي في غريبه.

وقيلَ: المرادُ بالبَعل في الحديثِ: الزَّوجُ، وعلى هذا معناه نحو ما سبق: أنَّه يَكْثرُ بيعُ السَّراري حتَّى يتزوَّج الإنسانُ أمَّه، و[هو][(١)] لا يَدْري.

هذا أيضًا معنى صحيحٌ، إلا أنَّ الأوَّلَ أظهرُ؛ لأنَّه إذا أمكنَ حملُ الرِّوايتين في القضيَّةِ الواحدةِ على معنى واحدٍ كانَ أولى، ومع هذا فللقائلِ بأنَّ المرادَ: الزَّوجُ. أنْ يقولَ: ليس في هذا ترجيحٌ هنا؛ لأنَّ المرادَ [هنا][(٢)] بيانُ علاماتٍ من علاماتِ[(٣)] السَّاعةِ، وهي غيرُ[(٤)] منحصرةٍ (ق٦٣/أ) في هذا المذكور، فإنَّ من جُملتِها: رَفْعُ العِلم، وظُهور الجَهل، وظهورُ الزِّنا، وقلَّةُ الرِّجال، وكثرةُ النِّساءِ، وكثرةُ الهَرجِ، وتَوسِيدُ الأمرِ إلى غير أهلِه وغير ذلك مما تظاهرتْ عليه الأحاديثُ الصَّحيحةُ، والله أعلم.

واعلم: أنَّ هذه العلاماتِ التي جاءتْ في هذا الحديثِ، وهذه الأحاديثُ التي مَثَّلْنا بها، قد وقعَ أكثرُها قبل هذه الأزمانِ، وتَزايدتْ[(٥)] في هذه الأزمانِ، وهي متزايدةٌ، ونسألُ الله الكريمَ لُطفَه وخاتمةَ الخَير، وإصلاحَ أحوالِ المُسلِمين.

واعلم: أنَّه ليس في هذا الحديثِ دليلٌ على إباحةِ بيعِ أمَّهات الأولادِ، ولا منعِ بيعهنَّ. وقد استدلَّ به أمامانِ كبيرانِ: أحدهما: على الإباحة. والأخر: على المنع[(٦)].

---

(١) الزيادة من: (ب).

(٢) الزيادة من: (أ).

(٣) «من علامات» سقطت من: (ب).

(٤) «غير» سقطت من: (ب).

(٥) في: (أ) «تزايدة».

(٦) نقله ابن حجر في الفتح (١/ ٢٢٢)، وقال الحافظ ابن رجب في الفتح (١/ ١٩٩): وممّن استدلّ بهذا على منع بيعهنّ: الإمامُ أحمدُ.

وذلك عجبٌ منهما، وقد أُنكِرَ ذلك عليهما، وهو موضعُ الإنكارِ، فإنَّه ليس كلّ ما أخبرَ النبيُّ ﷺ بكونِه من علاماتِ السَّاعة يكونُ محرَّمًا أو مذمُومًا، فإنَّ تطاولَ الرُّعاءُ في البُنيانِ، وفُشُوِ المَال، وكون خمسين امرأةً لهنَّ قَيِّمٌ واحدٌ، ليس بحرامٍ بلا شكٍّ، وإنَّما هذه علاماتٌ، والعلامةُ لا يُشترطُ فيها شيءٌ من هذا؛ بل تكونُ بالخيرِ والشرِّ، والحرامِ والواجبِ والمباحِ وغير ذلك، والله أعلم.

قوله ﷺ: «وَإِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الإِبِلِ الْبُهْمُ فِي الْبُنْيَانِ».

أمَّا الرُّعاةُ - فبضمّ الرّاء والهاء[1] في آخره - جمعُ: رَاعٍ. كقاضٍ وقُضاةٍ، ودَاعٍ ودُعاةٍ، وغَازٍ وغُزاةٍ، ورَامٍ ورُماةٍ ونحوه.

ويقالُ أيضًا: رِعَاء - بكسر الرّاء وبالمدّ - من غير هاء، كصَاحبٍ وصِحَابٍ، وتَاجرٍ وتِجّار.

وأمَّا البُهْم - فبضمّ الباء - بلا خلافٍ. وروي: بجرِّ الميم ورفعها، فمن جرَّ[ها][2] جعلَه وصفًا للإبلِ، أي: رُعاءِ الإبلِ السُّود. قالوا: وهي شرُّها.

ومن ضمَّ جعلهُ صفةً للرُّعاةِ، ومعناه: الرُّعاةِ السُّودِ.

قال[3] الخَطَّابيُّ: معناه الرُّعاة المجهولون الَّذين لا يُعرفُون[4].

جمعُ بَهيمٍ، ومنه: أبهمَ الأمرَ.

وقيل: هم الَّذين لا شيءَ لهم، ومنه: «يُحشر النَّاسُ حُفاةً عراةً بُهما»

---

(١) في: (ب) «بالهاء».

(٢) الزيادة من: (ب).

(٣) في: (أ، ب) بزيادة الواو: «وقال».

(٤) أعلام الحديث (١/ ١٨٢). ووصف الرّعاة بالبهم؛ إمّا لأنهم مجهولو الأنساب. فتح الباري (١/ ٢٢٣).

أي: لاشيءَ معهم، ومعناه: أنَّ أهلَ الباديةِ وأشباهِهم من أهلِ الحاجَةِ والفَاقةِ، تُبسطُ لهم الدُّنيا حتَّى يتباهُوا في البُنيان وإطالته، والله أعلم.



فصل

قوله ﷺ في الإيمان: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ. والإِسْلَامُ: أَنْ تَعْبُدَ اللهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ**» هذا الحديثُ ظاهرٌ في أنَّ الإيمانَ والإسلامَ بينهما اختلافٌ، وقد اضطربتْ أقوالُ العلماءِ(١) في هذه المسألةِ قديمًا وحديثًا، وإنَّما(٢) أشيرُ إلى تلخيصِ المقصودِ من ذلك بعبارةٍ وجيزةٍ.

قال الخَطابيُّ رحمه الله تعالى(٣): ما أكثر ما يغلطُ النَّاس في هذه المسألةِ(٤).

فأمَّا الزُّهريُّ، فقال: الإسلامُ: الكلمةُ، والإيمانُ: العملُ، واحتجَّ بقول الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحُجرَات: ١٤] الآية(٥).

وقال غيرُه: هما بمعنًى، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦].

قال الخَطابيُّ: وقد تكلَّم في هذه المسالةِ رجُلان من كُبَراء أهلِ العلم، وصارَ كلُّ واحدٍ إلى قولٍ من هذين القَولين، وردَّ الآخرُ على المتقدِّم. وصنَّف

---

(١) في: (أ، ب) زيادة: «رضي الله عنهم».
(٢) في: (أ، ب) «وأنا».
(٣) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٤) معالم السنن (٤/ ٢٩٠، باب الرد على المرجئة، ح ١٦٦٠).
(٥) أخرجه أبو داود (٤٦٨٤).

عليه كتابًا يبلغُ عددُ أوراقِه المئين[١] .

قال الخَطَّابِيُّ: والصَّحيحُ في هذا أنْ يقيِّد الكلامُ، وذلك: أنَّ المسلمَ قد يكونُ مؤمنًا في بعضِ الأحوالِ ولايكونُ مؤمنًا في بعضِها، والمؤمنُ مُسلمٌ في جميعِ الأحوالِ، فكلُّ مؤمنٍ مُسلِمٌ ولا عكسَ، وإذا تقرَّر (ق٦٣/ب) هذا استقامَ تأويلُ الآياتِ، واعتدلَ القولُ فيها، وأصلُ الإيمانِ: التَّصديقُ. وأصلُ الإسلامِ: الاستسلامُ والانقيادُ، فقد يكونُ المرءُ مُستَسلمًا في الظَّاهرِ غير مُنقادٍ في الباطنِ، وقد يكونُ صادقًا في الباطنِ غير مُنقادٍ في الظَّاهرِ[٢] .

وقال أبو محمَّد البَغَويُّ في حديثِ جبريلٍ عليه السّلام[٣] هذا: جعلَ النبيُّ ﷺ الإسلامَ: اسمًا؛ لِمَا ظهرَ من الأعمال، والإيمانَ: اسمًا لِمَا بطنَ من الاعتقادِ وليس ذلك؛ لأنَّ الأعمالَ ليستْ من الإيمان، أو التَّصديق بالقَلب ليسَ من الإسلامِ؛ بل ذلك تفصيلٌ لجُملةٍ هي كلُّها شيءٌ واحدٌ، وجِمَاعُها الدِّينُ، ولهذا قال ﷺ: «أتا كم جبريل يعلمكم دينكم» والتَّصديقُ والعملُ يتناولهما اسمُ الإيمانِ والإسلامِ جميعًا[٤]، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) في طبعة راغب الطباخ (٤/ ٣١٥)، وحامد الفقي (٧/ ٤٩)، وعزت الدّعاس (٥/ ٦١، في هامش السنن) كلّها: «المئتين»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب، لأنّ الخطابي رحمه الله يقصد الكثرة، ولهذا عبّر عنه بالمئين، وكان العلماء إذا أرادوا تحديد حجم الكتاب عبّروا عنه: بالأجزاء والكراسة، لا بالورقات.

(٢) معالم السنن (٤/ ٢٩١ ح ١٦٦٠).

(٣) قوله: «عليه السلام» لا يوجد في: (أ).

(٤) شرح السنة (١/ ١٠).



في هذا الحديثِ أنواعٌ من القواعدِ ومهمَّات الفوائدِ[١]، تقدَّم في ضِمن الشَّرح كثيرٌ منها.

فمنها: وجوبُ الإيمان بهذه المذكورات، وعِظَم مرتبة[٢] هذه الأركانِ التي فسَّر الإسلامَ بها، وجواز قولُ: «رمضان» بلا شهر.

ومنها: عِظَم محل الإخلاص ومراقبةُ الله تعالى.

ومنها: أنَّ العالِمَ إذا سئل عما لا يعلمُ يصرِّح بأنَّه لا يعلمُه، ولا يُعبِّر بعباراتٍ مترددةٍ بين الجوابِ والاعتراف بعدم العِلم، وأنَّ ذلك لا ينقصه ولا

---

(١) قال القرطبي في المفهم (١/ ١٥٢): هذا الحديث يصلحُ أن يُقال له: أمّ السّنة، لما تضمنه من جمل علم السنة.
وقال الطيبي (٢/ ٤٢٠): لهذه النكتة استفتح به البغوي كتابيه: «المصابيح»، و «شرح السنة» اقتداء بالقرآن في افتتاحه بالفاتحة؛ لأنها تضمنت علوم القرآن إجمالاً.
وقال القاضي عياض في الإكمال (١/ ٢٠٤): اشتمل هذا الحديث على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الإيمان، ابتداءً وحالاً ومآلاً ومن أعمال الجوارح، ومن إخلاص السرائر والتحفظ من آفات الأعمال، حتّى إنّ علوم الشريعة كلّها راجعةٌ إليه ومتشعبةٌ منه.
وقال الحافظ ابن رجب في الفتح (١/ ٢٠٢): قد اشتمل على أصول الدين ومهماته وقواعده، ويدخل فيه الاعتقادات والأعمال الظاهرة والباطنة، فجميع علوم الشريعة ترجعُ إليه، من أصول الإيمان والاعتقادات، ومن شرائع الإسلام العملية بالقلوب والجوارح، ومن علوم الإحسان ونفوذ البصائر في الملكوت.
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٢٢٦): ولهذا أشبعت القول في الكلام عليه، مع أن الذي ذكرتُه وإن كان كثيرًا؛ لكنه بالنسبة لما يتضمنه قليلٌ، فلم أخالف طريق الاختصار، والله الموفق.

(٢) في: (أ) «مزيّته».

يزيلُ ما عُرِف من جلالتِه؛ بل ذلك دليلٌ على ورعِه وتقواه، ووُفُور علمِه، وعدمِ[١] تكثُّرِه وتَبجُّحه بما ليس عنده، وقد بسطتُ القولَ في شرح هذه المسالة في المقدّمة التي في أوّل «شرح المهذَّب»[٢] المشتملةُ على أنواعٍ من المهمَّات التي لا يَستغني طالبُ علم عن معرفةِ مثلِها، والله أعلم.



(١) في: (أ) «وبعدم».

(٢) المجموع (١/ ٦٢) ومما قاله رحمه الله: ينبغي للعالم أن يورث أصحابه: «لا أدري» معناه: يكثر منها، وليعلم أن معتقد المحققين أن قول العالم: «لا أدري» لا يضع منزلته، بل هو دليلٌ على عظم محله، وتقواه، وكمال معرفته؛ لأنّ التمكن لا يضرُّه عدم معرفة مسائل معدودة، بل يستدل بقوله: «لا أدري» على تقواه، وأنه لا يجازفُ في فتواه، وإنما يمتنعُ من: «لا أدري» من قلّ علمه، وقصرت معرفته، وضعفت تقواه؛ لأنه يخاف لقصوره أن يسقطَ من أعين الحاضرين، وهو جهالة منه، فإنه بإقدامه على الجواب فيما لا يعلمه يبوء بالإثم العظيم، ولا يرفعه ذلك عمّا عرف له من القصور، بل يستدلُّ به على قصوره؛ لأنا إذا رأينا المحققين يقولون في كثير من الأوقات: «لا أدري» وهذا القصر لا يقولها أبدًا علمنا أنهم يتورعون لعلمهم وتقواهم، وأنه يجازفُ لجهله وقلّة دينه، فوقعَ فيما فرَّ عنه، واتصف بما احترز منه، لفساد نيّته، وسوء طويته، وفي الصحيح، عن رسول الله ﷺ: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور».

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٣٨- بابٌ[١]

٥١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ[٢]، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ، أَنَّ هِرَقْلَ قَالَ لَهُ: سَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟، فَزَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ، حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ الْقُلُوبَ، لَا يَسْخَطُهُ أَحَدٌ.

أطـــرافـــه: ٧، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١ - تحفة ٤٨٥٠

وذكرَ حديثَ أبي سُفْيان في قصَّة هِرَقل، وقد تقدَّم الحديثُ بشرحِه في أوَّل الكتابِ[٣] وتقدَّم ذِكْر رِجالِ إسنادِه.

إلَّا إبراهِيم بن حَمْزة، وهو:

إبراهِيم بن حَمْزة بن محمَّد بن حَمْزة بن مُصْعَب بن عَبد الله بن الزُّبَير بن

---

(١) قال الحافظ ابن رجب في الفتح (١/ ٢٠٢): ومقصوده - أي البخاري - بإيراده هذه الجملة من حديث هرقل: أن الإيمان يزيد حتّى يتمّ، وأنّ الدين هو الإيمانُ، فإنه سأله: هل يرتدُّ أحدٌ منهم سخطة لدينه؟ ثمَّ أجاب: بأن الإيمانَ حين تخالط بشاشته القلوبَ لا يسخطه أحدٌ، فدلَّ على أن الإسلامَ والدّين واحدٌ، ولكن لم يُردْ بزيادة الإيمان هنا إلا زيادة أهله، وبتمامه قوّة أهله، وتمكنهم من إظهاره والدعوة إليه.

(٢) في: (الأصل، أ، ب) بعده: «إلى آخره» ولم يذكر باقي الحديث، وذكرنا الحديث بتمامه للفائدة.

(٣) (١/ ٤٠٥).

العَوَام القُرَشِيُّ، الأَسَدِيُّ، المَدَنِيُّ[١].

روى عن جماعةٍ[٢] من الكِبار، روى عنه الأئمةُ، منهم: الذُّهليُّ، والبُخاريُّ، وأبو زُرْعَة وغيرهم.

توفي سنة ثلاثين ومئتين[٣].

وهَكذا وقعَ هذا البابُ في أكثر أصولِ بلادنا، ووقعَ في بعضِها هذا الحديثُ في الباب السَّابق من غير تخصيصِه ببابٍ، وهذا فاسدٌ، والصَّواب ما نقلناهُ عن أكثر النُّسخ؛ لأنَّ ترجمةَ البابِ الأوَّل لا يتعلَّق بها هذا الحديثُ، فلا يصحُّ إدخالُه فيه[٤].

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٤٩)، التعديل والتجريح (١/ ٣٤٦)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٢٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٧٦)، تذهيب التهذيب (١/ ٢٣٥)، إكمال تهذيب الكمال (١/ ١٩٨)، تهذيب التهذيب (١/ ١١٦)، تقريب التهذيب (١٦٨)، خلاصة الخزرجي (١/ ٤٣).

(٢) في: (ب) «جماعات».

(٣) كذا أرّخه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢٨٣).

(٤) عقّب عليه الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٢٢٧) بعد أن نقل كلامه، قلتُ: نفي التعلق لا يتمّ هنا على الحالتين؛ لأنه إن ثبت لفظ: «باب» بلا ترجمة، فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله، فلا بدَّ له من تعلق به، وإن لم يثبت فتعلقه به متعيّنٌ، لكنه يتعلق بقوله في الترجمة: «جعل ذلك كلّه دِينًا».

ووجه التعلق أنّه سمّى الدين إيمانًا في حديث هرقل، فيتمّ مراد المؤلف بكون الدّين هو الإيمانُ.

فإن قيل: لا حجّة له فيه؛ لأنه منقولٌ عن هرقل. فالجواب: أنه ما قاله من قبل اجتهاده، وإنما أخبر به عن استقرائه من كتب الأنبياء كما قررناه فيما مضى، وأيضًا فهرقل قاله بلسانه الرّومي، وأبو سفيان عبّر عنه بلسانه العربي، وألقاه إلى ابن عبّاس - وهو من علماء اللسان - فرواه عنه، ولم ينكره، فدلّ على أنّه صحيحٌ لفظًا ومعنًى. وقد اقتصر المؤلف من حديث أبي سفيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء الوحي على هذه القطعة، لتعلقها بغرضه هنا، وساقه في كتاب الجهاد (٢٩٤٠) تامًّا بهذا الإسناد الذي أورده هنا، والله أعلم.

ومقصودُ البخاريِّ بقصَّة هِرَقل أنَّه سَمَّاه دِينًا وإيمانًا، وفي الاستدلالِ بها إشكالٌ، لأنَّه كافرٌ، فكيف يُستدلُّ بقوله.

وقد يُقال: هذا الحديثُ تداولتُه الصَّحابةُ ﷺ، وسائرُ العلماء ولم يُنكِروه؛ بل استحسَنوه[1]، والله أعلم.



(١) قال الحافظ ابن رجب في الفتح (١/٢٠٣): وكلام هرقل وإن كان لا يحتجُّ به في مثل هذه المسائل العظيمة من أصول الديانات التي وقع الاضطراب فيها، فإنّ ابن عباس روى هذا الكلامَ مقرّرًا له مستحسنًا، وتلقَّاه عنه التابعون، وعن التابعين اتباعهم كالزُّهريّ. فالاستدلالُ إنما هو بتداول الصحابة ومن بعدهم لهذا الكلام، وروايته واستحسانه، والله أعلم.

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٣٩- بَابُ فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِيْنِهِ[١]

٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ ابْنَ بَشِيرٍ ﷺ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ[٢]، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ. أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ. أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»[٣] .

طرفه: ٢٠٥١ - تحفة ١١٦٢٤

---

(١) مقصود البخاري من إدخال هذا الحديث في هذا الباب: أنّ من اتّقى الأمورَ المشتبهة عليه التي لا تتبيّنُ له أحلالٌ هي أو حرامٌ، فإنّه مستبرئٌ لدينه، بمعنى أنّه طالب له البراءة والنزاهة مما يدنّسه ويشينه.
ويلزم من ذلك: أن من لم يتق الشبهات، فهو معرّضٌ دينه للدنس والشّين والقدح، فصار بهذا الاعتبار الدين تارةً يكونُ نقيًّا نزيهًا بريئًا، وتارةً يكونُ دنسًا متلوثًا. والدّينُ يوصفُ بالقوة والصّلابة، وتارة بالرّقة والضّعف، كما يوصفُ بالنّقص تارةً، وبالكمال أخرى.
ويوصف الإسلامُ تارةً بأنه حسنٌ، وتارةً بأنّه غير حسن، والإيمانُ يوصفُ بالقوة تارةً، وبالضّعف أخرى.
هذا كلّه إذا أخذ الدين والإسلامُ والإيمانُ بالنسبة إلى شخصٍ شخصٍ، فأمّا إذا نظر إليه بالنسبة إلى نفسه من حيث هُو هُو، فإنه يوصفُ بالنزاهة.
قال أبو هريرة: الإيمانُ نزه، فإن زنا فارقه الإيمانُ، فإن لامَ نفسه وراجعَ راجعه الإيمانُ، خرّجه الإمام أحمد في: «كتاب الإيمان». ومن كلام يحيى بن معاذ: الإسلامُ نقيٌّ، فلا تدنسه بآثامك. فتح الباري لابن رجب (١/ ٢٠٩).

(٢) في: (الأصل، أ، ب) بعد هذا: «آخره»، وأكملنا الحديث للفائدة.

(٣) ورواه مسلم (١٠٧/ ١٥٩٩)، انظر: الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٥٠٠، رقم ٨٠٥).

الشَّرحُ:

أمَّا عامر، فهو: الشَّعبيُّ، [فسبق][١] بيانه[٢].

وأمَّا النُّعمان، فهو:

أبو عبد الله النُّعْمان بن بَشِيْر بن سَعْد بن ثَعْلَبة الأَنْصَارِيُّ (ق٦٤/أ)، الخَزْرَجِيُّ[٣].

وأمُّه: عَمْرة بنت رَوَاحَة[٤]، أخت عبد الله بن رَوَاحَة رضي الله عنه وعنها.

وهو أوّلُ مولودٍ وُلِد في الأنصار بعد قُدوم النبي ﷺ المدينةَ، وذلك بعد أربعةَ عشر شهرًا من الهِجْرة[٥]، وقيل: غير ذلك[٦].

روي له عن رسول الله ﷺ مئة حديث وأربعة عشر حديثًا[٧].

---

(١) في: (الأصل) «وسبق» بالواو، والتصويب من: (أ، ب).

(٢) (٢/ ٤٨٠).

(٣) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٤/ ٧٥)، معجم الصحابة، لابن قانع (٣/ ١٤٣)، معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (٥/ ٢٨٥٨)، الاستيعاب (٤/ ١٤٩٦)، أسد الغابة (٥/ ٣٤١)، تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٠٧)، الإصابة (٦/ ٤٤٠).

(٤) ترجمتها في: الإصابة (٨/ ٣١).

(٥) قاله الواقدي، كما نقل عنه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٥٣). قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ١٤٩٦): وهذا هو الأصحُّ إن شاء الله تعالى؛ لأن الأكثر يقولون: إنه وُلِد هو، وعبد الله بن الزبير عام اثنين من الهجرة.

(٦) قيل: ولد بعد سنة أو أقل من سنة، وقيل: ولد قبل وفاة رسول الله ﷺ بثماني سنين، وقيل: بست سنين. الاستيعاب (٤/ ١٤٩٦).

(٧) عدد ما لكلِ واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٨٣)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٥، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤١١).

تنبيه: لم يشر المؤلف إلى عدد أحاديثه في الصحيحين، فقد اتفقا على خمسة أحاديث، وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بأربعة. انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ٤٩٩ - ٥٠٣)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٤٠١)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤١١)، الرياض المستطابة (ص: ٢٧١).

قُتِل بقريةٍ عند حِمْص، سنة أربع وستين[1]، وقيل: سنة [ستٍ و] ستين[2].

وأمَّا زَكَريا، فهو:

أبو يَحْيى زَكَريا بن أبي زَائِدَة، واسم أبي[3] زَائِدة: خَالِد بن مَيْمُون بن فَيْرُوز الهَمْدَانيُّ، الوَادِعِيُّ، الكُوْفِيُّ[4].

سَمِع جماعةً من التَّابعين، منهم: الشَّعْبيُّ، والسَّبِيْعِيُّ، وآخرون.

روى عنه: الثَّوريُّ[5]، وشُعبةُ، والقطّان، وآخرون.

قال ابن نُمَير: توفي سنة سبع وأربعين ومئة[6].

وقال أبو نُعَيم: سنة ثمان[7].

وقال عَمْرو بن عليٍّ: سنة تسع[8].

وأمَّا أبو نُعَيم، فهو:

الفَضْل بن دُكَيْن - بضمّ الدَّال المهملة، وفتح الكاف - ودُكَين: لقبٌ.

---

(١) قال الحسن بن عثمان: وفي سنة أربع وستين قتلت خيل مروان النعمان بن بشير الأنصاريّ، وهو هاربٌ من حمص. الاستيعاب (٤/ ١٥٠٠).

(٢) قال المفضل بن غسّان، وابن زبر: قتل سنة ست وستين. تهذيب الكمال (٢٩/ ٤١٧).

(٣) سقطت: «أبي» من: (أ).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢٦٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٩١)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٥١)، تهذيب الكمال (٩/ ٣٥٩)، تذهيب التهذيب (٣/ ٢٩١)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٦٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢٩)، تقريب التهذيب (٢٠٢٢)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٣٧).

(٥) وكذا سفيان بن عيينة.

(٦) نقله ابن زبر في وفياته (١/ ٣٤٥).

(٧) نقله ابن سعد في طبقاته (٦/ ٣٥٥).

(٨) نقله ابن زبر في وفياته (١/ ٣٥١).

واسْمه: عَمْرو بن حَمَّاد بن زُهَيْر القُرَشِيُّ، التَّيْمِيُّ، الطَّلْحِيُّ، الكُوْفِيُّ، المُلائِيُّ[(١)]، مولى آل طَلْحَة بن عُبَيد الله.

وكانَ يبيعُ المُلاءَ، فقيل له: المُلائِيُّ - بضمّ الميم وبالمدّ.

سَمِع: الأَعْمَش، وخلائقَ من الكِبار، وقلَّ من يُشارِكه في كَثْرة الشُّيوخ.

روى عنه: خلائقُ لا يُحْصَون من الأئمة والأعلام، وكِبار حُفَّاظ الإسلام، منهم: ابنُ المُبَارك، وأَحْمد بن حَنْبل، وابن أَبي شَيْبة، وابن أبي خَيْثَمة[(٢)]، وابن رَاهُويه، والذُّهلِيُّ، وأبو زُرْعة، وأبو حَاتِم، وأشباههم.

قال أبو حَاتِم: قال أبو نُعَيم: شاركتُ الثَّوريَّ في أربعين شيخًا، أو خمسين شيخًا[(٣)].

واتَّفقوا على الثَّناء عليه، ووَصْفه بالحِفْظ والإِتْقان، وله مناقبُ كثيرةٌ.

قال ابن مَنْجُويه: كان مولِد أبي نُعيم سنة ثلاثين ومئة، وتوفي سنة ثمان، أو: تسع عشرة ومئتين. قالَ: وكانَ أَتقنَ أهلِ زمانِه[(٤)].

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٠٦)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٤٧)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤١٢)، تهذيب الكمال (٢٣/ ١٩٧)، تذهيب التهذيب (٧/ ٣٢٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٠)، تقريب التهذيب (٥٤٠١)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٣٣٥).

(٢) في: (أ) «وأبي خيثمة»، وكلاهما صحيح، فإنه روى عنه: أبو خيثمة زُهير بن حرب (ت٢٣٤هـ)، وابن أبي خيثمة: أحمد بن زهير بن حرب (ت٢٧٩هـ).

(٣) لم أقف عليه في ترجمته في الجرح والتعديل، نقله المزي في تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٠٥)، وروى الخطيب في تاريخه (١٢/ ٣٤٨) عن الفضل بن زياد، عن أبي نُعيم، قال: شاركتُ الثوريّ في ثلاثة عشر ومئة شيخ، ورواه الخطيب أيضًا في تاريخه (١٢/ ٣٥٦) عن حنبل ابن إسحاق، قال أبو نُعيم: كتبتُ عن نيِّفٍ ومئة شيخ ممن كتب عنه سُفيان.

(٤) رجال مسلم (٢/ ١٣٢)، وهذا الكلام بنصّه في الثقات لابن حبان (٧/ ٣١٩). وفي: (أ، ب) زيادة: «رحمه الله».

فصل

اعلم: أنَّ حديثَ: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ» إلى آخره، حديثٌ عظيمٌ، وهو إحدى قواعدِ الإسلامِ، وأحدُ الأحاديثِ التي عليها مَدارُ الإسلامِ[١]، وشرحه يحتمل أوراقًا؛ بل أطباقًا، لكن غَرَضُنا هنا الاختصارُ والإشارةُ إلى المقاصد، وقد جعلَ جماعةٌ من العلماءِ هذا الحديثَ ثُلثَ أصولِ الإسلامِ، وجعلَه جماعةٌ ربعها[٢].

ومختصرُ شرحه والإشارةُ إلى مقاصده أنْ نقولَ:

قوله ﷺ: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ» معناهُ: الأشياءُ[٣] حلالٌ لا شكَّ في حلِّه، وحرامٌ [متيّقنٌ][٤] لا شكَّ في تحريمه، وضربٌ ثالثٌ مشكوكٌ فيه مشتبهةٌ، فمن اجتنب المشكوكَ فيه، فقد برّأَ نفسَه من المعصِية، وفي هذا المشكوكِ فيه تفاصيلُ معروفةٌ في كتب الفِقه:

فمنه: ما يُردُّ إلى أصلِه من تحليل وتحريم، أوغيرهما.

ومنه: ما يُحْكم فيه بالظَّاهر من تحليلٍ أوتحريمٍ، أو نحوهما[٥] من الأحكام الشَّرعية.

ومنه: ما تَغْلب فيه الإباحةُ.

---

(١) قال ابن رجب في فتح الباري (١/ ٢٠٤): هذا الحديث حديثٌ عظيمٌ، وهو أحد الأحاديث التي مدار الدين عليها، وقد قيل: إنه ثلث العلم أو ربعه.

(٢) المنهاج (١١/ ٢٦).

(٣) تكررت: «الأشياء» في: (أ).

(٤) الزيادة من: (أ، ب).

(٥) في: (ب) «أو غيرهما».

ومنه: ما يُحكَمُ فيه بالتَّحريم احتياطًا.

وقوله ﷺ: «**وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ**».

قال أبو سُليمان الخَطَّابيُّ[1] وغيره من العلماء: معناه أنَّها تشتَبه على بعضِ النَّاسِ دون بعضٍ، لا أنَّها في أنفسِها مشتبهةٌ مُستَبهمةٌ على كلِّ النَّاس لا بيانَ لها؛ بل العلماء يعرفُونَها؛ لأنَّ الله تعالى جعلَ عليها دلائلَ يعرفُها بها أهلُ العِلم؛ لكن ليس كلُّ أحدٍ يقدرُ على تحقيقِ ذلك، ولهذا قالَ ﷺ: «لا يعلمها كثيرٌ من الناس» (ق٦٤/ب) ولم يَقُل: لا يعلَمها كلُّ النَّاس، أو: أحدٌ من النَّاس.

وقوله ﷺ: «**وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ**» وفي رواية: في غير هذا الموضع: «ومن وقع في الشبهات، وقع في الحرام»[2].

فهذا يحتملُ وَجْهين:

أحدهما: أنَّه يقعُ في الحَرامِ ولا يَدري.

والثَّاني: وهو قولُ الخَطَّابيِّ[3]: أنَّه إذا اعتادها قادتُه إلى الوُقوعِ في الحرامِ متعمدًا، فيَتجاسَر عليه ويُواقِعه عالمًا ومُتعمِّدًا، لخفَّة الزَّاجرِ عنده، ولما قد أَلِفَه من المُساهَلِة.

وقوله ﷺ: «**يُوشِك**» هو[4] - بضم الياء وكسر الشِّين - أي: يُسرعُ ويقرب، ويقالُ في ماضيه: «أوشكَ» هذا هو الصَّواب.

---

(١) معالم السنن (٣/ ٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٧/ ١٥٩٩) بهذ اللفظ.

(٣) معالم السنن (٣/ ٥٠).

(٤) «هو» لا توجدُ في: (ب).

ومن العلماء من زعم أنه لم يستعمل منه ماضٍ، وهذا خطأ مكابرٌ للحسّ، وكتب اللغة والأحاديث[١] متظاهرةٌ على إثبات: «أوشك» واستعماله، والله أعلم.

قوله صلى الله تعالى عليه وسلم:[٢] **وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ. أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ**» هذا أصلٌ عظيمٌ من أصولِ الدِّينِ، وقاعدةٌ كبيرةٌ مهمّةٌ من مُهمّاته، وهو عمادُ الأمرِ وملاكِه، وبه قوامُه ونظامُه، وعليه تُبنى فروعُه، وبه تَتِمُّ أصولُه، فحُقَّ على كلِّ مكلَّفٍ السَّعيُ التَّامُ في إصلاحِ قلبِه، ورياضةِ نفسِه، وحملِها على الأخلاقِ الجَميلةِ المُحَصِّلة لطهارةِ قلبِه وصلاحِه، نسألُ الله الكريمَ التَّوفيقَ لذلك وسائرِ وُجوه الخَير لنا ولأَحْبابنا، وسائرِ المسلمين.

واستدلَّ ابنُ بطَّال[٣] رحمه الله تعالى[٤] بهذا الحديثِ: على أنَّ العقلَ في القلبِ، وأنَّ ما في الرأسِ، فهو من سببِ القَلبِ.

وهذه المسألةُ فيها خلافٌ للعلماء[٥]، فمذهبُ أصحابِنا: أنَّ العقلَ في القَلب. وقالَ آخرون: [في][٦] الرأس، ولكن ليسَ في هذا الحديثِ دلالةٌ لواحدٍ من المَذْهبين.

واستدلَّ بعضُ أصحابِنا بهذا الحديثِ في أنَّ مَنْ حلَف: لا يأكلُ لحمًا، فأكلَ قلبًا حَنثَ، وهذه المسألةُ فيها وجهان لأصحابنا:

---

(١) في: (ا) «والحديث».
(٢) هي كلمةٌ يبتدأ بها يُنبّه بها المخاطَب تدلُّ على صحّة ما بعدها. معاني القرآن للزجاج (١/ ٥٣).
(٣) (١/ ١١٧).
(٤) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٥) «للعلماء» لا توجدُ في: (ب).
(٦) في هامش: (الأصل) «الظاهر: في» وهي ثابتة في: (أ، ب).

أَصَّحهما: لا يحنثُ بأكلِ القَلب، لأنَّه لا يُسمَّى في العُرف لحمًا.

والثَّاني: يحنثُ، وإليه مالَ الإمام أبو بكر الصَّيدلانيُّ، المروزيُّ، والله أعلم.

قوله[١] ﷺ: «فَمَنِ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ» هذا ضُبِط على وَجْهين: «المشبهات» بفتح الباء المشددة وكسرها مع التَّخفيف والتَّشديد، وكلّه صحيحٌ، فمعناه: مشبّهاتٌ أنفسَها بالحلال، أو: مشبّهاتٌ الحلالَ. وعلى رواية الفتح، معناه: مُشبهات بالحَلال.

وقوله ﷺ: «اسْتَبْرَأَ» هو بالهمز، أي: طلبَ البراءةَ لنفسِه من الإثمِ والحرامِ، فبرَّأها[٢] .

وقوله ﷺ: «لِعِرْضِهِ وَدِيْنِهِ» معناهُ: حصلَ البراءةُ لدينه من التَّلطُّخ بمأثمٍ أو مقاربتِه، وصانَ عرضَه عنْ أنْ يتكلَّم فيه، ويتطرَّق إليه عتب[٣] الشَّرع، وغيبة النَّاسِ، وإساءَتهم الظُّنون فيه، ونحو ذلك.

وقوله ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ» معناه: أنَّ الملوكَ من العِباد لهم مواضعُ يحمونَها عن غيرهم، ويمنعُونَ من دُخولِها وقُربانها، ويمنعونَ أيضًا حريمَها، وهو ما يُحيطُ بها ويُقاربها، ولو خالَفهم مخالفٌ ودخلَها، استحقَّ عقوبتَهم، والله سبحانه وتعالى مَلِكُ المُلوكِ، والملكُ الحقُّ، وله حَمًى، وهو المحرماتُ التي وردَ الشَّرعُ بتحريمها، كالزِّنا، والخَمر، والظُّلم، والغِيْبة، والنَّمِيمة، والتَّعاون على الإثم والعُدوان، وغير

---

(١) في: (أ، ب) «وقوله» بزيادة الواو.

(٢) فيه دليلٌ على أنّ من لم يتوق الشُّبهة في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن فيه، وفي هذا إشارةٌ إلى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة. فتح الباري (١/ ٢٢٩).

(٣) في: (ب) «عيب».

(ق٦٥/أ) ذلك من المحرَّمات، فهذه وشِبهُها هي حِمَى الله تعالى الَّذي منعَ من دخولِه[1] والتَّعرضِ له، ولمقدماتِه وأسبابِه، فمن خالفَ في شيءٍ من ذلك، استحقَّ عقوبتَه سبحانه وتعالى، نسألُ الله الكريمَ عفوَه وحمايتَنا عما يَكرهُ، والله أعلم.

فصل

وأمَّا أمثلةُ المشتَبه والمشكُوك فيه[2]، وما يُؤمر فيه بالاحتياط وجوبًا، وما يؤمر به استحبابًا، وما ليس من الاحتياط؛ بل هو وهمٌ ووسوسةٌ، وما اختلف فيه العلماء من ذلك، وما اتَّفقوا عليه، فسنذكُره إنْ شاء الله تعالى، حيث ذكَره البخاريُّ رحمه الله تعالى[3]، وخصَّه بالتَّرجمة، وبَسط الكلامَ فيه، وذلك في أول «كتاب البيوع»، والله أعلم.



(١) في: (أ) «دخولها».
(٢) «فيه» لا توجدُ في: (ب).
(٣) في: (أ) «رحمه» فقط.

قَالَ الْبُخَارِيُّ [رَحِمَهُ اللهُ][١] :

٤٠- بَابٌ أَدَاءُ الْخُمُسِ مِنَ الإِيمَانِ

٥٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَقْعُدُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، فَيُجْلِسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ، فَقَالَ: أَقِمْ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْماً مِنْ مَالِي، فَأَقَمْتُ مَعَهُ شَهْرَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «مَنِ الْقَوْمُ أَوْ مَنِ الْوَفْدُ». قَالُوا: رَبِيعَةُ. قَالَ: «مَرْحَباً بِالْقَوْمِ - أَوْ بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ إِلَّا فِي شَهْرِ[٢] الْحَرَامِ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارِ مُضَرَ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصْلٍ، نُخْبِرْ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلْ بِهِ الْجَنَّةَ. وَسَأَلُوهُ عَنِ الأَشْرِبَةِ. فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ[٣]: بِالإِيمَانِ بِاللهِ وَحْدَهُ. قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ». قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ[٤]، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمُسَ». وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنِ: الْحَنْتَمِ وَالدُّبَّاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُزَفَّتِ. وَرُبَّمَا قَالَ: الْمُقَيَّرِ.

وَقَالَ: «احْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ»[٥] .

أطرافه: ٨٧، ٥٢٣، ١٣٩٨، ٣٠٩٥، ٣٥١٠، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩، ٦١٧٦، ٧٢٦٦، ٧٥٥٦، تحفة ٦٥٢٤.

---

(١) الزيادة من: (أ).
(٢) في: (أ، ب) «الشهر» بأل التعريف.
(٣) في: (أ) «فأمرهم» بالفاء.
(٤) في: (أ) زيادة: «ﷺ».
(٥) ورواه مسلم (١٧/٢٣)، انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (٢/٦٦، رقم ١٠٦٥).

الشَّرحُ:

أمَّا ابن عبَّاس رضي الله عنهما[١]، وشُعْبة[٢]، فسبقَ ذكرُهما.

وأمَّا أبو جَمْرة، فهُو: بالجيم والرَّاء، واسمُه:

نَصْر بن عِمْران بن عَصَام. وقيل: ابن عَاصِم بن وَاسِع الضُّبَعِيُّ، البَصْرِيُّ[٣].

سَمِع: ابن عبَّاس، وابن عُمَر وغيرهما من الصَّحابة رضي الله عنهم[٤]، وآخرين من التَّابعين.

روى عنه جماعةٌ من التَّابعين، منهم: أبو التَّياح، وأيُّوب وغيرهما، وآخرون من غيرهم.

قال مسلمُ بن الحجَّاج رحمه الله تعالى[٥]: كانَ مُقيمًا بنَيْسابور، ثمَّ خرَجَ إلى مَرْوٍ، ثمَّ انصرفَ إلى سَرَخْس، وبها تُوفي[٦].

وكانتْ وفاتُه سنة ثمانٍ وعشرين ومئة[٧].

قال بعضُ الحفَّاظ[٨]: يروي شعبةُ عن سَبعةٍ يروون عن ابن عبَّاسٍ

---

(١) (١/ ٣٨٣).

(٢) (٢/ ٤٨٤).

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٤٩)، التعديل والتجريح (٢/ ٧٧٤)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٣٠)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٦٢)، تذهيب التهذيب (٩/ ٢٠٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٣١)، تقريب التهذيب (٧١٢٢)، خلاصة الخزرجي (٣/ ٩٢).

(٤) في: (ب) «رضوان الله عليهم».

(٥) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

(٦) نقله المزي في تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٦٤).

(٧) كذا أرَّخه الترمذي كما في تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٦٥).

(٨) أبهمه هنا، وصرّح في شرح مسلم (١/ ١٧٩) بأن قائله ابن الصلاح كما في مقدمته (ص: ٣٢٩)، وصيانة صحيح مسلم (ص: ١٤٨).

ﭬ، كلُّهم أبو حَمْزة - بالحاء والزَّاي - إلا هذا.

ويُعرِّف هذا من غيره منهم: أنَّه إذا أطلقَ عن ابن عبَّاس ﭬ: أبو جَمْرة، فهو هذا. وإذا أرادو غيرَه ممَّن هو بالحاءِ، قيَّدُوه بالاسم والنَّسب أو الوَصْف، كأبي حَمْزة القصَّاب في أواخر «صحيح مسلم»[(١)] في قصَّة مُعاوية [ﭬ][(٢)]، هو بالحاء. والله أعلم.

وأمَّا عليُّ بن الجَعْد، فهو:

الإمام أبو الحَسَن عليُّ بن الجَعْد بن عُبَيْد الجَوْهَرِيُّ، الهَاشِمِيُّ مولاهم، البَغْدَادِيُّ[(٣)].

سَمِع الأعلامَ، منهم: الثَّوريُّ[(٤)]، ومالكٌ، وشُعبةُ، وابن أبي ذِئْب، والحمَّادان[(٥)]، وخلائق (ق٦٥/ ب).

روى عنه خلائقُ من الأئمة والحفَّاظ، منهم: أحمدُ بن حَنبل، وابن مَعِين، وأبو بكر بن أبي شَيْبة، والبُخاريُّ، وأبو زُرْعة، وأبو حَاتم، وإبراهيم الحَربيّ، وأبو داود السِّجستانيّ[(٦)]، والبَغويُّ، وأبو يَعلى المَوْصليُّ، وخلائق.

---

(١) (٩٦/ ٢٦٠٤) واسمه: عمران بن أبي عطاء الواسطي.

(٢) الزيادة من: (أ، ب).

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٢٦)، التعديل والتجريح (٢/ ٩٥٥)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٥٥)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٤١)، تذهيب التهذيب (٦/ ٤٢٤)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٢٨٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٩)، تقريب التهذيب (٤٦٩٨)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٤٣).

(٤) وكذا سفيان بن عيينة.

(٥) في: (ب) «وحمادان».

(٦) في: (أ) «السختياني»، وهو خطأ.

قال مُوسى بن داود: ما رأيتُ أحفظَ من عليٍّ بن الجَعْد[١].

وقال يحيى بن مَعِين: هو رَبَّانِيُّ العِلْم[٢].

وقال عَبدُوس بن عبد الله النَّيسابوريُّ: ما أعلمُ أنِّي لقيتُ أحفظَ من عليِّ ابن الجَعْد[٣].

وأقوالُهم في الثَّناء عليه بالحِفظ والإتقانِ مشهورةٌ، وبقي ستّين سنة أوسبعين يَصوم يومًا ويُفطر يومًا[٤].

وُلِد سنة ستٍ وثلاثين ومئة، وتوفي سنة ثلاثين ومئتين، ودُفِن بمقبرة باب [حربٍ][٥] ببغدادَ[٦]، رحمه الله تعالى[٧].

❁❁❁❁❁

(١) رواه الخطيب في تاريخه (١١/ ٣٦١) وزاد: كنّا عند ابن أبي ذئب، فأملى علينا عشرين حديثًا فحفظها وأملاها علينا.

(٢) رواه الخطيب في تاريخه (١١/ ٣٦٥).

(٣) رواه الخطيب في تاريخه (١١/ ٣٦٢) وزاد: فقلتُ (أي أبي علي الفارسي): كان يتّهمُ بالجهم؟ فقال: قد قيل هذا، ولم يكن كما قالوا إلا أنّ ابنه الحسن بن عليّ كان على قضاء بغداد، وكان يقول بقول جَهْم. قال عبدوس: وكان عند عليّ بن الجعد عن شعبة نحو من ألف ومئتي حديث، وكان قد لقي المشايخَ، فزهدتُ فيه بسبب هذا القول، ثمّ ندِمتُ بَعدُ.

(٤) رواه الخطيب في تاريخه (١١/ ٣٦٦) عن إسحاق بن أبي إسرائيل أنه قال في جنازة عليّ بن الجعد: أخبرني - يعني: عليّ بن الجعد- أنّه منذ نحو من ستين سنة يصوم يومًا ويفطرُ يومًا.

(٥) في: (الأصل، أ، ب) «حزم» والتصويب من المصادر.

(٦) قاله ابن سعد في طبقاته (٧/ ٣٣٨).

(٧) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

فصل

قال صاحبُ «المطالع»[١] وغيره: ليس في الصَّحيحين والموطأ: جَمْرة، ولا أبو جَمْرة بالجيم إلا هذا، وذكر الحاكم أبو أحمد في كتابه «الأسماء والكنى»[٢] أبا جَمْرة هذا في الأفراد، فليس في المحدِّثين من يكنى: أبا جَمْرة سواهُ.

فصل

هذا الحديثُ مشتملٌ على فوائدَ ومهماتٍ كثيرةٍ، قد أوضحتُها مبسوطةً في «شرح صحيح مسلم»[٣] وأنا أذكرُ هنا إن شاء الله تعالى مقاصدَها مختصرةً.

فقوله: «يُجْلِسُنِي عَلَىَ سَرِيرِه» السَّرير: معروفٌ، وجَمْعه: سُرُرٌ - بضمّ الرّاء - كما جاء به القرآن الكريم[٤]، ويجوز: فتحها، وكذا ما أشبهها من المضعَّف كجَدِيد وجُدُد، وذَلِيل وذُلُل، ونظائره. ويجوز فيها: ضمُّ الثَّاني وفتحُه، والضمُّ: أشهرُ.

ولا يُلتفت إلى إنكارِ من أنكرَ الفتحَ، وإن كانوا مَشهُورين، فالزِّيادة من الثِّقة مقبولةٌ. وقد نقله الواحِديُّ[٥]، والجوهِريُّ[٦]، وخلائق، وقد أوضحتُ

(١) وكذا عزاه إليه المؤلف في المنهاج (١/ ١٧٩).
(٢) (٣/ ١٩١، رقم ١٢٢٨).
(٣) المنهاج (١/ ١٧٩- ١٩٥).
(٤) في خمس آيات، أولها: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ۝٤٤﴾ [الصافات: ٤٤]
(٥) قاله الواحدي في تفسير سورة: الحجر، نقلاً عن أبي عُبيد.
(٦) الصحاح (٢/ ٦٨٢، باب الرّاء، فصل السين).

ذلك في «تهذيب الأسماء واللغات»[١] .

وفي هذا: أنَّه يُستحبُّ للعالِمِ إكرامُ كبيرِ القَدر من جُلسائه، ورفعُ مجلسِه وتخصيصُه فيه على غيره.

وقوله: «فَقَالَ: أَقِمْ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْماً مِنْ مَالِي» معناه: أقم عندي لتُساعدني على فهمِ كلامِ السَّائلين، فإنَّه كان يُتَرجِم لابن عباس رضي الله عنهما، ويخبرُه بمرادِ السَّائلِ الأعجميِّ، ويُخبر السَّائلَ بقولِ ابنِ عبَّاس رضي الله عنهما.

قوله: «إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ» الوفدُ: الجماعةُ المختارَةُ من القَوم ليتقدّموهم في لقي العُظماء، والمصير إليهم في المهمّات، واحدهم: وافِد[٢] .

وفدُ عبد القَيس هؤلاء رضي الله عنهم تقدَّموا قبائل عبد القيس للمهاجر[ة][٣] إلى رسول الله ﷺ، وكانوا أربعةَ عشر راكبًا: الأشجّ العَصْريُّ رئيسهم رضي الله عنه. واسمُه: المُنذِر بن عائذٍ - بالذَّال المُعْجمة - وقد ذكرتُ في «شرح صحيح مسلم»[٤] سببَ وفادَتهم، وأسماءَ أكثرهم، وما يتعلَّق بذلك.

---

(١) القسم الثاني (١/ ١٤٧).

(٢) نقله في المنهاج (١/ ١٨٠) عن صاحب التّحرير.

(٣) الزيادة من: (أ، ب).

(٤) (١/ ١٨٠) وكان سبب وفودهم أنّ منقذ بن حيّان، أحد بني غنم بن ربيعة كان متجره إلى يثرب في الجاهلية، فشخص إلى يثرب بملاحف وتمر من هجر بعد هجرة النبي ﷺ فبينا منقذ بن حيّان قاعدٌ، إذ مرّ به النبي ﷺ فنهض منقذٌ إليه، فقال النبي ﷺ: أمنقذ بن حيّان؟ كيف جميع هيئتك وقومك؟ ثمّ سأله عن أشرافهم رجل رجل يسميهم بأسمائهم، فأسلم منقذ وتعلّم سورة الفاتحة واقرأ باسم ربك، ثمّ رحل قبل هجر، فكتب النبي ﷺ معه إلى جماعة عبد القيس كتابًا، فذهب به وكتمه أيّامًا ثم اطلعت عليه امرأته، وهي بنت المنذر بن عائذ - بالذال المعجمة - بن الحارث، والمنذر، هو: الأشجُّ سمّاه رسول الله ﷺ به؛ لأثر كان في وجهه، وكان منقذ رضي الله عنه يصلي ويقرأ فنكرت امرأته ذلك، فذكرته لأبيها المنذر، فقالت: أنكرت بعلي منذ قدم من يثرب، أنّه يغسل أطرافه ويستقبل=

وفيه معجزةٌ ظاهرةٌ لرسولِ الله ﷺ.

قوله ﷺ: «مَرْحَباً بِالْقَوْمِ» منصوبٌ على المصدر، استعملتْه العربُ، وأكثرتْ منه، تُرِيد [به][1] البرَّ والإكرامَ، وحُسنَ اللِّقاء. ومعناه: صادفتَ رُحْبًا وسَعةً[2].

قوله ﷺ: «غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى» هكذا وقعَ هنا، وجاء في غير ذا الموضع: «غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى»[3] بالألف واللام فيهما[4]

وفي رواية مسلم[5] : «غَيْرَ خَزَايَا وَلَا النَّدَامَى» وكلُّه صحيحٌ، و «غير» منصوبٌ على الحال، هكذا الرِّواية، ويؤيدِّه الرِّواية الأخرى ذكره[6] البخاريُّ في غير هذا الموضع: «مرحباً بالقوم الذين جاؤا غير خزايا ولا ندامى»[7] .

= الجهة، تعني: القبلة، فيحني ظهرة مرة، ويضع جبينه مرة، وذلك ديدنه منذ قدم، فتلاقيا فتجاريا ذلك، فوقع الإسلام في قلبه، ثمّ سار الأشجُّ إلى قومه عصر ومعارب بكتاب رسول الله ﷺ، فقرأه عليهم، فوقع الإسلامُ في قلوبهم، وأجمعوا على السير إلى رسول الله ﷺ، فسار الوفد، فلما دنوا من المدينة قال النبي ﷺ لجسائه: «أتاكم وفد عبد القيس، خير أهل المشرق، وفيهم الأشجّ العصريّ غير ناكثين ولا مبدلين ولا مرتابين، إذ لم يسلم قوم حتى وتروا».

(١) الزيادة من: (أ، ب).

(٢) أفاد العسكري أنّ أول من قال: «مرحبًا» سيف بن ذي يزن، وفيه دليلٌ على استحباب تأنيس القادم، وقد تكرر ذلك من النبي ﷺ، ففي حديث أم هانئ عند البخاري برقم (٣٥٧): «مرحبًا بأمّ هانئ»، وفي قصة عكرمة بن أبي جهل عند الترمذي برقم (٢٦٥٩): «مرحبًا بالراكب المهاجر»، وفي قصّة فاطمة عند البخاري برقم (٣٦٢٣): «مرحبًا بابنتي» وكلّها صحيحة، وأخرج النسائي من حديث عاصم بن بشير الحارثيّ، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال له لما دخل، فسلّم عليه: «مرحبًا وعليك السّلام». فتح الباري (١/ ٢٣٦).

(٣) رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (٤/ ٤٦٦، رقم ٢٨٧٠) بهذا اللفظ.

(٤) في: (أ) «فيها»، ولا جدُ في: (ب).

(٥) (٢٤/ ١٧).

(٦) في: (أ، ب) «ذكرها». وهو الصواب.

(٧) رقم (٦١٧٦) من حديث عمران بن ميسرة.

وأمَّا معناه: فالخَزايا جمع خَزْيَان كحَيْرَان وحَيَارَى، والخَزْيان: المستحيِّ، وقيل: الذَّليلُ المُهَانُ(١).

وأمَّا النَّدامى: (ق٦٦/أ) فقيل جمعُ نَدْمان، بمعنى نَادِم، وهي لغةٌ في نادمٍ حكاها القزَّاز صاحب «الجامع في اللغة»، والجوهريُّ(٢) وغيرهما، وعلى هذا هو على بابه.

وقيل: هو جمعُ بمعنى نَادمٍ إتباعًا للخَزَايا، وكان(٣) الأصلُ: نَادِمين، فأُتبع لخَزَايا تَحْسينًا، وهذا الإتباعُ كثيرٌ في كلام العَرب، وهو فَصيحٌ.

ومنه: قوله ﷺ: «[فـ]ارجِعْنَ مَأْزُوراتٍ، غَيرَ مَأجُوْراتٍ»(٤) أتبع مأزرواتٌ لمأجوراتٍ، ولو أفردَ وما(٥) أتبع، لقالَ: مَوْزورات، كذا قاله الفرَّاءُ وجماعاتٌ(٦).

قالوا :ومنه قولُ العَرب: «إنِّي لآتيه بالغدايا والعشايا»(٧) جَمعوا الغَداة:

---

(١) نقله المؤلف من صيانة صحيح مسلم (ص: ١٥٢) بتصرف، وفيه: وهو إمّا من قولهم: خَزَى الرَّجلُ خَزَايةً: إذا استحيى، وإمّا من قولهم: خَزَى خِزْيًا: إذا ذلّ وهان، والأول اختيار أبي عبيد الهروي في الغريبين (٢/ ٥٥٣).

(٢) الصحاح (٥/ ٢٠٤٠، باب الميم، فصل النون).

(٣) في: (ب) «فكأن».

(٤) رواه ابن ماجه برقم (١٥٧٨). وقال البوصيري في الزوائد (ص: ٢٣٠): هذا إسناد فيه مقالٌ، دينار أبو عمر مختلف فيه، وإن وثقه وكيع، وذكره ابن حبان في الثقات، فقد قال أبو حاتم ليس بالمشهور، وباقي رجال الإسناد ثقات.

(٥) في: (أ، ب) «وأتبع» بدون «ما».

(٦) المنهاج (١/ ١٨٦).

(٧) جمعُ الغُدْوَة: غدَوات، وإنَّما جُمعت في المثل (غَدَايا) إتباعًا لعشايا، وقال ابن الأعرابي: غَدِيَّة مثل: عَشِيَّة، لغةٌ في غَدْوَة، كضَحِيَّة لغةٌ في: ضَحْوَة، فإذا كان كذلك فَغَدِيَّة وغَدَايا، كعَشِيَّة وعَشَايا. قال ابن سيده: وعلى هذا لا تقولُ: إنَّهم كَسَّرُوا الغَدَايا=

غَدايا إتباعًا للعَشايا، وأصله: غَدَوات[١].

وأمَّا معنى غير نَدامى: فالمقصودُ أنَّه لم يكن منكم تأخرٌ عن الإسلام، ولا عِنادٌ، ولا أصابَكم إساءٌ[٢] ولا سِبَاء، ولا ما أشبه ذلك مما تَسْتحيون بسببه، أو تُذلُّون أو تُهابون أو تَنْدمون[٣].

قولهم: «يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ» [المرادُ][٤]: جنسُ الأشهر الحُرُم، وهي أربعةٌ: ذو[٥] القَعْدة، وذو الحجَّة، والمحرَّم، ورَجَب[٦].

= من قولهم: «إنّي لآتيه بالغدايا والعشايا» على الإتباع للعشايا، إنَّما كسَّروه على وجهه؛ لأنَّ فَعِيلَة بابُه أن يكسر على فعائل، أنشد ابن الأعرابيّ:

ألا ليت حظي من زيارة أُمَيَّهْ ... غَدِيَّاتُ قَيظٍ أو عَشِيَّاتُ أشْتِيَهْ

قال: إنَّما أراد: غَدِيَّات قيظٍ أو عَشِيَّات أشتية؛ لأنَّ غديات القيظ أطول من عشياته، وعشيات الشّتاء أطول من غدياته. معجم الأمثال العربية (١/ ٦٨٩، رقم ٣٢٩٥).

(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ١٥٣).

(٢) هكذا هنا وفي: (أ)، وفي: صيانة صحيح مسلم: «إسار» بالراء.، وفي: (ب) «أسًا ولا سبًا».

(٣) صيانة صحيح مسلم (ص: ١٥٣).

(٤) في: (الأصل) «الحرام» والتصويب من: (أ، ب).

(٥) «ذو» لا توجدُ في: (ب).

(٦) قال النحاس في عمدة الكتاب (ص: ٩٥): وقد اختلف العلماء في اللفظ بهنّ بعد الإجماع على تعيينهنّ، والكوفيون يقولون: هنَّ المحرم، ورجب، وذو القعدة، وذو الحجّة، والكُتاب يميلون إلى هذا القول ليأتوا بهنّ من سنة واحدة. وأهل المدينة يقولون: ذو القعدة وذو الحجّة والمحرم ورجب، فيأتون بثلاثة منهنّ متواليات، وقومٌ منهم ينكرون هذا، ويقولون: جاؤوا بهنّ من سنتين، وهذا غلطٌ بيّنٌ وجهلٌ باللغة، لأنه قد علم المراد في ذلك أنّ المقصود ذكرها وأنها في كلّ سنة، وكيف يتوهم أنها من سنتين، والأولى والاختيار ما قال أهل المدينة؛ لأن الأخبار قد تظاهرت عن رسول الله ﷺ كما قالوا من رواية ابن عمر، وأبي هريرة، وأبي بكرة، أن النبي ﷺ خطب في حجّته، فقال:=

وفي رواية لمسلم[١] : «في أشهر الحُرُم» أي: في أشهر الأوقات الحُرُم، وإنَّما تمكَّنوا في هذه الأشهر دون غيرها؛ لأنَّ العربَ كانتْ لا تُقاتِل فيها.

قولهم: «وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارِ مُضَرَ» أصلُ الحيِّ: منزلُ القَبيلة، ثمَّ سمّيت به اتّساعًا؛ لأنَّ بعضَهم يحيا ببعضٍ.

قولهم: «فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصْلٍ».

قال الخطَّابيُّ[٢] وغيره: هو البيّنُ الواضحُ الَّذي ينفصلُ به المرادُ، ولا يشكل.

قوله: «فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ: بِالإِيمَانِ بِاللهِ وَحْدَهُ» إلى آخره.

هذا الحديثُ ممَّا عدَّه جماعةٌ من العُلماء مشكلاً من حيثُ إنَّه ﷺ قال: «آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ» والمذكورُ هنا: خمسٌ، وليس هذا إشكالًا عند من نظر بتحقيقٍ.

وقد اختلفوا في الجوابِ عنه، فالصَّحيحُ: ما قاله الإمام أبو الحسن ابن بطَّال[٣] وغيره، قالوا: أمرهُم بالأربعِ التي وَعَدهم، ثمَّ زادهم خامسةً، وهي أداءُ الخُمْس؛ لأنَّهم كانوا مُجاورين كفَّارَ مُضَر، وكانوا[٤] أهلَ جهادٍ، ويكونُ: «وأن تعطوا من المغنم الخمس» معطوفًا على أربعٍ، أي: أمرَهم بأربعٍ وبأن يُعطوا. وقيل فيه غير ذلك ممَّا لا نرتضيه، فتركتُه.

= إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض، السنة اثنا عشر شهرًا، منها أربعة حرمٌ، ثلاثة متواليات: ذو القعدة وذو الحجّة والمحرم ورجب الذي بين جمادى وشعبان. وهذا أيضًا قول أكثر أهل التأويل.

(١) (١٨/٢٦).

(٢) الأعلام (١/ ١٨٥).

(٣) شرح البخاري (١/ ١١٩)، وتبعه عليه القاضي عياض في الإكمال (١/ ٢٢٩).

(٤) في: (أ) «فكانوا».

وهذا الحديثُ موافقٌ لحديث: «بني الإسلام على خمس»[(١)] ولتفسيرِ «الإسلامِ» بخمسٍ[(٢)] في حديث جبريل[(٣)] ﷺ، وقد سبق أنَّ ما يُسمّى إسلامًا يُسمّى إيمانًا.

قيل: وإنَّما لم يُذكر [هنا][(٤)] الحجُّ؛ لأنَّه لم يكن فُرِض بَعدُ[(٥)].

قوله: «وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ» إلى آخره، أمَّا الحَنْتم: فبفتح الحاء المهملة، وإسكان النُّون، وبعدها مثناة فوق مفتوحة، وهي: جِرارٌ خُضرٌ، هذا قولُ أبي هريرة[(٦)]، وعبد الله بن مُغَفَّل[(٧)] الصحابيين رضي الله عنهما.

وبه قال جمهورُ العُلماء من المحدِّثين والفُقهاء واللُّغويين وأصحابِ الغَريب، وهو: الأصحُّ.

وقيل: هي الجرارُ كلُّها، قاله عبد الله بن عُمَر[(٨)]، وسَعيد بن جُبَير[(٩)] رضي الله عنهم.

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٩/ ١٦)، وتقدم برقم (٨).
(٢) في: (ب) «الخمس».
(٣) متفق عليه، اخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٥/ ٩) وتقد برقم (٥٠).
(٤) الزيادة من: (أ).
(٥) قاله القاضي عياض في الإكمال (١/ ٢٢٩). وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٢٤٠): وما ذكره القاضي عياض من أن السبب في كونه لم يذكر الحجَّ في الحديث؛ لأنه لم يكن فرض هو المعتمدُ، وقد قدّمنا الدليل على قدم إسلامهم، لكن جزم القاضي بأن قدومهم كان في سنة ثمانٍ قبل فتح مكة، تبع فيه الواقدي، وليس بجيد، لأن فرض الحجّ كان سنة ستٍ على الأصحّ، ولكن القاضي يختار أن فرض الحجّ كان سنة سبع حتّى لا يردّ على مذهبه أنه على الفور.
(٦) رواه مسلم (٣٢/ ١٩٩١).
(٧) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٢٦٤).
(٨) رواه مسلم (٥٦/ ١٩٩٧).
(٩) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٤٣١).

وقيل: جِرارٌ يؤتى بها من مِصْرَ مُقيراتُ الأجوافِ، روي ذلك عن أنس بن مالك[١] ﷺ، ونحوه عن ابن أبي ليلى[٢]، وزاد: أنَّها حُمر.

ورُوي عن عائشة ﷺ: أنَّها جِرارٌ حُمرٌ، أعناقُها في جَنُوبها، تُجْلب فيها الخَمْر من مِصْرَ[٣].

وقيل عن ابن أبي ليلى أيضًا: أفواهُها في جنوبِها تُجْلب فيها الخَمْر من الطَّائف، وكان ناسٌ ينبذونُ فيها، يُضَاهُون به الخَمْر[٤].

وعن عَطاءٍ، قال: هي جرارٌ كانت تُعْمل من طِينٍ ودمٍ وشَعرٍ[٥].

وأمَّا الدُّباء: بالمدّ[٦]، فهو اليَقْطِين اليَابِس، أي: الوِعَاء منه.

وأمَّا النَّقير: فقد جاء تفسيره في «صحيح مسلم»[٧] عن رسول الله ﷺ: أنَّه جذعٌ يَنقرُون وسطَه، وينبذون فيه[٨].

وأمَّا المُقيّر، فهو: المزَّفت، و (ق٦٦/ب) هو المطليُّ بالقَار، وهو الزِّفتُ.

وقيل: الزِّفتُ نوعٌ من القارّ، والصحيحُ: الأول، ففي «صحيح مسلم»[٩] عن ابن عمر ﷺ، قال: المزَّفتُ هو المُقيّر.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٤٢٦)، والحربي في غريبه (٢/٦٦٦).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٤٢٩)، والحربي في غريبه (٢/٦٦٧).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٢٥٩).

(٤) «بالمدّ» لا توجدُ في: (ب).

(٥) رواه الحربي في غريبه كما في فتح الباري (١/ ٢٤١). قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص: ١٥٠): وعلى هذين القولين الأخيرين يزداد في علة النَّهي النَّجاسةُ أو خوف النَّجاسة.

(٦) رقم (٢٦/١٨).

(٧) رقم (٥٧/١٩٩٦) من حديث زاذان.

(٨) «فيه» لا توجدُ في: (ب).

(٩) (٥٧/١٩٩٧).

وأمَّا معنى النَّهي عن هذه الأربعِ، فهو: أنَّه [نهيٌ][(١)] عن الانتباذِ فيها، وهو: أنْ يُجعل في الماء حبَّاتٍ من تمرٍ أو زبيبٍ أونحوهما؛ ليَحلو ويُشرب، وأنَّما خُصَّت هذه بالنَّهي؛ لأنَّه يُسرع إليه فيها الإسكارُ، فيصيرُ حرامًا نجسًا، وتبطلُ ماليّته، فنهي عنه، لما فيه من إتلافِ المال؛ ولأنَّه ربَّما شربَه بعد أن صارَ مُسكرًا، ولا يدري، ولم ينهَ عن الانتباذِ في أسقيةِ الأُدم؛ بل أُذِن فيها؛ لأنَّها لرقّتها لا يخفى فيها المسكرُ؛ بل إذا صارَ مُسكرًا شقها غالبًا[(٢)].

ثمَّ إنَّ النَّهي كانَ في أول الإسلام ثمَّ نُسِخ، ففي «صحيح مسلم»[(٣)] عن بُرَيدة ﷺ، أنَّ النبي ﷺ، قال: كنتُ نهيتكم عن الانتباذ إلا في الأسقية، فانتبذوا في كل وعاء، ولا تشربوا مُسكرًا.

هذا مذهب الشافعيِّ[(٤)] والجمهورِ.

قال الخطَّابيُّ[(٥)]: وذهبَ طائفةٌ إلى أنَّ النَّهي باقٍ، منهم: مالكٌ، وأحمدُ، وإسحاقُ. قال: وهو مرويٌّ عن عُمَر[(٦)]، وابن عبَّاس[(٧)] ﷺ.

قلتُ: وذكرِ ابن عبَّاس ﷺ هذا الحديثَ لمّا استفتي، دليلٌ على أنَّه يعتقد النَّهيَ، ولم يبلُغه النَّاسخُ.

والصَّوابُ: الجزمُ بالإباحةِ لصريحِ النَّسخ.

---

(١) الزيادة من: (أ، ب) ومن المنهاج، وهي لضرورة تقتضيه السياق.

(٢) المنهاج (١/ ١٨٤).

(٣) (٦٣/ ٩٩٧).

(٤) في: (ب) زيادة: «ﷺ».

(٥) معالم السنن (٤/ ٢٤٨، باب في الأوعية).

(٦) رواه أبوداود (٣٦٩٠) جمعًا عنهما.

(٧) رواه الحربي في غريبه عن ابن عباس (٢/ ٦٦٦).

واعلم: أنَّ في هذا الحديثِ أنواعًا من العلمِ:

ففيه: وِفَادةُ الفُضلاء والرُّؤساء إلى الأئمةِ عند الأمور المهمَّة.

وفيه: تقديمُ الاعتذار بين يدي المسألة.

وفيه: بيانُ مهمَّات الإسلام وأركانِه سوى الحجِّ.

وفيه: أنَّ الأعمالَ تُسمّى إيمانًا، وهو مرادُ البخاريِّ هنا.

وفيه: نَدبُ العالمِ إلى إكرامِ الفاضلِ.

وفيه: استعانةُ العالمِ في تفهيمِ[1] الحاضِرين والفَهْم عنهم، كما فعلَه ابنُ عبَّاس رضي الله عنهما.

وفيه: استحبابُ قولِ الرَّجلِ لزُوَّاره وشِبهِهم: «مَرْحبًا».

وفيه: أنَّه ينبغي للعالمِ أنْ يحثَّ النَّاسَ على تبليغ العلم وإشاعته أحكامَ الإسلام.

وفيه: أنَّه لا كراهةَ في قول «رمضان» من غير تَقييدٍ بالشَّهر.

وفيه: أنَّه لا عتبَ على طالبِ العلمِ والمُستفتي إذا قالَ للعالمِ: «أوضح لي الجوابَ»، ونحوَ هذه العِبارةِ.

وفيه: جوازُ الثَّناء على الإنسانِ في وجهه إذا لم يخف عليه فتنةً بإعجابٍ ونحوِه.

وقد أوضحتُ هذه المسألة في أواخر «كتاب الأذكار»[2] وجمعتُ فيها الأحاديثَ الصَّحيحةَ، وأقوالَ العلماء رحمهم الله تعالى[3].

---

(١) في: (ب) «تفهم».

(٢) الأذكار (ص: ٣٩٥، باب المدح).

(٣) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

واستدلَّ به جماعةٌ على أنَّ التَّرجمةَ في الفتوى والخبر تُقبلُ من واحدٍ.

وفيه: وجوبُ الخُمْس في الغَنِيمة سواءٌ قلَّت أمْ كثُرَت، وإنْ لم يكن الإمامُ في السَّريّة الغَازيةِ.

وفي هذا فروعٌ وتتماتٌ ستأتي في أبوابِها، إن شاء الله تعالى مبسوطةً.

ويقالُ: «خُمس» بضمّ الميم وإسكانها، وكذلك الثُّلث والرُّبع والسُّدس والسُّبع والثُّمن[1] والتُّسع والعشر بضم ثانيها وإسكانها، والله أعلم.



(١) «والثمن» سقطت من: (ب).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٤١ - باب مَا جَاءَ أَنَّ الأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحِسْبَةِ[١] وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى

فَدَخَلَ فِيهِ: الإِيمَانُ، وَالْوُضُوءُ، وَالصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَالْحَجُّ، وَالصَّوْمُ، وَالأَحْكَامُ. وَقَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤] عَلَى نِيَّتِهِ. «نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا صَدَقَةٌ». وَقَالَ «وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ».

٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ «الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»[٢].

أطرافه ١، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣ - تحفة ١٠٦١٢

٥٥ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (ق٦٧/أ) «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»[٣].

---

(١) في: (الأصل، أ،) بعد هذا: «فيه حديث: الأعمال بالنية، وقد تقدم ذكر إسناده ومتنه، وفيه: حجاج بن منهال، قال: ثنا شعبة، قال: أخبرني عدي بن ثابت، قال: سمعتُ عبد الله بن يزيد، عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ، قال: إذا أنفق الرجل على أهله يحتسبها، فهو له صدقة.
وفيه: سعيد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قال: إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرّت عليها حتّى ما تجعل في في امراتك»، وقد أثبتنا ألفاظ الأحاديث بتمامها للفائدة.

(٢) متفق عليه، تقدم برقم (١).

(٣) وأخرجه مسلم (٤٨/ ١٠٠٢). انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ٤٩١، رقم ٧٨٥).

طرفاه: ٤٠٠٦، ٥٣٥١ - تحفة ٩٩٩٦

٥٦ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي عَامِرُ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:(١) «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ».

أطرافه: ١٢٩٥، ٢٧٤٢، ٢٧٤٤، ٣٩٣٦، ٤٤٠٩، ٥٣٥٤، ٥٦٥٩، ٥٦٦٨، ٦٣٧٣، ٦٧٣٣ تحفة ٣٨٩٠.

الشَّرحُ:

قد سبقَ إسنادُ حديثِ سَعدٍ رضي الله عنه.

وأمَّا أبو مَسْعُود، فهو:

عُقْبَةُ بن عَمْرو بن ثَعْلَبَة الأَنْصَارِيُّ، الخَزْرَجِيُّ، البَدْرِيُّ رضي الله عنه(٢).

شهدَ العَقَبة مع السَّبعين، وكانَ أصغرَهم، ثمَّ الجمهُور على أنَّه(٣) سكن بَدرًا ولم يَشْهدها، وقال أربعةٌ من كِبار العُلماء والمترسِّخين في هذا العلم: شَهِدَها(٤)، قاله المحمَّدون: محمَّد بن شِهاب الزُّهريُّ(٥)، ومحمَّد بن إسحاق

---

(١) من قوله: «إذا أنفق» إلى هنا سقط من: (الأصل).
(٢) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٤/ ٤٠)، معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٢٧٢)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ٢١٤٧)، الاستيعاب (٣/ ١٠٧٤)، أسد الغابة (٤/ ٦٣)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٨٥)، الإصابة (٤/ ٥٢٤).
(٣) في: (أ) بعد هذا زيادة: «كان».
(٤) نقله الذهبي في تاريخ الإسلام (٢/ ٣٧٦) وقال: قال الشيخ محيي الدين النووي في شرحه للبخاري، ثم ذكره.
(٥) وذلك في رواية البخاري التي رواها من طريقه برقم (٤٠٠٧).

ابن يَسَار صاحب «المغازيّ»[١]، ومحمَّد بن إسماعيل البُخاريُّ الإمام، ذكره في «صحيحه»[٢] في البَدْريين، ورابِعُهم: الحَكَم بن عُتَيْبة[٣].

روي له[٤] عن رسول الله ﷺ مئةُ حديثٍ وحديثان[٥]، اتَّفقا منها على

---

(١) رواه أبو نعيم في المعرفة (٤/٢١٤٨، رقم ٥٣٩٩) ونصّه: عن محمد بن إسحاق في تسمية من شهد العقبة: عقبة بن عمرو، وهو أبو مسعود، وكان أحدث من شهد العقبة، ثمّ شهد بدرًا.

(٢) برقم (٤٠٠٧) من طريق شعيب، عن الزهري، قال: سمعتُ عروة بن الزبير يحدّثُ عمر بن عبد العزيز في إمارته: أخّر المغيرة بن شعبة العصر، وهو أمير الكوفة، فدخل أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري جدّ زيد بن حسن، شهد بدرًا، الحديث.

(٣) عن عمرو بن علي قال، سمعتُ أبا داود، يقول: سمعتُ شعبة يقولُ: سمعتُ الحكم يقولُ: كان أبو مسعود بدريًّا. الاستيعاب (٤/١٧٥٧).

تنبيه: أورد ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/١٠٧٥) عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب أنه لم يشهد بدرًا، وهو قول ابن إسحاق، وهذا مناقض لما ذكرنا عن ابن شهاب، وابن إسحاق، وهذا النقل عنهما موضوع بين المعقوفين من إحدى النسخ للاستيعاب، وما ذكرناه عن ابن إسحاق، وابن شهاب أقوى مما ذكره ابن عبد البر وغيره ممن ترجموا لأبي مسعود البدري.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/٦٦): قلتُ: لم يكتف البخاريُّ في جزمه بأنه شهد بدرًا بذلك، بل بقوله في الحديث الذي يليه: «إنه شهد بدًا» فإن الظاهر أنه من كلام عروة بن الزبير، وهو حجّةٌ في ذلك لكونه أدرك أبا مسعود، وإن كان روى عنه هذا الحديث بواسطة، ويرجح اختيار البخاري ذلك بقول نافع حين حدَّثه: «أبو لبابة البدري» فإنه نسبه إلى شهود بدر لا إلى نزولها، وقد اختار أبو عبيد القاسم بن سلام أنه شهدها، ذكره البغوي في معجمه، عن عمّه علي بن عبد العزيز عنه، وبذلك جزم ابن الكلبي ومسلم في الكنى، وقال الطبراني وأبو أحمد الحاكم: يقال إنه شهدها.

والقاعدة: أن المثبت مقدم على النافي، وإنما رجّح من نفى شهوده بدرًا باعتقاده أن عمدة من أثبت ذلك وصفه بالبدري، وأن تلك نسبة إلى نزول بدر لا إلى شهودها، لكن يُضعّف ذلك تصريح من صرّح منهم بأنه شهدها كما في الحديث الثاني عشر حيث قال فيه: «فدخل عليه أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري جدّ زيد بن حسن، شهد بدرًا».

(٤) «له» سقطت من: (أ).

(٥) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٨٣)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٥).

تسعةٍ، وللبخاريّ حديثٌ، ولمسلمٍ سبعةٌ[١].

سَكن الكُوفةَ، وتوفي بها قبلَ الأربعين[٢].

وقيل: سنة إحدى، أو[٣]: اثنتين وأربعين[٤].

وقيل: توفي بالمدينة سنة إحدى وثلاثين[٥].

وأمَّا عبد الله بن يَزِيد الرَّاوي عنه، فهو:

أبو مُوسَى عَبْد الله بن يَزِيْد بن زَيْد بن حُصَيْن بن عَمْرو[٦] بن الحَارِث ابن خَطْمَة، واسم خَطْمَة: عَبدالله بن جُشَم بن مَالِك بن الأَوْس الأَنْصَارِيُّ، الخَطْمِيُّ[٧]، الصَّحابيُّ ﷺ.

وسُمِّي خَطْمَة؛ لأنَّه ضربَ رجلاً على خَطْمِه.

سكنَ عبدُالله الكُوفةَ.

روي له[٨] عن رسول الله ﷺ سبعةٌ وعشرون حديثًا[٩]، أخرج البخاريُّ

---

(١) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٤٩١ - ٤٩٧)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٧)، الرياض المستطابة (ص: ٢٢١).

(٢) كذا أرّخه خليفة في طبقاته (ص: ١٦٦).

(٣) في: (الأصل) بالواو، ثمّ كتب في الهامش: «الظاهرُ: أو»، وهو الصواب.

(٤) قال ابن حجر في الإصابة (٤/ ٥٢٤): والصحيح أنه مات بعد الأربعين، فقد ثبت أنه أدرك إمارة المغيرة على الكوفة، وذلك بعد سنة أربعين قطعًا.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) في: (ب) «عمر». وهو خطأ.

(٧) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٤/ ١٣٧)، معجم الصحابة للبغوي (٤/ ٨٤)، معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ١١٣)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ١٨٣٠)، الاستيعاب (٣/ ١٠٠١)، أسد الغابة (٣/ ٤٢٨)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٤١)، الإصابة (٤/ ٢٦٧).

(٨) «له» لا توجدُ في: (أ).

(٩) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ١٠٧)، وتلقيح فهوم أهل الأثر =

منها حديثين، ومسلمٌ أحدَهما[١].

كانَ أميرًا على الكُوفة، شَهِد الحُدَيبيَّة مع رسولِ الله ﷺ، وهو ابنُ سبع عشر سنة[٢].

وأمَّا عَدِي، فهو:

عَدِي بن ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ، الكُوْفِيُّ[٣].

وعَبد الله بن يَزِيْد الخَطْمِيُّ جَدُّه لأمِّه.

سَمِع: جدَّه، والبَراءَ، وابن أبي أوفى ﷺ وغيرهم.

روى عنه: يحيى الأَنْصاريُّ، والأَعْمشُ، ومِسْعرٌ، وشُعبةُ، وآخرون.

= (ص: ٣٧٣) ذكراه في أصحاب الأربعة. وله في مسند أحمد حديثان كما في إطراف المسند (٤/ ٢٤٩)، وحديثان عند الحاكم في المستدرك، وحديث عند الطحاوي في شرح معاني الآثار كما في إتحاف المهرة (١٠/ ٥٧٧ - ٥٧٨).

(١) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٤٩٠)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٧)، والرياض المستطابة (ص: ٢٢٩) وعند الجميع أن البخاري تفرد بالرواية عنه بحديثين، قال الحميدي: ولم يخرج له مسلم، وأورده ابن الجوزي فيمن أفرد لهم البخاري، وهو خطأ، بل الصواب ما قاله المؤلف، أن مسلمًا شارك البخاري في إحدى الروايتين، وهو حديث رواه البخاري برقم (١٠٢٢)، ومسلم (١٢٥٤)، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٣٧٩): فائدة: أورد الحميدي في الجمع هذا الحديث فيما انفرد به البخاري، ووهم في ذلك، وسببه أن رواية مسلم وقعت في المغازي ضمن حديث لزيد بن أرقم، انتهى. قلتُ: عزاه المزي في تحفة الأشراف (٧/ ١٨٤) إلى البخاري ومسلم.

(٢) وشهد الجمل وصِفين، والنهروان مع علي بن أبي طالب. تهذيب الكمال (١٦/ ٣٠٢).

(٣) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٥٨٩)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٣٠)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٣٩٨)، تهذيب الكمال (١٩/ ٥٢٢)، تذهيب التهذيب (٦/ ٣٢٩)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٢٠١)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٦٥)، تقريب التهذيب (٤٥٣٩)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٢٢٣).

وأمَّا حجَّاج، فهو:

أبو محمَّد حَجَّاج بن مِنْهَال السُّلَمِيُّ مَولاهم، البَصْرِيُّ، الأَنْمَاطِيُّ(١).

سَمِع: جَرِيرَ بن حَازِم، وشُعبةَ، وجماعةً من الكِبَار.

روى عنه الأعلامُ، منهم: الذُّهْلِيُّ، وابن وَارَة، والبُخاريُّ، ومُسلمٌ، وأبو داود.

واتَّفقوا على الثَّناء عليه، وكان صاحبُ سنَّةٍ يُظْهرها(٢).

توفي سنةَ ستٍ عشرة. وقيل: سبعَ عشرة ومئتين(٣)، رحمه الله تعالى(٤).



فصلٌ

في هذا الحديثِ: الحثُّ على الإخلاصِ، وإحضارُ النِّيةِ في جميعِ الأعمالِ الظَّاهرةِ والخَفيَّة.

ومرادُ البخاريِّ بهذا البابِ: الرَّدُّ على من قالَ من المُرجِئة: إنَّ الإيمانَ إقرارٌ باللِّسان دونَ الاعتقادِ بالقَلب، وقد قدَّمنا الدلائلَ الظَّاهرةَ على بُطلانِ زَعْمِهم، وهذا الَّذي قالُوه: مَردودٌ بالنُّصوصِ والإجماعِ في أنَّ المنافقينَ كفَّارٌ في الدَّرك الأسفلِ من النَّارِ.

---

(١) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ١٩٥)، التعديل والتجريح (٢/ ٥١٩)، الجمع لابن القيسراني (١/ ٩٩)، تهذيب الكمال (٥/ ٤٥٧)، تذهيب التهذيب (٢/ ٢٢٥)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤٠٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٦)، تقريب التهذيب (١١٣٧)، خلاصة الخزرجي (١/ ١٩٨).

(٢) قاله خلف بن محمد كُردوس الواسطيّ، كما في تهذيب الكمال (٥/ ٤٥٩).

(٣) كذا أرَّخه خلف بن محمد كُردوس، كما في تهذيب الكمال.

(٤) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».

وفي قوله ﷺ: «يَحْتَسِبُهَا» دليلٌ على أنَّ النَّفقة على العِيال، وإنْ كانتْ من أفضلِ الطَّاعاتِ، فإنَّما[١] تكونُ طاعةً إذا نَوى بها وجهَ الله تعالى.

وكذلك نفقتُه على نفسِه، وضيفِه، ودابتِه وغير ذلك، فكلّها إذا نَوى بها الطَّاعةَ كانتْ طاعة، وإلا فلا.

وقوله ﷺ: «حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ» بيانٌ لهذا القاعدةِ المهمَّة، وهو أنَّ ما أريدَ به وجه الله تعالى ثبتَ فيه الأجرُ، وإنْ حصلَ لفاعلِه في ضمنِه حظُّ نفسٍ من لذَّة أو غيرها، ولهذا مثَّلَ صلى الله عليه وسلم بوضعِ اللُّقمة في فمِ الزَّوجةِ.

ومعلومٌ أنَّ هذا غالبًا يكونُ بحظّ[٢] النَّفس وللشَّهوة والمُداعَبة، والتَّحبب إليها، واستمالةِ قلبِها، واستجلابِ كمالِ ودّها بملاطفتِها، فإذا كانَ[٣] الَّذي هو (ق٦٧/ب) من حُظوظِ النُّفوسِ بالمحل الَّذي ذكرنَاه[٤]، إذا أريدُ به وجهَ الله تعالى ثبتَ فيه الأجرُ، وصارَ طاعةً وعملاً أُخرويًّا، فكيفَ الظَّنُ بغيره مما يُرادُ به وجهَ الله تعالى، وهو مُباعدٌ لحُظوظِ النُّفوسِ.

وتمثيلُه ﷺ باللُّقمة مبالغةٌ في تحقيقِ هذه الطَّاعةِ التي ذكرتُها؛ لأنَّه إذا ثبتَ الأجرُ في لُقمةٍ لزوجةٍ غير مضطرةٍ، فكيفَ الظَّنُ بمن أطعمَ اللُّقمةَ لمحتاجٍ، أو أطعمَه كِسْرةً، أو رَغيفًا، أو فعلَ معه من أفعالِ البرِّ ما هو في معنى هذا، أوعملَ مع نفسِه من العِبَادات الدِّينيَّة ما مشقَّتُه فوقَ مشقَّة ثمنِ اللُّقمةِ الَّذي هو من الحَقارةِ بالمحلِّ الأدنى[٥]، والله أعلم.

---

(١) في: (ب) «فإنها».
(٢) في: (أ) «لحظّ».
(٣) في: (أ، ب) زيادة: «هذا».
(٤) في: (أ، ب) «ذكرنا».
(٥) المنهاج (٧٦/١١)، وفي: (أ) «الأذي» بدل: «الأدنى».

قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى:

٤٢ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ "الدِّينُ النَّصِيحَةُ: لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ"

وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩١]

٥٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ[١].

أطرافه ٥٢٤، ١٤٠١، ٢١٥٧، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٧٢٠٤ - تحفة ٣٢٢٦

٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ[٢]، سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﷺ، يَوْمَ مَاتَ الْمُغِيرَةُ ﷺ، قَامَ فَحَمِدَ اللهَ[٣] وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِاتِّقَاءِ اللهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالْوَقَارِ وَالسَّكِينَةِ حَتَّى يَأْتِيَكُمْ أَمِيرٌ، فَإِنَّمَا يَأْتِيكُمُ الآنَ»، ثُمَّ قَالَ: «اسْتَعْفُوا[٤] لأَمِيرِكُمْ، فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْعَفْوَ». ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: أُبَايِعُكَ عَلَى الإِسْلَامِ. فَشَرَطَ عَلَيَّ: وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ. فَبَايَعْتُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ إِنِّي لَنَاصِحٌ لَكُمْ. ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ[٥].

تحفة ٣٢١٠

---

(١) وأخرجه مسلم (٥٦/٩٧). انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (٣٢٣/١، رقم ٤٩٤).
(٢) في: (أ، ب) زيادة: «قال».
(٣) في: (أ) زيادة: «تعالى».
(٤) في: (الأصل، أ، ب) «استغفروا» والتصويب من الجامع الصحيح.
(٥) وأخرجه مسلم، عقب الحديث رقم (٥٦/٩٧) بدون رقم. انظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ٢٣٢، رقم ٤٩٤).

الشَّرحُ:

أمَّا الإسنادُ الأوَّلُ، ففيهم: مُسدَّد[١]، ويحيى، وهو: ابن سَعيد القَطَّان[٢]، وإسماعيل، وهو: ابن أبي خَالد التابعيّ[٣]، وقد سبق بيانُهم.

وأمَّا جَرِيْر، فهو:

أبو عبد الله جَرِيْر بن عَبْد الله البَجَلِيُّ[٤].

منسوبٌ إلى بُجَيْلَة، وهي قبيلةٌ معروفةٌ، نُسبوا إلى بُجَيْلة بنت صَعْب بن سَعْد العَشِيرة[٥].

روي لجريرٍ رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ مئةُ حديثٍ[٦]، اتَّفقا منها على ثمانيةٍ، وانفرد البخاريُّ بحديثٍ، ومسلم بستةٍ[٧].

نزلَ الكُوفةَ، ثمَّ تحولَ إلى قِرقِيْسِيا، وبها توفي سنة إحدى وخمسين[٨].

---

(١) (٢/ ٥٠٤).

(٢) (٢/ ٥٠٢).

(٣) (٢/ ٤٨٣).

(٤) ترجمته في: الآحاد والمثاني (٤/ ٤٦٩)، معجم الصحابة للبغوي (١/ ٥٥٨)، معجم الصحابة لابن قانع (١/ ١٤٧)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٥٩١)، الاستيعاب (١/ ٢٣٦)، أسد الغابة (١/ ٤٠٩١)، تجريد أسماء الصحابة (١/ ٨٢)، الإصابة (١/ ٤٧٥).

(٥) جمهرة أنساب العرب (ص: ٣٨٧).

(٦) عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٨٣)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٦٥)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٣٧).

(٧) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (١/ ٣٢٣ - ٣٢٨)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٣٩٠)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٣٧)، الرياض المستطابة (ص: ٥٤).
تنبيه: ذكر الذهبي في السير أن البخاري أخرج له حديثين، والصواب ما ذكره المؤلف، وهو حديث واحد فقط برقم (٤٣٥٩)، وهو عند الحميدي في جمعه برقم (٥٠١).

(٨) كذا أرَّخه المدائني، والهيثم بن عدي، وخليفة بن خياط، كما في تهذيب الكمال (٤/ ٥٤٠).

وأمَّا قَيْس، فهو:

أبو عبد الله قَيْس بن أبي حَازِم، واسم أبي حَازِم: عَوْف[١] بن الحَارِث، ويُقال: عَوْف بن عبد الحَارِث بن عَوْف الأَحْمَسِيُّ، البَجَلِيُّ[٢].

وقيسٌ كوفيٌّ، تابعيٌّ جليلٌ، أدركَ الجاهليةَ، وجاءَ ليُبَايِع النبيَّ ﷺ، فقُبِض وهو في الطَّريق، وأبوه: صحابيٌّ رضي الله عنه[٣].

سَمِع قيسٌ خلائقَ من كِبَار الصَّحابة رضي الله عنهم، منهم: الخُلَفاء الرَّاشدون رضي الله عنهم.

قال ابن خِراش[٤] والحاكِم أبو عبد الله، وغيرهما: سَمِع قيسٌ العشرةَ المشهودَ لهم بالجنَّة رضي الله عنهم، وروى عنهم.

وقالوا: ولا يُعرف أحدٌ روى عن العَشرة رضي الله عنهم غيره.

وقيل: لم يَسْمع عبد الرَّحمن بن عَوْف[٥].

روى عنه: جماعاتٌ من التَّابعين، واتَّفقوا على جلالته.

قال أبو داود: أجودُ [التَّابِعين][٦] إسنادًا قيس[٧].

ومِنْ (ق٦٨/أ) طُرَف أحوالِه: أنَّه روى عن جماعةٍ من الصَّحابة رضي الله عنهم لم يرو عنهم غيره، منهم: أبوه، ودُكَيْن بن سَعِيد، والصُّنابِح بن الأَعْسَر،

---

(١) في: (أ، ب) «عبد عوف».

(٢) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦١٣)، التعديل والتجريح (٣/ ١٠٥٩)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤١٧)، تهذيب الكمال (٢٤/ ١٠)، تذهيب التهذيب (٧/ ٤١٧)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٨٦)، تقريب التهذيب (٥٥٦٦)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٣٥٥).

(٣) تهذيب الكمال (٢٤/ ١١).

(٤) هو عبد الرحمن بن يوسف بن خِراش، وقوله هذا رواه الخطيب في تاريخه (١٢/ ٤٥٤).

(٥) قاله أبو داود كما في سؤالات الآجري (١/ ٢٦٩، رقم ٣٩٧) ونصه: روى عن تسعة من العشرة، لم يرو عن عبد الرحمن بن عوف.

(٦) في: (الأصل، أ، ب) «الناس» والتصويب من سؤالات الآجري.

(٧) سؤالات الأجري (١/ ٢٦٩، رقم ٣٩٧).

ومِرْدَاس الأسْلَميُّ ﷺ.

توفي سنة أربع[(١)]، وقيل: سبع وثمانين[(٢)]، وقيل: ثمان وتسعين[(٣)].

وأمَّا الإسناد الثاني:

ففيه: زِيَاد، وهو:

أبو مَالكٍ زِيَادُ بن عِلاقَة - بكسر العين - ابن مَالِك الثَّعْلَبِيُّ - بالمثلَّثة - الكُوفيُّ[(٤)].

سَمِع: جَرِيْرًا، وعمَّه قُطْبَة بن مَالِك، وأُسَامَة بن شَرِيْك، والمُغِيْرة بن شُعْبَة الصَّحابيين ﷺ، وغيرهم.

روى عنه جماعةٌ من التَّابعين، منهم: السَّبِيْعِيُّ[(٥)]، والأَعْمَش، وآخرون.

وأمَّا أبو عَوَانَة - فبِفَتح العَين المُهمَلة - واسمه:

الوَضَّاحُ بن عَبْد الله اليَشْكُرِيُّ، الوَاسِطِيُّ[(٦)]، مولى يَزِيْد بن عَطاء

---

(١) كذا أرَّخه عمرو بن علي الفلاس، كما رواه عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٩/ ٤٦٥).

(٢) لعلها: «سبع وتسعين»، وهو قول ابن معين، كما في رواية ابن أبي خيثمة، رواها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٩/ ٤٦٦).

(٣) كذا أرَّخه خليفه في تاريخه (ص:٣١٦)، وأبو عبيد كما في تاريخ بغداد (١٢/ ٤٥٥).

(٤) ترجمته في: رجال البخاري (١/ ٢٦٢)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٨٧)، الجمع لابن القيسراني (١/ ١٤٦)، تهذيب الكمال (٩/ ٤٩٨)، تذهيب التهذيب (٣/ ٣٢٤)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ١١٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٨٠)، تقريب التهذيب (٢٠٩٢)، خلاصة الخزرجي (١/ ٣٤٦).

(٥) وهو من أقرانه.

(٦) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٧٦٦)، التعديل والتجريح (٣/ ١٢٠٠)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٥٤٥)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٤١)، تذهيب التهذيب (٩/ ٣٤٦)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٢١٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ١١٦)، تقريب التهذيب (٧٤٠٧)، خلاصة الخزرجي (٣/ ١٤٠).

الوَاسِطيُّ. ويُقال: مولى عَطاء بن عَبد الله الوَاسِطيُّ.

رأى: الحَسَنَ، وابنَ سِيْرِين[١]، وسَمِع من: محمَّد بن المُنْكَدِر حديثًا، وسَمِع: عَمْرو بن دِيْنار، وقَتَادة، وخَلقًا من التَّابعين فمن بعدهم.

روى عنه: شُعبةُ[٢]، وابن عُليَّة، ووَكِيع، وابن مَهْدي، وخلائقُ من الكِبَار.

توفي سنة خمسٍ[٣]، وقيل: ستٍ وسبعين ومئة[٤].

وأمَّا أبو النُّعْمان، فهو:

محمَّد بن الفَضْل السَّدُوْسِيُّ، البَصْرِيُّ، المعرُوف بـ «عَارِم»[٥].

وهو: لقبٌ له[٦]، وهو لَقَبٌ رَدِيءٌ؛ لأنَّ العَارِم: الشِّرِّيرُ المُفْسِد، وكان رضي الله عنه بَعِيدًا من هذا؛ لكن لَزِمَه هذا اللَّقبُ فاشتُهر به.

سَمِع: الحمَّادين، وجَرِير بن حَازِم، وابن المُبَارك، وخلائقَ.

روى عنه: الذُّهْلِيُّ، وقالَ: كان بَعِيدًا من العَرَامة[٧]، والمُسْنَدِيُّ، وهَارُون بن عبد الله، وعَبْد بن حُمَيد، وحجَّاج بن الشَّاعِر، وابن المُثَنَّى،

---

(١) تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٤٢).

(٢) ومات قبله.

(٣) كذا أرَّخه علي بن المديني، كما رواه عنه الخطيب في تاريخه (١٣/ ٤٦٥).

(٤) كذا أرَّخه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ١٦٨).

(٥) ترجمته في: رجال البخاري (٢/ ٦٧٤)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٧٥)، الجمع لابن القيسراني (٢/ ٤٤٨)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٨٧)، تذهيب التهذيب (٨/ ٢٥٦)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣١١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٠٢)، تقريب التهذيب (٦٢٢٦)، خلاصة الخزرجي (٢/ ٤٤٩).

(٦) كشف النقاب (١/ ٣١٧)، نزهة الألباب (٢/ ٩).

(٧) ذكره المزي في تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٨٩).

والبُخاريُّ، وأبو حاتمٍ، وابن وَارَةَ، وآخرون من الأعلام.

قال أبو حاتمٍ: إذا حدَّثك عارمٌ فاختم [عليه][^١].



فصل

قد ذكرَ البخاريُّ رحمه الله تعالى[^٢] في [هذا][^٣] البابِ ثلاثةَ أحاديثَ:

حديثَين مُسندين: عن جَريرٍ رضي الله عنه.

والثالثُ: حديثُ: «الدِّينُ النَّصيحةُ».

ذكرهُ تعليقًا كما تَراهُ، وهذا الحديثُ المعلَّقُ قد رواه مسلمٌ [في صحيحه][^٤] عن تميمٍ الدَّاريِّ رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ ﷺ، قال: الدين النصيحة. قلنا: لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم.

وليس لتَميمٍ رضي الله عنه في «صحيح البخاري»، عن النبي ﷺ شيءٌ، ولا في «صحيح مسلم» غير هذا الحديثِ[^٥].

وهذا الحديثُ عظيمُ الشَّأنِ؛ بل عليه مدارُ الإسلامِ، وأمَّا ما قالَه جماعةٌ من كِبار العُلماء: أنَّه ربع الإسلام، أي: أحد الأحاديثِ الأربعةِ التي عليها مدارُ الإسلام، أي: التي تجمعُ أمورَه، فليس كما قالُوا؛ بل هو وحدَه محصِّلٌ لغرضٍ[^٦]، كما ستراهُ في شرحِه إنْ شاء اللهُ تعالى، وقد بسطَ العلماءُ

[^١]: الجرح والتعديل لابنه (٨/ ٥٨).
[^٢]: في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
[^٣]: الزيادة من: (أ).
[^٤]: (٩٥/ ٥٥)، الزيادة من: (أ).
[^٥]: ولم يذكر الحميدي في جمعه (٣/ ٥٣٥، رقم ٣٠٩٨) له إلا هذا الحديث.
[^٦]: في: (أ) «الغرض» بأل التعريف.

رحمهم الله تعالى[١] شرحَه بسطًا مُنتشرًا.

فأوَّلُ من علمتُه بسطَه: الإمام أبو سُليمان الخطَّابيُّ[٢] ثمَّ تابعَه الأئمةُ، وزادوا فيه.

قال الخطَّابيُّ: «النَّصِيحَةُ» كلمةٌ جامعةٌ، معناها: حِيازَةُ الحظِّ للمنصوحِ له.

قال: وهو من وَجيزِ الأسماء، ومختصرِ الكلامِ. ويقالُ: إنَّه ليس في كلامِ العَرب كلمةٌ مفردةٌ تستَوفى بها العبارةُ عن معنى هذه الكلمةِ.

كما قالُوا في: «الفَلاحِ» ليس في كلامِ العَرب كلمةٌ أجمعُ لخيري[٣] الدُّنيا والأخرةِ منه.

قالَ: وقيلَ «النَّصِيحةُ» مأخوذٌ[٤] من: نَصَحَ الرَّجلَ ثَوبَه إذا خاطَه، فشَبَّهوا فعل النَّاصح فيما يتحرَّاه من صلاحِ المنصوحِ له بما يسدُّه[٥] من خَللِ الثَّوب.

قال: وقيل إنَّها مأخوذةٌ من: نَصَحتُ العَسَل إذا صفَّيتَه من الشَّمع، شبَّهوا تخليصَ القولِ [والعَمَل] من الغشِّ بتخليصِ العَسل من الخَلط[٦].

قال: ومعنى الحديث: (ق٦٨/ب) عمادُ الدِّين وقِوامُه: النَّصيحةُ، كقوله ﷺ: «الحجُّ عَرفة»[٧] أي: عمادُه ومُعظَمه[٨].

---

(١) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٢) الأعلام (١/ ١٨٧ - ١٩٣).
(٣) في: (أ، ب) «لخيرة».
(٤) في: (ب) «ماخوذة».
(٥) في: (أ، ب) «يشده» بالشين المعجمة.
(٦) الأعلام (١٨٩ - ١٩٠).
(٧) رواه الترمذي (٤٠٥٨)، وابن ماجه () واللفظ له، وقال الترمذي: حديث حسنٌ صحيحٌ.
(٨) الأعلام (١/ ١٩٠).

وأمَّا تفسيرُ النَّصيحةِ وأنواعِها: فذكر الخطَّابيُّ وغيره من العُلماء رحمهم الله تعالى[١] فيه كلامًا نفيسًا أنا أُلخِّصُ مقاصدَه إنْ شاء الله تعالى، وأضمُّ بعضَه إلى بعضٍ مختصرًا.

قالوا: أمَّا النَّصيحة لله تعالى: فمعناها مُنْصرِفٌ إلى الإيمان به سبحانه وتعالى[٢]، ونفي الشِّركِ عنه، وتَرْك الإلحادِ في صِفاته، ووصفِه بصفاتِ الكَمال والجَلال كلِّها، وتنزيهُه سبحانه وتعالى عن جميعِ أنواعِ النَّقائصِ وصفاتِ المُحْدث، والقِيامُ بطاعته واجتنابُ مخالفتِه، والحبُّ فيه والبُغضُ فيه، وموالاةُ من والاه، ومعاداةُ من عصاه، وجهادُ من كفرَ به، والاعترافُ بنِعَمه التي لا تُحْصى، وشُكرِه عليها، والإخلاصُ له في جميعِ الأمور، والدُّعاء إلى جميعِ هذه الأوصافِ، وحثُّ النَّاس عليها، والتَّلطفُ في جمعِهم وإرشادِهم إليها.

قال الخطابيُّ: وحقيقةُ هذه الإضافةِ راجعةٌ إلى العبدِ في نُصحه نفسَه، فالله تعالى غنيٌّ عن نُصح النَّاصحِ وعن العَالمين[٣].

وأمَّا النَّصيحةُ لكتابِه سبحانه وتعالى: فالإيمانُ بأنَّه كلامُ الله تعالى وتنزيلِه، لا يشبَهُه شيءٌ من كلامِ الخَلق، ولا يقدرُ الإنسُ والجنُّ لو اجتمَعوا على الإتيانِ بسورةٍ مثلِه، ثُمَّ تعظيمُه وتلاوتُه حقَّ تلاوته، وتحسينها والخُشوعُ عندها، وإقامةُ ألفاظه، والذبُّ عنه؛ لتأويل المُلحدِين وتحريفِ المحرِّفين، وتعرّضِ الطَّاعنين[٤]، والتَّصديقُ بما فيه، والوقوفُ مع أحكامِه، وتفهُّم علومِه وأمثالِه، والاعتبارُ بمواعظِه، والتفكُّرُ في عجائِبه، والعملُ بمُحْكمه،

---

(١) في: (أ) بدون قوله: «تعالى».
(٢) في: (أ) بدون قوله: «سبحانه وتعالى».
(٣) الأعلام (١/ ١٩١).
(٤) في: (ب) «طاعن».

والإيمانُ بمتشابِهه، والبحثُ عن عُمومه وخُصوصه، وناسخِه ومنسوخِه، والعملُ بما اقتضى منه عملاً، ودوامُ تدبُّره(١).

إلى هنا(٢) بلغ الشيخ(٣) محيي الدين(٤) أبو زكريا يحيى بن شرف(٥) النَّواوي رحمه الله تعالى ورضي عنه(٦)، في «شرح صحيح البخاري»(٧) فقبضه الله عز وجل وتوفاه، وفغر الموت لابتلاع ذلك الدُّر النَّفيس فاه.

أسكنه الله الكريم سبحانه وتعالى في حظائر القدس وآواه، آمين.

والحمد لله على كلِّ حال، والصلاة والسلام والبركات على محمد

---

(١) الأعلام (١/ ١٩١ - ١٩٢).
(٢) في: (ب) «إلى هذا الموضع».
(٣) في: (ب) زيادة «الشارح».
(٤) في: (ب) بعد هذا: «النووي، رضي الله عنه وأرضاه، وطيب مثواه، وجعل الجنة مأواه، والفردوس مثواه، وجمعنا الله وإيّاه في دار كرامته وحبّاه، وأعاد علينا وعلى أحبابنا وأصحابنا من بركات علومه والمسلمين في الدنيا والآخرة، اللهمّ صل وسلم على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد خاتم أنبياءه وأصفياءه، وآله وصحبه وعشيرته ومن والاه صلاةً وسلامًا دائمان باقيان إلى يوم الدين نرد حوضه، ونشرب منه شربة لا نظمأ بعدها نتمتع برؤياه إن شاء الله».
(٥) في: (أ) بدون قوله: «أبوزكريا يحيى بن شرف».
(٦) في: (أ) بدون قوله: «رحمه الله تعالى ورضي عنه».
(٧) في: (أ) بعد هذا: «ثمّ أدركه الموت المحكوم به على رقاب العباد رحمه الله ورضي عنا به، آمين، إنه هو السميع العليم، وحسبنا [الله] ونعم الوكيل، علّقه العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى عبد الله بن يوسف بن بقا السيوطي، عفا الله عنه، ولطف به ونفعه بما يستعمل به، إنه قريب سميع الدعاء.
وذلك من نسخة كتبت من نسخة قوبلت على خطّ المصنف رحمه الله، ونفع المسلمين ببركاته آمين.
وكان الفراغ من تعليقه صبيحة يوم الأربعاء لخمس مضين من شهر الله الأهب رجب الفرد، من سنة ثلاث وسبع مئة، أحسن الله عاقبتها.

المصطفى إمام أئمة الهدى، خير أخيار أهل الأرض والسماء، صاحب الشفاعة العظمى، أشرف الرسل وخاتم الأنبياء وعلى جميع إخوانه من المرسلين والنبيين، وعلى آله وصحبه النُّجباء.

فرغ من كتبه أحمد بن جلال الإيجي هذّبه الله عز وجلّ بأنوار الشريعة المطهرة، وختم له بالإيمان الكامل، وجمع بينه وبين والديه وإخوته وأحبابه، وبين أفض المرسلين ﷺ وبارك في دار الكرامة، آمين.

في الثالث عشر من شهر رجب سنة ثلاث وستين وسبع مئة بدمشق المحروسة.

والحمد لله أولاً وآخرًا ظاهرًا وباطنًا، وصلواة الله تعالى وسلامه ورحمته وبركاته على أعلم العالمين محمّد المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ربّ اختم بالإيمان الكامل، آمين.

يا رب اغفر لعبدٍ كان كاتبه يا قارئ الخطّ قل بالله آمينا



الفهارس



١- فهرس الآيات

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة هود

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة الفرقان

سورة العنكبوت

سورة الروم

سورة لقمان

سورة الأحزاب

سورة الصافات

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الأحقاف

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة الذاريات

سورة الرحمن

سورة الحديد

سورة الحشر

سورة الممتحنة

سورة الصف

سورة المزمل

سورة المدثر

سورة القيامة

سورة الفجر

سورة العلق

سورة البينة

سورة التكاثر

سورة الإخلاص



٢- فهرس أحاديث البخاري



٣- فهرس الأحاديث والآثار والأقوال



٤- فهرس الأشعار



٥- فهرس الأماكن والبلدان والقبائل

❃❃❃❃❃

٦- فهرس الكلمات الغريبة

❁❁❁❁❁

٧- فهرس الكلمات والأسماء المضبوطة

❁❁❁❁❁

٨- فهرس الأعلام الذي ترجم لهم الإمام النووي

❁❁❁❁❁

٩- فهرس الموضوعات

المجلد الثاني

❁❁❁❁❁

من أعمال المحقق

١- "معرفة النُّساك في معرفة السّواك"، تأليف: الملَا علي القارىء، الهروي، (ت١٠١٤هـ)، دارالرّاية، للنشر والتّوزيع، الرياض.
٢- "تاريخ أبي سَعيد هاشم بن مَرثد الطّبراني (ت٢٧٨هـ)"، عن أبي زكريا يحيى بن مَعين (ت٢٣٣هـ)، مكتبة الكوثر، الرّياض.
٣- "فهرسة لجميع المرويات، عن يحيى بن مَعين" (الدُّوريُّ، الدّقاق، ابن محرز، الدّارميُّ، ابن الجُنَيد، الطّبرانيُّ)، طبع مع تاريخ أبي سعيد.
٤- "المعجم في مشتبه أسامي المُحَدِثين" تأليف: أبي الفضل عبيدالله بن عبدالله بن أحمد الهرويُّ، مكتبة الرّشد، الرّياض.
٥- "القند في ذكر علماء سمرقند"، تأليف: نجم الدّين عمر بن محمد بن أحمد النَّسفيُّ، (ت٥٣٧هـ)، مكتبة الكوثر، الرّياض.
٦- "أسامي مشايخ الإمام البُخاريّ"، تأليف: محمد بن إسحاق بن مَنْدَه الأصبهانيُّ، (ت٣٩٥هـ)، مكتبة الكوثر، الرّياض.
٧- "حسن التَّلخيص (التلخيص) لتالي التَّلخيص"، تأليف: جلَال الدّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطيُّ، (ت٩١١هـ)، مكتبة الكوثر، الرّياض.
٨- "غنية المحتاج في ختم صحيح مُسلم بن الحجاج"، تأليف: أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السّخاويُّ، (ت٩٠٢هـ)، مكتبة الكوثر، الرّياض.
٩- "بغية الملتمس إيضاح الملتبس"، تأليف: الحافظ أبي بكر الخطيب البغداديُّ، (ت٤٦٣هـ)، مكتبة الكوثر، الرّياض.
١٠- "تدريب الرّاوي بشرح تقريب النوّاويُّ"، تأليف: الحافظ جلَال الدّين عبدالرحمن ابن أبي بكر السّيوطي (ت٩١١هـ)، الطبعة الثامنة، دارطيبة، الرّياض.
١١- "مسند الإمام أبي حنيفة"، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيُّ، (ت٤٣٠هـ)، مكتبة الكوثر، الرّياض.

١٢- "فتح الباب في الكنى والألقاب"، تأليف: محمد بن إسحاق بن منده الأصبهانيُّ، (ت٣٩٥هـ)، مكتبة الكوثر، الرّياض.

١٣- "منار السّبيل في شرح الدّليل"، تأليف: إبراهيم بن محمد ابن ضُوَيان، (ت١٣٥٣هـ)، الطبعة التاسعة، دارطيبة، الرّياض.

١٤- "شرح بلوغ المرام" تأليف: نظرمحمد الفاريابي، الطبعة الثانية، دارالصّميعي، الرّياض.

١٥- "الكنى والأسماء" تأليف: أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدُّولَابيُّ، (ت٣١٠هـ)، دار ابن حزم، بيروت.

١٦- "الجواب الكافي لمن سأل عن الدّواء الشّافي"، تأليف: ابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، دارالصُّميعي، الرّياض.

١٧- "النُّكت على العمدة في الأحكام"، تأليف: بدرالدّين أبي عبدالله محمد بن بُهادُر الزّركَشيّ، (ت٧٩٤هـ)، الطبعة الثانية، دارطيبة، الرّياض.

١٨- "عمدة الأحكام"، تأليف: عبدالغني بن عبدالواحد المقدسيّ، (ت٦٠٠هـ)، الطبعة الرابعة، دارطيبة، الرّياض.

١٩- "اختصار علوم الحديث"، تأليف: عماد الدّين أبي الفداء ابن كثير الدّمشقيّ، (ت٧٧٤هـ)، دارالصُّميعيّ، الرّياض.

٢٠- "مفاتيح الدّريّة في إثبات القوانين الدّرية"، تأليف: مصطفى ابن أبي بكر السّيواسيّ، (ت١٢٤٠هـ)، مركز الملك فيصل، للبحوث والدّراسات الإسلَاميّة، الرّياض.

٢١- "كتاب الأربعين في مباني الإسلَام وقواعد الأحكام"، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النواويّ (ت٦٧٦هـ)، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرّياض.

٢٢- "شرح الأربعين النووية"، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النواويّ (ت٦٧٦هـ)، دارطيبة، للنشر والتوزيع، الرّياض.

٢٣- "شرح الأربعين حديثًا النووية"، تأليف: تقي الدّين أبي الفتح ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، دارطيبة للنشر والتوزيع، الرّياض.

٢٤- "فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ"، تأليف: الحافظ أحمد بن علي ابن حجر

العسقلَانيّ (ت٨٥٢هـ)، الطبعة الثانية ، دارطيبة للنشر والتوزيع، الرّياض.

٢٥- "دليل الطالب، لنيل المطالب"، تأليف: مرعي بن يوسف الكَرميّ، الحنبليّ (ت١٠٣٣هـ)، دارطيبة للنشر والتوزيع، الرّياض.

٢٦- المُسْنَدُ الصَّحيحُ المُخْتصرُ من السُّنن بنَقل العَدْل عَنِ العَدْلِ إلى رسول الله ﷺ تأليف: الإمام الحافظ أبي الحُسين مُسلم بن الحَجَّاج القُشيريّ النَّيسابُوريّ (٢٦١هـ).

وبهامشه:

٢٧- علل الأحاديث في كتاب الصحيح، لأبي الفضل بن عمّار الشَّهيد (ت ٣١٧هـ).

٢٨- الإلزامات والتّتبع، للإمام أبي الحسن علي بن عمر ا لدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

٢٩- الأجوبة عمّا أشكل الشيخ الدارقطني، لأبي مسعود الدمشقي (ت٤٠١هـ).

٣٠- التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم، لأبي علي الجيّاني (ت ٤٩٨هـ).

٣١- غُرر الفوائد، للحافظ رشيد الدين أبي الحسن يحيى بن علي العطّار (ت ٦٦٢هـ).

٣٢- تنبيه المُعلم بمبهمات صحيح مسلم، لأبي ذر ابن سبط ابن العجمي (ت ٨٨٤هـ).

٣٣- مُقدِّمةُ النسخة اليُونينيّة للجامع الصَّحيح المُختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُننه وأيَّامه وهي تحتوي على بيان الرّموز المستخدمة في هذه النسخة، والتعريف بنسخ الجامع الصحيح وأسانيده، تأليف: الحافظ شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد ابن أحمد ابن أحمد اليونيني (ت ٧٠١هـ). يطبع لأول مرّة، دار طيبة، الرياض.

٣٤- التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة، تأليف: الشيخ محمد عبدالحي الكتاني، الحسني، الإدريسي (ت ١٣٨٢هـ)، دار طيبة، الرياض.

٣٥- مقدمة المستشرق الفرنسي، لنسخة ابن سعادة، مترجم من الفرنسية إلى العربية، دار طيبة، الرياض.

٣٦- التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، تأليف: الإمام محيي الدين أبي زكريا يحيىٰ بن شرف النووي (ت٦٧٦)، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

❁❁❁❁❁